

شرح ألفية
لابن مالك

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

جميع حقوق النقل والإقتباس والترجمة محفوظة
ومسجلة دولياً وفق قانون الإبداع
وحفظ الملكية للناس

خريطة دار مكتبة المعارف - ناخرون

بيروت - لبنان

الطبعة الثانية - 2017 م

ISBN 978-9953-436-54-8



الإدارة العامة : كورنيش المزرعة - بناية إسكندراني - ط2

هاتف وفاكس : 00961-1- 653857 / 00961-1- 653852

المكتبة والمستودعات : شارع حمد بناية رحمة

هاتف وفاكس : 00961-1-640878

ص.ب 11/1761 - بيروت - لبنان

Info @ daralmaaref.com

Contact @ daralmaaref.com

al_maaref@hotmail.com

WWW.daralmaaref.com

شرح ألفية

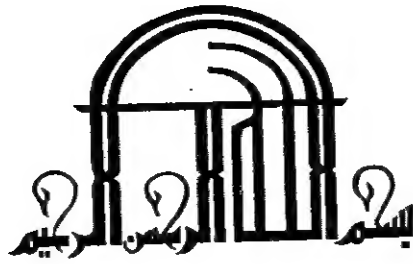
لابن مالك

تأليف
الحسن بن قاسم الطراوي

تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الثاني





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَاحْتَمِ بِخَيْرٍ يَا كَرِيمَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا. ^(١)

الاستغاثة (٢)

وهي نداء من يُخلّص من شدة أو يُعين على ^(٣) مشقة . وللمستغاث ثلاثة أحوال: ^(٤) أحدها: ^(٥) أن يُجرّ بلام مفتوحة . وهذه أكثر أحواله . الثاني: ^(٦) أن يُجاء في آخره بألف معاقبة للام. ^(٧) الثالث: ^(٨) أن يُجرّد من اللام والألف ويُجعل كالمُنَادَى المُطْلَق نحو: يا زيدُ، لعمرِ . وهذه أقلّها، ومنها قوله: ^(٩)

* أَلَا يَا قَوْمُ، لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *

وقد ذكر الثلاثة في «الكافية» ^(١٠) واقتصر هنا على الأولين كـ «التسهيل» ^(١١) لقلة الثالث . فأشار إلى الأوّل بقوله: ^(١٢)

٥٩٨ - إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خَفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحَا، كَمَا لِلْمُرْتَضَى

(١) السطران ليسا في غير الأصل .

(٢) زاد في ح: «طلب العون والنصرة من المُستغاث به» . وكذلك في ت ثم ضرب على هذه الزيادة .

(٣) زاد في س وحاشية ت: دفع .

(٤) في حاشية س عن نسخة: حالات .

(٥) س: إحداها .

(٦) فيما عدا الأصل: الثانية .

(٧) أي: عوض منها فلا يجتمعان .

(٨) فيما عدا الأصل: الثالثة .

(٩) صدر بيت عجزه:

وَلِلْعَفْلَاتِ، تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

العيني ٤: ٢٦٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٣٨ . والأريب: العالم بالأمور . س ح: ومنه قوله .

(١٠) شرح الكافية الشافية ص ١٣٣٣ - ١٣٣٤ . وفي النسخ: في الكافية الثلاثة .

(١١) ص ١٨٤ .

(١٢) ع: «الأولى بقوله» . واستغث: طلب العون والنصرة . وخفض: جر . والمفتوح: المحرك بالفتح . واسم: نائب فاعل .

ومنادى: صفة له مرفوعة بالضمّة المقدّرة على الألف المحذوفة لفظًا لالتقاءها بالتونين . ومفتوحًا: حال من اللام .

والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية .

إنَّما جُرَّ المُستغاث باللام^(١) للتَّنصيص على الاستغاثَة، وفُتحت لوقوعه موقع المُضمر^(٢) لكونه مُنادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المُستغاث من أجله. وإنَّما أعرب مع كونه مُنادى مُفردًا معرفة، لأنَّ تركيبه مع اللام أعطاه شَبَهًا بالمُضاف.

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أنَّ «استغاث» مُتعدِّ بنفسه لقوله: «إذا استغيث اسم». والنحويون يقولون: مُستغاث به. قال في «شرح التسهيل»^(٣): وكلام العرب بخلاف ذلك، والمعروف في اللغة تعدِّي فعله بنفسه. قال الله تعالى: «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ»^(٤). قيل: بل هو يتعدَّى بوجهين، وقد جاء تعدّيه بالباء في أبيات.^(٥)

الثانية: أنَّ المُستغاث به^(٦) مُعرب لقوله «خُفِضًا». وتقدّم^(٧) بيانه.

الثالثة: أنه يجوز أن يكون بـ «أل» وإن كان مُنادى لأنَّ حرف النداء لم يباشرها. فهم ذلك من تمثيله. وهو مُجمَع عليه.

فإن قلت: يَرِدُ على عبارته ثلاثة أشياء: الأول: أنه قال «اسم مُنادى»، وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير «يا». وذلك غير جائز، فإنَّ المُستغاث لا يُنادى إلا بـ «يا»^(٨). والثاني: أنه قال «خُفِضًا باللام» بصيغة الجزم. وقد تقدّم^(٩) أنه ليس بلازم. بل هو الأكثر. والثالث: أنه قال «مفتوحًا» فأطلق. وثمَّ موضع يُكسر فيه، وهو ياء^(١٠) المُتكلِّم في نحو: يا لي. وقد أجاز أبو

(١) في حاشية ت عن الزياتي على المكودي أن اللام زيدت هنا لثلاث تلتبس الاستغاثَة بالنداء، ولأن المراد بالاستغاثَة إطالة الصوت، واختيرت اللام لما تتضمنه من الاختصاص الذي يقصد به المستغاث.

(٢) في حاشية ت أن دخول حرف النداء عليه جعله شبه ضمير الخطاب.

(٣) في ٣: ٤٠٩. ح: شرح الكافية.

(٤) الآية ٩ من سورة الأنفال. وهنا ينتهي قول ابن مالك.

(٥) أغفل المرادي هنا أن ابن مالك صرح بالوجهين في شرح الكافية الشافية ص ١٣٣٤. وفي حاشية ت عن التواتي أن شيخه لم يحفظ منها إلا واحدًا هو:

حَتَّى اسْتَغَاثَتْ بِسَمَاءٍ لَا رِشَاءَ لَهُ، مِنْ الْأَبَاطِحِ، فِي حَافَاتِهِ الْبُزْكَ

وهو لزهير في ديوانه ص ٨٤. يصف قطاة. والرشاء: الحبل. يعني أن الماء لا يحتاج إلى حبل لأنه على وجه الأرض. والأباطح: جمع أبطح. وهو ما انخفض من الأرض. والبرك: طير بيض صغار.

(٦) سقطت من غير الأصل.

(٧) س: وقد تقدم.

(٨) وردت الاستغاثَة في الضرورة بالهمزة، وهي في قول الشاعر:

تَمَنَّائِي، لَيْسَتْ لَنِّي لَقِيْطٌ أَعَامَ لَكَ، ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعِيدٍ

وعام: مرخم عامر. ولك أي: دعائي لأجلك. الصبان ٣: ١٦٣ وتقريرات الحامدي ص ٢٨٢. وفي حاشية ت عن التواتي: وكذلك أسماء الله تعالى والمتعجب منه. فإنها لا تنادي إلا بيا.

(٩) قبل البيت ٥٩٨.

(١٠) ح ط: وهو مع ياء.

الفتح في قوله: (١)

* فيا شوقٍ ما أبقي! ويا لي من النوى *

أن يكون استغاث بنفسه، وأن يكون استغاث لنفسه. قلت:

الجواب عن الأول أن قوله بعد^(٢) «إن كزرت يا» يُرشد إلى ذلك، إذ لم يقل: إن كزرت حرف النداء. وعن الثاني أن قوله بعد «ولام ما استغيث عاقبت ألف»^(٣) يوضح أن جرّه باللام ليس بلازم. وعن الثالث أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع. فهو يقيد الإطلاق. على أن ابن عصفور قال: (٤) الصحيح عندي أن «يا لي» حيث وقع مُستغاث له، والمُستغاث به محذوف. وعُلل ذلك، بأن العامل في المُستغاث به فعل النداء المُضمر، فيصير التقدير: يا أدعولي. وذلك^(٥) غير جائز في غير «ظننت» وما حُمِل عليها. (٦) إلا أن في لزوم هذا لابن جني نظراً، لأن اللام تتعلّق عنده بحرف النداء.

تنبيهان:

الأول: اختلف^(٧) في اللام الداخلة على المُستغاث، (٨) فقليل: هي بقية «آل»، والأصل: يا آل زيد. وزيد: مخفوض بالإضافة. ونقله المُصنّف^(٩) عن الكوفيين، ونقله صاحب «النهاية» عن الفراء. وفي نسبته إلى الفراء نظر، لأنّ الفراء حكى أن من الناس من زعم أنها بقية من «آل». فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له. (١٠) وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم إنهم^(١١) اختلفوا، قيل: زائدة^(١٢) فلا تتعلّق بشيء. وهو اختيار ابن خروف. وقيل: ليست زائدة^(١٣)

(١) صدر بيت للمتمبي، عجزه:

ويا دمع ما أجرى، ويا قلب ما أصبى!

ديوانه ٥٩: ١ والجنى الداني ص ١٠٣ والمغني ص ٢٢٨ و ٢٤٢. والنوى: الفراق. وحذفت ياء المتكلم ودلت الكسرة عليها ثلاث مرات.

(٢) في البيت ٥٩٩.

(٣) في البيت ٦٠٠.

(٤) انظر الارتشاف ٣: ١٤١ - ١٤٢.

(٥) أي: عمل فعل في ضميرين لواحد. وهما هنا للمتكلم.

(٦) يريد نحو: نسبت وأبصرت وفقدت وعدمت. قلت: ويرد على هذا جواز ما منعه في نحو الحديث القدسي: بي خلقت لأفئتهم فتنة تدع الخليم فيهم حيران. انظر تعليقنا على شرح البيت ٣٧٨.

(٧) ط: اختلفوا.

(٨) س ح: المستغاث به.

(٩) شرح السهيل ٣: ٤١٢.

(١٠) زاد أبو حيان في الارتشاف ٣: ١٤٢. وليس مذهب الكوفيين لأنه من رؤوس الكوفيين.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) فالاسم بعدها مجرور لفظاً، منصوب محلاً منادى. ح: هي زائدة.

(١٣) في النسخ: بزائدة.

فتتعلق. وفيما تتعلق به، على هذا،^(١) قولان: أحدهما: أنها تتعلق بالفعل المحذوف.^(٢) وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.^(٣) والثاني:^(٤) أنها تتعلق بحرف النداء. وهو مذهب ابن جني.

الثاني^(٥): إذا وُصف المُستغاث^(٦) جُزّت صفته، نحو: يا لزيد الشجاع للمظلوم. وفي «النهاية»: ^(٧) لا يبعد نصب الصفة، حملاً على الموضع، لأنّ الجاز والمجرور لا بدّ له من شيء يتعلّق به.^(٨)

٥٩٩ - وافتح مع المعطوف، إن كرّرت «يا» وفي سوي ذلك، بالكسر، اثتياً^(٩). إذا عطفت على المُستغاث فيما أن تكرر «يا» أو لا. فإن كرّرت فتحت^(١٠) اللام كقوله:^(١١)

يا لقومي، ويا لأمثال قومي، لأناس، عثوهم في ازدياد وإن لم تكرر كسرت نحو:^(١٢)

* يا للكهول وللشبان للعجب *

وإنما كسرت لأمن اللبس.

(١) سقط «على هذا» من س وح.

(٢) يريد: الذي ثابت عنه «يا». ويقدر مضماً معنى ما يتعدى باللام نحو: ألتجى.

(٣) الشرح الكبير ٢: ١٠٩.

(٤) سقطت الواو من ط.

(٥) ط: الثالث.

(٦) المستغاث به.

(٧) الارتشاف ٣: ١٤٢.

(٨) زاد في س و ط: وقوله.

(٩) افتح أي: اللام. والمعطوف أي: المستغاث به معطوفاً على مثله. وبالكسر انت أي: اكسر اللام. ومع: تتعلّق بحال من المفعول المحذوف. ويا: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وفي والياء: تتعلّقان بـ «يا» والألف: بدل من نون التوكيد.

(١٠) س: «كررتها فيجب فتح». ط: «تكررت فتحت». وفي حاشية ت عن نسخة علي بركة زاده أن الفتح لعدم توهم حذف المستغاث وكون اللام للمستغاث من أجله. وإذا عدت «يا» زال التوهم لأن المستغاث من أجله لا يعطف على المستغاث. وعن الشيخ شمس الدين أن كسر اللام بعد «يا» يكون للمستغاث من أجله مع حذف المستغاث به. قلت: وكذلك لام المتعجب منه.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٣٣٥ والعيني ٤: ٢٥٦. والعن: التكبر.

(١٢) عجز بيت منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي، صدره:

يَبْكِيكَ نَاءً، بَعِيدُ الدَّارِ، مُغْتَرِبُ

إيضاح شواهد الإيضاح ص ٤٨ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٣٥ والعيني ٤: ٢٥٧. والكهول: جمع كهل. وهو من بلغ سن الأربعين.

فإن قلت: فهل هي ^(١) لازمة في المعطوف؟ قلت: لا لقوله: ^(٢)

يَا لَعَطَافِنَا، وَيَا لِرِيَّاحٍ وَأَيْبِي الْحَشْرِجِ، الْقَتَّى النَّفَّاحِ
فجمع بين الأمرين. ^(٣)

واعلم أن قوله: «سوى ذلك» ^(٤) يعني به سوى ما ذكر ^(٥) من المُستغاث والمعطوف والمُعَاد ^(٦) معه «يا»، فشمل شيئين: أحدهما المعطوف الذي لم تُكرّر ^(٧) معه «يا» كما تقدّم، والآخر المُستغاث من أجله.

تنبيهات:

الأول: ما ذكر، من كسر اللام مع المُستغاث من أجله، إنما هو في الأسماء الظاهرة. فأما الضمير ^(٨) فتفتح اللام معه إلا مع الياء نحو: يا لزيد لك. وإذا قلت: «يا لك» احتمل الأمرين. ^(٩) وقيل في قوله: ^(١٠)

* فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ، كَأَنَّ نُجُومَهُ *

: إن اللام فيه للاستغاث.

الثاني: اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمُستغاث ^(١١) من أجله، فقيل: بحرف النداء، وقيل: بفعل محذوف أي: أدعوك لزيد، ^(١٢) وقيل: بحال محذوفة أي: مدعوا لزيد. وقد علم من هذا أن قول ابن عُصفور: ^(١٣) «إنها تتعلق بفعل مُضمّر تقديره: أدعوك. قولاً واحداً» ليس كما قال.

(١) هي أي: اللام.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٩ والعيني ٤: ٢٦٨. وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يستغيث الشاعر بهم. والنفاح: الكثير العطاء. وفي الأصل: الفتاح.

(٣) يعني ذكر اللام وحذفها.

(٤) ح: في سوى ذلك.

(٥) أي: في البيت ٥٩٨ وصدر البيت ٥٩٩. انظر الخصري ٢: ٨١ والصبان ٣: ١٦٤. ت ح: ما سوى ما ذكر.

(٦) ت س ط: والمعطوف المعاد.

(٧) ت س ط: لم تعد.

(٨) ت س: فأما في الضمير.

(٩) فوقها في ت عن التواتي: يعني هل هو مستغاث به أو من أجله.

(١٠) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه:

يَكُلُّ مُغَارِ الْقَتْلِ، شَدَّتْ بِذَبْلِ

شرح القصائد العشر ص ٥٦ والعيني ٤: ٢٦٩ والخزانة ١: ٥٥٩ و ٤: ١٠٨. والمغار: المحكم. وذبل: اسم جبل.

(١١) ح: اللام في المستغاث.

(١٢) استشكله بعضهم لئلا يعمل الفعل في ضميرين لواحد، إذا كان المستغاث له ضمير المتكلم. ورد بأن هذا غير وارد، لأن المستعان له مراد به التعليل مع اللام. فهو ليس في معنى المفعول به. انظر تعليقنا على شرح البيت ٣٧٨ والصبان ٣: ١٦٥.

(١٣) الشرح الكبير ٢: ١٠٩.

الثالث: قد يُجَزَّ المُستغاث من أجله بـ «من»، لأنها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام، كقوله: ^(١)
يا لَرُجَالٍ، ذَوِي الأَلْبَابِ، مِّنْ نَّفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُم دِينَا
الرابع: قد يُحذف المُستغاث فتلي ^(٢) «يا» المُستغاث من أجله، لكونه غير صالح ^(٣) لأن
يكون مُستغاثًا، كقوله: ^(٤)

يا لِلْأَناسِ، أَبُوا إِلَّا مُثَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ، فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
الخامس: قد يكون المُستغاث مُستغاثًا من أجله نحو: يا لَزَيْدٍ لَزَيْدٍ، أي: أدعوك لتُنصف
من نفسك. ^(٥)

ثم أشار، إلى ثاني أحوال المُستغاث، بقوله: ^(٦)

٦٠٠ - ولأَمْ ما اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلْفٍ

يعني: أَنَّ الألف تُعاقب لام الاستغاث فلا تجتمعان. تقول: يا لَزَيْدٍ ويا زيدا. ولا يجوز: يا
لَزَيْدا. ومن وُروده بالألف قوله: ^(٧)

[التعجب كالاستغاثة]

* يا يَزِيدَا، لِأَمَلٍ نَيْلٍ عَزْ *

وقوله: ^(٨)

وَمِثْلُهُ اسْمٌ، ذُو تَعَجُّبٍ، أَلْفٍ

- (١) شرح التسهيل ٤١١:٣ والارتشاف ١٤٠:٣ والهمع ١٨٠:١ والعيني ٢٧٠:٤ والدرر ١٥٦:١. والالباب: جمع اللب. وهو العقل. والنفر: جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة. ويرح: يزول. والسفه: الطيش. والدين: العادة.
- (٢) فيما عدا الأصل: فيلي.
- (٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني لأنه ليس بضمير، وكونه مخفوض اللام. فلا يقع ليس لأن المستغاث به مفتوح اللام.
- (٤) شرح التسهيل ٤١١:٣ والارتشاف ١٤٠:٣ والهمع ١٨١:١ والدرر ١٥٦:١ والعيني ٢٧١:٤. والمثابرة: المواظبة. والتوغل: التعمق. والبغي: الظلم.
- (٥) انظر تعليقنا على أول الأشياء الثلاثة في شرح البيت ٥٩٨.
- (٦) ما استغيث: المستغاث به. وعاقبتها: ناويتها فكل يجيء نوبة معاقبة، أي: كانت عوضًا منها. والألف أي: الزيادة بعد المستغاث به. ولأَمْ: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول. والخبر جملة عاقبت. وألف: مفعول به لعاقب. وقف عليه بالسكون بلغة ربيعة.
- (٧) صدر بيت عجزه في ح:

وغيثي، بَعْدَ فَاكَةٍ وَهَوَانٍ

الجنى الداني ص ١٧٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٣٧ والمغني ص ٤١١ وشرح شواهد ص ٧٩١ والعيني ٢٦٢:٤. والآمل: الراجي. والنيل: الإدراك. والفاقة: الفقر. والهوان: الذل.

- (٨) سقطت من ح. ومثله أي: مثل المستغاث به في جميع أحواله الواردة قبل. وذو تعجب أي: المتعجب منه. وألف أي: كان مألوفًا. ومثل: خبر مقدم لاسم. وذو: صفة لاسم. وألف: فعل ماض مبني للمجهول. والجملة: صفة لتعجب.

يعني: أَنَّ الْمُتَعَجِّبَ مِنْهُ إِذَا تُودِيَ^(١) غُومِلَ مُعَامَلَةُ الْمُسْتَغَاثِ^(٢) مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. فيجوز جرّه بلام مفتوحة، نحو قولهم: يَا لِّلْمَاءِ، وَيَا لِّلْعَجَبِ! ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف، نحو: يَا عَجَبًا! وقد يخلو منهما نحو: يَا عَجَبًا! تنبيهات:

الأول: جاء عن العرب في نحو «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته،^(٣) وكسرُها باعتبار الاستغاثَة من أجله وكونِ المُسْتَغَاثِ محذوفًا.

الثاني: التعجب بالنداء على وجهين: أحدهما: أن ترى أمرًا عظيمًا، فتنادي جنسه نحو: يَا لِّلْمَاءِ! والآخر: أن ترى أمرًا تستعظمه،^(٤) فتنادي من له نسبة إليه ومُكْنَة^(٥) فيه نحو: يَا لِّلْعُلَمَاءِ!^(٦)

الثالث: إِذَا وَقَفَ^(٧) عَلَى الْمُسْتَغَاثِ، أَوِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ، حَالَةً إِلْحَاقَ الْأَلْفِ، جاز الوقف بهاء السكت.^(٨)



(١) النداء ههنا مجازي تنزيلاً للمتعجب منه بمنزلة ما ينادى.

(٢) هذا يقتضي أنه إذا عطف على المتعجب منه بتكرار «يا» أن تفتح اللام أيضًا، ويدون «يا»، أن تكسر. نحو: يَا لِّلْمَاءِ وَيَا لِّلْعَجَبِ، ولِّلْعَجَبِ!

(٣) أي: الاستغاثَة به مجازًا تشبيهًا بمن يستغاث حقيقة، أي: يا عجب احضر فهذا أوانك.

(٤) ح: استعظمته.

(٥) المكنة: القدرة والاستطاعة.

(٦) ظاهر التعجب هنا من العلماء، وحقيقته من العلم. وما ذكر كله مبني على أن المتعجب منه منادى. فإذا كان المنادى في التعجب محذوفًا وجب كسر اللام، والتقدير: يا هؤلاء اعجبوا للعلماء. انظر شرح اختيارات المفضل ص ٣٦٤ - ٣٦٥ وحاشية الدسوقي ١: ٢٢٦.

(٧) ط: وقفت.

(٨) زاد في ح: انتهى السفر الأول، بحمد الله وعونه وتوفيقه الجميل. وصلى الله على سيدنا محمد. والحمد لله رب العالمين.

النَّدْبَة

وهي ^(١) نداء المُتَفَجِّع عليه، أو المُتَوَجِّع منه. وهي من كلام النساء غالباً، والمندوب هو المذكور بعد «يا» أو «وا»، تَفَجُّعاً لَفَقْدِهِ، حَقِيقَةً كَقَوْلِ جَرِيرِ يَرِثِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ^(٢)

* وَقُمْتَ فِيهِ، بِأَمْرِ اللَّهِ، يَا عُمَرَا *

أو حُكْمًا ^(٣) كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَعْمَرَا وَأَعْمَرَا»، حِينَ أَخْبَرَ ^(٤) بِجَدْبٍ شَدِيدٍ أَصَابَ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ، أَوْ تَوَجُّعًا لَكُونِهِ مَحَلًّا أَلَمٍ نَحْوِ: ^(٥)

فَوَاكَيْدَا، مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي، وَمِنْ عَبْرَاتٍ، مَا لَهْنٌ فَنَاءٌ
أو سَبِيهٌ ^(٦) كَقَوْلِهِ: ^(٧)

* وَتَقُولُ سَلَمَى: وَارْزَيْتِي *

(١) سقطت الواو مما عدا الأصل. والنَّدْبَة لغة: مصدر نَدَبَ المَيْتَ، إِذَا نَاحَ عَلَيْهِ وَعَدَّدَ مُحَاسِنَهُ.

(٢) عجز بيت صدره في س وحاشية ت:

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا، فَاصْطَبِرْتُ لَهُ

ديوانه ص ٣٠٤ والعيني ٢٢٩: ٤ و٢٧٣. واصطبر له: صبر عليه فاحتمله، ولم يقصر فيه. ويأمر الله أي: بما أمر الله، سبحانه.

(٣) أي: في حكم المفقود.

(٤) فيما عدا الأصل: أعلم.

(٥) لمجنون ليلي. ديوانه ص ٣٥ والأغاني ١٧٦: ١ وشرح التسهيل ٤١٣: ٣ والارتشاف ١٤٣: ٣ والأشمونى ١٦٧: ٣ والتصریح ١٨١: ٢. والمعبرة: الدمع. والفناء: الانقطاع.

(٦) أي: سبب الألم.

(٧) عجز بيت لابن قيس الرقيات، صدره:

تَبْكِيهِمْ أَسْمَاءُ، مُغُولَةٌ

ديوانه ص ٩٩ والكتاب ٣٢١: ١ والعيني ٢٧٤: ٤. والرزية: المصيبة. وسقط «وتقول سلمى» من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشاهد هو «ورزيتاه» لا شطر البيت، وأن فيه إشكالاً لأن المراد به سبب للألم، فهو نكرة بخلاف ما اشترط الناظم في البيت ٦٠١ وتعليقنا عليه. قلت: الرزية فيما أثبتنا في الشاهد هي معرفة بالإضافة إلى الضمير. فلا إشكال.

وَحُكِمَ الْمُنْدُوبُ حُكْمَ الْمُتَادَى . فلهذا قال: ^(١)

٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ ،

يعني: أَنَّهُ يُضْمَرُ إِنْ ^(٢) كَانَ مُفْرَدًا نَحْوُ: وَازِيدُ، وَيُنْصَبُ إِنْ ^(٣) كَانَ مُضَافًا أَوْ مُطَوَّلًا ^(٤) نَحْوُ: وَاعْبُدَ اللَّهَ، وَوَا ضَارِبًا عَمْرًا. وَإِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ إِلَى تَوْنِيهِ جَازَ ضَمُّهُ وَنَصْبُهُ، كَقَوْلِهِ: ^(٥)

* وَافْقَعَسَا، وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ *

ثُمَّ نَبَهَ عَلَى مَا لَا تَصَحُّ ^(٦) نُدْبَتُهُ بِقَوْلِهِ: ^(٧)

وَمَا تُكْرَمُ يُنْدَبُ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

الغرض من النُدْبَة الإعلام بعظمة المصائب. ^(٨) فلذلك لَا يُنْدَبُ إِلَّا المعرفة السالم من إبهام. فلا تُنْدَب النكرة. ^(٩) وأجاز الرياشي نُدْبَة اسم الجنس المفرد. وقد جاء في الأثر: ^(١٠) «وَأَجَبَلَةٌ» وهو نادر. وَلَا يُنْدَب المُبْهَم كاسم الإشارة والموصول بصلة لَا تُعَيِّنُهُ. لَا يَقَالُ: ^(١١) «وَاهْذَا»، وَلَا «وَأَمِنْ ذَهَابَ». لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ بِهِ الْعُدْرُ لِلْمُتَفَجِّعِ. ^(١٢)

وَيَجُوزُ أَنْ يُنْدَبَ الْمَوْصُولُ بِصِلَةٍ تُعَيِّنُهُ لَشَهْرَتِهَا. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ^(١٣)

(١) في النسخ: «ولذلك قال». وللمنادي أي: للمنادي المخصوص من الأحكام. واجعل أي: صير، يتعدى إلى مفعولين أولهما مقدم هو ما، والثاني محذوف يتعلق به: لمندوب. وللمنادي: متعلقان بصلة ما. ويرد على الناظم والمرادي أنهما أغفلا مخالفة المندوب للمنادي، بجواز كونه مضافاً إلى ضمير الخطاب. نحو: واغلامك، وأباكم.

(٢) ط: إذا.

(٣) أي: بعمل أو عطف عليه.

(٤) رجل من بني أسد. مجالس ثعلب ص ٥٤٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٤٣ والعيني ٢٧١: ٤ والأشموني ١٦٨: ٣ والهمع ١٧٢: ١ و١٧٩ والدرر ١٤٨: ١ و١٥٥. وقعس: حي من بني أسد. وأين مني فقعس أي: هو بعيد جداً.

(٥) ت: «لا يصح». س: لا يصلح.

(٦) ما نكر أي: النكرة. وما أبهم: الاسم لا يتضح المراد به ولا يتحدد المقصود به إلا بقيد أو عائد عليه أو صلة. وفي حاشية ت أن شرط التعريف مخصص بالمتفجع عليه. ويجوز كون المتوجع منه نكرة نحو: وامصيتاه. وبهذا اندفع إشكال التواتي على: ورزيتاه. انظر تعليقنا على بيت ابن قيس الرقيات ١٨٢: ٢ من حاشية الشيخ يس على التصريح ١٦٨: ٣ من الصبان. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة لم يندب. ولا: حرف زائد. وما: معطوف على نائب الفاعل.

(٧) في حاشية ت عن الزياتي على المكودي أن المصاب هنا هو المندوب عليه لا المصيبة، لأن الإعلام بعظمة المصيبة يجوز في النكرة.

(٨) أجاز في الإنصاف ص ٢٢٢ ندبة النكرة خلافاً للبصريين.

(٩) الارتشاف ١٤٣: ٣ والصبان ١٦٨: ٣. وفي التصريح ١٨٢: ٢ أنه حديث.

(١٠) س ح: فلا يقال.

(١١) ح: للمتفجع.

(١٢) س: «ولهذا قال». والموصول: صاحب الاسم الموصول. والذي اشتهر أي: الوصف الذي اشتهر به صاحب الاسم الموصول. ويليه: يقع بعده. والذي: متعلقان باسم المفعول. وحذف العائد إلى الموصول، وإن لم يتحد العاملان في حرفي الجر، لأنه جائز عنده. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «بئر زمزم» على الحكاية. وبئر: منصوب لحرف على الحكاية. وجملة يلي: حال من بئر. وامن حفر: في محل نصب مفعول به ليلي على الحكاية.

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اسْتَهَزَ كَيْسَرَ زَمَزَمَ، يَلِي: وَأَمَّنْ حَفَزَ فتقول: وَأَمَّنْ حَفَزَ بِثَرَزَمَزَمَ. ^(١) لأنه في الشهرة كالعلم.

[ما يلحق آخر المندوب]

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب، فقال: ^(٢)

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ

يشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو: وازيداه، والمُضَافِ إِلَيْهِ ^(٣) نحو: واعبد المَلِكَاةَ، وما طَوَّلَ به نحو: ^(٤) واثلاثه واثلاثيناه، والصلّة نحو: وَأَمَّنْ حَفَزَ بِثَرَزَمَزَمَا، وعَجَزَ الْمُرْكَبَ نحو: وَاَمْعِدِيكَرَبَاةَ.

وقوله: «صِلُّهُ» يعني جوازًا، لأنَّ المندوب له استعمالان: أحدهما: أن يجري مجرى غيره من المُنَادِيَّاتِ كما تقدّم. ^(٥) والآخر: أن يوصل بالألف المذكورة.

فإن قلت: أطلق في وصل المندوب بالألف، وقيدته في «التسهيل» ^(٦) بآلا يكون في آخره ألف وهاء، فلا يقال: واعبد الآلاه ولا واجهجاهاه، في عبد الله وجهجاه. قلت: إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين. وصرّح بعض المغاربة بجوازه. وفي ألفية ابن معطي: ^(٧)

* وفي المُضَافِ: يَا عَبِيدَ الْآلَاهَا *

ولا يخلو ما قبل ألف الثدبة من أن يكون ساكنًا أو مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا. فإن كان ساكنًا فُتِحَ للألف نحو: وَأَمَّنْ يَغَزَوَاهُ وَأَمَّنْ يَرْمِيَاهُ، ما لم يكن ألفًا أو تنوينًا، أو ياء ساكنة مُضَافًا إِلَيْهَا المندوب، أو وَاوًا أو ياء لا يقبلان الحركة. ^(٨)

فإن كانت ألفًا حُذِفَتْ لتعذر تحريكها نحو: وَأَمُوسَاةَ. وإليه أشار بقوله: ^(٩)

(١) في س وحاشية ت: زمزماه.

(٢) المنتهى: الطرف حقيقة أو حكمًا. مفعول به لفعل محذوف يفسره «صل». وجملة صله: تفسيرية.

(٣) ط: أو المضاف إليه.

(٤) سقطت هاء السكت من ط في هذه الأمثلة. واختلف في نحو: يا أيها الرجل، وواغلانا زيداه، ووازيد والجارثاه، وواعمرو بن الزبيراه، ووازيد الظريفاه. شرح التسهيل ٤١٦:٣ والارتشاف ١٤٤:٣.

(٥) قبل البيت ٦٠١. (٦) ص ١٨٥.

(٧) ت ح:

وفي المُضَافِ نَحْوُ: يَا عَبِيدَ الْآلَاهَا

(٨) فرقها في ت: هما صلة الضمير. وستكلم على ذلك.

(٩) منلوها أي: الحرف الذي تلوّه. ومنلو: مبتدأ خبره الجملة الشرطية كلها. واسم كان: يعود على منلو. وجملة حذف: جواب الشرط. والشرط كله جملة في محل نصب حال من الألف. وفي حاشية ت:

٦٠٤ - كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلُ =

مَتَلُّوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

أي: متلو ألف الثُّدْبَةِ - يعني الحرف الذي قبلها - إن كان ألفاً مثلها حُذِفَ^(١) لما تقدم. وأجاز الكوفيون قياساً قلب الألف ياء، فقالوا: وأموسياء.

وإن كان تنويناً حُذِفَ أيضاً لأنه لا حظَّ له في الحركة، وفتح ما قبله، فتقول: وأغلام زيداه. هذا مذهب سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين [في إبقائه]: فَتَحَهُ^(٢) فتقول: وأغلام زيدناه، وكسره مع قلب الألف ياء، فتقول: وأغلام زيدنيه. قال المُصَنَّفُ: (٣) ما رأوه حسنً، لو عَصَدَه سماع، لكن السماع فيه لم يثبت. (٤) وقال ابن عصفور: (٥) أهل الكوفة يُحَرِّكُونَ التنوين فيقولون: وأغلام زيدناه. وزعموا أنه سمع. (٦) انتهى. وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً. وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وأغلام زيديه. ولا يجيز البصريون إلا الأول.

وإن كان الياء المُشَارَ إليها^(٧) فسيأتي الكلام عليها. (٨)

وإن كان واوًا لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو «عَلَامَةٌ»، أو ياء كذلك نحو «غَلَامِي»، حُذِفَا وَقُلِبَتِ الألف إلى مُجَانَسٍ ما قبلها. (٩)

وإن كان ما قبل الألف مفتوحاً استصحب فتحه^(١٠) نحو: واعبد يغوثاه. وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً فإما أن يُوقَعَ فتحه في لبس أو لا. فإن لم يُوقَعَ فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في «عبد الملك»: واعبد المَلِكَاة، وفيمن اسمه «قام الرَّجُلُ» واقام الرَّجُلَاة. وإثما فُتِحَ لتسلم الألف.

= والإشارة بـ «ذا» إلى الحذف مصدر: حذف. وبه كمل أي: اكتمل يعني المندوب. والصلة: صلة الموصول. وغيرها: كالمضاف إليه وعجز المركب. ونلت الأمل: فزت بما ترجو. والكاف: خير مقدم للمبتدأ: تنوين، المضاف إلى الذي. وبه: متعلقان بصلة الموصول كمل، قدما عليها جوازاً. والصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل «كمل» ضمير الأجنيبي. ومن: تتعلق بحال من الذي. وجملة نلت الأمل: استتافية مقصود بها الدعاء للمخاطب.

(١) أجاز الكوفيون حذف الألف وهمزة التانيث أيضاً من نحو: زكرياء وعفراء. والوجه إثباتهما: وإزكرياءاه، وإعفراءاه.

(٢) س: «الفتح». وفي الحاشية عن نسخة: فتحه. وما بين معقوفين زيادة يقتضيه السياق.

(٣) شرح التسهيل ٤١٨: ٣.

(٤) انظر الشرح الكبير ١٣٢: ٢.

(٥) ح: قد سمع.

(٦) ح: المضاف إليها المندوب.

(٧) فرقها في ت: يأتي في كلام المصنف:

وقائل: وأعبدلياً وأعبد

انظر البيت ٦٠٧.

(٩) في حاشية ت: فتقول في مثاله المذكور: وإغلامهؤ، وإغلاميهي.

(١٠) ط: فتحة.

وإن أوقع في لبس قُلبت ألف النُدْبَة ياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة، فتقول في نُدْبَة «غلام» مُضاف^(١) إلى ضمير المُخاطبة: «وَأَغْلَامِكِي»، وفي نُدْبته مضافًا إلى ضمير الغائب: «وَأَغْلَامَهُوَ». إذ لو قلت: «وَأَغْلَامَكَ» لا تلبس بالمدكر، ولو قلت: «وَأَغْلَامَهَا» لا تلبس بالغائبة. وذلك مفهوم من قوله: (٢)

٦٠٥ - وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ، بِوَهْمٍ، لَا بِسَا
الشكل: الحركة. ومُجانس الكسرة الياء، ومُجانس الضمة الواو. وأشار بقوله: «حتمًا» إلى وجوب ذلك دفعًا للبس. وفُهم من الشرط أن الألف لا تُغَيَّر إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدّم. وهذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيتون إتياع الألف للكسرة^(٣) في المُشْتَى نحو: «وَأَزِيدَانِي»، وفي المُعْرَب^(٤) نحو: «وَعَبَدَ الْمَلِكِيَّةَ»، وفي [المَبْنِي] (٥) نحو «رَقَاشٍ»: «وَارْقَاشِيَّةَ».

٦٠٦ - وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ^(٦)
إذا وَقَفَ على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلها^(٧) هاء سكت. (٨) وليست بلازمة بل غالبية، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال: «وازيدي». وهذا معنى قوله «وإن تشأ فالمدُّ، والهاء لا تزدُ» أي: إن^(٩) تشأ ألا تزيد الهاء فالمدُّ كاف، وهو كالتنصيص على ما فُهم من قوله: «إن تُرد». ولو قيل: «فالمدُّ»^(١٠) بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضًا. أي: «وإن تشأ فلا تزد»^(١١) المد

(١) ط: مضافًا.

(٢) أراد بالشكل حركة آخر المندوب حقيقة أو حكمًا. وأوله مجانسًا أي: صله بمد يجانسه إذا أردت زيادة حرف النُدْبَة. والوهم: ذهاب الظن إلى غير المراد. واللابس: من لبست الأمر، إذا خلطته. يريد إن كان الفتح يخلط المقصود بغيره وهما. والشكل: مفعول به ثان لفعل محذوف يفسره ما بعده. والمفعول الأول محذوف. وجملته معطوفة على جملة «صل» المحذوفة في البيت ٦٠٣. وحتمًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر أول. والهاء: مفعول ثان مقدم، ومجانسًا: مفعول أول. وبوهم: متعلقان بـ «لا بسا». وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذف هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع.

(٣) س: الكسرة. (٤) ط: المفرد.

(٥) زيادة من س وح.

(٦) الواقف: الذي يقطع الكلام للوقف. وزد أي: بعد آخر المندوب أو حرف النُدْبَة. وإن ترد أي: الزيادة. وإن تشأ أي: عدم الزيادة للهاء. والمد: حرف النُدْبَة. وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف. وواقفًا: حال من فاعل زد. والجملة معطوفة على «صل». وحذف جواب «إن» الأولى ضرورة لدلالة ما قبله عليه. والمد: مبتدأ حذف خبره. والجملة جواب الشرط الثاني. والهاء: مفعول به مقدم. والجملة معطوفة على جواب الشرط، خلاقًا للمكودي. ت: «بالمَدُّ». ط: فالمدُّ.

(٧) عطف «بدل» على «بعد». فتأمل. يعني أنه قد يكتفي بهاء السكت دون حرف مد قبلها، كما في بيت ابن قيس الرقيات قبل البيت ٦٠١.

(٨) ط: هاء السكت.

(٩) سقط «إن» من س وح.

(١٠) سقطت من ت وح.

(١١) ح: «ألا تزيد». ت س ط: فلا تزيد.

ولا الهاء، بل تجعله كالمُنَادَى غير المندوب. وقد تقدّم بيانه أول الباب. ^(١)
وقد فهم من قوله «واقفًا» أنّ هذه الهاء لا تثبت وصلًا. وربما تثبت في الضرورة مضمومة
ومكسورة، ^(٢) وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين.
ثم قال: ^(٣)

٦٠٧ - وقائل: واعبديا، واعبدا مَن في النُدا الياء، ذا سُكونٍ، أبدى
قد ^(٤) تقدّم أنّ المُنَادَى المُضَاف إلى ياء المتكلم فيه ^(٥) ست لغات. فإذا ندبت، على لغة من
قال «يا عبد» بالكسر أو «يا عبد» بالفتح أو «يا عبد» بالضمّ أو «يا عبدا» بالألف، قلت:
«واعبدا» إما علمت. ^(٦) وإذا ندبت، على لغة من أثبت الياء مفتوحة، قلت: واعبديا. وإذا
ندبت على لغة من أثبتها ساكنة - وهو المُشار إليه في البيت - فوجهان: ^(٧) أحدهما: أن تحذفها
لالتقاء الساكنين وتفتح ما قبلها، فتقول: واعبدا. ^(٨) والثاني: أن تفتحها لقبولها ^(٩) الحركة،
فتقول: واعبديا. والحذف مذهب المُبرّد، والفتح مذهب سيبويه. ^(١٠)



(١) في شرح البيت ٦٠١.

(٢) أي: أو مكسورة. فالضم للتشبيه بهاء الضمير، والكسر لالتقاء الساكنين. وزاد ابن فلاح أن تكون مفتوحة للتخفيف.

(٣) ط: «وقوله». وقائل أي: في النُدْبَة، خبر مقدم لمن. وواعبديا واعبدا: في محل نصب مفعول به لقائل، حذف حرف
العطف. وهو: أو. وحذف همزة الياء للتخفيف. وفي: تتعلق بالفعل أبدى. والياء: مفعول به مقدم. وذا: حال من
اليا. وذا سُكون أي: ساكنًا. جعل الياء مذكرًا، وأبدى: أظهر في اللفظ. والجملة صلة الموصول. وقد فصل بينهما
بجار ومجرور ومفعول به وحال مضادة.

(٤) سقطت من ت و ح و ط. وانظر شرح البيت ٥٩٢.

(٥) فيما عدا الأصل: أنّ في المُنَادَى المُضَاف إلى ياء المتكلم نحو يا عبد.

(٦) فوقها في ت: من زيادة الألف فقط.

(٧) ح: فقيه وجهان.

(٨) سقط «فتقول واعبدا» من النسخ.

(٩) ح: لقبول.

(١٠) زاد في س: نجز النصف الأول من المرادي على ألفية ابن مالك - تغمدنا الله وإياهما برحمته ولطفه - بحمد الله تعالى
وحسن عونه وتوفيقه الجميل. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه،
وسلم تسليمًا.

الترخيم^(١)

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. يقال: صوت رخيم، أي: رقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على ثلاثة أنواع: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة وترخيم التصغير. والمذكور في هذا الباب الأولان، ويأتي^(٢) الثالث في بابه، إن شاء الله تعالى.^(٣)

أما ترخيم النداء فهو حذف آخر المُنَادَى تخفيفاً. وقد أشار إليه بقوله:^(٤)
٦٠٨ - تَرخِيماً، احذِفْ آخِرَ المُنَادَى
ثم مثله بقوله:^(٥)

كَيَاسُعَا، فَيَمَن دَعَا سُعَادَا

أي: في قول من دعا سعاد. فحذف المضاف.

فإن قلت: ما وجه نصبه ترخيماً؟ قلت: أجاز الشارح فيه^(٦) أن يكون مفعولاً له، أو مصدرًا في موضع الحال، أو ظرفاً على حذف مضاف،^(٧) فهذه ثلاثة أوجه. ويحتمل^(٨) رابعاً. وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه «احذف»، لأنه يلاقيه في المعنى.

[شروط الترخيم]

ثم أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:^(٩)

- (١) زاد قبله في س: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم. . لعلكم تتقون.
- (٢) في النسخ: «وسياتي». وانظر شرح البيت ٨٥٠. وثمة ترخيم في الجمع نحو: حنفي وأحناف، وكردي وأكراد.
- (٣) الجملة ليست في النسخ. (٤) آخر المنادى قد يكون حرفاً أو أكثر.
- (٥) الكاف خبر لمحذوف، مضاف إلى جملة النداء على الحكاية. وفي: تتعلق بحال من جملة النداء. وسعادا: مفعول به والألف للإطلاق.
- (٦) ص ٥٩٦. وفيما عدا الأصل: أجاز فيه الشارح.
- (٧) فوقها في ت: تقديره المحذوف: وقت الترخيم.
- (٨) اعترض المكودي على هذا الوجه. وفي اعتراضه نظر. تمرين الطلاب ص ٩٥. وزاد في ت وح: وجهها.
- (٩) جوزه أي: أجز الترخيم. والتون للتوكيد. ومطلقاً حال من المفعول به. وفي: تتعلق بجوز. وما: نكرة موصوفة بالجملة بعدها، مضاف إليها «كل». وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف. وبالها أي: بالتاء. وزاد في ح: والذي قد رُخِّمًا.

٦٠٩ - وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا، فِي كُلِّ مَا أُنتَّ بِالْهَاءِ،

الْمُنَادَى ضَرْبَانِ: ^(١) مُؤْتَّ بِالْهَاءِ، وَمُجَرَّدُ مِنْهَا. فَالْمُؤْتَّ بِهَا ^(٢) يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا، أَيِ: بِلَا شَرْطٍ، فَيُتْرَخَمُ عَلَمًا وَغَيْرَ عَلَمٍ، وَثَلَاثًا وَأَزِيدَ، ^(٣) نَحْوُ: ^(٤)
* أَفَاطِمَ، مَهَلًا، بَعْضَ هَذَا التَّنْذِلِ *
ونحو: ^(٥)

* جَارِي، لَا تَسْتَنْكِيرِي عَزِيرِي *

وَيَا شَا ارْجُنِي، ^(٦) أَيِ: أَقِمِي. يُقَالُ: رَجَنَ بِالْمَكَانِ يَرْجُنُ رُجُونًا: أَقَامَ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ قَالَ «مُطْلَقًا» وَلِتَرْخِيمِهِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا، فَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ النِّكَرَةِ غَيْرَ الْمَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الْأَعْمَى: يَا امْرَأَةَ خَذِي بِيَدِي. وَالثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ مِضَافًا، فَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ نَحْوُ: يَا طَلْحَةَ الْخَيْرِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ^(٧)

* يَا عَلَقَمَ الْخَيْرِ، قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *

فَنَادِرٌ. وَالثَّلَاثُ: أَلَّا يَكُونَ مُخْتَصًّا بِالنِّدَاءِ، فَلَا تُرَخَّمُ ^(٨) قُلَّةٌ. وَالرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ مَنْدُوبًا، فَإِنَّ الْمَنْدُوبَ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ لِحَقَّتْهُ عَلَامَةُ النَّدْبَةِ أَوْ لَمْ تَلْحَقْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ سَبِيوِيَّةً. ^(٩) وَالخَامِسُ: أَلَّا يَكُونَ مُسْتَغْنًا بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ؟ قُلْتُ:

قَدْ يُجَابُ ^(١٠) بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ «مُطْلَقًا» أَيِ بِلَا شَرْطٍ مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي تَخْصُ الْمُجَرَّدَ ^(١١)

(١) ضَرْبَانِ أَيِ: نَوْعَانِ.

(٢) ت ح: «بِالْهَاءِ». ط: بِهَاءٍ.

(٣) س: وَزَائِدًا.

(٤) صَدْرُ بَيْتٍ لِامْرَأَتِ الْقَيْسِ، عَجْزُهُ:

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجِيلِي

دِيَوَانُهُ ص ١٢ وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٣٥ وَالْمَغْنِي ص ١٣ وَالْعَيْنِي ٤: ٢٨٩. وَالصَّرْمُ: الْقَطِيعَةُ.

(٥) الْبَيْتُ لِلْعِجَاجِ فِي دِيَوَانِهِ ص ٢٦ وَالْكِتَابُ ١: ٣٢٥ وَ٣٣٠ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ص ١٣٥٢ وَالْعَيْنِي ٤: ٢٧٧ وَالْخَزَانَةُ ١: ٢٨٣.

وَجَارِي: مَرْخَمٌ جَارِيَةٌ. وَالْعَزِيرُ: الشَّانُ.

(٦) ط: «ادْجَنِي» بِالْدَّالِ هُنَا وَفِيمَا بَعْدَ. وَشَا: مَرْخَمٌ شَاةٌ.

(٧) صَدْرُ بَيْتٍ لِأَوْسَ بْنِ حَجْرٍ، عَجْزُهُ:

قَلْ حَانَ، مِثْنًا، إِلَى ذِي الْعَمْرِ تَسْرِيحُ؟

شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣: ٤٣٣ وَالْإِرْتِشَافُ ٣: ١٥٣ وَالْأَشْمُونِي ٣: ١٧٣ وَالْعَيْنِي ٤: ٢٧٩. وَحَانَ: قَرَّبَ. وَذُو الْعَمْرِ: اسْمُ

مَكَانٍ. وَالتَّسْرِيحُ: الْإِطْلَاقُ وَالْإِرْسَالُ. وَعَلَقَمَ: ابْنُ صَبَاحٍ.

(٨) ت ط: فَلَا يَرْخَمُ.

(٩) الْكِتَابُ ١: ٣٣٠.

(١٠) ط: وَقَدْ يُجَابُ.

(١١) فِي حَاشِيَةِ ت: يَعْنِي الْعِلْمِيَّةُ وَالرِّبَاعِيَّةُ. وَأَمَّا الْإِضَافَةُ وَالْإِسْنَادُ فَيَشْتَرِكَانِ فِيهِمَا.

كالعلمية. وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان. إلا أن اشتراطه للإضافة^(١) في المُجَرَّد يُوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالهاء، فيقوى^(٢) السؤال. وقد استغنى عن الأولين في «التسهيل»^(٣) باشتراط البناء، ولم يذكر الثالث.^(٤)

تنبيهات:

الأول: شرط المُبَرَّد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية، فمنع ترخيم النكرة المقصودة. والصحيح جوازه إما^(٥) تقدّم.

الثاني: منع ابن عصفور ترخيم صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة،^(٦) لأنه كناية عن المجهول الذي لا يُعرف. وإطلاق النحاة يُخالفه. ^(٧) فليس^(٨) كونه كناية عن المجهول بمانع، لأنه علم جنسي.^(٩)

الثالث: إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت: يا طلح، ويا طلح، بالفتح والضم كما سيأتي. وإن لم تُرخم قلت: يا طلحة، بضم التاء. وقد سُمع وجه رابع. وهو: يا طلحة، بفتح التاء. قال النابغة:^(١٠)

* كَلَيْسِي لَهُمْ، يَا أُمَيْمَةَ، نَاصِبٍ *

فاختلف النحويون فيه،^(١١) فقال قوم: ليس بِمُرْخَم. ثم اختلفوا، فقليل: هو مُعَرَّب نُصِبَ عَلَى أَصْلِ الْمُنَادَى وَلَمْ يُنَوَّنْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ. وقيل: هو مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ مَنْ يَبْنِي الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّهَا حَرَكَةُ تُشَاكِلُ حَرَكَةَ إِعْرَابِهِ لَوْ أُعْرِبَ. فهو نظير: لا رَجُلَ فِي الدَّارِ. وَأُنْشِدَ هَذَا الْقَائِلُ:^(١٢)

(١) في البيت ٦١١. ت ح: «اشتراط عدم الإضافة». س: اشتراطه الإضافة.

(٢) ت س: فقوي.

(٣) ص ١٨٩.

(٤) انظر ما أحمله في شرح البيت ٦٠٩. وفي حاشية ت عن التواتي: «قوله: ولم يذكر الثالث، صح. واستغنى عن الرابع والخامس لأن حرف النداء يلزمهما. وعلة التزامه هي علة منع ترخيمهما». ح: الثلاث.

(٥) س: كما.

(٦) ط: صلمة بن قلمعة.

(٧) ط: بخلافه.

(٨) في النسخ: وليس.

(٩) ط: جنس.

(١٠) النابغة الذبياني، وعجز البيت:

وَلَيْلٍ، أَتَايَسِيهِ، بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

ديوانه ص ٢ والكتاب ١: ٣١٥ و ٣٤٦ و ٩٠: ٢. والعيني ٤: ٣٠٣ والخزانة ١: ٣٧ و ١٩١ و ٣٩٧ و ٢: ٣١٦ و شرح

الكافية الشافية ص ١٣٦٩. ت ح: النابغة الجعدي. والناصب: المتعب. وأقاسي: أكابد.

(١١) أي: في طلحة. وانظر الارتشاف ٣: ١٦١ - ١٦٢.

(١٢) هو شطر من الرجز. وقيل: هذا ليس بشعر. الأشموني ٣: ١٧٤ والعيني ٤: ٢٩٤ والارتشاف ٣: ١٦١ والإتحاف

٢٢٨ - ٢٢٩.

* يا رِيحَ، مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ، هُبِّي *

بالفتح.

وذهب أكثرهم إلى أنه مُرَخَّم فصار في التقدير: يا طَلَحَ. ^(١) ثم أقحم ^(٢) التاء غير مُعْتَدَّ بها وفتَحها لأنها واقعة موقع ما يستحق ^(٣) الفتح. وهو ما قبل هاء التانيث. وهو ^(٤) ظاهر كلام سيويه. ^(٥) قلتُ: فعلى هذا تكون [التاء] مُقَحَّمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية.

وللفارسي ^(٦) قولان: أحدهما: أنها زيدت ثم فُتحت إبتاعاً لحركة الحاء. والثاني: أنها أقحمت بين الحاء وفتَحها ^(٧) - فالفتحة التي في التاء هي فتحة الحاء - ثم فُتحت الحاء إبتاعاً لحركة التاء.

وقال في «شرح التسهيل» ^(٨) بعد ذكره ^(٩) مذهب سيويه: وأسهلُ من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إبتاعاً لفتحة ما قبلها. قلتُ: وهذا يُوافق أحد قولي أبي علي في الإبتاع. لكن ظاهرُ كلامه في الشرح أن التاء هي الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى. فهو قول آخر.

الرابع: أجاز قوم منهم الفراء إلحاق ألف التانيث الممدودة بتائه في الفتح، ^(١٠) فأجازوا: يا أسماء أقبلي. وليس بصحيح لأنه غيرُ مسموع، ومقيسٌ على ما تُرك فيه مُقتضى الدليل.

الخامس: إذا وَقَفَ على المُرَخَّم بحذف الهاء فالغالب أن تلحق ^(١١) هاء ساكنة، فتقول في الوقف على «يا طَلَحَ»: ^(١٢) طَلَحَ. واختلف ^(١٣) في هذه الهاء، فقليل: هاء السكت. وهو ظاهر كلام سيويه. وقيل: هي التاء المحذوفة، أُعيدت لبيان الحركة. وإليه ذهب المصنف،

(١) ط: يا أميم.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: على لغة من نوى، لأن الإقحام لا يكون إلا معها.

(٣) س: ما يقبل.

(٤) في النسخ: وهذا.

(٥) الكتاب ١: ٣١٥ و ٣٤٦.

(٦) انظر ص ٥٠١ - ٥٠٨ من البغداديات.

(٧) س: وفتحتها.

(٨) في ٣: ٤٢٨.

(٩) س: ذكر.

(١٠) يريد أنهم قاسوا الاسم العلم المؤنث بالألف الممدودة على المؤنث بالتاء، في جواز الفتح، فقالوا: يا أسماء، كما قيل: يا أميمة. انظر الهمع ١: ١٨٥ وشرح التسهيل.

(١١) ط: تلحقه.

(١٢) في النسخ: فتقول في المرخم.

(١٣) ح ط: واختلفوا.

قال في «التسهيل»: ^(١) ولا يُستغنى غالبًا، في الوقف على المُرْخَم بحذفها، عن إعادتها أو تعويض ألف منها.

وأشار بالتعويض إلى قوله: ^(٢)

* قِفِي، قَبْلَ التَّفْرِقِ، يَا ضَبَاعَا *

فجعل ألف الإطلاق عِوضًا عن ^(٣) الهاء. ونصّ سيويه وابن عصفور ^(٤) على أنّ ذلك لا يجوز إلا في الضرورة. وأشار بقوله: «غالبًا» إلى أنّ بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض. حكى سيويه: «يا حَرَمَل» في الوقف بغير هاء. قال ^(٥) الشيخ أبو حيان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إن كان الترخيم على لغة من لا يتظر لم تلحق. ^(٦) ثم قال: ^(٧)

وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ، ^(٨)

أي: لا تحذف منه شيئًا بعد حذف ^(٩) الهاء. فعلم أنّ قوله: ^(١٠)

* وَمَعَ الْآخِرِ، احْذِفِ الَّذِي نَلَا *

خاصّ بالمجرّد منها. وما ذكره هو مذهب عامة النحويين.

وأجاز سيويه أن يُرْخَم ثانيًا، بعد حذف التاء، على لغة من لم يراع المحذوف، ومنه قوله: ^(١١)

(١) ص ١٨٩.

(٢) صدر بيت للقطامي، عجزه:

وَلَا يَلُكُ مَوْقِفٌ، مِنْكَ، الرَّدَاعَا

ديوانه ص ٣٧ والكتاب ٣٣١: ١ والمعني ٢٩٥: ٤ والخزانة ٣٩١: ١ و٤: ٦٤. وضباع: ضباعة بنت زفر.

(٣) ت س: من.

(٤) الكتاب ٣٣١: ١ والشرح الكبير ١٢٣: ٢ - ١٢٤.

(٥) ح: وقال.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: لأن الكلمة مضمومة فلا فائدة في ذلك، بخلاف من يتظر فإن الإلحاق لبيان الحركة.

(٧) سقط «ثم قال» من س. والذي قد رُخِم أي: المتأدى المرخم. والذي: مفعول به لفعل محذوف يفسره «وفر» في البيت التالي.

(٨) بحذف: متعلقان بالفعل رُخِم. ووفره أي: صنه ولا تنقص منه شيئًا. وبعد: ظرف لوفر مبني على الضم لقطعة عن الإضافة.

(٩) زاد في ح: هذه.

(١٠) صدر البيت ٦١٢ من الألفية. وقد حذفت همزة «آخر» ونقلت حركتها إلى اللام.

(١١) صدر بيت لأنس بن أبي إلياس يخاطب حارثة بن بدر، عجزه:

فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا، تُحَوُّنُ وَتَسْرِقُ

* أَحَارُ بْنُ بَدْرٍ، قَدْ وَلَيْتَ وِلَايَةً *

يريد حارثة. ^(١) ومنه قول الآخر: ^(٢)

* يَا أَرطُ، إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتُهُ *

يُخاطب أَرطاة ^(٣) بن سُهَيْة.

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ^(٤) ذاهب إلى أَنَّ الْمُؤَنَّثَ يجوز في ترخيمه وجهان: أحدهما: حذف التاء وهو الكثير، والآخر: حذفها بما قبلها ^(٥) كالحذف من ^(٦) «منصور»، لكان قولاً. وتقدير ^(٧) أَنَّ الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم أولاً، ثم نوى الترخيم ثانياً ^(٨) في الكلمة الواحدة حال النطق بها، يحتاج إلى وحي يُسفر عن هذا التقدير. انتهى.

ثم انتقل إلى المُجَرَّد من الهاء، فقال: ^(٩)

واحظلاً ترخيمَ ما، مِنْ هَذِهِ الهَاءِ، قَدْ خَلَا
٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمَ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ ^(١٠)
أي: امنع ترخيم ما خلا من الهاء، ^(١١) إِلَّا ما اجتمعت فيه أربعة شروط:

الأول: أن يكون زائداً على الثلاثة. فلا يجوز ترخيم الثلاثي تحرك وسطه نحو: حَكَمَ، أو

= الحيوان ١١٦:٣ و ٢٢٥:٥ و عيون الأخبار ٥٨:١ والعقد الفريد ٣٤١:٦ والارتشاف ١٦٢:٣ والعيني ٢٩٦:٤ ح:
أحار بن عمرو مذ.

(١) س ح ط: أحارثة.

(٢) صدرت لزميل بن الحارث، عجزه:

وَالْمَرَّةُ يَسْتَحْيِي، إِذَا لَمْ يَصْدُقْ

العيني ٢٩٨:٤ والارتشاف ١٦٢:٣ والهمع ١٨٤:١ والأشمونى ١٧٥:٣ والدرر ١٥٩:١ والإتحاف ٢٢٩:٢ - ٢٣٠:
وفيما عدا الأصل: وقول الآخر.

(٣) ت س: «يريد أَرطاة». ح: يريد يا أَرطاة.

(٤) الارتشاف ١٦٣:٣. ت: لو ذهب.

(٥) ط: مع ما قبلها.

(٦) ح ط: في.

(٧) ح: وتقديره.

(٨) زاد في ح: يعني ثانياً.

(٩) سقط «من الهاء» من ط. وخلا: تجرد. واحظّل: فعل أمر مبني على الفتح. والألف: مبدلة من نون التوكيد في الوقف. وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف. ومن: تتعلق بالفعل خلا. والجملة: صلة ما.

(١٠) الرباعي: الاسم على أربعة أحرف. وفوق أي: على أكثر من أربعة. والإسناد: التركيب الإسنادي. والمتم: المتمم الإسناد. اسم مفعول من «أَتَمَّ» حذفت ميمه الثانية في الوقف. والرباعي: مستثنى من «ما» في البيت المتقدم. والفاء: حرف عطف. وما: اسم موصول معطوف على الرباعي. وفوق: متعلق بفعل الصلة. والعلم: عطف بيان للرباعي. ودون: حال من الرباعي. ومتم: صفة لإسناد.

(١١) ت ح: امتنع ترخيم ما خلا من هذه الهاء.

سكن نحو: بَكَر. هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء والأخفش ترخيمَ المُحَرِّكِ^(١) الوسط، ونُقل عن الكوفيين. وفيه نظر، لأنه قد نُقل عن الكسائي المنع إلا أن يثبت له قولان. وأما الساكن الوسط فقال ابن عُصفور:^(٢) لا يجوز ترخيمه، قولاً واحداً. وقال في «الكافية»:^(٣)

* وَلَمْ يُرَخِّمْ نَحْوَ بَكَرٍ أَحَدٌ *

وليس كما قالوا، بل فيه خلاف. حُكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونُقل الخلاف فيه أبو البقاء العُكْبَرِيُّ وصاحب «النهاية» وابن هشام وابن الخشاب.^(٤) قلت: وفُصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال: لو سُمِّي بـ «ضَرْبٍ»^(٥) المبني للمفعول ثم سَكَنَ لما امتنع ترخيمه، ولو سُمِّي به بعد الإسكان لم يجز ذلك.

الثاني: أن يكون علماً. وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: يا غَضَنَفَ، في «غضنفر» قياساً على قولهم: أطِرْقُ كُراً،^(٦) ويا صاح.^(٧)

الثالث: ألا يكون ذا إسناد، فلا يجوز ترخيم «بَرَقَ نَحْرُهُ» ونحوه. وسيأتي الكلام عليه.^(٨)

الرابع: ألا يكون ذا إضافة، خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله:^(٩)

* خُذُوا حَظَّكُمْ، يَا آلَ عِكْرِمَ، واذْكُرُوا *

(١) في حاشية ت عن التواتي: لأن الحركة تنزل منزلة الحرف الرابع.

(٢) الشرح الكبير ١١٤: ٢ والارتشاف ١٥٥: ٣.

(٣) ص ١٣٥٥. وعجزه.

إِذْ يَزُولُ السَّرُّ السُّطَّيْزُ يُفْقَدُ

(٤) س: «وابن الخشاب وابن هشام». وانظر الارتشاف ١٥٥: ٣ والإنصاف ص ٣٥٧ واللباب ١: ٢٤٧.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن الفعل المكسور العين نحو «علم» يجوز تسكينه أيضاً، بخلاف المفتوح العين لا يسكن. قلت: والمضموم العين نحو «حَسَنٌ» يجوز فيه ذلك.

(٦) أطرق كرا: مثل يضرب لمن يُخدع بكلام يُلطَّف له ويراد به الغائلة. والنحويون يوردون هذه العبارة على ترخيم كروان، وهو اسم طائر حذف منه الألف والنون، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. والصواب أن الكرا هو ذكر الكروان. فلا ترخيم ولا حذف. انظر الإنحاف ٢: ٢٣٠ والقاموس والتاج (كرو) ومجمع الأمثال ١: ٤٣١.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن «صاح» فيه شذوذان: كونه نكرة وحذف المضاف إليه والكسرة الدالة عليه، لأن أصله: صاحبي. قلت: تنكيره يعني أنه ترخيم صاحب. ففيه شذوذ واحد. وذكر ابن مالك أنه كثر دعاء بعضهم بعضاً بالصاحب حتى أصبح كالعلم، فجاز ترخيمه.

(٨) في شرح البيت ٦١٤.

(٩) صدر بيت لزهير عجزه:

أَوَاصِرْنَا، وَالرَّحْمُ بِالْقَيْبِ تُذَكَّرُ

ديوانه ص ٢١٤ والكتاب ١: ٣٤٣ والعيني ٤: ٢٩٠ والخزانة ١: ٢٧٣. والحظ: النصيب. والأواصر: جمع آصرة. وهي صلة القرابة. ت ح: «وانظروا». ط: جلدركم.

وهذا عند البصريين نادر. وأندر منه حذف المُضَاف إليه بأسره، كقوله: ^(١)

* يَا عَبْدَ، هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً *

يُريد: يا عَبْدَ عمرو. وعبد عمرو: ^(٢) عَمَلَمَ له. وتقدّم أنّ ترخيم المضاف نادر أيضًا في قوله: يا عَقْلَمَ الخَيْرِ. ^(٣)

فإن قلت: أهمل المُصَنَّف من شروط ترخيم المُجَرَّد ثلاثة: أحدها: ألا يكون مُختَصًّا بالنداء. والثاني: ألا يكون مندوبًا. والثالث: ألا يكون مُستغاثًا. قلت: أما الأول فلم يُنبّه عليه. وأما الثاني والثالث فقد تقدّم ما يُرشد إليهما. وهو نصّه على التزام حرف النداء ^(٤) معهما، لأنّ عِلَّةَ التزامه هي عِلَّةُ منع ترخيمهما.

وأجاز ابن خروف ترخيم المُستغاث، إذا لم يكن فيه اللام، كقوله: ^(٥)

* أَعَامَ، لَكَ، ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ *

قال ابن الضائع: ^(٦) وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير «يا» وذلك ممنوع. وقد سُمع ترخيمه ومعه اللام، كقوله: ^(٧)

كُلُّمَا نَادَى مُنَادٍ، مِنْهُمْ: يَا لَتَيْمِ اللَّهِ، قُلْنَا: يَا لِمَالِ

[ما يحذف مع الأخير]

ثم اعلم أنّ الخالي من تاء التأنيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم إمّا حرف، وإمّا حرفان، وإمّا كلمة. ^(٨) فالذي يُحذف منه حرف نحو: حارث ومالك. فتقول: يا حارِ ويا مالِ.

(١) صدر بيت لعدي بن زيد، عجزه:

فِي مَوَكِبٍ، أَوْ رَائِدًا لِلْقَنِيصِ؟

ديوانه ص ٦٩ والعيني ٤: ٢٩٨. والرائد: الطالب. والقنيص: المصيد.

(٢) ط: عبد هند وعبد هند. (٣) في شرح البيت ٦٠٩.

(٤) في شرح البيت ٥٩٨ ذكر المرادي شيئًا من هذا. أما الناظم فلم ينص على شيء منه. ت: التزام حذف حرف النداء.

(٥) عجز بيت لشريح بن الأحرص، صدره:

تَمَنَّنَانِي، لَيْسَلَقَانِي لَقِيْطٌ

الكتاب ١: ٣٢٩ والهمع ١: ١٨١ والعيني ٤: ٣٠٠ والأشموني ٣: ١٧٦ والدرر ١: ١٥٨. يستغيث بقوم لقيط، بني عامر

ابن صعصعة لإنقاذ أنفسهم. والراجح النداء هنا للتعجب لا للاستغاثة، وشريح يعجب من تواعد لقيط له وتمنيه قتله.

ولك أي: دعائي بالعجب لك. والجملة اعتراضية بيانية.

ط: «ابن الصائغ». وانظر الارتشاف ٣: ١٥٢.

(٦) مرة بن الرواح. الارتشاف ٣: ١٥٢ والعيني ٤: ٣٠١ والأشموني ٣: ١٧٦. وتيم الله: قبيلة. ومال: مالك. ط: ومع اللام كقوله.

(٧) في النسخ: أو كلمة.

وأما الذي يُحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله: ^(١)

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ، احْذِفِ الَّذِي تَلَا

أي: احذف مع الآخر ^(٢) ما قبله بخمسة شروط:

الأول: أن يكون حرف لين. فلو كان حرفاً صحيحاً حُذف الآخر وحده، فتقول في سَفَرَجَل وقِمَطَر: ^(٣) يا سَفَرَج، ويا قِمَط، خلافاً للقرآن في نحو: قمطر. فإنه يقول: يا قِم، بحذف حرفين.

الثاني: أن يكون ساكناً. فلو كان متحركاً لم يُحذف، فتقول في هَبِيخ وقَتَوَر: ^(٤) يا هَبِي، ويا قَتَو، بحذف الآخر وحده.

الثالث: أن يكون زائداً، فلو كان أصلياً لم يُحذف. فتقول في مُخْتَار: يا مُخْتَا. ولا تحذف الألف لأنها بدل العين. وعن الأخفش أنه يحذفه مع الآخر. وأجاز الجرمي في مُنْقَاد: يا مُنَقَّ.

الرابع: أن يكون رابعاً فصاعداً. فلو كان ثالثاً نحو: عِمَاد وسَعِيد وثمود، فمذهب البصريين أنه يُرْخَم بحذف آخره فقط. ونقل المصنف ^(٥) عن الفراء أنه أجاز في نحو عماد وسعيد وجهين: حذف الآخر وحده كالبصريين، وحذفه مع الألف والياء. فتقول: يا عِمَ ويا سَع. وأما في ^(٦)

(١) حذفت همزة «الآخر» ونقلت حركتها إلى اللام. وبعد الشطر في حاشية ت:

إِنْ زَيْدٌ، لَيْسَا سَاكِئًا، مُكْمَلًا

٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا،

والآخر: الحرف المتطرف من المنادى. واحذف أي: في الترخيم. والذي تلا أي: الحرف الذي تلاه الآخر. وزيد: كان زائداً على الأصول. واللين: مخفف من لين أي: حرف اللين والمد. والمكمل أربعة أي: الواقع بعد ثلاثة أحرف. وصاعداً أي: فذهب عدد الأحرف صاعداً. والجملة معطوفة على: أربعة. انظر البيت ٣٥٥ وتعليقنا على شرحه. وعطف «صاعداً» هنا على «أربعة» أولى. ومع: ظرف لا حذف. والذي: مفعوله. وفاعل تلا: يعود على الآخر. والجملة صلة الموصول جرت على غير صاحبها. ونائب فاعل زيد: يعود على الذي. وليتأ: حال منه موطنه. وساكناً ومكملاً: صفتان للمحال. وأربعة: مفعول به لاسم الفاعل «مكملاً». وقيل: يجب أن صاعداً: حال عن فاعل الفعل المقدّر، لا معطوف على «أربعة» كما ذهب الأزهرى. فمثل هذا المعطف توهم. انظر تقارير الحامدي ص ٣٧١. ولو عطفه على «مكملاً» كان أهون.

(٢) ح: الأخير.

(٣) القمطر: ما يسان فيه الكتب. وهو هنا اسم علم وكذلك سَفَرَجَل. وفي حاشية ت أن التمثيل بسفرجل وقمطر سهو، فليس ما في آخرهما مزيداً وليس في قمر حرف قبل الأخير رابع، وأن شيخه أجاب بأن قول الناظم «إن زيد» يشمل اللين والصحيح. قلت: إيراد «قمطر» لما فيه ساكن غير رابع، و«سفرجل» لما كان على أكثر وليس قبل آخره مدّ زائد. فلا سهو في ذلك.

(٤) في حاشية ت أن الهبيخ: الغلام القصير الممتلئ. وفي حاشية ح أن القنور: الغليظ الرأس. قلت: وهم هنا اسمان علمان.

(٥) كذا، وفي شرح التسهيل ٤٣٣:٣ عن الفراء جواز الوجهين في الأسماء الثلاثة كلها. وانظر الارتشاف ١٥٦:٣ وشرح ابن الناظم ص ٥٩٩ - ٦٠٠ والأشموني ١٧٧:٣ وحاشية يس ١٨٧:٢ والهمع ١٨٣:١.

(٦) سقطت من النسخ.

«ثمود» فيحذف الحرفين ولا يُجيز^(١) «يا ثَمُو» لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير.^(٢) ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين في: ثمود، ويحذف الأخير^(٣) فقط في: عماد وسعيد.

الخامس: أن تكون قبله حركة مُجانسة. فلو كان قبل الياء والواو^(٤) فتحة، نحو: غُرَيْق^(٥) وفرعون، فمذهب الجرمي والفراء أنه يُحذف مع الآخر، كالذي قبله حركة مُجانسة، لا يُفرقان بين النوعين. قال في «شرح الكافية»: ^(٦) وغيرهما^(٧) لا يرى ذلك، بل يقولون: يا فرعو، ويا غُرَيْق. ^(٨) قلت: وذكر الجرمي أن ما ذهب إليه مذهب الأكثرين. وإلى هذا الخلاف أشار بقوله: ^(٩)

والخُلْفُ في واوٍ وياءٍ، بهِما، فَتَحُ قُفي

فإن قلت: إطلاقه يُوهم إجراء الخلاف في نحو «مُصْطَقُون» علماً لأن واوه قبلها^(١٠) فتحة. وليس كذلك، بل تقول^(١١) في ترخيمه: يا مُصْطَفَ، وجهاً واحداً.^(١٢) وقد نبّه في «شرح الكافية»^(١٣) على ذلك. قلت: الواو في «مُصْطَقُون» ونحوه من الجمع بعد ضمة مُقدّرة، لأن أصله^(١٤) «مُصْطَفَيُون»، فأعلّ على ما اقتضاه التصريف. فليست الواو في التقدير بعد فتحة.^(١٥) وإلى هذا أشار بقوله في «التسهيل»: ^(١٦) مسبوقة بحركة مُجانسة ظاهرة أو مُقدّرة.

(١) في النسخ: ولا يجوز.

(٢) يعني أن آخر الاسم واو بعد ضم. وهو مفقود في الأسماء المتمكنة، يقتضي قلب الضمة كسرة والواو ياء على لغة من لا ينتظر المحذوف: يا ثمي. انظر الارتشاف ١٦٠: ٣ والإتحاف ٢: ٢٣٢.

(٣) ح ط: الآخر.

(٤) ت ح ط: الواو والياء.

(٥) الغرنيق: طائر من طيور الماء. وهو هنا اسم علم.

(٦) ص ١٣٥٦.

(٧) في النسخ: وغيرهم.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن السكون على لغة من نوى الحرف المحذوف. ومن لم ينو يقلب الياء والواو ألفين.

(٩) الخلف: خلاف النحاة. وقوله واو وياء أي: مع الشروط المتقدمة. وقفي: أتبع. والمعنى: جعلاً تابعين للفتح. والتقدير: أتبع فتح بالواو والياء. فالباء: للتعدية الخاصة تتعلق بالفعل نفسه. وهي تعاقب همزة التعدية. تقارير الحامدي ص ٢٨٥. والخلف: مبتدأ خبره محذوف تتعلق به: في. وفتح: مبتدأ ساغ الابتداء به، وهو نكرة، لأنه نوع غير ما تقدم. وجملة قفي: خبره. وجائز تقديم متعلق الخبر الفعلي على المبتدأ عند الجمهور. والجملة الكبرى صفة لُواو وياء.

(١٠) ت ح: قبله.

(١١) س: «يقول». ت ح ط: يقولون.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا على لغة من نوى الألف المحذوفة، ومن لم ينو يرد الألف فيقول: يا مصطفي.

(١٣) ص ١٣٥٣.

(١٤) يعني الأصل الذي يستحقه عند الجمع. وإلا فالأصل بالواو لا بالياء أي: مُصْطَقُون.

(١٥) فيما عدا الأصل: فتح.

(١٦) ص ١٨٨. وفي النسخ: في التسهيل بقوله.

ومثال ما يُحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة: عِمْرَانُ وَحَمَادُ وَأَسْمَاءُ، وَزَيْدَانِ وَمُسْلِمَاتُ عَلَمِينَ،^(١) وَحَمْدُونُ وَمَنْصُورُ، وَزَيْدُونُ وَمَلَكُوتُ عَلَمِينَ، وَجُعْفِيٌّ^(٢) وَمِسْكِينُ وَغَسِيلٌ^(٣) وَغَفِيرٌ أَعْلَامًا.

[تَرْخِيمُ الْمُرْكَبِ]

ثمَّ أَشارَ إِلَى ما يُحذف منه كلمة، بقوله:^(٤)

٦١٤ - وَالْعَجْزَ احْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ،

إِذَا رُخِمَ الْمُرْكَبُ حُذِفَ عَجْزُهُ، نَحْوُ: «يَا بَعْلُ» و«يَا سَيْبُ» فِي: بَعْلُكَ وَسَيْبُيهِ، وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ عَلَمًا:^(٥) يَا خَمْسَةَ. وَمَنْعَ الْفَرَاءِ تَرْخِيمَ الْمُرْكَبِ مِنَ الْعَدَدِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَمَنْعَ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ تَرْخِيمَ ما آخِرُهُ «وَيْهِ»، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحذف مِنْهُ إِلَّا الْهَاءُ، فَتَقُولُ: يَا سَيْبُيَّ. وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ الثَّانِي مِنَ الْمُرْكَبِ، بَلْ إِنْ حَذَفْتَ الْحَرْفَ وَالْحَرْفَيْنِ فَقُلْتَ: يَا بَعْلُ، وَيَا خَضْرَمَ، لَمْ أَرْ بِهِ بَأْسًا. وَالْمَنْقُولُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَرْخَمْ الْمُرْكَبَ. وَإِنَّمَا أَجَاذَهُ النَّحْوِيُّونَ قِيَاسًا.^(٦)

تَنْبِيهِ^(٧): إِذَا رُخِمَتْ «اثْنَا عَشَرَ» وَ«اثْنَتَا عَشْرَةَ» عَلَمِينَ حَذَفَتْ الْعَجْزُ مَعَ الْأَلْفِ قَبْلَهُ.^(٨) فَتَقُولُ: يَا اثْنًا وَيَا اثْنَتَيْنِ، كَمَا يَقَالُ فِي تَرْخِيمِهِمَا لَوْ لَمْ يُرْكَبَا. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَيْبُيهِ.^(٩) وَعِلَّتَهُ أَنَّ عَجْزَهُمَا بِمَنْزِلَةِ النَّونِ، وَلِذَلِكَ أَعْرَبَا. وَقَوْلُهُ:^(١٠)

- (١) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي أَنَّ عِلْمِينَ لَزَيْدَانَ وَمُسْلِمَاتٍ، وَأَنَّ مُسْلِمَاتٍ هُنَا مُشْكَلٌ لِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا فِي مُفْرَدِهِ بِالنَّاءِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شُرُوطٍ. إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْمَفْرُودَ يَكْثُرُ دَوْرُهُ فِي الْكَلَامِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ.
- (٢) جُعْفِيٌّ: أَبُو حَيٍّ مِنَ الْيَمَنِ. ح: «وَجُعْفَيْنِ». وَفِي الْحَاشِيَةِ عَنْ نَسَخَةٍ: «وَخَتَفَقِيقٌ وَهِيَ الدَّاهِيَةُ». قُلْتُ: وَهَذَا وَهَمٌّ لَا يَصِحُّ هُنَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمًا عَلَمًا. ط: وَجُعْفَرُ.
- (٣) الْغَسِيلُ: مَا يَسِيلُ مِنْ جُلُودِ أَهْلِ النَّارِ. وَهُوَ هُنَا اسْمُ عِلْمٍ.
- (٤) الْعَجْزُ: الْجُزْءُ الثَّانِي. وَمُرْكَبٌ أَيُّ: تَرْكِيبٌ مَزْجٌ. وَالْعَجْزُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ. وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ «احْدِفْ» مِنَ الْبَيْتِ ٦١٢ وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ.
- (٥) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي أَنَّ مَا لَا يَتَغَيَّرُ لِلنَّدَاءِ لَا يَرْخَمُ كَمَا فِي «التَّسْهِيلِ»، وَأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ لَا يَجِيزُ تَرْخِيمَ الْمَبْنِيِّ، وَأَنَّ الْمُرَادِيَّ حَمَلَ كَلَامَ النَّاطِمِ عَلَى عَمُومِهِ. قُلْتُ: اشْتَرَطَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ فِي الْمُرْخَمِ أَلَّا يَكُونَ مَبْنِيًّا قَبْلَ النَّدَاءِ. فَلَعَلَّ الْمُرْكَبَ الْمَزْجِيَّ مُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَنَّ النَّاطِمَ وَالشَّارِحَ مُخَالَفَانِ فِي هَذَا الشَّرْطِ. الْإِرْتِشَافُ ٣: ١٥٤ وَالصَّبَانُ ٣: ١٧٨ وَالْهَمْعُ ١: ١٨٢ - ١٨٣.
- (٦) أَيُّ: عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، لِأَنَّ الْجُزْءَ الثَّانِيَّ يَشْبَهُ بِهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ.
- (٧) فِي النَّسَخِ: قُلْتُ.
- (٨) ت: «قَبْلُهَا». وَسَقَطَ «فَتَقُولُ» مِنْ ط.
- (٩) الْكِتَابُ ١: ٣٤٢.
- (١٠) قُلْتُ: جَاءَ قَلِيلًا عَنِ الْعَرَبِ. وَحَذَفْتَ اللَّامَ الثَّانِيَةَ فِي الْوَقْفِ. وَجُمْلَةُ أَيُّ: مُرْكَبٌ إِسْنَادِي. وَالْإِشَارَةُ إِلَى تَرْخِيمِ جُمْلَةٍ. وَنَقَلَ أَيُّ: رَوَى عَنِ الْعَرَبِ. وَذَا: اسْمُ إِشَارَةٍ مُبْتَدَأٌ. وَعَمْرُو: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. وَجُمْلَةُ نَقَلَ: خَبَرُ عَمْرُو. وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ خَبَرُ ذَا.

وَقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

قال المُصَنَّف: ^(١) أكثر النحويين لا يُجيزون ترخيم المُركَّب المُضَمَّن إسنَادًا كـ «تَأَبَّطَ شَرًّا». وهو جائز، لأنَّ سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب فقال: ^(٢) «تقول في النسب إلى تأبَّط شَرًّا: تأبَّطِي. لأنَّ من العرب من يقول: يا تأبَّط». ومنع ترخيمه في ^(٣) «باب الترخيم»، فعلم أنَّ جوازَه على لغة قليلة. فعلم بذلك أنَّ منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل. ^(٤) وقال الشارح: ^(٥) وإلى هذا أشار بقوله: «وَذَا عَمَرُو نَقْلُ». وعمرو هو اسم سيبويه.

قال الشيخ أبو حيان: ^(٦) وهو غير صحيح لأنَّ سيبويه لم ينصَّ على ترخيمه. بل قال: «من العرب من يُفرد فيقول: يا تأبَّط أَقْبِلْ. فيجعل الأول مُفْرَدًا» وليس مُنَاقِضًا ^(٧) لما قرَّره من أنَّ المحكي لا يُرَخِّم، بل أراد أنَّ من العرب من يُفردها لا على جهة الترخيم. ولذلك قال «من يُفرد» ولم يقل: من يُرَخِّم. ولا نعلم خلافًا من أحد من النحويين أنَّ المحكي لا يُرَخِّم.

[لغتا الترخيم]

واعلم أنَّ في ترخيم المُنادى لغتين: الأولى: ^(٨) أن يُنوي المحذوف. والثانية: ^(٩) ألا يُنوي. وقد أشار إلى الأولى بقوله: ^(١٠)

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ، بَعْدَ حَذْفٍ، مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ، بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
أي: إذا نويتُ ثبوت المحذوف، بعد حذفه للترخيم، تركتُ ما قبله على حاله قبل الحذف،

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٣٥٨ - ١٣٥٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٢.

(٤) هذا على الأخذ بقولي سيبويه. والمعروف أن القولين عن العالم المتضادين يغلب منهما ما كان معلقاً على المرسل. وقد علل سيبويه المنع، وأرسل الجواز. فالأخذ بالأول لأنه أيضاً مذكور في الباب الخاص بالترخيم، وهو مظنة تحقيق وإيضاح بخلاف ما يذكر في غير باب. الخصائص ١: ٢٠٠ - ٢٠٨ والتصريح ٢: ١٨٥. هذا، والظاهر أن القول الثاني متأخر في الزمان عن الأول، وللمتأخر الغلبة، ولا سيما إذا كان مؤيداً بشاهد عن العرب، خلافاً للمتقدم.

(٥) ص ٦٠٠.

(٦) انظر الارتشاف ٣: ١٥٤.

(٧) دفع التناقض أيضاً بأن ما جاء في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب، وما نقله في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم، بدليل قوله «من العرب من يفرد فيقول». حاشية يس ٢: ١٨٥ عن المنهل الصافي للدماميني.

(٨) هي لغة من ينوي أو لغة من ينتظر.

(٩) هي لغة من لا ينوي أو لغة من لا ينتظر.

(١٠) نويت: قصدت واعتقدت. والباقي أي: الحرف الباقي قبل المحذوف، أو ما بقي من المرخم. وبما فيه ألف أي: بحاله الذي عهد به قبل الحذف. ت ط: «بعد حذف». وفي حاشية ت عن التواتي أن ما ألف هو الظاهرُ كفتحه فاء جعفر، والقياسُ كتحرّك الراء الأولى من «إسحاز» بالفتح للرخفة أو بالكسر. وما اسم موصول مفعول نوى. وبعد: ظرف للفعل. والباقي: مفعول مقدم لاستعمل. والباء: للمصاحبة تتعلق بحال من الباقي. وفي: متعلقان بألف. وقد فصل بهما بين الموصول وصلته. ووجبت الفاء في جواب الشرط لسببين: كون الفعل طلبياً، وتقدم معموله عليه.

واستعملته بما فيه من حركة نحو: يا حارٍ ويا جَعَفَ ويا مَنْصُ في حارث وجعفر ومنصور، أو سكونٍ نحو: يا قِمَطُ، في قمطر، خلافاً للكوفيين. فإنهم لا يُرْخَمون قمطرًا ونحوه ممّا قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو. وتقدّم^(١) مذهب الفراء في حذفه.

تنبيه: مُقتضى قوله «بما فيه ألف» ألا يُغيّر ما بقي، عن شيء ممّا كان عليه قبل الحذف. ويرد^(٢) على إطلاقه مسألتان:

الأولى: ما كان مُدغمًا في المحذوف وهو بعد ألف. فإنه إن كانت له حركة في الأصل حُرِّك بها نحو: مُضَارٌّ وَتَحَاجٌّ -^(٤) تقول فيهما: «يا مُضَارٌّ» بالكسر إن كان اسم فاعل، وبالفتح إن كان اسم مفعول، و«يا تَحَاجٌّ» بالضم لأن أصله: تَحَاجُّجٌ - وإن كان أصلي^(٥) السكون حُرِّك بالفتحة^(٦) لأنها أقرب الحركات إليه نحو: إسحار، اسم بنت. تقول فيه: «يا إسحار» بفتح الراء. هذا مذهب سيبويه،^(٧) ثم اختلف عنه فقال السيرافي: يتحتم الفتح.^(٨) وقال الشلّوبين: يختاره ويُجيز^(٩) الكسر. ونقل ابن عُصفور^(١٠) عن الفراء أنه يكسر، على أصل التقاء الساكنين - وهو مذهب الزجاج - ونقل عنه صاحب^(١١) «رؤوس المسائل» أنه يُسقط كُلَّ ساكن يبقى بعد الآخر حتّى ينتهي إلى مُتحرّك. فعلى هذا تقول: يا إسحَ.

الثانية: ما حُذف لواو الجمع^(١٢) نحو: قاضُونَ، فإنه إذا رُخِم بحذف الواو والنون رُدَّ إليه ما حُذف منه لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثرين، واختار في «التسهيل»^(١٣) عدم الرد.^(١٤)

(١) في شرح البيت ٦١٢.

(٢) س: «ورد». وفي حاشية ت عن التواتي أن إيراد نحو تَحَاج لا يُعترض به لأن أصله متحرك، ونحو إسحار جاز فيه التقاء الساكنين لأن الثاني مدغم بعد مد.

(٣) ط: حركة.

(٤) يحتمل مضار أن يكون اسم فاعل أو مفعول من ضار. وتَحَاجٌّ: مصدر تَحَاجَّ. وهما هنا اسمان علما. وكذلك ما يورد للتخيم من الأسماء، مجردًا من تاء التانيث.

(٥) ت: أصله.

(٦) في النسخ: بالفتح.

(٧) الكتاب ١: ٣٤٠ والارتشاف ٣: ١٥٨.

(٨) ت: «يتحتم عنده الفتح». س ح: يتحتم بالفتح.

(٩) س: نختاره ونجيز.

(١٠) الشرح الكبير ٢: ١١٨.

(١١) هو ابن أصبغ إبراهيم بن محمد توفي سنة ٦٢٧.

(١٢) وكذلك ياءه نحو: قاضين ومصطفين.

(١٣) ص ١٨٨.

(١٤) ت ح: «عدم الرد في التسهيل». وفي حاشية ت عن التواتي أن الحذف لواو الجمع لا يرد عليه اعتراض باختيار التسهيل، ويرد عليه بمذهب الأكثرين، وأن قوله «ما حُذف لواو الجمع» يحتمل مذهبين في إعلال نحو «قاضون ومصطفون»، سيردان في شرح البيت ٧٨٣ من الألفية.

ثم أشار إلى الثانية، بقوله: ^(١)

٦١٦ - واجْعَلْهُ، إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا، كَمَا لَوْ كَانَ، بِالْآخِرِ وَضَعًا، ثُمَّ إِذَا ^(٢) لَمْ تَنْوِ الْمَحْذُوفَ ^(٣) فَاجْعَلِ الْبَاقِي، بَعْدَ الْحَذْفِ، كَالِاسْمِ التَّامِّ الْمَوْضُوعِ عَلَى تِلْكَ الصَّبْغَةِ، فَيُعْطَى آخِرُهُ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَّةِ وَالْإِعْلَالِ مَا يَسْتَحِقُّهُ ^(٤) لَوْ كَانَ آخِرًا فِي الْوَضْعِ. فَتَقُولُ: يَا حَارُّ وَيَا جَعْفُ وَيَا مَنْصُ وَيَا قِمَطُ، بِالضَّمِّ فِي الْجَمِيعِ كَمَا لَوْ كَانَتْ أَسْمَاءُ تَامَّةً لَمْ يُحْذَفْ ^(٥) مِنْهَا شَيْءٌ.

تنبيهان:

الأول: لو كان ما قبل المحذوف مُعْتَلًّا قَدَّرْتَ فِيهِ الضَّمَّةَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ. فَتَقُولُ فِي «نَاجِيَّةٍ»: يَا نَاجِي، بِالْإِسْكَانِ. وَهُوَ عِلَامَةُ تَقْدِيرِ ضَمِّهَا.

الثاني: يجوز في نحو «يَا حَارُّ بْنُ عَمْرٍو» عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُهَا، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي: يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو.

ثم فَرَعَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَقَالَ: ^(٦)

٦١٧ - فَقُلْ، عَلَى الْأَوَّلِ، فِي «ثُمُودَ»: يَا ثُمُو، وَيَا ثُمِّي عَلَى الثَّانِي، بِمَا يَعْنِي بِالْأَوَّلِ لُغَةً مِنْ يَنُوءِ، وَبِالثَّانِي لُغَةً مِنْ لَمْ يَنُوءِ. ^(٧) فَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ «ثُمُودَ» عَلَى الْأَوَّلِ: يَا ثُمُو، لِأَنَّ الْوَاوَ مُحْكَمٌ لَهَا بِحَكْمِ الْحَشْوِ فَلَمْ يَلْزَمْ مُخَالَفَةُ النُّظِيرِ، وَعَلَى الثَّانِي: يَا ثُمِّي،

(١) الثانية أي: اللغة الثانية مما ذكر في ص ٧٠٧. وفي الأصل: «إِنْ لَمْ يَكْ مَحْذُوفًا». ولعل الصواب: «إِنْ لَمْ يَنْوِ مَحْذُوفًا» كما ورد في بعض النسخ. انظر الصبان ٣: ١٨٠. وتنوي: تقصد وتعتقد. ومحذوفًا: ما حذف للتخريم. والآخر: آخر الاسم المرخم. ووضعًا أي: في وضع. وتمم: أنهى لفظه. يريد: مثل كون الباقي من الاسم متممًا بالحرف الآخر منه في الوضع. والهاء: مفعول به أول، والكاف: مفعول به ثان. وما: زائدة وُصِلَتْ لِلإِضَافَةِ، إِذْ يَتَعَذَّرُ دُخُولُ الْكَافِ عَلَى لَوْ. ومحذوفًا: مفعول تنو. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وهو ليس من الضرورة لأن فعل الشرط ماضٍ في المعنى. ولو: حرف مصدري. والمصدر المؤول في محل جر لإضافة الكاف إليه. وبالأخر: متعلقان بالفعل تسم. ووضعًا: في محل نصب بنزع الخافض. وتمم: فعل ماضٍ مبني للمجهول. والألف للإطلاق. ونائب الفاعل يعود على الباقي في البيت المتقدم، والجملة: خبر كان.

(٢) ت ح ط: أي إذا.

(٣) ت ح ط: أي إذا.

(٤) ت: ما استحقه.

(٥) ت ح ط: «أَوْ يَا ثُمِّي». والأول: لغة من ينتظر. وفي ثمود أي: في تخيمه. والثاني: لغة من لا ينتظر، وعلى: للمصاحبة تتعلق بحال من فاعل قل. والتقدير: قل كائنًا على الأول. والمعنى: قل نأويًا المحذوف. وفي: تتعلق بالفعل قل. وثمود: مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأن ممنوع من الصرف. ويأثموا: في محل نصب مفعول به لقل على الحكاية. ويأثمى: في محل نصب معطوف على المفعول. وعلى: تتعلق بحال محذوفة معطوفة على متعلق «على» الأولى. فالعطف لمعمولي عاملين على معمولي آخرين. والباء: حرف جر للمصاحبة أيضًا. وباء: مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المجعولة طرقًا بعد حذف الهمزة للتخفيف. والجار والمجرور: متعلقان بحال من: يا ثُمِّي.

(٧) فيما عدا الأصل: لا ينوي.

بقلب الواو ياء لتطرّفها بعد ضمة^(١) كما فُعل في «أذِلَّ»^(٢) ونحوه. وذلك لأنّ بقاءها على هذا التقدير يستلزم^(٣) عدم النظر، إذ ليس في الأسماء المُتمكّنة^(٤) ما آخره واو قبلها ضمة.

وإذا رَحِمْتَ صَمِيَّانَ وَقَطَوَانَ^(٥) قَلْتَ على الأوّل: يا صَمِيَّ وَيَا قَطَوَ،^(٦) وعلى الثاني: يا صَمَا وَيَا قَطَا، بقلب الياء والواو ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. ولا مانع.^(٧)

وإذا رَحِمْتَ سِقَايَةَ وَطُفَاوَةَ^(٨) قَلْتَ على الأوّل: يا سِقَايَ وَيَا طُفَاوَ، وعلى الثاني: يا سِقَاءَ وَيَا طُفَاءَ، بإبدال الياء والواو همزة^(٩) لتطرّفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحو «غاوي» فتقول فيه على الأوّل: يا غاوٍ، وعلى الثاني: يا غاؤُ. ولا تُبدلها همزة لوجهين: أحدهما: أنّه لا يتوالى إعلالان، لأنّ لامه أعلّت.^(١٠) والثاني: أنّه صار كاسم تامّ على ثلاثة أحرف. وما كان كذلك لا تُقلب واوه همزة نحو: واو. ذكر^(١١) ذلك الشيخ أبو حيّان.

وإذا رَحِمْتَ «شاة» قَلْتَ على الأوّل: يا شا،^(١٢) وعلى الثاني: يا شاء،^(١٣) برّد اللام لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علّة، ولا يكون كذلك اسم مُتمكّن. وإذا رَحِمْتَ «ذات»^(١٤) قَلْتَ على الأوّل: يا ذا، وعلى الثاني: يا ذَوِي، برّد المحذوف لِمَا ذُكر في «شاة». وإذا رَحِمْتَ «لات» قَلْتَ على الأوّل: يا لا، وعلى الثاني: يا لاء،^(١٥) بتضعيف الألف^(١٦) لأنّه لا يُعلم له ثالث فبرّد.

- (١) أغفل قلب الضمة كسرة. ط: الضمة.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي بيان إعلال أدل وأجر جمع دلو وجرو.
- (٣) فيما عدا الأصل: مستلزم.
- (٤) فوقها في ت عن التواتي: احتز من غير المتمكّنة ك «مُو» و«همو».
- (٥) الصميان: الشجاع. والقطوان: المتقارب الخطأ. وهما هنا اسمان علمان. ط: «وكروان». وكذلك فيما يلي بالكاف والراء.
- (٦) في حاشية ت عن التواتي: فلا يقلبان لثلا يلتقي ساكتان وهما الألف المنقلبة والألف المحذوفة، لأن المقدّر كالموجود.
- (٧) يريد: لا مانع من القلب وهو وجود الساكن. انظر البيتين ٩٦٧ و٩٦٨ من الألفية. وفي حاشية ت عن التواتي: لأنه ليس ثم تقدير. بل هو آخر الكلمة.
- (٨) الطفاوة: الدارة حول الشمس والقمر. وهي هنا اسم علم. ط: «وعلاوة» بالعين واللام هنا وفيما يلي.
- (٩) الهمزة مبدلة من الألف المنقلبة من الياء والواو، لا منهما مباشرة. انظر شرح البيت ٩٤٤.
- (١٠) فوقها في ت عن التواتي: يعني حذف.
- (١١) الارتشاف ٣: ١٦٠. ت: وقد ذكر.
- (١٢) فوقه في ت: أصله شو.
- (١٣) ط: «يا شاة». وفي حاشية ت عن التواتي: بحذف التاء ورد لام الكلمة.
- (١٤) ذات هنا أصلها بمعنى: صاحبة. وهي غير «ذات» التي بمعنى حقيقة الشيء وتحتل أصالة التاء. وفي حاشية ت عن التواتي: «أصله ذَوِي». وتقلب الياء ألفًا في الثنية، وتحذف في الجمع، ومع الواو في المفرد ليمرّب الاسم بأحرف المد.
- (١٥) ط: يالال.
- (١٦) يريد: تكرير الألف فتبدل الثانية همزة. وفي ط والنسخ: «اللام». وفي حاشية ح: «العين». انظر شرح التسهيل ٤٢٧: ٣.

وَإِذَا رَحِمْتَ «سُفِيرِج»^(١) تصغير سفرجل قلت على الأول: يَا سُفِيرِ، وعلى الثاني: يَا سُفِيرُ، عند الأكثرين. وقال الأخفش: يَا سُفِيرُ، برد^(٢) اللام المحذوفة لأجل التصغير.

وفُروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه غنية^(٣).

ثم أشار إلى ما يلتزم^(٤) فيه الوجه الأول، بقوله: (٥)

٦١٨ - وَالتَّزِمِ الْأَوَّلَ، فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ، فِي كَمَسْلَمَةٍ
يعني: أَنَّ الوجه الأول - وهو الترخيم على لغة من نوى - يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء
الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو: مُسْلِمَةٌ، فيقال فيه: يَا مُسْلِمَ، بالفتح. ولا يجوز ترخيمه
على الوجه الثاني، لآئه لو قيل فيه: يَا مُسْلِمَ، بالضم لا لبس بالمذكر، بخلاف العلم نحو:
مَسْلَمَةٌ. فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين، لأن التاء فيه ليست للفرق. قيل: وكلامه في
«التسهيل»^(٦) يدل على اعتبار اللبس في العلم. وقد فهم من ذلك أَنَّ نحو «رَبْعَةٍ»^(٧) يجوز
ترخيمه على الوجهين، وإن كان صفة، لأن التاء فيه ليست للفرق.

تنبيه: لالتزام الوجه الأول سببان: أحدهما: ما ذكر. والثاني: لزوم عدم النظر بتقدير
التمام. فيمتنع^(٨) الوجه الثاني في أمثلة، منها طِيلِسان^(٩) بكسر اللام. إذ لو رُحِمَ على تقدير
التمام لزم^(١٠) وجود «فَعِيلٍ» بكسر العين في الصحيح. وهو مفقود إلا ما ندر من صَيقل اسم
امرأة، و«بَيْيْسٍ»^(١١) في قراءة. ومنها: حُبْلَوِيٌّ وَحَمْرَاوِيٌّ. فإنهما لو رُحِمَا على هذا الوجه
لقيل فيهما: يَا حُبْلَى وَيَا حَمْرَاءَ.^(١٢) فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له. وهو كون ألف
«فُعْلَى» وهمزة «فَعْلَاءَ» مُبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث.^(١٣) ومنها: عَرْفُوَّةٌ

(١) س: سفيرج.

(٢) ح: فرد.

(٣) انظر الارتشاف ٣: ١٥٧ - ١٦١. ت: «وفيما ذكرته غنية». س: «وفيما ذكرناه كفاية وغنية». ط: «وفيما ذكرناه كفاية».

(٤) ط: ما يلزم.

(٥) التزم: أوجب على نفسك في الاستعمال. ومُسْلِمَةٌ: صفة للأنثى. وَمَسْلَمَةٌ: اسم علم للمذكر أو المؤنث، منقول من مصدر ميمي من السلامة. وفي: تتعلق بالفعل قبلها. والكاف: اسم في محل جر، مضاف إلى الاسم بعده.

(٦) ص: ١٨٨.

(٧) الربعة: الوسيط القائمة. للمذكر والمؤنث. وانظر الارتشاف ٣: ١٥٩.

(٨) ت: فيمتنع.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي: أي على لغة من كسر اللام لا على لغة من فتحها.

(١٠) ت س: «على من لم ينو لزماً». ح: على من لم ينو للزم.

(١١) في الآية ١٧٥ من سورة الأعراف. وهي قراءة أبي بكر وعيسى بن عمر والأعمش وابن عباس. اتحاف الفضلاء ص ٢٣٢ والبحر المحيط ٤: ٤١٢ - ٤١٣.

(١٢) قلت الواو من «حبلو» ألفاً لتحركها بعد فتح، ومن «حمرأو» ألفاً ثم أبدلت همزة.

(١٣) يعني أن ما للتأنيث لا يكون مبدلاً من واو. انظر شرح الكافية الشافية ص ١٣٦٥ والأشموني والصبان ٣: ١٨٣.

وَحَذَرِيَّةٌ. ^(١) فَإِنَّهُمَا لَوْ رُخِّمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهَ لَقِيلَ فِيهِمَا: يَا عَزْقِي وَيَا حَذَرِي. فَيُلْزَمُ وَجُودُ «فَعْلِي» وَ«فَعْلِي»، وَهُمَا بِنَاءٌ أَنْ مُهْمَلَانِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ ^(٢) أَهْمَلْ هُنَا ذِكْرَ السَّبَبِ الثَّانِي، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي «الْكَافِيَةِ» ^(٣) وَ«التَّسْهِيلِ» ^(٤)؟ قُلْتُ: هُوَ سَبَبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَمَتَّنَ ذَهَبَ إِلَى اعْتِبَارِهِ الْأَخْفَشَ وَالْمَازَنِي وَالْمُبَرَّدَ. نُقِلَ ^(٥) عَنْهُمْ فِي تَرْخِيمِ حُبْلَوِيٍّ، وَنُقِلَ عَنِ الْأَخْفَشِ فِي طِيلِسَانَ، وَنَقَلَهُ ابْنُ أَصْبَغٍ ^(٦) عَنْ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ. وَذَهَبَ السِّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ، فَأَجَازَ التَّرْخِيمَ فِي الْمَسَائِلِ الْمُتَقَدِّمَةِ. فَلَعَلَّهُ تَرَكَهَ لِذَلِكَ. ^(٧)

[ترخيم غير المنادى ضرورة]

٦١٩ - وَلَا اضْطِرَارَ رَخِّمُوا، دُونَ نِدَاءٍ، مَا لِلْنَّدَا يَصْلُحُ، نَحْوُ: أَحْمَدَا ^(٨)

يُرَخِّمُ فِي الضَّرُورَةِ مَا لَيْسَ بِمُنَادَى، بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلْنَّدَاءِ، ^(٩) نَحْوُ: أَحْمَدُ. فَتَقُولُ فِيهِ: يَا أَحْمَ. وَقَدْ فُهِمَ مِنْ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ جَوَازَ تَرْخِيمِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ. أَمَّا ^(١٠) تَرْخِيمُهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ فَمُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ كَقَوْلِهِ: ^(١١)

لِنِعَمِ الْفَتَى، تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ، طَرِيفُ بْنُ مَالٍ، لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ
يعني: ابن مالك.

وَأَمَّا تَرْخِيمُهُ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْذُوفِ فَأَجَازَهُ سَبِيحُوه وَمَنْعَهُ الْمُبَرَّدُ، وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى النَّدَاءِ، وَبِالسَّمَاعِ كَقَوْلِهِ: ^(١٢)

(١) العرقوة: خشبة تعترض فوهة الدلو. والحذرية: القطعة الغليظة من الأرض.

(٢) ط: «لم». وسقطت من النسخ.

(٣) ص ١٨٨.

(٤) ط: ونقل.

(٥) س: «ابن الضائع». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٣٢ أن الناظم لم يهمل السبب الثاني بالكلية، بل في مسألة «ثمي» إيماء إليه. وزاد بعد «الذلك» فيما عدا الأصل: وقوله.

(٧) الاضطرار: ضرورة الشعر. ورخموا أي: العرب. ودون ندا أي: غير منادى. والندا: لغة في النداء. ويصلح له: يقبله ويناسبه بدون وصلة. ودون: حال من ما. وما: اسم موصول مفعول رخم. والندا: متعلقان ب يصلح، فصلا بين الموصول والصلة. ونحو: خبر محذوف، مضاف إلى أحمد.

(٨) س ط: لأن ينادى.

(٩) زاد في ط: جواز.

(١٠) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص ١٤٢ والكتاب ١: ٣٣٦ وشرح التمهيد ٣: ٤٢٩ والارتشاف ٣: ١٦٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٧٠ والعيني ٤: ٢٨٠. وتتشو: تسير في الظلام. والخصر: شدة البرد.

(١١) أوس بن حنبل. الكتاب ١: ٣٤٣ والارتشاف ٣: ١٦٤ وشرح التمهيد ٣: ٤٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٧١ والعيني ٤: ٢٨٣. واللام: بمعنى إلى. ومفعول علم محذوف تقديره: ذلك. وفي حاشية ت أن «حارث» أصله حارثة.

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَى لِرُؤُوسِهِ، أَوْ أَمْتَدَحَهُ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
وقوله: ^(١)

* وَأَضَحَتْ، مِنْكَ، شَاسِعَةً أَمَامَا *

أنشدهما سيويه. وأنشد المبرّد: ^(٢)

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ، يَا أَمَامَا *

قال في «شرح الكافية»: ^(٣) والإنصاف يقتضي تقرير الروایتين، ولا تُدفع إحداهما بالأخرى. وفهم من الشرط المذكور أَنَّ الْمُعْرَفَ بِ«أَل» لَا يُرَخَّم فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، لَعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلنَّدَاءِ، وَلِهَذَا خُطِي مَنْ جَعَلَ مِنْ تَرْخِيمِ الضَّرُورَةِ قَوْلَ الْعَجَّاجِ: ^(٤)

* أَوَالِفًا مَكَّةً، مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

فإن قلت: فهل يُشترط في ترخيم الضرورة علمية أو تأنيث بالهاء؟ قلت: لا، ونص على ذلك في «التسهيل». ^(٥) وهو المفهوم من إطلاقه هنا. ومن ترخيم النكرة قوله: ^(٦)
* لَيْسَ حَيٍّ، عَلَى الْمَثُونِ، بِخَالٍ *

يعني: بخاليد.



(١) عجز بيت لجبر، صدره في حاشية ح:

أَلَا اضْحَكْتَ جِبَالُكُمْ بِأَمَامَا

ديوانه ص ٥٠٢ والكتاب ٣٤٣: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٧١ والعيني ٢٨٢: ٤ و٣٠٢ والخزانة ٣٨٩: ١ والرمام: جمع رمة. وهي القطعة البالية. والشاسعة: البعيلة جدًا. وفي حاشية ت أن «أماما» أصله أمانة وألفه الثانية للإطلاق.

(٢) أي: عجز بيت جرير. النوادر ص ٣١ وشرح التسهيل ٤٣٠: ٣.

(٣) ص ١٣٧١. وفي الأصل: قال الشارح في التسهيل.

(٤) ديوانه ص ٥٩ والكتاب ٨: ١ و٥٦ والارتشاف ١٦٣: ٣ وشرح التسهيل ٤٣١: ٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٧٢ والعيني ٥٥٤: ٣ و٢٨٥: ٤ والأوالم: جمع ألفة. والورق: جمع ورقاء. وهي التي لونها بياض إلى السواد. والحمي. أصله الحمام، حذف منه الألف وأبدلت الميم ياء في الضرورة على غير قياس. وفي حاشية ت عن التواتي: «فحذف الميم وقلب الألف ياء لأجل القافية». وانظر المحتسب ٧٨: ١. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢٣٢: ٢ - ٢٣٣ وجه ثالث: حذف الألف والميم وكسر الميم الأولى للترخيم على لغة من لا ينتظر.

(٥) ص ١٨٨.

(٦) نسب إلى عبيد بن الأبرص وعدي بن زيد. انظر ديوان عدي ص ٥٦ وديوان عبيد ص ١٠٥ والارتشاف ١٦٤: ٣ و٣٠٣ والصاحبي ص ١٩٤ والضرائر ص ١٤٠ والخضري ٨٦: ٢ والأسموني ١٨٤: ٣ والهمع ١٨١: ١ والدرر ١٥٧: ١.

الاختصاص^(١)

٦٢٠ - الاختصاصُ كِنْدَاءٍ، دُونَ «يا» كَأَيْهَا الْفَتَى، بِإِثْرٍ: ارجُونِيا^(٢)
 الاختصاص: ما جيء به على صورة هي لغيره، توسعاً، كما يرد الخبرُ بصيغة الأمر^(٣)
 والأمرُ بصيغة الخبر^(٤)، والباعث على الاختصاص فخر^(٥) أو تواضع^(٦) أو زيادة بيان^(٧).
 والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير مُتَكَلِّمٍ يخضه أو يُشارك فيه. وذلك الاسم ثلاثة أنواع:
 الأول: أيها وأيتها. نحو: أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٨).
 وأنتي هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس مُعرَّف بـ «أل»،^(٩) واجب الرفع على ما
 تقدّم في النداء^(١٠).

الثاني: المُعرَّف بالإضافة كقوله، عليه السلام: «نحنُ - معاشِرَ الأنبياءِ - لا نُورَثُ». قال

- (١) الاختصاص لغة هو مصدر: اختصته بكذا، إذا أثرته به وقصرته عليه.
- (٢) سقط الشطر الثاني من ت وح. ودون يا أي: مجرداً من حرف نداء لفظاً وتقديراً. وإثر أي: بعد. والمراد أن يقال: ارجوني أيها الفتى. والكاف: خبر الاختصاص. ودون: متعلق بصفة لنداء، مضاف إلى «يا» على الحكاية. والكاف الثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى «أيها الفتى» على الحكاية، وإيثر: متعلقان بحال من «أيها الفتى». وإثر: مضاف إلى الجملة على الحكاية. وارجوا: فعل أمر فاعله الواو، لا ضمير مستتر كما زعم الأزهري.
- (٣) ط: «كما يرد الأمر بصيغة الخبر». وفي حاشية ت عن التواتي: نحو: أحسن بزيدا! في التعجب...
- (٤) ط: «والخبر بصيغة الأمر». وفي حاشية ت عن التواتي: كقوله تعالى: «والوالداتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ». الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.
- (٥) في حاشية ت عن التواتي: نحو: أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ الشجاع.
- (٦) في حاشية ت عن التواتي: نحو: أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ الفقير.
- (٧) في حاشية ت عن التواتي: نحو «نحن - العرب - أسخى من بذر»، لأن زيادة «العرب» تبين أن «نحن» الجماعة. ولو اقتصر على «نحن» لاحتمل أن يكون للجماعة أو للمفرد المعظم نفسه. وانظر الإتخاف ٢: ٢٣٤ - ٢٣٥.
- (٨) العصابة: الجماعة أمرهم واحد.
- (٩) فوقها في س: المهدي لا الجنسية خلافاً للأزهري. انظر التصريح ٢: ١٩٠.
- (١٠) في حاشية ت عن الزياتي أن المخصوص يشبه المنادى في الدلالة على الحضور، وحذف العامل وجوباً، ومجيئه على صورة المدعو لفظاً.
- (١١) مسند أحمد ١: ٤٠٦ و ٩٠٩... والرواية المشهورة: «إننا» بدلاً من «نحن». انظر التصريح ٢: ١٩١ وحاشية الشيخ يس عليه والصبان ٣: ١٨٧ وتخریج أحاديث الرضي ص ٩٤. ح: «صلى الله عليه وسلم». وفي حاشية ت عن التواتي أن «معاشِرَ الأنبياء» فيه زيادة بيان للضمير، لئلا يتوهم أنه للواحد المعظم نفسه.

سيبويه: ^(١) أكثر الأسماء دُخُولاً في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مضافة، و«أهل البيت»، و«آل فلان».

الثالث: المُعرِّف بـ «أل» كقولهم: نحن - العرب - أقرى الناس للضيف. وقد يكون علماً كقول رؤية: ^(٢)

* بِنَا، تَمِيمًا، يُكْشَفُ الضُّبَابُ *

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة. قال سيبويه: ^(٣) ولا يجوز أن تذكر ^(٤) إلّا اسماً معروفاً. ^(٥) ولم يقع المُختَصُّ مبنياً إلّا بلفظ: أيها وأيتها. وأما غيرهما فمنصوب بفعل ^(٦) واجب الإضمار، تقديره: أخَصَّ. وأما «أيها وأيتها» فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بـ «أَخَصَّ» مُضْمَرًا أيضاً.

وذهب الأخفش إلى أنه مُنادى. قال: ولا يُنكر أن يُنادي الإنسان نفسه. ألا ترى إلى قول عُمر، رضي الله عنه: «كُلُّ النَّاسِ أَفْقُهُ مِنْكَ، يَا عُمَرُ؟» وذهب السيرافي إلى أن «أيها» في الاختصاص مُعرِّبة، وزعم أنها تحتل وجهين: أحدهما: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف. والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي: المخصوص به. والثاني: أن تكون مُبتدأ والخبر محذوف. والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر في هذا الاختصاص أن يلي ضمير مُتَكَلِّم، كما سبق. وقد يلي ضمير مُخَاطَب كقولهم: بك - الله - نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم. ولا يكون بعد ضمير غائب. وأما ما وقع في الكتاب: ^(٧) «على المضاربِ الوضيعةُ أيها البائع» فقال الفارسي: لا علم لي بوجه ذلك. وفي كتاب ^(٨) الصِّقَار أن هذا فساد وقع في «الكتاب». ^(٩) وقد أول بأنه أوقع ^(١٠) الظاهر موضع المُضْمَر، ويكون المعنى: عليّ الوضيعةُ، أيها البائع. ^(١١) وقد روي كذلك.

(١) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٢) ديوانه ص ١٦٩ والكتاب ١: ٢٥٥ و ٣٢٧ والعيني ٤: ٣٠٢ والخزانة ١: ٤١٢. ت ط: الضباب.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٤) ت س ط: أن يذكر.

(٥) ح «معرّفاً». ووفقه في ت: احترز من المبهم كاسم الإشارة والموصول.

(٦) فيما عدا الأصل: فمنصوب والتأصب فعل.

(٧) في ١: ٣٢٦. والوضيعة: الخسارة. ت ح: «الوضيعة».

(٨) هو شرح لكتاب سيبويه. وانظر الارتشاف ٣: ١٦٦.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني وقوع ذلك بعد اسم ظاهر. وهو المضارب، لأن وقوع ذلك بعد اسم ظاهر أو ضمير غائب ممتنع.

(١٠) س ح ط: وضع.

(١١) وانظر الهمع ١: ١٧١.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء، في الصورة، نبه على أنه قد ^(١) خالف النداء من ثلاثة أوجه: الأول: أنه لا يُستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء. وإلى هذا أشار بقوله دُون «يا». الثاني: أنه لا يُستعمل مبدوءاً به. فهم ذلك ^(٢) من قوله: بإثر ارجُونيا. الثالث: أنه استعمل مُعرِّفاً بـ «أل». وإلى هذا أشار بقوله: ^(٣)

٦٢١ - وَقَدْ يَرَى ذَا دُونٍ «أَيِّ» تَلَوَ «أَل» كَمَثَلٍ: نُحْنُ - الْعُرَبَ - أَسْحَى مَن بَذَلْ
إنما قال «دُون أَيِّ» لأن استعمال المُعرِّف بـ «أل» صفة لـ «أَيِّ» مُشترك بين النداء والاختصاص، نحو: يا أيُّها الرجل.

قلت: ووجه رابع. وهو أن «أَيَّا» تُوصف في النداء باسم الإشارة، وهنا لا تُوصف باسم الإشارة.

ووجه خامس. وهو أن المازني أجاز نصب صفة «أَيِّ» في النداء، ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها. وفي «الارتشاف» أنه ^(٤) لا خلاف في متبوعها ^(٥) أنه مرفوع.



(١) سقطت من النسخ.

(٢) في النسخ: هذا.

(٣) سقط الشطر الثاني من ت وح. وقد: للتقليل. ويرى: يوجد. وذا أي: المنصوب على الاختصاص. ودون أي: مجرداً منها. والتلو: التالي، مصدر بمعنى اسم الفاعل. والأسحى: الأكثر بذاً. وذا: نائب فاعل هو في الأصل مفعول به أول. ودون: مفعول به ثان مضاف إلى أي. وتلو: مفعول ثان مكرر أي: بعد آخر. وأصلهما خبران قبل دخول «يرى». وأل: مضاف إليه على الحكاية. والكاف: حرف زائد. ومثل: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية، مجرور لفظاً مرفوع محلاً. والعرب: مفعول به لفعل أخص محذوفاً. والجملة اعتراضية أو حال من: نحن.

(٤) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الارتشاف ١٦٦:٣.

(٥) أي: متبوع «أَيِّ». والمراد به ما يقع بعدها وهو التابع. من ح: تابعها.

التحذير والإغراء^(١)

٦٢٢ - إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وَنَحْوَهُ، نَصَبٌ مُحَذَّرٌ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبَ^(٢) إنما ذكر التحذير والإغراء بعد «باب النداء»، لأن الاسم في^(٣) التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمُنَادِي، على تفصيل سيأتي. والتحذير هو تنبيه المُخَاطَب^(٤) على مكروه يجب الاحتراز منه. ويكون بثلاثة أشياء بـ «إِيَّاكَ» وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المُضَافَةِ إلى ضمير المُخَاطَب، ويذكر المحذور منه.^(٥)

[أنواع التحذير وإغرائه]

فإن كان بـ «إِيَّاكَ» وأخواته وجب إضمار ناصبه مُطْلَقًا. أعني: في إفراده وتكراره والعطف عليه. وقد مثل العطف عليه بقوله «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ». فإِيَّاكَ: مفعول^(٦) بفعل واجب الإضمار، وتقديره: «اتَّقِ» أو نحوهُ.^(٧)

فإن قلت: هل يُقَدَّرُ^(٨) قبل «إِيَّاكَ» أو بعده؟ قلت: قيل: يجب تقديره بعده لأنه لو قُدِّرَ قبله لَاتَّصَلَ به، فيلزم تعدّي فعل المُضْمَرِ المُتَّصِلِ إلى ضميره المُتَّصِلِ. وذلك خاصّ بأفعال القلوب وما ألحق بها.^(٩) وقيل: كان الأصل: اتَّقِ نَفْسَكَ. فلَمَّا حُذِفَ الفعل استُغْنِيَ عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف في إعراب ما بعد الواو، فقيل: هو معطوف على «إِيَّاكَ». والتقدير: اتَّقِ نَفْسَكَ أَنْ

(١) التحذير في اللغة: التبعد عن الشيء. والإغراء: التسلط عليه.

(٢) نحوه أي: فروعه في الخطاب. والاستتار: الحذف. وإِيَّاكَ والشَّرَّ: في محل نصب مفعول به للفعل نصب، على الحكاية. ونحو: معطوف عليه. ومحذّر: فاعل. وبما: متعلقان بنصب. وجملة استتاره وجب: صلة الموصول. وإنما وجب الحذف هنا لوجود «إِيَّاكَ».

(٣) في النسخ: بعد.

(٤) اقتصر على المخاطب لأن تحذير المتكلم والغائب شاذ.

(٥) ت س ط: المحذّر منه.

(٦) الإتحاف ٢: ٢٣٦. وفي حاشية الأصل: لعله منصوب.

(٧) ت ط: ونحوه.

(٨) ت ح: «تقديره». س: تقدّره.

(٩) ما ألحق بأفعال القلوب هنا هو الأفعال: عَدِمَ وَقَدَّرَ وَنَسِيَ وَأَبْصَرَ. قلت: يضاف إلى هذا أيضًا كل فعل تقدم عليه معموله الجار والمجرور، نحو قول الله تعالى في الحديث القدسي: بِي خَلَقْتُ لِأَفْتِنَهُمْ فَبِتَّةً تَدْعُ الْخَلِيمَ فِيهِمْ خَيْرًا.

تدنو^(١) من الشرِّ، والشرُّ أن يدنو منك. وهذا مذهب كثير، منهم السيرافي، واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على «إِيَّاكَ» وهما مُختلفان في الحُكم، لأنَّ الأول مُحذَر والثاني مُحذَر منه؟ قلت: الجواب أنَّه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلَّا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن ظاهر وابن خروف إلى أنَّ الثاني منصوب بعل آخر مُضمَر. فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

واختار في «شرح التسهيل»^(٢) مذهبًا ثالثًا، وهو أنَّ الثاني معطوف عطف مُفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتَّقِ تَلَاقيَ نَفْسِكَ والشرِّ. فحذف المُضَاف^(٣) وأقيم المُضَاف إليه مقامه. قال: ولا شك أنَّ هذا أَقلُّ تَكَلُّفًا،^(٤) فكان أولى.

ومثال التكرار: إِيَّاكَ إِيَّاكَ من الشرِّ. ومثال الإفراد: إِيَّاكَ من الشرِّ. وقد نبّه، على وجوب إضمام ناصب «إِيَّا» في الإفراد [والتكرار]،^(٥) بقوله:^(٦)

٦٢٣ - وَدُونَ عَظْفٍ، ذَا لـ «إِيَّا» انْسَبَ،

وإن كان التحذير بغير «إِيَّا» لم يلزم^(٧) الإضمام إلَّا مع العطف نحو: مَازٍ^(٨) رَأْسَكَ والسيف،^(٩) والشيطانَ وكيدَه، والتكرار^(١٠) نحو: رَأْسَكَ رَأْسَكَ، والأسدَ الأسدَ. فإنَّ عُدَمَ العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمام نحو: رَأْسَكَ، وإن شئتَ قلت: ^(١١) قِ

(١) فوقها في ت عن التواتي: فأن تدنو: بدل من نفسك. وانظر الإتحاف ٢: ٢٣٧.

(٢) في ٢: ١٦١. وباب التحذير والإغراء مفقود من الشرح المتداول، والنص نقله أبو حيان في الارتشاف ٢: ٢٨١ عن ابن مالك دون عزو إلى شرح التسهيل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن المحذوف هو التلاقي ونفس. ف «أل» في «المضاف» للجنس لتشمل المتضايين.

(٤) من: تكليفًا.

(٥) تنمة من ح.

(٦) دون عطف أي: مجردًا منه. والإشارة بـ «ذا» إلى حكم النصب بفعل مضمَر وجوبًا. واللام: بمعنى إلى. وانسب إليه أي: اجعل له. ودون: متعلق بحال من «إِيَّا». وذا: مفعول به مقدم. واللام: متعلق بانسب.

(٧) الإتحاف: ٢٣٧. ح: بغير لم يلزم.

(٨) في حاشية ت: «أي: يا مازن. فهو منادى بحذف حرف النداء». قلت: كذا قال جمهور النحاة وفيه نظر لأن المخاطب هو من بني مازن. فهو مازني وليس اسمه مازنًا. انظر مجمع الأمثال ٢: ٢٧٩ والمستقصى ٢: ٣٣٩.

(٩) أي: قِ رَأْسَكَ واحذر السيف. أو احذر تَلَاقيَ رَأْسَكَ والسيف.

(١٠) ط: أو التكرار.

(١١) سقطت من ط.

رأسك. والأسد، وإن شئت قلت: ^(١) احذر الأسد. وإلى هذا أشار بقوله: ^(٢)
 وما سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
 ٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ، ^(٣)
 ومثل التكرار بقوله:

كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ، يَا ذَا السَّارِي ^(٤)

والضيغم: الأسد.

فإن قلت: ما علة التزام الإضمار مع «إيّا» مطلقاً، ومع غيرها في العطف والتكرار؟ قلت:
 علة التزامه مع «إيّا» كثرة الاستعمال، فشابهت ^(٥) بذلك الأمثال. وغيرها ليس كذلك، إلا أن
 العطف والتكرار جعل كالبديل من اللفظ بالفعل. فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجُزُولِيّ: يقبح ولا يمتنع.
 الثاني: شمل قوله «وما سِوَاهُ» - يعني ^(٦) «إيّا» - النوعين المُتَقَدِّمَ ذِكْرُهُمَا. أعني: ما ناب عن
 «إيّا» من الأسماء المُضَافَةِ إِلَى ضمير المُخَاطَبِ، والمُحَذَّرِ مِنْهُ. وكلامه في «الكافية»
 وشرحها ^(٧) يقتضي عدم لزوم الإضمار مع التكرار، في الأول من هذين النوعين. فإنه قال: ^(٨)
 وَنَحْوُ: رَأْسُكَ كَ «إِيَّاكَ» جُعِلَ إِذَا الَّذِي يُحَذَّرُ، مَعْطُوفًا، وَصِلَ
 وقال في الشرح: «فلو لم يُذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار». ^(٩) وقد صرح الشارح ^(١٠)
 بوجود الإضمار في نحو: رَأْسُكَ رَأْسُكَ، لأجل التكرار.

(١) سقطت من ط.

(٢) ما سِوَاهُ أَي: ما كان بغير «إيّا». والستر: الحذف. ويلزم: يجب. وما: اسم موصول مبتدأ. وسوى: خبر لمحذوف. والجملة: صلة ما. وستر: مبتدأ ثان خبره جملة: لن يلزم. والجملة الكبرى الصغرى: خبر ما. فهي كبرى بالنسبة إلى «لن يلزم»، وصغرى بالنسبة إلى: ما سِوَاهُ ستر فعله لن يلزم.

(٣) العطف أي: بالوار ولاسم على آخر. والتكرار أي: للمحذوف أو للمحذوف منه. وإلا: حرف حصر. ومع: يتعلق بحال من فاعل يلزم، أي: معطوفاً أو مكرراً. والتقدير: كائناً مع العطف أو التكرار.

(٤) الساري: السائر ليلاً. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى بقية الشطر على الحكاية. والضيغم: مفعول لمحذوف: احذر. والثاني: توكيد لفظي لا محل له. وذا: اسم إشارة مبني على السكون لفظاً والضم تقديرًا، في محل نصب منادى. والساري: عطف بيان مرفوع بضمة مقدرة للثقل. (٥) ت: فأشبهت.

(٦) يفسر الضمير الذي أضيف إليه «سوى». وانظر الإتحاف ٢: ٢٣٦.

(٧) ص ١٣٧٦ - ١٣٧٨.

(٨) يعني: أن «رأسك» ونحوه إنما يكونان في الحكم مثل «إيّاك»، فيجب حذف العامل حين يعطف المحذوف.

(٩) في حاشية ت: فأخذ من المفهوم أنه إذا لم يكن عطف، بأن كان مكرراً، يجوز الإظهار.

(١٠) ص ٦٠٨.

الثالث: لا يُعطف^(١) في هذا الباب إلا بالواو.

الرابع: لا يُحذف العاطف بعد «إِيَّاكَ» إلا والمحذور^(٢) مجرور بـ «من» نحو: إِيَّاكَ من الشرِّ. وتقديرها مع «أن»^(٣) كافٍ نحو: إِيَّاكَ أن تفعل، أي: من أن تفعل. فأما بيت الكتاب وهو: «٤»

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاء، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
فقليل: هو على حذف الجاز للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضاً. «٥» وقيل: إنه «٦» بدل من «إِيَّاكَ». وقيل: أضمر له ناصباً «٧» آخر بعد «إِيَّاكَ». فقوله «إِيَّاكَ إِيَّاكَ» مُستقل بنفسه، ثم أضمر بعد «إِيَّاكَ» فعلاً تقديره: اتقِ المراء. على هذا حمله سيويه. قال في «شرح التسهيل»: «٨» وعلى كُلِّ حال، فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر، انتهى.

وقوله في باب التحذير من «التسهيل»: «٩» ولا يُحذف العاطف بعد «إِيَّا» إلا والمحذور^(١٠) منصوب بإضمار فعل، أو مجرور^(١١) بـ «من»، يقتضي جواز: إِيَّاكَ المِرَاء، «١٢» ونحوه، على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بـ «من». «١٣» وقال أبو البقاء العكبري في نحو «إِيَّاكَ الشرِّ»: المختار عندي أن يُضمر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: جَنَّبَ نَفْسَكَ الشرِّ. فـ «إِيَّاكَ» في موضع «نفسك». «١٤» ومثل الشارح «١٥» أفراد «إِيَّا» بقوله: إِيَّاكَ الشرِّ. وقال: «تقديره: أَحذَرُكَ الشرِّ. وهو نظير: إِيَّاكَ المِرَاء». وظاهر تقديره أَنَّ الناصب لهما فعل واحد مُتَعَدٍّ إلى اثنين. فهو نحو مَا قاله أبو البقاء.

(١) يجوز أن تكون الواو للمعية، والاسم بعدها مفعولاً معه. وإذ ذاك يجوز حذف الفعل ولا يجب لعدم العطف. الأشموني والصبان ١٩١: ٣ عن الدماميني. قلت: جعل الواو للمعية أو للعطف مع تقدير فعل مناسب كافٍ في معظم الحالات. ويجوز جعل الواو زائدة للتوكيد، فيقدر فعل يتعدى إلى مفعولين في نحو: رَأَسْتُ والسيف أي: جَنَّبَ رَأْسُكَ السيف. والشاهد الثاني يؤيد هذا.

(٢) من ح: والمحذّر.

(٣) يريد: تقدير «من» قبل «أن». ط: أن تفعل.

(٤) البيت للفضل بن عبد الرحمن. الكتاب ١٤١: ١ والعيني ١١٣: ٤ والخزانة ٤٦٥: ١. والمراء: المعارضة بالباطل. والدعاء: المسبب. والجالب: المحضر. ويرى: وبالشّرّ أمر.

(٥) سقطت من ت وح. والوجه أن المراء منصوب أيضاً بالفعل الذي يقدر لـ «إِيَّاكَ». وهو: أَحذَر.

(٦) الضمير للمراء.

(٧) ت ط: ناصب.

(٨) في ١٦١: ٢.

(٩) ص ١٩٢.

(١٠) فيما عدا الأصل: والمحذّر.

(١١) ت: أو بمجرور.

(١٢) زاد في ت: فإنه.

(١٣) يريد: لأن النظم جعل في التسهيل نصب المحذور بفعل مضمر، وجره بـ «من»، بعد «إِيَّا» سواء.

(١٤) انظر الباب ٤٦٣: ١. وسقطت الجملة من النسخ.

(١٥) كذا. ومثال الشارح في ص ٦٠٧ و ٢٥١: إِيَّاكَ الأسد. ولم يجعله نظير ما في البيت، كما ذكر المرادي. فليحرر.

فإن قلت: إذا جعل ناصب «المراء» فعلاً مُضمراً بعد «إِيَّاكَ» فهل يكون إضماره واجباً أم جائزاً؟ قلت: قال ابنُ عُصفور: ^(١) إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو: فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِراء. تقديره: دَعِ المِراء. ^(٢) ولو كان في الكلام ^(٣) لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.

٦٢٥ - وَشَذَّ «إِيَّايَ»، و«إِيَّاهُ» أَشَذَّ ^(٤)

الشائع في التحذير أن يُراد به المُخاطَب. وقد ورد للمتكلم كقول ^(٥) من قال: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَ» أي: إِيَّايَ نَحْ عَنْ حَذْفِ الْأَرْنَ، وَنَحْ حَذْفَ الْأَرْنَ عَنْ حَضْرَتِي. فعلى هذا هو جُملة واحدة. ^(٦) وقال الزجاج: إنَّ ذلك جُمْلَتَانِ والتقدير: إِيَّايَ وَحَذْفَ الْأَرْنَ، وَإِيَّاكُمْ وَحَذْفَ أَحَدِكُمُ الْأَرْنَ. فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن ^(٧) الثاني ما أثبت نظيره في الأول. ^(٨) وقال بعضهم: «إِيَّايَ» ليس على معنى فعل أمر بل على معنى: إِيَّايَ أَبَاعِدْ. ^(٩) فجعله خبراً.

وقد ورد للغائب في قولهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ ^(١٠) السَّتِينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ». ^(١١) وإليه أشار بقوله «وإِيَّاهُ أَشَذَّ» أي: أَشَذَّ مِنْ «إِيَّايَ». وفي هذا المَثَلُ شذوذ من وجه آخر، وهو ^(١٢) إضافة «إِيَّاهُ» إلى الظاهر.

وقوله: ^(١٣)

(١) الشرح الكبير ٤١٠:٢ - ٤١١.

(٢) سقط «تقديره دَعِ المِراء» من النسخ.

(٣) في حاشية ت: يعني الشر.

(٤) شذ: خالف المقيس من الكلام. وأشد: أكثر مخالفة من «إِيَّايَ» للمقيس. وحذفت الذال الثانية للوقف. وإِيَّايَ أي: وإِيَّاهُ أيضاً، في محل رفع فاعل على الحكاية. والمراد بـ «إِيَّاهُ» ما كان للغائب وفروعه. وهو في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره أَشَذَّ.

(٥) القول لعمر بن الخطاب. أوضح المسالك ١١٣:٣ والتصريح ١٩٣:٢ والأشمونى ١٩١:٣.

(٦) أي أصل الكلام لا تقدير الإعراب، لأن تكرار «نَحْ» في التقدير هو للتوضيح، و«حَذْفَ» معطوف على الضمير إِيَّايَ، وعن حضرة: معطوف على: عن حذف. أما قول الزجاج فيقتضي أن «إِيَّايَ» و«إِيَّاكُمْ» لكل منهما عامل خاص. فالكلام جملتان في الأصل والتقدير. انظر التصريح ١٩٣:٢ - ١٩٤ وحاشية الشيخ يس عليه.

(٧) ط: وحذف من.

(٨) أي حذف الجملة الأولى «وحذف الأرنب»، ومن الثانية «وإِيَّاكُمْ» لدلالة السياق.

(٩) ت س: أتباع.

(١٠) ط: أحذكم.

(١١) أي: إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة. والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب. الكتاب ١٤١:١ والتصريح ١٩٤:٢ والأشمونى ١٩٢:٣ واللسان والتاج (إيا). وجعل الواو للمعية وتقدير «أحذر» أولى.

(١٢) عبارته تقتضي إضافة «إِيَّاهُ» إلى الهاء أيضاً. وهو مذهب الخليل. والصواب مذهب سيبويه أن الهاء حرف غيبة. الكتاب ١٤١:١ والصبان ١٩٢:٣. وزاد في ت: «من». وثمة شذوذ ثالث هو حذف الفعل مع الحرف الجازم.

(١٣) القصد: العدل والصواب. وقاس أي: على إِيَّايَ وإِيَّاهُ في التحذير. وانتبه: تنحى. ومن: اسم موصول مبتدأ صلته جملة قاس. وجملة انتبه: خبر. وعن: تتعلق بهذا الفعل. وتقديمها على المبتدأ جائز.

وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ، مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

يقتضي منع القياس على «إيائي» وعلى «إيائه»^(١) فلا يُستعمل إلا حيث سُمع. قلت: ظاهر كلامه في «التسهيل»^(٢) جواز القياس على المتكلم لأنه قال: «يُنصَّبُ مُحذَرًا»^(٣) إيائي وإيائنا، معطوفًا عليه المحذور. فلم يُصرَحْ بشذوذه وذكر «إيائنا» معه.

[الإغراء وإغراءه]

٦٢٦ - وَكُمُحذَرٍ، بِلا «إيّا»، اجعلا مُغَرِّى بِهِ، فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا^(٤)
الإغراء: إلزام المُخاطَبِ العُكُوفَ على ما يُحمد عليه. والمُغَرِّى به منصوب بفعل مُضمر، وحُكم ناصبه في وجوب الإضمار وجوازه كحُكم ناصب المُحذَر به.^(٥) فيجب إضماره مع العطف نحو: الأهل والولد، والتكرار نحو:^(٦)

* أَخْـ____كَ أَخْـ____كَ *

ولا يجب مع الأفراد بل يجوز إظهاره نحو: الزم أخاك. إلا أن الإغراء^(٧) لا يكون بلفظ «إيّاك» وأخواته. فلهذا قال «بلا إيّا».

تنبيه: قد يُرفع المُكْرَر في الإغراء والتحذير كقوله:^(٨)

لَجَدِيدِرُونَ بِالْوَفَاءِ، إِذَا قَا لَ أَخُو التَّجْدَةِ: السَّلَاحُ السَّلَاحُ
وإجاز الفراء^(٩) الرفع في قوله:^(١٠) «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا»، على إضمار: هذه.

(١) المنع لهذا في القياس مفيد بالآ يكون معطوفًا. وإلا جاز. نحو قول علي بن أبي طالب:

فَلَا تُصَحِّبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيسَى، وَإِيسَى، وَإِيسَى

الارتشاف ٢٨١: ٢ والعقد الفريد ١٩١: ١ والهمع ١٧٠: ١.

(٢) ص ١٩٢. (٣) ط: بنصب تحذير.

(٤) المحذر: المنبه بالتحذير. واجعله أي: في الحكم والاستعمال. والمغري به: ما يلزم به المخاطب بالإغراء. وما فصل أي: ما ذكر مفصلاً في الأبيات ٦٢٢ - ٦٢٥. وقد يكون مركباً من شبه جملة، كما في التعليقة ٧. وانظر «بينكما» في ٥١: ٢. والكاف: مفعول به ثانٍ مقدم. ولا: فصلت بين الجار والمجرور، والتعلق بصفة المحذر. وإيّا: في محل جر على الحكاية. ومغري: مفعول به أول. وبه: في محل رفع فاعل لمغري. وفي: تتعلق بالكاف. وانظر الإنحاف ٢: ٢٣٨. ت: المحذور به.

(٥) قسم بيت لمسكين الدارمي، تمته في حاشية ح:

إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ، إِلَى الْهَيْجَاءِ بِتَغْيِيرِ سِلَاحٍ

ديوانه ص ٢٩ والكتاب ١٢٩: ١ والعيني ٣٠٥: ٤ والخزانة ٤٦٥: ١. والهجاء: الهيجاء. وهي الحرب حذفت همزتها للتخفيف.

(٧) تعريف المرادي للإغراء يقصره على المخاطب. وقيل: إنه ورد منه ما هو للغائب نحو: «فعلية بالصوم»، وللمتكلم نحو: «عليّ زيدًا». وأوّلًا بأن الأمر للمخاطب أي: التزمه الصوم، والزموني زيدًا. الصبان ٣: ١٩٢.

(٨) معاني القرآن ١: ١٨٨ والخصائص ٣: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٨١ والعيني ٣٠٦: ٤ والهمع ١٧٠: ١ والأشمونى ٣: ١٩٣ والدرر ١: ١٤٦. والتجدة: الشجاعة. والسلاح: خير لمبتدأ محذوف. والثاني: توكيد لفظي.

(٩) معاني القرآن: ١: ١٨٨. (١٠) الآية ١٣ من سورة الشمس.

أسماء الأفعال والأصوات^(١)

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مُقدمة تشتمل على ثلاث مسائل:

[حقيقة أسماء الأفعال ومدلولها]

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء. وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء.^(٢) وذهب الكوفيتون إلى أنها أفعال حقيقة. والصحيح أنها أسماء، لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تُخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها في مدلولها، ف قيل: مدلولها لفظُ الفعل^(٣) لا الحدث والزمان، بل تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان. وقيل: مدلولها المصادر. إلّا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع^(٤) بالمُشاهدة،^(٥) ودلالة الحال في غير الأمر، فتبعه الزمان.^(٦) وقيل: إنها دالة على ما تدلّ^(٧) عليه الأفعال من الحدث والزمان. إلّا أنّ دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة.^(٨) قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي عليّ وجماعة.

(١) أي: وأسماء الأصوات. وقيل: الأصوات بالرفع عطفًا على أسماء. وهذا ظاهر مذهب المرادي، خلافاً لابن مالك. انظر شرح المرادي بعد، وشرح الكافية الشافية ص ١٣٩٦ - ١٣٩٧.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «من كونها يدخلها تنوين وتعريف وتكثير، واستتار الضمير فيها كما في الأسماء نحو: الزيدون هيهات. فيستتر الضمير كما في: الزيدون قائمون». وتحت هذه الحاشية أن المعرفة منها هو غير المنون، والنكرة هو المنون. قلت: وذهب ابن صابر إلى أن هذه الكلمات قسم رابع سماه الخالفة. الهمع ١٠٥: ٢ والإتحاف ٢: ٢٤٠.

(٣) أي: من حيث إن الفعل دال على المعنى الموضوع هو له، لا من حيث كونه مطلق لفظ. قأمين مثلاً مسمى به الفعل الذي هو استنجب، لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ، بل من حيث كونه لفظاً دالاً على طلب الاستجابة. الصبان ٣: ١٩٥ عن الدماميني.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: «هو المصدر فيما مضى لأن المصدر ومعنى الأمر والفعل لا بد لهما من الزمان يقعان فيه». ط: ودخلها معنى الوقوع.

(٥) فوقها في ت عن التواتي: قوله بالمُشاهدة راجع إلى اثنين هما معنى الأمر ومعنى الوقوع.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: تبع الثلاثة. وأفرد الضمير كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ، تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً﴾. الآية ٦٧ من سورة النحل.

(٧) ت: «دل». ط: يدل.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: بخلاف الأفعال فإنها تدل عليه باختلاف الصيغ مع الوضع. فعلى هذا فالوضع عام في أسماء الأفعال والأفعال. والصوغ خاص بالأفعال.

فهذه ثلاثة مذاهب. فصّة مثلاً على الأول اسم للفظ: اسكُت،^(١) وعلى الثاني اسم لقولك: سُكُوتًا، وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل. إلّا أنّ دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالاتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير، منهم الأخفش، إلى أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المُصنّف،^(٢) ونسبه بعضهم إلى الجمهور. وذهب المازنيّ ومَن وافقه إلى أنّها في موضع نصب.^(٣) وثقل عن سيبويه وعن الفارسيّ القولان. وذهب بعض النحويّين إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في: أ قائم الزيدان؟ وقد عرّفها بقوله:^(٤)

٦٢٧ - ما نابَ عن فعلٍ، كَشَتَّانَ وَصَّةٌ، هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا: أَوْهٌ، وَمَـةٌ

قوله «ما نابَ عن فعلٍ» جنس يشمل اسم الفعل^(٥) وغيره ممّا ينوب عن الفعل. وقوله «كَشَتَّانَ وَصَّةٌ» يعني: في كونه غيرَ معمولٍ ولا فضلةٍ. وهو تمثيل تَمَمُّ به الحدّ.^(٦) فخرج به ما نابَ عن فعلٍ،^(٧) وهو معمولٌ كالمصدر العامل، أو فضلةٌ كالحرف العامل عملَ الفعل، فإنّهما ليسا كَشَتَّانَ وَصَّةً. وهذا كقوله في «الكافية»: ^(٨)

نائبُ فعلٍ، غَيْرُ معمولٍ، ولا فَضْلَةٌ اسمُ الفِعْلِ،

[القياسي والسماعي]

تنبيه: اسم الفعل نوعان:

أحدهما: ما كان في الأصل ظرفًا ومجروره،^(٩) أو حرفَ جرٍّ ومجروره، وسيأتي.^(١٠)

(١) في حاشية الأصل: لعله بمعنى المصدر.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٣ - ١٣٨٤.

(٣) فوقه في ت عن التواتي أن العامل فيها ما نابت عنه. قلت: هو الفعل المقدر، وهي في محل نصب مفعول مطلق.

(٤) ناب عن فعل: قام مقامه في الدلالة والعمل. بل دلالة أخص من الفعل، فلا يحل أحدهما محل الآخر حقيقة، لأن اسم الفعل يقصد به المبالغة. فمعنى أف مثلاً: أتضجر كثيراً جداً. ومعنى هيهات: بعد كثيراً جداً. وشتان: بفتح النون وكان الفراء يكرسها. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة هو اسم. والكاف: حال من فاعل ناب مضاف إلى شتان على الحكاية. والكاف الثانية: خبر مقدم مضاف إلى «ذا» المشار به إلى ما ذكر من شتان وصه. ووجه الشبه هو النيابة عن الفعل والكون اسم فعل. وأوه: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية.

(٥) س: اسم الفاعل.

(٦) الحد: ضرب من التعريف. وهو قول دال على ماهية الشيء ومعرفة الحقيقة بجميع أجزائها.

(٧) ط: الفعل.

(٨) ص ١٣٨٢. وتمته:

والمُسْجِدِي: أَفْعَلًا

(٩) ت ح: ومخفوضه.

(١٠) في شرح البيت ٦٢٩.

والآخر: ما ليس كذلك. وهو ضربان: ضرب مُخْتَلَف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع. فالمُخْتَلَف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء «فَعَالٍ» من الثلاثي المُجَرَّد^(١)، مذهب سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومذهب المُبَرَّد أنه لا يُقاس عليه.

الثاني: بناء «فَعَالٍ» من «أَفْعَلٍ»^(٢)، أجاز ابن طلحة القياس عليه كما أجاز البناء منه في التعجب^(٣) وقد سُمع منه «دراكٍ» من: أدرك.

الثالث: بناء «فَعْلَالٍ» من الرباعي، أجازهُ الأخفش قياساً على ما سُمع من قولهم: قَرَارٍ وعَرَعَارٍ^(٤) ومذهب سيبويه أن ذلك لا يُقاس عليه، وهو الصحيح لِقِلَّتِهِ. وأنكر المُبَرَّد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن: قَرَارٍ وعَرَعَارٍ: حكايتا صوت^(٥).

وأما المُتَّفَق على قصره على السماع فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا^(٦) أشرح منها ما اشتمل عليه النظم، إن شاء الله تعالى. وقد اشتمل البيت على أربعة ألفاظ منها. وهي: شَتَانٌ وصَهٌ وأوَةٌ ومَةٌ.

أما «شَتَانٌ» فهي^(٧) اسم فعل، بمعنى: تَبَاعَدَ أو افترق^(٨). وذهب أبو حاتم والرجاج إلى أن «شَتَانٌ» مصدر، جاء على «فَعْلَانٍ»، وهو واقع موقع الفعل^(٩). ويقال: شَتَانٌ زَيْدٌ وعَمْرُو، وشَتَانٌ ما زَيْدٌ وعَمْرُو، بزيادة «ما»، وشَتَانٌ ما بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرُو. ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعي منع: «شَتَانٌ ما بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرُو». ورَدَّ عليه بأنه مسموع، ونقل صاحب «البيسطة» أن الأصمعي جَوَّز أن يكون بمعنى: بَعْدَ - فتقول: شَتَانٌ ما بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرُو - وأن غيره منع من ذلك.

وأما «صَهٌ» فاسم فعل، بمعنى: اسْكُتْ. ويقال: صِهْ، بكسر الهاء غير مُنَوَّنة، وصِهْ، بالتثنية.

- (١) في حاشية ت عن التواتي: نحو: نزالٍ وضرابٍ وقتالٍ.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي: مثال ذلك: أجلسَ وأخرجَ وأدركَ. فتقول على الترتيب: جلاسٍ وخراجٍ ودراكٍ.
- (٣) كذا نقلاً عن الارتشاف ٣: ١٩٨. والمرادى لم يذكر مذهب ابن طلحة هناك. انظر شرح البيت ٤٧٨. وفي حاشية ت عن التواتي: زيد ما أعطاه للدرهم!
- (٤) قَرَارٌ أي: صَوْتُ. وعَرَعَارٌ أي: العب. وفي حاشية ت عن التواتي أنهما من قرقر وعرعر. وقرقار: اسم الرعد. وعَرَعَارٌ: شيء يلعبه الصبيان. فإذا أرادوا اللعب قالوا: عَرَعَار. فيجتمعون لذلك. وانظر الإتحاف ٢: ٢٤١.
- (٥) يريد أنهما اسما صوت. فالأول حكاية صوت الرعد. والثاني حكاية صوت الصبيان. وفي النسخ: حكاية صوت.
- (٦) س: وإنما.
- (٧) ت: فهو.
- (٨) قيد الزمخشري معنى الافتراق هنا بكونه في المعاني والأحوال، كالعلم والجهل والصحة والسقم. فلا يقال: شتان الخصمان عن المجلس.
- (٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالفعل: الماضي. والناسب له «تباعداً» من معناه.
- (١٠) هذا لأنه يرى أن «شَتَانٌ» مثني شت. فهو بكسر النون مثل «سَيَانٍ» يخبر به عن اثنين. الارتشاف ٣: ٢٠٩ والصبان ٣: ١٩٧.

وسَيَأْتِي^(١) أَنْ مَا تَوْنُ فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَمَا لَمْ يُتَوَّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ. وَقَدْ يُقَالُ: صَاءٌ، بِالْأَلْفِ قَبْلَ الْهَاءِ السَّاكِنَةِ.

وأما «أَوْه» فاسم فعل بمعنى: أتوجعُ. وفيه^(٢) لغات أخر:^(٣) أَوْه آوَهْ أَوْهْ أَوْهْ أَوْهْ أَوْتَاهْ أَوِيَاهْ
آِهْ آَهْ آَوْهْ آَوْهْ آَوْهْ آَوْهْ آَوْهْ.

وإذا صُرِّفَ الفعل منه قيل: أَوْهَ وتَأَوَّهَ.

وأما «مُه» فاسم فعل بمعنى: انكفِ، لا بمعنى: اكفُ. لأنه مُتَعَدٍّ و«مه» لا يتعدى. ويقال: مَهَ بالكسر ومِهَ بالتونين، كما تقدّم في «صَه».

[أنواع اسم الفعل]

٦٢٨ - وما بِمَعْنَى «افْعَلْ»، كَأَمِينَ، كَثُرَ وَغَيْرُهُ، كَوْنِي وَهَيْهَاتَ، نَزُرُ^(٤)

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير. وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضي، وكلا هذين الضربين قليل. ومن الذي بمعنى الأمر مقيس كما تقدّم، وليس في الذي بمعنى الماضي أو المضارع^(٥) شيء يُقاس عليه. ومثل الأمر بـ «آمين»، والمضارع بـ «وَيَ»، والماضي بـ «هيهات».

أما «أمين» فاسم فعل بمعنى: استجب. وفيه لغتان: المد والقصر، خلافاً لابن دُرستويه في تخصيصه القصر بالضرورة. وإذا مُدَّ فقل: وزنه «فاعيل» وهو أعجمي. وقيل: أصله القصر ووزنه «فعيل»، والمد إشباع لأنه ليس في كلام العرب: أفْعِيل ولا فاعِيل ولا فيْعِيل. حكى ذلك عن أبي علي. ^(٦) وحكى القاضي عياض ^(٧) عن الداودي آمين، ^(٨) بالمد والتشديد، وقال: إنها لغة شاذة. وذكر ثعلب وغيره أنَّ تشديد الميم خطأ.

(١) في شرح البيت ٦٣٢.

(٣) اختلفت النسخ في العدد والقبض، فاستأنست في ذلك بما في القاموس المحيط والصبان ١٩٩: ٣ - ٢٠٠. ثم إن بعض هذه اللغات ينون للتكثير. وانظر الارتشاف ٢٠٦: ٣ والايضاح ص ٢٠ - ٢٣.

(٤) ما بمعنى افعل أي: اسم الفعل بمعنى الأمر. وغيره أي: ما كان بمعنى الماضي أو المضارع. ونزر: قل في كلام العرب. وما اسم موصول مبتدأ. خبره جملة كثر. وممغن: متعلقان بفعل صلة الموصول. واقعل: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. والكاف: حال من فاعل الفعل المحذوف. وغير: مبتدأ خبره جملة نزر. والكاف: صفة لغير مضافة إلى «وي» على الحكاية. (٥) فيما عدا الأصل: المضارع أو الماضي.

(٦) المسائل الحلبيات ص ٩٧ - ١٢٠ والإيضاح ص ٢١. والراجع أن «فيعيل» هو «فأعيل» بإمالة الألف، وهي لغة ناكثة معروفة. انظر التاج (أمن).

(٧) أبو الفضل عباس بن موسى اليحصبي السبتي، إمام أهل الحديث في زمانه وقاض مشهور. توفي سنة ٥٤٤. أعمار الرياض: ١: ٢٣.

(٨) قيل: هذه كلمة أخرى، لأن جمع آم بمعنى: قاصد، وليست لغة في آمين.

وأما «وَيَ» فهو اسم فعل بمعنى: أعجب. ومثلها: ^(١) وا وواها. قال في «شرح الكافية»: ^(٢) وَيَ ووا وواها بمعنى: أعجب. وقال غيره: وَيَ بمعنى: أعجب. وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان. قال: ^(٣)

* وا بأبي أنت، وفورك الأشنب *
وتلحق «وي» كاف الخطاب كقول عترة: ^(٤)

* قيل الفوارس: ويك، عنتر، أقدم *

وزعم الكسائي أن «ويك» محذوفة من «ويلك». فالكاف على قوله ضمير مجرور. وأما قوله تعالى: ^(٥) «وَيْكَ أَنْ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ» فقال ^(٦) الخليل وسيبويه: ^(٧) هي وي، ثم قال: كأن الله يبسط الرزق. وقال أبو الحسن: هي «ويك» بمعنى: أعجب لأن الله. ^(٨)

وأما «هيهات» فاسم فعل بمعنى: بُعد. خلافاً لأبي إسحاق ^(٩) إذ جعلها بمعنى البعد، وزعم أنها في موضع رفع نحو قوله تعالى: ^(١٠) «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ»، وخلافاً للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبني لإيهامه، وتأويله عنده: في البعد. ويفتح الحجازيون تاء «هيهات» ويقفون ^(١١) بالهاء، ويكسرهما تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها. وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء.

وحكى الصغاني ^(١٢) فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهانها

(١) ط: وأن مثلها.

(٢) ص ١٣٨٥.

(٣) أحد بني تميم. الجنى الداني ص ٣٥٢ والارتشاف ٣: ٢٠٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٣٧٦ والمغني ص ٤٠٨ وشرح شواهد ص ٧٨٦ والعيني ٤: ٣١٠ وأوضح المسالك ٣: ١١٧ والأشموني ٣: ١٩٨. والأشب الحاد الأسنان.

(٤) عجز بيت صدره:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي، وَأَبْرَأُ سَقَمَهَا

ديوانه ص ٢١٩ والجنى الداني ص ٣٥٣ والأشموني ٣: ١٩٨ والارتشاف ٣: ١٩٩ والعيني ٤: ٣١٨ والخزانة ٣: ١٠١. والسقم: المرض. والقليل: القول. وي هنا بمعنى: نعجب.

(٥) الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٦) ط: قال.

(٧) الكتاب ١: ٢٩٠. وكان: للتحقيق واليقين لا للتشبيه. الإتحاف ٢: ٢٤١.

(٨) الصواب: نعجب لأن الله. ط: كان الله يسط.

(٩) هو إبراهيم بن السري الزجاج. وفي حاشية ط أنه إبراهيم بن أحمد المتوفى سنة ٧١٠.

(١٠) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون. وانظر معاني القرآن للزجاج ٤: ١٢ - ١٣.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٢٤٢. ط: فيقفون.

(١٢) الحسن بن محمد بن الحسن، لغوي مشهور توفي سنة ٦٥٠. وانظر الارتشاف ٣: ٢٠٧ والتكملة والذيل ٦: ٣٦١.

وأيها، كُلٌّ^(١) واحدة من هذه الستة^(٢) مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكُلّ واحدة منها مُنونة وغير مُنونة. فتلك ستة وثلاثون وجهاً. وحكى غيره: هَيْهَاً^(٣) وأَيْهَاً، والكاف للخطاب، وأَيْهَاء وأَيْهَا وهَيْهَاء وهَيْهَا.^(٤) وقرأ عيسى بن عُمر الهمداني «هَيْهَاتْ هَيْهَاتْ» على نية الوقف.^(٥)

[المنقول من ظرف أو مصدر]

٦٢٩ - والفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ «عَلَيْكَا» وَهَكَذَا «دُونُكَ»، مَع «إِلَيْكَا»^(٦) يعني: أَنْ من اسم الفعل نوعاً هو في الأصل جاز ومجرور، أو ظرف ومجرور. فالأول: عليك وإليك وكذاك وكما أنت. والثاني: عِنْدَكَ وَلَدَيْكَ وَدُونُكَ وَوَرَاءَكَ وَأَمَامَكَ وَمَكَانَكَ وَبَعْدَكَ. هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى: الزم. ويتعدى بنفسه. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾، وبالباء تقول: عليك بزيد.^(٨)

وإليك بمعنى: تَنَحَّ، وهو لازم عند البصريين. وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فتقول: إِيْلِكَ زَيْدًا، أَي: أَمْسِكْ زَيْدًا.

وكذاك بمعنى: أَمْسِكْ.^(٩) كقوله: (١٠)

* كَذَاكَ الْقَوْلُ، إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنًا *

- (١) ط: وكل.
- (٢) س ح: الست.
- (٣) ط: غيره فيها هَيْهَاتَا.
- (٤) زاد في ت: وهِيهَا.
- (٥) في حاشية ت عن التواتر تعليق بالبيت ٨٩٨ من الألفية.
- (٦) الفعل هنا: فعل الأمر. والإشارة بـ «ذَا» إلى: عليك. ووجه الشبه هو الاسمية لفعل الأمر. وتسكين عين «مع» لغة. والفعل: مبتدأ. وعليك: في محل رفع مبتدأ ثان على الحكاية خبره متعلق: من أسماء. والجملة خبر الفعل. ودونك: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره الكاف المضافة إلى اسم الإشارة. ومع: يتعلق بحال من دونك، ومضاف إلى «إِيْلِكَ» على الحكاية.
- (٧) الآية ١٠٥ من سورة المائدة. ح: «جل وعلا». وانظر الارتشاف ٢١٣: ٣ - ٢١٤.
- (٨) قيل: الباء زائدة للتقوية لأن فعل «الزم» متعد بنفسه. وإن لم تكن زائدة فمعنى عليك: تمسك.
- (٩) س: «بمعنى انتظر أَمْسِكْ». ح: بمعنى أَمْسِكْ زَيْدًا.
- (١٠) عجز بيت لجرير، صدره في حاشية ح:

يَقُولُنَّ، وَقَدْ تَلَاخَقَتِ الْمَطَايَا

وتلاخقت: لحق بعضها بعضاً. والمطايا: جمع مطية. وهي ما يمتطى من الإبل. ديوانه ص ٥٧٩ والعيني ٣١٩: ٤ والارتشاف ٢١٣: ٣.

وكما أنت بمعنى: انتظر. حكى الكسائي: كما أنت زيداً، أي: انتظر زيداً، وكما أنتني، أي: انتظرني.

وعندك بمعنى: خذ. وهي متعدية، وترد بمعنى: توقف. فتكون لازمة.

ولديك بمعنى: خذ. وهي متعدية. تقول: لديك زيداً.

ودونك بمعنى: خذ. وهي متعدية،^(١) وبمعنى: تأخر، أيضاً. فلا تتعدى.^(٢)

وراءك بمعنى: تأخر.

وأمامك بمعنى: تقدم.

ومكانك بمعنى: اثبت. وسمع الفراء: مكانني،^(٣) أي: انتظرني. فتكون ذات تعد ولزوم.

وبعدك بمعنى: تأخر.

وحكى الكسائي الإغراء بـ «بين»، وسمع من كلامهم: «بينكما البعير»^(٤) فخذه. ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

تنبيهات:

الأول: لا يستعمل هذا النوع في الغالب إلا جازاً لضمير^(٥) المخاطب. وشذ «علي»^(٦) بمعنى: أولني، و«إلي» بمعنى: أتتني، و«عليه» بمعنى: ليلزم.^(٧)

الثاني: أجاز الكسائي قياس بقية الظروف^(٨) على المسموع بشرط الخطاب، نحو: خلفك وقدأمك. ونقله بعضهم عن الكوفيين. ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختلف في كاف «عليك» وأخواته. فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ومذهب البصريين أنها في موضع جر. وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: «علي عبد الله زيداً، بجر» «عبد الله» فتبين أن الضمير مجرور الموضع. وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع^(٩) لها من الإعراب.

(٢) ط: وتعدى.

(١) فيما عدا الأصل: فتعدى.

(٣) س ح: مكانني.

(٤) أي: أسكا البعير. الارتشاف ٢١٤: ٣.

(٥) ط: متصلاً بضمير.

(٦) نحو: علي زيداً. وقيل: معناه الإغراء. الصبان ١٩٢: ٣.

(٧) ت: الزم.

(٨) ح: في بقية الظروف القياس.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢٤٣: ٢ أن في الشاهد إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم دون شرط. قلت: عطف البيان أولى. وقيل: الرواية «على» بالالف. فهو إغراء المتكلم نفسه بزيد.

(١٠) ح: ولا موضع.

الرابع: في كُلِّ واحد من هذه الأسماء، مع الضمير المجرور، ضميرُ رفعٍ مستترٌ هو الفاعل. فلك في التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور،^(١) فتقول: عليك نفسك، وأن تؤكد المُستتر بالرفع فتقول: عليك أنت نفسك. ولا بُدَّ من توكيده^(٢) بالمرفوع المُنفصل.^(٣)

٦٣٠ - كَذَا: رُوِيَ بَلَّةً، نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ، مَصْدَرَيْنِ^(٤)
رُوِيَ: يُسْتَعْمَلُ أَمْرًا وَغَيْرَ أَمْرٍ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ أَمْرًا فَلَهُ حَالَانِ:

أحدهما: أن يكون مبنياً على الفتح، وإذا وليه مفعوله نُصب^(٥) نحو: رُوِيَ زَيْدًا. فهو ههنا اسم فعل بمعنى: أمهل. لأنه لو كان مصدرًا لكان مُعربًا. وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى: دَغ. ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُوِيَ مَا الشَّعْرَ. أي: فدع الشعر. وما: زائده. ويجوز ألا تُزاد كما قال:^(٦)

* رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ، بَعْضَ وَعِيدِكُمْ *

والآخر: أن يكون مُعربًا منصوبًا إما مُضَافًا نحو: رُوِيَ زَيْدٌ. وإما منونًا منصوبًا نحو: رُوِيَ زَيْدًا. فهو ههنا مصدر لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنياً. وإذا أُضيف فتارة يُضاف إلى فاعله نحو: رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا. وتارة إلى مفعوله نحو: رُوِيَ زَيْدٌ.^(٧) قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم:^(٨) رُوِيَكَ زَيْدًا. ويحتمل أن يكون اسم فعل والكاف للمخاطب. وإذا نُونَ نُصِبَ المفعول. ومنع المُبرّد النصب به لكونه مُصَغَّرًا.

ورُوِيَ: تصغيرُ إرواد، مصدرُ أروّده أي: أمهله، تصغيرُ ترخيم. وذهب الفراء إلى أنه تصغيرُ «رُود» بمعنى المَهْل. ورُدَّ بأن «رُوِيَ»^(٩) يتعدى.

وإذا استعمل غير أمرٍ فله حالان:

- (١) في النسخ: بالجر.
- (٢) أي: توكيد المستر. وفيما عدا الأصل: تأكيد.
- (٣) زاد في النسخ: «قوله». وسقط الشطر الثاني من ت و ح.
- (٤) الإشارة إلى «عليك» في البيت المتقدم. ووجه الشبه هو الاسمية لفعل الأمر. وناصبين أي: ما بعدهما من الأسماء. ويعملان أي: لفظا رويد وبله وهما مصدران. والخفض: الجر لما بعدهما. والكاف: خبر مقدم مضاف.
- (٥) ح: مفعول نصبه.
- (٦) صدر بيت لوداك بن شميل، عجزه:

ثَلَاثُوا، غَدَا، خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ

شرح الحماسة ص ١٢٧ والارتشاف ٢٠٥:٣ والعيني ٣٢١:٤ والإتحاف ٢٤٣:٢. يسخر الشاعر ببني شيبان. ورويد أي: ارفقوا وتمهلوا. وبعض وعيدكم أي: كفوا بعضه. وسفوان: اسم مكان.

(٧) زاد في حاشية ت: عمرو.

(٨) الارتشاف ٢٠٥:٣.

(٩) ط: رويدًا.

أحدهما: أن يكون حالًا كقولهم: ساروا رُويْدًا. فقليل: هو حال من الفاعل أي مُرَوِّدِينَ. وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي: ساروه رُويْدًا.

والآخر: أن يكون نعتًا، إمّا لمصدر مذكور نحو: ساروا سِيرًا رُويْدًا، وإمّا لمصدر محذوف نحو: ساروا رُويْدًا، أي: سِيرًا رُويْدًا. وضَعُف كونه نعت مصدر^(١) محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف. ^(٢) واختلف في «رُويْد» الواقع نعتًا، فقليل: هو الذي يُستعمل مصدرًا وُصف به كما وُصف برِضًا. وقيل: هو ^(٣) تصغير مُرَوِّد تصغير الترخيم، وليس بمصدر.

وأما «بَلَّة» فتكون اسم فعل بمعنى: دَغ. وهي مبنية^(٤) نحو: بَلَّة زَيْدًا. وتكون مصدرًا بمعنى «تَرَكَ»^(٥) النائب عن: اترك: فتُستعمل مُضافةً نحو: بَلَّة زَيْد. وهو مضاف إلى المفعول. وقال أبو علي: إلى الفاعل. ^(٦) وروى أبو زيد فيه القلب، إذا كان مصدرًا، تقول: بَهَلَّ زَيْد. وحكى أبو الحسن الهيثم^(٧) فيه فتح الهاء واللام، فتقول: بَهَلَّ زَيْد. وأجاز فُطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى: كيف فتقول: بَلَّة زَيْد؟ ويُروى قوله:^(٨)

* بَلَّة الْأَكْفِ، كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجزء على أنها مصدر، وبالرفع قليل: هي اسم فعل بمعنى: بقي. ^(٩) وقيل: بمعنى: كيف. وأنكر أبو علي الرفع بعدها.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن «بَلَّة» بمعنى: غير. فمعنى بَلَّة الْأَكْفِ: غير الْأَكْفِ. وذهب الأخفش إلى أنها حرف جرّ. وعدّها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.^(١٠)

(١) ح ط: نعتًا لمصدر.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني لأن نعت المحذوف لا يكون إلا خاصًا به كشاعر وكاتب.

(٣) سقطت من ط.

(٤) ط: وهو مبني.

(٥) ت ح: تَرَكَ.

(٦) أي: كما أضيف «رُويْد» إلى الفاعل في قولهم: رويد زيد عمرًا.

(٧) انظر التصريح ١٢٦:١ والارتشاف ٢٠٢:٣.

(٨) عجز بيت لكعب بن مالك، صدره في ح:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا

ديوانه ص ٢٤٥ والارتشاف ٣٣١:٢ و ٤٦٤ والجنى الداني ص ٤٢٥ والخزانة ١٠:٣ والأشموني ١٢١:٢ و ٢٠٣:٣

والإنحاف ٢٤٣:٢. يصف السيوف. والضاحي: البارز عن مكانه. والهامة: الرأس.

(٩) ت: «كفى». ط: اترك.

(١٠) زاد في ح: وقوله.

[عمل اسم الفعل وتنكيره]

٦٣١ - وما لِمَا تَتُوبُ عَنْهُ، مِنْ عَمَلٍ، لَهَا، وَأَخْزَ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ^(١) يعني: أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ عَمَلَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتُوبُ عَنْهَا، فَتَرْفَعُ الْفَاعِلَ ظَاهِرًا نَحْوُ: هِيَهَاتَ زَيْدٌ، وَمُضْمَرًا نَحْوُ: نَزَالٍ، وَتَنْصِبُ الْمَفْعُولَ إِنْ نَابَتْ عَنْ مُتَعَدٍّ، وَتَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَزْإِ إِنْ نَابَتْ عَمَّا يَتَعَدَّى بِهِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ «غَالِبًا» كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ «التَّسْهِيلِ»،^(٢) احْتِرَازًا مِنْ «آمِينَ». فَإِنَّهَا لَمْ يُحْفَظْ لَهَا مَفْعُولٌ وَفَعَلَهَا يَتَعَدَّى.^(٣)

وقوله «وَأَخْزَ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ» يعني: أَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ مَعْمُولِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَلَا يُسَوَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْعَالِهَا فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ، فَلَا يَقَالُ: زَيْدًا ذَرَاكِ. قَالَ الشَّارِحُ:^(٤) هَذَا مَذْهَبُ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ، إِلَّا الْكَسَائِيَّ فَإِنَّهُ أَجَازَ فِيهِ مَا يَجِيزُ فِي الْفِعْلِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. انْتَهَى. وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْكُوفِيِّينَ. تَنْبِيْهُ: مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ جَوَازُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفِعْلِ مُضْمَرًا. وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: «^(٥) إِنْ إِضْمَارُ اسْمِ الْفِعْلِ مُقَدِّمًا لِدَلَالَةِ مُتَأَخِّرٍ عَلَيْهِ جَائِزٌ عِنْدَ سَيِّبُوهِ. انْتَهَى.^(٦) وَمَنْعٌ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ حَذْفُهُ وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ، وَتَأْوُلُوا كَلَامَ سَيِّبُوهِ.

٦٣٢ - وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيِّنُ^(٧) مَا تُؤَنُّ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَمَا لَمْ يُنَوِّنْ فَهُوَ مَعْرُوفَةٌ. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: لِأَزْمِ التَّعْرِيفِ كَنَزَالٍ وَآمِينَ. وَلِأَزْمِ التَّنْكِيرِ كَوَاهَا بِمَعْنَى: أَعْجَبْتُ، وَوَيْهَا بِمَعْنَى: أَغْرَ. وَذُو وَجْهَيْنِ نَحْوُ: صَهْ وَمَهْ. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كُلَّهَا مَعَارِفٌ، مَا تُؤَنُّ مِنْهَا وَمَا لَمْ يُنَوِّنْ، تَعْرِيفٌ عِلْمُ الْجِنْسِ.^(٨) وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ.

(١) سقط أكثر الشطر الثاني من النسخ. وما تنوب عنه أي: الأفعال. والذي فيه العمل أي: معمول اسم الفعل. وما: اسم موصول مبتدأ خبره محذوف هو متعلق: لَهَا. ولما: متعلقان بفعل صلة الموصول المحذوفة. وجملة تنوب: صلة «ما» الثانية. ومن: تتعلق بحال من «ما» الأولى. وآخر: فعل أمر. وما: حرف زائد لتوكيد الموصول بعده. والذي: مفعول به. وفيه: متعلقان بخبر مقدم للعمل. والجملة: صلة الذي. ط: «ما لذي» أي: ما لهذه الأسماء. فما: اسم موصول مفعول به. ولذي: متعلقان بخبر العمل. وفيه: متعلقان بالعمل. وليس في ورود «عمل» و«العمل» إيطاء، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

(٢) ص ٢١٠. وما نشر من «شرح التسهيل» خال من أسماء الأفعال والأسماء. وانظر الإتحاف ٢: ٢٤٤.

(٣) كذا زعم النحاة، مع أنهم جعلوا «آمِينَ» بمعنى: استجب. وهو قد يكون لازماً نحو: استجاب الله لك أي: قبل دعائك. وانظر الأشموني ٣: ٢٠٥ والصريح ٢: ١٩٩.

(٤) ص ٦١٤. (٥) ص ١٣٩٥.

(٦) في حاشية ت: «زاد الأشموني بعد ما ذكر الثالث: قال في التسهيل: ولا علامة... بمعنى: أقبل». انظر ٣: ٢٠٥. ٢٠٦ من الأشموني وما يقابله من التسهيل.

(٧) سقط الشطر الثاني من ت وج. واحكم أي: اقطع. والمراد بالتنكير والتعريف هنا أنهما لا يكونان للفعل الذي جاء الاسم بمعناه، بل لمصدر ذلك الفعل، لأن الفعل لا يعرف ولا ينكر. ومنها أي: من أسماء الأفعال. وسواء أي غير المنون. والمراد به المبني. وبين أي: ظاهر في البناء. ومنها: متعلقان بحال من الذي. وسوى: مضاف إليه وهو مضاف. وانظر الإتحاف ٢: ٢٤٥.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن «صه» مثلاً علم للسكوت.

[أسماء الأصوات]

ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى الأصوات. وهي ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، وهي نوعان:

أحدهما: ما حُوْطِبَ به ما لا يعقل، إمّا لزجره^(١) كـ «هَلَا» للخيّل^(٢) و«عَدَسٌ»^(٣) للبغل، وإمّا لدعائه^(٤) كـ «أَوْ» للفرس ودَوْهٍ^(٥) للرّبع. ^(٦) وإلى هذا النوع أشار بقوله: ^(٧)

٦٣٣ - وما بِهِ حُوْطِبَ ما لا يَعْقِلُ، مِنْ مُشَبِّهِ اسمِ الْفِعْلِ، صَوْتًا يُجَعَلُ والثاني: ما وُضِعَ لحكاية صوت حيوانٍ نحو «غاقٍ» للغراب و«ماءٍ» للظبية، أو غير حيوان نحو «قَبٌّ» لوقع السيف و«طَقٌّ» لوقع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله: ^(٨)

٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كَقَبِّ

أي: أفهم حكاية. ثم قال: ^(٩)

وَالزَّمْ بِنَا الثَّوْعَيْنِ، فَهُوَ قَدْ وَجِبَ

يَحْتَمَلُ أَنْ يَعْنِي^(١٠) بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات، ويحتمل أن يعني^(١١) نوعي الأصوات.

(١) يقال: زجر زيد الحيوان أي: كفه عن عمل، أو حثه وحمله على السرعة أو غيرها. وقد يزجر صغار الآدميين. نحو «كنخ» لزجر الطفل عن تناول شيء. ط: لزجر.

(٢) هلا أي: اقرب.

(٣) عدس أي: أسرع. وانظر الإتحاف ٢: ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٤) الدعاء: الطلب. ط: لدعاء.

(٥) س: «دو». ح: وذو.

(٦) الربع: الفصل ينتج في الربيع. وفي حاشية ت عن التواتي أن أسماء الأصوات مشكلة تقتضي التأمل، لأن الاسم هنا هو المسمى، وغاق مثلاً اسم لصوت الغراب. فالاسم خلاف المسمى.

(٧) سقط الشطر الثاني من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت وعلق عليه بأن في الكافية مثله، وهو احتراز لم يرد في التسهيل، لئلا يلتبس بخطاب الديار والليل كما ذكر ابن هشام. انظر شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٦ والتسهيل ص ٢١٣ وأوضح المسالك ٣: ١٢٤ - ١٢٥. وخوْطِبَ: وجه إليه كلام. وما لا يعقل أي: الحيوان وما في حكمه كصغار الأطفال. وصوتًا أي: اسم صوت. ويجعل: يسمي. وما: مبتدأ خبره جملة: يجعل. وبه: متعلقان بخوْطِبَ، فصلاً بين الموصول وصلته. وما: نائب فاعل صلته جملة: لا يعقل. ومن: تتعلق بحال من «ما» الأولى. وصوتًا: مفعول ثانٍ مقدم.

(٨) الإشارة إلى ما خوْطِبَ به. ووجه الشبه هو الجعل اسم صوت. وأجدى: أعطى وأفاد. والحكاية: المحاكاة بليراد ما يشبه الشيء. والكاف: خبر مقدم للذي. والثانية: حال من فاعل أجدى، مضافة إلى «قب» على الحكاية.

(٩) حذف هزة «بناء» للتخفيف. وسكنت ها «هو» تخفيفاً لدخول الفاء عليها. وقوله «وجب» لئلا يتوهم الجواز من الزم. وبنا: مفعول به ومضاف.

(١٠) ط: «يريد». وسقط «بالنوعين» مما عدا الأصل.

(١١) في النسخ: «أن يكون يعني». ط: أن يريد.

وعِلَّة بناء أسماء الأفعال شَبَّهها بالحروف في أنَّها عاملة غير معمولة، كما تقدَّم في أوَّل الكتاب،^(١) وعِلَّة بناء الأصوات^(٢) أنَّها ليست عاملة ولا معمولة،^(٣) فأشبهت الحروف المُهملة. فهي أحقُّ بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال. فهي من قبيل المُفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المُركَّبات.



(١) في شرح البيت ١٧.

(٢) ط: وعلة بناء أسماء الأصوات.

(٣) هذا يعني أن اسم الصوت لا محل له من الإعراب. أما إذا أُخرج عن معناه الأصلي، واستعمل كالاسم المتمكن، فإنه يصير معرباً، نحو: هذا يكره غاقاً وماءً.

نونا التوكيد

٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِثَوْنَيْنِ، هُمَا كَثُونِي: اذْهَبَنَّ، واقْصِدْنُهُمَا^(١) للتوكيد نونان: ثَقِيلَةٌ كَنُون: اذْهَبَنَّ، وخَفِيفَةٌ كَنُون: اقْصِدْنُهُمَا. وهما أصْلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما.^(٢) ومذهب الكوفيين أَنَّ الخفيفة فرع الثقيلة. وذكر الخليل^(٣) أَنَّ التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة. وفُهم من قوله «للفعل» اختصاصه بهما. ونذر توكيد اسم الفاعل في قوله: ^(٤) * أَقَائِلُنْ: احْضِرُوا الشُّهُودَا *

[شروط التوكيد]

٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ «أَفْعَلَنْ»، و«تَفَعَّلَنْ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا، «أَمَّا» تَالِيَا^(٥) نونا التوكيد يؤكِّدان الأمر والمضارع دون الماضي. وقد جاء توكيد الماضي لكونه مُستقبلَ المعنى في قوله: ^(٦)

* دَامَنَّ سَعْدُكَ، إِنْ رَجِمْتَ مُتَيِّمًا *

فَأَمَّا الأمر فيؤكِّدانه بلا شرط نحو: اضْرِبَنَّ. وكذا الدعاء نحو: ^(٧)

- (١) قوله «للفعل» قدم للحصر في الفعل. وتوكيد أي: تحقيق لوقوعه أو طلبه. وبثونين أي بكل منهما على حدة. وللفعل: متعلقان بخبر محذوف لتوكيد. والباء: تتعلق بتوكيد. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى نوني المضاف إلى «اذهبن» على الحكاية. وحركة الباء لالتقاء الساكنين. وسقط الشطر الثاني من ت وح.
- (٢) فوقها في ت عن التواتي أن ذلك نحو ما جاء في اليتين ٦٤٤ و ٦٤٨ من الألفية.
- (٣) الكتاب ٢: ١٤٩.
- (٤) رؤية. ديوانه ص ١٧٣ والارتشاف ٣٠٧: ١ والجنى الداني ص ١٤١ والأشْمُونِي ٢١٢: ٣ والعيني ٦٤٨: ٣ والخزانة ٥٧٤: ٤. وينسب إلى هذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١. وقد مضى في شرح البيت ١١.
- (٥) سكن آخر «تفعّل» للضرورة. وفي النسخ: «وتفعّل». وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد بالوزنين قد يكون تقديرًا نحو: قُمْ وَتَبَيَّعْ. وأصلهما: اقْضُ وَتَبَيَّعْ. قلت: المراد بهما أعم من ذلك أي: فعل الأمر ولو دعاء، والفعل المضارع. والآتي: الواقع. والطلب هنا هو الحقيقي دون الدعاء. وشرطًا أي: فعل شرط. والتالي: الواقع بعد. وافعل: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وآتيا: حال من تفعّل. وذو حال من الضمير المستتر في «آتيا». وشرطًا: معطوف على ذا. وتاليا: صفة «شرطًا» وحذفت همزة «إمّا» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وإما: في محل نصب مفعول «تاليا» قدمت عليه بدون لام التقوية.
- (٦) مضى في شرح البيت ١١.
- (٧) عامر بن الأكوخ. السيرة ٣٢٨: ٢ والأشْمُونِي ٢٨: ٤ و ٥٠ والعيني ٤٥١: ٤. ط: «وأنزلن». والسكينة: طمأنينة النفس واستقرار القلب.

* فَأَنْزَلْنَاهُ سَكِينَةً عَلَيْنَا *

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضارع فإن كان حالاً^(١) لم تدخل عليه النون.^(٢) ولهذا قال: «آتيا».^(٣) وإن كان مستقبلاً أكد بها لا مطلقاً، بل في مواضع مخصوصة:

أولها: ^(٤) أن يكون بعد ما يقتضي طلباً، من لام أمر أو لام نهي أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن، أو استفهام بحرف أو باسم،^(٥) خلافاً لمن خص ذلك بالهمزة و«هل». وقد أشار إلى هذا بقوله: ذا طلب.

الثاني: أن يكون شرطاً لـ «إن» مقرونة بـ «ما» الزائدة، نحو: «وإِذَا تَخَافَنَّ». وإلى هذا أشار بقوله: «أو شرطاً أما تالياً». واحترز من الواقع شرطاً بغير «إِذَا». فإن تأكيداً^(٨) قليل، كما سنذكر.^(٩)

الثالث: أن يكون جواباً لقسم، بخسمة شروط: الأول: أن يكون مستقبلاً. فإن الحال^(١٠) لا يؤكّد بالنون كما سبق. فإذا أقسم على فعل الحال صُدّر باللام وحدها كقراءة ابن كثير: «لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ». ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية^(١٢) على إضمار مبتدأ أي: لأننا أقسم.^(١٣) والمنع مذهب البصريين. الثاني: أن يكون مثبتاً. فإن كان منفياً لم تدخله النون^(١٤)

(١) أي: للوقت الحاضر.

(٢) فوقها في ت عن التواتي: لثلا يجمع بين الضدين، لأن النون تدل على الاستقبال.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٤٩ أن هذا خلاف كلام أبي إسحاق الشاطبي بأن «آتيا» بمعنى: جارياً.

(٤) ت: الأول.

(٥) س: «أو اسم». وفوقها في ت عن التواتي: نحو: كيف تقوم؟ ومتى تقوم؟

(٦) الآية ٥٨ من سورة الأنفال. وفي الأصل وح: «فإِذَا». وكذلك كان في ت تم صوب كما أثبتنا.

(٧) ت: «لغير». ح: غير.

(٨) ح ط: توكيده.

(٩) في شرح البيت ٨٣٦. ح: سيذكر.

(١٠) الحال أي: الوقت الحاضر. نحو: والله ليقوم زيد الآن.

(١١) الآية ١ من سورة القيامة.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: فتكون اللام عنده لام الابتداء، لأن اللام لا تدخل على المضارع إلا إذا كان خبراً لـ «إن» الناصبة، ولو كان للاستقبال لأكّد بالنون.

(١٣) ت: أنا أقسم.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي أن ذلك لثلا يجمع ضدان الثبوت بالنون والنفي بـ «لا»، ولثلا يجتمع مخلصان للاستقبال. ويشكل على اجتماع أداتين بمعنى نحو: والله ليحسن زيد. ففيه اللام والنون للتوكيد.

نحو: والله لا يقوم زيد. وقد جاء توكيد المنفي في قوله: ^(١)

تالله لا يحمذن المرء، مجتنبا فعل الكرام، ولو فاق الوري حسبا
الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس. ^(٢) فإنه لا تدخله النون نحو: ^(٣) «ولسوف يعطيك
ربك فترضى». الرابع: ألا يكون مقدم المعمول نحو: ^(٤) «ولئن مئثم أو قتلتم لآلى الله
تحتشرون». فإنه لا تدخله النون. الخامس: ألا يقترن بـ «قد» نحو: ^(٥) والله لقد أظن زيدا
منطلقا. فإنه لا يجوز توكيده.

والى هذا أشار بقوله: ^(٦)

٦٣٧ - أو مثبنا، في قسم، مستقبلا
لكنه أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة، وقد نبه في ^(٧) «الكافية» و«التسهيل» ^(٨) على الثالث
والرابع.

تنبيه: توكيد المضارع بعد الطلب ^(٩) ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد «إما» فمذهب سيويه ^(١٠)
أنه ليس بلازم ولكنه أحسن. ولهذا لم يجئ في القرآن الكريم بعدها إلا مؤكدا. وإليه ذهب
الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح. وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكدا. ^(١١) وذهب
المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد «إما» وزعما أن حذفها ضرورة. وأما بعد القسم فهو
واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون. وأجاز الكوفيون
تعاقبهما، ^(١٢) وقد ورد في الشعر.

(١) شرح التسهيل ٣: ٢١٠ والارتشاف ٢: ٤٨٨ والأشمونى ٣: ٢١٥. والمجتنب للشيء: المبتعد عنه. والورى: الخلق.

والحسب: شرف الآباء ومناقبهم.

(٢) فوقها في ت عن التواتي: ثلثا يجمع بين أداتين بمعنى واحد.

(٣) الآية ٥ من سورة الضحى.

(٤) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران. وفي حاشية ت عن التواتي أن اللام الأولى موطئة تدل على قسم، وقد تقدم الجار
والمجرور على الفعل وتقدمت اللام، فلا تدخل النون على المضارع وحدها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: لأن «قد» تقرب الأفعال للحال، والنون تخلصها للاستقبال، فتناويا.

(٦) مثبنا: معطوف على «ذا». وفي: تتعلق بصفة محذوفة لـ «مثبنا». ومستقبلا: صفة ثانية.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٨.

(٨) ص ٢١٦.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني أدوات الاستفهام والتخصيص والأمر والنهي وغير ذلك.

(١٠) الكتاب ٢: ١٥٢.

(١١) في حاشية ت عن الأشمونى ٣: ٢١٦ ثلاثة شواهد شعرية.

(١٢) أي: مجيء إحداهما دون الأخرى. فكأنهما تتناوبان المجيء.

(١) وقوله:

وَقَلَّ بَعْدَ «مَا» وَ«لَمْ»، وَبَعْدَ «لَا»

٦٣٨ - وَغَيْرِ «إِمَّا»، مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا^(٢)

يعني: أَنَّ التوكيد بالنون قلّ بعد هذه الأشياء الأربعة:

الأوّل: «ما». والمراد بها الزائدة كقولهم: ^(٣)بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ، وَيُجْهِدُ مَا تَبْلُغَنَّ. ^(٤)* وَمِنْ عِضْوَةٍ، مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(٥) *

(٦) وقوله:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ *

وجعل بعضهم «ما» في قوله «ما يحمدتك وارث» نافية، وقال: هو نادر أو ضرورة. ويندرج في قوله ^(٧)«ما» الكافّة لـ «رُبَّ». حكى سيويه: رُبَّمَا تَفْعَلَنَّ ذَلِكَ. ^(٨) وأما قوله: ^(٩)

(١) قل أي: ورد قليلاً عن العرب. وما أي: غير المسبوقة بـ «إن» الشرطية. والضمير في قل: يعود على التوكيد. وبعد: ظرف لقل مضاف إلى «ما» على الحكاية. ولم: معطوف على ما. وبعد: معطوف على بعد منصوب لا يعلق. وهو مضاف إلى «لا» على الحكاية.

(٢) إما أي: المؤلفة من «إن» الشرطية وما. والطوالب: جمع طالبة. وهي الأداة تقتضي شيئاً يتمم معناها. والجزا: جواب الشرط، حذفت همزته للتخفيف. والمراد: الأدوات المقترضة للجواب. وغير: معطوف على لا، مضاف إلى «ما» على الحكاية. ومن: تتعلق بحال من غير.

(٣) يقال هذا لمن يخفي أمراً يعرفه المتكلم. ت ح: «يعني». وانظر مجمع الأمثال ١: ١٠٠ والكتاب ٢: ١٥٣ وشرح المفصل ٤١: ٦.

(٤) يقال هذا لمن حُمل حاجة فأباها. والمعنى: لا بد لك من العمل مع مشقة. وزاد في ح: حاجتك.

(٥) مثل يضرب للفرع ينشأ عن أهله، وهو عجز بيت صدره:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وفي النسخ: «في عضة». وروي صدرًا لبيت. عجزه:

قَدِيمًا، وَبُقِطَ الرُّنَادُ مِنَ الرُّنْدِ

الكتاب ٢: ١٥٣ والارتشاف ١: ٣٠٦ والأشمونى ٣: ٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٧ شرح الحماسة ص ١٠٩٢ ومجمع الأمثال ١: ١٠ والمقرب ٢: ٧٤ والخزانة ١: ٨٣ و٤: ٤٨٩ و٥٦٦ وشرح شواهد المغني ص ٢٥٨ والعضة: شجرة. والشكير: صغار الورق والشوك. والمراد أن الابن يتأثر بإياه ويكون مثله.

(٦) صدر بيت لحاتم عجزه:

إِذَا نَالَ، مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ، مَغْنَمًا

وديوانه ص ١٠٨ والارتشاف ١: ٣٠٥ والأشمونى ٣: ٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٨ والعيني ٤: ٣٢٨. وبه أي: بالمال الموروث. والمغنى: الغنيمة. وسقط «قوله» مما عدا ط.

(٧) فيما عدا الأصل: إطلاقه. (٨) الكتاب ٢: ١٥٣. وفيه: تقولن فاك.

(٩) جذيمة الأبرش. الكتاب ٢: ١٥٣ والارتشاف ١: ٣٠٦ والعيني ٣: ٣٤٤ و٤: ٣٢٨. وأوفيت: نزلت. وفي بمعنى: على. والشمال: ريح الشمال.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ، فِي عِلْمٍ، تَرْفَعَنْ ثُوبِي شِمَالَاتٍ
فبعيد جدًا.

فإن قلت: قد ذكر في «الكافية»^(١) أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال في شرحها:^(٢)
«وإنما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة لشبهها بلام القسم. قال سيبويه:^(٣) ولا يقع بعد هذه
الحروف^(٤) إلا و(ما) لازمة. فأشبهت لام القسم عندهم». انتهى. فكيف قال هنا «قل»؟ قلت:
قلته إنما هي بالنسبة إلى المواضع السابقة. فلا يُنافي كونه شائعًا.

فإن قلت: فهل يطرّد؟^(٥) قلت: ظاهر كلام المصنف اطّراد. وقال بعضهم: لا يُقاس على
هذه الأمثال المذكورة.

فإن قلت: فهل يطرّد بعد «رُبَّمَا»؟ قلت: قال في «الكافية»:^(٧) وشذّ بعد «رُبَّمَا». وعلّل
ذلك بأنّ الفعل بعدها ماضي المعنى.^(٨) ونصّ بعضهم على أنّ إلحاق النون بعدها ضرورة.
وظاهر كلام سيبويه^(٩) يشعر بأنّه لا يختصّ بالضرورة. وهو ظاهر «التسهيل».^(١٠)

[الثاني]: ومثاله بعد «لم» قوله:^(١١)

* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ، مَا لَمْ يَعْلَمَا *

وهو قليل. ونصّ سيبويه على أنّه ضرورة، لأنّ الفعل بعد «لم» ماضي المعنى،^(١٢) كما كان
بعد «رُبَّمَا». قال في «شرح الكافية»:^(١٣) وهو بعد «رُبَّمَا» أحسن.

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٩.

(٢) ص ١٤٠٨.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٣.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الحروف هنا قد يراد بها الأفعال أو الحروف التي وردت في البيتين ٦٣٧ و ٦٣٨.

(٥) أي: يكون قاسيًا. وفيما عدا الأصل: هل هو مطرد.

(٦) في النسخ: هل.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٩ - ١٤٠٧.

(٨) أي: غالبًا. والماضي لا يناسب التوكيد بالنون، وهي تقتضي الاستقبال.

(٩) الكتاب ٢: ١٥٣.

(١٠) ص ٢١٦.

(١١) بيت رجز لمساور بن هند، بعده:

شَيْئًا، عَلَى كُرْبِيٍّ، مُشَمَّمَا

الكتاب ٢: ١٥٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٦ والأشمونى ٣: ٢١٨ والعيني ٤: ٣٢٩ والخزانة ٤: ٥٦٩. يصف سقاء
اللين تعلوه الرغوة.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن «لم» تنقل المضارع إلى الماضي والنون تخلصه للاستقبال فتفتا.

(١٣) ص ١٤٠٧.

[الثالث]: ومثاله بعد «لا» - والمُرَاد بها النافية - ^(١) قوله تعالى: ^(٢) «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ». وذلك لشبهها بالنافية. ^(٣) ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية ^(٤) إلا في الضرورة. وأجازه المصنف ^(٥) وابن جني، وتأول المانعون الآية، فقليل: «لا» ناهية والجُمْلَة محكية بقول محذوف، وهو ^(٦) صفة «فتنة» فيكون نظير: ^(٧)

جاؤوا بِمَذْقٍ، هَل رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ *

وقيل: ناهية أيضًا، وتم الكلام عند قوله «وَاتَّقُوا فِتْنَةً»، ثم ابتدأ نهى الظلّمة ^(٨) عن التعرّض للظلم ^(٩) فتصبيهم الفتنة خاصة، وأخرج النهي على إسناده للفتنة. ^(١٠) فهو نهى مُحَوَّل، كما قالوا: لَا أَرَيْتَكَ ^(١١) ههنا. وهذا تخريج المُبَرَّد والقراء والزجاج. ^(١٢)

وقال الأخفش الصغير: «لَا تُصِيبَنَّ» هو على معنى الدعاء. وقيل: «لَا تُصِيبَنَّ» جواب قسم، والجُمْلَة مُوجِبَة والأصل «لَتُصِيبَنَّ» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم مُطْلَت ^(١٣) اللام. وهو ضعيف لأنّ الأشباع بابهُ الشعر.

وقيل: جواب قسم «ولا» نافية، ودخلت النون تشبيهاً بالمُوجِب كما دخلت في قوله: ^(١٤)

* تَالَهُ لَا يُحَمَّدَنَّ الْمُرء، مُجْتَنِبًا *

-
- (١) ع: النفي.
 (٢) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.
 (٣) في النسخ: بالنهي.
 (٤) في حاشية ت عن التواتي أن النون تخلص المضارع للاستقبال و«لا» تخلصه للحال، فتناقض. وقيل: تخلصه للاستقبال، فكرة اجتماع أداتين لمعنى واحد.
 (٥) شرح الكافية الشافية ص ١٤٠٣.
 (٦) فيما عدا الأصل: لقول هو.
 (٧) مضى في شرح البيت ٥١٢.
 (٨) ت س: «ابتدئ نهى الظلّمة». وزاد في ط: خاصة.
 (٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الأصل لا في المستقبل.
 (١٠) أي: جعل النهي للفتنة والمراد به الظالمون. ت ح ط: «عن إسناده للفتنة». وعلى هذا جاء في حاشية ت عن التواتي أن اللام بمعنى «إلى» متعلقة بـ «أخرج». وأن الأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم. ثم عدل عن ذلك وأسند المسبب إلى فاعله، أي: أسندت الإصابة إلى الفتنة.
 (١١) في حاشية ت عن الشنواني أن الأصل «لا تأت». فحول النهي عن الإتيان إلى مسيئه وهي الرؤية.
 (١٢) معاني القرآن للفراء ٤٠٧: ١ ومعاني القرآن وإعرابه ٤١٠: ٢.
 (١٣) ط: «أشبع». وهو تفسير لـ «مطلبت» في ت.
 (١٤) مضى في شرح البيت ٦٣٧.

وقال الفراء: ^(١) الجملة جواب الأمر نحو قولك: ^(٢) انزل عن الدابة لا تطرحك. ^(٣) ولا: نافية. ومن منع دخول النون بعد «لا» النافية ^(٤) منع «انزل عن الدابة لا تطرحك». ويؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد النافية، وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله، كقوله: ^(٥)

* فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه *

أو بمعمول مفسره كقوله: ^(٦)

* فلا الجارة الدنيا بها تلحينها *

فتوكيد «لا نصين» أحق بالجواز لاتصاله بـ «لا».

فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟ قلت: نص غير المصنف على أن ذلك ضرورة.

[الرابع]: وقوله:

* وغير إتما، من طوالب الجزا *

يشمل «إن» مجردة وغيرها، ^(٧) ويشمل كلامه الشرط كقوله: ^(٨)

(١) معاني القرآن ١: ٤٧.

(٢) ط: كقولك.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن التقدير: إن تنزل عن الدابة لا تطرحك. وتقدير الآية: إلا تتقوا فتنة لا تصيبن الذي ظلموا منكم خاصة، بل تعم الظالم والمظلوم.

(٤) ت ط: ومن منع النون بعد دخول لا النافية.

(٥) صدر بيت لحنظلة الطائي، عجزه:

وإن قال: قذني وخذ رشوة، أبي

الارتشاف ١: ٣٠٥ والتذييل والتكميل ٥: ٣٤ والهمع ٢: ٧٠ والدرر ٢: ٩٨. ط: كقولك.

(٦) صدر بيت للنمر بن قلوب، عجزه:

ولا الضيف عنها، إن أناع، محوّل

ديوانه ص ١٤٩ والارتشاف ١: ٣٠٥ والأشموني ٣: ٢١٨ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٤ والمغني ص ٢٧٣ والعيني ٤: ٣٤٢. يصف إبلاً ينتفع بها الجيران والضيف. والدنيا: القرية. وبها أي: بسبب الإبل. وتلحى: تلوم. وضمر المفعول لامرأة يتغزل بها الشاعر. ح: «كقولك». وفي النسخ: «تكحنها». وفي حاشية ت وح تصويب كما أثبتنا.

(٧) فوقها في ت: يعني من طوالب الجزاء.

(٨) صدر بيت لبنت مرة الحارثية، عجزه:

أبدًا، وقتل بني قسيبة شافي

الكتاب ٢: ١٥٢ والارتشاف ١: ٣٠٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٥ والأشموني ٣: ٢٢٠ والعيني ٤: ٣٣٠ والخزانة ٤: ٥٦٥. ويثقف: يوجد. والآيب: العائد. والشافي أي: من غلة النار.

* مَنْ يُثَقِّقُنْ، مِنْهُمْ، فَلَيْسَ بِأَيِّ *

والجواب كقوله: (١)

* مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا *

ودخولها في شرط غير (٢) «إِذَا» وجواب الشرط مطلقاً (٣) ضرورة. قال سيويه بعد إنشاد: (٤)

* وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَنَزَارُهُ تَمْنَعَا *

: «وهو قليل في الشعر». قال في «التسهيل»: (٥) وقد تلحق جواب الشرط اختياراً. (٦) انتهى. ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه: جاء تأكيد المضارع، في غير ما ذكر، لضرورة الشعر - وهو في غاية من الدور - فلذلك لم يتعرض له. (٧) ومنه قوله: (٨)

لَيْتَ شِعْرِي، وَأَشْعُرَنَّ، إِذَا مَا قَرَّوْهَا مَنْشُورَةً، وَدُعِيتُ
[بناء المؤكد وإعرابه]

ولما فرغ من ذكر ما تدخله النون، على اختلاف أحواله، (٩) أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير، فقال: (١٠)

(١) قسم بيت للنجاشي، تمته:

تَبِثُّمُ ثَبَاتِ الْخَيْرِ زَائِنِي، فِي الثُّرَى حَذِيثًا،

الكتاب ١٥٢:٢ والارتشاف ٣٠٤:١ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٥ والأسموني ٢٢:٣ والعيني ٣٤٤:٤ والخزانة ٥٦٣:٤. والخيزران: نبات ناعم صلب.

(٢) ط: في غير شرط.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي ٢٤٩:٢ أي: لا فرق بين جواب «إِذَا» وغيرها...

(٤) عجز بيت لعوف بن الخرق صدره:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَنَزَارُهُ تَعْمَلُكُمْ

الكتاب ١٥٢:٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٠٥ والأسموني ٢٢٠:٣ والعيني ٣٣٠:٤ والخزانة ٥٥٩:٤ وديوان الكميت ٢٤:٣. وورد في ط الصدر بدلاً من العجز.

(٥) ص ٢١٦.

(٦) أي: في الشر.

(٧) ط: ولذلك لم يتعرض لذكره.

(٨) السموءل بن عدياء. الأصمعيات ص ٨٦ والارتشاف ٣٠٧:٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٤١١ والأسموني ٢٢١:٣ والعيني ٣٣٢:٤. والشعر: العلم. وضمير الغائبة هو لصحيفة أعمال الشاعر. وخبر «لَيْتَ» محذوف تقدير: كائن. وفي البيت تنازع بين المصدر والفعل فيما ساء مسد المفعولين، وهو في بيت تال. ط: وأشعرن.

(٩) سقط «على اختلاف أحواله» من النسخ.

(١٠) الآخر أي: الحرف الأخير. والمؤكد: من الأفعال. وأبرز: أظهر. وآخر: مفعول به مقدم لا فتح. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وإبرزا: فعل أمر مبني على الفتح. والألف: بدل من نون التوكيد في الوقف.

وَأَخْرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ، كَابْرُزَا

أمر بفتح آخر الفعل^(١) المؤكَّد، أمرًا كان أو مُضارعًا، نحو: ابرَزْ ولا تَبْرَزْ. وشمل كلامه الصحيح، كما مثل، والمُعْتَلَّ بالواو نحو: اغزَوْنُ،^(٢) وبالياء نحو: ارميْنُ، وبالألف نحو: اسعِيْنُ، بعد قلب الألف ياء. فإن قلت: من أين يؤخذ، من كلامه؟^(٣) قلت: ممَّا سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله «وَأَخْرَ»^(٤) المؤكَّد، ومُراده المُجَرَّد من الضمير البارز. علَّم ذلك ممَّا سيأتي.

الثاني: ذهب قوم إلى أنَّ فتحة آخر المؤكَّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه. وذهب قوم منهم المُبَرِّد وابن السراج إلى أنَّها فتحة بناء، ونُسب إلى سيبويه أيضًا. وهو ظاهر مذهب المُصَنِّف. وقال في «الغُرة»: ^(٥) إِنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر،^(٦) إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ارمِْ يا زَيْدُ. ومنه: ^(٧)

* وَلَا تُقَاسِمَنَّ، بَعْدِي، الْهَمُّ وَالْجَزَعَا *

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال: ^(٨)

(١) سقطت من النسخ.

(٢) ط: كاعزون.

(٣) زاد في ط: قلب الألف.

(٤) سقطت الواو مما عدا الأصل.

(٥) ت: «العمدة». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا. وكتاب الغرة هو لابن الدهان، والعمدة لابن مالك. انظر ٢١٤: ٣ من نسخة الغرة في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٧١ تيمورية. وانظر أيضًا الإتحاف ٢: ٢٥٠.

(٦) ت: آخر المؤكَّد.

(٧) عجز بيت لمحمد بن يسير البصري، صدر:

لَا تُتَبَيَّنُ لَوْعَةً، إِثْرِي، وَلَا مَلْعَا

الأمالي ١: ٢٢ والسمط ص ١٠٤ والأشمونى ٣: ٢٢١ والشرح الكبير ٢: ٤٩٢ والهمع ٢: ٧٩ والدرر ٢: ١٠٢. وإيراد هذا شاهدًا على لغة فزارة وهم تابعه عليه الأشمونى والصبان ٣: ٢٢١ والسيوطي في الهمع، لأن الخطاب فيه لمؤنث لا لمذكر. وحذف الياء في مثل هذا لغة عامة العرب، لالتقاء الساكنين. كما سيذكر المرادي بعد. أما حذف ياء الفعل فلالتقائها بياء المخاطبة قبل التوكيد. روى القالي أن محمدًا البصري هذا علّقَ جارية لبعض الهاشميين، فبعثت إليه زوجته تعاتبه، فكتب إليها مقطوعة مطلعها هذا البيت. وفي حاشية ت عن التواتي ما يؤكد رواية القالي. وفي ح وحاشية ت: بعد.

(٨) اشكله أي: حرك آخره. وقبل مضمّر أي: واقفًا قبل ضمير بارز. واللين: مخفف لين. وما جانس أي: ما كان مجانيًا للفظ الضمير. وأراد بالتحرك الحركة. وعلم أي: كان معلومًا. وقيل: يتعلق بحال من الهاء. ولين: صفة مضمّر. والباء: تتعلق باشكل، ومن: بحال من ما. وجملة علم: صفة تحرك.

٦٣٩ - واشكُّله، قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ، بِمَا جَاءَسَ مِنْ تَحْرُكٍ، قَدْ عَلِمَا فأمَرَ بتحريك آخر المؤكَّد، قبل المُضمر اللَّين، بحركة تُجانسه، والمُضمر اللَّين هو ألف الاثنين^(١) وواو الجمع وياء المُخاطبة، فيُفتح آخر المؤكَّد قبل الألف، ويضم قبل الواو، ويُكسر قبل الياء.

وأما حُكم المُضمر في نفسه فإن كان ألفاً أَقَرَّتْ لِحَفَّتْهَا، وإن كان واواً أو ياء حُذِفَتْ وَتُرِكَتِ الحِركة المُجانسة دليلاً عليها.^(٢) وإلى هذا أشار بقوله:^(٣)

٦٤٠ - والمُضْمَرِ احْدَقَّتْهُ، إِلَّا الْأَلِفُ

فَعَلِمَ أَنَّ الْأَلِفَ تُقَرَّرُ، نَحْوُ: هَلْ تَضْرِبَانُ؟ وَأَنَّ الْوَائِ وَالْيَاءَ^(٤) تُحْدَفَانِ، نَحْوُ: هَلْ تَضْرِبُنِ يَا زَيْدُونَ؟ وَهَلْ تَضْرِبُنِ يَا هِنْدُ؟ هَذَا حُكْمُ الصَّحِيحِ. وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ أَوِ الْيَاءِ فَتَقُولُ:^(٥) اغْزُرْ وَارْمُ، بِحَذْفِ الْوَائِ وَإِبْقَاءِ الضَّمَّةِ دَلِيلًا عَلَيْهَا، وَاغْزُرْ وَارْمِ، بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِبْقَاءِ الْكسرةِ دَلِيلًا عَلَيْهَا كَمَا فَعَلْتَ فِي الصَّحِيحِ.

فإن قلت: ليس المُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ كَالصَّحِيحِ، لِأَنَّ الْمُعْتَلَّ بِهِمَا يُحْدَفُ آخِرُهُ وَتُجْعَلُ الحِركة المُجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح. قلت: حذِفَ آخِرُ الْمُعْتَلِّ إِنَّمَا هُوَ لِإِسْنَادِهِ إِلَى الْوَائِ وَالْيَاءِ، لَا لِتَوْكِيدِهِ. فَهُوَ مَسَاوٍ لِلصَّحِيحِ فِي التَّغْيِيرِ^(٦) النَّاشِئُ عَنِ التَّوْكِيدِ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّازِمُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ فَلَيْسَ كَالصَّحِيحِ فِيمَا ذُكِرَ، بَلْ لَهُ حُكْمٌ آخَرُ يَبَيِّنُهُ بِقَوْلِهِ:^(٧)

وإن يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ

(١) ت: الألف للثنين.

(٢) ط: عليهما.

(٣) المضمر: الضمير. وأل: للعهد الذكري. والمضمر: مفعول به لفعل محذوف يفسره حذف. والجملة المحذوفة: معطوفة على «افتح» من البيت ٧٣٨، والمذكورة: تفسيرية. والألف: مستثنى من الهاء. وإنما حذفت الواو والياء للتخلص من التقاء الساكنين في كلمتين: الفعل والنون. ولم تحذف الألف لِحَفَّتْهَا وَلِثَلَا يَلْتَبَسُ الْمَسْنَدُ إِلَى اثْنَيْنِ بِالمَسْنَدِ إِلَى مَفْرَدٍ. أما نحو «أُنْحَاوْنِي» مما أَدْغَمَتْ فِيهِ نُونُ الرَّفْعِ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ فَلَمْ يَحْدَفِ الضَّمِيرُ لِأَنَّهُ وَنُونُ الرَّفْعِ كُلُّهُمَا جُزْءٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَى الْوَائِ مَعَ حَصُولِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ. فهُمَا مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. الْخَضْرَى ٢: ٩٤.

(٤) ح ط: الياء والواو.

(٥) هذا لأن لام الفعل حذفت لسكونها وسكون الضمير قبل حذفه. والواو والياء المذكورتان في الحذف بعد هما الضميران.

(٦) الإنحاف ٢: ٢٥٠. ح: التغير.

(٧) الفعل أي: المضارع أو فعل الأمر. ويكن: يوجد، فاعله أَلِفٌ، وفي تعلق به. وقوله «أَلِفٌ» ليس فيه إبطاء مع «الألف» لاختلافهما تعريفاً وتكيراً.

٦٤١ - فاجعله منه، رافعاً غير اليا والواو، ياء كاسعَيْن سَعِيَا^(١) الضمير في «اجعله» للألف التي هي آخر الفعل، والضمير في «منه» للفعل، وياء: ثاني مفعولي اجعل. أي: اجعل الألف التي هي آخر الفعل ياءً، إن كان رافعاً غير الياء والواو. فشمل^(٢) ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو: اسعِيَانُ، ورافع نون الإناث نحو: اسعَيْنَانُ،^(٣) والمجرد من الضمير البارز نحو: اسعَيْنُ يا زيد.

ثم ذكر حُكم رافع الواو والياء فقال:

٦٤٢ - واحذفه من رافع هَاتَيْنِ،^(٤)

أي: واحذف الألف من رافع الواو والياء،^(٥) وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها.

ثم ذكر حُكم الواو والياء، بعد حذف الألف، فقال:^(٦)

وفي واو وِيا، شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

يعني: أن الواو تُضم، والياء تُكسر. وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يُحذف، لأن ما^(٧) قبلهما حركة، غير^(٨) مُجانسة. أعني فتحة الألف المحذوفة. فلو حُذفا لم يبق ما يدلّ عليهما. ثم مثل، فقال:^(٩)

(١) اجعل: صير أي: اقلب. وحذفت همزة الياء للتخفيف. ورافعاً غير الياء والواو أي: مسنداً إلى غيرهما. ومنه: متعلقان بحال من الياء قبلهما. ورافعاً: حال من الضمير قبله. وغير: مفعول به لاسم الفاعل «رافعاً» مضاف إلى اليا. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٢) ط: «فیشمل». وقد أغفل ما أسند إلى اسم ظاهر. نحو: لَيْسَعَيْنَ زيد. الإتحاف ٢: ٢٥١.

(٣) الألف زائدة لثلاثي ثلاث أمثال، وتظن نون النسوة لأمّا للفعل. نحو: اسكُنْ يا زيد ولا تَمُتْ.

(٤) زاد في س وط: «وفي». وعلق على الحذف في حاشية ت عن التواتي أنه لا حاجة إلى التنبيه عليه، لكونه واجباً مع غير التوكيد. نحو: انتم تخشون واخشوا، وأنت تخشين واخشي. ورافع هاتين أي: الفعل المسند إلى واحدة منهما. وها: حرف تنبيه. وتين: اسم إشارة مضاف إليه مجرور بالياء.

(٥) في النسخ: الياء والواو.

(٦) حذفت همزة «ياء» للتخفيف فصارت الألف حرف الإعراب، كالاسم المقصور. فيا: مجرور بالعطف وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً. انظر الصبان ٤: ٣٢٩ والخضري ٢: ٢٠٧. والشكل: التحريك. والمجانس أي: للضمير. وقفي: اتبع. أي: اتبع العرب ذلك فيهما. وفي واو: متعلقان بالفعل قفي. وجملته خبر المبتدأ شكل، وتقدير معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز. وقوله «في واو ويا» هو من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير. والاصل: فيهما. وسقط «وفي» من ط، و«قفي» من ت. س ح: يجانس اقضي.

(٧) سقطت من س وح وط.

(٨) سقطت من ت و س.

(٩) بالكسر أي: كسر الياء. ويا قوم أي: يا قومي. وقس أي: على ذلك. ومسويا أي: مماثلاً الحركة بالضمير. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى المثالين بعده على الحكاية. واخشين: حذفت منه النون لبناء الأمر. والضمير المتصل فاعل. وكذلك اخشون. وبالكسر: متعلقان بحال من اخشين. ومسويا: حال من فاعل قس.

٦٤٣ - نَحَوُ: اخْشَيْنَ يا هِنْدُ، بالكسْرِ، ويا قَوْمِ اخْشَوْنُ، وَاضْمُ، وقِسْ مُسَوِّيا قوله «واضمم» يعني الواو. تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيتون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو: اخْشَيْنَ يا هِنْد. ^(١) فتقول: اخْشَنُ ^(٢) يا هِنْدُ. وحكى الفراء أنها لغة طيء.

الثاني: فرض المُصَنَّف الكلام على الضمير، وحُكِمَ الألف والواو اللذين هما علامة ^(٣) كحُكْم الضمير. وهذا واضح.

٦٤٤ - وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً، بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةً، وَكَسَرُهَا أُلْفٌ ^(٤) قال في «شرح الكافية»: ^(٥) لو كان المُسند إليه أُلْفًا لم يجز أن يُؤتى بالنون إلا مشددة. هذا مذهب سيبويه، ^(٦) وغيره من البصريين، إلا يونس فإنه يُجوز أن يُؤتى بعد الألف بالنون الخفيفة، مكسورة. ويعضد قوله قراءة بعض القراء: ^(٧) «فَدَمَرَانِهِمْ تَدْمِيرًا». حكاها ابن جنِّي. ^(٨) ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: ^(٩) «وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ». وكمذهب يونس مذهب ^(١٠) الكوفيين، في وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة. وهو ظاهر كلام

(١) سقطت مما عدا الأصل.

(٢) كذا ضبط في ت، وضبط بالكسر في ط، وأهل في الأصل و س و ح. وذكر الصبان ٢٢٣:٣ خلافاً في ذلك رجح فيه بعض النحاة الكسر للدلالة على الياء المحذوفة.

(٣) فوقها في ت عن التواتي: «يعني: على لغة: أكلوني البراغيث»، أي: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر بعد اتصاله بالألف أو الواو. ولم تذكر الياء لأنها لا تكون علامة. انظر الإنحاف ٢: ٢٥٩.

(٤) لم تقع أي: لم ترد في أكثر كلام العرب. وخفيفة أي: نون التوكيد الخفيفة. والألف: ألف الاثنين. وكسرها أي: النون الشديدة. وألف أي: مألوف. وبعد: يتعلق بتقع. وشديدة: معطوفة على خفيفة. وجملة ألف: خير كسرها. وسقط «وكسرها ألف» من ط. وقد تكون ألف الاثنين ضميراً أو حرفاً على لغة: أكلوني البراغيث.

(٥) ص ١٤١٧ - ١٤١٨.

(٦) الكتاب ٢: ١٥٤ - ١٥٥.

(٧) الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٨) المحتسب ٢: ١٢٢.

(٩) الآية ٨٩ من سورة يونس. فلا: ناهية. والنون: للتوكيد حركت بالكسر لالتقاء الساكنين. وفي حاشية ت عن التواتي احتمال كون «لا» نافية والنون علامة الإعراب. وانظر التصريح ٢: ٢٠٧ والصبان ٣: ٢٢٤.

(١٠) ط: ومذهب يونس كمذهب.

سيويه. قال: ^(١) وأما يونس وناس ^(٢) من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيدا. وهذا ^(٣) لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. ^(٤) لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يُدغم. انتهى.

فإن قلت: إذا كان بعدها ما تُدغم فيه فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين، لزوال المانع نحو: اضربان نُعمان؟ قلت: قال الشيخ أبو حيان: ^(٥) نص بعضهم على المنع. ويمكن أن يُقال: يجوز. انتهى. وقد صرح سيويه بمنع ذلك. ^(٦)

وقوله «وكسرُها أُلِف» يعني أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كُسرت، وإن كانت في غير ذلك مفتوحة. وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال. ^(٧)

٦٤٥ - وألِفَا زِدْ، قَبْلَهَا، مُؤَكَّدَا فِعْلًا، إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا ^(٨)

فتقول: اضربنان. وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال. ^(٩) والخلاف في التوكيد بالخفيفة، بعد الألف الفاصلة، كالخلاف بعد ألف الاثنين.

[حذف النون وإبدالها]

٦٤٦ - واحذِفْ خَفِيفَةً، لِساكِينٍ رَدِفٍ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ، إِذَا تَقِفَ ^(١٠)

يعني: أن الخفيفة تُحذف، وهي مُرادة، لأمرين:

أحدهما: أن يليها ساكن نحو: اضرب الرجل. تريد: اضربن. ومنه قوله: ^(١١)

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(٢) ت س: وأناس.

(١) الكتاب ٢: ١٥٧.

(٣) ت س: فهذا.

(٤) زاد في ح و ط وحاشية ت: إذ.

(٥) الارتشاف ١: ٣٠٨.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن المنع مراعاة للأصل، والإدغام عارض لا يعتبر. فلما كان ممنوعًا قبله منع بوجوده. وقد اختلف في هذا أيضًا: هل الأصل الوصل، والفصل عارض فيجوز الإدغام؟ أو الأصل الفصل، والوصل عارض فلا يجوز؟

(٧) في حاشية ت عن التواتي وحاشية ح أن الأمثال هي فتحة ما قبل الألف وفتحة النون، ثم الألف كالفتحين. الإتحاف ٢: ٢٥٢.

(٨) قبلها أي: قبل نون التوكيد الثقيلة. وألفًا: مفعول مقدم. ومؤكداً: حال من الفاعل. وفعلًا: مفعول به لـ «مؤكدًا». وإلى: تتعلق بأسند. والألف: حرف إطلاق. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(٩) كذا. وقول آخر: للتخفيف الصبان ٣: ٢٢٤. ويرد عليهما نحو: اسكنن يا زيد ولا تمنن. فقد التقى ثلاث أو أربع دون فاصل. فالأولى أن يقال: لثلاث يلبس المسند إلى جماعة الإناث بالمسند إلى المفرد، وتظن نون النسوة لأنما للفعل.

(١٠) خفيفة أي: النون الخفيفة أية كانت الحركة قبلها. نحو: اسمعن واسمعن واسمعين. وردف: تبع، أي: وقع بعد النون. وإذا تقف أي: حين تقف. ولساكن: متعلقان باحذف. وجملة ردف: صفة ساكن. وبعد: معطوف على الجار والمجرور منصوب لا يعلق. وإذا: معطوف أيضًا بالواو عليهما في محل نصب ولا يعلق. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(١١) الأصيب بن قريع. البيان والتبيين ٣: ٣٤١ والحماسة الشجرية ١: ٤٧٣ والأمال ١: ١٠٨ والأغاني ١٦: ١٥٩ وزهر الآداب ٢: ٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٤١٩ والأشموني ٣: ٢٢٥ والعيني ٤: ٣٣٤ والخزانة ٤: ٥٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ٩٦. وعمل أي: لعل. وتركع: تذل وتضع.

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد.

تنبيه^(١): إذا وليها ساكن، وهي بعد الألف على مذهب المُجيز، فزعم يونس أنها تُبدل همزة وتُفتح فتقول: اضرباء الغلام واضربنا الغلام. قال سيبويه: ^(٢) وهذا لم تقله العرب. قال: والقياس: اضربا الغلام واضربنا الرجل. يعني: بحذف ^(٤) النون والألف.

والثاني: أن يُوقف عليها بعد غير فتحة - يعني بعد ضمة أو كسرة - فإنها تُحذف إذا ذاك كما يُحذف التنوين، ويُرد ما حُذف لأجلها. أعني: واو الضمير وباءه ونون الرفع أيضًا في المُعرب. وقد نبّه على ردّ المحذوف بقوله: ^(٥)

٦٤٧ - واردُذ، إذا حذفتها في الوقف، ما من أجلها، في الوصل، كان عديما يعني: أنه يُردّ إلى الفعل الموقوف عليه، بعد حذفها، ^(٦) ما حُذف في الوصل لأجلها. فتقول في «اضربن يا زيدون، واضربن يا هند» إذا وقفت عليهما: ^(٧) اضربوا، واضربي، برّذ واو الضمير وباءه. وتقول في «هل تضربن؟ وهل تضربن؟» إذا وقفت عليهما: هل تضربون؟ وهل تضربين؟ برّذ الواو والياء ^(٨) ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبّه على حُكمها بعد الفتحة فقال: ^(٩)

(١) سقطت من ط.

(٢) انظر الكتاب ١٥٧: ٢. وقول سيبويه هذا رواه أبو حيان في الارتشاف ٣٠٩: ١. أما ما ذكره يونس فالصواب فيه أن يقال: أبدلت النون بعد الألف ألفًا ثم أبدلت الألف همزة. وزعم بعضهم أنه يجمع بين الألفين ويمد بمقدارهما في النطق. والجمع بين ألفين محال لتعذر التقاء الساكنين، إلا أن يراد الجمع الصوري لأن مد الألف يقدر أربع حركات هو في صورة الجمع بين ألفين. الصبان ٢٢٧: ٣. وانظر التنبيه الثالث في شرح البيت ٦٤٨.

(٣) فيما عدا الأصل: «اضرب الغلام واضربن» على ما يتبادر من قوله «بحذف النون والألف». والمراد: حذف النون لفظًا ورسماً، وحذف الألف لفظًا فقط. قال أبو حيان: «بحذف النون لالتقاء الساكنين، والألف لالتقاءها مع الساكن الذي حذفت له النون. فيصير في اللفظ بغير ألف». وانظر الصبان ٢٢٥٣ - ٢٢٦.

(٤) س: تحذف.

(٥) اردد أي: أعد. وحذفتها أي: النون الخفيفة. ومن أجلها: بسببها. والوصل أي: للفعل بما بعده في اللفظ. وعدم فقط. وإذا: ظرف لاردد، مضاف إلى الجملة بعده. وفي: تنازع فيها فعلا اردد وحذف. وما: مفعول اردد. ومن وفي: متعلقان بعدم. وقد فضلا مع الاسمين بين الموصول وصلته. والضمير في كان وعدم: يعود على ما.

(٦) أي: حذف نون التوكيد الخفيفة.

(٧) ط: فإذا وقفت عليهما قلت.

(٨) ح: الباء والواو.

(٩) وقفًا أي: في وقف، منصوب بنزع الخافض. وبعد: متعلق بحال من ها. وألفًا: مفعول ثان لأبدل. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر أبدل. والتقدير: إبدالاً مثل إبدالك إياها في قولك. وما: حرف مصدري. والمصدر الموزون مضاف إليه. وفي تتعلق بتقول. وقفن: في محل جر على الحكاية. وقفًا: في محل نصب مفعول به للفعل تقول. والمشهور أن هذا الإبدال واجب. الإتحاف ٢: ٢٥٣. قلت: هو كذلك في النثر، وجائز في الشعر، ولا سيما للترنم في القافية. انظر شرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧ والإنصاف ص ٦٥٤ - ٦٥٧ والهمع ٢: ٢٠٦ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٦٦.

٦٤٨ - وأبدلَئها، بَعَدَ فَتَح، أَلِفَا وَقَفَا، كَمَا تَقُولُ فِي «قِفْن»: قِفَا
وذلك لَشَبَهِهَا بالتَّوْنين. وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف، كقوله: ^(١)

* اصْرِفْ عَنْكَ الْهُمُومَ، طَارِقُهَا *

وكقوله: ^(٢)

* كَمَا قِيلَ، قَبْلَ الْيَوْمِ: خَالَفَ تُعَرِّفِ *

فإن قلت: ما ذكر، ^(٣) من حذف الخفيفة للوقف بعد غير الفتحة، يُنافي معنى ^(٤) التوكيد الذي جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف. فينبغي أن يُقال: إنَّ التوكيد بها إنَّما يكون في الوصل خاصَّة، كما أشار إليه بعضهم. قلت: يرده قلبها بعد الفتحة أَلِفًا في الوقف. فعلم بذلك أنَّ التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في الفعل المُعَرَّب، إذا أكَّد بالنون، على ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّه مبني. والثاني: أنه مُعَرَّب. والثالث: التفصيل بين أن يُباشِرَ ^(٥) فيكونَ مبنيًا، أو لا يُباشِرَ ^(٦) فيكونَ مُعَرَّبًا، وهو الصحيح كما تقدَّم أَوَّلَ ^(٧) الكتاب. ويدلُّ على صحته ردُّ نون الرفع، عند حذف نون التوكيد في الوقف، فدلَّ على أنَّها مُقدَّرة في الوصل.

الثاني: أجاز يونس للواقف إبدالها ياء أو واوًا، في نحو: ^(٨) اخشَوْن، واخشَيْن. فتقول: اخشَوُو، واخشِي. وغيره يقول: اخشَوا، واخشِي. وقد نُقل عنه ^(٩) إبدالها واوًا بعد الضمة،

(١) صدر بيت لطرفة، عجزه:

ضَرَبَكَ بالسُّوطِ قُنُونَسَ الْفَرَسِ

ديوانه ص ١٥٥ والأشموني ٢٢٦:٣ والعيني ٣٣٢:٤ والطارق: القادم بالليل. والقونس: العظم الناتئ بين الأذنين. وفيما عدا الأصل: اضرب.

(٢) عجز بيت للحطيئة صدره:

خَلَاكًا يَفْصِلِي، مِنْ فَيْصَالَةِ رَأْيِي

مجمع الأمثال ٢٣٢: ١ والبيان والتبيين ١٨٧: ٢ والحيوان ٨٤: ٧ والارتشاف ٣٠٩: ١ والأشموني ٢٢٧: ٣ والعيني ٣٤٥: ٤ وحاشية الخضري ٩٦: ٢. والفيالة: الضعف. والرواية المشهورة: «خَالَفَ تُذَكِّرَا». والألف بدل من نون التوكيد في الوقف.

(٣) في البيت ٦٤٦.

(٤) ج: منافي معنى.

(٥) أي: يتصل بالنون مباشرة دون فاصل من الضمائر المتصلة لفظًا أو تقديرًا. ط: مباشر.

(٦) عطفت على ما أضيف «بين» إليه به أو. وهو نادر وصحيح، في مثل هذا السياق. ط: أو لا مباشر.

(٧) ح: «في أول». وانظر شرح البيت ٢٠.

(٨) ط: أجاز سيبويه إبدالها واوًا أو ياء نحو.

(٩) عنه أي: عن يونس. والناقل أبو حيان في الارتشاف ٣٠٩: ١.

وباء بعد الكسرة، مُطلقاً. ^(١) قلت: وكلام سيبويه يدلّ على أنّ يُونس إتما قال بذلك في الفعل المعتلّ. فإنه قال: ^(٢) وأما يُونس فيقول: ^(٣) اخشَوْو، واخشِي، يزيد الواو والياء بدلاً من النون الخفيفة، من أجل الضمة والكسرة. وقال الخليل: لا أرى ذلك إلّا على قول من قال: هذا عَمُرُو، ومررتُ بِعَمْرِي. ^(٤) ثم قال: وينبغي لمن قال بقول يُونس في «اخشِي، واخشَوْا» إذا أراد الخفيفة أن يقول: هل تَضْرِبُو؟ يجعل ^(٥) الواو مكان الخفيفة.

الثالث: إذا وقف على المؤكّد بالخفيفة بعد الألف، على مذهب يونس والكوفيين، أبدلت ألفاً، نصّ على ذلك سيبويه ^(٦) عن يونس ومن وافقه، ثم قيل: يُجمع بين ألفين، ^(٧) فيُمدّ بمقدارهما. وقيل: بل ينبغي أن تُحذف إحداهما، ويُقدّر بقاء المُبدلة من النون، وحذف الأولى.

وفي «الغرة»: ^(٨) إذا وَقَفْتَ على «اضربان» على مذهب يونس زدت ألفاً عوض النون، فاجتمع ألفان، فهزمت الثانية فقلت: اضرباء. انتهى. ^(٩) وقياسه في «اضربانان» اضربناء.



(١) يعني في المعتل والصحيح أي في نحو: هل تخرُجُنْ وهل تخرُجُنْ، وهل تدعُنْ وهل تدعُنْ، وهل ترمُنْ وهل ترمُنْ؟ انظر الارتشاف ١: ٣٠٩. على أن الإبدال في غير ما آخره ألف فيه التباس الواو والياء المبدلتين بالضميرين للمخاطبة وجماعة الذكور. الصبان ٣: ٢٢٧.

(٢) الكتاب ٢: ١٥٥.

(٣) في الأصل وح: فإنه يقول.

(٤) أي: في الوقف على لغة أزد شنوءة، بإبدال التثوين حرف مد.

(٥) س ط: «هل تضربوا بجعل». وتضربوا أصله «تضربون» أكد بالنون الخفيفة فحذفت نون الإعراب ثم واو الجماعة: تضربُنْ. وفي الوقف تبدل النون حرف مد من جنس الضمة قبلها كالتثوين في الأسماء: تضربو. ويقال للمخاطبة: هل تضربي؟ التصريح ٢: ٢٠٨.

(٦) فيما عدا الأصل: «نص سيبويه على ذلك». وانظر الكتاب ٢: ١٥٥.

(٧) انظر تعليقتنا على التيه في شرح البيت ٦٤٦.

(٨) في ٢٢٢: ٣.

(٩) سقطت من ت و س.

ما لا ينصرف^(١)

[الصرف والمنصرف]

الأصل في الاسم أن يكون مُعْرَبًا مُنْصَرَفًا. وإنما يُخْرِجُهُ عَنْ أَصْلِهِ شَبَهُهُ بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالْحَرْفِ. فَإِنْ شَابَهُ الْحَرْفُ، بَلَا مُعَارَضٍ،^(٢) بُنِيَ. وَإِنْ شَابَهُ الْفِعْلُ^(٣) بِكَوْنِهِ فَرْعًا، مِنْ وَجْهَيْنِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ^(٤) الْآتِيَةِ، مُنْعٍ مِنْ^(٥) الصَّرف. وَلَمَّا أَرَادَ بَيَانُ مَا يَمْنَعُ صَرْفَ الْأِسْمِ بَدَأَ بِتَعْرِيفِ الصَّرْفِ فَقَالَ:^(٦)

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ، أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى، بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمَكَّنًا فَقَوْلُهُ «تَنْوِينٌ»: جَنْسٌ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَقْسَامِ التَّنْوِينِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْكِتَابِ.^(٧) وَقَوْلُهُ «أَتَى مُبَيَّنًا» إِلَى آخِرِهِ: مُخْرَجٌ لِسَائِرِ أَقْسَامِ التَّنْوِينِ غَيْرِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ بِالصَّرْفِ. وَالْمُرَادُ بِالمَعْنَى الَّذِي «بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمَكَّنًا»^(٨) بَقَاؤُهُ عَلَى أَصَالَتِهِ. وَمَعْنَى بَقَائِهِ عَلَى أَصَالَتِهِ سَلَامَتُهُ مِنْ شَبهِ الْحَرْفِ وَشَبهِ الْفِعْلِ. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الصَّرْفُ تَنْوِينٌ يُبَيِّنُ كَوْنَ الْأِسْمِ بَاقِيًا عَلَى أَصَالَتِهِ، أَيْ: غَيْرَ مُشَابِهٍ فِعْلًا وَلَا حَرْفًا. فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يَكُونُ الْأِسْمُ بِهِ^(٩) أَمَكَّنًا، أَيْ: زَائِدًا فِي التَّمَكُّنِ.

(١) أي: الاسم الذي لا يتون. والانصراف من الصرف والصريف. وهو الصوت، لأن التتوين صوت يلحق بالأسماء التي لا تشبه الفعل في الفرعية وتركيب الدلالة.

(٢) أي: لمشابهة الحرف. س ح ط: «معاند». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من نحو «أتى» لأن لزومها الإضافة أزال ذلك الشبه، ونحو الاسم الموصول واسم الإشارة المثنيين لأن التثنية للأسماء، فيغلب شبيها بالأسماء لأنه دأب إلى الأصل.

(٣) في حاشية ت عن الأشموني أن الفعل فرع على الاسم بالاشتقاق والحاجة إليه في التركيب. والاسم المشبه للفعل يمنع الصرف. الأشموني ٣: ٢٢٩. قلت: الأولى أن يكون الشبه هنا في المضمون المركب. فالفعل يتضمن الدلالة على وقوع الحدث وزمان محصل. والاسم الذي يشبهه يدل على ذات موصوفة بفرع أو أكثر مما سيرد بعد.

(٤) في النسخ: الوجوه. (٥) سقطت من النسخ.

(٦) التتوين: لحاق آخر الكلمة نون ساكنة، وأتى أي: لحق آخر الاسم. والمعنى: المقصد اللغوي في التركيب. والأمكن: الزائد التمكن، اسم تفضيل من مكن مكانة، لا من التمكن كما سيذكر المرادي تبعًا لأبي حيان، إذا بلغ الغاية في التمكن من باب الاسمية بأصالته فيه. وسقط الشطر الثاني من ت و ح. ومبيتا: حال من فاعل أتى. ومعنى: مفعول به لاسم الفاعل «مبيتا». والجملة بعده صفة له. وبه: متعلقان بأمكن.

(٧) في شرح الليث ١٠.

(٨) فيما عدا الأصل: أمكن.

(٩) في النسخ: الذي به يكون الاسم.

قيل: وهو «أفعل» تفضيل من التمكن. وهو شاذ. (١)
تنبيهات:

الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور، أعني تنوين التمكين وحده.
وقيل: الصرف هو الجر والتنوين معاً. (٢)

الثاني: تخصيص تنوين التمكين بالصرف (٣) هو المشهور. وقد يطلق على غيره، من تنوين
التنكير والعيوض والمقابلة، صرفاً. (٤)

الثالث: فهم، من تعريفه الصرف، أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن
غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين. (٥) قال الشارح: (٦) وفي هذا التعريف مسامحة. فإن
من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأكمية باب «مسلمات» قبل التسمية به. (٧) وليس من
الممكن أن يقال: إنه غير منصرف، لما ستعرفه (٨) بعد.

الرابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، (٩) فقيل: هو من الصريف (١٠) - وهو الصوت - لأن
في آخره التنوين، وهو صوت. وقيل: من الانصراف في جهات الحركات. (١١) وقيل: من
الانصراف وهو الرجوع، كآته انصرف عن شبه الفعل.

وقال في «شرح الكافية»: (١٢) سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه من (١٣) عدم تنوين إلى
تنوين، ومن (١٤) وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

- (١) في حاشية ت عن التواتي أن شذوذه لاشتقاقه من غير الثلاثي المجرد، وأن الأزهري جعله قياساً من: مكن مكانة، إذا بلغ الغاية من التمكن. انظر التصريح ٢: ٢١٠.
- (٢) انظر الإنحاف ٢: ٢٥٤. وفي حاشية ت عن التواتي: تظهر فائدة الخلاف في نحو: مرتت بأحسنكم. فعلى الأول ليس بمنصرف لعدم التنوين. وعلى الثاني منصرف لوجود الخفض.
- (٣) دخلت الباء هنا على المقصور.
- (٤) كذا، بالنصب على شبه المفعولية، وجعل الجار والمجرور «على غير» في محل رفع نائب فاعل. انظر شرح البيت ٢٥١.
- (٥) زاد في ت وح: المسمى بالصرف.
- (٦) ص ٦٣٣.
- (٧) سقطت من ط. وانظر الإنحاف ٢: ٢٥٤.
- (٨) ط: غير مصروف لما ستعرفه.
- (٩) الإنحاف ٢: ٢٥٥. ح: الصرف.
- (١٠) في حاشية ت عن التواتي: هذا يأتي على مذهب المحققين المتقدم. يعني: في التنبيه الأول.
- (١١) في حاشية ت عن التواتي: هذا يأتي على من قال: الصرف هو الجر والتنوين معاً. وأما القول الثالث فهو خارج عن هذا كله.
- (١٢) ص ١٤٣٤.
- (١٣) ط: «عن». وفي حاشية ت عن التواتي: من: لبيان ما وقعت عليه «ما»، تقديره: إلى ما هو عدم مشابهة الفعل. ومن وجه: معطوف على من عدم.
- (١٤) ط: و عن.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير. وستأتي مُفَصَّلة، إن شاء الله تعالى.

[ما فيه ألف التانيث]

ولما شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يَمْنَع في الحالين،^(١) فقال: (٢)

٦٥٠ - فَأَلِفُ التَّانِيثِ، مُطْلَقًا، مَنَعَ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ، كَيْفَمَا وَقَعَ

يعني: أَنَّ أَلِفَ التَّانِيثِ مُطْلَقًا،^(٣) أي مقصورة كانت أو ممدودة، تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة أو معرفة، مُفْرَدًا أو جَمْعًا، اسْمًا أو صِفَةً. فالمقصورة نحو: (٤) ذَكَرَى وَسَلَمَى وَمَرْضَى وَسَكَرَى. والممدودة نحو: صَحْرَاءُ وَزَكَرِيَاءُ وَأَشْيَاءُ وَحَمْرَاءُ.

وإنما استقلت الألف بالمنع، لأنها قائمة مقام شيئين. وذلك لأنها لازمة^(٥) لما هي فيه، بخلاف التاء. فإنها في الغالب^(٦) مُقَدَّرَةُ الانفصال. ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التانيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء.

فرعان:

الأول: إذا سَمِيَتْ بـ «كِلتا» من قولك: «قامت كِلتا جاريتيك» منعت الصرف، لأنَّ ألفها^(٧) للتانيث. وإن سَمِيَتْ بها من قولك: «رايت كِلتيهما، أو كِلتي المرأتين» على لغة كِنانة^(٨) صرفت، لأنَّ ألفها إذ ذاك مُنْقَلَبَةٌ، فليست للتانيث.

الثاني: إذا رَحِمَتْ «حُبْلَوِي» على لغة الاستقلال،^(٩) عند من أجازها،^(١٠) فقلت: يا حُبْلَى،

(١) ط: الحاليتين.

(٢) مطلقاً أي: غير مقيد بقيد. وحواه: تضمنه. ووقع: استعمل في الكلام. ومطلقاً: حال من ألف التانيث. والذي: مضاف إليه. وكيفما: اسم شرط جازم في محل نصب حال من فاعل «وقع» العائد على الذي. وحذف جواب الشرط لدلالة «منع» عليه. هذا ما ذكره المعريون، والصواب أن كيف: اسم استفهام في محل نصب من فاعل وقع، والجملة حال من: الذي، وما: حرف زائد. ولا يجوز الشرط هنا لعدم تقدر الجواب من لفظ فعله. وسقط الشرط الثاني من ت.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا على الترتيب. فالأول اسم نكرة، والثاني اسم معرفة، والثالث صفة جمع، والرابع صفة نكرة.

(٥) هذا اللزوم مسلم للمقصورة. أما الممدودة فهي على تقدير الانفصال كالتاء. انظر البيت ٨٤٠ وشرحه وتقريرات الحامدي ص ٢٩٧.

(٦) فوقها في ت عن التواتي: احترز من مقدرة وزئعة. فإن التاء لازمة فيهما.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فهي زائدة لم تقلب من شيء. بخلاف قولك «رايت كِلتي ومررت بكِلتي» بالتونين، فهي كفتى.

(٨) تعامل كنانة «كلا وكلتا» معاملة المثني، وإن أضيفتا إلى ظاهر. الصبان ٣: ٢٣١. وفي النسخ: في لغة كنانة.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٥٥ أنها لغة من لا ينوي الحذف المحذوف، فتكون «حبلَى» ألفها عن واو لا للتانيث. فتصرف. انظر شرح البيت ٦١٨.

(١٠) فوقها في ت: يعني من أجازها في هذا الوزن.

ثم سَمِيَتْ به صرفَتْ لِمَا ذُكِرَ فِي «كِلتا». (١)

[الوصف وزيادة ألف ونون]

ثم قال: (٢)

٦٥١ - وزائدا «فَعْلَانٌ»، فِي وَصْفٍ، سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى، بِتَاءِ تَأْنِيْثٍ، خُتِمَ أَي: وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْاسْمِ أَيْضًا زَائِدًا «فَعْلَانٌ». وهما الألف والنون في مثال «فَعْلَانٌ»، صِفَةً لَا تُخْتَمُ بِتَاءِ التَّأْنِيْثِ. وَذَلِكَ يَشْمَلُ نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا مَوْثَثٌ «فَعْلَى» نَحْو: سَكَرَانَ وَسَكْرَى. وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى مَنَعِ صَرْفِهِ. (٣) وَالْآخَرُ: مَا لَا مَوْثَثَ لَهُ نَحْو: لَحْيَانٍ، لِلْكَبِيرِ (٤) اللَّحْيَةِ. وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ مَنَعُ صَرْفِهِ لِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ «فَعْلَى» وَجُودًا، فَلَهُ «فَعْلَى» تَقْدِيرًا، لِأَنَّهُ لَوْ فَرَضْنَا (٥) لَهُ مَوْثَثًا، لَكَانَ «فَعْلَى» أَوَّلَى بِهِ مِنْ «فَعْلَانَةٍ» لِأَنَّ بَابَ «سَكَرَانَ» أَوْسَعُ مِنْ بَابِ «نَدِمَانَ». (٦) وَالتَّقْدِيرُ فِي حَكْمِ الْوُجُودِ، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعِ صَرْفِ نَحْو: أَكْمَرُ (٧) وَأَدْرُ، (٨) مَعَ أَنَّهُ لَا مَوْثَثَ لَهُ. وَاحْتَرَزَ مِنْ «فَعْلَانٍ» الَّذِي مَوْثَثُهُ «فَعْلَانَةٌ». فَإِنَّهُ (٩) مَصْرُوفٌ نَحْو: نَدِمَانَ وَنَدِمَانَةٍ.

وقد جمع المصنف ما جاء على «فَعْلَانٍ»، ومَوْثَثٌ عَلَى (١٠) «فَعْلَانَةٍ»، فِي قَوْلِهِ: (١١)

أَجْزَ فَعْلَى، لِفَعْلَانَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانًا، وَسَخْنَانًا وَسَيْفَانًا، وَصَخْنَانًا
وَصُوجَانًا، وَعَلَانَا وَقَشُونَانًا، وَمَضَانَا

- (١) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي: لِأَنَّهُ لَمْ يَرَأَ الْأَصْلَ. فَالْأَلْفُ مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ وَاوٍ. وَالْوَاوُ فِي الْأَصْلِ مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ أَلْفٍ التَّأْنِيْثِ.
(٢) سَقَطَ الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ ت وَح. وَزَائِدًا: مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي «مَنْعٍ» مِنَ الْبَيْتِ السَّابِقِ. وَفَعْلَانٌ أَي: مُوَازِنُ فَعْلَانٍ. وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلْمِيَةِ الْوِزْنِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ. وَزَائِدَاهُ أَي: الْحُرَفَانِ الْمَزِيدَانِ فِيهِ. وَالرَّوْصُفُ أَي: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ. وَسَلِمَ مِنْهُ أَي: لَمْ يَقَعْ فِيهِ. وَيُرَى: يَوْجَدُ. وَخُتِمَ: اتَّصَلَ بِآخِرِهِ. وَفِي: تَعَلَّقَ بِحَالٍ مِنْ فَعْلَانٍ. وَفَاعِلٌ سَلِمَ: يَعُودُ عَلَى وَصْفٍ. وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ لَوْصَفٍ. وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بَيْنَ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ: مُتَعَلِّقَانِ بِسَلِمَ. وَبِتَاءِ: مُتَعَلِّقَانِ بِخُتِمَ. وَالْجُمْلَةُ: مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيرَى.
(٣) أَي: بَيْنَ النِّهَاةِ لَا بَيْنَ الْعَرَبِ، لِأَنَّ بَنِي أَسَدٍ يُؤَنَّثُونَ «فَعْلَانٌ» عَلَى «فَعْلَانَةٍ»، فَيَصْرَفُونَ كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، كَمَا سِيرَدٌ فِي التَّنْبِيْهِ الثَّانِي بَعْدَ.

(٤) ط: لِكَبِيرٍ.

(٥) مَوْثَثٌ نَدِمَانٌ هُوَ نَدِمَانَةٌ. وَالْمُرَادُ أَنَّ مَوْثَثَ «فَعْلَانٍ» عَلَى «فَعْلَى» أَكْثَرُ مِنْ «فَعْلَانَةٍ». وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي: لَكِنْ يَبَارِضُهُ كَوْنُ الصَّرْفِ أَصْلًا، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ أَصْلٌ وَلَوْ بَادَنِي سَبَبٌ. فَعْلَى هَذَا لِحَقْوَةِ بِنْدِمَانَ أَحْسَنَ.

(٦) سَقَطَتْ مِمَّا عَدَا الْأَصْلَ.

(٧) الْأَكْمَرُ: الْكَبِيرُ الْحَشْفَةُ. وَالْأَدْرُ: الْكَبِيرُ الْخَصِيْثَتَيْنِ.

(٨) ط: لِأَنَّهُ.

(٩) سَقَطَتْ مِمَّا عَدَا الْأَصْلَ.

(١٠) قُسِّرَ «أَجْزَ» فِي ت عَنْ التَّوَاتُي بِأَنِّ مَعْنَاهُ: أَحْكَمَ. وَانْظُرِ الصَّبَانَ ٣: ٢٣٢ - ٢٣٣ وَالْخَضْرَى ٢: ٩٨.

وَمَوْتَانَا، وَنَذْمَانَا وَأَتَبَغْهُنَّ نَضْرَانَا
واستدرك عليه لفظان وهما: خَمَصَانُ لُغَةً فِي خُمَصَانٍ، ^(١) وَأَلْيَانُ فِي نَحْو: كَبَشُ أَلْيَانٍ. ^(٢) وَقَدْ
ذَلَّلْتُ أَيْبَاتِهِ بِقَوْلِي:

وَرِذْ فِيهِنَّ خَمَصَانَا عَلَى لُغَةٍ، وَأَلْيَانَا
وَلَا بُدَّ مِنْ شَرْحِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ. فَالْحَبْلَانُ: الْعَظِيمُ الْبَطْنُ، وَقِيلَ: الْمُتَمَلِّءُ غِيظًا. وَالذَّخْنَانُ:
الْيَوْمُ الْمُظْلَمُ. وَالسَّخْنَانُ: الْيَوْمُ الْحَارُّ. وَالسَّيْفَانُ: الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الْمَمْشُوقُ. وَالصَّحِيَانُ: الْيَوْمُ
الَّذِي لَا غَيْمَ فِيهِ. وَالصَّوْجَانُ: الْبَعِيرُ الْيَابِسُ الظَّهْرُ. وَالْعَلَّانُ: الْكَثِيرُ النِّسْيَانِ، وَقِيلَ: الرَّجُلُ
الْحَقِيرُ. وَالْقَشْوَانُ: الرَّقِيقُ ^(٣) السَّاقِينِ. وَالْمَصَّانُ: اللَّثِيمُ. وَالْمَوْتَانُ: الْبَلِيدُ الْمَيِّتُ الْقَلْبُ.
وَالنَّدْمَانُ: النَّدِيمُ. ^(٤) وَالنَّصْرَانُ: وَاحِدُ النَّصَارَى.

فَإِنْ قُلْتُ: وَلَمْ صُرْفَ مَا مَوْتُهُ «فَعْلَانَةً»، مَعَ أَنَّ فِيهِ مَا فِي «سَكْرَانٍ» مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ
وَالْوَصْفِ؟ قُلْتُ: لَمْ يَمْتَنِعْ ^(٥) الصَّرْفُ لَزِيَادَتِي ^(٦) «فَعْلَانٍ» لِدَاتِهِمَا، بَلْ لَشَبَهِهِمَا بِزِيَادَتِي
حَمْرَاءَ ^(٧) فِي وَجْهِهِ، مِنْهَا أَتَّهَمَا لَا تَلْحَقُهُمَا تَاءُ التَّأْنِيثِ. ^(٨) وَهَذَا مَفْقُودٌ فِيمَا مَوْتُهُ «فَعْلَانَةً».
فَلِذَلِكَ صُرْفُ.

تنبيهات:

الأول: فَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ «زِيَادَتَا» ^(٩) «فَعْلَانٍ» أَنََّّهُمَا لَا يَمْنَعَانِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْزَانِ، كَفَعْلَانٍ بَضْمَ
الْفَاءِ نَحْو: خُمَصَانٍ، لَعَدَمِ شَبَهِهِمَا فِي غَيْرِهِ بِالْفِي التَّأْنِيثِ.
الثاني: لُغَةُ بَنِي أَسَدٍ صَرَفَ «سَكْرَانٍ» وَبَابِهِ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَوْتِهِ: «فَعْلَانَةً». فَهُوَ عِنْدَهُمْ
كَنَدْمَانٍ.

الثالث: مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَنْعَ بِزِيَادَتِي «فَعْلَانٍ»، لَشَبَهِهِمَا بِالْفِي التَّأْنِيثِ فِي «حَمْرَاءَ»، هُوَ
مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ. ^(١٠) وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ امْتَنَعَ لَكُونَ النُّونِ بَعْدَ الْأَلْفِ مُبَدَلَةً مِنْ أَلْفِ التَّأْنِيثِ.

(١) الخمصان: الضامر البطن.

(٢) الأليان: الكبير الآلية.

(٣) ط: «الدقيق». وهو ما جاء بخط الأشموني وفي القاموس المحيط. انظر الصبان ٣: ٢٢٣.

(٤) فيما عدا الأصل: المتادم.

(٥) في النسخ: لم يمتنع.

(٦) فيما عدا الأصل: بزيادتي.

(٧) ت ح: صحراء.

(٨) في حاشية ت أنه زاد في كتاب «الإيضاح»: وأنهما زائدتان وأن أولاهما ألف وأن قبلهما ثلاثة أحرف. انظر المقتصد

ص ٩٩٧ والانحاف ٢: ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٩) كذا. والصواب «زائدا» كما في ط.

(١٠) الكتاب ٢: ١٠.

والقولان عن أبي علي. ومذهب الكوفيين أنهما منعاً،^(١) لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء، لا للشبه^(٢) بالفعلي التانيث.

[الوصف على وزن أفعل]

٦٥٢ - وَوصفٌ أصليٌّ، وَوزنٌ «أفعلاً» مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَاءٍ، كَأَشْهَلَا^(٣)

أي: ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن «أفعل»، بشرط أن يمتنع من التانيث بالتاء. وذلك يشمل ثلاثة أنواع: أحدها: مؤنثه^(٤) «فعلاء»، نحو: أشهلُ وشهلاء. والثاني: ما مؤنثه^(٥) «فعلى»، نحو: أفضلُ وفُضلى. والثالث: ما لا مؤنث له، نحو: أكرمُ للعظيم الكمرة.^(٥)

فهذه الأنواع الثلاثة^(٦) ممنوعة من الصرف، للوصف الأصلي ووزن «أفعل». فإنه وزن الفعل به أولى، لأنَّ أوله زيادة تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم. فكان لذلك أصلاً في الفعل، لأنَّ ما زيادته لمعنى أولى ممَّا زيادته لغير معنى.

فإنَّ أثَّ بالتاء انصرف، نحو: أرملٌ بمعنى فقير - فإنَّ مؤنثه أرملَةٌ - خلافاً للأخفش. فإنه يمنع صرف «أرمل» بمعنى فقير، لجريه^(٧) مجرى «أحمر» لأنَّه صفة وعلى وزنه. وأما قولهم: عامٌ أرملٌ،^(٨) فغير مصروف لأنَّ يعقوب حكى فيه: ستُّ رملاء.

واحترز بالأصلي من^(٩) العارض. فإنه لا يعتدُّ به كما سيأتي.^(١٠)

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح^(١١) ما تلحقه التاء بأرملٍ، وأباتير وهو القاطع رحمه، وأدابر وهو الذي

(١) في النسخ: منعاً.

(٢) ح: «لا لشبههما». ط: لا للتشبيه.

(٣) الوصف: الصفة المشبهة واسم التفصيل. والأصلي: غير العارض. وسيفره في البيت ٦٥٣. وسقط الشطر الثاني من ت و ح. وقد حذفت همزة «أصلي» للتخفيف، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وهو التنوين في «وصف». وحذفت أيضاً همزة «تاء» للتخفيف وجعلت الألف حرف إعراب. ووزن أي: مع وزن. وممنوع تانيث بتا أي: لم يؤنث بالتاء. والأشهل: الذي خالط سواد عينيه زرقه. ووصف: معطوف على فاعل «منع» في البيت ٦٥٠. وأفعل: مضاف إليه ممنوع من الصرف. وممنوع: حال من أفعل. وبتا: متعلقان بالمصدر تانيث. والكاف: حال ثانية، مضافة إلى أشهل.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن المراد به الوصف على «أفعل» نحو أسود وأحمر، فمؤنثه «فعلاء»، والتفضيل بأفعل مؤنثه «فعلى» بفتح الفاء والقصر. وقد علق أحد العلماء عليه بما يلي: قوله بفتح الفاء سهو ظاهر إذ مؤنثه «فعلى» بضم الفاء لا بفتحها.

(٥) الكمرة: رأس الذكر.

(٦) ت ح: «الثلاثة الأنواع». س: الثلاثة أنواع.

(٧) ط: فإنه يجريه.

(٨) أي: قليل المطر.

(٩) ط: عن.

(١٠) في البيت ٦٥٣.

(١١) ص ٦٣٨.

لا يقبل نُصَحًا. فَإِنَّ مؤنثهما أَبَاتِرَةٌ وَأَدَابِرَةٌ. أمَّا أرملٌ فواضح. وأمَّا أَبَاتَرٌ وَأَدَابِرٌ فلا يُحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم. فإنه علق المنع على وزن «أفعل». وإنما ذكرهما في «شرح الكافية»^(١) لأنه علق المنع بوزن الفعل ولم يخصه بـ «أفعل». ولذلك احتترز أيضًا من «يَعْمَلُ»، وهو الجمل السريع.

الثاني: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى، لا على وزن «أفعل»، ليشمل نحو: أَحْيِمِرٌ وَأُفْيِضِلُ، من الْمُصَغَّرِ. فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو: أُبْيِطِرُ،^(٢) وإن لم يكن حال التصغير على وزن «أفعل». ثم صرح بمفهوم قوله «أصلي»، فقال:^(٣)

٦٥٣ - وَالْغَيْنَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ فالأقسام ثلاثة: الأول: ما وصفيته^(٤) أصلية باقية، نحو: أَشْهَلُ. ولا إشكال في منعه. والثاني: ما وصفيته عارضة، نحو: مررتُ برجلٍ أرنبٍ أي: ذليل، وينسوة أربع. فهذا يُصرف، إلغاء للوصفية العارضة. وأربع أحق بالصرف لأنه فيه تاء التأنيث^(٥) أيضًا. والثالث: ما وصفيته أصلية، فغلبت عليه الاسمية. فهذا يُمنع، إلغاء للاسمية العارضة واعتبارًا للأصل. وقد مثله بقوله:^(٦)

٦٥٤ - فالأدهمُ القيدُ، لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا، انصرافُهُ مُنِيعٌ أدهمُ: للقيد، وأسودُ: للحية،^(٧) وأرقمُ: لحية فيها نُقْط كالرَّقْم، أوصاف^(٨) في الأصل غلبت عليها الاسمية، وهي غير مُنصرفة نظرًا إلى أصلها.

(١) ص ١٤٥٢.

(٢) أبطر: مضارع يبطر، أي: عاجت الدواب.

(٣) ألغى أي: لا تعتد به في منع الصرف. والعارض: ما عرض في الاستعمال ولم يكن في الوضع اللغوي. والوصفية: كون الاسم صفة. والاسمية كونه اسمًا. وقطعت همزة «اسم» للضرورة. والغين: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وإضافة عارض من إضافة الصفة إلى الموصوف. والكاف: حال من عارض الوصفية.

(٤) ط: ما صفته.

(٥) أي: فيه قبول للتاء. انظر الإتحاف ٢: ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٦) الأصل في الأدهم أنه الأسود. والقيد أي: قيد الحديد. ووضع في الأصل، أي: جعل في الوضع اللغوي. والرصف: الصفة المشبهة. والأدهم: مبتدأ، خبره جملة: انصرافه منع. والقيد: عطف بيان على الأدهم. ولكون: متعلقان بالفعل منع، مع أن الجملة خبر المبتدأ انصراف. وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز. وجملة وضع: في محل نصب خبر «كون»، مصدر «كان» الناقصة، المضاف إلى اسمه في المعنى. وفي: تتعلق بالفعل وضع. ووصفًا: مفعول ثان له.

(٧) سقط «أسود للحية» من ت.

(٨) ط: فهذه أوصاف.

وذكر سيبويه^(١) أَنَّ كُلَّ الْعَرَبِ لَا تَصْرِفُهَا، كَمَا لَمْ تَصْرِفْ: ^(٢) أَبْطَحُ وَأَبْرَقُ وَأَجْرَعُ، وَأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَخْتَلِفْ فِي مَنَعِ هَذِهِ السِّتَةِ مِنَ الصَّرْفِ، ^(٣) وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ. وَحَكِيَ غَيْرُهُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُ أَبْطَحَ وَأَبْرَقَ وَأَجْرَعَ، مُلَاحِظَةً لِلْأَسْمِيَةِ. وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي «التَّسْهِيلِ». ^(٤) وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا قَدْ تُصْرِفُ. ثُمَّ قَالَ: ^(٥)

٦٥٥ - وَأَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْتَلِنُ الْمَنَعَا أَكْثَرَ الْعَرَبِ تَصْرِفٌ أَجْدَلًا وَهُوَ الصَّقْرُ، وَأَخْيَلًا وَهُوَ طَائِرٌ عَلَيْهِ نُقْطُ كَالْخَيْلَانِ، ^(٦) وَأَفْعَى، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ فِي الْأَصْلِ. ^(٧) وَلِحَظَ بَعْضُ الْعَرَبِ فِيهَا مَعْنَى ^(٨) الْوَصْفِيَّةِ، فَمَنَعَهَا مِنَ الصَّرْفِ. وَذَلِكَ فِي: أَفْعَى، أَبْعَدُ مِنْهُ فِي: أَجْدَلٍ وَأَخْيَلٍ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الْجَدَلِ وَهُوَ الشَّدُّ، ^(٩) وَمِنَ الْمَخْيُولِ ^(١٠) وَهُوَ الْكَثِيرُ الْخَيْلَانِ. وَأَمَّا أَفْعَى فَلَا مَادَّةَ لَهُ فِي الْإِشْتِقَاقِ، وَلَكِنْ ذَكَرَهُ ^(١١) يُقَارِنُهُ تَصَوُّرَ إِيْذَانِهَا ^(١٢) فَأَشْبَهَتْ الْمُشْتَقَّ.

تَنْبِيهِ: اخْتَلَفَ فِي وَزْنِ «أَفْعَى» فَقِيلَ: أَفْعَلٌ. فَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ: مَفْعَاءٌ. ^(١٣) وَأَلْفُهَا عَنْ وَאו لِقَوْلِهِمْ: أَفْعَوَانٌ. وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: هُوَ مَقْلُوبٌ وَأَصْلُهُ «أَيْفَعُ»، ^(١٤) وَهُوَ مِنْ يَافَعٍ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: مَقْلُوبٌ وَأَصْلُهُ «أَفْوَعُ»، ^(١٥) وَهُوَ مِنْ قَوْعَةٍ ^(١٦) السَّمِّ.

- (١) الكتاب ٥: ٢. وانظر الارتشاف ٤٣٠: ١.
- (٢) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى. والأبرق: الأرض فيها حجارة ورمل وطين. والأجرع: الأرض فيها حزونة كالرمل.
- (٣) س: في هذه الستة في منع الصرف.
- (٤) ص ٢١٩.
- (٥) «قد» وهنا مقحمة لأن مذهب ابن جني وجوب الصرف لا جوازه. انظر الارتشاف ٤٣٠: ١ والتصريح ٢١٤: ٢.
- (٦) سقط الشطر الثاني من ت. وينلن المنع أي: يمنع من الصرف. وأجدل: مبتدأ خبره مصروفة. وجملة ينلن: معطوفة على الخبر.
- (٧) الخيلان: جمع خال. وهو النقطة المخالفة للون البدن.
- (٨) ت س: «بالوضع». ح ط: في الوضع.
- (٩) سقطت من ط.
- (١٠) ت ط: الشدة.
- (١١) المخيول: اسم مفعول من مصدر: خَيَّلَ يُخَال، إذا كثرت خيول جسده. س ط: «الخيول». وانظر الأشموني ٢٣٦: ٣ والتصريح ٢١٤: ٢.
- (١٢) ح: ذكرها.
- (١٣) زعم أنه لا مادة له في الاشتقاق فيه نظر. اللسان والتاج (فعو). س ح: اذابتها.
- (١٤) المفعاء: الأرض تكثر فيها الأفاعي. وفوقه في ت عن التواتي: هو مفرد وليس بجمع.
- (١٥) كذا. وانظر الإيضاح ص ١٤٩. وفي حاشية ت عن التواتي: فعلى هذا وزنه: أعلف.
- (١٦) وفي حاشية ت عن التواتي: فوزنه على هذا: أفلَع.
- (١٧) الفوعة: الحدة. وانظر سر الصناعة ص ٤٢٨.

[الوصف المعدول]

٦٥٦ - وَمَنْعُ عَدَلٍ، مَعَ وَصْفٍ، مُعْتَبَرٌ فِي لَفْظِ مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأُخْرُ^(١)
العدل: صرف^(٢) لفظ أولى بالمُسْتَمَى إلى لفظ آخر. وهو يمنع الصرف، مع الوصف، في
موضعين: أحدهما: المعدول في العدد إلى «مَفْعَل» نحو: مَثْنَى، أو «فُعَال»^(٣) نحو: ثَلَاثَ.
والثاني: «أُخْرُ» الْمُقَابِلَ لِأَخْرَيْنِ.^(٤)

أَمَّا الْمَعْدُولُ فِي الْعَدَدِ إِلَى «مَفْعَل» أَوْ «فُعَال» فَالْمَانِعُ لَهُ عِنْدَ سَيَبُوهِ^(٥) وَالْجُمْهُورُ الْعَدْلُ
وَالْوَصْفُ. أَمَّا الْعَدْلُ فَعِنَ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ. فَأَحَادُ وَمَوْحَدٌ مَعْدُولَانِ عَنْ: وَاحِدٍ وَاحِدٍ. وَثَنَاءُ
وَمَثْنَى مَعْدُولَانِ عَنْ: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. وَكَذَا سَائِرُهَا. وَأَمَّا الْوَصْفُ فَلَأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَمْ تُسْتَعْمَلْ
إِلَّا نَكَرَاتٍ إِمَّا نَعْتًا نَحْوُ: ^(٦) «أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ»، وَإِمَّا حَالًا نَحْوُ: ^(٧) «فَانِكِحُوا
مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى»، وَإِمَّا خَبَرًا نَحْوُ: ^(٨) «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، وَلَا يَدْخُلُهَا
«أَل». قَالَ فِي «الْإِرْتِشَافِ»: ^(٩) «وَإِضَافَتُهَا قَلِيلَةٌ. وَذَهَبَ الزَّجَاجُ»^(١٠) إِلَى أَنَّ الْمَانِعَ لَهَا الْعَدْلُ فِي
اللَفْظِ وَفِي الْمَعْنَى. أَمَّا فِي اللَّفْظِ فَظَاهِرٌ،^(١١) وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَلَأَنَّ مَفْهُومَاتِهَا تَضْعِيفُ أَصُولِهَا،
فَصَارَ فِيهَا عَدْلَانِ.

(١) سقط الشطر الثاني من ت. والمانع أي: من الصرف. والوصف: التعت، أي: كون الاسم صفة في الأصل. وقد يقع
حالاً أو خبراً. والمعتبر: المعتد به. ولفظ مثنى وثلاث أي: وما وازن أحدهما. ومنع: مبتدأ خبره معتبر. ومع: يتعلق
بصفة لعدل، وفي: بمعتبر.

(٢) يشترط في هذا الصرف ألا يكون للقلب نحو: أَيْسَى، أو للتخفيف نحو: عُثْقُ، أو للإلحاق نحو: كَوْثَرُ، أو لزيادة معنى
نحو: طُفِيلُ.

(٣) ونقل السخاوي أنه يعدل أيضاً العدد على وزن «فُعَالان» نحو: وَحْدَانِ وَثْنَانِ إِلَى عَشْرَانِ. التصريح ٢: ٢١٤.

(٤) ط: مقابل آخرين.

(٥) الكتاب ٢: ١٥.

(٦) الآية ١ من سورة فاطر.

(٧) الآية ٣ من سورة النساء.

(٨) حديث شريف. ستن أبي داود ٣٦: ٢ وابن ماجه ٣٧١: ١ والترمذي ٢٣٨: ١ والموطأ ص ٨٧ ومسند أحمد ١: ٢١١
و٢: ٥٠ و٩ و ١٠ و ٢٦ و ٤١٦٧ وصحيح الجامع الصغير ص ٧١٢. وتكرار مثنى للتوكيد لأن الأول يتضمن وحده معنى:
اثنتين اثنتين.

(٩) في ١: ٤٣٧. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٣، ونص على أنه يشك في
القياس عليه. وانظر الهمع ١: ٢٧.

(١٠) كذا. والقول ينسب إلى الأعلام. وانظر الأسموني ٢٣٨: ٣ والصبان والهمع ١: ٢٦ - ٢٧. والقول في شرح الكافية الشافية
ص ١٤٤٧ والشرح الكبير ٢: ٢٢٠ من غير عزو. والعدل الثاني عند الزجاج هو عن تأنيث، لأن هذه الألفاظ لا تدخلها
النساء، فلا يقال: مثلثة ولا رباعية. معاني القرآن ٢: ٩. وانظر منه ٢٦١: ٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ والهمع.

(١١) العدل اللفظي في هذا المذهب ليس ما زعمه المرادي هنا. وإنما هو عدل مثنى عن اثنين، ورباع عن أربع. الشرح
الكبير ٢: ٢٢٠ والصبان ٣: ٢٣٨.

وأما «أخر» المعدول فهو جمع أخرى: أنثى آخر،^(١) بفتح الخاء. فالمانع له أيضًا العدل والوصف. أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام،^(٢) لأنه من باب «أفعل» التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقرونًا بـ «أل»، كالصغر والكبر. والتحقيق أنه معدول عن «آخر» مرادًا به جمع المؤنث، لأنَّ حقّه أن يُستغنى فيه بـ «أفعل» عن «فعل» لتجرده من «أل»، كما يُستغنى بأكبر عن كُبر في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها.

تنبيه: قد يكون «آخر» جمع أخرى. بمعنى: آخرة، فينصرف لانتفاء العدل. والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أنَّ تلك لا تدلّ على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف^(٣) واحد - نحو: جاءت امرأة أخرى، وأخرى - وأخرى هذه تدلّ^(٤) على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من صنف^(٥) واحد، وهي المُقابلَة الأولى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾. فكان^(٦) ينبغي أن يحترز عنها، كما احترز في^(٧) «الكافية» و«التسهيل»^(٨) بقوله: مُقَابِلِ آخِرِينَ.

٦٥٧ - وَوزُنْ مَثْنَى وَثُلَاثَ كُهُمَا، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ، فَلْيُعْلَمَا^(٩)
يعني: أن ما وازن مثنى وثلث من المعدول، من واحد إلى أربعة،^(١٠) فهو مثلهما في امتناعه من الصرف للعدل^(١١) والوصف. فهذه ثمانية ألفاظ مُتَّفِقٌ على سماعها. وهي: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلث ومثلث، ورباع ومربع. ولذلك اقتصر عليها. قال في «شرح الكافية»: ^(١٢) وزوي فيها^(١٣) عن بعض العرب: مخمس وعشار ومعرشر.

(١) في حاشية ت عن الشيخ يس أن آخر بمعنى: مغاير. وهو في الأصل بمعنى: أشد تأخيرًا. ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور قبله.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا فيه نظر، لأنه إن كان نعتًا لنكرة فلا يلحقه الألف واللام، وإن كان معرفة فلا بد من الألف واللام، وأن الصواب القول: هذا مشبه بأفعل التفضيل. وأفعل التفضيل لا يجمع إلا بالألف واللام. فيكون هذا مثله. وانظر الصبان ٣: ٢٣٩.

(٣) فيما عدا الأصل: «جنس». وفسر الصبان الجنس عن شيخه بالصنف.

(٤) ت ح ط: وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل.

(٥) الآية ٣٩ من سورة الأعراف.

(٦) فيما عدا الأصل: وكان.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٤٣٣ و ١٤٤٨. (٨) ص ٢٢٢.

(٩) كهما أي: مثل مثنى وثلث. وإضافة الكاف إلى الضمير نادرة. ولأربع أي: إلى أربع. فاللام بمعنى: إلى. والألف في قوله «فليعلما» بدل من نون التوكيد الخفيفة في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت. ووزن: مبتدأ خبره الكاف. ومن واللام: تتعلقان بحال من الضمير المستتر في الكاف لما فيها من معنى التشبيه. واللام: حرف جازم. والفعل بعدها في محل جزم لأنه مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد.

(١٠) ط: أربع. (١١) ت: والعدل.

(١٢) ص ١٤٤٧. (١٣) سقطت من ط.

ولم يرد غير ذلك. وظاهر كلامه في «التسهيل»^(١) أنه قد سُمع خُماس أيضًا. واختلف فيما لم يُسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يُقاس على ما سُمع. وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم في بعض نسخ «التسهيل»، وخالفهم في بعضها.

والثاني: أنه لا يُقاس عليه، بل يُقتصر^(٢) على المسموع^(٣). وهو مذهب جمهور البصريين. والثالث: أنه يُقاس على «فُعَال» لكثرة لا على «مَفْعَل». قال الشيخ أبو حيان: «^(٤) والصحيح أن البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة. وحكى البنائين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عَشَار. وَمَنْ حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ.

تنبيه: أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ، مذهبًا بها مذهب الأسماء. قال: «^(٥) تقول العرب: ادخلوا ثَلَاثَ ثَلَاثٍ وثَلَاثًا ثَلَاثًا، والوجه «^(٦) ألا تُجْرى. «^(٧) انتهى. ومنع ذلك غيره.

[جمع منتهى الجموع]

٦٥٨ - وَكُنْ لِجَمْعٍ، مُشَبِّهٍ «مَفَاعِلًا» أو «الْمَفَاعِيلَ»، بِمَنْعِ كَافِلَا^(٨) الجمع المُشَبِّه «مَفَاعِل» أو «مَفَاعِيل» هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد. وهو كَأَلْف التَّائِيث في أنه يَسْتَقِلَّ بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين.^(٩) فَإِنَّ فِيهِ فِرْعِيَّةً من جهة الجمع، وفِرْعِيَّةً من جهة عدم النظر.^(١٠) ويعني بالشَّبه^(١١) أن يكون أوله مفتوحًا^(١٢) وثالثه ألفًا^(١٣) بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها

(١) ص ٢٢٢. وانظر ص ٤٤ مما ينصرف وما لا ينصرف. (٢) ح: يقفه.

(٣) س: لا يقاس بل يقتصر على السماع. (٤) الارتشاف ١: ٤٣٧. ط: قال أبو حيان.

(٥) معاني القرآن ١: ٢٥٤. ومذهب الأسماء أي: المنكرة أو الجامدة، وقد تضاف أيضًا. الصبان ٣: ١٤٠. والتصريح ٢١٤: ٢ - ٢١٥.

(٦) في النسخ: والصحيح.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: معناه: لا يصرف. وهذه عبارة الكوفيين.

(٨) ذكر الجمع وأراد أيضًا ما ليس بجمع لما سيرد في البيت ٦٦٠. والمشبّه أي: الشبه في الهيئة وعدد الأحرف والتحريك والمد. بمنع أي: للصرف. والكافل: الضامن. وكُنْ كَافِلًا أي: تكفل وأوجب على نفسك. واللام والباء: تتعلقان بخبر «كُنْ»، وهو: كَافِلًا. ومفاعل: مفعول به لاسم الفاعل مشبه. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) س: «سبين». وفي حاشية ت أن للشيخ يس على الخلاصة ما يخالف ظاهر عبارة الجماعة. انظر حاشيته على التصريح ٢١١: ٢.

(١٠) أي: عدم مشاركة المفرد له في أوزانه. ويرد عليه نحو: جُمَادَى وَرَبَاعِي وَثَمَانِي وَحُبَارَى، وكَشَاجِمٍ وَسَرَائِلٍ وَشَرَاحِيلٍ في قول. وانظر شرح البيت ٦٦٠.

(١١) ت: بالمشبه.

(١٢) كذا. وقد يكون مضمومًا نحو: سُكَارَى وَعُطَاشَى وَقُدَامَى.

(١٣) يشترط في هذه الألف ألا تكون عوضًا من إحدى ياء النسب تحقيقًا، لئلا يرد نحو: يَمَانِي وَشَامِي، أو تقديرًا لئلا يرد نحو: تَهَامِي، وَثَمَانِي في قول.

ساكن، وما يلي الألف مكسور لفظًا أو تقديرًا.^(١) ولا يُشترط أن يكون أوله ميمًا، بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو: مساجد ومصاييح، وما أوله غير ميم نحو: دراهم ودنانير، لأنَّ المُعتبر موافقتُه لـ «مفاعل» أو «مفاعيل» في الهيئة، لا في الوزن.

وفُهم، من تقييد أوسط الثلاثة بالسكون، أنَّ نحو «صياقلة»^(٢) مُنصرف لتحركه.^(٣) وإنَّما كان مُنصرفًا لأنَّ له في الأحاد نظيرًا، وذلك كطَواعية^(٤) وكراهية ونحوهما.

وفُهم، من تقييد تالي الألف بأن يكون مكسورًا،^(٥) أنَّ ما ليس كذلك مُنصرف، نحو: عبال جمع عبالَّة،^(٦) على حدّ: تمرة وتمر،^(٧) لأنَّ الساكن الذي يلي الألف في «عبال» لاحظَّ له في الحركة.^(٨) والعبالَّة: الثقل. يقال: ألقى عليه عبالَّته، أي: ثقله. هذا مذهب سيبويه والجمهور. أعني اشتراط حركة ما بعد الألف. قال في «الارتشاف»:^(٩) وذهب الزجاج^(١٠) إلى أنَّه لا يُشترط ذلك، فأجاز^(١١) في تكسير «هَبَيَّ»^(١٢) أن يقال:^(١٣) هَبَائِي، بالإدغام. قال: وأصل الياء عندي السكون، ولولا ذلك لأظهرتها.^(١٤) انتهى.

وفُهم من ذلك^(١٥) التقييد^(١٦) أن نحو «دواب» غير مُنصرف لأنَّ أصله «دوابب». فهو على مثال «مفاعل» تقديرًا.

(١) في حاشية ت عن التواتي: نحو: دواب. لأن أصله «دوابب» بكسر الباء الأولى. قلت: وكذلك نحو: عذاري وصحاري وأساري وغضابي وهراوي. فأصله الكسر وفتح تخفيفًا. ويشترط أن يكون الكسر أصليًا غير عارض للإعلال، لتلا يدخل نحو: تداني وتقاضي.

(٢) الصياقل: جمع صيقل. وهو الذي يجلو السيوف.

(٣) في حاشية ت: لأن اللام محرك بالفتح.

(٤) فيما عدا الأصل: نحو طواعية.

(٥) في النسخ: من تقييد الألف بأن يكون ما بعدها مكسورًا.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن عبالاً اسم جمع بينه وبين مفردة سقوط التاء، كشجر وشجرة.

(٧) ط: ثمرة وثمر.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني ساكنًا أصليًا.

(٩) في ١: ٤٢٦.

(١٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٨ والإتحاف ٢: ٢٥٧ - ٢٥٨.

(١١) ح: وأجاز.

(١٢) الهبي: الصبي الصغير.

(١٣) ط: تقول.

(١٤) أي: بفك الإدغام لأن الياء الأولى متحركة حينئذ فتكون: هباي. وقيل: إن الإدغام واجب ولو تحركت الأولى مثل دواب. فأجيب بأن الياء لو ظهرت لقبل: هبايا. انظر الصبان ٣: ٢٤٣. وفي حاشية ت عن ابن عازي ٢: ٢٥٨ أن الإظهار يجعلها: هباي عملاً بالآيات ٩٤٤ - ٩٤٦ من الألفية.

(١٥) ط: «وظهر من ذكر». وسقط «ذلك» من النسخ.

(١٦) ت ح: التقدير.

٦٥٩ - وإذا اعتلّل، مِنْهُ، كالجوّاري رَفَعًا وَجَرًا، أَجْرِهِ كَسَارِي^(١)
 ما كان من الجمع المُوازِن «مفاعل» مُعتللاً فله حالتان إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها
 كسرة نحو «جوّاري». والأخرى: أن تُقلب ياءهُ أَلْفًا نحو: عَذَارَى. فإن كان آخره ياء قبلها
 كسره أَجْرِي في رفعه وجره مُجْرَى «سارٍ» ونحوه من المنقوص المُنصرف. فتقول: هؤلاء
 جَوّارٍ، ومررتُ بجَوّارٍ، بالتنوين وحذف الياء، كما تقول: هذا سارٍ، ومررتُ بسارٍ. وأما في
 نصبه فيُجْرَى مُجْرَى مُوازِنه الصحيح فتقول: رأيتُ جوّاري، بفتح آخره من غير تنوين، كما
 تقول: رأيتُ مَسَاجِدَ. وإن قُلبت ياءهُ أَلْفًا قُدِّرَ إعرابه ولم يُنَوَّن بحال. ولا خلاف في ذلك.
 فإن قلت: لم يُنبّه في النظم على هذا، بل أطلق في قوله «وإذا اعتلّل». قلت: قد قيّد،
 بقوله «كالجوّاري».

تنبيهات:

الأوّل: اختلف في تنوين «جوّارٍ»، ونحوه رفعًا وجرًا، فذهب سيبويه^(٢) إلى أنّه تنوين عَوْضٍ عن
 الياء المحذوفة لا تنوين صرفٍ، وذهب المُبرّد والزجاج إلى أنّه عَوْضٌ عن حركة الياء،^(٣) ثمّ
 حُذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنّه تنوين صرفٍ، لأنّ الياء لما حُذفت تخفيفًا
 زالت صيغة «مفاعل»، وبقي اللفظ كجَنَاح، فانصرف. والصحيح^(٤) مذهب سيبويه.
 وأما^(٥) جعله عَوْضًا عن الحركة فضعيف، لأنّه لو كان عَوْضًا عن الحركة^(٦) لكان ذو
 الألف^(٧) أولى به من ذي الياء، لأنّ حاجة المُتَعَدِّر إلى التعويض أشدّ، ولألحقّ مع الألف
 واللام كما ألحقّ معهما تنوين الترنّم.^(٨) وأما كونه للصرف فضعيف، لأنّ الياء حُذفت تخفيفًا

(١) سقط الشطر الثاني من ت. والاعتلال هنا: الإعلال للطرف. والجوّاري: جمع جارية. ورفَعًا أي: في رفع. وأجره
 أي: اجعله في الإعراب من حيث حذف الياء وثبوت التنوين فقط. والساري: الماشي ليلاً. وذا: مفعول به لفعل
 محذوف بفسره «أجر». وجملته: معطوفة على «ليعلم» في البيت ٦٥٧. وجملة أجره: تفسيرية. ومنه: متعلقان بحال من
 ذا، أي: كائناً من منتهى الجموع. والكاف: حال ثانية من ذا. ورفَعًا: منصوب بنزع الخافض. وأجر: فعل أمر مبني
 على حذف حرف العلة. والكاف: مفعول مطلق. والتقدير: أجره مُجْرَى مثل مُجْرَى سارٍ. ولم يحذف ياء «ساري»
 لسقوط التنوين في الوقف.

(٢) الكتاب ٥٦: ٢ - ٥٧.

(٣) أي: قبل حذفها. فلما نون الاسم التقى ساكنان، هما الياء والتنوين.

(٤) انظر ص ١٤٢٣ من شرح الكافية الشافية والممتع ص ٥٥٣ - ٥٥٥ والنصف ٦٧: ٢ - ٨٠.

(٥) سقطت الواو من س.

(٦) من: حركة.

(٧) في حاشية ت: «عبارة الأسموني: لكان التعويض عن حركة الألف في نحو: موسى وعيسى». انظر منه ٢٤٥: ٣. وفسر
 الصبان الأولية هنا بأن المقصور لم يظهر فيه أثر الإعراب أبداً، بخلاف المنقوص. فهو أولى.

(٨) ذلك لأن تنوين الترنّم وتنوين العوض عند المبرّد هما عوض من شيء. فتتوّن الترنّم عنده عوض من مدة الإطلاق، لأنه
 يلحق حرف الروي مثلها.

وثبوتها مَثْبُوتٍ. ولذلك بقيت الكسرة التي قبلها^(١) دليلاً عليها. ولو لم تكن معنوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عَوْضًا عن الياء فما سبب حذفها أولًا؟ قلت: قال في «شرح الكافية»: ^(٢) لَمَّا كَانَتْ يَا الْمَنْقُوصِ [المنصرف]^(٣) قَدْ تُحْذَفُ تَخْفِيفًا وَيُكَتَفَى بِالْكَسْرِ التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل، التزاموا فيه من الحذف ما كان جائزًا في الأدنى ثِقَلًا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلّا اللزوم.^(٤) [ثم جيء بعد الحذف بالعوض كما فعل في «إذ» حين حُذِفَ ما يُضَافُ إليه].^(٥) انتهى.

قال الشارح: ^(٦) وذهب المُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ تَنْوِينًا مُقَدَّرًا، بِدَلِيلِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ. فَحَكَمُوا^(٧) لَهُ فِي «جَوَارٍ» وَنَحْوِهِ بِحُكْمِ الْمَوْجُودِ، وَحَذَفُوا لِأَجْلِهِ^(٨) الْيَاءَ فِي الرِّفْعِ وَالْجَزْءِ لِتَوْهَمِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ عَوَّضُوا عَمَّا حُذِفَ التَّنْوِينُ. وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّ الْحَذْفَ لِمُلَاقَاةِ سَاكِنٍ مُتَوَهِّمِ الْوُجُودِ^(٩) مِمَّا لَمْ يَوْجَدْ لَهُ نَظِيرٌ، وَلَا يَحْسُنُ ارْتِكَابُ مِثْلِهِ. انْتَهَى. قلت: والمشهور عن المُبَرِّدِ أَنَّ التَّنْوِينَ عِنْدَهُ عَوَّضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ، كَمَا ثَقُلَ فِي «شرح الكافية».^(١٠)

الثاني: ما ذكر من تنوين جوار ونحوه، من الجمع المُعْتَلِّ^(١١) فِي رَفْعِهِ وَجَزْءِهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ. وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ، مِنْ أَنَّ يُونُسَ وَمَنْ وَافَقَهُ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يُنَوَّنُ، وَلَا تُحْذَفُ يَأْوُهُ، وَأَنَّهُ يُجَزَّرُ بَفَتْحَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَهَمْ.^(١٢) وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الْعَلَمِ،^(١٣) وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ.

(١) سقط «التي قبلها» مما عدا الأصل.

(٢) ص ١٤٢٤.

(٣) تنمة من ح. وفي حاشية ت عن التواتي أن حذف التخفيف هنا هو لغة من يحذف الياء، في حالة النصب أيضًا.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الجواز لحذف الياء في المنقوص من حيث هو، واللزوم للحذف في نحو جوار.

(٥) تنمة من ح.

(٦) ص ٦٤٧.

(٧) ط: وحكموا.

(٨) أي: بعد حذف الحركة المقدرة.

(٩) أي: التنوين المقدر.

(١٠) ص ١٤٢٣.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) أي: غلط.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «نحو: يُعِيل، في تصغير يَعْلَى». وسياقي عند شرح البيت ٦٧٤. قلت: المشهور أن عيسى ابن عمر لم يخصص ذلك بالعلم، وجعله جائزًا في نحو جوار لا واجبًا، وتابعه أبو زيد. انظر شرح الكافية ١: ٥١ والخزانة ١: ١١٤ - ١١٥. وقيل: إن هذا لغة لبعض العرب.

الثالث: إذا قلت: مررت بجوار، فعلاقة جره فتحة مُقدّرة على الياء، لأنّه غير مُنصرف. وإنما قُدّرت مع حَفّة الفتحة، لأنّها ثابتة عن الكسرة، فاستُقلت لثابتها من المُستقل.
الرابع: اعلم أنّ باب: جوار، وإن أجري مُجرى «سار» في الرفع والجرّ، فهو يُخالفه من وجهين: أحدهما: أنّ جرّة بفتحة مُقدّرة وجرّ «سار» بكسرة مُقدّرة. والآخر: أنّ تنوين «جوار» تنوينٌ عَوْضٌ وتنوينٌ «سار» تنوينٌ صرف. وتقدّم^(١) بيانه.
فإن قلت: إنّ قوله «أجره كساري» يؤهم أنّ علامة جرّهما واحدة، وأنّ تنوينهما واحد. قلت: إنما أراد: أجره كسارٍ في اللفظ فقط، وإن كان التقدير مُختلفًا.

٦٦٠ - ولسراويل، بهذا الجمع، شَبَهَ، اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ^(٢)
اعلم أنّ سراويل اسمٌ مفرد أعجمي، صار على مثال^(٣) «مفاعيل»، فُمْنِعَ من الصرف لشَبْهه بالجمع في الصيغة المُعتبرة. وذلك أنّ بناء^(٤) «مفاعيل» و«مفاعيل» لا يكونان في كلام العرب إلّا لجمع، أو منقول من جمع. فحقّ ما وازنهما أن يُمنع الصرف، وإن قُدّرت منه الجمعيّة، ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عَوْضًا عن^(٥) إحدى ياءيّ النسب تحقيقًا - نحو: يمانٍ وشام. فإن أصلهما: يَمَنِيّ وشاميّ. فحذفت إحدى الياءين وعَوْضَ منها الألف^(٦) - أو تقديرًا. نحو: تَهَامٍ وِثْمَانٍ. فإنّ ألفهما موجودة قبل، فكأنّهم نسبوا إلى «فَعَل» أو «فَعَلَ»،^(٨) ثم حذفوا إحدى الياءين^(٩) وعَوْضُوا الألف. فهذه الألفاظ مصروفة، وإن كانت على مثال^(١٠) «مفاعيل»،^(١١) لأنّ ألفها عَوْضٌ. ففارقت الجمع بذلك، لأنّ ألفه لا تكون عوضًا.

- (١) س: وقد تقدّم.
- (٢) الجمع أي: منتهى الجموع. والشبه: المشابهة، اسم مصدر للفعل: أشبه. وسقط الشطر الثاني من ت. واقتضى: استوجب. وعموم المنع أي: عموم أحكام المنع من الصرف في الاستعمال. ولسراويل: متعلقان بخبر للمبتدأ: شبه، والباء: باسم المصدر شبه. وجملة اقتضى: صفة له. والجملة الاسمية اعتراضية.
- (٣) أي: في الهيئة لا في الوزن الصرفي.
- (٤) كذا، ورد إليه ضمير الاثنين لإضافته إلى اثنين.
- (٥) ط: عن.
- (٦) زاد في س: لفظًا.
- (٧) في حاشية ت عن التواتي: لأنهما كانا قبل ذلك، تهامة وثمانية. و«تهامي» بفتح التاء لا بالكسر ليرافق مفاعل.
- (٨) والثماني: منسوب إلى ثمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية، فهو ثمنها. ثم فتحوا التاء شذوذًا. والتهامي: منسوب التهم. وهو من أسماء تهامة. الخصائص ١١١: ٢ والقاموس والتاج (تهم) و(ثمن).
- (٩) فوفها في ت عن التواتي: يعني: والأخرى حذفت لالتقاء الساكنين، كما سبق.
- (١٠) تاج: أمثال.
- (١١) ت س ط: مفاعيل.

الثاني: ألا تكون كسرة ما يلي الألف عارضة نحو: ^(١) تَوَانٍ وَتَدَانٍ. فَإِنَّ وَزْنَهُمَا فِي الْأَصْلِ «تَفَاعُلٌ» بِالضَّمِّ، فَجُعِلَ مَكَانَ الضَّمَّةِ كَسْرَةٌ لَتَصَحَّ الْيَاءُ. ^(٢) فهذا أيضًا مُنْصَرَفٌ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْجَمْعَ بِعُرُوضِ الْكَسْرَةِ.

الثالث: ألا يكون بعد الألف ياء مُشَدَّدة عارضة نحو: حَوَارِيٍّ، وَهُوَ النَّاصِرُ، وَظَفَارِيٍّ. ^(٣) فَإِنَّ يَاءَ النَّسَبِ فِي ذَلِكَ مُقَدَّرَةٌ الْإِنْفَصَالِ، فَخَالَفَ بِذَلِكَ ^(٤) الْجَمْعَ لِأَنَّ مَا بَعْدَ أَلْفِهِ ^(٥) غَيْرُ مُقَدَّرِ الْإِنْفَصَالِ. وَأَمَّا «بَخَاتِي» جَمْعُ بُخْتِي ^(٦) فَغَيْرُ مُنْصَرَفٍ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْأَلْفِ لَيْسَ بِعَارِضٍ. وَلَوْ نُسِبَ إِلَى بَخَاتِي لَانْصَرَفَ لِعُرُوضِ يَاءِي ^(٧) النَّسَبِ. وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ إِنْ تَقَدَّمَ وَجُودُهَا عَلَى وَجُودِ الْأَلْفِ وَجِبَ الْمَنْعُ. وَأَلَّا صُرِفَ، سِوَاهُ ^(٨) سَبَقَ وَجُودُ الْأَلْفِ كَظَفَارِيٍّ، أَوْ كَانَا غَيْرَ مُتَفَكِّينَ ^(٩) كَحَوَارِيٍّ. ^(١٠)

إذا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ «سَرَاوِيلَ» اسْمُ مُفْرَدٍ ^(١١) أَعْجَمِيٍّ جَاءَ عَلَى مِثَالِ «مَفَاعِيلَ»، فَمُنْعٌ مِنْ ^(١٢) الصَّرْفِ لَوْجُودِ صِيغَةِ الْجَمْعِ فِيهِ. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ * شَبَّهَ»، وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «اِقْتَضَى عُمُومُ الْمَنْعِ» إِلَى أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَجَهًا وَاحِدًا، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ: الْمَنْعُ وَالصَّرْفُ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: ^(١٣) إِنْ صَرَفَهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الْعَرَبِ. قُلْتُ: نَقَلَ الْأَخْفَشُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَصْرِفُهُ فِي النُّكْرَةِ، إِذَا جَعَلَهُ اسْمًا مُفْرَدًا.

(١) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي بِإِخْتِصَارٍ: مَصْدَرُ تَوَاتَى وَتَدَاتَى. وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لثَلَاثَ تَقْلِبٍ وَأَوَّاءٍ، فَيَصِيرُ الْاسْمُ فِي آخِرِهِ وَارٍ قَلْبًا ضَمًّا. وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. وَانْظُرِ التَّعْلِيلَةَ التَّالِيَةَ.
(٢) كَذَا. وَهُوَ صَحِيحٌ فِي «التَّوَاتِي»، لِأَنَّ الْيَاءَ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ. أَمَّا «التَّدَاتِي» فَأَصْلُ لَفْظِهِ «التَّدَاتُو» ثُمَّ قَلِبَتِ الضَّمَّةُ قَبْلَ الْوَاوِ كَسْرَةً، فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً. فَالْكَسْرَةُ سَابِقَةٌ لَوْجُودِ الْيَاءِ. الْمَمْنُوعُ ص ٥٥٨ وَشَرْحُ الْمَلُوكِيِّ ص ٤٦٧ وَتَصْرِيفُ الْأَسْمَاءِ ١٣٨.

(٣) فِي حَاشِيَةِ ت: مَنْسُوبٌ إِلَى ظَفَارٍ. وَهِيَ بِلْدٌ.

(٤) انْظُرِ الْإِتِّحَافَ ٢: ٢٥٨. س: فِي ذَلِكَ.

(٥) أَيِ الْفِ مَتَهَى الْجَمْعِ.

(٦) الْبُخْتِيُّ: وَاحِدُ الْإِبِلِ الْخُرَاسَانِيَّةِ.

(٧) فِي النِّسْخِ: يَاءٌ.

(٨) ت ح: وَسِوَاهُ.

(٩) أَيِ كَانَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ مُتَلَازِمَيْنِ فِي الْكَلِمَةِ. وَفِي النِّسْخِ: «أَوْ كَانَ غَيْرَ سَابِقٍ». وَانْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ص ١٤٤٣ - ١٤٤٤ وَالْأَشْمُونِي ٣: ٢٤٢ وَحَاشِيَةُ الصَّبَّاحِ عَلَيْهِ.

(١٠) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي: أَمَّا ظَفَارِيٌّ فَقَدْ سَمِعَ ظَفَارٌ. فَعَلَى هَذَا يَأْوُهُ مَحْذُوفَةٌ. وَأَمَّا حَوَارِيٌّ فَلَمْ يَسْمَعْ إِلَّا بِالْأَلْفِ مَعَ الْيَاءِ، وَلَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَلَيْسَتْ يَأْوُهُ لِلنَّسَبِ حَقِيقَةً، لِأَنَّهُ سَمِيَ بِهِ كَذَلِكَ فَصَارَتْ كِيَاءٌ كَرَّاسِي.

(١١) سَقَطَتْ مِنَ النِّسْخِ.

(١٢) سَقَطَتْ مِنْ ط.

(١٣) انْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ص ١٥٠٠ وَشَرْحَ الْعَمْدَةِ ص ٨٥٠.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن «سراويل» عربيّ وأنه جمع سرّوالة في التقدير،^(١) ثم أطلق اسم الجنس على هذه الآلة المفردة. وردّ بأن سرّوالة لم يُسمع. وأمّا قوله:^(٢)

* عَلَيْهِ، مِنْ اللَّؤْمِ، سِرْوَالَةٌ *

فمصنوع^(٣) لا حُجّة فيه. قلتُ: ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرّوالة. وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سرّوال. والذي يُردّ به هذا^(٤) القول وجهان: أحدهما أن سرّوالة^(٥) لغة في سراويل، لأنها بمعناه^(٦) فليس^(٧) جمعاً لها، كما ذكر في «شرح الكافية».^(٨) والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت^(٩) في الأعلام.

الثاني: سراويل مؤنث. فلو سُمّي به ثم صُغّر امتنع صرفه، للعلميّة والتأنيث، وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شدّ منع صرف «ثَمَان» تشبيهاً له بجوار في قوله:^(١٠)

* يَحْدُو ثَمَانِي، مُوَلَّعًا يَلْقَاجِهَا *

والمعروف فيه الصرف. وقيل: هما لغتان.

(١) فوقها في ت عن الشيخ يس: بناء على أن سرّوالة لم يسمع.

(٢) صدر بيت عجزه في ط:

فَلَيْسَ يَرِقُّ، لِمُسْتَعْطِفٍ

الأشموني ٢٤٧:٣ والعيني ٣٥٤:٤ والهمع ٢٥:١ والدرر ٧:١ ويرق: يليق ويرحم. والمستعطف: طالب العطف والرحمة.

(٣) ط: «فشاذا». والمصنوع هو من نظم المولدين.

(٤) فوقه في ت عن التواتي: الإشارة تعود إلى قوله: جمع سرّوالة.

(٥) س ح: سرّوالاً.

(٦) في النسخ: بمعناها.

(٧) ط: وليس.

(٨) ص ١٥٠١.

(٩) في النسخ: «ثبت». وفي حاشية ت عن التواتي أنه لا معنى للنقل في أسماء الأجناس لأنه نقل من نكرة إلى نكرة. وإنما ورد من النكرة إلى العلم. قلت: مراده أن النقل للجمع إنما يكون للاسم العلم نحو: المدائن. فلا يصح أن سراويل كان جمعاً ثم نقل إلى المفرد. وقال الصبان ٤٤٨:٣: إن اختصاص النقل بالأعلام دون الأجناس مسلم في النقل التحقيقي، دون التقديري الذي كلامنا فيه. إلا أن يجاب بأن معنى قوله «في التقدير» بحسب الأصل.

(١٠) صدر بيت لابن ميادة، عجزه:

حَتَّى مَمْنَن، بِزَيْئَةِ الْإِرْتِاجِ

الكتاب ١٧:٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٠٨ والأشموني ٢٤٨:٣ والعيني ٣٥٢:٤. يصف حمار وحش مع أنه. ويحدو: يسوق. واللقاح: قبول ماء الفحل. والزيغة: الميلة. والإرتاج: الإغلاق. يعني إسقاط ما أغلقت عليه أرحامها من الأجنة.

٦٦١ - وإن به، سُمِّي، أو بما لِحَقَّ به، فالانصرافُ مَنعَةٌ يَحِقُّ^(١) يعني: أن ما سُمِّي به من الجمع الذي على «مفاعل» أو «مفاعيل»، أو بما لحق به كسراويل، فحَقَّه أن يُمنع من الصرف، سواء كان منقولاً عن جمع مُحَقَّقٍ كمساجد اسم رجل، أو مُقَدَّرٍ^(٢) كسراجيل. قال الشارح: ^(٣) والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية، ^(٤) أو قيام العلمية^(٥) مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على مُقتضى التعليل الثاني، دون الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه^(٦) أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ^(٧) ومذهب المُبرِّد صرفه لذهاب الجمعية. وعن الأخفش القولان. والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا «سراويل» من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً، على الصحيح.

[العلم المركب مزجياً]

٦٦٢ - والعَلَمُ اِمتَنعَ صَرْفُهُ، مَرَكَّباً . تَرْكِيبَ مَزَجٍ، نَحْوُ: مَعْدِيكَرِباً^(٨) قد^(٩) تقدّم أنّ ما لا ينصرف على ضربين: أحدهما: ما لا ينصرف في تعريف، ولا تنكير.^(١٠) والثاني: ما لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير. وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول، فشرع في الثاني. وهو سبعة أقسام:

(١) به أي: بمتتهى الجموع. وسمي به أي: كان اسماً علماً. ولحق به أي: حمل عليه لشبهه به في الهيئة. والانصراف: الصرف. ويحق: يجب، حذفت قافه الثانية في الوقف. وبه: في محل رفع نائب فاعل لمحذوف يفسر «سمي»، لأنه لا يتقدم على فعل الشرط معموله خلافاً للكوفيين. والفعل هنا لازم أريد به وقوع التسمية فقط، وليس متعدباً كما زعم الأزهري. فلا ضمير فيه لنائب الفاعل المسمى، لأن ما ناب عن الفاعل للثاني وهو «به» حذف لدلالة ما قبله عليه حشية التكرار. المحتسب ٢: ٢٢٠. وحذف الجار والمجرور قياس هنا لمثالثته لما ذكر قبله. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٥. وبما معطوفان على «به» لا يعلقان. ولحق: جملة صلة الموصول. وبه: متعلقان بلحق. والانصراف: مبتدأ خبره الجملة: منعه يحق. وجملة يحق: خبر منع. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) ح: «مقدراً». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: على تقدير وجود المفرد كسُرَّخَل، يكون جمعاً له. وفي ص ٤٧ مما ينصرف وما لا ينصرف أن المفرد شيرحال.

(٣) ص ٦٤٨.

(٤) الجمعية: كون الاسم جمعاً.

(٥) العلمية: كونه اسماً علماً.

(٦) ت: «مذهبه». وانظر الكتاب ١٦: ٢.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالأصل: الجمع قبل التسمية.

(٨) العلم أي: الاسم العلم. ومركباً أي: من كلمتين. والمزج: الخلط لتكون الكلمتان واحدة. والعلم: مفعول به لمحذوف يفسره «امتنع أي، امتنع صرف العلم. والجملة: معطوفة على «ليعلم» في البيت ٦٥٧. والجملة الثانية مفسرة لا محل لها من الإعراب. ومركباً: حال من الهاء. وتركيب: مفعول مطلق. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) سقطت من س. وانظر شرح البيت ٦٤٩.

(١٠) فيما عدا الأصل: تنكير ولا تعريف.

الأول: المركَّب تركيبَ المزج. ^(١) والمُرَاد به جعل الاسمين اسمًا واحدًا، لا بإضافة ولا بإسناد، ^(٢) بل بتزليل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث. ^(٣) وهو نوعان:

أحدهما: ما خُتِم بـ «وَيْهِ». فهذا مبنِي على الأشهر. فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ لِمَ يحترز عنه ههنا؟ ^(٤) قُلْتَ: عن ذلك أجوبة: أحدها: أَنَّ قوله «نحو معديكربا» يُقَيَّد إطلاقه. والثاني: أَنَّهُ أشار إلى أَنَّهُ مبنِي في باب «العلم»، ^(٥) فاكتفى بذلك. والثالث: أَنْ يكون أطلق ليُدخَلَ في إطلاقه ما خُتِم بـ «وَيْهِ» على لغة من أعربه، ^(٦) ولا يرد على لغة من بناء، ^(٧) لأنَّ باب الصرف إِنَّمَا وُضِعَ للمُعربات. وقد تقدَّم ذكره في «العلم».

والنوع الثاني: ما خُتِم بغير «وَيْهِ». فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها وهو الأفصح: أَنْ يُعرب إعراب ما لا ينصرف ويُبنى صدره على الفتح نحو: بَعْلُكَ. إلَّا أَنْ يكون ياء نحو: مَعْدِيكَرِب، فَإِنَّهَا تسكن، قيل: أو نونًا نحو: بادَنْجَانَةٌ. ^(٨) وإِنَّمَا بُنِيَ على الفتح لتَنزِلَ ^(٩) عجزه منزلة تاء التأنيث. وإِنَّمَا لم تُفْتَح الياء، وَإِنْ كانت تُفْتَح قبل تاء التأنيث، لأنَّ ^(١٠) للتركيب مزيد ثقل، فخصَّ بمزيد خفة.

والوجه الثاني: أَنْ يُضَاف صدره إلى عجزه، فَيُعرب صدره بما تقتضيه العوامل، وَيُعرب عجزه بالحرِّ للإضافة، ويجعل العجز على هذه اللغة كالمُسْتَقْل. فَإِنْ كان فيه مع العلميّة سبب مؤثِّر ^(١١) مُنَع الصرف كـ «هُرْمَز»، من: رَاهُرمَز، فَإِنَّ فيه العُجْمَة. وإِلَّا صُرف نحو «موت»، من: حَضَرُموت. وأما «كَرِب»، من: مَعْدِيكَرِب، فمصرف في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه ^(١٢) يجعله مؤنَّثًا.

(١) ح: مزج.

(٢) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٥٨: ينبغي أن يزداد «ولا يعطف منوي» إخراجًا لخمس عشرة ونحوه.

(٣) أي: في أن الإعراب على العجز، وما قبله ملازم للفتح.

(٤) فيما عدا الأصل: هنا.

(٥) في البيت ٧٧.

(٦) من: أعرب.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: معناه: لا يدخل على لغة من بناء في هذا الباب.

(٨) في النسخ: «وتقدم». وانظر شرح البيت ٧٧.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «يكون صدره مبنياً على السكون، وقيل: على الفتح»، وعن ابن غازي ٢: ٢٥٨: «دليل

تركيبه فتح نونه الأولى في التصغير، كبعلبك. قاله أبو حيان».

(١٠) ح: لتزليل.

(١١) انظر الإنحاف ٢: ٢٥٩. وأتحم هنا في ت: في.

(١٢) الإنحاف ٢: ٢٥٩. ط: يؤثر.

(١٣) الإنحاف ١: ٢٧٦ - ٢٧٧. وأتحم هنا في ت: بل.

تنبيه: إذا كان آخر الصدر^(١) ياء نحو «معديكرب»، وأضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة، استصحب سكونُ يائه في الأحوال الثلاثة.^(٢) قال المُصنّف: ^(٣) من العرب من يُسكّن هذه الياء في النصب،^(٤) مع الأفراد،^(٥) تشبيهاً بالألف. فالتزم في التركيب، لزيادة الثقل، ما كان جائزاً في الأفراد. انتهى. وقال بعضهم: تُفتح في النصب وتُسكّن في الرفع والجر. والوجه الثالث: أن يُبنى صدره وعجزه على الفتح، ما لم يعتلّ الأول فيُسكّن، تشبيهاً^(٦) بـ «خمسَة عشر». وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات.^(٧)

تنبيه^(٨): احترز بقوله «تركيب مزج» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد. وتقدّم حكمهما في «العلم». ^(٩) وأما تركيب العدد نحو «خمسَة عشر» فمُتَحَمّ البناء عند البصريين، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتي في بابهِ. ^(١٠) فإن سُمّي به ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن تُقرّه على حاله. والثاني: أن تُعربه إعراب ما لا ينصرف. والثالث: أن تُضيف صدره إلى عجزه. وأما تركيب^(١١) الأحوال والظروف نحو: ^(١٢) شَعَرَ بَعَرًا، وبيتَ بيتًا، وصباحَ مساءً، إذا سُمّي به أُضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا مذهب^(١٣) سيبويه. وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.^(١٤)

[العلم مزيدًا بألف ونون]

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي «فَعْلَانَا» كَغَطَفَانٍ، وَكَأَصْبَهَانَا^(١٥)

- (١) في الأصل وت: «العجز». وفي حاشية ت تصويب كما أثبتنا.
- (٢) ت ح: الثلاث.
- (٣) شرح الكافية الشافية ص ١٤٥٦.
- (٤) في حاشية ت عن التراتي: نحو: رأيت القاضي والجواري، يسكون الياء فيهما.
- (٥) الأفراد هنا هو مقابل التركيب.
- (٦) فوقه في ت عن التواتي: راجع إلى قوله: «أن يعني» إلى قوله: «على الفتح»، لا إلى قوله «ما لم يعتلّ الأول».
- (٧) الأثبات: جمع ثَبِت. وهو الثقة.
- (٨) ط: «تنبيهات» مع زيادة «الأول» بعده. وكذلك كان في ث صوب كما أثبتنا.
- (٩) في شرح البيتين ٧٧ و ٧٨.
- (١٠) في شرح البيت ٧٢٩.
- (١١) ت س: مركب.
- (١٢) في حاشية ت عن التواتي تمثيل وتفسير لهذه المركبات. وشعر بفر أي: متفرقين. وبيت بيت أي: متجاورين. وصباح مساء أي: كل صباح ومساء. ومن هذا: بينَ بينَ. فإذا لم يكن ظرفاً أو حالاً أعرب مضافاً. شذور الذهب ص ٧٦. وانظر مختار الصحاح (بين). وقد حذف الفاء من جواب «أما». وهو جاتز.
- (١٣) فيما عدا الأصل: رأي.
- (١٤) الإتحاف ٢: ٢٦٠. وفي حاشية ت: الواو بمعنى: مع.
- (١٥) الإشارة إلى منع الصرف. وحاي أي: العلم المتضمن. وغطفان: اسم قبيلة. وهي غطفان بن سعد بن قيس عيلان. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: خبر مقدم لحاي، مضاف إلى اسم الإشارة. وفعلان: مضاف إليه ممنوع من الصرف لعلمية الوزن وزيادة ألف ونون. والكاف: حال من حاي.

يعني: أن زائدي «فَعْلان» يُمنعان^(١) مع العلميّة في وزن «فَعْلان» وفي غيره نحو: عُثْمَانُ وَحَمْدَانُ وَعِمْرَانُ وَعَظْمَانُ وَأَصْبَهَانُ.^(٢) وقد نبّه على التعميم بالتمثيل.

تنبيهات:

الأول: قد يكون في النون اعتباران، فإن قُدّرت النون زائدة مُنْعُ الصرف، وإن قُدّرت أصليّة صُرْف، نحو: حَسَان. فإن^(٣) جُعِلَ من الحَسِّ^(٤) امتنع، أو من الحُسْنِ^(٥) انصرف. وشَيْطَان: إن جُعِلَ من «شَاطَ»^(٦) امتنع، أو من «شَطَنَ»^(٧) انصرف. وإن^(٨) سَمِيَتْ بِرُمَانٍ فمذهب سيبويه والخليل^(٩) منع الصرف لكثرة زيادة النون في نحو ذلك،^(١٠) وذهب الأخفش إلى صرفه لأن «فَعْلَانًا»^(١١) في النبات أكثر. ويؤيده قول بعضهم: أَرْضٌ رَمِيْنَةٌ.^(١٢) وسيأتي^(١٣) الكلام على زيادة النون في «التصريف»^(١٤) إن شاء الله تعالى.

الثاني: إذا أُبدِلَ من النون الزائدة لَامًا^(١٥) مُنْعُ الصرف، إعطاءً للبدل حُكْمَ المُبدِل.^(١٦) مثال ذلك: أَصِيلَان. فَإِنَّ أَصْلَهُ أَصِيلَانٌ. فلو سُمِّيَ به مُنْعُ الصرف. ولو أُبدِلَ من حرف أصلي نونًا^(١٧) صُرِفَ بعكس أَصِيلَال.^(١٨) ومثال ذلك «جِتَان» في: جِتَاء،^(١٩) أُبدِلت همزته نونًا.

- (١) زاد في ط: الصرف.
- (٢) أصبهان: مدينة بفارس. وفي حاشية ت عن الأزهرى: بكسر الهمزة وفتح الباء، وعن ابن خلكان: بفتح الهمزة والباء.
- (٣) الإتحاف ٢: ٢٦١. وفيما عدا الأصل: إن.
- (٤) الحسن: العقل. فوزن حسان: فَعْلَان.
- (٥) على هذا فوزن حسان: فَعَال. وفي النسخ: وإن جعل من الحسن.
- (٦) شاط: احترق. فوزن شيطان: فَعْلَان. وزاد في النسخ: يشيط.
- (٧) شطن: بعد عن الحق. فوزن شيطان: فيعال. ت: «شيطن». وإيراد مسألة شيطان هنا استطراد لأن الكلام في الأعلام، وهذا اسم جنس.
- (٨) فيما عدا الأصل: ولو.
- (٩) الكتاب ٢: ١١. ط: فذهب سيبويه والخليل إلى.
- (١٠) فوزن رمان: فَعْلَان.
- (١١) في حاشية ت عن ابن غازي: ٢: ٢٦١: كَجَمَازٍ وَعَتَابٍ وَثَمَاح.
- (١٢) الرمنة: الكثيرة الرمان. ط: «مَرْمَنَةٌ». وفي حاشية ت عن التواتي أن ثبوت النون في رمنة دليل على أصلتها. ولو كانت زائدة لما ثبتت.
- (١٣) فيما عدا الأصل: ويأتي.
- (١٤) في شرح البيت ٩٣٤.
- (١٥) كذا، على جعل الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل، والمنصوب مفعول به ثان. ومثله ما يلي بعد. وما ورد في هذا التنبيه أيضًا مراد به العَلَمُ. ح ط: لام.
- (١٦) ت ح: المبدل منه.
- (١٧) ت ط: «نون». وانظر تعليقتنا على «لامًا» قبل.
- (١٨) س ط: «أصيلان». وأصيلان: تصغير أصيل على غير قياس. والأصيل: ما بين العصر والغروب.
- (١٩) الحناء: خضاب أحمر. وزعم الدنوشري أن همزته بدل من بدل وليست أصلية. يس ٢: ٢١٧. قلت: بل هي أصلية. انظر القاموس والتاج (حنا) والإتحاف ٢: ٢٦١.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة الألف قبل نون أصلية، تشبيهاً لها بالزيادة والعلمية.^(١) نحو: سِنَانٌ وَيَّانٌ. والصحيح صرف ذلك.

[العلم مؤنثاً بالتاء وبدونها]

٦٦٤ - كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ، مُطْلَقاً وَشَرْطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى^(٢)
٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ، أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ «زَيْدٍ»، إِسْمٌ امْرَأَةٌ، لَا اسْمَ ذَكَرٍ^(٣)

من موانع الصرف التأنيث. وهو ضربان: لفظي ومعنوي. فاللفظي: إن كان بالألف فقد تقدّم حكمه.^(٤) وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقاً^(٥) نحو: عائشةٌ وطلحةٌ وهبةٌ.^(٦) والمعنوي: يُمنع أيضاً^(٧) مع العلمية، ولكن يُشترط في تحتم منعه أن يكون: زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زَيْنَبٌ، لأنّ الرابع منه تَنَزَّلُ^(٨) منزلة تاء^(٩) التأنيث، أو مُتَحَرِّكٌ الوَسْطُ نحو: سَقَرٌ، لأنّ الحركة قامت مقام الرابع،^(١٠) خلافاً لابن الأنباري. فإنه جعله ذا وجهين. وما ذكره في «البسيط»، من أن سَقَرٌ ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك.

أو يكون أعجمياً نحو: جُورٌ اسمٌ بلد، لأنّ العُجْمَةَ لَمَّا انضَمَّتْ إِلَى التَّأْنِيثِ والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العُجْمَةُ لا تمنع^(١١) صرف الثلاثي، لأنّها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنّما أثرت تحتم المنع. وحكى بعضهم فيه خلافاً،^(١٢) فجعل «جُورٌ» مثل «هِنْدٌ» في جواز الوجهين.

(١) فيما عدا الأصل: لها بالزائدة.

(٢) الإشارة إلى منع الصرف. والهاء أي: التاء. وشرط منع أي: الصفة الموجبة للمنع من الصرف. وارتقى أي: ارتفع عدد أحرفه. وسقط الشطر الثاني والبيت الذي بعده من ت. والعمارة: الخالي من علامة التأنيث، حذفت الياء للتخفيف. فهو مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. وفي حاشية ت عن التواتي: «مؤنث: مبتدأ مؤخر على حذف المنعوت. تقديره: علم مؤنث كذا. ومطلقاً يعني: ثلاثياً كان أو ثنائياً، حقيقي التأنيث أو مجازيه». وبهاء: متعلقان بمؤنث. ومطلقاً: حال من الضمير المستتر في مؤنث. وكون: خبر شرط، مصدر الفعل ناقص مضاف إلى اسمه في المعنى، وخبره جملة: ارتقى.

(٣) الثلاث أي: من الأحرف. ولم يصل العدد بالتاء لعدم ذكر المعدود. وكجور: الكاف: في محل نصب عطفاً على محل جملة ارتقى. وزيد: ممنوع من الصرف معطوف على جور في محل جر. وقطعت همزة «إسم» للضرورة. وهو حال من زيد. وفوق: ظرف لارتقى. ولا: حرف عطف ونفي. واسم: معطوف على إسم. وذكر أي: رجل. وجور: مدينة فيروزياد. وسقر: جهنم.

(٤) في شرح البيت ٦٥٠. وفي النسخ: ذكره. (٥) س: مطلقة.

(٦) فوفه في ت عن التواتي: إذا سمي به وصار علماً. (٧) ح ط: أيضاً يمنع.

(٨) ط: «ينزل». وسقط «منه» من النسخ. وقد يكون اسم الأنثى على خمسة أحرف أو أكثر نحو: تكريم واستحسان وانتصار. فما زاد على الأربعة كان الأولى حكمه حكم التاء أيضاً.

(٩) ط: هاء.

(١٠) يريد: لأن حركة الوسط أخرجت الاسم عن أعدل الأسماء، وهو الثلاثي الساكن الوسط. س: مقام الحرف الرابع.

(١١) في حاشية ت: لأنه لم يزد على ثلاثة أحرف، لقول المصنف... البيت ٦٦٧.

(١٢) ط: الخلاف.

أو منقولاً من مُذَكَّر نحو «زَيْد» إذا سُمِّيَ به امرأة، لآته حصل بنقله إلى التأنيث يُقَلَّ عاذِلَ خِفَّةُ اللفظ. ^(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور. ^(٢) وذهب عيسى بن عُمر وأبو زيد والجرمي والمُبَرِّد إلى أَنَّهُ ذُو وَجْهَيْنِ، واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أَنَّ الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً، أو منقولاً ^(٣) عن مُذَكَّر، يجوز فيه المنع والصرف، ^(٤) بقوله:

٦٦٦ - وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا، سَبَقُ، وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ ^(٥)

فَمَنْ صَرَفَهُ نَظَرَ إِلَى خِفَّةِ السَّكُونِ، وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ نَظَرَ إِلَى وَجُودِ السَّبَبَيْنِ، ^(٦) وَلَمْ يَعتَبِرِ الْخِفَّةَ. وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ مَنْعَهُ أَحَقُّ مِنْ صَرَفِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: ^(٧) الصَّرفُ أَفْصح. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَهُوَ ^(٨) غَلَطٌ جَلِيٌّ. وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ ^(٩) - قِيلَ: وَالْأَخْفَشُ - إِلَى أَنَّهُ مُتَحْتَمٌّ الْمَنْعِ. قَالَ الزَّجَّاجُ: ^(١٠) لِأَنَّ السَّكُونِ لَا يَغْيِرُ حُكْمًا أَوْجِبَهُ اجْتِمَاعُ عِلَّتَيْنِ، تَمْنَعَانِ الصَّرفَ. وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ: مَا كَانَ اسْمَ بِلْدَةٍ ^(١١) لَا يَجُوزُ صَرَفُهُ، نَحْوُ: قَيْدٍ، لِأَنَّهُمْ لَا يُرَدِّدُونَ اسْمَ الْمَدِينَةِ عَلَى غَيْرِهَا، ^(١٢) فَلَمْ يَكْثُرْ فِي الْكَلَامِ، بِخِلَافِ: هِنْدٍ.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في ذلك بين ما سكوته أصلي كِهْنَدَ، أو عارضٌ بعد التسمية كفَخَذَ، ^(١٣) أو إعلالٍ ^(١٤) كدَارٍ. ففي كل ذلك وجهان، أجودهما المنع.

(١) في حاشية ت عن التواتي أن النقل والخفة تساقطا، فبقي العلمية والتأنيث.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣ والمقتضب ٣: ٣٥١ والهمع ١: ٣٤٠.

(٣) فيما عدا الأصل: ولا منقولاً.

(٤) زاد في م: وإلى هذا أشار.

(٥) وجهان: مبتدأ خبره محذوف يتعلق به: في العادم. وساغ الابتداء بالنكرة لأنها للتقسيم. فهي في مقابلة تحتم المنع. والعادم: الاسم الفاقد. وتذكيراً: مفعول به لعادم عطف عليه عجمة. وسبق أي: سبق تسمية الأنثى به. والجملة صفة لـ «تذكيراً». والكاف: حال من الضمير المستتر في العادم. والمنع أي: من الصرف، مبتدأ خبره أحق، أي: أولى من الصرف. وحذفت القاف الثانية في الوقف.

(٦) فوقها في ت: العلمية والتأنيث.

(٧) انظر المقتصد ٢: ٩٩٣ - ٩٩٤.

(٨) هو أي قول أبي علي.

(٩) معاني القرآن ٣: ٩٨. وانظر منه ٤: ٤١٥ و ١: ١٤٤.

(١٠) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩ - ٥١.

(١١) ط: بلد.

(١٢) أي: لا يوقعون في اسم المدن الاشتراك اللفظي. وهذا غير مسلم به. ط: خبرها.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي أنه خفف بالسكون بعد التسمية والعلمية، وهو مؤنث، وأن هذا التخفيف جائز في الأسماء والأفعال من الثلاثي المكسور العين والمضمومها، ولا يخفف المفتوح.

(١٤) ط: «الإعلال». ودار أصلها «دَوْر»، فسكنت الواو ثم قلبت ألفاً. انظر الخصائص ٢: ٤٧١ - ٤٧٢. وإنما يقول =

الثاني: إذا^(١) كان المؤنث ثنائياً نحو «يد» جاز فيه الوجهان، ذكرهما سيبويه، وظاهر «التسهيل»^(٢) أن المنع أجود، كما في: هند. وقول صاحب «السيط»، في «يد»: «صُرِفَت بلا خلاف»، ليس بصحيح.^(٣)

الثالث: إذا صُغِرَ نحو «هند» تحتم منه لظهور التاء نحو: هُنَيْدَةٌ. فإن صُغِرَ بغير تاء نحو «حُرَيْب»^(٤) - وهي ألفاظ مسموعة - انصرف.

الرابع: إذا سُمِّيَ مُذَكَّرٌ بمؤنث فإن كان ثلاثياً صُرفَ مُطْلَقاً، خلافاً للفرء وثعلب إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف، سواء^(٥) تحرك وسطه نحو: فَحَذَّ، أم سكن نحو: رِيحٌ.^(٦) ولابن خروف في مُتَحَرِّكِ الوَسط^(٥) - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو: سَعَاد، أو تقديرًا كاللفظ^(٧) نحو: جَيْلٌ، مُخَفَّفٌ «جَيْلٌ»^(٨) بالنقل - منع^(٩) الصرف.

فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التانيث تاء، وأن الهاء عندهم بدل التاء في الوقف. فلم عدل عن التعبير بالتاء في قوله:^(١٠)

* كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ، مُطْلَقًا *

قلت: كأنه عدل إلى الهاء، احترازاً من تاء «بنت» و«أخت». فإنها تاء إلحاق^(١١) بُنِيت الكلمة عليها،^(١٢) فليس حُكْمُهَا حُكْمُ الهاء. وقد نص سيبويه^(١٣) على أن بنتاً وأختاً إذا سُمِّيَ بهما رجل مصروفان. وقياس هذا أنهما إذا سُمِّيَ بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان، كهند. وقد ذهب

= الصرفيون: وزنها «فَعْلٌ» اعتباراً للأصل، لأن الإعلال بالقلب لا أثر له في الوزن الصرفي. هذا مذهب الجمهور. وزعم بعض النحاة أن الوزن هو «فَالٌ». شرح الشافعية ١: ١٨.

(١) في النسخ: «إن». وانظر الكتاب ٢: ٣٤.

(٢) ص ٢١٩ - ٢٢٠. وعبرة التسهيل صريحة ليس لها ظاهر وتأويل.

(٣) ط: غير صحيح.

(٤) الإتحاف ٢: ٢٦١. وفي حاشية ت أن الحرب مؤنثة بدليل شواهد من الشعر، وعن التواتي أن مثلها كلمات: ذود وشول وقوس ودردع الحديد. قلت: وقد ورد تذكير «حرب» أيضاً. انظر المذكر والمؤنث للفرء ص ٨٤ ولابن فارس ص ٥٧.

(٥) سقطت من ت. (٦) ط: حرب.

(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٦٢ عن ابن هاني أن التقدير كاللفظ ما خفف قياساً، لأن المقدر كالملفوظ، بخلاف ما خفف على غير قياس.

(٨) في حاشية ت عن التواتي بيان حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الياء، بدليل أن الياء لم تقلب وهي متحركة بعد فتح. وجبت: علم على الضيع. وهي أنى الضياع. والمذكر ضيعان.

(٩) زاد في ط: من.

(١٠) سقط «مطلقاً» من النسخ.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن بنت ملحقة بشير وأخت ملحقة بقفل.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا يجعل تاء بنت وأخت تخرج لقول الناظم «مؤنث بهاء». غير أنه قال في باب الوقف «تأنيث الاسم ما جُعل». فهي إناء للتأنيث. فتأمله.

(١٣) الكتاب ٢: ١٣.

قوم إلى أن تاء «بنت» و«أخت» للتأنيث، فمنعهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقرر أن المؤنث، بلا علامة ظاهرة، فيه تاء مقدرة. ولذلك تُرد في التصغير، فيقال: هُنَيْدَةٌ. فكيف سماه عاريًا في قوله: «وشرطُ منعِ العارِ؟» قلتُ: يعني العاري من العلامة لفظًا. وهو واضح.

[العلم الأعجمي الزائد على الثلاثة]

٦٦٧ - والعَجْمِيُّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ، صَرَفُهُ امْتَنَعَ^(١) من موانع الصرف العجمة، مع العلمية. فإذا^(٢) كان الاسم من أوضاع العجم، وهو علم، امتنع^(٣) صرفه بشرطين: أحدهما: أن يكون أعجمي التعريف أيضًا. أعني: ^(٤) يكون علمًا^(٥) في لغتهم. والثاني: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف. وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق.

فاحترز بالشرط الأول عن نوعين: أحدهما: ما نُقل من لسانهم وهو نكرة نحو: لجام.^(٦) فلا أثر للعجمة فيه، لأنَّ عجمته جنسية، فألحق بالأمثلة العربية.^(٧) والآخر: ما كان في لسان العجم نكرة، ثم نُقل في أول أحواله علمًا نحو: بُندار. وهذا فيه خلاف: ذهب قوم منهم الشلوبين وابن عُصفور إلى أنه لا ينصرف، لأنهم لا يشترطون أن يكون علمًا في لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه مُنصرف لأنهم يشترطون أن يكون علمًا في لغة العجم. وإليه ذهب المُصنّف،^(٨) وهو ظاهر كلام سيويه.

واحترز بالشرط الثاني عن الثلاثي. فإنه ينصرف، لأنَّ العُجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي، بخلاف التأنيث. قال في «شرح الكافية»: ^(٩) قولًا واحدًا، في لغة جميع العرب، ولا

(١) العجمي الوضع والتعريف أي: العجمي وضعه وتعريفه. قال: نائبة عن ضمير الغائب. والوضع أي: في أصل استعماله في لغة أصحابه. والزيد: الزيادة. وسقط الشرط الثاني من ت. والثلاث أي: من الأحرف. وجملة امتنع: خبر المبتدأ صرفه. وجملة صرفه امتنع: خبر العجمي المضاف إلى موصوفه في المعنى. والتقدير: الاسم ذو الوضع العجمي. ومع: تتعلق بحال من الضمير المستتر في العجمي، وعلى: بالمصدر زيد.

(٢) ت: فإن.

(٣) فوقها في ت: يعني عند العرب، ليستقيم كلام الشيخ في قوله: العجمي الوضع والتعريف.

(٤) ت: يعني. (٥) زاد في س: أيضًا.

(٦) الإتحاف ٢: ٢٦٢. وفي حاشية ت عن الأشمونى أنه جعل بعد اسمًا علمًا على رجل. قلت: المشهور أن «لجام» هو اسم فرس بسطام بن قيس. فهو علم لمؤنث. وأصله عربي صلية لا أعجمي. انظر المعرب ص ٣٤٦.

(٧) فوقها في ت: يعني الخالية من موانع الصرف.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ١٤٦٩.

(٩) ص ١٤٦٩ - ١٤٧٠.

التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومُتَحَتِّمَ المنع مع الحركة. قال: وممن صرح بإلغاء عجمة^(١) الثلاثي مطلقاً السيرافي وابن برهان وابن خروف. ولا أعلم لهم من المُتَقَدِّمين مُخَالَفاً. انتهى.

قلت: قد^(٢) نُقِلَ عن عيسى بن عمر، وتبعه ابن قُتَيْبَةَ والجُرْجَانِي، جواز المنع والصرف في الثلاثي الساكن الوسط. ويتحصّل في الثلاثي ثلاثة أقوال: أحدها: أنّ العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً. وهو الصحيح. والثاني: أنّ ما تحرّك وسطه نحو: لَمَكُ^(٣) اسم رجل لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدّم القائلون به. والثالث: أنّ ما تحرّك وسطه لا ينصرف، وما سكن وسطه مُنْصَرَفٌ. وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله «زَيْدٌ» هو مصدر: زَادَ. يقال: زَادَ زَيْدًا وَزِيَادَةً وَزَيْدَانًا.

الثاني: المراد بالعجمي^(٤) ما نُقِلَ من لسان غير العرب، ولا يختصّ بلسان^(٥) الفُرس.

الثالث: إذا كان العجمي^(٦) رُبَاعِيًّا، وأحد حروفه ياء التصغير^(٧) انصرف ولم يُعْتَدَ بالياء.

الرابع: تُعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة. والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو: إِبْرِيْسَمَ^(٨) والثالث: أن يعرى من حروف الذَّلَاقَةِ^(٩) وهو خُمَاسِيٌّ أو رُبَاعِيٌّ. فإن كانت^(١٠) في الرباعي^(١١) السينُ فقد يكون عربيًّا نحو: عَسَجَدَ^(١٢) وهو قليل. وحروف الذَّلَاقَةِ ستّة يجتمعها «مُرُ بَنَقُلْ». والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في

(١) ت م: عجمة.

(٢) سقطت من ط. ومضمون القول مقحم بخلاف يسير في مطبوعة شرح الكافية الشافية.

(٣) في حاشية ح: لمك اسم ولد نوح عليه السلام. قلت: وقيل: هو حفيده أو أبوه. تقارير الحامدي ص ٣٠٤.

(٤) ت م: من العجمي.

(٥) يعني بالعرب العدنانيين ومن كان معهم في الفصاحة. ولذلك يوصف العرب الآراميون والفينيقيون والسراني والأنباط والأنباط والبربر... بأنهم أعاجم. وفيما عدا الأصل: بلغة (٦) فيما عدا الأصل: الأعجمي.

(٧) نحو: غُزِرَ عليه السلام، عبده اليهود وزعموا أنه ابن الله تعالى. البحر ٣١: ٥.

(٨) في حاشية ت أنه الحرير الرقيق ضد إستبرق، إذ هو الغليظ.

(٩) في حاشية ت عن ابن جنّي أنها سميت كذلك للاعتماد عليها بذلق اللسان - وهو طرفه - وأن كل كلمة رباعية أو خماسية مجردة لا بد أن تحوي حرفاً أو أكثر من حروف الذَّلَاقَةِ، وأن غيرها يسمى الحروف المصمتة لصمتها عن الدخول وجوباً في الرباعي والخماسي.

(١٠) ط: كان.

(١١) في حاشية ت: يعني العاري من حروف الذَّلَاقَةِ.

(١٢) العسجد: الذهب.

كلام العرب، كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: ^(١) قَجَّ وجِقْ، والصاد والجيم نحو: ^(٢) الصَّوْلُجَانُ، والكاف والجيم نحو: ^(٣) أُسْكُرْجَةً، والراء بعد النون ^(٤) أَوَّلَ كلمة نحو: نَرْجِسُ، والراء ^(٥) بعد الدال نحو: مُهَنْدِرُ.

[العلم بوزن الفعل]

٦٦٨ - كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ، يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبًا، كَأَحْمَدَ، وَيَعْلَى ^(٦) مما يمنع ^(٧) الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصًا به أو غالبًا فيه. والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل، ^(٨) إلا في نادر ^(٩) أو علم أو عجمي، كصيغة ^(١٠) الماضي المفتتح بباء المطاوعة ^(١١) أو همزة وصل، ^(١٢) وما سلم من المصوغ للمفعول، ^(١٣) وبناء «فَعْلٌ»، ^(١٤) وما صيغ للأمر من غير «فَاعِلٌ» والثلاثي، ^(١٥) وما سوى «أَفْعَلٌ» و«نَفْعَلٌ» و«تَفْعَلٌ» و«يَفْعَلٌ» ^(١٦) من أوزان المضارع.

(١) قَجَّ أي: أهرب. وجق أي: أخرج. وهما من اللغة التركية. (٢) الصولجان: العصا.

(٣) الأسكرجة: وعاء. وضبطت في الصبان ٢٥٨:٣ كما أثبتنا مع إغفال ضبط الهمزة لجهله به. وضبطت الهمزة في المعرب ص ٧٥ بالفتح وص ٤٥ بالضم، مع فتح الراء. (٤) س ح ط: وبتبعية الراء النون.

(٥) س ط: والزاي.

(٦) الإشارة إلى حكم منع الصرف. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن التواتي: «كذلك: خبر مقدم، وذو: مبتدأ مؤخر على حذف المنعوت. ويخص الفعل: صفة لوزن. وغالب: معطوف على محل الجملة. وعطف الاسم على الفعل لكون أحدهما في معنى الآخر. والتقدير: علم ذو وزن خاص بالفعل أو غالب، لا يخص أو يغلب». وذو وزن أي: علم صاحب وزن. ويخصه: يلزمه. وغالب أي: غالبية وجوده للفعل. والكاف: خبر لمحذوف. وأحمد: مضاف إليه ممنوع من الصرف، ولا ضرورة لتنوينه خلافاً لزعم الأزهري. وعطف الاسم على الفعل وهم وقع فيه كثير من النحاة. انظر إعراب الجمل ص ٢٤٥ - ٢٤٨ والبيت ٥٦٤.

(٧) ت. ما يمنع. (٨) س: الفعل.

(٩) الإنحاف ٢: ٢٦٣. وزاد في حاشية ت: من الكلام.

(١٠) عطف المرادي على «صيغة» ما يلي: ما سلم، وبناء «فعل»، وما سوى.

(١١) ت س: مطاوعة.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: «مثال الأول: تكلم وتكسر. والثاني: اصطفى واغترى». وهمزة الوصل هذه تقطع في المسمى به عند الجمهور، سواء كان المنقول من فعل أو حرف. وأجاز بعض النحاة عدم قطعها. أما المنقول من اسم، نحو: انتصار واستقبال، فالإجماع على عدم قطع همزته لأنه لم يبعد الاسم عن أصله، بخلاف ما نقل من فعل أو حرف.

(١٣) في حاشية ت: نحو: ضُرب وأكرم. واحترز بما سلم مما اعتل نحو: قيل. فهو كقيل. وقول، على لغة الضم، كخوت.

(١٤) نحو: قَطَعَ وكَثُرَ.

(١٥) الأمر من «فَاعِلٌ» هو «فَاعِلٌ». وليس خاصاً بالأفعال ولا غالباً فيها، ويكثر في الأسماء. وأمر الثلاثي المجرد «افعل»، وهو من الغالب في الأفعال. ولذلك استثناء من المختص وسيورده في الغالب.

(١٦) أهملت، ضبط العين لأنها تثلت. وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الأوزان الأربعة هي من الغالب في الأفعال، وأن قوله: «ما سوى...» احتراز من الرباعي والمزيد والمبني للمفعول. فإنها مختصة بالأفعال إلا نادراً.

واحترز بالنادر من نحو: دُئِلَ لدَوَيْتَةٍ، وَيَنْجَلِبُ لَحَرْزَةٍ، ^(١) وَتُبَشِّرُ لَطَائِرَ، وبالعَلَم من نحو: خَضُمَ ^(٢) لرجل، وَشَمَّرَ لفرس، وبالعجمي من نحو: بَقِمَ واستَبْرَقَ. ^(٣) فلا يمنع وَجْدَانُ هذه اختصاصَ أوزانها بالفعل، لأنَّ النادرَ والعجميَّ لا حكم لهما، والعَلَم ^(٤) منقول من فعل. ^(٥) فالاختصاص باقٍ.

والمُرَاد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرة فيه كإثْمِدٍ وإصْبَحَ وأبْلَمَ ^(٦) - فَإِنَّ أوزانها تقلَّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي - وإما لأنَّ زيادته تدلُّ على معنى في الفعل، ولا تدلُّ على معنى في الاسم، كأفْكَلٍ وأكْلَبَ. ^(٧) فَإِنَّ نظائرها ^(٨) تكثر في الأسماء والأفعال، لكنَّ الهمزة من «أفْعَلُ» و«أفْعُلُ» تدلُّ على معنى في الفعل ^(٩) ولا تدلُّ على معنى في الاسم، فكان المُفْتَح بأحدهما ^(١٠) من الأفعال أصلاً للمُفْتَح بهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران ^(١١) نحو: يَرْمَعُ وَتَنْضُبُ ^(١٢) - فَإِنَّهما كإثْمِدٍ في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقلُّ في الأسماء - وكأفْكَلٍ في كونه مُفْتَحًا بما يدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم. تنبيهات: ^(١٣)

الأول: قد اتَّضح، بما ذكر، أنَّ التعبير عن هذا النوع بأن يقال «ما أصله للفعل» كما فعل في «الكافية» ^(١٤) أو «ما هو به أولى» كما فعل في «التسهيل» ^(١٥) أجود من التعبير ^(١٦) عنه بالغالب. ^(١٧)

(١) البنجلب: حَرْزَةٌ يجلب بها الغائب فيما يزعمون. وفوقها في ت: الحَرْزَةُ: الجوهرة النفيسة.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: الحَضُم: شدة المضغ بالأسنان.

(٣) س: «بقم: عود، واستبرق: ثوب». والصواب أن البقم: خشب شجر يصبغ بطيixه. والاستبرق: الحرير الغليظ.

(٤) ت: ولأن العلم.

(٥) زاد في س: «الأمر من الثلاثي». وهو وهم، والصواب أن ما أورده المرادي من العلم منقول من ماضي الثلاثي المضغ العين.

(٦) الإثمد: حجر الكحل. والأبلم: سعف العقول.

(٧) الأفكل: الرعدة. والأكلب: جمع كلب. (٨) س: نظيرهما.

(٩) يعني: أن الهمزة في المضارع تدل على المتكلم، وفي نظيره من الأسماء لا تدل على معنى. التصريح ٢٢٠: ٢. قلت: إذا صح ما في المضارع صح ما في الاسم، لأن الهمزة في نحو: أحمر وأعظم وأكلب، تدل على معنى الصفة المشبهة أو التفضيل أو جمع القلة. والحق أن الصيغة كلها في كليهما، لا الهمزة وحدها، تدل على ذلك.

(١٠) بأحدهما أي: بهمزة أحدهما. والضمير يعود على: أفْعُلُ وأفْعَلُ.

(١١) أي: المعلن بهما الأولوية. وهما الأكثرية في الفعل، والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: اليرمع: حجارة بيض لها بريق. وتنضب: شجر بالحجاز تعمل منه النبل.

(١٣) في النسخ: «تنبيه». وسقط «الأول» منها.

(١٤) في شرح الكافية الشافية ص ١٤٥٨: «أو أصله للفعل» كما في ط. وفي النسخ: كما ذكر في الكافية.

(١٥) في ص ٢١٨: أو هو به أولى.

(١٦) في حاشية ت عن التواتي: قوله «أجود من التعبير» ليشمل أفكل وأكلب.

(١٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن الإمام اكتفى عن هذا بالمثال الذي ذكر، لأن أحمد مما يكثر في الأفعال دون الأسماء. فعلى هذا يصح كلامه. ويحمل قوله «غالب» على ما كان أصلاً في الأفعال فرعاً في الأسماء كيعلى.

الثاني^(١): قد فهم، من قوله «يُخَصُّ الفِعْلُ»^(٢) * أو غَالِبٌ، أَنَّ الوزنَ المُشْتَرَكَ غيرَ الغالب لا يمنع الصرف نحو: ضَرَبَ ودَحْرَجَ، خِلَافًا لِعِيسَى بنِ عُمَرَ فيما نُقِلَ من «فَعَلَ». فَإِنَّهُ لَا يَصْرِفُهُ مُتَمَسِّكًا بقوله: ^(٣)

* أَنَا ابْنُ جَلَا، وَطَلَّاعُ السَّنَايَا *

وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، ^(٤) فَيَكُونُ مُحْكِيًا ^(٥) لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ جُمْلَةٍ، أَوْ يَكُونُ حَذَفَ الْمَوْصُوفِ وَأَقَامَ صِفَتَهُ مَقَامَهُ أَي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُحْكَى مُسَمًّى بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْنَدٍ إِلَى ضَمِيرٍ مُتَمَسِّكًا ^(٦) بِهَذَا الْبَيْتِ. وَقَدْ ^(٧) نُقِلَ عَنِ الْفَرَّاءِ مَا يَقْرِبُ مِنْ مَذْهَبِ عِيسَى بْنِ عَمْرِ. ^(٨) قَالَ: الْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ إِنْ غَلِبَتْ لِلْفِعْلِ ^(٩) فَلَا تُجَرِّهُ ^(١٠) فِي الْمَعْرِفَةِ، نَحْوُ رَجُلٍ اسْمُهُ «ضَرَبٌ». فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ، وَإِنْ كَانَ اسْمًا لِلْعَسَلِ الْأَبْيَضِ، هُوَ أَشْهَرُ ^(١١) فِي الْفِعْلِ. فَإِنْ ^(١٢) غَلِبَ فِي الْإِسْمِ فَأَجْرُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ، نَحْوُ رَجُلٍ مُسَمًّى بِحَجَرٍ، ^(١٣) لِأَنَّهُ يَكُونُ فِعْلًا يَقُولُ: حَجَرَ عَلَيْهِ ^(١٤) الْقَاضِي. وَلَكِنَّهُ أَشْهَرُ فِي الْإِسْمِ. انْتَهَى. ^(١٥)

(١) في النسخ: تنبيه ثان.

(٢) ط: الفعل.

(٣) صدر بيت لسحيم بن وثيل، عجزه:

مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تُعَرِّفُونِي

الاصمعيات ص ١٦ والكتاب ٧: ٢ والارتشاف ٤٥٨: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٦٧ والعيني ٣٥٦: ٤ والخزانة ١٢٣: ١ والأشموني ٢٦٠: ٣. والثنايا: جمع ثنية. وهي الطريق في الجبل. وأضع العمامة أي: أكشف رأسي بإزالة العمامة.

(٤) ت: ضمير لفاعل.

(٥) أي: الجملة كلها في محل جر مضاف إليه على الحكاية.

(٦) ح: متمسكًا.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) سقط «بن عمر» مما عدا الأصل.

(٩) ط: للأفعال.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: «قال شيخنا: معناه: فلا تصرفه. ووجدت في بعض الطرود: معناه: فلا تنزّنه. فالمعنى مقارب. وهذه العبارة للكوفيين». وقال الصبان ٥٦١: ٣: الضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور.

(١١) ط: الأشهر.

(١٢) ت ح: للفعل وإن.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «قال شيخنا: بتخفيف الجيم. ووجدت في بعض الطرود ما نصه: والظاهر يخفف إذ هو العام في الاسم».

(١٤) أي: منعه من التصرف في ماله.

(١٥) سقطت من النسخ.

الثالث: ^(١) يُشترط في الوزن المانع من الصرف ^(٢) شرطان: أحدهما: أن يكون لازماً. والثاني: ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم. فخرج بالأول نحو: امرئ. فإنه لو سُمِّي به انصرف، وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر من «عَلِمَ»، وفي الجزر شبيهاً بالأمر من «ضَرَبَ»، وفي الرفع شبيهاً بالأمر من «خَرَجَ»، لأنه يُخالف ^(٣) الأفعال بكون ^(٤) عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تُعتبر فيه الموازنة. وخرج ^(٥) بالثاني نحو: رُدَّ وقِيلَ. فإن أصلهما «رُدِدَ» و«قُولَ»، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مُشابهة: بُرِدَ وفِيلَ، فلم يُعتبر فيهما الوزن الأصلي.

وشمل قولنا: ^(٦) «إلى مثال هو للاسم» قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثال غير نادر - ولا إشكال في صرفه - نحو: رُدَّ وقِيلَ. والآخر: ما خرج إلى مثال نادر نحو: انطلقَ، إذا سَكُنَتْ لامه. ^(٧) فإنه خرج إلى بناء إنقَحَلَ، ^(٨) وهو نادر. فهذا فيه خلاف، وجوز ابن خروف فيه ^(٩) الصرف والمنع. وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال، ولم يُخرجه إلى وزن الاسم نحو: يَزِيدُ، امتنع صرفه.

الرابع: ^(١٠) اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية ^(١١) نحو: ضَرَبَ. فمذهب سيبويه ^(١٢) أنه كالسكون اللازم فينصرف. وهو اختيار المصنف. ^(١٣) وذهب المازني والمبرِّد ومن وافقهما إلى أنه يُمنع الصرف. فلو خُفِّف قبل التسمية انصرف، قولاً واحداً.

[العلم مزيداً بألف الإلحاق]

٦٦٩ - وما يصِيرُ عَلَماً، مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ، فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ ^(١٤)

(٢) فيما عدا الأصل: للصرف.

(٤) س: لكون.

(١) في النسخ: تنبيه ثالث.

(٣) فيما عدا الأصل: خالف.

(٥) في النسخ: ويخرج.

(٦) في مستهل الشرط الثاني.

(٧) إنما سَكُنَتْ للتخفيف، كما تسكن عين: قَجَذَ وَسَلِمَ، ثم حركت القاف بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين. وهو فعل أمر.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: «إنقحل اسم للشيخ البائس». وفي الأشموني: «انتَحَلَ». وضبطه الصبان عن شيخه بفتح الحاء ثم حارَ في معناه.

(٩) ط: فيه ابن خروف.

(١٠) في النسخ: تنبيه رابع.

(١١) في النسخ: «الاسمية». وفي حاشية ت عن التواتي أن «ضَرَبَ» يجوز تسكين عينه، وكذلك «عَلِمَ»، بخلاف مفتوح العين. فإنه لا يجوز تسكينه.

(١٢) الكتاب ١٥: ٢.

(١٣) شرح الكافية الشافية ص ١٤٦٣ - ١٤٦٦.

(١٤) ما يصير علماً أي: الاسم المنقول إلى العلمية. فخرج نحو: سَلَقَى وأحرنبى، وما تصرف منهما. وذو ألف أي: لحقة ألف مقصورة في آخره. والإلحاق: زيادة حرف أو حرفين في الكلمة، لتوازن كلمة أخرى أصولها أكثر. نحو: جَوَّ

ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف، مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين، لا يوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف: ^(١) أحدهما: أنها زائدة ليست مُبدلة ^(٢) من شيء، بخلاف الممدودة ^(٣) فإنها مُبدلة من ياء. ^(٤) والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو: أرطى. ^(٥) فهو على مثال: سَكَرى، بخلاف الممدودة. تنبيه: حُكِمَ ألف التثنية ^(٦) كحُكِمَ ألف الإلحاق، في أنها تمنع الصرف ^(٧) مع العلمية، في ^(٧) نحو: قَبَعَثَرَى. ^(٨) ذكره بعضهم.

[العلم المعدول]

٦٧٠ - وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ، إِنْ عُدِلَا كَفَعَلِ التَّوَكِيدِ، أَوْ كَشَعَلَا ^(٩)
العدل يمنع الصرف مع العلمية، في أربعة مواضع. وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها:
الأول: فَعَلُ التَّوَكِيدِ، ^(١٠) والمُرَادُ بِهِ «جُمَعُ» وتوابعه كقولك: مررتُ بالهنداتِ جُمَعَ.
والمانع له من الصرف التعريفُ والعدل: ^(١١)
أما تعريفه فبالإضافة المَنَوِيَّة. فشابهة ^(١٢) بذلك العَلَمَ، لكونه معرفةً بغير قرينة ^(١٣) لفظية. هذا

= وبهلول وإبريق وعرمم وجلبب وتشيطن واستلقى، ملحقة بنحو: جعفر وعصفور وقنديل وسفرجل ودحرج وتدحرج واحرنجم. وما: اسم موصول مبتدأ خيره جملة: ليس ينصرف. وزيدت الفاء في الخبر لشبه «ما» باسم الشرط. وعلماً: خبر يصير. ومن: تتعلق بحال من ما. وجملة زيدت: صفة لألف. واسم ليس: يعود على ما. وسقط الشطر الثاني من ت.

- (١) زاد في ط: لوجهين.
- (٢) يريد الزيادة والإبدال معاً، لأن الممدودة أيضاً زائدة. ولذلك ذكر فيها الإبدال وحده.
- (٣) الإتحاف ٢: ٢٦٣. وفي حاشية ت عن التواتي: نحو علباء، بكسر فاء الكلمة. ولا يصح أن تكون للتأنيث لأن ما للمؤنث لا يكون إلا بضم الفاء أو فتحها. وكلام الإمام شامل للممدودة. فتأمله. قلت: حمل المرادي كلام الناظم على ما صرح به في شرح الكافية الشافية ص ١٤٩٣.
- (٤) الصواب أن الهمزة مبدلة من ألف متقبلة عن ياء. انظر سر الصناعة ص ٩٩ وشرح البيت ٩٤٤.
- (٥) الأرطى: ضرب من الشجر. وفي حاشية ت: أي ألقه في اسم ساكن الثاني مفتوح الأول.
- (٦) أي: المزيدة في بناء الاسم لغير إلحاق أو تأنيث. نحو: باقلى وسُماني وثَقاوى. سر الصناعة ص ٦٩٤.
- (٧) سقطت مما عدا الأصل.
- (٨) القبعثري: الجمل الضخم العظيم. والاسم هنا مصروف. فإذا جعل علماً لم ينون.
- (٩) نعل: اسم حي من طيء. وسقط الشطر الثاني من ت. والعدل في البيت ٦٥٦. وأراد بالعلم ما كان علماً حقيقة أو حكماً. فلا يرد عليه إيراد «فَعَلُ التَّوَكِيدِ» لأنه في حكم العلم، والإضافة بينهما بمعنى: في. والعلم: معقول به لفعل محذوف يفسره «امنع». وجملته معطوفة على «ليعلما» في البيت ٦٥٧، و«نحو معديكربا» مع الآيات ٦٦٣ - ٦٦٩ اعتراض بينهما. وجملة امنع: تفسيرية. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. والكاف: خبر لمحذوف، عطفت عليها الكاف الثانية.
- (١٠) ت س: «للتوكيد». ط: في التوكيد.
- (١١) س: العدل والتعريف.
- (١٢) في حاشية ت عن التواتي: وجه الشبه - كما قال الشيخ - تعريفه بغير أداة ظاهرة. لكن لما تعرف بتقدير الإضافة، والمقدر كالموجود عندهم، صار دون العلم ولم يتزل منزله، لأن العلم تعرف بغير أداة مطلقاً، أي ظاهرة ومقدرة.
- (١٣) في النسخ: أداة.

ظاهر قول^(١) سيويه، وهو^(٢) اختيار ابن عصفور. وذهب بعضهم إلى أنه علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.^(٣)

قلت: وإلى الأول ذهب في «الكافية» وقال في «شرحها»^(٤): [وصار «جَمَعُ» لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنه علم، وليس بعلم]،^(٥) لأن العلم إما شخصي وإما جنسي. فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، و«جَمَعُ» بخلاف ذلك. فالحكم بعلميته باطل. انتهى. وقال في «التسهيل»^(٦): (٥) والمانع^(٧) مع شبه العلمية أو الوصفية في «فُعَلُ»^(٨) توكيدًا. قال الشيخ أبو حيان: (٨) وتجوز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب «جَمَعُ» لا أعرف له فيه سالفًا.^(٩) انتهى.

وأما عدله ففيه أقوال: قيل: إنه معدول عن «فَعْلَاوَاتٍ» لأنه جمع «فَعْلَاءٍ» مؤنث «أفْعَلُ». وقد جُمع المذكر بالواو والنون، فكان حق المؤنث أن يُجمع بالألف والتاء. وهذا^(١٠) اختيار المصنف. وقيل: معدول عن «فُعَلُ»،^(١١) لأنه قياس «أفْعَلُ فَعْلَاءٍ» أن يُجمع مذكره ومؤنثه على «فُعَلُ» نحو: حُمِرَ في أحمر وحمراء.^(١٢) وهو قول الأخفش والسيرافي، واختاره ابن عصفور. وقيل: إنه معدول عن «فَعَالِي»^(١٣) لأن جمعاء اسم كصحراء.^(١٤)

(١) ط: «كلام». وانظر الكتاب ١٤: ٢.

(٢) سقطت من س و ط.

(٣) ص ١٤٧٤ - ١٤٧٥.

(٤) تمة من ح.

(٥) ص ٢٢٢.

(٦) ط: «والمانع العدل». وفي حاشية ت عن الدماميني على التسهيل: أي: والعدل المانع مع شبه العلمية أو الوصفية في فُعَل توكيدًا. فتقول: المانع: مبتدأ خبره قوله: في فُعَل. يعني أن العدل المانع من الصرف، مع أحد الأمرين إما شبه العلمية وإما شبه الصوفية، ثابت في فُعَل المستعمل توكيدًا.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: «يعني أن المانع له العدل مع شبه العلمية أو شبه الوصفية. وشبه الوصفية هو معنى الاجتماع لا في اللفظ»، وعن الشيخ يس: وقال في التسهيل ما ملخصه: «إن فُعَل في التوكيد ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية أو شبه الصفة». ووجهوا شبه العلمية بكونه معرفة بغير جهة لفظية وإنما يجمع بالواو والنون، وشبه الصفة بأن يقال فيه: أفعل فَعْلَاء، كما قالوا: أحمر حمراء.

(٨) الارتشاف ١: ٤٣٥.

(٩) فيما عدا الأصل: سلفًا.

(١٠) س ط: «وهو». وانظر ص ١٤٧٥ من شرح الكافية الشافية.

(١١) فوقه في ت عن التواتي: رُدَّ هذا لأن حمراء صفة وجمعاء ليس بصفة.

(١٢) ت: «في حمراء». س ح: في حمراء وأحمر.

(١٣) ط: فعالي.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيجمع على «فعالي» أو «فعالي»، لقول الإمام... البيت ٨٧٣. ورد هذا أيضًا بأن صحراء لا مذكر لها بخلاف جمعاء. انظر التصريح ٢٢٢: ٢٢٣ والأشموني ٣: ٦٢٤ والخضري ٢: ١٠٧. وهو زعم مردود بأصح.

الثاني: علم المُذكر المعدول إلى «فَعَلَ» نحو: عُمِرَ. وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف، عارياً من سائر الموانع. ومنه: ^(١) زُقِرَ وَمُضِرُّ وَتُعَلُّ وَهَبِلُ وَزُحَلُ وَعَصَمُ وَجَسَمُ وَقَتَمُ وَجَمَحُ وَقَزَحُ وَدَلَفُ، وبُلُعُ: بطن منه قضاة.

فإن ورد «فَعَلَ» مصروقاً، ^(٢) وهو علم، علمنا أنه ليس بمعدول. وذلك نحو: أَدَدَ. وهو عند سيبويه ^(٣) من الودّ فهمزته عن واو- وعند غيره من الإذ وهو العظيم. ^(٤) فهمزته أصلية. فإن وجد في «فَعَلَ» مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو: طَوَى. ^(٥) فإن منعه للتأنيث والعلمية. ونحو «تَلَّ» ^(٦) اسم أعجمي. فالمانع له العجمة والعلمية، عند من يرى منع الثلاثي للعجمة. ^(٧)

تنبيهات:

الأول: «فَعَلَ» المذكور معدول عن «فَاعِلٍ». فعُمِرَ ^(٨) عن عامِر، وكذلك ^(٩) سائرهما. قيل: وبعضها معدول عن «أَفْعَلٍ»، وهو تُعَلُّ.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين: أحدهما: أنه لو لم يُقدَّر عدله لزم ترتيب ^(١٠) المنع على ^(١١) علة واحدة، إذ ليس ^(١٢) فيه من الموانع غير العلمية. والآخر: أن الأعلام يغلب عليها النقل، فجعل عُمِرَ معدولاً عن عامِر العلم المنقول من الصفة، ولم يجعل مُرتَجلاً.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهي التخفيف. ^(١٣) والآخرى: معنوية وهي تمحيض العلمية، إذ لو قيل «عامِر» لتوهم أنه صفة.

(١) في حاشية ت عن التواتي: «تفسيرها على الترتيب: الزفر: السيد. وتعل: اسم قبيلة. وهبل: اسم صنم. وزحل: اسم نجم. وجسم: أبر حي من العرب،. وقتم: كثير العطاء. وقزح: اسم رجل. وقال بعضهم: قوس قزح هو الدائر في السماء بين السحاب. قال الزبيدي: ويقال: قزح: شيطان. ويقال: القزح: الطرائق التي فيها، واحدها قزحة». وزفر ومضر وعصم وقتم وجمع ودلف: أسماء رجال. وقوله «سائر الموانع» أي: عدا العلمية.

(٢) س: غير مصروف.

(٣) سقط «وهو العظيم» من ط.

(٤) في حاشية ت عن التواتي إيراد الآيتين ١٢ من سورة ط ١٦ من سورة النازعات، على أن طوى بدل من الواد. ومن كسر الطاء - وهي قراءة الحسن - فهو في موضع نصب على المصدر. ومن ترك صرفه جعله معدولاً كعمر وهو علم. ومن صرفه جعله كحطم وهو القليل الرحمة للبهائم، غير معدول. وقيل: إنما ترك صرفه لكونه اسماً للبقعة مع العلمية.

(٥) ت: اسم لأحد عظماء الترك. ت: «تَلَّ». من ح: تَلَّ.

(٦) في النسخ: للعجمي.

(٧) زاد في حاشية ت: معدول.

(٨) ت ح: وكذا.

(٩) ت: ترتب.

(١٠) س: عن.

(١١) ط: وليس.

(١٢) هو حذف الألف أو الهمزة. والتخفيف هنا غير مسلم به، لأن «فَعَلَ» أثقل من فاعِل، إلا إذا قيل: إنه يُقل معنوي بالنقل. وفي هذا القول دور.

الرابع: ذكر بعضهم أنَّ في «فَعَلَ»^(١) علم جنس، قالوا: جاؤوا بِعُلُقَ وُقُلُقَ.^(٢) ولا ينصرف،^(٣) وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ما جُعل علماً، من المعدول إلى «فَعَلَ» في النداء، كَعُدَّرَ وُقُسُقَ.^(٤) فحُكِمَهُ حُكْمَ عُمَرِ. قال المصنف: ^(٥) وهو أحق من «عُمَر» بمنع الصرف، لأنَّ عدله مُحَقَّقٌ وعدل «عُمَر» مُقَدَّر. انتهى. وهو مذهب سيويه. وذهب الأخفش وتبعه ابن السِّيد إلى صرفه.

ثم انتقل إلى الموضع الثالث^(٦) فقال: ^(٧)

٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا نَعَا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً، يُعْتَبَرُ إِذَا قُصِدَ بـ «سَحَرَ» سَحَرُ يَوْمَ بَعِينِهِ^(٨) فالأصل أن يُعَرَّفَ^(٩) بـ «أل» أو بالإضافة. فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيثث^(١٠) ظرف لا يتصرف ولا ينصرف، نحو: جثُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَحَرَ.^(١١) والمانع له من الصرف العدل والتعريف.

أما العدل فعن اللفظ بـ «أل»،^(١٢) وكان الأصل أن يُعَرَّفَ بها. وأما التعريف فقليل: بالعلمية لأنه جُعل علماً لهذا الوقت - وصرح به في «التسهيل»^(١٣) - وقيل: شَبِهَ الْعِلْمِيَّةَ،^(١٤) لأنه

(١) الإنحاف ٢: ٢٦٥. س: «أن فعل». ح: «أن فعل قد يكون». ط: في فعل.

(٢) أي: جاؤوا بالداعية.

(٣) في القاموس التاج (فلق) أنه ينصرف أيضاً. س ط: ولا يصرف.

(٤) غدر معدول عن غادر، وفسق عن فاسق. وعدلها أكسبها معنى المبالغة.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٤٧٤.

(٦) انظر مستهل شرح البيت ٦٧٠.

(٧) مانعا سحر أي: مانعا صرف سحر. وهو ما قبل الفجر. وبه أي: فيه. والتعيين: تخصيص سحر يوم معين. وقصداً أي: مقصوداً. ويعتبر: يعتد. وهو يفسر فعلاً محذوفاً ويتعدى إلى مفعولين. ومانعا: خبر مضاف إلى سحر. وإذا: ظرف لـ «مانعا» مضاف إلى جملة الفعل المحذوف. وبه: متعلقان بـ «قصداً» الذي هو مفعول به ثانٍ لذلك الفعل. والتعيين: نائب فاعله ومفعوله الأول أصلاً. وجملة يعتبر: تفسيرية، حذف منها المفعول الثاني لدلالة «قصداً» عليه، ونائب الفاعل يعود على التعيين. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٨) هذا توكيد للنكرة المضافة إلى نكرة. انظر شرح البيت ٥٢٦.

(٩) ت: يتصرف.

(١٠) س: ح.

(١١) هو بدل من يوم منصوب ولا يعلق.

(١٢) أي أصله «السحر». قال: نائبة عن ضمير الغائب. والتقدير: سحره. وليست «أل» هنا عهدية كما زعم الدماميني. انظر الصبان ٣: ٢٦٥ ونتاج الفكر ص ٣٧٥ ويس ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(١٣) ص ٢٢٢. وجملة علماً لا يصلح لعدله عن المعرف بـ «أل»، لأن العلم لا يعرف بها. الخصري ٢: ١٠٧.

(١٤) ط: «شبه العلمية». والمراد: العلمية حكماً لا حقيقة.

تعريف بغير أداة ظاهرة^(١) كالعلم. وهو اختيار ابن عصفور، وقوله هنا: «والتعريف» يُؤمى إليه، إذ لم يقل: «والعلمية».

وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر^(٢) بن أبي المكارم المُطرزي - إلى أنه مبني على الفتح لتضمنه^(٣) معنى حرف التعريف كأمس. وذهب ابن الطراوة^(٤) إلى أنه مبني، لا لتضمنه معنى الحرف، بل لعدم التقار. ^(٥)

وذهب السهيلي إلى أنه مُعرب، وإنما حُذف تنوينه لنية الإضافة. ^(٦) وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه مُعرب أيضاً، وإنما حُذف تنوينه لنية «أل». وعلى هذين القولين، فهو من قبيل المُنصرف.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه: نظير «سحر»، في امتناعه من الصرف «أمس»، ^(٧) عند بني تميم. فإنَّ منهم من يُعربه في الرفع غير مُنصرف، وبينه على الكسر في النصب والعجز، ومنهم من يُعربه إعراباً ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة، ^(٨) خلافاً لمن أنكر ذلك. وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع^(٩) أنَّ بني تميم يُعربونه إعراباً ما لا ينصرف، إذا رُفِعَ أو جُرِّبَ «مُذ» أو «مُنذ»، فقط. وزعم الزجاجي^(١٠) أنَّ من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز: ^(١١)

(١) في النسخ: تعرف بغير أداة ظاهرة.

(٢) ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز الخوارزمي. نحوي لغوي أديب من تلاميذ الزمخشري. توفي سنة ٦١٠.

(٣) التضمن: ورود الكلمة بصيغتها الأصلية لمعناها الوضعي مزيداً عليه معنى آخر يناسب التركيب. فالمراد أن «سحر» هذا معناه الوضعي هو التذكير زيد عليه معنى حرف التعريف. التصريح ٢: ٢٢٤.

(٤) سقطت هنا ورقة من ت فاخترم النص حتى «غير مُنصرف فإن كان».

(٥) التقار: التمكن والثبوت والاستقرار. يريد أنه يضطرب ولا يثبت على الصورة الوضعية له. انظر ص ٣١٥ من ابن الطراوة النحوي و٢: ٢٦٥ من الإتحاف. ط: لعدم التقارب.

(٦) كذا. وهو قول له، اختار عليه التعريف بـ «أل». انظر نتائج الفكر ص ٣٧٥ - ٣٧٧.

(٧) أمس: اليوم الذي قبل اليوم الحاضر.

(٨) ط: الثلاث.

(٩) البسيط ص ٤٨٢ - ٤٨٣ والملخص ص ١٢٧ - ١٢٨.

(١٠) الجمل ص ٤٥ وشرح التسهيل ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤. وفي الأصل و س و ط: «الزجاج». ونسب الزعم إليه أيضاً في الأشموني ٣: ٢٦٧. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥ والشرح الكبير ٢: ٤٠٠.

(١١) المعراج. ديوانه ٢: ٢٩٦ والجمل للخليل ص ١٨٢ والكتاب ٢: ٤٤ والأشموني ٣: ٢٦٧ والعيني ٤: ٣٥٧ والخزانة ٢: ٢١٩. وزاد في س:

عجائزاً، مثل السُعالي، خَمسا

وفي الحاشية البيتان التاليان له. والثلاثة في حاشية ح. ومذ بمعنى في. والسعالي: جمع سعاة. وهي أنثى الغول.

* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا، مُذْ أَمَسَا *

قال في «شرح التسهيل»: ^(١) ومُدَّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتح في «مُذْ أَمَسَا» فتحة ^(٢) إعراب. وأبو القاسم ^(٣) لم يأخذ البيت من غير «كتاب» سيويه. فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يُعوَّل عليه. انتهى.

وأجاز الخليل في «لقيته أمس» أن يكون التقدير: ^(٤) بالأمس. فحذف الباء و«أل»، فتكون الكسرة كسرة إعراب. ولا «أمس» أحكام آخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع ^(٥) فقال: ^(٦)

٦٧٢ - وابن على الكسر «فَعَالٍ»، عَلَمًا مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ «جُشَمَا»
٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ، ^(٧)

لغة الحجازيين بناء «فَعَالٍ» عَلَمًا لمؤنث، نحو: «حَذَام»، على الكسر مطلقًا. وفي سبب بنائه أقوال: أحدها: شبهه بـ «نَزَالٍ» وزنًا وتعريفًا وعدلاً وتأنيتًا. ^(٨) والثاني: تضمينه معنى هاء التأنيث. ^(٩) وإليه ذهب الرُّبَيعِي. والثالث: توالي اللِغْل، ^(١٠) وليس بعد منع الصرف إلا البناء. قاله المُبَرِّد. والأوَّل هو المشهور.

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو: حَضَارٍ، ^(١١) فَبَنَوْهُ على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه من الصرف، ^(١٢) وبعضهم أعرب النوعين إعرابَ ما لا ينصرف. وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء لأنَّ مذهبهم ^(١٣) الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه

(٢) ط: في أمسا فتح.

(١) في ٢٢٣: ٢ - ٢٢٤.

(٣) أبو القاسم هو الزجاجي.

(٤) س: تقديره.

(٥) انظر مستهل شرح البيت ٦٧٠.

(٦) العطف على جملة «ليعلم» في البيت ٦٥٧، وعجز البيت ٦٧٠ مع البيت ٦٧١ اعتراض. وإبته: اجعله مبيَّنًا. وفعال أي: ما كان موازنه. وهو أي: ما وازن فعال. والنظير: الشبيه في الحكم. وجشم: أبو حي من العرب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل. وفعال: في محل نصب مفعول به لابن. وعلما ومؤنثًا: حالان منه. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. وجشم: مضاف إليه.

(٧) سقط «عند تميم» من ح. وعند: يتعلق بنظير.

(٨) تعريف «نزال» لبنائه، ولو نون لصار نكرة. وعدله عن المصدر نزلة، وتأنيثه لأنه بمعنى ما عدل عنه. وانظر الإتحاف ٢: ٢٦٥.

(٩) أي: التي في الاسم المعدول عنه. س: تاء التأنيث.

(١٠) العلل هي: العلمية والتأنيث والعدل. الإتحاف ٢: ٢٦٦.

(١١) حضار: جبل بين اليمامة والبصرة.

(١٢) ط: فمنعوه الصرف.

(١٣) أي: مذهب بني تميم كلهم.

الصرف لامتنعت. ^(١) وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله: ^(٢)

وَمَرَّرَ ذَهْرًا، عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ، جَهْرًا، وَبَارٍ

ويحتمل أن يكون «وباروا» فعلًا ماضيًا والواو ضمير جمع. ^(٣)

واختلف في علّة منعه من الصرف عند تميم، ^(٤) فذهب سيبويه ^(٥) إلى أنّ المانع له العدل عن «فاعلة» والعلميّة، وذهب المُبرّد إلى أنّ المانع له التأنيث والعلميّة وليس بمعدول، ^(٦) ووافق على أنّها معدولة إذا بُنِيت.

فإن قلت: مذهب المُبرّد هو الظاهر لأنّ التأنيث مُحَقَّقٌ والعدل مُقَدَّرٌ، وأيضًا فلا حاجة إلى تقدير عدلها لأنّ تقدير العدل في باب «عمر» إنّما ارتكب لآثّه لو لم يُقَدَّرَ لزِمَ ترتيب ^(٧) المنع على العلميّة وحدها، ولا يلزم ذلك هنا. قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأنّ الغالب على الأعلام أن تكون منقولة. فلهذا جُعِلَتْ معدولة عن «فاعلة» المنقولة ^(٨) عن الصفة، ^(٩) كما تقدّم في «عمر». ^(١٠) وعلى مذهب المُبرّد تكون مُرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله «عند تميم»، وإنّما هو عند بعضهم.

الثاني: فهم من قوله «تَظَيَّرُ جُشَمًا» أنّ المانع له العدل والعلميّة، وفاقًا لسيبويه.

الثالث: فهم من ^(١١) قوله «مُؤَنَّثًا» أن «حذام» وبابه لو سُمِّيَ به مُذَكَّرًا ^(١٢) لم يُبَيَّنْ، ولكنّه يُمنع الصرف للعلميّة والنقل عن مؤنث، ويجوز صرفه لآثّه إنّما كان مؤنثًا لإرادتك به ما عدل عنه. فلمّا زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: «فعال» يكون معدولًا وغير معدول. فالمعدول إمّا علّم مؤنث نحو: حذام. ^(١٣)

(١) أي: الإمالة.

(٢) ديوانه ص ١٩٤ والكتاب ٤١: ٢ والأشموني ٢٦٩: ٣ والعيني ٤: ٣٥٨. ووبار: أرض كانت لعاد.

(٣) انظر الصبان ٢٦٩: ٣.

(٤) س: «منع الصرف عند بني تميم». ط: منع صرفه عند تميم.

(٥) الكتاب ٤٠: ٢.

(٦) س: ولس معدولًا.

(٧) س: ترتب.

(٨) س: «المعدولة». وكذلك هي في متن ح مصبوة في الحاشية كما أثبتنا.

(٩) ط: صفة.

(١٠) في شرح البيت ٦٧٠.

(١١) س ط: أفهم.

(١٢) كذا، على نيابة «به» عن الفاعل. ح: مذكر.

(١٣) انظر الإنحاف ٢: ٢٦٧. ط: كحذام.

وتقدّم حكمه. وإما أمرٌ نحو: نَزَالِ. ^(١) وإما مصدرٌ نحو: حَمَادِ. ^(٢) وإما حالٌ نحو: ^(٣)

* وَالْخَيْلُ تَعْدُو، فِي الصَّعِيدِ، بَدَادٍ *

وإما صفةٌ جارية مجرى الأعلام نحو: خَلَاقٍ، لِلْمَنِيَةِ. وإما صفةٌ مُلازمةٌ للنداء نحو: يَا خَبَاثِ. ^(٤)
فهذه خمسة أنواع كُلُّهَا تُبْنَى ^(٥) عَلَى الْكسْرِ، وَكُلُّهَا مَعْدُولٌ ^(٦) عَنْ مَوْثٍ. فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا ^(٧)
مُذَكَّرٌ فِيهِ وَجْهَانِ: أَرْجَحُهُمَا مَنَعَ الصَّرْفِ ^(٨) كَعَنَاقٍ، إِذَا سُمِّيَ بِهِ. وَالْآخَرُ: الصَّرْفُ فَيُجْعَلُ
كَصَبَاحٍ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ خِلَافًا لِابْنِ بَابَشَاذٍ. وَغَيْرُ الْمَعْدُولِ يَكُونُ اسْمًا كَجَنَاحٍ، وَمَصْدَرًا
نَحْوُ: ذَهَابٍ، ^(٩) وَصِفَةً نَحْوُ: جَوَادٍ، وَجِنْسًا نَحْوُ: سَحَابٍ. فَلَوْ سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ مُذَكَّرٌ
انصرفت قولاً واحداً، إِلَّا مَا كَانَ مَوْثًا كَعَنَاقٍ. ^(١٠)

[ما ينصرف لتكثيره]

وقوله: ^(١١)

وَاصْرِفْنَ مَا تُكْرَأُ، مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ، فِيهِ، أَثَرًا
يعني: أَنَّ مَا أَثَرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ إِذَا تُكْرِرَ انصرفت، لذهاب جزء العلة. ^(١٢) والمُرَادُ بِذَلِكَ الْأَنْوَاعُ
السَّبْعَةُ الْمُتَأَخِّرَةُ. وَهِيَ مَا امْتَنَعَ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ، أَوِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ الزَائِدَتَيْنِ، أَوِ التَّائِيثِ بِغَيْرِ
الْأَلْفِ، أَوِ الْعُجْمَةِ، أَوِ وَزْنِ الْفِعْلِ، أَوِ الْأَلْفِ الْإِلْحَاقِ، أَوِ الْعَدْلِ. فَتَقُولُ: رَبُّ مَعْدِيكَرِبٍ
وَعِمْرَانٍ وَطَلْحَةٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدٍ وَأَرْطَى وَعُمَرُ لَقِيْتَهُمْ. فَتَصْرِفُ لَذَهَابِ الْعَلَمِيَّةِ.
وَأَمَّا الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ - وَهِيَ مَا امْتَنَعَ لِأَلْفِ التَّائِيثِ، أَوِ لِلْوَصْفِ وَالزِّيَادَتَيْنِ،

(١) نزال أي: انزل. وهو معدول عن المصدر نزلة. (٢) حماد أي: محملة.

(٣) عجز بيت لعوف بن عطية، صدره:

وَذَكَرْتُ، مِنْ لَيْسِ الْمُحَلَّقِي، شَرِيَةً

الكتاب ٣٩:٢ والأشعوني ٢٧٠:٣ والخزاعة ٨٠:٣. يخاطب لقيط بن زرارة حين هرب يوم ورحان. والمحلق: البعير
وسم وجهه بحلقة. وهي سمة إيل بني زرارة. والصعيد: وجه الأرض. وبداد: متبعدة، أي: متفرقة.

(٤) خبات أي: كثيرة الخبث.

(٥) ح: «كلها مبنية». وسقط «كلها» من س.

(٦) س: «به». وفي الأشعوني: يبعضها.

(٨) زاد «قولاً واحداً» في س.

(٩) ط: كذهاب.

(١٠) س: نحو عناق.

(١١) اصرفت: استعمله مصروقاً. وما نكر: المعرفة التي تنكر من الممنوع الصرف والمبني في هذا الباب. وأثر فيه أي: منّا
للصرف أو بناء. وما: اسم موصول مفعول به. ومن: تتعلق بحال منها. وما: اسم موصول مضاف إليه. وجملة
التعريف أثر: صلته. وفي: تتعلق بأثر.

(١٢) أي: جزء من العلة المانعة للصرف. وهي التعريف. ح: جزء العلمية.

أو للوصف^(١) ووزن «أفعل»،^(٢) أو للوصف والعدل، أو للجمع المُشَبِّه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ - فهذه لا تنصرف، وهي نكرة. فلو سُمِّيَ بشيء منها لم ينصرف أيضًا.

أما ما فيه ألف التانيث فلأنها كافية في منع الصرف. ووهَمَ من قال في «حذاء»: امتنع للتانيث والعلمية.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتي «فَعْلَان» أو وزن «أفعل» فلأنَّ العلمية تخلف الوصف،^(٣) فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن «أفعل».^(٤)

وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك: آخر و«فُعَال» و«مَفْعَل» نحو: أحاد ومَوَاحِد - فذهب سيبويه إلى أنها^(٥) إذا سُمِّيَ بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل. وكُلُّ^(٦) معدول سُمِّيَ به فعدله باقي إلَّا «سحر» و«أمس»^(٧) في لغة تميم. هذا مذهب سيبويه.^(٨) وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مُسَمًى به، قالوا: لأنَّ العدل يزول بالتسمية. والصحيح مذهب سيبويه، لأنَّ العدل باقي، ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع المُوازَن «مَفَاعِلَ» أو «مَفَاعِيلَ» فقد تقدَّم^(٩) الكلام على التسمية به. وإذا نُكِرَ شيء من هذه الأنواع الخمسة، بعد التسمية،^(١٠) لم ينصرف أيضًا: أما ذو ألف التانيث فللألف^(١١). وأما ذو الوصف مع زيادتي «فَعْلَان» أو وزن «أفعل» أو العدل^(١٢) إلى «مَفْعَل» أو «فُعَال» فلأنها لما نُكِرَتْ شابهت حالها قبل التسمية،^(١٣) فمُنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل. هذا مذهب سيبويه،^(١٤) وخالف الأخفش في باب «سكران» فصرفه. وأما باب «أحمر» ففيه أربعة مذاهب:

- (١) سقط «والزيادتين أو للوصف» من س.
- (٢) فيما عدا س: الفعل.
- (٣) يعني أن الاسم الموصوف به إذا نقل إلى اسم علم فقد معنى الوصفية، وصار جامدًا يدل على ذات.
- (٤) ح: الفعل.
- (٥) الكتاب ١٤: ٢. وفيما عدا الأصل: فمذهب سيبويه أنها.
- (٦) شرح الكافية الشافية ص ١٤٨٢.
- (٧) الإنحاف ٢: ٢٦٧. وفي الأصل: «ليس». وفي الحاشية: لعله أمس.
- (٨) الكتاب ٤٣: ٢. وانظر الإنحاف ٢: ٢٦٨.
- (٩) في شرح البيت ٦٦١. وانظر الكتاب ١٥: ٢.
- (١٠) أي: لو كانت أسماء أعلامًا ثم استخدمت نكرات. نحو: كم سلوى وسلمان وأسود، ومثنى وزباج زارك؟
- (١١) يريد أن ألف التانيث وحدها علة للمنع من الصرف.
- (١٢) قوله هذا يستبعد «آخر» من الحكم، وهو منه. ح: المعدول.
- (١٣) يعني أنها تصير كالصفات، لأن نحو «أحمر» لما سمي به صار اسم ذات وفقد معنى الوصفية. وعندما نكر في الاستعمال لوحظ اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأحمر، فأشبه الاسم حال الموصوف بالحمرة.
- (١٤) الكتاب ٢: ٣.

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثاني: الصرف، وهو مذهب المُبرِّد والأخفش في أحد قوليه. ثم وافق سيبويه في كتابه «الأوسط». قال في «شرح الكافية»: ^(١) وأكثر المُصنِّفين لا يذكرون إلَّا مُخالفته. وذكر مُوافقته أولى لأنَّها آخر قوليه.

والثالث: إن سُمِّي بـ «أحمر» رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمِّي به رجل أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

والرابع: أنَّه يجوز صرفه وترك صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه.

وأما المعدول ^(٢) إلى «مفعَل» أو «فُعَال» فَمَنْ صرف «أحمر» بعد التسمية صرفه.

وتقدَّم ^(٣) الخلاف في الجمع، إذا نُكِّر بعد التسمية.

تنبيه: إذا سُمِّي بـ «أفْعَل» التفضيل مُجرَّدًا من «مِنْ» ثم نُكِّر بعد التسمية انصرف اتِّفَاقًا، لأنَّه لم يبق فيه شَبَه الوصف، إذ لا يُستعمل صفة إلَّا بـ «مِنْ» ظاهرة أو مُقدَّرة. فإن سُمِّي به مع «مِنْ» ثم نُكِّر امتنع الصرف، قولًا واحدًا. وسقط خلاف الأخفش لأنَّك إذا ^(٤) لم تلاحظ ^(٥) أصله خرجت عن كلام العرب. قلت: وكلامه في «الكافية» وشرحها ^(٦) يقتضي إجراء الخلاف فيه. فإنَّه قال: ^(٧)

، وَذُو التَّفْضِيلِ مَنَعُهُ رَجَحَ

إِنْ قَارَنَتْهُ «مِنْ» ،

وقال في شرحها: فحُكِمَ حُكْمُ «أحمر».

[إعراب الممنوع منقوصًا]

٦٧٤ - وما يَكُونُ، مِنْهُ، مَنقُوصًا فِيهِ إعرابه نَهَجَ «جوار» يَقْتَفِي ^(٨)

(٢) سقطت مما عدا الأصل.

(٤) في شرح البيت ٦٦١.

(٦) ح: تلاحظ.

(١) ص ١٤٩٩.

(٣) أي: من العدد.

(٥) فيما عدا الأصل: إن.

(٧) ص ١٤٩٨ - ١٤٩٩.

(٨) القول يتان هما في المطبوعة:

مَنْعَ، وَذُو التَّفْضِيلِ مَنَعُهُ رَجَحَ
فَهُوَ، بِالِاتِّفَاقِ، يَمِثُلُ «أَحْمَدُ»

وَيَابَهُ، فِيهِ خُلْفٌ، وَالْأَصَحُّ
إِنْ صَاخَبَتْهُ «مِنْ»، وَإِنْ تَجَرَّدَا

والضمير في «بابه» لـ «أحمر».

(٩) منه أي: مما لا ينصرف. والمنقوص: الذي آخره ياء بعد كسر. ونهج جوار: طريقه، أي: حكمه السابق ذكره. ويقتفي: يتبع. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة يقتفي. ومنه: متعلقان بحال من «ما». وفي: تتعلق بيقتفي. واقتربت بالفاء لأن المبتدأ اسم موصول كالشرط، وتقدم معمول الخبر عليه. ونهج: مفعول به مقدم.

تقدم^(١) أنَّ الجمع المُوازن: «مفاعل» إذا كان منقوصًا أُجري في الرفع والجَرّ مُجرى «سارٍ»، وفي النصب مُجرى نظيره من^(٢) الصحيح، ولا خلاف في ذلك. وقد سبق^(١) تغليب من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجمع، من المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مُنصرف،^(٣) فإن كان غير علم^(٤) جرى مجرى «جوارٍ» ونحوه، فيما دُكر^(٥) بلا خلاف. نحو «أُعِمْ»^(٦) تصغير أَعْمَى. فتقول: ^(٧) هذا أُعِمْ، ومررتُ بأُعِمْ، ورأيتُ أُعِمْي. وتنوينه في الرفع والجَرّ تنوين العِوض، كما سبق.

وإن كان علمًا - وهو المُشار إليه في البيت^(٨) - ففيه خلاف: ^(٩) مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنه كذلك، فتقول في «يُعِيل» تصغير «يَعْلَى»: ^(١٠) هذا يُعِيل ومررتُ بِيُعِيل ورأيتُ يُعِيلِي. وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي إلى أنه يُجرى مُجرى الصحيح، في ترك تنوينه وجزه بفتحة ظاهرة، واحتجوا بقوله: ^(١١)

* قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي، وَمِنْ يُعِيلِيَا *

والصحيح الأول، لأنه نظير «جوارٍ». وأما قوله «وَمِنْ يُعِيلِيَا» فهو عندهم ضرورة.^(١٣)

[الصرف والمنع ضرورة]

٦٧٥ - ولاضطرارٍ، أو تناسُبٍ، صُرِفَ ذو المنع، والمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفُ^(١٤)

(١) في شرح البيت ٦٥٩.

(٢) فيما عدا الأصل: غير مصروف.

(٣) ح: ذكره.

(٤) هو منقوص لأنه بالتعريف: الأعيى. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: وأزيم تصغير أَرَمَى، ونظيرهما من الصحيح نحو: أَسِيدٌ وَأَحْيِيَرٌ.

(٥) في النسخ: تقول.

(٦) كذا، ولا وجه لتخصيص الحكم في العلم، لأنه يعم كل ممنوع من الصرف. الأشموني ٢٧٣: ٣. ح ط: بالبيت.

(٧) الكتاب ٥٧: ٢ - ٥٨.

(٨) ح: فتقول في يعلى مصغرا.

(٩) الفرزدق. الكتاب ٥٩: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٠٧ والأشموني ٢٧٣: ٣ والعيني ٣٥٩: ٤.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) ط: للضرورة.

(١٢) الاضطرار: ضرورة الشعر. والتناسب: المشاكلة اللفظية. وتكون لمناسبة كلمات مصروفة انضم إليها ممنوع من الصرف، كالآيتين التاليتين، أو لمناسبة فواصل الآيات أو السجع. وصرف أي: نَوَّن. وذو المنع: الممنوع من الصرف. والمصروف: الممنون. ولا ينصرف: لا ينون للضرورة أو السجع. ولاضطرار: متعلقان بصرف. وقد تنازع فيهما الفعلان. وذو: نائب فاعل. وعطف جملة اسمية على فعلية. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن التواتي عن شيخه أن ما لا ينصرف ينون للضرورة في حالتي الرفع والنصب، ويجوز في الجر تنوين الخفض أو تنوين النصب، كما =

أما صرف ما يستحق المنع، في الضرورة،^(١) فمُتَقَق على جوازه. ومنه قوله: (٢)
فأتاها أحيماً، كأخي السَّهْمَ — م، بِعَضْبٍ، فقال: كُونِي عَقِيْرًا
وهو كثير. وقد اختلف في نوعين:
أحدهما: ما فيه ألف التأنيث مقصورة. (٣) فمنع بعضهم صرفه، للضرورة، وقال: لأنه لا
فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص. (٤) ورَدَ بقول المثلَّم بن رباح المُرِّي: (٥)
إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ، فَجَاعِلٌ أَجْرًا لِأَخِرَّتِي، وَدُنْيَا تَنْفَعُ
أنشده ابن الأعرابي بتونين «دنيا». وقال بعضهم في ردِّ هذا القول: إِنَّ الألف قد يلتقي بساكن
بعده، (٦) فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن، فيُنَوِّن ثم يكسر. قلتُ: ومقتضى هذا
أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم يُنَوِّن. وهو تفصيل حسن.
والثاني «أفعلٌ مِن» منع الكوفيتون صرفه للضرورة. قالوا: لأنَّ حذف تنوينه إنما هو لأجل
«من». فلا يجمع بينها وبينه. (٧) ومذهب البصريين جوازه، لأنَّ المانع له (٨) الوزن والوصف
كأحمر لا «مِن»، بدليل صرف «خيرٌ مِنك» و«شرٌ مِنك» لزوال الوزن.
ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى: (٩) «سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا». وقرأ ابن مهران: (١٠)
«وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا». (١١)

- = جاء عن المنادى في البيت ٥٨٢. ثم قال التواتي: وظهر لي أن بينهما فرقاً، لأن المضموم في باب المنادى مبني والمفتوح هنا معرب، والمبني والمعرب ضدان وعللها مختلفة. فتأمله منصفاً. قلت: ذكر الدماميني أن تنوين المنوع من الصرف ليس تنوين صرف، وإنما هو تنوين ضرورة. التصريح ٢: ٢٢٧.
- (١) ط: للضرورة.
- (٢) أمية بن أبي الصلت. ديوانه ص ٣٥ والأشموني ٢٧٤: ٣ والعيني ٣٧٧: ٤. يصف ناقة النبي صالح عليه السلام. والأحمر هو قدار عافر الناقة. وكان أحمر أزرق أصهب. وكأخي السهم أي: كمثل السهم. والعضب: السيف القاطع. والعقير: المعقورة. ط: وأتاها.
- (٣) ط: المقصورة.
- (٤) في حاشية ت عن التواتي يعني: يزيد التنوين وينقص الألف. وهما متساويان لا في الشكل ولكن في القدر. ويترجح الألف بسبقته.
- (٥) الأشموني ٢٧٤: ٣ والعيني ٣٧٦: ٤. ت ح: «المثلَّم بن إيباد» س: «المثلَّم». وفي ط وحاشية ت: «جزء». س: «لآخره». وقيل: إن تنوين «فعلى» لغة لبعض العرب، فلعن الشاعر منهم. الصبان ٣: ٢٧٤.
- (٦) في حاشية ت عن التواتي: نحو: دنيا الرجل والمرأة.
- (٧) ط: بينه وبينها.
- (٨) ت: لأن منعه.
- (٩) الآية ٤ من سورة الإنسان. نونت «سلاسلاً» لتشاكل ما بعدها.
- (١٠) هو الأعمش أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، تابعي عالم بالقرآن والحديث، توفي سنة ١٤٨. تاريخ بغداد ٣: ٩. وقد وهم صاحب الإتحاف ٢: ٢٦٨ فزعم أن ابن مهران هو ميمون كاتب عمر بن عبدالعزيز.
- (١١) الآية ٢٣ من سورة نوح. نون «يفوثاً ويعوقاً» ليناسباً نسرًا وما قبلهما.

وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياريًا، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة، قال الأخفش: وكأنَّ هذه لغة الشعراء، لأنَّهم اضطرُّوا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

وأما منع صرف المُستحق للصرف،^(١) للضرورة، ففي جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، ومذهب الكوفيَّين والأخفش والفارسيَّ جوازه. واختاره المُصنِّف،^(٢) وهو الصحيح لثبوت سماعه. ومنه:^(٣)

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ، فِي مَجْمَعِ
وَأَيَّاتٍ أُخْر.

وفصل بعض المتأخِّرين بين ما فيه العلميَّة، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصَّره. ويؤيِّده أن ذلك لم يسمع إلَّا في العلم. وأجاز قوم، منهم أحمد بن يحيى، منع صرف المنصرف اختياريًا.^(٤)



(١) يريد: في غير الوقف. أما الوقف فإنه يكون فيه المتنون كثيره مرفوعًا أو مجرورًا في الشر. ولغة ربيعة جعل المنصوب كذلك. من ح: منع الصرف للمستحق للصرف.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٥٠٩.

(٣) للعباس بن مرداس. ديوانه ص ٨٤ والعيني ٣٦٥: ٤ والأشموني ٢٧٥: ٣ والخزانة ٧٣: ١، وحصن: والد عيبنة. وحابس: والد الأقرع.

(٤) أي: في غير الضرورة. والاختيار: الكلام المشور.

إعراب الفعل

[الرافع للمضارع]

٦٧٦ - ارفَعَ مُضَارِعًا، إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جازِمٍ، أو ناصِبٍ، كَتَسَعَّدُ^(١) يعني بالمضارع: الذي لم يُباشِرْ ثَوْنٌ توكيد، ولا ثَوْنٌ إِنْثاء^(٢). وإِنَّمَا لم يُقَيِّدْهُ^(٣) اكتفاء بتقديم^(٤) ذلك في باب «الإعراب»^(٥). وفُهِمَ من كلامه أَنَّهُ يجب رفع المُضَارِعِ المُعَرَّبِ، إِذَا لم يدخل عليه جازم ولا ناصب^(٦) نحو: أَنْتَ تَسَعَّدُ. ولم ينصَّ هنا على رافعه، وفيه أقوال: ^(٧) الأول: أَنَّ رافعه وقوعه موقعَ الاسم. ^(٨) وهو قول البصريين. والثاني: أَنَّ رافعه تجرُّده من الجازم والناصب. ^(٩) وهو قول حُذَّاق الكوفيين، منهم الفراء. ^(١٠)

والثالث: ^(١١) أَنَّ رافعه نفسُ المُضَارِعَةِ. وهو قول ثعلب.

والرابع: أَنَّ رافعه حُرُوفُ المضارعة. ونُسب إلى الكسائي.

واختار المُصَنِّفُ الثاني، قال: ^(١٢) «لسلامته من النقض» بخلاف مذهب البصريين. فإنه

- (١) ارفع مضارعاً أي: اجعل الفعل المضارع مرفوعاً، لفظاً أو تقديرًا. ويجرد: يخلو ما قبله. وتسعد: تكون سعيدًا ميمونًا. وإذا: ظرف لا رفع مضاف إلى جملة يجرد. ومن: يتعلق بيجرد. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. س ط: «ناصب وجازم». ح: «ناصب أو جازم». وسقط الشطر الثاني من ت.
- (٢) ط: «المضارع الذي لم تباشره نون توكيد لا نون الإناث». ويباشرها: يتصل بها مباشرة، دون ضمير بينهما ظاهر أو محذوف لالتقاء الساكنين.
- (٣) س: لم يقيد.
- (٤) في النسخ: بتقديم.
- (٥) في البيتين ١٩ و ٢٠.
- (٦) فيما عدا الأصل: ناصب ولا جازم.
- (٧) ذكر أربعة. والخامس هو الإهمال. والسادس هو السبب الذي أوجب له الإعراب، وللرفع أولية في ذلك.
- (٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيكون موضع المبتدأ - نحو: يقوم زيد. فيكون في موضع: زيد يقوم - وصفة أو حالاً كما يكون أيضًا الاسم صفة أو حالاً.
- (٩) ت: «النواصب والجوازم». س ح ط: الناصب والجازم.
- (١٠) في النسخ: وهو مذهب الفراء.
- (١١) في حاشية ت عن التواتي أن الثالث والرابع يتقضيان، لأن المضارعة وحروفها موجودة مع العوامل، وهو يُنصب ويجزم.
- (١٢) سقطت من ط. وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٧٦ و ١٥١٩ وشرح التسهيل ١: ٣٤ - ٣٦ و ٤: ٦.

ينتقض بنحو: «هَلَا تَفْعَلُ»^(١) ورُدَّ مذهب الفراء بأنَّ التعرّي عدمٌ، فلا يكون عاملاً. وأجاب الشارح^(٢) بأنَّ لا تُسَلَّم أنَّ التجريد من الناصب والجازم عديمي، لأنَّه عبارة عن استعمال المضارع على أوَّل أحواله مُخْلِصًا عن لفظ يقتضي تغييره. واستعمالُ الشيء والمجيء به على صفة^(٣) ما ليس بعدمِي. انتهى.

[النواصب: أن ولن وكَي]

ولمَّا ذكر أنَّ رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ يُبينهما، فقال: ^(٤)

٦٧٧ - وَبَلَنِي انْصِبُهُ، وَكَي، كَذَا بَأَنَّ

الأدوات التي تنصب المضارع أربعة. ^(٥) وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت و«إذن». وستأتي. ^(٦)

فأما «لن» فحرف نفي تنصب المضارع وتُخلصه ^(٧) للاستقبال، ولا يلزم أن يكون مؤبداً، خلافاً للزمخشري. ^(٨) ذكر ذلك في «أنموذجه». ^(٩) وقال في غيره: ^(١٠) «إِنَّ «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا»^(١١) من نفي المستقبل. قال ابن عُصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها. بل قد يكون النفي بـ «لا» أكد من النفي بـ «لن»، لأنَّ المنفي ^(١٢) بـ «لا» قد يكون جواباً للقسم والمنفي بـ «لن» ^(١٣) لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد.

(١) في حاشية ت عن التواتي: «وكذلك نحو: إِنْ وحيشما. لأن هذه الأشياء لا يكون بعدها الاسم أصلاً. وأجيب بأن هذه طائفة، والمعتبر ما ثبت أصلاً»، وعن الشمني نحو: وجعلتُ أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوعة، مع أن الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع. فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم. وانظر الإتحاف ٢: ٢٦٩.

(٢) ص ٦٦٥.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: كقولهم: الابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخير عنه ثانياً.

(٤) في النسخ: «أخذ في تبينهما فقال». وانصبه أي: الفعل المضارع. والإشارة إلى النصب مصدر: انصب. والباء: للاستعانة تتعلق بانصب. ولن: في محل جر على الحكاية. وحركت نونها بالكسر لالتقاءها بالنون الساكنة بعدها. وكَي: معطوف على لن. وكذا: الكاف مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة، خبره محذوف يتعلق به: بأن.

(٥) جاز تأنيث العدد مع أن المعدود مؤنث، لأنه لم يصف إليه.

(٦) في البيت ٦٨٠.

(٧) ت ط «ينصب المضارع ويخلصه». وانظر ص ٢٧٠ من الجنى الداني.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن الزمخشري جعل «لن» تحمل المستقبل على التأيد. وهذا خلاف ما تدل عليه الآية ٩١ من سورة طه. قلت: وقيل إن عبارته فيها «التأكيد»، وقد صحف فكان: التأيد. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢: ٦٣٢ - ٦٣٧ والإتحاف ٢: ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٩) ص ٨.

(١٠) شرح المفصل ٨: ١١١.

(١١) ط: النفي.

(١٢) فوقها: لا: فاعل تعطي.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «سألت شيخنا عن توجيه ذلك فلم يجاوبني إلا بكونه لم يرد في كلام العرب». قلت: قد ورد في بيت لأبي طالب هو في الجنى الداني ص ٢٧٠ وبعض المصادر التراثية. ط: والنفي بلن.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيويه والجمهور أن «لن» بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن»، حُذفت همزة «أن» تخفيفاً ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورده سيويه^(١) بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب. وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله.^(٢) ومنع الأخفش الأصغر تقديم معمول معمولها عليها، وذهب الفراء إلى أن «لن» هي «لا» أبدلت ألفها نوناً. وهو ضعيف.

الثاني: ذهب قوم، منهم ابن السراج، إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دُعاء، واختاره ابن عُصفور، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونُ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٣). والصحيح أنه لم يُستعمل^(٤) من حروف النفي في الدعاء إلا «لا» خاصة.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بـ «لن» لغة لبعض العرب.

وأما «كي» فلفظ مُشترك، تكون اسماً مُخففاً من «كيف»، فيليها اسم أو فعل ماضٍ أو مُضارع مرفوع^(٥) كقوله: ^(٦)

كَي تَجَنُّحُونَ إِلَى سِلْمٍ، وَمَا تُنَرِّثُ قَتْلَكُمْ، وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ؟
وتكون حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام، وحرفاً مصدرياً. فيتعين الأول في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الاستفهامية كقولهم: كَيْمَةً؟

والثاني: أن تدخل على «ما» المصدرية كقوله: ^(٧)

* كَيْمَا يَضُرُّ، وَيَنْفَعُ *

والثالث: أن تقع اللام بعدها كقوله: ^(٨)

- (١) الكتاب ١: ٤٠٧.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي أن «لو» تختص بالفعل كما في البيت ٧٠٩، وإذا تركبت مع «ما» أو «لا» اختصت بالأساء كما في البيت ٧١٣.
- (٣) الآية ١٧ من سورة القصص. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: فلن أكون معيناً للمجرمين.
- (٤) س: لا يستعمل.
- (٥) في حاشية ت عن التواتي: مثال ذلك: كي زيد؟ فزيد: مبتدأ وكي: خبر. وكي جاء زيد؟ وكي يصلي زيد؟ وكي: حال.
- (٦) الجنى الداني ص ٢٦٥ والهمع ١: ٢١٤ و٢: ٥ والدرر ١: ١٨٤ و٢: ٥ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٣٤ والعيني ٤: ٣٧٨. وزعم السيوطي والعيني أنه من شواهد الكتاب. وتجنحون: تملون. وفي حاشية ت أن ثرت أي: أخذ بثأرها. والفعل ثار: يتعدى بالياء ويدونها. واللفظ: النار. والهجاء: الحرب الهائجة. وتضطرم: تلهب.
- (٧) قسم بيت مضي في شرح البيت ٣٦٥ وانظر الإنحاف ٢: ٢٧٠.
- (٨) صدر بيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٣٠٣ والأسموني ٣: ٢٨٠ والعيني ٤: ٤٠٦، وعجزه: وأخْرِجْتُ كَلْبِي، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلَةٌ

* فَأَوْقَدْتُ نَارِي، كَي لِيُبَصَّرَ ضَوْءُهَا *

فهي هنا حرف جرّ، واللام: تأكيد لها، وأن: مُضمرة بعدها. ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام. وهذا التركيب نادر.

ويتعيّن الثاني إذا وقعت بعد اللام ولم تقع «أن» بعدها نحو: جئْتُ لكي أقرأ. ولا يجوز أن تكون حرف جرّ لدخول حرف الجرّ عليها.

فإن وقع بعدها «أن» - ولا يكون ذلك إلّا في الضرورة، كقوله: ^(١)

* أَزِدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تُطَيَّرَ بِقِرْبَتِي *

- ترجّح كونها حرف جرّ مؤكّدة للام. ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكّدة بـ «أن». وإنّما ترجّح ^(٢) كونها جازة لأوجه: أحدها: أنّ «أن» أمّ الباب. فلو جعلت مؤكّدة لـ «كي» لكانت «كي» هي الناصبة. والثاني: أنّ ما كان أصلاً في بابه لا يُجعل مؤكّداً لغيره. والثالث: أنّ «أن» وليّت الفعل، فترجّح أن تكون العاملة.

ويجوز الأمران في نحو: جئْتُ كي تفعل. فإن جعلت جازة كانت «أن» مقدّرة بعدها. وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدّرة قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته ^(٣) من أنّ «كي» تكون حرف جرّ ومصدرية هو مذهب سيبويه ^(٤) وجُمهور البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّها ^(٥) ناصبة للفعل دائماً، وتأولوا «كيمه» على تقدير: كي تفعل ماذا؟ ^(٦) وذهب قوم إلى أنّها حرف جرّ دائماً، ونُقل عن الأخفش.

الثاني: إذا كانت «كي» حرف جرّ ودخلت على الاسم فهي بمعنى لام التعليل، وإذا دخلت على الفعل دلّت على العلة الغائيّة فقط. ^(٧) فهي أخصّ من اللام.

الثالث: أجاز الكسائيّ تقديم ^(٨) معمول معمولها عليها نحو: جئْتُ النحو كي أتعلّم. ومذهب الجُمهور منع ذلك.

(١) صدر بيت عجزه:

فَنَسْرُكُهَا شُئًا، بِبَيْدَاءَ يَلْقَحُ

شرح الكافية الشافية ص ١٥٣٣ والارتشاف ٣٩٣: ٢ والجنى الداني ص ٢٦٥ والأشمونى ٢٨٠: ٣ والعيني ٤٠٥: ٣ والخزانة ٥٨٥: ٣ - ٥٨٧. والشن: القرية الممزة. والبلق: القفر.

(٣) س: ما ذكره.

(٢) ط: يترجح.

(٤) الكتاب ٤٠٨: ١.

(٥) في النسخ: أن كي.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: لأن تأخير أداة الصدر جائز عندهم.

(٧) كذا. وما ذكره عن الكسائي بعد فيه «كي» لليلة السبية.

(٨) ت ح: تقدم.

الرابع: إذا فُصل بين «كي» والفعل لم يبطل عملها، خلافاً للكسائي، نحو: جئت كي فيك أرغب. والكسائي يُجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل: والصحيح أنَّ الفصل بينهما وبين الفعل لا يجوز في الاختيار. (١)

الخامس: زعم الفارسي أنَّ أصل «كما» في قوله: (٢)
وَطَرَفَكَ، إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسْنَهُ كَمَا يَحْبِسُوكَ أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ
«كيما»، فحذف الياء ونصب بها. وذهب المصنف (٣) إلى أنَّها كاف التشبيه كُفَّت بـ «ما» ودخلها معنى التعليل فنصبته، وذلك قليل. وقد جاء الفعل مرفوعاً بعدها في قوله: (٤)
* لَا تُشْتَمِ النَّاسَ، كَمَا لَا تُشْتَمُ *
وأما «أن» فتكون زائدة ومفسرة ومصدرية.

فالزائدة: هي التي دُخلها في الكلام كخروجها. وتطرَّد (٥) زيادتها بعد «لما» نحو: (٦)
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾، وبين القسم «ولو» نحو قوله: (٧)
* أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا *
ووقع لابن عُصفور أنَّ هذه رابطة، والجواب «لو» وما دخلت عليه. (٨) وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله: (٩)

(١) أي: في الشر.

(٢) هو ملق من بيتين لجميل بيته هما:

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسْنَهُ
سَامِخْ طَرْفِي، حِينَ الْفَلَاحِ، غَيْرَ كَمِ

ديوانه ص ٩٠ - ٩٢. وانظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٠٤ وشرح الكافية الشافية ص ٨٢٠ و ١٥٣٥ والأشعري ٢٨١: ٣ والعيني ٤٠٧: ح. فاصرفته.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٨٢٠ و ١٥٣٥ وشرح التسهيل ١٧٣: ٣.

(٤) رؤية. ديوان ص ١٨٣ والكتاب ٤٥٩: ١ والأشعري ٢٨٢: ٣ والعيني ٤٠٩: ٤ والخزانة ٢٨٢: ٤. يريد: لتلا تشتم.

(٥) أي: تكثر. ط: فطرود.

(٦) الآية ٩٦ من سورة يوسف. وفي الأصل والنسخ: ولما.

(٧) صدر بيت عجزه:

ومما بِالْحُرِّ أَنْتَ، وَلَا الْعَتِيقِ

الارتشاف ٨٣: ٢ وحاشية الشيخ يس ٢٠١: ١ والخزانة ١٣٣: ٢. وفي النسخ: كقوله.

(٨) وهذا مذهب ابن السراج. الأصول ١٧٢: ٣. وعليه تكون «أن» جوابية للتوكيد كاللام الواقعة في جواب القسم.

(٩) قسم بيت لعلباء بن الأرقم، تمامه:

فَيَوْمًا تُؤَافِينَا، بِوَجْهِ مُقْسَمِ،
كَأَنَّ ظَنِيَّةً، تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
وقد مضى في شرح البيت ١٩٦. وشذت زيادتها أيضاً بعد «إذا». نحو قول أوس بن حجر:

فَأَمَّهَلَهُ، حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدِ، مِنْ لُجَّةِ الْمَاءِ، غَارِفُ

ديوانه ص ٧١. وإذا: اسم زمان في محل جر بحتى، مضاف إلى جملة حذف فعلها: كان. وكأنه معاطي: في محل خبر كان. والمعاطي: المناول. وقد اضطرب الدنوشر في ترجمه البيت. يس ٢٣٣: ٢.

* كَأَنَّ ظَلْمِيَّة *

في ^(١) رواية من جر. ^(٢) وفائدة زيادتها التوكيد. وزعم الزمخشري والسُّلَوِيُّين أَنَّهُ يَنْجَزُ مَعَ التَّوَكُّيدِ مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْجَوَابَ يَكُونُ بِعَقِبِ الْفِعْلِ الَّذِي يَلِيهَا، فَتَنْبَهَ عَلَى السَّبَبِيَّةِ وَالِاتِّصَالِ. ^(٣) وَلَيْسَتْ مُثْقَلَةٌ فِي الْأَصْلِ، خِلَافًا لِزَاعِمِيهِ. ^(٤)

وَالْمُفَسَّرَةُ: هِيَ الَّتِي يَحْسَنُ ^(٥) فِي مَوْضِعِهَا «أَيُّ». وَعَلَامَتُهَا أَنْ تَقَعَ بَعْدَ جُمْلَةٍ ^(٦) فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ خُرُوفِهِ نَحْوُ: ^(٧) «فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ». فَلَوْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهَا غَيْرَ جُمْلَةٍ حُكِمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا الْمَصْدَرِيَّةُ نَحْوُ: إِيَّارْتِي إِلَيْهِ أَنْ أَصْبِرْ. وَلَا تَقَعَ الْمُفَسَّرَةُ بَعْدَ صَرِيحِ الْقَوْلِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ التَّفْسِيرَ لَيْسَ مِنْ مَعَانِي «أَنْ»، وَهِيَ عِنْدَهُمُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ. ^(٨)

وَالْمَصْدَرِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تُؤَوَّلُ مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ. وَتَنْقَسِمُ إِلَى مُخَفَّفَةٍ مِنْ «أَنْ» وَنَاصِبَةٍ لِلْمُضَارِعِ. فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فِعْلٌ عِلْمٌ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةُ نَحْوُ: ^(٩) «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى». وَتَقَدِّمُ ذِكْرَهَا فِي بَابِهَا. ^(١٠) وَإِنْ كَانَ فِعْلٌ ظَنٌّ جَازَ فِيهَا الْأَمْرَانِ، وَجَازَ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ بِالْإِعتَابَرَيْنِ. إِلَّا أَنَّ النَّصَبَ هُوَ الْأَكْثَرُ. وَلِذَلِكَ أُجْمِعُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ^(١١) «أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا»، وَقُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ: «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً». ^(١٢) وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا غَيْرَ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ نَحْوُ: أُرِيدَ أَنْ تَفْعَلَ. ^(١٣) وَإِلَى هَذَا التَّقْسِيمِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: ^(١٤)

- (١) فيما عدا الأصل: على.
- (٢) ط: رواية الجر.
- (٣) في حاشية ت عن التواتي: نحو: «فلما أن جاء البشير لقاء». فمجيء البشير سبب لإلقائه، وإلقاءه متصل به.
- (٤) فيما عدا الأصل: لزاعمه.
- (٥) في النسخ: تصلح.
- (٦) في حاشية ت عن التواتي: وأنه يقع بعدها جملة فعلية كالأية الكريمة التالية، أو جملة اسمية نحو: «ونودوا أن يلكم الجنة أو يترحموها». واحتراز مما يدخل عليها فيه حرف جر أو يكون قبلها اسم.
- (٧) الآية ٣٧ من سورة المؤمنون. وفي النسخ: ومنه.
- (٨) يريد: المصدريّة. ولو كان بعدها فعل مضارع كانت ناصبة.
- (٩) الآية ٢٠ من سورة العزمل.
- (١٠) في الآيات ١٩٣ - ١٩٥.
- (١١) الآية ٢ من سورة العنكبوت.
- (١٢) الآية ٧١ من سورة المائدة.
- (١٣) في النسخ: أفعّل.
- (١٤) علم أي: ما يفيد العلم نحو: رأى وتحقق وتيقن وتبين. وظن أي: ما يفيد أيضًا نحو: حسب وخال. ولا: حرف عطف ونفي. وبعد: معطوف على محذوف لا يعلق أي: بعد غير علم لا بعد علم. والمحذوف ظرف متعلق بحال من «أن». والتي: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعمل، يفسره انصب. والجملة المحذوفة معطوفة على جملة ارفع. ومن: يتعلق بفعل الصلة المحذوفة. وحذفت النون الثانية من «ظن» في الوقف.

٦٧٨ - فانصب بها، والرفع صحح، واعتقد تخفيفها من «أن»، فهو مَطْرِدٌ^(١) أي: فاعتقد^(٢) تخفيفها من «أن» إذا رفعت المضارع^(٣) بعدها. تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه: ^(٤) «ما علمت إلا أن تقوم» بالنصب. قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجزي مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم. وعن أبي العباس أن الناصبة لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً.

الثاني^(٥): أجاز سيبويه والأخفش إجرائها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو: خفت أن لا تفعل، وخشيت^(٦) أن لا تقوم، بالرفع ومنع ذلك المبرد.

الثالث: أجاز الفراء وابن الأنباري أن تنصب،^(٧) بعد العلم غير المؤول. ومذهب الجمهور المنع.^(٨)

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهداً بقوله: ^(٩)

رَبَّيْتُهُ، حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي، بِالْعَصَا، أَنْ أَجْلَدَا

قال في «التسهيل»: ^(١٠) ولا حجة فيما استشهد به لئدوره، أو إمكان تقدير عامل مضمّر.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل «أن» وهي زائدة، واستدلّ بالسماع كقوله تعالى: ^(١١)

(١) سقط البيت من ت. و صححه: اجعله صحيحاً. واعتقد: يتقن. وهو أي: الرفع. ومطرد: كثير لا ضعيف ولا شاذ. وجملة انصب: تفسيرية. والفاء قبلها زائدة. ومن: تتعلق بالمصدر تخفيف. وأن: في محل جر. وسكنت هاء «هو» تخفيفاً لدخول الفاء عليها.

(٢) في النسخ: واعتقد.

(٣) س ح ط: «الفعل». وسقط من ت. وجاء في حاشية ت عن الشاطبي أن العلم يدل على التحقق وتناسبه «أن» لأنها تؤكد ما هو محقق، والظن يدل على التردد مع الرجحان فناسب الوجهان وترجع منهما الرفع.

(٤) الكتاب ١: ٤٨٢.

(٥) ح: والثاني.

(٦) ت ح: «ينصب بها». س: ينصب.

(٨) ح: وذهب الجمهور إلى المنع.

(٩) العجاج. ديونه ص ٧٦ والأشموني ٢٨٤: ٣ والعيني ٤: ١٠ والخزانة ٣: ٦٢ وشرح شواهد الشافعية ص ٢٨٥. وتعمد: شب وقوي.

(١٠) ص ٢٢٨ - ٢٢٩. ح: «شرح التسهيل». انظر منه ٤: ١١ والمتصف ١: ١٢٩ - ١٣٠ والخزانة ٣: ١٢ وإعراب الجمل ص ٣١٠ - ٣١٢.

(١١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة. فالجملة «لا نقاتل»: حال من «نا». وعندي أن تكون «أن» غير زائدة، والمصدر المؤول يقدر بمشتق، في محل نصب حال. وهو تقدير يتضمن توكيداً ومبالغة، لاستعمال المصدر في معنى المشتق. وانظر المغني ص ٧٧١.

﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾؟ وبالقِيَاس على حرف الجرّ الزائد. ولا حُجّة في ذلك لأنّها في الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بـ «ما مَنَعَنَا»^(١) والفرق بينها وبين حرف الجرّ أنّ اختصاصه باقي مع الزيادة، بخلاف «أن». فإنّها قد وليها الاسم في «كَأَنَّ ظِيْمَةً».

السادس: إذا وُصِلَتْ «أن» بالماضي^(٢) والأمر فهي التي تنصب المضارع، خلافاً لابن طاهر.^(٣) فإنّه جعلها غيرها.

السابع: جُملة ما ذُكر له «أن» عشرة أقسام: ناصبة للفعل، ومُخَفِّفة، وزائدة، ومفسّرة،^(٤) وشرطيّة، وبمعنى «لا»، وبمعنى «لئلا»، وبمعنى «إذا»، وبمعنى «إن» المُخَفِّفة،^(٥) وجازمة.

وقد تقدّم الكلام على الأربعة الأول،^(٦) ولم يُثَبِّت^(٧) ما سواها. وأمّا الجازمة فقال في «التسهيل»: ^(٨) ولا يُجْزَمُ بها خلافاً لبعض الكوفيين. انتهى. ووافقهم أبو عُبَيْدة، وحكى اللّحياني^(٩) أنّها^(١٠) لغة بني صُبّاح. وقال الرؤاسي: ^(١١) فُصْحَاءُ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ بِـ «أَنْ» وَأَخَوَاتُهَا الْفَعْلُ، وَدُونُهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا، وَدُونُهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا. وقد أنشدوا على ذلك أبياتاً.

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلٌ «أَنْ»، حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتِيهَا، حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا^(١٢)

(١) هذا تأويل معنى لا تقدير إعراب، خلافاً لما توهم الأشموني من أن المصدر صار معمولاً للجار والمجرور، فاستشكله ورده، وتابعه الصبان، ثم أورد عن الدماميني أن المصدر في محل نصب بتنوع الخافض «عن». والأولى أن «لا» زائدة، أو الحرف المقدر هو «في» والمعنى: مالنا في ألا نقاتل؟ ح: ما معنى.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن «أعجبني أن صمت» يقدر: أعجبني صيماكم. والاحتجاج على ابن طاهر بـ «إن» الشرطية تدخل على المضارع فتخلصه للاستقبال، وتدخل على الماضي اتفاقاً.

(٣) وتابعه أبو حيان، و«أن» هذه عندهما مخففة من «أن». ولأبي حيان قول آخر هو أن التي قبل الأمر هي تفسيرية، وإن لم يكن قبلها جملة فيها معنى القول.

(٤) في حاشية ت عن التواتي شواهد وأمثلة على المعاني الستة الباقية، مع التعليق عليها وتوجيهها. انظر الجني الداني ص ٢٢٣ - ٢٢٧.

(٥) زاد في ح: يعني: من إن.

(٦) ت س: الأولى.

(٧) أي: الناظم. وفي حاشية ت عن التواتي أن الجمهور لا يثبت إلا المعاني الأربعة الأول، وأن الشواهد والأمثلة التي أوردها للمعاني الستة الباقية هي مؤولة عندهم.

(٨) ص ٢٢٩.

(٩) علي بن المبارك من بني لحيان. أخذ عن البصريين والكوفيين. بغية الوعاة ص ٣٤٦. ت ح: الجياني.

(١٠) في النسخ أنه.

(١١) محمد بن الحسن النحوي الكوفي. قيل: إنه أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين. وهو أستاذ الكسائي والفراء. ت: الرياشي.

(١٢) أهملها: جعلها مهملة لا تنصب المضارع بعدها. وحملًا أي: قياسًا. وأختها أي: شبيهتها في المعنى. واستحقت عملًا أي: وجب لها عمل النصب. وأن: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وحملًا: مفعول لأجله. وما: في محل جر على الحكاية. وأخت: بدل من «ما». وحيث: ظرف مكان اعتباري متعلق بأهمل ومضاف إلى الجملة بعده.

يعني: أن بعض العرب أهمل «أن» الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن، كقوله: ^(١)

أن تقرأن على أسماء، ويحكمما، ميني السلام، وألا تُشعرا أحدا
ف «أن» الأولى والثانية مصدرتان غير مخففتين، وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى. ^(٢)
ومنه قراءة بعضهم: ^(٣) «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ». ووجه إهمالها حملها على أختها، أعني
«ما» المصدرية. هذا مذهب البصريين. وأما الكوفيتون فهي عندهم المُخَفَّفَةُ. ^(٤) وقوله في
«التسهيل»: ^(٥) «وقد تليها جملة ابتدائية أو مضارع مرفوع، لكونها المُخَفَّفَةُ أو محمولة عليها أو
على ^(٦) ما المصدرية» يقتضي قولاً ثالثاً.

فإن قلت: هل يُقاس على ذلك؟ قلت: ظاهر كلام المُصَنِّف أن إهمالها مقيس. قال في
«شرح الكافية»: ^(٧) «ثم نبهت على أن من العرب من يُجيز الرفع» ^(٨) بعد «أن» الناصبة السالمة من
سبق علم أو ظن.

[النصب بإذن]

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِ «إِذْنِ» الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا ^(٩)
إذن: حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مُسْتَقْبَلًا. فإن كان حالاً ^(١٠) رُفِعَ، لأن النواصب تُخلص للاستقبال.

والثاني: أن تكون مُصَدَّرَةً. فإن تأخرت أُلغيت حتماً، نحو: أكرمك إذا. وإن توسّطت

(١) مجالس نعلب ص ٣٩٢ والجنى الداني ص ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٢٧ والأشموني ٢٨٧: ٣ والعيني ٣٨٠: ٤ والخزانة ٥٥٩: ٣. قلت: وحمل «تقرأن» على الاتصال بنون التوكيد الخفيفة بالكسر وحذف نون الإعراب للنصب أولى.

(٢) في الأصل: «الأولى وأهملت الثانية». ولعل الصواب: وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية.

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة. وانظر شواهد التوضيح ص ١٧٨ - ١٨١.

(٤) أي: ولم يفصل بينها وبين الفعل بما اشترطه النحاة. وفي النسخ: «مخففة». ط: المخففة من الثقيلة.

(٥) ص ٢٢٨ في الحاشية. وسقط «وقد تليها»... مرفوع مما عدا ح. وفي حاشية التسهيل أن هذا الساقط كان في إحدى النسخ ثم ضرب عليه المؤلف نفسه.

(٦) سقط «أو على» من ط. وفي حاشية عن التواتي: قوله «أو محمولة عليها» يعني: وهي مصدرية.

(٧) ص ١٥٢٦. وفيها: ثم أشرت إلى.

(٨) في حاشية ت عن التواتي إيراد بيتي أبي محجن. وهما في شرح الكافية الشافية ص ١٥٢٧ وديوانه ص ٨.

(٩) نصبوا أي: أكثر العرب. والمستقبل: المضارع الدال على زمن مستقبل. وصدرت أي: كانت «إذن» في صدر الجملة.

وبعد أي: كائن بعد «إذن». وموصلاً أي: موصولاً بـ «إذن» مباشرة. وإذن: في محل جر على الحكاية. وبعد: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، في محل نصب، متعلق بخبر محذوف لـ «الفعل». وموصلاً: حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. وجملة الفعل بعد: حال من نائب فاعل صدر. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(١٠) أي: يدل على الزمن الحاضر.

وافتر ما قبلها لما بعدها^(١) فكذلك. قال في «شرح الكافية»: ^(٢) وشذَّ النصب بـ «إذن» بين خبر وذئ خبر، في قول الراجز: ^(٣)

لَا تَتَرَكُنِّي، فِيهِمْ، شَطِيرَا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ، أَوْ أَطِيرَا
قُلْتُ: نُقْلُ جَوَازِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، وَتَأَوَّلَهُ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ بـ «إذن» فَنَصَبَ. وَإِنْ تَقَدَّمَ هَا حَرْفُ عَطْفٍ فَسَيَأْتِي. ^(٤)
وَالثَّالِثُ: أَلَّا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِغَيْرِ الْقِسْمِ. فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِهِ ^(٥) أُلْغِيَتْ، نَحْوُ:
إِذَا زَيْدٌ يَكْرُمُكَ. وَإِنْ فُصِّلَ بِهِ لَمْ يَعُدْ حَاجِزًا، نَحْوُ: إِذْنُ - وَاللَّهُ - أَكْرَمَكَ.

تَنْبِيْهِ: أَجَازَ ابْنَ عَصْفُورٍ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ، نَحْوُ: إِذْنُ غَدًا أَكْرَمَكَ. وَأَجَازَ ابْنَ بَابِشَادٍ الْفَصْلَ بِالنَّدَاءِ وَالِدُّعَاءِ، نَحْوُ: إِذْنُ يَا زَيْدُ أَحْسِنَ إِلَيْكَ، وَإِذْنُ - يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ - يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ. وَلَمْ يُسْمَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَالصَّحِيحُ ^(٦) مَنَعَهُ. وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَهْشَامُ الْفَصْلَ بِمَعْمُولِ الْفِعْلِ، وَفِي الْفِعْلِ حِينَئِذٍ وَجْهَانِ، وَالِاخْتِيَارُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ النَّصْبُ وَعِنْدَ هْشَامٍ الرَّفْعُ.

وَقَدْ اشْتَمَلَ الْبَيْتُ عَلَى ذِكْرِ ^(٧) الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ. ثُمَّ أَشَارَ، إِلَى أَنَّ الْفَصْلَ بِالْقِسْمِ مُغْتَفَرٌ، بِقَوْلِهِ: ^(٨)

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ،

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى حُكْمِهَا بَعْدَ الْعَاطِفِ، فَقَالَ: ^(٩)

وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَا»، مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ، وَقَعَا

(١) ت: ما قبلها إلى ما بعدها.

(٢) ص ١٥٣٧.

(٣) قيل: إنه رؤية. الجنى الداني ص ٣٦٢ والأشموني ٢٨٨: ٣ والعيني ٢٨٣: ٤ والخزاعة ٥٧٤: ٣. والشطير: الغريب. وأطير: أذهب مسرعًا.

(٤) في البيت ٦٨١.

(٥) ح: بغير القسم.

(٦) في النسخ: والصحيح.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) قبله أي: قبل الفعل المنصوب. واليمين: جملة قسم، مبتدأ يتعلق «قبل» بخبره المحذوف. والجملة: معطوفة على «موصلا».

(٩) س: «بقوله». وانصب أي: الفعل بـ «إذن». والواو بعده بمعنى: أو. وعطف أي: بالواو أو الفاء. ووقع أي: ورد في الكلام. ومن بعد أي: بعد. فأقحمت «من» لتوكيد المعنى. وارفغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المبدلة ألفًا في الوقف. وإذا: ظرف تنازع فيه الفعلان قبله. وإذا: في محل رفع على الحكاية، فاعل لفعل محذوف يفسره «وقع». ومن بعد: يتعلقان بالفعل المحذوف. وجملة وقع: تفسيرية.

والرفع أجود الوجهين، وبه قرأ السبعة. ^(١) وفي الشواذ: ^(٢) «وَأَذَنْ لَا يَلْبَثُوا» على الأعمال. تنبيهات:

الأول: أطلق في العطف، وفصل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله محلّ ألغيت. نحو: إن تزرني أزرّك وإذا أحسن إليك، بجزم «أحسن» عطفًا على جواب الشرط. وإن كان على ما لا محلّ له فالأكثر الإلغاء كالأية. ^(٣)

الثاني: إلقاء «إذا» مع استيفاء الشروط لُغِيَّةٌ ^(٤) نادرة، حكاها عيسى وسيبويه، ^(٥) ولا يُقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهور أنّ «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها «إذا». ^(٦) والأصل أن تقول: إذا ^(٧) جئتني أكرمك، فحذف ما يُضاف إليه وعُرض منه التنوين. والصحيح مذهب الجمهور. ثم اختلف القائلون بحرفيتها، فقال الأكثرون: إنها بسيطة. وذهب الخليل في أحد أقواله ^(٨) إلى أنها مركبة من «إذا» و«أن». ثم اختلف القائلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها، وذهب الخليل - فيما روى عنه أبو عبيدة - إلى أنها ليست ناصبة بنفسها، وأنّ «أن» مضمرة بعدها. ^(٩) وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضي مصحوبًا باللام، كقوله تعالى: ^(١٠) «إِذَا لَأَذْنُكَ»، فالظاهر أنّ اللام جواب قسم مُقدَّر ^(١١) قبل «إذا». وقال الفراء: «لو» مُقدَّرة قبل «إذا».

(١) أي: القراء السبعة.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الإسراء. وهذه قراءة أبي بن كعب. مختصر في شواذ القرآن الكريم لابن خالويه ص ١٧٢. وتام الآية مع القراءة المشهورة: «وَأَنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ، لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا، وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا».

(٣) في حاشية ت: وهي «وَأِذَا لَا يَلْبَثُونَ» لأنها معطوفة على صلة الموصول الحرفي. وهو «ليُخْرِجُوكَ» قبله. وصلة الموصول مطلقًا لا محل لها. قلت: هذا العطف يقتضي النصب، لأن الفعل المعطوف عليه منصوب. والظاهر أن العطف على «يستفزون»، وهي في محل نصب خبر كاد. فالعطف على ما له محل. ولعل المرادي يجعل العطف على: إن كادوا ليستفزونك. انظر البحر ٦٦: ٦ والفتح القدير ٣: ٢٤٧. أما ما ذهب إليه التواتي فبعيد في المعنى أيضًا، لأنه يفيد أن عقاب المشركين مقصد لهم.

(٤) فيما عدا الأصل: لغة. (٥) الكتاب ١: ٤١٢.

(٦) ط: إذا.

(٧) أغفل المرادي هنا حذف ألف «إذا» لالتقاءها بسكون التنوين. ط: إذن.

(٨) ح: «قوله». وانظر الجنى الداني ص ٣٦٣ والإتحاف ٢: ٢٧١. وفي حاشية ت عن التواتي: والقول الثاني أنها بسيطة. والثالث أنها مركبة من «إذا» و«أن». ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي التنوين.

(٩) في النسخ: «فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها وقيل: بأن مضمرة». وانظر الجنى الداني ص ٣٦٣ - ٣٦٤ والإتحاف ٢: ٢٧١.

(١٠) الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مع تقدم كلام، ولا بد، كما في الآية. وهو قوله تعالى: «لَوْ أَنَّ تَبَنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا. إِذَا لَأَذْنُكَ».

والتقدير: لو ركنت^(١) لأذفناك. وقَدَّرَ في كُلِّ موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيبويه: ^(٢) «معناها الجواب والجزاء». يعني: إذن. ^(٣) فحمله الشلّوبين على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء في كُلِّ موضع، وتكلف تخريج ما خفي فيه من ^(٤) ذلك. وذهب الفارسي إلى أنها قد ترد لهما - وهو الأكثر - وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول القائل: أُحِبُّكَ. فتقول: «إِذَا أَظُنُّكَ صَادِقًا». ^(٥) فلا يُتصوّر هنا الجزاء. وحَمَلَ كلام سيبويه على ذلك، كما قال في «نعم»: إنها عِدَّة وتصديق باعتبار حالين.

وقال بعضهم: ^(٦) «إذن»، وإن دَلَّت على أَنَّ ^(٧) ما بعدها مُسَبَّب ^(٨) عما قبلها، على وجهين: أحدهما: أن تدلّ على إنشاء الارتباط، بحيث لا يفهم من غيرها. [ففي هذا تكون عاملة، على الشروط المُتقدمة]. ^(٩) والثاني: أن تكون مؤكدة جوابًا ارتبط بمتقدم، أو متبهاة على سبب حصل في الحال، نحو: إن أتيتني إذا أتاك، ^(١٠) و«إِذَا أَظُنُّكَ صَادِقًا» تقوله لمن يُحدّثك. [فهذه لا تعمل لأنها إنما أتى بها لمجرد التأكيد. والمؤكد لا يؤتى به لغير ذلك]. ^(١١)

[إضمار أن بعد اللام]

٦٨٢ - وبين «لا» ولام جرّ السّزِمِ إظهار «أن»، ناصبةً، وإن عُدِمَ ^(١٢)
٦٨٣ - «لا» ف«أن» أعمل مظهرًا، أو مضمّرًا وبعد نفي «كان» حتمًا، أضمرًا ^(١٣)

(١) زاد في ط: «إليه». وانظر معاني القرآن ١: ٢٧٤.

(٢) في الكتاب ٣١٢: ٢: «وأما إذن فجواب وجزاء». وانظر ص ٣٦٤ من الجنى الداني.

(٣) سقط «يعني إذن» من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني جوابين: جواب السائل وجواب «إن» الشرطية الذي تضمنته «إذن». نحو قولك: «إذن أكرمك» جوابًا لقول القائل: أزورك. فتقول له: إذن أكرمك. يتضمن: إن تزرنني إذا أكرمك. وانظر الجمع ٦: ٢.

(٤) سقطت مما عدا الأصل. وانظر التوطئة ص ١٤٥. (٥) انظر المقتصد ص ١٠٥٤.

(٦) الجنى الداني ص ٣٦٤ - ٣٦٥ والإتحاف ٢: ٢٧٠ - ٢٧١.

(٧) سقطت من ت ورقتان، فخرم النص حتى «فتحدثنا وما قام».

(٨) ط: متسبب.

(٩) زيادة من ح.

(١٠) ط: أتيك.

(١١) زيادة من ح. وموضعها في ط: وهي في الحاليين غير عاملة.

(١٢) التزم: أوجب على نفسك. وناسبة أي: للفعل المضارع بعدها. وعدم: فقد. وبين: متعلق بالمصدر إظهار، مضاف إلى «لا» على الحكاية. والتزم: فعل أمر. والجملة معطوفة على «انصب» في البيت المتقدم. وأن: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وناسبة: حال من أن.

(١٣) أعملها: اجعلها عاملة تنصب. والنفي يكون بما أو لم. وكان أي: الناقصة. ونفيها أي: نفي مضمونها. والحتم: الواجب. وأضمر أي: أن. ولا: نائب فاعل: عدم، على الحكاية. وأن: مفعول به مقدم لـ «أعمل» على الحكاية. وقد حذف همزة الفعل ونقل حركتها إلى النون. ومظهرًا: حال من الفاعل. وروي: «مُظهِرًا أو مضمّرًا». فالحال من «أن». س ح: «مضمّرًا أو مظهرًا». وبعد: يتعلق بفعل الأمر أضمر، المبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المبدلة ألفًا =

اعلم أن «أن» أقوى نواصب الفعل،^(١) لاختصاصها به ولشبهها بـ «أن» الناصبة للاسم. فلذلك عملت مظهره ومضمره،^(٢) بخلاف أخواتها.

وإضمارها على ثلاثة أضرب: واجب وجائز وشاذ. فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كي» الجارة. وثانيها: لام الجحود.^(٣) وثالثها: «أو» بمعنى «إلى» أو «إلا».^(٤) ورابعها: حتى.^(٥) وخامسها: فاء الجواب.^(٦) وسادسها: واو المصاحبة.^(٧) والجائز بعد شيئين: الأول: لام «كي» إذا لم تكن معها «لا». والثاني: العاطف على اسم خالص.^(٨) والشاذ: إعمالها مضمره في غير هذه المواضع. والحاصل أنها لا تعمل مضمره باطراد إلا بعد حرف جرّ أو حرف عطف، على ما سيأتي بيانه:

فأما «كي» الجارة فلم يُنبّه في النظم عليها،^(٩) بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول بأنها ناصبة بنفسها دائماً، لأنه ذكرها مع النواصب ولم يذكر لها غير ذلك. وقد ذكر لها في «الكافية»^(١٠) وغيرها الحاليين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام «كي» ولام الجحود:

فأما لام «كي» فهي لام التعليل، ولـ «أن» بعدها حالان: حال يجب فيه إظهارها. وذلك مع الفعل المقرون بـ «لا» النافية أو الزائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْتَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾. وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها. وذلك مع الفعل المقرون باللام^(١١) نحو: جئتُ لِتُكْرِمَنِي. ولو أظهرتُ فقلتُ: «لأن تُكْرِمَنِي» لجاز.

= في الوقف. والجملة: معطوفة على جواب الشرط. والوجه في نحوها اقترانها بالفاء كالأية ٨ من سورة الشرح. وقد وجب اقتران جواب الشرط بالفاء لسببين: كون الجواب طلبياً، وتقدم معموله عليه. وكان: في محل جر على الحكاية. وحتماً: مفعول مطلق نائب عن مصدر أضمر.

(١) فيما عدا الأصل: اعلم أن أقوى نواصب الفعل أن.

(٢) س ح: مضمره ومظهره.

(٣) الجحود: إنكار الحق. والمراد به هنا: توكيد النفي.

(٤) مقط: «أو إلا» من س وح.

(٥) أي: الجارة.

(٦) يعني: جواب الطلب.

(٧) أي: واو المعية.

(٨) أي: خالص الاسم لا يؤول بفعل كالمشتقات العاملة عمل الفعل.

(٩) س: عليها في النظم.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص ١٥٣١ والتسهيل ص ٢٢٩.

(١١) الآية ٢٩ من سورة الحديد. وتامها: ﴿لَيْتَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾. قيل: إن «لا» زائدة وضمر الجماعة لأهل الكتاب. وقيل: هي نافية والضمير للنبي - عليه السلام - ولأصحابه. الفتح القدير ١٧٩: ٥.

(١٢) فيما عدا الأصل: مع الفعل غير المقرون بلا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار «كي»؟ قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي. ومذهب الجمهور أن «كي» لا تُضمَر، لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

فإن قلت: فلم^(١) سُميت لام «كي»؟ قلت: لأنها للسبب، كما أن «كي» للسبب. وأما لام الجُحود فهي الواقعة بعد «كان» المنفية الناقصة، الماضية لفظًا أو معنى، نحو: (٢) «وما كان الله ليُطِيعَكُم عَلَى الْغَيْبِ»، و«لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ». (٣) والفعل بعدها منصوب بـ «أن» واجبة الإضمار. (٤) وعُلِّل ذلك بأن إيجاب «ما كانَ زيدٌ لِفَعْلٍ»: «كانَ زيدٌ سيفعلٌ» جعلت اللام في مقابلة السين. فكما لا يُجمع بين «أن» والسين، كذلك (٥) لا يُجمع بين «أن» واللام. فإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لـ «أن» بعد لام الجز ثلاثة أحوال: وجوب إظهار (٦) مع المقرون بـ «لا»، ووجوب إضمار (٧) بعد نفي «كان»، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. فهذا (٨) غير مُحَرَّر من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه لم يُقَيَّد بالناقصة، فأوهم أنه يجب الإضمار أيضًا بعد الناقمة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجُحود. والثاني: أنه يُوهم (٩) اختصاص هذا الحُكم بالماضية لفظًا، وقد تقدّم أن الماضية معنى كالماضية لفظًا. والثالث: أنه أطلق فشمَل إطلاقه النفي بكل ناف، وليس كذلك لأن النفي هنا (١٠) لا يكون إلا بـ «ما» أو «لم»، ولا يكون بـ «إن» ولا بـ «لما» ولا بـ «لا» ولا بـ «لن». نص على ذلك في «الارتشاف». (١١) قلت:

قد يُجاب عن الأوّل بأن استعمال الناقصة أكثر وذكراها في أبواب النحو أشهر - فتوجه كلامه إليها، وتعيّن حمله عند عدم التقييد (١٢) عليها - وعن الثاني بأن «لم يكن» مُندرج في قوله «نفي كان»، (١٣) لأن المراد نفي الماضي، «ولم تنفي» (١٤) الماضي - على أن من النحويين من يرى

(١) فيما عدا الأصل: لم.

(٢) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٤) س: «واجب الإضمار». ط: مضرة واجبة الإضمار.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ٢٧٢. س: فكذا.

(٦) ط: إظهارها.

(٧) ط: إضمارها.

(٨) فيما عدا الأصل: هذا.

(٩) زاد في ط: أن.

(١٠) س ح: ههنا.

(١١) في ٢: ٣٩٩.

(١٢) س: التعيين.

(١٣) ط: ونفي كان.

(١٤) ط: ولم تنف.

أَنَّهُا تَصَرَّفُ لَفْظُ الْمَاضِي دُونَ مَعْنَاهُ - وَعَنِ الثَّالِثِ أَنَّ قَوْلَهُ «نَفِي كَانَ» لَا يَشْمَلُ ^(١) كُلَّ نَافٍ، بَلْ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يَنْفِي الْمَاضِي. فَخَرَجْتُ «لَنْ» لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَكَذَلِكَ «لَا» فَإِنَّ نَفِي غَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ بِهَا قَلِيلٌ. وَأَمَّا «لَمَّا» فَإِنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَنْفِي الْمَاضِي، تَدَلُّ عَلَى اتِّصَالِ نَفْيِهِ بِالْحَالِ بِخِلَافِ «لَمْ». وَأَمَّا «إِنْ» فَهِيَ بِمَعْنَى «مَا» وَإِطْلَاقُهُ يَشْمَلُهَا، وَفِي اسْتِثْنَائِهَا نَظَرٌ. ^(٢)

بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ لَامَ الْجُحُودِ تَقَعُ بَعْدَ الْمُنْفِي بِهَا. ^(٣) وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ غَيْرِ الْكَسَائِي: «وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ». ^(٤) وَنَصَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي قِرَاءَتِهِ لَامَ الْجُحُودِ. وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْفِعْلَ، بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ، لَا يَرْفَعُ إِلَّا ضَمِيرَ الْأِسْمِ السَّابِقِ. وَقَدْ فَهِمَ مِنَ النِّظْمِ فَوَائِدُ:

الأولى: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي أَخَوَاتِ «كَانَ» لِتَخْصِيصِ الْحُكْمِ بِهَا، خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَهُ قِيَاسًا فِي أَخَوَاتِهَا، وَلَمْ يَأْجِزْهُ فِي «ظَنَنْتُ». ^(٥)

والثانية: أَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا لَا يَكُونُ ^(٦) مُوجِبًا، فَلَا يَقَالُ: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا لِيَفْعَلَ»، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَ بَعْدَ إِيْجَابٍ لَا بَعْدَ نَفْيٍ «كَانَ».

والثالثة: ^(٧) أَنَّ إِظْهَارَ «أَنْ» بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ مُمْتَنِعٌ، لِقَوْلِهِ «حَتَّمَا أَضْمِرًا». وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَحَكَى ابْنُ الْأَثَرِيِّ ^(٨) عَنْهُمْ مَنَعَ ذَلِكَ، وَحَكَى غَيْرَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ ^(٩) جَوَازَ إِظْهَارِ «أَنْ» بَعْدَهَا تَوْكِيدًا.

تنبيهات:

الأول: أَجَازَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ حَذْفَ لَامِ الْجُحُودِ وَإِظْهَارَ «أَنْ»، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ^(١٠) «وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى». وَاضْطَرَبَ ابْنُ عُصْفُورٍ، فَمَرَّةً أَجَازَ وَمَرَّةً مَنَعَ. وَالصَّحِيحُ الْمَنَعُ وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ، لِأَنَّ «أَنْ يُفْتَرَى» فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ هُوَ الْخَبَرُ. ^(١١)

(١) ح: لا يشتمل.

(٢) النظر: التوقف وعدم التسليم. وانظر الإنحاف ٢: ٢٧٢. (٣) ط: بعد النفي بها.

(٤) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم. والمعنى: ليس مكر الكافرين أهلاً لتزول منه آيات الله - تعالى - وشرائعها الثابتة كالجبال.

(٥) نحو: ما ظننت زيدا لينجح: ولم أظن عمراً ليحضر.

(٦) س ح: لا يكون معها. (٧) انظر الارتشاف ٢: ٤٠٠.

(٨) هذا أبو بكر المتوفى سنة ٣٢٧.

(٩) كذا. وفي الارتشاف عن الكوفيين دون تبعيض. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف للأثري. قلت: والصواب هو الجواز، لأنها تظهر في نحو: ما كنا لثلاً نبالي ببقاء العدو، ولم يكن النبي لثلاً يدري واجباته. فلا حاجة إلى اشتراط السماع، أو القياس المصطنع.

(١٠) الآية ٣٧ من سورة يونس.

(١١) الخبر بالمصدر فيه مبالغة. قلت: المصدر يقدر مشتقاً بمعنى اسم المفعول. وفيه أيضاً مبالغة. المغني ص ٧٧١.

الثاني: قد فهم ممّا^(١) تقدّم أنّ لام الجزّ التي ينتصب الفعل بعدها قسمان: لام «كي» ولام الجُحود. أمّا لام الجُحود فقد تقدّم ضابطها. وأمّا لام «كي» فهي ما عداها.

وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود إلى^(٢) ثلاثة أقسام، كما فعل الشارح: لام «كي» نحو: جئتُ لتُحسنَ إليّ^(٣) ولام العاقبة نحو: ^(٤) ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، ولام زائدة نحو: ^(٥) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ﴾. و«أن» بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإسماؤها.

قلت: أمّا لام العاقبة - وتُسمّى أيضًا لام الصيرورة، ولام المآل^(٦) - فقد أثبتتها الكوفيتون والأخفش، وذكرها في «التسهيل»^(٧)، وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردّوه إلى لام «كي».

وأما الزائدة فذهب^(٨) قوم إلى أنّ اللام في نحو: ^(٩) ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾، «وأمرنا لنُسلم»^(١٠) زائدة، و«أن» مُقدّرة بعدها. وقال الفراء: العرب تجعل لام «كي» في موضع «أن» في: ^(١١) أردتُ وأمرتُ. والمُختار أنّها لام «كي»، والتقدير: يُريدون ما يُريدون من الكُفر ليُطفئوا نورَ الله، وأمرنا بما أمرنا لنُسلم.

الثالث: ما ذكر، من أنّ اللام التي ينتصب^(١٢) الفعل بعدها هي لام الجزّ والنصب بـ «أن» مضمرة، هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيتون إلى أنّ اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنّ اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام «أن». والخلاف في اللامين - أعني لام «كي» ولام الجحود - واحد.

الرابع: اختلف في الفعل الواقع بعد اللام،^(١٣) فذهب الكوفيتون إلى أنّه خبر «كان» واللام للتوكيد، وذهب البصريون إلى أنّ الخبر محذوف واللام متعلّقة بذلك^(١٤) المحذوف،

(١) س: بما.

(٢) س ح: على.

(٣) ص ٦٧٢.

(٤) سقطت من س.

(٥) الآية ٨ من سورة القصص. والعاقبة هي: النتيجة تترتب على ما قبلها، دون أن تكون غاية ومقصداً.

(٦) الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٧) الصيرورة والمآل: أن يصير الشيء إلى نتيجة لما سبقه. وتسمى لام الحكمة أيضاً.

(٨) ص ١٤٥.

(٩) س: «وأما الزائدة فقد ذهب». ط: وأما الزيادة فذهب.

(١٠) الآية ٨ من سورة الصف. وزاد في ح: «قوله تعالى»، وفي آخرها في ط: ﴿نور الله بأفواههم﴾.

(١١) الآية ٧١ من الأنعام.

(١٢) س ح: مع.

(١٣) ط: ينصب.

(١٤) يريد: لام الجحود. وما ذكر من الفعل مراد به الجملة، أو المصدر المؤول.

(١٥) زاد في ط: الخبر.

وقدّروه: ما كان زيد مُريدًا للفعل. ^(١) وإنّما ذهبوا إلى ذلك لأنّ اللام جازة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر.

وصرح المُصنّف ^(٢) بأنّها مؤكّدة لنفي الخبر، وظاهره موافقة الكوفيين. إلّا أنّ الناصب عنده بـ«أن» مُضمرة. فهو قول ثالث: قال الشيخ أبو حيان: ^(٣) «ليس بقول بصري ولا كوفي». ومقتضى قوله «مؤكّدة» أنّها زائدة. وصرح به الشارح، ^(٤) وقال في شرحه لهذا الموضع من «التسهيل»: ^(٥) سُميت مؤكّدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنّها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وإنّما هي لام اختصاص ^(٦) دخلت على الفعل لقصد: ما كان زيد مُقدّرًا أو هامًا أو مُستعدًا لأن يفعل. قلت: ما نُقل عن البصريين من أنّها متعلّقة بالخبر المحذوف يقتضي أنّها ليست زائدة، ^(٨) وتقديرهم «مُريدًا» يقتضي أنّها زائدة مَقوِّية للعامل. فليُتأمل.

الخامس: ذكر في «التسهيل» ^(٩) أنّ فتح اللام الجازة الداخلة على الفعل لغة عكِلَ وبلَعَبِرَ. ^(١٠) وقال أبو زيد: سمعت من يقول: ^(١١) «وما كان الله ليعَذِّبَهُمْ». ^(١٢) ثم انتقل إلى «أو»، فقال:

[إضمار أن بعد أو]

٦٨٤ - كَذاكَ بَعْدَ «أو»، إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «إِلَّا»، «أَنْ» خَفِيَ ^(١٣)

- (١) هذا تقدير للمثال الوارد في مستهل حديثه عن لام الجحود. وانظر الجني الداني ص ١١٨. س: «ما كان مريدًا ليفعل». ح: «ما كان الله مريدًا ليفعل». ط: ما كان زيد مريدًا ليفعل.
- (٢) التسهيل ص ٢٣٠. (٣) الارتشاف ٢: ٤٠٠.
- (٤) ص ٦٧٢.
- (٥) في ٤: ٢٣. والقول لابن النازم كما صرح المرادي، وقد اضطرب كثيرون في عزوه إليه أو إلى أبيه. الصبان ٣: ٢٩٣.
- (٦) س: «لا أنّها». وانظر الجني الداني ص ١٢٠.
- (٧) أي: دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل.
- (٨) الإنحاف ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣. وقد يتعذر إنكار الزيادة، كما في الآية ٤٤ من سورة فاطر. وفيما عدا الأصل: بزيادة.
- (٩) ص ١٤٥.
- (١٠) (١٠) أي: بني العنبر. وهم حي من تميم.
- (١١) الآية ٣٣ من سورة الأنفال. س: «سمعت أعرابيًا يقرأ». ح: «سمعت أعرابيًا يقول». ط: «سمعت من يقرأ». وانظر حاشية التسهيل ص ١٤٥.
- (١٢) زاد في س وح: بالفتح.
- (١٣) يصلح أي: من حيث المعنى. وموضعها أي: أو. وخفي: استتر. والمراد: كلمة «أن» تستتر بعد «أو»، إذا صلح في مكانها الحرف «حتى» أو «إلّا»، كذلك الاستتار الواجب بعد نفي «كان». انظر البيت ٦٨٣ وتمرين الطلاب ص ١١١. فتحى: فاعل يصلح على الحكاية، والا: معطوف عليه، وأن: مبتدأ على الحكاية خبره جملة خفي. وقد حذفت همزة «إلّا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر خفي، مضاف إلى اسم الإشارة. وبعد: مضاف إلى «أو» على الحكاية، ومتعلق بخفي. وإذا: ظرف زمان متعلق بالفعل «خفي» أيضًا. وجائز عند الجمهور تقديم الكاف وبعد وإذا، على المبتدأ، وهي معمولات للخبر الفعلي.

يعني أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو»، إذا صلح في موضعها «حتى» أو «إلا»، كما وجب إضمارها بعد لام الجحود.

فإن قلت: «حتى» تكون بمعنى «إلى» وبمعنى «كي» فأيهما أراد؟ قلت: قال الشارح: (١) يُريد «حتى» التي بمعنى «إلى» لا التي بمعنى «كي». قال: (٢) فإن كان ما قبلها مما يتقضى (٣) شيئاً فشيئاً فهي بمعنى «إلى». وإلا فهي بمعنى «إلا» انتهى. ويحتمل أن يُريد المعنيين معاً. وذلك أن بعضهم قَدَرها بـ «كي» وبعضهم قَدَرها بـ «إلى». وأما سيبويه (٤) فقدَرها بـ «إلا». فكأنه (٥) أشار إلى الأولين (٦) بذكر «حتى».

ويصلح للتقديرات الثلاثة (٧) قولهم: لألزمك أو تقضيني حقّي. فإنه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء من الأزمان. ويتعين الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي، والثاني في نحو: لأنظرته أو يجيء، والثالث في نحو: «لأقتلن الكافر أو يسلم». وبذلك يُعلم ضعف (٨) قول من قال: إن تقديرها بـ «إلا» مُطَرَد، وقول من قال: إن تقديرها بـ «كي» أو «إلى» غير (٩) مُطَرَد. ويُؤيد الاحتمال (١٠) الثاني أنه لو أراد «حتى» التي بمعنى «إلى» فقط لصرح بـ «إلى»، والوزن مُواتٍ له على ذلك.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله «إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا» من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين. (١١) فإن المضارع إذا ورد (١٢) بعدها منصوباً جاز إظهار «أن»، كقوله: (١٣)

فلولا رجال، من رزام، أعزة وآل سبيع، أو أسوءك، علقما

(١) ص ٦٧٣. (٢) سقطت مما عدا الأصل.

(٣) ط: ينقضي.

(٤) الكتاب ١: ٤٢٧.

(٥) أي: الناظم.

(٦) أي: المذكورين في أول الفقرة.

(٧) الثلاثة: صفة على اعتبار مفرد التقديرات مذكر. س: الثلاث.

(٨) ط: وبذلك يضعف.

(٩) سقطت من ط. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٣ حيث زعم ابن غازي أن «غير» مقحم يجب حذفه.

(١٠) س: احتمال.

(١١) س ح: في موضعها أحد الحرفين مما لا يصلح في موضعها ذلك.

(١٢) ح: أورد.

(١٣) الحصين بن الحمام. شرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤ والكتاب ١: ٤٢٩ والأشموني ٢٩٦: ٣ والعيني ٤: ٤١١. ورزام: حي من تميم. وسبيع: عمرو بن فتية. وعلقم: منادى مرخم علقمة. وهو ابن عبيد بن عبد بن فتية. والأعزة: جمع عزيز. وأسوء: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة جوازاً، لعدم صحة تقدير «أو» هنا بأحد الحرفين المذكورين. فهي عاطفة كالواو، والمصدر المؤول بعدها معطوف على: رجال.

الثاني: ما ذكر من تقدير «حتى» أو «إلا» في مكان «أو» تقديرٌ، لُحِظَ^(١) فيه المعنى دون الإعراب. والتقدير الإعرابي المُرتَّب على اللفظ أن يُقدَّر قبل «أو» مصدر^(٢) وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ «أو» على المُقدَّر قبلها. فتقدير «لأنْتَظَرَنَّهُ أو يَقدِّمُ»: ليكونَ انتَظارٌ أو قُدومٌ.

الثالث: (٣) ذهب الكسائي إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمُخالفة. والصحيح أن النصب بـ «أن» مُضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطف مصدرًا مُقدَّرًا على مصدر مُتوهم. ومن ثمَّ لزم إضمار «أن» بعدها. (٤)

الرابع: قوله «إِذَا يَصْلُحُ فِي * مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَجُودُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ: (٥) «بعد أو بمعنى إلى أو إلا». فإنه يُوهم أن «أو» تُرادف الحرفين. وليس كذلك، بل هي «أو» العاطفة التي لأحد الشيئين.

[إِضْمَارُ أَنْ بَعْدَ حَتَّى]

ثم انتقل إلى «حتى»، فقال: (٦)

٦٨٥ - وَبَعْدَ «حَتَّى»، هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ»، حَتَمٌ، كَجُذْ حَتَّى تَسُرُّ ذَا حَزَنٍ

«حتى» في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة وابتدائية وجازة.

فالعاطفة: تعطف بعضًا على كُلِّ. وتقدّمت في حُرُوفِ العطف. (٧)

والابتدائية: (٨) تدخل على جُملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله: (٩)

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٥٤١. س: لاحظ.

(٢) زاد في س و ح: «ذهب البصريون إلى أن الناصبة للفعل في تأويل مصدر معطوف بأو على مصدر متوهم. و». وهو كال تكرار لما قبله.

(٣) انظر الإنحاف ٢: ٢٧٣. ونسقط «لأن أو... أن بعدها» من س و ح. ويبدو أن هذه العبارة بدل من العبارة الزائدة فيها.

(٤) ص ٦٧٣. وانظر الأشموني ٣: ٢٩٦ وتعليق الصبان عليه والتسهيل ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٦) بعد حتى أي: الجارة. والإشارة إلى الحتم في البيت ٦٨٣. والحتم: الواجب. وجد: أعط مالا. وذا حزن أي: صاحب غم شديد. وإضمار: مبتدأ خبره الكاف قبله مضافة إلى اسم الإشارة. وحتم: عطف بيان للكاف فيه معنى التوكيد. وبعد: متعلق بالمصدر إضمار المضاف إلى «أن» على الحكاية. وحتى: في محل جر على الحكاية. والكاف الثانية: خبر لمحدوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٧) في شرح البيت ٥٤٧.

(٨) أرى أن تسمى الاستئنافية لثلاث تلتبس بما هو من مبتدأ وخبر، أو بما بعده جملة ابتدائية. فـ «حتى» هذه بعدها جملة استئنافية. وقلما تليها الاعتراضية.

(٩) قسم بيت لجرير تمته:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِجِلْجِلَةٍ

ديوانه ص ٥٧ والأشموني ٣: ٣٠٠ والعيني ٤: ٣٨٦ والخزانة ٤: ١٤٢. وتمج: تقذف. والأشكال: الذي فيه بياض وحمرة.

* حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةً أَشْكَلُ *

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر. بل المعنى على الصلاحية. فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرية بماض نحو: «حَتَّى عَفَّوْا»،^(١) أو بمضارع مرفوع كقوله:^(٢) «شَرِبَتِ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ» أطلق عليها: حرف ابتداء.

والجاءة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى «إلى» وتقدمت^(٣) في حروف الجر،^(٤) وتدخل على المضارع ويجب حينئذ إضمار «أن» بعدها ناصبةً له، لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ «حَتَّى». ولا يجوز إظهار «أن» بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال في «شرح التسهيل»،^(٥) عند ذكر «حَتَّى» الجاءة: ومجرورها إما اسم صريح نحو:^(٦) «حَتَّى جِئْنَا»، أو مصدر مؤول من «أن» وفعل ماضٍ نحو:^(١) «حَتَّى عَفَّوْا»، أو مضارع نحو:^(٧) «حَتَّى يَقُولَ». وتوزع في الماضي. فَإِنَّ «حَتَّى» قبله ابتدائية، و«أن» غير مضمرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن «حَتَّى» ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار «أن» بعدها تأكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد «حَتَّى» فالغالب^(٨) أن تكون للغاية، كقوله تعالى:^(٩) «لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى». وعلامتها أن يحسن^(١٠) في موضعها «إلى». وقد تكون للتعليل نحو:

* جُذَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ *

(١) الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

(٢) ط: «تقول». وفي حاشية س عن نسخة: نحو.

(٣) ح: وقد تقدمت.

(٤) في شرح البيت ٣٧١.

(٥) في ١٦٦: ٣.

(٦) الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٧) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٨) س ح: «فإن الغالب». وفي حاشية س عن نسخة زيادة: فيها.

(٩) الآية ٩١ من سورة طه.

(١٠) انظر الإنحاف ٢: ٢٧٣. ط: يصلح.

وعلاقتها أن يحسن في موضعها «كي». وزاد في «التسهيل»^(١) أنها تكون بمعنى «إلا أن» كقوله:^(٢)

لَيْسَ الْعَطَاءُ، مِنَ الْفُضُولِ، سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ، وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ
وهذا معنى غريب وممن ذكره ابن هشام. وحكاها في «البيسط» عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى: إلى.^(٣)

ثم نبه على أن منصوب^(٤) الفعل لا يكون بعدها^(٥) إلا مُستقبلاً، حقيقة أو حكماً، بقوله:^(٦)

٦٨٦ - وَتَلَوْ «حَتَّى»، حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ، اِرْفَعَنَّ، وَانصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
مثال الحال كقولهم:^(٧) سألتُ عنكَ حتى لا أحتاج إلى سؤال. ومثال المؤول بالحال قراءة نافع:^(٨) «وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ». والمراد بالمؤول^(٩) بالحال أن يكون الفعل قد وقع،

(١) ص ٢٣١. وقد تكون أيضاً زائدة للتوكيد. نحو ما في عجز قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ، حَتَّى تَكْبُلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْذَنَ بِأَرْسَانِ
وقول المتنبي:

خَفَرْتُ الرُّدَيْنِيَّاتِ، حَتَّى طَرَحَتْهَا وَحَتَّى كَأَنَّ السَّيْفَ، لِلرَّمْحِ، شَاتِمٌ
وتوجيه ما في بيت المتنبي يشكل على مذهب ابن مالك، إلا إذا كان بمثل ما ذكره التواتي في التعليق على التنبيه الأول من شرح البيت ٦٨١.

(٢) المقنع الكندي. شرح الحماسة ص ١٧٣٤ - ١٧٣٥ والجنى الداني ص ٥٥٥ والعيني ٤: ١٢ والأشموني ٣: ٢٩٧. والفضول: جمع فضل. وهو الزيادة. وما: اسم موصول مبتدأ.

(٣) جعلها بمعنى «إلى» ثبت أن العطاء من الفضول سماحة حين يجاد والمال قليل. وفي هذا إحالة ومخالفة لمراد الشاعر. فهي ينفي اعتبار العطاء من الفضول سماحةً مطلقاً. والوجه أن تكون «حتى» للاستثناء والاستدراك حرف جر شيهاً بالزائد، والمصدر المؤول بعدها في محل نصب مستثنى، وجر لفظاً. والاستثناء على هذا منقطع. وقد تكون للحصر، والمصدر المؤول بحسب موقعه من الكلام. نحو قول سوار بن المُضَرَّب:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِِي، لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا
ويرجح الحصر في قوله تعالى: «وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَخَرٍ حَتَّى يَقُولَا: إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ». والمصدر المؤول في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بـ يعلم. أي: ما يعلمان في وقت إلا وقت... وكذلك يقال في نحو: ما إن دخل الأستاذ حتى وقفنا.

(٤) سقت من ح و س.

(٥) ط: أن الفعل بعدها لا يكون.

(٦) سقطت من ط. والتلو: التالي، مفعول به مقدم لا رفع، مضاف إلى «حتى» على الحكاية. وبه أي: بالحال. وحالاً: حال من تلو. وحذفت همزة «أو» ونقل حركتها إلى التنوين قبلها. وبه متعلقان بـ «مؤولاً». والحال أي: ما دل على الزمن الحاضر.

(٧) فيا عدا الأصل: قولهم.

(٨) الآية ٢١٤ من سورة البقرة. ط: «كقراء نافع». والرسول هو اليسع، عليه السلام.

(٩) سقطت من س.

فَيُقَدَّرُ اتِّصَافُهُ ^(١) بِالْذُّخُولِ فِيهِ ^(٢) فَيُرْفَعُ، لِأَنَّهُ حَالٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ. ^(٣)

وقوله «وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَا» يعني: حقيقةً أو بتأويل. فالْمُسْتَقْبَلُ حَقِيقَةٌ نَحْوُ: لِأَسِيرٍ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ. وَالْمَوْوَلُ كَقِرَاءَةِ غَيْرِ نَافِعٍ: «وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ». وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ وَقَعَ، فَيُقَدَّرُ الْمُخْبِرُ بِهِ اتِّصَافُهُ بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ. فَتُنْصَبُ ^(٤) لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ. ^(٥)

تنبيهات:

الأول: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ حَالًا أَوْ مَوْوَلًا بِهِ فَـ «حَتَّى» ابْتِدَائِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا أَوْ مَوْوَلًا بِهِ فِيهِ الْجَازَةُ وَ«أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا، كَمَا تَقَدَّمَ. ^(٦)

الثاني: علامة كونه حَالًا أَوْ مَوْوَلًا بِهِ صَلَاحِيَّةٌ جَعَلَ الْفَاءَ فِي مَوْضِعِ «حَتَّى». وَيَجِبُ حِينَئِذٍ كَوْنُ ^(٧) مَا بَعْدَهَا فَضْلَةً، مُتَّسِبًا ^(٨) عَمَّا قَبْلَهَا.

الثالث: قَدْ فَهِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ الرِّفْعَ يَمْتَنِعُ فِي نَحْوِ: «كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا» إِذَا جُعِلَتْ ^(٩) نَاقِضَةً، لِأَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لَكَانَتْ «حَتَّى» ابْتِدَائِيَّةً فَتَبْقَى «كَانَ» بِلا خَبَرٍ، وَفِي نَحْوِ: «سَرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» لَانْتِفَاءُ السَّبَبِيَّةِ ^(١٠) خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، ^(١١) وَفِي نَحْوِ: «مَا سَرْتُ أَوْ أَسَرْتُ حَتَّى تَدْخُلَ الْمَدِينَةَ؟» مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ غَيْرٍ وَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا مَقْطُوعًا بِوُقُوعِهِ، وَمَا قَبْلَهَا سَبَبٌ لَهُ. وَذَلِكَ لَا يَصَحُّ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا مَنْفِيٌّ فِي «مَا سَرْتُ»، وَمَشْكُوكٌ فِي وَقُوعِهِ فِي «أَسَرْتُ»، فَيَلْزَمُ وَقُوعُ الْمُسَبِّبِ مَعَ نَقْيِ السَّبَبِ أَوْ الشُّكِّ فِيهِ.

وَأَجَازُ الْأَخْفَشُ الرِّفْعَ فِي نَحْوِ: مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ الْمَدِينَةَ. فَقِيلَ: هِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافَ بَيْنِهِ

(١) س ح: «اتصاله». وفي الجنى الداني: ولكن المخبر به يقدر اتصافه.

(٢) يريد: اتصاف الرسول، والذين آمنوا معه، بالدخول في القول. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٤.

(٣) الحال هنا: تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم. يريد: لأن قولهم حال بالنسبة إلى زمن تكلمهم حينذاك.

(٤) ط: فينصب.

(٥) سقط «والمعاد... الحال» من س و ح.

(٦) ح: لما تقدم.

(٧) ط: أن يكون.

(٨) س ح: «ما بعدها مسببًا». ط: «ما بعدها فضلة مسببًا». بل قد يكون ما بعدها سببًا لما قبلها. نحو قول الفرزدق:

فيا عَجَبًا، حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا تَهْتَلُّ، أَوْ مُجَاشِعُ

فالمعجب نتيجة للمسبة، والمعنى: يا عَجَبِي احْضُرْ لِكثْرَةِ الْأَعَاجِبِ. فَأَيُّهَا مَسَبَةُ كَلَيْبٍ لِي. شرح أبيات مغني اللبيب

١٢٣: ٣ - ١٢٤. ويروي: «حتى كليب». والمراد: الأدنياء حتى كليب. وزعم بعض النقاد أن المعنى: الناس حتى

كليب. وفي ذلك إفساد للمراد، يجعل الفرزدق محط الدناءة والشتائم.

(٩) انظر الإتحاف ٢: ٢٧٤. وزاد في ط: كان.

(١٠) يريد أن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

(١١) أجازوا الرِّفْعَ فِيهِ وَرَوَوْا: إِنَّا لَجُلُوسٌ، فَمَا نَشْعُرُ حَتَّى يَسْقُطَ بَيْنَنَا حَجَرٌ. الارتشاف ٢: ٤٠٥.

وبين سيويه. وقيل: إنما أجازاه على أن يكون أصل الكلام واجباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون عنك^(١) سيرٌ كان عنه دخول. قال ابن عصفور: (٢) وهذا الذي قاله جيد، وينبغي ألا يُعدّ هذا (٣) خلافاً.

الرابع: (٤) ذهب أبو الحسن إلى أن «حتى» إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل. وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل، على جهة السبب نحو: ضربت زيداً حتى بكى، ولأضرَبته حتى يبكي. ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات. (٥) وثمرة الخلاف أن الأخفش يُجيز الرفع في «يبكي»، على العطف، والجمهور لا يُجيزون فيه إلا النصب.

ثم انتقل إلى فاء الجواب، فقال: (٦)

[إضمار أن بعد الفاء والواو]

٦٨٧ - وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ، مَحْضِينَ «أَنْ»، وَسَتَرُهَا حَتْمٌ، نَصَبٌ
يعني: أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو: (٧) «لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا»، أو طلب. وهو أمر أو نهي أو دعاء، أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن. فالأمر نحو: اضرب زيداً فيستقيم. والنهي: (٨) «لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ». والدعاء: (٩) «رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا». والاستفهام: (١٠) «فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا؟» والعرض قول بعض العرب: ألا تقع الماء فتسبح. يريد: في الماء. والتحضيض قولهم: (١١) «هَلَا أَمَرْتُ فَتَطَاعَ». والتمني: (١٢) «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم»

(١) م ح: «عندك». وسقطت من ط.

(٢) الشرح الكبير ١٦٥:٢. وزعم أن سيويه منع الرفع. انظر الكتاب ٤١٥:١ والارتشاف ٤٠٤:٢.

(٣) سقطت من س و ح.

(٤) يعني: إذا كانت حرف عطف. أما إذا كانت ابتدائية فالجملة بعدها مستأنفة ولا عطف.

(٥) حذف هزة «فاء» للتخفيف. وسمي ما بعد الفاء جواباً لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن مضمونه غير ثابت، وينسب عنه ما بعدها كسبب الجواب عن الشرط. والمحض: الخالص لا شائبة فيه لمعنى آخر. والنفي المحض يكون بالحرف والفعل والاسم. وقد يكون بالتشبيه نحو: كأنك أستاذ فتعلمنا، والتقليل بـ «قد» أو «قلما» نحو: قد كنت في خير فتعرفه، وقلما تأتينا فتحدثنا. والطلب المحض لا يكون إلا في الأمر والنهي والدعاء بصيغة الطلب، وإن كان المرادي قد شمل بن غير ذلك. والستر: الإضمار. والحثم: الواجب. ونصب أي: نصب «أن» المضارع. وقد رد إلى «أن» ضمير المذكر لتأوله بحرف، ورد إليها ضمير المؤنث «ها» لتأولها بكلمة. وبعد: متعلق بحال من «أن» التي في محل رفع مبتدأ على الحكاية، والخير جملة: نصب. وفا: في محل جر على الحكاية مضاف إليه وهو مضاف. ومحضين: صفة لنفي أو طلب. وأو: بمعنى الواو. وجملة سترها حتم: حال ثانية من أن.

(٦) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٧) الآية ٨٨ من سورة يونس.

(٨) الآية ٦١ من سورة طه. ويسحت: يهلك.

(٩) الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(١٠) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(١١) م: «والتحضيض نحو قولهم». ط: والتحضيض.

فَأَفُوزٌ». والتمني يكون بـ «ليت» كما مثل، وبـ «ألا» نحو: ^(١)

* أَلَا رَسُولَ لَنَا، مِتْنَا، فَيُخْبِرُنَا *

وبـ «لو» كقوله: ^(٢)

* لَوْ نَعْنَانُ فَتَنَّنْهُدَا *

ومنع المصنف كون «لو» للتمني، وقال: ^(٣) التقدير: وددنا لو نعان. فهو جواب تمنٍّ إنشائي كجواب «ليت».

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودًا بها الجزاء ^(٤) لإضافتها إلى الجواب، احترازًا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، بمعنى: ما تأتينا فما تحدثنا - فيكون الفعلان مقصودًا فیهما - أو بمعنى: ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مبتدأ. فيكون المقصود نفي الإتيان وإثبات الحديث. وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبًا على معنى: ما تأتينا مُحَدَّثًا - فيكون المقصود نفي اجتماعهما - أو على معنى: ^(٥) ما تأتينا. فكيف تحدثنا؟ فيكون المقصود نفي الثاني لاتقاء الأول.

الثاني: أن يكون النفي والطلب ^(٦) محضين. واحترز بذلك من ^(٧) النفي الذي ليس بمحض - نحو: ما أنت إلا تأتينا ^(٨) فتحدثنا، وما تزال تأتينا فتحدثنا - ومن الطلب الذي ليس بمحض. والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصيل ^(٩) في ذلك. فاحترز من أن يكون بمصدر نحو: سَقِيَا، أو باسم فعل نحو: صَهْ، أو بلفظ الخبر نحو: رَحِمَ اللهُ زَيْدًا. فلا يكون لشيء من ذلك

(١) جعل في ط مع الشر، وهو صدر بيت لامية بن أبي الصلت عجزه:

مَا بُعِدُ غَايَتِنَا، مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا؟

ديوانه ص ٦٢ والكتاب ١: ٤٢٠ والارتشاف ٢: ٤١١ والعيني ٤: ٤١٢. والمجري: مكان الإجراء والسباق. أو هو مصدر: أجرى يجري. جعل الغاية والمجرى مثلاً للبعث والموت. ح: وإلا نحو.

(٢) قسيم بيت تمامه في س:

سَرِينَا إِلَيْهِمْ، فِي جُبُوشٍ، كَأَنَّهَا جِبَالٌ شُرُوزَى، لَوْ نَعْنَانُ فَتَنَّنْهُدَا

وشرورى: اسم جبل. ونعان من العون. وننهد: تنهض. الأشموني ٤: ٣٣ والعيني ٤: ٤١٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٤) ط: الجواب.

(٥) سقطت من س وح.

(٦) ح: الطلب والنفي.

(٧) فيما عدا الأصل: عن.

(٨) ط: «ما أنت تأتينا إلا». وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٥٤٦ - ١٥٤٧.

(٩) س: «أصلي». ط: أصل.

جواب منصوب. وسيأتي التنبيه على الخلاف^(١) في بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: مثل في^(٢) «شرح الكافية» النفي الذي لا جواب له منصوب، لكونه ليس نفياً خالصاً، بأربعة أمثلة: ما أنت إلا تأتينا فتُحدِّثنا، وما تزال تأتينا فتُحدِّثنا، وما قام^(٣) فيأكلُ إلا طعامه، وقول الشاعر: ^(٤)

وما قام مِنّا قائمٌ، في نَدِينَا، فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ
وتبعه الشارح^(٥) في التمثيل بها. فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح: وأما الآخران فالنصب فيهما جائز. فإنَّ النفي إذا نُقِضَ بـ «إلا» بعد الفاء جاز النصب، نصَّ على ذلك سيويه. وعلى النصب أنشد:

* فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ *

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أنَّ الفاء هي الناصبة، كما تقدَّم^(٦) في «أو». والصحيح مذهب البصريين لأنَّ الفاء عاطفة، فلا عمل لها. إلا أنَّها في ذلك عاطفة لمصدر مُقدَّر على مصدر مُتَوَهَّم، والتقدير في نحو «ما تأتينا فتُحدِّثنا»: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ. ^(٧) وكذلك^(٨) يُقدَّر في جميع المواضع.

الثالث: شرط في «التسهيل»^(٩) في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمَّن وقوع الفعل، احترازاً من نحو: لمَّ ضربت زيدا فيُجَازِيكَ؟ لأنَّ الضرب قد وقع، فلم يُمكن سبك مصدر مُستقبل منه. وهو مذهب أبي علي. ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان: أين ذهب زيد فنتبَّعه؟^(١٠) بالنصب والفعل في ذلك مُحَقَّقُ الوقوع. ^(١١) وإذا لم يُمكن سبك مصدر

(١) في شرح البيت ٦٨٨. وانظر تعليقا على البيت ٦٨٧. ط: وسيأتي الخلاف.

(٢) ص ١٥٤٧. ط: قال في.

(٣) ينتهي هنا الخرم في ت. ط س: وما قدم.

(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٥٦١ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٤٧ والكتاب ١: ٤٢٠ والأشعري ٣: ٣٠٤ والعيني ٣٩٠٤ والخزانة ٣: ٦٠٧. والندي: النادي. وهو مجلس القوم. والتي أي: الأشياء التي. والأعراف: من المعروف. أي: الأكثر حسناً في العقل والشرع.

(٥) ص: ٦٨٠.

(٦) في شرح البيت ٦٨٤.

(٧) س: «فتحديث». وإتيان: فاعل ليكون.

(٨) في النسخ: وكذا.

(٩) ص ٢٣١.

(١٠) س: فتبعه.

(١١) في النسخ: الوجود.

مُستقبل^(١) من الجُملة سبكتناه من لازمها. فالتقدير: ليكن^(٢) منك إعلامٌ بذهابِ زيدٍ فاتِّباعٌ متا. ثم انتقل إلى الواو، فقال: (٣)

٦٨٨ - والواو كالفاء، إن تُفدَ مَفْهُومٌ «مَع»، كَلاتَكُنْ جَلَدًا، وتُظهِرُ الْجَزْعَ يعني: أن الواو تُضمَر «أن» بعدها وجوبًا، بعد النفي والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء، بشرط أن تُفيدَ المعية كقوله: لا تكن جلدًا وتُظهِرُ الجزع. أي: لا تجمع بين الأمرين. وهي حيثُ^(٤) عاطفة لمصدر مُقدَّر على مصدر مُتَوَقَّم، كما تقدَّم في الفاء و«أو»^(٥). واحترز من أن يُقصدَ التشريك بين الفعلين، فتكونَ عاطفة فعلًا على فعل نحو: لا تأكل السمك وتُشرب اللبن، بالجزم، أو يُقصدَ^(٦) الاستثناف نحو: لا تأكل السمك وتُشرب اللبن، بالرفع.

وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة [النصب بعد] الفاء^(٧)، فلا نطوّل بذكرها. قال الشيخ أبو حيّان: (٨) ولا أحفظُ النصبَ جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض^(٩) ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَّم على ذلك إلّا بسماع. انتهى.

تنبيهان:

الأول: الخلاف^(١٠) في الواو كالخلاف في الفاء. وقد تقدَّم.

الثاني: قد علّم أنّ النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء. وقولهم: «تقع الواو في جواب كذا وكذا» تجوِّزُ ظاهر. وزعم بعضهم أنّ النصب بعد الواو هو على معنى الجواب. وليس بصحيح.

(١) سقطت من ط.

(٢) س: ليكون.

(٣) سقط الشطر الثاني في ت. وحذفت همزة «الفاء» للتخفيف. يريد: كالفاء في نصب المضارع بعدها. وتفيد مفهوم مع أي: تدل على معناها مع العطف أيضًا. وجعل الكوفيون «ثم» كالفاء والواو. والجلد: الصلب القوي على الشيء. والجزع: عدم الصبر. والكاف الأولى: خير الواو. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. ومع: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وانظر شواهد التوضيح ص ١٦٢ - ١٦٥.

(٤) ط: يومئذ.

(٥) في شرح البيتين ٦٨٤ و ٦٨٧.

(٦) في النسخ: «وأن يقصد». ط: أو يقصد.

(٧) زيادة من ح.

(٨) الارتشاف ٤١٥: ٢.

(٩) ح: ولا بعد العرض.

(١٠) في حاشية ت: أي: هل النصب بـ «أن» مقدرة بعدها، أم بها نفسها؟ انظر شرح البيت ٦٨٧.

[الجزم حين فقد الفاء]

٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ، جَزْمًا اعْتَمِدَ، إِنْ تَسْقَطِ الْفَاءُ، وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ^(١) انفرادت الفاء بأن الفعل بعدها ينجز عند سقوطها، بشرط أن يقصد الجزاء نحو: (٢)
قِفَا نَبْكِ، مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرة. وأما النفي فليس له جواب مجزوم. فإنه (٣) يقتضي تحقق عدم^(٤) الوقوع، كما يقتضي الإيجاب تحقق^(٥) الوقوع، فلا يُجزم بعده كما لا يُجزم بعد الإيجاب. (٦) ولذلك قال: «وبعد غير النفي»^(٧).

واحتراز من ألا يقصد الجزاء. فإنه لا يُجزم بل يُرفع إما مقصوداً^(٨) به الوصف نحو: لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقْتُ مِنْهُ، أو الحال أو الاستئناف. ويحتملها قوله تعالى: (٩) «فاضرب لهم طريقاً في البحر يساً، لا تخاف دركاً».

تنبيه: إذا جُزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال: الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجُزم. وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه. (١٠) والثاني: أن الأمر والنهي وباقيها نابت^(١١) عن الشرط أي: حذفت جملة

- (١) غير النفي هو الطلب المحض. يشير إلى ما ورد في البيت ٦٨٧. وجزماً أي: للمضارع. واعتمد: اقصد وأجر. وتسقط: تنفذ أو تحذف. والجزاء أي: ترتب مضمون الفعل المضارع على شرط من مضمون الطلب. وقصد أي: أراد المتكلم. وبعد: يتعلق بالمصدر «جزماً» المفعول به المقدم. وحذف جواب الشرط للدلالة الكلام عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. وحذفت همزة «الفاء» للتخفيف. وجملة الجزاء قد قصد: حال من الفاء التي هي فاعل. وسقط الشطر الثاني من ت. صدرت لامرئ القيس، عجزه: (٢)

بِسِقْطِ اللَّوْى، بَيِّنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

ديوانه ص ٢٩ والارتشاف ٢٧٢: ٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٠٧ والعيني ٤: ١٤ والخزانة ٤: ٣٩٧ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢ والأشوموني ٣: ٣٠٩. والسقط: منقطع الرمل. واللوى: مكان التواء الرمل. والدخول وحومل: موضعان. وسقط «حبيب ومنزل» من ت وح.

- (٣) في النسخ: لأنه. (٤) س: تحقيق. (٥) في النسخ: «كما لا يجزم في الإيجاب». ط: كما الإيجاب. (٦) زاد في ط: جزماً. (٧) ت: مقصود. (٨) الآية ٧٧ من سورة طه. واليبس: اليابس مع صلابه. والدرك: اللحاق. وفي حاشية ت عن التواتي أن جملة لا تخاف: تحتل الحال من فاعل اضرب، والاستئناف. (٩) شرح الكافية الشافية ص ١٥٥١ والكتاب ١: ٤٤٩. والمراد بتضمن معنى الشرط أن الأفعال الطلبية هي كأسماء الشرط في ذلك. (١٠) س ح: «ثائب». وباقيها: باقي معاني الطلب. (١١)

الشرط وأُنبِت هذه في العمل منابها فجزمت. وهو مذهب السيرافي والسيرافي وابن عصفور. ^(١) والثالث: أَنَّ الجزم بشرط مُقدَّر دلّ عليه الطلب. وإليه ذهب أكثر المتأخرين. والرابع: أَنَّ الجزم بلام مُقدَّرة. فإذا قال: «أَلَا تَنْزُلُ تُصَبِّ خَيْرًا» فمعناه: لِتُصَبِّ خَيْرًا. وهو ضعيف ولا يطرُد إلَّا بتجوز وتكلف. ^(٢)

والمُختار ^(٣) القول الثالث، لا ما اختاره المُصنّف، لأربعة أوجه: أحدها: أَنَّ ^(٤) ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جُملة، وذلك لا يوجد في موضع. والثاني: أَنَّ الإضمار أسهل من التضمن، لأنَّ التضمن زيادة بتغيير ^(٥) الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير. ^(٦) فهو أسهل. والثالث: أَنَّ التضمن لا يكون إلَّا لفائدة، ولا فائدة في تضمين ^(٧) الطلب معنى الشرط، لأنّه يدلّ عليه بالالتزام. والرابع: أَنَّ الشرط لا بُدّ له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مُضمَّنًا له مع فعل الشرط ^(٨) لما في ذلك من التعسف، ولا مُقدَّرًا بعده لقُبْح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ، بَعْدَ نَهْيٍ، أَنْ تَضَعُ «إِنْ» قَبْلَ «لَا»، دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ ^(٩) يعني: أَنَّ شرط جزم الجواب، بعد النهي، أن تصح إقامة شرط منفّي مقامه. وعلامة ذلك أن يصحّ المعنى بتقدير «إِنْ» قبل «لَا» النافية نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ. فهذا يصحّ جزمه لأنّه المعنى: إِلَّا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ. بخلاف: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. فَإِنَّ هَذَا لَا يَصَحُّ جزمه، لعدم صحّة المعنى بتقدير: إِلَّا تَذُنْ.

(١) ط: «السيرافي والفارسي وابن عصفور». وانظر الشرح الكبير ٢: ١٩٣.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن التجوز هنا هو إطلاق السبب أي النزول، والمراد المسبّب أي إصابة الخير. فهي لا تكون إلا بالنزول. ويزيد التكلف إذا اختلف الفاعل في الفعلين نحو: اضرب زيدًا يستقم.

(٣) أي: ما يختاره المرادي. وهو اختيار أبي حيان. انظر الارتشاف ٢: ٤١٩. وقيل: الجازم هو معنى الجواب، أي: ترتب مضمون الفعل المضارع على مضمون الطلب.

(٤) ت: لأن.

(٥) ح: بتغيير.

(٦) ح: تغيير.

(٧) في النسخ: لتضمن.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: الطلب مضمَّنًا لحرف الشرط مع فعله»، وعن ابن غازي ٢: ٢٧٥ أنه قيل: صوابه: مع معنى حرف الشرط. ح: «مضمَّنًا له مع معنى فعل الشرط». وفي الحاشية عن نسخة: «ولا مضمَّنًا مع فعل». ط: ولا مضمَّنًا له مع معنى حرف الشرط.

(٩) جزم أي: للمضارع. وأن تضع أي: أن يصح وضع. ودون أي: بلا. والتخالف: مضادة المعنى المقصود. ويقع: يحصل. وشرط: خبر مقدم للمصدر المؤول من «أن» وما بعدها. وبعد: يتعلق بالمصدر جزم. وإن: في محل نصب مفعول به على الحكاية. ولا: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. ودون: يتعلق بحال من «إن». وجملة يقع: صفة لتخالف. وسقط الشطر الثاني من ت.

هذا مذهب الجمهور. وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقاً،^(١) ولا يشترط تقدير «إن» قبل «لا»،^(٢) بل يُقدَّر: «إن تدنُّ من الأسد يأكلُك». وذكر في^(٣) «شرح الكافية» أنَّ غير الكسائي لا يُجيز ذلك. قلتُ: وقد نُسب ذلك إلى الكوفيين.

واستدلَّ الكسائي بالقياس على النصب، لأنَّ المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى: ^(٤) «لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا، فَيَسْحَطَكُمْ»، وبالسَّماع كقول النبي، عليه السلام: ^(٥) «فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا، يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوَمِ»، وقوله صلى الله عليه وسلم: ^(٦) «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وقول أبي طلحة ^(٧) لرسول الله، صلى الله عليه وسلم: ^(٨) «لَا تُشْرِفْ، يُصِيبُكَ سَهْمٌ». وأجيب بأنَّ القياس على المنصوب لا يحسن، لأنَّ النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه. ^(٩) وأما السماع فمحمول على إبدال ^(١٠) الفعل من الفعل، مع أنَّ الرواية الشهيرة «يؤذِنَا» و«يضربُ» بالرفع. ويحتمل أن يكون «يضرب بَعْضُكُمْ» من الإدغام نحو: ^(١١) «وَيَجْعَلُ لَكُمْ».

تنبيه: شرطُ الجزم بعد الأمر تقدير «إنَّ تَفْعَلْ»، كما أنَّ شرطه بعد النهي ^(١٢) تقدير: «إِلَّا تَفْعَلْ». فيمنع ^(١٣) الجزم في نحو «أَحْسَنُ إِلَيَّ لَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ»، لأنَّه ^(١٤) لا يجوز: «إِنْ تُحْسِنُ إِلَيَّ لَا أَحْسَنُ» ^(١٥) إِلَيْكَ، لكونه غير مُناسب. وكلام «التسهيل» ^(١٦) يُوهم إجراء خلاف الكسائي فيه.

(١) في حاشية ت عن التواتي: سواء صح المعنى أم لا نحو: لا تدنُّ من الأسد يأكلُك.

(٢) في النسخ: قبلها. (٣) ص ١٥٥٢ - ١٥٥٣.

(٤) الآية ٦١ من سورة طه.

(٥) أوله: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هُلْوِ الشَّجَرَةِ». انظر صحيح مسلم ص ٣٩٣ - ٣٩٥ ومسند أحمد ٢: ٢٦٦ و ٣٢١ و ٤٢٩. وفيما عدا الأصل: «صلى الله عليه وسلم». وزاد في ت: «وشرف وكرم». ط: «فلا يقرين». س ح: يؤذينا.

(٦) الرواية المشهورة برفع «يضربُ». انظر الأحاديث ١٢١ و ٤١٤٣ و ٦٤٧٥ و ٦٦٦٩ في البخاري و ٦٥ في مسلم، وفي النسائي ١٢٦: ٧ وأبي داود ٢٢١: ٤ وصحيح الجامع الصغير ص ١٢١٧.

(٧) زيد بن سهل الأنصاري. صحابي من الشجعان الرماة شهد مغازي النبي - عليه السلام - وتوفي سنة ٣٤. طبقات ابن سعد ٥٠٤: ٣.

(٨) صحيح البخاري ٢٣: ٣ وصحيح مسلم ص ١٤٤٣ والرواية المشهورة: «يُصِيبُكَ» أو «لَا يُصِيبُكَ». ففي الاستشهاد وجهة نظر.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن مذهب الكوفيين يجزم جواب النفي، فلا اعتراض على الكسائي به.

(١٠) فوقه في ت عن التصريح ٢: ٢٤٣ أنه بدل اشتغال.

(١١) الآيتان ٢٩ من سورة الأنفال و ١٢ من سورة نوح. ح: «بالإدغام نحو». ط: على الإدغام نحو.

(١٢) س: النفي.

(١٣) ت س: فيمنع.

(١٤) ط: فإنه.

(١٥) س: فلا أحسن.

(١٦) ص ٢٣٢. ح: وكلامه في التسهيل.

٦٩١ - والأمرُ إن كانَ بِغَيْرِ «افْعَلْ» فلا تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزَمَهُ اقْبَلًا^(١)

إذا ذَلَّ على الأمرِ بخبر، بفعل ماضٍ أو مضارعٍ أو باسم فعلٍ أو باسم غيره،^(٢) جاز جزم الجواب اتفاقاً كقولهم: «اتَّقَى الله امرؤ، فَعَلَ خَيْرًا، يُثَبِّ عَلَيْهِ»، وقوله تعالى: «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ - ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ - يَغْفِرُ لَكُمْ»^(٣)، وقول الشاعر:^(٤)

* مَكَانَكَ تُحَمِّدِي، أَوْ تَسْتَرِيحِي *

وقولهم: «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ». فَإِنَّ^(٥) المعنى: لَيْتَنِي، وَأَمِنُوا، وَابْتَنِي، وَاكْفُفْ. وأجاز الكسائي النصب نحو: «صَهْ فَأَحْذَنْكَ، وَحَسْبُكَ فَيَنَامَ النَّاسُ». ومذهب الجمهور منع ذلك، لأنَّ النصب إنما هو بإضمار «أَنْ»، والفاء عاطفة على مصدر مُتَوَقَّم، و«حَسْبُكَ» و«صَهْ» ونحوهما لا تدلُّ على المصدر، لأنها غير مُشْتَقَّة. ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأوَّل: ذكر في «شرح الكافية»^(٦) أَنَّ الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المُجَابِ بها اسمُ أمرٍ نحو «صَهْ»، أو خبرٍ بمعنى الأمر نحو «حَسْبُكَ». قلتُ: وافقه ابن عَصْفُور في نصب جواب «نَزَالٍ» ونحوه،^(٧) من اسم الفعل المُشْتَقَّ. وحكاه ابن هشام عن ابن جني. فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك.

- (١) كان: وقع. وافعل أي: صيغة الأمر من الثلاثي أو الرباعي. ولا تنصب أي: بعد الفاء أو الواو. وجزمه أي: جزم الجواب. واقبله: ارض به. والأمر: مبتدأ خبره الجملة الشرطية كلها. وفاعل كان: يعود على الأمر. وبغير: متعلقان بحال من الفاعل. وافعل: في محل جر على الحكاية. واقبلا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، أبدلت ألفاً في الوقف. والجملة معطوفة على: لا تنصب. والفصح اقترانها بالفاء كالأية ٨ من سورة الشرح. وسقط الشطر الثاني من ت.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي أن الضمير لاسم الفعل، فغيره هو الاسم حسب.
- (٣) أي: كقول العرب. وفي حاشية ت عن التواتي أن «يثب» جواب «اتقى» أو جواب «افعل»، وحذف جواب أحدهما لدلالة هذا عليه، وأن هذا الحكم قد يكون مع واو بين الفعلين الماضيين.
- (٤) الأيتان ١١ و ١٢ من سورة الصف. وزاد في س: دُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ.
- (٥) عجز بيت لعمرو بن الإطناية، صدره:

وَقَوْلِي، كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ

الأمالي ١: ٢٥٨ ومجالس ثعلب ص ٦٧ والارتشاف ٢: ٥٦٦ والأشمونى ٣: ٣١٢ والعيني ٤: ٤١٥. وجشأت: ثارت من الفزع. والضمير للنفس. وجاشت: هاجت.

(٦) ت: قولك.

(٧) ط: لأن.

(٨) ت: النصب في نحو.

(٩) ص ١٥٥٣.

(١٠) ت: وشبهه.

الثاني: أجاز الكسائي أيضًا^(١) نصبَ جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: غفر الله لزيد فيدخله الجنة.

الثالث: «حسبك» في قولهم: «حسبك ينم الناس»: مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى: اكف. وزعمت جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه في معنى ما لا يخبر عنه.^(٢) وقال بعضهم: لو قيل «إنه اسم فعل مبني»، والكاف للخطاب، وضُم لأنه قد كان مُعربًا فحمل في البناء على قبل وبعد لم يبعد.^(٣)

[النصب في الرجاء والعطف على اسم]

٦٩٢ - والفعل بعد الفاء، في الرجاء، نصب كَنَصِبِ ما، إلى التمني، يَنْتَسِبُ^(٤) قال في «شرح الكافية»: ألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابًا منصوبًا، ويقول أقول لثبوت ذلك سماعًا. ومنه قراءة حفص^(٥) عن عاصم: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ، أسبابَ السماواتِ، فأطْلِعَ». انتهى. وكذلك قوله تعالى: «لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَذَكِّرُ، فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى». ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا^(٦) ذلك بما فيه بعد. وقول أبي موسى: «وقد أشربها معنى (ليت) من قرأ: فأطْلِعَ، نصبًا» يقتضي تفصيلًا.^(٧)

فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجي، إذا سقطت الفاء، عند من أجاز^(٨) نصبه؟ قلت:

(١) سقطت من النسخ. (٢) ت س ط: قولك.

(٣) الواجب أن يقدر «هذا» واسم الإشارة مبتدأ خبره حسب. والمشار إليه هو ما عليه المخاطب من عمل حينذاك. ومثله أيضًا ما يقدر في نحو: قدك وقطك وكفاك وقدني ونحوها، إذا لم يذكر المرفوع. ولذا ورد في التصريح ٢٤٣:٢ حسبك حديث...

(٤) أي: لم يبعد هذا القول عن الصواب.

(٥) سقط الشطر الثاني من ت. والفعل أي: المضارع. والفاء أي: فاء الجواب. والرجاء أي: حرف الرجاء: لعل. وحذفت الهزمة للتخفيف. ونصب أي: بأن مضمرة. وما أي: الفعل المضارع مع فاء الجواب واقعا بعد حرف. وينتسب إلى التمني: يكون معناه منه. والفعل: مبتدأ خبره جملة نصب. وبعد: يتعلق بحال من الفعل، وفي: بنصب. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر نصب. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٦) ص ١٥٥٤.

(٧) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي. كان ربيب عاصم وابن زوجته. توفي سنة ١٨٠. غاية الناهية ١: ٢٥٤.

(٨) الآيتان ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر.

(٩) الآيتان ٣ و ٤ من سورة عبس.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن التأول بالعطف على توهم «أن» المصدرية قبل «أبلغ». فالفاء للعطف. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٦.

(١١) انظر التوطئة ص ١٤١.

(١٢) التفصيل: أن الترجي إن أشرب معنى التمني نصب جوابه بعد الفاء. وإلا فلا. الصبان ٣: ٣١٣.

(١٣) ت: اختار.

نعم. وفي «الارتشاف»: ^(١) وسُمع الجزم بعد الترجي. فدلّ على صحّة ^(٢) مذهب الكوفيين.
 ٦٩٣ - وإن على اسم خالصٍ فعلٍ، عُطِفَ، تَنْصِبُهُ «أن» ثَابِتًا، أو مُنْحَذِفٌ ^(٣)
 قد تقدّم ^(٤) أن «أن» تُضمَر جوازًا في موضعين: أحدهما: بعد لام «كي» إذا لم يكن معها
 «لا». وقد سبق بيانه. والآخر: بعد العاطف على اسم خالص. وهو المذكور في البيت.
 والعاطف المذكور هو الواو والفاء و«أو» و«ثم». ^(٥) فالواو كقوله: ^(٦)
 * لَبِيسُ عَبَاءَةٍ، وَتَقَرَّ عَيْنِي *

والفاء كقوله: ^(٧)

* لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ، فَأَرْضِيَهُ *

و«أو» كقراءة غير نافع: ^(٨) «أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا». و«ثم» كقوله: ^(٩)

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا، ثُمَّ أَعْقِلُهُ *

ونص بعضهم على أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

(١) في ٤١٩: ٢.

(٢) جاز رفع «تنصب» في جواب «إن» مع حذف الفاء الرابطة والمبتدأ، لأن فعل الشرط مقدر ماضيًا. وسقط الشطر الثاني من ت. والثابت: المذكور. والمنحذف: المحذوف. وعلى: يتعلق بفعل محذوف يفسره عطف. وفعل: نائب فاعل للمحذوف. وأن: في محل رفع فاعل تنصب على الحكاية. والجملة خير لمحذوف مع الفاء أي: فهو. وجملة عطف: مفسرة. وثابتًا: حال من «أن». وجعل «أن» مذكرًا بمعنى الحرف، وأنت من قبل بمعنى الكلمة. وسكن «منحذف» بحذف التنوين على لغة ربيعة.

(٤) في شرح البيت ٦٨٣.

(٥) ح ط: و ثم وأو.

(٦) كذا. والشطر صدر بيت لميسون بنت بحدل روايته: «ولبس»، وعجزه في س:

أَحَبُّ إِلَيَّ، مِنْ لَبِيسِ الشُّفُوفِ

الحماسة الشجرية ٥٧٣: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٥٧ والارتشاف ٤٢٢: ٢ والجنى الداني ١٥٧ والكتاب ٤٢٦: ١ والعيني ٣٩٧: ٤ والأشموني ٣١٣: ٣ والخزانة ٣٩٥: ٤٣ والشفوف: جمع شف. وهو ثوب رقيق. وتقر عيني: تهدأ نفسي وتطمئن.

(٧) صدر بيت لرجل من طيء، عجزه في س:

مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَابًا، عَلَى تَرَبِّ

شرح الكافية الشافية ص ١٥٥٨ والارتشاف ٤٢٢: ٢ والأشموني ٣١٤: ٣ والعيني ٤١١: ٤. والتوقع: الترقب والانتظار. والمعتز: المتعرض للمعروف. والإتراب: الغني. والترب: الفقر.

(٨) الآية ٥١ من سورة الشورى. وأولها: «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ يُرْسِلَ...». فالمصدر المؤول معطوف على «وحيا». وفي حاشية ت عن التواتر إعراب لبعض مفردات الآية.

(٩) صدر بيت لأنس بن مدركة، عجزه:

كَالْثُورِ، يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

الحيوان ١٨: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٥٨ والارتشاف ٤٢٢: ٢ والأشموني ٣١٤: ٣ والعيني ٣٩٩: ٤. وسليك: اسم رجل.

تنبيهات:

الأول: إنما قال «على اسم» ولم يقل «على مصدر» كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر. ^(١) فإن ذلك لا يختص به، فتقول: لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت.

الثاني: المراد بالخالف ما ليس مؤولاً بالفعل. واحترز به من نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب. فإنه معطوف على اسم ولا ينصب، لأن الطائر بمعنى: الذي يطير. ^(٢) ويخرج أيضاً بذكر «الخالف» العطف على مصدر متوهم. ^(٣) فإنه يجب فيه إضمار «أن» كما تقدم. ^(٤)

الثالث: تجوز في قوله «فعل عطف». فإن المعطوف، على التحقيق، ^(٥) إنما هو المصدر. الرابع: أشار بقوله «ثابتاً أو من حذف» إلى جواز إظهار «أن» وإضمارها، ^(٦) بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق في العاطف، ولم يُسمع في غير الأحرف الأربعة ^(٧)، كما تقدم.

٦٩٤ - وشذّ حذف «أن»، ونصب، في سوي ما مرّ، فاقبل منه ما عدل روى ^(٨)

يعني: أن حذف أن مع النصب، في غير المواضع المذكورة، ^(٩) شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول بعض العرب: «خذ اللص قبل يأخذك»، ^(١٠) ومزّه يحفرها. وقرأ الحسن: ^(١١) «قل: أفعير الله تأمرؤني أعبد؟» ومنه قول الشاعر: ^(١٢)

(١) أي: كاسم الذات.

(٢) يعني: لأنه اسم فاعل صلة «الذي». فهو في تأويل الفعل.

(٣) فوته في ت عن ابن غازي ٢: ٢٧٦: مثاله: ما تأتينا فتحدثنا.

(٤) في شرح البيت ٦٨٧.

(٥) ط: في الحقيقة.

(٦) س: إضمار أن وإظهارها.

(٧) زاد في ط: المذكورة.

(٨) سقط الشطر الثاني من ت. وشذ: خالف ما أطرد من الكلام. وسوى ما مر أي: غير ما مضى ذكره في الأبيات ٦٨٣ -

٦٨٨ و ٦٩٢ و ٦٩٣. واقبل: ارض ولا تدفع. والعدل: الثقة الضابط. وروى أي: من فصيح الكلام. وأن: في محل

جر على الحكاية. وفي: تتعلق بالمصدر نصب، وقد تنازع فيها المصدران. وما: اسم موصول مضاف إليه. ومنه:

متعلقان بحال من «ما» الثانية التي هي مفعول به لا قبل.

(٩) في شرح البيت ٦٨٣.

(١٠) مجمع الأمثال ١: ٢٦٢. وانظر شواهد التوضيح ص ١٧٨ - ١٨٠.

(١١) الآية ٦٤ من سورة الزمر. وفي النسخ: وقرئ.

(١٢) عجز بيت لعامر بن جوين، صدره:

فلم أزل يسألها، خباسةً واجدٍ

الكتاب ١: ١٥٥ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٥٩ والاختيارين ص ١٣٦ والعيني ٤: ٤٠١ والأشعرني ١: ٣٦١ و ٣: ٣١٥. يذكر إيلاً لامرئ القيس. والخباسة: الغنيمة. ونهنت: زجرت وكفت. وأفعله أي: أن أفعل ما في نفسي من نية الغدر.

* وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي، بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ *

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فاقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، فلا يُقاس^(١) عليه. ونص على ذلك في غير هذا الموضع.^(٢) وقال في «التسهيل»: ^(٣) وفي القياس عليه خلاف. انتهى. والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم، والصحيح قصره على السماع لقلته.

الثاني: قد يفهم، من قوله «وشدّ حذف أن ونصب»، أنّ حذفها ورفع الفعل ليس بشاذّ. وهو ظاهر كلامه في «شرح التسهيل». ^(٤) فإنه جعل منه قوله تعالى: ^(٥) ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾. قال: فيريكم: صلة لـ «أنّ» حذفت وبقي «يريكُم» مرفوعًا. وهذا هو القياس، ^(٦) لأنّ الحرف عامل ضعيف، فإذا حُذف بطل عمله. انتهى. وهذا مذهب أبي الحسن. أجاز حذف «أنّ» ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ: أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ؟﴾ وذهب قوم إلى أنّ حذف «أنّ» مقصور على السماع مطلقًا، فلا يُنصب ولا يُرفع بعد الحذف إلّا ما سُمع. وإليه ذهب متأخرو المغاربة. قيل: وهو الصحيح.

الثالث: ما ذكره من أنّ حذف «أنّ» والنصب في غير ما مرّ شاذّ ليس على إطلاقه، بل هو مُقيّد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء. وسيأتي.^(٧)



- (١) ط: ولا يقاس.
 (٢) شرح الكافية الشافية ص ١٥٥٠.
 (٣) ص ٢٣٣.
 (٤) في ١: ٢٣٤.
 (٥) الآية ٢٤ من سورة الروم.
 (٦) هذا يحتمل أن القياس هو الحذف والرفع، أو أنه الرفع وحده بعد حذف «أنّ» سماعًا. فقول المرادي: «ظاهر كلامه» فيه نظر. الصبان ٣: ٣١٥.
 (٧) في شرح البيت ٧٠٣.

عوامل الجزم^(١)

هي^(٢) ضربان: أحدهما يطلب فعلاً واحداً. والآخر يطلب فعلين. فالأول: أربعة أحرف ذكرها في قوله: ^(٣)

[ما يجزم فعلاً واحداً]

٦٩٥ - بـ «لا» ولام، طالِباً، ضَعَّ جَزْماً في الفعل، هَكَذَا بـ «لَمْ» و«لَمَّا» أما «لا» فتكون للنهي نحو: ^(٤) «لَا تَحْزَنْ»، وللدعاء نحو: ^(٥) «لَا تُؤَاخِذْنَا». وأما اللام فتكون للأمر نحو: ^(٦) «لِيَنْفِقْ»، وللدعاء نحو: ^(٧) «لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ». ولذلك قال «طالِباً»، فشمل الأمر والنهي والدعاء. ^(٨) واحترز به من «لا» غير الطلبية وهي النافية والزائدة، ومن لام غير طلبية ^(٩) كاللام التي ينتصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح: ^(١٠) «تصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً. وقد تصحب فعل المُتَكَلِّم». فسَوَّى بين المُخَاطَب والغائب في الكثرة، ولم يفصل ^(١١) في المُتَكَلِّم بين فعل الفاعل ^(١٢) وفعل المفعول. ^(١٣) وهو موافق لظاهر «الكافية» ^(١٤) و«التسهيل». ^(١٥) وفضل

(١) الجزم في اللغة: القطع. وهو في الاصطلاح: قطع حركة أو حرف من آخر الفعل المضارع.

(٢) س: عوامل الجزم.

(٣) طالِباً أي: أمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً. وضع جَزْماً أي: أوقع الجزم. والفعل أي: المضارع. والإشارة إلى وضع الجزم.

والباء: تتعلق بالمصدر «جَزْماً». ولا: في محل جر على الحكاية. و«طالِباً»: حال من فاعل ضَعَّ. وفي: تتعلق بضع. والكاف مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة خبره محذوف هو متعلق: بلم. ولم: في محل جر على الحكاية. والجملة استئنافية.

(٤) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة. وفي النسخ: وتكون للدعاء.

(٦) الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٧) الآية ٧٧ من سورة الزخرف. وفيما عدا الأصل: والدعاء نحو.

(٨) أغفل الالتباس، وفيه يكون الطلب من شخص إلى نظيره في المرتلة.

(٩) ت: اللام غير الطلبية.

(١٠) زاد في ت: أيضاً.

(١١) ط: فعل الدعاء.

(١٢) في النسخ: والمفعول.

(١٣) ص ٢٣٥.

(١٤) شرح الكافية الشافية ص ١٥٦. س: موافق للكافية.

بعضهم فقال: إذا بُني الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان مُتَكَلِّمًا أو لِمُخَاطَبٍ أو لغائب، وإذا بُني للفاعل فالأكثر أن يكون للمُخَاطَب ويضعف للمُتَكَلِّم نحو: ^(١)

* لا أَعْرِقَنَّ رَبْرَبًا، حُورًا مَدَامِعُهُ *

والغائب نحو: لا يَخْرُجْ زيد.

وأما اللام فتدخل على فعل المفعول مُطلقًا نحو: لِأَعَنَّ بِحَاجَتِكَ، وَلِتُعَنَّ بِحَاجَتِي، وَلِيُعَنَّ زيد بالأمر. وتدخل على فعل الفاعل مُسنَدًا إلى الغائب نحو: ^(٢) «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ»، وإلى المُتَكَلِّم مُشَارَكًا نحو: ^(٣) «وَلِتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ»، أو مُفْرَدًا كقوله في الحديث: ^(٤) «قُومُوا فَلَأُضِلَّ لَكُمْ». وذكر الشارح ^(٥) أَنَّ دُخُولَهَا عَلَى مُضَارِعِ الْغَائِبِ وَالْمُتَكَلِّمِ كَثِيرٌ. وذكر في «الكافية» ^(٦) أَنَّ دُخُولَهَا عَلَى مُضَارِعِ الْمُتَكَلِّمِ قَلِيلٌ، لَكِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ دُخُولِ «لا». وأما مُضَارِعِ الْمُخَاطَبِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ فَدُخُولُهَا عَلَيْهِ قَلِيلٌ اسْتِغْنَاءً بِصِيغَةِ «افْعَلْ». قالوا: وهي لغة رديّة. ^(٧) وقال الزجاجي: ^(٨) إِنَّهَا ^(٩) لُغَةٌ جَيِّدَةٌ. ومن دخولها عليه قراءة عُثْمَانَ وَأَبِي أَنَسٍ: ^(١٠) «فَبِذَلِكَ فَلَنَتَّخِذُوا»، ^(١١) وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: ^(١٢) «لِنَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ».

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أَنَّ أَصْلَ «لا» الطلبيّة لَمْ أَمْرٌ زِيدَتْ عَلَيْهَا أَلِفٌ فَانْفَتَحَتْ، ^(١٣) وزعم

(١) صدر بيت للناطقة الديباني، عجزه:

كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعْمَاجُ دَوَارٍ

- ديوانه ص ٤٢ والكتاب ١٥٠: ٢ والارتشاف ٥٤٣: ٢. وروى له عجز آخر. انظر الأشموني ٣: ٤ والعيني ٤٤١: ٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٦٨. والربرب: القطيع من بقر الوحش استعاره للنساء. والمدامع: جمع مدمع. وهو العين. والأبكار: جمع بكر. وهي الصغيرة. والنعاج: البقر الوحشي. والدوار: ما استدار من الرمل.
- (٢) الآية ٧ من سورة الطلاق. وزاد في ط: مِنْ سَعِيٍّ.
- (٣) الآية ١٢ من سورة العنكبوت.
- (٤) شواهد التوضيح ص ١٨٦. وانظر صحيح البخاري ١٠٠: ١ وصحيح مسلم ٣٠٥: ١٢ وشرح الكرماني ٤٥: ٤ وإعراب الحديث ص ١٠٠ والمسنَد ١٣١: ٣. والرواية بلام التعليل. وفي النسخ: أو مفردًا وفي الحديث.
- (٥) ص ٦٩٠.
- (٦) شرح الكافية الشافية ص ١٥٦٠.
- (٧) ط: رديّة.
- (٨) الجمل ص ٢١٦ والارتشاف ٥٤٢: ٢. ت س: الزجاج.
- (٩) ط: هي.
- (١٠) عثمان هو ابن عفان، رضي الله عنه، وأنس: ابن مالك بن النضر خادم النبي، عليه السلام. روى القراءة عنه سماعة، وتوفي سنة ٩١. غاية النهاية ١: ١٧٢.
- (١١) الآية ٥٨ من سورة يونس. وانظر شواذ ابن خالويه ص ٥٧.
- (١٢) انظر تخريج أحاديث شرح الكافية ص ٢١٤ - ٢١٦ وصحيح مسلم ٧٩: ٤ ومسنَد أحمد ٢٤٣: ٥. وفي النسخ: فلنأخذوا.
- (١٣) ح: فتفتحت.

السَّهيلي. أنها «لا» النافية^(١) والجزم بعدها بلام الأمر مُضمرةٌ قبلها، وحُذفت كراهةُ اجتماع لامين^(٢) في اللفظ. وهما زعمان ضعيفان.

الثاني: لا يفصل بين «لا» ومجزومها بمعموله إلّا في الضرورة، كقوله: ^(٣)

* ولا، ذا حَقَّ قَوْمِكَ، تَظْلِمُ *

أراد: ولا تظلم ذا حقِّ قومك. قال في «شرح الكافية»: ^(٤) وهذا رديءٌ لآئه ^(٥) شبيهه بالفصل بين الجار والمجرور. انتهى. وقال في «التسهيل»: ^(٦) وقد يليها معمول مجزومها. ولم يُنبه على اختصاصه بالضرورة. ^(٧) وقد أجاز^(٨) بعضهم، في قليل من الكلام، نحو: لا اليوم تُضرب زيدًا.

الثالث: في كلام ابن عُصفور والأبدي ما يدلّ على جواز حذف مجزومها، إذا دلّ عليه دليل بـ «إلّا»، ^(٩) كقولك: اضرب زيدًا إن أساء وإلّا فلا، أي: فلا تضربه. قال في «الارتشاف»: ^(١٠) ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسر. ^(١١) قال في «التسهيل»: ^(١٢) وفتحها لغة. قلتُ: فتحها حكاها الفراء عن بني سليم. فحكى عنه مطلقًا كما في «التسهيل»، وعنه: تُفتح لفتحة الياء بعدها. فظاهر هذا أنها لا تُفتح إذا انضمت ما بعدها نحو: ليكرم، أو انكسر نحو: ليتذّن. وعنه أيضًا ما نصّ عليه في سورة «النساء» وهو قوله: ^(١٣) وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت. ^(١٤)

(١) ت س: «الناحية». وانظر الارتشاف ٥٤٣: ٢.

(٢) ح: اللامين.

(٣) قسم بيت الوليد بن عقبة، تمته:

وقالوا: أخانا، لا تَحْشُخْ لظالم عَزِيزِ،

الأشموني ٤: ٤ والهمع ٥٦: ٢ والدرر ٧١: ٢ والعيني ٤٤٤: ٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٧٨. وتنسخ: تنسخ. وذا

أي: صاحب. وفي الصبان ٤: ٤ وحاشية ط توجيهات بعيدة للمعنى والإعراب.

(٤) ص ١٥٧٨.

(٥) في النسخ: وهو.

(٦) ص ٢٣٥.

(٧) ت: في الضرورة.

(٨) المقرب ٢٧٦: ١ والارتشاف ٥٤٤: ٢. وانظر الشرح الكبير ١٨٩: ٢.

(٩) ط: قالا.

(١٠) في ٢: ٥٤٤. وقد حذف في حديث جريج: «بني صَوْمَعَتِكَ مِنْ دَقَبٍ. قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ طِينٍ» أي: لا تبنوها إلّا من طين. شواهد التوضيح ص ١٩٥ - ١٩٧.

(١١) ح ط: الكسرة.

(١٢) ص ٢٣٥.

(١٣) معاني القرآن ٢٨٥: ١. وفي حاشية ت: يعني أن الفراء ذكر في تفسير سورة النساء ما بعد «وبنو سليم».

(١٤) ح: استؤنفت.

يريد أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو «ثُمَّ». (١)

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء و«ثُمَّ». وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد «ثُمَّ» ولا قليل ولا ضرورة، خلافاً لمن زعم ذلك. ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين «فَعِلَ». (٢) وردّه المصنف (٣) بأن ذلك إجراء مُنفصل مُجرى مُتصل، (٤) ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في الاضطرار. وهو عنده رجوع إلى الأصل لأن لهذه اللام الأصالة في السكون من وجهين: أحدهما: مُشترك وهو كون السكون مُقدِّماً على الحركة. (٥) والثاني: مُختص وهو أن يكون لفظها مُشاكلاً لعملها (٦) كما فُعِل بياء الجز.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تُحذف إلا في الشعر. ومنع المُبرّد حذفها في الشعر أيضاً، وإن كان التحويتون أنشدوا: (٧)

* مُحَمَّدٌ، تَفِدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *

فإنه لا يُعرف قائله. (٨) ويحتمل أن يكون خبراً وحُذفت الباء استغناء بالكسرة. (٩) وأجاز الكسائي حذفها بعد الأمر (١٠) بالقول، كقوله تعالى: (١١) «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» وذكر في «شرح الكافية» (١٢) أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير مُطرّد. وهو حذفها بعد أمر بقول كالأية.

وقليل جائز في الاختيار. (١٣) وهو حذفها بعد قولٍ غير أمر، كقوله: (١٤)

(١) الارتشاف ٥٤١: ٢.

(٢) نحو: فَخِذْ وَكَيْفَ وَعَلِمَ وَلَيْبَ، يسكن الحرف الثاني منه تخفيفاً.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٥٦٣ - ١٥٦٤.

(٤) يعني أن نحو «فخذ» كلمة واحدة، واللام بين كلمتين فهي معها ثلاث كلمات. ت س: إجراء متصل.

(٥) أي: لأن الأصل في البناء أن يكون بالسكون.

(٦) المراد أن عملها الجزم ويكون بالسكون.

(٧) صدر بيت لأبي طالب، عجزه:

إذا ما خُفِفت، مِن شَيْءٍ، نَبَالاً

الكتاب ٤٠٨: ١ والجنى الداني ص ١١٣ والعيني ٤١٨: ٤ والخزانة ٦٢٩: ٣ والأشموني ٤: ٥. والتبال: سوء العاقبة. س: أنشدوا قوله.

(٨) كذا. ونسب البيت أيضاً إلى حسان والأعشى.

(٩) يعني أنه «تفدي» ثم حذفت الباء.

(١٠) س: بعد لام الأمر.

(١١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(١٢) ص ١٥٦٩ - ١٥٧٠.

(١٣) الاختيار: الشر. وفي حاشية س: «وقليل مخصوص... وليس مضطراً». وهو من شرح الكافية الشافية.

(١٤) منصور بن مرثد. شرح الكافية الشافية ص ١٥٧٠ والارتشاف ٣٠٦: ٣ والجنى الداني ص ١١٤ والعيني ٤٤٤: ٤ والأشموني ٤: ٤. ولديه دارها أي: لدى دارها. وحموها: أبو زوجها. وقوله «تتذن» أصله «تأذن». وكسر حرف المضارعة لغة.

قُلْتُ لِيَسَوِّبَ، لَدَيْهِ دَارُهَا: تَبْذُنْ، فَإِنِّي حَمَوُهَا وَجَارُهَا
قال: وليس مضطراً، لتمكّنه من أن يقول: إِيذَنْ. وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين
المُتَحَرِّك، على أن يكون الفعل مُسْتَحَقّاً للرفع فَسَكَنَ^(١) اضطراراً، لأنّ الراجز لو قصد الرفع
لتوصل إليه مُسْتَغْنِياً عن الفاء. فكان يقول: تَبْذُنْ إِنِّي.

وقليل مخصوص بالاضطرار. وهو الحذف دُونَ تقدّم قول بصيغة أمر، ولا بخلافه،^(٢)
كقول الشاعر:^(٣)

فَلَا تَسْتَطِلْ، مِثِّي، بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ، مِنْكَ، نَصِيبُ
وقال في «التسهيل»:^(٤) وتلزم في النثر في فعل غير الفاعل المُخَاطَب. وفي بعض
النسخ:^(٥) «مُطْلَقاً خلافاً لمن أجاز حذفها في نحو: قل له لِفَعْلٍ». وهو خلاف ما في
«الكافية» وشرحها.^(٦)

وأما «لم» و«لما» أختها فتتفیان المضارع وتصرفان معناه إلى المُضَيِّ وَفَاقاً لِلْمُبَرَّدِ وأكثر
المتأخرين، لا لفظ الماضي إلى المضارع^(٧) خلافاً لأبي موسى وَمَنْ وافقه. وهذا^(٨) قد نُسِبَ
إلى سيبويه. ويختلفان^(٩) في أمور:

الأول: أن النفي بـ «لم» لا يلزم اتّصاله بالحال،^(١٠) بل قد يكون مُنْقَطِعاً نحو: ﴿هَلْ أَتَى
عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ، لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾؟ وقد يكون مُتَّصِلاً نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ
بِدُعَائِكَ - رَبِّ - شَيْئاً﴾، بخلاف «لما» فإنه يجب اتّصال نفيها بالحال.

(١) س: فيسكن.

(٢) س: «ولا يخالفه». وفي الحاشية: «ولا بغيرها». وهذه عبارة ابن مالك.

(٣) يخاطب الشاعر ابنه لما تمنى وفاته. مجالس ثعلب ص ٤٥٦ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٧٠ والجنى الداني ص ١١٤
والعيني ٤: ٤٣٠ والأشموني ٤: ٥٠.

(٤) ص ٢٣٥. يتحدث عن لام الأمر. وفي ط: ويلزم.

(٥) هو في نسخة عليها خط المؤلف، كما جاء في حاشية مطبوعة التسهيل. وفي حاشية ت عن التواتي: يريد: سواء كان
بعد «قل» أو «قلت» أو بعد غير القول كما تقدم في البيت: فلا تستطل...
(٦) ص ١٥٦٥ - ١٥٦٦.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأن التصرف في اللفظ أحسن من التصرف في المعنى.

(٨) سقطت من ط. والمشار إليه هو صرف لفظ الماضي إلى لفظ المضارع. يعني أن «لم» تنفي الماضي بصيغة المضارع،
لأنها لنفي «فَعَلْ» أي ما كان من الأفعال الماضية، بخلاف «لا» و«لن». انظر الكتاب ١: ٦٠ والتوتنة ص ١٤٧ والجنى
الداني ص ٢٦٧ وحاشية الدسوقي ١: ٢٨١ وحاشية يس ٢: ٢٤٧.

(٩) أي: لم ولما. وانظر الجنى الداني ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(١٠) أي: زمن التكلم.

(١١) الآية ١ من سورة الإنسان.

(١٢) الآية ٤ من سورة مريم.

الثاني: أَنَّ الفعل بعد «لَمَّا» يجوز حذفه اختياريًا - وهو أحسن ما يُخْرَج عليه قراءة: ^(١) «وَأَنَّ كَلَّا لَمَّا» ^(٢) - ولا يجوز حذفه بعد «لَم» إلَّا في الضرورة، كقوله: ^(٣)

أَحْفَظُ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ، إِنْ وَصَلْتَ، وَإِنْ لَمْ

الثالث: أَنَّ «لَم» تُصَاحِبُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ نحو: إِنْ لَمْ، وَلَوْ لَمْ، بِخِلَافِ «لَمَّا».

الرابع: أَنَّ «لَم» قَدْ يُفْصَلُ ^(٤) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْزُومِهَا اضْطِرَازًا، كقوله: ^(٥)

* كَأَنَّ لَمْ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الرَّحْشِ، تُؤْهَلِ *

قال في «التسهيل»: ^(٦) وقد يلي «لَم» معمولٌ مجزومها اضطرارًا. ولم يذكر ذلك في «لَمَّا». وقال في «شرح الكافية»: ^(٧) وانفردت «لَم» بأشياء منها أَنْ يُفْصَلُ ^(٨) بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْزُومِهَا اضطرارًا. فهذا تصريح بانفراد «لَم» بذلك. وفي «الارتشاف»: ^(٩) ولا يفصل بينها وبين معمولها إلَّا في الشعر.

قلتُ ذكر المُصْتَفِ فِي بَابِ «الاشتغال» من «شرح التسهيل» أَنَّ لَمْ وَلَمْ وَلَمَّا الْجَازِمَةُ لَا يَلِي الْأَسْمُ وَاحِدًا مِنْهَا ^(١٠) إلَّا فِي الْضَّرُورَةِ، وَحُكْمُهُ حَيْثُ أَنْ يُضْمَرَ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ فَعَلٌ يُقْسَرُهُ [المشغول]، ^(١١) كَمَا قَالَ: ^(١٢)

ظُنِنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنَى، ثُمَّ نِلْتُه فَلَمَّ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ، غَيْرَ وَاهِبٍ
فسوى بين الثلاثة في الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

(١) الآية ١١١ من سورة هود. وفي حاشية ت عن التواتي أن ابن الحاجب قدر: لما يتركوا أو يهملوا. وابن هشام قدر: لما يُوقُوا. انظر أمالي ابن الحاجب ص ١٦٦ والمغني ص ٣١٢.

(٢) سقط «اختياريًا». لما من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.

(٣) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ص ١٩١ والجنى الداني ص ٢٦٨ والأشُمُونِي ٦: ٤ والعيني ٤٤٣ والخزانة ٣: ٦٢٨. وانظر الارتشاف ٣: ٣١٢ وشرح المفصل ٨: ١١١ وضرائر الشعر ص ١٨٣. يريد: وإن لم تصل. والوديعة: الأمانة. ويوم الأعازب: يوم التباعد.

(٤) ت: «لم فصل». س ح: لم يفصل.

(٥) عجز بيت لذي الرمة، صدره:

فَأَضَحَّتْ مَغَايِبُهَا قِفَارًا رُسُومُهَا

ديوانه ص ٥٠٦ والجنى الداني ص ٢٦٩ والأشُمُونِي ٥: ٤ والعيني ٤٤٥. وأضحت: صارت. والمغاني: جمع مغنى. وهو المنزل. والقفار: جمع قفر. وهو الخالي. والرسوم: جمع رسم. وهو الأثر بلا شخص. وتؤهل: ينزل فيها.

(٦) ص ٣٢٦.

(٧) ص ١٥٧٧.

(٨) ط: أن الفصل.

(٩) كذا. وانظر منه ٥٤٤: ٢ - ٥٤٦ - ١٠٨: ٣.

(١٠) انظر الإتحاف ٢: ٢٧٧. وفي النسخ: أن لم ولما الجازمتين لا يلي الاسم واحد منهما.

(١١) زيادة من شرح التسهيل ٢: ١٤١ - ١٤٢. ط: ما بعده.

(١٢) المغني ص ٣٠٨ وشرح أبياته ٥: ١٤٥ وبصائر ذوي التمييز ٤: ٤٤٣ والمساعد ١: ٤١٦ والخزانة ٣: ٦٢٧. ونسب في حاشية ط إلى ذي الرمة. ونلت أي: الغنى. والرجاء: الأمل بالطاء. وقفيرًا: حال من نائب الفاعل. وذا: مفعول ثان. وغير: حال من فاعل ألف. وفي النسخ: ألفيو.

الخامس: أن «لم» قد تلغى^(١١) فلا يُجزم^(١٢) بها. قال في «التسهيل»: «^(٣) حملًا على «لا». وقال^(٤) في «شرح الكافية»: حملًا على «ما». وهو أحسن، لأن «ما» يُتفَى بها الماضي كثيرًا بخلاف «لا». وأنشد الأخفش على إهمالها: ^(٥)

لَوْلا فَوَارِسُ، مِنْ ذَهْلٍ، وَأَسْرَثُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ، لَمْ يُوقُونَ بِالْجَارِ
ولم يذكر ذلك في «لما».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» لغة أم ضرورة؟^(٦) قلت: نصّ بعض النحويين على أنه ضرورة. وقال في «الكافية»: «^(٧) وشذّ. [قال]^(٨) في «التسهيل»: ^(٩) وقد لا يُجزم بها. لم يخصّه بالضرورة. وصرح في أول «شرح التسهيل»^(١٠) بأن الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأول: قال في «التسهيل»: ^(١١) ومنها «لم» و«لما» أختها. يعني: من الجوازم. فقيّد «لما» بقوله «أختها» احترازًا من «لما» بمعنى «إلا»، ^(١٢) ومن «لما» التي هي حرف وجوب لوجوب. ^(١٣) وكذلك فعل الشارح، وقال: ^(١٤) احترزتُ بقولي «أختها» من «لما» الحينية، ^(١٥) ومن «لما» بمعنى «إلا». ^(١٦) وقوله «الحينية» ^(١٧) هو على مذهب الفارسي. ^(١٨)

(١) سقط فسوى بين... قد تلغى من النسخ.

(٢) ت ح: وقد لا يجزم.

(٣) ص ٢٣٦.

(٤) سقطت مما عدا الأصل. وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٥٩١ و ٢٠٨ و ١٥٧٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٥٧٤ و ١٥٩٢ و المحتسب ٤٢: ٢ و شرح التسهيل ٢٨: ١ و المصنف ص ٣٧٥ و شرح العمدة ١٢٤: ١ و الجنى الداني ص ٢٦٦ و الأشموني ٦: ٤ و العيني ٤٤٦: ٤ و الخزائن ٦٢٦: ٣ و الصليفاء: تصغير صلفاء. وهو اسم موضع.

(٦) في النسخ: «لغة أو ضرورة» ط: ضرورة أو لغة.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٥٦١.

(٨) زيادة من ح.

(٩) ص ٢٣٦.

(١٠) في ٢٨: ١.

(١١) ص ٢٣٥. ت س: «شرح التسهيل». انظر منه ٦٣: ٤.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي نحو: نشدتك الله لما فعلت.

(١٣) ط: وجود لوجود.

(١٤) ص ٦٩٣.

(١٥) زاد في ط: نحو: «ولما جاء أمرنا». وهو من الآية ٩٤ من سورة هود.

(١٦) زاد في ط: نحو: عزمْتُ عليك لما فعلت أي: إلا فعلت.

(١٧) سقط «من لما بمعنى إلا وقوله الحينية» من النسخ.

(١٨) في حاشية ت عن الأشموني ٧: ٤ - ٨: وتسمية الشارح... ابن خروف أنها حرف.

فإن قلت: فهلاً قيّد في النظم. قلت: لا يحتاج إليه، لأنّ التي بمعنى «إلا» يليها ماضي^(١) اللفظ مستقبل المعنى، والتي هي حرف وجوب لوجوب^(٢) يليها ماضي اللفظ والمعنى. ^(٣) وقد ذكر ذلك في أول^(٤) «شرح التسهيل» فلا يحتاج إلى التقيد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثاني: حكى اللّحياني عن بعض العرب أنّه ينصب بـ «لم». وقال في «شرح الكافية»: ^(٥) زعم بعض الناس أنّ النصب بـ «لم» لغة، اغتراراً بقراءة بعض السلف: ^(٦) «ألم نشرح لك صدرك؟» بفتح الحاء، ويقول الراجز: ^(٧)

من أيّ يوميّ، من المَوتِ أفز أيومَ لم يُقدَر، أم يومَ قُدِر؟
وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح^(٨) لها ما قبلها، ثمّ حذفت وثوئث. ^(٩)

الثالث: اختلف في «لما» فقليل: مُركّبة من «لم» و«ما». وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة.

[ما يجزم فعلين]

ثمّ. انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوازم، فقال: ^(١٠)

٦٩٦ - واجزِمَ بِإِنْ، وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَيّ مَتَى، أَيَّانَ أَيْنَ، إِذْ مَا
٦٩٧ - وَحَيْثُمَا أَتَى، وَحَرَفٌ «إِذْ مَا» كإِنْ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاً ^(١١)

(١) فانه أنها تدخل على الجملة الاسمية أو فيها، كما في الآيتين ٤ من سورة الطارق و٣٥ من سورة الزخرف.

(٢) ط: «وجود لوجود». وزاد في س: هي التي.

(٣) في حاشية ت عن الأشموني ٤: ٧ الآية ٥٨ من سورة هود.

(٤) سقطت من ط. وانظر ١: ٢٨ من شرح التسهيل. (٥) ص ١٥٧٥.

(٦) الآية ١ من سورة الانشراح.

(٧) الحارث بن المنذر. النوادر ص ١٣ والجني الداني ص ٢٦٧ والممتع ص ٣٢٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٧٥ والارتشاف ٢: ٥٢٢ والعيني ٤: ٤٤٧ والأشموني ٤: ٧٨.

(٨) ت: «يفتح». س: فتح.

(٩) كذا، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ «لم» كما في شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٩ - ١٤٠٧، وحذف نون التوكيد وهي أحق بالإسهاب لا بالحذف. والظاهر أن الهزمة أبدلت ألفاً بعد نقل حركتها إلى الراء، ثم همزت الألف للتخلص من التقاء الساكنين. سر الصناعة ص ٧٥ - ٨٣ والمحتسب ٢: ٣٦٦ والممتع ص ٣٢٣ وشواهد التوضيح ص ٨٢ - ٨٣.

(١٠) في النسخ: «ما يطلب من الجوازم فعلين فقال». وسقط الشطر الثاني والبيت الثاني من ت. وإن: في محل جر على الحكاية، عطف عليها ما بعدها حتى «أنى». بواو مذكورة أو محذوفة. وحذف مفعول «اجزم» للعلم به في البيت ٦٩٨. الصبان ٤: ١٤.

(١١) كإن أي: مثل إن. والأدوات: التي ورد ذكرها. وحذفت الهزمة الثانية من «أسماء» للتخفيف. وإذ ما: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره: حرف. وقدم الخبر للحصر تنكيثاً على من زعم أن «إذ ما» اسم. والكاف: صفة لحرف مضافة إلى «إن» على الحكاية. وأسماء: خبر باقي.

هذه أدوات الشرط الجازمة، وهي كَلِمٌ وُضِعَتْ لتعليق جملة بجملة، تكون الأولى سبباً والثانية مُسَبَّباً. ^(١) وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف «إن» وهي أَمُّ الباب، و«إذما» عند سيبويه. وذهب المُبَرِّد، في أحد قوليه، وابن السراج والفارسي ^(٢) إلى أنها ظرف زمان زيد عليها «ما». قال ^(٣) في «شرح الكافية»: ^(٤) «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه». فعلى مذهب سيبويه تكون «إذما» كـ «إن» في أنهما موضوعان ^(٥) للتعليق المذكور، من غير إشعار بأمر آخر، وعلى مذهب القائلين بالظرفية ^(٦) تكون مُشعرة بالزمان. ويُجزم بها في الاختيار، ^(٧) خلافاً لمن خصّ ذلك بالشعر. ^(٨)

والاسم ظرف وغير ظرف. فغير الظرف: مَنْ وما ومهما:

فمَنْ : لتعميم أولي العلم، [فتصدق على الإنسان وعلى الملك والشیطان]. ^(٩) وما : لتعميم ما تدلّ عليه، وهي ^(١٠) موصولة. وكلتاها مُبهِمة ^(١١) في أزمان الربط. ومهما: بمعنى «ما». ولا تخرج عن الاسمية خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً، ^(١٢) ولا تُجَرَّ بإضافة ولا حرف جرّ بخلاف «من» و«ما». وقد وهم ابن عُصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجرّ.

وذكر في «الكافية» ^(١٣) و«التسهيل» ^(١٤) أنّ «ما» و«مهما» قد تردان ظرفي زمان. وقال في «شرح الكافية»: ^(١٥) جميع النحويين يجعلون «ما» و«مهما» مثل «من»، في لزوم التجرد عن

- (١) المراد بالجملة هنا مضمونها، فيكون مضمون الجملة الأولى سبباً حقيقياً أو مجازياً لمضمون الثانية. انظر المورد النحوي الكبير ص ٢١ - ٢٢.
- (٢) الكتاب ٢: ٤٣٢ والأصول ٢: ١٥٩ والإيضاح العضدي ١: ٣٢١.
- (٣) في النسخ: فقال.
- (٤) ص ١٦٢٢.
- (٥) في النسخ: «فيما وضع». وفي حاشية ت عن التواتي أن «ما» هنا مصدرية أي: في الوضع.
- (٦) فيما عدا الأصل: بأنها للظرفية.
- (٧) الاختيار: الشر.
- (٨) ط: بالضرورة.
- (٩) زيادة من س وح.
- (١٠) في حاشية ت عن التواتي أن الراو للحال أي: والحالة أنها موصولة.
- (١١) س: «مبهمتان». وفي حاشية ت عن التواتي: «نحو: من يقيم أقم معه. فزمان القيام مبهم لم تعينه بحلاف متى فإنها تستغرق جميع الأزمنة. فإذا قلت: متى تقيم أقم معك، فكانك، قلت: أي زمان قمت فيه أقم معك». فتأمل.
- (١٢) في حاشية ت عن التواتي: نحو: مهما لي الليلة، أي: ما لي الليلة؟
- (١٣) شرح الكافية الشافية ص ١٦٢٠.
- (١٤) ص ٢٣٦. ط: وفي التسهيل.
- (١٥) ص ١٦٢٥.

الظرفية، مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفُصحاء من العرب. وأنشد أبياتاً، قال ابنه بدر الدين: ^(١) لا أرى في هذه الأبيات حُجّة، لأنّه يصحّ تقديرهما ^(٢) بالمصدر.

وقال الزمخشري: ^(٣) هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها ويحسب «مهما» بمعنى «متى»، ^(٤) ويقول: مهما جئتني أعظيتك. وهذا من وضعه وليس من كلام واضح العربية في شيء. ثم يذهب فيفسّر ^(٥) «مهما» تأنيهاً من آية «بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله»، ^(٦) وهو لا يشعر. وهذا وأمثاله ممّا يُوجب الجثو ^(٧) بين يدي الناظر في «كتاب» سيويه. انتهى.

واختلف ^(٨) في «مهما»، ف قيل: إنّها بسيطة ووزنها «فعلَى»، وألفها إمّا للتأنيث، وإمّا للإلحاق، وزالّ التنوين للبناء. ^(٩) فهي على هذا من باب «سلس». ^(١٠) وقال ابن إياز: لو قيل: إنّها «مفعّل» ^(١١) تحامياً لذلك ^(١٢) لم أر به بأساً. ^(١٣) وقال الخليل: ^(١٤) مُركّبة من «ما ما» الأولى للجزء والثانية التي تُزاد بعد الجزء، فأبدلوا من الألف الأولى هاء كراهة للتكرير. ^(١٥) وقال الأخفش والزجاج ^(١٦) ومن وافقهما: مُركّبة من «مه» بمعنى اسكت، و«ما» الشرطية. وأجازه سيويه. ^(١٧)

وأما «أيّ» فهي عامّة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسبما تُضاف إليه. فإن أُضيفت إلى

(١) شرح التسهيل ٤: ٦٩.

(٢) أي: تقدير: ما ومهما. ح: «تقدير ما». ط: تقديرها.

(٣) الكشف ٢: ١٠٧.

(٤) ط: متى ما.

(٥) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف. وفي حاشية ت عن التواتي أن الدليل على عدم ظرفية «مهما» عود الضمير عليها. ومن آية: بيان للضمير المجرور.

(٦) زاد في ت وح: تعالى.

(٧) في حاشية س: هو الجلوس على الركب.

(٨) الارتشاف ٢: ٥٤٧.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن زوال التنوين للبناء خاص بالإلحاق. أما التأنيث فيمنع التنوين في النكرة والمعرفة.

(١٠) فقه في ت: يعني تكرر فائه.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٢٧٧. وزاد في س: لجاز.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن الإشارة عائدة على «سلس»، وألف «مهما» على هذا أصلي منقلب عن ياء.

(١٣) البأس: الحرج.

(١٤) الكتاب ١: ٤٣٣.

(١٥) س: التكرير.

(١٦) كذا. ومثله في الارتشاف ٢: ٥٤٧. وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٦٩.

(١٧) الكتاب ١: ٤٣٣.

ظرف مكان كانت ظرف كان، وإن أضيفت إلى ظرف^(١) زمان^(٢) كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفاً.

والظرف زماني ومكاني:

فالزماني: متى وأَيَّانَ. فمتى: لتعميم الأزمنة. وأَيَّانَ: كمتى. وقيل: تُستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام.^(٣) وكسر همزتها لغة سليم، وثُرى^(٤) بها شاذاً. والجزم بها محفوظ خلافاً لمن أنكره، ولم يحفظه سيويه^(٥) لقلته.

والمكاني: ^(٦) أَيْنَ وحيثما - وهما لتعميم الأماكن - وأَيَّ: ذكروها في ظروف المكان للعموم،^(٧) بمعنى: أَيْنَ. وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال.^(٨)

تنبيهات:

الأول: قد فهم من كلامه أنّ «حيث» و«إذ» لا يجزمان إلا مُقترنين^(٩) بـ «ما»، كما لفظ بهما. وأجاز الفراء الجزم بـ «إذ»^(١٠) و«حيث»، دون «ما». وأما غيرهما فقسمان: قسم لا تلحقه «ما»، وهو: من وما ومهما وأَيَّ. وقسم يجوز فيه الأمران، وهو: إن وأي ومتى وأَيَّان وأَيْنَ.^(١١) وأجاز الكوفيتون زيادة «ما» بعد: مَن وأَيَّ، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد «أَيَّان». والصحيح ما تقدّم.

الثاني: ذكر في «الكافية»^(١٢) و«التسهيل»^(١٣) أنّ «إن» قد تُهمل حملاً على «لو»، كقراءة طلحة:^(١٤) ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾^(١٥) بياء ساكنة ونون مفتوحة، وأن «متى» قد تُهمل حملاً على «إذا»،

(١) ت ط: مكان أو إلى.

(٢) ح: الزمان.

(٣) في حاشية ت عن التراثي إيراد: «أَيَّانَ مُرساهما»؟ وهذا شاهد على الاستفهامية لا الشرطية.

(٤) المحتسب ١: ٢٦٨. وهي في الاستفهامية أيضاً.

(٥) الكتاب ٢: ٤٣٢.

(٦) ط: وأما المكاني.

(٧) سقطت من ط.

(٨) أي: بمعنى كيفما أو كيف.

(٩) م ح: مقرونتين.

(١٠) انظر شرح قواعد الإعراب ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(١١) سقطت من ت. ط: وأَيْنَ وأَيَّان.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص ١٥٩١ - ١٥٩٢.

(١٣) ص ٢٣٧.

(١٤) طلحة: ابن سليمان السمان، مقرر له الصدارة رويت عنه شواذ. غاية النهاية ١: ٣٤١ والمحتسب ٢: ٤٢.

(١٥) الآية ٢٦ من سورة مريم.

ومثل بالحديث: ^(١) «إِنَّ أبا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ». وفي «الارتشاف»: ^(٢) «وَلَا تُهْمَلُ حَمَلًا عَلَى «إِذَا»، خِلَافًا لِزَاعِمٍ ^(٣) ذَلِكَ. يَعْنِي: مَتَى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجواز: إذا وكيف ولم. ^(٤) أما «إِذَا» فالمشهور أنه لَا يُجْزَمُ بِهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لَا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا فِي الْكَلَامِ إِذَا زِيدَ بَعْدَهَا ^(٥) «مَا» خِلَافًا لِزَاعِمٍ ذَلِكَ. وقوله في «التسهيل»: ^(٦) «قَدْ يُجْزَمُ بِـ «إِذَا» الْاِسْتِقْبَالِيَّةُ حَمَلًا عَلَى «مَتَى»، يَقْتَضِي ظَاهِرَهُ جَوَازَ ذَلِكَ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ. وَقَالَ فِي «الكَافِيَّةِ»:

وَشَاعَ جَزْمُ بـ «إِذَا»، حَمَلًا عَلَى «مَتَى»، وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلَ ^(٧)
وَأَمَّا «كَيْفَ» فَيُجَازَى بِهَا مَعْنَى لَا عَمَلًا، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ. فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا الْجَزْمَ بِهَا قِيَاسًا، وَوَافَقَهُمْ قُطْرِبُ.

وَأَمَّا «لَوْ» فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنُ الشَّجَرِيِّ إِلَى أَنَّهُ ^(٨) يُجْزَمُ بِهَا فِي الشَّعْرِ. وَرَدَّه الْمُصَنِّفُ فِي «شرح الكافية»، ^(٩) وَقَالَ فِي «التسهيل» فِي آخِرِ «بَابِ» ^(١٠) «عَوَامِلُ الْجَزْمِ»: وَالْأَصَحُّ امْتِنَاعُ حَمْلِ «لَوْ» عَلَى «إِنْ». وَقَالَ ^(١١) فِي «فَصْلِ»: لَوْ: لَمْ يُجْزَمْ بِهَا إِلَّا اضْطِرَارًا. وَزُعِمَ ^(١٢) اطْرَادُ ذَلِكَ عَلَى لُغَةٍ. فَظَاهِرُهُ مُوَافَقَةُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ. وَيَتَحَصَّلُ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ. ^(١٣)

(١) الحديث للسيدة عائشة - رضي الله عنها - تخاطب النبي ﷺ. مسند أحمد ٦: ١٥٩ و ٢١٠ و ٢٢٤. والأسيف: الرقيق القلب السريع البكاء. ومقامك أي: في الصلاة. وانظر شواهد التوضيح ص ١٧ - ١٩.

(٢) في ٥٤٨: ٢.

(٣) ط: لمن زعم.

(٤) أغفل أيضًا ما أجازه الكوفيون واختاره هو، من جزم المسبب عن صلة «الذي» وفروعه، وعن صفة النكرة الموصوفة. نحو: الذي يأتيني أحيانًا إليه. وكل رجل يأتيني أكرمه. الصبان ٤: ١٣ عن الهمع.

(٥) ينفي أن تجزم «إِذَا مَا» في النثر. واستشكل عليه بعض قراءات فعلق بما يلي: علّه: إِلَّا إِذَا زِيدَ بَعْدَهَا. انظر الارتشاف ٥٤٩: ٢ - ٥٥٠.

(٦) ص ٢٣٧. وقد جعل الجزم في النثر نادرًا، واستشهد بقول النبي - عليه السلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكْبِيرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ». شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٨.

(٧) كذا، ومثله في الأشموني ٤: ١٣. وفي شرح الكافية الشافية ص ١٥٧٩:

وَشُدَّ جَزْمُ بـ «إِذَا» فِي الشَّعْرِ وَلَيْسَ ذَاكَ جَائِزًا فِي النَّثْرِ
وسقط أكثر البيت من ت و س و ط.

(٨) فيما عدا الأصل: أنها. (٩) ص ١٦٣٣.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل. والقول ليس في آخر الباب، بل في ثلثه الأول ص ٢٣٧ من التسهيل. هذا إذا جعلنا الفصول من الباب.

(١١) ص ٢٤٠. وهذا القول مناقض للذي قبله.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: قال شيخنا: «زعم» البناء للمفعول.

(١٣) ت: أقوال.

وذكر بعضهم أَنَّ من الجوازم «مَهْمَنْ»^(١) وقال قُطْرُب: لم يُحمل^(٢) الجزم بها عن فصيح.

[حال فعلي الشرط]

٦٩٨ - فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ، شَرْطًا قُدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءَ، وَجَوَابًا وَسِمًا^(٣)
يعني: أَنَّ كَلَامًا من أدوات الشرط يقتضي^(٤) جملتين تُسمَّى الأولى شرطًا والثانية جزءًا
وجوابًا^(٥) أيضًا. ويجب كون الأولى فعلية. وأما الثانية فتحققها أَنْ تكون فعلية، وقد تكون
اسمية. وسيأتي^(٦).

فإن قلت: لَمْ قال «فعلين» ولم يقل «جملتين»؟ قلت: للتنبيه على أَنَّ حق الشرط والجزاء
أَنْ يكونا فعلين^(٧)، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله «يتلو الجزاء» أَنَّهُ لا يتقدَّم. فإن تقدَّم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب
فهو دليل عليه، وليس إِيَّاه. هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمُبرِّد وأبو زيد
إلى أَنَّهُ هو^(٨) الجواب نفسه. والصحيح الأول.

الثاني: قد يُؤخذ من قوله «يَقْتَضِيَنَّ» أَنَّ أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معًا،
لاقتضائهما لهما. أما الشرط فنقل الاتفاق على أَنَّ الأداة جازمة له، وشذَّ المازني. فعنه في قول
أَنَّهُ مبني^(٩) هو وفعل الجزاء، وعنه في قول أَنَّهُ مُعرب وفعل الجزاء مبني. وأما الجزاء ففيه
أربعة أقوال: ^(١٠) الأول: أَنَّ الأداة هي الجازمة له. قيل: وهو مذهب المُحقِّقين من البصريين.

(١) ت: «كي». س ح: «كم». والذاكر «مهمَنْ» هنا هو أبو العباس محمد العلواني. الارتشاف ٢: ٥٤٨.

(٢) س ح: لم يحفظ.

(٣) يقتضي: يطلب. والشرط: شيء يتعلق به آخر يوجد لوجوده ويفقد لعدمه. ويتلوه: يقع بعده. ووسم أي: سمي. وفي
حاشية الخصري ١٢٢: ٢ أن فعلين: مفعول به لـ «اجزم» في البيت ٦٩٦، وأن شرطًا: مفعول «يقتضين». والصواب أن
فعلين مفعول مقدم ليقضي، وشرطًا مفعول ثانٍ مقدم لـ «وسم» عطف عليه «جوابًا»، والألف في «وسمًا» في محل رفع
نائب فاعل هو في الأصل مفعول أول. والجمله صفة فعلين، لا استئنافية خلافاً لمن زعم ذلك. وجمله يتلو الجزاء:
صفة ثانية لـ «شرطًا» حذف الرابط. والتقدير: يتلوه. والضمير المتصل في «يقتضين» لأدوات الشرط. وقد اضطرب
المعربون في هذا. انظر تمرين الطلاب ص ١١٣ وحاشية الخصري والصبان. وفيما عدا الأصل: «شرط». فهو خبر
لمبتدأ تقديره: أولهما. وفي حاشية ت: «شرطًا» مصححًا عليها مرتين. وجمله يقتضين: حال من الأدوات الواردة في
البيت ٦٠٦ وأول ٦٩٧. وما بينهما اعتراض. وجمله قدم: صفة أولى لـ «شرطًا». وجمله وسمًا: صفة لفعلين.

(٤) ط: تقتضي.

(٥) أي: نتيجة مترتبة على الشرط. وهذا اصطلاح. والجزاء في اللغة: الثواب أو العقاب. والجواب فيها: ما وقع في مقابلة
كلام السائل. ت ح: جوابًا وجزاء.

(٦) في شرح البيت ٧٠١.

(٨) سقطت من ط.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: مبني على السكون إذا كان مضارعًا. وإن كان ماضيًا فلا محل له.

(١٠) الارتشاف ٢: ٥٥٧. والخامس ما ذكره قبل عن المازني، والسادس أن فعلي الشرط والجواب تجازما. التصريح ٢: ٢٤٨.

وعزاه السيرافي إلى سيبويه. ^(١) وذهب الأخفش ^(٢) إلى أنَّ الجزم بفعل الشرط، واختاره في «التسهيل». ^(٣) وقيل: بالأداة والفعل معاً. ونُسب إلى سيبويه والخليل. وقيل: بالجوار. وهو مذهب الكوفيين.

٦٩٩ - وماضِيَيْنِ، أو مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا، أو مُتَخَالِفَيْنِ ^(٤)
إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأنَّ الشرط له ثلاثة أحوال: إمَّا ^(٥) أن يكون ماضي اللفظ أو مضارعاً عارياً من «لم» أو مصحوباً بها، والجزاء كذلك. والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة، منها ثمانية تجوز في الاختيار ^(٦) وواحد مختلف فيه. وهو ^(٧) أن يكون الشرط مضارعاً ^(٨) والجزاء ماضياً عارياً من «لم». ^(٩) فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلَّا في الشعر، ومذهب الفراء ^(١٠) والمُصَنَّف جوازه في الاختيار.

واستدلَّ المُصَنَّف ^(١١) بقوله ﷺ: ^(١٢) «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وبُورود ذلك في أبيات لم يُضطرَّ قائلها إلى ذلك. ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح. فإنَّ كونهما ماضيين وضِعاً ^(١٣) أو بمُصاحبة «لم» أحدهما أو كلاهما، ^(١٤) أو مضارعين دُونَ «لم»، أولى من سوى ذلك.

٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ، رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ، بَعْدَ مُضَارِعٍ، وَهَنْ ^(١٥)

(١) الكتاب ١: ٤٣٥.

(٢) كذا. والخليل سبقه إليه. انظر الكتاب ١: ٤٣٥.

(٣) ص ٢٣٧. وفي حاشية ت عن التواتي: لأنَّ الفعل أصل في العمل ولا يعترض بأنَّ الفعل لا يعمل في جنسه، لأنَّ الاسم وهو فرع فيه العمل يعمل في جنسه نحو: زيد قائم، وفي غيره نحو: من يعمل سوءاً.

(٤) تُلْفِيهِمَا: تراهما. فعل يتعدى إلى مفعولين. ومتخالفين أي: أحدهما ماضٍ والآخر مضارع: وسقط الشطر الثاني من ت. وماضيين: مفعول ثانٍ مقدم لتلفي. والجملة معطوفة على يقتضين. ومتخالفين: معطوف على مضارعين.

(٥) ط: «أحدهما». وسقطت من ح.

(٦) الاختيار: الشر.

(٧) س: وواحدة مختلف فيها وهي.

(٨) زاد في ح: «عارياً من لم». وانظر التصريح ٢: ٢٤٩.

(٩) يعني لأنه ماضٍ لفظاً، لا معنى بكونه مضارعاً متفياً بـ «لم».

(١٠) معاني القرآن ٢: ٢٧٦ - ٢٧٩.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٥٨٥ - ١٥٨٧.

(١٢) شرح التوضيح والتصحيح ص ١٤ - ١٧ وشرح التسهيل ٤: ٩١ وشرح الكافية الشافية. وانظر شرح التسهيل ٢: ٢٠٥ والخاري ٣: ٥٩ ومسلم ص ٥٢٤ والنسائي ٨: ١٨. وزاد في ت: شرف وكرم.

(١٣) أي: في الوضع اللغوي. والمراد الماضي اللفظي.

(١٤) أحد: فاعل المصدر مصاحبة. ولم: في محل جر مضاف إليه على الحكاية، من إضافة المصدر إلى مفعوله. وكلاهما: معطوف على الفاعل. ت: كليهما.

(١٥) الماضي أي: الفعل الماضي لفظاً أو معنى، وهو فعل الشرط. والجزا: جواب الشرط إذا كان فعلاً ضارعاً. وبعد: =

يعني: أَنَّ الجزاء إذا كان مُضارعًا والشرط ماضيًا جاز جزمه ورفع، ومن الجزم قوله تعالى: ^(١) «مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ»، ومن الرفع قول زهير: ^(٢) «وإن أتاه خَلِيلٌ، يَوْمَ مَسْأَلَةٍ، يَقُولُ: لا غائبَ مالي، ولا حَرِمٌ ونص الأئمة على جوازه ^(٣) في الاختيار مطلقًا، وزعم بعضهم أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع «كان»، وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء في الكلام. وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن. فإن قلت: فأَيُّ الوجهين أحسن؟ قلت: زعم بعض المتأخرين أَنَّ الرفع أحسن من الجزم. والصواب عكسه. وقال في «شرح الكافية»: ^(٤) الجزم مُختار، ^(٥) والرفع جائز كثير.

تنبيه: ^(٦) اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه ^(٧) إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد ^(٨) إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيًا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مُضارعين وجب جزمهما نحو: ^(٩) «وإن تُبَدُوا ما في أنفسِكُمْ، أو تُخَفَّوهُ، يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللهُ». وقد يجيء الجواب مرفوعًا، والشرط مضارع مجزوم كقوله: ^(١٠)

= ظرف في الموضعين للمصدر رفع. والجزاء حذفت الهمزة منه للتخفيف. وأراد بالمضارع ما لم ينف بـ «لم». ح: «وبعد غيره ارتفاعه ومن». وسقط هذا الشطر من ت. وقوله حسن يعني أن الجزم أحسن. ورفع أي: الجزاء. والجزاء: مفعول به للمصدر. وقد أضيف المصدر إلى فاعله في المعنى. وفي المعجز أضيف إلى مفعوله في المعنى. الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) ديوانه ص ١٠١ والكتاب ٤٣٦: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٨٩ والعيني ٤٢٩: ٤ والأشموني ١٧: ٤. والخليل: الفقير. والمسألة: السؤال للحاجة. والحرم: الممنوع. ط: مسنية.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: على جواز الجزم». انظر الهمع ٦٠: ٢. والظاهر أن المراد هو جواز الرفع. الإتحاف ٢٧٧: ٢ - ٢٧٨.

(٤) ص ١٥٨٨ - ١٥٨٩.

(٥) أي: يختاره ويفضله. ت س: «الجزم يختار». ح: يختار الجزم.

(٦) ط: فائدة.

(٧) الكتاب ٤٣٦: ١.

(٨) المقتضب ٦٨: ٢. والظاهر من العبارة أن المحذوف هو الفاء وحدها، والجملة الفعلية في محل جزم. والراجح أن المحذوف هو الفاء مع مبتدأ بعد، والجملة الاسمية في محل جزم، والفعلية خبر. شرح المفصل ١٥٨: ٨ وإعراب الجمل ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٩) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة. وزاد في ح: قوله تعالى.

(١٠) جرير بن عبدالله البجلي. السيرة ص ٥٠ والكتاب ٤٣٦: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٩٠ والارتشاف ٥٥٥: ٢ ولأشموني ١٨: ٤ والعيني ٤٣٠: ٤ والخزانة ٣٩٦: ٣. ويصرع: يغلب ويقع. قلت: حمل جملة «تصرع» على أنها خبر «إن» وحذف الجواب أولى، وإن كان فعل الشرط مضارعًا، لأن ذلك جاز في الشعر. وانظر قول ابن الأنباري بعد والارتشاف ٥٥٥: ٢

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ، يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
والإشارة بقوله «ورفعه، بعد مضارع، وهن» أي: ضعف.

فإن قلت: فهل ^(١) يطرد أو يختص بالضرورة؟ قلت: نصوا على أنه ضرورة. وهو ظاهر كلام
سيبويه، لأنه قال: ^(٢) «وقد جاء في الشعر». وقال ابن الأنباري ^(٣) في «إن تَزْرُنِي أَرْزُكُ»:
الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدّم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم: طعامك إن
تَزْرُنَا نَأْكُلُ. تُقْدِرُهُ: ^(٤) «طعامك تأكل إن تَزْرُنَا. انتهى. ^(٥) وصرح في بعض نسخ «التسهيل» ^(٦)
بأنه ضرورة، وفي بعضها بقلته ولم يخصه بالضرورة. وقال في «شرح الكافية»: ^(٧) «وقد يجيء
الجواب مرفوعاً والشرط مضارع مجزوم. ومنه قراءة طلحة بن سليمان: ^(٨) «أَيْنَمَا تَكُونُوا
يُبْرِكُكُمْ الْمَوْتُ».

تنبيهات:

الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المُبْرَدُ إلى أنه على حذف الفاء
مطلقاً، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» في البيت - فالأولى أن
يكون على التقديم والتأخير - وبين ألا يكون قبله ما يمكن أن يطلبه. فالأولى أن يكون على
حذف الفاء. وجوز العكس. وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى
التقديم والتأخير.

الثاني: أطلق في قوله «بعد مضارع» ^(٩)، وقيدته في بعض نسخ «التسهيل» ^(١٠) بألا يكون منفياً
بـ «لم»، وجعل رفع الجزاء بعد المنفي بـ «لم» كثيراً ^(١١) كرفعه بعد الماضي.

الثالث: قد يظهر من قوله «رَفَعْتُ الْجَزَاءَ» موافقة المُبْرَدِ في أنه على تقدير الفاء لتسميته
جزاءً، ويحتمل أن يكون سَمَاءُ جزاء باعتبار حالة الجزم، وإن لم يكن جزاء إذا رُفِعَ.

(١) ت: هل.

(٢) الكتاب ١: ٤٣٦. وفيما عدا الأصل: فإنه قال.

(٣) الارشاف ٢: ٥٥٤.

(٤) ط: وتقديره.

(٥) سقطت من س.

(٦) ص ٢٣٧. وفيما عدا الأصل: أنه.

(٧) ص ١٥٩٠. وانظر شواهد التوضيح ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٨) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٩) زاد في س: وهن.

(١٠) ص ٢٣٧.

(١١) سقط «بلم كثيراً» من النسخ، ثم أقم في ت: كثيراً.

[اقتران الجزاء بالفاء]

٧٠١ - واقرن يفا حتماً جواباً، لو جُعِلَ شرطاً لـ «إن»، أو غيرها، لم يَنْجَعِلْ^(١) أصل جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحاً، لجعله شرطاً. فإذا جاء على الأصل لم يحنح إلى فاء، يقترن بها. وذلك إذا كان ماضياً مُتَصَرِّفاً^(٢) مُجَرِّداً من «قد» وغيرها، أو مُضارعاً مُجَرِّداً، أو منفياً بـ «لا» أو «لم». ^(٣) قال الشارح: ^(٤) ويجوز اقتارانه بها، فإن كان مضارعاً رُفِعَ. وذلك نحو قوله تعالى ^(٥): «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ»، وقوله تعالى: ^(٦) «فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا». انتهى. وهو مُعْتَرِضٌ من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ قوله «يجوز اقتارانه بها» يقتضي ظاهره أنَّ الفعل هو الجواب، مع اقتارانه بالفاء. والتحقيق أنَّ الفعل حيثئذ ^(٧) خبر مبتدأ ^(٨) محذوف، والجواب جملة اسمية.

قال في «شرح الكافية»: ^(٩) فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ. ^(١٠) ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل، إن كان مضارعاً. وقال الشيخ أبو حيان: ^(١١) ولو قيل: «ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان: أحدهما بجزمه، والآخر بالفاء ورفعه» لكان قولاً.

الثاني ^(١٢): أنَّ ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً. وليس كذلك، بل الماضي

(١) اقرن: اربط، أي: صل الجواب بالفاء. وحذفت همزة الفاء للتخفيف. والحتم: الوجوب. وغيرها أي: من أدوات الشرط. ولم ينجعل: لم يطاوع أي: لم يصير شرطاً. يريد: لم يصلح لأن يكونه. والفاعل يعود على «جواباً». والجملة جواب لو. والجملة الشرطية من «لو» وما بعدها: صفة لـ «جواباً». ح: «لن يجعل». وسقط الشطر الثاني من ت. وفا: مجرورة بكسرة على الهمزة المحذوفة. ويجوز أن تقدر على الألف والفاء منونة وتجعل الألف حرف إعراب. انظر البيت ٦٤٢. وحتماً مفعول مطلق نائب عن مصدر اقرن. وجواباً: مفعول به. وشرطاً: مفعول به ثان لجعل. وإن: في محل جر على الحكاية. وغير: معطوف عليها. وحذف مفعول «ينجعل» لدلالة ما قبله عليه. وتعدية هذا الفعل من غريب التركيب.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «احترز من عسى وأوشك وغيرها من أفعال المقاربة، لأنها للتقريب وإن» للاستقبال، فتناها. قلت: وكذلك الجوامد نحو: ليس ونعم ويش وحذا وأكرم به وقلما وطالما...

(٣) ت: «أو لن». وفي الحاشية عن التواتي: «يعني: نحو هل وما ولا وإن». قلت: فات المرادي أن يقيد الماضي والمضارع بعدم تقدم المفعول عليهما. ولو تقدم المفعول وجبت الفاء أو قدر للمعمول فعل محذوف يفسره المذكور، خلافاً للكسائي. ويقدر مثل ذلك لما تقدم على فعل الشرط خلافاً له ولبعض الكوفيين. انظر الارتشاف ٢: ٥٥١ - ٥٥٨ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

(٤) ص ٧٠٠. (٥) الآية ٢٦ من سورة يوسف. وقيل أي: قدام.

(٦) الآية ١٣ من سورة الجن. والبخس: النقص من الحسات. والرهق: الظلم بزيادة السينات.

(٧) ط: حيثئذ أن الفعل.

(٨) ت: «ابتداء». وهذا التقدير يقتضي وجوب الفاء، وهو خلاف ما نص عليه الشارح وتعقبه المرادي. انظر الصبان ٤: ٢٢.

(٩) ص ١٥٩٤ - ١٥٩٥. (١٠) زاد في ح: محذوف.

(١١) الارتشاف ٢: ٥٥٧. (١٢) ط: والثاني.

الْمُتَصَرِّفِ الْمُجَرَّدِ^(١) عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: ضَرْبٌ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ. وَهُوَ مَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا،^(٢) وَلَمْ يُقْصَدْ بِهِ وَعْدٌ أَوْ وَعِيدٌ نَحْوُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو. وَضَرْبٌ يَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ. وَهُوَ مَا كَانَ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى نَحْوُ: «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ فَصَدَقْتُ»، وَ«قَدْ» مَعَهُ مُقَدَّرَةٌ. وَضَرْبٌ يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ. وَهُوَ مَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا،^(٣) وَقُصِدَ بِهِ وَعْدٌ أَوْ وَعِيدٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ». وَقَدْ نَصَّ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ».^(٤)

الثالث: (٥) أَنَّهُ مِثْلُ مَا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَدَقْتُ». وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِثَالُ الْوَاجِبِ.^(٦)

وَإِذَا (٧) كَانَ الْجَوَابُ لَا يَصْلَحُ لِأَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا وَجِبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، لِيُعْلَمَ ارْتِبَاطُهُ^(٨) بِالْأَدَاةِ. وَذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً طَلِبِيَّةً، أَوْ فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، أَوْ مَقْرُونًا بِالسَّيْنِ أَوْ «سَوْفَ» أَوْ «قَدْ»،^(٩) أَوْ مُنْفِيًا بِ «مَا» أَوْ «لَنْ» أَوْ «إِنْ»، أَوْ يَكُونُ قَسَمًا^(١٠) أَوْ مَقْرُونًا بِ «رَبِّ». فَهَذِهِ الْأَجْوِبَةُ تَلْزِمُهَا الْفَاءُ، لِأَنَّهَا لَا يَصْلَحُ جَعْلُهَا شَرْطًا. وَخَطْبُ التَّمَثِيلِ سَهْلٌ. وَقَدْ تَحَذَفَ الْفَاءُ الْوَاجِبُ ذِكْرُهَا لِلضَّرُورَةِ. كَقَوْلِهِ: (١١)

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *

وَقَالَ الشَّارِحُ: (١٢) لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ نُدُورٍ. وَمِثْلُ النُّدُورِ بِمَا أَخْرَجَهُ

(١) ح: المتجرد.

(٢) زاد في ط: معنى.

(٣) الآية ٩٠ من سورة النمل. ط: نحو.

(٤) ص ١٥٩٥ - ١٥٩٦. قلت: ومما يجوز فيه الاقتران بالفاء أيضًا الفعل المضارع المنفي ب «لَا». انظر إعراب الجمل ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٥) ط: والثالث.

(٦) ط: للواجب.

(٧) ت س: وإن.

(٨) فيما عدا ت: ارتباطها.

(٩) قلت: وكذلك إذا كان الفعل مقرونًا بأداة شرط أو «إِنَّمَا» أو «كَأَنَّمَا». انظر إعراب الجمل ص ٢٣٧ - ٢٣٣ والصبان ٣٠: ٤. ثم إن كان فعل الشرط ماضيًا جاز عدم الفاء و«إِذَا»، لأن الجزم غير واجب. انظر البيت ٧٦٢ وتعليقنا عليه.

(١٠) في حاشية ت عن التراتي: «نحو: إن يقيم زيد فوالله لأكرمته». قلت: وجواب الشرط «إِذَا» يجوز اقترانه ب «إِنْ» النافية، فلا تلزمه الفاء. نحو قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْكَ أَنْ يَنْجَذُونَكَ إِلَّا هُزُّوا». وكذلك الآية ٣٦ من سورة الأنبياء. فليتأمل.

(١١) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان، عجزه في س وح:

وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ، عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

الكتاب ٤٥٣: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٩٧ والارتشاف ٥٥٤: ٢ و٣٠٥: ٣ والجنى الداني ص ٦٩ والعيني ٤٢٣: ٤ والخزانة ٦٤٤: ٣ والأشمونى ٢٠: ٤.

(١٢) ص ٧٠١ - ٧٠٢.

البخاري، ^(١) من قوله ﷺ ^(٢) لأبي بن كعب: ^(٣) «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها». وعن المبرّد إجازة حذفها في الاختيار. ^(٤) وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله: ^(٥)
 * بَنِي تُعَلِّ، مَنْ يَنْكَحِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ *

فإن قلت: ما هذه الفاء التي في جواب الشرط؟ قلت: هي فاء السبب الكائنة في نحو: يقوم زيد فيقوم عمرو. وتعيّنت هنا للربط لا للتشريك. وزعم بعضهم أنّها عاطفة جملة على جملة، فلم تخرج عن العطف. وهو بعيد. ^(٦)

[نباية إذا عن الفاء]

٧٠٢ - وَتَخْلُفُ الْفَاءُ «إِذَا» الْمُفَاجِئَةُ كَأَن تَجُذُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ^(٧)

يعني أنّ «إذا» المُفَاجِئَةَ قد تقوم مقام الفاء وتخلّفها في الربط، ولا يكون ذلك إلّا في الجملة الاسمية. وقد فهم من قوله «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ» فائدتان: ^(٨) الأولى: أنّ الربط بـ «إذا» نفسها خلافاً لمن ذهب إلى أنّ الربط بالفاء مُقَدَّرَةٌ قبلها. والثانية: أنّه لا يجوز الجمع بين الفاء و«إذا» في الجواب، وإن كان ذلك جائزاً في غيره، ^(٩) لكونها نائبة عنها كما نصّ عليه بعض النحويّين. فإن قلت: أطلق في قوله «تَخْلُفُ الْفَاءُ»، وإنّما يكون ذلك في الجملة الاسمية لا مُطْلَقاً، بل بثلاثة شروط: الأول: ألا تكون طلبية نحو: إن عصى زيد فويل له. ^(١٠) والثاني: ألا تدخل

(١) في ١: ٣٣ برواية أخرى. والحديث موضعه اللَّقْطَةُ. انظر سنن أبي داود ١٣٤: ٢ والمسنّد ٤٠٥: ٣ وشواهد التوضيح والصحيح ص ١٣٣ - ١٣٦.

(٢) زاد في ت وح: وشرف وكرم.

(٣) زاد في ح: رضي الله عنه.

(٤) الاختيار: النشر. ونسب هذا القول إلى الأخفش في الجني الداني ص ٦٩ - ٧٠. ثم ذكر عن المبرّد قولين أحدهما كالأخفش، والآخر منع الحذف. وانظر الارتشاف ١: ٥٥٣ - ٥٥٤. وسقط «في الاختيار» من س.

(٥) عجز بيت لرجل من أسد، صدره في حاشية س:

بَنِي تُعَلِّ، لَا تَنْكَحُوا الْعَنْزَ ثِيرِيهَا

الكتاب ١: ٤٣٦ وشرح الكافية الشافية ص ١٦١٢ والارتشاف ٢: ٥٥٣ والعيني ٤: ٤٤٨ والأشموني ٤: ٢١. وتعل: بطن من طيء. وينكح: يمتع. والشرب: الحظ من الماء.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أنّ بعدها يفقد الجواب لكونها معطوفة على الشرط، ويوقع جملة اسمية أحياناً معطوفة على الشرطية.

(٧) سقط الشرط الثاني من ت. وتخلّفها: تقوم مقامها. والمفاجأة: حصول الشيء بفتنة من غير توقع. وتوجد: تسع بالعطاء. ولنا مكافأة أي: نكافئك على جودك. والفاء: مفعول به. وإذا: في محل رفع فاعل، مضاف إلى المفاجأة إضافة الدال إلى المدلول. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٨) انظر الارتشاف ٢: ٥٥٣. س: «فائدتين». وهذا على أنه شبه مفعول به، والجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

(٩) س ح: «والثانية لا يجمع بين الفاء وإذا في اللفظ». وسقط كله من ت. وقوله «غيره» يعني نحو الآية ٩٧ من سورة الأنبياء. قلت: قد جمع بين الفاء وإذا فيما يشبه جواب الشرط. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٨٨٣ والخزانة

٣: ١٧٨ وإعراب الجمل ص ٢١٦.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أنّ هذه الجملة طلبية لأنها دعاء، وهي مبتدأ وخبر محذوف. س: عليه.

عليها أداة نفي نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا عَمَّرُوْهُ بِقَائِمٍ**.^(١) **وَالثَّالِثُ:** أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهَا «إِنْ» نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنْ عَمَّرَا قَائِمٌ**. فَكُلُّ ذَلِكَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ. وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ^(٢) فِي «الْإِرْتِشَافِ».^(٣) قُلْتُ: مِثَالُهُ يُرْسَدُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ. وَأَيْضًا فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ «إِذَا» الْمُفَاجِئَةُ^(٤) لَا يَلِيهَا غَالِبًا إِلَّا الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا^(٥) لَوْضُوحِهِ. وَأَمَّا الشُّرُوطُ فَمِثَالُهُ قَدْ جَازَاهَا.^(٦) إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِهَا. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَوَّلَ فِي «التَّسْهِيلِ».^(٧)

فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ «إِذَا» يُرْبِطُ بِهَا بَعْدَ «إِنْ» وَغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَفِي بَعْضِ نُسخ «التَّسْهِيلِ»^(٧): وَقَدْ تَنَوَّبَ بَعْدَ «إِنْ» «إِذَا» الْمُفَاجِئَةُ عَنِ الْفَاءِ. فَخَصَّهُ بِ «إِنْ». قُلْتُ: نَصُوصُ النُّحَوِّيِّينَ عَلَى الْإِطْلَاقِ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ:^(٨) وَمُورِدُ السَّمَاعِ «إِنْ». وَقَدْ جَاءَتْ بَعْدَ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:^(٩) ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

[اقتران ما بعد الشرط أو الجواب بالواو والفاء]

٧٠٣ - وَالْفِعْلُ، مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ، إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ، أَوِ الْوَائِ، بِثَلَاثِ قِمَمٍ^(١٠) إِذَا أَخَذَتْ أَدَوَاتِ^(١١) الشَّرْطِ جَوَابِهَا، وَذَكَرَ بَعْدَهُ مُضَارَعٌ مُقْتَرَنٌ^(١٢) بِالْفَاءِ أَوِ الْوَائِ، جَازَ حَزْمُهُ عَطْفًا عَلَى الْجَوَابِ، وَرَفَعَهُ عَلَى الْاسْتِنْفَافِ، وَنَصَبُهُ عَلَى إِضْمَارِ «أَنْ».^(١٣) وَقُرِئَ بِالثَّلَاثَةِ

(١) فِي النسخ: «قَائِمٍ». وَفِي الْأَصْلِ: «يَقُومُ». وَفَوْقَهَا عَنْ نَسْخَةٍ: بِقَائِمٍ.

(٢) فِي النسخ: ذَلِكَ.

(٣) فِي ٥٥٣: ٢.

(٤) س ح: الْفَجَائِيَّةُ.

(٥) فِي النسخ: عَلَيْهِ.

(٦) ح: حَازَ بِهَا.

(٧) ص ٢٣٨.

(٨) الْإِرْتِشَافُ ٥٥٣: ٢.

(٩) الْآيَةُ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ. قُلْتُ: وَقَدْ جَاءَتْ أَيْضًا بَعْدَ «لَمَّا» الشَّرْطِيَّةِ، كَمَا فِي الْآيَةِ ١٣٥ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَ ١٦٥ مِنْ سُورَةِ الْمُنَكَّبُوتِ.

(١٠) الْفِعْلُ أَيِ: الْمَضَارِعُ، مَبْتَدَأٌ. وَالْجَزَاءُ أَيِ: جَوَابُ الشَّرْطِ الْجَازِمِ. وَمَنْ: تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ مِنَ الْفِعْلِ. وَبِثَلَاثِ: مَتَعَلِّقَانِ بِقِمَمٍ. وَالْقِمَمِ: الْحَقِيقُ الْجَدِيدُ. وَحَذَفَتْ هَمْزَةَ الْجَزَاءِ وَالْفَاءَ لِلتَّخْفِيفِ. وَقِمَمِ: خَيْرُ الْفِعْلِ. وَقَدْ حَذَفَ جَوَابُ الشَّرْطِ «إِنْ» لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ. وَلَكِنْ وَرُودُ فِعْلِ الشَّرْطِ مُضَارَعًا جَعَلَهُ ضَرُورَةً. وَيُرْوَى: «فَتَثَلَّثَ قِمَمٌ». فَالْجُمْلَةُ هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَيْرُ الْفِعْلِ. وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت.

(١١) ط: أَدَاةُ.

(١٢) وَفِي الْهِمْعِ ١٥٠: ٢ أَنَّ «أَوْ» وَ«ثُمَّ» حَكَمَهُمَا حُكْمُ الْوَائِ وَالْفَاءِ مَعَ الْمَضَارِعِ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ. وَفِيمَا عَدَا الْأَصْلِ: مَقْرُونٌ.

(١٣) الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مَبْتَدَأٌ لِخَبَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالْجُمْلَةُ اسْتِنْفَافِيَّةٌ. وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ الْجَزْمَ قَوِيٌّ وَالرَّفْعُ جَائِزٌ وَالنَّصَبُ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ الْوَائِ لَا تَكُونُ لِلْاسْتِنْفَافِ فَهِيَ تَعَطَّفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ. الصَّبَانُ ٤: ٢٤.

قوله تعالى: ^(١) «يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ». والنصب ^(٢) مروى عن ابن عباس. وإنما جاز ^(٣) بعد الجزاء لأن مضمونه ^(٤) لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع ^(٥) بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه: قوله «مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ» يشمل المجزوم وغيره. وقول الشارح: ^(٦) «إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم» يُوهم أَنَّ جزمه ^(٧) شرط في جواز الأوجه الثلاثة. وقد قُرئ بالثلاثة قوله: «وإن تُخَفُّوْهَا وَتَوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَتُكْفَرُ». ^(٨)

٧٠٤ - وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلٍ، إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ، إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا ^(٩) إذا وقع المضارع المقرون بالفاء [أو الواو] ^(١٠) بين الشرط وجزائه ^(١١) جاز جزمه عطفًا على فعل الشرط، ونصبه بإضمار «أَنْ»، وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف ^(١٢) قبل الجزاء.

تنبيه: ألحق الكوفيون «ثُمَّ» بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ». ^(١٣) وزاد بعضهم «أو».

[حذف الشرط أو الجواب]

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ، قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي، إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ ^(١٤)

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة. وأول الشرط: «وإن تُبْذَوْا ما في أنفسكم أو تُخْفَوْا».

(٢) النصب بـ«أَنْ» مضمرة. انظر شرح البيت ٦٨٧ ط: فالنصب.

(٣) أي: جاز النصب.

(٤) في حاشية ت أن المراد مضمون الجواب.

(٥) فَوْقَ فِي ت عَنْ ابْنِ غَازِي ٢: ٢٧٩: فهو أيضًا معطوف على مصدر متوهم.

(٦) ص ٧٠٢.

(٧) فيما عدا الأصل: الجزم.

(٨) الآية ٢٧١ من سورة البقرة. ط: «ويكفر».

(٩) إثر أي: بعد. وحذفت همزة «فاء» للتخفيف. والجملتان: جملتا الشرط والجواب. واكتنف: أحيط. والالف هنا للإطلاق.

أي: أحيط بالفعل. وحذف الهمزة من «أو» و«إن» ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. وهو التوئين. وسقط الشطر الثاني من

ت. وجزم: مبتدأ خبره متعلق: لفعل. وساغ الابتداء بالتركبة لقصد التقسيم. وإثر: يتعلق بصفة محذوفة لفعل.

وبالجملتين: متعلقان بفعل محذوف يفسره اكتنف. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(١٠) تمة من س و ح و ط. (١١) س ط: وجوابه.

(١٢) كذا. وحمل الرفع على الاعتراض، لا على الاستئناف، صحيح وجائز. وزعم ابن هشام أن النصب للفعل هنا أمثل من

نصبه متأخرًا، لأن العطف على فعل الشرط، وهو غير واجب قريب من الاستفهام. والصواب أن المصدر المؤول مبتدأ

لخبر محذوف، والجملة اعتراضية.

(١٣) الآية ١٠٠ من سورة النساء. وجواب الشرط: «فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ».

(١٤) سقط الشطر الثاني من ت. والشرط أي: جملة الشرط. والجواب: جواب الشرط. وعلم أي: بقرينة من المقال أو

المقام. والعكس أي: عكسه. والمراد إغناء جملة الجواب عن جملة الشرط أو فعله. وجملة علم: صفة لجواب،

والمعنى: نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. فقوله «إن المعنى فهم» تذييل به

نقن للإيضاح لأنه معلوم من قبل، ومثال لحذف الجواب.

مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى: ^(١) «إِنْ ذُكِّرْتُمْ»؟ تقديره والله أعلم: تَطَيَّرْتُمْ. وهو كثير. ومثال عكسه قول الشاعر: ^(٢)

فَطَلَّقَهَا، فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ، وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقُكَ الْحُسَامُ
أي: وإلَّا تطلقها.

تنبيه: فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه، لا يجوز حذفه. وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب لقوله «قد يأتي». فإن «قد» هنا للتقليل. وقد نص على ذلك في «شرح الكافية» ^(٣).

والثالثة: أنه لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع «إن». وفي «الارتشاف»: ^(٤) لا أحفظه إلا في «إن» وحدها. ^(٥) وقال الشارح: ^(٦) حذفه بدون «إن» قليل، وحذفه ^(٧) معها كثير. وأنشد ^(٨) على حذفه مع غيرها: ^(٩)

مَتَى تُؤْخَذُوا، قَسْرًا، بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ، إِلَّا فِي الصَّفَادِ، يَزِيدُ
أراد: متى تُثَقِّفُوا ^(١٠) تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط، في حذف فعل الشرط، تعويض «لا» ^(١١) من الفعل المحذوف، خلافا لابن عصفور والأبدي. فإنهما قالا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام ^(١٢) إلا

(١) الآية ١٩ من سورة يس: «قَالُوا: طَائِفُكُمْ مَعَكُمْ إِنْ دُرِّجْتُمْ؟ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ».

(٢) الأحوص. ديوانه ص ١٨٣ والكتاب ١٩٥: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٠٩ والارتشاف ٥٦١: ٢ والأشموني ٢٥٠: ٤ والعيني ٤٣٥: ٤ والكف: النظير المكافئ. والمفرق: وسط الرأس.

(٣) ص ١٦٠٩.

(٤) في ٥٦١: ٣.

(٥) سقطت من ت.

(٦) ص ٧٠٥.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) س: وأنشدوا.

(٩) شرح ابن النازم ص ٧٠٦ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٠٩ والأشموني ٢٦: ٤ والعيني ٢٣٦: ٤ والقسر: القهر. والظنة: التهمة. يريد التهمة بمقتل عامر. والصفاد: جمع صفد. وهو ما يوثق به الأسر. وفي الصفاد: متعلقان بحال من يزيد، أي: مصفداً.

(١٠) تُثَقِّف: يُظْفَر بك.

(١١) أي: لا يشترط أن يكون فعل الشرط متفياً بـ «لا»، فتكون «لا» دليلاً على المحذوف.

(١٢) ح: في كلام.

بشرط تعويض «لا» من الفعل المحذوف. وقال في «الارتشاف»: ^(١) وقولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حُذِفَ وهو مُثَبَّتٌ في نحو قوله تعالى: ^(٢) «وإن أخذ من المشركين استجاراك». قلت: وفي بعض نسخ «التسهيل»: ^(٣) وكذا الشرط المنفي بـ «لا» تالية «إن». فظاهره اشتراط الأمرين. ^(٤)

تنبيهان:

الأول: قال في «التسهيل»: ويُحذفان بعد «إن» في الضرورة. يعني الشرط والجزاء كقوله: ^(٥)

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعِدِمًا؟ قَالَتْ: وَإِنْ
وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ فِي الْإِخْتِيَارِ، ^(٦) عَلَى قَلَّةٍ.

الثاني: لا يجوز حذف «إن» ولا غيرها من أدوات الشرط، خلافاً لمن جَوَزَ ذلك في «إن». قال: ويرتفع الفعل بحذفها. وجعل منه: ^(٧)

وإنسان عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو
وهو ضعيف.

[اجتماع الشرط والقسم]

٧٠٦ - واحذف، لدى اجتماع شرط وقسم، جواب ما أخرت، فهو مُلتَزِمٌ ^(٨)
القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب، إلا أن جوابه مؤكّد باللام أو «إن» أو منفي. فإذا
اجتمع الشرط والقسم حُذِفَ جواب المُتَأَخَّرَ منهما، استغناءً بجواب المُتَقَدِّم. مثال تقديم ^(٩)

(١) في ٢: ٥٦١.

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة. والفعل المحذوف في مثل هذا مفسّر بما بعده. فهو معوض منه بالمفسّر، وليس مما يحذف بقرينة دلالة «لا» عليه. وفي ت عن ابن غازي ٢: ٢٧٩: في كونه من هذا الباب بحث.

(٣) ص ٢٣٨ - ٢٣٩. س: وكذلك.

(٤) أي: كون الشرط بـ «إن»، وتعويض «لا» من المحذوف.

(٥) مضى في شرح البيت ١٠. وقد سقط أكثر الرجز من الأصل وط.

(٦) الاختيار: الشر. ومجيّزه في الشر ابن الأنباري وبعض المتأخرين. نحو أن يقال: أنفعل هذا؟ فنقول: أفعله وإن. أي: وإن لم تفعل أفعله. الارتشاف ٢: ٥٦١. وانظر شواهد التوضيح ص ٩٣ - ٩٤. وإن هذه: حرف زائد للتعيم لا حرف شرط.

(٧) مضى في شرح البيت ١١٩. وزاد في ح: قوله.

(٨) سقط المعجز من متن س وألحق بحاشيتها. ولدى أي: عند. والشرط هنا هو غير الامتناعي. والقسم قد يكون مذكوراً أو مقدراً. فالمقدر في نحو قوله تعالى: «وإن أطعتموهم إنكم لمشركون». وهو أي: الحذف للجواب. والملتزم:

الواجب. وهو هنا غالب لا دائم. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٩) س ح ط: تقديم.

الشرط: إن قام زيد - والله - أكرمه. ^(١) ومثال تقديم ^(٢) القسم: والله - إن قام زيد - لأكرمته. ^(٣) هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر. ^(٤) فإن تقدم جعل الجواب للشرط مُطلقاً، وحذف جواب القسم، تقدم أو تأخر. وقد نبّه على ذلك بقوله: ^(٥)

٧٠٧ - وإن تَوَالِيَا، وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحٌ، مُطْلَقًا، بِلا حَذَرٍ
مثال ذلك: زيد - والله - إن يقم يُكرمك، ^(٦) وزيد إن يقم - والله - يُكرمك ^(٦). فجواب
القسم محذوف في المثالين، استغناءً بجواب الشرط. وإنما جعل الجواب للشرط، مع تقدم
ذو خبر، لأن سقوطه يُخل ^(٧) بمعنى الجملة التي هو ^(٨) منها، بخلاف القسم فإنه مسوق
لمجرد التوكيد. ^(٩) والمراد بذو الخبر ما يطلب خبراً، من مبتدأ أو اسم «كان» ونحوه. ^(١٠)
تنبيه: قوله «رَجَّحٌ» يقتضي أن ذلك ليس على سبيل التحتّم. فعلى هذا يجوز أن يجعل
الجواب للقسم المُتقدّم، مع تقدم ذو خبر، كما ذكر ابن عُصفور وغيره.
ونصّ في «الكافية» ^(١١) و«التسهيل» ^(١٢) على أن ذلك على سبيل التحتّم. وليس في كلام
سيبويه ^(١٣) ما يدلّ على تحتّم.

ثم قال: ^(١٤)

- (١) س: أكرمك.
- (٢) فيما عدا الأصل: تقدم.
- (٣) س: لأكرمك.
- (٤) أي: ما يطلب الخبر من مبتدأ أو فعل ناقص أو حرف مشبه بالفعل. وفي حاشية ت عن التواتي: وأما إذا توسط ذو خبر
فالحكم ما تقدم، من أن الجواب للمتقدم من الشرط والقسم.
- (٥) توالي أي: تتابع الشرط والقسم. وقبل أي: قبلهما. وذو أي: صاحب. ومطلقاً أي: غير مقيد. والحذر: الاحتراز.
وقد سقط الشطر الثاني من ت. وقيل: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة متعلق بخبر «ذو». والجملة: حال من
الفاعل. والشرط: مفعول به مقدم اقترن بالفاء لتقدمه على الفعل، ولأن فعل الجواب طليي. ومطلقاً: حال من الشرط.
ولا: نافية بين حرف الجر والمجرور. والتعلق بحال من فاعل رجح.
- (٦) ت «نكرمك». ح: نكرمه.
- (٧) ط: «مخل». وفي حاشية ت عن التواتي والزياني على المكودي: «لأن الشرط عمدة والقسم تأكيد. ولكن هذا التحليل
يقتضي ولو لم يتقدم ذو خبر». وقيل: إن الإخلال يكون أخف إذا لم يتقدم ذو خبر منه في حالة تقدمه. الصبان ٤: ٢٩.
- (٨) ت: «هي». وفي الحاشية عن نسخة: هو.
- (٩) ط: التأكيد.
- (١٠) س: أو نحوه.
- (١١) شرح الكافية ص ١٦٦.
- (١٢) ص ٢٣٩.
- (١٣) الكتاب ١: ٤٤٤.
- (١٤) ربما: للتقليل. وشرط أي: جواب الشرط. وبلا ذي خبر أي: غير مقدم عليهما ما يطلب الخبر. وسقط الشطر الثاني
من ت. ولا: نافية بين حرف الجر والمجرور. والتعلق بصفة محذوفة لشرط. ومقدم: صفة ل «ذو».

٧٠٨ - وَرُبَّمَا رُجِّحَ، بَعْدَ قَسَمٍ، شَرْطٌ، بِمَا ذِي خَبَرٍ مُقَدِّمٌ
هذا مذهب الفراء. أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر، وتبعه
المصنف مُستشهدًا بقول الأعشى: (١)

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا، عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ، لَا تَلْفِنَا، عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ، نَنْتَفِلُ
وبأبيات أخر. ومنع ذلك الجمهور، وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة. (٢) وجعل
الزمخشري قوله تعالى: (٣) «مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدَيَّ إِلَيْكَ» جواب الشرط (٤) في قوله «لئن». قال في
«شرح الكافية»: (٥) فثبت (٦) المزية للشرط من ثلاثة أوجه: أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه (٧)
عند تقدم ذي خبر. والثاني: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر. والثالث:
جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم ذي خبر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله «واحدف لذي اجتماع شرط وقسم»، وقيده في «التسهيل» (٨) بغير
الامتناعي، احترازًا من نحو: لو ولولا، فإنه يتعين الاستغناء بجوابهما، تقدمًا على القسم أو
تأخرًا، كقوله: (٩)

فَأَقْسِمُ لَوْ أَبَدَى النُّدَى سَوَادَهُ لَمَا مَسَحَتْ بِكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرُ
وكقوله: (١٠)

* وَاللَّهِ، لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا *

(١) ديوانه ص ٤٨ وشرح الكافية الشافية ص ٨٠٩ و١٦١٧ والعيني ٣: ٢٨٣ و٤: ٤٣٧ والخزانة ٤: ٥٣٤ والأشموني ٤: ٢٩. ومنيت:
ابتليت. عن غيب معركة أي: بعد انقضاء معركة. وتلفي: تجد. وفي حاشية ت: «يقال: انتفل الرجل إذا تبرأ وانتفى من الشيء».
وفيهما عن ابن عقيل ٤: ٤٦: «فلام لئن.. لأنه مرفوع». الأولى أن اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والجملة الشرطية جوابه.
ومذهب الفراء هو أن اللام زائدة، ولا قسم هنا. انظر شرح أبيات المغني ٤: ٣٦٧ والخزانة ٤: ٥٣٥. س ح: «تنتفل». ط:
«تنتفل». وفي حاشية ح عن نسخة: تنفل.

(٢) في حاشية ت: وحيث لم يجتمع الشرط والقسم. بل الموجود الشرط فقط. فلا شاهد فيه حيثئذ.

(٣) الآية ٢٨ من سورة المائدة: «لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا...». ح: «عز وجل». وانظر الكشاف ١: ٦٠٧.

(٤) ح: جوابًا للشرط. (٥) ص ٨٩١.

(٦) س: فثبت.

(٧) زاد في ت: «عند تأخره». وفي شرح الكافية الشافية: عند تقدمه و.

(٨) ص ٢٣٩.

(٩) شرح الكافية الشافية ص ٨٩٣ والعيني ٤: ٥٠٠ والأشموني ٤: ٢٨. وأبدى: أظهر. والتدي: مجلس القوم. والسواد:
الشخص. والمساللة: جانب اللحية. وعامر: قبيلة. يمدح سيدًا بهيته ووقاره.

(١٠) عامر بن الأكوع. السيرة ٢: ٣٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٨٩٤ وديوان عبد الله بن رواحة ص ١٠٧ والعيني ٤: ٥١.
والأشموني ٤: ٢٨ و٥٠. وزاد في س:

وَلَا تَصْدُقُنَا، وَلَا صَلِينَا

وقد نصّ على ذلك في «شرح الكافية»^(١) أيضًا. وهو الصحيح. وذهب ابن عُصفور إلى أنّ الجواب في ذلك للقسم، لتقدمه ولزوم كونه ماضيًا، لأنّه مُغن عن الجواب لـ «لو»^(٢) و«لولا»، وجوابهما لا يكون إلّا ماضيًا.

وقوله في «باب القسم» من «التسهيل»:^(٣) وتُصَدَّر - يعني جملة الجواب - في الشرط الامتناعي بـ «لو» أو «لولا»، يقتضي أنّ «لو» و«لولا» وما دخلتا عليه جواب القسم. وكلامه في الفصل الأوّل من «باب عوامل الجزم»^(٤) يقتضي أنّ جواب القسم محذوف، استغناءً بجواب «لو» و«لولا». والعذر له في عدم التنبيه هنا^(٥) على «لو» و«لولا» أنّ الباب موضوع للشرط غير الامتناعي، فلم يشملهما كلامه. والمغاربة لا يُسمّون «لولا» شرطًا ولا «لو»، إلّا إذا كانت بمعنى «إن».^(٦)

الثاني: إذا تأخّر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسميّة حينئذ هي الجواب. وقوله في «الكافية»:^(٧)

وَبِجَوَابِ الْقَسَمِ اغْنِ، إِنْ وُصِلَ بالفاء، بَعْدَ الشَّرْطِ، حَتْمًا ذَا فِعْلٍ

وفي «التسهيل»^(٨) أيضًا: «فيغني جوابه» يُوهم أنّ جواب الشرط محذوف، وليس كذلك. الثالث: أجاز ابن السراج أن تُنَوَّى الفاء فيعطى القسم المُتأخّر مع نيتها ما أُعطي^(٩) مع اللفظ بها، فأجاز: إن تقمّ يعلم الله لأزورك، على تقدير: فيعلم الله. ولم يذكر شاهدًا. وينبغي ألاّ يجوز ذلك، لأنّ حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلّا في الضرورة.^(١٠)

الرابع: إذا حُذِفَ جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ إلّا ماضيًا أو مقرونًا بـ «لم». قال في «التسهيل»:^(١١) إلّا قليلًا. انتهى. قد ورد في الشعر مُضارِعًا مُجَرَّدًا من «لم». ومنه:^(١٢)

(١) ص ٨٨١ و ٨٩١.

(٢) ط: جواب لو.

(٣) ص ١٥٢. ت ط: في التسهيل.

(٤) ٢٣٩. وهو في الفصل الثاني لا الأوّل.

(٥) سقطت من س.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٧٩: فتكون مجردة من الامتناع. وذلك في الغايات نحو قوله عليه السلام: «احفظوا عني ولو آية». وإفراده الشرط بعد يدل على أنّه أراد هنا غيره.

(٧) شرح الكافية ص ٨٨١. وسقط «بعد الشرط حتمًا ذا فعل» من ت و ط.

(٨) ص ١٥٣.

(٩) ط: ما أعطيه.

(١٠) حمل ما ذكره ابن السراج على حذف الفاء مع ضمير الشأن وارد. وقد أجازوه المرادي في شرح البيت ٧٠١.

(١١) ص ٢٤٠.

(١٢) عجز بيت لعبد الله بن عنمة، صدره في س:

* وَلَدَيْكَ، إِنْ هُوَ يَسْتَزِيدُكَ، مَزِيدٌ *

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء.

الخامس: لم يُنبه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مُختصراً: إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مُقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله: ^(١)

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا، إِنْ تُذْعَرُوا، تَجِدُوا مِثْلًا مَعْقِلَ عِزٍّ، زَانَهَا كَرَمٌ
وإن توالى بعطف فالجواب لهما. ^(٢) كذا قال المصنف، ^(٣) ومثله بقوله تعالى: ^(٤) «وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم، ولا يسألكم أموالكم. إن يسألكموها فيحلفكم بئخلوا».

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما - نحو: إن تأتيني وإن تحسن إليّ أحسن إليك - أو بـ «أو» فالجواب لأحدهما ^(٥) - نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها - أو بالفاء ^(٦) فنصوا على أنّ الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول. وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على ما لم يُعد ^(٧) معه أداة الشرط، ^(٨) كما مثل. ^(٩)



= شرح الحماسة ص ١٠٤١ وشرح الكافية الشافية ص ١٦١٩ والأشموني ٣٠: ٤ والخزانة ٣: ٦٤١. وهو: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، كان ضميراً مستتراً، ولما حذف الفعل انفصل وظهر. ولا يبعد أن يقدر ماضياً: إن استزادك. فلا يكون في البيت شاهد على المضارع. أما جزم «يستزد» فلأنه فعل شرط لحرف محذوف. والتقدير: إن استزادك إن يستزدك. إعراب الجمل ص ٨٧ - ٨٨.

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٦١٤ والارتشاف ٥٦٢: ٢ والأشموني ٣١: ٤ والعيني ٤: ٤٥٢. وتذعر تفرع. والمعقل: جمع معقل. وهو الحصن المنيع. وفي حاشية ت عن التواتي أن «إن تذعروا»: حال مقيدة أي: إن تستغيثوا مذعورين، كما تقيد الحال نحو: إن تأتني ضاحكاً أكرمك. قلت: الصواب أن جواب الثاني محذوف لدلالة جواب الأول عليه. والحال هو الجملة الشرطية كلها. أما إذا جعل «إن تذعروا» بدلاً من «إن تستغيثوا بنا» فلا حذف ولا تقدير ولا حالية. وكذلك حكم التوكيد. إعراب الجمل ص ١٠٩.

(٢) زاد في ط: مقاً.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٦١٥.

(٤) الآيتان ٣٦ و ٣٧ من سورة محمد. ويحفي: يُجهد. وفي النسخ: «ومثل بقوله تعالى». ط: «ومثل له بقوله تعالى». والصواب أنه ليس في الآيتين شرطان متواليان لجواب واحد. بل عطف في كل منهما جملة على جملة الشرط دون حرف شرط. وفي حاشية ت عن التواتي أنه حذف «إن» قبل كل من «تتقوا» و«يحفكم». والتقدير: إن تؤمنوا وإن تتقوا يؤتكم أجوركم. وإن يسألكموها فإن يحفكم تبخلوا.

(٥) وحذف جواب الآخر لدلالة المذكور عليه.

(٦) كذا. وهو يشعر أن الفاء حرف عطف. والصواب أنها رابطة لجواب الشرط الأول، لأن الشرط كله بعدها جواب للأول. انظر ص ١١٠ من إعراب الجمل.

(٧) س: لم تعد.

(٨) في النسخ: شرط.

(٩) ط: «محمول على العطف بالواو». وفي حاشية ت عن التواتي أن المثال هو الآيتان المتقدمتان.

فصل: لو

[أنواع لو]

«لو» على ثلاثة أضرب: شرطية ومصدرية ولتتمني.^(١)

فالشرطية هي المذكورة في هذا الفصل، وهي قسمان: امتناعية، وهي للتعليق في الماضي.^(٢) وبمعنى «إن»، وهي للتعليق في المستقبل. وسيأتي الكلام على القسمين.^(٣)

وأما المصدرية فلم يذكرها الجمهور، وممن ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين الثبريزي وأبو البقاء، وتبعهم المصنف.^(٤) وعلامتها أن يصلح في موضعهما «أن»، كقوله تعالى: ^(٥) «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ». ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول «يود» وجواب «لو»، أي: يود أحدهم طول العمر، لو يُعَمَّر ألف سنة لسرّ بذلك.

وأما التي للتمني فذكرها كثير من النحويين، فجعل الزمخشري^(٦) «لو» في قوله تعالى: «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ» للتمني، وهي^(٧) حكاية لودادتهم. ولا إشكال أن^(٨) «لو» قد ترد في مقام التمني. ولذلك يُنصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما يُنصب في جواب «ليت»، كقوله تعالى: ^(٩) «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ».

ولكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين؟ في ذلك خلاف. نص ابن الضائع وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تُجاب بجواب الامتناعية. وذكر

(١) وتكون أيضاً لانتفاء الغاية وللتعميم، كما سترى في تعليقتنا على شرح البيت ٧١١.

(٢) ح: الماضي.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٢٣ و ٢٢٨.

(٤) الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٥) الكشاف ١: ١٢٥.

(٦) ط: وهو.

(٧) ط: فإن.

(٨) الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٩)

غيرهما أنها الامتناعية أشرت معنى التمني. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء، كقوله: (١)

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ، عَنْ كَلِيبٍ، فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ: أَيُّ زِيرٍ
بِیَوْمِ الشَّعْثَمِينَ؟ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءِ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ؟ (٢)

وذهب المصنف إلى أنها المصدرية أغنت عن التمني، لكونها لا تقع غالباً إلا بعد فهم تمن. قال في «التسهيل» (٣) بعد ذكر المصدرية: وتغني عن التمني فيُنصب (٤) بعدها الفعل مقروناً بالفاء. وقال في «شرحه»: أشرت إلى نحو قول الشاعر: (٥)

سَرِينَا إِلَيْهِمْ، فِي جُمُوعٍ، كَأَنَّهُا جِبَالُ شَرَوْرَى، لَوْ نَعَانُ فَتَنْهَدَا

قال: فلك في نصب «فتنهدا» (٦) أن تقول: نُصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب «ليت»، لأن الأصل: وددنا لو نعان. (٧) فحذف فعل التمني لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها (٨) جواب كجواب «ليت». وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر، (٩) لأن «لو» والفعل في تأويل المصدر. انتهى.

ونص على أن «لو» في قوله تعالى: (١٠) «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً» مصدرية، واعتذر عن الجمع بينها وبين «أن» المصدرية، بوجهين: أحدهما أن التقدير: لو ثبت أن. والآخر أن يكون من باب التوكيد. (١١)

(١) مهلهل. الأمازي ١٢٩: ٢ والأصمعيات ص ١٧٤ والارتشاف ٥٧١: ٢ والجنى اللداني ص ٢٨٩ والأشموني ٣٢: ٤ والعيني ٤: ٦٣. يرئى أخاه كليلاً مفتخراً بثاره لمقتله، بعد أن كان يعيره بأنه زير نساء. والذئاب: اسم موضع فيه قبر كليب. وأبي زير أي: أبي زير أنا؟

(٢) الشعثمان: رجلان قتلهما مهلهل. وفاعل قر يعود على كليب.

(٣) ص ٣٨ وشرحه ٢٢٩: ١.

(٤) من: فتنصب.

(٥) مضى في شرح البيت ٦٨٧ ط: تعان فتنهدا.

(٦) ط: في فتنهدا.

(٧) ط: لو تعان.

(٨) س: له.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن العطف على المصدر المقدر من «لو» وما دخلت عليه، لا المصدر المترهم، كما جاء في البيت ٦٩٣. قلت: والمصدر المقدر في محل نصب للفعل المحذوف: وددنا.

(١٠) في الأصل وط والنسخ: «لو». وانظر شرح التسهيل ٢٣٠: ١.

(١١) فوفقه في ت عن التواتي: قوله «من باب التوكيد» مع أنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، والتأكيد لا يعمل شيئاً. فهو مشكل. وانظر الأشموني ٣٥: ٤ وتعليق الصبان عليه. قلت: الظاهر أن «لو» هي لتوكيد مصدرية «أن»، كما جعلت «ما» قبلها في الآية ٢٣ من سورة الذاريات. انظر البحر ١٣٦: ٨ - ١٣٧. فلا إشكال.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب. ^(١) والغرض هنا شرح «النظم». فقله: ^(٢)

[لو الشرطية الامتناعية]

٧٠٩ - لو: حَرْفُ شَرْطٍ، فِي مُضِيِّ،

هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطية، وهو ^(٣) الامتناعية. يعني: أن «لو» الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقرير حصول شرطها حصول جوابها، ^(٤) ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه. ^(٥) إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في النَّفي ^(٦) بل للإيجاب، ^(٧) فتخرج عن معناها. وأما جوابها فلا يلزم كونه مُمتنعاً على كُلِّ تقدير، لآته قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كقوله: ^(٨) «نَعِمَ الْمَرْءُ صُهَيْبٌ! لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ».

ولكن الأكثر أن يكون مُمتنعاً. فلذلك كان قولهم «لو حرف امتناع لامتناع» عبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع. ^(٩) وليس كذلك. ^(١٠) والحاصل أن «لو» تدلّ على امتناع شرطها، وعلى كونه مُستلزماً لجوابها، ولا تتعرض ^(١١) لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته.

قال في «شرح الكافية»: ^(١٢) العبارة الجيدة في «لو» أن يقال: حرف يدلّ على امتناع تالٍ

(١) للمراي كتاب في معاني «لو». الجنى الداني ص ٢٧٨.

(٢) الماضي: الزمن الماضي قبل التكلم. ولو: في محل رفع مبتداً على الحكاية، خبره: حرف. وفي: تتعلق بصفة لشرط.

(٣) ت س ط: وهي. (٤) س ح: جزائها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن الامتناع محكوم به إن دخلت على مثبت أو منفي.

(٦) ت ح: «ولم يكن التعليق في النفي». س: «ولم يكن التعليق للمضي». ط: ولم تكن للتعليق في الماضي.

(٧) أي: للتعليق في الإيجاب.

(٨) لو هنا: امتناعية في الماضي فقط، لأن شرطها وحده ممتنع. والقول لعمر بن الخطاب، وينسب إلى النبي - عليه السلام - سهواً. شرح قواعد الإعراب ص ٤٠٣. والتصريح ٢٥٧: ٢ - ٢٥٨. والصبيان ٤: ٣٦. وحاشية الأمير ٢٠٦: ١ وحاشية الخفري ١٢٨: ٢. وحاشية الدسوقي ٢٦٦: ١. والنهاية ٨٨: ٢. والهمع ٦٥: ٢. وروى أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة: «إِنَّهُ لَشَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ. لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ». وفي النسخ: «نعم العبد». وهي الرواية المشهورة. وفي حاشية ت عن التواتي أن «لم يخف» منتف فصحيب يخاف الله، و«لم يعصه» مثبت فهو لا يعصيه. ومثله «لو لم تكن ربيتي...»، و«لو أنتم تملكون خزائن...».

(٩) إذا كان جواب «لو» ممتنعاً أيضاً فهي امتناعية لامتناع في الماضي. أي: امتنع جوابها لامتناع شرطها فيما مضى. وهذا خلاف ما يذكره المرادي.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن قولهم ذاك يعني امتناع الشرط والجواب. مع أن «لو» لا تعرض لها إلى الجواب بامتناع أو ثبوت، بدليل الحديثين المتقدمين.

(١١) س ط: ولا يتعرض.

(١٢) ص ١٦٣. ح: وقال في شرح الكافية.

يلزم لثبوته^(١) ثبوت تاليه. ^(٢) فقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مُستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو. وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرّض لذلك. بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين. وقال في «التسهيل»: ^(٣) لو: حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. ^(٤) وفي بعض النسخ: لو حرف شرط ^(٥) يقتضي نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره. ^(٦) عباراته الثلاث ^(٧) بمعنى واحد.

قال ابن المصنف: ^(٨) ولا شك أن ما قاله - يعني أباه ^(٩) - في تفسير «لو» أحسن وأدلّ على معنى «لو». غير أنّ ما قاله عندي تفسير صحيح وافٍ بشرح ^(١٠) معنى «لو». وهو الذي قصد سيبويه من قوله: ^(١١) «لما كان سيقع لوقوع غيره». يعني: أنها تقتضي ^(١٢) فعلاً ماضياً كان يُتوقع ثبوته لثبوت غيره، ^(١٣) والمُتوقّع غير واقع. فكأنّه قال: ^(١٤) «لو» يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته. ^(١٥) وهو نحو ما قاله غيره. فلنرجع إلى بيان صحته، ^(١٦) فنقول: قولهم «لو [حرف] ^(١٧) يدلّ على امتناع الثاني لامتناع الأول» يستقيم على وجهين:

الأول: أن يكون المراد أنّ جواب «لو» مُمتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره، بناءً منه

(١) ت: من ثبوته.

(٢) فوقها في ت: لا يلزم من انتفائه انتفاء تاليه، إذ قد يكون له سبب آخر.

(٣) ص ٢٤٠.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: هو على حذف مضاف أي: واستلزام ثبوته لتاليه.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن الضميرين المتصلين هما للشرط، وغير الشرط هو الجواب، وما: واقعة على الشرط.

(٧) ط: الثلاثة.

(٨) فيما عدا الأصل: يعني ما قاله أبوه.

(٩) س: لشرح.

(١٠) الكتاب ٢: ٣٠٧. ت ح: بقوله.

(١١) في النسخ: «لوقوع غيره يقتضي». وانظر الجنى الداني ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

(١٢) فوقها في ت عن التواتي: معناه: يتوقع ثبوت الجواب لثبوت الشرط.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: معناه - والله أعلم - لو: يقتضي جواباً امتنع لامتناع الشرط، الذي كان يثبت هو أي الجواب لثبوته أي الشرط. والضمير المضاف إليه «ثبوت» هو الرابط بين الصلة والموصول. قاله شيخنا. وظهر لي أنه رابط بين خبر «كان» واسمها.

(١٤) المخلص من الخلاف والإشكال أن «لو» هذه لها معنيان: الأول - وهو أكثر استعمالاً - أن تكون حرف شرط وامتناع لامتناع في الماضي، فينتفي وقوع مضمون الجواب لانتهاء وقوع مضمون جملة الشرط، قبل زمن التكلم. والثاني - وهو أقل استعمالاً - أن تكون حرف شرط وامتناع في الماضي، فينتفي وقوع مضمون جملة الشرط وحدها في الماضي ويثبت وقوع مضمون جملة الجواب. ويظهر معنى الأول بنفي جملة الشرط وجملة الجواب معطوفة بفاء السببية، ومعنى الثاني بنفي جملة الشرط واستئناف جملة الجواب كما هي. وكلاهما في قوله ^(١٥) «لو قلت: نعم، لوجب». ولو وجبت لم تقوموا بها». يعني: لو قلت: نعم، لوجب أي: لم أقل: نعم، فلم تجب. ولو وجبت لم تقوموا بها أي: لم تجب ولم تقوموا بها. انظر المستدرك ٢: ٢٨١.

(١٦) فوقها في ت: الضمير يعود على ما قاله الغير.

(١٧) زيادة من الجنى الداني.

على مفهوم الشرط في حُكم اللغة، ^(١) لا في حُكم العقل.

والثاني: أن يكون المُراد أنَّ جواب «لو» امتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره، ^(٢) لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه ^(٣) لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم، ^(٤) مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمر آخر. ^(٥) انتهى مختصراً. وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في ^(٦) «شرح الألفية».

[لو الشرطية للمستقبل]

ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي الشرطية، بقوله: ^(٧)

وَيَقِلُّ إِيلاؤها مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلَ

أي: وَيَقِلُّ إِيلاء «لو» ^(٨) فعلاً مُستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قُبِلَ ^(٩) لورود السماع به كقوله تعالى: ^(١٠) «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ». وقد ذكر ابن عُصفور وغيره من النحويين أن «لو» قد ترد بمعنى «إن»، وتعقب ذلك ابن الحاج ^(١١) على ابن عُصفور وقال: هذا خطأ.

وقال الشارح: ^(١٢) وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا»، ^(١٣) وقول الشاعر: ^(١٤)

(١) في حاشية ت: وهو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، لا الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني غير الشرط. ولذا زاد لفظة «غيره».

(٣) ط: أو استلزمه.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: نحو: لو كان هذا إنساناً كان حيواناً. فإذا انتفت الإنسانية انتفت الحيوانية المساوية للإنسان اللازمة له.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: نحو: لو قام زيد لقام عمرو. فقيام عمرو معلق على قيام زيد، ولا يتعين هذا لاحتمال أن يقوم عمرو لشيء آخر.

(٦) ص ٧٠٩ - ٧١٠. وفي حاشية ت أن الضمير يعود على ابن الناظم.

(٧) يقل أي: في الكلام. وحذفت اللام الثانية للوقف. وإيلاؤها أي: إتباع لو. وقبل أي: كان مقبولاً لوروده في الفصح. وإيلاء: فاعل. وهو مصدر مضاف إلى نائب فاعله، مفعوله الأول في المعنى. ومستقبلاً: مفعول به ثان. ولكن: حرف عطف واستدراك.

(٨) ح: إيلاؤها. (٩) ط: قيل.

(١٠) الآية ٩ من سورة النساء.

(١١) ت ط: «ابن الحاجب». وانظر الارتشاف ٧٧٢: ٢ والشرح الكبير ٤٤١: ٢.

(١٢) ص ٧١٠. (١٣) زاد في ط: ذرية ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ.

(١٤) صدر بيت لتوبة بن الحمير، عجزه والبيت بعده في حاشيتي س وح:

عَلَيَّ، وَدُونِي جَسَدٌ لَدَّ وَصَفَائِحْ

إِلَيْهَا صَدَى، مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ، صَائِحْ

نَسَلْتُ نَسْلِيْمَ الْبَشَاشَةِ، أَوْزَقَا

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَمَتْ *

لا حُجَّةَ فِيهِ لَصَحَّةُ حَمَلِهِ عَلَى الْمَاضِي. ^(١)

[اختصاص لو بالفعل]

ثُمَّ تَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ: ^(٢)

٧١٠ - وَهِيَ، فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ، كَأَنَّ

عَلَى أَنَّ «لَوْ» كـ «إِنْ» لَا يَلِيهَا ^(٣) إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَعْمُولٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، يُقَسَّرُ فِعْلٌ ظَاهِرٌ بَعْدَ الْاسْمِ، كَقَوْلِ عَمْرِو: ^(٤) «لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ». وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: لَا يَلِيهَا فِعْلٌ ^(٥) مُضْمَرٌ إِلَّا فِي الْضَرُورَةِ كَقَوْلِهِ: ^(٦)

* أَخْلَايَ، لَوْ غَيْرُ الْجِمَامِ أَصَابَكُمْ *

أَوْ نَادِرٍ كَلَامٌ ^(٧) كَقَوْلِ حَاتِمٍ: ^(٨) «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي». وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ وَالنَادِرِ، بَلْ يَكُونُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ^(٩) «قُلْ: لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي». حُذِفَ الْفِعْلُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ.

= الْأَمَالِيُّ ٨٧: ١ وَشَرَحَ الْحَمَاسَةُ ٢٦٧: ٣ وَشَرَحَ الْكَافَةُ الشَّافِيَّةُ ص ١٦٣٢ وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٢٨٦ وَالْأَشْمُونِيُّ ٣٨: ٤ وَالْعَيْنِيُّ ٤٥٣: ٤ وَالْخَزَانَةُ ٣١: ٣ وَالْجَنْدَلُ: الْحَجَارَةُ. وَزَقَّا: صَاحَ. وَالصَّدَى: مَا يَبْقَى مِنَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ، يَزْعَمُ الْعَرَبُ أَنَّهُ يَصِيرُ طَائِرًا.

(١) فِي طَوَاحِشِ الْأَصْلِ عَنْ نَسَخَةِ «الْمَعْنَى». وَالصَّوَابُ: «الْمَضْيُ». وَفِي حَاشِيَةِ تَعْنِيَةِ التَّوَاتُي: كَانَ الشَّاعِرُ قَالَ: لَوْ سَلَمَتْ عَلَيَّ فِيمَا مَضَى. وَكُنَّا تَأْوِيلُ الْآيَةِ. وَانْظُرِ الصَّبَانَ ٣٨: ٤ - ٣٩.

(٢) هِيَ أَيْ: «لَوْ» فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهَا. وَالْاِخْتِصَاصُ بِالْفِعْلِ: لَزَمَهَا إِيَّاهُ وَاقْتَصَرَهَا عَلَيْهِ. وَهِيَ: مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْكَافُ الْمُضَافَةُ إِلَى «إِنْ» عَلَى الْحِكَايَةِ. وَفِي: تَعَلَّقَ بِالْكَافِ.

(٣) فِيمَا عَدَا الْأَصْلَ: لَوْ لَا يَلِيهَا.

(٤) عَلَّمَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الشَّامِ أَنَّ فِيهَا وِبَاءً، فَاجْمَعَ عَلَى الرَّجُوعِ عَنْهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَوْرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَأَجَابَهُ عَمْرُ بِتِلْكَ الْعِبَارَةِ، وَأَضَافَ: نَعَمْ نَقَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ. وَزَادَ فِي النَّسَخِ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وَفِي ط: بَنَ الْخَطَّابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) انْظُرِ الشَّرْحَ الْكَبِيرَ ٤٤: ٢ وَالْاِرْتِشَافَ ٥٧٢: ٢. س ح: «لَا يَلِيهَا اسْمٌ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ». ت: لَا يَلِيهَا اسْمٌ دَلَّ عَلَى فِعْلٍ.

(٦) صَدْرُ بَيْتٍ لِلْفَطْمَشِ الضَّبِّيِّ، عَجَزَهُ:

عَشَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الذَّهْرِ مَعَتَبٌ

الْحَمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ٢٦٨: ١ وَالْاِرْتِشَافَ ٥٧٢: ٢ وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٢٧٩ وَشَرَحَ الْحَمَاسَةُ ٣٥٤: ٢ وَالْأَشْمُونِيُّ ٣٩: ٤ وَالْعَيْنِيُّ ٤٦٥: ٤ وَأَخْلَايَ أَيْ: يَا أَخْلَانِي. حُذِفَ حَرْفُ النَّدَاءِ، وَالْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ. وَهُوَ جَمْعُ خَلِيلٍ. وَالْحَمَامُ: الْمَوْتُ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ س وَ ط.

(٨) مِثْلُ يَضْرِبُ، قَالَ حَاتِمٌ حِينَ لَطَمَتْهُ جَارِيَةٌ. وَذَاتُ السَّوَارِ: الْحَرَّةُ. الْمُقْتَضِبُ ٧٧: ٣ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١٧٤: ٢ وَ ٢٠٢.

(٩) الْآيَةُ ١٠٠ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ.

ثم نبه على ما تنفرد به «لو» من مباشرة «أن»، فقال: ^(١)

لَكِنَّ «لَوْ» «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

وهو كثير كقوله تعالى: ^(٢) «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا». واختلف في موضع «أَنَّ» بعد «لو»، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، ^(٣) وشبهه شذوذ ^(٤) ذلك بانتصاب «عُدُوَّة» بعد «لَدُن». وذهب الكوفيتون والمُبرّد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل «ثَبَّتَ» ^(٥) مُقَدَّرًا. وهو أقيس إبقاء للاختصاص. وقوله في «شرح الكافية»: ^(٦) وزعم الزمخشري أنَّ بين «لَوْ» و«أَنَّ»: «ثَبَّت» مُقَدَّرَةٌ، ^(٧) قد يُوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: فإذا جعلت مُبتدأ فما الخبر؟ قلت: قال ابن هشام الخضراوي: مذهب سيبويه والبصريين أنَّ الخبر محذوف. وقال غيره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر لانتظام المُخْبِر عنه والخبر بعد «أَنَّ». ^(٨)

فإن قلت: هل يُفهم من قوله «لَكِنَّ لَوْ» ^(٩) موافقة سيبويه؟ قلت: ظاهره موافقته في جعلها مُبتدأ، إذ لو كان الفعل مُقَدَّرًا لكان الاختصاص باقياً ولم تكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك التنبيه ^(١٠) على أنها تنفرد بمباشرة «أَنَّ» لا غير. فيحتمل المذهبين.

فإن قلت: ظاهر ^(١١) كلامه أنَّ «لو» لا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر في غير هذا الموضع أنها قد وليها مُبتدأ وخبر في قول الشاعر: ^(١٢)

(١) تقترن بها: تنصل، أي: تقع بعدها مباشرة. وقد: للتحقيق لا للتقليل. ولو: في محل نصب اسم «لكن» على الحكاية. وأن: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره جملة: تقترن. والجملة الاسمية خبر لكن. وذكر «لو» هنا من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير لدفع الالتباس به «إن».

(٢) الآية ٥ من سورة الحجرات.

(٣) الكتاب ٢: ٤١٠ و ٤٦٢.

(٤) ح: «شذوذه». وفي حاشية ت عن التواتي: الفاعل بشبه يعود على سيبويه. ووجه الشبه أن «لَدُن» تختص بالإضافة، و«لو» تختص بالفعل، والعرب تحمل الأشياء على أصدقائها. انظر الكتاب ١: ٣٨٨.

(٥) فيما عدا الأصل: يثبت.

(٦) ص ١٦٣٥. وانظر الكشف ٣: ٥٥٩.

(٧) س ح: «مقدر». ط: مقلداً.

(٨) في حاشية ت: عبارة الأشموني: الاشتمال صلتها على المسند والمُسند إليه.

(٩) زاد في س وح: أنَّ بها.

(١٠) فيما عدا الأصل: استدراك للتنبيه.

(١١) ت س: إن ظاهر.

(١٢) صدر بيت لعدي بن زيد، عجزه في حاشية ح:

* لو، بِغَيْرِ الْمَاءِ، حَلَقِي شَرْقُ *

قلتُ: إنَّما ساغ ذلك للضرورة،^(١) ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأوّل ابن خروف البيت على إضمار «كان» الشائبة، وتأوله الفارسي^(٢) على أنّ «حلقي» فاعل بفعل^(٣) مُقَدَّر يُفَسِّرُهُ «شَرْقُ»، وشرق: خبر مُبْتَدَأ محذوف، أي: هو شرق.^(٤) وفيه تكلف.

تنبيه: قال في «شرح الكافية»: ^(٥) وقد حمل الزمخشريّ اذعاؤه إضمارَ «ثَبَّتَ» بين «لو» و«أنّ» على التزام كون الخبر فعلاً، ومنعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل نحو: لو أنّ زيداً حاضر. وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾، وكقول الراجز: ^(٦)

* لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَّاحِ *

قلتُ: وقد نُقل ذلك أيضًا عن السيرافي.^(٨) وأقول: الذي ينبغي أن يُحمل عليه كلام الزمخشريّ أنّه يمنع كون خبرها اسماً مُشْتَقًّا، ويلتزم^(٩) الفعل حينئذ لإمكان صوغه، قضاءً لحق طلبها الفعل.^(١٠) وأمّا إذا كان الاسم جامدًا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه، كما فصل الشيخ أبو عمرو.^(١١) ألا ترى أنّ قوله في «المُفَصَّل»: ^(١٢) ولو قلتُ: «لو أنّ زيداً حاضرٌ

- = ديوانه ص ٩٣ والكتاب ١: ٤٦٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٣٦ والارتشاف ٢: ٥٧٣ والجنى الداني ص ٢٨٠ والأشموني ٤: ٤٠ والعيني ٤: ٥٥٤ والخزانة ٣: ٥٩٤. والبيت من الرمل. وفي حاشية ط أنه من الوافر. والشرق: الشجي. والاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة.
- (١) ط: في الضرورة.
- (٢) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٥٨٢ - ٥٨٣.
- (٣) فيما عدا الأصل: فاعل فعل.
- (٤) سقط «أي هو شرق» من ت وح. وفي حاشية ت عن الأشموني: والتقدير: لو شرقَ حلقي هو شرقٌ. فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرًا.
- (٥) ص ١٦٣٧.
- (٦) الآية ٢٧ من سورة لقمان.
- (٧) الرجز للبيد بن ربيعة. وبعده في حاشيتي س وح:

أَدْرَكُهُ مُسْلَعِبُ السَّرْمَاحِ

- ديوانه ص ٣٣٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٣٧ والأشموني ٤: ٤٢ والعيني ٤: ٤٦٦. والفلاح: البقاء. وملاعب الرماح هو عم ليبد عامر بن مالك، كان يلعب بملاعب الأسته. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٠.
- (٨) في النسخ: «وقد نقل عن السيرافي ذلك أيضًا». وسقط «أيضًا» من ط.
- (٩) في النسخ: ويلزم.
- (١٠) ت س: «للفعل». ط: بالفعل.
- (١١) هو ابن الحاجب. انظر أماليه ص ١٥٨ - ١٦٠ والجنى الداني ص ٢٨٢.
- (١٢) ص ١٥٩ وشرحه ٩: ٩ - ١٠.

لأَكْرَمْتُهُ^(١) لم يجز؟ ولم يتعرّض لغير المشتق. وإذا حُمِلَ على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ»، ولا نحو:^(٢)

* وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ *

ولأنما يردُّ عليه نحو:

* لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَاحِ *

وله أن يُجيب بأنه نادر.

[نقل معنى المضارع إلى الماضي]

٧١١ - وإن مُضَارِعٌ، تَلَاهَا، صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ: لَوْ يَفِي كَفَى^(٣) يعني: أَنَّ الْمُضَارِعَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «لَوْ» صُرِفَ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَاضِي. فمعنى «لو يفي كفى»: لو وفى كفى.^(٤) ومثله:^(٥)

لَوْ يَسْمَعُونَ، كَمَا سَمِعْتُ، كَلَامَهَا خَرُّوا، لِعَزَّةٍ، رُكِعَا وَسُجُودَا تَنْبِيْهَانِ:^(٦)

الأول:^(٧) «لو» الصارفة إلى المُضِيِّ هي الامتناعية، وأما التي بمعنى «إن» فتصرف الماضي إلى المستقبل، وإذا^(٨) وقع بعدها مُضَارِعٌ فهو مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى، كقوله:^(٩)

(١) س: «لأكرمته». ح: أكرمه.

(٢) قسم بيت لجرير تمته:

لَحَبِيبَتِهَا مَسْرُومَةٌ، تَدْعُو عُجْبِيْدًا وَأَزْنَمًا

ديوانه ص ٣٢٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٣٩ والارتشاف ٥٧٣: ٢ والجنى الداني ٢٨١ والأشْمُونِي ٤١: ٤ والعيني ٤٦٧: ٤. يصف خوف الهارب هاجيًا له. وعبيد وأزْنَم: قبيلتان من يربوع. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٣) تَلَاهَا: باسرها. وصرف: وجه. والمضي: الزمن الماضي. ومضارع: فاعل لفعل محذوف يفسره تلا. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٤) سقط «يعني... كفى» من النسخ.

(٥) لكثير عزة. ديوانه ص ٤٤٢ والجنى الداني ص ٢٨٣ والأشْمُونِي ٤٧: ٤ والعيني ٤٦٢: ٤. وفيما عدا الأصل: «حديثها». والركع: جمع راكم. والسجود: جمع ساجد.

(٦) في النسخ: تنبيه.

(٧) سقط من النسخ.

(٨) ط: فإذا.

(٩) الجنى الداني ص ٢٨٥ والأشْمُونِي ٣٨: ٤ والعيني ٤٦٩: ٤. ويلقي: يجد. وهو مجزوم بحذف حرف العلة. والراجي: الطالب للمعروف. والعديم: المعدم لا يملك شيئًا. و«لو» في مثل هذا ليست شرطية كما زعم، ولا جواب لها. إذ لم يرد فيما أعلم لها جواب. وقد ذهب ابن هشام اللخمي إلى جعلها للتقليل في نحو قوله، عليه السلام: «التَّيْسُ وَكُرْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». قلت: الراجح أنها في الحديث الشريف وأمثاله تكون لانتهاء الغاية، والتقدير: التمس هدية حتى خاتم من حديد. وهي في البيت ونحو قوله تعالى: «وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ» للتعميم أي: على كل حال صادقين أو كاذبين. والواو قبلها للحال، ولو: زائدة للإلزام. انظر ص ١٦٨ - ١٦٩ من ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية وص ٤٢٦ - ٤٢٧ من شرح قواعد الإعراب.

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقَ الْكِرَامِ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا
 الثاني: ^(١) لا يكون جواب «لو» إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفياً بـ «ما»، أو مضارعاً مجزوماً بـ
 «لم». والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، ^(٢) وقد تُحذف نحو قوله تعالى: ^(٣) ﴿لَوْ نَشَاءُ
 جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾. وقد تصحب المنفي بـ «ما» كقول الشاعر: ^(٤)
 كَذَبْتُمْ، وَبَيْتَ اللَّهِ، لَوْ كُنْتُ عَاشِقًا لَمَّا سَبَقْتَنِي، بِالْبُكَاءِ، الْحَمَائِمُ
 وإن ^(٥) ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً.



(١) في النسخ: تنبيه ثان.

(٢) قد يكون الجواب فعل تعجب، أو مقترناً بالفاء أو «إذا» أو «رب» أو «قد». الارتشاف ٢: ٥٧٤ - ٥٧٥ والهمع ٢: ٦٦.

وقد يكون مضارعاً بمعنى الماضي. انظر شواهد التوضيح ص ٧٠ - ٧١.

(٣) الآية ٧٠ من سورة الواقعة. والأجاج: الملح المر. وفيما عدا الأصل: كقوله تعالى.

(٤) مجنون ليلى. وفي حاشيتي س وح: وقلبه:

لَقَدْ هَمَمْتُ، فِي جُوفِ لَيْلٍ، حَمَامَةٌ تَبْكِي عَلَى لَيْلَى، وَإِنِّي لَنَائِمٌ

ديوانه ص ٢٣٨ وديوان نصيب ص ١٢٤ والجنى الداني ص ٢٨٤ والعيني ٤: ٤٧٣. وتبكي: تنبكي. وفيما عدا الأصل: «كذبت». ط: صادقاً... حمامة.

(٥) في النسخ: فإن.

أما ولولا ولوما

[وظيفة أما في التركيب]

٧١٢ - «أما» كمهما يك من شيء، وفا لَتَلَوِ تَلَوِهَا، وَجُوبَا، أَلِفَا^(١)
 أما: حرف بسيط فيه معنى الشرط يُؤَوَّلُ بـ «مهما يكن»^(٢) من شيء» لآته قائم^(٣) مقام أداة
 شرط وفعل شرط.^(٤) ولا بُدَّ بعده من جملة هي جواب له. فالأصل في قولك «أما زيدٌ
 فَمُنْطَلَقٌ»: مهما يكن من شيء فزيد مُنْطَلَقٌ. فحذفت فعل الشرط وأداته وأقيمت «أما» مقامهما.
 وكان^(٥) الأصل أن يقال: «أما فزيد»^(٦) مُنْطَلَقٌ، فتجعل الفاء في صدر الجواب. وإنما أخرت
 لضرب من إصلاح اللفظ.^(٧) وقال بعضهم:^(٨) هي حرف إخبار مُضْمَنٌ معنى الشرط.^(٩) وإلى
 هذا أشار بقوله «وفا * لَتَلَوِ تَلَوِهَا».

تنبيهات:

الأول: يُؤخذ من قوله «لَتَلَوِ تَلَوِهَا» أنه لا يجوز أن يتقدّم الفاء أكثر من اسم واحد.^(١٠) فلو
 قلت: «أما زيدٌ طعامه فلا تأكل» لم يجز كما نصّ عليه غيره.

(١) أما: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره الكاف المضافة إلى ما بعدها على الحكاية أيضًا. وقوله «فا» أي: فاء. حذفت الهمزة للتخفيف. وهو مبتدأ مرفوع بضم الهمزة خبره جملة ألف. وسقط الشطر الثاني من ت، ثم الحق بحاشيتها. والتلو: التالي. وتلو تلوها أي: اللفظ يلي ما يكون بعد «أما». وألف: صار مألوفًا في كلام العرب. وتلو: متعلقان بصفة محذوفة لفاء. ووجوبًا: حال من الضمير في الصفة المحذوفة. ومهما: في محل رفع مبتدأ. ويك: فعل مضارع تام فاعله يعود على مهما. ومن شيء: متعلقان بحال من مهما. وأصل «يك»: يكن. حذفت نون تخفيفًا لتحرك ما بعدها. والواو عطفت الجملة على محل الكاف.

(٢) ت ح: «بمهما يك». ط: بمعنى مهما يك.

(٣) في النسخ: قام.

(٤) ت س ط: «أداة الشرط وفعل الشرط». وانظر تفصيل حكم «أما» في إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٥١ - ٦٠.

(٥) في النسخ: فكان.

(٦) ط: زيد.

(٧) أي: لتلا تقع الفاء بعد «أما» مباشرة، إذ يكره مباشرتها للأداة.

(٨) أي: بعض النحاة.

(٩) سقط «وقال بعضهم... الشرط» مما عدا الأصل. وسيرد بلفظه في التنبيه السادس. وانظر الجنى الداني ص ٥٢٢.

(١٠) كذا. وانظر الآيتين ١٥ و ١٦ من سورة الفجر والصبان ٤: ٤٧.

الثاني: لا يُفصل بين «أما» والفاء بجملة تامة^(١) إلا إن كانت دُعاء، بشرط أن يتقدّم الجملة فاصل نحو: أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا.

الثالث: قولُ الشارح: ^(٢) «ففصلوا»^(٣) بين (أما) والفاء بجزء من الجواب. فإن كان الجواب شرطياً^(٤) فصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطياً^(٥) فصل بمبتدأ أو خبر، أو معمول فعل أو شبهه^(٦)، أو معمول مفسر به^(٧) يقتضي ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك. وليس كذلك^(٨) بل قد يفصل بالظرف والمجرور^(٩) والحال والمفعول له^(١٠) معمول^(١١) لـ «أما»، أو لفعل الشرط المحذوف^(١٢).

الرابع: ما ذكره من قوله «أما كمهما يك» لا يعني به أن معنى «أما» كمعنى «مهما» وشرطها، لأن «أما» حرف. فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامهما لتضمنتها معنى الشرط.

الخامس: تقديرها بـ «مهما» كما ذكر قول الجمهور. وقال بعض النحويين: إذا قلت «أما زيد فمُنطلق» فالأصل: إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق. حذف^(١٣) أداة الشرط وفعل الشرط، وأثبت^(١٤) «أما» مناب ذلك.

(١) كذا أيضاً. وسمع عن العرب كثيراً الفصل بالجملة الحالية، وبالاسم الموصول وصلته. وكتلتاهما جملة تامة. فكان الأولى به أن يقول: «بجملة مستقلة»، ولا ينساق مع عبارة التسهيل ص ٢٤٥.

(٢) ص ٧١٦.

(٣) ط: يفصلون.

(٤) س ح: شرطاً.

(٥) في النسخ: غير الشرط.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: مثال الأول قوله تعالى: «فَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَ تَهْزُ»، والثاني: أما العسل فانا شراب.

(٧) سقطت مما عدا الأصل. وبه أي: بالجواب غير الشرطي. ومثال معمول لمفسر قراءة من قرأ: «وَأَمَّا تُمُوذُ فَهَذَاهُمْ».

(٨) المرادي يعترض على ابن الناظم بما يورده. وفي حاشية ت عن التواتي: كل ما ذكره داخل في قول الشارح «معمول فعل أو شبهه». فلا اعتراض عليه.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «مثالهما: أما في الدار أو عندي فزيد. فالمجرور والظرف خبران مقدمان». يعني أنهما متعلقان بالخبرين المحذوفين.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: مثال الأول قولهم: أما علماً فعالم. والثاني قولهم: أما العلم فعالم. أي: مهما يذكر الإنسان لأجل العلم فعالم. وسمع: أما العبيد فذو عبيد، وأما قريباً فانا أفضلها. والتقدير: مهما ذكرت قريباً فانا أفضلها. وعلى هذا خرج بعضهم: أما علماً، وأما العلم. وقال بعضهم: أما علماً: مفعول مطلق. وانظر الأشموي ٤: ٤٩.

(١١) ت س ط: «معمولاً». ح: معمولات.

(١٢) في النسخ: «لفعل شرط محذوف». وفي حاشية ت عن التواتي أن «أما» تعمل لنيايتها مناب فعل الشرط وأداته، وأن فعل الشرط المحذوف هو ما ثابت عنه «أما».

(١٣) في النسخ: فحذفت.

(١٤) فيما عدا الأصل: وأثبت.

السادس: قال في «التسهيل»: ^(١) «أما: حرف تفصيل. وكذا قال كثير من النحويين، ولم يذكروا لها غير هذا المعنى. وقال بعضهم: قد ترد حيث لا تفصيل نحو: أما زيدٌ فمُنطلقٌ.» ^(٢) [ولذلك] ^(٣) قال بعضهم: هي حرف إخبار مُضمن معنى الشرط. ^(٤)
وقوله «وجوباً» ^(٥) يعني: في غير ما سيذكر في قوله: ^(٦)

[حذف فاء الجواب]

٧١٣ - وَحَذَفُ ذِي الْفَا قُلٍّ، فِي نَثَرٍ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ، مَعَهَا، قَدْ نُبِذَ
يعني: أن حذف هذه الفاء في النثر ^(٧) قليل وكثير. فالكثير أن تُحذف مع قول استغني عنه
بمحكيه، كقوله تعالى: ^(٨) «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ: أَكْفَرْتُمْ؟ أَي: فيقال لهم: أكفرتُم؟
والقليل أن تُحذف لا مع قول، نحو ما روى ^(٩) البخاري من نحو قوله ﷺ: ^(١٠) «أَمَا بَعْدُ مَا بَالُ
أَقْوَامٍ» ^(١١)؟ وقد فهم من قوله «في نثر» أنها تُحذف للضرورة كقوله: ^(١٢)

* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب: ^(١٣) كثير ونادر وضرورة.

(١) ص ٢٤٥.

(٢) سقط «وقال بعضهم... فمُنطلق» من النسخ.

(٣) تنمة من الجنى الداني ص ٥٢٢.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الأكثر. وقد تكون حرف طلب نحو: «فَأَمَّا الَّتِي فَلَا تَقْهَرُ». ومعناها عند أبي إسحاق أنها خروج من شيء إلى شيء. أي: دع ما كنت فيه وخذ في غيره.

(٥) س: وجوباً الفا.

(٦) حذف: مبتدأ خبره جملة قل. وذو: اسم إشارة في محل جر مضاف إليه. وحذفت همزة الفاء للتخفيف. ونبذ: طرح، أي: حذف. ومع: متعلق به. وفي وإذا: متعلقان بقل. وقول: اسم يك. وجملة نبذ: خبرها.

(٧) سقط «في نثر إذا». في النثر من النسخ، ومكانه في س: «حذف الفاء»، ثم الحق بحاشية ت كله.

(٨) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٩) شواهد التوضيح ص ١٣٦ - ١٣٧ وصحيح البخاري تحت الرقم ٤٣ من كتاب البيوع و٧٣ من باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل. وهو برواية أخرى في الترمذي ٢٩٩: ٦ وصحيح مسلم ١١٤٣ وسنن ابن ماجه ٨٤٤. والصواب أن حذفها في النثر كثير. انظر الجمل في النحو للخليل والإنصاف للأنباري. وفي النسخ: «خرج». ط: خرجه.

(١٠) زاد في ت وح: وشرف وكرم.

(١١) في س وحاشية الأصل عن نسخة: «رجال». وزاد في س: يَشْتَرُطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

(١٢) صدر بيت للمحارث بن خالد، عجزه في حاشية ت:

وَلِكِنْ سَيَرًا، فِي عِرَاضِ السَّوَابِ

ديوانه ص ٤٥ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٣٨ والارتشاف ٥: ٢ و٦٦. وقد مضى في شرح البيت ١١٩. والزعم أن حذف الفاء في الشعر ضرورة فيه نظر، لأنه إذا كان حذفها جائزاً في النثر كما رأيت فهو في الشعر أولى بالجواز دون ضرورة.

(١٣) ت ح: أقسام.

تنبيه: لم يُنبه في «الكافية»^(١) و«التسهيل»^(٢) على ندور حذفها في النثر دون قول. فهو من زيادات^(٣) «الألفية».

[لولا ولوما للشرط والتحضيض]

٧١٤ - «لولا» و«لوما» يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا، بِوُجُودِ، عَقْدًا^(٤) للولا ولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء. وذلك إذا دلّا على امتناع شيء لوجود غيره. ويقال أيضًا: لوجوب غيره. وهذا معنى قوله: «إذا امتناعًا بوجود عقد» أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره. وفُهم من قوله «يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ» فائدتين: ^(٥) الأولى: أَنَّهُمَا لَا يَلِيَهُمَا الْفِعْلُ. والثانية: أَنَّ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ. وتقدّم الكلام على خبره^(٦) في باب «الابتداء»^(٧).
فإن قلت: فقد ولي «لولا» الفعل في قوله: ^(٨)

* فَقُلْتُ: بَلَى، لَوْلَا يُنَاوِزُ عِنْيِي شُعْلِي *

قلت: تُؤَوَّلُ^(٩) على وجهين: أحدهما: أَنَّ «لولا» مُؤَوَّلَةٌ بِ«لو لم» وليست مُرَكَّبَةً، بل «لو» على حالها و«لا» نافية للماضي.^(١٠) والآخر: أَن تَكُونَ الْمُخْتَصَمَةُ بِالْإِبْتِدَاءِ، و«أَنَّ»^(١١) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَهَا وموضعها رفع بالابتداء.

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٦٤٣.

(٢) ص ٢٤٥.

(٣) س: من زيادة.

(٤) حذفت همزة «الابتداء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ويلزم أي: يباشر وجوبًا. والابتداء المبتدأ. والامتناع: عدم الوقوع. والوجود: الكينونة. ولولا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. ولوما: معطوف في محل رفع أيضًا. وجملة يلزمان: خبر. وإذا تتعلق بيلزم. وامتناعًا: مفعول به لفعل محذوف يفسره «عقد». وبوجود: متعلقان بالفعل المحذوف.

(٥) كذا. على جعل «من قول» في رفع نائب فاعل، وفائدتين: شبه مفعول. ت س ط: فائدتان.

(٦) ت ح: خبرهما.

(٧) في النسخ: «المبتدأ». وانظر شرح البيت ١٣٨.

(٨) عجز بيت لأبي ذؤيب، صدره:

أَلَا زَعَمْتَ أَسمَاءَ أَنْ لَا أَجِبُهَا

شرح أشعار الهذليين ص ٨٨ والجنى الداني ص ٦٠٧ والخزانة ٤: ٤٩٨. ويتنازع: يجاذب ويتغالب.

(٩) ط: يؤول.

(١٠) كذا. والفعل بعد «لولا» مضارع، إلا إذا روي: «تَنَازَعَنِي» وجعل الشغل بمعنى الأشغال لأنه اسم جنس يراد به الكثرة، أو اعتبر المضارع بمعنى الماضي لتأول «لولا» بمعنى «لو لم». ولعل المراد بتلك العبارة بيت للجميع هو في الإنصاف ٧٤٢-٧٦ والخزانة ٢: ٢٢١-٢٢٢ والجنى الداني ص ٦٠٧.

(١١) ت ح: «فأن». وفوقها في ت: و«أن» وما دخلت عليه مؤولان بمصدر وهو في محل رفع. وانظر إعراب الجمل ص ٥٠.

وثاني الحالين: يختصان فيه بالأفعال. وذلك إذا دلّا على التحضيض. وشاركهما^(١) في ذلك الأحرف المذكورة في قوله: (٢)

٧١٥ - وبهما التحضيض مِزْ، وهَلَا أَلَا، وأُولَيْنِهَا الْفِعْلَا المشهور أَنَّ أحرف التحضيض^(٣) أربعة، وهي: لولا ولوما، وهَلَا وأَلَا بالتشديد.

وأما «أَلَا» بالتخفيف فهي حرف عرض.^(٤) وذكره مع حروف التحضيض يحتمل وجهين: أحدهما: أن يُريد به أنها تكون للتحضيض بمعنى «هَلَا» في بعض المواضع لا مُطلقاً، لأنه ذكر في غير هذا الموضع^(٥) أنها تكون للعرض.^(٦) والثاني: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهنّ في الاختصاص بالفعل، وقُرب معناها من معناه، وإن لم تكن موضوعة لمعناها. ويُؤيده قوله في «شرح الكافية»^(٧) وألحق بحروف التحضيض، في الاختصاص بالفعل،^(٨) «أَلَا»^(٩) المقصودُ بها العرض، نحو: أَلَا تزورنا.

ثم قال: (١٠)

٧١٦ - وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ، بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ، مُؤَخَّرٍ مثال الأول: هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ.^(١١) فزَيْدًا:^(١٢) عُلِقَ بفعل مُضْمَرٍ، بمعنى أَنَّهُ معمول للفعل

(١) ط: وشاركهما.

(٢) سقط «وشاركهما...» قوله من النسخ، وثبت مكانه في س وح: «وهو المراد بقوله». ومز: من ماز يميز، أي: أوضح وميز. والتحضيض: المبالغة في الحضيض، أي: الترغيب في الفعل. وأوليتها: أتبعها. والفعل أي: المضارع أو الماضي غير التلبي. والباء: تتعلق بمز. وهَلَا: معطوف على الضمير المجزور دون إعادة حرف الجر. وأَلَا: معطوفان بمحذوف. وهَا: مفعول أول. والفعل: ثان.

(٣) فيما عدا الأصل «حروف التحضيض». والتحضيض يكون قبل المضارع غالباً، وقد يكون قبل الماضي مع التوبيخ على ترك الفعل لم لم يفعل. وإذا وجه الفعل إلى من هو أعلى رتبة كان المراد الدعاء أو التمني أو العرض.

(٤) العرض كالتحضيض. أَلَا أنه طلب برفق، والتحضيض طلب بحت. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٢.

(٥) في شرح البيت ٢٠٤. وانظر شرح الكافية الشافية ص ٥٢١ و ٥٢٣ وشرح التسهيل ١: ٧٠.

(٦) قال المرادي في الجنى الداني ص ٣٨٢: وقد تذكر «هَلَا» هذه مع أحرف التحضيض لكونها للطلب. ولكن التحضيض أشد توكيداً من العرض.

(٧) ص ١٦٥٥.

(٨) سقط «وقرب معناها...» بالفعل من النسخ.

(٩) في النسخ: إِلَّا أَنَّ.

(١٠) قد: للتقليل. ويليه: مباشرة بعدها. والمضمر: المحذوف. وعلق به: كان معمولاً له. والظاهر: الفعل المذكور. ومؤخر أي: عن الاسم. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وبفعل: متعلقان بعلق. والجملة صفة لاسم. وبظاهر: معطوفان لا يعلقان.

(١١) ط: تضربه.

(١٢) ح: فزيد.

المُضمر. ومثال الثاني: هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتُ. فهذا^(١) عُلِقَ بظاهر^(٢) مُؤَخَّر، بمعنى أنه معمول للفعل الذي بعده، لأنّه مُفَرَّغ له.^(٣)
فإن قلت: ظاهر كلامه أنّ حروف التحضيض لا يليها إلّا فعل، أو معمول فعلٍ مُضمر أو فعل^(٤) مُؤَخَّر. قلت: ^(٥) قال في «شرح الكافية»: ^(٦) وربما ولي حرف التحضيض مبتدأ وخبر، كقول الشاعر:^(٧)

* فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

قال: والأجود أن يُنَوَى بعدها^(٨) «كان» الشأنيّة، [ويُجعل «نفس ليلى شفيعها» خبرًا].^(٩)
قلت: وعلى هذا^(١٠) خرّجه ابن طاهر، وخرّجه بعضهم على جعل «نفس ليلى» فاعلاً^(١١) بفعل مُقدّر تقديره: فهَلَا شَفَعَتْ نفس ليلى. وشفيعها: خبر مبتدأ محذوف أي: هو^(١٢) شفيعها. وفيه تكلف. والله أعلم.^(١٣)



- (١) ط: تضرب فزيدًا.
- (٢) س ح ط: بفعل ظاهر.
- (٣) قد يكون المعمول المقدم «إذا» الظرفية أو «إذا»، مع جمل حالية وشرطية. انظر المغني ص ٣٠٤ والصبان ٤: ٥١.
- (٤) سقطت من النسخ.
- (٥) ط: تنبيه.
- (٦) ص ١٦٥٤ - ١٦٥٥.
- (٧) قسيم بيت لقيس بن الملوّح، تمته:
- وَتُبَسِّثُ لَيْلَى أُرْسَلْتُ، بِشَفَاعَةِ إِيَّيْ،
- ديوانه ص ١٩٥ وديوان ابن الدمينّة ص ٢٠٦ والجنى الداني ص ٥٠٩ و٦١٣ وشرح التسهيل ٤: ١١٤ والمغني ص ٧٧ وشرح أبيات ٢: ١١٩ والعيني ٣: ٤١٦ والخزانة ٤: ٤٩٨. ونبئت: أخبرت.
- (٨) في شرح الكافية: بعد هَلَا.
- (٩) تنمة من ح.
- (١٠) ط: وعلى هذا الوجه.
- (١١) س: «على أن نفس ليلى فاعل». ط: على جعل ما بعدها فاعلاً.
- (١٢) ت س ط: هي.
- (١٣) ليست هذه الجملة فيما عدا الأصل.

الإخبار بالذي والألف واللام

الباء في قوله «الإخبار بالذي» باء السببية لا باء التعدية، لأن «الذي» يُجعل في هذا الباب مُبتدأ لا خبرًا، كما ستقف عليه. فهو في الحقيقة مُخبر عنه. وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين في التصريف، قال الشارح: ^(١) وكثيرًا ما يُصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوي الحكم، ^(٢) أو تشويق السامع، ^(٣) أو إجابة المُمتحن. ^(٤)

[كيفية الإخبار]

ولما شرع في هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار، فقال: ^(٥)

٧١٧ - ما قيل: أَخْبِرْ عَنْهُ بِ«الَّذِي»، خَبَرٍ عَنِ «الَّذِي»، مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
٧١٨ - وما سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ، صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ ^(٦)

أي: إذا عُيِّنَ لك اسم من جملة، وقيل لك: أَخْبِرْ عَنْهُ بِ«الَّذِي»، فصَدَرَ الجملة بالموصول مُبتدأ، وأخِرَ ذلك الاسم واجعله خبرًا عن الموصول المُتقدِّم، وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة الموصول، واجعل في موضع الاسم الذي أخرته وجعلته خبرًا

(١) ص ٧٢. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٣. ت: وقال الشارح.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «معنى الاختصاص: المحصر. فإذا أَخْبِرْتَ عن زيد قلت: الذي قام زيد. فحصرت القيام فيه. ومعنى التقوي إسناد الحكم إليه مرتين، لأن الضمير في «قام» عائِد على «الذي» و«الذي» وقع على زيد، وزيد مخبر عنه في المعنى. فصار الضمير مستندًا إليه الفعل، وزيد مستند إليه الجملة». م: تقوية الحكم.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن التشويق هنا بالموصول وصلته إذ طال الكلام.

(٤) في حاشية ت أن الصواب «إجابة المخبر». وفيها عن التواتي أن الامتحان هو الاختبار.

(٥) سقط الشطر الثاني والبيت بعده من ت وح، ثم ألحقا بحاشية ت. واستقر: ثبت. حذفت راؤه الثانية في الوقف. وعن الباء: متعلقان بأخبر. وجملة أخبر: في محل رفع نائب فاعل. وقيل أي: مقدمًا على سواء، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ومتعلق باستقر. وذكر «الذي» في المعجز من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير لدفع اللبس. وعن: متعلقة بخبر. والذي: في محل جر، لا حاجة فيه إلى الصلة في الشطرين، لأنه مراد به لفظه على الحكاية، لا أنه اسم موصول. وجملة «استقر»: حال ثانية من «الذي» الثاني. والتقدير: ما قيل لك أَخْبِرْ عَنْهُ بهذا اللفظ هو خبر عن لفظ «الذي» حال كونه مُبتدأ مستقرًا أولاً.

(٦) سواهما أي: غيرهما. وهو بقية العبارة. ووسطه: أجعله متوسطًا. وعائدها أي: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول. وخلف معطي التكملة أي: يخلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الإخبار. والشطر الثاني صفة صلة. وما: اسم موصول مُبتدأ خبره جملة: وسطه. وهي طلبية جاز الإخبار بها، واقرنت بالغاء الزائدة لشبه الاسم الموصول بالشرط. وسوى: خبر لمبتدأ محذوف. والجملة صلة ما. وصله: حال من الهاء.

ضميرًا عائداً على الموصول. فقد عُلم بما ذُكر أَنَّ الْمُخْبَرَ عنه في هذا الباب هو المَجْعول خبرًا. قال ابن السراج: ^(١) وإنما قال النحويون «أخبر عنه وهو في اللفظ خبر» لأنه في المعنى مُخْبَرٌ عنه.

وما: في قوله «ما قِيلَ» موصولة وهي مُبتدأ، وقوله «خَبَرٌ» هو خبرها. وقوله مُبتدأ: حال من الذي. ^(٢) وقوله «عائدها خَلَفُ مُعْطِي التكملة» معناه: عائدة الصلة هو ^(٣) ضمير الذي خلف الاسم المَجْعول خبرًا، وهو معطي التكملة.

ثم مثل فقال: ^(٤)

٧١٩ - نَحْوُ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، فذَا «ضَرَبْتُ زَيْدًا» كَانَ، فاذرِ المَأْخُذَ إذا أَخْبَرْتَ عن «زيد» من قولك «ضربتُ زيدًا» قُلْتُ: الذي ضربتُهُ زيدًا. فَصَدَرَتْ الجملة بـ «الذي» مُبتدأ، وَأَخْرَجْتَ «زيدًا» وهو الْمُخْبَرُ عنه فجعلته خبرًا عن «الذي»، وجعلت ما بينهما صلة لـ «الذي»، ^(٥) وجعلت في موضع «زيد» الذي أخرته ضميرًا غائبًا عائداً على الموصول. وإذا أَخْبَرْتَ عن التاء من قولك «ضربتُ زيدًا» قُلْتُ: الذي ضربَ زيدًا أنا. ففعلت فيه ما ذُكر. إِلَّا أَنَّ التاء ضمير مُتَّصِل لا يُمكن تأخيرها مع بقاء ^(٦) الاتصال، ففضلت الضمير وأخرته. فلذلك قُلْتُ: أنا.

فإن قُلْتُ: فكان ينبغي أن يقول: ما قِيلَ: «أخبر عنه بالذي» خبرٌ هو أو خَلَفُهُ، كما قال في «التسهيل»: ^(٧) «وتأخير الاسم أو خَلَفُهُ خبرًا»، ليشمل الضمير المُتَّصِل. قُلْتُ: لا يخفى أَنَّ الضمير المُتَّصِل لا يُمكن تأخيرهِ إِلَّا بعد انفصاله. فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه لوضوحه. واستكنَّ الضمير الغائب الذي جعلته موضع التاء في «ضرب». ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير مُتَكَلِّم أو مُخَاطَب. والصحيح الجواز.

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٧٧٢ والأصول ٣: ١١٥.

(٢) يريد: الذي الثاني.

(٣) ط: وهو.

(٤) نحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. والفاء: حرف استئناف. وذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. والمشار إليه هو الجملة الاسمية قبله. واسم «كان» ضمير يعود على ذا. وخبرها القول المحكي: ضربت زيدًا. وجملة كان ومعمولها: خبر ذا. وادر أي: اعرف. والمأخذ: المصدر، أي: أصل العبارة التي أخذ منها «زيد» وأخبر به عن «الذي». وتقرير البيت: نحو قولك «الذي ضربته زيد». فهذا التركيب كان في الأصل «ضربت زيدًا». فاعرف ذلك الأصل. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بحاشيتها.

(٥) ت ط: صلة الذي.

(٦) في النسخ: إبقاء.

(٧) ص ٢٥١.

[المطابقة بين الموصول وخبره]

ثم قال: (١)

٧٢٠ - وباللَّذِينَ، وَالَّذِينَ، وَالَّتِي أَخْبِرَ، مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُشَبَّهِ
يعني: أَنَّ الْمُخْبَرَ عنه في هذا الباب إذا كَانَ مُشْتَى أو مَجْمُوعًا أو مُؤَنَّثًا (٢) جِيءَ بالموصول
مُطَابِقًا لَه لكونه خَبَرَهُ. فإذا أَخْبِرْتَ عن الزيدِين، من نحو «بَلَّغَ الزيدَانِ العَمْرَيْنِ رسالةً»، قُلْتَ:
للَّذَانِ بَلَّغَا العَمْرَيْنِ (٣) رسالةَ الزيدَانِ، أو عن العَمْرَيْنِ قُلْتَ: الذَيْنِ بَلَّغَهُم (٤) الزيدَانِ رسالةَ
العَمْرَوْنِ، أو عن الرسالة قُلْتَ: الَّتِي بَلَّغَهَا (٥) الزيدَانِ العَمْرَيْنِ رسالةً. وقد فُهِمَ من النظم فوائد:
الأولى: أَنَّ حُكْمَ باب الإخبار بتقديم المُبتدأ على الخبر لقوله «قَبْلُ اسْتَقَرَّ». فإن قُلْتَ: فهل
ذلك على سبيل الوجوب؟ قُلْتَ: الذي يَدُلُّ عليه كلام النحويين أَنَّ ذلك على سبيل الوجوب،
لاشتراطهم في المُخْبَر عنه قبولَ التأخير. ونَصَّ بعضهم على جواز تقديم الخبر (٦) في هذا
الباب. ومَتَمَّنْ نَصَّ عليه الشارح. (٧) وفي «البسيط» أَنَّ ذلك على جهة الأولى والأحسن، وَأَنَّهُ
يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (٨) زَيْدٌ الذي ضَرَبَ عَمْرًا. فتجعل (٩) زَيْدًا خَبَرًا عن «الذي»، إِمَّا مُتَقَدِّمًا وإِمَّا
مُتَأَخِّرًا. (١٠) وجوزَه المُبرِّد. (١١)

والثانية: أَنَّ الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بُدَّ من مُطَابَقَتِهِ الموصول (١٢) لكونه

(١) باللذين: متعلقان بأخبر. والمراعي: الملاحظ المحقق للشيء. ومراعياً: حال من الفاعل. ووفاق: مفعول به لاسم
الفاعل. والوفاق: الموافقة والمطابقة. والمثبت: الاسم المطلوب الإخبار عنه. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق
بالحاشية. وسقط «ثم قال» من ط. والشطر الأول لا يشمل كل الأسماء. ولو قال:

* وَيُقَرَّوْع، لِلَّذِي، نَحْو: أَلَّتِي *

لكان أوفى بالمراد.

(٢) في النسخ: لمؤنث.

(٣) ط: بلغ العمرين.

(٤) في حاشية ت عن «رسالة العمران» للزياتي: وإنما قدم ضمير العمرين واتصل، عملاً بقوله:

وفي اختيار، لا يَجِيءُ المُتَنَفِّصِلُ إذا تَأَثَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلُ

وإلا فحقه أن يكون في مكان معطي التكملة بعد «الزيدان»، فيقال: الذين بلغ الزيدان إياهم.

(٥) في حاشية ت: وجه تقدم ضمير «رسالة» عن مكان معطي التكملة ما تقدم في المسألة قبله.

(٦) في النسخ: «تأخير الخبر» ط: تقديم المبتدأ.

(٧) ص ٧٢١. يريد: النص على وجوب تأخير المخبر عنه.

(٨) ط: يقال.

(٩) ط: فتجعل.

(١٠) ح: «أو متأخراً». ط: وإما مؤخرًا.

(١١) انظر الصبان ٥٣: ٥٤ والارتشاف ٦: ٢.

(١٢) في النسخ: للموصول.

عائده، ^(١) ويلزم كونه غائبًا ولو خَلَفَ ضمير مُتَكَلِّم ^(٢) أو مُخَاطَب. وأجاز أبو زرَّ الخُشَنِي ^(٣) جعله مُطابِقًا للخبر في الخطاب والتكلم، فتقول في الإخبار عن التاء في «ضربت»: الذي ضربت أنت، وعن التاء في «ضربت»: الذي ضربت أنا، ومذهب الجمهور منع ذلك. والثالثة: أنَّ هذا الضمير ينوب عن الاسم المُتَأَخَّر في إعرابه الذي كان له، لكونه خَلَفَهُ في موضعه فاستحقَّ إعرابه.

[شروط المخبر عنه]

ولما بيَّن كيفية الإخبار شرع في ذكر شروط المُخْبِر عنه، فقال: ^(٤)

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ، لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ، هَهُنَا، قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ - كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، شَرْطٌ، فِرَاعٍ مَا رَعَوْا ^(٥)

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير. فلا يُخبر عن اسم يلزم صدر الكلام، كضمير الشأن، ^(٦) واسم الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبرية.

الثاني: قبول التعريف. فلا يُخبر عن الحال والتمييز، لأنهما ملازمان للتكثير. ^(٧)

الثالث: جواز الاستغناء عنه ^(٨) بأجنبيٍّ. فلا يجوز الإخبار ^(٩) عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبيٍّ، ضميرًا كان أو ظاهرًا. فالضمير كالهاء من قولك: زيد ضربته، فإنَّ الهاء ^(١٠) عائدة

(١) ط: عائداً.

(٢) الارتشاف ٥: ٢.

(٣) القبول: الصلاحية. والتأخير: عن بقية العبارة. والمراد قبول الاسم لذلك أو ما هو بدل منه. وكذلك حال التعريف وحتم: وجب. يتعلق به اللام وهنا. وها: للتنبيه. وقبول: مبتدأ. وجملة أخبر عنه: صلة ما. وعنه: في محل رفع نائب فاعل. وسقط الشطر الثاني والبيت بعده من ت وح، ثم ألحقا بحاشية ت. وجملة «حتم»: خبر قبول. والالف للإطلاق.

(٤) الإشارة إلى حتمية قبول التأخير. والأجنبي: اسم لا صلة له بالعبارة المقترحة. والمضمر: الضمير. وعن والباء: متعلقان بالمصدر الغنى. وبمضمر: معطوفان لا يعلقان. وراع: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. وما: اسم موصول مفعول به. والكاف: حال من الضمير في شرط، لتأويله بمشروط، أو مفعول مطلق له. والغنى: الاستغناء، مبتدأ خبره شرط. وقد حذف هزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وراعى الشيء: حفظه وأبقى عليه، أي: حافظ عليه. وكذلك معنى رعى. ومعنى البيت: يشترط فيما يخبر عنه أيضًا أن يجوز الاستغناء عنه بأخر مغاير أو ضمير. فعليك أن تلاحظ في المثال ما شرط.

(٥) جعل ضمير الشأن مما يلزم الصدر لا يسلم به. انظر الصبان ٤: ٥٥.

(٦) الذين يجيزون تعريفهما يجوز عندهم جعلهما من المخبر عنه. وما كان معرفًا من الحال سماعًا فهو جائز هنا بلا خلاف.

(٧) س: «جواز الاستغناء». ط: قبول الاستغناء عنه.

(٨) فيما عدا الأصل: فلا يخبر.

(٩) فيما عدا الأصل: فإنها.

قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبر^(١) عنها لخلقها مثلها في العود إلى ما كانت تعود إليه،^(٢) فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد^(٣) إلى شيئين، وكلاهما مُحال. والظاهر كاسم الإشارة في نحو: «ولياسُ التَّقْوَى ذَلِكْ خَيْرٌ»، وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه: فهم من قوله «كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ» أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي. ^(٥) وله صورتان:

أحدهما: ^(٦) أن يكون عائداً إلى ^(٧) اسم من جملة أخرى. نحو أن يُذكر إنسان، فتقول: لقيته. فيجوز الإخبار عن الهاء، فيقال: ^(٨) الذي لقيته هو. صرح المُصَنِّف ^(٩) بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقاً للشَّلَوِيِّين وابن عصفور، وذهب الشَّلَوِيُّ الصَّغِير ^(١٠) إلى منع ذلك. وهو ظاهر كلام الجُزُولِيِّ. ^(١١) قال الشيخ أبو حيان: ونكتة الخلاف ^(١٢) هل شرط هذا الضمير ألا يكون عائداً على شيء قبله، أو شرطه ألا يكون رابطاً؟

والأخرى: ^(١٣) أن يكون عائداً على بعض الجملة، إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ. فلا يمتنع على مُقتَضَى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في المثال، فتقول: الذي ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ هو. لأنَّ الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي، فتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامٌ عَمْرٍو. فلا يلزم من الإخبار عنها ^(١٤) المحذور المُتَقَدِّم ذكره. وقد مثل بها الشارح ^(١٥) لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يُستغنى عنه بالأجنبي. وليس كذلك.

- (١) ط: أخبرت.
- (٢) فيما عدا الأصل: عليه.
- (٣) في النسخ: الضمير الواحد.
- (٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف. ط: كاسم الإشارة نحو.
- (٥) سقط «أنه يجوز... بأجنبي» من النسخ وثبت مكانه في ت وس: «امتناع الإخبار عن العائد»، وفي س و عن ابن غازي ٢٨٤:٢ في حاشية ت: «عدم امتناع الإخبار عن العائد». وانظر ٥٥:٤ من الصبان.
- (٦) س: أحدهما.
- (٧) س: على.
- (٨) في النسخ: «تقول». وفي حاشية ت: فتقول.
- (٩) شرح الكافية الشافية ص ١٧٧٤.
- (١٠) أبو عبد الله محمد بن علي الأنصاري المالقي، لازم ابن عصفور في ماله وكمل شرح شيخه على الجزولية، وتوفي سنة ٦٧٠. بغية الوعاة ص ٧٩ - ٨٠.
- (١١) القانون ص ٦٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٧٧٤ والتوطئة ص ٣٥٩ والشرح الكبير ٤٩٦:٢ - ٤٩٧.
- (١٢) الارتشاف ٤:٢. س ط: ونكتة هذا الخلاف.
- (١٣) ت س: والآخر.
- (١٤) ح: عن الهاء.
- (١٥) ص ٧٢٢.

فإن قلت: ظاهر كلامه في «شرح الكافية»^(١) منعها. فإنه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي، على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة. يعني: ونبّهتُ باشتراط. قلت: لا حُجّة في ذلك. بل الظاهر أنّ مراده ما كان مُتعيّنًا للربط، لأنّ تعليله يُرشد إليه وتمثيله يُساعد عليه.

فإن قلت: فهل يجري فيها خلافٌ من تقدّم؟ قلت: لا إشكال^(٢) أنّ من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بضمير. فلا يُخبر عن مصدر عامل،^(٣) ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مُضاف دون المُضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء عن هذه الأشياء بمُضمّر.^(٤)

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُغنٍ عن اشتراط الثاني، لأنّ ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار. قلت: هو كذلك. وقد نبّه في «شرح الكافية»^(٥) على أنه ذكره زيادة في البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضي أنّ الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغنى^(٦) عنه بأحد الأمرين:^(٧) بأجنبي إن كان ضميرًا، أو بضمير^(٨) إن كان ظاهرًا. إذ لا فائدة في اشتراط^(٩) الاستغناء بالأجنبي الظاهر، ولا لا اشتراط^(١٠) الاستغناء بالضمير في الضمير.^(١١) ويدلّ على ذلك عطفه بـ «أو». قلت:

بل هي أربعة، ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت، لأنّ اشتراط الاستغناء بالأجنبي مُقتدٍ في الضمير والظاهر، كما تقدّم.^(١٢) فلو كان الشرط أحدهما^(١٣) لجاز^(١٤) الإخبار عن الظاهر،

(١) ص ١٧٧٤.

(٢) أقحم هنا في ت: في.

(٣) زاد في ح و ط: «دون معموله». وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٧٧٤.

(٤) ت ط: بضمير.

(٥) ص ١٧٧. وفي الإتحاف ٢: ٢٨٤ تصحيح لعبارة المرادي بما يوافق قول ابن مالك.

(٦) ط: والغناء.

(٧) سقط «بأحد الأمرين» من س.

(٨) س ح: أو بضمير.

(٩) ط: لا اشتراط.

(١٠) عطف «لا اشتراط» على «في اشتراط». ح: ولا اشتراط.

(١١) فيما عدا الأصل: المضمّر.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في تمثيله ضربته والآية الكريمة، فمثل بالضمير وبما يقع به الربط.

(١٣) ط: لأحدهما.

(١٤) في النسخ: جاز.

إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بالأجنبي^(١). وليس كذلك، لما سبق^(٢).

تنبيهان: (٣)

الأول: علّة اشتراط هذه الشروط، على سبيل الإجمال، أن كيفة الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثاني: بقي من شروط المُخبر عنه، في هذا الباب، أربعة شروط آخر لم يذكرها هنا، وقد ذكرها في غير هذا الكتاب^(٤).

أولها: جواز استعماله مرفوعاً. فلا يُخبر عن لازم الرفع نحو: أيمنُ الله، ولا عن لازم النصب نحو: سبحانَ الله، وسَحَر، مُعَيَّتا.

وثانيها: جواز استعماله مُثَبَّتاً. فلا يُخبر عن: أحدٌ وديارٌ، ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي^(٥).

وثالثها: أن يكون بعض ما يُوصف به^(٦) من جملة، أو جُمْلَتَيْن في حُكم جملة واحدة كالشرط والجزاء. فلا يُخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تُجعل صلة، فيُشترط أن تكون صالحة لأن يُوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة. فلا يُخبر عن اسم ليس تحته معنى كثواني الأعلام نحو «بكر» من: أبي بكر. إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.

وذكر هذا الشرط في «التسهيل»^(٧) وفيه^(٨) خلاف. أجاز المازني الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، مُستدلاً بقول الشاعر^(٩):

(١) فيما عدا الأصل: بأجنبي.

(٢) ط: كما سبق.

(٣) ط: تنبيهات.

(٤) التسهيل ص ٢٥١.

(٥) في النسخ: اللازمة النفي.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن يكون الاسم المخبر عنه بعض الجملة التي يصح أن تكون صفة. وهي خبرية غير إنشائية.

(٧) ط: في الفعل في التسهيل.

(٨) ت ح: ذكر هذه الشروط في التسهيل وفي الأخير.

(٩) شقيق بن سليك. الارتشاف ٣: ٢ والشرح الكبير ٤٩٧: ٢ وشرح الحماسة ٢٩٨: ٢ والهمع ١٤٦: ٢ والميني ٤٧٩: ٤ والدرر ٢: ٢٠٤. وفي حاشية ت عن التواتي: قوس قزح: اسم للدائرة التي تكون في السماء عند نزول المطر. فهو مركّب، مع أنه نطق به الشاعر فجعله كلاماً مفيداً، كضرب زيد عمراً. فعلى هذا يصح الإخبار عنه، وليس كآبي بكر وشبهه. انظر الإنحاف ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥.

فَكأنَّما نَظَرُوا إلى قَمَرٍ أو حَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قَزَحٌ
ورَدَّ بأنَّ قَزَحَ: اسم الشيطان. ^(١)

٧٢٣ - وأخبروا، هنا بـ «أل»، عن بعض ما يَكُونُ، فيه، الفعلُ قد تقدَّمَا ^(٢)
يجوز الإخبار بـ «الذي» وفروعه ^(٣) في الجُمْلَتَيْنِ ^(٤) الاسمية والفعلية، ويجوز بالألف واللام
في الفعلية خاصة، لا مطلقاً بل بشرطين: أحدهما: أن يكون الفعل مُتَصَرِّفاً، لِيُمكنَ ^(٥) صوغ
صلة منه للألف واللام. فلا يجوز الإخبار بـ «أل»، ^(٦) في جملة مُصَدَّرَةٍ بـ «ليس» ونحوها.
والثاني: أن يكون الفعل مُوجِباً. فإن كان منقياً لم يجز الإخبار بـ «أل»، لتعذر صوغ صلتها من
المنقّي.

وقد أشار إلى الأول، بقوله: ^(٧)

٧٢٤ - إن صَحَّ صَوغُ صِلَةٍ، مِنْهُ، لِـ «أل»
ثم مثل فقال: ^(٨)

كَصَوغِ «واقٍ» مِنْ: وَقَى اللهُ الْبَطْلَ

فإذا ^(٩) أخبرت عن الفاعل قلت: الواقى البطل ^(١٠) اللهُ، وعن ^(١١) المفعول قلت: الواقيه اللهُ
البطل. ونَبّه على الثاني في «التسهيل». ^(١٢)

(١) في النسخ: للشيطان.

(٢) أخبروا أي: العرب. وهنا أي: في هذا الباب. وأل أي: الموصولة وهي بمعنى الاسم الموصول. وعن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدّم أي: عن بعض تركيب قُدّم فعله على سائر أجزائه. ح: «بال هنا». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والباء وعن: متعلقان بأخير. وكذلك: هنا. وأل: في محل جر على الحكاية. وما: مضاف إليه. وفيه: متعلقان بتقدم.

(٣) أراد بالفرع ما كان للمؤنث والمثنى والجمع.

(٤) س: الجملة.

(٥) ت ط: يمكن.

(٦) س: بالألف واللام.

(٧) صح: جاز. والصوغ: بناء كلمة على مثال. والصلة أي: مشتق يعمل عمل الفعل ويكون كجملة الصلة للاسم الموصول. ومنه أي: من بعض ما يكون... ومنه: متعلقان بالمصدر صوغ. واللام: تتعلق بالمصدر صلة. وأل: في محل جر على الحكاية. وحذف جواب الشرط لدلالة البيت السابق عليه. وفي الإتحاف ٢: ٢٨٥ - ٢٨٦ أن هذا الشرط شامل للشرطين المتقدمين.

(٨) الواقى: الحامي. والكاف: خبر لمحدوف. ومن: تتعلق بالمصدر صوغ. وجملة وقى اللهُ البطل: في محل جر على الحكاية.

(٩) ط: فإن.

(١٠) النصب على المفعولية، والجر بالإضافة.

(١١) ط: أو عن.

٧٢٥ - وإن يَكُنْ ما رَفَعْتَ صِلَةً «أل» ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ، وانفَصَلَ^(١) إذا رفعت صلة «أل» ظاهرًا كالمثال السابق فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرًا فإن كان لـ «أل» وجب استتاره،^(٢) وإن كان لغيرها وجب إبرازه. فإذا أُخْبِرْتَ عن التاء من قولك: «ضربتُ زيدًا» قلتُ: الضاربُ زيدًا^(٣) أنا. فيستكن^(٤) مرفوع الصفة^(٥) لكونه لـ «أل». وإذا أُخْبِرْتَ عن «زيد» من المثال قلتُ: الضاربةُ أنا زيدٌ.^(٦) فتُبرِزه لكونه لغيرها، لأنَّ الصفة متى جرت على غير من هي له لم يستكن مرفوعها.

تنبيه: ذكر الأخفش مسألتين يُخْبَرُ فيهما بـ «أل»، ولا يصحّ الإخبار فيهما بـ «الذي»:

الأولى: قامَتْ جاريتا زيدٍ لا قَعَدَتَا. فإذا أُخْبِرْتَ عن «زيد» قلتُ: القائمُ جاريتاه لا القاعدتان^(٧) زيدٌ. ولو أُخْبِرْتَ بـ «الذي» فقلتُ: الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا [زيد]،^(٨) لم يَجْزِ لأنّه لا ضمير يعود من^(٩) الجملة المعطوفة.^(١٠) وقد أجاز بعض النحويّين: مررْتُ بالذي قامَ أبواه لا الذي قَعَدَا.^(١١) فعلى هذا يجوز الإخبار في المسألة بـ «الذي» أيضًا.

الثانية: يجوز: ^(١٢) المضروبُ الوجهَ ^(١٣) زيدٌ. ولا يجوز: الذي ضُربَ الوجهَ زيدٌ. قلتُ:

(١) ما رفعت أي: ما رفعت. وهو الضمير في محل رفع. والصلة: الاسم المتصل بال. وضمير غيرها: الضمير العائد على غير أل وأبين: أظهر أي جعل بارزًا. وانفصل: كان ضميرًا منفصلًا. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية. وصلة: فاعل مضاف إلى «أل» على الحكاية. وجملة أبين: جواب الشرط.

(٢) أي: في الصلة.

(٣) ط: زيد.

(٤) أي: في الصفة. س: «فيستتر». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فاستكن.

(٥) في ط وحاشية ت: الصلة.

(٦) في حاشية ت: فالضمير العائد إلى «أل» هو الهاء. و«أنا» ضمير غيرها، فوجب أظهاره.

(٧) انظر الإتحاف ٢: ٢٨٦. وقال الحامدي في تقاريره ص ٣٣١: إن كانت «أل» واقعة على الجاريتين لم يصح العطف. وإن كانت واقعة على زيد، وكانت الصلة رافعة لغير ضمير الموصول، ففيه أنه يجب حيتن ذكر العائد ولا يصح الاستتار.

(٨) ثمة من ط. وانظر الصبان ٤: ٥٨.

(٩) فيما عدا س: على.

(١٠) يعني أن جملة «قعدتا» ليس فيها ضمير يعود على الاسم الموصول. وفي حاشية ت عن التواتي: بخلاف «أل» فإن مذهب الأخفش أنها حرف تعريف. أما من قال «موصولة» فاغترل لكونه على صورة الحرف. فالضمير على مذهب الأخفش يعود على الموصوف، كما تقدم في بابه. انظر شرح البيتين ٩٤ و٩٨.

(١١) ت ح: «قعد». وانظر ٤: ٥٩ من الصبان.

(١٢) سقطت مما عدا الأصل.

(١٣) ت: «الوجه». وفي الحاشية عن التواتي: بالجذر، والنصب على التشبيه بالمفعول به. وعلى كل حال الضمير مستتر في المضروب. وقوله «الذي ضرب الوجه زيد» ضرب: مبني للمفعول. لا يجوز هذا لأن الوجه لا يصح جره لكون الأفعال لا تضاف، ولا يصح نصبه على التشبيه بالمفعول لأن النصب على التشبيه مخصوص بالصفات، ولا على =

وينبغي أن يُجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي. ^(١)
واعلم أنّ باب الإخبار باب ^(٢) طويل الذيل . فلنكتفِ بما تقدّم .



= المفعولية لأن الضمير مستتر فيه فلا يتعدى إلى ثان . قلت : أجاز فيه الحامدي ص ٣٣١ الرفع على البدل من ضمير نائب الفاعل ، لا على أنه نائب فاعل لئلا تخلو الصلة من العائد؟ وعليه تكون «أل» في الوجه نائبة عن ضمير الغائب أي وجهه . وانظر الكتاب ١ : ١٥٨ - ١٥٩ والإتحاف ٢ : ٢٨٦ .

(١) يريد أن يشبه الفعل اللازم بالمتعدي كالصفة في نصب الاسم على التشبيه بالمفعول . وقد زعم ابن غازي ٢ : ٢٨٦ كالتواتي أن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات ، وردّ بأن من حفظ حجة على من لا يحفظ . الصبان ٤ : ٥٩٠ .

(٢) سقطت من ط .

العدد^(١)

[الثلاثة والعشرة وما بينهما]

٧٢٦ - ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ، لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ^(٢)٧٢٧ - فِي الضِّدِّ جَرَّدٌ،^(٣)لِلثَلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: الْأُولَى: ^(٤) أَنْ يُقْصَدَ بِهَا الْعَدَدُ الْمُطْلَقُ. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يُقْصَدَ بِهَا مَعْدُودٌ وَيُذَكَّرُ. وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يُقْصَدَ بِهَا مَعْدُودٌ وَلَا يُذَكَّرُ.فَإِنْ قُصِدَ بِهَا الْعَدَدُ الْمُطْلَقُ كَانَتْ كُلُّهَا بِالتَّاءِ نَحْوُ: ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَّةٍ. وَلَا تَنْصَرَفُ^(٥) لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ،^(٦) خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ.وَإِنْ قُصِدَ بِهَا مَعْدُودٌ وَذُكِرَ فِي اللَّفْظِ اسْتَعْمِلَتْ بِالتَّاءِ إِنْ كَانَ وَاحِدَ الْمَعْدُودِ مُذَكَّرًا، وَجُرِدَتْ مِنَ التَّاءِ إِنْ كَانَ وَاحِدَهُ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا أَوْ مُجَازِيًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ^(٧)﴾.وَإِنْ قُصِدَ بِهَا مَعْدُودٌ وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي اللَّفْظِ فَالْفَصِيحُ^(٨) أَنْ تَكُونَ بِالتَّاءِ لِلْمُذَكَّرِ، وَبِعَدَمِهَا لِلْمُؤَنَّثِ، كَمَا لَوْ ذُكِرَ الْمَعْدُودُ. فَتَقُولُ: صُمْتُ خَمْسَةً - تُرِيدُ أَيَّامًا - وَسَرْتُ خَمْسًا. تُرِيدُ

(١) العدد: قيل: مصدر كالعد. يس ٢: ٢٦٩. والظاهر أنه «فَعَّلَ» بمعنى «مفعول» كالولد والقنص والجنى. تصرف الأسماء والأفعال ص ١٥٩. فهو بمعنى المعداد، أي: ما يُعَدُّ به الشيء والأشياء. وقد يراد به اسم العدد أي: اسم ما يعد به، واسم الرقم أي: ١ و ٢ و ٣ و ٥٠ و ١٣٠ و ١٥٢٠...

(٢) للعشرة أي: إلى العشرة. وما أحاده أي: ما معداد مفردة. والآحاد: جمع أحد. وهو الواحد. وثلاثة: مفعول به مقدم. والباء: تتعلق بصفة لها، واللام: بحال منها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية. وفي: تتعلق بقل. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٣) سقطت العبارة من ت و ح. والضد: ما يضاف المعداد المذكور المفرد. وجرد أي: من التاء. وفي: تتعلق بجرد. وأل: نابعة عن ضمير الغائب.

(٤) ط: ولا تنصرف.

(٥) أي أعلام أجناس.

(٦) الآية ٧ من سورة الحاقة. وزاد في س وط: حُسُومًا.

(٧) في النسخ: فالصحيح.

(٨) (٤)

ليالي. ويجوز أن تحذف التاء في المذكر. حكى الكسائي عن أبي الجراح: ^(١١) «صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا». وحكى الفراء: «أَفْطَرْنَا خَمْسًا وَصُمْنَا خَمْسًا» ^(١٢) و«صُمْنَا عَشْرًا مِنْ رَمَضَانَ». وتضافرت ^(١٣) الروايات على حذف التاء من قوله وَصُمْنَا: ^(١٤) «ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ». وبهذا يظهر ضعف قول من قال: ^(١٥) «ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه».

وقيل: لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الأيام التزم في غيره، بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى: ^(١٦) «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». ومنه «وَأَتْبَعَهُ» ^(١٧) «بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ». وقال الزمخشري: تقول: صُمْتُ عَشْرًا. ^(١٨) ولو ذُكِرَتْ لَخَرَجَتْ عَنْ ^(١٩) كلامهم. ورُدَّ بأنَّ التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف في علّة إثبات التاء في عدد المذكر وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في «شرح التسهيل» ^(٢٠) ما معناه: أنَّ الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات، كزُمرَة وأمة وفرقة. ^(٢١) فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها، فاستُصْحِبَ الأصل مع المذكر لتقدّم رُتبته، وحُذِفَت مع المؤنث فرقًا لتأخّر ^(٢٢) رُتبته. وقد ذكر هذا المعنى غيره ^(٢٣) من النحويين. وهو حسن. فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الآخريتين، ^(٢٤) إذ لم يشترط اللفظ بالمعدود، وخرجت منه الصورة الأولى لقوله: ^(٢٥)

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ *

الثاني: فهم من قوله «أَحَادُهُ» ^(٢٦) أَنَّ الْمُعْتَبَر تَذْكِيرُ الْوَاحِدِ وَتَأْنِيثُهُ، لَا تَذْكِيرُ الْجَمْعِ وَتَأْنِيثُهُ.

- (١) أحد فصحاء العرب من بني عقيل، أخذ عنه الكسائي والفراء، وكان يحتكم إليه من مجالس الولاية. الفهرست ص ٧٦.
- (٢) سقط «وصمنا خمسًا» من س.
- (٣) ط: وتضافرت.
- (٤) صحيح الجامع الصغير ص ١٠٨٤ والارتشاف ٣٦١: ١ وسنن النسائي ص ٥٤٧. وانظر سنن الترمذي ١٠٥: ٣ والخضري ١٣٥: ٢. وزاد في ت وح: وشرف وكرم.
- (٥) فيما عدا الأصل: «قول بعضهم». وانظر الارتشاف ٣٦٠: ١.
- (٦) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.
- (٧) كذا بالواو خلافًا لما رواه قبل.
- (٨) في حاشية ت عن التواتي: ظاهره ليال. لكن يعلم بالضرورة أن المراد أيام. فهو على حذف مضافين أي: صمت أيام عشر [وفي النسخة عشرة] ليال.
- (٩) ت ح: «الخرجت من». س: «خرجت من». وانظر الكشف ٣٧٢: ١.
- (١٠) في ٣٩٨: ٢.
- (١١) في النسخ: وفرقة وأمة.
- (١٢) ط: وقد ذكر غيره هذا المعنى.
- (١٣) ت س. «بقوله». ط: «في قوله». وسقط من ط «في عد».
- (١٤) ط: ما أحاده.
- (١٥) في النسخ: لتأخير.
- (١٦) س ح ط: الأخيرتين.

فلذلك تقول: ثلاثة دُنِينِيَرَاتٍ. ^(١) خلافاً لأهل بغداد فإنهم يقولون: ثلاثُ حَمَامَاتٍ. فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي: تقول. مررتُ بثلاثِ حَمَامَاتٍ، ورأيتُ ثلاثَ سَجَلَاتٍ، بغير هاء وإن كان الواحد مُذَكَّرًا. وقاس عليه ما كان مثله. ولم يقل به القراء.

الثالث: ^(٢) اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسمًا بفلفظه. فتقول: ثلاثة أشخاص ^(٣) - قاصداً نسوة ^(٤) - وثلاثُ أعينٍ، قاصداً رجالاً، ^(٥) لأن لفظ شخص مُذَكَّرٌ، ولفظ عين مُؤنَّثٌ، ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّي المعنى أو يكثر قصد المعنى، فيجوز حينئذ اعتباره. فالأول: كقوله: ^(٦)

* ثلاثُ شُخُوصٍ: كاعيانٍ ومُعَصِرٍ *

فتقوى المعنى بقوله: كاعيانٍ ومُعَصِرٍ. والثاني: كقوله: ^(٧)

* ثلاثة أنفُسٍ، وثلاثُ دُودٍ *

فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها، مقصوداً بها إنسان اعتباراً. ^(٨) وإن كان صفة فيموصوفها ^(٩) لا بها، كقوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ أي: عشر حسنات. وتقول: ثلاثة دوابٍ، ^(١١) إذا قصدت ذُكُورًا. وقال بعض العرب: ثلاثُ دوابٍ، لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

(١) ط: حمامات.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٦٦٤ - ١٦٦٥.

(٣) ت ط: أشخاص.

(٤) ط: قاصد نسوة.

(٥) ط: قاصد رجال.

(٦) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة، صدره:

فَكَأَنَّ وَجَّحِي، دُودٌ مِّنْ كُنْتُ أَتَّقِي،

ديوانه ص ١٠٠ والكتاب ١٧٥: ٢ والجمل للخليل ص ٢٧١ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٦٥ والأشُمُونِي ٦٢: ٤ والعيني ٣٨٣: ٤ والخزانة ٣: ٣١٢. والمجن: الترس. والكاعب: الفتاة نهذ ثديها. والمعصر: الفتاة أول ما أدركت.

(٧) صدر بيت للحطيمية، عجزه:

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ديوانه ص ٢٧٠ والجمل للخليل ص ٢٧١ والكتاب ١٧٥: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٦٦ والأشُمُونِي ٦٣: ٤ والعيني ٤٨٥: ٤ والخزانة ٣: ٣٠١. والذود: القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشاهد في تذكير النفس.

(٨) سطت مما عدا الأصل.

(٩) زاد في ط: «المنوي». وفي حاشية ت عن التواتي أن ذلك في اعتبار العدد. ولذلك حذف التاء من الآية.

(١٠) الآية ١٦ من سورة الأنعام. ح: تبارك وتعالى.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن دواب جمع مفرده للمذكر داب ولل مؤنث دابة. وتقول: ثلاثة أحمرة دواب. فيكون صفة. ويستخدم اسمًا.

الرابع: ما ذُكر من اعتبار^(١) تذكير الواحد وتأنيثه إنما هو في الجمع. وأما اسم الجنس نحو غنم، واسم الجمع نحو قوم، فيُعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى، أو يكن^(٢) نائباً عن جمع مُذكر. فالأول: كقولك: ^(٣)عندي ثلاثة ذُكور من البط. وقال بعض المتأخرين: ويجوز حذف التاء فلا يُلحظ^(٤) الوصف، ولكن الأولى أن يُلحظ. ^(٥)والثاني: كقولهم: ثلاثة أشياء. لأنه نائب عن جمع شيء على «أفعال». ولا أثر للوصف المتأخر كقولك: ثلاث من البط ذُكور^(٦).

الخامس: ^(٧)لا يُعتبر أيضاً تأنيث لفظ المفرد إذا كان علماً نحو: طلحة.

ثم ذكر حكم المُمَيِّز، فقال: ^(٨)

والمُمَيِّزُ اجْرُرْ جَمْعًا، يَلْفِظُ قِلَّةً، فِي الْأَكْثَرِ

اعلم أن تمييز^(٩) الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جُرَّ بـ «من»، نحو: ^(١٠)«فخذ أربعة من الطير». وقد أُضيف إليه في قوله تعالى: ^(١١)«تسعة رهط»، وقوله عليه السلام: ^(١٢)«خمس دود».

فإن قلت: فهل يُقاس على الأمرين؟ قلت: أما جرّه بـ «من» فمُتَّفَق عليه. وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عُصفور. ^(١٣)

(٢) في النسخ: أو يكون.

(١) في النسخ: ما اعتبر من.

(٣) س: كقوله.

(٤) ح: فلا يلاحظ.

(٥) انظر للثاني ما في الإتحاف ٢: ٢٨٧، ط: تلاحظه.

(٦) س: ذكوراً.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن هذا التثنية تقييد لكلام المرادي في التثنية الثالث وأن كلام الناظم شامل له.

(٨) المميز: التمييز. وهو هنا مصطلح لغوي لا نحوي لأنه غير منصوب. وجمعاً أي: مجموعاً جمع تكسير. ولفظ قلة أي: بلفظ جمع القلة. وفي الأكثر أي: في الغالب من الكلام. والمميز: مفعول به لاجرر، فعل الأمر المبني على السكون، محرّكاً بالكسر للقفية. وجمعاً: حال من المميز. والباء: تتعلق بـ «جمعاً»، وفي: بحال منه. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٧. وسقط أكثر البيت من ت ثم الحق بحاشيتها. وإنما يكون الجر إذا لم يستعمل المميز موصوفاً نحو: أثواب خمسة، أو عطف بيان نحو: خمسة أثواب.

(٩) فيما عدا الأصل: مميز.

(١٠) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(١١) الآية ٤٨ من سورة النمل.

(١٢) تمامه: «ليس فيما دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ». صحيح البخاري ص ٥٣٠ وصحيح مسلم ص ٦٧٥ وسنن أبي دارود ٩٤: ٢ والنسائي ١٨: ٥ ومسنند أحمد ١١: ١ و٢: ٢ و٤: ٣٠٣. ت ط: «عليه الصلاة والسلام». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الأمثلة لاسم الجمع واسم الجنس.

(١٣) المقرب ١: ٣٠٨.

والثاني: الاختصار على ما سُمع. وهو مذهب الأكثرين. وإليه ذهب المُصنّف. قال في «التسهيل»: ^(١) فإن ندر مُضافاً إليه لم يُقس عليه. وصرّح سيبويه ^(٢) بأنه لا يقال: ثلاث غنم.

والثالث: التفصيل. فإن كان ممّا يُستعمل من اسم الجمع للقلّة ^(٣) نحو: «نَفَرٌ» ^(٤) ورهطٌ ودودٌ جاز، وإن كان ممّا يُستعمل للقليل والكثير لم يجر - وإليه ذهب ابن عُصفور في بعض كتبه، وحكاها الفارسي ^(٥) عن أبي عثمان - وإن كان من ^(٦) غيرهما أضيف العدد إليه، مجموعاً على مثال قلّة من جُموع التكسير، نحو: ثلاثة أعبد، وثلاثة أم. ^(٧) هذا إذا وُجد للاسم جمع قلّة وجمع كثرة. فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو: ثلاث أرجل، ^(٨) وثلاثة رجال.

وأشار بقوله «في الأكثر» إلى أنّه قد يُؤثّر مثال كثرة على مثال قلّة، إمّا لقلّة استعمال مثال القلّة، أو لخروجه عن القياس. فالأول: نحو قولهم: ^(٩) ثلاثة شُسوع. ^(١٠) فأوثر على أشساع، لقلّة استعماله. والثاني: نحو: ^(١١) «ثلاثة قُرُوء». فأوثر على أقراء، لأنّ واحده قرء ^(١٢) كفلس، وجمع مثله على «أفعال» شاذّ. قاله المُصنّف. ^(١٣) وذكر غيره أنّه جمع قرء بضم القاف، فلا يكون شاذّاً. ولا يُؤثّر جمع كثرة على جمع قلّة في غير ذلك، إلّا نادراً.

وأجاز المُبرّد: ^(١٤) ثلاثة كلابٍ ونحوه، إذا أُريد به ^(١٥) ثلاثة من الكلاب، ^(١٦) وجعل من

(١) ص ١١٦ وشرحه ٢: ٣٩٢ و ٣٩٧. وفيما عد الأصل: وإن.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٣.

(٣) س: فإن كان يستعمل من لفظ الجمع اسم للقلّة.

(٤) ح: قوم.

(٥) الإيضاح ٢: ٧٤.

(٦) ح: «عن». وسقطت من ط. وفي حاشية ت أن العطف على «إن كان ممّا».

(٧) انظر الإتحاف ٢: ٢٨٧. والآمي: جمع أمة. س: ثلاثة أم.

(٨) الأرجل: جمع رجل. ت س ط: ثلاثة أرجل.

(٩) في النسخ: قوله.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: جمع شسع. وهو سير التعل.

(١١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(١٢) القرء: الحيفض.

(١٣) شرح التسهيل ٢: ٣٩٦.

(١٤) المقتضب ٢: ١٥٦ - ١٥٧.

(١٥) سقطت من النسخ.

(١٦) المقتضب ٢: ١٥٨. ت ح: «ثلاثة من كلاب». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: إذا أُريد تقدير لفظ «من»، فيكون كما نطق به فيجوز.

ذلك «ثلاثة قُرُوءٍ». وقال في «شرح التسهيل»: ^(١) ولو جاز ^(٢) هذا لم يكن معنى في الحَجَر ^(٣) بجمع القلّة، لأنّ كُلَّ جمعٍ كثرةٌ صالحٌ لأن يُراد به مثل هذا.

تنبيهان:

الأول: قوله «بِلَفْظٍ قَلَّةٍ» ^(٤) يعني: من أمثلة التفسير التي هي: أَفْعَلْ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ وَأَفْعَلَةٌ. وأما جمع التصحيح فلا يُضاف إليه غالبًا، إلّا إن أهمل غيره، أو جاور ما أهمل، أو قلّ استعمال غيره: فالأول: نحو: ^(٥) «سَبَعَ بَقَرَاتٍ». ففي ^(٦) هذا ونحوه يتعيّن التصحيح لإهمال غيره. والثاني: نحو: ^(٥) «سَبَعَ سُنْبُلَاتٍ». ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح، لمُجاورته ما أهمل تكسيره وهو «بقرات». والثالث: نحو: ثلاثٌ سَعَادَاتٍ. فيجوز لقلة ^(٧) «سعادته». ويجوز: ^(٨) ثلاثٌ سَعَائِدٌ، أيضًا.

ويُختار التصحيح في هذين الموضعين. ^(٩) فإن كثر استعمال غيره ولم يُجاور ما أهمل تكسيره لم يُضف إليه إلّا قليلًا نحو: ثلاثةٌ أَحْمَدِينَ، وثلاثٌ زَيْنَابٍ. وإلى هذا أشرت بقولي «غالبًا». وقال ابن عَصْفُور: وكذلك أيضًا يُضاف إلى جُمُوع السلامة، إذا لم تكن صفات. تقول: ثلاثةٌ زَيْدِينَ، وأربعٌ هِنْدَاتٍ. ^(١٠) انتهى. والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو: ثلاثةٌ صَالِحِينَ. والأحسن الإتيان على النعت، ثمّ النصب على الحال.

الثاني: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها ^(١١) مائة لم يُجمع إلّا في شذوذ، كقوله: ^(١٢)

* ثَلَاثٌ مِئِينَ، لِلْمَلُوكِ، وَفِي بِهَا *

(١) في ٣٩٧: ٢.

(٢) في النسخ: ولو صح.

(٣) الحجر: الحصر. ط: الحجة.

(٤) في النسخ: بلفظ قلة في الأكثر.

(٥) الآية ٤٣ من سورة يوسف: «وَقَالَ الْمَلِكُ: إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ، وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ...». وانظر الآية ٤٦.

(٦) ط: وفي.

(٧) ت س: بقلّة.

(٨) في النسخ: «فعلى هذا يجوز». وسقط المثال من ط.

(٩) يعني الثاني والثالث. انظر الأشموني ٤: ٦٦.

(١٠) في حاشية ت أن الصواب «نوسة». س: «نسات». وانظر المقرب ١: ٣٠٧ والارتشاف ١: ٣٥٩.

(١١) ت: وأخواته.

(١٢) صدر بيت للفرزدق، عجزه في س و ح:

ردائي، وجَلْتُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَهَائِمَ

ديوانه ص ٨٥٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٦٨ والأشموني ٤: ٦٥ والعيني ٤: ٤٨٠ والخزانة ٣: ٣٠٢. يذكر رهن رداك عند سليمان بن عبد الملك لوفاء بني تميم. والأهاتم: جمع أهتم. وهو لقب أحد سادات بني تميم.

قيل: ^(١) «ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة، في الكلام». ويُميز بالمائة ثلاث وتسع، وما بينهما. ولا يقال: «عشر مائة» استغناءً بالألف. ذكر ذلك ^(٢) في «شرح التسهيل». وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون: ^(٣) «عشر مائة»، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاث مئتين وأربع مئتين، فيجمعون. وفي «كتاب الصقار»، عن الفراء: لا يقول «ثلاث مئتين» إلا من لا يقول «ألف»، وإنما يقول: عشر مئتين.

[المائة والألف]

٧٢٨ - ومائة والألف، للفرد، أضف ^(٤)

يعني: أن المائة والألف يُضافان إلى المعداد مُفردًا نحو: مائة رجل، وألف درهم. ^(٥) وتشتيهما وجمعهما ^(٦) كذلك. وقوله: ^(٧)

ومائة بالجمع، نزرًا، قد رُدِفَ

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي: ^(٨) «ثلاثمائة سنيّن». وأشار بـ «قد» ^(٩) إلى تقليبه. وقال بجوازه الفراء. وقول المُبرّد ^(١٠) «هو خطأ في الكلام، وإنما يجوز في الشعر للضرورة» هو ^(١١) مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه: قد شدّ تمييز «المائة» بمُفرد منصوب كقول الزبيح: ^(١٢)

* إذا عاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عامًا *

- (١) ت: وقيل.
- (٢) في النسخ: «بألف ذكره». وانظر شرح التسهيل ٢: ٤٠٨. (٣) في النسخ: يقول.
- (٤) زاد الشطر الثاني في س وح وحاشية ت. ومائة: مفعول مقدم. والجملة معطوفة على جملة: جرد. ولل فرد أي: إلى الاسم المفرد، متعلقان بأضف.
- (٥) ط: وألف رجل.
- (٦) كذا. وجمع المائة والألف إذا لم يكن معدودًا أضيف إلى جمع وجوبًا: مئات الرجال وآلاف أطفال.
- (٧) الجمع: الاسم مجموعًا. والنز: القليل جدًا. وردف: أتبع. ومائة: مبتدأ خبره جملة ردف. وساغ الابتداء بالنكرة لأنه في معرض التفصيل. ونزرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر ردف. وبالجمع: متعلقان بردف.
- (٨) الآية ٢٥ من سورة الكهف. وفي حاشية ت عن التواتي أن من نون «مائة» تكون «سنيّن» بدلًا من ثلاث أو عطف بيان، وقيل: بدل من مائة.
- (٩) انظر الإتحاف ٢: ٢٨٨. ط: بقوله نزرًا.
- (١٠) (١) الارتشاف ١: ٣٥٧ والمقتضب ٢: ١٧١ و ٣٨: ٣.
- (١١) سقطت من النسخ.
- (١٢) الربيع بن ضبع الفزاري. وعجز البيت في س:

فَقَدْ دَقَبَ الْمَسْرُورُ، وَالْفَتَا

الكتاب ١: ١٠٦ و ٢٩٣ والمعمرين والوصايا ص ٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٦ والأشمونى ٤: ٦٧ والعيني ٤: ٨١ والخزانة ٣: ٣٠٦. والفتاة: الفتوة والشباب.

ولا يُقاس عليه عند الجمهور. وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والألف، فتقول: المائة دينارًا، والألف درهمًا.

[ما بين عشرة وعشرين]

ثم شرع في بيان تركيب «العشرة» مع ما دُونها، فقال: ^(١)

٧٢٩ - وأَحَدٌ اذْكُرْ، وَصِلْنُهُ بِعَشْرٍ مُرْكَبًا، قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَّرَ

فتقول: عندي أَحَدٌ عَشْرَ درهماً، بتجريد «عَشْرَ» من التاء. وهمزة «أحد» هذا مُبدلة من واو. وقد قيل: وَحَدٌ عَشْرَ، على الأصل. وهو قليل. وقد يقال: وَاحِدٌ عَشْرَ، على أصل العدد. ثم قال: ^(٢)

٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ: إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا، عَنْ تَمِيمٍ، كَسْرُهُ

يعني: في التائيث. فيقولون: ^(٣) إحدى عَشْرَةَ امرأةً، بإثبات التاء في «عشرة» - وقد يقال: واحدةً عَشْرَةَ - ^(٤) واثنَا عَشْرَةَ. وكذا في سائرهما. وبلغتهم قراءة بعضهم: ^(٥) «اثنَا عَشْرَةَ عَيْنًا». قال في «التسهيل»: ^(٦) وقد تَفَتَحَ. يعني: في المؤنث. وبالفتح قرأ الأعمش. قال الزمخشري: وهي لغة. ^(٧) انتهى. والفتح هو الأصل. إِلَّا أَنَّ الأفصح التَّسْكِينُ. وهو ^(٨) لغة الحجازيين.

وأما في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تُسَكَّنُ عين «عشر»، فيقال: أَحَدٌ عَشْرَ، ^(٩) وكذا أخواته لتوالي الحركات. وبها قرأ أبو جعفر: ^(١٠) «أَحَدٌ عَشْرَ كَوَكْبًا»، وقرأ هُبَيْرَةُ ^(١١) صاحب حفص: ^(١٢) «اثنَا عَشْرَ شَهْرًا». وفيها جمع بين ساكنين. ^(١٣)

(١) أحد: في محل نصب مفعول به مقدم على الحكاية. وعشر: في محل جر على الحكاية. وهو مبني على الفتح سكن لضرورة القافية. وصلته: مؤكد بالنون الخفيفة. والجملة معطوفة على جملة: جزد. وكذلك جمل الأمر المعطوفة، والجمل الشرطية، حتى البيت ٧٤٢، مع حصول اعتراضات كثيرة بينها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومركبًا أي: العديدين تركيب مزج، حال من فاعل صل. وقاصد: حال ثانية. والمعدود: ما يعد من الأشياء. والذكر: المذكر.

(٢) لدى: بمعنى في. والتائيث: للعدد. وتميم: قبيلة مشهورة. ولدى: يتعلق بقل. وإحدى عشرة: في محل نصب مفعول به. والشين مبتدأ خبره جملة: فيها كسرة. وعن: تتعلق بحال من الضمير المستتر في خبر «كسره» المحذوف.

(٣) سقط «الشين»... فيقولون» مما عدا الأصل، وجاء في موضعه: فتقول.

(٤) ورد هنا فيما عدا الأصل ما سقط قبل، مقدمًا له بـ «وقوله».

(٥) الأيتان ٦٠ من سورة البقرة و١٦٠ من سورة الأعراف. (٦) ص ١١٧. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٨.

(٧) الكشف ١: ٢٨٤.

(٨) فيما عدا الأصل: وهي.

(٩) هذا التسكين خاص بعدد المذكر، خلافًا لما جاء في مطبوعة شرح التسهيل ٢: ٤٠١. انظر الصبان ٤: ٦٧. س: إحدى عشرة.

(١٠) الآية ٤ من سورة يوسف. وليست في غير ح. وانظر المحتسب ١: ٣٣٢.

(١١) أبو عمرو الأبرش التمار البغدادي، أخذ القراءة عرضًا عن حفص. غاية النهاية ٢: ٣٥٣.

(١٢) الآية ٣٦ من سورة التوبة. وانظر المحتسب ٢: ٣٣٩.

(١٣) س: الساكنين.

(١) وقوله:

٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ، وَإِحْدَى، مَا مَغَهُمَا فَعَلَتْ، فافْعَلْ قَصْداً
يُشِيرُ بِهِ إِلَى جَعْلِ ثَانِي جُزْأَيِ الْمُرْكَبِ «عَشَرَ» فِي التَّذْكِيرِ، وَ«عَشْرَةً» فِي التَّأْنِيثِ.
وقوله: (٢)

٧٣٢ - وَلِثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ، وَمَا بَيْنَهُمَا، إِنْ رُكِّبَا، مَا قُدِّمَا
يُشِيرُ بِهِ (٣) إِلَى أَنَّ حُكْمَ الثَّلَاثَةِ وَالتَّسْعَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِذَا رُكِّبَا، أَنْ تَثْبِتَ التَّاءَ فِي التَّذْكِيرِ
وَتُحْذَفَ (٤) فِي التَّأْنِيثِ، كَمَا كَانَ يُفْعَلُ بِهِمَا فِي الْإِفْرَادِ.
وقوله: (٥)

٧٣٣ - وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ «اثْنَتَيْ»، وَعَشْرًا «إِثْنَيْنِ»، إِذَا أُتْنِي تَشَا، أَوْ ذَكَرَا
يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ فِي تَرْكِيبِ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ: اثْنَا عَشَرَ، فِي الْمَذْكَرِ - فَتُحْذَفُ نُونُ اثْنَيْنِ (٦) وَتَوَلِيهِ
«عَشَرَ» - وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، فِي الْمُؤَنَّثِ. فَتُحْذَفُ نُونُ اثْنَتَيْنِ وَتَوَلِيهِ «عَشْرَةً».
وقوله: (٧)

٧٣٤ - وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
يَعْنِي: أَنَّهُ يُقَالُ: اثْنَا عَشَرَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، بِالْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ، وَاثْنِي عَشَرَ وَاثْنَتِي عَشْرَةَ، بِالْيَاءِ فِي
الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، (٨) بِإِعْرَابِ الصِّدْرِ إِعْرَابِ الْمُثْنَى وَبِنَاءِ الْعَجْزِ.

(١) مع غير أحد وإحدى أي: مع ما بين أحد وتسعة. ومعهما أي: مع أحد وإحدى. وفعلت أي: في العشرة. والقصد: العدل، حال من المفعول المطلق لافعل. ومع: متعلق بحال محذوفه من العشرة المقدرة. وما: حرف مصدري يؤول بما بعده في محل مفعول مطلق لافعل. والفاء: زائدة للتعليل. وسكن عين «مع» الثانية على لغة بعض العرب. وهي متعلقة أيضاً بحال محذوفه من ضمير العشر. ومعنى البيت: وافعل بالعشرة مع غير أحد وإحدى، مثلاً فعلت بها مع غيرها تماماً، من إثبات التاء وحذفها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) ما بينهما أي: من العدد. وركبا أي: مع العشرة. وما قدم أي: من الحكم في البيتين ٧٢٦ و٧٢٧. ولثلاثة: متعلقان بخبر «ما» الثانية. وما الأولى: معطوفة على ثلاثة. وبين: يتعلق بفعل الصلة المحذوفة. وحذف جواب الشرط للدلالة الكلام عليه. وقدم: صلة «ما» الثانية. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٣) سقطت من ح. (٤) س: وتحذفها.

(٥) أول: أتبع، فعل أمر مبني على حذف حرف العلة يتعدى إلى مفعولين، أولهما عشرة وثانيهما «اثنتي». وكلاهما في محل نصب على الحكاية، أي: اجعل لفظ «عشرة» تابعاً لفظ «اثنتي». وتشا أي: تريد بالعدد. وعشر: معطوف على عشرة، واثني: معطوف على اثنتي. والمعطف فيهما أيضاً على الحكاية. وإذا: ظرف للفعل أول. وأثنى: مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده. وقد قطعت همزة «اثني» للضرورة، وحذفت همزة «تشاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ط: اثني.

(٦) اليا: مبتدأ حذفت الهمزة للتخفيف. ولغير: متعلقان بالخبر. ولغير الرفع أي: للنصب والجر. وارفَع أي: اثني واثنتي.

(٨) تلزم الألف على لغة بلحارث كالاسم المقصور في الجر والنصب أيضاً. شواهد التوضيح ص ٩٧. س: بالنصب والجر.

ثم تبه على أنّ غيرهما لاحظ له في الإعراب، بقوله: ^(١)

والفَتْحُ، في جُزْأَي سِوَاهُمَا، أَلِفٌ

أما العجز فعلة بنائه تضمّنه معنى حرف العطف. وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث. ولذلك أعرب صدر: اثني عَشَرٌ واثنتي عَشْرَةٌ، لوقوع العجز منهما موقع النون، ^(٢) وما قبل النون محلّ إعراب لا بناء. ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يُضافا، بخلاف غيرهما فيقال: ^(٣) أَحَدٌ عَشْرَكَ. ولا يقال: اثنا عَشْرَكَ. ^(٤) وذهب ابن دُرُسْتُوَيْه ^(٥) وابن كَيْسَانَ إلى أنّهما ^(٦) مَبْنِيَانِ كسائر أخواتهما. ورُدّ بتغييرهما بالألف والياء. تنبيهان:

الأول: بناء «أحد عشر» ونحوه ^(٧) من المُرْكَب ^(٨) لازم. وأجاز الكوفيتون إضافة صدره إلى عجزه، فيقولون: هذه خمسة عَشَر. واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو: خمسة عَشْرَكَ. الثاني: قال في «التسهيل» ^(٩) وتُجْعَلُ العشرة مع التيف اسمًا واحدًا مبنياً على الفتح، ما لم يظهر العاطف. انتهى. يعني: ^(١٠) فَإِنْ ظَهَرَ مُنْعُ التَرْكِيبِ والبناء، نحو: خمسة وعَشْرَةٌ. قال الشيخ أبو حَيَّان: فيحتاج ^(١١) في إثبات نحو «عندي خمسة وعَشْرَةٌ رجلاً، وخمسة وعَشْرُ أمة» إلى سماع من العرب.

[من عشرين إلى تسعة وتسعين]

٧٣٥ - وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ، لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا ^(١٢)

- (١) الفتح أي: بناء. وسواهما أي: غير اثني واثنتي، في الحالات الثلاث. وألف: صار مألوفًا واجبًا. وفي: تتعلق بحال من المبتدأ الفتح. وجملة ألف: خبره.
- (٢) في حاشية ت: أي: والنون تأتي في بعض أحوالها علامة إعراب.
- (٣) يني الجزآن على الفتح. وهو الفصح. انظر شرح البيت ٧٣٧ والتصريح ٢: ٢٧٥.
- (٤) الارتشاف ١: ٣٦٦.
- (٥) انظر الكتاب لابن درستويه ص ١٣٩ والارتشاف ١: ٣٦٦.
- (٦) في حاشية ت: أي: اثني واثنتي.
- (٧) فيما عدا الأصل: وغيره.
- (٨) في النسخ: المركبات.
- (٩) ص ١١٨.
- (١٠) سقطت من ط. وقد جعل مثل هذا العدد مركب مزج في شرح البيت ٨٧٠، خلافاً لما هنا من البناء، لتضمن معنى حرف العطف. وهما عند البعض نوع واحد. انظر الصبان ٤: ١٩.
- (١١) فيما عدا الأصل: «ويحتاج». وانظر ١: ٣٦٦ من الارتشاف.
- (١٢) ميز العشرين أي: اجعل تمييز العشرين وما بعده. وللتسعين أي: الواحد هنا هو المفرد. وسقط المثال من ت ثم الحق بالحاشية. والحين: وقت من الدهر. واللام: تتعلق بحال من العشرين، والباء: بميز. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى أربعين.

العُقود الثمانية^(١) يستوي فيها المُذكر والمؤنث، وتُعطف على النيف^(٢) - كقولك: ثلاثة وعِشرون، في التذكير،^(٣) وثلاث وعِشرون، في التأنيث^(٤) - وتُميّز بمُفرد منصوب، نحو قولك: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة.

وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن مُميّز العشرين وأخواته لا يُجمع. وهذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء جمعه، فيقول: ^(٥) عشرون رجلاً. وكذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته. وأجاز بعضهم أن يقال: «عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً»، قاصداً^(٦) أن لكل واحد منهم عشرين. قال في «شرح التسهيل»: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنّه استعمال لا يفهم معناه بغيره. ولا يُجمع مُميّز «عشرين» وبابه في غير هذا النوع، فإن وقع موقع تمييز شيء منها جمع^(٧) فهو حال أو تابع. انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلّا منصوباً كما مثل به.^(٨) وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المُفسّر مُنْكَراً أو مُعْرفاً فيقول: عشرو درهم، عشرو ثوبه.^(٩) وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا بُنى على مثله^(١٠) القواعد.

٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا، بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ، فَسَوِّئْتُهُمَا^(١١)

(١) العقود: جمع عقد. وهو ما كان من مرتبة الشعرات والمئات والألف... والعقود الثمانية هي العشرون والثلاثون... إلى التسعين.

(٢) النيف: الواحد إلى التسعة، إذا كان معه أحد العقود. وإنما يعطف العقد على النيف إذا تعين العدد والمعطوف عليه، وإلا وجب أن يعطف النيف على العقد. فإن فقد العقد قيل: بضع. وهو من الثلاث إلى التسع بدون تاء، ومن الثلاثة إلى التسعة متصلاً بالتاء. وقد يركب مع العشرة، ويعطف عليه أحد العقود الثمانية.

(٣) ط: المذكر.

(٤) ط: المؤنث.

(٥) الارتشاف ١: ٣٥٥. ت: «فيقولون». ط: فتقول.

(٦) كذا. وليس لهذه الحال ما تعود عليه. وفي شرح التسهيل ٢: ٣٩٣: أن يقول القائل... قاصداً.

(٧) في حاشية ت عن التواتي إشارة إلى أن من هذا قول ابن سعد: «قَفَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَيْتِ الْخَطَا عِشْرِينَ بَيْتَ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ بَيْتَ مَخَاضٍ». انظر المسند ١: ٤٥٠ وإعراب الحديث ص ١٢٦ وشرح التسهيل والتوضيح ٢: ٢٧٥.

(٨) سقطت من ط.

(٩) ط: «ثوب». وانظر الارتشاف ١: ٣٥٥.

(١٠) في النسخ: عليه.

(١١) ميزوا أي: العرب. ومركباً: عدداً مركباً تركيب مزج. وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر. وعشرون أي: إلى تسع وتسعين وسوينهما أي: اجعل المركب والعشرين سواء في لفظ التمييز. والنون للتوكيد. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية. ومثل: مضاف إلى الاسم الموصول. وحذف من الصلة «به» جوازاً للدلالة ما قبله، بلفظ الجار وما يتعلق به.

يعني: بواحد منصوب. وتقدم خلاف الفراء. ^(١) وأجاز بعضهم أن يُمَيَّزَ بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشري ^(٢) منه قوله تعالى: ^(٣) «وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا». والمُرَاد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، كُلَّ قبيلة أسباط ^(٤) لا سبط. فأوقع «أسباطًا» موقع «قبيلة». قال في «شرح التسهيل»: ^(٥) ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيتُ إحدى عشرة ^(٦) أنعامًا. إذا أُريد إحدى عشرة جماعة، كُلَّ جماعة منها ^(٧) أنعام. ولا بأس برأيه ^(٨) في هذا، لو ساعده استعمال. لكن قوله إنَّ «كُلَّ قبيلة أسباط لا سبط» مُخالف لما يقوله أهل اللغة: إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في ^(٩) العرب. وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل. فلا يصحُّ كونه تمييزًا. بل هو بدل، والتمييز محذوف. انتهى.

قلت: وكلامه في «شرح الكافية» ^(١٠) مُخالف لما ذكره هنا. فإنه قال، عند ذكر تذكير التمييز وتأنينه: فإن اتصل به ما يُزاد ^(١١) به المعنى [ظهورًا، أو يكثر معه قصدُ معنى التذكير، جاز الوجهان. وقد يرجح اعتبار المعنى]، ^(١٢) كقوله تعالى: «وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا». فبذكر «أُمَمًا»، ترجح حُكم التأنين. ولولا ذلك لقل: اثني عشر أسباطًا. لأنَّ السبط مُذَكَّر. انتهى.

وقال الحوفي: ^(١٣) يجوز أن يكون «أسباطًا» نعتًا لفرقة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، «وأُمَمًا» نعت لأسباط، وأنت العدد وهو واقع على الأسباط - وهو مُذَكَّر - لأنه بمعنى فرقة وأمة، كما قال «ثلاثة أنفس» يعني رجالًا، و«عشر أبطن» ^(١٤) بالنظر إلى القبيلة. انتهى.

(١) في الفائدة الأولى من شرح البيت ٧٣٥.

(٢) الكشف ٢: ١٢٤.

(٣) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٤) في النسخ: «اثنتي عشرة قبيلة أسباطًا». ثم صحح في ت كما أثبتنا.

(٥) في ٢: ٣٩٣.

(٦) ط: «أحد عشرة». وفي شرح التسهيل: أحد عشر.

(٧) مقطعت من ط.

(٨) في النسخ: «ولا بأس بمنهجه». ولا بأس أي: لا حرج.

(٩) في النسخ: من.

(١٠) ص ١٦٦٤.

(١١) ط: ما يراد.

(١٢) تمة من س بعضها في حاشية ت.

(١٣) أبو الحسن علي بن إبراهيم، نحوي مفسر لغوي من مصر. توفي سنة ٤٣٠. إنباه الرواة ٢: ٢١٩ وبغية الرواة ٢: ١٤١.

ط الجرمي.

(١٤) يشير إلى قول النواح الكلبي:

وإنَّ كِلَابًا، هَذِهِ، عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ، مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشِيرِ

الكتاب ٢: ١٧٤ والجمل للخليل ص ٢٧١ والعيني ٤: ٤٨٤.

تنبيه: إذا نُعت تمييز العشرين وبأيه جاز فيه الحملُ على اللفظ، فتقول: عندي عشرون درهماً وازناً،^(١) والحملُ على المعنى، فتقول: وازنةً.^(٢) ومنه قول عترة:^(٣)

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُدًّا، كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

وهذا المعنى هو^(٤) الذي لحظه^(٥) الحوفي،^(٦) في جعله أسباطاً نعتاً لفرقه.

[إضافة المركب مزجاً]

٧٣٧ - وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجْزٌ قَدْ يُعَرَّبُ^(٧)

إذا أُضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبقى بناؤه - وهو الأكثر - كما يبقى مع الألف واللام،^(٨) بإجماع.

والثاني: أن يُعرب عجزه مع بقاء التركيب، كبَعْلَبَك. حكاه سيبويه^(٩) عن بعض العرب، فتقول: أَحَدٌ عَشْرُكَ مَعَ أَحَدٍ عَشْرِ زَيْدٍ. واستحسنه الأخفش، واختاره^(١٠) ابن عُصفور وزعم أنه الأوضح، ووجه ذلك بأن الإضافة تردّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب. ومنع في «التسهيل»^(١١) القياس عليه، وقال في «الشرح»: لا وجه في استحسانه^(١٢) لأن المبنى قد يُضاف نحو: كم رجل عندك! و^(١٣) «مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ». قلت: قال^(١٤) بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه.^(١٥) وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة.

- (١) الوزان: ذو الوزن.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي: يعينه باللفظ التمييز - وهو «درهماً» في المثال المذكور - وبالمعنى المميز. وهو «عشرون» في المثال أيضاً نفسه.
- (٣) شرح القصائد العشر ص ٢٦٩ والمعني ٤: ٤٨٧ والأشمونى ٤: ٧٠ والخزانة ٣: ٣١٠. والحلوبة: الناقة الحلوب.
- (٤) والخافية: ريشة الجناح مما يلي الظهر. والأسحم: الشديد السواد. وفي حاشية ت عن التواتي أنه جمع سوداً برعاية المفسر «أربعون». ولو راعى المفسر لقال سوداء بالإفراد والتأنيث.
- (٥) سقطت من النسخ.
- (٦) ط: الجرمي.
- (٧) مركب أي: تركيب مزج عدا اثني عشر واثنتي عشرة، لأنهما لا يضافان. انظر شرح البيت ٧٣٤. والبناء أي: بناء الجزأين. والمعجز: الجزء الثاني. ولم يجزم «يبقى» لأن فعل الشرط ماض. وحذفت همزة البناء للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت. وجملة يبقى: خبر لمحذوف مع الفاء أي: فهو يبقى. وعجز: مبتدأ خبره جملة يعرب. وجاز الابتداء بالنكرة لأنها في معرض التفصيل. وجملة عجز قد يعرب: معطوفة على يبقى البناء، في محل رفع بالعطف.
- (٨) في حاشية ت عن التواتي: وذلك نحو: الخمسة عشر والستة عشر. وانظر الارتشاف ١: ٣٦٦ و٣٥٥.
- (٩) الكتاب ٢: ٥١.
- (١٠) في النسخ: «وأجازه». وانظر الشرح الكبير ٢: ٣٣.
- (١١) ص ١١٨. وانظر شرحه ٢: ٤٠٢ والتصريح ٢: ٢٧٥.
- (١٢) في النسخ: لاستحسانه.
- (١٣) الآية ١ من سورة هود.
- (١٤) المقرب ١: ٣٠٨ وسقط «لأن المبنى...» قال من النسخ.
- (١٥) قال سيبويه: وهي لغة رديئة.

والثالث: أن يُضاف صدره إلى عجزه مُزَالاً بناؤهما. حكى الفراء^(١) أنه سمع من أبي فُقَـس الأسدي وأبي الهيثم العُقيلي: ما فعلتُ خمسةَ عشرَ؟ وذكر في «التسهيل»^(٢) أنه لا يُقاس عليه خلافاً للفراء. وحكى ابن عَصْفُور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين، وفي بعضها عن الفراء، وردّه^(٣) بأنه لم يُسمع. وهذا الردُّ مردود بما تقدّم.

تنبيه: قال في «التسهيل»: ^(٢) ولا يجوز بإجماع «ثمانية عشر»^(٤) إلا في الشعر. يعني: بإضافة صدره إلى عجزه دُونَ إضافة، كقول الراجز: ^(٥)

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِفْقَتِهِ، بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ، مِنْ حِجَّتِهِ
وحكى غيره عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقاً في الشعر وغيره، في ثماني عشرة وغيرها. فليس نقل الإجماع بصحيح.

[صياغة اسم الفاعل وإضافته]

٧٣٨ - وَضُغَ مِنْ اثْنَيْنِ، فَمَا فَوْقَ، إِلَى عَشْرَةَ، كَفَاعِلٍ، مِنْ «فَعَلَا»^(٦)
يعني: أنه يُصاغ، من اثنين فما فوقه إلى العشرة، مُوَازِنُ «فَاعِلٍ»^(٧) نحو «ثاني»^(٨) إلى عاشر، كما يُصاغ اسم الفاعل من «فَعَلَ» نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ.

فإن قلت: لم قال «من اثنين» وترك ذكر الواحد، وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟ قلت: واحد^(٩) من أسماء العدد، وليس المراد العدد فيذكر. وإنما المراد الصفة. وهو وإن كان على زنة «فَاعِلٍ» فلا يُمكن^(١٠) أن يُراد به التصيير، إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثاني وما فوقه.

(٢) ص ١١٨.

(١) معاني القرآن ٢: ٣٣ - ٣٤.

(٣) الشرح الكبير ٢: ٣٤. ط: ورد.

(٤) س: «ثمانية عشرة». وفي حاشية ت عن التواتي أن ياء «ثماني» في التركيب - كما جاء في التسهيل ص ١١٨ - يجوز فيها الفتح والسكون والحذف. نحو: هذه ثمانٍ ورأيت ثمانياً ومررت بثمانٍ. وهذه ثمانٌ ورأيت ثماناً ومررت بثمانٍ. فيعرب بالحركات الظاهرة على النون. وجاز ذلك لأن التركيب ثقل وفي السكون والحذف تخفيف.

(٥) ينسب إلى نفع بن طارق. معاني القرآن ٢: ٣٤ و ٢٤٢ والحيوان ٦: ٤٦٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٦٨٢ والأشمونى ٤: ٧٢ والعيني ٤: ٤٨٨. والمعناء: التعب. والشقوة: الشقاء. والحجة: العام.

(٦) صغ أي: اصنع على مثال. وفوق أي: فوقه. وكفاعل أي: مثل هذا اللفظ. وفي حاشية ت عن التواتي أن قوله «من اثنين» مجاز، لأن الصوغ يكون من المصدر. وهو الثني والثلث والرّبع. وما: اسم موصول معطوف على اثنين. وفوق: ظرف مبني على الضم متعلق بفعل الصلة المحذوفة، وإلى: بحال من فاعل الصلة. والكاف: مفعول به لصغ. ومن: يتعلق بصفة محذوفة لفاعل. وفعل: في محل جر على الحكاية. وأراد به الفعل الماضي الثلاثي المجرد المفتوح العين في الماضي.

(٧) في حاشية س عن نسخة: ماوازن فاعلاً.

(٨) ت: ثان.

(٩) في النسخ: «كما يصاغ اسم الفاعل المشتق من العدد. فإن قلت: لم لم يذكر واحداً؟ قلت: واحد» مع خلاف يسير.

(١٠) ت ح: «الفاعل لا يمكن». س: فاعل لا يمكن.

٧٣٩ - واختِمُهُ في التَّائِيثِ بالتَّاءِ، وَمَتَّى ذَكَرْتُ فَاذْكُرْ «فَاعِلًا»، بِغَيْرِ تَا^(١)

فتقول في التائيث: ثانية إلى عاشرة، وفي التذكير «ثاني»^(٢) إلى عاشر،^(٣) كما يفعل في اسم الفاعل من نحو: ضاربٌ وضاربةٌ. وإنما نبّه على هذا،^(٤) مع وضوحه، لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه.^(٥)

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِيدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفْ إِلَيْهِ، مِثْلَ بَعْضٍ، بَيِّنْ^(٦)

لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: (٧) أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا. وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ.

والثاني: (٨) أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ مُوَافِقٍ^(٩) كـ «ثاني» مع اثنين، فتجب إضافته عند الجمهور، فتقول في التذكير: ثاني اثنين، إلى عاشر عشرة، وفي التائيث: ثانية اثنين، إلى عاشرة عشر. وإنما لم يتصّب لآته ليس في معنى ما يعمل، ولا مُفْرَعًا على فعل،^(١٠) فالتزمت إضافته لكونه واحدًا من العدد،^(١١) كما تلزم^(١٢) إضافة البعض. وإلى هذا أشار بقوله: مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنْ.

هذا مذهب الجمهور. وذهب الأخفش في أحد قوليه والكسائي^(١٣) وقطرب وثعلب إلى

(١) اختمه أي: صل ما صفته على فاعل. وذكرت أي: جعلت المعدود مذكّرًا. واذكر: اللفظ. وحذفت همزة التاء مرتين للتخفيف. وسقط أكثر البيت من ت ثم الحق بالحاشية. وفي: تتعلق بحال من الهاء، والباء: باختم، ومتى: باذكر، والباء: بصفة لـ «فاعلاً».

(٢) فيما عدا الأصل: ثان.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن هذه المشتقات تضاف في التائيث إلى الخالي من التاء، وفي التذكير إلى ذي التاء. كأنك قلت: عاشرة من عشر نسوة. وعاشر من عشرة رجال.

(٤) زاد في حاشية ت: الوجه.

(٥) يعني: خشية توهم إثبات التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث. وهذا مسلم في غير «ثاني» وثانية.

(٦) ترد: تقصد. يقول: إن أردت بعض العدد الذي بني منه اسم الفاعل فأضف إلى العدد نفسه اسم الفاعل المصوغ من مصدره، حالة كونه مثل بعض في معناه، أو في إضافته إلى كله. والبين: الظاهر البعضية. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية. ومنه: متعلقان بالفعل بني. ونائب الفاعل: يعود على المصوغ موازنًا لفاعل. والجملة صلة الموصول، وهي جارية على غير صاحبها «الذي». ومفعول تضاف: ضمير محذوف يعود على المصوغ. ومثل: حال من المفعول المحذوف. وبين: صفة لبعض.

(٧) س: الأولي.

(٨) س: والثانية.

(٩) ح: موافق.

(١٠) يعني: لأن المصوغ على فاعل هنا لا يراد به معنى مُصَيِّرٍ وجاعل، وليس له مصدر أو فعل متعد. وهذا مذهب الجمهور، كما سيرد.

(١١) أي: المراد أحد اثنين وإحدى اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر.

(١٢) س: «لتلزم». ط: يلتزم.

(١٣) ط: وذهب الأخفش والكسائي.

وجوب إعماله، فتقول: ثانٍ اثنين^(١) وثالثٌ ثلاثة. وفصل بعضهم فقال: يعمل «ثانٍ» ولا يعمل «ثالث» وما بعده. وإليه ذهب في «التسهيل»،^(٢) قال: لأنَّ العرب تقول: ثَنَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، إذا كُنْتَ الثَّانِيَّ مِنْهُمَا. فمن قال «ثانٍ اثنين»^(٣) بهذا المعنى عُذِرَ لأنَّ له فِعْلاً. ومن قال «ثالثٌ ثلاثة» لم يُعْذَر، لأنَّه لا فعل له. فهذه ثلاثة أقوال.

تنبيه: قال في «الكافية»: (٤)

وَتَعَلَّبَ أَجَازًا نَحْوَ رَابِعٍ أَرْبَعَةً، وَمَالَهُ مِنْ تَابِعٍ^(٥)
وقال في «شرحها»: (٦) ولا يجوز تنوينه والنصب به. وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حُجَّةَ له في ذلك. انتهى. فعمَّ^(٧) المنع وقد فصل في «التسهيل»، وخصَّ الجواز بثعلب، وقد نقله فيه^(٨) عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقُطْرِب، كما تقدَّم.
والثالث: أن يُستعمل مع مُخَالَفَةٍ، ولا يكون إلَّا للعدد^(٩) الذي تحته. فهذا يجوز أن يُضاف وأن يُنَوَّن وينصب، لأنَّه اسم فاعل حقيقة. فإنَّه يقال: ثَلَّثْتُ^(١٠) الرَّجُلَيْنِ، إذا انضمت إليهما فصرتم ثلاثة. وكذلك: رَبَّعْتُ^(١١) الثلاثة، إلى عَشْرَتِ^(١٢) التَّسْعَةِ.
وقد أشار إلى هذا بقوله: (١٣)

٧٤١ - وإن تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِمَ «جَاعِلٍ»، لَهُ، احْكُمَا
يعني: أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ. فإن كان بمعنى الْمُضَيِّ وَجِبَتْ إِضَافَتُهُ، وإن كان بمعنى

(١) س: ح: ثاني اثنين.

(٢) ص: ١٢١.

(٣) س: ثاني اثنين.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٦٦٣.

(٥) ت: «رابع... من تابع». ط: «رابع... مُتَابِع».

(٦) ص: ١٦٨٤.

(٧) فيما عدا الأصل: فعمم.

(٨) فيه أي: في التسهيل.

(٩) في النسخ: العدد.

(١٠) ت: ثَلَّثْتُ.

(١١) ت: رَبَّعْتُ.

(١٢) ت: عَشْرَتِ.

(١٣) ترد: تقصد. والجعل: التحويل والتصيير. وفوق أي: فوِّقَ بدرجة واحدة من العدد. والجاعل: الْمُضَيِّر. يعني: إذا أردت من «فاعل» أن يصير العدد الذي دونه مثل العدد الذي صيغ من مصدره فحكمه النحوي يكون كحكم اسم الفاعل من الجعل. وله متعلقان بالفعل «احكم». والألف: بدل من نون التوكيد للوقف. وجعل: مفعول به لترد، مصدر ينصب مفعولين أضيف إلى أولهما. ومثل: مفعوله الثاني مضاف إلى اسم موصول. وفوق: ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، متعلق بفعل الصلة المحذوفة. وحكم: مفعول مطلق مقدم، اتصلت به الفاء الرابطة لتقدمه على عامله، ولذلك وجبت الفاء ولكون العامل طلبياً. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ح: «إلى ذلك بقوله... فحكم فاعل».

الحال والاستقبال جازت إضافته، وجاز تنوينه وإعماله، كما يُفعل بـ «جاعِل» وغيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص «جاعِل» بالتمثيل به فائدة؟ قلت: نعم، وهو التنبيه على أن معنى اسم «فاعِل»^(١) العدد، إذا استعمل مع ما تحته،^(٢) معنى «جاعِل». فإذا قلت: «رابعُ ثلاثة» فمعناه: جاعِلُ الثلاثة ومُصيرُهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح في البيت: (٣) معناه: وإن تُرد، بالمصوغ من اثنين فما فوقه، أنه جعل ما هو أقل عددًا مما اشتق منه^(٤) مُساويًا له فاحكم لذلك المصوغ بِحُكم «جاعِل». انتهى. وفيه تصريح بأن «ثاني»^(٥) يُستعمل بمعنى: جاعِل، فيقال: ثانٍ واحدًا.^(٦) وهو خلاف «التسهيل»،^(٧) لأنه خص المصوغ من اثنين بالإضافة إلى المُوافق بمعنى بعض أصله. ونص سيبويه^(٨) على أنه لا يقال: ثاني واحد.^(٩) وقال الكسائي: (١٠) بعض العرب يقول: ثاني واحد. وحكاها الجوهري^(١١) أيضًا، وقال: ثانٍ واحدًا.^(١٢) والمعنى: هذا ثنًى واحدًا.

الثاني: قال في «التسهيل»: «وإن قصد بـ (فاعِل) المصوغ من ثلاثة إلى عشرة». وهذه العبارة كما قال في «شرحه»^(١٣) - تقريب على المُتعلّم. والحقيقة أنه من الثُلث إلى العَشْر،^(١٤) وهي مصادر: (١٥) ثَلَثُ الاثنين، إلى عَشْرَتِ التسعة.

٧٤٢ - وإن أَرَدْتَ، مِثْلَ «ثاني اثنين»، مُرَكَّبًا، فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ^(١٦)

(١) زاد في حاشية ت: من.

(٢) أي: ما تحت اسم الفاعل بدرجة واحدة من العدد.

(٣) ص ٧٣٦.

(٤) أي: من مصدره.

(٥) ح: ثانيًا.

(٦) فيما عدا ت: ثاني واحد.

(٧) ص ١٢١.

(٨) الكتاب ٢: ١٧٢.

(٩) ت: «ثاني واحدًا». وانظر الارتشاف ١: ٣٧٢ والأشمونى ٤: ٧٥.

(١٠) زاد في ت: وإن.

(١١) الصحاح ص ٢٢٩٥.

(١٢) فيما عدا ت وح: ثاني واحد.

(١٣) في ٢: ٤١٣.

(١٤) س: من الثلاثة إلى العشرة.

(١٥) في حاشية ت عن التواتي أن المصادر: ثلثًا وريمًا وعشرًا وما بينهما على وزن «فَعْل» كما جاء في البيت ٤٤٠.

(١٦) أردت: قصدت. وثاني اثنين: اقتباس من الآية ٤٠ من سورة التوبة. ومركبًا أي: تركيب إضافة. وسقط الشطر الثاني من

ت ثم ألحق بالحاشية. ومثل: حال مقدمة عن «مركبًا» المفعول به لأردت، ومضافة إلى «ثاني» المضاف إلى اثنين.

إذا قُصد صوغ «الفاعل» من المُركَّب بمعنى بعض أصله، كثنائي اثنين، ففي استعماله ثلاثة أوجه:

الأول، وهو الأصل: ^(١) أن يُجاء بتركيبين، صدر أولهما «فاعل» في التذكير و«فاعلة» ^(٢) في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المُشتق منه، وعجزهما «عشر» في التذكير و«عشرة» في التأنيث. فتقول في التذكير: ثاني عشر اثني عشر، إلى تاسع عشر تسعة عشر، وفي التأنيث: ثانية عشرة اثنتي عشرة، إلى تاسعة عشرة تسع عشرة، بأربع كلمات مبنية، ^(٣) وأول التركيبين ^(٤) مضاف إلى ثانيهما إضافة «ثاني» إلى «اثنين».

الثاني: أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب، ويضاف إلى المُركَّب باقياً بناؤه. وإليه ^(٥) أشار بقوله: ^(٦)

٧٤٣ - أو «فاعلاً»، بحالتيه، أضف إلى مُركَّب، بما تنوي يفي حالتهما التذكير والتأنيث. فتقول في التذكير: ثاني اثني عشر، إلى تاسع تسعة عشر، وفي التأنيث: ثانية اثني عشرة، إلى تاسعة تسع عشرة.

الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول. ^(٧) وإليه أشار بقوله: ^(٨)

٧٤٤ - وشاع الاستغناء بـ «حادي عشر» ونحوه، وفيه حينئذ ثلاثة أوجه:

- (١) سقط «وهو الأصل» من النسخ. والمراد بالأصل ما حق التركيب أن يكون عليه، وليس المراد من الغالب.
- (٢) هذا هو القياس، فيكون في العدد المركب أربع تاءات أو ثلاث. وذكر أبو حيان عن السيرافي والزمخشري جواز حذف التاء من «عشر» في التأنيث: حادية عشر، والتاسعة عشر. الارتشاف ١: ٣٧٢.
- (٣) كذا. وفيه تغليب لأن «اثني واثني» عربان. (٤) س: المركبين.
- (٥) في النسخ: وإلى هذا.
- (٦) فاعلاً أي: ما صيغ على وزنه من العدد. وأضفه: اجعله مضافاً. ومركب أي: تركيب مزج. وتنوي: تقصد من المعنى. ويغي به: يؤديه ويستوعب دلالاته. وفاعلاً: مفعول به مقدم للفعل أضف. وهذا معطوف على «جى». والفصيح في مثله اقترانه بالفاء كآية ٨ من سورة الشرح. وبما: متعلقان بالفعل «يفي». وجملة هذا الفعل صفة لمركب. أي: واف بما تنوي مناسب لفاعل المذكور ومن جنسه. وقيل: الجملة جواب أضف، والفعل مجزوم والياء فيه إشباع للكسر، أي: إن فعلت ذلك يفي الكلام بالمعنى الأول الذي نوبته. وهذا يرجح أن الرواية «تفي» بالتاء والفاعل هو المخاطب. أي: وفيت بالمعنى المراد. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وبحالتي: متعلقان بصفة لـ «فاعلاً». وجملة تنوي: صلة ما.
- (٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الصورة. وإلا فهو مركب من صدر الأول وعجز الثاني وطرح غيرهما. وانظر الإتحاف ٢: ٢٩١.
- (٨) شاع: كثر في كلام العرب. والاستغناء أي: الاكتفاء عن التركيبين وعن «فاعل» المضاف إلى مركب. ونحوه أي مثله، من ثاني عشر إلى تاسع عشر. وحذفت همزة الاستغناء للتخفيف. والباء: تتعلق به. وحادي عشر: في محل جر بالباء. ونحو: معطوف عليه.

الأول: أن يَنِي صدرَه وعجزَه. وهو الأعرَف.

والثاني: أن يُعَرِّب صدرَه، مُضَافًا إلى عجزه مَبْنِيًا. حكاه ابن السُّكَيْت وابن كَيْسَانَ. ووجهه أنه حَذَفَ عَجَزَ الأول، فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدرَ الثاني فبناه.

والثالث: أن يُعَرِّبَهُمَا معًا، مُقَدَّرًا حَذَفَ عَجَزَ الأول، وصدر الثاني. وهذا الوجه أجازَه بعض النحويين.

تنبيهان:

الأول: مثل في النظم بـ«حادي عَشْرًا»^(١) ولم يمثل بثاني عَشَرَ. قال الشارح: ليتضمَّن^(٢) التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه، حين صاغوا أحدًا وإحدى^(٣) على «فاعل» و«فاعلة» من القلب، وجعل الفاء بعدا للام، فقالوا: حادي^(٤) عَشَرَ وحادية عَشْرَةً^(٥). والأصل: واحد وواحدة. قلت: وحكى الكسائي عن بعض العرب: واحدَ عَشَرَ، على الأصل. فلم يلتزم القلب كُلُّ العرب.

الثاني: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركَّب بمعنى «جاعِل»، لكونه لم يُسمع. إلا أن سيبويه وجماعة من المُتَقَدِّمين أجازوه قياسًا. فنقول على هذا: رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ، أو رابعَ ثلاثةَ عَشَرَ^(٦). وإنما أجازوه بشرط الإضافة. ولا يجوز أن يُنصب ما بعده.

وأجاز بعض النحويين: هذا ثانٍ أحدَ عَشَرَ وثالثَ اثنيَ عَشَرَ، بالتنوين. وذَهَبَ الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى^(٨).

وقوله: (٩)

وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

٧٤٥ - وبابه «الفاعل» مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ، قَبْلَ وَاوٍ، يُعْتَمَدُ^(١٠)

(٢) ص ٧٣٧. وفي النسخ: يتضمن.

(١) فيما عدا الأصل: بحادي عشر.

(٢) ت ح «إحدى وأحد». س: أحد وإحدى.

(٣) في حاشية ت أن حاديًا أصله واحد، فجعلت الألف بعد الحاء والواو بعد الدال، فقلبت الواو ياءً لتطرفها بعد الكسر.

(٤) س: وحادية عشر.

(٥) الكتاب ١٧٢: ٢ والمقتضب ١٨٠: ٢. ط: فيقولون هذا.

(٦) سقط هذا المثال من النسخ. ويجوز فيه إعراب «رابع» أو بناؤه. الصبان ٤: ٧٧.

(٧) الإتحاف ٢: ٢٩٢.

(٨) سقطت من ت. والألف في «اذكُرَا» بدل من نون التوكيد للوقوف. والفعل للأمر مبني على الفتح. وقبل: ظرف له.

(٩) الفاعل أي: ما كان على وزنه، مفعول به لا ذكر. ويعتمد: يقصد دون غيره من حروف العطف. وبابه: معطوف على عشرين. وجملة يعتمد: صفة لواو. ومن والباء وقبل: تتعلق بحال محذوفه عن الفاعل. والمراد: اذكر اسم الفاعل المصوغ من مصدر العدد، في حالتي التذكير والتأنيث، قبل العقود معطوفة عليه بالواو دون غيرها.

يعني: أَنَّ العشرين وبابه - يعني: ^(١) بقية العقود - يُعطف على اسم الفاعل بحالتيه. يعني التذكير والتأنيث. فتقول: الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين. ولا يُستعمل «الحادي» و«الحادية» إلّا في تنيف. ^(٢)

تنبيه: لم يُسمع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية. أعني عشرين وبابه. ^(٣) إلّا أنّ بعضهم حكى: عاشر عشرين. وقاس عليه الكسائي إلى التسعين. ^(٤) وقال سيويه والفراء: هذا الجزء العشرون، على معنى: تمام العشرين، فحذف. ^(٥) وقال بعضهم: تقول: هذا مُتَمَّم عشرين، أو مُكَمَّل ^(٦) عشرين. ورُدّ بأنّه يلزم أن يُتَمَم نفسه، أو يُكَمَّل نفسه. ^(٧) وقال أبو علي: هو المُوفي عشرين. قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هو كمالُ العشرين أو تمامُ العشرين، ^(٧) أو تأتي ^(٨) بألفاظ العقود، فتقول: العشرون إلى التسعين. ^(٩) والله أعلم.



(١) يفسر معنى «بابه».

(٢) التنيف: الزيادة. يريد العدد الزائد على العقود، أي: مع عشر أو عشرين إلى تسعين. وانظر الإتحاف ٢: ٢٩٢.

(٣) الإتحاف ٢: ٢٩٣.

(٤) ط: «قاس عليه الكسائي». وانظر الارتشاف ١: ٣٧٥.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني فحذف «تمام». أصله: هذا الجزء تمام العشرين.

(٦) ت س: ومكمل.

(٧) سقط هذا المعطوف من س مع حرف المعطف.

(٨) في النسخ: أو يأتي.

(٩) وقال بعض أهل اللغة: مُعَشَّرٌ... إلى مُتَسَعِّن. اشتقاقاً من مصدر: عَشَرَ... إلى تَسَعَّن، من عشرين إلى تسعين. قلت: وبقيّة العقود كالمائة والألف تحمل على الثمانية المذكورة، فيجوز فيها ما جاء عن سيويه والفراء وغيرهما.

كم وكائن وكذا

هذه ألفاظ يُكْتَبَى بها عن العدد. ^(١) فلذلك أُرْدِفَ بها باب العدد. ^(٢)
أما «كم» فاسم لعدد مُبْهَم الجنس والمقدار، ^(٣) وليست مُرَكَّبَةً خِلافًا لِلْكَسَائِي وَالْفَرَّاء. فَإِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ عِنْدَهُمَا مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ«مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ مَحْذُوفَةً الْأَلْفَ، وَسُكِّنَتْ مِيمُهَا لَكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ. وَكَمْ قِسْمَانِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَخَبَرِيَّةٌ. وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُفْتَقِرٌ إِلَى تَمْيِيزٍ.

[كم الاستفهامية وتمييزها]

وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله: ^(٤)

٧٤٦ - مَيَّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ «كَمْ»، بِمِثْلِمَا مَيَّزَتْ «عِشْرِينَ»، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا؟
يعني: أَنْ تَمْيِيزَ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ كَتَمْيِيزِ ^(٥) «عِشْرِينَ» فِي الْإِفْرَادِ وَالنَّصَبِ، نَحْوُ: «كَمْ شَخْصًا سَمَا؟»
أَمَّا إِفْرَادُهُ فَلَا زَمَّ خِلافًا لِلْكَوْفِيِّينَ. فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ جَمْعَهُ نَحْوُ: كَمْ شُهُودًا لَكَ؟ وَلَوْ سَمِعَ مِثْلَ
هَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، ^(٦) لَصَحَّ حَمْلُهُ عَلَى الْحَالِ ^(٧) وَجَعَلَ التَّمْيِيزَ مَحْذُوفًا. وَأَجَازَ
بَعْضُهُمْ جَمْعَهُ ^(٨) إِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَنِ الْجَمَاعَاتِ، ^(٩) نَحْوُ: كَمْ غِلْمَانًا لَكَ؟ إِذَا أُرِدَتْ أَصْنَافًا مِنَ
الْغِلْمَانِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ. فَيَحْصِلُ فِي جَمْعِهِ ثَلَاثَةٌ ^(١٠) مَذَاهِبٍ.
وَأَمَّا نَصْبُهُ ففِيهِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٍ:

(١) قيل: العدد هنا بمعنى المعدود. وقيل: أسماء الكناية تدل على معدود وعدد. والمراد بالكناية: التعبير عن شيء معين، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه.

(٢) سقط «فلذلك... العدد» من النسخ.

(٣) المقدار: الكمية.

(٤) ميز «كم» أي: بين معدودها. وسما: علا. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية. وفي: تتعلق بحال مقدمة عن «كم» التي في محل نصب مفعول به على الحكاية. والباء: تتعلق بميز. وما: حرف مصدري يؤول مع الفعل بمصدر في محل مضاف إليه. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٥) في النسخ: مميز الاستفهامية كميز.

(٦) ت ح: «لم يكن حجة فيه». س: لم تكن فيه حجة.

(٧) يعني أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف.

(٨) في النسخ: وأجازه بعضهم.

(٩) س ح: «الجماعة». وانظر الارتشاف ١: ٣٧٨ - ٣٧٩. (١٠) ط: ثلاث.

أحدها: أنه لازم، ولا يجوز جرّه مُطلقاً. ^(١) وهو مذهب بعض النحويين.

والثاني: أنه ليس بلام بل يجوز جرّه مُطلقاً، حملاً على الخبريّة. وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم: ^(٢)

* كَمَ عَمَّةٌ لَكَ، يَا جَرِيرُ، وَخَالَةٍ *

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جرّ، وراجع على الجرّ إن دخل عليها حرف جرّ. وهو المشهور. ولم يذكر سيبويه ^(٣) جرّه إلّا إذا دخل على «كم» حرف جرّ. وإلى هذا أشار بقوله: ^(٤)

٧٤٧ - وَأَجَرَ أَنْ يَجْرَهُ «مِنْ» مُضَمّاً إِنْ وَلَيْتَ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ، مُظْهِراً
فيجوز في نحو «بكم درهم» ^(٥) النصب على الأصل - وهو الأجود والأكثر - والجرّ أيضاً. وفيه قولان: أحدهما: أنه - كما ذكر - بـ «مِنْ» مُقدّرة. وإليه ذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة. ^(٦) والثاني: أنه بإضافة «كم» إليه. وهو قول الزجاج.

وزعم ابن بابشاذ أن الأوّل ليس مذهب المُحقّقين. ورّد بأنّه نصّ من كلامهم، إلّا الزّجاج. ^(٧) ورّد مذهب الزّجاج، بوجهين: أحدهما: أنه بمنزلة عدد ^(٨) يُنصب ما بعده، قولاً واحداً. فلا يُمكن الخفض بها. قاله ابن خروف. والآخر: أن الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط

- (١) بل يجب جرّه غالباً بـ «مِنْ»، إذا فصلت بينه وبين «كم» جملة، فعلها متعد لم يستوف مفعوله ظاهراً النصب. نحو: كم قرأت من كتاب؟ وذلك لثلاث يظن أن القراءة مرات لكتاب واحد. ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّ يَبْنَ إِسْرَائِيلَ: كَمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ؟﴾ وإذا جر فهو ليس في الاصطلاح النحوي تمييزاً.
(٢) صدر بيت للفردق، عجزه:

قَدْ دَعَاءٌ، قَدْ خَلَبْتُ عَلَيَّ إِشَارِي؟

ديوانه ص ٤٥١ والكتاب ١: ٢٥٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٧٠٧ والارتشاف ١: ٣٧٨ والأشموني ٤: ٨ والعيني ٤: ٨٩٩ والخزانة ٣: ١٦٣. والقداء: الموجة الأصابع لكثرة الحلب. والشار: جمع عُشراء. وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر. وعلى: بمعنى لام التعليل. من: حمل أكثرهم قوله.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٣.

(٤) المضمر: المحذوف. والمظهر: الملفوظ. وأجز: فعل أمر من أجاز، مبني على السكون. وحذفت همزة «أن» ونقلت حركتها إلى زاي أجز. ت ط: «تجره». ووليت: تلت. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والمصدر المؤول: مفعول به. ومن: في محل رفع فاعل على الحكاية. والضمير المتصل يعود على مصدر «ميز» في البيت المتقدم. ومضمر: حال من «مِنْ». وكم: في محل رفع فاعل على الحكاية. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.
(٥) زاد في ط: اشترت.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٣. وإضمار «مِنْ» هنا ليس واجباً بل جائز. الصبان ٤: ٨٠. وفيما عدا الأصل: أنه بمن مقدرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماعة.

(٧) سقط «ورد... الزجاج» من النسخ.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مركباً نحو: خمسة عشر رجلاً.

ودخول حرف الجرّ على «كم»، ليكون عوضاً^(١) من إظهار «مين». قلتُ: وفي لزوم هذا للزجاج نظر، لأنّه نُقل عنه أنّه يُجيز الجرّ مُطلقاً، كما تقدّم.

[كم الخبرية وتمييزها]

ثمّ أشار إلى الخبريّة بقوله: ^(٢)

٧٤٨ - واستعملَناها، مُخبراً، كَعَشْرَةٍ أو مِائَةٍ، كَكَم رِجالٍ، أو مَرَّة! يعني: أن «كم» الخبريّة تُستعمل تارة استعمال «عشرة»، فيكون تمييزها جمعاً مجروراً نحو: كم رجال! وتارة استعمال مائة، فيكون تمييزها مفرداً مجروراً نحو: كم مرة! ومن الجمع قول الشاعر: ^(٣)
* كَم مُلُوكٍ بَسَادَ مُلْكُهُمْ *
ومن الأفراد قول الآخر: ^(٤)

* وَكَم لَيْلَةٍ قَدْ بَثُّهَا، غَيْرَ آئِمٍ *

تنبيهات:

الأوّل: إفراد تمييز الخبريّة أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع بشاذّ كما زعم بعضهم. (فيل: الجمع على معنى الواحد. فكم رجالٍ! على معنى: كم^(٥) جماعةٍ من الرّجال!)

(١) في حاشية ت عن التواتي: هذا مشكل لجواز الجمع بينهما نحو: بكم من درهم اشتريت؟ ولو كان عوضاً لما جاز الجمع بين العوض والمعوّض منه.

(٢) ضمير الغائبة يعود على «كم». ومخبراً أي: مع التعجب والتكثير. ومرة: امرأة. وأصلها: مرأة، حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الراء. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومخبراً: حال من الفاعل. والكاف: حال من المفعول به. والكاف الثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية.

(٣) صدر بيت لعدي بن زيد، عجزه:

وَنَجِيمٍ سُوقَةٍ بَسَارًا!

ديوانه ص ١٣١ ومجاز القرآن ١٥٣: ٢ والجمل للخليل ص ٩٨ وبار: تعطل وزال. وعجزه في ط.

وَنَجِيمٍ سُوقَةٍ بَسَاؤًا

وهو وهم قديم. انظر المغني ص ٢٠١ والشرح الكبير ٤٨: ٢ والعيني ٤٩٥: ٤ والهمع ٢٥٤: ١ والأشموني ٨٠: ٤ والدرر ٢١١: ١.

(٤) صدر بيت لعمارة بن عقيل، عجزه:

بِسَاجِيَةِ الْحِجْلَيْنِ، مُنْعَمَةِ الْقَلْبِ!

الأمالي ٦٠: ٢ والسمط ص ٦٩٢ وبلاغات النساء ص ١٦٤ والعيني ٤٩٦: ٤ والأشموني ٨٠: ٤. والآنم: مرتكب الإثم. والساجي: الساكن. والحجل: الخلخال. يعني أن الخلخال ساكن لامتلاء الساق. والمنعم: المرفه. والقلب السوار. والمراد مكان السوار. فهو منعم محتلى صحة ورفاهية. ط: «قول الراجز». وفي الحاشية تخليط في التفسير والإعراب والرواية.

(٥) سقطت من ح.

الثاني: ذهب الفراء إلى أَنَّ الجرَّ بعد الخبرية بـ «من» مقدّرة، ونُقل عن الكوفيين. والصحيح أَنَّهُ بإضافة «كم» إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرطُ جرّ تمييز الخبرية الاتصال. فإن فصل نُصب حملاً على الاستفهامية. وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو بجاز ومجرور. ^(١) فالأول كقوله: ^(٢)

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ، يُهَالُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخَرِيثُ ذُو الْجَلْدِ!
والثاني كقوله: ^(٣)

* كَمْ، بِجُودٍ، مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى *

وفيه مذاهب:

أحدها: أَنَّهُ لا يجوز إلّا في الشعر. وهو مذهب جمهور البصريين. وإليه ذهب المُصَنِّف. ^(٤)

والثاني: أَنَّهُ يجوز في الاختيار. ^(٥) وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أَنَّهُ يجوز إن كان الفصل بناقص، ^(٦) نحو: كَمْ الْيَوْمَ جَائِعَ جَاءَنِي! وكم بك مأخوذ أُنَانِي! ^(٧) لا إن كان بتمام. وهو مذهب يُونس، فإن كان الفصل بجملة نحو: ^(٨)

* كَمْ نَالَتِي، مِنْهُمْ، فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ *

(١) ح: أو جار ومجرور.

(٢) نسب البيت إلى ذي الرمة. ديوانه ص ٦٦٥ وشرح التسهيل ٤٢١:٢ والأشُمُونِي ٨١:٤ والعيني ٤٩٦:٤. ومية: اسم امرأة. والمومة: الصحراء. ويهال: يفزع. وتيمم: قصد. والخريث: الدليل الماهر الحاذق.

(٣) صدر بيت لأَنس بن زَيم، عجزه في س و حاشية ت:

وَكَرِيمٍ، بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ!

الجميل للخليل ص ٩٧ والكتاب ٢٩٦:١ وشرح التسهيل ٤٢١:٢ والعيني ٤٩٣:٥٤ والخزانة ١١٩:٣ والأشُمُونِي ٨٢:٤. والوجود: السخاء. والمقرف: اللثيم النسب. والعلی: المراتب العالية. والكريم: ذو الأصل والمحتد. وسقط «كقوله» من ط.

(٤) شرح التسهيل ٤٢١:٢.

(٥) الاختيار: النشر.

(٦) الناقص هو المعروف باللفو. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني بالناقص هنا الملقى. وهو كل ظرف أو مجرور متعلق بظاهر. وانظر الصبان ٨٢:٤. قلت: وعكسه التام. وهو المتعلق بمحذوف وقد ناب عنه في الدلالة، ويقال له: المستقر.

(٧) ط: «جائع أناني ... مأخوذ جاءني». وانظر الإتحاف ٢٩٤:٢ والارتشاف ٣٨٠:١.

(٨) صدر بيت للقطامي، عجزه:

إِذْ لَا أَزَالُ، مِنْ الْإِقْتَارِ، أَجْتَمِلُ!

ديوانه ص ٦ والجميل للخليل ص ٩٧ والكتاب ٢٩٥:١ وشرح التسهيل ٢٤٠:٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٧١ والارتشاف ٣٨٠:١ والأشُمُونِي ٨٢:٤٣ والعيني ٢٩٨:٣ و٤٩٤:٤ والخزانة ١٢٢:٣ والعدم: فقد المال. والإقترار: الفقر. وأجتمل: أجمع العظام لاستخراج ودكها.

أو بظرف وجازَ ومجرور معًا نحو: (١)

تَوْمَ سِنَانًا، وَكَمَ دُونَهُ، مِنْ الْأَرْضِ، مُحَدِّدًا غَارُهَا!
تعيّن النصب. قاله (٢) المصنّف. وهو مذهب سيبويه، (٣) وظاهر كلام المُبرِّد (٤) جواز جرّ
المفصول بجملة في الشعر. وحُكي عن الكوفيّين جوازه في الكلام. وقد رُوي خفض
«فضل» (٥) من قوله: (٦)

* كَم نَالَنِي مِنْهُمْ، فَضِلْ عَلَيَّ عَدَمَ *

الرّابع: (٧) ذكر سيبويه أنّ بعض العرب ينصب مُميّز الخبريّة مع الاتّصال، حملاً على
الاستفهاميّة، وحكاها المصنّف في غير هذا الكتاب (٨) عن تميم، وجزم هنا باللغة الفُصحى.
الخامس: إذا نُصب مع اتّصال، (٩) على هذه اللغة، فقال الشّلوّيين: (١٠) لا يكون إلّا مفردًا.
والصحيح أنّه يجوز فيه هنا الإفراد والجمع على هذه اللغة، كما ذكر في «شرح الكافية» (١١)
نصّ على ذلك السيرافي.

[ما بين الاستفهامية والخبرية]

السادس: قد علّم ممّا تقدّم أنّ الاستفهاميّة والخبريّة يتفقان (١٢) في أحكام، ويفترقان في
أحكام. فلنذكر طرقًا من ذلك، فنقول: يتفقان في ستّة أشياء:
أحدها: (١٣) أنّهما اسمان خلافاً لمن قال: إنّ الخبريّة حرف. ودليل اسميّتهما (١٤) واضح. (١٥)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى. الجمل للخليل ص ٩٧ والكتاب ٣٩٥: ١ وشرح التسهيل ٢: ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ص ١٧٠٨ والعيني ٤: ٤٩١ والأشموني ٤: ٨٣. وتؤم: تقصد. وسنان: ابن حارثة. والمحدودب: الشديد التحذب. والغار: الغائر المتهدم.

(٢) فيما عدا الأصل: «قال». وانظر التسهيل ص ١٢٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٧١٠ والأشموني ٤: ٨٣. قلت: بل الجر بـ «من» واجب غالبًا، إذا كانت الجملة فعلية وفعلها متعد لم يستوف مفعوله ظاهرًا، نحو: «كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاطٍ وَعُيُونٍ!» و«كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ!» وانظر تعليقنا على المذهب الأول من شرح البيت ٧٤٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٥ - ٢٩٢. (٤) المقتضب ٣: ٦١.

(٥) ط: فضلًا. (٦) سقط «على عدم» من س وح.

(٧) هذا تابع للتنبيهات الثلاثة في ص ٢٢٥ - ٢٢٦. وانظر الكتاب ١: ٢٩٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ١٧٠٧. (٩) فيما عدا الأصل: الاتصال.

(١٠) انظر التوطئة ص ٢٨٥. (١١) ص ١٧٠٧.

(١٢) كذا بالياء هنا وفيما يلي.

(١٣) ت: «الأول». س ح ط: أولها.

(١٤) فيما عدا الأصل: اسميّتهما.

(١٥) ضرب في ت على «واضح»، والحقّ بالحاشية ما يلي على أنه من الأصل: «دخول حرف الجر عليهما». انظر الإتحاف ٢٩٥: ٢. وفي الحاشية أيضًا عن ابن غازي: وكذا عود الضمير عليهما، وصحة الابتدائية، وصحة المفعولية.

وثانيها: أنَّهما مبنيان. أمَّا الاستفهامية فلتضمَّنهما^(١) معنى حرفه. ^(٢) وأما الخبرية ففيل: لشبهها به، ^(٣) وقيل: لِمُناسبة «رُبَّ»^(٤) التي للتكثير، وقيل: حملاً على «رُبَّ» وإن كانت للتقليل، لأنَّ الشيء قد^(٥) يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره. ^(٦) قلت: والتعليل بالشَّبه الوضعي^(٧) كافٍ في بنائهما.

وثالثها: أنَّهما يفتقران إلى مُميِّزٍ لإيهامهما.

ورابعها: أنَّ مُميِّزهما قد يُحذف، إذا دلَّ عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية. وقال بعضهم: يقبَح حذف تمييز الخبرية، ^(٨) إلَّا إن قُدِّر منصوباً. قال في «الارتشاف»: ^(٩) وينبغي أن يقال: إن قُدِّر تمييز الخبرية منصوباً أو مجروراً بـ «مِنْ» جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز. ^(١٠)

وخامسها: أنَّهما يلزمان الصدر. أمَّا الاستفهامية فواضح. وأما الخبرية فللحمل على «رُبَّ» - فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلَّا المضاف وحرف الجر. وحكى الأخفش أنَّ بعض العرب يُقدِّم العامل على «كم» الخبرية، فيقول^(١١) على هذا: ملكْتُ كم غلام! فقيل: هي من القلة بحيث لا يُقاس عليها. والصحيح أنَّه يجوز القياس عليها لأنَّها لغة. ^(١٢)

وسادسها: أنَّهما يشتركان في وجوه الإعراب. وهذا^(١٣) تقييد في إعراب «كم»: إن تقدَّم عليها حرف جرٍّ أو مُضافٌ فهي مجرورة. وإلَّا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي

(١) في النسخ: فلتضمن.

(٢) أي: حرف الاستفهام. وهو الهمزة. انظر شرح البيت ١٦.

(٣) به أي: بالاستفهام. س ح ط: «بها» أي: بالاستفهامية.

(٤) يريد أن معنى «كم» يناسب معنى «رُبَّ». فهي مبنية مثلها.

(٥) سقط من ط.

(٦) سقط «لأنَّ الشيء... نظيره» من النسخ.

(٧) الشبه الوضعي: كون الاسم على حرف أو حرفين في الوضع. وبذلك يكون شبيهاً بأكثر حروف المعاني. انظر شرح البيت ١٦.

(٨) سقط وقال بعضهم... الخبرية» من النسخ.

(٩) في ١: ٣٧٧.

(١٠) زاد في ت: حذفه.

(١١) ط: فتقول.

(١٢) ط: «وأنها لغة». وانظر الارتشاف ١: ٣٨١. وزاد فيه أن الاستفهامية يتقدم عليها العامل أيضاً إذا عطف في الاستثبات

نحو: قبضت عشرين وكم؟ إذا استثبتت مَنْ قال: قبضت عشرين وكذا وكذا. قلت: وفي الكتاب ١: ٢٩٢ والإيضاح

العصدي ١: ٢٢٢ ما يومه أن «كم» تكون في محل رفع فاعلاً. والراجح أن ذلك من حيث المعنى لا الصناعة النحوية.

انظر الكتاب ١: ٢٩١ والارتشاف ١: ٣٨٣.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «الإشارة تعود إلى غير مذكور». قلت: إنها لما سيذكر مفصلاً فيما يلي. انظر الارتشاف

منصوبة، على المصدر أو الظرف. وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل، ^(١) وهو لازم ^(٢) أو متعد رافع ضميرها أو سببها، ^(٣) فهي مبتدأة، ^(٤) وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة، ^(٥) وإن أخذه فهي مبتدأة. ^(٦) إلا أن يكون ضميرًا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال. ^(٧)

ويترقان في ستة ^(٨) أشياء:

أحدها: ^(٩) أن تميز الاستفهامية أصله النصب، وتميز الخبرية أصله الجر. ^(١٠)

وثانيها: أن تميز الاستفهامية مفرد، وتميز الخبرية يكون مفردًا وجمعًا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في ضرورة. ^(١١) نص المصنف على ذلك، وتقدم ما يقتضي إطلاق الخلاف. ^(١٢)

ورابعها: أن الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافاً لبعضهم، والخبرية للتكثير خلافاً لابن ظاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، بخلاف الخبرية، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها في الإعراب. ولو رفع مطلقاً لجاز.

(١) سقطت من س.

(٢) في حاشية عن التواتي: مثال: كم رجلاً عندك أو في الدار؟ وكم رجلاً قام أو جلس؟

(٣) في حاشية ت عن التواتي: مثال: كم رجلاً ضرب زيداً؟ وكم رجلاً ضرب غلامه زيداً؟

(٤) فيما عدا الأصل: مبتدأ.

(٥) م: مفعوله.

(٦) فيما عدا الأصل: «مبتدأ». وفي حاشية ت عن التواتي في تمثيل الحاليين: مثال: كم رجلاً ضربت؟ وكم رجلاً ضرب زيداً؟

(٧) في حاشية ت عن التواتي: نحو: كم رجلاً ضربته؟ ومثله ابن عصفور فقال: نحو: كم ضرب زيداً غلامه؟ [كذا].

وتردد شيخنا فيه. وقال الله العظيم: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾! فكم: مفعولة بفعل تقديره: أهلكنا. ويقدر بعدها...

(٨) ت س ح: «خمس». وجعل في النسخ الأول ثانياً، والثاني أولاً. وزاد بعض المتأخرين في الفروق: أن الاستفهامية

جملتها إنشائية وجملة الخبرية خبرية، وأن العائد على الخبرية يراعى فيه مميزها غالباً والعائد على الاستفهامية مفرد مذكر

أو مطابق لما يدل عليه، وأن الاسم بعد «إلا» مع الخبرية يكون مستثنى ومع الاستفهامية يكون بدلاً، وأن مميز

الاستفهامية يجوز حذفه بخلاف الخبرية التي قلما يحذف مميزها، وأن الخبرية خاصة بالماضي مثل «رُبَّ» خلافاً

للالستفهامية. قلت: في الآخرين نظر، لأن حذف المميز سواء مع الاثنين، وورود الخبرية و«رُبَّ» للزمن الحاضر

كثير. وقد تردان للمستقبل، نحو قول الشاعر:

كَمْ شَابِتٍ بِي، إِنَّ هَلْكَ ———— تَ، وَقَسَائِلِي: اللَّهُ ذَرَّة!

ويا ربّ صائمه لن يصومه، ويا ربّ قائمه لن يقومه. وانظر الجنى الداني ص ٤٥٢.

(٩) فيما عدا الأصل: أولها.

(١٠) في النسخ: تمييز الاستفهامية منصوب وتميز الخبرية مجرور.

(١١) ت: «إلا ضرورة». س ط: إلا في الضرورة.

(١٢) في النسخ: «ما يقتضي الخلاف». ط: ما يقتضي الإطلاق.

وسادسها: أَنَّ الاستفهامية لَا يُعْطَف عَلَيْهَا، بخلاف الخبرية،^(١) فتقول: كم رجلٍ جاءني،
لا رجلٌ ولا رجلان!^(٢)

[كأين وكذا للتكثير]

ثم انتقل إلى «كأين» و«كذا» فقال: ^(٣)

٧٤٩ - كَكَم «كأين» و«كذا»، وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصَبُّ
يعني أَنَّ «كأين» و«كذا» مثل «كم» الخبرية، في الدلالة على تكثير^(٤) عدد مُبْهَم الجنس
والمقدار. إِلَّا أَنَّ تَمْيِيزَهُمَا مَنْصُوبٌ، بخلاف تَمْيِيزِ «كم» الخبرية. فتقول: كأين رجلًا رأيتُ!
ورأيتُ كذا رجلًا. والأكثر بعد «كأين» جرّه بـ «مِنْ» كقوله تعالى: ^(٥) «وَكأَيْنِ مِنْ نَبِيٍّ!»
«وَكأَيْنِ مِنْ آيَةٍ»^(٦)! وَخُطِئَ ابنُ عُصْفُورٍ فِي قَوْلِهِ: ^(٧) إِنَّ «مِنْ» تَلْزِمُ تَمْيِيزَ «كأين».

تنبيهات:

الأول: المُشَبِّه به في قوله «ككم» هي الخبرية، لأنَّ «كأين» و«كذا» لَا يُسْتَفْهَمُ بِهِمَا. أمَّا
«كذا» فبالاتفاق. وأمَّا «كأين» فذهب المُصْتَفِ^(٨) إلى أَنَّهَا قَدْ يُسْتَفْهَمُ بِهَا مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِ أَبِي بِن
كعب لعبد الله بن مسعود، رضي الله^(٩) عنهما: كأين تقرأ، أَوْ تُعَدُّ^(١٠) سُورَةُ «الأحزاب»؟^(١١)
وَنُصُوصُ النَحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا خَبَرِيَّةً. فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيُّ قَرِينَةٍ تُرْشِدُ إِلَى أَنَّ مَرَادَهُ
الخبرية؟ قُلْتَ: الْقَرِينَةُ أَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ ثَانِيًا.^(١٢)

(١) ط: «بلا خلاف الخبرية». وسقط «والأجود في...» الخبرية من النسخ، ثم الحق بحاشية ت.

(٢) الظاهر أن الاسم بعد «لا» الأولى هو صفة لـ «كم» وليس معطوفاً، وقد وطأت له «لا» أن يكون كذلك. وزاد في س:
وسادسها: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية. يقال في الخبرية: كم عبد لي
[خمسون بل ستون] وفي الاستفهامية: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما بين قوسين زده من الأشموني ٨٤: ٤. وشرط
الاقتران بالهمزة وقوع المبدل بعد تمام الجملة، وإلا فلا نحو: كم عشرون أم ثلاثون مالك؟

(٣) قوله «ذَيْن» إشارة إلى كَأَيْنٍ وَكَذَا. وبه أي: بالتمييز. يريد: صلة بمن، أي: وجره بها. فقلب التعبير. وتصب أي: يكن
كلامك صواباً. والكاف: خبر مقدم مضاف إلى «كم» على الحكاية. وكأين: مبتدأ على الحكاية عطف عليه: كذا.
ومن: مفعول به على الحكاية. وتصب: جواب شرط محذوف مع فعله. والتقدير: إن تفعل ذلك تصب. وجملة
ينتصب: معطوفة على الجملة الاسمية. وصل: معطوفة على ينتصب. والثلاث مختلفة في النوع.

(٤) كذا. وانظر التنبيه الثالث بعد. (٥) الآية ١٤٦ من سورة آل عمران. ت ح: جل وعلا.

(٦) الآية ١٠٥ من سورة يوسف. ت ح: «قرية». س: «دابة». انظر الآيات ٤٥ و٤٨ من سورة الحج و٦٠ من سورة
العنكبوت و١٣ من سورة محمد و٨ من سورة الطلاق. (٧) الشرح الكبير ٥١: ٢ والارتشاف ٣٨٥: ١.

(٨) التسهيل ص ١٢٥ وشرحه ٤٢٢: ٢ - ٤٢٣. (٩) زاد في ح: «تعالى».

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فأوقع الاستفهام على عدد الآيات. فأجابه ابن مسعود، رضي الله عنه: ثلاثاً وسبعين.

(١١) مستند أحمد ١٣٢: ٥ وإعراب الحديث النبوي ص ٨. زاد في ط: آية.

(١٢) يعني أن الآيات ٧٤٦ - ٧٤٨ وردت فيها الاستفهامية أولاً والخبرية ثانياً. فالخبرية أقرب إلى البيت ٧٤٩ الذي وردت
«كم» مع «كأين» و«كذا».

الثاني: وجه التشبيه^(١) إنما هو في الدلالة على تكثير عدد مبهم، لا في جميع الأحكام، لأن «كأين» لا يحفظ كون مُمَيِّزًا جمعًا بخلاف «كم»،^(٢) ولأن «كذا» لا تلزم الصدر، ولأن «كأين» لا تجز بحرف ولا بإضافة.^(٣) وأجاز ابن قتيبة وابن عصفور جزها بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه «كأين» و«كذا» بـ «كم» الخبرية أنهما للتكثير. وقد صرح المُصَنِّف بذلك في غير هذا الموضع،^(٤) وتوزع في «كذا». فإن الذي يظهر أنها لم توضع للتكثير.^(٥)

الرابع: قد فهم من قوله «وَيَنْتَصِبُ» أن تمييزهما لا يجوز جزه بإضافتهما إليه، بخلاف «كم». فإن قلت: كان حقهما أن يُضَافَا كما تُضَاف «كم»، لكونهما بمعناها. قلت: منع من ذلك أن المحكي لا يُضَاف،^(٦) وأن^(٧) في آخر «كأين» تنوينًا وفي آخر «كذا» اسم إشارة، وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسي والزجاجي^(٨) وابن أبي الريح وابن عصفور من جز التمييز بعد «كذا» في نحو: كذا درهم. وأجازه بعضهم على الإضافة، وبعضهم على البدل.^(٩) والصحيح أنه لا يجوز ولم يُسمع. قال ابن العليج: «وَأَمَّا تَجْوِيزُهُمْ^(١٠) الرَّفْعَ بَعْدَ «كَذَا» فَخَطَأٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ.

السادس: ظاهر قوله «أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِبُ» جواز جز تمييز «كذا» بـ «من». وكلامه في غير هذا الموضع^(١٢) يقتضي وجوب نصبه.

(١) ط: الشبه.

(٢) ت: «بخلاف كم الخبرية». ط: بخلاف الدلالة على كم.

(٣) قيل: إن «كأين» إذا وقعت مبتدأ لا يخبر عنها باسم مفرد أو جملة اسمية. الارتشاف ١: ٣٨٧ والهمع ٢: ٧٦. قلت: إذا كان في الخبر شبه جملة تتعلق بمحذوف فالمحذوف اسم مفرد، وقد ورد الخبر جملة اسمية. انظر الآية ٦٠ من سورة العنكبوت وديوان زهير ص ٢٨ والأشمونى ٤: ٨٥.

(٤) التسهيل ص ١٢٥ وشرح الكافية الشافية ص ١٧١٠.

(٥) ذكر الدماميني أن «كذا» هي للعدد المبهم قليلًا كان أو كثيرًا، وليست للتكثير. ولذلك يكتفى بها عن واحد أو اثنين أو ثلاثة... الصبان ٤: ٨٤. وانظر التوضيح ٢: ٢٨١.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: لأن «كأين» و«كذا» مركبان من حرف الجر وما بعده، كما سيذكر في التاسع. فإذا سمي بهما شيء حكياً، وهما اسمان للعدد.

(٧) في النسخ: ولأن.

(٨) س ح ط: «والزجاج». وانظر الارتشاف ١: ٣٩٠.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن الأزهرى ذكر في التوضيح ٢: ٢٨١ «على البدل من ذا» - فالجر واضح - وأن الظاهر كون البدل من مجموع «كذا»، فيصح الرفع والنصب والجر.

(١٠) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي صاحب كتاب «البيسط»، قرأ على الشلوين، وكان أبو حيان ينقل عنه. وهو من علماء القرن السابع.

(١١) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الارتشاف ١: ٣٩٠ والهمع ١: ٢٥٦. فالقول لأبي حيان لا لابن العليج.

(١٢) التسهيل ص ١٢٥ وشرحه ٢: ٤٢٢ - ٤٢٣.

السابع: ظاهر قوله: «وكذا» أنها تُستعمل كنايةً عن العدد، وهي مُفردة. قال بعضهم: ولا يُحفظ فيها، إذا كانت كناية عن العدد، إلا كونها مُكرّرة بالعطف كقوله: ^(١)

عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى، بَعْدَ بُؤْسَاكَ، ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا، بِهِ نُسَيِّ الْجُهْدُ
وقال في «التسهيل»: ^(٢) «وقلْ وَرُود «كذا» مُفْرَدًا أَوْ مُكْرَرًا بِلَا وَاو. وذلك يدلّ على ورود الأمرين. ولم يذكر لهما شاهدًا. ونازع ابنُ خروف في إفرادها، وزعم أنّه غير مُستعمل.
الثامن: مذهب البصريّين أنّ تمييز «كذا» لا يكون إلا مُفْرَدًا منصوبًا، ^(٣) سواء كانت مُفردة أو مُكرّرة كما تقدّم.

وزهب الكوفيّون إلى أنّها تُعامل معاملة ما يُكنى بها عنه. فكذا أعْبُد: كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبِد: عن مائة ^(٤) فصاعدًا، وكذا كذا ^(٥) عبْدًا: عن ^(٦) أحد عشر إلى تسعة عشر، ^(٧) وكذا عبْدًا: عن ^(٨) عشرين إلى تسعين، ^(٩) وكذا عبْدًا: عن ^(١٠) واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين. ^(١١) ووافقهم على ذلك المُبرّد وابن الدّهان وابن مُعطي، ^(١٢) ونقله صاحب «البيسط» عن الأخفش. قال في «شرح التسهيل»: ^(١٣) «مُستندٌ هذا التفصيلُ الرَّأْيُ لا الروايةُ.

وزهب ابن عُصفور ^(١٤) إلى مذهب ثالث. وهو موافقته في المُركّب والعقد والمعطوف، ومُخالفتهم في المُضاف. وهو من الثلاثة إلى العشرة. فيُفسّر بجمع مُعرّف بالألف واللام مجرور بـ «من». وزعم أنّه مذهب البصريّين، بناءً على ما نقله ابن السّيد من أنّ البصريّين والكوفيّين اتّفقوا على أنّ «كذا وكذا» كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنّ «كذا كذا» ^(١٥) كناية عن الأعداد المُركّبة. وليس كما نقل.

(١) شرح التسهيل ٢: ٤٢٣ والتصريح ٢: ٢٨١ والأشباه والنظائر ٤: ١٥٥ والدرر ١: ٢١٣ والعيني ٤: ٤٩٧ والأشعريني ٤: ٨٦. والنعمى: النعمة. والبؤس: الشدة. والجهد: المشقة. وجملة به نسي الجهد: صفة «لطفًا». س: ومنه قوله.

(٢) ص ١٢٥.

(٣) س: «منصوبًا مفردًا». ط: مفردًا ومنصوبًا.

(٤) ت: «كناية عن مائة». ط: من مائة.

(٥) ط: وكذا وكذا.

(٦) ط: من.

(٧) في النسخ: من أحد عشر وأخواتها.

(٨) يعني العقود ثلاثين أربعين... وفي النسخ: عن عشرين وأخواتها.

(٩) ط: «من». وقدم هذا المثال في النسخ على الذي قبله.

(١٠) عدا العقود المفردة.

(١١) الفصول الخمسون ص ٢٤٤.

(١٢) في ٢: ٤٢٤.

(١٣) الشرح الكبير ٢: ٥٢.

(١٤) ط: كذا وكذا.

التاسع: ^(١) «كأين» مُركبة من كاف التشبيه و«أي»، قيل: الاستفهامية، وحُكِيت فصارت كيزيد، ^(٢) مُسمًى به يُحكى ويُحكم على موضعه بالإعراب. وقال ابن عُصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء. وأجاز ابن خروف أن تكون مُركبة من الكاف التي هي اسم، ومن «أين» ^(٣) اسم على وزن «فعل». ولم يُستعمل هذا الاسم مُفردًا بل مُركبًا مع كاف التشبيه، ^(٤) وهو مبني على السكون، من حيث استعمل في معنى «كم». وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: ^(٥) في «كأين» خمس لغات أفصحها «كأين»، وبها قرأ أكثرهم. ^(٦) وتليها ^(٧) «كائن» وبها قرأ ابن كثير. والثالثة ^(٨) «كئين» ^(٩) حكاها المُبرّد. والرابعة ^(١٠) «كأين» وقرأ بها ابن مُحِصِن والأشهب العُقيلي. ^(١١) والخامسة «كئين».

الحادي عشر: ^(١٢) اختلف في الوقف على «كأين»، في اللغة المشهورة، فذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف ^(١٣) النون. وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون. والوجهان منقولان ^(١٤) عن أبي عمرو والكسائي. قلت: وقف أكثر القراء بالنون اتباعًا للرسم، ووقف أبو عمرو بالياء.

واختلف أيضًا في الوقف على «كائن» وهي التي قرأ بها ابن كثير، فوقف المُبرّد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها. وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من «كان»، ^(١٥) ومن جعلها اسم فاعل ^(١٦) من: كاء يكيء كيئًا، ^(١٧) إذا رَجَعَ وارتدّع.

(١) الارتشاف ١: ٣٨٥.

(٢) ت: كيزيد.

(٣) انظر الإتحاف ٢: ٢٩٥. ح ط: «أي». ت: أي التي هي.

(٤) فيما عدا الأصل: مع الكاف.

(٥) الارتشاف ١: ٣٨٨ والإتحاف ٢: ٢٩٥.

(٦) ت: «كثير القراء». س ح ط: «أكثر القراء». وهم القراء السبعة عدا ابن كثير.

(٧) ط: وثانها.

(٨) ط: وثالثها.

(٩) ت: «كيء». ح: «كاء». ط: كان.

(١٠) ط: ورابعها.

(١١) زاد في س: «وحكاها ابن كيسان والأعلم». وهو في الارتشاف.

(١٢) الارتشاف ١: ٣٨٨.

(١٣) ط: تحذف.

(١٤) سقطت من النسخ.

(١٥) فهي: كائن.

(١٦) سقط «اسم فاعل» مما عدا الأصل.

(١٧) فهي: كاء مثل جاء.

الثاني عشر: «كذا» مُركبة من كاف التشبيه و«ذا» الإشاريّة، وتكون كناية عن العدد كما تقدّم، وعن غيره. وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مُفردة ومعطوفة، ويكنّى بها عن المعرفة والنكرة. (١)



(١) نحو: مرت بدار كذا، ونزل المطر مكان كذا، وأتذكر يوم كذا وكذا؟ وقيل: إن هذه التي يكنّى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه. فأنت تقول: مرت بالدار الفلانية. ويقول من يخبر عنك: قال فلان: مرت بدار كذا، أو بدار كذا وكذا.

ويكنّى عن الحديث فيقال: كان من الأمر كيت وكيت، أو ديت وديت. والأصل فيهما: كبة وذبة. فحذفت التاء وأبدلت الياء الثانية تاء. وقد يكنّى بهما على الأصل: كان من الأمر كية وكية، أو ذية وذية، والبناء على الفتح فيها جميعاً لافتقارهما إلى جملة يكنّى بها عنها. فهي كالحرف يدل على معنى في غيره. والعطف مع التكرار مشعر بالطول. وقد تحذف الواو فيكون البناء لجزأين معاً. وقد تبنى بالياء المبسوطة على الكسر أو الضم. وجميع ذلك يكون محله من الإعراب بحسب موقعه من الكلام، خلافاً لمن زعم أن «كان» ترد معهما شائبة واسمها ضمير الشأن. الارتشاف ١: ٣٩١ والأشعوني ٤: ٨٧ - ٨٨ مع الصبان وتقارير الحامدي ص ٣٣٧.

الحكاية^(١)

هذا الباب للحكاية بـ «أَيِّ» وبـ «مَنْ»^(٢) في الاستثبات،^(٣) لا لمطلق الحكاية.

[الحكاية بأيّ]

٧٥٠ - احكِ بـ «أَيِّ» ما لِمَنْكُورٍ، سُئِلَ عَنْهُ بِهَا، فِي الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلُ^(٤)

إذا سئل بـ «أَيِّ» حُكِيَ بِهَا مَا لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ مَذْكُورًا.^(٥) والثاني: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً. وَفِي الْحِكَايَةِ بِهَا^(٦) يَهْذِنُ الشَّرْطَيْنِ لِفَتَانِ:

الأولى: أَنْ يُحْكِيَ بِهَا مَا لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ مِنْ إِعْرَابٍ وَتَذْكِيرٍ وَإِفْرَادٍ وَفُرُوعِهِمَا.^(٧) فَنَقُولُ لِمَنْ قَالَ «قَامَ رَجُلٌ»: أَيُّ؟ أَوْ «رَجُلَانِ»: أَيَّانِ؟ أَوْ «رَجَالٌ»: أَيُّونَ؟ أَوْ «امْرَأٌ»: أَيَّةُ؟ أَوْ «امْرَأَتَانِ»: أَيَّتَانِ؟ أَوْ «نِسَاءٌ»: أَيَّاتِ؟ وَلَا يُحْكِي بِهَا^(٨) إِلَّا جَمْعٌ تَصْحِيحٌ^(٩) مَوْجُودٌ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ، أَوْ صَالِحٌ لِأَنْ يُوصَفَ بِهِ نَحْوُ: رَجَالٌ. فَإِنَّهُ^(١٠) يُوصَفُ بِجَمْعِ التَّصْحِيحِ: فَنَقُولُ: رَجَالٌ مُسْلِمُونَ.^(١١) وهذه اللغة هي الفُصْحَى، وبها جَزَمَ هُنَا.

والثانية: أَنْ يُحْكِيَ بِهَا مَالَهُ مِنْ إِعْرَابٍ وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ فَقَطْ وَلَا يُشْتَرَى وَلَا يُجْمَعُ. فَنَقُولُ: أَيُّ؟ لِمَنْ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ أَوْ رَجَالٌ. وَأَيَّةُ؟ لِمَنْ قَالَ: قَامَتِ امْرَأَةٌ أَوْ امْرَأَتَانِ أَوْ نِسَاءٌ.

(١) الحكاية لغة: المحاكاة والمماثلة، والقَصُّ والرواية. وهي هنا في الاصطلاح: إيراد اللفظ المسموع على هيئة من دون تغيير - نقول: من زيدًا؟ إذا قيل: رأيت زيدًا - أو إيراد صفته نحو: أَيَّا؟ لِمَنْ قَالَ: رأيت رجلاً. ح: باب الحكاية.

(٢) انظر الانتحاف ٢: ٢٩٦. وفي النسخ: بمن وبأي.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني: الاستخبار. وهو طلب الخبر. بخلاف الحكاية بالقول فليست بطلب. فهي خارجة.

(٤) ما: مفعول احكِ. والمنكور: النكرة. وبها أي: بأيّ متعلقان بسئل. وحين تصل أي: في الوصل. والمعنى: أورد في الوقف والوصل مع لفظ «أي» ما كان للنكرة المسؤل عنها من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما. ولمنكور: متعلقان بفعل الصلة المحذوفة، وبأي: باحك. وجملة سئل عنه: صفة منكور. وعنه: في محل رفع نائب فاعل. وفي: تتعلق باحك. وحين: معطوف على الجار والمجرور منصوب لا يملق. ح: «عنه بما». وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٥) أي: في كلام قبل.

(٦) أي: فروع التذكير والإفراد. وهي التأنيث والتثنية والجمع. (٨) زاد في ح: من المجموع.

(٩) ت: صحيح.

(١٠) ح: لأنه.

(١١) ت: جاء في رجال مسلمون.

وقوله:

* فسي الوقف، أو حين تصل *

يعني: أن أياً يحكى بها في الحالين، بخلاف «من».

تنبيه: اختلف في الحركات اللاحقة^(١) لـ «أي»، فقبل: هي حركات حكاية، و«أي» بمنزلة «من» في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلاً. وقيل: هي حركات إعراب. فهي في الرفع على قياس مذهب^(٢) البصريين مبتدأ، وخبرها محذوف تقديره: أي قام؟^(٣) وإنما لم يقدم الخبر لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وأجاز الكوفيتون رفعها بفعل مضمر قبلها،^(٤) ولو أظهر لجاز. وأما في النصب والجر فهي محمولة على فعل مُقدّر بعدها تقديره: أيًا ضربت؟ وبأي مررت؟ ويجوز^(٥) ذكره مؤخرًا.^(٦) وأجاز بعضهم أن يؤتى به^(٧) قبل «أي». واعترض على^(٨) من قال «إنها إعراب» بأنه يلزمه إضمار حرف الجر في نحو «أي». والتزم بعضهم إدخال حرف الجر، فيقول: بأي؟

[الحكاية بمن]

ثم انتقل إلى «من»، فقال: (١٠)

٧٥١ - ووقفًا، احك ما لمنكور بـ «من» والثون حرك، مطلقًا، وأشبعز

إذا سئل بـ «من» عن مذكور^(١١) منكور حكي بها، في الوقف دون الوصل، ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتُشبع الحركات^(١٢) في نونها حال الأفراد، فتقول لمن

(١) في حاشية ت عن التواتي: وأما الحروف اللاحقة فحكاية، ولا يقال: إعراب.

(٢) فيما عدا الأصل: قول.

(٣) الأولى أن يكون التقدير: أي من ذكرت؟ لأن الاستثبات عن المذكور في الحقيقة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الكوفيين يجيزون تأخير الاستثبات عن العامل.

(٥) ح ط: «ويجب». وفي حاشية ت: لعله يجب.

(٦) إذا ذكر مؤخرًا فالمراد التوكيد. انظر الارتشاف ١: ٣١٩.

(٧) أي: بالفعل المذكور. (٨) سقطت مما عدا الأصل.

(٩) ت س: فتقول.

(١٠) وقفًا أي: في وقف، منصوب بنزع الخافض. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والنون أي: نون «من».

فال: نابتة عن الضمير. ومطلقًا أي: في أحوال إعراب المحكي الثلاث، مفعول مطلق نائب عن مصدر حرك. وما:

اسم موصول مفعول احك. ولمنكور: متعلقان بفعل صلته، وبمن: باحك. والنون: مفعول به مقدم. وأشبعز: فعل

أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وزعم ابن غازي ٢: ٢٩٦ - ٢٩٧ أنها الثقيلة خففت للوقف لأن الخفيفة تبدل

ألفًا في الوقف وجوبًا. وهو وهم، بل الإبدال جائز لا واجب. والجملتان المعطوفتان في المعجز عطفهما على «احك»

للتفسير، إذ تحريك النون وإشباع الحركة هما من الحكاية نفسها.

(١١) سقطت من ط. (١٢) ط: الحركة.

قال «قام رجل»: مئو؟ ولمن قال «رأيت رجلاً»: منا؟ ولمن قال «مررت برجل»: مئو؟^(١)
تنبيهات:

الأول: الحكاية بـ «من» مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بـ «أي». أعني كون المسؤول عنه مذكورًا منكورًا.^(٢)

الثاني: فهم من كلامه أن «أيًا» تُخالف «من»، في أمرين: أحدهما: أن «أيًا» يُحكى بها وصلًا ووقفًا، ولا يُحكى بـ «من» إلّا وقفًا. والآخر: أن «أيًا» لا تُشبع حركاتها في الوقف، بخلاف «من».

الثالث: اختلف في هذه الأحرف اللاحقة لـ «من»، فقال أبو علي: ألحقت عند^(٣) إرادة الحكاية، وحُرّكت النون إتباعًا لها. وذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات، ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها. وبهذا يشعر قول الناظم «وأشيعن». وذهب قوم إلى أن هذه الحروف^(٤) مُبدلة من التنوين.

[أقسام المحكي بمن]

ثم اعلم أن المحكي ستة أقسام، لأنه إما مُذكر وإما مؤنث، وكلّ منهما مفرد ومثنى ومجموع.^(٥) وقد تقدّمت^(٦) حكاية المفرد المُذكر. ثم انتقل إلى المثنى المُذكر، فقال:^(٧)

٧٥٢ - وُقِل: مَنانٍ ومَنين؟ بعد: لي إلفانٍ بابئنين، وسَكُنْ تعدِل
أي: تقول: «مَنان» في الرفع، «ومَنين»^(٨) في النصب والجر. والنون فيهما ساكنة، وإثما

(١) بعض العرب التزم إظهار حرف الجر في مثل هذا، فقال: بمئو؟ الارتشاف ١: ٣٢٢.

(٢) س: ومنكورًا. (٣) سقطت من ت وط.

(٤) فيما عدا الأصل: الأحرف.

(٥) س: «مفرد أو مثنى أو مجموع». ط: إما مفرد وإما مثنى وإما جمع.

(٦) ط: تقدم.

(٧) بعد أي: استثنائًا بعد قول القائل. والإلف: المؤلفات المُؤاد. وسكن أي: النون الثانية من المسؤول به. وبابئين أي: مع ابنيين. وفي النسخ: «كابئين». وتعدل أي: تضع الحكم السليد الذي تكلم به العرب. والمراد أن «مَنان» حكاية لـ «إلفان»، و«مَنين» حكاية لـ «ابنين». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومَنان: في محل نصب مفعول به على الحكاية عطف عليه مَنين. وبعد: متعلق بقل، ومضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وبابئين: متعلقان بصفة لـ «إلفان». وتعديل: جواب شرط محذوف مع فعله. والتقدير: إن تقل وتسكن تعدل.

(٨) الألف والياء في الحكاية ليسا للإعراب، لأن «من» تكون اسمًا مبنياً على سكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة للحرف الذي جلبته الحكاية. والاسم في محل رفع زيد في آخره حرف يحكى صورة المسؤول عنه، وألحقت النون للوقوف إظهارًا لذلك الحرف. وكذلك حال حكاية جمع المذكر السالم. الارتشاف ١: ٣٢٠ والصبان ٤: ٨٩ وتقارير الحامدي ص ٣٣٨.

كسرها لإقامة الوزن اضطرارًا. ^(١) ونَبَّه ^(٢) على ما يلزم في غير الضرورة بقوله: «وَسَكُنْ تَعْدِيلٍ». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث، فقال: ^(٣)

٧٥٣ - وَقُلْ، لِمَنْ قَالَ «أَنْتِ بِنْتُ»: مَنَّهُ؟

أي: تقول ^(٤) في حكاية المؤنث: مَنَّهُ؟ بفتح النون وقلب التاء هاء. ^(٥) وقد يقال: مَنَّتْ؟ بإسكان النون وسلامة التاء. ^(٦)

ثم انتقل إلى المثنى المؤنث، فقال: ^(٧)

وَالنُّونُ، قَبْلَ تَا الْمُثْنَى، مُسَكَّنَةٌ

أي: تقول في حكاية المثنى المؤنث: مَنَّتَانُ؟ بإسكان النون التي قبل التاء والنون التي بعد الألف، وفي النصب والجر: ^(٨) مَنَّتَيْنِ؟ بإسكان النونين. وبعضهم يُحَرِّكُ النون قبل التاء فيقول: ^(٩) مَنَّتَانُ وَمَنَّتَيْنِ؟ وإليه أشار بقوله: ^(١٠)

٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزْرٌ،

فإن قلت: لم كان الفتح في المفرد أشهر، ^(١١) والإسكان في التثنية أشهر؟ قلت: لأن التاء في «مَنَّة» مُتَطَرِّفَةٌ. فهي ساكنة للوقف. ^(١٢) فحُرِّكَ ما قبلها، لئلا يلتقي ساكنان. ^(١٣) ولا كذلك ^(١٤) «مَنَّتَانُ».

(١) الرجح أن التحريك للتخلص من التاء الساكنين في الوصل، لا للضرورة. وخص بالكسر حكاية لحركة المحكي. انظر الخصائص ١: ١٣٠ - ١٣٣.

(٢) ح: وإنما نبه.

(٣) جملة قال: صلة الموصول. وجملة أنت بنت: مفعول به لقال. ومنه: في محل نصب مفعول به على الحكاية لقل. وإنما حركت النون لالتقاءها بالهاء الساكنة التي تحكي تاء التأنيث.

(٤) ح: فقول.

(٥) أي: أبدلت هاء للوقف.

(٦) والتاء ساكنة للوقف.

(٧) تا المثنى أي: التاء التي تلحق «من» في حكاية المثنى. يعني أنها ليست للتأنيث بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى. والواو: للحال. وجملة النون مسكنة: حال من «منه». وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. وقبل: يتعلق بحال من النون.

(٨) فيما عدا الأصل: في الجر والنصب.

(٩) زاد في س وج: في التثنية.

(١٠) النز: القليل. يعني أن فتح النون قبل التاء قليل في كلام العرب.

(١١) س: لم كان الفتح أشهر في مَنَّة.

(١٢) ح: في الوقف.

(١٣) يريد: وإن كان التقاؤهما جائزًا في الوقف.

(١٤) ح: وليس كذلك.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث، فقال: ^(١)

وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِ «مَنْ»، بِإِثْرٍ: ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفَ
أي: تقول في حكاية جمع المؤنث: مَنْت؟ يَأْسَكَانِ التَّاءَ.
ثم كَمَلِ الْأَقْسَامَ بِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ، فقال: ^(٢)

٧٥٥ - وَقُلْ: مَثُونٌ وَمَنْيْنٌ، مُسَكِّنَا إِنْ قِيلَ: جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ قُطْنَا
أي: تقول في حكاية جمع المذكر: مَثُونٌ؟ رَفَعَا، وَمَنْيْنٌ؟ نَصَبَا وَجَرَا. والنون ساكنة
للوقف، ^(٣) كما سبق.

تنبيه: في الحكاية ب «مَنْ» لغتان: إحداهما وهي الفصحى: أَنْ يُحْكِيَ بِهَا مَا لِلْمَسْئُولِ عَنْهُ
مِنْ إِعْرَابٍ وَتَذْكِيرٍ وَإِفْرَادٍ ^(٤) وفروعهما، على ما تقدّم من التفصيل. ^(٥) ولم يذكر المصنّف
غيرها. والأخرى: أَنْ يُحْكِيَ بِهَا إِعْرَابَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فَقَطْ. فتقول لمن قال «قَامَ رَجُلٌ أَوْ
رَجُلَانِ أَوْ رَجَالٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ امْرَأَتَانِ أَوْ نِسَاءٌ» مَثُونٌ؟ وفي النصب: مَنْت؟ وفي الجر: مَنْي؟
وقوله: ^(٦)

٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلَ فَلَفِطُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ

تصريح بمفهوم قوله ^(٧) «وَوَقَفَا احْكُ». فتقول: مَنْ يَا فَتَى؟ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا. وَأَجَازُ يُونس

(١) ذا أي: هذا. والكلف: المولع. وقد حذفت همزة «التاء» للتخفيف. والمراد: صل «من» بالالف والتاء للحكاية، بعد قول قائل: هذا مولع بنسوة. وذلك للاستبaths عن النسوة. ومن: في محل جر على الحكاية. وبمن: متعلقان بصل. وكذلك بإثر. وإثر: مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. ونسوة: متعلقان بكلف.

(٢) فطنا: حذفت الهمزة للتخفيف. وهو جمع فطن أي: فهم، صفة لقوم المجرور. ومنون: لحكاية قوم المرفوع، ومنين: لحكاية المجرور، وتكون للمنصوب أيضًا، لعله مراد به: قُطْنَا، لظاهر النصب. ومسكنا أي: النون الثانية من الحكاية. وإنما حركت أيضًا للتخلص من التقاء الساكنين في الوصل، لا ضرورة كما ذهب المرادي قبل. وحذفت همزة «جاء» لغة. انظر تعليقنا على البيت ٢٦. ومنون: في محل نصب مفعول به لقل، عطف عليه: منين. ومسكنا: حال من فاعل قل. وجملة جا قوم: في محل رفع نائب فاعل. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٣) ح: «في الوقف». واختير لها حركة الفتح في البيت لحكاية لحركة الجمع السالم الذي يوصف به المحكي، كما اختيرت الياء لحكاية المنصوب المجرور، وكما اختيرت لهما مع الكسر في البيت ٧٥٢. ولو كانت الحركة للضرورة لجعلت واحدة في البيتين.

(٤) فيما عدا الأصل: وإفراد وتذكير.

(٥) في شرح البيت ٧٥١.

(٦) قوله «تصل» أي: الكلام في حكاية النكرة ب «مَنْ». ولا يختلف أي: يبقى واحدًا في كل حال. ولفظ: مبتدأ مضاف إلى «من» على الحكاية، خبره جملة لا يختلف. وفاعل يختلف: يعود على لفظ. وقد رده إلى مفرد، مع أن الفعل معناه المشاركة ويقضي وقوعه أكثر من واحد، لأن «اللفظ» اسم جنس هنا يراد به الكثرة.

(٧) في البيت ٧٥١.

أثبتت الزوائد وصلًا، فتقول: مَثُويا فتى؟ وتُشير^(١) إلى الحركة في «مَثت»^(٢) ولا تُنَوِّن، وتُكسر نون المُثى، وتُفتح نون الجمع، وتُنَوِّن «مَنات» ضمًّا وكسرًا. وهو مذهب حكا^(٣) عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر:^(٤)

* أَتُوا نَارِي، فَقُلْتُ: مَثُونٌ أَنْتُمْ *

وهو^(٥) شاذٌّ عند سيبويه والجمهور، من وجهين: أحدهما: إثبات العلامة وصلًا. والآخر: أنه حكى مُقدَّرًا غير مذكور.^(٦) وإلى البيت^(٧) أشار بقوله:^(٨)

ونادِرٌ «مَثُونٌ»، في نَظْمٍ، عُرِفَ

وهو لتأبَّط شراً. ويقال: إنه لِشُمَرِ^(٩) الغساني. وتماهه:^(١٠)

* فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا *

ورواه بعضهم:^(١١)

* قُلْتُ: عَمُوا صَبَاحًا *

وغلَطَ الزجاجي^(١٢) من رواه كذلك، لأن القصيدة ميمية. وقال ابن السِّيد:^(١٣) ليس ما أنكره

(١) المضارع في س بالياء هنا وفيما يلي.

(٢) أي: تحرك تاء «مَثت» بحركة المحكي.

(٣) زاد في ط: «يونس». انظر الكتاب ١: ٤٠٢.

(٤) صدر بيت سيرد عجزه بعد. الكتاب ١: ٤٠٢ والحيوان ١: ١٧٦ والنوادر ص ٣٨٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٧١٨ والارتشاف ١: ٣٢٠ والعيني ٤: ٩٨ والخزانة ٣: ٩٠ والأشموني ٤: ٩٠. زعم الشاعر أن الجن حضرت ناره. وزاد في ط هنا عجز البيت، وسقط مما بعد.

(٥) فيما عدا الأصل: وهذا.

(٦) يعني أن الحكاية إنما تكون بعد ذكر من يُحكى، كما تقدم في أول هذا الباب، وهنا وردت الحكاية دون سابق ذكر للمحكي. انظر الصبان ٤: ٩٠ وذكر العيني وجهًا ثالثًا للشذوذ هو تحريك النون الساكنة. قلت: انظر الخصائص ١٢٩٠ - ١٣٣ والخضري ٢: ١٤٤.

(٧) س: «وإلى هذا البيت». ح: وإلى ذلك.

(٨) النادر: القليل جدًا في كلام العرب. يريد: وقوله «منون» نادر في شعر معروف. فنادر: خير مقدم لـ «منون» الذي هو مبتدأ على الحكاية. وجملة عرف: صفة لنظم. وفي: تتعلق بنادر.

(٩) ت ح: «لشمر». وقيل هو سُمير أو شُمير. وسقط «إنه» مما عدا الأصل.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن عموا ظلامًا أي: تَوَمَّ ظلامكم. قلت: وظلامًا: تمييز.

(١١) تتمه أيضًا:

أَتُوا نَارِي، فَقُلْتُ: مَثُونٌ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ،

الخزانة ٦: ٣. ت ط: فقلت عموا.

(١٢) الجمل ص ٣٢٠ والشرح الكبير ٢: ٤٦٩. ط: الزجاج.

(١٣) الحلل ص ٣٩٠ - ٣٩٢.

بخطأ. فإنه وقع في شعر آخر منسوب^(١) إلى جذع^(٢) بن سنان الغساني، في قصيدة حاثية.

[حكاية العلم بمن]

ثم ذكر حكاية العلم بـ «من»، فقال: ^(٣)

٧٥٧ - والعَلَمُ احْكِيَّتُهُ، مِنْ بَعْدِ «مَنْ»، إِنْ عَرِيتْ، مِنْ عَاطِفٍ، بِهَا اقْتَرَنَ
إِذَا سُئِلَ بـ «مَنْ» عَنْ عِلْمٍ مذكور، لَمْ يُتَيَقَّنْ نَفْيُ الاشتراك فيه، ^(٤) ففيه لغتان: إحداهما: أَنْ
يَحْكِي فِيهِ بَعْدَ «مَنْ» إِعْرَابُ الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ «جاء» ^(٥) زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ؟ و«رَأَيْتُ زَيْدًا»:
مَنْ زَيْدًا؟ و«مررتُ بزيدٍ»: مَنْ زَيْدٍ؟ هذه لغة الحجازيين. وأما غَيْرُهُمْ فَلَا يَحْكُونُ بَلْ يَجِئُونَ
بِالْعِلْمِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ بَعْدَ «مَنْ» مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ «مَنْ»، أَوْ خَبَرِ مُبْتَدِئِهِ «مَنْ». فَلَوْ اقْتَرَنَ
بِعَاطِفٍ ^(٦) كَقَوْلِكَ: وَمَنْ زَيْدٌ؟ تَعَيَّنَ الرفعُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ.

تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف، قياساً على العلم. ^(٧)

الثاني: جزم المصنف في «التسهيل» ^(٨) عن الحجازيين بالحكاية بشرطيهما، ^(٩) وحكى
غيره ^(١٠) عنهم جواز الإعراب أيضاً.

(١) س ط: منسوباً.

(٢) ح: خديج.

(٣) العلم أي: العلم العاقل اسماً كان أو كنية أو لقباً. واحكيته أي: أورد لفظه دون تغيير. وعريت: جردت وخلت.
والفاعل يعود على «مَنْ». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي حاشيتها أيضاً عن التواتي: مفهومه أنه
بعد «أَيُّ» لا يحكي، بل تكون أي مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبر أو المكس، سواء كان المستثبت عنه مرفوعاً أو
منصوباً أو مجروراً. انظر التوضيح ٢: ٢٨٥. وأراد بالعاطف الواو أو الفاء فقط. والصواب أن كليهما حرف زائد، كما
سنذكر بعد، وليس حرف عطف. واقترن بها أي: اتصل بمن. والعلم: مفعول لفعل محذوف يفسر «احكين». والجملة
المحذوفة معطوفة على جملة احك، في البيت ٧٥٠. واحكين: تفسيرية. وبعد: مضاف إلى «من» على الحكاية. وجملة
اقتن: صفة لعاطف. وحذف جواب الشرط للدلالة ما قبله عليه.

(٤) أي: لم يدل على مسماه تعييناً مطلقاً دون حاجة إلى قرينة، وما زال يشترك فيه مسجون متعددون. واشترط أيضاً ألا يتبع
في الحكاية بغير النعت بابن مضافاً إلى علم من أب أو أم. واستثنى بعضهم أيضاً عطف النسق في الإتيان.

(٥) ط: قام.

(٦) أي: على كلام المخاطب، كما ذكر الرضي. وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجواز أن يكون الكلام الواحد من اثنين.
وهما أمران فيهما خلاف. وقيل: أطلق العطف والمراد الاستئناف. قلت: إنما يكون الاستئناف في كلام واحد إذا كان
انقطاع صناعي أي: عدم تعلق بما قبل. والمذكور هنا كلامان لاثنين مخبر ومستفهم. فلا استئناف، والحرف زائد
للوصل أي: ربط كلام بآخر بينهما قول أو ما يشبهه. شرح قواعد الإعراب ص ٥٢١. ت ط: اقتنرت بعاطف.

(٧) الكتاب ١: ٤٠٤.

(٨) ص ٢٤٨ وشرح الشافعية ص ١٧١٩.

(٩) ت س ط: بشرطها.

(١٠) الارتشاف ١: ٣٢٣ والتوضيح ٢: ٢٨٥.

الثالث: فهم من قوله «أحكيئة» أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مُقدَّر، كما صرح به في غير هذا الموضع. ^(١) ومذهب الجمهور أن «مَنْ» مُبتدأ وزيد: ^(٢) خبره، كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مُقدَّرة لاشتغال آخره بحركات ^(٣) الحكاية. وقيل: الحركة في حالة ^(٤) الرفع إعراب، بخلاف النصب والجر. وذهب كثير من الكوفيين ^(٥) إلى أن «مَنْ» ^(٦) محمولة على عامل مُقدَّر، يدل ^(٧) عليه العامل في الاسم المُستفهم عنه، والواقع بعد «مَنْ» بدل منها. ^(٨) وقيل غير ذلك. والصحيح الأول. ^(٩)



(١) شرح الكافية الشافية ص ١٧١٩.

(٢) ط: «وزيدًا». وانظر الارتشاف ١: ٣٢٣.

(٣) س ط: بحركة.

(٤) ط: حال.

(٥) ت: «وذهب كثير من النحويين». س ح: «وذهب الكوفيون». وانظر الارتشاف ١: ٣٢٣.

(٦) ط: أنها.

(٧) في النسخ: ويدل.

(٨) ط: مبدل منه.

(٩) زاد في ط: «والله أعلم». وقد أغفلت الألفية حكاية المنسوب، كأن يقال لك: «جاء زيد» ويوصف منسوبًا إلى مشتركة، فنقول: المني؟ أي: أهر الهاشمي أم القرشي أم المكي؟ ونندر استعمال «ما» وكم وأين، في الحكاية. نحو: أكلت ما، وقبضت عشرين وكم، وأين العشب؟ استثنائًا لمن قال: أكلت خبزًا، وقبضت عشرين وكذا وكذا، وإن في موضع كلا وكذا العشب. الارتشاف ١: ٣١٩ - ٣٢٠. وشذت الحكاية للاستثبات بغير أداة. نحو قول بعض العرب - وقيل له: هاتك تمرتان - : دعنا من تمرتان. انظر الأشموني والصبان ٤: ٩٣ - ٩٤.

التأنيث^(١)

[علامة التأنيث]

٧٥٨ - علامة التأنيثِ تاءٌ، أو أَلِفٌ^(٢)

التذكير هو الأصل، فلم يفتقر إلى علامة، بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف. هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذهب الكوفيتون والزجاجي^(٣) إلى أنَّ علامات التأنيث ثلاث: ^(٤) التاء، والألف، والهمزة في «حمراء» ونحوه. وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معاً علامة^(٥) التأنيث. ومذهب الجمهور أن الهمزة في «حمراء» ونحوه بدل من ألف التأنيث. وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين الفين، فأبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه: إنما قال «تاء» ولم يقل «هاء» لأن مذهب البصريين أنَّ التاء هي الأصل، والهاء^(٦) المُبدلة في الوقف فرعها. وعكس الكوفيتون.

[أقسام المؤنث]

وقوله: ^(٧)

(١) التأنيث: إضافة علامة للاسم المعرب الدال على مذكر لجعله يدل على مؤنث. والفعل والحرف لا يكون فيهما تذكير ولا تأنيث، وإن كان بعض النحاة قد تسمح في التعبير فتوهم المعاصرون تأنيثهما. فالتاء التي تلحق الفعل تدل على تأنيث المسند إليه، والتي تلحق بعض الحروف لتأنيث اللفظ. ت ح: باب لتأنيث.

(٢) العلامة: لفظ يدل على معنى نحوي. وتاء: خبر علامة.

(٣) الجمل ص ٢٩١ والارتشاف ٣: ٢٩٣. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٢. ت ط: الزجاج.

(٤) في النسخ. «ثلاثة». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٩٨ أن بعض النحاة زاد في العلامات: الياء في «هذي» و«تفعلين»، والكسرة في نحو: ضربت، وأن أبا عبيدة زعم كون الألف والتاء معاً في «علقة» للتأنيث، فرد عليه المازني.

(٥) ط: علامتا. (٦) في النسخ: فالهاء.

(٧) سقطت من ت و س و ط. وقد حذفت الهمزة من «التاء» للتخفيف. والأسامي: جمع أسماء. والأسماء: جمع اسم. وقدرُوا أي: النحاة. وإنما قدرُوا التاء لأنها الأصل في التأنيث، لكثرتها في الاستعمال وظهور دلالتها على التأنيث، بخلاف الألف التي تلتبس بالإلحاق والتكثير، وعروض اتصالها بالاسم إذ يصح حذفها غالباً وتبقى للاسم دلالة المذكر الأصلي. وفي: تتعلق بقدر. والكاف: خبر لمحذوف.

وفي أسام، قَدَّرُوا التَّاءَ، كَالْكُتِفِ

يعني: أَنَّ المؤنَّث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء، ونوع قُدِّرَتْ فيه.

فالأول ثلاثة أقسام: مؤنَّث المعنى نحو: عائشة. فهذا لا يُدَكَّر إِلَّا ضرورة. ومُدَكَّر المعنى نحو: حمزة، فهذا لا يُؤنَّث إِلَّا ضرورة كقوله: ^(١)

* أَبُوكَ خَلِيفَةٌ، وَلَدَتْهُ أُخْرَى *

وما ليس معناه مُدَكَّرًا حقيقة ولا مؤنَّثًا حقيقة ^(٢) نحو: خشبة. فهذا يُؤنَّث نظرًا إلى لفظه نحو: خشبة واحدة.

تنبيه: هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مُدَكَّرُه من ^(٣) مؤنَّته. فإن لم يمتز ^(٤) نحو «نملة» أَثَّ مُطلقًا. ^(٥) ولهذا وَهَمَ من استدَلَّ ^(٦) على تأنيث نملة سليمان - عليه السلام - بقوله تعالى: ^(٧) «قَالَتْ نَمْلَةٌ».

وأما الثاني وهو ^(٨) ما تاوَّه مُقدَّرة فنحو: كَتَفَ وَيَدٌ وَعَيْنٌ. ومأخذه ^(٩) السماع. فإن قلت: ما الدليل على أَنَّ فيه تاء مُقدَّرة؟ قلت: رجوعها ^(١٠) في التصغير نحو كُتِيفَةٌ وَيَدِيَّةٌ وَعَيْنِيَّةٌ. ثم أشار إلى ما يُعرف به التقدير، بقوله: ^(١١)

٧٥٩ - وَيُعَرَفُ التَّقْدِيرُ، بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ
فالضمير نحو: الكَتَفُ نَهَشْتُهَا. والرَّد في التصغير ^(١٢) نحو: كُتِيفَةٌ. ونحو ذلك كتأنيث خبره

(١) صدر بيت لنصيب مجزؤه في ح:

وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ، ذَاكَ الْكَمَالُ

المؤنَّث والمذكر لابن الأنباري ص ٥٦٥ والعمدة ٢: ٢٨٠ والتهذيب والصحاح واللسان والتاج (خلف) ومعاني القرآن ١: ٢٠١. وفي حاشية ت عن التواتي: أي: ولدت خليفة أخرى. فدل على المؤنَّث في الفعل والوصف.

(٢) سقط «ولا مؤنَّثًا حقيقة» من النسخ.

(٣) ت ط: «لم يميز». ح: لم يتميز.

(٤) ت ط: «لم يميز». ح: لم يتميز. فوقها في ت عن التواتي: أي: في الضرورة وغيرها.

(٥) نسب هذا الاستدلال إلى أبي حنيفة، ولأبي حيان رد عليه. انظر القاموس المحيط (نمل) والتعليق عليه.

(٦) الآية ١٨ من سورة النمل. ط: عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى.

(٧) هذا يقال له: مؤنَّث معنوي. وما دل على أنثى من الناس أو الحيوان فهو حقيقي. نحو: فاطمة وزينب ونعامة وأنان. وثمة مؤنَّث تأويلي، وهو المذكر مؤولاً بالمؤنَّث، كأن يجعل اللسان بمعنى اللغة والكتاب بمعنى الرسالة. والمؤنَّث الحكمي مذكر مضاف إلى مؤنَّث. نحو: قُطعت بعض أصابعه.

(٨) س: «مأخذه». ح: فمأخذه.

(٩) سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والتقدير أي: تقدير التاء في المؤنَّث المعنوي المجرد منها. والضمير هو العائد على الاسم. ونحوه أي: نحو الضمير. والرد: للتاء المقدرة. وبالضمير: متعلقان بيعرف. والكاف: خبر لمحذوف. وفي: تتعلق بالمصدر الرد.

(١٠) هذه العلامة تختص بالثلاثي المجرد، وما كان على أربعة آخرها محل بعد حرف مد، وما يرخم من الثلاثي المزيد. نحو: نار ونورية، سماء وسمية، ذراع وذريعة، انتصار ونصيرة. ويستثنى ما يلتبس بمذكر نحو: سبع وسبع، تسع وتسيع، وما رخم من الصفات الخاصة بالإناث نحو: طالق وطلق، مُرضع ورضيع. تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٢٩ - ٢٣٣.

أو نعته أو حاله أو عدده، أو الإشارة إليه، أو جمعه على مثال يخص المؤنث نحو: هندات، أو يغلب فيه نحو: عَقَابٌ وأَعْقَبُ. ^(١)

ثم اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيرة، لا حاجة هنا إلى ذكرها. فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها. والغرض الأصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثر ذلك في الصفات نحو: ضاربٌ وضاربةٌ، ويقال ^(٢) في الأسماء نحو: رجلٌ ورجلةٌ.

[صفات لا تؤنث بالتاء]

وقد اتسع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق. وهي خمسة:
الأول: فَعُولٌ بمعنى فاعِلٌ نحو: صَبَّوْزٌ وشكُورٌ. وإليه الإشارة ^(٣) بقوله:

٧٦٠ - ولا تلي، فارقةٌ «فَعُولاً» أصلاً، ^(٤)

أي: بمعنى «فاعلٍ» لأن بنية الفاعل أصل. وقال الشارح: ^(٥) لأنه أكثر من «فَعُول» بمعنى «مفعول». فهو أصل له. انتهى. ^(٦) واحترز بذلك من «فَعُول» ^(٧) بمعنى «مفعول». فإنه ^(٨) قد تلحقه التاء نحو: أَكُولَةٌ بمعنى مأكولة، وَرَكُوبَةٌ بمعنى مركوبة، وَحَلُوبَةٌ بمعنى محلوبة. وربما حذفوها فقالوا: رَكُوبٌ وَحَلُوبٌ.

والثاني: مِفْعَالٌ نحو: مِكْسَالٌ ^(٩) ومِذْكَارٌ. ^(١٠)

والثالث: مِفْعِيلٌ نحو: مِعْطِيرٌ وَمِنْطِيقٌ. ^(١١)

والرابع: مِفْعَلٌ نحو: مِغْسَمٌ. ^(١٢)

(١) في حاشية ت عن التواتي: لأن «أفعل» مختص بالمؤنث في الغالب نحو: أيمن وأندرع وأرجل.

(٢) زاد في النسخ: ذلك.

(٣) فيما عدا الأصل: أشار.

(٤) زاد في س وط:

ولا المفعال، والمفعيلا

٧٦١ - كَذَاكَ «مِفْعَلٌ»،

ودوي في ط وحاشية ت: «ولا مفعالاً أو مفعيلاً». وتلي: تلحق التاء. وفارقة أي: بين المذكر والمؤنث. وأصلاً أي: في صيغة فَعُول. والمراد بالمفعال والمفعيل ما كان صفة لا اسم ذات. وفارقة: حال من فاعل تلي. وأصلاً: حال من «فَعُولاً» مصدر مؤول بمشتق. ولا: زائدة لتوكيد النفي. والكاف: خبر مقدم لمفعول.

(٥) ص ٧٥٤.

(٦) سقط «له انتهى» من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.

(٧) ت: «بفعول». ط: عن فعول.

(٨) فيما عدا الأصل: لأنه.

(٩) في النسخ: «مكتار». وزاد في ط: ومهذار.

(١٠) المذكار: التي تلد الذكور.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن الأول من المعطر، والثاني من النطق أي: صاحبة نطق.

(١٢) المغسّم: الجريئة ولا يثنى شيء عما تريد.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله «ولا تلي فارقة» أنها قد تلي غير فارقة كقولهم: ^(١) مَلُولَةٌ وَقَرُوفَةٌ. فإن التاء فيهما للمبالغة. ولذلك تدخل في المؤنث والمذكر.

الثاني: أشار بقوله: ^(٢)

وما تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ، مِنْ ذِي، فَشُدُودٌ فِيهِ ^(٣)

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شُدُودًا كقولهم: عَدُوٌّ وَعُدُوَّةٌ، وَمِيقَانٌ ^(٤) وَمِيقَانَةٌ، ^(٥) وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ. وحكى سيبويه عن بعض العرب: ^(٦) امرأةٌ مِسْكِينٌ، على القياس.

والخامس: فَعِيلٌ بمعنى «مفعول» نحو: قَتِيلٌ وَجَرِيحٌ. ^(٧) فتقول: رأيتُ رجلًا قَتِيلًا وامرأةً قَتِيلًا. وإلى تقييده بمعنى «مفعول» أشار بقوله: ^(٨)

٧٦٢ - وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ،

واحترز من «فَعِيلٍ» بمعنى «فاعِلٍ» نحو: ظَرِيفٌ وَشَرِيفٌ. فإنه تلحقه التاء، وقد يُشَبَّه بالذي بمعنى «مفعول» فلا تلحقه كقوله: ^(٩) «وَهِيَ رَمِيمٌ». وقوله: ^(١٠)

(١) الملولة: الكثير الملل. والفروقة: الكثير الخوف.

(٢) حذفت همزة «تاء» للتخفيف. وذي أي: هذه. والإشارة إلى فعول ومفعال ومفعيل ومقتل، وفَعِيلٌ بمعنى مفعول. قلت: أغفل أوزانًا أخرى، هي: فَعَالٌ وفُعْلٌ وفُعْلٌ وفُعْلٌ، ومَقْعَلٌ وفُعَالٌ المعدولان في العدد. نحو: غنيمة حلال، وامرأة جُنُبٌ، وناقعة ذُبَحٌ، وأرض سَلَبٌ، وحضرت النساء مَثْنَى وثَلَاثٌ. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٨١.

(٣) زاد بعده في س: «ومن فعيل كقتيل». وتليه: تلحقه. والفرق: بين المذكر والمؤنث. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: تَلُوها شُدُودٌ فيه. والفاء: زائدة في خبر الاسم الموصول لشيء بالشرط. وتا: فاعل مضاف إلى الفرق. والجملة صلة الموصول. ومن: تتعلق بحال من «ما»، وفي: بالمصدر شُدُودٌ.

(٤) الميقان: الذي لا يسمع شيئًا إلا أيقنه.

(٥) في حاشية ت عن الواتي: يعني من اليقين، أي: صاحبة يقين.

(٦) الكتاب ٢: ٢١٠.

(٧) زاد في ح: وإليه أشار بقوله:

وَمِنْ فَعِيلٍ، كَقَتِيلٍ، إِنْ تَبَعَ إِلَى آخِرِهِ.

(٨) من فعيل أي: من اللحاق به. والقَتِيلُ: المقتول. ومن: تتعلق بالفعل «تمتّع» الذي جملته خبر للمبتدأ التاء فيما بعد. وجائر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

(٩) الآية ٧٨ من سورة يس. وهي أي: العظام. والرميم: البالية. ت س: قوله تعالى.

(١٠) تبع: ولي. والضمير يعود على فعيل. وأراد بالوصف هنا الوصف المعنوي لا النحوي، فهو شامل للصفة والخبر والحال نحو: هند قتيل ورجعت زينب جريحًا. والتا: التاء مبتدأ خبره جملة تمتع، وحذفت همزته للتخفيف. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. والجملة الشرطية كلها حال من: فعيل. وسقط «غالبًا التا تمتع» مما عدا ط. وغالبًا: مفعول مطلق مقدم نائب عن مصدر تمتع.

إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ، غَالِيًا، التَّائِمَتَيْنِ
شُرْطُ فِي تَجْرِيدِ «فَعِيلٍ» مِنَ التَّاءِ الْفَارِقَةِ. وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ أَنْ يُحَذَفَ مَوْصُوفُهُ، فَتَلَحُّقُهُ التَّاءِ
نَحْوُ: «رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً»، فَرَارًا مِنَ اللَّبْسِ. قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»: ^(١) مَا لَمْ يُحَذَفَ مَوْصُوفُ
«فَعِيلٍ»، فَتَلَحُّقُهُ. ^(٢)

تَنْبِيهِ: ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّهُ إِذَا جِيءَ بِمَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ لَمْ تَلَحُّقُهُ التَّاءُ لِأَمَنِ اللَّبْسِ ^(٣) نَحْوُ:
رَأَيْتُ قَتِيلًا مِنَ النِّسَاءِ. قِيلَ: وَعَلَى هَذَا فِإِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ. قُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ
كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ «مَا لَمْ يُحَذَفَ مَوْصُوفُ فَعِيلٍ» أَنْ يُسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ، غَيْرِ
جَارٍ عَلَى مَوْصُوفٍ ظَاهِرٍ، وَلَا مَنْوِيٍّ لِلدَّلِيلِ. فَحِينَئِذٍ تَلَحُّقُهُ التَّاءُ نَحْوُ: رَأَيْتُ قَتِيلَةً، وَأَكِيلَةً
السَّبْعِ. ^(٤) وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ». ^(٥) وَقَوْلُهُ «غَالِيًا» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ
تَلَحُّقَهُ تَاءَ الْفَرْقِ، حَمَلًا عَلَى الَّذِي بِمَعْنَى «فَاعِلٍ» كَقَوْلِ الْعَرَبِ: صِفَةٌ دَمِيمَةٌ ^(٦) وَخَصْلَةٌ ^(٧)
حَمِيدَةٌ. فَقَدْ حُمِلَ كُلُّ مَنَهُمَا ^(٨) عَلَى الْآخَرِ.

[ألف التأنيث وأبنيتهما]

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى أَلْفِ التَّائِيثِ، فَقَالَ: ^(٩)

٧٦٣ - وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ: أَنْثَى الْغُرَّ
تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَقْصُورَةَ أَصْلُ الْمَمْدُودَةِ. ^(١٠) وَأَنْثَى الْغُرَّ: غَرَّاءُ. ثُمَّ قَالَ:
٧٦٤ - وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى ^(١١)

(١) ص ٢٥٤. وفيه: إلا أن يحذف.

(٢) اللبس: الالتباس. وهو اختلاط الأمر فلا يعرف به وجه.

(٣) ص ١٧٤.

(٤) الخصلة: الصفة الخلقية. ط: وخلة.

(٥) منهما أي: فعيل الذي بمعنى مفعول، والذي بمعنى فاعل. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. وقالوا:
ولحقة جديد، أي: مجدودة. وانظر ص ٢٤٦.

(٦) ذات القصر: التي لم يلبها همزة. وذات المد: التي تصاحب المد. والغر: جمع أغر. وهو السيد الشريف. وألف:
مبتدأ خبره ذات. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ونحو: خبر لمحدوف. يريد: هي نحو ألف أنثى وما
بعد ألف غراء. فقد جمع مثالين في واحد. وهذا ما لم ينتبه إليه أحد.

(٧) في شرح البيت ٧٥٨.

(٨) زاد في س وحاشيتها:

يُبْدِيهِ وَزْنَ أَرْبَى، وَالطُّوْلَى
أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
ذَكَرَى، وَجِثْيَى، مَعَ الْكُفْرَى

٧٦٥ - وَمَرْطَى، وَوَزْنَ «فَعْلَى» جَمْعًا

٧٦٦ - وَكُجَارَى، سُمِّهَى، سَبْطَرَى

٧٦٧ - كَذَاكَ خَلِيطَى، مَعَ الشَّقَارَى

يعني بالأولى المقصورة. وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثني عشر بناء. وهي ضربان: ضرب يختص بها، وضرب تشاركها^(١) فيه الممدودة. وسأنبه على ذلك، إن شاء الله تعالى.

الأول: فَعَلَى نحو: أَرَى، للداهية. ولم يرد إلا اسمًا. وهو بناء مُشْتَرَك، ومثال الممدودة: خُشْشَاء لِعَظْمِ خَلْفِ الْأُذُنِ، وَعُشْرَاء.^(٢)

الثاني: فَعَلَى. وهو مُخْتَصٌّ بالمقصورة، ويكون اسمًا غير مصدر كِبْهَمَى،^(٣) ومصدرًا كَرُجَعَى،^(٤) وصفة كَطُولَى.^(٥) وأما قولهم «بُهْمَاء»، فشاذ،^(٦) وقيل: جُعِلَتِ الْأَلْفُ لِلتَّكْثِيرِ أَوْ لِلإِلْحَاقِ عِنْدَ مَنْ يُبْنَى بِنَاءً «فُعْلَلًا». (٧) وما رواه ابن الأعرابي من صرف «دُنْيَا» فشاذ.^(٨)

الثالث: فَعَلَى. وهو مُشْتَرَك. فمثال المقصورة اسمًا: بَرَدَى،^(٩) وصفة: نَاقَةٌ زَلْجَى،^(١٠) ومصدرًا: مَرَطَى.^(١١) ومثال الممدودة: قَرَمَاءٌ وَجَنَفَاءٌ - وهما موضعان - وابْنُ دَأْنَاء. وهي الأمة.^(١٢) ولا يُحْفَظُ غيرها.

الرابع: فَعَلَى إذا كان جمعًا نحو: جَرَحَى، أو مصدرًا نحو: دَعَوَى، أو صفةً نحو: شُبْعَى. فإن كان «فَعَلَى» اسمًا لم يتعين كون ألفه للتانيث، بل ألفه صالحة للتانيث والإلحاق. ومما فيه الوجهان: (١٣) أَزْطَى وَعَلْفَى وَتَرَى.

الخامس: فُعَالَى. وهو مُخْتَصٌّ بالمقصورة نحو: حُبَارَى، لطائر. ولم يجيء صفةً إلا جمعًا

= وفي حاشية ت: «إلى قوله الشقاري». والاشتهار: الظهور في كلام العرب. وحكمه هذا فيه نظر لأن بعض هذه الأوزان نادرة. والمباني: الألفاظ التي تكون الكلمات على وزنها الصرفي. وييدي: يظهر. والاشتهار: مبتدأ خبره جملة ييدي. وفي: تتعلق بالاشتهار. وجمعًا: حال من فعلى. والكاف: خبر لمحدوف. والكاف الثانية: معطوف على وزن. وعطف على جبارى ما بعدها. ومع: يتعلق بحال من الأسماء الخمسة. والكاف: خبر مقدم لخليطى. ومع: يتعلق بحال منها. ط: «بشاركها». وانظر أوزان المؤنث في ص ١٨٣ - ١٨٥ من تصريف الأسماء والأفعال ١: ٢٩٦ - ٣٠٢ من الارتشاف.

(٢) العشرة: الناقة مضى على حملها عشرة أشهر.

(٣) في حاشية ت: هو نبات يلتصق بالثوب إذا وليه. س: نحو بهمى.

(٤) الرجعى: الرجوع. (٥) الطولى: مؤنث الأطول.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: لكونه جمع بين علامتي تانيث: الألف والتاء، وهو مفرد.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: كجُحْدَب وطُحْلَب وجُرْشَع.

(٨) ت س ط: شاذ.

(٩) بردى: اسم نهر دمشق.

(١٠) الزلجى: السريعة. ط: كحيدى.

(١١) المرطى: السرعة. ط: نحو مرطى.

(١٢) سقط «وهي الأمة» من ط.

(١٣) ح: «وجهان». وفي حاشية ت عن التواتي أن الأَرطى شجر يديغ به، والتترى تاؤه الأولى بدل من الواو لأنه من الونارة. وهو الشيء يتبع بعضه بعضًا. فإن نَوْنُ كان مصدرًا والألف للإلحاق. وإن لم يتوَنَ كانت الألف للتانيث. ثم إن فَعَلَى مشترك، والممدود منه نحو: حمراء وبيضاء. انظر ص ٩٢٨ - ٩٢٩ والإتحاف ٢: ٣٠٠.

نحو: سَكَزَى. وزعم الزبيدي أنه جاء صفةً مفردًا، وحكى قولهم: جَمَلٌ عَلَادَى. ^(١)

السادس: فَعَلَى. وهو مُخْتَصٌّ بالمقصورة نحو: السَّمْهَى، للباطل.

السابع: فَعَلَى. وهو مُخْتَصٌّ بالمقصورة ^(٢) نحو: سَبَطَرَى وَدَقَّقَى، لضربين من المشي.

الثامن: فَعَلَى. وهو مُخْتَصٌّ بالمقصورة نحو: ذَكَرَى.

تنبيه: أطلق في «فَعَلَى»، وكان ينبغي أن يُفَصَّل فيه، كما فعل ^(٣) في «فَعَلَى». وذلك أن «فَعَلَى» بكسر الفاء إن كان مصدرًا نحو: ذَكَرَى، أو جمعًا نحو: جَجَلَى ^(٤) وَظِرَبَى ^(٥) - ولا ثالث لهما - فألفه للتأنيث. وإن لم يكن مصدرًا ولا جمعًا لم يلزم كون ألفه للتأنيث. بل إن لم يُنَوَّن في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضَبْرَى ^(٦) بالهمزة. وهي القسمة الجائرة. وإن نُوِّن فألفه للإلحاق نحو: رَجُلٌ كَيْصَى. ^(٧) وهو ^(٨) المولع بالأكل وحده. وإن كان يُنَوَّن في لغة ولم يُنَوَّن في لغة ففي ألفه ^(٩) وجهان نحو: ذَفَرَى. ^(١٠) والأكثر في «ذَفَرَى» منع الصرف.

التاسع: فَعِيلَى. وهو مُشْتَرَك. فالمقصورة نحو: حَبَّيْ وَهَجَبِي. ^(١١) ولم يجز إلا مصدرًا. والممدودة: فُخَيْرَاءُ ^(١٢) وَخَصِيصَاءُ ^(١٣) وَمَكِيَاءُ. ^(١٤) وهذه الثلاثة تُمَدُّ وتُقْصَر، ولا رابع لها. والكسائي يقيس ما سُمِعَ من «فَعِيلَاءُ» ^(١٥) فيمد جميع الباب. وغيره يقصره على السماع.

العاشر: فَعَلَى. وهو مُخْتَصٌّ بالمقصورة نحو: كَفَرَى. وهو وعاء الطلع بفتح الفاء، وضمها أيضًا. ^(١٦) وحكى الفراء: سُلْحَفَاءُ. فظاهره ^(١٧) أَنَّ أَلْفَ السُّلْحَفَاءِ ^(١٨) ليست للتأنيث، إلا أن

(١) العлады: الشديد.

(٢) سقط «وهو مختص بالمقصورة» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(٣) ط: فصل.

(٤) ججلى: جمع حجلة. وهو ضرب من الطير.

(٥) في حاشية ت: «وهو جمع ظربان». والظربان حيوان كالهرة. وانظر الإنحاف ٢: ٣٠١.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: أما بغير همز فيحتمل أن يكون بضم الفاء أو كسرهما. والكلام في المكسورة.

(٧) فوقه في ت: ملحق بذرهم.

(٨) زاد في س: الرجل.

(٩) س: «وإن ينون في لغة دون لغة ففي ألفه». ح: «وإن نون في لغة ولم ينون في لغة فله». ط: «وإن كان ينون في لغة ففي ألفه».

(١٠) الذفرى: موضع خلف الأذن يعرق كثيرًا.

(١١) الحثيثي: اسم مصدر حث. والهجيرى: العادة.

(١٢) الفخراء: الفخر.

(١٣) الخصيصاء: اسم مصدر خصص. ت: الحضيضاء.

(١٤) المكياء: المكث. ط: «مكياء». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الثلاثة من الفخر والحض والمكث.

(١٥) ح: فعلى.

(١٦) سقطت من ط.

(١٧) ت ط: وظاهره.

(١٨) س ط: سلحفاة.

يُجعل شاذًا مثل بُهْماء. ^(١) وحكى في «التسهيل» سُلَحفاء ^(٢) بالمد، وحكاه ابن القطّاع. فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادي عشر: فُعَيْلى. وهو مُشترك. فالمقصورة نحو: خُلَيْطَى. ^(٣) والممدودة نحو قولهم: هو عالمٌ بدُخَيْلائك، أي: بباطن أمرك. ^(٤) ولا يُحفظ غيره.

الثاني عشر: فُعَالَى. وهو مُختَصّ بالمقصورة نحو: شُقَارَى. وهو نبت. وقوله: ^(٥)

واعزُ، لِغَيْرِ هَذِهِ، اسْتِنْدَارَا
يعني: أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التانيث المقصورة مُستندر. وفيه نظر. ثم شرع في ذكر أبنية الممدودة، مُقتصرًا على الأوزان المُشتهرة كما فعل في المقصورة، [فقال: ^(٦)
٧٦٨ - لِمَدَّهَا فَعَلَاءٌ، أَفْعَلَاءٌ مُثَلَّثَتَا الْعَيْنِ، وَفَعْلَلَاءٌ
٧٦٩ - ثُمَّ فَعَالَا، فُعْلَلَا، فاعُولَا وفاعِلَاءٌ، فَعْلِيَا، مَفْعُولَا
٧٧٠ - وَمُطَلَّقَا الْعَيْنِ فَعَالَا، وَكَذَا مُطَلَّقَا فَاءٍ فَعَلَاءٌ، أُخِذَا]
وجُملة ما ذكره سبعة عشر وزنًا، وهي أيضًا ضربان: مُختَصّ ^(٧) بالممدودة، ومُشترك. ويتبين بالتفصيل:

الأول: ^(٨) فَعَلَاءٌ، كيف أتت ^(٩) اسمًا كَصَحراء، أو مصدرًا كَرَغَبَاء، ^(١٠) أو جمعًا في المعنى

(١) انظر الوزن الثاني قبل.

(٢) ص ٢٥٦. ت س: سلحفاء.

(٣) الخليطي: الاختلاط.

(٤) ط: بدخيلاته أي بباطن أمره.

(٥) اعز: انسب، فعل أمر. وهذه أي: الأوزان السالفة الذكر. والاستندار: الندرة في كلام العرب. وفي حكمه هذا نظر، لأن بعض ما لم يرد وزنه قبل ليس نادرًا. ولغير أي: إلى غير.

(٦) مدها أي: ألف التانيث. ولمد: متعلقان بخبر مقدم لفعلاء. ومثلث: حال من أفعلاء. وحذف حرف العطف مرازا. ومطلق: حال من الوزن بعدها. وانظر آخر ص ٢٥٢. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر مطلق. وسقط «فقال»... أخذًا من الأصل والنسخ وط، ثم الحق بحاشيتي ت وح. والمثلث: الذي هو بالضم والفتح والكسر. وكذلك المطلق. وقصر فَعَالَا وفَعْلَلَا وفاعُولَا وفَعْلِيَا ومفعُولَا وفَعَالَا للتخفيف. وهي ممدودة وبعضها مشترك. وأخذ: حُصِّلَ وروى.

(٧) ت: ضربان ضرب مختص.

(٨) ت: الأولى.

(٩) ط: أتى.

(١٠) الرغباء: الرغبة.

كطرفاء،^(١) أو صفةً أنثى «أفعل» كحمراء، أو غيره^(٢) كديمة هطلاء.^(٣) وهو قليل.

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء بفتح العين وكسرهما وضمتها.^(٤) وإليها^(٥) أشار بقوله: «أفعلاء مثلث العين». ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: أربعاء وأربعاء وأربعاء، بفتح الباء وكسرهما وضمتها. و«أفعلى»^(٦) بفتح العين مشترك. ومثال المقصورة قولهم: الأجفلى،^(٧) لدعوة الجماعة.^(٨)

الخامس: فَعَلَلَاء. وهو مُشْتَرِك. فالممدودة:^(٩) عَقْرَبَاء وحَزَمَلَاء، لمكانين. ذكرهما سيبويه.^(١٠) والمقصورة: فَزَنْتَى اسم امرأة، وَقَزَقَرَى اسم موضع. ولا يكون هذا الوزن إلا اسماً مدأ أو قصراً.^(١١)

السادس:^(١٢) فِعَالَاء. وهو مُخْتَصٌّ بالممدودة ومثاله: قِصَاصَاء. وهو القصاص. حكاه ابن نُوَيْدٍ، ولا يُحْفَظُ غيره.

السابع: فُعَلَلَاء نحو: قَعَدَ القُرُفُصَاء.^(١٣) ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل. وحكى ابن القُطَاعِ^(١٤) أنه يقال: قَعَدَ القُرُفُصَى، بالقصر. فعلى هذا يكون مشتركاً.

الثامن: فَاغُولَاء نحو: عَاشُورَاء.^(١٥) وهو مُشْتَرِك ومثال المقصورة: بَادُوْلَى^(١٦) اسم موضع.

التاسع: فَاغِلَاء نحو: قَاصِعَاء.^(١٧) وهو مُخْتَصٌّ بالممدودة.

- (١) الطرفاء: ضرب من النبات. وهو اسم جنس جمعي.
- (٢) انظر البناء الخامس ص ٩٢٦. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: غير أنثى أفعل وهو صفة.
- (٣) الديمة: المطر ليس فيه رعد ولا برق. والهطلاء: المتابعة الهطول. ومذكرها: هَطَلٌ أو هَطَالٌ.
- (٤) ت س: بضم العين وفتحها وكسرهما.
- (٥) ت س ط: وإليه.
- (٦) ط: «وأفعلاء». وإنما أورده مقصوراً ليناسب الأجفلى.
- (٧) ط: أجفلى.
- (٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: إذا دعوتهم لشيء.
- (٩) زاد في حاشية س: نحو.
- (١٠) الكتاب ٢: ٣٣٨.
- (١١) أي: ممدوداً أو مقصوراً. ت س: «مُدَّ أو قُصِر». ح ط: مدأ وقصراً.
- (١٢) في حاشية ت عن ابن القطاع أن بعض هذه الأوزان نادر الاستعمال، وأنه سمع من أعرابي على باب أمير في العراق: القصاصاء أصلحك الله. وأن القالي جعل ما سمع من أعرابي واحداً نادراً لا أصلاً، لاحتمال الغلط وزل اللسان. انظر الإتحاف ٢: ٣٠١ - ٣٠٢.
- (١٣) في حاشية ت عن التواتي: هو إلصاق الأليتين والقدمين بالأرض.
- (١٤) الارتشاف ١: ٣٠٠. وانظر الأفعال ٣: ٦٣.
- (١٥) عاشوراء: اليوم العاشر من محرم.
- (١٦) زاد في ط: وهو.
- (١٧) القاصعاء: أحد أبواب جحر اليربوع.

العاشر: فَعْلِيَاءُ نحو: كِبْرِيَاءُ. ^(١) وهو مُخْتَصَرٌ بالممدودة.

الحادي عشر: مَفْعُولَاءُ نحو: مَشْيُوخَاءُ. وهو جماعة الشيوخ، وهو مُخْتَصَرٌ بالممدودة.

الثاني عشر: فَعَالَاءُ نحو: بَرَسَاءُ. يقال: ما أدري: ^(٢) أَيُّ البراساءِ هو، أي: أيُّ الناس هو؟ وقد أثبت ابن القطّاع ^(٣) «فَعَالَى» مقصوراً في ألفاظ، منها: خَزَازَى اسم جبل. ^(٤) فعلى هذا يكون مُشْتَرَكًا.

الثالث عشر: فَعِيلَاءُ نحو: كَثِيرَاءُ. ^(٥) وهو مُشْتَرَك. ومثال ^(٦) المقصورة: كَثِيرَى ^(٧) أيضًا.

الرابع عشر: فَعُولَاءُ نحو: دَبُوقَاءُ وَحَرُورَاءُ. ^(٨) وجعله في «التسهيل» ^(٩) من الأبنية المُخْتَصَّة بألف التانيث الممدودة. ^(١٠) وإلى هذا ذهب ابن عصفور. ^(١١) وذهب ابن القُوطِيَّة وابن القطّاع ^(١٢) إلى إثبات «فَعُولَى» بالقصر، ^(١٣) وأوردا من ذلك: عُبَيْدَ سَنُوطَى ^(١٤) اسم أو لقب، وَحَضُورَى موضع، وَدَبُوقَى لِلْعَدْرَةِ، وَدَقُوقَى قرية بين النهرين، ^(١٥) وَقَطُورَى قبيلة في ^(١٦) جَرْهُم، وفي شعر امرئ القيس ^(١٧) «عُقَابٌ تَنُوقَى». وعلى هذا فهو مُشْتَرَك، وهو الصحيح. وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة ^(١٨) بقوله: «وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَى». ويعني بالإطلاق تحريكها ^(١٩) بالفتح مع الألف. وبالضم مع الواو، وبالكسر مع الياء.

(١) الكبرياء: التكبر.

(٢) ت س: لا أدري.

(٣) الارتشاف ١: ٩٩١ والإتحاف ٢: ٣٠٢.

(٤) زاد في ح: بالعالية.

(٥) الكثيراء: نبات يكون بجبل بيروت.

(٦) سقطت الواو من النسخ.

(٧) الكثيرى: اسم البزر.

(٨) الدبوقاء: الغائط. وحروراء: اسم موضع.

(٩) ص ٢٥٦.

(١٠) ط: المقصورة.

(١١) الممتع ص ١٣٥.

(١٢) الارتشاف ١: ٢٩٩.

(١٣) سقطت من ت و ط.

(١٤) ت س: «عبد مقوطي». ح: «عبيد مقوطي»، ط: «عبد سنوطي». وانظر التاج (سنط).

(١٥) ط: بالبحرين.

(١٦) في حاشية ت عن نسخة: من.

(١٧) ديوانه ص ٩٤. والبيت:

كَأَنَّ دِثَارًا خَلَقْتَ بِأَيُّونِهِ عُقَابٌ تَنُوقَى، لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ

ودثار: اسم راعي إبل امرئ القيس. واللبنون: النوق ذوات الألبان. وتنوقى: اسم جبل. والقواعل: جبال.

(١٨) أي: الثاني الثالث والرابع عشر.

(١٩) ط: أن يحركها.

الخامس عشر: فَعَلَاءُ نحو: جَنَفَاءُ اسمَ موضع. وهو مُشْتَرَكٌ كما تقدّم في أبنية الألف^(١) المقصورة.

السادس عشر: فَعَلَاءُ نحو: سِيرَاءُ. وهو ثوب مُخَطَّطٌ يُعْمَلُ مِنَ الْقَزِّ.^(٢) وهو مُخْتَصَصٌ بالمدودة.

السابع عشر: فَعَلَاءُ نحو: عُشْرَاءُ وَنُفْسَاءُ.^(٣) وهو مُشْتَرَكٌ كما تقدّم في المقصورة.^(٤) وقد أشار إلى هذه الثلاثة^(٥) بقوله: «وَكَذَا * مُطْلَقٌ فَأَيْ فَعَلَاءُ أُخِذَا».^(٦)



(١) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الوزن الثالث من الألف المقصورة.

(٢) س ح: من الخز.

(٣) العشراء: الناقة مضى على حملها عشرة أشهر. والنفساء: المرأة الحديثة الولادة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا عند كلامه على أريى.

(٥) يعني الخامس والسادس والسابع عشر.

(٦) زاد في ط: والله أعلم.

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة. ^(١) والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه ^(٢) همزة قبلها ألف زائدة. وكلاهما مقيس ومسموع. ^(٣) وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسي، بقوله: ^(٤)

[ضابط المقصور والممدود]

٧٧١ - إذا اسمٌ استَوْجَبَ، مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ، فَتَحَا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ، كَالْأَسْفُ
٧٧٢ - فَلِئَظْهِرِهِ الْمُعَلَّ الْأَخِيرِ ثُبُوتُ قَصْرِ، بِقِيَاسِ ظَاهِرٍ ^(٥)
اعلم أَنَّ القصر والمد لا يكونان إلَّا في المعتلِّ الآخر. ^(٦) فكلَّ اسمٍ مُعتَلِّ الآخر له نظير من الصحيح، يطرَّد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك: جَوِيٌّ ^(٧) جَوَى. فإنَّ نظيره من الصحيح: أَسِفٌ أَسْفًا، وهو يطرَّد فتح ما قبل آخره لأنَّ «فَعِلَّ» اللازم قياس مصدره «فَعَلَّ». فقولُه «إذا اسمٌ» يعني: من الصحيح، وقوله «وكانَ ذَا نَظِيرٍ» يعني: من المعتلِّ، وقوله «كالأسف» مثال الصحيح ^(٨) الذي استوجب من قَبْلِ الطرف فتحًا.

- (١) انظر الإتحاف ٢: ٣٠٣. وفي حاشية ت عن التواتي: احترز بحرف إعرابه من أسماء الإشارة كـ «ذا» و«تا»، وبألف لازمة من غير اللازمة كالف التثنية وألف الأسماء الخمسة. (٢) في حاشية ت عن التواتي: احترز من المبني كـ «هؤلاء».
- (٣) المقيس منهما يدرسه النحوي، والمسموع يدرسه اللغوي.
- (٤) استوجب: استحق بحسب القواعد. والطرف: الحرف الأخير المقابل للام. والنظير: المثل. أي: ذا مثل من المعتل. والأسف: الحزن الشديد. واسم: فاعل لمحذوف. وأراد به ما كان صحيح الآخر. ومن: يتعلق بالمصدر «فتحًا». وجملة كان ذا نظير: معطوفة على الجملة المحذوفة: استوجب. والكاف: صفة لـ «ذا». وسقط الشطر الثاني والبيت بعده من ت، والبيت وحده من ح.
- (٥) المعل الآخر: الذي قلبت لامه ألفًا. والمراد هنا المعتل - وهو الذي لامه حرف علة - ليصح له ثبوت القصر. الصبان ١٠٦: ٤ وتقريرات الحامدي ص ٣٤٠. والقياس: الاطراد في الكلام. والظاهر: البين لا خلاف فيه. والفاء: رابطة لجواب الشرط. ولنظير: متعلقان بخبر ثبوت، وقياس: بالمصدر ثبوت.
- (٦) في حاشية ت عن التواتي أنه احترز بكل اسم من الفعل نحو: يرضى ويخشى، والاسم قد يكون اسم مفعول أو آلة أو مصدرًا أو جمعًا مكسرًا.
- (٧) زاد في ت و ح: «فهو». والشاهد في «جوى» المصدر. ومعناه الحرة من حزن أو عشق.
- (٨) ت س: «مثال من الصحيح». ح: «مثاله من الصحيح». ط: «مثال للصحيح».

فإن قلت: قوله «استوجب» ليس بجيد، لأنه يقتضي أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا تكفي غلبة^(١) الفتح، وليس كذلك بل هي كافية. قال في «التسهيل»: ^(٢) «كُلُّ مُعْتَلٍّ آخِرٍ، فَتُحَ ما قَبْلَ آخِرِ نَظِيرِهِ»^(٣) الصحيح لُزُومًا أَوْ غَلْبَةً، فَقَصْرُهُ مَقْبُوسٌ. انتهى. فمثال ما فُتح لُزُومًا اسم مفعول ما زاد على الثلاثة. ومثال ما فُتح غلبة مصدر «فَعَلَ» اللازم. فإنه قد جاء على «فَعَالَة» نحو: شَكِسَ شَكَاةً، وعلى «فُعُولَة» نحو: صَهَبَ صُهْبَةً، وعلى «فُعُل» نحو: سَكِرَ سُكْرًا. قلت:

معنى قوله «استوجب» أنه استحق ذلك، في القياس، فشم^(٤) القسمين. ألا ترى أن مصدر «فَعَلَ» اللازم يستوجب فتح ما قبل آخره، في القياس، وإن كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك؟ والذي يوضح عن أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف المستوجب^(٥) الفتح، وهو^(٦) واضح. وقوله: ^(٧)

٧٧٣ - كَفَعَلَ وفُعَلَ، في جَمْعٍ ما كَفِعْلَةٌ وفُعْلَةٌ، نَحْوُ: الدُّمَى هذان^(٨) من أمثلة المقصور المقيس. ف «فُعَلَ» جمع «فَعْلَة» نحو: مِرْيَةٌ^(٩) ومِرْيٌ. و«فُعَلَ» جمع «فُعْلَة» نحو: دُمِيَّةٌ^(١٠) ودُمِي. وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قَرَبَ جمع قُرْبَةٍ، وقَرَبَ جمع قُرْبَةٍ.^(١١)

ثم شرع في ذكر ضابط الممدود، فقال: ^(١٢)

٧٧٤ - وما اسْتَحَقَّ، قَبْلَ آخِرٍ، أَلِفٌ فَاَلَمَدُ فِي نَظِيرِهِ، حَتَمًا، عُرِفَ

(١) س: «فلا تكفي علة». ط: «فلا تكفي غلبة».

(٢) ص ٢٥٨.

(٣) زاد في النسخ: من.

(٤) ط: فيشم.

(٥) ت ح: «الموجب». س: «إلى موجب» وفي الحاشية عن نسخة: «الوجب». ط: للمستوجب.

(٦) ط: وهذا.

(٧) سقط «وقوله» من ط، والشرط الثاني من ت. والكاف: خبر لمحذوف أي: النظير مثل فعل. وفي: تتعلق بحال من الوزنين قبلها. وما: اسم موصول مضاف إليه. والكاف: خبر لمحذوف. والجملة صلة ما. ونحو: خبر لمحذوف أيضًا.

(٨) يعني الوزنين في الشرط الأول. وفي النسخ: هذا.

(٩) المرية: الشك. وفي حاشية ت: شَذَّ لِحْيَةً وَلَحَّى. وجليه وحلَّى.

(١٠) في حاشية ت أنه شَذَّ من هذا كُشُوءَ وكِسَى. وفيها عن ابن عقيل أن الدمية هي الصورة من العاج.

(١١) القرية: القرابة. س: قَرَبَ وقَرَّبَ جمع قُرْبَةٍ وقُرْبَةٍ.

(١٢) استحق: استوجب بحسب القواعد. والمد أي: لآخره. والحتم: الواجب. وعرف: علم. وما: اسم موصول مبتدأ. وألف: مفعول به منصوب، سكن في الوقف على لغة ربيعة. وسقط الشرط الثاني من ت. والمد: مبتدأ خبره جملة عرف. والجملة الاسمية خبر ما. وقد اقترنت بالفاء لشبه الموصول بالشرط. وفي: تتعلق بحال من المد. وحنمًا: حال مقدمة عن نائب الفاعل.

يعني: أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة ألف^(١) قبل آخره فإن نظيره المعتل واجب المذ قياساً. فالممدود المقيس إذا كُـلَّ مُعتَلّ الآخر له نظير من الصحيح تطرد زيادة ألف^(٢) قبل آخره. وقوله «استحق» يعني في القياس، سواء لزم ذلك كمصدر^(٣) ما أوله همزة وصل كما سيذكر،^(٤) أو غلب ولم يلزم كـ «مفعال» صفة نحو: مهذاء.^(٥) فإن نظيره من الصحيح مهذار.^(٥) وقد جاء منه^(٦) شيء على «مفعّل» نحو: مدعس.^(٧) وقوله: (٨)

٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ، كَارَعَوَى، وَكَارَتَأَى
هذا مما يجب مده قياساً، لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة ألف قبل آخره، فتقول:
ارعواء وارتياء،^(٩) بالمد لأن نظيرهما: احمرار واقندار.

ثم قال: (١٠)

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ، ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ، بِتَقْلٍ، كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
يعني: أن ما كان مُعتَلّ الآخر، ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ مده وقصره^(١١) إلا من السماع.
فمن المقصور سماعاً الحجا وهو العقل، ومن الممدود سماعاً الحذاء وهو النعل. وقد صنف الناس في ذلك كتباً، فلا تطول بذكر^(١٢) الأمثلة.

(١) ط: الألف.

(٢) س: المصدر.

(٣) س ح: كما ستذكر.

(٤) المهداء: الكثير الإهداء.

(٥) المهذار: الكثير الكلام من الخطأ والباطل. س: مهذار.

(٦) منه أي: مما غلب ولم يلزم، فكان منه نحو: مدعس ويقرى. انظر الارتشاف ١: ٢٣٦ والهمع ٢: ١٧٤.

(٧) المدعس: الطعان بالرمح الغليظ.

(٨) ارعوى: ارتدع. وارتأى: تدبر. وسقط الشطر الثاني من ت. والكافان الأولى والثانية: خبران لمحدوفين. والثالثة:

معطوفة على الثانية. والآخرتان: مضافتان إلى الفعلين على الحكاية.

(٩) ياء الارتياء مبدلة من همزة للتخفيف.

(١٠) العادم: الفاقد. وذو: حال من الضمير المستتر في العادم. والثانية: معطوفة. والنقل: السماع. وينقل: متعلقان بخبر

العادم. والمراد: ما عدم النظير مقصوراً أو ممدوداً مأخوذاً بسماع، وهو مثل الحجا والحذاء. وفي إيراد الحذاء وهم،

لأن له نظيراً في الصحيح، وهو مصدر: فاعل. نحو: جدال وخلاف. وهما من المصادر القياسية. انظر البيت ٤٥٤،

وقد حذف همزة «الحذاء» للضرورة. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: خبر لمحدوف. والثانية: معطوفة.

(١١) ط: قصره ومده.

(١٢) ط: بكثرة.

تنبيه: كلامه مُخَصَّصٌ ^(١) - كما قيل ^(٢) - بما تقدّم ^(٣) ذكره من ألفي التأنيث.

[قصر الممدود ومد المقصور]

ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور، فقال: ^(٤)

٧٧٧ - وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ، اضْطِرَارًا، مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَنْقَعُ
قصر الممدود للضرورة ^(٥) شبيه بصرف ما لا ينصرف. فلذلك أجمع على جوازه. ومد
المقصود شبيه بمنع ما يستحقّ الصرف. فلذلك اختلف فيه، فمنعه جمهور البصريين مطلقًا،
وأجازه جمهور الكوفيين مطلقًا، وفصل الفراء فأجاز مد ما لا موجب لقصره كالغنى، ومنع مد
ماله موجب قصر كسكرى. ^(٦)

والظاهر جوازه لوروده، كقول العجاج: ^(٧)

والمَرءُ يُبْلِيهِ بِلَاءِ السَّرْبَالِ تَعاقِبُ الإِهْلَالِ، بَعْدَ الإِهْلَالِ
وقول الآخر: ^(٨)

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنِي السُّعْلَاءِ وَعَلِمْتُ ذَاكَ، مَعَ الْجِرَاءِ

(١) س: مخصص.

(٢) في حاشية ت عن ابن غازي ٣٠٤: ٢ أن القائل هو أبو حيان، جعله مخصصًا بما تقدم من الأوزان والأمثلة في ألفي التأنيث. فذلك مخصص للعموم الذي هنا.

(٣) ت: «فيما تقدم». ط: «ما تقدم».

(٤) س: «ومد المقصور ضرورة فقال». وذو المد: الممدود. واضطرارًا أي: لضرورة الشعر. ومجمع عليه أي اتفق النحاة على جوازه في الجملة، لأن لبعضهم خلافًا. والعكس: مد المقصور. والخلف: الخلاف بين النحاة. ويقع: يرد ضرورة. وقصر: مبتدأ خبره مجمع. واضطرارًا: مفعول لأجله عامله المصدر قصر. وعليه: في محل رفع نائب فاعل مجمع. ويخلف: متعلقان بحال من العكس.

(٥) حصره بالضرورة فيه نظر. فهم يرونه رجوعًا إلى الأصل لأن أصل الممدود هو المقصور بزيادة. والزيادة خلاف الأصل. ثم إن الهمزة حرف ثقل اللفظ له نبرة تشبه التهوع. وقد تخفف منها المجازيون بالحذف أو الإبدال أو الجعل بين يين، خلافًا لسائر الحروف. فإذا وقعت بعد ألف - وهي أقرب الحروف إليها - ازداد لفظها ثقلًا. ولذا استعان عليها القراء بزيادة مد الألف للتمكن من اللفظ، وحذف بعض العرب في الشعر همزة: جاءَ وساءَ وشاءَ وماءَ. ووقعها في الممدود طرقًا بعد ألف زائدة يزيد بها أضعاف الثقل ويهيئها للحذف تخفيفًا في الشعر والشعر، إذا لم يكن لبس.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٣٠٤: ٢ أن موجب قصره كونه مؤنث «فعلان»، فقصره مطرد. ومثال ماله موجب أيضًا نحو: مولى ولحى وصغرى. الأشموني ١١٠: ٤. ومن موجب القصر أن يكون المد مخرجًا الكلمة إلى ما ليس في أبنية الكلام. نحو: مولا، إذ ليس في الأبنية مفعال، ولحاء يكون على «فعل». وليس في قياس المجموع هذا البناء.

(٧) ديوانه ص ٨٦ والعيني ٥١٤: ٤ والأشموني ١١٠: ٤ والارتشاف ٢٧٦: ٣. ويليه: يقنيه. والتعاقب: التالي. والإهلال: مجيء الشهر. وكسر الباء من البلاء يعني المد للضرورة. ولو روي بالفتح لكان على القياس.

(٨) هو أبو المقدم. الأمالي ٢٤٦: ٢ والسمط ص ٨٧٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٧٦٨ والارتشاف ٢٧٦: ٣ و٢٢١ والإنصاف ص ٧٤٦ والعيني ٥٠٧: ٤ والأشموني ١١٠: ٤. والسعلى: أنثى الغيلان. والجراء: الجرة. وسقطت الأشرطة الثلاثة الأول من ط.

أَنْ نَعَمَ مَأْكُولًا عَلَى الْخَوَاءِ يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ، وَمِنْ شَيْشَاءٍ^(١)
يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ^(٢)

فَمَذَّ السُّعْلَى وَالْخَوَى وَاللَّهَى،^(٣) وَهِيَ مَقْصُورَةٌ. وَقَالَ طَرْفَةُ:^(٤)

لَهَا كَيْدٌ مَلَسَاءٌ، ذَاتُ أُسْرَةٍ وَكَشْحَانٍ، لَمْ يَنْقُصْ طَوَاءُهُمَا الْحَبْلُ
وَمَتْنٌ وَافَقَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ابْنُ وَلَادٍ وَابْنُ خُرُوفٍ، وَزَعَمَا أَنَّ سَيَبَوِيهَ^(٥) دَلَّ عَلَى
جَوَازِهِ فِي الشَّعْرِ بِقَوْلِهِ:^(٦) وَرُبَّمَا مَدُّوا فَقَالُوا: مَنَابِيرُ. قَالَ ابْنُ وَلَادٍ: فزِيَادَةُ الْأَلْفِ، قَبْلَ آخِرِ
الْمَقْصُورِ، كَزِيَادَةِ هَذِهِ الْيَاءِ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ:^(٧) ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بُرْقِيهِ﴾ بِالْمَدِّ
فَشَادَّةً،^(٨) إِنْ لَمْ تُثَبِّتْ^(٩) لُغَةً. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْعُلُوَّ لَا الضُّوْءَ.

فَإِنْ قُلْتُ: حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى قَصْرِ الْمَمْدُودِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ مَذْهَبَ الْفَرَّاءِ^(١٠) مَنَعُهُ فِيمَا
لَهُ قِيَاسٌ يُوجِبُ مَدَّهُ نَحْوُ: فَعَلَاءُ أَفْعَلٍ.^(١١) قُلْتُ: هُوَ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ وَقَعَ
الْخِلَافُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ مُطْلَقًا، وَرَدَّ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:^(١٢)

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً، صَفْرَاءُ، كَلَوْنَ السَّقَرَسِ الْأَشْقَرِ



(١) الخوى: الجوع. والشيشاء: تمر لم يشد نواه.

(٢) ينشب: يعلق. والمسعل: مكان السعال من الحلق. واللهى: جمع لهاء.

(٣) س: «فمد السعلاء والخواء واللهاء». ط: فمد اللهاء.

(٤) ديوانه ص ١٠٤ والارتشاف ٢٧٦:٣ والعيني ٥١٥:٤. والكبد: البطن. والأسرة: جمع سرر. وهي الخطوط. والكشح: ما انضمت عليه الأضلاع. والطوى: الضمر.

(٥) ح: أن كلام سيبويه.

(٦) الآية ٤٣ من سورة النور. وسقط «بن مصروف» من ط. وطلحة هذا كوفي تابعي، له اختيار في القراءة ينسب إليه، وكان يسمى سيد القراء. توفي سنة ١٥٦. غاية النهاية ١: ٣٤٣. والبرق: واحده بركة. وهي المقدار من البرق.

(٨) ت ح ط: فشاذ.

(٩) ت ح: لم يثبت.

(١٠) والكسائي قيد العصر للمدود بحالة النصب، فزعم أن العرب لا تكاد تقصر ممدودًا في رفع ولا جر. الهمع ١٥٦:٢.

(١١) يعني أن مؤنث «أفعل» هذا لا يكون في القياس إلا ممدودًا.

(١٢) الأفيشر. الارتشاف ٣٠٢:٣ والعيني ٥١٦:٤ والخزانة ٢٧٩:٢ والأشموني ١٠٩:٤. والبيت من بحر السريع. وفي حاشية ط أنه من الطويل. يخاطب امرأة. وباكرت: بادرت. والمشمولة: الخمرة الباردة. وجواب «لو» في بيت تال.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً^(١)

تَقْدَمُ^(٢) حَدَّ المقصور والممدود. وإنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه. قال في «شرح الكافية»: ^(٣) إذا قُصِدَتْ تثنية اسم، ولم يكن مقصوراً ولا ممدوداً، فُتِحَ آخره ووُصِلَ^(٤) بإحدى العلامتين المذكورتين في باب «الإعراب». ^(٥)

[تثنية المقصور]

٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ، تُثْنِي، اجْعَلْهُ «يَا» إِنْ كَانَ، عَنْ ثَلَاثَةٍ، مُرْتَقِيَا^(٦)
شمل الألف الرابعة نحو «مُعْطَى»، والخامسة نحو «مُسَمَّى»^(٧)، والسادسة نحو «مُسْتَدْعَى». نقول: مُعْطِيَانِ وَمُسَمِّيَانِ وَمُسْتَدْعِيَانِ، بقلب^(٨) الألف ياء في جميع ذلك، ولا تنظر إلى أصلها. ^(٩) ثم قال: ^(١٠)

- (١) تصحيحاً أي: جمع تصحيح، مفعول مطلق نائب عن مصدر جمع. والمراد هو الجمع السالم. وفي حاشية ت عن ابن غازي أن العنوان يشمل جمع الممدود ولكن الشاطبي لم يذكره، وأغفل أيضاً حكم المتقوص. وهو رد المحذوف في التثنية، من قاض ونحوه وأخ وأب وحَم، وعدم رده في نحو يد. وانظر الإتحاف ٢: ٣٠٦ وشرح البيت ٧٨٤.
- (٢) قبل البيت ٧٧٨. (٣) ص ١٧٨١.
- (٤) ت س: فافتح آخره وصله. (٥) في ١: ١٨٥.
- (٦) آخر: مفعول به لفعل محذوف يفسره «اجعل». وحذف الضمير العائد على «مقصور» والمراد: تثنية. وحذفت همزة «يَاء» للتخفيف. والمرتقي: المتجاوز. وسقط الشطر الثاني من ت. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وجملة تثني: صفة لمقصور. ويأ: مفعول ثان. وعن: تتعلق بـ «مرتقياً».
- (٧) ت س: «متهى». ح ط: «منتمى». وكذلك في التثنية. ولم أضبط معطى ومسمى بالتونين ليظهر لفظ الألف. وكذلك ما يكون مثلهما. (٨) ت ح: قلب.
- (٩) يجوز حذف الألف للتخفيف إذا كانت فوق الرابعة أو بعد ياءين. نحو: قهقران وقبعثران ورتان وثرتان. انظر شرح البيت ٧٨٢. وفي حاشية ت عن التواتي أن الأصل المعني هو ما كان قبل الزيادة. فآلف معطى أصلها واو...
- (١٠) الإشارة إلى جعل الألف ياء. والكاف: خبر مقدم للذي. واليا: خبر مقدم لأصل - يريد: أصل ألفه الياء. والجملة صلة الموصول. وحذفت همزتها للتخفيف. والجامد: معطوف على الذي. والمراد به الاسم المبني لتلا يشمل المصدر واسم الذات. ونحو: خبر لمحذوف مضاف. والجملة اعتراضية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى متى على الحكاية. وفي الشطر الثاني ما لا يتصل بالمقصور كما عرّفه من قبل، إلا إذا سمي بـ «متى» وصار اسماً علماً معرباً بالحركة المقدرة. انظر الصبان ٤: ١١١ - ١١٢. وسقط هذا الشطر من ت.

٧٧٩ - كَذَا الَّذِي أَلِيا أَصْلُهُ، نَحْوُ: الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ، كَمَتَى

إذا وقعت ألف المقصور ثالثةً فلها أربعة أقسام: منقلبة عن ياء نحو: الفتى، ومنقلبة عن واو نحو: العصا، وأصليةٌ نحو: إذا ومتى - والمُرَادُ بِهِ ^(١) كُلُّ أَلْفٍ فِي حَرْفٍ أَوْ شِبْهِهِ - ومجهولةٌ ^(٢) الأصل نحو: الدَّاء. ^(٣) وهو اللّهُو. فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا يُدْرَى: هَلْ هِيَ عَنْ يَاءٍ أَوْ عَنْ ^(٤) وَاوٍ؟ لَأَنَّ ^(٥) الألف في الثلاثي المُعْرَب لَا تَكُونُ إِلَّا مُنْقَلِبَةً عَنْ أَحَدِهِمَا.

فَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ الْيَاءِ فَتُقَلَّبُ ^(٦) فِي التَّثْنِيَةِ يَاءً، رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: فَتَيَانٍ، وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ الْوَاوِ فَتُقَلَّبُ ^(٧) رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا أَيْضًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: ^(٨) عَصَوَانٍ. وَأَمَّا الْأَصْلِيَّةُ وَالْمَجْهُولَةُ فَفِيهِمَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: ^(٩)

الأول: وهو المشهور: أَنْ يُعْتَبَرَ حَالُهُمَا بِالْإِمَالَةِ. فَإِنْ أَمِيلًا تُثْنِي بِالْيَاءِ نَحْوُ: بَلَى وَمَتَى، فَتَقُولُ: بَلَيَانٍ وَمَتَيَانٍ. وَإِنْ لَمْ يَمَلَا فَبِالْوَاوِ نَحْوُ: عَلَى ^(١٠) وَإِذَا، إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا، ^(١١) فَتَقُولُ: عَلَوَانٍ ^(١٢) وَإِذَوَانٍ. وَهَذَا ^(١٣) مَذْهَبُ سَيُوبِيهِ، وَبِهِ جَزَمَ هُنَا.

والثاني: أَنَّ أَلْفَهُمَا إِنْ أَمِيلَتَا، أَوْ قُلِبَتَا يَاءً فِي مَوْضِعٍ مَا، تُثْنِي ^(١٤) بِالْيَاءِ. وَإِلَّا فَبِالْوَاوِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ، وَبِهِ جَزَمَ فِي «الْكَافِيَةِ». ^(١٥) فَعَلَى هَذَا يُثْنَى: ^(١٦) عَلَى وَإِلَى وَلَدَى، بِالْيَاءِ لِانْقِلَابِ أَلْفِهَا ^(١٧) يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ. وَعَلَى الْأَوَّلِ تُثْنَى ^(١٨) بِالْوَاوِ، وَالْقَوْلَانِ عَنِ الْأَخْفَشِ. وَالثالث: أَنَّ الْأَلْفَ الْأَصْلِيَّةَ وَالْمَجْهُولَةَ تُقَلَّبُ ^(١٩) يَاءً مُطْلَقًا.

- (١) ط: بها.
- (٢) في حاشية ت عن الغريب المصنف أنه الدد والدداء، والددن والدَّيد والدَّاددة.
- (٣) سقطت من النسخ.
- (٤) ت ح: ولأن.
- (٥) ط: فتقلب.
- (٦) ط: عن واو.
- (٧) سقطت من النسخ.
- (٨) بل هي أربعة. والرابع قلب ألفهما واوًا مطلقًا. الهمع ١: ٤٤. س: ثلاث مذاهب.
- (٩) زاد في ح: «وإلى». وفي حاشية س عن نسخة: ولدى.
- (١٠) فيما عدا الأصل: وإذا سمى بهما.
- (١١) زاد في ح: «والوان». وفي حاشية س عن نسخة: ولدوان.
- (١٢) ت: «هذا». س: وهو.
- (١٣) ط: أن ألفها إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما نثيت.
- (١٤) شرح الكافية الشافية ص ١٧٨٢. وانظر الشرح الكبير ١: ١٤١.
- (١٥) في النسخ: تنى.
- (١٦) ط: ألفهن.
- (١٧) ط: يثني.
- (١٨) ط: تقبلان.

تنبيهان:

الأول: قوله «الجامد»^(١) يشمل الألفين.^(٢) فإن الجامد هنا ما لم يُعرف له اشتقاق، وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

الثاني: مثل في «شرح التسهيل»^(٣) المجهولة، بـ «خَسَا» بمعنى فرد، و«لَقَى» بمعنى مُلِقَى لا يُعبأ به، وتوزع في المثالين. أما «خَسَا» فقال في «المُخَصَّص»:^(٤) يَكْتُبُ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا مِنْ خَسَأَ مَهْمُوزًا.^(٥) وأما «لَقَى» فنَصَّ ابن جَنِي على أَنَّ أَلْفَهُ عَنْ يَاءٍ، وهو بِمَعْنَى مَلِقِيٍّ لَا بِمَعْنَى مُلِقَى.^(٦) فهو «فَعَلٌّ» بمعنى «مفعول». والمعنى أَنَّهُ، لَخَسَاسَتِهِ وَكَوْنِهِ تَافَهُا، يَلْقَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ^(٧) فَلَا يَأْخُذُهُ.

وقوله^(٨)

٧٨ - فِي غَيْرِ ذَا، تُقْلَبُ وَآوَا الْأَلِفُ

الإشارة إلى الأنواع التي تُقْلَبُ أَلْفُهَا يَاءً. وهي: ما كانت أَلْفُهُ رَابِعَةً فَصَاعِدًا، أَوْ ثَالِثَةً مُنْقَلَبَةً عَنْ يَاءٍ، أَوْ أَصْلِيَّةً أَوْ مَجْهُولَةً وَأُمِيلَتْ. وما عدا ذلك تُقْلَبُ أَلْفُهُ وَآوَا، وهو نوعان: أحدهما: ما أَلْفُهُ ثَالِثَةٌ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَآو. والآخر: ما أَلْفُهُ أَصْلِيَّةٌ أَوْ مَجْهُولَةٌ، وَلَمْ تُمَلِّمْ. وتَقْدَمُ^(٩) تَمَثِيلُ ذَلِكَ.

وقوله:^(١٠)

وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ، قَبْلُ، قَدْ أُلِفَ

يعني: من العلامة المذكورة في باب «الإعراب».^(١١)

(١) ح: والجامد.

(٢) فوقها في ت عن التواتي: «الأصلية والمجهولة». س: «يشمل الألف ويشمل الألفين». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٣) في ١: ٩١.

(٤) في النسخ: الخصائص.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: فعلى هذا فالألف بدل من همزة وليس بمجهول.

(٦) ت ح: «وهو بمعنى مُلِقَى». س: وهو بمعنى ملقي.

(٧) في النسخ: كل أحد.

(٨) غير أي: مغاير. وفي: تتعلق بتقلب. وواوًا: مفعول ثانٍ مقدم. والألف: نائب فاعل مؤخر أصله مفعول أول.

(٩) في شرح الليث ٧٧٩. ت ح: وقد تقدم.

(١٠) أولها: أتبعها وصل بها. وقبل أي: قبل هذا. يريد ما ورد في المعرب والمبني. وها: مفعول أول. وما: مفعول ثان. وقبل: يتعلق بالالف. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: أتبع الياء المنقلبة عن ألف بعلامة التنبيه. ولو قال: «أولهما» ليشمل الياء والواو لكان أحسن.

(١١) يريد: المعرب والمبني. انظر الآيات ٣٢ - ٣٤.

[تثنية الممدود]

ثم انتقل إلى الممدود، فقال: ^(١)

٧٨١ - وما كَصَحراء، بِواوٍ، تُثَيَا

يعني: أَنَّ ما كانت همزته للتأنيث تُثَي بقلبها واوًا. ^(٢) فتقول في «صحراء»: صحراوان. وكذلك ما أشبهه. وقوله: ^(٣)

وَنَحَوُ: عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا

٧٨٢ - بِواوٍ أَوْ هَمْزٍ، ^(٤)

يعني: أَنَّ ما كان همزته ^(٥) للإلحاق ^(٦) نحو: عِلْبَاءٍ، أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ نَحْو: كِسَاءٍ وَحَيَاءٍ - فهزمة كساء عن واوٍ وأصله «كساو»، وهزمة حياء عن ياء ^(٧) وأصله «حيائي» - فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان: قلبها واوًا وتصحيحها. فتقول على الأول: عِلْبَاوَانٍ وَكِسَاوَانٍ وَحَيَاوَانٍ، وعلى الثاني: عِلْبَاءَانٍ وَكِسَاءَانٍ وَحَيَاءَانٍ.

فإن قلت: أيُّ الوجهين أجود؟ قلت: ذكر المصنف ^(٨) وفقًا لبعضهم أَنَّ قلبَ التي للإلحاق أولى من تصحيحها، والمُنْقَلِبَةُ عَنْ أَصْلٍ بِالْعَكْسِ. ونَصَّ سيبويه ^(٩) والأخفش على أَنَّ إقرار الهمزة فيها أحسن. إِلَّا أَنَّ سيبويه ذكر أَنَّ القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المُنْقَلِبَةُ عَنْ أَصْلٍ، مع اشتراكهما في القَلَّةِ.

(١) ما: اسم موصول مبتدأ. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والعجلة صلة «ما». وخبره جملة ثني. والألف للإطلاق. والباء تعلق بثني.

(٢) ذكر السيرافي أنه إذا كان قبل الألف واو تبقى الهمزة لثلاث يجتمع واوان بينهما ألف. نحو: عشواءان لاواءان. وأجاز الكوفيون الوجهين. انظر الارتشاف ١: ٢٥٩ وأوضح المسالك ٣: ٢٤٨ والأشموني ٤: ١١٢. وسمع عن بعض العرب: حمراءان وحمرايان وهو شاذ. وأجاز الكوفيون حذف الألف والهمزة إذا كان قبلهما أربعة أحرف فأكثر. نحو: خنفسان عاشوران. تصريف الأسماء والأفعال ص ١٨٨. وانظر شرح البيت ٧٨٢. ط: للتأنيث فإذا ثني بقلبها واوًا.

(٣) العلباء: عصب أصفر في العنق. وحذفت همزة «حياء» للتخفيف. وكساء: معطوف على علباء بواو محذوفة.

(٤) بوار: متعلقان بخبر المبتدأ نحو. أي: نحو علباء وكساء وحياء يثنى بواو أو همزة. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

(٥) فيما عدا الأصل: أن ما همزته.

(٦) انظر الإنحاف ٢: ٣٠٦ - ٣٠٧. والإلحاق: زيادة حرف أو اثنين في الكلمة لتوازن أخرى أكثر منها أحرفًا أصولاً. وفي حاشية ت عن التواتي: والملحق به قرطاس.

(٧) كذا. والصواب أن الهمزة في كساء وحياء مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن واو أو ياء.

(٨) شرح التسهيل ١: ٩٢ - ٩٣.

(٩) الكتاب ٣: ٩٤.

وقوله: (١)

وغير ما دُكِرَ صَحَّحَ،

يعني: أن غير ما دُكِرَ من أقسام الممدود تُصَحَّحُ همزته، في الثنية. ويعني بذلك ما همزته أصلية، نحو: (٢) قُرَاءٌ وُضَاءٌ. فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره. فتقول فيه: قُرَاءَانِ وُضَاءَانِ.

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام، لأن همزته إما أصلية، وإما مُبدلة (٣) من أصل، أو مُبدلة من ياء الإلحاق، (٤) أو مُبدلة من ألف التانيث. وقد عرفت أحكامها.

تنبيه: قال الشارح: (٥) الممدود على أربعة أضرب، (٦) لأن همزته إما أصلية وإما زائدة. (٧) والزائدة إما للتانيث نحو: صحراء وحمراء، (٨) وإما للإلحاق كعلباء وقوباء. (٩) والأصلية إما بدل نحو: كساء وحياء ورداء، (١٠) وإما غير بدل نحو: قُرَاءٌ وُضَاءٌ. انتهى. وفيه تجوز لأن الهمزة في حمراء ونحوه (١١) ليست بزائدة للتانيث، بل مُبدلة من الألف الزائدة للتانيث عند الجمهور، وكذلك الهمزة في علباء ونحوه إنما هي مُبدلة من الياء الزائدة للإلحاق. وتسمية همزة كساء (١٢) ونحوه أصلية إنما هو (١٣) باعتبار ما نشأت عنه.

[شواذ المقصور والممدود]

وقوله: (١٤)

وما شَذَّ، على نَقْلِ، قُصِرَ

(١) غير: مفعول به مقدم لصحح مضاف إلى الاسم الموصول ما. وجملة ذكر: صلة الموصول.

(٢) القراء: الناسك المتعبد. والوضاء: الوضيء.

(٣) ت س ط: أو مبدلة.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي أن دليل الإبدال عن ياء الإلحاق ثبوت الياء إذا بنيت الكلمة على التانيث بالناء، نحو: درحاية، الملحقة بدحراجة. ولو لم تبين الكلمة على الناء لم تتحصن الياء ولصارت همزة مثل: بئاة. والدرحاية: القصير السمين البطين.

(٥) ص ٧٦٣.

(٦) س: أقسام.

(٧) ط: إما زائدة وإما أصلية.

(٨) ط: حمراء وصحراء.

(٩) القوباء: داء يكون عنه تقشر، وكان يعالج بالريق.

(١٠) ت س ط: ورداء وحياء.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) زاد في ت و س: ورداء.

(١٣) رد ضمير المذكر إلى تسمية. س: هي.

(١٤) شذ: خرج على ما جاء في الأبيات ٧٧٨ - ٧٨٢. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة قصر. وعلى: تتعلق بالفعل قصر. والنقل: السماع. وقصر على السماع أي: خص به ولم يقس عليه.

يُشير به إلى أَنَّ الذي يُقاس عليه في تثنية المقصور والممدود^(١) هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه.

أما الذي شذَّ في المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم: مِذْرَوَانِ، لأنَّ ألفه^(٢) رابعة^(٣) - وهما طرفا الألية. وقد يُطلقان على جانبي الرأس ونحوه - والقياس: مِذْرَيَانِ، لأنَّ ألفه رابعة. وعلة تصحيحه أنّه لم يُستعمل إلا مُثْنِي. قال أبو علي القالي: لم يُفرد^(٤) البتّة. وحكى أبو عبيد^(٥) عن أبي عمرو: ^(٦)مِذْرَى، مُفْرَدًا. وحكى عن أبي عبيدة: مِذْرَى ومِذْرَيَانِ، على القياس.

الثاني: حذف ألف المقصور خامسة فصاعدًا، كقولهم: ^(٧)خَوَزْلَانِ وضَبِغَطْرَانِ، في خَوَزْلَى^(٨) وضَبِغَطْرَى. وهو الأحق. ولا يُقاس عليه^(٩) خلافاً للكوفيين.

الثالث: قول بعضهم «رِضَيَانِ» في: رِضَى. وقياسه: رِضَوَانِ، لأنّه من ذوات الواو. وقاس الكسائي على^(١٠) ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية نحو: ^(١١)رِضَى وعُلَى من ذوات الواو المكسورة الأولى والمضمومة، بالياء.

وأما الذي شذَّ في الممدود فخمسة أشياء:

الأول: إقرار همزة التانيث كقوله: حَمْرَاءَانِ.

والثاني: قلبها ياء كقولهم: حَمْرَيَانِ. قال المُصَنِّف: وكلاهما نادر. انتهى. وحكى النحاس أَنَّ الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أَنَّ قلبها ياء لغة فَرّارة.

والثالث: حذف الألف والهمزة من: قاصِعاء^(١٢) ونحوه. قالوا: قاصِعانِ^(١٣). وقاس عليه الكوفيون.

والرابع: قلبُ همزة «كِساء» ونحوه ياءً. وفي «التسهيل»: ^(١٤)ولا يُقاس عليه خلافاً للكسائي. انتهى. ونقله أبو زيد لغة^(١٥) عن فَرّارة.

(١) سقطت من ط.

(٢) سقط «لأنَّ ألفه رابعة» من ط.

(٣) س ح: «أبو عبيدة». وكان في ت كما أثبتنا ثم أقحمت التاء فيها بعد الدال. وانظر الارتشاف ١: ٢٦٠.

(٤) في حاشية ح عن نسخة: أبي عمر.

(٥) ط: لقولهم.

(٦) الخوزلي: مشية فيها تبيخر وتناقل.

(٧) زاد في ت وح: «ذلك» ثم مسحت من ت.

(٨) القاصعاء: أحد أبواب جحر اليربوع.

(٩) س: «قالوا قاصعين». وسقط من ح.

(١٠) ص ١٧. وانظر الإيضاح ٤٢: ٢.

(١١) سقطت من النسخ. وانظر النوادر ص ٢٨٣.

والخامس: قلبُ الأصليةِ واوًا. قال في «التسهيل»: ورُبَّما قُلبتِ الأصليةُ واوًا. انتهى. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يُسمع.

قال في «شرح التسهيل»: فالحاصل^(١) أن المقيس عليه قلبُ المُبدلة من ألفِ التانيثِ واوًا، وسلامةُ الأصليةِ، وإجازةُ الوجهين^(٢) في المُلحقة مع ترجيح القلب، وإجازةُ الوجهين^(٣) في المُبدلة من أصل مع ترجيح السلامة. وما سوى ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه إلا عند الكسائي. وقد بينَ^(٤) ذلك.

[الجمع السالم للمقصور]

٧٨٣ - واحذف من المقصور، في جمعٍ على حَدِّ المُثْنَى، ما بِهِ تَكْمُلًا^(٥) الجمع الذي على حَدِّ المُثْنَى هو جمعُ المذكر السالم. فإذا جُمع الاسم هذا الجمع، وكان مقصورًا، حُذف آخره لالتقاء الساكنين، وأُقيمت الفتحة التي كانت^(٦) قبل الألف، لشعر بالألف المحذوفة. فتقول: جاء الأعلون، ورأيتُ الأعْلين. وقد أشار إلى بقاء الفتحة وعلة إبقائها، بقوله: ^(٧)

٧٨٤ - والفتحُ أبقي، مُشعرًا بما حُذِف

وقد فهم من إطلاقه أنه لا فرق في ذلك بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة. وهذا^(٨) مذهب البصريين. وأما الكوفيون فنقل عنهم^(٩) أنهم أجازوا ضمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء مطلقًا. ونقله المصنّف^(١٠) عنهم في ذي الألف الزائدة نحو: حُبَلَى، مُسمًى بها. قال في «شرح التسهيل»: ^(١١) فإن كان أعجميًا نحو: عَيْسَى، أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

(١) في ١: ٩٣ والورقة ١٥ من نسخة دار الكتب، والعبارة فيها مبتورة. س ط: والحاصل.

(٢) س ط: وجهين.

(٣) ط: وقد تبين.

(٤) زاد في النسخ: قوله.

(٥) في جمع أي: في حالة إرادة الجمع السالم. ومن وفي: تتعلقان بإحذف، وعلى: بصفة لجمع. والحد: القياس والطريقة. وما به تكمل أي: الحرف الذي تكمل به المقصور. يعني الألف المتطرفة. وما: مفعول به لاحذف. وهو اسم موصل صلته جملة تكمل. وبه: متعلقان بفعل الصلة مقدمين عليه. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) المشعر: المُعلم. والفتح: مفعول به مقدم. ومشعرًا: حال من الفتح. وبما: متعلقان بالحال. وجملة حذف: صلة ما. وزاد في ح الشطر الثاني. وسيرد بعد.

(٨) س: وهو.

(٩) ت ح: «عن بعضهم». وفي حاشية عن نسخة: «عنهم» مصححًا عليها.

(١٠) شرح التسهيل ١: ٩٤ - ٩٥. والمراد بالواو والياء علامتا الإعراب في الجمع.

(١١) في ١: ٩٥.

تنبيه: ظاهر كلامه في «التسهيل»^(١) و«شرحه» أَنَّ الكوفيين يجزمون في ذي الألف الزائدة بما ذكر، من الضم والكسر. وقال في «شرح الكافية»: ^(٢) وأجاز الكوفيتون ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، في المقصور الذي ألفه زائدة. فظاهره أَنَّهُم يُجيزون الوجهين، وهو الظاهر من نقل غيره.

فإن قلت: لم يذكر^(٣) هنا حُكم غير المقصور،^(٤) إذا جُمع على حدّ المُثْنَى. قلت: قد تقدّم أوّل الباب الاعتذار عن اقتضاره هنا على المقصور والممدود. ولما كان حُكم همزة الممدود، في جمع التصحيح، كحُكمها في الثنية لم يُعد ذكره في الجمع إحالة على الثنية. وكان ينبغي أن يُنبّه على أَنَّ ياء المنقوص تحذف في الجمع على حدّ المُثْنَى، ويضم^(٥) ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، فتقول: جاء القاضون، ورأيت القاضين.^(٦) والحاصل أَنَّ حُكم الجمع^(٧) على حدّ المُثْنَى، في الصّحّة والتغيير، كحُكم المُثْنَى إلّا المقصور والمنقوص فإنّ آخرهما يُحذف.

ثم انتقل إلى ما جُمع^(٨) بالألف والتاء، فقال: ^(٩)

وإن جَمَعْتَهُ، بِتَاءٍ وَأَلْفٍ

٧٨٥ - فالألف اقلب، قلبها في الثنية^(١٠)

الضمير في قوله «وإن جمعته»^(١١) للمقصور. ومعنى قوله «قلبها»^(١٢) في الثنية أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة^(١٣) فعلى التفصيل المُتقدّم.^(١٤)

(١) ص ١٧.

(٢) ص ١٨٠.

(٣) س: لم يذكر.

(٤) س: المنقوص.

(٥) في النسخ: فيضم.

(٦) زاد في ح: ومررت بالقاضين.

(٧) فيما عدا الأصل: المجموع.

(٨) فيما عدا الأصل: إلى الجمع.

(٩) أراد بناء ألف جمع المؤنث السالم. والباء: تتعلق بحال من المفعول به. والألف: مفعول به مقدم. واقرن جواب الشرط «إن» بالفاء لسببين: كونه فعل أمر وتقدم معمول الفعل عليه. وقلب: مفعول مطلق. وفي: تتعلق بالمصدر قلب.

(١٠) سقط هذا الشطر من ت.

(١١) زاد في ت وح: «بتاء». وزعم الأزهري أنه لو ردّ ضمير المفعول إلى المختتم بألف لشمل المقصور والممدود وكان أوفى بالعنوان. ولكن تخصيص الناظم «الألف» يبعد زعمه.

(١٢) سقطت من النسخ.

(١٣) ت: «ثانية». وفي الحاشية تصويها كما أثبتنا.

(١٤) في شرح البيتين ٧٧٩ و ٧٨٠.

فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص، إذا جُمعا^(١) بالألف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا. فالحاصل أن حكم المجموع بالألف والتاء كحكم المُثْنِي مُطْلَقًا، إلّا في حذف تاء التانيث مما هي فيه، كما سيأتي.^(٢)

فإن قلت: لم ذكر حكم المقصور إذا جُمع بالألف والتاء، ولم يذكر حكم الممدود، وكلاهما موافق للتثنية. فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناءً بذكره^(٣) في التثنية، أو يذكرهما إيضاحًا؟^(٤) قلت: لما كان حكم الممدود في جمعي التصحيح والتثنية^(٥) واحدًا لم يذكره استغناءً بذكره في التثنية، بخلاف المقصور. فإنه خالف التثنية^(٦) في أحد الجمعين، ووافقهما في الآخر.

[التغير في جمع المؤنث]

وقوله:^(٧)

وتاء ذي التاء، ألزمن تنجيه

يعني: أن تاء التانيث^(٨) تُحذف عند تصحيح ما هي فيه، لثلا يُجمع بين علامتي تانيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها، فتقول في «مُسْلِمَة»: مُسْلِمَاتٌ. وإذا كان قبلها ألف قُلبت على حدّ قلبها في التثنية، فتقول في «فتاة»: فَتَيَاتٌ، لأنها عن ياء، وفي «قُطاة»: قُطَوَاتٌ، لأنها عن واو، وفي «مُعْطاة» مُعْطَيَاتٌ، لأنها رابعة.

وإذا كان قبلها همزة تلي ألفًا زائدة^(٩) صُحّحت إن كانت أصلية نحو: قِرَاءَةٌ وقِرَاءَاتٌ، وجاز فيها^(١٠) القلب والتصحيح إن كانت بدلًا من أصل نحو: بَنَاءَةٌ، فتقول: بَنَاءَاتٌ وَبَنَوَاتٌ، كما تفعل في التثنية.

(٢) سقط «مما هي... سيأتي» من ح.

(١) ت س: جمع.

(٣) فيما عدا الأصل: بما تقدم.

(٤) في النسخ: «أو يذكرهما أيضًا معًا». ط: أو يذكرهما إيضاحًا. (٥) سقطت من ت وط.

(٦) في حاشية ت: لأنه يحذف آخره وهو الألف، كما في البيت ٧٨٣.

(٧) ألزم: أجب. والتنجية: الإزالة والحذف. وتاء: مفعول به أول مقدم مضاف إلى «ذي» التي بمعنى صاحب والمضافة إلى تاء. والمفعول الثاني: تنجيه. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. وإذا حذفت التاء التي هي عوض من أحد أصول الكلمة رُد المحذوف تارة نحو: أخوات وسنوات وهنوات، ولم يرد تارة نحو: بنات وعدات وذوات وقنات.

(٨) قيد التاء بالتانيث مع أن الناقض لم يقيدها. فهي في أخت وبنت موضع خلاف لتانيث أم لغيره.

(٩) القيد بالزيادة غير لازم، وكذلك أصالة الهمزة. فالتصحيح وارد في نحو: بَاءَةٌ وبَاءَةٌ وإِسَاءَةٌ وإِسَاءَةٌ، على اعتبار الألف في الأخيرين مقلوبة عن واو أصلية. وكذلك الحال في نحو: اسْتِزَاءَةٌ واستِزَاءَةٌ.

(١٠) ت: «وجاء فيها». ح: وجاز فيه.

(١١) بناءة: فعالة من البناءة. فالهمزة مبدلة من ألف أصلها ياء. ت: «بناءة» بالنون والياء هنا وفيما بعد، وفي حاشيتها: «بناءة» بفتح الباء وتشديد النون. ط: «بناءة» بالنون والياء هنا وفيما يلي. والبناءة: ما ارتفع من الأرض. فالهمزة أصلية أو مبدلة من ألف أصلها واو.

- ٧٨٦ - والسالم العَيْن، الثلاثي اسمًا، أُنِلَ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ، بِمَا شَكِلَ^(١)
 ٧٨٧ - إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ، مُؤَنَّثًا، بَدَا مُخْتَمًا بِالتَّاءِ، أَوْ مُجَرَّدًا^(٢)

يعني: أن ما جُمع بالألف والتاء، وحاز الشروط المذكورة في هذين البيتين، تتبع عينه فاء في الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة، وتُضَمُّ إن كانت الفاء مضمومة، وتُكسر إن كانت الفاء مكسورة، والشروط المذكورة خمسة، وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين. واحترز به من نوعين: أحدهما: المُشَدَّدة^(٣) نحو: حَبَّةٌ وَجَبَةٌ وَجَنَّةٌ، فليس فيها^(٤) إلَّا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة. وهو ضربان: ضرب: قبل حرف العلة فيه حركة تُجانسه نحو: تارة^(٥) ودولةٌ وديمةٌ. فهذا يبقى على حاله. وذكر ابن الخَبَّاز في «سورة» الفتح، ونُسب إلى الوهم^(٦). وفي «المصباح»: ^(٧) هُذِلَ تقول: دِيَمَاتُ، بالفتح في جميع الباب.^(٨) وضرب: قبل حرف العلة فيه فتحة نحو: جَوَزةٌ وَبَيْضةٌ. وهذا فيه لغتان: لغة هُذِلَ الإِتْبَاع، ولغة غيرهم الإسكان. وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.^(٩)

الثاني: أن يكون ثَلَاثِيًّا^(١٠). واحترز به من الرباعي^(١١) نحو: جَيْثَلٌ، عِلْمٌ لِلضَّبْعِ. فإنه يبقى على حاله.

(١) السالم أي: من التضعيف والاعتلال، اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة، لإضافته إلى العين فاعله في المعنى. وهو مفعول به أول لأل. والثلاثي: بدل من السالم، حذف ياءه الثانية للضرورة وحركة إعرابه للتخفيف. واسمًا: عطف بيان للثلاثي منصوب. وقيل: حال من الثلاثي، وهو جامد جازت حالته لكونه نوعًا من الثلاثي. وأُنِلَ: أعط. وإتباع: مفعول به ثان مصدر مضاف إلى مفعوله الأول في المعنى. وفاء: مفعوله الثاني. والباء بمعنى: في. وشكل: حرَّك، نائب فاعله يعود على الفاء، ذُكِرَتْ باعتبارها حرفًا. والتقدير: أعط الاسم الثلاثي، الذي سلمت عينه من التضعيف والاعتلال، إِتْبَاعَكَ عينه فاء في الحركة التي شكلت الفاء بها. وقد حذف العائد المجرور والحرف، مع عدم المماثلة لفظًا ومعنى ومتعلقًا. وسقط الشطر الثاني والبيت التالي من ت.

(٢) ساكن: حال من فاعل «بدا» المحذوف فسر ما بعده. وساكن، في حكم النكرة لأن إضافته لفظية والتقدير: ساكنة عينه. ومؤنثًا: حال ثانية، ومختتمًا: ثالثة. وبدا: ظهر. فاعله ضمير يعود على الاسم. وخص هذا الفعل ليدل على أن السكون والتأنيث ظاهران لا مقدران. وحذف جواب الشرط لدلالة البيت السابق عليه، وحذف متعلق «مجردًا» أي: منها. والجملة الشرطية حال من السالم.

(٣) أي: ذو العين المشددة. وفي النسخ: المشدد.

(٤) ت ح ط: جَنَّةٌ وَجَنَّةٌ وَجَنَّةٌ فليس فيه. (٥) في النسخ: حركة مجانسة نحو غادة.

(٦) الارتشاف ١: ٢٧٣ - ٢٧٥. والوهم: الخطأ. يعني أن فتح الواو في جمع سورة جمعًا سألًا خطأ من ابن الخَبَّاز.

(٧) المصباح: كتاب في تفسير غريب الحديث لناصر الدين المطرزي المتوفى سنة ٦١٠. وفي النسخ: الإفصاح.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: الواو من سوروات والياء من ديمات وفاء الكلمة باقية على حالها. والمراد بجميع الباب ما كان أوَّاءً أو ياء، لا الألف فإنه لا يتأتى هذا الحكم فيه.

(٩) في شرح البيت ٧٩٠. (١٠) أراد الثلاثي المجرد. وتاء التأنيث لا أثر لها هنا.

(١١) يعني أنه ذو أربعة أحرف، وإن كان فيها زائد. وكان عليه أن يذكر نحو: جعفر وخرنق وفتق.

الثالث: أن يكون اسمًا. واحترز به من الصفة نحو: ضَخْمَةٌ وَجِلْفَةٌ^(١) وَحُلُوءٌ. فليس فيها إلا التسكين.^(٢)

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من مُتَحَرِّك العين نحو: شَجَرَةٌ وَنِيقَةٌ وَسَمُرَةٌ.^(٣) فإنه لا يَغْتَبِرُ.^(٤)

الخامس: أن يكون مؤنثًا. واحترز به من المُذَكَّر نحو: بَكْرٌ. فإنه لا يُجْمَع بالألف والتاء فلا يكون فيه الإتياع المذكور. ولا يُشْتَرَط أن يكون فيه تاء التانيث. فلذلك سَوِيَ بين المُخْتَمِ بِنَاء التانيث. والمجرد منها بقوله:^(٥) «مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا». فمثال المُخْتَمِ بِالتَّاءِ:^(٦) جَفْنَةٌ وَسِدْرَةٌ وَغُرْفَةٌ. ومثال المُجَرَّد منها: دَعْدٌ وَهِنْدٌ وَجُمْلٌ. فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالألف والتاء أتبعَت عينها فاءها لجمعها الشروط^(٧) المذكورة. فتقول: جَفَنَاتٌ وَسِدْرَاتٌ وَغُرَفَاتٌ وَدَعْدَاتٌ وَهِنِدَاتٌ وَجُمَلَاتٌ.

تنبيه: منع الفراء إتياع الكسرة إلا أن يُسْمَعَ، فيُحْفَظ ولا يُقَاس عليه. وَحُجَّتُهُ أَنَّ «فِعَلَاتٍ» تَتَضَمَّن «فِعَالًا» وهو وزن أهمل إلا ما ندر كـ «إِبِلٍ». وَرُدَّ بِأَنَّهُ أَخَفَّ مِنْ «فُعَلٍ»، وَأَيُّ^(٨) تَصَرَّفَ أَدَّى إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ. وقوله:^(٩)

٧٨٨ - وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ، فَكَلًّا قَدْ رَوَا
يعني: أنه يجوز في العين، بعد الفاء المضمومة أو المكسورة، وجهان مع الإتياع. وهما الإسكان والفتح. فاتضح بذلك أن^(١٠) في نحو «سِدْرَةٌ» و«هِنْدٌ» من مكسور الفاء، و«غُرْفَةٌ» و«جُمْلٌ» من مضموم الفاء، ثلاث^(١١) لغات: الإتياع والإسكان والفتح.

(١) الجلفة: الجافية الغليظة. وفي النسخ: وخلفة.

(٢) ت س: الإسكان.

(٣) النبق: ثمرة السدر. والسمرة: شجرة من الطلح.

(٤) أما تسكين عين نبقات وسمرات أحيانًا فهو منسحب من المفرد للتخفيف، وليس للجمع أثر فيه.

(٥) ح: في قوله.

(٦) سقط «أو مجردًا»... بالتاء من ط.

(٧) ط: للشروط.

(٨) س: «وإن». ط: فإن.

(٩) سكن أي: لا تحرك. والتالي غير الفتح: الحرف الذي يقع بعد ضم أو كسر. وغير: مفعول به لاسم الفاعل التالي. وكلًا: مفعول به مقدم. ورووا أي: روى العلماء من اللغويين والنحاة. وسقط أكثر البيت من ت. وسقط «وقوله» منها.

ومن ح.

(١٠) سقطت من ت.

(١١) ح: ثلاثة.

وأما نحو: جَفَنَةٌ ودَعْدٌ، فلا يجوز فيه إلا الإبتاع، ولا يُسَكَّنُ إلا في ضرورة. ^(١) وذكر في «التسهيل» ^(٢) أنه يجوز فيه التسكين ^(٣) اختياراً لأمرين: أحدهما: اعتلال لاهه نحو: ظَبْيَاتٍ. والآخر: شبه الصفة نحو: أَهْلٌ وَأَهْلَاتٌ. ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاة ^(٤) ابن جَنِّي عن قوم من العرب. ^(٥) فإذا صحَّ النقل وجب قبوله. تنبيهان:

الأول: أشار بقوله «فَكُلًّا قَدْ رَوَّوْا» إلى ثبوت هذه اللغات نقلاً عن العرب، خلافاً لمن زعم أن «عُرْفَات» إنما هو جمع ^(٦) عُرْف. ورُدَّ بأنَّ العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع. وردّه السيرافي بقولهم: ثلاثُ عُرْفَاتٍ، بالفتح. ^(٧)

الثاني: مذهب أبي عليّ والجماعة أن السكون في نحو «عُرْفَات» تخفيف عن الضمّ، وليس على الأصل، واستدلَّ أبو عليّ بأنَّ السكون لم يجيء في المفتوح على الأصل إلا نادراً، في الشعر. فلا يُحمل عليه الشائع الكثير. وكذلك الفتح عندهم تخفيف ^(٨) عن الضمّ، عدلوا عن الضمّ إليه. وذهب بعض النحويين ^(٩) إلى أن الفتح إبتاع لما بعد، ^(١٠) وأنَّ التسكين تسليم للمجموع، ^(١١) واستدلَّ بقول سيوييه: «ومن العرب من يدع العين ساكنة». ^(١٢) فهذا دليل على أنه سكون الأصل. وظاهرُ قوله «وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ» موافقةً أبي عليّ ^(١٣) والجماعة. وقوله: ^(١٤)

٧٨٩ - وَمَنَعُوا إِبْتِاعَ نَحْوِ: ذِرْوَةٍ وَرُزْيَةٍ،

يعني: أن العرب منَعُوا إِبْتِاعَ الكسرة فيما لاهه واو، وإِبْتِاعَ الضمة فيما لاهه ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضمة قبل الياء. ولا خلاف في ذلك.

(١) في النسخ: «إلا ضرورة». ط: إلا في الضرورة.

(٢) ص ١٨ - ١٩.

(٣) ط: الإسكان.

(٤) فوقه في ت عن التواتي: يعني: بشرط كون لاهه معتلة.

(٥) المحاسب ٥٦: ١ و ١٧١: ٢.

(٦) ط: أن الفتح في نحو عُرْفَات إنما هو على أنه جمع.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: لأنه لو كان جمع الجمع لكان أكثر من ثلاث.

(٨) ط: تخفيفاً.

(٩) ط: وذهب بعضهم.

(١٠) أي لحركة الحرف الذي بعد العين. وفي النسخ: لما بعده.

(١١) فوقه في ت: أي: ليسلم الجمع من التغير.

(١٢) في الكتاب ١٨٢: ٢: «يدع العين من الضمة». فالاستدلال فيه نظر.

(١٣) ح: لأبي علي.

(١٤) إبتاع نحو أي: إبتاع العين حركة الفاء في الجمع السالم لمثل. والزبية: حفرة الأسد. وسقط «وقوله» من ط.

وقوله: (١)

وَشَدَّ كَسْرُ: جِرْوة

إشارة إلى قولهم: جِرْواتٌ، بكسر الراء. حكاه يونس. وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسر (٢) قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا (٣) أنَّ لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر، غير الشروط السابقة. الثاني: فهم (٤) من قوله (٥) جواز الإسكان والفتح في نحو: ذِرْوةٌ ورُئيّةٌ، إذ لم يتعرّض لمنع غير الإتيان.

الثالث: فهم أيضاً من إطلاقه جواز اللغات الثلاث في نحو: «خُطوةٌ ولُحْيةٌ». ومنع بعض البصريين (٦) الإتيان في نحو «لُحْية»، لأنَّ فيه (٧) توالي كسرتين قبل الياء. قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا (٨) باجتماع ضمتين وواو، كذلك لم يحفلوا (٩) باجتماع كسرتين والياء. وقوله: (١٠)

٧٩٠ - وناذرٌ، أو ذو اضطرارٍ، عَيْرُ ما قَدَّمْتُه، أو لِإناسٍ انْتَمَى يعني: أنَّ ما ورد من هذا الباب مُخالفاً لما تقدّم فهو (١١) إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب.

فمن النادر قول بعضهم: كَهَلَاتٌ، (١٢) بالفتح. وقياسه الإسكان لآته صفة، ولا يقاس عليه خلافاً لقطرب. ومنه قول جميع العرب: عَيْرَاتٌ، بكسر العين وفتح الياء، جمع عير.

(١) شد: خرج على المطرد من كلام العرب. وكسر جروه أي: كسر الراء في الجمع.

(٢) ت ح ط: الكسرة.

(٣) الإشارة إلى شذوذ الكسر قبل الواو. وسقطت من النسخ.

(٤) زاد في س: أيضاً.

(٥) فيما عد الأصل: كلامه.

(٦) س: النحويين.

(٧) ت ح: فيها.

(٨) ط: الحركات مرتين.

(٩) انظر الشرح الكبير ١: ١٥١. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: لم يبالوا، في الموضعين.

(١٠) النادر: ما جاء في الكلام المشور قليلاً جداً لا يبنى عليه قاعدة. وذو الاضطراب: ما جاء في الشعر فقط لضرورة الوزن أو القافية. وما قدمته أي: الأحكام في الآيات ٧٨٦ - ٧٨٩. ولأناس أي: إلى قوم من العرب. وانتمى: انتسب. وغير: مبتدأ مؤخر خبره: نادر. وجملة انتمى: معطوفة على اسم الفاعل نادر. فهي في محل رفع. وسقط أكثر البيت من ت.

(١١) سقطت من ت.

(١٢) الكهلة: المرأة دنت من سن الأربعين.

وهي ^(١) الإبل التي يُحمل عليها. والعير مُؤنث ^(٢) وذهب المُبرّد والزجاج إلى أنّه ^(٣) عَيْرَاتُ، بفتح العين. قال المُبرّد: جمع «عير» وهو الحمار. وقال الزجاج: جمع «عير» الذي في الكتف أو القدم، ^(٤) وهو مُؤنث، ومنه جِرَوَاتُ، كما تقدّم. ^(٥)
ومن الضرورة قوله: ^(٦)

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ، مِنْ رَقَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح.

ومن المُنتهي إلى قوم من العرب فتح العين المُعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو: جَوْزَة وَيَنْضَة. فإنّها لغة هذيل. قال شاعرهم: ^(٧)

* أَخُو بَيْضَاتٍ، رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

ويلغتهم قُرئ: ^(٨) «ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ». ومنه إسكان العين في نحو «ظَبْيَةٌ» لاعتلال لامه، عند قوم، ^(٩) كما تقدّم. ^(١٠)



(١) س: وهو.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: لتلا يظن أنه مذكر. والمذكر لا يجمع بالآلف والتاء. ولذا رُدَّ على المبرد قوله، ففيه شذوذ.

(٣) زاد في س: جمع.

(٤) في النسخ: والقدم.

(٥) في شرح البيت ٧٨٩.

(٦) في حاشية س البيت الذي قبله وهو:

يُدِلُّنَا اللَّمَّةُ، مِنْ لَمَاتِهَا

شرح الكافية الشافية ص ١٥٥٤ و ١٨٠٣ والعيني ٣٩٦: ٤ و ٥١٧ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨ والأشُموني ٣: ٣١٢ و ١١٨. ويدل: يُظفر ويثيل. والتون تعود على صروف الدهر في بيت سابق. واللمة: الشدة. والزفرة: الشدة.

(٧) صدر بيت عجزه في ح:

رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ، سَبُوحٌ

شرح الكافية الشافية ص ١٨٠٤ والارتشاف ٢٧٣: ١ والعيني ٥١٨: ٤ والخزانة ٤٢٩: ٣ والأشُموني ٤: ١١٨. ذكر جملاً شبهه بالظلم الذي يصفه في هذا البيت. والأخ: الصاحب. والرائح: الذي يسير ليلاً. والمتأوب: الذي يسير نهاراً. ورفيق بمسح المنكبين أي سريع الحركة يميئاً وشمالاً. والسبوح: الشديد الجري.

(٨) الآية ٥٨ من سورة النور.

(٩) سقط «عند قوم» من ط.

(١٠) في شرح البيت ٧٨٨. وانظر الإنحاف ٣٠٨: ٢. وزاد في ط: والله أعلم.

جمع التفسير^(١)

هو^(٢) الاسم الدالّ على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهر أو مُقدّر.

[أصوَر التغيّر في التفسير]

وقسم المُصنّف^(٣) التغيّر الظاهر إلى ستّة أقسام: لأنّه إمّا بزيادة نحو: صِنُوْ وصِنُوَان،^(٤) أو بنقص نحو: تُخْمَة^(٥) وتُخَم، أو بتبديل شكل نحو: أَسَدٌ وأُسْدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رَجُلٌ ورِجَالٌ، أو بنقص وتبديل شكل نحو: قُضِيْبٌ وقُضْبٌ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو: غُلامٌ وغِلْمَانٌ.

واعترض بأنّه لا تحرير^(٦) فيه، لأنّ «صِنُوَان» من باب زيادة وتبديل شكل، و«تُخَم» من باب نقص وتبديل شكل، لأنّ الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المُفرد.^(٨)

والتغيّر^(٩) المُقدّر في نحو: فُلُكٌ ودِلاصٌ وهِجَانٌ، وشِمَالٌ للخليفة.^(١٠) قيل: ولم يرد في غير الأربعة.^(١١) قلتُ: وليس كذلك، بل ذكر في «شرح الكافية»^(١٢) من ذلك قولهم: رَجُلٌ عِفْتَانٌ^(١٣) وهو القويّ الجافي، ورجال عِفْتَانٌ^(١٤). وحكى ابن سيده: «ناقة^(١٥)

(١) الجمع: مصدر بمعنى اسم المفعول. والمراد: المجموع جمع تكسير. والتكسير في اللغة: تهشيم الشيء والتفريق بين أجزائه. وسمي في الاصطلاح تغيّر صيغة المفرد والتصرف فيه بالزيادة والنقص عند الجمع تكسيراً.

(٢) ط: «وهو». وفي النسخ: جمع التفسير هو. (٣) شرح التسهيل ٧٠: ٧١.

(٤) الصنوان: الأشجار تخرج من أصل واحد. والاثنان: صنوان.

(٥) ط: «كتخمة». والتخمة: داء يسببه الطعام الرخيم أو امتلاء المعدة.

(٦) ط: أو بهنّ كغلام.

(٧) في الأصل والنسخ: «لا يجري». والتصويب من ط وحاشية س. ولا يجري أي: لا يطرد ولا يصح.

(٨) يريد أن الحركات، وإن كانت في الظاهر نفسها، هي في التأويل متغيرة لأن صيغة الجمع غير صيغة المفرد. فهو تغيّر صوري. فكانه يريد: لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد. وفي الفقرة التالية بيان هذا.

(٩) ت: «والتغيّر». والراجح أن ما يذكر في هذه الفقرة هو اسم جمع وليس جمعاً. تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٢٢.

(١٠) الفلك: السفن أو السفينة. والدلاص: الدرع البراقة أو الدروع البراقة. والهجان: الناقة الكريمة أو الإبل الكرام.

(١١) الخليفة: الطبيعة والعادة الثابتة.

(١٢) س: «في غير هذه الأربعة». ط: غير هذه الأربعة. (١٣) ص ١٨١٠.

(١٤) كذا ضبط في شرح الكافية والشافية ت و س و ط والتوضيح والصبان. والراجح أنه على غرار طرِمَاح أو صِلِيَان. انظر القاموس والتاج (صفت) و(عفت).

(١٥) انظر المخصص ١٠: ٢٣. وزاد في ح: في.

كِتَارٌ^(١) وَتَوْقٌ كِتَارٌ. فيكون منها.

ومذهب سيبويه^(٢) أَنَّ «فُلْكَأ» وبابه جُمُوع تكسير، فيُقَدَّرُ في «فُلْكَ» زوالُ ضَمَّةِ الواحد، وتبدُّلُها بضَمَّةِ^(٣) مُشْعِرَةِ بالجمع. فـ«فُلْكَ» إذا كان واحدًا كَقُفْلٍ، وإذا كان جمعًا كَبُذْنٍ. وكذا تقول في سائرهما. ودعاه^(٤) إلى ذلك أَنَّهُم قالوا، في الثنية: «فُلْكَانِ». فَعُلِمَ أَنَّهُمْ لم يقصدوا به ما قصدوا بـ«جُنُبٍ» ونحوه، ممَّا اشترك فيه الواحد وغيره، حين^(٥) قالوا: هذا جُنُبٌ وهذا جُنُبٌ وهؤلاء جُنُبٌ. فالفارقُ عنده، بين ما يُقَدَّرُ تغييره^(٦) وما لا يُقَدَّرُ تغييره، وجدانُ^(٧) الثنية وعدمُها.

وقال المُصَنِّفُ في باب «أمثلة الجمع»، من «التسهيل»: «^(٩) والأصح كونه - يعني باب فُلْكَ - اسمٌ جمع مُستغنياً عن تقدير التغيير.

فإن قلت: يَرِدُ على حدِّ جمع التفسير نحو: جَفَنَاتٍ ومُصْطَفَيْنَ.^(١١) فإنَّ واحده قد تغير للجمع. قلت: ليست الجمعِيَّةُ مُستفادَةٌ من فتح فاء «جَفَنَاتٍ» وحذف ألف «مُصْطَفَيْنَ». ^(١٢) فإنَّ تقدير السلامة فيهما لا يُخَلُّ بالجمعِيَّةِ.

وجمع التفسير على ضربين: جمع قِلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ.^(١٣) فمدلول جمع القِلَّةِ بطريق الحقيقة^(١٤) ثلاثة إلى عشرة،^(١٥) ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة،^(١٦) إلى ما لا نهاية له.

(١) الكدز: المكتنزة اللحم. قلت: ومنه لُفْلٌ وولَدٌ ورفيقٌ وحاجٌ وسايرٌ وسُوقَةٌ وبَشَرٌ وَضَيْفٌ وجُنُبٌ وإمامٌ وعدزٌ... والوصف بالمصدر نحو: عدلٌ ورضى... انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٢٢ و ١٥٠ و ١٨١.

(٢) الكتاب ٢: ١٨١.

(٣) في النسخ: «في فُلْكَ زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة». ط: في ذلك زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات.

(٤) ط: ودعانا.

(٥) فيما عدا الأصل: تثنيت.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) ط: تغيره.

(٨) ط: تغيره وجود.

(٩) ص ٢٦٧.

(١٠) في النسخ: يعني فُلْكَأ.

(١١) في الأصل «مُصْطَفَيْنَ». س: ومصطفون.

(١٢) س ط: مصطفى.

(١٣) ط: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

(١٤) زاد في ح و ط: «من». وفي حاشية ت عن التواتي أنه احتراز من المجاز، فقد تطلق هذه على الكثرة كما في البيت ٧٩٢.

(١٥) فوفها في ت: والعشرة تدخل.

(١٦) فوفها في ت: والعشرة لا تدخل.

[أبنية جمع القلة]

وبدا بأبنية القلة، فقال: ^(١)

٧٩١ - أَفْعَلَةٌ، أَفْعُلٌ، ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ، جُمُوعٌ قِلَّةٌ
أمثلتها على الترتيب: أرْغِفَةٌ أَبْحُرُ فَيْثَةٌ ^(٢) أَجْمَالٌ. وقد فهم من هذا أن ما بقي من أبنية جمع
التكسير فهو للكثرة. وليس من أبنية القلة «فُعْلٌ» نحو: ظَلَمَ، ولا «فِعْلٌ» نحو: نَعِمَ، ولا
«فِعْلَةٌ» نحو: قِرْدَةٌ، خلافاً للفرء، ولا «فَعْلَةٌ» نحو: بَرَرَةٌ، خلافاً لبعضهم نقله عنه ^(٣) ابن
الدهان، ولا «أَفْعِلَاءٌ» نحو: أصدقاء، خلافاً لأبي زيد الأنصاري نقله عنه أبو زكرياء التبريزي.
والصحيح أن هذه كلها ^(٤) من جُمُوع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن «فِعْلَةٌ» اسم جمع لا جمع تكسير. وشبهته أنه لم يطرُد. ^(٥)
الثاني: يُشارك «أَفْعِلَةٌ» وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح المذكر ^(٦) والمؤنث.
ونقل ابن إياز عن ابن خروف أنه قال في «شرح الجمل»: هو مُشْتَرَكٌ بينهما. وذلك لأنه
استعمل فيهما والأصل الحقيقة. قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأسيخ، لأن اللفظ إذا دار
بين المجاز والاشتراك كان المجاز راجحاً. ^(٧)

الثالث: إذا قُرِنَ جمع القلة بـ «أل» التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة،
انصرف بذلك إلى الكثرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾. ^(٨) وقد جمع الأمرين
قولُ حسان: ^(٩)

(١) ثم وثمت هنا بمعنى الواو. والثلاثة الأول ممنوعة من الصرف لعملية الوزن والتأنيث أو وزن الفعل. وتنوين الأول
للضرورة. وسقط الشطر الثاني من ت. وأفعله: مبتدا عطف عليه الأبنية الثلاثة. وجموع: خبر. وهو جمع كثرة أخبر به
عن أربعة لأنه ليس له جمع قلة. (٢) ت ح: «أحرف غلظة». س: أحرف صية.

(٣) عنه أي: عن بعضهم. (٤) س: هذا كله.

(٥) أي في جمع وزن مخصوص من المفرد، كبقية جموع التكسير. وهو مقصور على السماع. وانظر شرح عجز البيت
٧٩٩.

(٦) ت س ط: للمذكر.

(٧) في حاشية س عن المحلّي: لأن المجاز أغلب من المشترك بالاستقراء، والحمل على الأغلب أولى.

(٨) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٩) ديوانه ص ٣٧١ والكتاب ١٨١: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨١١ والعيني ٥٢٧: ٤ والأشموني ١٢٧: ٤ والإتحاف
٣٠٩: ٢ والخزانة ٤٣٠: ٣. والجفنة: القصعة الضخمة. والغر: جمع غراء. وهي البيضاء المشهورة. والنجدة: الشدة
والقتال. وقد نسب إلى النابغة أنه علق على بيت حسان يضعف الفخر لقلة الجففات والأسياف، فرد عليه حسان بأنهما
للكثرة كما هو معلوم. وقد كذب الزجاج هذه القصة وجعلها الفارسي مجهولة السند. انظر الأغاني ٩: ٣٤٠ والموشح
ص ٨٣ والخزانة ٤٢٣: ٣ وشرح القصائد التسع ص ٦٦٤ والمحتسب ١٨٧: ١ و١٨٨ وشرح المفصل ١٠: ٥ و١١.

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ، يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى، وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ، مِنْ نَجْدَةٍ، دَمَا
 ٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ، وَضَعًا، يَفِي كَأَرْجُلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ، كَالصُّفْيِ^(١)
 قد يُسْتغْنَى بوضع مثال القلة^(٢) عن مثال الكثرة، كقولهم في «رَجُلٌ»: أَرْجُلٌ. ولم يجمعوه
 على مثال كثرة. ونظيره: عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وَفُؤَادٌ وَأَفْنَدَةٌ. وقد يُسْتغْنَى بوضع مثال الكثرة عن مثال
 القلة، كقولهم في «صَفَاةٌ»: صُفْيٌ. ولم يجمعوه على مثال قلة،^(٣) ونظيره: قَلْبٌ وَقُلُوبٌ،
 وَرَجُلٌ وَرِجَالٌ. وقد يُسْتغْنَى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال^(٤) لقريضة مجازًا، نحو: **«ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ»**.

واعلم أَنَّ للكلام على جمع التفسير طريقين:

الأولى: وهي طريقة سيبويه وأكثر النحويين: أَنْ يَتَكَلَّمَ على بُنية المفرد، فيقال مثلاً: «فَعْلٌ»
 يُجْمَع في القلة على كذا، وفي الكثرة على كذا.

والثانية: وهي طريقة المُصَنِّف: أَنْ يَتَكَلَّمَ على بُنية الجمع، فيقول^(٦) مثلاً: «أَفْعُلٌ» يَطْرُدُ في
 كذا وَيُحْفَظُ في كذا. ولَمَّا شَرَعَ في التفصيل على هذه الطريق^(٧) قال: ^(٨)

٧٩٣ - لِفَعْلٍ اسْمًا، صَحَّ عَيْنًا، «أَفْعُلٌ» وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا، أَيْضًا، يُجْعَلُ

(١) الإشارة بـ «ذي» إلى أوزان جمع القلة في البيت ٧٩١. ووضعا أي: بالوضع اللغوي أو الاستعمال عن العرب. منصوب
 بنزع الخافضة. وفي بكثرة أي: يغني على جمع الكثرة. والعكس أي: إغناء جمع الكثرة عن جمع القلة. وجاء. ورد
 عن العرب. والحقيقة في الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء بالآخر، وفي الاستعمال أن تكون
 وضعتهما معًا، إلا أنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر. وسقط الشطر الثاني من ت. والصفي: جمع
 صفاة. وهي الحجر الصلد الضخم لا يحمل نباتًا. وبعض: مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة خبره جملة يفي. وبكثرة:
 متعلقان بيبي. والكاف: خبر لمحذوف، والجملة اعتراضية. والكاف الثانية: خبر لمحذوف أيضًا. وحذفت الباء الثانية
 من «الصفي» للوقف.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيما لم يسمع له جمع تكثير، كأرجل وأعناق وأفندة. وهذا معنى قول الإمام: وضعا.
 كذا. ويُجمع أيضًا على أصفاء. وهو جمع قلة. القاموس والتاج (صفو). وانظر التعليق ٥.

(٣) انظر الإنحاف ٢: ٣٠٩. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: فيما كان له جمع آخر، كأفلام للكثرة مع أنه سَمِعَ له فلام.

(٤) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. والقروء: جمع قرء. وهو الحيز. والقريضة على القلة هنا لفظ ثلاثة. وانظر شرح البيت
 ٧٢٦. وفي حاشية ت أن عكس هذا هو بيت حسان. وقيل: إن الوضعي على وجهين: وضعي حقيقة نحو: أرجل.
 ووضعي استعمالاً نحو: صفي. لأنه سَمِعَ أيضًا أصفاء في جمع الصفاة، فكانه لندرة استعماله لم يوضع.

(٦) ت س: فيقال.

(٧) س ح ط: الطريقة.

(٨) اسمًا أي: جامدًا لا صفة. والرباعي: ما كان ثلاثيًا مزيدًا فيه حرف. وأفعل: ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة وزنة
 الفعل. وللفعل: متعلقان بخبر مقدم محذوف للمبتدأ أفعل. واسمًا في الشطرين: حال مما قبله. وعينًا: تمييز.
 وللرباعي: متعلقان بالمفعول الثاني ليجعل. ومفعوله الأول صار نائب فاعل وهو الضمير المستتر فيه. وأيضًا: مفعول
 مطلق نائب عن مصدر: يُجْعَلُ، أو لفعل محذوف تقديره: أض. والجملة اعتراضية. وجملة يجعل: معطوفة على الخبر
 المقدم المحذوف. وحذفت همزة «أيضًا» ونقل حركتها إلى التنوين قبلها. وسقط الشطر الثاني من ت.

يعني: أَنَّ «أَفْعُلُ»^(١) أحدُ جُمُوعِ القَلَّةِ يَطْرُدُ في نوعين من المُفْرَدَاتِ:

الأول: ما كان على «فَعْلٍ». بشرطين: ^(٢) أن يكون اسمًا، وأن يكون صحيح العين. فشمل نحو: فَلَسَ وَكَفَّ^(٣) وَذَلَّوْ وَظَبِّي وَوَجَّهْ. فتقول في هذه: أَفْلَسَ وَأَكْفَّ^(٤) وَأَذِلَّ وَأَظْبِ وَأَوَجَّهْ. واحترز بقوله «اسمًا» من الصفة، فلا تُجمع على «أَفْعُلُ». ونذر «أَعْبُدُ» في «عَبُدْ» لآتِه صفة،^(٥) وسهله غلبة الاسمية. واحترز بقوله «صَحَّ عَيْنًا» من مُعْتَلِّ العين، فلا يُجمع على «أَفْعُلُ» إلَّا نادرًا كقولهم: أَعَيْنَ وَأَثُوبَ.

والثاني: ما كان^(٦) رباعيًا بأربعة شروط: ^(٧) أن يكون اسمًا، وأن يكون بمدة ثلاثة،^(٨) وأن يكون مؤنثًا، وأن يكون بلا علامة نحو: عَنَاقُ^(٩) وَذِرَاعُ وَعُقَابُ وَيَمِينُ، فتقول فيها: أَعَنَّقُ وَأَذِرُعُ وَأَعْقِبُ وَأَيَمِّنُ. فإن كان صفةً نحو: شَجَاعُ،^(١٠) أو بلا مدة^(١١) نحو: خِنْصَرُ، أو مُذَكَّرًا نحو: جِمَارُ، أو بعلامة التانيث نحو: سَحَابَةٌ، لم يُجمع على «أَفْعُلُ». ونذر من المُذَكَّرِ: طِحَالُ وَأَطْحُلُ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ، وَغَتَادُ^(١٢) وَأَعْتَدُ، ونحوها. وقد أشار إلى هذه الشروط، بقوله: ^(١٣)

٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ، فِي مَدٍّ، وَتَأْنِيثٍ، وَعَدَّ الْأَحْرَفِ تَنْبِيهَاتٍ:

الأول: فُهِمَ من تمثيله أَنَّ حركة الأول لا يُشترط كونها فتحةً ولا غيرها،^(١٤) لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

- (١) س ح ط: «أَفْعَلًا». والصواب منعه من الصرف لعلمية الزنة ووزن الفعل.
- (٢) سمع نحو: أجبل وأقل وأضلع. وزاد في ط: أحدهما.
- (٣) في النسخ: «وكعب». انظر الإتحاف ٢: ٣١٠.
- (٤) في النسخ: «أكعب».
- (٥) في حاشية ت عن التواتي: لكونه من العبودية ضد الحرية.
- (٦) في النسخ: الثاني أن يكون.
- (٧) زاد في النسخ: الأول.
- (٨) في النسخ: مدة ثلاثا.
- (٩) العناق: أنثى المعز.
- (١٠) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣١٠: أن التمثيل بشجاع فيه نظر لأنه صفة ومذكر. والأولى التمثيل بصفة مؤنثة كذراع. وهي المرأة الكثيرة الغزل.
- (١١) ت ح: «لا مدة فيه». س: لا مدة له.
- (١٢) العتاد: عدة كل شيء، كالسلاح للحرب.
- (١٣) العد: العدد. واسم «كان» ضمير الرباعي. والكاف خبر. وفي: تتعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه. وسقط أكثر البيت من ت.
- (١٤) ط: أو غيرها.

الثاني: فهم من إطلاقه، في قوله «في مَدَّ»، ^(١) أن الألف وغيرها من حُرُوف ^(٢) المَد في ذلك سواء.

الثالث: فائدة قوله «وَعَدَّ الأحرف» التنبيه على الشرط الرابع، وهو التعرّي من العلامة. ولولا التنبيه على هذا لم يكن ^(٣) له فائدة، لأنه صرّح أولاً بالرباعي. ^(٤)

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا «أَفْعُلُ» فِيهِ مُطَرِّدٌ، مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا، بِ «أَفْعَالٍ» يَرِدُ ^(٥) يعني: أن «الأفعال» يطرّد ^(٦) في جمع اسم ثلاثي لم يطرّد فيه «أَفْعُلُ» - وهو ^(٧) «فَعْلُ» الصحيح العين - فاندرج في ذلك «فَعْلُ» المعتلّ العين نحو: ثَوْبٌ وَسَيْفٌ، وَغَيْرُ «فَعْلُ» من أوزان الثلاثي. وهي «فَعْلُ» نحو: جِزْبٌ وَأَحْزَابٌ، وَ«فَعْلُ» نحو: صُلْبٌ ^(٨) وَأَصْلَابٌ، وَ«فَعْلُ» نحو: حَمَلٌ وَأَحْمَالٌ، ^(٩) وَ«فَعْلُ» نحو: وَعِلٌ ^(١٠) وَأَوْعَالٌ، وَ«فَعْلُ» نحو: عَضُدٌ وَأَعْضَادٌ، وَ«فَعْلُ» نحو: عُتُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وَ«فَعْلُ» نحو رُطْبٌ ^(١١) وَأَرْطَابٌ، وَ«فَعْلُ» نحو: إِبِلٌ وَأَبَالٌ، وَ«فَعْلُ» نحو: ضِلَعٌ وَأَصْلَاعٌ.

وأما «فَعْلُ» الصحيح العين - وهو الذي يطرّد فيه «أَفْعُلُ» - فلا يُجمع على «أَفْعَالٍ» إلا نادراً نحو: فَرَخٌ وَأَفْرَاحٌ، وَرَزَنَدٌ وَأَزْنَادٌ. وَسَمِعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَثِيرٌ ^(١٢) حَتَّى قِيلَ: لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى اقْتِيَّاسِهِ لَذَهَبَ مَذْهَبًا حَسَنًا. وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ فِيمَا فَاءُهُ وَآوُ نَحْوُ: وَهَمٌّ وَأَوْهَامٌ، أَوْ هَمْزَةٌ نَحْوُ: أَلْفٌ وَأَلَّافٌ. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ فِيهِمَا وَلَا فِي غَيْرِهِمَا.

وذكر في «شرح الكافية» ^(١٣) أن «أَفْعَالًا» أكثر من «أَفْعُلُ» في «فَعْلٍ» الذي فاءُهُ وَآوُ نَحْوُ:

(١) في النسخ: «فهم من إطلاق قوله في مَدَّ». ط: فهم من إطلاقه في مَدَّ.

(٢) ط: أحرف.

(٣) في النسخ: لم تكن.

(٤) زاد في النسخ: قوله.

(٥) المطرّد: ما يرد كثيرًا في كلام العرب فيكون قياسيًا. واسمًا أي: اسمًا جامدًا لا صفة. وغير: مبتدأ خبره جملة يرد. وما: اسم موصول مضاف إليه، صلته جملة أفعل مطرّد فيه. ومن الثلاثي: متعلقان بحال من غير. واسمًا حان ثانية. وبأنفعال أي: على أفعال، متعلقان بحال مقدمة عن الفاعل. ويرد: يأتي كثيرًا. وحذف الياء الثانية من «الثلاثي» للضرورة. ط: «من الثلاث». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٦) في النسخ: أن أفعالاً مطرّد.

(٧) هو أي: ما اطرّد فيه «أَفْعُلُ». قال الصبان: فيه حزازة... ولو قال «وهو غير فعل الصحيح العين» بإرجاع الضمير إلى الاسم الثلاثي الذي لم يطرّد فيه «أَفْعُلُ» لكان أولى.

(٨) الصلب: الظهر له فقار.

(٩) الحمل: الصغير من الضأن. وفيما عدا الأصل: جمل وأجمال.

(١٠) الرعل: تيس الجبل.

(١١) الرطب: ما نضج من البسر قبل أن يصير تمرًا.

(١٢) قوله «شيء كثير» ينافي قوله «نادراً». وانظر الارتشاف ١: ١٩٦.

(١٣) ص ١٨١٨ - ١٨٢٠.

وَقْتُ وَأَوْقَاتٍ، وَوَهْمٌ وَأَوْهَامٌ،^(١) والمضاعف نحو: عَمٌّ وأعمامٌ، وَجَدٌ وأجدادٌ. وذكر أن جمع الذي فاؤه واو على «أفعل» شاذٌ نحو: وَجَةٌ وأَوْجُهُ، وَأَنَّ الْمُضَاعَفَ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ «أفعل» إِلَّا نَادِرًا. قُلْتُ: وهذا يُؤَيِّدُ مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضي ألا يكون «أفعل» مُطَرِّدًا في هذين النوعين.^(٢) وقد صرَّح في «التسهيل»^(٣) بمخالفة الفراء.

٧٩٦ - وَغَالِبًا، أَغْنَاهُمْ «فِعْلَانٌ» فِي «فُعَلٍ»، كَقَوْلِهِمْ: صِرْدَانٌ^(٤) يعني: أَنَّ الغالب في «فُعَلٍ» أَنْ يُجْمَعَ عَلَى «فِعْلَانٍ» بِكسر الفاء كقولهم في «صُرْدٍ»: صِرْدَانٌ، وَفِي «نَفَرٍ»: نَفْرَانٌ.^(٥) وقد جاء بعضه على «أفعالٍ» نحو: رُطِبٌ وَأَرطَابٌ. وإليه الإشارة^(٦) بقوله «غَالِبًا». ^(٧) وَنَصَّ فِي «التسهيل»^(٨) عَلَى أَنَّ «أَفْعَالًا» فِيهِ نَادِرٌ. قُلْتُ: فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُمَثَّلَ بِهِ فِيمَا يَطْرُدُ فِيهِ «أَفْعَالٌ».^(٩)

٧٩٧ - فِي اسْمٍ، مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ، بِمَذْ ثَالِثٍ، «أَفْعِلَّةٌ» عَنْهُمْ مُطَرِّدٌ^(١٠) يعني: أَنَّ «أَفْعِلَّةً» يَطْرُدُ فِي جَمْعِ اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ ثَالِثَةٍ نَحْوُ: طَعَامٌ وَأَطْعِمَةٌ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ. قَالَ الْمَهَابِذِيُّ:^(١١) وَرُبَّمَا شَذَّ شَيْءٌ^(١٢) مِنْ هَذَا، فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِيهِ «أَفْعِلَّةً». قَالُوا: كِتَابٌ وَكُتِّبَ. وَلَمْ يَقُولُوا: أَكْتَبَةٌ.

(١) ت: نحو وقت ووهم.

(٢) أراد الذي فاؤه واو، والمضاعف.

(٣) ص: ٢٦٩.

(٤) يريد أن «فِعْلَانٌ» أَغْنَى عَنْ «أَفْعَالٍ» فِي جَمْعِ «فُعَلٍ». وَأَغْنَاهُمْ أَي: الْعَرَبُ. وَالصِّرْدَانُ: جَمْعُ صُرْدٍ. وَهُوَ طَائِرٌ ضَخْمٌ يَصْطَادُ الْمَصَافِيرَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَصَ الْبَيْتِ يَشْمَلُ الْأَسْمَاءَ الْأَعْلَامَ نَحْوَ: أَدَدٍ وَإِدَانٍ، وَعَمْرٍ وَعِمْرَانٍ. وَذَكَرُ «فِعْلَانٍ» هُنَا اسْتِطْرَادًا وَاسْتِدْرَاكًا عَلَى قَوْلٍ «وَعَمْرٍ مَا أَفْعَلٌ...»، لِأَنَّهُ مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ. وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت ثُمَّ الْحَقُّ بِالْحَاشِيَةِ. وَغَالِبًا: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَنْ مُصَدَّرٍ أَغْنَى. وَفِعْلَانٌ: فَاعِلٌ مُؤَخَّرٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلْمِيَةِ الصِّيغَةِ وَالزِّيَادَةِ. وَفِي: تَعَلَّقَ بِأَغْنَى. وَالْكَافُ: خَبَرٌ لِمَحذُوفٍ. وَصِرْدَانٌ: فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمُصَدَّرِ عَلَى الْحِكَايَةِ.

(٥) ط: «نَفَرٌ نَفْرَانٌ». وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي: وَهُوَ طَيْرٌ كَالْمَصَافِيرِ حَمَرُ الْمَنَاقِيرِ.

(٦) أراد بالإشارة ههنا الإشارة السلبية، لِأَنَّ غَالِبًا تَعْنِي الْأَكْثَرَ. فَفِيهَا أَنَّهُ قَدْ يَرِدُ مَا يَخَالِفُ الْأَكْثَرَ. ط: أشار.

(٧) ح: وَغَالِبًا.

(٨) ص: ٢٦٩.

(٩) زاد فِي النسخ: وَقَوْلُهُ.

(١٠) عَنْهُمْ أَي: عَنِ الْعَرَبِ. وَحَذَفَتْ هَمْزَةُ «أَفْعِلَّةٌ» وَنَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إِلَى التَّنْوِينِ قَبْلَهَا. وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ أَيْضًا، مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ مُطَرِّدٌ. وَفِي اسْمٍ وَعَنْهُمْ: تَعَلَّقَ بِمُطَرِّدٍ. وَبَعْدُ: مُتَعَلِّقَانِ بِصِفَةٍ ثَالِثَةٍ لِاسْمٍ. وَثَالِثُ: صِفَةٌ لِمَدٍّ أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ. وَتَفْسِيرُ الْمُرَادِيِّ يُوَافِقُ الْأَوَّلَ. وَفِيمَا عَدَا الْأَصْلَ: «عَنْهُمْ أَطَرَّدَ». وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت. وَأَرَادَ بِالرُّبَاعِيِّ مَا كَانَ ثَلَاثِيًّا مَزِيدًا فِيهِ حَرْفٌ. وَحَذَفَتْ دَالُ «مَدَّةٌ» لِلرُّوقِ.

(١١) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّحْوِيُّ الضَّرِيرُ. كَانَ مِنْ تَلَامِيذِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ كَثِيرًا، وَتَوَفَّى حَوْلِي سَنَةِ ٥٠٠. بَغْيَةُ الرَّوْعَةِ ١: ١٣٨.

(١٢) س ح: «شَذَّ فِي شَيْءٍ». وَكَذَلِكَ كَانَ فِي ت ثُمَّ صَوَّبَ كَمَا أَثْبَتَا.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الثلاثي، وبالمدة الثالثة من العاري منها. ^(١) فلا يُجمع شيء من ذلك على «أفعلة»، إلا ما ندر كقولهم: ^(٢) شَحِيحٌ وَأَشِخَةُ - وهو صفة - وَعُقَابٌ ^(٣) وأَعْقَبَةٌ - وهو مؤنث، وإِنَّمَا قِيَّاسُهُ «أَفْعُلُ» ^(٤) - وَقِدْحٌ ^(٥) وَأَقْدِحَةٌ - وهو ثلاثي - وجائز وأَجْوِزَةٌ. وليست مدته ثالثة. والجائز: الخشبة الممتدة في أعلى السقف. ^(٦)

٧٩٨ - وَالزَّمَةُ، فِي «فَعَالٍ»، أَوْ «فِعَالٍ» مُصَاحِبِي تَضَعِيفٍ، أَوْ إِعْلَالٍ ^(٧) يعني: أَنْ «أَفْعَلَةٌ» مُلتَزِمٌ فِي جَمْعِ «فَعَالٍ» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَ«فِعَالٍ» بِكَسْرِهَا مَضَاعِفِينَ نَحْوُ: بَنَاتٌ وَأَبْنَةٌ، ^(٨) وَزِمَامٌ وَأَزِمَةٌ، أَوْ مُعْتَلِي اللَّامِ نَحْوُ: قَبَاءٌ ^(٩) وَأَقِيَّةٌ، وَإِنَاءٌ وَأَيَّةٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ شَذَّ قَوْلُهُمْ: عِنَانٌ ^(١٠) وَعُتْنٌ، وَحَجَّاجٌ ^(١١) وَحُجْجٌ. وَقَالُوا فِي جَمْعِ «سَمَاءٍ» بِمَعْنَى الْمَطَرِ: سُمَيٌّ. وَالْقِيَاسُ أَسْمِيَّةٌ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ أَيْضًا. فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالزَّمَةُ فِي غَيْرِ شَذُوذٍ. قُلْتَ: قَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ بَعْدُ: ^(١٢) «مَا لَمْ يُضَاعَفْ، فِي الْأَعْمِ، ذُو الْأَلِفِ» وَسَيَأْتِي. ^(١٣)

[أبنية جمع الكثرة]

٧٩٩ - «فُعْلٌ» لِنَحْوِ: أَحْمَرٌ وَخَمْرٌ ^(١٤)

مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ «فُعْلٌ» وَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي «أَفْعَلٍ» وَ«فَعْلَاءٍ» وَصَفَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ ^(١٥) نَحْوُ: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا: خُمْرٌ - أَوْ مُتَفَرِّدَيْنِ ^(١٦) لِمَنْعٍ فِي الْخِلْقَةِ ^(١٧) نَحْوُ: رَجُلٌ أَكْمَرُ

(١) ط: عنه.

(٢) ت: «ما ندر من ذلك كقولهم». ط: ما ندر من قولهم.

(٣) العقاب: طائر جارح. لفظه مؤنث ويطلق على المذكر والمؤنث.

(٤) في حاشية ت: عملاً بقول المصنف في البيتين ٧٩٣ و٧٩٤. (٥) القدح: السهم قبل أن يراش.

(٦) وسمع أيضًا: قَبو وأَقِيَّة، وَقفا وأَقْفِيَّة، وَصَلب وأَصْلَبِيَّة، وَرَمْضَانُ وأَرْمُضَةٌ... وَزَادَ فِي النِّسْخِ: قَوْلُهُ.

(٧) الزمه أي: أوجب على نفسك جمع أفعلة. والمصاحب: الملابس للشيء. والتضعيف: أن تكون عين الثلاثي ولاه من حرف واحد. وحذفت همزة «أو» في الشطرين ونقلت حركتها إلى التوين قبلها. وأو في الشطر الأول بمعنى الواو. ولذا كانت الحال من المثالين مثناة منصوبة بالياء. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٨) البنات: متاع البيت وجهاز المسافرين. س ح: بنان وأبنة.

(٩) القباء: ثوب يلبس فوق الثياب. ت: قِباء.

(١٠) العنان: ما يقاد به الفرس.

(١١) الحجاج: العظيم ينبت عليه الحاجب. ويكون بكسر الحاء أيضًا.

(١٢) في البيت ٨٠١. وانظر الإتحاف ٣: ٣١١. ط: بعد بقوله. (١٣) زاد في ت وح: قوله.

(١٤) فعل: مبتدأ تعلق «لنحو» بخبره المحذوف. ونون أحمر - وهو ممنوع من الصرف - للضرورة. وللتخفيف حذفت همزة حمراء. ويستثنى مما نص عليه: أجمع وأكعب وأبضع. وزاد الشطر الثاني في ح.

(١٥) أي: أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٢.

(١٦) أي: وجد أحدهما وفقد الآخر. ط: ومتفردين.

(١٧) أي: أن تكون خلقة أحدهما غير قابلة لذلك الوصف.

للعظيم الكَمرة،^(١) وامرأة عَفلاء،^(٢) فتقول فيها: كُمِرَ وعُفِلَ. فإن كانا مُنفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو: رجلٌ آلى، وامرأةٌ عَجَزاءُ^(٣) - ولم يقولوا: رجلٌ أعجَزٌ ولا امرأةٌ ألياء، في أشهر اللغات - ففي أطراد «فعل» في هذا النوع خلاف. ونص في «شرح الكافية»^(٥) على أطراده، وتبعه الشارح،^(٦) ونص في «التسهيل»^(٧) على أن «فُعلاً» فيه محفوظ.^(٨)

فإن قلت فما المفهوم من كلامه، هنا؟ قلت: موافقة «شرح الكافية»، لأنه أحال على التمثيل بأحمر وحمراء. فكل ما شابههما في الوصف والوزن^(٩) جُمع جمعهما. وإن خَصَّ كلامه بالمُتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم، لخروج المُنفردين لمانع.^(١٠) فتعين التعميم.^(١١)

تنبيهان:

الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء، نحو: «بِيضٌ»، لما يذكر^(١٢) في «التصريف».

الثاني: يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروطها:^(١٣) صحة عينه، وصحة لاه، وعدم التضعيف، كقوله:^(١٤)

* وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النُّجُلُ *

- (١) في حاشية ت: الكمرة: رأس الذَّكَر. والجمع كَمَر.
- (٢) العفلاء: المرأة يكون في رحمها أو حياتها بعد الولادة ما يشبه الخصية المتفتحة.
- (٣) الآلى: الكبير الآلية. والمعجزاء: الكبيرة العَجَز. والآلية هي المعجز.
- (٤) إنما خص أشهر اللغات لأنه سمع: رجل أعجز وامرأة ألياء. فالجمع على «فعل» صحيح.
- (٥) ص ١٨٢٨.
- (٦) ص ٧٧٠.
- (٧) ص ٢٧١.
- (٨) المحفوظ: المسموع. أي: يحفظ ولا يقاس عليه. وانظر التصريح ٢: ٣٠٤. وسمع نحو: بدنة وبدن، وبازل وبزل، وسقف وسقف، وعميمة وعمم...
- (٩) س: «الصفة والوزن». ط: الوزن والوصف.
- (١٠) زاد في النسخ: في الخلقة.
- (١١) انظر حاشية الصبان ٤: ١٢٨.
- (١٢) ط: «سذكر». ت: «يذكر». وفي حاشيتها عن التواتي أن هذا في البيت ٩٦٠ كجمع أهييم على هييم، كسرت الفاء لنصح الياء. ولم تقلب الياء واواً لاستقلال ذلك في الجمع. قلت: وهذا سيرد في باب «الإبدال» لا «التصريف».
- (١٣) في النسخ: بشروط.
- (١٤) عجز بيت لأبي سعيد المخزومي، صدره:

طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ

الأمالي ١: ٣٥٩ والعيني ٤: ٥٣٠ والأشموني ٤: ١٢٨. والجديدان: الليل والنهار. وفي حاشية ت عن التواتي: يقال: عين نجلاء: عظيمة في الحسن.

وهو كثير. فإن اعتلت عينه نحو: بِيضٌ وَسُودٌ، أو لامه نحو: عُمِيٌّ وَعُشُوٌّ. أو كان مُضَاعَفًا نحو: غُرٌّ جمع أغرّ، لم يجز الضم. (١)

و«فِعْلَةٌ» جَمْعًا، بِتَقْلٍ، يُدْرَى (٢)

هذا (٣) رابع جُمُوع القلّة. ولم يطرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ (٤) في ستة أوزان: «فَعِيلٌ» نحو: صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، و«فَعَلٌ» نحو: فَتَى وَفَتِيَّةٌ، و«فَعْلٌ» نحو: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، و«فُعَالٌ» نحو: غُلَامٌ وَغُلَمَةٌ، و«فُعَالٌ» نحو: غَزَالٌ وَغَزَلَةٌ، و«فِعْلٌ» نحو: (٥) تُنَى وَتُنِيَّةٌ. على وزن عِدَى، حكاه الفارسي. والثنى هو الثاني (٦) في السيادة.

فإن قلت: ما فائدة (٧) قوله «وَفِعْلَةٌ جَمْعًا»، وقد علم بما ذكره (٨) أولاً أنه جمع؟ قلت: التعريض بقول ابن السراج. (٩) ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جُمُوع القلّة، إذ لا خلاف فيها.

تنبيه: لو قدم (١٠) قوله «وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِتَقْلٍ يُدْرَى» على قوله: «فُعْلٌ لِتَحْوٍ: أَحْمَرٌ وَحَمْرًا» لتوالت جُمُوع القلّة. (١١)

٨٠٠ - و«فُعْلٌ» لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ، بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ، اِعْلَالًا فَقَدْ (١٢)

٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ، فِي الْأَعْمِ، ذُو الْأَلْفِ (١٣)

(١) زاد في النسخ: قوله.

(٢) في هذا إجماع لجميع قلة بين جُمُوع الكثرة. انظر التنبيه القادم. وفعلته: مبتدأ ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ويتقل: متعلقان بالفعل يدري. والنقل: الرواية عن العرب. ويدري: يعلم، فعل يتعدى إلى مفعولين: أولهما هو نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على فعلة، والثاني هو «جمعًا». والجملة: خبر المبتدأ فعلة. ت: وفعلته.

(٣) زاد في ط وحاشية ت: هو.

(٤) المحفوظ: المسموع عن العرب.

(٥) ت ح: قالوا.

(٦) فوفقه في ت عن التواتي: يعني هو الذي يتبع السيد الأعظم في المرتبة.

(٧) ط: فما فائدة.

(٨) ط: بذكره.

(٩) في حاشية ت أن ابن السراج يقول: فعلة اسم جمع. انظر شرح البيت ٧٩١.

(١٠) يعني تقديم الشطر الثاني على الأول.

(١١) زاد في النسخ: «قوله»، وسقط منها «إذ لا خلاف... القلّة» ثم ألحق بحاشية ت. ط: لتوالت القلّة.

(١٢) فعل: مبتدأ تعلق «لاسم» بخبره المحذوف. والرباعي: الذي على أربعة أحرف. وهو هنا الثلاثي المزيد فيه حرف واحد. والباء: للمصاحبة، تتعلق بصفة ثانية لاسم. والضمير في زيد للمد. والجملة صفة له. وفقد: عدم، فاعله ضمير يعود على لام. وحذفت همزة «إعلالاً»، ونقلت حركتها إلى التوين قبلها. وإعلالاً: مفعول به مقدم. والجملة: صفة للام. وحذفت الدال الثانية من «مدّ» للوقف. وسقط الشطر الثاني من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(١٣) يضاعف: تكن عينه ولامه بلفظ واحد نحو: قرار وبنان. وفي الأعم أي: في الاستعمال الغالب المطرد. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بخبر «فعل» كما تعلق به: لاسم. وفي الأعم: متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي: هذا الحكم كائن في الأعم. والجملة: اعتراضية. وذو أي: صاحب، نائب فاعل. وسقط الشطر من ت و ح.

من أمثلة جمع ^(١) الكثرة «فُعْلٌ». وهو يطرّد في اسم رباعي، بمدة ^(٢) قبل آخره، ^(٣) صحيح اللام. فإن كانت مدته ياء أو واوًا لم يشترط فيه غير ذلك، نحو: قَضِبَ وقُضِبَ، وعمود وعمُد. وإن ^(٤) كانت ألفًا اشترط فيه، مع ذلك، ألا يكون مضاعفًا نحو: قَذال ^(٥) وقُذّل، وجمار وحمُر.

واحترز بالاسم ^(٦) من الصفة. فإنها لا تجمع على «فُعْلٍ» - وشذ في وصف على «فَعَالٍ» نحو: صَناعٌ ^(٧) وصُنْعٌ، و«فَعَالٍ» نحو: ناقةٌ كِنازٌ ^(٨) وثوقٌ كُتْرٌ. وذهب بعضهم إلى أنه قياس ^(٩) فيهما - وبالرباعي من غيره - وشذ نحو: رَهَنٌ ورُهْنٌ، ونَمِرٌ ونُمُرٌ. ^(١٠) قال: ^(١١)

* فِيهَا عَيَايِلُ: أَسْوَدٌ وَنُمُرٌ *

وقيل: ^(١٢) يجوز أن يكون قَصْرُهُ من «نُمور» ضرورة ^(١٣) - وبالمدة من العاري منها، وبصفة اللام من مُعتَلِّها ^(١٤) نحو: سِقَاءٌ، فإنه لا يُجمع على «فُعْلٍ» - وسبب ذلك أنه لو جُمع عليه لَأَدَّى إلى قلب الياء واوًا، ^(١٥) فيصير إلى «سُقُو». وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمّة كسرة، فيصير إلى «سُقِي». وهو بناء تنكبته ^(١٦) العرب - وبعدم التضعيف في ذي الألف من نحو: بَنَاتٌ ^(١٧) وزِمَامٌ. فإن قياسه «أفعلة».

- (١) س: ح: جموع.
- (٢) فيما عدا الأصل: مطرد في اسم رباعي يمد.
- (٣) ط: قبل لائه.
- (٤) ت: ط: فإن.
- (٥) القذال: معقد العذار من رأس الفرس. وهو في الإنسان جماع مؤخر الرأس.
- (٦) المراد بالاسم هو اسم الذات.
- (٧) في حاشية ت عن التواتي عن الجوهري أن الصنّاع: المرأة الماهرة في عمل يديها. والمذكر صَنَعَ جمعه: صَنَعُونَ.
- (٨) الكنّاز: المكتنزة اللحم.
- (٩) في النسخ: ينقاس.
- (١٠) س: ونهر ونُهر.
- (١١) حكيم بن معية. الكتاب ١٧٩:٢ والمتنص ٣٤٤:٤ والعيني ٥٨٦:٤ وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٦ والأشْمُونِي ٢٩٠:٤. يصف فلاة كثيرة الوحوش. والعياييل: جمع عَيَال. وهو الذي يتمايل في مشيته ويتبختر. وأسود: بدل من عيايل.
- (١٢) سقطت من س.
- (١٣) في النسخ: للضرورة.
- (١٤) ت: ط: المعتلها.
- (١٥) يعني أن جمعه على «فُعْلٍ» يكون «سُقِي»، فقلب الياء واوًا لأنها طرف بعد ضم. انظر المتنص ص ٥١٩. س: الواو ياء.
- (١٦) يريد: في الأسماء. فالبناء «فُعْلٍ» مهمل في الأسماء، وكثير في الأفعال المبنية للمجهول. انظر المتنص ص ٦٠ - ٦١. وفي حاشية ت عن التواتي أن تنكبته معناه: تركته. قلت: ترك العرب لمثل هذا ليس على إطلاقه، وهو غالب لا لازم. قال ابن يعيش: «وقالوا: في المعتل: قُتِيّ وقُتِن. والأصل: قُتِي بضم النون. فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوًا، كما فعلوا ذلك في: أجر وأدلي». التصريح ٣٠٥:٢. وقد جاء عن العرب في الأسماء: دُئِلَ وزُئِمَ.
- (١٧) البتات: متاع الدار وجهاز المسافر. وفي النسخ: بتان.

وأشار بقوله «في الأعم» إلى شذوذ قولهم: ^(١) عِنَانٌ وَعُتْنٌ وَحَجَاجٌ وَحُجَجٌ. وفهم، من تخصيص ذلك بذِي الألف، أَنَّ الْمُضَاعَفَ من ذِي الياء نحو «سَرِيرٌ»، وذِي الواو نحو «ذُلُولٌ»، يُجْمَعُ على «فُعْلٍ» نحو: سُرُرٌ وَذُلُلٌ. ^(٢)

تنبيهات:

الأول: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط، بين أن يكون مُذَكَّرًا كما مثل أو مؤنثًا نحو: أُنَانٌ ^(٣) وَأُنْتٌ، وَقُلُوصٌ ^(٤) وَقُلُصٌ. فكلاهما يطرَد في «فُعْلٍ».

الثاني: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه. أمّا الأول والثاني فـ «فُعْلٌ» فيهما مُطَرَّد، وتقدّم تمثيلهما. وأمّا الثالث فظاهر إطلاقه هنا أطراد «فُعْلٍ» فيه. وصرّح بذلك في «شرح الكافية» ^(٥) - فإنه مثل بَقْرَادٍ ^(٦) وَقُرْدٍ، وَكِرَاعٍ ^(٧) وَكُرْعٍ، في المُطَرَّد - وتبعه الشارح. ^(٨) وذكر في «التسهيل» ^(٩) أَنَّ «فُعْلًا» نادر في «فُعَالٍ». وهو الصّحيح. فلا يقال ^(١٠) في «غُرَابٍ»: غُرَبٌ، ولا في «عُقَابٍ»: عُقَبٌ. وإذا قلنا بأطراده فيشترط ألا يكون مُضَاعَفًا كما شرط ^(١١) ذلك في أخويه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع، إن كانت واوًا ^(١٢) نحو: سِوَارٌ ^(١٣) وَسُوَرٌ. ومن ضمّها في الضرورة قوله: ^(١٤)

أَغْرُ الثَّنَايَا، أَحْمُ الثَّلَاثِ يَحْسُنُهَا سُوكُ الإِسْحَلِ

(١) العنان: سير اللجام. والحجاج: عظم الحاجب. انظر المحكم ٤٨: ١ و ٢٣٨: ٢.

(٢) ط: نحو: سرير وسرر وذلول وذلل.

(٣) الأنان: أنثى الحمير.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: القلوص: الناقة الصغيرة.

(٥) ص ١٨٣٣ - ١٨٣٤.

(٦) القراد: دوية تعلق بالدواب والطيور.

(٧) الكراع: ما دون الركبة إلى الكعب من الإنسان.

(٨) ص ٧٧١.

(٩) ص ٢٧١. وفيه أنه يحفظ في «فُعَالٍ» لا أنه نادر. وبينهما فرق.

(١٠) في النسخ. ولا يقال.

(١١) في حاشية س عن نسخة: اشترط.

(١٢) س: إن كانت مدته واوًا.

(١٣) في حاشية ت عن ت عن مكي أن السوار يفتح السين وكسرهما ويجمع أسورة، وجمع الجمع أساور. وحكي في المفرد إسوار فجمع أساور.

(١٤) عبدالرحمن بن حسان. المنتصف ٢٣٨: ١ والمنتع ص ٤٦٧ والعيني ٣٥٠: ٤ وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٢ والأشموني ١٣٠: ٤. يصف ثغراً. والأغر: الأبيض البراق. والثنايا: جمع ثنية. وهي إحدى الأسنان الأربع في مقدم الفم والأحم: ما لونه بين السواد والحمرة. واللثة: اللحمية المركبة فيها الأسنان. والسوك: جمع سواك. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك. وفي النسخ: «يمنحها». وعليه يكون البيت مدورًا.

قال الفراء: ورُبَمَا قالوا: «عَوْنٌ» كَرُسُلٍ. فعلوا ذلك فرقًا بين العَوْن والعانة،^(١) أي: بين جمعيهما.^(٢) والبصريون لا يُجيزون ضمّ هذه الواو إلّا في الشعر. ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوًا نحو: قُدْلٌ وَحُمُرٌ في: قَذالٍ وَحِمَارٍ،^(٣) وإن كانت ياء كُسرت الفاء عند التسكين فنقول في «سَيَالٍ»: «سَيْلٌ وَسَيْلٌ». فإن كان مُضَاعَفًا لم يجز تسكينه لما يُؤدّي إليه من الإدغام. ويندر قولهم: دُبَابٌ وَدُبٌّ. والأصل: دُبْبٌ.

الرابع: اطرَد عند بعض^(٤) تميم وبعض كُليب^(٥) فتح عين «فُعِلَ»^(٦) المُضَاعَفِ تخفيفًا، فقل: في الاسم فقط - فلا يصحّ في «ثِيَابٌ جُدْدٌ» إلّا الضمّ - وقيل: مُطْلَقًا في الاسم والصفة. وإلى الأول ذهب ابن قُتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ.^(٨) وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلّوبين والمُصتَف.^(٩)

الخامس: ذكر في «الكافية»^(١٠) و«التسهيل»^(١١) أَنَّ «فُعَلًا» يطرَد في نوعين: أحدهما: المُتَقَدِّم. والآخر: «فَعُولٌ» بمعنى «فَاعِلٌ» نحو: صَبُورٌ وَصُبْرٌ. فإن كان بمعنى «مَفْعُولٍ» لم يُجمع على «فُعِلَ» نحو: رَكُوبٌ.^(١٢) ولم يذكره ههنا،^(١٣) فأوهم أنّه غير مقيس. وليس كذلك.^(١٤)

و«فُعِلَ»، لـ «فُعَلَةٌ»، جَمْعًا عُرِفَ^(١٥)

٨٠٢ - وَنَحْوِ: كُبْرَى،

(١) في حاشية ت عن التواتي أن العوان هي الأنثى النَّصَف بين السنين لا فتية ولا مسنة. والعانة: عانة الإنسان والدواب. وهي الشعر حول الفرج.

(٢) س: جمعهما.

(٣) أي: في جمع قذال وحمار. وفيما عدا الأصل: في قُدْلٌ وَحُمُرٌ.

(٤) في حاشية ت عن الجوهرى أن السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك.

(٥) زاد في س وح وحاشية ت: بني.

(٦) س ط: كلب.

(٧) سقطت من ح.

(٨) ط: ابن الصائغ.

(٩) سقطت من ط. وانظر التوطئة ص ٣٧٠.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص ١٨٣٢ - ١٨٣٤.

(١١) ص ٢٧١.

(١٢) سقط «بمعنى فاعل» من ط. الركوب: ما يُركب.

(١٣) فيما عدا الأصل: هنا.

(١٤) زاد في ت وح: قوله.

(١٥) فعلة: ممنوع من الصرف لعلية الصيغة والتأنيث. وجمعًا أي: مجموعًا. وفعل: مبتدأ خبره جملة عرف. وجمعًا: مفعول ثان مقدم لعرف، وهو بمعنى علم. والمفعول الأول صار نائب الفاعل، وهو ضمير يعود على فعل. ولفعلة: متعلقان بـ «جمعًا». س ح ط: وفعل جمعًا لفعلة.

من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَ». ويترد في نوعين: الأول: «فُعْلَةٌ» اسمًا نحو: عُرفَةٌ وعُرْفٌ. فإن كان صفة نحو «ضَحْكَةٌ»^(١) لم يُجمع على «فَعَلَ». الثاني: «الفُعْلَى» أنثى «الأفْعَلِ» نحو: الكبرى أنثى الأكبر.^(٢) فإن لم يكن.^(٣) أنثى «الأفْعَلِ» نحو: ^(٤)بُهْمَى وَرُجْعَى، لم يُجمع على «فَعَلَ».

تنبيهات:

الأول: قوله «ونحو»^(٥) بالجر: معطوف على «فُعْلَةٌ»^(٦) أي: ولنحو.

الثاني: فهم من تمثيلة بـ «كبرى» أن مراده أنثى «الأفْعَلِ» احترازًا من غيرها، كما سبق.

الثالث: أخلّ هنا باشتراط الاسمية في «فُعْلَةٌ». وهو شرط، كما تقدّم. فلو قال:^(٧)

* و«فَعَلَ»، لـ «فُعْلَةٌ» إسمًا عُرِفَ *

لأجاء.^(٨)

الرابع: اقتصر هنا وفي «الكافية»^(٩) على هذين النوعين. أعني «فُعْلَةٌ» اسمًا و«الفُعْلَى» أنثى «الأفْعَلِ»، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذّ فيما سوى ذلك.^(١٠) يعني «فُعْلًا». وزاد في «التسهيل»^(١١) نوعًا ثالثًا. وهو «فُعْلَةٌ» اسمًا^(١٢) نحو: جُمُعَةٌ وَجُمُعٌ. فإن كان صفة نحو: امرأةٌ سُلِّلَةٌ - وهي السريعة^(١٣) - لم يُجمع على «فَعَلَ». وتقدّم^(١٤) رابعٌ يترد فيه «فَعَلَ» عند بعض تميم وكليب.

الخامس: اختلف في ثلاثة أنواع آخر:^(١٥) الأول: «فُعْلَى» مصدرًا نحو: رُجْعَى.^(١٦)

(١) الضحكة: الذي يضحك منه كثيرًا.

(٢) ط: الكبرى والكبرى.

(٣) ت س ط: لم تكن.

(٤) البهيمى: ضرب من النبات. والرجعى: الرجوع.

(٥) زاد في ح: كبرى.

(٦) س: لفعلة.

(٧) قطع همزة «اسمًا» للضرورة. والمراد بالاسم ما كان جامدًا.

(٨) س: «الأوضح». ح: «الوفى». وسقطت من ت.

(٩) ص ١٨٣٧ - ١٨٣٨.

(١٠) وشذ أيضًا نحو: قُرَى وبهم وعدا ورؤس ودرع ولغى ونزى ولحى وتخم.

(١١) ص ٢٧٢.

(١٢) سقطت من النسخ.

(١٣) يريد: السريعة في حاجتها.

(١٤) في شرح صدر البيت ٨٠١. وزاد في س: وجه.

(١٥) انظر الارتشاف ١: ٢٠٠.

(١٦) وقد يكون ذلك الجمع في اسم المصدر. نحو: قُتِيَا وقُتِي. التاج (فتي). قلت: والراجع أن أصله بالواو لقولهم: فتوت أي: غلبته في الفتوى.

والثاني: «فَعَلَّة» بفتح الفاء مما ثانيه واو ساكنة نحو: جَوَزَةٌ. فقااسه الفراء في هذين النوعين،^(١) فتقول: رُجِعَ وَجُوزَ، كما قالوا في «رُؤْيَا وَتَوْبَةٍ»: رُؤْيَ وَتَوَّبَ. وغيره يجعل: رُؤْيَ وَتَوَّبَا، مما يُحفظ ولا يُقاس عليه. والثالث: «فُعَلٌ» مؤنثاً^(٢) بغير تاء نحو: جُمْلٌ. فهذا يُجمع على «فُعَلٍ» قياساً عند المبرّد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله في «الكافية»: ^(٣) * «وَجُمْلٌ» مِثْلُ «بُرْمَةٍ» في «فُعَلٍ» *

يفتضي موافقة المبرّد.

وَلِفَعْلَةٍ «فِعَلٌ»^(٤)

من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلٌ». وهو مُطَرَّد في «فِعْلَةٍ». قال في «التسهيل»: ^(٥) اسماً تاماً. نحو: فِرْقَةٌ وَفِرْقٌ. واحترز بالاسم من الصفة كقولهم: ^(٦) صِغْرَةٌ وَكِبْرَةٌ وَعِجْزَةٌ، في ألفاظ ذكرت في «المُخَصَّص»^(٧) - وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع - وبالتام^(٨) من نحو: رِقَّةٌ. ^(٩) فَإِنَّ أَصْلَهُ «وِرْقَةٌ»، ^(١٠) ولكن حذفت فاؤه. فإن قلت: فقد أخلّ هنا بالشرطين. قلت: أما اشتراط الاسميّة فإنه أخلّ^(١١) به في «فَعْلَةٍ». ^(١٢) ولو قال: ^(١٣)

وَلِفَعْلَةٍ «فِعَلٌ» إِسْمًا، وجاء بَعْضُهُ على «فُعَلٍ»

لأوضح. وأما الثاني فقد يُجاب^(١٤) عنه بأن نحو «رِقَّة» بعد الحذف لم يبق على وزن «فَعْلَةٍ». وإنما ذلك باعتبار أصله. ^(١٥)

فإن قلت: قد زعم بعض النحويّين أَنَّ «فِعْلَةً» لم يجرى صفة. فلعله إنما لم يكن يُقَيَّد

(١) سقطت من س و ط.

(٢) ت س: مؤنث.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٨٣٣. والبرمة: القدر من الحجارة. وزاد في ح قبله:

«وَهِنْدٌ» مِثْلُ «كِبْرَةٍ» في «فُعَلٍ»

(٤) فعلة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ولفعلة: متعلقان بخبر مقدم لفعل.

(٥) ص ٢٧٢. والمراد بالاسم ما كان جامداً.

(٦) صغرتهم: أصغرهم. وكبرتهم أكبرهم. والعجزة: آخر ولد الرجل.

(٧) انظر الإتحاف ٢: ٣١٢. وفي حاشية ت: المخصص كتاب لابن سيده.

(٨) التام: المشتمل على جميع أصوله. ت ح: والتام.

(٩) الرقة: ظهور ورق الشجر أي الإبراق، أو الدراهم المضروبة.

(١٠) الصواب أن أصله «وِرْقٌ». ولما حذفت الواو زيدت التاء عوضاً منها. انظر الصبان ٤: ١٣١.

(١١) ت: فإنه قد أخل.

(١٢) زاد في ط: كما أخل في فعلة.

(١٣) قطع همزة «اسماً» للابتداء بالعجز.

(١٤) ط: أجاب.

بالاسمية^(١) بناء على هذا. ^(٢) قلت: تقييده بالاسمية في «التسهيل» يرد ذلك. وأيضاً فقد ثبت ورود «فُعْلَة» صفةً، كما تقدم. ^(٣) فليس نفيه بصحيح.

فإن قلت: ما حكم «فُعْلَة» بضمّ الفاء، إذا حذفت فاؤه؟ قلت: لم يشترط في «التسهيل» التمام إلا في «فُعْلَة» بكسر الفاء، والقياس يقتضي تساويهما. ولعله^(٤) إنما لم يذكر ذلك في «فُعْلَة» بضمّ الفاء لأنه قليل جداً^(٥). قالوا في «وُضْلَة»: ضلة.

تنبيه: قاس الفراء «فُعْلًا» في «فُعْلَى» اسمًا نحو: ذَكَرَى وَذَكَرَ، و«فُعْلَة» يائي العين نحو: ضَيْعَةٌ وَضَيْعٌ، كما قاس «فُعْلًا» في نحو: رُؤْيَا وَنُوبَةٌ، وقاسه المبرّد^(٦) في نحو «هِنْد» كما قاس «فُعْلًا» في^(٧) نحو: جُمْلٌ. ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يُقس عليه في هذه الأنواع. وقوله في «الكافية»: ^(٨)

* و«هِنْد» مثلُ «كِسْرَة» في «فُعْلٍ» *

يقتضي موافقة المبرّد كما في نحو: جُمْلٌ. ^(٩)

وقوله: ^(١٠)

وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعْلٍ»

يعني: أن «فُعْلَة» بكسر الفاء قد يُجمع على «فُعْلٍ» بضمّها، كقولهم: حِلْيَةٌ وَحُلَى، وَلِحْيَةٌ وَلُحَى. وهو شاذ. وقال بعضهم: حِلَى وَلُحَى، بالكسر على القياس.

تنبيه: كما ناب «فُعْلٌ» عن «فُعْلٍ» في نحو: حِلْيَةٌ وَلِحْيَةٌ، ناب «فُعْلٌ» عن «فُعْلٍ» في: صُورَةٌ وَقَوَّةٌ. قالوا: صَوَّرَ وَقَوَّى، بكسر أولهما شذوذًا. ^(١١)

(١) س: «إنما لم يقيده بالاسم»، ط: «إنما لم يكن يقيده بالاسمية».

(٢) زاد في ط: كما تقدم.

(٣) سقط «كما تقدم» من ط.

(٤) ح ط: فلعله.

(٥) سمع أيضًا في ذلك الجمع نحو: عِدَا وَحِدًا وَصَمَّ وَهَمَّ وَقِيمَ، في جمع: عَدُوٌّ وَجِدَاءٌ وَصِمْته وهذم وقامة.

(٦) ط: المبرّد.

(٧) سقطت من ط.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ١٨٣٣. وهو صدر بيت عجزه:

و«جُمْلٌ» مثلُ «بُرْمَة» في «فُعْلٍ»

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني: كما وافقه في الكافية أيضًا في النوع الثالث مما ورد في شرح البيت ٨٠٢.

(١٠) سقطت من ط. وقد: للتقليل. ويجيء: يرد في كلام العرب. وجمعه أي: الاسم المجموع من فُعْلَة. وعلى: تتعلق به.

(١١) زاد في النسخ: قوله.

٨٠٣ - في نحو «رام»، ذو اطرادٍ «فَعَلَةٌ»^(١)

من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَةٌ» بضم الفاء. وهو مُطَرَّد في «فَاعِلٍ»، وصفًا لمُذَكَّر عاقل مُعْتَلٍّ اللام، نحو: رام ورُمَاةٌ، وقاضٍ وقُضَاةٌ. وإلى هذه الشروط، أشار بالتمثيل^(٢) بـ «رام»، فاحترز بـ «فَاعِلٍ» من وَصَف على غير «فَاعِلٍ»، وبالصفة من نحو: وإدٍ، وبالمُذَكَّر من نحو: راميةٌ، وبالعاقل من نحو: أسدٌ ضارٍ، وبالمُعْتَلٍّ من نحو: ضاربٌ. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعَلَةٌ».

وشدَّ في صفة^(٣) على غير «فَاعِلٍ» نحو: كَمِيٌّ وكُمَاةٌ، وفي «فَاعِلٍ» اسمًا نحو: بازٍ وبِرَاةٌ - وفيه شذوذ من وجه آخر لأنه غير عاقل - وفي وصف على «فَاعِلٍ» صحيح اللام قالوا: هادرٌ وهُدْرَةٌ، بالدال المهملة. وهو الرجل الذي لا يُعْتَدُّ به.

تنبيه: اختلف النحاة^(٤) في وزن «رُمَاةٌ» ونحوه،^(٥) فذهب الجمهور إلى أنه «فَعَلَةٌ». وهو مما انفرد به المُعْتَلُّ إلَّا ما ندر. أعني «هُدْرَةٌ». وذهب الفراء إلى أنَّ وزنه «فُعْلٌ» نحو: شاهِدٌ وشُهَدَاءٌ، بدليل مجيء «فُعْلٍ» في^(٦) بعض ذلك كقولهم: غُرِّي، في^(٧) جمع: غازٍ، والهَاءُ^(٨) فيه عوض من ذهاب التضعيف. وذهب بعضهم إلى أنَّ وزنه «فَعَلَةٌ» بالفتح نحو: حَمَلَةٌ،^(٩) وضُمَّت فاؤه فرقًا بين الصحيح والمُعْتَلِّ.^(١٠)

وشاعَ نَحْوُ: كَامِلٌ وَكَمَلَةٌ^(١١)

من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَةٌ» بفتح الفاء. وهو مُطَرَّد في «فَاعِلٍ»^(١٢) وصفًا لمُذَكَّر عاقل صحيح اللام، نحو: كَامِلٌ وَكَمَلَةٌ، وبازٌ وبِرَّةٌ.^(١٣) وأشار بالمثال أيضًا إلى الشروط، واحترز

(١) الرامي: اسم فاعل من مصدر: رمى. والاطراد: كثرة الورد عن العرب مما يجيز القياس. وذو: خبر مقدم للمبتدأ فعله. وفي نحو: متعلقان بالمصدر اطراد.

(٢) ط: أشار بقوله التمثيل.

(٣) في النسخ: في وصف.

(٤) النحاة: جمع الناحي. ط: «النحويون». وسقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت مثل ط.

(٥) في النسخ: وشبهه.

(٦) سقط «فعل في» من ط.

(٧) سقطت من ط.

(٨) يريد التاء. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: الهاء في رماة وقضاة ونحوهما عوض من التضعيف. وأصل قضاة:

قُضَى، بتشديد الضاد. ثم خفف وعوض من ذلك التاء.

(٩) الحمله: جمع حامل. وفي النسخ: كملة.

(١٠) زاد في س: وقوله.

(١١) شاع: كثر في كلام العرب. ونحو: فاعل مضاف إلى كامل.

(١٢) في النسخ: لفاعل.

(١٣) قيل: إن بررة مفردا بر.

من غير «فَاعِلٍ»، ومن «فَاعِلٍ» اسماً أو مؤنثاً أو غير عاقل، أو معتلّ اللام. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعْلَةٍ» باطراد. وشذ في غير «فَاعِلٍ»^(١) نحو: سَيِّدٌ وَسَادَةٌ.^(٢) وقلّ في غير العاقل نحو: نَاعِقٌ وَنَعَقَةٌ. وهي الغريبان.

تنبيه: لو قال:

كَذَاكَ نَحْوُ: كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ

لكان أنص، لأن الشياح لا يلزم منه الاطراد.

٨٠٤ - «فَعْلَى» لِيُوصَفَ، كَفَتِيلٍ، وَزَمِنْ وَهَالِكٌ، وَمَيِّتٌ، بِهِ قَمَنْ^(٣) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى». وهو مُطَرَّد في وصف على «فَعِيلٍ» بمعنى «مَفْعُول» دالٌّ على هُلك أو توجّع. قال في «شرح الكافية»: «^(٤) أو تَشَتَّتْ نحو: قَتِيلٌ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى، وَأَسِيرٌ وَأَسْرَى. وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْمَعْنَى مِنْ... «فَعِيلٍ» كَزَمِنْ وَزَمْنَى، وَ«فَاعِلٍ» كِهَالِكٍ وَهَلَكَى، وَ«فَعِيلٍ»^(٥) كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى.

وزاد في «الكافية»^(٦) و«التسهيل»^(٧) «فَعِيلٍ» بمعنى «فَاعِلٍ»، كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى، وَ«أَفْعَلٍ» كَأَحْمَقٍ وَحَمَقَى، وَ«فَعْلَانٍ» كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى. قال: وبه قرأ حمزة والكسائي: «وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى»^(٨). قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم: كَيْسٌ وَكَيْسَى.^(٩) فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

٨٠٥ - لِفُعْلٍ اسماً، صَحَّ لَامًا، «فَعْلَةٍ» وَالْوَضْعُ، فِي «فَعْلٍ» وَ«فِعْلٍ»، قَلَّةٌ^(١٠)

(١) سقط «أو معتلّ... فاعل» من النسخ، ومكانه في ح: «ندر». ثم ألحق بحاشية ت.

(٢) الظاهر أن سادة مفردا سائد. فهو على القياس. اللسان والتاج (سود).

(٣) الوصف هنا مصطلح لغوي لا نحوي، يراد به المشتق ويكون صفة أو خبراً أو حالاً، وقد يقع اسم ذات. والزمن: ذو المرض يدوم طويلاً. والقمن: الحقيق والجدير. وفعل: مبتدأ تعلق بخبره المحذوف: لوصف. والكاف: خبر لمحذوف. والجملة اعتراضية. وزمن: مبتدأ خبره قمن. وهو مصدر. وهالك وميت: معطوفان على: زمن. وبه أي: بوزن فعلی، متعلقان بقمن. والجملة معطوفة على الأولى. وسقط الشطر الثاني من ت وح.

(٤) ص ١٨٤٣. والأسير يفيد معنى التشتت، من الأسر. وهو التقطيع والفصل.

(٥) ح: وفعل.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ١٨٤٣ - ١٨٤٤.

(٧) ص ٢٧٥.

(٨) الآية ٢ من سورة الحج. وزاد في ط: وما هم بسكْرَى.

(٩) الكيس: العاقل الظريف. ط: «كَيْسٌ وَكَيْسَى». وزاد في س: وذرب وذوى.

(١٠) الوضع أي: وضع العرب للغة. ف«أل»: نائية عن ضمير العرب أي: وضعهم. ولفعل: متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ فعله. واسماً: حال من فَعْلٍ. وحذف في الشطر الثاني «اسمين» لدلالة هذا عليه. وجملة صح: صفة لـ «اسماً». ولاناً: تمييز. والوضع: مبتدأ خبره جملة قللة. والهاء: ضمير يعود على «فعله» باعتباره جملاً. والفاعل يعود على الوضع. أي: وضع العرب قلل جمع «فعله» في فَعْلٍ وفعل اسمين. وسقط الشطر الثاني من ت وح. وفي حاشية الأصل عن نسخة: صح عبناً.

من أمثلة جمع ^(١) الكثرة «فَعْلَةٌ». وهو لاسم صحيح اللام على «فَعْلٍ» كثيراً نحو: دُرَجٌ ^(٢) وِدْرَجَةٌ، وَكُوزٌ وَكِوْزَةٌ، وَدُبٌّ وَدَيْبَةٌ، وعلى «فَعْلٍ» و«فَعْلٍ» قليلاً. فالأول نحو: غَرْدٌ ^(٣) وَغَرْدَةٌ، وَزَوْجٌ وَزَوْجَةٌ. والثاني نحو: ^(٤) قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ، وَجِسْلٌ وَجِسْلَةٌ. والجِسل: ^(٥) الضب. وهو محفوظ ^(٦) في هذين ^(٧) كما يُحفظ في غيرهما نحو: هَادِرٌ وَهَدْرَةٌ. واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من الممثل ^(٨) نحو: ^(٩) مُذَيٌّ وَظَنِيٌّ وَنَحْيٌ. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعْلَةٍ». وندر في «عِلَجٍ» ^(١٠) عِلْجَةٌ، لأنه صفة. ^(١١)

٨٠٦ - و«فَعْلٌ» لـ «فَاعِلٍ»، و«فَاعِلَةٌ» وَصَفَيْنِ، نَحْوُ: عَاذِلٌ وَعَاذِلَةٌ ^(١٢) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلٌ». وهو مُطْرَد في وصف صحيح اللام على «فَاعِلٍ» و«فَاعِلَةٌ» نحو: عَاذِلٌ وَعُذِّلٌ، وَعَاذِلَةٌ وَعُذِّلَتْ. واحترز بالوصفين ^(١٣) من الاسمين نحو: حَاجِبُ الْعَيْنِ، وَجَائِزَةُ الْبَيْتِ. ^(١٤) فلا يُجمعان على «فَعْلٍ».

٨٠٧ - ومِثْلُهُ «الْفُعَالُ»، فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ، فِي الْمُعَلِّ لَامًا، نَدْرَا ^(١٥) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَالٌ». وهو مثل «فَعْلٍ» في المذكر خاصة، أي: يطرد في وصف صحيح اللام على «فَاعِلٍ» نحو: عَاذِلٌ وَعُذِّلٌ. وندر في المؤنث كقوله: ^(١٦)

(١) سقطت من ت و ح.

(٢) الدرج: وعاء المغازل.

(٣) وفي حاشية ت أن الغرد ضرب من الكمامة.

(٤) سقطت من ط.

(٥) كذا. والصواب أن الحسل ولد الضب حين يخرج من بيضته. ط: وهو.

(٦) هو محفوظ أي: الجمع «فَعْلَةٌ» سماعي يحفظ ولا يقاس عليه.

(٧) زاد في حاشية ت: النوعين.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) المدي: مكيا لاهل الشام ومصر. وفي حاشية ت عن التواتي أن النحي هو المزود، أي: وعاء السم.

(١٠) الملح: الشديد. ويقال للرجل من كفار العجم: عِلَج.

(١١) في حاشية ت عن ابن غازي ٣١٣:٢ عن الشاطبي: وهي جارية مجرى الأسماء.

(١٢) فعل: مبتدأ يتعلق «للفاعل» بخبره. ووصفين: حال من فاعل وفاعله. والوصف مصطلح لغوي. انظر تعليقنا على البيت ٨٠٤. ونحو: خبر لمحدوف. والعاذل: اللام. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(١٣) ت: بوصفين.

(١٤) جائزة البيت: خشبة بين جدارين توضع عليها أطراف عوارض السقف. وسمع نحو: أعزل وعزل، وخريدة وخزد.

(١٥) مثل: خبر مقدم للفعال، وفي: تتلحق به. وذان: مبتدأ مرفوع بالالف خبره جملة ندر. ولأما: تمييز. والألف في «ذكر» للإطلاق، وفي «ندرا». ضمير يعود على ذان. والمعل: الذي أعل بالقلب. وفي: تتلحق بالفعل «ندر». وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٦) القطامي: ديوانه ص ٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٤٦ والعيني ٥٢١:٤ والأشموني ١٣٣:٤ والإتحاف ٣١٣:٢. يصف الكواعب. والشبان: جمع شاب. والصداد: المعروضات.

أَبْصَارُهُنَّ، إِلَى الشُّبَّانِ، مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ، عَسِي، غَيْرَ صَدَادٍ
وَتَأْوَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ «صَدَادًا»^(١) فِي الْبَيْتِ جَمْعُ صَادَ، وَجَعَلَ الضَّمِيرُ لِلْأَبْصَارِ لِأَنَّهُ يُقَالُ:
بَصَرَ صَادًا، كَمَا يُقَالُ: بَصَرَ حَادًا.

تَنْبِيهِ: قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: يُنْظَرُ مَا سَمِعَ مِنْ «فُعْلٍ»،^(٢) وَ«فُعَالٍ» فِي «فَاعِلٍ» الْمَذْكُورِ،
فَيُتَّبَعُ.^(٣) فَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ جَمْعًا تَصْحِيحًا،^(٤) فَإِنْ فُقِدَ بَعْضُ شُرُوطِ التَّصْحِيحِ^(٥) جَمَعَتْ بِأَيْنِهِنَّ
شَتْ.^(٦) وَهَذَا خِلَافَ الْمَفْهُومِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَقَوْلُهُ «وَذَانِ» الْإِشَارَةُ^(٧) إِلَى «فُعْلٍ» وَ«فُعَالٍ»، يَعْنِي أَنَّهُمَا نَدَرَا فِي جَمْعِ «فَاعِلٍ» الْمَعْتَلِ اللَّامِ
نَحْوُ: غَازٍ وَغَزَى وَغَزَاءً.^(٨) فَعُلِمَ أَنَّ شَرْطَ اطْرَادِهِمَا صَحَّةُ اللَّامِ.

٨٠٨ - فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ «فِعَالٌ» لُهُمَا وَقَلٌّ، فِيمَا عَيْنُهُ الْيَاءُ، مِنْهُمَا^(٩)
مِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ «فِعَالٌ». وَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي «فُعْلٍ» وَ«فَعْلَةٍ» اسْمَيْنِ أَوْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ: كَمَبٌ
وَكِعَابٌ، وَصَعْبٌ وَصِعَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ، وَخَذَلَةٌ^(١٠) وَخِذَالٌ، بِشَرْطِ أَلَّا تَكُونَ عَيْنُهُمَا يَاءً.
فَهُمْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ:

* وَقَلٌّ، فِيمَا عَيْنُهُ الْيَاءُ، مِنْهُمَا *

وَمِنْ الْقَلِيلِ: ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ.

تَنْبِيهِ: بَقِيَ شَرْطُ آخِرٍ. وَهُوَ أَلَّا تَكُونَ فَاؤُهُمَا يَاءً. وَقَدْ^(١١) نَدَرَ قَوْلُهُمْ: «يِعَارٌ» جَمْعُ يَغَرُ.
وَهُوَ الْجَذْيُ. وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ.^(١٢)

(١) س: صدادًا.

(٢) أي: ما سمع من فقل في جمع المذكر والمؤنث.

(٣) أي: يستعمل على ما سمع ولا يقاس عليه. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: غير المعتل اللام نحو: ضارب وضرب
وضَرَاب، وضاربة وضَرْب، وصائم وصَوِّم وصَوَّام، وصائمة وصَوِّم.

(٤) يريد: إن لم يسمع فقل في فاعل وفاعلة، وفَعَالٌ في فاعل جمع المذكر والمؤنث سالمين. انظر الارتشاف ١: ٢٠٥ ط:
فإن لم يسمع جمع تصحيحًا.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: إنما يكون الفقد في التذكير. وأما ما يجمع بالالف والتاء فلا يتعذر جمعه في جميع ذلك قياسًا.

(٦) زاد في الارتشاف: ما لم يرد سماع بخلافه.

(٧) في النسخ: إشارة.

(٨) سقطت مما عدا الأصل.

(٩) فعل: مبتدأ أول، عطف عليه: فعلة. وفعال: مبتدأ ثان خيره متعلق: لهما. والجملة: خبر فعل. والضمير في «قل» يعود
على فعال. وجملة عينه اليا: صلة «ما». وحذفت همزة «الياء» التخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي الحاشية أن
التسهيل لم يقيد «فَعْلَةٌ» بصحة العين، بل قال: ولفعلة مطلقًا. ص ٢٧٧. وفي: تتعلق بقل، ومن: بحال من ما.

(١٠) الخدلة: الممثلة الساقين والذراعين.

(١١) سقطت مما عدا الأصل.

(١٢) انظر التسهيل ص ٢٧٣ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٤٧.

٨٠٩ - «فَعَلٌ»، أَيضًا، لَهُ «فِعَالٌ» مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ^(١)
يعني: أَنَّ «فِعَالًا» يَطْرُدُ أَيضًا فِي «فَعَلٍ»، نحو: جَبَلٌ وَجِبَالٌ،^(٢) بثلاثة شُرُوط: الأول: أَلَّا
تَكُونَ لَامُهُ مُعْتَلَّةً، احترازًا من نحو: فَتَى. والثاني: أَلَّا يَكُونَ مُضَعَّفًا،^(٣) احترازًا من نحو:
طَلَّلٌ. والثالث: أَن يَكُونَ اسْمًا لَا صِفَةً.^(٤) ونَصَّ عَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ:^(٥)

٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضَعَّفًا،

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ».^(٦)

وقوله:^(٧)

وَمِثْلُ «فَعَلٍ» ذُو النَّا،

يعني: أَنَّ «فَعَلَةً» يُجْمَعُ عَلَى «فِعَالٍ» بِأَطْرَادِ كَفَعَلٍ، نحو: رَقَبَةٌ وَرِقَابٌ. وَيُشْتَرَطُ فِيهِ^(٨) مَا
اشْتَرَطَ فِي «فَعَلٍ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^(٩) وقوله:^(١٠)

«فِعْلٌ» مَعَ «فُعْلٍ»، فَاقْبَلِ

يعني: أَنَّ «فِعَالًا» يَطْرُدُ فِيهِمَا أَيضًا نحو: قَذَحٌ وَقِدَاخٌ،^(١١) وَرُمَحٌ وَرِمَاخٌ.

تنبيه: يُشْتَرَطُ فِي هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ أَن يَكُونَا اسْمَيْنِ، احترازًا من نحو: جَلَفٌ وَحُلُوٌّ.^(١٢)
يُشْتَرَطُ فِي ثَانِيهِمَا أَلَّا يَكُونَ وَائِيَّ الْعَيْنِ كُحُوتَ، وَلَا يَأْتِيَّ اللَّامُ كُمُذِي.^(١٣)

(١) الاعتلال أن يكون الحرف حرف علة. وأراد هنا الإعلال. وهو التصرف في حرف العلة بالقلب. وفعل: مبتدأ خبره
جملة: له فعال. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف. والجملة اعتراضية. وفي: تتعلق بخبر يكن. واعتلال: اسمها. وما:
مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بخبر «فعال» المحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: ومثله أيضًا: رقة ورقاب وثمر وثمار.

(٣) س ح: مضاعفًا.

(٤) احترز من نحو: بطل وحسن. وقد سمع «حسان» فلا يقاس عليه. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٤.

(٥) يك: معطوف على «يكن»، واسمه يعود على فَعَل. وحذفت النون للتخفيف. وأراد بالمُضَعَّف: المضغف أو
المضاعف.

(٦) ص ٢٧٣.

(٧) مثل: خبر مقدم. وذو أي صاحب، مبتدأ مؤخر مضاف إلى التا. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. يريد: ذا التاء من
«فَعَلٌ» أي: فَعَلَةٌ. وسقط «وقوله» من ط.

(٨) في النسخ: فيها.

(٩) الجملة ليست في النسخ.

(١٠) فَعَلٌ: معطوف على «ذو». ومع: يتعلق بحال منه. واقل أي: تقبل ما جاء من جموع هذه الثلاثة على فعال بالرضا.

(١١) فَوْقَهُ فِي ت عَنْ التَّوَاتِي: ومثله: ذنب وذئاب. والقذح: السهم.

(١٢) الجلف: الغليظ الجافي. ط: جلف وجلوف.

(١٣) المدى: مكيا لاهل مصر والشام.

٨١١ - وفي «فَعِيلٍ»، وَصَفَ «فَاعِلٍ»، وَرَدَّ كَذَلِكَ، فِي أَنْشَاءِ أَيْضًا، يَطْرُدُ^(١) يَطْرُدُ «فِعَالٌ» أَيْضًا فِي «فَعِيلٍ» بِمَعْنَى «فَاعِلٍ»، وَ«فَعِيلَةٌ» مُؤَنَّثَةٌ، نَحْوُ: ظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ،^(٢) يُجْمَعَانِ عَلَى: ظُرَافٍ. وَاحْتَرَزَ مِنْ «فَعِيلٍ» بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ» وَمُؤَنَّثَةٍ، نَحْوُ: جَرِيخٌ وَجَرِيخَةٌ. فَلَا يُقَالُ فِيهِمَا: جِرَاحٌ.

تنبيهات:

الأول: يُشْتَرَطُ، فِي «فَعِيلٍ» بِمَعْنَى «فَاعِلٍ» وَأَنْشَاءِ، أَنْ يَكُونَ صَحِيحِي اللَّامِ. ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ».^(٣)

الثاني: زَعَمَ الْعَبْدِيُّ^(٤) أَنَّ «فِعَالًا» يَخْتَصُّ بِجَمْعِ «فَعِيلَةٍ» الْمُؤَنَّثِ. وَهُوَ خَطَأٌ بَلْ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ.^(٥)

الثالث: قَدْ اتَّضَحَ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ «فِعَالًا» مُطْرَدٌ فِي ثَمَانِيَةِ أَوْزَانٍ: فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ، وَفَعْلٌ وَفَعْلَةٌ، وَفَعْلٌ وَفَعْلٌ، وَفَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ، بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ.

٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصْفِ، عَلَى «فُعْلَانَا» أَوْ أَنْثَيْيهِ، أَوْ عَلَى «فُعْلَانَا»^(٦)

أَي: كَثُرَ «فِعَالٌ» فِي وَصْفِ عَلَى «فُعْلَانٍ»، نَحْوُ: غَضْبَانٌ وَغَضَابٌ، وَنَدْمَانٌ وَنَدَامٌ، أَوْ عَلَى «فُعْلَى» نَحْوُ: غَضَبِي وَغَضَابٌ أَيْضًا، أَوْ عَلَى «فُعْلَانَةٍ» نَحْوُ: نَدْمَانَةٌ وَنَدَامٌ. وَهُمَا أَنْثِيَا^(٧) «فُعْلَانٌ»، لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ يَكُونُ عَلَى «فُعْلَى» وَعَلَى^(٨) «فُعْلَانَةٍ». وَقَوْلُهُ^(٩) «أَوْ عَلَى فُعْلَانَا»^(١٠) بَضْمُ الْفَاءِ نَحْوُ: خُمَصَانٌ^(١١) وَخِمَاصٌ. وَكَذَلِكَ «فُعْلَانَةٌ» أَنْشَاءُ نَحْوُ: خُمَصَانَةٌ وَخِمَاصٌ. وَإِلَيْهَا

(١) الوصف: المشتق، وقد يكون صفة أو حالاً أو خبراً أو اسم ذات. وكذلك أي: مثل ذاك الورد. وأنشأ أي: مؤنث فاعيل. وورد أي: روى باطراد. وفاعله ضمير «فِعَالٍ». ووصف: حال من فاعيل. وجزاز زعم الاطراد في الفعل «ورد» أخذاً من التشبيه في قوله كذلك. وفي: تتعلق بورد. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر يطرد. وفي: تتعلق بالفعل. وأيضاً: مفعول مطلق لمحدوف جملة حال من فاعل: يطرد. وعندني أنه بدل من الكاف أو حال من أنشاء، ولا حاجة إلى التقدير هنا، وفيما ورد «أيضاً» من الشعر والنثر. س ح ط: «اطرد». وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: وكذا كريم وكريمة، ومريض ومريضة.

(٣) ص ٢٧٣.

(٤) أبو طالب أحمد بن بكر، نحوي مشهور أخذ عن السيرافي والفارسي. وتوفي سنة ٤٠٦.

(٥) في النسخ: المؤنث والمذكر.

(٦) شاع أي: في كلام العرب. والوصف: المشتق. وقد يكون صفة أو خبراً أو حالاً أو اسم ذات. والأنثى: المؤنث. وسقط الشطر الثاني من ت و ح، «أو على فعْلان» من ط. وعلى: تتعلق بصفة لوصف. وأو الأولى بمعنى الواو وعلى: معطوفة لا تعلق.

(٧) هما أي: غضي وندمانة. في النسخ: أنثى.

(٨) سقطت من ط.

(٩) سقطت من النسخ.

(١٠) ح: أو على فعْلانة أو فعْلان.

(١١) الخمصان: الضامر البطن.

أشار بقوله: ^(١)

٨١٣ - ومِثْلُهُ «فُعْلَانَةٌ»،

فهذه خمسة أوزان: فُعْلَانٌ وفَعْلَى وفُعْلَانَةٌ، وفُعْلَانٌ وفُعْلَانَةٌ، كثر فيها «فِعَالٌ».

فإن قلت: فهل يطرّد فيها؟ قلت: صرح في «شرح الكافية» ^(٢) بعدم أطراده فيها، فقال: وشاع دُونُ أَطْرَادٍ، وظاهر «التسهيل» ^(٣) أطراده.

وقوله: ^(٤)

وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ «طَوِيلٍ» وَ«طَوِيلَةٍ»، تَفِي

أي: الزم ^(٥) «فِعَالًا» فيما عينه واو ولامه صحيحة، من «فَعِيلٍ» بمعنى «فَاعِلٍ» و«فَعِيلَةٍ» أنشأه، نحو: طويلٌ وطويلةٌ. فتقول فيهما: طَوَالٌ. ولم يُجَاوِزْهُ ^(٦) فَيَهْمَا إِلَّا إِلَى التَّصْحِيحِ. ^(٧)

٨١٤ - ويد «فُعُولٍ» فَعِيلٌ، نَحْوُ: كَبِدٌ، يُخَصُّ غَالِبًا، ^(٨)

من أمثلة الكثرة «فُعُولٌ». وهو مُطَرَّدٌ فِي اسْمٍ عَلَى «فَعِيلٍ» نحو: كَبِدٌ وَكُبُودٌ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ. ولم يُجَاوِزُوا «فُعُولًا» فِي جَمْعِ «فَعِيلٍ» إِلَى غَيْرِهِ مِنْ جُمُوعِ الْكَثْرَةِ غَالِبًا. وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ «يُخَصُّ غَالِبًا». وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ «غَالِبًا» إِلَى أَنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِ «فُعُولٍ» نَادِرًا نَحْوُ: نَمِرٌ وَنُمُرٌ. وَلَمْ يُجْمَعِ «فَعِيلٌ» عَلَى «فِعَالٍ» اسْتِغْنَاءً بِ «فُعُولٍ».

وقول الشارح: ^(٩) «وَلَا يَكَادُونَ يُجَاوِزُونَ، فِي الْكَثْرَةِ، جَمْعَ فَعِيلٍ عَلَى فُعُولٍ إِلَى جَمْعِهِ عَلَى فِعَالٍ. فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عُدَّ نَادِرًا» فِيهِ نَظَرٌ، ^(١٠) لَأَنَّ تَخْصِيصَهُ بِقَوْلِهِ «إِلَى فِعَالٍ» يَقْتَضِي أَنَّهُمْ

(١) مثله أي: مثل فُعْلَان، خبر مقدم ومضاف إليه. وفعلانة: مبتدأ مؤخر. ط: أو على فعلانا.

(٢) ص ١٨٥٠.

(٣) ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٤) المراد باللزوم الاتباع وجوبًا، فلا يُتَجَاوَزُ إِلَّا إِلَى الْجَمْعِ السَّالِمِ. وتفي: تؤذي حق اللغة. والفعل مجزوم جواب شرط، أي: إن تفعل ذلك تف. والباء فيه إشباع للكسرة في القافية. والجملة الشرطية حال من فاعل: الزم. وفي تتعلق بهذا الفعل. وزاد في ط في أوله: «ومثله فعلانة». وسقط «تفي» من ح.

(٥) ط: التزم.

(٦) ت: «ولم يجاوزه». ط: ولم تجاوزه.

(٧) التصحيح: الجمع السالم، نحو: طويلون وطويلات. وسمع في فعال نحو: جياذ وصيام ورعاء وعجاف وخيار وحلال وخراف وسباع وحسان وطلال.

(٨) يخص: يلزم. وغالبًا أي: في غالب كلام العرب، مفعول مطلق نائب عن المصدر. وبفعول: يتعلقان بالفعل يخص. وفعل: مبتدأ خبره جملة يخص. وجائز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. ونحو: خبر لمحذوف ومضاف. والجملة اعتراضية. وسقط من ت ح ما ورد هنا من الشطر الثاني.

(٩) ص ٧٧٦.

(١٠) النظر: التوقف وعدم التسليم. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٤ - ٣١٥.

قد يُجاوزونه إلى غير «فِعال». وكلام الناظم يقتضي أنهم لم يُجاوزوه غالبًا، لا إلى «فِعال»، ولا إلى غيره. ^(١) وقوله «فإن جاء منه شيء» ^(٢) يقتضي أنه لم يقف على شيء منه، وقد سُمع «نِمار» في: نَمِر. ^(٣) وإليه أشار في «التسهيل». ^(٤) وقوله: ^(٥)

كَذَاكَ يَطْرُدُ

٨١٥ - في «فُعِلَ» اسمًا، مُطْلَقًا الفاء ^(٦)

يعني: أن «فُعُولًا» يطرد أيضًا ^(٧) في «فعل»، بفتح الفاء نحو: كَعَبٌ وكُعُوبٌ، وكسرهما نحو: جِمْلٌ وخُمُولٌ، وضمهما نحو: جُنْدٌ وجُنُودٌ، بشرط أن يكون اسمًا. فإن كانت أوصافًا نحو: صَعْبٌ وجِلْفٌ وحُلُوٌّ، لم يُجمع على «فُعُول»، إلا ما شذَّ كضَيْفٍ وضَيْوْفٍ.

تنبيهات:

الأول: أطراد «فُعُول» في «فعل» مشروط بآلا تكون عينه واوا كحَوْض ^(٨) - وشذَّ «فُؤُوج» في فُؤُوج ^(٩) - ومشروط في «فعل» ^(١٠) بآلا تكون عينه واوا ^(١١) كحُوت، وآلا يكون مُضَاعَفًا نحو: خُفٌ. وشذَّ خُصٌّ وخُصُوصٌ. ^(١٢)

الثاني: صرح المُصَنِّف ^(١٣) بأن «فِعَالًا» و«فُعُولًا» مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

(١) في النسخ: بقوله إلى فعال يقتضي أنهم لم يجاوزوه غالبًا إلى فعال وغيره.

(٢) زاد في النسخ: عد نادرًا.

(٣) ت: «نِمار ونَمِر». س ح: «نَمِر ونِمار». وقوله «إليه» يرجع ما أثبتنا.

(٤) ص ٢٧٣. وعلى ما في النسخ تكون إشارة التسهيل في صفحتي ٢٧١ و ٢٧٣. وفيما عدا الأصل: وأشار إليه في التسهيل.

(٥) كذلك أي: مثل تلك الغالية. والمصدر المقدر يشار إليه بذكر. والكاف: مفعول مطلق مقدم نائب عن المصدر، مضاف إلى اسم الإشارة. وفاعل يطرد: يعود على فَعُول. فالأطراد غالب لا لازم، بدليل قوله «كذلك». وسقط «وقوله» من ط.

(٦) في: تتعلق بيطرد. والاسم أي: الجامد غير المشتق. واسمًا: حال من فعل. وهي حال موطئة. ومطلق: صفة «اسمًا». وهي نكرة لأن إضافتها إلى «الفاء» لفظية والتونين متوي. فالتقدير: مطلقة فاؤه. وحذفت همزة «الفاء» للتخفيف.

(٧) سقطت من النسخ، ط: أيضًا يطرد.

(٨) س: «كحوض وقوس». ح: «كقوس». والمعروف أن قولهم «قبيتي» أصله «قووس» على فُعُول. وسمع قووس أيضًا.

(٩) ت ح: «فُوج وفُوج». س: فُوج وفُوج وفُوج وفُوج.

(١٠) زاد في النسخ: أيضًا.

(١١) زاد في ط: أيضًا.

(١٢) الخص: بيت من القصب. ط: «حصن وحوص». وكان في ت بالخاء مصححًا بالخاء. وفي الحاشية عن التواتي: «حصن بالخاء المهملة وفتحها وهو الروس». ويعد: فتأمله فإن المرادي مثل به للمضموم الفاء. قلت: التمثيل بالحصن صحيح، وهو بضم الحاء لا بفتحها. أما المفتوح الحاء فهو مصدر: حصن يحصن. وانظر الصبان ٤: ١٣٦.

(١٣) في الآيات ٨٠٨ و ٨١٠ و ٨١٥.

وقال بعض النحويين: «فَعَلَ» يُجمع في الكثرة على «فِعَالٍ» و«فُعُولٍ»،^(١) وهو في ذلك على ثلاثة أَضْرَبَ: ضرب^(٢) يُجمعان فيه نحو: كَعَبَ وَكِعَابَ وَكُعُوبَ. وضرب ينفرد به «فِعَالٌ» نحو: كَلَبَ وَكِلَابَ، دُونَ كُلُوبَ. وضرب ينفرد به «فُعُولٌ» نحو: فَلَسَ وَفُلُوسَ، دُونَ فِلَاسَ. وقال غيره: «فُعُولٌ» و«فِعَالٌ» كَثُرَا في جمع «فَعَلَ» الصحيح العين. فعلى أيهما جمعته العرب أتبع. فإن لم يُحفظ منهما واحد نُظِرَ في باقي أبنية الجُمُوع، فإن جُمع على واحد منها أو أكثر^(٤) أتبع، فإن لم يوجد جُمع على واحد منهما على التخيير.

قال بعض المتأخرين: «^(٥) وينبغي أن يُعلم^(٦) أن أكثر الجموع سماعتي، لكن منها ما يَغْلِبُ فيذكر الغالب، ليُحمل^(٧) عليه ما لم يُسمع جمعه.

الثالث: قال في «التسهيل»: «^(٨) وقد تلحقهما التاء. يعني «فِعَالًا» و«فُعُولًا»، نحو: فِحَالَةٌ وفُحُولَةٌ. وهو قليل لا يَطْرُد. وذكر في «التسهيل»^(٩) أيضًا أن من أمثلة اسم الجمع «فِعَالَةٌ»، لنحو: جَمَلٌ.^(١٠) قيل: وقد ذكر أولًا أن «فِعَالًا» تلحقه التاء، فيكون «جِمَالَةٌ» جمع تكسير، لا اسم جمع.

وقوله:

وَفَعَلَ لَهُ،

من تنمة الكلام على «فُعُولٍ»، أي: «وَفَعَلَ» أيضًا يُجمع^(١١) على «فُعُولٍ»،^(١٢) نحو: أَسَدٌ وَأُسُودٌ، وَشَجَنٌ وَشُجُونٌ.

(١) في النسخ: وعلى فعول.

(٢) سقطت من ت.

(٣) الارتشاف ١: ٢٠٣.

(٤) في النسخ: على واحد أو أكثر منها.

(٥) سقط «بعض المتأخرين» من النسخ ثم ألحق بمتن ت. وفي حاشية س عن نسخة: «ابن الباذش». وفي حاشية ح: «بباض كذلك وقع في النسخة». وفوقها: هو ابن الباذش.

(٦) فيما عدا الأصل: «أن تعلم». وانظر شرح الشافية ٢: ٨٩ والإتحاف ٢: ٣١٥.

(٧) في النسخ: فيذكر في الغالب فيحمل.

(٨) ص ٢٨٤.

(٩) ص ٢٨١.

(١٠) ت: «لنحو جمالة». ط: «نحو جمل وجمالة». وفي حاشية ح عن نسخة: جمالة.

(١١) في النسخ: جمع.

(١٢) سقط «أي.. فعول» من ط. وانظر ص ٢٩٩. وسمع نحو: جُلُوس وقعود، في جمع: جالس وقاعد.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على «فُعُول»؟ قلت: ^(١) ذكره في «التسهيل» ^(٢) مع ما يقال فيه ^(٣) «فُعُول»، لكن بشرطين: أن يكون اسمًا وألا يكون مُضَاعَفًا. ^(٤) وأما نحو: طُلُول في «طُلُل» فمقصود على السماع. وقال في «الكافية»: ^(٥) وفي «فَعَل» يقل. وصرح في «شرحها» بأنه يقتصر ^(٦) فيه على السماع. وفي «الارتشاف» ^(٧) بعد ذكره فيما يطرد فيه «فُعُول»: وقيل: يقتصر فيه على السماع. وبه جزم الشارح. ^(٨)

فإن قلت: ما المفهوم من قوله «وَفَعَلْ لَهُ»؟ قلت: ظاهره أن ذلك مقيس، ^(٩) وفاقًا لظاهر «التسهيل». فإنه ذكره عقيب المُطَرَّد، ولم يُصرَّح بعدم إطراده. وأيضًا فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبًا إلا المُطَرَّد. وقد شدَّ «فُعُول» في غير «فَعَل»، نحو: شاهدٌ وشهودٌ، ^(١٠) وصالٌ وصُلِّي، ^(١١) ولم يتعرَّض لذكر ذلك. فظهر أن مراده ذكر المُطَرَّد. وقال الشارح: ^(١٢) ويحفظ «فُعُول» في «فَعَل». ^(١٣) ولذلك قال: ^(١٤) «وَفَعَلْ أَيْضًا لَهُ» «فُعُول»، ولم يقيد بإطراده، فعلم أنه محفوظ فيه. انتهى. وفيه نظر لأن مثل هذه العبارة قد استعملها الناظم فيما هو مُطَرَّد، كقوله: ^(١٦)

* «وَفَعَلْ» أَيْضًا لَهُ «فِعَالٌ» *

فإن قلت: فما إعراب قوله: «وَفَعَلْ * لَهُ» ^(١٧) على هذا؟ قلت: يحتمل وجهين:

- (١) سقطت من ط.
- (٢) ص ٢٧٣.
- (٣) ت س: عليه.
- (٤) كذا. وهذا الشرط ليس لـ «فَعَل» المجموع على «فُعُول» في مطبوعة التسهيل.
- (٥) شرح الكافية الشافية ص ١٨٤٨ - ١٨٥٢:
- في «فَعَل» أو «فَعَلْ» سَمًا، وفي «فَعَل» يَقِيلُ، وانْسَبَ كُؤُوقٍ لِلثَّقَلِ
- (٦) ت س: مقتصر.
- (٧) في ١: ٢٠٣.
- (٨) ص ٧٧٧.
- (٩) زاد في س: «فيه»، وفي حاشية ت: عليه.
- (١٠) زاد في س: وخال وخلي.
- (١١) الصالي: الشاوي أو المحترق. وزاد في س: وبك وبكي.
- (١٢) ص ٧٧٧.
- (١٣) زاد في س: بفتح الفاء والعين.
- (١٤) أي: الناظم. وهذا شطر من الرجز ليس في الألفية ولا في الكافية. ولعله حل ونظم لعبارة الألفية تصرف فيها الشارح. انظر الصبان ٤: ١٣٦ - ١٣٧.
- (١٥) في النسخ: له أيضًا.
- (١٦) الشطر الأول من البيت ٨٠٩.
- (١٧) يعني: من البيت ٨١٥. وفي النسخ: وما إعراب وفعل له.

أحدهما: أن يكون فَعَلَ: مبتدأ، وله: خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فُعلول. والضمير عائد على فَعَلَ، والجملة: خبر الأول. وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثاني: أن يكون فَعَلَ: مبتدأ، وله: خبره. والضمير لـ «فُعلول»، أي: وفَعَلَ لفُعلول. يعني أنه من المفردات التي تُجمع على «فُعلول».

فإن قلت: فهلاً جعلت قوله «وفَعَلَ» معطوفاً على قوله «في فَعَلَ»، فيكون نصاً في أطراد «فُعلول» فيه، ويكون^(١) قوله «له» ابتداء كلام يتعلّق بما بعده والضمير لـ «فَعَلَ»، أي: لفَعَلَ وللفعالِ فِعلانٌ،^(٢) فيؤخذ منه أنّ «فَعَلَ» يُجمع^(٣) على «فِعلانٍ». قلت: أما جمع «فَعَلَ» على «فِعلانٍ» فثبت في الصحيح والمُعْتَلّ، كخَرَبَ^(٤) وخربان - وهو ذكر الحُبَارَى - وفَتَى وفتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان. وهو مُطَرَّد في واوي العين. صرح بذلك في «شرح الكافية»،^(٥) قال: وقد يُجمع عليه «فَعَلَ» الصحيح العين^(٦) نحو: خَرَبَ. فظاهره أنه لا يطرد في الصحيح العين. فلو جعل قوله «له» ابتداء كلام لاقتضى أطراد جمع «فَعَلَ» على «فِعلانٍ» في الواوي العين وغيره. وقوله بعد: (٧)

* وشاع في حُوتٍ وقاعٍ *

يدلّ على أنّ أطراده مخصوص بنحو «قاع» من الواوي العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أنّ «فِعلانٍ»^(٨) مُطَرَّد في «فَعَلَ» مُطلقاً، ولا ينافي ذلك ما ذكره^(٩) من شياعه في «قاع» ونحوه، لاحتمال أن يكون في «قاع» ونحوه أكثر منه في غيره، مع أطراده في النوعين. ويدلّ على صحّة هذا قوله في «التسهيل»: (١٠) ومنها «فِعلانٌ» لاسم على «فَعَلَ» أو «فَعَالٍ» أو «فَعَلٍ» مُطلقاً، أو «فَعَلَ» واوي العين. فلم يُقيّد^(١١) بواوي العين إلّا «فَعَلَ»، (١٢) وقال

(١) ط: فيكون.

(٢) هذا حل لعبارة الناظم، مترد بعد في ص ٣٠٠. وهي تنمّة البيت ٨١٥. ح: ولفعال فعلان.

(٣) ط: جمع.

(٤) ط: نحو خرب.

(٥) ص ١٨٥٨. وفي النقل تصرف.

(٦) سقطت من ح.

(٧) في البيت ٨١٦. ط: في قاع وحوت.

(٨) فيما عدا الأصل: فعلاً.

(٩) فيما عدا الأصل: ما ذكر.

(١٠) ص ٢٧٦.

(١١) س: فلم يعتد.

(١٢) ح: «إلا في فعل». س ط: إلا فعلاً.

في «فَعَلٍ»: مُطلقاً. قلتُ هذا الاحتمال يُعده ظاهر اللفظ. ^(١) والله أعلم.
وقوله: ^(٢)

ولِلْفَعَالِ «فِعْلَانُ» حَصَلَ

يعني: أَنْ من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلَانُ» بكسر الفاء. وهو يطرَد ^(٣) في اسم على «فَعَالٍ»، نحو: غَرَابٌ وَغِرْيَانُ، وَغَلَامٌ وَغِلْمَانُ. وتقدّم أوّل الباب ^(٤) التنبيه على أطْراده في «فَعَلٍ»، نحو: صُرْدَةٌ وَصِرْدَانُ. ^(٥)

٨١٦ - وشاع، في: حُوتٍ وقاع، مَعَ ما ضاهاهُما، وَقَلَّ في غَيْرِهِمَا ^(٦)
يعني: أَنْ «فِعْلَانُ» ^(٧) كَثُرَ فِيمَا عَيْنُهُ وَאו من «فُعَلٍ» وَ«فَعَلٍ». فالأوّل: كَحُوتٍ ^(٨) وَجِيتَانٍ وَنُونٍ ^(٩) وَبَيْنَانٍ، والثاني: كقاع ^(١٠) وَقِيْعَانٍ، وتاج وَتِيْجَانٍ.

قلتُ: وصرّح في «شرح الكافية» ^(١١) بأطْراده فِيمَا عَيْنُهُ وَاو من الوزنين، ثم أشار بقوله ^(١٢) «وقلّ في غيرهما» إلى أَنْ ورود ^(١٣) «فِعْلَانُ» في غير ما ذكر قليلاً، ^(١٤) كقولهم: خَرَبٌ وَخِرْيَانُ، ^(١٥) وَأَخٌ وَإِخْوَانُ، وَغَزَالٌ وَغِزْلَانُ، وَصُورٌ ^(١٦) وَصِيرَانُ - والصُّور: قطيع بقر الوحش - وَظَلِيمٌ وَظِلْمَانُ - والظليم: ذكر النعام - وَخَرُوفٌ وَخِرْفَانُ، وَحَائِطٌ وَحِيطَانُ، وَقِنُورٌ ^(١٧) وَقِنُونٌ...

(١) يعني أن ظاهر اللفظ في الألفية يستبعد هذا الاحتمال. انظر تمرين الطلاب ص ١٢٨. وفي النسخ: «احتمال يعضده ظاهر اللفظ». فالمعنى أن لفظ التسهيل يؤيد هذا الاحتمال.

(٢) فعْلان: مبتدأ خبره جملة حصل. وللفعال: متعلقان بالفعل. وحصل: وجب وثبت. وجائز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

(٤) في شرح البيت ٧٩٦.

(٥) زاد في النسخ: قوله.

(٦) فاعل شاع: ضمير يعود على فعْلان. ومع: يتعلق بصفة لحوت وقاع، مضاف إلى الاسم الموصول. والجملة بعده صلته. وما ضاهاهما أي: ما أشبههما من اسم على «فُعَلٍ» وَ«فَعَلٍ» واوي العين. وقوله «غيرهما» مقيد بما ورد في البيتين ٧٩٦ و٨١٥، فلا يرد عليه استثناء فعْال وفُعَل. انظر الصبان ٤: ١٣٧.

(٧) ح: فعْلَانًا.

(٨) ط: نحو حوت.

(٩) النون: الحوت.

(١٠) ط: نحو قاع.

(١١) ص ١٨٥٧ - ١٨٥٩.

(١٢) يرد في البيت ٨١٦ من الألفية.

(١٣) ت: «في غيرهما أن ورود». س: «في غيرهما إلى ورود». ط: في غيرهما إلى أنه قد ورد.

(١٤) كذا، على حذف خبر «أَنْ» وهو متعلق «في غير»، وجعل قليلاً حالاً من الضمير المستتر في الخير. وعبرة س لا تحتاج إلى تقدير.

(١٥) الخرب: ذكر الجباري. وزاد في ط: وتاج وتيجان.

(١٦) في ط بكسر الصاد هنا وفيما يلي.

(١٧) القنور: عذق النخيل بما فيه من الرطب.

قال الشارح، ^(١) بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها مما يُحفظ ولا يُقاس عليه. ^(٢) قلت: وفيه تصريح بأن «فُعْلَان» ^(٣) في نحو «حَرَبَ» لا يُقاس عليه، وهو ظاهر كلامه في «شرح الكافية» ^(٤) كما سبق ذكره. وتقدّم ما ذكره في «التسهيل». والله أعلم. ^(٥)

٨١٧ - وَفَعْلًا اسْمًا، وَفَعِيلًا وَفَعْلًا، غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ، «فُعْلَان» شَمَلٌ ^(٦) من أمثلة ^(٧) الكثرة «فُعْلَان» بضمّ الفاء. وهو مقيس في اسم ^(٨) على «فَعْلٍ»، نحو: بَطْنٌ وَيُطْنَانٌ، وَظَهْرٌ وَظُهرَانٌ، وَسَقَبٌ وَسُقْبَانٌ، ^(٩) أو «فَعِيلٍ» ^(١٠) نحو: قَضِيبٌ وَقُضْبَانٌ، وَرَغِيفٌ وَرُغْفَانٌ، أو «فَعْلٍ» صحيح العين ^(١١) نحو: ذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ، وَحَمَلٌ وَحِمْلَانٌ. ^(١٢)

تنبيهات:

الأول: قال في «شرح الكافية»: ^(١٣) فُعْلَانٌ مُطَرَّدٌ ^(١٤) فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على «فَعْلٍ». ومثل الجارية مجراها بعبدان ^(١٥) جمع عبد.

(١) ص ٧٧٧ - ٧٧٨.

(٢) في النسخ: «مما تحفظ ولا يقاس عليها»، ط: أسماء تحفظ ولا يقاس عليها.

(٣) ت: فعلاً.

(٤) ص ١٨٥٨.

(٥) هذه الجملة ليست في النسخ، وزاد فيها هنا: قوله.

(٦) شمل: عم. وفعلًا: مفعول به مقدم لشمل. واسمًا: حال منه موطئة. وغير: صفة لـ «اسمًا». ولأنه وصف، وهو اسم جامد، جازت فيه الحالية. وسكن لام «فعل» في الوقف على لغة ربيعة، وهو منصوب بالمعطف. وغير: نكرة مع إضافته، لسببين: الأول أنه مفروق في الإيهام لا يتعرف بالإضافة. والثانية أنه أضيف إلى نكرة إضافة مجازية. والتقدير: مغايرًا معلّ العين، أي: غير معلّ عينه. وفعلان: مبتدأ خبره جملة شمل. وقد قدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وحذف «اسمًا» غير معلّ العين مرتين بعد «فَعِيلًا» وبعد «فعل» للدلالة تقييد «فعلًا» به على المراد. وقيل: غير: حال من «فَعْلٍ». وهو يناسب ما ذهب إليه المرادي ويقتضي جعل الفاصلة الثانية قبل «وَفَعْلٍ». وسقط أكثر البيت من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٧) زاد في النسخ: جمع.

(٨) أي: اسم ذات.

(٩) السقب: ولد الناقة الذكر ساعة يولد. ط: وسقف وسقفان.

(١٠) في النسخ: وفعل.

(١١) كذا، بخص «فعل» وحده بصحة العين. وهو خلاف ما مثل قبل وما ذهبنا إليه في التعليق على البيت. وكذلك فعل ابن هشام وأبو حيان في الارتشاف والأشموني... وانظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري ١٥٩:٢ وشرح الشافعي ٩١:٢ والكتاب ١٧٧:٢ و١٩٣ وحاشية يس ٣١١:٢.

(١٢) ط: «وجمل وجملان». وسقط من النسخ.

(١٣) ص ١٨٥٩. وزاد في ط: إن.

(١٤) ط: يطرد.

(١٥) في النسخ: ومثال الجارية مجراها عبدان.

الثاني: ذكر الشارح^(١) في أمثلة «فَعَلَ»: «جَذَعَ وَجُدَعَانِ»^(٢) وذكر في «التسهيل»^(٣) أن «فُعْلَان» يُحفظ في «جَذَعَ» ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن «فُعْلَان»^(٤) شاذ في غير ما ذكر. وقال في «التسهيل»^(٥): ومنها «فُعْلَان» لاسم على «فَعِيل» أو «فَعَلَ» صحيح العين، أو «فَعَلَ»^(٦) أو «فَعَلَ». فزاد «فُعْلَان» نحو: ذُئِبَ وَذُؤِبَانٌ. وذكر في «شرح الكافية»^(٧) أن «فُعْلَان»^(٨) في «فَعَلَ» قليل.^(٩)

٨١٨ - وَلِكْرِيمٍ، وَيَخِيلُ، «فُعْلَان» كَذَا، لِمَا ضَاهَاهُمَا، قَدْ جُعِلَا^(١٠)
من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَاء». وهو مقيس في «فَعِيل» صفة لمذكر عاقل بمعنى «فَاعِل»، غير مُضَاعَف ولا معتل اللام، نحو: كَرِيمٌ وَكَرَمَاءٌ، وَيَخِيلُ وَيُخْلَأُ.

فإن قلت: هل للمذكر المثاليين فائدة؟ قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك.

تنبيهان: (١١)

الأول: قيد «فَعِيلًا» المذكور في «شرح الكافية»^(١٢) بأن يكون بمعنى «فَاعِل»، واحترز بذلك من «فَعِيل» بمعنى «مَفْعُولٍ». فإنه لا يُجمع على «فُعْلَاء» إِلَّا نَادِرًا، كقولهم: ذَفِينٌ وَذَفْنَاءٌ،^(١٣) وَسَجِينٌ وَسَجْنَاءٌ.^(١٤) وقال في «التسهيل»^(١٥): ومنها «فُعْلَاء» لـ «فَعِيل»، وصفًا^(١٦) لمذكر عاقل

(١) ص ٧٧٨.

(٢) ت س: «في أمثلة فعلان فعل نحو». ح: في أمثلة فعلان.

(٣) الجذع: للشاب الفتى. ت: «جرع وجرعان». ح: جذع وجدعان.

(٤) ص ٢٧٦.

(٥) س ح: فعلاً.

(٦) سقط «أو فَعَلَ» مما عدا ط.

(٧) ص ١٨٦١.

(٨) فيما عدا ت: فعلاً.

(٩) زاد في ت وس: قوله.

(١٠) حذف همزة «فُعْلَاء» للتخفيف. وهو مبتدأ خبره متعلق بالكريم. وكذا: الكاف: مفعول به ثان مقدم لجعل. وضير نائب الفاعل يعود على فعلاً، وهو في الأصل مفعول أول. وضاهى: أشبه. والألف في «جعلاً» للإطلاق. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١١) ت ح: تنبيهات.

(١٢) ص ١٨٦١.

(١٣) زاد في س: «وسجين وسجناء». ط: في ذفين ودفناء.

(١٤) ضبطاً في ت بالجيم والخاء. وزاد في س: وقتيل وقتلاء.

(١٥) ص ٢٧٥.

(١٦) سقط «فَعِيلٌ وصفًا» مما عدا س وح.

بمعنى «فاعِل» أو «مُفْعِل» أو «مُفَاعِل». ^(١) فزاد «مُفْعِلًا» نحو: سَمِعَ ^(٢) بمعنى مُسْمِع، و«مُفَاعِلًا» نحو: جَلِسَ بمعنى مُجَالِس، فيقال فيهما: سَمَعَاءُ وَجُلَسَاءُ. فيتنبغي أن يُحْمَل قوله، في «شرح الكافية»: «بمعنى فاعِل»، على أن المُراد معنى ^(٣) اسم الفاعل مُطلقًا، ليشمل الثلاثي وغيره.

الثاني: يحتمل قوله «كَذَا» ^(٤) إما ضاهاهُما وجهين: أحدهما: أن المُراد ما شابه كريمًا وبخيلاً في المعنى وفي الوزن، ^(٥) بالشروط المذكورة، نحو: ظَرِيفٌ وَشَرِيفٌ. وأراد بذلك التخصيص على تعميم الحكم. والآخر: أن يكون المُراد ما شابه كريمًا وبخيلاً ^(٦) في المعنى. وبهذا جزم الشارح، ^(٧) قال: وكثُر فيما دلّ على مدح، ^(٨) كعاقِلٍ وعُقْلَاء، وصالحٍ وصُلَحَاء. وشاعِرٍ وشُعْرَاء. وإلى هذا الإشارة بقوله «إِما ضاهاهُما»، يعني: أن نحو «عاقِلٍ وصالحٍ وشاعِرٍ» مُشابهة لنحو «بخیلٍ وكريمٍ»، ^(٩) في الدلالة على معنى هو كالغريزة. فهو كالنائب عن «فَعِيلٍ»، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ما ذكره ^(١٠) الشارح هو معنى قوله في «الكافية»: ^(١١)

ولـ «فَعِيلٍ» ذا، اِجْمَعَنَّ «فَاعِلًا» فِي قَصْدِ مَدْحٍ، نَحْوَ جَمْعِي «عُقْلًا» وظاهر كلامه ^(١٢) اطراد ذلك. إِلَّا أَنَّ فَهَمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا «كَذَا إِمَّا ضَاهَاهُما» غَيْرَ وَاضِحٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصَهُ بِـ «فَاعِلٍ». فَيَوْهَمُ ^(١٣) أَنَّ كُلَّ وَصْفٍ، دَلَّ عَلَى مَدْحٍ، ^(١٤) يُجْمَعُ عَلَى «فُعْلَاء». وليس كذلك. ^(١٥)

(١) س: ومفعِل ومفاعِل.

(٢) ط: نحو فَعِيلٍ سَمِيع.

(٣) ط: بمعنى.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) فيما عدا الأصل: كريمًا وبخيلاً في الوزن.

(٦) ح: بخیلاً وكريمًا.

(٧) ص ٧٧٨ - ٧٧٩.

(٨) ط: المدح.

(٩) انظر الإتحاف ٣١٦: ٢. وفي النسخ: كريم وبخیل.

(١٠) في النسخ: انتهى وما ذكره.

(١١) في شرح الكافية الشافية ص ١٨٥٦: «مثل جمعي». ح: نحو جمع.

(١٢) أي: كلام الناظم في هذا البيت.

(١٣) يريد: فهو يوهم.

(١٤) يعني: سواء أكان على فاعِلٍ أو فُعْلٍ أو قُعُولٍ... ح ط: على مدح أو ذم.

(١٥) أي: ليس الاطراد صحيحًا كما أوهم.

ثم أعلم أنّ في اقتصار الشارح تبعاً للكافية على «فَاعِلٍ» وعلى معنى المدح نظراً،^(١) لأنّه ذكر في «التسهيل»^(٢) أنّه حُمِلَ على «فَعِيلٍ» المذكور ما دلّ على سجيّة مدح أو ذمّ، من «فَعَالٍ» أو «فَاعِلٍ»^(٣). فزاد «فَعَالًا» ولم يقتصر على المدح. ومثال «فَعَالٍ»: «شُجَاعٌ وَشُجَعَاءٌ، وَيُعَادُ^(٤) وَيُعَادُّ^(٥)». وذكر في «الكافية»^(٦) أنّ ذلك في «فَعَالٍ» مقصور على السماع^(٧). فعلى هذا لا ينبغي أن يُذكر مع «فَاعِلٍ».

٨١٩ - وناب عنه «أَفْعِلَاءٌ» في المَعْلَنَ لَامًا، وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلَّ^(٨) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلَاءٌ». وهو ينبو عن «فَعْلَاءٍ» في المضاعف والمعتل اللام، من «فَعِيلٍ» المُتَقَدِّمُ ذَكَرُهُ. فالمُضَاعَفُ نحو: شَدِيدٌ وَأَشَدُّ، وَخَلِيلٌ وَأَخْلَاءٌ. والمعتل^(٩) نحو: غَنِيٌّ وَأَغْنِيَاءٌ، وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ. استغنوا به عن «فَعْلَاءٍ» في هذين النوعين لما فيه من الثقل، إلا ما ندر في المعتل^(١٠) كقولهم: سَرِيٌّ^(١١) وَسُرَوَاءٌ، وَتَقِيٌّ وَتَقَوَاءٌ،^(١٢) وَسَخِيٌّ وَسُخَوَاءٌ.^(١٣) وأشار بقوله «غَيْرُ ذَاكَ قَلَّ» إلى ورود «أَفْعِلَاءٍ» في غير المُضْعَفِ والمعتل قليلاً، نحو: نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ، وَصَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءٌ، وَهَيِّنٌ وَأَهْوَنَاءٌ، ونحو ذلك.

[أبنية منتهى الجموع]

٨٢٠ - «فَوَاعِلٌ» لِقَوَعِلٍ، وفَاعِلٍ وفَاعِلَاءٌ، مَعَ نَحْوِ: كَاهِلٍ^(١٤)

(١) النظر: التوقف وعدم التسليم. وفيما عدا الأصل: نظر.

(٢) ص ٢٧٥.

(٣) زاد في س: أو فَعَالٍ.

(٤) البعاد: البعيد.

(٥) ط: ومثل فقال.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ١٨٥٧.

(٧) وسمع: جبان وجبناء، وسمع وسمحاء، وأسير وأسراء...

(٨) ناب عنه: قام مقامه. والمعل هنا: الذي تُصَرَّفُ فيه بإدغام أو قلب وإدغام. والمضعف: المضاعف. وهو الذي عينه ولامه بلفظ واحد. وأفعلاء: فاعل ناب. وعن وفي متعلقان بالفعل ناب. وسقط الشطر الثاني من ت. ولأما: تمييز. وغير: مبتدأ خبره جملة قل. والإشارة إلى المعل اللام والمضاعف. وحذفت اللام مرتين في الوقف.

(٩) كذا. والمعتل: ما كان فيه حرف علة. أراد به هنا المعل، وهو ما جرى فيه تغيير لوجود حرف علة. وزاد في س: اللام من فعيل المتقدم.

(١٠) س: المعل.

(١١) السري: السيد الشريف. وهو من السراوة بمعنى الشرف. فلامه واو.

(١٢) أغفل إعجام التاء في الأصل. ح: «تقي وتقواء». فلعل المراد أنه بالتاء: تقي وتقواء، وبالنون: نقي وتقواء. فجمع بينهما بالنقاط الثلاث. وكلاهما يجمعان كذلك على الندور. القاموس والتاج (وقي) و(نقو). وفي شرح المفصل ٤٦: ٥: «بنّي وبغواء». وهو تصحيف ما ذكرنا. وفي أيضاً: «وحكى الفراء: سريّ وسرواء». ولم يجمع على هذا إلا هذان الحرفان. وقد ورد سخواء وتقواء. وكلاهما واوي اللام. أما التقي فيائي اللام قال فيه الرضي: «ولما شذّ غيروا الباء فيه إلى الواو». شرح الشافية ٢: ١٣٧ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢١٦.

(١٣) السخي: الكثير العطاء.

(١٤) فواعل وفعلاء: ممنوعان من الصرف. الأول لصيغة منتهى الجموع، والثاني لعلامة التأنيث. وفواعل: مبتدأ خبره محذوف هو متعلق: لقوعل. ومع: ظرف متعلق بحال من الأوزان الثلاثة قبله. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

٨٢١ - وحائض، وصاهل، وفاعلة، وشذ، في «الفارس»، مع ما ماثلة^(١) من أمثلة جمع الكثرة «فواعل». وهو مُطَرَّد في هذه الأنواع السبعة: أولها «فَوَعْل» نحو: جَوَهَرٌ وَجَوَاهِرُ.^(٢) وثانيها: «فَاعِلٌ» بفتح العين نحو: طابَعٌ وَطَوَابِعُ.^(٣) وثالثها: «فَاعِلَاءٌ» نحو: قاصِصاءُ.^(٤) ورابعها: «فَاعِلٌ» اسمًا علميًا^(٥) أو غير علم نحو: كاهِلٌ.^(٦) وكَوَاهِلُ، وخَاتِمٌ وَخَوَاتِمُ.^(٧) وخامسها: «فَاعِلٌ» صفة مؤنث عاقل نحو: حائِضٌ وَخَوَائِضُ. وسادسها: «فَاعِلٌ» صفة مُذَكَّرٌ غير عاقل نحو: صاهِلٌ وَصَوَاهِلُ.^(٨) وسابعهما: «فَاعِلَةٌ» مطلقًا^(٩) نحو: ضارِبَةٌ وَضَوَارِبُ، وفاطِمةٌ وفَوَاطِمُ،^(١٠) ونَاصِيةٌ^(١١) ونَوَاصٍ.

تنبيهات:

الأول: زاد في «الكافية»^(١٢) نوعًا ثامنًا. وهو «فَوَعْلَةٌ» نحو: صَوْمَعَةٌ^(١٣) وصَوَامِعُ.

الثاني: ذكر في «التسهيل»^(١٤) ضابطًا لهذه الأنواع، قال: «فَوَاعِلٌ» لغير «فَاعِلٍ» الموصوف به مُذَكَّرٌ عاقل، ممَّا ثانيه ألف زائدة، أو واو غير مُلْحَقَةٍ بخماسي. واحترز بقوله «غير مُلْحَقَةٍ بخماسي» من نحو: خَوَرَتُقُ.^(١٥) فإنك تقول في جمعه: خَرَاتِقُ، بحذف الواو.

الثالث: نص سيبويه^(١٦) على أطراد «فَوَاعِلٍ» في «فَاعِلٍ» صفة لمُذَكَّرٌ غير عاقل، كما تقدّم،

(١) عطف الأسماء الثلاثة على كاهل. وفاعله أي: ما كان على هذا الوزن. وشذ: خرج على القياس. وتسكين عين «مع» قبل المتحرك لغة. وفي: تتعلق بالفعل شذ. وفاعله ضمير يعود على فواعل. ومع: ظرف متعلق بحال من الفارس، مضاف إلى الاسم الموصول. وسقط البيت من ت وح، والشطر الثاني من ط.

(٢) زاد في س: وكوثر وكوثر.

(٣) زاد في س: وطابَعٌ وطَوَابِقُ.

(٤) القاصِصاء: جحر اليربوع يخفي فيه.

(٥) ح: «اسم علم». وفي حاشية ت عن التواتي: مثال العلم خالد وحارث. والجمع: الخوالد والحوارث.

(٦) الكاهل: ما بين الكتف وموصل العنق في الصلب.

(٧) ح: حاتم وحواتم.

(٨) زاد في س: وناعق ونواعق.

(٩) مطلقًا أي: اسم جنس أو اسمًا علميًا أو صفة لعاقل أو غيره. وفي حاشية ت: اسمًا أو صفة تصف الأنوثة.

(١٠) الصواب في جمع «فاطمة» علمًا: الفواطِم.

(١١) الناصية: الشعر في مقدم الرأس.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص ١٨٦٣ - ١٨٦٤.

(١٣) الصومعة: بيت لعبادة النصارى.

(١٤) ص ٢٧٦. وغير فاعل أي: فوعل وفاعل وفوَعْلَةٌ وفَاعِلَةٌ. ويتقيد «فاعل» بما بعده يدخل «فاعل» اسمًا أو صفة. ومما:

يتعلقان بصفة لغير. والاحتراز به من نحو «آدم» فالألف فيه ليست زائدة.

(١٥) خورنق: قصر للنعمان. وفي حاشية ت عن التواتي: خورنق: ملحق بسفرجل.

(١٦) الكتاب ٢: ٢٠٦.

نحو: نُجُومٌ طَوَالِغٌ، وَجِبَالٌ شَوَامِخٌ. قال في «شرح الكافية»: ^(١) وغلط كثير من المتأخرين، ^(٢) فحكم على مثل هذا بالشذوذ. وإنما الشاذ جمع «فَاعِلٍ» صفة لمذكر عاقل على «فَوَاعِلٍ»، نحو: فارس وفوارس. وإلى هذا أشار بقوله:

* وَشَذُّ، فِي «الْفَارِسِ»، مَخٌ مَا مَائِلَةٌ * ^(٣)

والذي مائله: نَوَاكِسٌ وَهَوَالِكٌ وَغَوَائِبٌ وَشَوَاهِدٌ وَنَوَاشٍ. ^(٤) وكلها في صفات المذكر العاقل. قيل: ^(٥) ويحسنه في «فوارس» أمن اللبس لاختصاص معناه بالمذكر. فإنه لا يقال: امرأة فارسة. وأما «هوالك» فورد في مثل، قالوا: ^(٦) «هالك في الهوالك»، و«نواكس» و«غوائب» وردا في الشعر.

تنبيهان:

الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف، فيكون على القياس، فيقدر في قولهم «هالك في الهوالك»: ^(٧) في الطوائف الهوالك. قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا: رجال هوالك.

الثاني: قال في «الارتشاف»: ^(٨) وذكر المبرد ^(٩) أنه الأصل، وأنه جائز في الشعر. قلت: يعني أنه جائز شائع ^(١٠) في الشعر، لا مطلقاً ^(١١) كما نقل غيره. قال في «الارتشاف»: ^(١٢)

(١) ص ١٨٦٥.

(٢) ت: «النحويين». وفي الحاشية عن نسخة: المتأخرين.

(٣) زاد بعده في النسخ: «والذي يشذ من ذلك: هالك وهوالك، ونايك ونوايك، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد، وناش ونواش». وذلك في صفات المذكر العاقل، وأنه جائز شائع في الشعر. وتأول بعضهم نحو «فوارس» على أنه صفة لطوائف فوارس، فيكون على القياس. إلا أن يُنقل أنهم قالوا: رجال فوارس، ورجال هوالك، وقال في الارتشاف: قلت: هذه الزيادة سيرد أكثرها بعد وفي التنبيه الأول مما يلي. وانظر الارتشاف ١: ٢٠٨. فما نسب إليه في هذه الزيادة متصرف فيه. فلعل المؤلف استغنى عن هذه الزيادة بما أورده في التنبيهين. والناشي فسر في الارتشاف بأنه الناشئ من الغلمان. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٦. وفي حاشية ت عن التواتي: أصله ناشئ فخفف الهمزة وحذفت.

(٤) سقطت من ط.

(٥) شرح المفصل لابن الحاجب.

(٦) اللسان والتاج (هلك). وانظر بيتاً لابن جذل الطعان في شرح المفصل ٥: ٥٦٦ واللسان والتاج (هلك). وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: ورد صفة لمذكر عاقل في مثل. والأمثال لا تغير.

(٧) زاد في س: أي.

(٨) في: ٢٠٨.

(٩) المقنضب ٢: ٢١٧.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) سقطت «لا» من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي: ويعني: والشعر لا يقاس عليه.

(١٢) في: ١: ٢٠٨.

وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة^(١) جمع الاسم بالحمل عليه.^(٢)

٨٢٢ - وبـ «فَعَائِلٌ»، اجمَعَنَّ «فَعَالَةً» وَشَبِّهَهُ ذَا تَاءٍ، أَوْ مُزَالَةً^(٣) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلٌ». وهو لكل رُبَاعِيٍّ^(٤) مؤنث بمدة قبل آخره، مختوماً بالتاء أو مُجَرَّدًا^(٥) منها. وإلى هذا الضابط أشار بقوله: «وشبهه»، فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء:

فالتي بالتاء «فَعَالَةً» نحو: سَحَابَةٌ وَسَحَابٌ، و«فَعَالَةً» نحو: رِسَالَةٌ وَرِسَالٌ، و«فَعَالَةً» نحو: ذَوَابَّةٌ وَذَوَابٌ،^(٦) و«فَعُولَةٌ» نحو: حَمُولَةٌ^(٧) وَحَمَائِلٌ، و«فَعِيلَةٌ» نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ.^(٨) والتي بلا تاء «فَعَالٌ» نحو: شِمَالٌ^(٩) وَشَمَائِلٌ، و«فَعَالٌ» نحو: شِمَالٌ^(١٠) وَشَمَائِلٌ، و«فَعَالٌ» نحو: عِقَابٌ وَعِقَابٌ، و«فَعُولٌ» نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ، و«فَعِيلٌ» نحو: سَعِيدٌ عَلِمَ امْرَأَةً. قال في «شرح الكافية»: «^(١١) وأما «فَعَائِلٌ» جمع «فَعِيلٌ» من هذا القبيل فلم يأت في اسم جنس، فيما أعلم،^(١٢) لكنّه بمقتضى القياس^(١٣) لعَلِمَ مؤنث كسَعَائِدُ جمع «سعيد» اسم امرأة.^(١٤)»

(١) س: الصفات.

(٢) انظر الخزانة ١: ٩٩ - ١٠٠ والتاج (قرأ) والنحو الوافي ٤: ٤٨٩. وفي حاشية ت عن التواتي أن ما نقل عن المبرد يعني الجواز في الضرورة، وما نقل عن الأصمعي يعني الجواز في الشعر والنشر.

(٣) بفَعَائِلُ أي: على فَعَائِلٍ، متعلقان بحال من فعالة. واجمعن: فعل أمر مؤكد بالتون الخفيفة. والراو: بمعنى أو. وشبهه: ما يشبهه في الهيئة من حيث عدد الأحرف وزيادة مد بعد العين. والهاء: ضمير يعود على «فعاله» باعتباره وزنًا. وذا: حال من «فعاله» أو شبهه. ومزاله: مزالها، أي: محذوفها، معطوف على ذا. والهاء أصلها «ها» حذفت ألفها وسكنت للوقوف. وهي في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول مزال. والتقدير: مزالَةٌ تَأْوُهُ. فالإضافة لفظة والتون منوي. وقد حذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التوين قبلها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٤) الرباعي: الذي عدد حروفه أربعة عدا التاء. وهو الثلاثي المزيد فيه حرف.

(٥) س: ومجردًا.

(٦) أصل ذَوَابٍ «ذآب» أبدلت الألف الثانية همزة وحركت بالكسر فصار «ذآبٌ». استثقلت الهمزتان بينهما ألف منتهى الجموع، فأبدلت الأولى وأوًا.

(٧) الحمولة: ما يحمل عليه من بغير وحمار.

(٨) فاته «فَعُولَةٌ» نحو: عُمُولَةٌ وعمائِلُ.

(٩) في حاشية ح: الريح التي تهب من ناحية القطب الشمالي.

(١٠) الشمال: مقابل اليمين.

(١١) ص ١٨٦٦ - ١٨٦٧.

(١٢) كذا. وقيل: ضمير وضماير، وأفيل وأفائل، ونظير نظائر، وكريه وكرائه، وحرير وحرائر، وحليل وحلائل، ووصيد وروصائد، وأكثرها أسماء أجناس وليست لمؤنث كما سيذكر المرادي ويندر، وقد نقلت عن مشتقات في الأصل.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن الأعلام إذا جمعت منكرا صارت كعقاب وشمال من أسماء الأجناس.

(١٤) فاته أيضًا «فَعُولٌ» نحو: دُخُولٌ وجُلُوسٌ وقعود وقُدوم. وهي مصادر، إذا أريد بكل منها الاسمية دون الحدث جاز جمعها. الكتاب ٢: ٩٩ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٠٤.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة. فلو كانت مذكرة لم تجمع على «فَعَائِل» إلا نادراً، كقولهم: جَزُورٌ^(١) وَجَزَائِرُ، وَسَمَاءٌ^(٢) وَسَمَاءٍ. قال: ^(٣)

* سَمَاءُ الْإِلَهِ، فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا *

وَوَصِيدٌ^(٤) وَوَصَائِدُ.

الثاني: قال في «التسهيل»: ^(٥) وَلَفْعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ وَفُعَالَةٌ وَفُعَالَةٌ أَسْمَاءٌ. فشرط الاسمية في غير «فَعِيلَةٍ»، وأخلّ باشتراطها هنا. وأما «فَعِيلَةٌ» فشرط فيها^(٦) ألا تكون بمعنى «مفعولة»، احترازاً من: ^(٧) جَرِيحَةٌ وَقَتِيلَةٌ ونحوهما، فلا يقال: جَرَانُحٌ وَلَا قَتَانُلُ. ^(٨) وشذ قولهم: ذَبِيحَةٌ وَذَبَانُحٌ، ونحوها.

الثالث: ظاهر كلامه أطراد «فَعَائِلُ» في هذه الأوزان الخمسة، مختومة بالتاء أو مُجَرَّدَةٌ^(٩) منها، كما هو ظاهر «الكافية». ^(١٠) وقال في «التسهيل»^(١١) بعد ذكره^(١٢) فَعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ وَفُعَالَةٌ: وإن خُلُوْنَ من التاء، مع انتفاء التذكير،^(١٣) حُفِظَ فِيهِنَّ. وأحقهن به «فَعُولٌ». انتهى. وأما «فَعِيلٌ» فلم يذكره في «التسهيل»^(١٤) لأنه لم يُحَفِظْ فِيهِ «فَعَائِلُ» كما تقدّم. وهذا يدل على

(١) الجزور هنا: البعير المجزور. فهو مذكر.

(٢) السماء هنا: المطر أو العشب. فهو مذكر. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٧.

(٣) عجز بيت لامية بن أبي الصلت، صدره:

لَهْ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ، وَفَوَّهْ

ديوانه ص ٧٠ والكتاب ٥٩: ٢ والخزانة ١: ١١٨. يذكر ملك الله سبحانه. والسماء هنا: العرش. والسمائي: الفعائل. فالهمزة بدل من الألف، والياء بدل من الهمزة للتخلص من اجتماع همزتين في الطرف من منتهى الجموع. والاستشهاد بأوله على لغة من ذكر السماء. قال أبو حيان: ولمذكر على «فَعُول» جزور وجزائر، و«فَعَال» سماء و«سمائي» في قول من ذكر السماء. الارتشاف ١: ٢١٠.

(٤) الوصيد: فناء الدار. فهو مذكر.

(٥) ص ٢٧٨.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) زاد في س وح: نحو.

(٨) ت س: وقنانل.

(٩) فيما عدا الأصل: ومجردة.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص ١٨٦٣ - ١٨٦٤.

(١١) ص ٢٧٨.

(١٢) فيما عدا الأصل: بعد ذكر.

(١٣) سقط «مع انتفاء التذكير» من ط و ت، ثم ألحق بحاشية ت. وفي الحاشية عن التواتي: كالأمثلة المتقدمة. وهي شمال وعقاب وعجوز وغير ذلك.

(١٤) بل ذكره فقال: وقد ثبت ل «فَعِيل». ص ٢٧٨.

أَنَّ «فَعَائِلَ» غير مُطْرَد في هذه الأوزان المُجَرَّدَة. وتبعه في «الارتشاف»^(١).

الرابع: ذكر في «التسهيل» أَنَّ «فَعَائِلَ»^(٢) أَيْضًا لنحو: شَمَالٌ^(٣) وَجُرَائِضُ وَقَرِيَاءُ وَبَرَائِءُ وَجُلُولَاءُ وَحُبَارَى وَحَزَابِيَّةٌ، إِنْ حُذِفَ مَا بَعْدَ لَا مِيمَهُمَا. يعني: حُبَارَى وَحَزَابِيَّةٌ^(٤). واحترز من أَنْ يُحَذَفَ أَوَّلُ الزائدين. فَيُجْمَعَانِ^(٥) حِينَئِذٍ عَلَى «الْفَعَالِي». فتقول، إِنْ حَذَفْتَ مَا بَعْدَ اللام: حَبَائِزُ وَحَزَائِبُ، وَإِنْ حَذَفْتَ الْأَوَّلَ: «حَبَارِي» وَ«حَزَابِي»^(٦).^(٧)

٨٢٣ - وبـ «الْفَعَالِي»، وَ«الْفَعَالِي»، جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا^(٨) من أمثلة جمع الكثرة «الْفَعَالِي» بالكسر وَ«الْفَعَالِي» بالفتح، ولهما اشتراك وانفراد. فيشتركان في أنواع: الْأَوَّلُ: «٩» «فَعَلَاءُ» اسْمًا^(١٠) نحو: صَحْرَاءُ وَصَحَارٍ وَصَحَارَى^(١١). والثاني: «فَعَلَى» اسْمًا نحو: عَلَقَى^(١٢) وَعَلَاقٍ وَعَلَاقَى. والثالث: «فَعَلَى» اسْمًا نحو: ذَفَرَى^(١٣) وَذَفَارٍ وَذَفَارَى. والرابع: «فَعَلَى» وَصَفًا لَا أَثْنَى «أَفْعَلُ»^(١٤) نحو: حُبَلَى وَحَبَالٍ

(١) بل ذكره أيضًا، فقال: وعلى «فعل» كوصيد ووصائد وسليل... في ١: ٢١٠. وقد تابع الأشموني وهم المرادي.

(٢) ت ح: فعائلاً.

(٣) سقطت من ط. والشمال: ربح الشمال. وفي حاشية ت أن الجرائض: الجمل الكثير الأكل، والقرياء: نوع من التمر، وجلولاء: قرية بناحية فارس، والبركاء: الثبات في الحرب والجزع. وعن التواتي أن جلولاء قرية في البحرين. والحباري: ضرب من الطير. والحزابية: الغليظ القصير.

(٤) سقط «إن حذف... وخزابية» من ت وح، ثم الحق بحاشية ت.

(٥) أراد: فهما يجمعان. ط: فيجمعان.

(٦) زاد في س: قلت.

(٧) في النسخ: «حبار وحزاب». ط: حباري وحزابي.

(٨) الباء: بمعنى على، تتعلق بحال من صحراء والعذراء. واتبع القيس أي: أجر القياس في ذلك. والألف في «جمعاً للإطلاق». وصحراء: نائب فاعل. والقيس: القياس، مفعول به قدم. والألف في «اتبعاً» بدل من نون التوكيد في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) زاد في ط: أن يكونا.

(١٠) أي: اسم ذات.

(١١) ويجوز أن يحمل على هذا قولهم: أشياء وأشايا وأشاري. وفيهما قلب مكاني وإعلال وحذف. فأصلهما: شَيَائِي. كما سيذكر المرادي في التنبيه الثالث، قلب فصار: أشائي، كما ذكر الفيروزآبادي، ثم صار مثل: الصحاري والصحاري. ت ح: «نحو صحراء وصحاري وصحار». وكذلك قدم وآخر فيما يلي. س: كصحراء وصحاري.

(١٢) ومن ذلك: حَوْلَى وَحَوَالٍ وَحَوَالَى. والعلقى: ضرب من النبات.

(١٣) الذفري: موضع خلف الأذن يترقق كثيراً.

(١٤) ط: «لأنثى أفعل». والأشموني: «لا لأنثى أفعل». وعلق عليه الصبان ٤: ١٤٣. وفي حاشية ت عن التواتي: «كأحمر حمراء». وتحت: «وأحمر حمراء في كلامه تمثيل للمنفى». يريد أن هذا مما نفاه المرادي لأن هذين الجمعين لغيره. وكل ما مضى أو هام على أو هام، لأن «أفعل» هنا هو اسم التفضيل، والمراد ألا تكون «فعلَى» أَثْنَى «أفعل» هذا. نحو: كُبْرَى وَعُظْمَى. انظر الهمع ٢: ١٧٩.

وَحَبَالَى. ^(١) والخامس: نحو: عَذَاءٌ. قالوا: عَذَارٍ وَعَذَارَى.

وظاهر قوله «وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا» أَنَّ «فَعَالِيَّ» و«فَعَالَى» مقيسان في نحو: عَذَاءٌ، كما أَنَّهما مقيسان في نحو: صحراء. ويؤيد ذلك قوله في «شرح الكافية»: ^(٢) «وكذلك ما أشبههما». ثم يحتمل أن يُريد بنحو «عَذَاءٌ» ما كان على «فَعَلَى» ^(٣) صفةً مُطلقاً، أو صفة خاصة بالمؤنث. ^(٤) وهذا أقرب. وقال الشارح: ^(٥) ويشترك «فَعَالِي» و«فَعَالَى» ^(٦) فيما كان على «فَعَلَاءٌ» اسماً نحو: صحراء، أو صفةً نحو: عَذَاءٌ، فسوى بينهما ولم يقيّد الصفة.

ثم الظاهر بعد هذا ما ذكره في «التسهيل»، ^(٧) وهو أَنَّ «فَعَالَى» يُحفظ في نحو: عَذَاءٌ، وأنَّ «الفَعَالِي» يُشاركه فيه. فاتضح أَنَّهما غير مقيسين في «فَعَلَاءٌ» صفةً، ويشتركان أيضاً في جمع «مَهْرِيَّ». ^(٨) قالوا: مَهَارٍ وَمَهَارَى. ^(٩) ولا يُقاس عليهما. ^(١٠) وسوى في «التسهيل» بين عَذَاءٍ ومَهْرِيَّ.

وينفرد ^(١١) «فَعَالِي» بالكسر، بنحو: ^(١٢) حَذِرِيَّةٌ وَسِعْلَاءَةٌ وَعَرْقُوءَةٌ ^(١٣) والمأقي، وبما ^(١٤) حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ مِنْ نَحْوِ: ^(١٥) حَبْنَطَى وَعَقْرَتَى وَعَدُولَى وَقَهْوِيَّةٌ وَبُلْهَنِيَّةٌ وَقَلْنُسُوءٌ وَحُبَارَى.

(١) ومثله اسماً: الفُتْيَا جمعها الفتاوي والفتاوى. المصباح المنير والتاج (فتو). وقد قلبت الواو ياء في المفرد لأنه اسم لا صفة كالدنيا، ثم ردت في الجمع رجوعاً إلى الأصل. أو يقال: شذ الجمع بالواو وكما شذ قولهم: هدية وهداوى، وأشياء وأشاوى. والوجه الأول أولى.

(٢) ص ١٨٦٨.

(٣) ط: «فعلاء». وفي حاشية ت عن التواتي أن الصفة المطلقة نحو: حمراء وبيضاء، والصفة الخاصة بالمؤنث نحو: عفلاء ورتقاء وقرناء. وكله وهم على وهم، لأن «فعلاء» قيد قبل بالاسمية في هذا الجمع، وما ذكر من الصفات جمعاً سالم لا تكسير.

(٤) نحو: شاة حرمى وشياه حرامى، وامرأة وحى ونساء وحامى. والصفة المطلقة نحو: سكرى وسكارى، وعطشى وعطاشى. انظر الارتشاف ٢٠٩: ١ والتاج (سكر) والهمع ١٧٩: ٢.

(٥) ص ٧٨١ ح: فقال الشارح.

(٦) ت: فعالي وفعالي.

(٧) ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٨) في حاشية ت: واحد الإبل المَهْرِيَّة. وهي نجية تنسب إلى بني مهرة بن حيدان.

(٩) ت: مَهَارَى ومَهَارِي.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لا يقاس نحو: تركي وزنجي وكربي، بتشديد الياء في الثلاثة.

(١١) ت س: وتنفرد.

(١٢) في حاشية ت أن الحذرية قطعة من الأرض، ومأقي العين طرفها الذي يلي الأنف. والسعلاء: أنثى الغيلان. والعرقوة: خشبة معترضة على رأس الدلو.

(١٣) في النسخ: «وترقوة». والترقوة: عظمة مشرقة بين ثغرة النحر والعاتق.

(١٤) س ط: «وربما». ح: فيما.

(١٥) الجبنطى: العظيم البطن. وفي حاشية ت أن العفرنى الأسد لشده، وعدولى قرية بالبحرين. والقهوية: سهم صغير والبلهنية: السعة في العيش. والقلنسوة: ما يلبس على الرأس. والحبارى: ضرب من الطير.

وندر في: (١) أهل وعشرين (٢) ولية وكيكة. وهي البيضة.

وينفرد (٣) «فعالي» بالفتح، بوصف على «فعلان» أو «فغلي» نحو: سكران وسكرى، وغضبان وغضبي. فتقول: سكارى وغضابى. ولا يقال: «سكاري» و«غضابي» (٤) بالكسر. وورد محفوظا في ألفاظ آخر نحو: حبط (٥) وحباطى.

واعلم أن جمع «فعلان» و«فغلي» على «فعالي» (٦) بضم الفاء راجع على «فعالي» بفتحها.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به «فعالي» من نحو «جذرية» وما بعدها، (٧) لأنه يُستفاد من قوله بعد: (٨)

* وبـ «فعاليل»، وشبهه، انطلقا *

وسأني بيانه. ولكنه أخل بـ «فعالي» بضم الفاء فلم يذكره. (٩)

الثاني: قالوا في جمع صحراء وعذراء: صحاري وعذاري، أيضا بالتشديد: فصار لكل منهما ثلاثة جُموع: فعالي وفعالي وفعالي.

الثالث: اعلم أن «فعالي» بالتشديد هو الأصل في جمع (١٠) «صحراء» ونحوها، وإن كان محفوظا لا يُقاس عليه، وإنما يجيء غالبا في الشعر. وإنما قلنا: «إنه» (١١) الأصل «لأنك إذا جمعت «صحراء» أدخلت بين الحاء والراء ألفا، وكسرت الراء كما كسرت (١٢) ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو: مساجد، فتقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها، وتقلب الثانية التي هي (١٣) للتأنيث أيضا ياء، ثم تُدغم الأولى فيها. ثم إنهم آثروا التخفيف، فحذفوا

(١) يقال في الجمع: أهال وعشار وليال وكيالك. ومنه أراض.

(٢) س: وعشر.

(٣) ت س: «وتنفرد». ومما ينفرد به سماعا: يتيم ويتى ويتامى، وإيم وإيمي وإيامى على مذهب سيويه، وطاهر وطهاري.

(٤) س ح: «سكار وغضاب». ويجمع على فعالي نحو: وحى ووحامى، وحرى وحرامى.

(٥) الحبط: البعير المتفخ البطن لوجع.

(٦) نحو: كسالى وسكاري. وفي حاشية ت عن نسخة: «كُفدائى». وهو سهو لأن مفردة على «فعليل» لا على «فعلان».

ومثله: أسارى، وإن كان الأول بمعنى الفاعل، وهذا بمعنى المفعول.

(٧) س: وما بعده.

(٨) في البيت ٨٢٥.

(٩) ح: فلم يذكرها.

(١٠) زاد في ت: نحو.

(١١) زاد في حاشية ت: هو.

(١٢) ط: تكسر.

(١٣) سقطت من ط. وأراد بالتأنيث الهمزة لأنها عند الجمهور ألف التأنيث في الأصل أبدلت همزة لتلا يلتقي ساكنان. الكتاب

١٠:١ وسر الصناعة ص ٨٣ - ٨٧ والمنتع ص ٣٣٩ - ٣٣١ وشرح الشافية ١: ١٩٤ وشرح الملوكي ص ٢٦٧ - ٢٧٠ =

إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال «الصحاري» بالكسر، ومن حذف الأولى قال «الصحاري» بالفتح. وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين. فظهر بهذا أن الأصل: الصحاري، ثم الصحاري، ثم الصحاري. ^(١) والله أعلم. ^(٢)

٨٢٤ - واجْعَلْ «فَعَالِيٍّ» لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ، كَالْكُرْسِيِّ، تَتَّبَعَ الْعَرَبُ ^(٣) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِيٍّ». وهو ثلاثي ساكن العين مزيد ^(٤) آخره ياء مُشَدَّدة، لغير تجديد نسب، نحو: كُرْسِيٍّ وَكُرَاسِيٍّ، وَبَزْدِيٍّ وَبَرَادِيٍّ. واحترز بقوله «لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ» من نحو: بِصَرِيٍّ. فلا يقال: بِصَارِيٍّ. وعلامة النسب المُتَجَدَّدُ ^(٥) جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى مشعور ^(٦) به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي، ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير ^(٧) النسب منسياً أو كالمُنْسِي، فيُعَامَلُ الاسمُ معاملة ما ليس منسوباً، كقولهم: مَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٍّ. وأصل المَهْرِيٍّ بغير ياء، منسوب ^(٨) إلى مَهْرَةَ قَبِيلَةٍ من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صاد اسماً للنجيب من الإبل.

الثاني: ذكر في «التسهيل» ^(٩) أن هذا الجمع أيضاً لنحو: عِلْبَاءٌ وَقُوبَاءٌ وَحَوْلَايَا، ^(١٠) فتقول

- = شرح المفصل ٥٨:٥ والخزانة ٣٢٤ - ٣٢٦. وقد شبهها بعض النحاة بلام الكلمة لزيادة ألف قبلها مثل سحاب وسرداب وغربال - شرح الشافية ١: ١٦١ - فوهم الأشموني وزعم أن صحراء وزنها «فَعْلَال»، فتعقبه الصبان في ٤: ١٤٤.
- (١) سقط «فظهر... الصحاري» من ط. وفي حاشية ت عن التواتي إن الأول ليس فيه حذف، والثاني حذفت ياءه الثانية، والثالث حذفت منه الأولى وقلبت الثانية ألفاً. وهذا توجيه لجميع صيغ متهى الجموع، كلها تختلف بحركاتها باختلاف صيغها.
- (٢) هذه الجملة ليست في النسخ.
- (٣) اجعل: صير، مفعوله الأول فعالي، والثاني متعلق: لغير. وجملة جدد: صفة لنسب. وتتبع: توافق في الكلام، مجزوم بشرط أي: إن تجعل تتبع. ولغير ذي نسب أي: جمعاً لغير المنسوب بزيادة ياء في النسب. وجدد أي: ألحق بالكلمة مجدداً للنسب. والنفي بـ «غير» منسحب على الوصف بهذه الجملة، لأن توجيه النفي إلى مقيد بوصف يصدق بنفيهما معاً، أو بنفي المقيد وحده. فالمعنى: لغير منسوب جديد في النسب، أي لما في آخره علامة النسب قديمة ملازمة لا تفارقه، ولغير منسوب أصلاً. والكاف: حال من غير. فالكرسي مثال للأول. ومثال الثاني: علباء وصحراء. وسقط الشطر الثاني من ت.
- (٤) ح: مزيداً.
- (٥) ح: المجدد.
- (٦) س: مشعور.
- (٧) سقطت من ت صفحة، فخرم النص من هنا حتى «كلب وكليب».
- (٨) انظر الإنحاف ٢: ٣١٨. وفي ط والأشموني: وأصله البعير المنسوب.
- (٩) ص ٢٧٧.
- (١٠) العلباء: عصب ممتد في العنق. والقوباء: داء يتقشر منه الجلد، وكان عالج بالريق. وحولايا: قرية في النهروان. س: وحولياء.

فيهما: ^(١) عَلَابِيٌّ وَقَوَابِيٌّ وَحَوَالِيٌّ. قال: ^(٢) وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ: صَحْرَاءُ وَعَذْرَاءُ وَإِنْسَانٌ وَظَرِيَانٌ. ^(٣) قُلْتُ: ^(٤) أَمَّا: صَحْرَاءُ وَعَذْرَاءُ، فَقَالُوا فِيهِمَا: صَحَارِيٌّ وَعَذَارِيٌّ بِالتَّشْدِيدِ. وَتَقْدَمُ التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. ^(٥)

وَأَمَّا: إِنْسَانٌ وَظَرِيَانٌ، فَقَالُوا فِيهِمَا: أَنَاسِيٌّ وَظَرَابِيٌّ، وَأَصْلُهُمَا: أَنَاسِيْنُ وَظَرَابِيْنُ، وَالْيَاءُ فِيهِمَا بَدَلُ مِنَ النُّونِ. وَزَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ ^(٦) أَنَّ هَذَا الْبَدَلَ فِي «أَنَاسِيٍّ» لَازِمٌ، وَزُدَّ بِأَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ: أَنَاسِيْنُ، عَلَى الْأَصْلِ. قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٧)

أَهْلًا بِأَهْلِي، وَيَسِيًّا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَبِالْأَنَاسِيْنِ أَبْدَالَ الْأَنَاسِيْنِ
قال ^(٨) فِي «التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ»: وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الْيَاءَ فِي «أَنَاسِيٍّ» لَيْسَتْ بَدَلًا، وَأَنَّ أَنَاسِيٍّ جَمْعُ إِنْسِيٍّ، وَأَنَاسِيْنُ جَمْعُ إِنْسَانٍ، لَكَانَ قَدْ ^(٩) ذَهَبَ إِلَى قَوْلِ حَسَنِ، وَاسْتَرَحَ مِنْ دَعْوَى الْبَدَلِ، إِذِ الْعَرَبُ تَقُولُ «إِنْسِيٌّ» فِي مَعْنَى: إِنْسَانٍ. قَالَ الشَّاعِرُ: ^(١٠)

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ، وَلَسِكِنْ لِمَلَأِكْ تَنَزَّلَ، مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ، يَصُوبُ
فَكَمَا قَالُوا: ^(١١) بُخْتِيٍّ وَقُمْرِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ وَقَمَارِيٍّ. كَذَلِكَ ^(١٢) قَالُوا: إِنْسِيٌّ وَأَنَاسِيٌّ. انْتَهَى. ^(١٣)

قُلْتُ: الْحَامِلُ لِأَهْلِ التَّصْرِيفِ عَلَى جَعْلِ أَنَاسِيٍّ جَمْعَ إِنْسَانٍ لَا جَمْعَ إِنْسِيٍّ أَنَّ يَاءَهُ لِلنَّسَبِ، فَلَيْسَتْ كِيَاءِ كَرْسِيٍّ. ^(١٤) قَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: ^(١٥) وَلَوْ كَانَ أَنَاسِيٌّ جَمْعَ إِنْسِيٍّ لَقِيلَ فِي جَمْعِ جُنِّيٍّ: جُنَّانِيٍّ، وَفِي جَمْعِ تُرْكِيٍّ: تُرَّاكِيٍّ. انْتَهَى.

وَحُكِيَ فِي جَمْعِ إِنْسَانٍ أَيْضًا: أَنَاسِيَّةٌ، بِتَعْوِضِ تَاءِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، كَمَا قَالُوا:

-
- (١) سقطت من س.
(٢) سقط «فتقول»... قال من ط.
(٣) الظريان: دوية تشبه الهر. وزاد في ح: فإن.
(٤) س: فإن قلت.
(٥) سقطت من ح. وانظر آخر شرح البيت ٨٧٣.
(٦) الممتع ص ٣٣٢.
(٧) العيني ٤: ٥٣١. والأبدال: جمع بدل، معطوف أيضاً على «أهلاً». وبالأناسين: معطوفان على بأهل. س ح: وبالأناسي.
(٨) أي: أبو حيان.
(٩) سقطت من س.
(١٠) علقمة الفحل. ديوانه ص ١٣٢ والكتاب ٢: ٣٧٩ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٩٠ والارتشاف ٣: ٢٧٤ والعيني ٤: ٥٣٢ وشرح شواهد الشافعية ص ٢٨٧ ويصوب: يهبط. ط: ولست.
(١١) البختي: البعير الخراساني. والقمري: ضرب من الحمام مطوق.
(١٢) س: فكذلك.
(١٣) سقطت من س و ح.
(١٤) ح: كياء الكروسي.
(١٥) ص ١٨٧٠.

زنادقة. وحكى أهل التصريف أيضًا إبدال نونه الأولى ياء في الإفراد والجمع فقالوا: إسان، وجمعه: أياسين^(١).

وأما «ظربئ» فذكر بعض أهل التصريف أن الإبدال فيه لازم. وليس كذلك، لأن من العرب من يقول «ظربئين» على الأصل. ذكره في «شرح الكافية»^(٢). وحكى أبو القاسم السعدي وغيره أنه يقال: (٣) ظرباء، لغة في ظربان. قيل: فيحتمل أن تكون ظربئ جمعًا لظرباء، وتكون الياء بدلًا من همزة التأنيث، كما قالوا في (٤) صحراء: صحاري.

[تفسير الثلاثي فصاعدًا]

الثالث: هذا آخر ما ذكره في هذا النظم، (٥) من أمثلة تفسير الثلاثي المجرد، والمزيد فيه غير المُلحَقِ والشبيه به، (٦) وجمعتها أحد وعشرون بناء: فَعَلَّ كَحُمَر، (٧) وفَعَّل كَقُدِّل، وفَعَّل كَعُزِف، وفَعَّل كَفِرَق، وفَعَّل كَرُمَاة، وفَعَّل كَكَمَلَة، (٨) وفَعَّل كَقَتَلَى، وفَعَّل كَدِرَجَة، وفَعَّل كَعُدِّل، وفَعَّل كَعُدَال، وفَعَّل كِكِعَاب، وفَعُول كَلُبُود، وفَعْلَان نحو: غِلْمان، (٩) وفَعْلَان كظُهْران، وفَعْلَاء كَكُرْمَاء، (١٠) وأفَعْلَاء نحو: أولياء، وفَوَاعِل كَحَوَاتِم، وفَعَائِل نحو: رسائل، (١١) وفَعَالِي كَصَحَارِي، وفَعَالِي كَكِرَاسِي. (١٢)

وزاد في «الكافية» (١٣) ثلاثة أبنية: فَعَالِي وفَعِيل وفَعَال. أما «فَعَالِي» فنحو: سُكَارَى. وهو لوصف على «فَعْلَان» وفَعَّلَى، وتقدّم (١٤) ذكره وأنه يُرْجَح على «فَعَالِي» بفتح الفاء في هذين الوصفين. (١٥) وأما «فَعَال» بضمّ الفاء فقليل: هو اسم جمع، (١٦) كقولهم في

(١) ط: إسان وجمعه أناسين.

(٢) انظر التصريح ٣١٥:٢ والتاج (ظرب).

(٣) س: في التسهيل.

(٤) غير نائب فاعل اسم المفعول «المزيد». يعني: الاسم الذي زيد فيه حرف غير ملحق نحو: صيرف وجدول. والشبيه معطوف على الملحق. يعني: وغير الشبيه بالملحق في نحو: إصبع. وهذان القيدان في الغالب، لأنه ورد نحو: جوهر وعلقي. الصبان ١٤٥:٤.

(٥) س: «كحجر». ط: كخمر.

(٦) س ح: كبيرة.

(٧) ح: كغلان.

(٨) س ح: «كندماء». ط: نحو كرماء.

(٩) س ح ط: كرسائل.

(١٠) س: وفعل كصحار.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٨٦٧ و ١٨٨٣.

(١٢) في شرح البيت ٨٢٣.

(١٣) س ح: الموضعين.

(١٤) أي: لأنه ليس جمعًا قياسيًا. فمته نَوْعٌ ونُؤَام، وِرْخَلٌ وزُخَال، وُبرَاءٌ وعُظْمَاءٌ ولُبَابٌ وعِرَاقٌ وُزْيَابٌ ونُئَاءٌ ولُؤَامٌ وظُهار. التاج (رخل) و(ظار). س ح: وأما فَعِيل وفَعَال بضمّ الفاء هو جمع.

«ظنر»^(١) وظُوار، بالضم. وقيل: هو جمع. ^(٢) وأما «فَعِيل» و«فُعَال» بضم الفاء، نحو: عَيْد وظُوار جمع ظنر، ^(٣) ففيهما خلاف. ذكر بعضهم أنهما اسم جمع على الصحيح. وقال في «التسهيل»: ^(٤) الأصح أنهما مثالا تكسير، لا اسما جمع. فإن دُكر «فَعِيل» كَغَزَيَّ ^(٥) فهو اسم جمع. وقال ^(٦) في «شرح الكافية»: ^(٧) وما كان على وزن «فَعِيل» فهو جمع ^(٨) إن أنث كَعَيِدَ وَحَمِير، واسم جمع إن دُكر كَكَلِبَ وَحَجِيج. قلت: ففي «فُعَال» قولان مُتَقَابِلَان، وفي «فَعِيل» قولان: أحدهما: أنه اسم جمع مُطلقًا. والثاني: التفصيل. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مُطلقًا. قال ابن الخباز: قد كُسِرُوا على «فَعِيل» ثلاثة أبنية: فَعُلُ كَعَبِدَ وَعَبِيد، وکَلِبَ وَكَلِيب، وَرَهَنَ وَرَهِين، وفَعَلَ كَبَقَّرَ وَتَقِير، وفَعَلَ كَضَرَسَ وَضَرِيس، وهو قليل لأنه أشبه بالآحاد. ^(٩) انتهى. فلم يُفَرَّق بين ^(١٠) عَيْد وَكَلِيب، كما ترى، وكذا ^(١١) قال في «الصحاح»: ^(١٢) والعبدُ خلاف الحر، والجمع عَيْدٌ مثل ^(١٣) كلب وَكَلِيب. وهو جمع عزيز. ^(١٤)

وذكر في «الكافية» ^(١٥) أيضًا من جُمُوع التفسير «فُعَلَى»، ولم يُسمع منه إلا لفظان: حَجَلَى جمع حَجَل، ^(١٦) وظَرْبَى جمع ظَرْبان. ^(١٧) قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع. وقال الأصمعي: الحَجَلَى لغة في الحَجَل.

ومذهب الأخفش إلى أن نحو: رَكِبَ وَصَخَب، ^(١٨) جمع تكسير، ومذهب سيبويه ^(١٩) أنه

- (١) الظنر: الناقة تعطف على ولد غيرها.
- (٢) سقط «وأما فُعَال... هو جمع» من ط.
- (٣) سقط «جمع ظنر» من س وح.
- (٤) ص ٢٧٤.
- (٥) سقطت من ط. والغزي: جمع غاز.
- (٦) سقطت الواو من س ح.
- (٧) ص ١٨٨٥.
- (٨) انظر المسألة السادسة من خاتمة هذا الباب ص ٣٢٤ - ٣٢٨.
- (٩) س ح: الآحاد.
- (١٠) س: في.
- (١١) س ح: وهكذا.
- (١٢) ص ٥٠٢.
- (١٣) ينتهي هنا الخرم في ت.
- (١٤) العزيز: النادر.
- (١٥) شرح الكافية الشافية ص ١٨٤٥.
- (١٦) الحجل: ضرب من الطير.
- (١٧) الظربان: دوية كالهرة. وانظر قول المتنبى للفارسي في الإتحاف ٢: ٣١٨ - ٣١٩.
- (١٨) في النسخ: أن ركباً وصحباً.
- (١٩) الكتاب ٢: ٢٠٣.

اسم جمع . وهو الصحيح لأنه يُصَغَّر على لفظه. ^(١)

وذهب الفراء إلى أَنَّ كُلَّ ماله واحد مُوافق في أصل اللفظ، ^(٢) نحو: تَمَرٌ وَعَمَامٌ، ^(٣) جمع تكسير . وليس بصحيح. ^(٤)

٨٢٥ - وب «فَعَالِلٍ»، وشبَّهه، انطَقا في جَمْع ما فَوْق الثَّلَاثَةِ ارتَقَى ^(٥) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِلٍ» وشبَّهه . والمُرَاد بِشَبَّهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة، ^(٦) وإن خالفه في الوزن نحو: مَفَاعِلُ وفَيَاعِلُ. ^(٧)

أما «فَعَالِلٍ» فيُجْمَع عليه كُلُّ ما زادت أصوله على ثلاثة . وأما شَبَّهه فيُجْمَع عليه كُلُّ ثلاثي مزيد إلَّا ما أخرج به بقوله: ^(٨)

٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ ما مَضَى،

وهو باب: كُبْرَى وسَكْرَى وأحمرٌ وحمراء ورامٍ وكاهِلٌ ونحوها، لأنَّ هذه قد استقرَّ تكسيروها على ما تقدَّم بيانه. ^(٩)

تنبيه: شمل قوله «ما فوق الثلاثة» الرباعي وما زاد عليه:

أما الرباعي ^(١٠) فإن كان مُجَرَّدًا جُمِع على «فَعَالِلٍ» نحو: جَعْفَرٌ وجَعَايِرٌ، وبُرْثُنٌ وبرائِنُ. ^(١١) وإن كان بزيادة جُمِع على شَبَّه «فَعَالِلٍ»، سواء كانت زيادته للإلحاق ^(١٢)

(١) في حاشية ت عن التواتي أن جمع الكثرة يصغر مفردة ثم يجمع جمع سلامة، لأنه صار بالتصغير كالصفة، وجمع القلة واسم الجمع فيصغر لفظهما. قلت: إذا كان لمفرد جمع الكثرة جمعٌ قلة جاز أن يرد إليه ويصغر على لفظ. نحو: فتان وثنية، وكلاب وأكليب.

(٢) زاد في الارتشاف ١: ١٩٣: أو التزم فيه التأنيت نحو: تخمة وتخم. وبهمى وبهم.

(٣) الغمام: السحاب الأبيض، ط: ثمر وثمار.

(٤) ط: وليس بشيء.

(٥) انطق: تكلم. والباء: تتعلق به. وكذلك الحرف: في. والألف في «انطقا»: بدل من نون التوكيد. وفوق: ظرف متعلق بارتقى. يعني: ما زادت حروفه على الثلاثة دون اعتبار تاء التأنيت. وما: اسم موصول مضاف إليه صلته جملة ارتقى.

(٦) العدة: عدد الأحرف. والهيئة أي: توالي الحركات وموقع الألف.

(٧) نحو: مساجد وصياقل. ومن ذلك فَعَايِلُ كسلاهم، وأفاعِلُ كأصابع، وتفاعِلُ كتجارب، ويفاعِلُ كبحامد، وفواعِلُ كشوارع، وفَعَالِلُ كرسائل، وفَعَالٍ كصحاري، وفَعَالِلُ كقلانس، وفَعَايِلُ كمثاير، وفَعَاوِلُ كجداول، وفَنَاعِلُ كجنادب، وفَنَاعِلُ كتراجس، وفَعَالِمُ كزراقم، وفَعَالِنُ كرعاشن. وقد تزايد تاء في آخر بعض هذه الأوزان للتعويض من محذوف، أو للإلحاقه بالمفرد، أو لتأنيته. تصريف الأسماء والأفعال ص ٢١٧ - ٢٢٢.

(٨) من غير: متعلقان بحال من فاعل ارتقى. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٩) في الآيات ٧٩٩ - ٨٠٤ و....

(١٠) أي: ما كان على أربعة أحرف عدا تاء التأنيت.

(١١) في حاشية ت عن الأصمعي أن البرائن للطير كالأظافر للإنسان.

(١٢) ت س: للإلحاق.

نحو: صَيَّرَفَ^(١) وَصَيَّارِفُ، وَعَلَقَى^(٢) وَعَلَاقٍ، أَمْ لغيره نحو: إصْبَعَ^(٣) وَأَصَابِعُ، وَمَسَجَدٌ وَمَسَاجِدُ، مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاؤُهُ.

[ما يحذف في جمع التكسير]

وَأَمَّا الْخَمَاسِي^(٤) فَهُوَ أَيْضًا إِمَّا مُجَرَّدٌ وَإِمَّا بزيادة. فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا فَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ^(٥)

وَمِنْ خَمَاسِي جُرَّدَ، الْآخِرَ انْفٍ بِالْقِيَاسِ
إِذَا أُريدَ جَمْعُ الْخَمَاسِي الْمُجَرَّدِ حُذِفَ آخِرُهُ، لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى بِنَاءِ «فَعَالِلٍ». فَتَقُولُ فِي «سَفَرَجَلٍ»: سَفَارِجُ. ثُمَّ إِنْ كَانَ رَابِعُهُ شَبِيهَاً بِالزَّائِدِ جَازَ حَذْفُهُ وَإِبْقَاءُ الْخَامِسِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ^(٦)

٨٢٧ - وَالرَّابِعُ، الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ، قَدْ يُحَذَفُ، دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
يَجُوزُ حَذْفُ الرَّابِعِ، إِذَا كَانَ شَبِيهَاً بِالْمَزِيدِ لَفْظًا أَوْ مَخْرَجًا. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: خَدَرَنْقُ، ^(٧) لِأَنَّ النُّونَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ. ^(٨) وَالثَّانِي نَحْوُ: فَرَزْدَقُ، ^(٩) لِأَنَّ الدَّالَ مِنْ مَخْرَجِ التَّاءِ، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ. فَلِذَاكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا: خَدَارِقُ وَفَرَازِقُ، بِحَذْفِ النُّونِ وَالدَّالِ. وَلِذَا أَنْ تَقُولَ: خَدَارِقُ وَفَرَازِقُ، بِحَذْفِ الْخَامِسِ، كَمَا تَقْدِمُ. وَهُوَ الْأَجُودُ. هَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: ^(١٠) لَا يُحَذَفُ فِي مِثْلِ فَرَزْدَقٍ وَخَدَرَنْقِ ^(١١) إِلَّا الْخَامِسُ، وَخَدَارِقُ وَفَرَازِقُ غَلَطُ. ^(١٢)

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش حذف ما قبل الرابع. ^(١٣) كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأنَّ أَلِفَ الْجَمْعِ تَحُلُّ مَحَلَّهُ.

(١) الصيرف: المحتال في الأمور.

(٢) الملقى: ضرب من الشجر. وفي حاشية ت عن التواتي أن الصيرف والملقى ملحقان بجعفر.

(٣) ط: أصبع. (٤) أي: ما كان على خمسة أحرف عدا تاء التأنيث.

(٥) الرواء: تعطف جملة «انف» على «انطق». وجرّد: صفة لخماسي. وانف: أبعد أي: احذف. ومن والباء: متعلقان به. والآخر: مفعوله المقدم. وقد حذفت الباء الثانية من «خماسي» للوقف، وحذفت همزة «آخر» ونقلت حركتها إلى اللام الساكنة قبلها. والمعنى: احذف بقياس مطرد الحرف الأخير من الاسم الخماسي المجرد.

(٦) الشبيه: المشابه. والمزيد: حروف سألتمونيها. والعدد أي: عدد أحرف الكلمة. وما به تم العدد أي: الحرف الأخير وهو الخامس. والرابع: مبتدأ خبره جملة يحذف. ودون: يتعلق بإحذف، مضاف إلى ما. وجملة تم العدد: صلة الموصول.

(٧) في حاشية ت: الخدرنق: العنكبوت.

(٨) يعني أن لفظها من حروف «سألتمونيها»، وإن كانت في الخدرنق أصلية لا زائدة.

(٩) الفرزدق: القطعة من المعجّن. وهو لقب للشاعر المشهور.

(١٠) الكتاب ٢: ٢١١. والهمع ٢: ١٨١.

(١١) ط: في مثل هذا.

(١٢) س: وفرازق بحذف النون والدال خطأ.

(١٣) ط: حذف الثالث.

الثاني: منع ابن ولاد تكسير الخماسي البتّة. وقال سيبويه: لا يكسرونها^(١) إلا على استكراه. وقال في «التسهيل»: ويُغني غالبًا التصحيح عن تكسير الخماسي الأصول^(٢).
وأما الخماسي بزيادة فإنه يُحذف زائده آخرًا كان أو غير آخر نحو: ^(٣) سِبَطْرَى وَسِبَاطِرُ،
وَقَدْ وَكَّسَ وَقَدَاكِسْ، ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل الآخر، فإنه لا يُحذف بل
يُجمع على «فعاليل»^(٤) ونحوه، نحو: عُصْفُورٌ وَعَصَافِيرُ، وَقِرْطَاسٌ وَقِرَاطِيْسُ، وَقَنْدِيلٌ
وَقَنَادِيلُ. وهذا مفهوم من قوله: ^(٥)

٨٢٨ - وزائد العادي الرباعي، احذفه، ما لَمْ يَكْ لَيْنًا، إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا
فَإِنْ قُلْتَ: فُهِمَ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ حَرْفَ اللَّيْنِ أَنَّهُ لَا يُحذف. ولكن من أين يَفْهَمُ أَنَّ وَاوَ «عُصْفُورٍ»
وَأَلْفَ «قِرْطَاسٍ» ونحوهما يُقْلَبَانِ ياء؟ قُلْتُ: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في «التصريف»^(٦)،
لَا يُحْتَاجُ هُنَا^(٧) إِلَى النَّصِّ عَلَيْهَا.
تنبيهان:

الأول: شمل قوله «وزائد»^(٨) العادي الرباعي نحو: قَبِيعَثْرَى^(٩)، ممّا أصوله خمسة. فهذا
نحوه إذا جُمع^(١٠) حُذِفَ مِنْهُ حَرْفَانِ: الزائد وخامس الأصول، فتقول فيه: قَبَاعِثُ.
الثاني: شمل قوله «حرف لين»^(١١) ما قبله حركة مُجَانِسَةٌ كَمَا مَرَّ تَمْثِيلُهُ،^(١٢) وما قبله حركة

(١) في النسخ: «لا يكسرونها». وانظر الكتاب ١١٩: ٢ و ٣٥٣ والإتحاف ٣١٩: ٢.

(٢) هنا ينتهي نص التسهيل.

(٣) السبطرى: مشية فيها تبخر. وفي حاشية ت عن التواتي أن الفدوكس: الأسد.

(٤) ط: مفاعيل.

(٥) العادي: المجاوز. والرباعي: الرباعي حذفت ياءه الثانية للضرورة. والمراد به حرف العلة الساكن. وإثره: بعده. واللذ: الذي. وختم أي: أتم الكلمة وجاء في ختامها. وزائد مفعول به لفعل محذوف على الاشتغال ومضاف. والرباعي: مفعول به لاسم الفاعل العادي، منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء المحذوفة، لا مسكن للتخفيف. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المذول متعلق بالفعل المقدر: احذف. وحذف نون «يكن» للتخفيف. وإثر: ظرف متعلق بخبر محذوف للمبتدأ اللذ. وجملة ختم: صلة الموصول. وضبط في الأصل بالبناء للمجهول أيضًا، فبعده يقدر: به العادي. فحذف ضمير العائد مجرورًا على غير قياس. وفي النسخ: «والزائد». وسقط الشطر الثاني من ت. وزاد في العمدة شرطًا آخر فيما قبل الطرف، وهو ألا يكون مدغمًا فيه إدغامًا أصليًا نحو: مصوّر ومصاور. وهذا مستوفى هنا لأن المدغم فيه متحرك فليس يلين. انظر العمدة ص ٩٤٠ والصيان ٤: ١٤٨.

(٦) كذا. وانظر الليث ٩٥٣ من باب الإبدال والإتحاف ٣١٩: ٢.

(٧) سقطت من النسخ. (٨) ت: والزائد.

(٩) في حاشية ت عن المبرد أن القبعثرى هو العظيم الشديد، وألفه لإلحاق الخماسي ببنات الستة. قلت: ليس ثمة سداسي الأصول ليلحق به الخماسي، وهذه الألف ليست للإلحاق. المتعص ٢٠٦.

(١٠) في النسخ: إذا كسّر.

(١١) في النسخ: «حرف اللين». ط: «ليّنًا». وهذا لفظ الناظم.

(١٢) في النسخ: مثاله.

غير مُجانسة نحو: غُرَيْقٌ^(١) وفِرْدَوْسٌ، فتقول فيهما: غَرَانِيقُ وفَرَادِيسُ. وخرج منه «كَنْهَوْرٌ»^(٢) مما تحرك فيه حرف العلة. فإنه لا يُقلب^(٣) ياء بل يُحذف، فتقول: كَنَاهِرُ.^(٤)

٨٢٩ - والسَّيْنُ والتَّاءُ، مِنْ كَمْسْتَدْعٍ، أزلَ إِذْ، بِنَا الْجَمْعِ، بَقَاهُمَا مُخَلٌّ^(٥)

اعلم أَنَّ الاسمَ إِذَا كانَ فِيهِ مِنَ الزَّوَادِ مَا يُخَلُّ بِقَاوِهِ بِمِثَالِي الْجَمْعِ - أَعْنِي «فَعَالِلٌ»^(٦) - تُوصَلُ إِلَيْهِمَا بِحَذْفِهِ. فَإِنْ تَأْتَى أَحَدُ الْمِثَالِينَ، بِحَذْفِ بَعْضٍ وَإِبْقَاءِ بَعْضٍ، أَبْقِيَ مَالَهُ مَزِيَّةً فِي الْمَعْنَى أَوْ فِي اللَّفْظِ.^(٧) فَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي جَمْعِ «مُسْتَدْعٍ» مَدَاعٍ، بِحَذْفِ السَّيْنِ وَالتَّاءِ مَعًا، لِأَنَّ بَقَاءَهُمَا يُخَلُّ بِبُنْيَةِ الْجَمْعِ. وَأَبْقَيْتَ الْمِيمَ^(٨) لِأَنَّ لَهَا مَزِيَّةً عَلَيْهِمَا لَكُونِهَا تَزَادُ لِمَعْنَى يَخْصُ الْأَسْمَاءُ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي «مُنْطَلِقٍ» وَ«مُغْتَلِمٍ»^(٩) مَطَالِقٌ وَمَغَالِمٌ. فَتَوَثَّرَ الْمِيمُ بِالْبَقَاءِ عَلَى النُّونِ وَالتَّاءِ، لَمَّا تَقَدَّمَ.^(١٠) وَإِلَى هَذَا^(١١) أَشَارَ بِقَوْلِهِ:^(١٢)

٨٣٠ - وَالْمِيمُ أَوْلَى، مِنْ سِوَاهُ، بِالْبَقَا

وشمل^(١٣) قوله «مِنْ سِوَاهُ» صُورَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا وَفَاقِيَّةً^(١٤) وَهِيَ أَنْ يَكُونَ ثَانِي الزَّائِدِينَ غَيْرَ

(١) الفرنيق: ضرب من طيور الماء.

(٢) فوقها في ت: السحاب. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢٠. (٣) في النسخ: لا يتقلب.

(٤) زاد في س: وقوله.

(٥) الأبيات ٨٢٩ - ٨٣٢ هي غالبًا لتفسير الثلاثي المزيد أكثر من حرف واحد. وأزل: احذف. وإذ: حرف للسببية والاعتراض. والسين: مفعول به مقدم. والكاف: اسم في محل جر بمن. ومن: تتعلق بحال من السين والتاء. وحذفت همزة «التاء» و«بناء» و«بقاء» للتخفيف. وبقا: مبتدأ خبره: مخل. وبيننا: متعلقان بالخبر. والبناء: الصيغة. وجملة الشطر الثاني اعتراضية بين «أزل» و«احذف» في البيت ٨٣٠. وحذفت اللام الثانية من «مخل» للوقف.

(٦) يعني: وما شابههما. وما شابه فعاليل نحو: فعايل كدنانير، وأفايل كأساليب، وتفايل كتماشيح، ومفايل كمفاتيح، ويفاعيل كينايح، وفواعيل كنواعير، وفيايل كدياجير، وفعايلي كصحاري، وفعايلت كعفاريت، وفعايلن كشعايلن، وفعايلن كجرايلن، وفعاويل كحساويد، وفناعيل كقناعيس. وقد تحذف الياء قبل الطرف. تصريف الأسماء والأفعال ص ٢١٧ - ٢٢٢.

(٧) في النسخ: «واللفظ». والمزية في الشيء: صفة مفضلة: يمتاز بها على غيره. والمزية المعنوية في مثل الميم والياء والتاء وهمزة القطع في أول الكلمة. واللفظية في نحو تاء الافتعال والاستفعال ونون الانفعال. وزاد في التسهيل مزية ثالث: ألا يثنى حذف الحرف عن حذف غيره نحو واو حيزبون، فتقلب ولا تحذف. حزابين. انظر الأبيات ٨٣٠ - ٨٣٢.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: لأن الميم تدل على اسم الفاعل واسم المفعول.

(٩) المتعلم: من اشتدت شهوته للجماع. وإنما يكسر إذا سمي به وخرج عن معنى الوصفية. وكذلك ما ذكر من الصفات والمصادر الحقيقية هنا.

(١٠) سقط «وكذلك...» لما تقدم من النسخ.

(١١) ت ح: ولهذا.

(١٢) الميم أي: في أول الكلمة. وأولى أي: أحق والأزوم. وسواه أي: غير الميم. والبقاء: الثبوت. وحذفت همزة «البقاء» للتخفيف. والميم: مبتدأ خبره أولى. ومن والياء: متعلقان بأولى.

(١٣) سقطت الواو من النسخ. ط: فشمّل.

(١٤) الوفاقية: المتفق عليها. ط: أحدهما وفاقية.

مُلْحِق، كنون «مُنْطَلِق» وتاء «مُغْتَلِم». والأخرى خلافة، وهي أن يكون الزائد مُلْحِقًا نحو: مُقْعَنَسِسٌ. ^(١) فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه ^(٢) إبقاء الميم، فتقول: مَقَاعِسُ. ومذهب المُبَرِّد إبقاء المُلْحِق فتقول: قَعَائِسُ. ورُجِّح مذهب سيبويه بأن الميم مُصْدَرَةٌ، وهي بمعنى يخص الاسم، فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه ^(٣): لا يعني بالأولوية هنا رُجْحَانُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مع جوازهما، لأنَّ إبقاء الميم فيما ذكر مُتَعَيِّن لكونه أولى، فلا يُعَدَّلُ عنه.
وقوله: ^(٤)

وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ، إِنْ سَبَقَا

يعني: أَنَّ الهمزة والياء مثل الميم، في كونهما أولى بالبقاء، إذا تصدرا نحو: أَلْتَدَدُ وَيَلْتَدَدُ. ^(٥) فتقول في جمعهما: أَلَادُ وَيَلَادُ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالَّين على معنى، بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً. وإنما أدغم «أَلَادُ» و«يَلَادُ» في الجمع رجوعاً إلى القياس. ^(٦)

تنبيه: تقدّم أَنَّ المزية تكون في المعنى وفي اللفظ، وما ^(٧) تقدّم من إبقاء الميم والهمزة والياء في المُثَلِّ السابقة من المزية المعنوية، ولها أمثلة أخر لا يحتمل ذكرها ^(٨) هذا المُختصر. ومثال المزية اللفظية قولك ^(٩) في جمع «استخراج». تَخَارِيجُ، لأنَّ له نظيراً وهو «تَمَائِيلُ». ولا تقول: ^(١٠) سَخَارِيجُ، لأنَّ «سَفَاعِيلُ» معدوم. وكذلك مثله مَرْمَرِيسُ، ^(١١)

(١) المقعنسس: المتأخر. وفي حاشية ت: اقعنس: تأخر إلى وراء.

(٢) الكتاب ١١٢: ٢ والمقتضب ١٣٥: ٢. س: فيه ونحوه.

(٣) سقط التنبيه كله من النسخ.

(٤) مثله أي: مثل الميم. وسبقا: وقعا قبل سائر أحرف الكلمة. والهمز: مبتدأ، عطف عليه الياء. ومثل: خبر. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. ومثل: اسم جامد يستخدم كالمشتقات بمعنى مماثل، فيلزم التذكير مع المذكر والمؤنث، ويجوز أن يلزم الأفراد أيضاً مع المثنى، كما هنا ومع الجمع. وانظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٨١. والألف في «سبقا»: ضمير يعود وعلى الهمز والياء.

(٥) الألتد واليلتد: الشديد الخصومة. وانظر الإتحاف ٣٢١: ٢.

(٦) يعني أن حذف النون من «ألتد» جعله على وزن «أفعل»، وجمع «أفعل» من المضعف هو نحو: أشد وأشاذ. الكتاب ١١٢: ٢ - ١١٣. وحذف النون من «يلتد» جعله على وزن الفعل فالإدغام واجب. الممتع ص ٦٤٧ - ٦٤٨.

(٧) ما: مبتدأ خبره محذوف هو متعلق «من المزية». ومن: للشيء.

(٨) زاد في ح: في.

(٩) ط: كقولك.

(١٠) ط: فلا تقول.

(١١) في حاشية ت: المرمريس: الداهية. وهو قَعْقَعِيل، بتكرير الفاء والعين. ويقال: داهية مرمريس، أي: شديدة. والرمريس: الأملس.

نقول^(١) فيه: مَرَارِيسُ، بحذف الميم الثانية^(٢) وإبقاء الراء، لأنَّ ذلك لا يُجهل معه كون الاسم ثَلَاثِيًّا في الأصل. ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مَرَامِيسُ، لأوهم^(٣) كون الكلمة رُبَاعِيَّةً. وكذلك مثله «حُطَّائِطٌ»^(٤). فَإِنَّ الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلي، لأنَّ زيادتها وسطاً شاذَّةً بخلاف الألف. ويونس يؤثر الألف بالبقاء لأنها أبعد من آخر الاسم فتقلب^(٥) همزة. فتقول: حُطَّائِطٌ، على القولين. والتقدير مُخْتَلَفٌ^(٦).

ومسائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه.^(٧)

ومن المزية أيضًا ما أشار إليه بقوله:^(٨)

٨٣١ - والياء لا الواو احذف، ان جمعت ما كَحَيَزُبُونُ، فهو حُكْمٌ، حُتِمَا
مما يجب إثاره بالبقاء واو: حَيَزُبُونُ وَعِطَمُوسُ^(٩) ونحوهما. فَإِنَّ تكسيهما: حَزَابِينُ
وعُطَامِيسُ. حُذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها. وإنما أوثرت الواو في
ذلك^(١٠). لأنَّ الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، لبقائها^(١١) رابعة قبل الآخر،
فَيُفَعَّلُ بها ما فُعِلَ بواو «عُصْفُورٌ». ولو حُذفت الواو أَوَّلًا لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء، لأنَّ
بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة الجمع.

٨٣٢ - وَخَيَّرُوا في زَائِدِي: سَرَنَدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ، كَالْعَلَنَدِي^(١٢)

(١) في النسخ: تقول.

(٢) سقطت من ط.

(٣) زاد في ط: أنه.

(٤) الحطائط: الصغير. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحطائط هو الرجل القصير.

(٥) في النسخ: فتقلب.

(٦) التقدير على حذف الألف أن همزة «حُطَّائِطٌ» هي همزة المفرد، وعلى مذهب يونس أنها بدل من الألف في المفرد.

(٧) ت: «ذكرته». س ح: ذكرنا.

(٨) في حاشية الأصل أن الحيزبون: المعجوز. وهو أي: حذف الياء من حيزبون. وحتم: أوجب وصار لازماً. والياء: مفعول

به مقدم للفعل احذف. ولا: حرف عطف ونقي. وما: اسم موصول مفعول جمع. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره:

هو. والجملة: صلة الموصول. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وجملة حتم: صفة للخبر حكم. وقد حذفت

همزة «إن» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وسكنت هاء «هو» تخفيفاً لدخول الفاء عليها. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) في حاشية ت أن العيطموس من النساء التامة الخلق، وكذلك من الإبل.

(١٠) زاد في ت وح و ط: بالبقاء.

(١١) يعني أن الواو تصبح بعد حذف الياء رابعة قبل الطرف، فتدخل في حكم ما جاء في الشطر الثاني من البيت ٨٢٨. ط: ولبقائها.

(١٢) خيروا أي: خير العرب. يعني: ورد عنهم الخيار. والسرندي: السريع في أموره. وفي زائدي أي: في حذف زائدي.

وسرندي: مضاف إليه. وكل: معطوف عليه مضاف إلى النكرة الموصوفة ما. وجملة ضاهاه: صفة ما. والكاف: خبر

لمحذوف. وضاهاه أي: ماثله في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي. فالسرندي ملحق بالسفرجل. وفي حاشية

ت أن العلندي هو الغليظ الشديد. وسقط الشطر الثاني من ت.

زائدا «سرندي» هما النون والألف. فَإِنْ حذفتْ النون قلتَ: سَرَادٍ. ^(١) وَإِنْ حذفتْ الألف قلتَ: سَرَايد. وكذلك نظائره نحو: الْعَلَنَدِي وَالْحَبَنطَى وَالْعَقَرَنَى. ^(٢) وَإِنَّمَا خَيَّرُوا فِي هَذَيْنِ الزَائِدَيْنِ لثُبُوتِ التَّكَافُوفِ بَيْنَهُمَا، إِذْ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِأَحَدِ الزَائِدَتَيْنِ مَزِيَّةٌ أَبْقَى، وَإِنْ ^(٣) ثَبَتَ التَّكَافُوفُ فَالْحَافِظُ مُخَيَّرٌ.



وهذه مسائل أختتم بها باب الجمع: ^(٤)

[الحذف والزيادة]

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف فيما ^(٥) حُذِفَ مِنْهُ أَصْلٌ أَوْ زَائِدٌ، ^(٦) فَتَقُولُ فِي «سَفَرَجَلٍ» وَ«مُنْطَلَقٍ»: سَفَارِيجُ وَمَطَالِيقُ. ^(٧) وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا ^(٨) أَوَّلُ «التصغير» ^(٩) وَسَيَأْتِي.

الثانية: أجاز الكوفيتون زيادةً الياء في مُمَاتِلٍ «مَفَاعِلِ»، ^(١٠) وَحَذَفُهَا مِنْ مُمَاتِلٍ «مَفَاعِلِ». ^(١١) فَيُجِيزُونَ فِي «جَعَاغِرٍ»: جَعَاغِيرُ، وَفِي «عَصَافِيرٍ»: عَصَافِرُ. وَهَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ. وَجَعَلُوا مِنَ الْأَوَّلِ: ^(١٢) «وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ»، وَمِنَ الثَّانِي: ^(١٣) «وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْعَيْبِ». وَوَأَقْبَهُمْ فِي «التسهيل» ^(١٤) عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ، وَاسْتَشْنَى «فَوَاعِلِ» فَلَا يُقَالُ فِيهَا «فَوَاعِيلُ» إِلَّا شَذُوذًا، كَقَوْلِهِ: ^(١٥)

(١) في حاشية ت عن التواتي أن التواتي عوض من الياء المحذوفة مثل: جوار.

(٢) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحبطى: الرجل القصير.

(٣) س: ط: فإن. (٤) في النسخ: ولنختم الباب بذكر مسائل.

(٥) ط: مما.

(٦) في النسخ: فيما حذف أصلاً كان أو زائداً.

(٧) س: في سفرجل سفاريج وفي منطلق مطاليق.

(٨) زاد في س: في.

(٩) في شرح البيت ٨٣٦.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الهيئة منه دون الوزن نحو: فعائل وفياعل وفواعل. وذكر الدماميني عن بعض المتأخرين ضرورة تقييد هذا الحذف بالأ يودي إلى التقاء مثلين في غير ضرورة نحو: جلايب.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الهيئة أيضاً دون الوزن نحو: فياعيل وفعائل وفواعل.

(١٢) الآية ١٥ من سورة القيامة. فالمعاذير أصله معاذر. وهو جمع قياسي لمعذرة.

(١٣) الآية ٥٨ من سورة الأنعام. والمفاتيح أصله مفاتيح. وهو جمع قياسي لمفتاح.

(١٤) ص ٢٧٩.

(١٥) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، صدره في ح:

عَلَيْهَا أَسْوَدُ ضَارِبَاتٍ، لَبْسُهُمْ

ديوانه ص ١٣ والارتشاف ٢٨١: ٣ والعيني ٥٣٣: ٤ والأشموني ١٥٢: ٤. وعليها أي: على الخيل. والضاري: الجري.

على القتال، واللُبوس: ما يلبس. والسوابغ: جمع سابغة. وهي الدرع الواسعة. والقياس: سوابغ. فالياء زائدة.

والبيض: جمع يضاء. وهي الصقيلة.

* سَوَائِغُ بِيضٌ، لَا تُحَرِّقُهَا النَّبْلُ *

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء^(١) قياساً في نحو: طَوَائِقُ^(٢) وَخَوَاتِيمُ، وَكُلُّ مَا يُجْمَعُ عَلَى «فَعَالِلٍ». وقال أبو حاتم في نحو «أُمْنِيَّة»^(٣) و«أُنْفِيَّة»: كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النُّوعِ وَاحِدُهُ مُشَدَّدٌ فِي جَمْعِهِ التَّشْدِيدَ وَالتَّخْفِيفَ كَأَنفَائِي^(٤). قال الأخفش: هَذَا كَمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ «مِفْتَاحٍ»: مِفْتَاحٌ وَمِفْتَائِحُ. وقال النحاس: «الحذف في المعتل أكثر». ومذهب البصريين أَنَّ^(٥) زيادة الياء في مثال^(٦) «مَفَاعِلٍ» وحذفها في مثال^(٧) «مَفَاعِيلٍ» لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

الثالثة: قد ورد في جمع التفسير ما يُشَبِّهُ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ،^(٨) وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٩) بِقَوْلِهِ: وَرَبَّمَا قُدِّرَ تَجْرِيدُ الْمَزِيدِ فِيهِ، فَعُومِلَ مَعَامَلَةَ الْمُجْرَدِ. ومثال ذلك قولهم في ظَرْيفٍ وَخَبِيثٍ: ظُرُوفٌ وَخُبُوثٌ.^(١٠) قال الجرمي والفارسي: كَسَرُوهُ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ، وَكَانَ يَقُولُ فِيهِ: جَمْعُ التَّرْخِيمِ. ومذهب الخليل وسيبويه أَنَّهُ مِمَّا جُمِعَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ كَمَلَأَقِحٍ،^(١١) وَأَجَازُ السِّيرَافِيِّ أَنَّهُ يَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ.

[جمع الجمع واسمُه]

الرابعة: (١٢) قال في «التَّسْهِيلِ»: (١٣) يُجْمَعُ اسْمُ الْجَمْعِ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ غَيْرُ الْمُؤَازِنِ «مَفَاعِلٍ» أَوْ «مَفَاعِيلٍ» أَوْ «فَعَلَةٌ» أَوْ «فُعَلَةٌ»، لَمَّا يُثْنِيَانِ لَهُ،^(١٤) جَمْعٌ شَبِيهُمَا^(١٥) مِنْ مِثْلِ الْأَحَادِ. انْتَهَى. فَمِنْ جَمْعِ اسْمِ الْجَمْعِ: قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ. وظاهر كلام سيبويه أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ.^(١٦)

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: وافق في الزيادة وخالف في الحذف.

(٢) الطوائيق: جمع طائِق. وفي النسخ: طوائيع.

(٣) سقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت. والأمنية: ما يتمنى. والأنفية: أحد الأحجار الثلاثة توضع عليها القدر.

(٤) أي: وأناف. (٥) ت: ومذهب البصريون إلى أن.

(٦) فيما عدا الأصل: مثل. (٧) في النسخ: «في مثل». ط: من مثال.

(٨) منه عندي نحو: حَفِيَّةٌ وَيَصْرَتَةٌ، وَأَنْصَارٌ وَأَشْرَافٌ وَأَحْبَاشٌ وَأَقْبَاطٌ. ت: «تَرْخِيمُ التَّصْغِيرِ». وفي الحاشية عن نسخة ما أثبتنا.

(٩) ص ٢٨٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢١.

(١٠) في حاشية ت أن جمع خبيث خبيثاء لقول الناظم في البيت ٨١٨، وأن «فَعُولٌ» جمع «فَعِيلٌ». لقوله في البيت ٨١٤.

(١١) الملاقح: جمع لقحة. ت ط: «كلاميح». س ح: «كلامح». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا جمع ملمحة لكنه لم يستعمل، والمستعمل لمحة. وكذلك مُحَاسِنٌ مفردة مُحَسِّنٌ، والقياس أن المفرد مُحَسِّنٌ. ولكنه غير مستعمل. وانظر شرح البيت ٨٧٨.

(١٢) سقطت مما عدا الأصل ثم ألحقت بحاشية ت. (١٣) ص ٢٨٢.

(١٤) في حاشية التسهيل: لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما، وهو اختلاف النوع.

(١٥) ط: «شبيههما». وفي حاشية ت عن التواتي أن «جمع» منصوب على المفعولية المطلقة للفعل يُجْمَعُ.

(١٦) الكتاب ٢: ٢٠٠. وانظر تعليقتنا على «قوم» ص ٣٢٥. وفي النسخ: لا يقاس.

ومن جمع الجمع: عِقْبَانٌ وَعَقَابِيْنُ، كما تقول: ^(١) سِرْحَانٌ وَسَرَاجِيْنُ. ^(٢) ومعنى قوله «لما يُنْتَانِ له»: للمعنى ^(٣) الذي يُنْتَانِ له. يعني أَنَّ الداعي إلى جمعهما هو الداعي إلى تثنيتهما. وظاهر كلامه جواز ذلك، في جمع الكثرة وجمع القلة. ونقل غيره أَنَّ جمع جمع الكثرة لا ينقاس ^(٤) باتفاق. واختلف في جمع القلة فقليل: ينقاس جمعه. ^(٥) وهو مذهب الأكثرين. وقيل: لا ينقاس، ولا يُجمع من الجموع إِلَّا ما جمعوا. ^(٦) وهو مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور. وبه فسر السيرافي كلام سيويه.

الخامسة: اختلف في «أصائل» فقليل: هو جمعُ جمع الجمع، ^(٧) لأنه جمع أصال، وأصال: جمع أصل، وأصل جمع أصيل، قال ابن السجري، وردّه ابن الخشاب. وهو خليق بالرد. وقيل: هو جمع جمع، لأنه جمع أصال، وأصال جمع أصيل، وأصل مُفرد لا جمع. وقيل: إن أصالاً ^(٨) جمع أصيل كَيَمِينٍ وإِيمَانٍ، وأصائل ^(٩) جمع أصيلة كَسَفِينَةٍ وَسَفَائِنَ. ^(١٠) ذكره ^(١١) ابن الباذش وقاله أيضاً أبو ^(١٢) الحسين بن فارس. وقال ابن الخشاب: أصائل مُفردة أصيل، مثل أُفَيْلٍ ^(١٣) وأفائل. والأفيل: الصغير من أولاد الإبل. وعلى ^(١٤) هذين القولين فليس بجمع جمع.

[الجمع واسمه واسم الجنس]

السادسة: في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس. ^(١٥) وإنما أخرته إلى هذا الموضع لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التفسير. والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين: أحدهما معنوي، والآخر لفظي.

أما المعنوي فقال الشارح في صدر «الشرح»: ^(١٦) الاسم الدالّ على أكثر من اثنين بشهادة

(١) في النسخ: كما قال.

(٢) س ح: المعنى.

(٣) ط: يقاس عليه.

(٤) السرحان: الذئب.

(٥) ط: لا يقاس عليه.

(٦) ت: ما جمعوه.

(٧) فيما عدا الأصل: «جمع جمع جمع». وقيل: أئامير جمع أئمار، وأئمار جمع ئمر، وئمر جمع ئمار، وئمار جمع ئمر، وئمر جمع ئمرة. فهذا جمع جمع جمع الجمع. التاج (ئمر).

(٨) س: أصال.

(٩) س: وأصيل.

(١٠) م: كَسَفِينَةٍ وسفائف.

(١١) زاد في ح: أبو الحسن.

(١٢) سقطت من ت و ط. وأبو الحسين هو أحمد بن فارس القزويني، لغوي نحوي كوفي. توفي سنة ٣٩٥. انظر المقاييس ١١٠: ١ والانتحاف ٣٢١: ٢.

(١٣) في النسخ: «جمع أصيل كأيمل». وانظر الارتشاف ٢١٩: ١ والهمع ١٨٤: ٢.

(١٤) ح: فعلى.

(١٥) سيعرف باسمي الجمع والجنس في خاتمة هذا الباب.

(١٦) ص ٤٣ - ٤٤. وفي النقل تصرف يسير. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: في أول شرحه على الألفية في البيت ٢٧.

التأمل^(١) إنما أن يكون موضوعًا للآحاد المُجتمعة دالًّا عليها دلالة تكرار الواحد بالمعطف، وإنما أن يكون موضوعًا لمجموع الآحاد دالًّا عليها دلالة المفرد^(٢) على جملة أجزاء مُسمّاه، وإنما أن يكون موضوعًا للحقيقة مُلغًى فيه^(٣) اعتبار الفردية [والجمعية] إلا أن الواحد ينتفي بنفسه.

فالموضوع للآحاد المُجتمعة هو الجمع، سواء كان له من لفظه واحد مُستعمل كرجال وأُسُود، أو لم يكن كأبائيل^(٤) والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصخب، أو لم يكن كقوم^(٥) ورَهْط. والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما تفرّق بينه وبين واحده التاء^(٦) كتمر وثمر، وعكسه: كماء وجبأة^(٧). انتهى^(٨).

يعني: أن الكم والجاء للواحد، والكماء والجبأة للجنس. وهذا^(٩) قليل. وبعضهم يقول للواحد: كمأة، وللجنس: كمء، على القياس. وقوله «وهو غالب فيما تفرّق بينه وبين واحده التاء» يشير إلى أن اسم الجنس لا ينحصر في ذلك، لأنّه قد يفرّق بينه وبين واحده ياء^(١٠) النسب نحو: رومٌ وروميّ، وزنجٌ وزنجيّ^(١١).

واعلم أن فيما عرّف به اسم الجنس نظرًا، لأن مقتضاه صِحّة إطلاق «تمر» ونحوه^(١٢) على القليل والكثير، كالعسل والماء، لأنّ الواحد إنّما ينتفي بنفسه إذا كان صادقًا عليه. وقد صرح بذلك^(١٣) الشيخ أبو عمرو^(١٤) في «شرح الكافية»^(١٥).

(١) فوفه في ت: يعني: بالتأمل العقل.

(٢) ت ح: مفرد.

(٣) في النسخ: «فيها». وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذا نحو أسامة. وضع للحقيقة حيوانًا مفترسًا، في الذهن، ولكن لا تعتمد. فالغنى اعتبار الفردية فيه أي: ملغى فيه الوضع باعتبار الفردية.

(٤) الأبايل: الفرق.

(٥) كذا. وعندني أن مفرد قوم هو قائم، مثل ركب وراكب. فالرجال هو القائمون والقوامون. ولذلك خص القوم بالرجال غالبًا.

(٦) ط: «بالتاء» هنا وفيما يلي.

(٧) ح: كتمر وثمر وعكسه نحو.

(٨) الجبأة: الكماء.

(٩) في النسخ: وهو.

(١٠) ت ط: ياء.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن ثبوت الياء يدل على الواحد كما تدل التاء على الواحد.

(١٢) في النسخ: «وغيره». وفي حاشية س: ونحوه.

(١٣) في حاشية ت عن ابن غازي: كباب عسل. وما ذهب إليه هو قول ابن طاهر وابن أبي الربيع. والدليل على صحته حث من قال: «والله لا أكل تمرًا» ثم أكل واحدة حث.

(١٤) س ح: أبو عمر.

(١٥) انظر منه ص ٣١٨ والإتحاف ٢: ٣٢٢. ت ط: شرحه لكافيته.

والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يَفرق بينه وبين واحده تاء^(١) التأنيث نحو: جَوْزٌ ونَخْلٌ وكَلِمٌ، لا ينطلق^(٢) على أقلّ من ثلاثة.^(٣) وإِنَّمَا يقال ذلك في نحو: ضَرَبَ، من المصادر.^(٤) فَإِنَّه صالح للقليل والكثير. وإذا قيل: ضَرْبَةٌ،^(٥) فالتاء للتخصيص على الواحدة. وأَمَّا غير^(٦) المصادر فلا يقال فيها ذلك.

وقد صرّح المُصنّف بذلك في «شرح التسهيل»، فقال: ^(٧) الكَلِم: اسمُ جنسٍ جمعيٌّ كالنَّبَقِ واللِّبَنِ،^(٨) وأقلّ ما يتناول ثلاث كلمات.^(٩) بل مُقتضى قوله في «التسهيل»: ^(١٠) «تفسير الواحد المُمتاز بالتاء محفوظ»،^(١١) استغناءً بتجريده في الكثرة وبتصحيحه^(١٢) في القلة أن تمرأ^(١٣) ونحوه لما فوق العشرة، حتى قيل: ناقضُ كلامه الأول.

وأَمَّا اللفظي فاعلم أن يكون على وزن خاصّ بالجمع أو غالب فيه أو لا. فإن كان على وزن خاصّ بالجمع نحو: عِبَادِيْدُ،^(١٤) أو غالب فيه نحو: أعرابٌ، فهو جمع واحدٍ مقدّر. وإلّا فهو اسم جمع نحو: رَهْطٌ وإِبِلٌ.

وإنما قلنا: إِنَّ «أعراباً» على وزنٍ غالب، لأنّ «أفعالاً»^(١٥) نادر في المفردات، كقولهم: بُرْمَةٌ أعشارٌ.^(١٦) هذا^(١٧) مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أنّ «أفعالاً» وزن خاصّ بالجمع ويجعل قولهم «بُرْمَةٌ أعشارٌ» من وصف المُفرد بالجمع. ولذلك لم يذكر في

(١) ط: بتاء.

(٢) ط: لا يطلق.

(٣) س: ثلاث.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن نحو ضرب كجلوس يقع على القليل والكثير. وسقط «من المصادر» من ح.

(٥) سقط «وإذا قيل ضربة» من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.

(٦) فوفه في ت: يريد: ما عدا العسل والماء...

(٧) في ١: ٧. وفيما عدا الأصل: قال في شرح التسهيل.

(٨) النبق: ثمر السدر واحده نَبَقَة. واللبن: المضروب من الطين واحده لبنَة.

(٩) في حاشية ت أن هذا قد يعارض ما تقدم من أن اسم الجنس موضوع للحقيقة، والحقيقة توجد في واحد واثنين. لكن أجاب الشيخ يس في حواشي التصريح بأن مرادهم بكونه لا يتناول أقل من ثلاث إنما هو بحسب الاستعمال. فإن الاستعمال هو المخصص بذلك.

(١٠) ص ٢٦٨.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مسموع.

(١٢) في النسخ: «وتصحيحه». وفي حاشية ت عن التواتي أنهم إذا أرادوا القلة جمعوه جمع تصحيح.

(١٣) في النسخ: أن هذا.

(١٤) العباديد: الفرق المتفرقة من الناس والخيال. وفوفه في ت عن التواتي: «مفردة: عُبدود، في التقدير». ط: عبايد.

(١٥) زاد في ط: وزن.

(١٦) في حاشية ت عن التواتي: أي: انكسرت على أجزاء أعشار. والأعشار: الكسور. والبرمة: القدر من الحجارة.

(١٧) س: وهذا.

«الكافية»^(١) غير الخاص بالجمع. وليس الأعراب جمع عَرَب،^(٢) لأنَّ العرب يعمُّ^(٣) الحاضرين والبادين، والأعراب يخصُّ البادين، خلافاً لمن زعم أنَّه جمعه.

وإن كان له واحد من لفظه فإمَّا أن يُوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، أو فيهما. فإن وافقه فيهما وثني فهو جمع يُقدَّر تغييره نحو: فُلُكٌ.^(٤) وإن لم يُثنَ فليس بجمع نحو: جُبٌّ،^(٥) والمصدر إذا وصف به.^(٦) وإن وافقه^(٧) في أصل اللفظ دون الهيئة فإمَّا أن يُميَّز^(٨) من واحده بنزع ياء النسب نحو: رُومٌ،^(٩) أو بقاء التانيث^(١٠) ولم يلتزم تأنيثه نحو: تمرٌ،^(١١) أو لا.

فإن مُيَّز^(١٢) بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسمُ جنسٍ، وإن التزم تأنيثه^(١٣) فهو جمع نحو: تُخَمٌ وثُهمٌ.^(١٤) حكم سيبويه^(١٥) بجمعيتهما لأنَّ العرب التزمت تأنيثهما. فإن الغالب، على اسم الجنس الممتاز واحد بالتاء، التذكير. وقال ابن سيده:^(١٦) التذكير والتانيث سواء، في الاستعمال والكثرة.

وإن لم يكن كذلك^(١٧) فإمَّا أن يُوافق أوزانَ الجموع الماضية،^(١٨) أو لا. فإن وافقها فهو جمعٌ، ما لم يساوِ الواحد في التذكير والنسب^(١٩) إليه دون قُبْح، فيكون اسمُ جمع. فلذلك حكم على «غَزِيٍّ» بأنَّه اسمُ جمع لـ «غازٍ»، لأنَّه ساوَى الواحد في التذكير بخلاف «كَلِيبٍ».

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٨١٤.

(٢) ما نفاه هو الراجح، أو أنه جمع ترخيم لعربي؛ ثم خصَّص بالبادين. وفي حاشية ت عن التواتي أنه أيضاً بفتح الفاء وضما وسكون العين فيهما.

(٣) ت: يضم. والحاضرون: المقيمون في الحضر. (٤) الفلك: السفن. س: بنحو فلك.

(٥) الجنب: الذين أصابتهم الجنابة. وفوقه في ت عن التواتي: بضم فائه وعينه.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: نحو: جاء رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل.

(٧) أي: وافق المفرد.

(٨) في النسخ: يمتاز.

(٩) زاد في س وح: ورومي.

(١٠) أي: بنزع تاء التانيث.

(١١) ح: تمر.

(١٢) في النسخ: امتاز.

(١٣) سقطت من النسخ. ت: فإن التزم.

(١٤) التخم: جمع تُخمة. والتهم: جمع تُهمة.

(١٥) الكتاب ٢: ١٨٣.

(١٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: أن ابن سيده مخالف لسيبويه في الجنس وموافق له في الجمع.

(١٧) يعني: لم يميز من واحده بما ذكر. وفي حاشية ت عن التواتي: هذا راجع إلى قوله: نحو تمر أو لا.

(١٨) أي: التي مضى ذكرها في هذا الباب.

(١٩) نحو «غَزِيٍّ» يقال في النسب إليه: غَزَوِيٍّ. ووزن غزي: فَعِيل، وأصله «غزويو» قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء، فهو مثل علي.

فإنه جمع لأنه مؤنث. وحُكم أيضًا على «ركاب» بأنه اسم جمع لـ «ركوبة»،^(١) لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابي. والجموع لا يُنسب إليها إلا إذا غلبت، أو أهمل واحدها.^(٢) وإنما قلنا «دون قُبَح» لأن الجمع قد يُساوي الواحد فيما ذكر بقُبَح، فيقال: «الرجالُ قامَ».

وإن خالف أوزانَ الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو: صَحَبَ وَرَكِبَ، لأنَّ «فَعَلًا» ليس من أبنية الجمع،^(٣) خلافًا لأبي الحسن.^(٤)

والحاصل: أنَّ اسمَ الجنس^(٥) هو ما يتميز واحده بالتاء أو بالياء، ولم يلتزم تأنيثه. واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزنٍ خاصٍّ بالجمع ولا غالبٍ فيه،^(٦) أو له واحد لكنه مُخالفٌ لأوزان الجمع، أو غيرُ مُخالف^(٧) ولكنه مُساوٍ للواحد دون قبح في التذكير والنسب. وإذا عُرفا عُرف الجمع بمعرفتهما.^(٨) والله أعلم.^(٩)



(١) في النسخ: لراكب.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن مثال المذهب أنصار فإن العرب غلبته فصار كالأعلام. ومثال المهمل واحده: ملاح ومحاسن. فإن العرب أهملت مفرديهما فلم تستعملهما. قلت: ورد في الحاشية «أنعام» فصبوته «أنصار». والراجح أنه يريد «أعراب» كما سيلي. وانظر الهمع ٢: ١٨٤.

(٣) ح: الجموع.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن «فَعَلًا» من أبنية الجمع.

(٥) الحق أن اسم الجنس نوعان: جمعي وهو ما عرفه هنا، وإفرادي وهو ما دل على الجنس صالحًا للقليل والكثير نحو: غسل، تراب، ضرب. وقد ذكره من قبل. وانظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٢٢ - ٢٢٣. ط: اسم الجمع.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: احتزب «خاص» من نحو: عبايد، واحتزب «غالب» من نحو: أعراب. كما تقدم.

(٧) سقط «لكنه» من س.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: يعرف الجمع بمعرفة اسم الجنس واسم الجمع.

(٩) هذه الجملة ليست في النسخ. وقد ذكر النحاة في اسم الجمع «قوم» لعدم واحد من لفظه، وهو جمع رجل، وعندني أن مفردة «قائم» كما ذكرت قبل، نحو: راكب وركب. فالقوم هم الرجال. والرجل قائم من مصدر: قام على أهله إذا تولى أمرهم. فالقوم اسم جمع لمخالفته أوزان الجمع، لا لعدم واحد من لفظه.

وذكروا أيضًا في اسم الجمع «نساء» لعدم واحد من لفظه، وهو جمع امرأة. وأرى أنه جمع تكسير مفردة «نساء» نحو: لقمه ولقاح. والنسوة اسم جمع واحده امرأة، أو جمع قلة مفردة نسبي. فعلى الأول هو منقول من مصدر: نسي ينسى نسوة ونسوة، لما عرف عند العرب من كثرة النسيان لدى النساء. والنسوان: جمع آخر للنسوة. ولأن النساء جمع لا اسم جمع قيل: إن النسبة إليه هي «نِسَوِي» نسبة إلى مفردة. وانظر شرح الشافية ٢: ٨٠.

التصغير

التصغير^(١) إنما ذكره بعد التفسير لأنهما كما قال سيبويه: ^(٢) من واد واحد. فلنذكر فوائده وعلامته ^(٣) وشروطه ^(٤) المصغر:

[معانيه وعلامته وشروطه]

أما فوائده عند البصريين فثلاثة: التحقير^(٥) والتقليل والتقريب. فالتحقير إما لذات الشيء نحو: حَجِيرٌ أَي: حجر صغير، وإما لشأنه نحو: رَجِيلٌ. والتقليل لكمية الشيء نحو: ذُرَيْهَمَاتٌ. والتقريب: إما لزمان الشيء نحو: بُعِيدَ العصر، وإما لمكانه نحو: دُوَيْنَ السماء،^(٦) وإما لمنزلته نحو: صُدَيْقِي.

وزاد الكوفيون في فوائده: التعظيم كقول ليلى:^(٧)

* دَوَيْهِيَّةٌ، تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ *

يعني: ^(٨) الموت. وأُجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن ^(٩) المراد أن أصغر الأشياء^(١٠) قد يُفْسِدُ الأمورَ العظام. وأما علامته فهي الياء. وإتاما جعلوها ياء، لأنَّ أولى الحروف بالزيادة حروف الممد

(١) سقطت مما عدا الأصل. والتصغير في اللغة هو التقليل، وفي الاصطلاح تغيير مخصوص في صيغة الاسم لأحد المعاني الواردة بعد.

(٢) الكتاب ٢: ١٠.

(٣) ط: وعلاماته.

(٤) ت ح: وشروط.

(٥) في النسخ: عند البصريين فالتحقير.

(٦) سقطت من ت.

(٧) عجز بيت صدره في حاشية ت:

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْتَهُمْ

ديوانه ص ٢٥٦ والعيني ٥٣٥: ٤ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥ والأشعوني ١٥٧: ٤. وقوله تصفر منها الأنامل: كناية عن الموت.

(٨) يفسر دويهة.

(٩) ح: لأن.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أنه الموت، وهو عَرَض لا يقوم بنفسه ويهلك العظام، كالأنبياء والملائكة والجيوش العظيمة.

واللّين. ^(١) والألف قد استبدّ بها الجمع، فعدلوا إلى الياء لأنها أقرب إلى الألف. ^(٢) وزعم بعض الكوفيين وصاحب ^(٣) «الغرة» أنّ الألف قد تُجعل علامة للتصغير، ^(٤) واستدلّوا بقول العرب في «هدهد»: ^(٥) هُدهِدْ - يعنون التصغير - وفي «دابة» و«شابة»: دُوبةٌ وشُوبةٌ. ^(٦) ورُدّ بأنّ الهدهد لغة في الهدهد، وأمّا دُوبةٌ وشُوبةٌ فالفهما بدل عن ^(٧) ياء التصغير، والأصل: دُوبةٌ وشُوبةٌ، لأنّ ياء التصغير قد تُجعل ألفاً إذا وليها حرف مُشدّد. وأما شروط المُصغّر فأربعة:

الأول: أن يكون اسماً. فلا يُصغّر الفعل ولا الحرف، لأنّ التصغير وصف في المعنى. وشذّ تصغير فعل التعجب. وفي كونه ^(٨) مقيساً خلاف تقدّم في بابه. ^(٩)

الثاني: أن يكون غير مُتوغّل في شبه الحرف. فلا تُصغّر المضمرات ولا «مَنْ» و«كَيْف» ونحوها. ^(١٠) وشذّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتي. ^(١١)

الثالث: أن يكون قابلاً للتصغير. فلا يُصغّر نحو: كَبِيرٌ وجَسِيمٌ، ولا الأسماء المُعظّمة شرعاً. ^(١٢) وفي أسماء شهور السنة ^(١٣) وأيام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيويه.

الرابع: أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها. ^(١٤) فلا يُصغّر نحو: كُميّت. ^(١٥)

[أمثلة التصغير]

٨٣٣ - «فُعَيْلاً» اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ، إِذَا صَغَّرْتُهُ، نَحْوُ: قُدَيْي، فِي قُدَيْي ^(١٦)

- (١) في النسخ: حرف اللين.
- (٢) هو ابن الدهان. الارتشاف ١: ١٧١.
- (٣) الهدهد: طائر معروف.
- (٤) ط: من.
- (٥) أي: كون تصغير فعل التعجب.
- (٦) في شرح البيت ٤٧٧.
- (٧) ح: ونحوهما.
- (٨) في شرح البيت ٨٥٤.
- (٩) في حاشية ت عن التواتي: كأسماء الله والأنبياء والملائكة والكعبة. وتوقف شيخنا في المساجد.
- (١٠) الكتاب ٢: ١٣٦. وفوقه في ت عن التواتي: مفهومه أن السنة يجوز تصغيرها.
- (١١) في حاشية عن التواتي: كحقير وصغير وقليل. فلا يصغر لثلاثي يجمع تصغيران.
- (١٢) فوقه في ت: «ومسيطر وميطر». والكميّت: ذو اللون الأحمر إلى السواد. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢٣.
- (١٣) الثلاثي أي: الاسم الثلاثي المجرد. واجعل بمعنى: صيّر، يتعدى إلى مفعولين. وصغّرته أي أردت تصغيره. والقدي: ما يكون في العين أو الشراب من رمص أو قش. وفي قدي أي: في تصغير قدي. وقُعيلاً: مفعول ثانٍ مقدم. والثلاثي: مفعول أول. وفي قدي: متعلقان بحال من «قدي» الذي اعتبر معرفة لكونه على وزن خاص. انظر الهمع ١: ٧٣ - ٧٤.
- (١٤) ح: «اجعلْ لثلاثي». فالمفعول الأول: فعيلًا. والثاني هو متعلّق: لثلاثي. وسقط الشطر الثاني من ت. وإذا: بتعلق باجعل. ونحو: خبر محذوف.

٨٣٤ - «فُعِيلٌ» مَعَ «فُعَيْعِيلٍ» لِمَا فَاقَ، كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا^(١) أبنية التصغير ثلاثة: فُعِيلٌ وفُعَيْعِيلٌ وفُعَيْعِيلٌ.

فَفُعِيلٌ: لِلثَلَاثَةِ مُطْلَقًا نَحْوَ «قُدِّي»^(٢) فِي تَصْغِيرِ: قُدَى، وَ«فُلَيْسٌ» فِي تَصْغِيرِ: فُلَسْ. وَفُعَيْعِيلٌ وَفُعَيْعِيلٌ لِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا «فُعَيْعِيلٌ» فَلِلرَّبَاعِيِّ نَحْوَ «دُرَيْهَمٌ» فِي دِرْهَمٍ، وَ«جُعَيْفَرٌ» فِي جَعْفَرٍ،^(٣) وَلِلخَمَاسِيِّ الْمُجَرَّدِ إِذَا حُذِفَ آخِرُهُ وَلَمْ يَعْوِضْ نَحْوَ «فُرَيْزِدٌ» فِي فَرَزْدَقٍ.

وَأَمَّا «فُعَيْعِيلٌ» فَلِلخَمَاسِيِّ، وَلَمَّا فَوْقَهُ^(٤) أَيْضًا، إِذَا كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ لَيْنٌ نَحْوَ: عُصْفِيرٌ، أَوْ حُذِفَ مِنْهُ وَعُوِضَ نَحْوَ: فُرَيْزِدٌ،^(٥) وَلَمَّا فَوْقَهُمَا أَيْضًا.^(٦)

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، رحمه الله.^(٧) فقليل له: لم يَنْبِتِ الْمُصَغَّرُ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُ مُعَامَلَةَ النَّاسِ عَلَى فُلَسٍ وَدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ.

الثاني: وزن المُصَغَّرِ بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ^(٨) اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتُبرَ فِيهِ مُجَرَّدُ اللَّفْظِ، تَقْرِيبًا وَكَرَاهَةً لَتَكْثِيرِ^(٩) الْأَبْنِيَةِ، وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَى مُصْطَلَحِ التَّصْرِيفِ. أَلَا تَرَى أَنَّ وَزْنَ: أَحْمِيدَ^(١٠) وَمُكَيَّرِمَ وَسُفَيْرِجَ فِي التَّصْغِيرِ «فُعَيْعِيلٌ» وَوَزْنَهَا التَّصْرِيفِي: «أُفَيْعِلَ وَمُفَيْعِيلٌ وَفُعَيْعِيلٌ»؟

(١) فاق أي: تجاوزت أصوله ثلاثة أحرف. والجعل: التصغير، مصدر يتعدى إلى مفعولين. وفيعيل: مبتدأ وهو معرفة لأنه على وزن خاص. ومع: ظرف متعلق بحال من فيعيل. ولما: متعلقان بالخبر المحذوف. وجملة فاق: صلة الموصول. والكاف: خبر لمحذوف. وقد أضيف «جعل» إلى نائب فاعله. وهو في الأصل مفعوله الأول، ودريهما: مفعوله الثاني. وسقط البيت من ت و ح.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن ألف «قُدَى» ردت إلى أصلها الياء لزوال موجب قلبها أَلْفًا، وأدغمت فيها ياء التصغير. وانظر الصبان ٤: ١٥٥. قلت: وللقب والإدغام سبب آخر، هو التقاء الياء الساكنة والألف. ولذلك فإنه لو كانت الألف أصلية لحصل القلب والإدغام. ويكون فُعِيلٌ أيضًا لتصغير الثلاثي المزيد إذا صغر ترخيماً. انظر شرح البيت ٨٥٠.

(٣) المراد هو الرباعي المجرد. وإذا صغر المزيد تصغير ترخيماً كان كذلك. انظر شرح البيت ٨٥٠. ويحمل عليهما ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرف ويناسب هذا الوزن. وفي النسخ: نحو دريهم وجعيفر في درهم وجعفر.

(٤) أي: لما كان على ستة أحرف. نحو: افتقار وفُتَيْقِير، وعنكبوت وعُنَيْكِب. وفي النسخ: «وما فوقه». وأراد بالخماسي ما كان على خمسة أحرف.

(٥) هذا مصغر فرزدق، حذفت منه القاف وعوض بالياء.

(٦) يريد: ما زاد على ذي الخمسة أحرف وذي الستة. نحو: استقبال وتُقْبِيل، ومغناطيس ومُغْنِيط. ط: «ولما فوقه أيضاً». وسقط من النسخ.

(٨) في النسخ: «الأسماء» ط: الأوزان.

(٩) في النسخ: أحيمر.

(٧) زاد في ح: تعالى.

(٩) ح: وكرامية لكثرة.

(١١) ج: في التصريف.

الثالث: فهم من قوله «فُعَيْلاً اجعلِ الثلاثيَّ» أنَّ في الثلاثيِّ (١) إذا صَغَرْتَه (٢) ثلاثة أعمال: ضمُّ أوله، وفتح ثانيه، وإلحاق ياء ساكنة بعده. وفهم من قوله «فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا * فاقَ» أنَّ ما فاق (٣) الثلاثة يُشارك الثلاثي في الأعمال الثلاثة، ويزيد عليه (٤) رابعاً، وهو كسر ما بعد الياء إلّا فيما سيستثنيه. (٥)

الرابع: هذه الكيفية (٦) المذكورة إنّما هي في المُتَمَكِّن. وأمّا غير المُتَمَكِّن (٧) فإنه يخالف (٨) في بعضها. وسيأتي في (٩) آخر الباب.

الخامس: ذكروا للضمِّ في أول (١٠) المُصَغَّر عللاً أكثرها ظاهر الضعف، منها أنّهم لما فتحوا، في التكسير في نحو «مفاعِل»، (١١) أولَ الرباعيِّ والخماسيِّ لم يبق إلّا الكسر والضمُّ، فكان الضمُّ أولى لمكان الياء. (١٢) قال معناه السيرافي. وفتحوا ثانيه لأنَّ ياء التصغير وألف التكسير في «نحو «مفاعِل» مُتَقَابِلَان، فحُمِل ما قبل الياء على ما قبل الألف.

السادس: قال بعضهم: ضمُّ أولَ المُصَغَّر وفتح ثانيه إنّما هو فيما ليس كذلك، نحو: صَرَدَ. (١٣) أو نقول: (١٤) الضمة والفتحة في المكبّر غير الضمة والفتحة (١٥) في المُصَغَّر، كما في «فُلُك» (١٦) ونحوه. وجزم (١٧) ابن إياز بالثاني، (١٨) فقال: لو كان أولَ المكبّر مضموماً

(١) سقط «أن في الثلاثي» من النسخ.

(٢) ط: إذا صغر.

(٣) ح: ما فوق.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) في الآيات ٨٣٨ - ٨٤٢ م ح: يستثيه.

(٦) في النسخ: الكيفيات.

(٧) فسر المتمكن في ت بأنه المعرّب، فغير المتمكن هو المبني.

(٨) ط: يخالفه.

(٩) سقطت مما عدا الأصل. وانظر شرح البيت ٨٥٤.

(١٠) ت: «لِلضَمِّ أَوَّل». م ح ط: لضم أول.

(١١) سقط «في نحو مفاعل» مما عدا الأصل.

(١٢) انظر الإتحاف ٣٢٢: ٢. وفي حاشية ت: يعني: مع الكسر، لا مع الضم كما يوهمه ظاهر اللفظ. والله أعلم، وعن التواتي: يعني: لقربه من ياء التصغير. والكسرة والياء شيء واحد. ولا عبرة للحرف الذي بين الأول وياء التصغير.

(١٣) الصرد: طائر يصطاد العصافير.

(١٤) ت: «فتوي». س: «فتقدرو». ح: وقيل تقدر.

(١٥) في النسخ: الفتحة والضمة في المكبّر غيرها.

(١٦) في كونه مفرداً أو جمع تسكير كما ذكر المرادي قبل البيت ٧٩١. وانظر التصريح ٣١٨: ٢. والفلك: السفينة والسفن.

(١٧) سقطت الواو من ت وح.

(١٨) في حاشية ت عن التواتي أن المراد هو الضم دون الفتح. قلت: بل مراده القول الثاني. وهو تقدير الضم والفتح كما في التصريح ٣١٨: ٢.

كُفْرَابٌ وَعُغْلَامٌ، ثُمَّ صَغَّرْتَهُ، لِحُكْمِ بَأَنَّ الضَّمَّةَ فِي التَّصْغِيرِ غَيْرَهَا فِي التَّكْبِيرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي نَحْوِ «زَيْرِجٍ»^(١) مِمَّا قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورٌ: إِذَا صُغِّرَ لَا يُغَيَّرُ. قَالَ: وَلَوْ قِيلَ: «إِنَّ»^(٢) الْكُسْرَةَ فِي التَّصْغِيرِ غَيْرَهَا فِي التَّكْبِيرِ لَكَانَ وَجْهًا.

السَّابِعُ: لَوْ كَانَ الْمَكْبَرُ عَلَى هَيْئَةِ الْمُصَغَّرِ، كُمُسَيْطَرٍ^(٣) وَمُهَيْمِنٍ وَنَحْوَهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ تَصْغِيرَهَا يَكُونُ بِالتَّقْدِيرِ. وَظَاهِرُ «التَّسْهِيلِ»^(٤) أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُصَغَّرُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ فِي الْمُصَغَّرِ خُلُوهُ مِنْ صِيغِ التَّصْغِيرِ وَشِبْهَهَا.

[تصغير ما زاد على أربعة]

٨٣٥ - وَمَا بِهِ، لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ، وَصِلَ بِهِ، إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ، صِلَ^(٥) يَعْنِي: أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى بِنَاءِ «فُعَيْعِلٍ» وَ«فُعَيْعِلٍ»، فِيمَا^(٦) زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، بِمَا يُوَصَّلُ^(٧) بِهِ فِيهِ^(٨) إِلَى مُنْتَهَى الْجَمْعِ. يَعْنِي بِنَاءَ «مَفَاعِلٍ» وَ«مَفَاعِيلٍ». وَلِلْحَاذِفِ هُنَا، مِنْ تَرْجِيحِ وَتَخْيِيرِ، مَالِهِ فِي التَّكْسِيرِ. فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «فَرَزْدَقٍ»: فَرَزْدَقٌ بِحَذْفِ الْخَامِسِ، أَوْ: فُرَزِيقٌ بِحَذْفِ الرَّابِعِ، لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالزَّائِدِ.^(٩) وَتَقُولُ فِي «مُتَطَلِّقٍ»: مُطَلِّقٌ، بِحَذْفِ النُّونِ وَإِبْقَاءِ الْمِيمِ، لِأَنَّ لَهَا مَزِيَّةً كَمَا تَقْدَمُ.^(١٠)

وَتَقُولُ فِي «اسْتِخْرَاجٍ»: تُخَيِّرِجٌ،^(١١) بِحَذْفِ السَّيْنِ لِأَنَّ التَّاءَ أَوْلَى بِالْبَقَاءِ لِمَا سَبَقَ.^(١٢) وَتَقُولُ فِي «حَزَبُونٍ»: حَزْبِينٌ، بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِبْقَاءِ الْوَاوِ مَقْلُوبَةً يَاءَ لِمَا مَرَّ.^(١٤) وَتَقُولُ فِي

(١) الزريرج: الحلية والزينة. ت: زيرج.

(٢) سقطت من س.

(٣) ص ٢٨٤.

(٤) ط: كمبيطر.

(٥) ما به أي: من الحذف. واللام بمعنى إلى. ووصل إليه: بلغ وأدرك. ومنتهى الجمع أي: صوغ منتهى الجموع. انظر شرح البيت ٦٥٨ وتعليقنا عليه. والأمثلة: الأوزان. وصل: فعل أمر من الوصول. يريد: الطريق الذي وصل به إلى صوغ منتهى الجموع في التفسير صل به إلى صوغ أمثلة التصغير. فما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: صل. ولمنتهى: متعلقان بالفعل: وصل. وبه في محل رفع نائب فاعل مقدم له. انظر تعليقنا على البيتين ٤٩٧ و ٨٨٠. وقيل: به: متعلقان أيضاً بالفعل. ونائب فاعله هو ضمير المصدر المضمن فيه، أي: الوصل. وجملة صلة «ما». وبه وإلى أمثلة: متعلقات بالفعل: صل. وقد أخبر عن الاسم الموصول بجملة إنشائية. وسقط الشطر الثاني من ت. وانظر تعليقنا على البيت ٤٩٧.

(٦) في النسخ: مما.

(٧) فيما عدا الأصل: يتوصل.

(٨) سقطت من ت و س.

(٩) ط: يشبه الزائد.

(١٠) في شرح الأبيات ٨٢٩ - ٨٣٢.

(١١) ت ح: «تخيرج». وقد خرم النص هنا في ت و ح، فسقط حتى «لأن المقصورة»، ثم نقل على لحق في ت بقلم آخر.

(١٢) س: كما سبق.

(١٣) الحيزبون: المرأة العجوز.

(١٤) في شرح البيت ٨٣١.

«عَلَنْدَى»: ^(١) عَلَيْنْدُ أو عَلِيدٍ، ^(٢) إذ لا مزنة لأحد زائديه على الآخر. وقد تقدّم بيان ذلك في التكمير، ^(٣) فأغنى عن إعادته.

تنبيه: يستثنى من ذلك هاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصادعاً، ^(٤) لأنهن ^(٥) لا يُحذفن في التصغير ولا يُعتدّ بهنّ، كما سيأتي. ^(٦)

٨٣٦ - وجائزُ تعويضُ ياء، قَبْلَ الطَّرَفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ، فِيهِمَا، انْحَذَفَ ^(٧)

يعني: أنه يجوز أن يُعوّضَ ممّا حُذِفَ، في التكمير والتصغير، ياء قبل الآخر. وسواء في ذلك ما حُذِفَ منه أصل نحو «سَفَرَجَلٍ» فتقول في جمعه: سَفَارِجُ - وإن عَوّضْتَ قَلْتَ: سَفَارِيجُ - وفي تصغيره: ^(٨) سَفِيرِجُ - وإن عَوّضْتَ قَلْتَ: سَفِيرِيجُ - وما حُذِفَ منه زائد نحو «مُنْطَلِقٌ» فتقول في جمعه: مَطَالِقٌ وَمَطَالِيقٌ، وفي تصغيره: مُطِيلِقٌ وَمُطِيلِيقٌ، على الوجهين. وعلم من قوله «جائزُ» أن التعويض لا يلزم.

تنبيه: قال في «التسهيل»: ^(٩) وجائزُ أن يُعوّضَ ممّا حُذِفَ ياء ساكنة قبل الآخر ^(١٠) ما لم يستحقّها لغير تعويض. واحتراز بقوله «لغير تعويض» من نحو: لَغَاغِيرُ، جمع لَغَيْرَى. ^(١١) فإنه حُذِفَ ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه ^(١٢) التي كانت في المفرد.

[شواذ التصغير والتكمير]

٨٣٧ - وحائِذٌ، عَنِ الْقِيَّاسِ، كُلُّ مَا خَالَفَ، فِي الْبَابَيْنِ، حُكْمًا رُسِمَا ^(١٣)

- (١) العلندي: الغليظ من كل شيء.
- (٢) أصله «العليدي» فحذفت الياء كما تحذف من قاضٍ.
- (٣) في شرح البيت ٨٣٢.
- (٤) في حاشية ت: كأصبهان، وعبوثان: نبت طيب الريح.
- (٥) ت س ط: فانهن.
- (٦) في شرح الأبيات ٨٣٩ - ٨٤٢.
- (٧) التعويض أي: الزيادة للتعويض، مبتدأ مؤخر خبره: جائز. ويا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لانتقالها بالتونين. وقبل: ظرف للمصدر تعويض. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وفيهما أي: في التكمير والتصغير متعلقان بالتحذف، والجملة خبر كان. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف فصارت كالاسم المقصور. انظر البيت ٦٤٢ وتعليقنا عليه. والطرف: الحرف الأخير من الكلمة.
- (٨) ت س ط: التصغير.
- (٩) ص ٢٧٩.
- (١٠) ت: ما حذِفَ ياء ساكنة قبل الأخير.
- (١١) اللغزي: ما يعنى به ويلغز. وهو اللغز. ومصغره: لَغَيْرَى.
- (١٢) يعني أن الياء في الجمع والتصغير هي نفس ياء المفرد.
- (١٣) الحائذ: الخارج، خبر مقدم للمبتدأ كل. وما: نكرة منصوفة مضاف إليه. وجملة خالف: صفة. وفي: تتعلق بخالف. يريد: كل اسم خالف فهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه. والبابان: باب التكمير وباب التصغير. وحكمًا: مفعول خالف. ورسم: حدّد ويّسّر. والجملة: صفة.

مما خولف به ^(١) القياسُ في التصغير قولهم في «المغرب»: مُغْبِرَانُ، كأنه تصغير مغربان، وفي «العشي»: عُشْيَشِيَانُ، ^(٢) كأنه تصغير عُشْيَانِ، وفي «عَشِيَّة»: ^(٣) عُشْيَشِيَّة، كأنه تصغير عَشَاءَ، وفي «إنسان»: أُتَيْسِيَانُ، كأنه تصغير إِنْسِيَان - وفيه خلاف: مذهب البصريين. أنه «فِعْلَان» من الأنس. وقال الشيباني: «فِعْلَان» أيضًا لكن من الإيناس بمعنى الإبصار. وقال معظم الكوفيين إنه «إِفْعِلَان» ^(٤) من التُسيَان. فهو على الأولين ^(٥) من هذا النوع - وفي «بُنُون»: أُبْيُونُ، كأنه تصغير أُبْيِنَ. ^(٦) وفي «لَيْلَة»: لَيْلِيَّة، كأنه تصغير لَيْلَة، وفي «رَجُل»: رُؤْيَجِلُ، كأنه تصغير راجِل، وفي «صَبِيَة»: وَغِلْمَة: أَصْبِيَّة وَأَغْلِمَة، ^(٧) كأنهما تصغير «أَفْعَلَة».

فهذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مُهمَل ^(٨) عن تصغير مُستعمل. وقد سُمع في بعضها القياس أيضًا. قالوا في «صَبِيَة»: صُبِيَّة، على القياس. ^(٩) أنشد سيويه: ^(١٠)

صُبِيَّة، عَلَى الدُّخَانِ، رُمَكَا مَا إِنْ عَدَا أَصْفَرُهُمْ أَنْ زَكَا
يُقَال: زَكُ زَكِيكَا، إِذَا دَبَّ. قال المبرد: ^(١١) والصواب: «ما إن عدا أكبرُهُم».

ومما خولف به القياس في التكمير ^(١٢) قولهم: رَهْطٌ وَأَرَاهِطُ، وَبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلُ، ^(١٣)

(١) ت س: فيه.

(٢) ت س: «عشيان». انظر الإتحاف ٢: ٣٢٣. ط: «العشاء عشيان». وانظر شرح الشافية ١: ٢٧٥ واللسان (عشو). والعشي: ما بين زوال الشمس إلى الغروب.

(٣) العشية هي العشي.

(٤) كذا على أنه وزن «إنسيان» قبل حذف يائه وصيرورته «إنسان» على وزن «إفعان». ت: فِعْلَان.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: وأما على مذهب الكوفيين فقياسي. قلت: وهو مرجح لكون النساء جمع نسوة من النسيان، كما ذكرت في التعليق على خاتمة التكمير، ليكون النسيان عامة والنساء خاصة.

(٦) كذا. والمراد أبنون، ليتأتى وجود الواو في التصغير. س: «أبناء». ت: «إبنين». وفوقه عن ابن غازي ٢: ٣٢٣: خالف القياس من جهة أن همزة الوصل لا تثبت في التصغير. فلذلك قال: «كأنه تصغير أبنين». يعني بقطع همزة الوصل.

وضبطها بعض شيوخنا بالفتح. قلت: إثبات همزة الوصل مذهب ثعلب. الهمع ٢: ١٨٧. وأبنون عند البصريين جمع «أبني» على «أفعل» اسم صيغ للجمع، وعند الكوفيين جمع «أبني» أصله «أبني» على «أفعل»، فقلبت الضمة كسرة لتقدمها على ياء مثل «أظلي». شرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٦ والإيضاح ص ١٥٤ - ١٧١ واللسان والتاج (بني). والصواب مذهب الكوفيين، إذ لو صح ما ذهب إليه البصريون لما ضبطت النون قبل علامة الإعراب بما يناسبها.

(٧) كذا. وفي الارتشاف أن العرب لم يقولوه. انظر ١: ١٨٦ منه و ١: ١٨٢ والإيضاح ص ١٥٥.

(٨) هذا يعني أن ما ذكره من الألفاظ قياسي، مع أنه أورد شاذًا مخالفًا للقياس. والأولى أن يؤكد الشذوذ، أو يجعل ما نص عليه هنا وجهًا آخر. وهو مذهب أبي حيان. الارتشاف ١: ١٨٥. وانظر الفقرة التالية.

(٩) وقالوا في تصغير رجل: رُجِيل.

(١٠) لرؤية. ديوانه ص ١٢٠ والكتاب ٢: ١٣٩ والعيني ٤: ٥٣٦. والرمك: جمع أرمك. وهو ما لونه لون الرماد. وعدا: جاوز.

(١١) المقتضب ٢: ٢١٢. وسقط «قال المبرد» من ت و س.

(١٢) س: «فيه القياس في الجمع». وانظر الارتشاف ١: ٢١٥ - ٢١٦.

(١٣) ت س: وأباطل.

وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ، وَكُرَاعٌ وَأَكَارِعُ، ^(١) وَعَرُوضٌ ^(٢) وَأَعَارِيضُ، وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيْعُ. فهذه جُمُوعٌ لواحدٍ مُهْمَلٍ اسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْ جَمْعِ الْمُسْتَعْمَلِ. ^(٣) هذا مذهب سيبويه ^(٤) والجُمُهور. وذهب بعض النحويين إلى أَنَّهَا جُمُوعٌ لِلْمَنْطُوقِ بِهِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

وزعم ابن جَنِّي أَنَّ ^(٥) اللَّفْظَ يُغَيَّرُ ^(٦) إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ يُجْمَعُ. فيرى في «أَبَاطِيلٍ» ^(٧) أَنَّ الْأِسْمَ غُيِّرَ إِلَى «إِبْطِيلٍ» أَوْ «أَبْطُولٍ»، ثُمَّ جُمِعَ. وذهب المُبْرَدُ إِلَى أَنَّ «أَرَاهُطَ» جَمْعُ أَرُهْطَ، وَ«أَبَاطِيلٍ» جَمْعُ إِبْطَالٍ مُصَدَّرٍ «أَبْطَلٌ»، وَاسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْ جَمْعِ الْأِسْمِ، وَ«أَعَارِيضُ» تَكْسِيرُ إِعْرَاضٍ مُصَدَّرٍ: أَعْرَضَ. وَذهب الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ «أَحَادِيثَ» جَمْعُ أَحَدُوْثَةٍ بِمَعْنَى حَدِيثٍ، وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ: إِنْ أَحَدُوْثَةٍ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَصَائِبِ وَالِدَوَاهِي، لَا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُتَحَدَّثُ بِهِ. ^(٨)

وَعَدَّ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا النَّوعِ ^(٩) قَوْلَهُمْ «أَطَافِيرُ» فِي جَمْعِ ظَفَرٍ، وَ«لِيَالٍ» فِي جَمْعِ لَيْلَةٍ. وَلَيْسَتْ مِنْهُ، بَلْ مِمَّا اسْتُغْنِيَ فِيهِ بِجَمْعِ وَاحِدٍ مُسْتَعْمَلٍ قَلِيلاً لِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَظْفُورٌ وَلَيْلَاةٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ ظَفَرٌ وَلَيْلَةٌ. ^(١٠) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي عَدُّ ^(١١) قَوْلِهِمْ فِي التَّصْغِيرِ «لَيْلِيَّةٍ» مِمَّا اسْتُغْنِيَ فِيهِ ^(١٢) بِتَصْغِيرِ مُهْمَلٍ.

[فتح ما بعد ياء التصغير]

٨٣٨ - لَيْتَلَوْ يََا التَّصْغِيرِ، مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ
٨٣٩ - كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ «أَفْعَالٍ» سَبَقَتْ
تَأْنِيثٍ، أَوْ مَدَّتِيهِ، الْفَتْحُ انْحَتَمَ ^(١٣)
أَوْ مَدَّ «سَكْرَانٌ»، وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ ^(١٤)

(٢) العروض: آخر جره عروضي من صدر بيت الشعر.

(٤) الكتاب ٢: ١٩٩.

(١) الكراع: مستدق الساق. ت س: وكاربع.

(٣) ت س: مستعمل.

(٥) ط: وذهب ابن جني إلى أن.

(٦) س: يتغير.

(٧) ت س: أباطل.

(٨) س: يحدث به.

(٩) يريد: جمع مفرد مهمل استغناء عن جمع المستعمل.

(١٠) ط: ليلة وظفر.

(١١) ت س ط: وكذا لا ينبغي أن يعد.

(١٢) ت س: عنه.

(١٣) التلو: التالي أي: الحرف الذي يعقب. وحذف همزة «يا» للتخفيف. والعلم: العلامة. وهي التاء والألف. ومدته أي: المدة التي قبل همزة التأنيث. وانحتم: وجب ولزم. والمراد أن الفتح لزم ما يتلو ياء التصغير قبل علامة التأنيث ومدته. فالجار والمجرور لتلو: متعلقان بانحتم. ويا: مضاف إليه وهو مضاف. ومن قبل: متعلقان بالمشتنق تلو. وعلم: مضاف إليه ومضاف إلى تأنيث. ومدة: معطوف على علم. والفتح: مبتدأ خبره جملة: انحتم. وجائز تقدم متعلق بالخبر الفعلي على المبتدأ. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

(١٤) الإشارة إلى وجوب الفتح. والمدة والمد: الألف. وسبق: تقدم. والتحق به: كان مثله في الحكم. يريد: وما سبق مدة.

اعلم أنَّ ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مُقتضى العوامل، نحو: زُبَيْدٌ. وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره، كما كُسر ما بعد ألف التكسير، إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قبل علامة التأنيث^(١) - وهي التاء والألف - نحو: طلحةٌ وسُكْرَى، فتقول فيهما: ^(٢) طَلْحَةُ وسُكْرَى، بالفتح لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ^(٣) ومُحافظة^(٤) على بقاء الألف. ويعني بقوله «مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ» ما كان مُتصلاً كما مثل. فلو انفصل من التاء ^(٥) كُسر نحو: دُحَيْرِجَةٌ. ^(٦)

الثاني: ما قبل مدّة التأنيث. وهي الألف التي قبل الهمزة في «حَمراء» ونحوه. ^(٧) فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة. وقد تقدّم بيان ذلك في التأنيث والتذكير. ^(٨) فتقول في تصغير «حَمراء»: حُمَيْراء، بالفتح مُحافظةً على سلامة الألف.

فإن قلت: فلعله أراد بعلم التأنيث التاء وحدها، وبالمدة الألفين المقصورة والممدودة. قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم ^(٩) تأنيث أيضاً. فتخصيصه بالتاء لا وجه له. وإنما عطف المدة المذكورة على علم التأنيث لعدم اندراجها فيه. فهو كقوله في «التسهيل»: ^(١٠) أو ألف التأنيث أو الألف قبلها. ^(١١)

فإن قلت: قوله في «شرح الكافية»: ^(١٢) «فإن اتّصل بما ولي الياء علامة تأنيث فُتح كُثْمَيْرَةٌ» ^(١٣) وَحُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ يقتضي أن المدة في «حَمراء» مُندرجة في قوله «علامة

= أفعال، أو مدة سكران والملحق به، حكمه مثل حكم ما قبل علامة التأنيث. فالكاف: خبر مقدم للاسم الموصول «ما» الأول. والثاني معطوف على سكران. والضمير في «به» يعود على سكران، أي: الاسم الذي يكون مثله مذكر «فعلَى». وجملة سبق: صلة الموصول الأول، والتحق: صلة الثاني. وقدم عليهما الممحول وهو جائز.

- (١) س: علامة تأنيث.
- (٢) سقطت من ت و س.
- (٣) ت: «ما قبل الألف». س: ما قبل ألف التأنيث.
- (٤) العطف على محل «لوجوب»، وهو النصب.
- (٥) ط: الياء.
- (٦) دحيرجة: مصغر دَحْرَجَة.
- (٧) ت س: ونحوها.
- (٨) كذا. ت س: «التذكير والتأنيث». وانظر شرح البيت ٨٥٧.
- (٩) هنا ينتهي لحق ت وخرم ح. س: فإن المقصورة علامة.
- (١٠) ص ٢٨٤.
- (١١) س: أو ألف قبلها.
- (١٢) ص ١٨٩٣.
- (١٣) ت ح: كُثْمَيْرَة.

تأنيث». ^(١) ولذلك اقتصر في «الكافية» ^(٢) على قوله: ^(٣)

* لِتَأْنِيَتْ، عَلِمَ *

قلت: تجوز ^(٤) في ذلك. والتحقيق ما تقدم.

الثالث: ما قبل ألف «أفعال»، نحو: أجمال. فتقول فيه: أجمالاً، محافظةً على بقاء ألف الجمع. ^(٥)

تنبيه: أطلق المصنف ^(٦) «أفعالاً» ولم يُقيده بأن يكون جمعاً، فشمّل المفرد. وفي بعض نسخ ^(٧) «التسهيل»: «أو ألف أفعال جمعاً أو مفرداً». فمثال الجمع ما ذكر. وأمّا المفرد فلا يتصور تمثيله، على قول الأكثرين، ^(٨) إلا بما سُمّي به من الجمع لأنّ «أفعالاً» عندهم لم يثبت في المفردات.

قال سيبويه: فإذا حقّرت ^(٩) «أفعالاً» اسمُ رجل قلت: أفعال، كما تُحقّرها ^(١٠) قبل أن تكون اسماً. فتحقير «أفعال» كتحقير «عطشان». فرقوا بينها ^(١١) وبين «إفعال» ^(١٢) لأنّه لا يكون إلا واحداً، ولا يكون «أفعال» إلا جمعاً. انتهى. وقد أثبت بعض النحويين ^(١٣) «أفعالاً» في المفردات، وجعل منه قولهم: ^(١٤) بُرمة أعشار، وثوب أخلاق ^(١٥) و ^(١٦) أسمال. وهذا عند الأكثرين من الوصف ^(١٧) بالجمع، وتصغيره «أفعال» كما سبق.

(١) يريد «علم * تأنيث» في البيت ٨٣٨. م: علامة التأنيث.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٨٩٢.

(٣) تمام البيت:

(٤) أو يَكُنْ اثره، لِتَأْنِيَتْ، عَلِمَ أو حرفٌ مدٌّ، بعد فتح مُلتزَم ط: يجوز.

(٥) ط: الألف التي للجمع.

(٦) ط: الناظم.

(٧) قيل: في نسخة الرقي. انظر ص ٢٨٥ من التسهيل.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: «ومقابل الأكثرين: برمة أعشار، وثوب أخلاق». يريد أن بعض النحاة جعل هاتين الصفتين من المفردات. وانظر آخر الفقرة التالية.

(٩) الكتاب ٢: ١٤٣. في النسخ: «فإذا صغرت». ط: إذا حقّرت.

(١٠) في النسخ: تصغرها.

(١١) الضمير يعود على أفعال.

(١٢) تصغير إفعال يكون على: أفعال.

(١٣) خرم النص في ت حتى «وقريئاً» بالإدغام، ثم نقل في لاحق.

(١٤) البرمة: القدر من حجارة. والأعشار: المكسرة على عشر قطعه. والأخلاق والأسمال: الممزقة.

(١٥) زاد في ط: ثوب.

(١٦) م: وهو.

(١٧) ط: من وصف المفرد.

فإن قلت: إذا فرعنا، على مذهب من أثبت في المفردات، فهل يُصغَّر على «أُفْعِل» أو على «أُفْعِيل»؟ قلت: مُقتضى إطلاق الناظم وقوله في «التسهيل»: «جمعاً أو مفرداً» أنه ^(١) يُصغَّر على «أُفْعِل» بالفتح، ومقتضى قول من قال من النحويين: «أو ألف أفعال جمعاً» - كأبي موسى ^(٢) وابن الحاجب - أنه يُصغَّر على «أُفْعِيل» بالكسر. وقال بعض شراح «تصريف» ابن الحاجب: ^(٣) قيد بقوله «جمعاً» احترازاً عما ليس بجمع، نحو: أعشار. فإن تصغيره: أُعْشِير. ^(٤) انتهى.

وقال الشارح: ^(٥) أو ألف «أفعال» جمعاً. وعلى هذا نَبّه بقوله «سَبَقَ». انتهى. فقيد وحمل كلام الناظم على التقييد. فكأنه ^(٦) جعل «سَبَقَ» قيداً لـ «أفعال» أي: أو ألف ^(٧) «أفعال» السابق في باب «التسكير» وهو الجمع. ^(٨) أما تقييده فتبع ^(٩) فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلّوبين، ^(١٠) مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ لأن سيويه قال: ^(١١) إذا حَقَرْتَ «أفعلاً» اسم رجل قلت فيه: «أُفْعِل»، كما تُحَقِّرُها قبل أن تكون اسماً.

وأما حمل كلام المُصنّف ^(١٢) على التقييد فلا يستقيم، لأنّ قوله «سَبَقَ» ليس حالاً ^(١٣) من «أفعال»، فيكون مُقيّداً به، بل هو ^(١٤) صلة «ما». ومدة: ^(١٥) مفعول لـ «سبق»، و«سبق» يُقدّم عليه. ^(١٦) والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال. وأيضاً فإنّ المُصنّف ^(١٧) أطلق في غير هذا

(١) ح: أنما.

(٢) في حاشية س: «يعني به الجزولي». انظر التوطئة ٣٢١.

(٣) مجموعة الشافعية ١: ٧٨.

(٤) س: أعيشير.

(٥) ص ٧٨٨. وقوله هذا يقتضي رفع «مدة» و«مد». وهو خلاف ما في مطبوعته.

(٦) ت س ط: «وكانه». ح: كانه.

(٧) ح: «أي وألف». ط: أي ألف.

(٨) س: وهو جمع.

(٩) ت: فاتبع.

(١٠) انظر التوطئة ص ٣٢١.

(١١) الكتاب ٢: ١٤٣. وفرق بين قول سيويه وقول الجزولي. فالأول في المفرد الذي كان جمعاً ثم سمي به. والثاني في

المفرد أصالة نحو: ثوب أسمال. ولا يلزم من تصغير الأول كتصغيره قبل التسمية أن يصغر الثاني على أفعال. الصبان

١٦٢: ٤.

(١٢) فيما عدا الأصل: الناظم.

(١٣) كذا. وتعليقه على قول الشارح قبل جعله صفة لا حالاً. إلا إذا زعمت أنه هناك حل للمعنى لا تقدير للإعراب.

(١٤) هو أي: سبق. والصواب أن جملة «سبق» هي الصلة لا الفعل.

(١٥) في النسخ: بل ما موصولة..

(١٦) عليه أي على أفعال. ت: «مفعول لسبق متقدماً عليه». ح: «مفعول لسبق مقدم عليه». ط: مفعول لسبق تقدم عليه.

(١٧) ط: الناظم.

الكتاب،^(١) بل صرح بالتعميم في بعض نسخ «التسهيل». ^(٢) فعلى ذلك يُحمل كلامه. والله أعلم.^(٣)

الرابع: ما قبل ألف «سكران» ونحوه، مما آخره ألف ونون زائدتان، لم يُعلم جمع ما هما فيه على «فَعَالِين» دُونَ شَذُوذ. ولهذا أحوال الناظم على «سكران». فتقول فيه: سَكِرَانُ، لأنهم لم يقولوا في جمعه: سَكَارِينُ. وكذلك ما كان مثله نحو: غَضْبَانُ وَعَطْشَانُ. فإن جمع على «فَعَالِين» دُونَ شَذُوذ صُغِرَ على «فَعَالِين»، نحو: سِرْحَانُ^(٤) وسُرَيْحِينُ. فإنه جُمع على سَرَاحِينُ. فإن^(٥) كان جمعه على «فَعَالِين» شاذًا لم يُلْتَفِت إليه، بل يُصَغَّر على «فَعَالِين». مثال ذلك: غَرَّانُ^(٦) وإنسانُ. فإنهم قالوا في جمعهما: غَرَّائِينُ وَأَنَاسِيِينُ، على جهة^(٧) الشذوذ. فإذا صُغِرَا قيل فيهما: غَرَّيَّانُ وَأَنَسِيَّانُ. فإذا^(٨) ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان،^(٩) ولم يُعرف: هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حُمِلَ على باب «سكران» لأنه الأكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم مُنْزَل منزلة تاء التانيث.^(١٠) والمُرَاد به عجز المركب نحو: بَغْلَبُكَ. فتقول فيه: بُعَيْلَبُكَ. ولم يذكره هنا.^(١١)

[ما لا يعتد به في التصغير]

٨٤٠ - وَأَلِفُ التَّانِيثِ، حَيْثُ مُدَّا^(١٢)

(١) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٨٩٣.

(٢) ص ٢٨٥.

(٣) هذه الجملة ليست في النسخ.

(٤) السرحان: الذئب.

(٥) ت س ط: وإن.

(٦) الغرثان: الجائع.

(٧) إذا كان للاسم اعتباران في الجمع لاختلاف المعنى صغر تبعًا لهما. نحو: عثمان. فهو اسمًا علميًا تصغيره: عثمان، لأن جمعه عثمانون. وهو اسم جنس لفرخ الثعبان أو الحبارى تصغيره: عثيمين، لأن جمعه عثمانين.

(٨) ت س ط: وإذا.

(٩) في النسخ: ألف ونون من نحو ندمان.

(١٠) يعني: الحرف الأخير من اسم ركب مع اسم آخر، فكان الثاني كناء التانيث في حكم التركيب. وهو تركيب المزج. أما معديكرب فلا يشملها الحكم لأن آخر صدره - وهو الياء - لم يقع بعد ياء التصغير.

(١١) كذا. وسيرد في البيت ٨٤١.

(١٢) زاد بعده في ط:

وتأوّه، مُنْفَصِّلِينَ عُدَا

وَعَجَزُ الْمُضَافِ، وَالْمُرَكَّبِ

بِنَوعِ أَرْبَعٍ، كَزَعْفَرَانَا

تَشْبِيهِ، أَوْ جَمْعٍ تَصْغِيحٍ، جَلَا

٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا، لِلتَّسْبِ

٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا «فَعْلَانَا»

٨٤٣ - وَقَدَّرَ انْفِصَالًا مَا ذَلَّ، عَلَى

والضمير في «مد» لألف التانيث - والألف: حرف إطلاق - أراد الألف الممدود ما قبلها لا المقصورة التي لها حكمها الخاص. ومنفصلين: مفعول ثانٍ لمد. والألف: نائب فاعل هو في الأصل مفعول أول. والجملة خبر ألف الاثنين وما عطف عليه. يريد: عُدَا منفصلين عما قبلهما. وكذا أي: مثل هذا الحكم. وهو اعتبار الانفصال. وجلا: أظهر. والفاعل ضمير يعود على ما. يعني: ما كشف جمع تصحيح كزيدون، احترازًا من نحو: السنون. وحيث: متعلق بحال من ألف، =

إلى قوله «جلا». ^(١) يعني: أنه لا يُعتدّ في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تُعدّ مُفصلة، أي: تُنزل منزلة كلمة مُستقلة. ^(٢) ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يُصغّر، كما يُصغّر غير مُتمم بها.

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو: راهِطاء. ^(٣)

الثاني: تاء التأنيث نحو: حَنَظَلَةٌ. ^(٤)

الثالث: ياء النسب نحو: عَبَقَرِيٌّ. ^(٥)

الرابع: عجز المُضاف نحو: عبدُ شمس.

الخامس: عجز المُركّب - يعني غير المُضاف لتقدّم ذكره - نحو: بَعْلَبُكُ.

السادس: الألف والنون الزائدتان، بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: زَعْفَرَانٌ ^(٦) وَعَبَيْثَرَانٌ. ^(٨) واحترز من أن تكونا بعد ثلاثة، ^(٩) نحو: سكرانٌ وسِرْحانٌ. فقد تقدّم حكمهما. ^(١٠)

السابع: علامة التثنية نحو: مُسْلِمَيْنِ.

الثامن: علامة جمع التصحيح ^(١١) نحو: مُسْلِمِينَ ومُسلماتٍ.

فجميع هذه ^(١٢) لا يُعتدّ بها، فتقول في تصغيرها: رُوَيْهَطاءٌ وَحُنَيْظَلَةٌ ^(١٣) وَعُبَيْقَرِيٌّ وَعُبَيْدُ

= ومضاف إلى الجملة بعده. والكاف: خبر مقدم مضاف إلى اسم الإشارة، والمبتدأ بعده. وآخرها واللام: متعلقان بالمزيد، ومن: بزيادة. وقيل: هو قيد لعجز البيت ٨٣٩ وما بعده كله، ففيه تنازع. انظر حاشية الأزهرى على المكودي ص ٢٠٩ والتصريح ٣٢٠: ٣٢١. والكاف: خبر لمحلوف. وما: اسم موصول صلته جملة دل. وجملة جلا: معطوفة عليها.

(١) ت: «إلى آخر الأربعة». ح: وتأؤه منفصلين عدا إلى آخره.

(٢) زاد في ح: بنفسها.

(٣) الراهطاء: باب في حَجَرَةِ اليربوع يخرج منه التراب.

(٤) الحنظلة: شجرة ثمر هامر. وفي حاشية ح عن نسخة: طلحة.

(٥) العبقري: ما كان في نوعه بالغاً درجة التفوق.

(٦) فيما عدا الأصل: المتقدم.

(٧) الزعفران: نبات زهره أصفر.

(٨) العبيثران: نبت طيب الرائحة. وفيما عدا الأصل: عبوثران.

(٩) زاد في النسخ: أحرف.

(١٠) في النسخ: ذكرهما.

(١١) في النسخ: الجمع الصحيح.

(١٢) ط: فهذه.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: فالتاء خامسة. وأما الرابعة كطلحة فقد تقدم حكمها.

شَمْسٍ وَبُعَيْلَبَكَّ وَزُعَيْفِرَانٌ وَعُبَيْثِرَانٌ وَمُسَيْلَمِينَ^(١) وَمُسَيْلَمَاتٍ. فَتُقَدَّرُ تَمَامٌ^(٢) بُنْيَةُ
التصغير قبل الألف والتاء، وكذا سائرهما.

تنبيهات:

الأول: هذا^(٣) تقييد^(٤) لإطلاق قوله: «وما بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ». وتقدم^(٥) التنبيه
عليه ثُمَّ^(٦).

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث، في عدم الاعتداد بها من كُلِّ وجه،
لأنَّ مذهب سيبويه^(٨) في نحو: «جَلُولَاءُ وَبَرَكَاءُ وَقَرِيْنَاءُ، مِمَّا ثَالِثُهُ حَرْفٌ مَدٌّ»^(٩) حذف
الواو والألف والياء. فتقول في تصغيرها: جُلَيْلَاءُ وَبُرَيْكَاءُ وَقَرِيْنَاءُ، بالتخفيف بخلاف نحو:
فُرُوقَةٌ. فَإِنَّهُ يَقُولُ^(١١) في تصغيرها: فُرَيْقَةٌ، بالتشديد ولا يحذف. فقد ظهر أَنَّ الألف عنده
يُعتَدُّ بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المُبَرِّدِ إبقاء الواو والألف والياء، في «جَلُولَاءُ»
وأخويه، ويقول^(١٢) في تصغيرها: جُلَيْلَاءُ وَبُرَيْكَاءُ وَقَرِيْنَاءُ، بالإدغام، مَسْوِيًّا^(١٣) بين ألف
التأنيث وتائه.

وحُجَّةُ سيبويه أَنَّ لألف للتأنيث الممدودة شَبْهًا بهاء التأنيث وَشَبْهًا بالألف المقصورة،^(١٤)
واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما. وقد اعتُبر الشَّبهُ بالهاء من قِبَلِ مُشَارَكَةِ الألف
الممدودة لها في عدم السقوط، وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى^(١٥) عن اعتبار الشَّبهِ

(١) ط: ومسيلمان.

(٢) سقطت من النسخ.

(٣) يريد الآيات ٨٤٠ - ٨٤٣.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: تقييد فيما يصح جمعه. وأما الجمع والثنية والمركب تركيب مزج فلا يصح جمعه أصلاً، فلا يترجى إليه هذا التقييد.

(٥) صدر البيت ٨٣٥. ويريد البيت كله.

(٦) ط: وقد تقدم.

(٧) سقطت مما عدا الأصل.

(٨) ط: «مذهبه». وانظر الكتاب ١١٧: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٠٠ - ١٩٠١ والارتشاف ١: ١٧٧.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن جلولاء: قرية من ناحية فارس، والبركاء: الثبات في الحرب، والقريناء: نوع من النمر.

(١٠) ت ح: حرف المد.

(١١) ح: يقال.

(١٢) ط: «فيقول». وانظر المقتضب ٢: ٢٦٣.

(١٣) هنا ينتهي لحق ت. ح: مستويًا.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لكونها يعتد بها في الممدودة، كما يعتد بالمقصورة في حُبْرِي بالتخفيف أيضًا، في البيت ٨٤٥.

(١٥) ت س: فلا غناء.

بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في «جَلُولَاءَ» ونحوها. فإنها^(١) كَأَلَف «جُبَارَى»^(٢) الأولى، وسقوطها في التصغير مُتَعَيْن عند بقاء ألف التأنيث.^(٣) فكذا يَتَعَيَّن^(٤) سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

واعلم أن تسوية المُصَنَّف^(٥) هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي مُوافقة المُبْرَد، ولكنه صَحَّح في غير هذا النظم^(٦) مذهب سيبويه.

الثالث: اختلف أيضًا في نحو «ثلاثين»^(٧) عَلَمًا أو غَيْرَ عَلَمٍ،^(٨) وفي نحو: جِدَارَانِ^(٩) وظَرِيفَيْنِ وظَرِيفَاتٍ، أعلامًا. فمذهب سيبويه^(١٠) الحذف، فتقول: ثَلَاثِينَ،^(١١) بالتخفيف لأن زيادته غير طارئة^(١٢) على لفظ مُجَرَّد، فَعُومِلَ معاملة «جَلُولَاءَ». وكذا يَفْعَلُ بما جُعِلَ عَلَمًا مِمَّا فيه علامة التثنية وجمع التصحيح. نَصَّ^(١٣) على جميع ذلك. ومذهب المُبْرَد^(١٤) إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام، كما يفعل في «جَلُولَاءَ». واتفقا في نحو: ظَرِيفَيْنِ^(١٥) وظَرِيفَاتٍ، إذا لم يجعلن أعلامًا، على التشديد. ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

[ألف التأنيث فوق الرابعة]

٨٤٤ - وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ، مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ، لَنْ يَشْبُتَا^(١٦) أَلِفُ التَّأْنِيثِ المقصورة أبعد عن^(١٧) تقدير الانفصال من الممدودة، لعدم إمكان استقلال النطق بها. فلذلك تُحذف في التصغير خامسةً فصاعدًا. فَإِنْ بَقَاءُهَا يُخْرِجُ البناءَ عن مثال

(١) س: بأنها.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الموضعين، المقصورة كجباري، والممدودة كجلولاء.

(٣) ت: «فلذا يتعين». س: «فلها يتعين». ح: فلذلك متعين.

(٤) ط: الناظم.

(٥) التسهيل ص ٢٨٦ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٠١.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي: أي: مما ناكه حرف مد. فثلاثون وثمانون ليست العلامة فيهما بطارئة مطلقًا. وما جعل علمًا من غيرهما صار مثلهما في ذلك. وانظر الصبان ٤: ١٦٣ - ١٦٤.

(٨) في النسخ: وغير علم.

(٩) فيما عدا الأصل: «جدارين». وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٩٠٢ والارتشاف ١: ١٩٠ والإتحاف ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥.

(١٠) الكتاب ٣: ١١٨.

(١١) فيما عدا الأصل: ثلثون.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: بل هو موضوع كذلك بخلاف «ظرفين» وشبهه. فإن الباء والنون زائدتان على: ظريف.

(١٣) أي: سيبويه. ت: نَصَّ.

(١٤) المقتضب ٢: ٢٦٣.

(١٥) فوقها في ت عن التواتي: يعني: وجدارين.

(١٦) زاد على أربعة أي: كان في الكلمة خامسةً فصاعدًا. وألف: مبتدأ خبره جملة: لن يثبت. وذو صفة له. وحذف جواب «متى» لدلالة الكلام عليه. وهي متعلقة بفعله ومضافة إلى الجملة: زاد. والجملة الشرطية حال من فاعل: يثبت. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٧) في النسخ: من.

«فُعَيْعِل»^(١) و«فُعَيْعِل» كقولك في «قَرَقَرَى وَلُعَيْرَى»: «قُرَيْقَرٌ وَلُعَيْرٌ»^(٢). فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التانيث، وجاز عكسه. وإلى هذا أشار بقوله: «^(٤)»
 ٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ «حُبَارَى»، خَيْرِ بَيْنَ الْحُبَيْرَى، فَادِرٍ، وَالْحُبَيْرِ
 فَإِنْ حَذَفَتِ الْمُدَّةَ قَلَّتْ: الْحُبَيْرَى. وَإِنْ حَذَفَتِ أَلْفَ التَّانِيثِ قَلَّتْ: الْحُبَيْرُ، بِقَلْبِ^(٥) الْمُدَّةِ
 ياء، ثُمَّ تَدْغَمُ ياءُ التَّصْغِيرِ فِيهِمَا.

[رَدُّ الْمَعْلُ إِلَى أَصْلِهِ]

٨٤٦ - وَارْدُذٌ لِأَصْلٍ ثَانِيًا، لَيْتًا، قَلْبٌ فـ «قِيَمَةٌ» صَيَّرَ «قُؤَيْمَةً»، تُصَبُّ^(٦)
 اعلم أَنَّ الثَّانِي يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ فِي التَّصْغِيرِ بِشَرْطَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ لَيْتًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ
 بَدَلًا غَيْرِ هَمْزَةٍ تَلِي هَمْزَةً. فَانْدَرَجَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَوَّلُهَا: مَا كَانَ لَيْتًا مُتَقَلِّبًا عَنْ لَيْنٍ^(٧) نَحْوُ: بَابٌ وَمِيزَانٌ وَقِيَمَةٌ وَنَابٌ وَمَوْقِنٌ. فَتَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ «بَابٍ»: بُؤَيْبٌ، لِأَنَّ أَلْفَهُ عَنْ وَاوٍ، وَفِي «مِيزَانٍ»: مُؤَيْزَيْنٌ، لِأَنَّ يَاءَهُ عَنْ وَاوٍ. وَكَذَلِكَ
 تَقُولُ فِي «قِيَمَةٍ» وَ«دِيمَةٍ»: «قُؤَيْمَةٌ وَدُؤَيْمَةٌ»، لِأَنَّ الْيَاءَ فِيهِمَا مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ وَاوٍ، وَفِي «نَابٍ» وَهُوَ
 السِّنُّ: نُبَيْبٌ، لِأَنَّ أَلْفَهُ عَنْ يَاءٍ. وَإِنَّمَا رُدُّ الثَّانِي فِي ذَلِكَ إِلَى أَصْلِهِ لَزْوَالِ سَبَبِ انْقِلَابِهِ.

وِثَانِيهَا: مَا كَانَ لَيْتًا مُبْدَلًا مِنْ حَرْفٍ صَحِيحٍ غَيْرِ هَمْزَةٍ نَحْوُ: دِينَارٌ وَقِرَاطٌ. فَإِنْ أَصْلُهُمَا:
 دِنَارٌ وَقِرَاطٌ. وَالْيَاءُ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنْ أَوَّلِ الْمُثْلَيْنِ. فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِمَا: دُنَيْيِرٌ وَقُرَيْرِيطٌ، لَزْوَالِ
 سَبَبِ الْإِبْدَالِ.

وِثَالِثُهَا: مَا كَانَ لَيْتًا مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ لَا تَلِي هَمْزَةً نَحْوُ: ذَيْبٌ. فَإِنْ أَصْلُهُ الْهَمْزَةُ،^(٩) وَالْيَاءُ

(١) سقطت من ط. (٢) قرقري: اسم موضع. واللغزي: اللغز.

(٣) ت س ط: «الغيز». والقياس ما أثبتنا. انظر الصبان ٤: ١٦٤ شرح البيت ٨٥٣.

(٤) عند تصغير أي: عند إرادته. والجباري: نوع من الطير. وادر أي: اعلم. وعند: متعلق بفعل الأمر: خير. يريد: خير نفسك وغيرك. والفعل مبني على السكون وحرك بالكسر لضرورة القافية. وادر: فعل أمر جملته اعتراضية. وسقط الشطر الثاني من ت. (٥) عطف عليه جملة: تدغم. وفي النسخ: فقلبت.

(٦) اردد: أعد، يتعدى إلى مفعولين أولهما «ثانيًا»، والثاني محذوف هو متعلق: لأصل. واللام بمعنى: إلى. واللين: مخفف اللين. وهو بدل من «ثانيًا». وجملة قلب: صفة له. ولهذا الوصف امتنع كون «لينا» صفة. وتصب: مجزوم لأنه جواب شرط محذوف مع فعله. أي: إن تفعل ذلك تقل صوابًا. والجملة الشرطية حال من فاعل: صير. وقيمة: مفعول به أول مقدم لصير. وقويمة: مفعول ثان. ح: «صغر». وسقط الشطر الثاني من ت. والظاهر من تفسير الشراح وجل تمثيلهم أن المراد باللين هو حرف المد. ولكن الصواب أن يضم غير المد أيضًا نحو ما في المصدر: قيام وقويم.

(٧) كذا. وألف نحو باب وناب قلبت عن واء وياء متحركتين. فهما حرفا علة لا حرفا لين. والألف والياء والواو فيما يلي حروف مد ولين لا لين فقط. فهو يريد باللين حرف العلة مطلقًا، كما ذكرت في التعليقة المقدمة.

(٨) الدبية: المطر يدوم زمانًا في سكون.

(٩) ت ح: «الهمز». قلت: ومن هذا نحو الجمع «قيام» مصغره: قُؤَيْمُون. ردت الياء همزة لأنها بدل من همزة قائم.

فيه بدل من الهمزة. فإن صغرت قلّت: دُؤِيبٌ، بالهمزة رُجوعًا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها.

وخرج^(١١) بالشرط الأول ما ليس بلتين. فإنه لا يُردّ إلى أصله ولو كان مُبدلاً من لتين. فتقول في «قائم»: ^(٢)قَوَيْيْمٌ، بالهمزة، وفي «مُتَعِدٌ»: ^(٣)مُتَيْعِدٌ، خلافاً للزجاج^(٤) في «مُتَعِدٌ». ^(٥)فإنه يردّه إلى أصله فيقول: ^(٦)مُوَيْعِدٌ. والأول مذهب سيبويه، ^(٧)وهو الصحيح لأنّه إذا قيل فيه: «مُوَيْعِدٌ» أوهم أنّ مُكَبَّرَه: ^(٨)مُوَعِدٌ أو مُوَعَدٌ أو مَوَعِدٌ، ^(٩)ومُتَيْعِدٌ لا إيهام^(١٠) فيه.

وخرج بالشرط الثاني ما كان لتيّاً، مُبدلاً^(١١) من همزة تلي همزة، ^(١٢)كألف: آدَم، وياء: أَيْمَةٌ، ^(١٣)فإنهما لا يُردّان إلى أصلهما. أما «آدَم» فتقلب ألفه واواً. وأما «أَيْمَةٌ» فيُصغّر، على لفظه. ^(١٤)

= ويجوز الإدغام. أما مصغر نحو «ذِيب» فيجوز أن تبدل همزته واواً: دُؤِيب. وتقول: راس ورؤيس ورؤيس، ورياسة ورؤيسة ورؤيس، ورؤاس ورؤيس ورؤيس، وفيه وية - من فته ورثة - وقُوِيّة ورؤيّة وقُوِيّة ورؤيّة. وإنما يقال: قوم وصوم - مفردهما قائم وصائم - وقويم وصويم، فلا ترد الواو إلى الهمزة مع أنها مبدلة منها في المفرد، اعتداداً بالأصل الأول لحرف العلة.

(١) ت س: فخرج.

(٢) في حاشية ت عن ابن غازي ٣٢٦: ٢ في هذا نظر لأن الكلام مفروض في الثاني، وهذا في الثالث. وأخرج المكودي هذا النوع بقوله «ثانيّاً». قلت: ويرد على الشارح أن «فم» مصغره: قُوِيّه، والميم حرف صحيح لا حرف لين. وذهب الجرمي إلى ترك الهمز في مصغر نحو «قائم»، فتقع الواو بعد ياء التصغير، فتقلب ياء وتندغم فيها الياء الأولى. شرح الشافية ١: ٢١٥. بل إن «قُوِيْم» يجوز إبدال همزته ياء ثم الإدغام: قُوِيْم.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: ومُتَسَر، بتشديد التاء فيهما. أصلهما: مُوتَعِد ومُتَيْسَر. فأبدل من الواو والياء تاء، وأدغم المثلاث.

(٤) ت: للزجاجي.

(٥) زاد في ط: فيه.

(٦) الكتاب ١٢٧: ٢.

(٨) فيما عدا ط: «مفردة». وفي حاشية س عن نسخة: «مكبره». وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٩٠٩.

(٩) فوقها في ت عن التواتي أن الأول اسم فاعل، والثاني اسم مفعول، والثالث اسم زمان أو مكان. قلت: الأول والثاني من مصدر: أوعِد. والثالث يحتمل أيضاً أن يكون مصدرًا ميميًا.

(١٠) ح: لا إيهام.

(١١) انظر الإتحاف ٣٢٦: ٢. وفي النسخ: بدلاً.

(١٢) يرد عليه نحو: آل، بمعنى: أهل. فمصغره: أهْلِيل، مع أن الألف في المكبر بدل من همزة «أَل».

(١٣) ومنه نحو: إيمان وأولى. يُصغَر على: أُوَيْمِين وأُوَيْلِي، دون رد إلى الأصل. والأئمة: الأئمة جمع إمام. والياء ليست حرف مد هنا. فلا حاجة لإيراد «أئمة» إذا كان المراد باللين هو المد.

(١٤) زاد في ح: «فتقول فيه: أَيْمَةٌ». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: لا يغير لفظه إلا بزيادة ياء التصغير. والظاهر تفكيك المدغم لثلاث ياء بين ساكنين. قلت: أما تغيير اللفظ ففيه أيضاً ضم الهمزة وفتح الياء. وأما اجتماع الساكنين فيه فقياس لأن الأول حرف لين والثاني مدغم. فهو مثل: دُوِيّة وخُوِيّة. انظر الصبان ١٦٥: ٤.

تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل أَنَّ ما أُبدل لعلّة لا تزول بالتصغير^(١) لم يُردّ^(٢) إلى أصله، وما أُبدل لعلّة تزول بالتصغير^(٣) رُدّ إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أَنَّ قولَه في «شرح الكافية»: ^(٤) «وهو - يعني الردّ - مشروط بكون^(٥) الحرف حرف لين مُبدلاً من لين» غيرُ مُحَرَّر^(٦) بل ينبغي أن يقول: «مُبدلاً من غير همزة تلي همزة»، كما ذكر في «التسهيل»^(٧).

الثالث: ظاهر قوله «لَيْنًا قُلِبَ» أَنَّ مُرادَه: قُلِبَ^(٨) عن لين، كما قال في «الكافية»: ^(٩)

واردُذْ لأَصْلٍ ثَانِيًا، أَبْدِلَ مِنْ ذِي اللَّيْنِ، عَيْنًا، فَهَوَ بِالرَّدِّ قِمْنٌ
وذلك لأنَّ القلب، في اصطلاح أهل^(١٠) التصريف، لا يُطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر. وإذا كان كذلك فمفهومه يُوهم اشتراط كونه مُبدلاً^(١١) من لين، كما صرح به في «شرح الكافية»^(١٢).

فإن قلت: فلعلَّ مُرادَه بالقلب هنا^(١٣) مُطلق الإبدال، فيشمل ما كان مُبدلاً من لين، وما كان مُبدلاً من غيره. قلت: إذا حُمِلَ على هذا ورد عليه ما كان بدل همزة، ^(١٤) تلي همزة. فإنّه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيتون في نحو «نَابَ» ممّا ألفه عن ياء «تَوَيْبَ» بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال

(١) في النسخ: «العلّة لا تزول للتصغير». ط: «العلّة ما لا تزول بالتصغير». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: كمتعد ومتسر وقائم وبائع، حملاً على أفعالها في الإعلال، وتغييرها لا يزول.

(٢) فيما عدا الأصل: فإنه لا يرد.

(٣) نحو: قيمة وميزان ومُوسر وباب وناب.

(٤) ص ١٩٠٨.

(٥) بأن يكون.

(٦) ذلك لأنه لا يشمل المد المنقلب عن صحيح غير الهمزة، أو عن همزة لا تلي همزة، نحو: دينار وذيب. انظر الصبان ١٥٦: ٤.

(٧) ص ٢٨٦.

(٨) في النسخ: أن من شرطه أن يقلب.

(٩) في شرح الكافية الشافية ص ١٩٠٤ وح: «لأصل لَيْنًا». انظر الإتحاف ٣٢٧: ٢ ت س: «واردد لأصل ثَانِيًا لَيْنًا قلب». وهو صدر البيت ٨٤٦ من الألفية. وسقط منهما الشطر الثاني. وعيناً: بدل من «ثَانِيًا». والقمن: الجدير.

(١٠) سقطت من ت و س.

(١١) في النسخ: بدلاً.

(١٢) ص ١٩٠٨ - ١٩٠٩.

(١٣) سقطت من النسخ.

(١٤) ح: بدلاً من همزة.

الباء في نحو «شَيْخٌ»^(١) وَاوًا، ووافقهم في «التسهيل» على جوازه فيهما جوازًا مرجوحًا. يُؤيده أنه سُمع في «بَيْضَة»: بُوَيْضَةٌ.^(٢) وهو عند البصريين شاذٌّ. وقوله:^(٣)

٨٤٧ - وَشَذَّ، فِي «عِيدٍ»: عُيِيدَ،

وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله، وقياسه «عُودٌ» لأنه من: عَادَ يَعُودُ. فلم يردوا الباء إلى الأصل. قال الشارح:^(٤) حملًا على قولهم في الجمع: أعياد. قلت: وقاله^(٥) غيره، وفيه نظر، لأنهم قالوا: جمعه على «أعياد» فرقًا بينه وبين جمع^(٦) «عود». فينبغي أن يقال: وصغروه على «عُودٍ» فرقًا بينه وبين تصغير «عود». ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولًا على الآخر. وقوله:^(٧)

وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ، مِنْ ذَا، مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمِ

يعني:^(٨) يجب لجمع التكسير، من ردة الثاني إلى أصله، ما وجب للتصغير. كقولك^(٩) في باب وناب وميزان: أَبَوَاتٌ وَأَنَابٌ وَمَوَازِينُ. إِلَّا مَا شَذَّ^(١٠) كأعياد، وقوله:^(١١)

جَمَى، لَا يَحِلُّ الدَّهْرُ، إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمَيَاتِقِ

يريد: الموائق.^(١٢)

(١) فيكون مصغره: شُوَيْخًا.

(٢) س: باضة.

(٣) شذ أي: خرج على الحكم الوارد في البيت السابق. وفي عيد أي: في تصغيره. والجار والمجرور متعلقان بالفعل شذ.

وعيد أي: قولهم عيد. فهو على الحكاية فاعل مرفوع.

(٤) ص: ٧٩٠.

(٥) ط: وقال.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) حتم: وجب ولزم. والإشارة إلى ما تضمنه البيت ٨٤٦ وما مضى من البيت ٨٤٧. وبذلك يكون استثناء المرادي للجمع

«أعياد» وهمًا. فقد جمع على غرار مصغره بالياء. وما: نائب فاعل حتم. وعليه يعود الضمير في علم. وللجمع:

متعلقان بالفعل حتم، ومن ذا: بحال من الجمع. وقوله لتصغير تقديره: لتصغيره. والضمير لذا.

(٨) زاد في ح: أنه.

(٩) ت: «كقوله». س ح: كقولهم.

(١٠) انظر تعليقنا على قسم البيت قبل.

(١١) عياض بن أم درة. النوادر ص ٦٤ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٣٤٢ والعيني ١٦٦: ٤. ح: «عُقْدَى الميَاتِقِ». ط: «عقد

الميَاتِقِ». وحمل: نائب فاعل لفعل في بيت متقدم، لا خبر لمحذوف كما جاء في حاشية ط.

(١٢) ح: الموائق.

[قلب الألف الثانية]

قوله: ^(١)

٨٤٨ - والألفُ، الثاني المَزِيدُ، يُجَعَلُ واوًا، كَذَا ما الأَصْلُ فِيهِ يُجَعَلُ الألف إذا كان ثانيًا فله ^(٢) خمسة أقسام: الأول: مُبدل من ياء كتاب. والثاني: مُبدل من واو كتاب. والثالث: مجهول الأصل كعاجٍ وصابٍ. ^(٣) والرابع: زائد كضاربٍ. والخامس: مُبدل من همزة ^(٤) كآدم.

فأما الأولان فتقدم ^(٥) أنهما يُردَّان إلى الأصل. وأما الثالث والرابع فيُقلبان واوًا. وإليهما أشار بالبيت. فتقول: ^(٦) عَوِيَجٌ وَصَوِيْبٌ وَضَوِيْرِبٌ. ^(٧) وأما الخامس فيقلب ^(٨) واوًا أيضًا نحو: أَوِيْدِمٌ. ولم يُنبه عليه. ^(٩) واعلم أنَّ حُكم التَّكْسِيرِ في إبدال الألف ^(١٠) الثاني كحُكم ^(١١) التصغير. فتقول: ضَوَارِبٌ وَأَوَادِمٌ.

[حكم المحذوف الأصلي]

٨٤٩ - وَكَمَلِ الْمَنْقُوصِ، فِي التَّصْغِيرِ، مَا لَمْ يَخَوْ عَيْرَ النَّاءِ، ثَالِثًا، كـ «ما» ^(١٢) المنقوص هنا هو العام، وهو ما حُذف منه أصل، لا الخاص وهو ما حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة. فإذا صُغِرَ المنقوص المذكور كُملَ بردًا ما حُذف منه، إن كان على حرفين، نحو

(١) سقط «قوله» من ت وط. والألف: مبتدأ خبره جملة يجعل. وواوًا: مفعول به ثانٍ ليجعل. ونائب الفاعل ضمير يعود على الألف، وأصله مفعول به أول. وكذا أي: مثل هذا الجعل. فالكاف: خبر مقدم للمبتدأ: ما. وفيه: متعلقان بحال من الأصل. وجملة الأصل فيه يجعل: صلة الموصول. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) ط: إذا كانت ثانيًا فلها. (٣) الصاب: شجر مز.

(٤) في النسخ: همز. (٥) في شرح البيت ٨٤٦.

(٦) فيما عدا الأصل: فيقال.

(٧) سقطت من النسخ. (٨) ط: فيقلب.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٣٢٦: ٢ - ٣٢٧ عن أستاذه أبي عبدالله الصغير أن آدم داخل في قول الناظم لأنه في التصغير ترد الألف إلى همزة، فلتقتي الهمزتان فتبدل الثانية واوًا وجوبًا. وقد استشكل ابن غازي هذا، لأن القلب خاص بحروف العلة، وألف آدم مبدلة من همزة لا من حرف علة. فتأمل.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) في النسخ: حكم.

(١٢) كمل المنقوص أي: أكمله برد المحذوف منه. والتصغير أي: تصغيره. وما لم يخو أي: بعد الحذف. والناء: التي للتعويض. وما الأولى: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالفعل كمل. وغير: مفعول به، وثالثًا: بدل منه. وقيل: ثالثًا مفعول به، وغير: حال منه. وما: تحتل أن تكون حرف نفي أو اسمًا موصولًا، أو «ماء» حذفت منه الهمزة. والمرادي أغفل الثالث وهو أولى، واعتمد الثنائي وضما. انظر تعليقنا على التنبيه الثاني ص ٣٥١. وفي: متعلق بكمل. والكاف: خبر لمحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت.

«حُذِّ» مُسَمَّى بِهِ، وَسَهٌ^(١) وَيَذُّ. فَتَقُولُ فِيهَا: أَخِيذْ وَسُئِيهْ^(٢) وَيَذِيهْ،^(٣) بَرْدَ فَاءِ الْأَوَّلِ وَعَيْنِ الثَّانِي وَلامِ الثَّالِثِ.

وَأِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ^(٤) وَالثَّالِثُ تَاءُ التَّانِيثِ لَمْ يُعْتَدَ بِهَا، وَكُمِّلَ^(٥) أَيْضًا كَمَا يُكْمَلُ الثَّانِي نَحْوُ: عِدَّةٍ وَسَنَةٍ. فَتَقُولُ فِيهِمَا: وَغِيدَةٌ وَسُئِيهْ أَوْ سُئِيهْ،^(٦) بَرْدَ فَاءِ الْأَوَّلِ وَلامِ الثَّانِي.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ وَرَدَ مِنْ هَذَا النُّوعِ^(٧) مَحْذُوفُ الْعَيْنِ؟ قُلْتُ: لَا أَعْرِفُ لَذَلِكَ مَثَلًا إِلَّا لَفْظًا وَاحِدًا فِيهِ خِلَافٌ. وَهُوَ ثُبَّةٌ. ذَهَبَ الزَّجَاجُ إِلَى أَنَّهَا مَحْذُوفَةُ الْعَيْنِ مِنْ: ثَابٌ^(٨) يَثُوبُ. وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا مَحْذُوفَةُ اللَّامِ مِنْ: ثَبِيثٌ، إِذَا جُمِعَتْ.^(٩) وَهُوَ الْأَوَّلَى. وَهَذَا الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي الثُّبَّةِ الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ الْمَاءِ مِنْ^(١٠) وَسَطِ الْحَوْضِ. وَأَمَّا الثُّبَّةُ الَّتِي هِيَ الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ فَهِيَ مِنْ مَحْذُوفَةِ^(١١) اللَّامِ، لَا أَعْرِفُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا.

وَأِنْ كَانَ لِلْمَنْقُوصِ ثَالِثٌ^(١٢) غَيْرُ تَاءٍ^(١٣) لَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ، لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، لِأَنَّ بُنْيَةَ «فُعِيلٍ» تَتَأْتِي^(١٤) بِدُونِهِ. فَتَقُولُ فِي هَارٍ وَشَاكٍ وَمَيْتٍ: «هُوَيْرٌ وَشَوَيْكٌ وَمُيَيْتٌ». وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ «مَا لَمْ يَخَوْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا»، فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ حَوَى ثَالِثًا غَيْرَ التَّاءِ لَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ، وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ هُوَ التَّاءُ لَمْ يُعْتَدَ بِهَا وَرَدْ إِلَيْهِ.

(١) السه: الدبر. وأصله سته. ط: وثبة.

(٢) في النسخ: «سئيه». ط: ثيبة.

(٣) فيما عدا ط: «يدي». ووقوه في ح: «صوابه: يديه». وانظر الصبان ٤: ١٦٧.

(٤) زاد في النسخ: أحرف.

(٥) ط: يكمل.

(٦) فوقها في ت عن التواتي: «يعني: على من قال: ساني». يريد أن لامها حرف علة وهو واو بدليل سنوات. أما سُئِيهْ فعلى أن اللام هاء على لغة من قال: سانه فلائًا، أي: عامله بالسنة.

(٧) أي: ما كان على ثلاثة آخره تاء تأنيث.

(٨) يقال: ثاب الماء، إذا اجتمع.

(٩) في النسخ: ثبي يثبي إذا جمع.

(١٠) س: في.

(١١) في النسخ: محذوف.

(١٢) ت س: «المنقوص حوى ثالثًا». ح: المنقوص حرفًا ثالثًا.

(١٣) يعني: تاء التأنيث المربوطة التي للتعويض. ط: غير الباء.

(١٤) ح: تأتي.

(١٥) في حاشية ت عن التواتي أنه إذا كان هارٍ وشاكٍ قلبا من «هاورٍ» و«شاوكٍ»، ثم أعل إعلال السامي، فتصغيرهما: الهوري والشويكي. وهذا لا يشمل كلام الناظم لأنه مما هو على أربعة أحرف. وإذا كانا مما حذفت عينه على غير قياس فهما هارٍ وشاكٍ، وتصغيرهما: هويرٌ وشويكٌ. وهذا مراد الناظم والشارح. وشاكٍ السلاح أي: حاده وقاطعه. أما ميت فهو مخفف ميت يحذف الباء الثانية المنقلبة عن الواو. فالتاء فيه أصلية يحذف بنت وأخت. قلت: انظر التنبيه الثاني. وإذا كان هارٍ وشاكٍ على وزن «فَعْلٍ» يقلب الواو ألفًا فليس فيهما حذف وتصغيرهما: هويرٌ وشويكٌ ولكن الواو هنا هي الأصلية ردت بخلافها هناك. وانظر الصبان ٤: ١٦٧. والهاوي وهائر والهار هو الضعيف.

تنبيهات:

الأول: شدّ قول^(١) العرب في «هار»: هُوَيْثُرُ^(٢) برّد المحذوف، ولا يقاس عليه خلافاً لأبي عمرو. ونُقل أيضاً عن يونس والمازني. إلا أنّ أبا عمرو ويونس يردّان الهمزة في: خَيْرَ وشرّ،^(٣) والمازني لا يردّها^(٤) فيهما.

الثاني: إنّما قال «غير التاء» ولم يقل «غير الهاء» ليشمل تاء: بنتٌ وأختٌ. فإنّهما^(٥) لا يُعتدّ بهما أيضاً، بل تقول: بُنَيَّةٌ وأختيَّةٌ، برّد المحذوف.

الثالث: يعني بقوله «ثالثاً» ما زاد على الحرفين، ولو كان أولاً أو وسطاً. فالأول كقولك في تصغير «يَرِي»: يَرِيّ^(٧)، فلا يُردّ اعتداداً بحرف المضارعة. وأجاز أبو عمرو والمازني الرّدّ، فيقولان: يَرِيّ^(٨). ويونس يردّ ولا يُنَوّن، على أصل مذهبه في «فَعِيلٍ»^(٩) ونحوه. وتقدّم مثال الوسط.^(١٠)

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: «ما لم يحوِ غير التاء أو همزة الوصل»، لأنّ همزة الوصل لا يُعتدّ بها أيضاً، بل يُردّ المحذوف فيما هي فيه. قلت: لا يُحتاج إلى ذلك. فإنّ ما فيه همزة الوصل إذا صُغِر حُذفت فيبقى على حرفين لا ثالث له، نحو: اسمٌ وابنٌ. تقول في تصغيرهما: سُمِيّ وبُنِيّ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها لتحرك الأول.^(١١)

وقوله «كما» إشارة^(١٢) إلى أنّ الثنائي وضعا يُكَمَل أيضاً، في التصغير، توصلاً إلى بناء

(١) زاد في النسخ: بعض.

(٢) س ط: «هويثُر». وانظر الكتاب ١٢٥: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٩١ والارتشاف ١٧٦: ١ وشرح الشافية ١: ٢٢٤-٢٢٥. فهو مصغر هائر. ردت إليه العين المعلقة المحذوفة.

(٣) هما اسماء تفضيل وأصلهما: أخير وأشتر، على وزن «أفعل». وفي حاشية ت عن التواتي: «يعني: فتقول على قولهما: أخيرٌ وأشترٌ، بتشديد الياء - قاله شيخنا - وعلى قول المازني: خَيْرٌ وشرير، بالتفكيك لأن ياء التصغير حالت بين المثلين». قلت: تفيد «أشير» تشديد الياء وهم وقع فيه كل من رجعت إليه من المصادر. والصواب: أشيرٌ، بسكون الياء وتشديد الراء.

(٤) ط: لا يردّه.

(٥) في النسخ: لأنها.

(٦) فيما عدا الأصل: يقال.

(٧) هو مضارع رأى، مسمّى به. فهو اسم علم هنا، والياء زائدة على الأصل الذي حذفت منه الهمزة.

(٨) حذفت ياءه في الطرف لالتقاء الساكنين مثل مهتد. وهو مع ال: اليريني.

(٩) فوقه في ت عن التواتي أنه تقدم عند البيت ٦٧٤. س ط: يعيل.

(١٠) في نحو: هار وشاك وميت.

(١١) س ط: بتحرك الأول.

(١٢) ط: «أشار». وقد استشكل الشاطبي إيراد «ما»، ولم يطلع المكودي على ذلك، فزعم أنه لم ينبه عليه أحد. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢٣٧: ٢ عن الشاطبي بتصرف أن التمثيل بـ «ما» مشكل، لأنه إذا سمي به زيد عليه ألف مثل ثانية فتبدل همزة: هذا ماء يافئ. ولا يصغر إلا بعد تكيمله. والمطابق للحكم «هل» و«من» مما بقي ثنائياً بعد الستمية به. والصواب أن لو قال: وَكَمَلِ الْمَنْقُوصَ، فِي التَّصْغِيرِ، إِنَّ لَمْ يَحَوِ غَيْرَ التَّاءِ، ثَالِثًا، كَمَنْ

«فُعِيل». إلا أن هذا النوع لم يُعلم له ثالث فيزْدُ، بخلاف النوع السابق. وأجاز في «الكافية»^(١) و«التسهيل»^(٢) في الثنائي وضعًا وجهين: أحدهما: أن يُكْمَل بحرف علة، فتقول في «عن» و«هل» مُسْمَى بهما: عُنِّي وهُلِّي. والآخر: أن يُجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما: عُنَيْن وهُلِيل. وصرح في «التسهيل» بأن الأول أولى،^(٣) وبه جزم بعضهم.^(٤)

فإن قلت: إذا كَمَل بحرف علة فهل يُكْمَل بياء، أو بواو؟^(٥) قلت: خيّر بعضهم، فقال: واو أو ياء.^(٦) وظاهر كلام المصنف^(٧) أنه ياء، لأنه شبهه بـ «دم». ونص الأُبْدِي على أنه ياء. وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لا يظهر لهذين الوجهين أثر لفظي في نحو «ما» الاسمية أو الحرفية.^(٨) إذا سُمِّي بهما،^(٩) فإنك تقول على التقديرين: مُوَيَّ. وهو واضح.

الثاني: في قوله «كما» نظر، لأنه إن^(١١) أراد التمثيل فليس بجيد، لأن «ما» ونحوه من الثنائي وضعًا ليس من قبيل المنقوص.^(١٢) فكيف يُمَثَل به؟ وإن أراد التنظير فليس من^(١٣) نظير المنقوص إلا في مطلق التكميل، لأن المنقوص يُرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يُعلم له محذوف فيرد.^(١٤) فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو «ما» يُكْمَل، كما يُكْمَل المنقوص، ولا يُدرى بماذا يُكْمَل؟^(١٥) والله أعلم.

[تصغير الترخيم]

٨٥٠ - وَمَنْ، بِتَرْخِيمٍ، يُصَغَّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ، كَالْعُطِيفِ، يَعْنِي الْمِعْطَفَا^(١٦)

(٢) ص ٢٨٥.

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٩٠٥ و ١٩١١.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن حذف حرف العلة أولى من حذف حرف صحيح.

(٤) ط: جزم الشارح.

(٦) الارتشاف ١: ١٧٥. وفي النسخ: ياء أو واو.

(٧) في الكافية والتسهيل.

(٨) ط: والحرفية.

(٩) كذا، على جعل «أو» بمعنى الواو.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: سواء ضعف ألف «ما» نحو «ما» أو زيد الواو أو الباء على الخلاف، نحو: ماو أو ماي. فالحكم واحد.

(١١) سقطت من ت و ط ثم أقحمت في ت.

(١٢) بل يكون من المنقوص الذي حذف منه حرف إذا قيل: هو متصرف من التمويه، صار بالقلب والإبدال أصله: ماء.

(١٣) سقطت مما عدا الأصل.

(١٤) زاد في ط: إليه.

(١٥) ط: «بما يكمل». والجملة الأخيرة ليست في النسخ.

(١٦) اكتفى: استغنى. ويعني أي: يقصد تصغير المعطف. والجملة: حال من العطيف أي: عانيًا به. ومن: اسم موصول مبتدأ =

من التصغير نوع يُسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد. فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِرَ على «فَعِيل» وإن كانت أصوله أربعة صُغِرَ على «فَعِيلِل». فتقول في «معطف»: عَطِيفٌ، وفي «أزهر»: زُهَيْرٌ، وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد: حُمَيْدٌ. وتقول في «قِرطاس» و«عُصفور»: قُرَيْطُسٌ وَعُصْفِيرٌ.^(١)

تنبيهات:

الأول: إذا كان المُصغَّر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول، ومُسَمَّاه مُؤنَّث، لحقته التاء. فتقول في غِلاب^(٢) وسُعاد وحُبلى: غُلَيْئَةٌ وَسُعَيْدَةٌ وَحُبَيْلَةٌ.

الثاني: إذا صغرت^(٣) نحو: حائضٌ وطالقٌ. من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت: حَيِّضٌ وَطَلَيْقٌ، لأنهما في الأصل^(٤) صفة لمذكر.

الثالث: شدَّ في تصغير «إبراهيم» و«إسماعيل»: بُرْيَةٌ وَسُمَيْعٌ، فحذفوا من كُلِّ منهما أصلين وزائدين، لأنَّ الهمزة فيهما والميم واللام أصول. أمَّا الميم واللام فباتفاق، وأمَّا الهمزة ففيها خلاف: مذهب المُبرِّد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة. وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المُبرِّد: ^(٥)أُبَيْرِيَّةٌ وَأُسَيْمِيْعٌ. وقال سيبويه: ^(٦)بُرْيَهِيْمٌ وَسُمَيْعِيْلٌ. وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب.

وعلى ذلك^(٧) ينبني جمعهما، فقال الخليل وسيبويه: بُرَاهِيْمٌ وَسَمَاعِيْلٌ. وعلى مذهب المُبرِّد: أُبَارِيَّةٌ وَأُسَامِيْعٌ. وحكى الكوفيتون: بُرَاهِمٌ وَسَمَاعِلٌ، بغير ياء، وبرَاهِمَةٌ وَسَمَاعِلَةٌ. والهاء بدل من الياء. وقال بعضهم: أُبَارِةٌ وَأُسَامِيْعٌ، بغير ياء.^(٨) وأجاز ثعلب: بُرَاهٍ،^(٩) كما

= صلته جملة يصغر، وخبره جملة اكتفى. وجعله اسم شرط يقتضي جزم «يصغر» والتحريك بالكسر. وبترخيم: متعلقان بحال من فاعل يصغر، لأن الباء للمصاحبة بمعنى: مع. والأصل: ما يقابل الفاء والعين واللام. والكاف: خبر مبتدأ محذوف. وفاعل يعني: يعود على: من. يريد أنه يصغر المعطف على عطيف. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها أن المعطف هو الرداء.

(١) ت: قريطيس وعصيفير.

(٢) ط: غلاب.

(٣) في النسخ: صغر.

(٤) انظر الإتحاف ٢: ٣٢٨. وفي حاشية ت عن التواتي: لأن أصله: شخص أو إنسان حائض وطالق.

(٥) المقتضب ٢: ٢٤٩.

(٦) الكتاب ٢: ١٢٠.

(٧) فيما عدا الأصل: وعلى هذا.

(٨) سقط «بغير ياء» من ط.

(٩) حذف الياء لاتقاء الساكنين كما تحذف من جوار وليال، وهذا الجمع قياس على المصغر الشاذ، وهو قياس مع الفارق لأن المصغر للترخيم والجمع ليس كذلك، إلا أن يقال: إنه جمع ترخيم أيضًا، كالذي مضى في شرح البيت ٨٣٢.

يقال في تصغيره: بُرَيْةٌ. والوجه^(١) أن يجمعاً جمع سلامة، فتقول: (٢) إبراهيمون، وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفرء وثعلب، وقيل: للكوفتين، بدليل^(٣) قول العرب: (٤) «يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُدَمُّ» تصغير: أبلق. ومن كلامهم: (٥) «جاء بأُم الرُّبَيْقِ عَلَى أُرَيْقٍ». قال (٦) الأصمعي: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جملٍ أَوْزَقٍ. (٧) وقلب الواو (٨) في التصغير همزة. وأما قولهم: (٩) «عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ» فلا حُجَّةَ فيه لاحتمال أن يكون تصغير: حَمِيقٌ. (١٠)

[تصغير المؤنث بلا تاء]

٨٥١ - واختتم بتاء التأنيث ما صغرت، من مُؤنِّث، عارِ ثَلَاثِي، كَسِين^(١١) تلحق تاء التأنيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة، إذا كان ثلاثياً في الأصل، أو في الحال، أو في المآل. (١٢) فالأول نحو: يدٌ. فإنه ثلاثي في الأصل، فتقول في تصغيره: يَدِيَّةٌ. والثاني نحو: سِنٌ ودارٌ. فتقول في تصغيرهما: سُنَيْنَةٌ ودَوِيرَةٌ. والثالث نوعان: أحدهما: (١٣) ما كان رباعياً بمدة قبل لام مُعتَلَّة. فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو: سَمَاءٌ وَسُمَيْةٌ. وذلك لأن الأصل فيه «سُمَيْيٌ» بثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة،

(١) لأنه لا خلاف فيه، وهو قياس ما يكره العرب تكسيه.

(٢) ح س ط: فيقال.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٢٨ أن المرادي اتبع أبا حيان، والاستدلال فيه نظر لأن الجوهرية قال في بليق: هو اسم فرس كان يسبق الخيل - فهو اسم علم - ولأن ابن الفصاح أنكر الترخيم في غير العلم إلا ما سمع، بدليل أن ترخيم النداء خاص بالأعلام. انظر الصحاح (بلق) والارتشاف ١: ١٩٠ - ١٩١.

(٤) مثل يضرب في ذم المحسن. مجمع الأمثال ٢: ٤١٤. وفي حاشية ت عن التواتي: قال الأصمعي: هو اسم فرس كان يسبق الخيل. وهو في ذلك يغلب. قال: ومثله: يؤكل ويلد. هذا كلامه في «الأمثال» لأبي عبيد. انظر فصل المقال ص ٤٧٨.

(٥) أم الربيق: الداهية. والمثل ٨٨٨ في مجمع الأمثال. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشاهد في أريق.

(٦) ح: وقال.

(٧) الأورق: الأبيض إلى سواد. وفي حاشية ت عن التواتي: فحذفت الهمزة لتصغير الترخيم، فقيل: وريق. فقلبت الواو همزة لأن الواو المضمومة تقلب همزة.

(٨) سقطت من النسخ. ط: فقلبت الواو.

(٩) مثل يضرب للأفراط في مؤانسة الناس. مجمع الأمثال ١: ٤٠١.

(١٠) زاد في النسخ: قوله.

(١١) اختتم بتاء أي: صل بها. وما صغرت أي: ما تريد تصغيره. وما: اسم موصول مفعول به. ومن: تتعلق بحال من ما. والكاف: خبر لمحذوف. والعماري: الخالي من تاء التأنيث. وسقط الشطر الثاني من ت. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف، والنون الثانية من «سن» للوقف. (١٢) المآل: المصير.

(١٣) شرح الكافية الشافية ص ١٩١٤ - ١٩١٥.

والثالثة بدل لام الكلمة. فحذفت^(١) إحدى الياءين^(٢) على القياس المقرر^(٣) في هذا الباب،^(٤) فبقي الاسم ثلاثيًا فلحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد.

والآخر: ما صُغِرَ تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة. وقد تقدّم بيانه.^(٥)

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:^(٦)

٨٥٢ - ما لَمْ يَكُنْ، بالتاء، يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَنَسٍ

يعني: أنّ التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميز من واحد^(٧) بنزع التاء، نحو: شجرٌ وبقرٌ. فتقول في تصغيرهما: شَجِيرٌ وَبُقَيْرٌ.^(٨) إذ لو قلت في تصغيرهما:^(٩) شَجِيرَةٌ وَبُقَيْرَةٌ، لا لبس بتصغير شجرة وبقرة. ولا تلحق أيضًا بضعًا^(١٠) وعشرًا، وما دونهما من عدد المؤنث. بل يقال: بُضَيْعٌ وَعُشَيْرٌ. إذ لو قيل: بُضَيْعَةٌ وَعُشِيرَةٌ، لَتَوَهَّمَ أَنَّ ذلك عدد مذكر.

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٨٥٣ - وَشَدَّ تَرَكُّ، دُونَ لَبْسٍ^(١١)

(١) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٢٩ - ٣٣٠ عن شيخه أبي عبد الله الصغير: في هذا نظر لأن المحذوف في نية الموجود إن حذف على طريق القياس. ولهذا قال في «الإفصاح»: مصغره على القياس: سُمَيٌّ، وعلى الترخيم: سُمَيَّة. فقف عليه. انتهى. وتأمل ما في كتاب سيبويه. انظر الكتاب ٢: ١٣٦.

(٢) قال الشيخ يس ٢: ٣٢٣. وفي نسخة من نسخ المرادي: «إحدى الياءات»، بالجمع. وكل صحيح كما هو الظاهر، والأول أولى. (٣) ح: المقدّر.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٣٠. يعني: في باب المنقوص. قال سيبويه: «اعلم أنه إذا كان بعد... قضي». الكتاب ٢: ١٣٢.

(٥) في شرح البيت ٨٥٠.

(٦) اللبس: اختلاط الأمر وتبادر غير المقصود بالكلام. وشجر وبقر: من أسماء الجنس التي يجوز جعلها مؤنثة أو مذكرة. وأراد هنا لغة التأنيث. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالفعل «اختتم» في البيت المتقدم. واسم يكن ضمير يعود على مؤنث. وبالتا: متعلقان بحال من نائب فاعل يرى. وذا: مفعول ثان ليرى. وقد حذفت همزة «التاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) ح: الذي لم يميز من واحد إلا.

(٨) سقط «فتقول... وبقرة» من س.

(٩) سقط «في تصغيرهما» من النسخ.

(١٠) البضع: الأعداد من الثلاث إلى التسع. وفي حاشية ت عن التواتي أن البضع للمؤنث، والبضعة للمذكر. وهما كجمع الفلة.

(١١) ترك أي: إهمال اختتام الاسم بالتاء في التصغير. ودون: ظرف متعلق بالمصدر ترك. وزاد في ح تسمية البيت: «وندر...». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٣٠ أن الشاذ ما خرج عن جنسه بمخالفة القياس، والناذر ما قل وإن لم يخالف القياس، وأن تصغير «قندر» جملة ابن الأنباري والزمخشري بالتاء والجوهري بدونها. ثم قال: سمعت شيخنا أبا عبد الله ابن الفخار يقول: سمعت شيخنا أبا عبد الله بن عبد المنعم يسأل فخارًا بسببة: بكم هذا القدير؟ بلا تاء. فسأله فقال: كذا نص عليه الخليل في العين. انظر العين والصحاح (قندر).

يعني: شَذَّ ترك التاء دُونَ لبس، في ألفاظ محفوظة^(١) لا يُقاس عليها. وهي: دَوْدُ^(٢) وشَوْلُ^(٣) ونَابُ - للمُسَنِّ من الإبل - وَحَرَبٌ وقَرْسٌ وقَوْسٌ وِدْرُعُ الحديد^(٤) وعُرْسٌ^(٥) وعِرْسٌ^(٦) وضَحَى ونَعْلٌ ونَصَفٌ. ^(٧) وبعض العرب يَذْكُرُ الحرب والدرع والعُرْس، ^(٨) فلا يكون من هذا القبيل. وبعضهم ألحق التاء في عُرْس وقوس فقال: ^(٩) عُرَيْسَةٌ وقُوسَةٌ. تنبيهات:

الأول: لم يتعرَّض في «شرح الكافية»^(١٠) و«التسهيل»^(١١) إلى استثناء النوع الأول. أعني نحو: شَجَرٌ وخَمْسٌ.

الثاني: قيل: ^(١٢) ينبغي أن يستثنى نوعاً آخر - وهو نحو: طَالِقٌ - فيقول: ^(١٣) من أوصاف المؤنث إذا صغَّرَ تصغيرَ الترخيم. ^(١٤) وقد تقدَّم التنبيه عليه. ^(١٥)

الثالث: لا اعتبار في العلم بما نُقِلَ عنه، من تذكير وتأنيث. بل تقول في «رُمَح» علمَ امرأة: رُمِيحُهُ، وفي «عين» علمَ رجل: عَيْنٌ، خلافاً لابن الأنباري^(١٦) في اعتبار الأصل فيقول في الأول: رُمِيحٌ، وفي الثاني: عَيْنَةٌ. واستدلَّ بقولهم: عَيْنَةُ بنِ حِصْنٍ ونحوه. وأجيب بأنَّ ذلك مما نُقِلَ مُصَغَّرًا. ^(١٧)

الرابع: إذا سَمِيَتْ مؤنثاً ببنت وأخت حذفتْ هذه التاء، ^(١٨) ثم صغَّرتْ وألحقتْ تاء التأنيث، فتقول: بُنْيَةٌ وأُخِيَّةٌ. وإذا سَمِيَتْ بهما مذكراً لم تُلحقْ التاء فتقول: بُنْيٌ وأُخِي.

(١) ط: مخصوصة.

(٢) في حاشية ت عن ابن السكيت عن الأصمعي وأبي عبيدة أن الذود ما بين الثنتين والعشر من إناث الإبل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن الشول هي الناقة جف لبنها وارتقع ضرعها، بعد نتاجها بسبعة أشهر.

(٤) ط: «ودرع للحديد». وانظر الارتشاف ١: ١٧٩ - ١٨٠.

(٥) العرس: طعام وليمة النكاح. وسقطت من ط. وانظر التصريح ٢: ٣٢٤.

(٦) ضبط في ت بالكسر والضم، وفوقه أنه اسم للزوجة. وزعم الصبان ٤: ١٧١ أن الضم فيه نظر. وانظر الجمل للزجاجي ص ٢٩٣.

(٧) فوقها في ت أنها المتوسطة من النساء بين الصغر والكبر.

(٨) في ت بضم العين وكسرها.

(٩) س: فقالوا.

(١٠) ص ١٩١٣ - ١٩١٤. وسقط «شرح» مما عدا الأصل.

(١١) ص ٢٨٦. وفيها: ولا اسم جنس مذكر الأصل.

(١٢) ط: كان.

(١٣) ت س: «وهو نحو حائض». ح: وهو حائض.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: أما غير الترخيم فهو رباعي فلا شاهد فيه.

(١٥) في شرح البيت ٨٥٠.

(١٦) المذكر والمؤنث ص ١١٦.

(١٧) أي: صغرت «عين» وهي اسم جنس فكانت: عينة. ثم نقلت إلى اسم علم فسمي بها.

(١٨) في حاشية ت عن التواتي: لأن هذه التاء ليست للتأنيث، والتأنيث فهم من اللفظ كهتد.

وقوله: (١)

وَنَدَرَ لِحَاقَ تَا، فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثُرَ

أي: ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة. وذلك قولهم في «وراء»: وَرَيْثَةٌ بالهمز، (٢) وفي «أمام»: أُمَيْمَةٌ، وفي «قُدَام» قُدَيْدِيْمَةٌ. (٣) وقوله «كَثُرَ» يعني: (٤) فاقه في الكثرة. وثلاثيًا: مفعوله تقدّم عليه.

تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير «حُبَارَى» و«لُغَيْزَى»: (٥) حُبَيْرَةٌ وَلُغَيْزَةٌ. (٦) فيجاء بالتاء عوضًا من الألف المحذوفة. وظاهر «التسهيل» (٧) موافقته. فإنه قال: وَلَا تَلْحَقْ دُونَ شُدُوذٍ غَيْرَ مَا ذَكَرَ، (٨) إِلَّا مَا حُذِفَتْ مِنْهُ أَلْفٌ تَأْنِيثٌ خَامِسَةٌ أَوْ سَادِسَةٌ.

[تصغير الموصول والإشارة]

٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شُدُوذًا «الَّذِي» «الَّتِي» و«ذَا»، مَعَ الْفُرُوعِ، مِنْهَا «تَا» و«تِي» (٩)

التصغير من جملة التصارييف في الاسم، فحقّه ألا يدخل غير الْمُتَمَكِّن. إِلَّا أَنْ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ شَابِهَتِ الْمُتَمَكِّنَ، بِكَوْنِهَا تُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهَا، فَاسْتَبِيحَ (١٠) تصغير بعضها، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ خَوْلَفَ بِهِ (١١) تصغير الْمُتَمَكِّنَ، فَتَرَكَ أَوَّلَهَا (١٢) عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّصْغِيرِ، وَغَوَّضَ عَنْ ضَمَّتِهِ (١٣) أَلْفَ مَزِيدَةٍ (١٤) فِي الْآخِرِ، (١٥) وَوَافَقَتْ الْمُتَمَكِّنَ بِزِيَادَةِ يَاءِ

- (١) ندر: قلّ. وكثر: كثر الثلاثي فكثره، أي: كان أكثر منه. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. وتا: مضاف إليه يجري مجرى المقصور. انظر البيت ٦٤٢. وفيما: متعلقان بندر. وفاعل كثر: ضمير يعود على الاسم الموصول: ما. س: ثلاثي.
- (٢) س: بالهمزة.
- (٣) س: قديمة.
- (٤) ت ح ط: بمعنى.
- (٥) الحبارى: ضرب من الطير. واللغيزى: اللغز.
- (٦) هذا ما في الأصل. ومثله في الأشعموني ١٧٢: ٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٩١٥. وفي الكتاب ١١٧: ٣ أن حذف الياء من «لغيزى» في التصغير يقتضي حذف الألف أيضًا. ت ح ط: «لغيزة». وانظر الارتشاف ١: ١٨١ وشرح الشافية ١: ٢٤٤ والهمع ٢: ١٨٩.
- (٧) ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
- (٨) في النسخ: ولا تلحق في غير شذوذ دون ما ذكر.
- (٩) صغروا أي: صغر العرب. وشذوذًا: حال من الواو. والذي: في محل نصب مفعول به على الحكاية، عطف عليه التي وذا. ومع: تتعلق بحال من الأسماء الموصولة. والفروع أي: فروع الذي والتي وذا، وهي ما كان منى أو جمعًا. ومنها أي: من الفروع. ومن: لبيان الجنس متعلقة بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ على الحكاية: تا. وفي حاشية ت عن التراتي: «أي: خرجت عن نظائرها. وإلا فالتصغير مسموع فيها». وسقط الشطر الثاني منها.
- (١٠) فيما عدا الأصل: فلذلك استبيح.
- (١١) في النسخ: فيه.
- (١٢) في النسخ: أوله.
- (١٣) ط: منه ضمة.
- (١٤) في النسخ: زائدة.
- (١٥) ت: في الأخير.

ثالثة ساكنة، بعد فتحة، فقالوا في «الذي» و«التي»: اللّذّيّ واللّتيّ، وفي تثنيتهما: (١) اللّذّيّان واللّتيّان.

وأما الجمع فقال سيبويه، في جمع «الذي»: (٢) اللّذّيّون رفعًا، واللّذّيّين جرًّا ونصبًا، (٣) بالضمّ قبل الواو، والكسر قبل الياء. وقال الأخفش: (٤) اللّذّيّون واللّذّيّين، بالفتح كالمقصور. ومنشأ الخلاف من التثنية. فسيبويه يقول: حُذفت ألف «اللّذّيّ» في التثنية تخفيفًا، وفرقًا بين المُتمكّن وغيره. (٥) والأخفش يقول: حُذفت لالتقاء الساكنين. قال بعضهم: ولم يُنقل عن العرب شيء يُستند إليه، (٦) في جمع «الذي». وقالوا في جمع «التي»: اللّتيّات. وهو جمع «اللّتيّات»، (٧) تصغير «التي».

ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صُغرت غير: اللّذّيّ واللّتيّ وتثنيتهما وجمعهما. وقال في «التسهيل»: (٨) واللّتيّات واللّويّتا في «اللّاتي»، (٩) واللّويّتا واللّويّون (١٠) في «اللّاتي» واللّاتين. فزاد تصغير: اللّاتي (١١) واللّاتي واللّاتين. وظاهر كلامه أن اللّتيّات واللّويّتا كلاهما تصغير «اللّاتي». أما «اللّويّتا» فصحيح ذكره الأخفش. وأما «اللّتيّات» فإنما هو جمع «اللّتيّات» كما سبق. فتجوز في جعله تصغير «اللّاتي». (١٢) ومذهب سيبويه أن «اللّاتي». لا يُصغّر استغناءً بجمع «اللّتيّات». وأجاز الأخفش أيضًا «اللّويّتا» في «اللّاتي» (١٣) غير مهموز. (١٤) وأجاز غيره «اللّويّات» في «اللّاتي»، وقال في «اللّاتين»: اللّويّون. قيل: (١٥) والصحيح أنه لا يجوز تصغير: اللّاتي ولا اللّاتي ولا اللّاتين (١٦) ولا اللّواتي. وهذا مذهب سيبويه.

(١) يريد: في تثنية مصغرهما. وقد ردت فيهما الياء المحذوفة من المكبر. وأعفل المرادي الإشارة إلى ذلك.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٠. وقد ردت أيضًا الياء المحذوفة من المكبر، ثم حذفت. انظر الصبان ٤: ١٧٢.

(٣) في النسخ: نصبًا وجرًّا.

(٤) انظر الارتشاف ١: ١٨٧.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن المتمكن نحو: فتى وفتيان، بقلب الألف. ولو لم تحذف من الموصول لقليل: اللّذّيّان، بثلاث ياءات. فافهم وقس.

(٦) ط: ما يستند إليه.

(٧) حذفت الألف في الجمع لالتقاء الساكنين. ط: للتيّات.

(٨) ص ٢٨٨.

(٩) في النسخ: اللّتي.

(١٠) في التسهيل: واللّويّات واللّويّون. وانظر الصبان ٤: ١٧٣.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) في النسخ: تصغيرًا للّاتي.

(١٣) ط: اللّاي.

(١٤) غير المهموز هو اللّويّات.

(١٥) الارتشاف ١: ١٨٧.

(١٦) سقطت مما عدا الأصل.

وصغروا من أسماء الإشارة «ذا» و«تا»، فقالوا: ذَيَّا وَتَيَّا، وفي التنبيه: ذَيَّانٍ وَتَيَّانٍ. وقالوا في «أولا» بالقصر: أُولَيَّا، وفي «أولاء» بالمد: أُولَيَّاء. ولم يُصغَرُوا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لأسماء الإشارة في التصغير من التنبيه^(١) والخطاب وغير ذلك، من الأحكام، ما لها في التكبير^(٢).

الثاني: أصل «ذَيَّا» و«تَيَّا»: ذَيَّيَّا وَتَيَّيَّا، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة والثانية للتصغير^(٣) والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره، فحذفت الياء الأولى، لأن ياء التصغير لمعنى فلا تُحذف، ولأن الثالثة لو حُذفت لزم فتح ياء التصغير، لأجل الألف. فإن قلت: ما الداعي إلى هذا التقدير؟ قلت: الداعي إليه المُحافظة على ما استقرَّ، لياء التصغير، من كونها لا تلحق إلا الثالثة.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين: إن «ذا» ثلاثي في^(٤) الوضع، وإن ألفه من ياء، وعين الكلمة محذوفة وهي ياء أيضًا. وذهب بعضهم إلى أن عينه واو، فيكون من باب «طويت». وقد قيل: إن هذه الألف هي العين، واللام هي المحذوفة. وأنا على مذهب الكوفيين والسُّهيلي فلا يستقيم، لأن الألف^(٥) عندهم زائدة، وهو ممَّا وُضع على حرف واحد. وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن «ذا» ثنائي الوضع^(٦). والتقدير السابق فيه مُمكن،^(٧) لأنّه يُكَمَّل في التصغير كما تقدّم في «ما»^(٨).

الرابع: ذكروا أن الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضمّ أولها. قيل: ويردّه ما حُكي من ضمّ لام: اللذَيَّا واللَّتَيَّا. وذكر في «التسهيل»^(٩) أن الضمّ فيهما لغة^(١٠).

(١) يعني «ها» التنبيه. ت ط: التنبيه.

(٢) أي: في مكبراتها قبل التصغير. ح: «التكبير». ط: «التكسير». وانظر ص ٢٨٨ من التسهيل و٤: ١٧٣ - ١٧٤ من الصبان والاسموني و١: ١٨٧ من الارتشاف.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٩٢٤ - ١٩٢٥. ح: ياء التصغير.

(٤) سقطت من س.

(٥) في النسخ: ألفه.

(٦) ح ط: ثنائي في الوضع.

(٧) في النسخ: «ممكن فيه». ط: فيه يمكن.

(٨) في شرح الليث ٨٤٩.

(٩) ص ٢٨٨.

(١٠) س ح: «لغة». وكذلك كانت في ت ثم صححت كما أثبتنا.

الخامس: زيادة الألف في «أولياء» بالقصر^(١) ظاهرة، لأنَّ ألفه أُبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها. وأمَّا «أولياء» بالمدِّ فمذهب المُبرِّد^(٢) أنَّ الألف المزيدة ألحقت قبل الهمزة لثلاثا يصير الممدود مقصورا. فالياء الأولى في «أولياء»^(٣) للتصغير، والثانية منقلبة عن ألف «أولاء»، والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة. ومذهب الزجاج أنَّ الألف زيدت آخرًا كما في أخواته. لكنه يرى أنَّ أصل همزة «أولاء» ألف، فزيدت الياء ثالثة، وقلبت الألف التي بعدها،^(٤) وأعيدت الهمزة إلى أصلها،^(٥) وزيدت ألف العوض آخرًا.^(٦)

واعلم أنَّ في همزة «أولاء» ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها عن ياء. وهو مذهب المُبرِّد. والثاني: أنَّ أصلها ألف. وهو مذهب الزجاج. والثالث: أنها أصلية غير مُبدلة من شيء، بل «أولاء»^(٧) ممَّا فاؤه همزة ولاومه همزة. وهو مذهب الفارسي. وقد تقدّمت هذه المذاهب في باب «أسماء الإشارة».^(٨)

فإن قلت: كيف زعموا أنَّ الألف المزيدة في «أولياء» و«أولياء» للعوض، وأولهما مضموم؟ قلت: الضمة فيهما ليست المُجتلِبة^(٩) للتصغير، بل هي الموجودة في حال التكبير.^(١٠)

السادس: اعلم أنَّ قول الناظم «وصَغَرُوا شُدُودًا» البيت معترَض من ثلاثة وجوه: (١١) أولها: أنَّه لم يُبين الكيفية. بل ظاهره يُوهم أنَّ تصغيرها كتصغير المُتمكِّن. وثانيها: أنَّ قوله «مع الفروع» ليس على عمومه، لأنَّهم لم يُصَغِّروا جميع الفروع. وثالثها: أنَّ قوله «منها تا وتي» يُوهم أنَّ «تي» صَغُرَ كما صَغُرَ «تا». وقد نصَّروا على أنَّهم لم يُصَغِّروا من ألفاظ المؤنَّث إلَّا «تا». وهو المفهوم من «التسهيل».^(١٢) فإنَّه قال: لا يُصَغَّر من غير المُتمكِّن إلَّا «ذا» و«الذي» وفروعها الآتي^(١٣) ذكرها. ولم يذكر^(١٤) من ألفاظ المؤنَّث غير «تا».

(١) سقطت من ت و س. ح: فذهب المبرد إلى.

(٢) الراو في هذه الكلمة بالتصغير وغيره مزيدة في الرسم اصطلاحاً، حيثما وردت هنا. فهي لا تلفظ. وسقط «في أولياء» من ط.

(٤) في حاشية ت: قوله «فزيدت الياء» يعني ياء التصغير. وقوله «ثالثة» يعين بالنسبة إلى الهمزة واللام قبلها. وقوله «وقلبت الألف بعدها» يعني: وأدغمت ياء التصغير فيها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: قلبت ألفاً لأنَّ أصلها ألف.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: وقلبت همزة.

(٧) في النسخ: «فأولاء». ط: بل إلّا.

(٨) في شرح البيت ٨٤. وسقط «وقد تقدمت... الإشارة» من النسخ.

(٩) في النسخ: مجتلبة.

(١٠) ت: «التكبير». وصححت في الحاشية كما أثبتنا.

(١١) فيما عدا الأصل: أوجه.

(١٢) ص ٢٨٨.

(١٣) ح: اللاتي.

(١٤) شرح الكافية الشافية ص ١٩٢٣ - ١٩٢٥. وفي النسخ: ولم يذكروا.

النَّسَب

هذا الأعراف في ترجمته. ^(١) وقال سيبويه: «باب الإضافة». ^(٢) ويحدث بالنسب ثلاث ^(٣) تغييرات:

الأول: لفظي. وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مُشَدَّدة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنوي. وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له. ^(٤)

والثالث: حُكمي. وهو معاملته معاملة الصفة المُشْتَقَّة، ^(٥) في رفعه المُضْمَر والظاهر باطراد.

وقد أشار إلى التغير اللفظي بقوله: ^(٦)

٨٥٥ - ياء كِيا الكرسي، زادوا للنَّسَب وكلُّ ما تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعني: أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مُشَدَّدة، كياء الكرسي، مكسورًا ما قبلها، كقولك في النسب إلى «زَيْدٍ»: زَيْدِي. ولم ينصَّ على أنَّ إعرابه يُنقل إليها، لوضوحه ^(٧).

(١) الترجمة: التسمية والعنونة.

(٢) الكتاب ٢: ٦٩. وفي حاشية ت عن التواتي أنه إذا أريد إضافة شيء إلى غيره جعل في آخر الغير ياء مشددة وكسر ما قبلها، نحو: دمشقي ودميقي وزيدي.

(٣) كذا، على اعتبار تأنيث التغيرات، أو أن مفردا تغييرا. س ح: «ثلاثة». وقد أغفل النحاة تغييرين: رابعا هو حذف التنوين من المتن، وخامسا هو حذف «أل» من المحلي بها. وهما من اللفظي.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: كمكة والمدينة مثلاً اسمان للمدينتين. فإذا نسب شخص أو غيره إليهما قيل: مكِّي ومدني. فصار الاسم اسمًا لما لم يكن له. قلت: الأصل في المنسوب إليه أن يكون صفة. وإنما يصير اسمًا بحذف الموصوف به ونقله إلى باب الذوات. وقد ينسب إلى المركب فيصير المنسوب اسمًا. نحو: كنتي وأرايتي ولا أدري. ومن ذلك قولهم: أسلمي، نسبة إلى: أسلموا. انظر تعليقنا على الآية ١٧ من سورة الحجرات في المفصل.

(٥) يعني اسم المفعول، وقد ينتقل إلى معنى الصفة المشبهة، وقد ينسب إلى الصفات مبالغة، نحو: أحمرِّي وأصفرِّي ودوّاري. وفيما عدا الأصل: «المشبهة». وانظر الارتشاف ١: ٢٧٩.

(٦) ياء أي: ياء مشددة. مفعول به مقدم للفعل زاد. والضمير المتصل للعرب. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. والكاف قبلها: صفة لـ «ياء». وللنسب: متعلقان بزاد. وكل: مبتدأ مضاف إلى النكرة الموصوفة، خبره جملة: كسره وحب. وجملة تليه: صفة ما. وتليه: تكون بعده الياء. والضمير المتصل يعود على ما. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٢.

[حكم الياء والألف والتاء طرفاً]

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغيرات، في بعض الأسماء، تغيير آخر أو أكثر. فمن^(١) ذلك ما أشار إليه بقوله:^(٢)

٨٥٦ - ومِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا تَأْنِيْثٌ، أَوْ مَدَّةٌ، لَا تُشْبِهُتَا
يعني: أنه يُحذف لياء النسب كل ياء تُماثلها، في كونها مُشَدَّدة^(٣) بعد ثلاثة أحرف فصاعداً،
وتُجعل ياء النسب مكانها كقولك في «شَافِعِيَّ»^(٤) و«مَرْمِيَّ» : شَافِعِيَّ وَمَرْمِيَّ. تُقَدَّرُ^(٥) حذف
الأولى وتجعل ياء النسب موضعها.^(٦)

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظي؟^(٧) قلت: يظهر أثره في نحو «بَخَاتِيَّ» جمع
بُخْتِيَّ،^(٨) إذا سُمِّيَ به^(٩) ثم نُسب إليه^(١٠) فإنك تقول: هذا بَخَاتِيَّ، مصروفًا. وكان قبل
النسب غير مصروف.

تنبيه: لا فرق في ذلك بين ما ياءه زائدتان كشافعي، وبين ما إحدى ياءيه أصلية
كمرموي.^(١١) هذا هو الأفصح. وفصل بعض العرب فقال في «مَرْمِيَّ»: «مَرْمُويَّ»، لأن ثاني
ياءيه أصلية. وسيأتي.^(١٢)

(١) في النسخ: من.

(٢) مثله أي: مثل ياء النسب، مفعول به مقدم للفعل احذف. وبه يتعلق أيضًا: مما. أي: من الاسم الذي تضمن ياء مثل
ياء النسب. فالفاعل يعود على ما. وجملة حواه: صلة الموصول. والمعطوف بالواو الثانية هو جملة لا تشبه. وتا:
مفعول به مقدم مضاف، حذفت همزته للتخفيف. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومدة معطوف
على تا. ولا: ناهية. والألف في القافية بدل من نون التوكيد الخفيفة. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٣) ط: «في كونه مشددة». وفي النسخ: كل ما مائلها في كونها ياء مشددة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا منسوب إلى شافع. فإذا نسبت إليه قلت: شافعي، بحذف الياء الأولى. فهو منسوب
إلى منسوب.

(٥) ت ح ط: «يقدر». س: فيقدر.

(٦) ت س ط: وجعل ياء النسب في موضعها.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) البختي: الواحد من الإبل الخراسانية.

(٩) قيده بالتسمية ليكون علمًا فينسب إليه بلفظه. ولولا ذلك لوجب النسبة إلى مفردة. وكان عليه تقييد التسمية بالتذكير
أيضًا، لأن العلمية مع التأنيث مانعة للصرف دون صيغة متتهى الجموع. انظر التصريح ٢: ٣٢٧.

(١٠) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٢. س: ثم ينسب إليه.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أنه اسم مفعول أصله «مَرْمُوي»، فقلت الواو ياء وأدغمت في الثانية. وقد سها عن قلب ضمة
الميم كسرة.

(١٢) ط: المرمي.

(١٣) في شرح البيت ٨٦٢. وفي الأصل ههنا يياض انخرم به النص حتى «عندي محيي»، فاستوفينا من النسخ.

وقوله «وتا * تأنيث» يعني: ^(١) أنها تُحذف أيضًا ^(٢) لياء النسب، فيقال في النسب إلى «مكة»: مكِّي، ^(٣) لثلاً يجمعوا بين علامتي تأنيث في نحو امرأة مكِّيَّة. وقول العامة: «درهم خليفتي» ^(٤) لحن.

وقوله «أو مدته» يعني ^(٥) ألف التأنيث المقصورة. وهي إمّا رابعة أو خامسة فصاعدًا. فإن كانت خامسة فصاعدًا حُذفت، وجهاً واحداً، ^(٦) كقولك في «حُبَارِي» ^(٧) حُبَارِي، وفي «فَيْضُوصَى»: فَيْضُوصِي. ^(٨) وإن كانت رابعة في اسم ثانيه مُتَحَرِّك حُذفت كالخامسة، كقولك في «جَمَزِي»: ^(٩) جَمَزِي. وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان: قلبها واواً وحذفها. وقد أشار إليهما بقوله: ^(١٠)

٨٥٧ - وإن تَكُنْ تَرَبُّعٌ ذا ثَانٍ، سَكَنَ فقلْبُها واوًا، وحذفُها حَسَنٌ
مثال ذلك: حُبَلِي. فتقول على الأول: حُبَلَوِي، وعلى الثاني: حُبَلِي.

(١) سقطت من ت وح ثم أُنحِت في ت.

(٢) في حاشية ت عن التوزري أن التاء إذا لم يتحقق أنها للتأنيث لم تحذف. فقد خطأ بعضهم، كالزبيدي في «الحن العامة»، من نسب إلى الذات بقوله: الذاتي. وفيه نظر لأن من الأصوليين وغيرهم من فسر الذات بالحقيقة لا بمؤنث «ذو»، فهو اسم منقول عن الأعجمية والنسبة إليه دون حذف، لأنه ثلاثي الأصول، حتى يدل الدليل على خلاف ذلك. والاسم الأعجمي لا يسلط عليه الاشتقاق. فإذا قيس على الأسماء العربية كان مثل اللات، على رأي من جعل أصلها التخفيف، وكقولهم: رجل صات أي: شديد الصوت. فالنسب: لاتي وصاتي وذاتي. وإذا جعل مؤنث «ذو» فالنسب إليه: ذَوَوِي. ولينظر في كتابه. قلت: ومثل ذلك النسب إلى القات - وهو النبات المعروف - ورجل مات، على وزن «فَعِل» من مصدر: مات يمات. وانظر شرح البيت ٧٨٦.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: لو قيل «مكتي» لزم في المؤنث: مكِّيَّة. فليزم جمع حرفين لمعنى واحد.

(٤) خليفتي: منسوب إلى الخليفة. والقياس: خلفي، بحذف الياء والتاء وفتح اللام. ومن اللحن قول العامة: دواتي ويمامتي وحياتي، في النسب إلى دواة واليمامة وحية. والصواب: ذَوَوِي ويمامي وحَيَوِي. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٣٥.

(٥) زاد في ط: أن.

(٦) أي: بلا خلاف.

(٧) الحباري: ضرب من الطير.

(٨) فوقه في ت عن التواتي أن الفيضوصي هو الحديث المتفاوض بين الناس. وفي حاشية ح عن ابن السيد: «قال: فوضوء بالمد، وفيضوصى وفيضوءاء، وفيضوصى وفيضوءاء». ط: «وفي قبعثرى: قبعثري». قلت: القبعثرى: الجمل الضخم. وألفه زائدة للتكثير لا للتأنيث. فأيراده هنا وهم. وانظر الصبان ٤: ١٧٨.

(٩) فوقه في ت عن التواتي: وهو السير السريع.

(١٠) ت: «إليه بقوله». ط: «إليها بقوله». والضمير في «تكن» لمدة التأنيث المقصورة. وتربع الشيء: تجعله على أربعة أحرف. وذا ثان سكن أي: ما كان ثانيه ساكناً. وجملة تربع: خبر تكن. وذا: مفعول به. وجملة سكن: صفة لثان. وراوًا: مفعول به ثان للمصدر قلب، وقد أضيف إلى نائب فاعله وهو أصلاً مفعوله الأول في المعنى. وحسن: خبر حذف. وخبر قلبها محذوف للإشعار به أي: جائز. ليكون منبهاً على رجحان الحذف بأنه حسن، لا جائز فحسب، وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

تنبيهات:

الأول: يجوز، مع القلب، أن يُفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً بالممدودة.^(١)
 الثاني: ليس في كلام الناظم ترجيح^(٢) أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء. بل الحذف هو المختار، وقد صرح به في غير هذا النظم.^(٣)
 الثالث: شذوا في بني الحُبَلَى من الأنصار، فقالوا: الحُبَلَى،^(٤) بفتح الباء.
 ٨٥٨ - لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ، وَالْأَصْلِيُّ، مَا لَهَا،^(٥)

يعني: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو «عَلَقَى»،^(٦) أو مُنْقَلَبَةً^(٧) عن أصل نحو «مَلَهَى»، فلها ما لألف التانيث من^(٨) نحو «حُبَلَى» من القلب والحذف. فتقول: عَلَقَوِيٌّ وَمَلَهَوِيٌّ، وَعَلَقِيٌّ وَمَلَهِيٌّ. وأشار بقوله:^(٩)

وِلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ، يُعْتَمَى

إلى ترجيح القلب في المُنْقَلَبَةِ عن أصل. فـ «مَلَهَوِيٌّ» أفصح من «مَلَهِيٌّ». ويقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتماه يعتامه أيضاً. قال طرفة:^(١٠)

أَرَى الْمَوْتَ يَعْتَامُ الْكِرَامَ، وَيَصْطَفِي عَقِيلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلي المُنْقَلَبَ عن أصل واو أو ياء،^(١١) لأن الألف لا تكون أصلاً غير

(١) نحو: حيلاتي وفوضاوتي وملهاوتي. ح: بالممدود.

(٢) قيل: إن حكمه في عجز البيت ٨٥٨ باختيار قلب الأصلي فيه كالصريح بترجيح الحذف هنا. الصبان ٤: ١٧٨. وانظر تعليقنا على البيت ٨٥٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٩٢٩ و ١٩٤١.

(٤) كذا محلي بـ «أل» تبعاً للارتشاف ١: ٢٨١. والصواب حذفها إلا إذا كان المنسوب معرفاً. نحو: زيد الحبلي. انظر الكتاب ٢: ٦٩ والقاموس (حب). وزعم السهيلي أن فتح الباء خطأ. وهو المخطئ. التاج (حب).

(٥) لشيها أي: لما يشبه ألف التانيث في كونها رابعة ذي ثان ساكن. والملحق: الحرف يلحق كلمته بكلمة أخرى، صفة لشبه. وما: اسم موصول مبتدأ خبره محذوف هو متعلق: لشبه. ولها: متعلقان بفعل صلة الموصول المحذوف. وزاد في س وحاشية ت بقية البيت.

(٦) العلقى: ضرب من الشجر.

(٧) العطف على خبر «كان» المحذوف. وهو متعلق: للإلحاق.

(٨) ت ح: في.

(٩) ط: «فأشار بقوله». وسقط المثالان قبل من س. ويعتمى: يفضل على غيره. والجملة: صفة للمبتدأ قلب. وللأصلي: متعلقان بالخبر.

(١٠) شرح القوائد العشر ص ١٣٨ والأشموني ٤: ١٧٨. والكرام: جمع كريم. وهو الشريف الفاضل. وعقيلة الشيء: خياره وأجوده. والمال: الإبل. والفاحش: السيئ الخلق. والمتشدد: البخيل.

(١١) س ح: وأو كان أو ياء.

مُنْقَلَبَةً إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ شَبِيهِهِ. ^(١)

الثاني: تخصيص الأصلي بترجيح القلب يُوهم أَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ تَكُونُ كَأَلْفِ التَّائِيثِ فِي تَرْجِيحِ الْحَذْفِ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى قَوْلِهِ «مَا * لَهَا». وَقَدْ صَرَحَ فِي «الْكَافِيَةِ» وَشَرَحَهَا ^(٢) بِأَنَّ الْقَلْبَ فِي أَلْفِ الْإِلْحَاقِ الرَّابِعَةِ أَجُودُ مِنَ الْحَذْفِ، كَالْأَصْلِيَّةِ. لَكِنْ ذَكَرَ أَنَّ الْحَذْفَ فِي أَلْفِ الْإِلْحَاقِ أَشْبَهُ مِنَ الْحَذْفِ ^(٣) فِي الْأَصْلِيَّةِ، لِأَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ شَبِيهَةٌ بِأَلْفِ «حُبْلَى» فِي الزِّيَادَةِ.

الثالث: لَمْ يَذْكُرْ سَبِيوِيهِ ^(٤) فِي أَلْفِ الْإِلْحَاقِ وَالْمُنْقَلَبَةِ عَنْ أَصْلٍ غَيْرِ الْوَجْهِينِ ^(٥) الْمَذْكُورَيْنِ. وَزَادَ أَبُو زَيْدٍ فِي أَلْفِ الْإِلْحَاقِ ثَالِثًا. وَهُوَ الْفَصْلُ بِالْأَلْفِ كَمَا فِي حُبْلَاوِيٍّ، وَحَكَى فِي أَرْطَى: ^(٦) أَرْطَاوِيٍّ. وَأَجَاذَهُ السِّرَافِيُّ فِي الْأَصْلِيَّةِ، فَقَوْلُ: مَلْهَاوِيٍّ. ^(٧)

٨٥٩ - وَالْأَلْفُ، الْجَائِزُ أَرْبَعًا، أَزَلُ ^(٨)

إِذَا كَانَتْ أَلْفُ الْمَقْصُورِ خَامِسَةً فَصَاعِدًا حُذِفَتْ مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ أَوْ لِلتَّكْثِيرِ، نَحْوُ: مُسْتَدْعَى وَفَرَقَرَى وَفَبَعَثَرَى. ^(٩) فَقَوْلُ: مُسْتَدْعِيٍّ وَفَرَقَرِيٍّ وَفَبَعَثَرِيٍّ.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوَّل: إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ الْمُنْقَلَبَةُ عَنْ أَصْلٍ خَامِسَةً بَعْدَ حَرْفٍ مُشَدَّدٍ، نَحْوُ «مُعْلَى»، ^(١٠) فَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورِ الْحَذْفُ - وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ إِطْلَاقِ النَّازِلِ - وَمَذْهَبُ يُونُسَ جَعَلَهُ كَمَلْهَى، فَيُجِيزُ فِيهِ الْقَلْبَ. وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَشَبِيهَةٌ ^(١١) أَنَّ الْمُضْعَفَ بِإِدْغَامِ فِي حَكْمِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَكَأَنَّهَا رَابِعَةٌ.

الثاني: قَدْ ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ ^(١٢) أَنَّ قَوْلَهُمْ «مُصْطَفَوِيٍّ» خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: مُصْطَفِيٍّ.

- (١) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي أَنْ الْحَرْفَ نَحْوُ: إِلَى وَعَلَى وَ«مَا» الْحَرْفِيَّةُ، وَشَبِيهُهُ الْمَبْنِيَّاتِ نَحْوُ «مَا» الْمَوْصُولَةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ.
- (٢) ص ١٩٢٩ وَ ١٩٤٢.
- (٣) يَرِيدُ: أَحْسَنَ مِنَ الْحَذْفِ وَأَمَثَلُ.
- (٤) الْكِتَابُ ٧٧: ٢.
- (٥) فِي النِّسْخِ: إِلَّا الْوَجْهِينِ.
- (٦) الْأَرْطَى: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ. وَمَقْطُ «فِي أَرْطَى» مِنْ ت وَح. وَانْظُرِ الْإِرْتِشَافَ ٢٨١: ١.
- (٧) زَادَ فِي النِّسْخِ: قَوْلُهُ.
- (٨) الْأَلْفُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ لِلْفِعْلِ أَزَلْ، أَيْ: احْذَفْهُ. وَالْجَائِزُ: الْمَجَاوِزُ. وَأَرْبَعًا: مَفْعُولٌ بِهِ لَاسِمُ الْفَاعِلِ الْجَائِزِ. وَزَادَ فِي ح الشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ. وَلَمْ يَقُلْ «أَرْبَعَةً» لِإِعْتِبَارِ الْمَعْدُودِ مُؤَنَّثًا، أَيْ: أَرْبَعَ لَفْظَاتٍ.
- (٩) فَرَقَرَى: اسْمُ مَوْضِعٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: فَرَقَرَى. وَهِيَ اسْمُ مَوْضِعٍ أَيْضًا وَالْأَلْفُ فِيهَا سَادِسَةٌ. وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي أَنَّ الْقَبِيحْرَى هُوَ الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ.
- (١٠) مَعْلَى: اسْمُ رَجُلٍ. وَالْمَعْلَى: سَابِغٌ سَهَامٌ لِمِيسَرٍ لَهُ سَبْعَةُ أَنْصَابٍ عِنْدَ الْفُوزِ، وَعَلَيْهِ سَبْعَةٌ إِنْ لَمْ يَفْزَ. وَانْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةَ ص ١٩٤٢ وَالْإِرْتِشَافَ ٢٨١: ١ وَالْكِتَابَ ٧٩: ٢.
- (١١) فِي النِّسْخِ: «وَسَبِيهِ». وَفِي حَاشِيَةِ ت تَصْوِيبٌ كَمَا أَثْبَتْنَا. وَحَمَلْنَا نَحْوُ «مَعْلَى» عَلَى «مَلْهَى» فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ شَرْطَ «مَلْهَى» سَكُونُ الْحَرْفِ الثَّانِي.
- (١٢) فِي النِّسْخِ: بِمَا تَقَدَّمَ.

وتقرير النسب إلى المقصور أن تقول: إن كانت ألفه خامسة فصاعداً حُذفت مطلقاً،^(١) خلافاً ليونس في نحو: مُعلّى، وإن كانت رابعة فهي ثلاثة أقسام: ألف تأنيث وألف إلحاق وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثاني ما هي فيه مُتحرّكاً حُذفت، وإن كان ساكناً ففيه ثلاثة أوجه: الحذف، والقلب بلا فصل، والقلب مع الفصل. وأجودها الأول ثم الثاني ثم الثالث. وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأي^(٢) القلب. والأصلية فيها وجهان. وعلى رأي السيرافي ثلاثة^(٣) أجودها القلب. إلا أن الحذف في المُلحقة أشبه^(٤) منه في الأصلية. وإن كانت ثلاثة قُلبت وأوّا مطلقاً،^(٥) كقولك في «فتى» و«عصا»: فَتَوِيَّ وَعَصَوِيَّ. فإن قلت: لم يُصرّح في النظم بحكم الألف الثالثة. فمن أين يؤخذ؟ قلت: لما بين ما يُحذف علم أن ما عداه لا يُحذف بل يُقلب.

وقوله: (٦)

كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ، خَامِسًا، عَزَلُ
يعني: أن المنقوص إذا نُسب إليه حُذفت ياءه، إن كانت خامسة فصاعداً.^(٧) فتقول في «مُعتد» و«مُستعل»: مُعتَدِيَّ وَمُستعلِيَّ.

تنبيه: إذا نسبت إلى «مَحْيِي» اسم فاعل: حَيًّا يُحْيِي، حذفت الياء الأخيرة لأنها خامسة، فيصير «مَحْيِي»^(٨) بأربع ياءات، فيجوز فيه وجهان: أحدهما: أن تُعامله مُعاملة «قُصَي»^(٩) فتقول فيه: (١٠) مُحَوِيَّ، كما تقول: قُصَوِيَّ. وسيأتي بيانه. (١١) والآخر: ألا تُغيّره، ويُغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: مُحْيِيَّ. وقول ابن الحاجب «وياب»^(١٢) مُحْيِيَّ جاء على مُحَوِيَّ

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: سواء كان مضمّاً أم لا.

(٢) سقط «على رأي» من النسخ.

(٣) زاد في س وح: أوجه.

(٤) أشبه: أمثل وأحسن.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: معتلاً بواو أو ياء. وانظر البيت ٨٦٠ والإتحاف ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٦) الإشارة بـ «ذا» إلى مصدر: أزل. وهو الإزالة. وقد جعله مذكراً باعتبار أنه لفظ، أو لأن المصدر المقدر يعتد مذكراً أيّاً

كان لفظه. وعزل: نحى وأزِيل أي: حذف. والكاف الأولى: مفعول مطلق للفعل عزل. وباء: مبتدأ حذفت همزته

للتخفيف. وخامساً: حال من «يا». وجملة عزل: خبر. وجائز تقديم معمول الخير الفعلي على المبتدأ.

(٧) كذلك حكمها إذا كان بعدها تاء التأنيث. فالنسب إلى كراهية وإفريقية ومستعلية هو كراهي وإفريقي ومستعلِي.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن الحذف للياء التي كان يقدر فيها الإعراب، وأن أصل محْيِيَّ محْيِيَّ فحذفت الياء الأخيرة

المسمى بها منقوصاً قبل. يعني الثالثة.

(٩) قصي: ابن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي عليه السلام.

(١٠) سقطت من النسخ.

(١١) في شرح البيت ٨٦٧.

(١٢) شرح الشافية ٢: ٤٢. وسقطت الواو من النسخ.

وَمُحَيِّي كَأُمِّيٍّ^(١) في التنظير^(٢) نظر، لَأَنَّ أُمِّيًّا شاذًّا، وَأَمَّا «مُحَيِّي» فهو وجه قوي.

قال مَبْرَمَانُ: سألت^(٣) أبا العباس: ^(٤) هل يجوز أن يُحذف من «مُحَيِّي» ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا لَأَنَّ مُحَيِّيًّا^(٥) جاء على فعله، واللام تَعْتَلَّ كما تَعْتَلَّ في الفعل. قال: والاختيار عندي «مُحَيِّي»، ^(٦) لَأَنِّي لا أجمع حذفًا بعد حذف. ومن قال «مُحَوِّي» يجب عليه «مُهِمِّي». ^(٧) وهذا هو الذي ذكره سيويه. انتهى.

٨٦٠ - وَالْحَذْفُ، فِي الْيَا رَابِعًا، أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ، يَعْنِ^(٨) إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَنْقُوصِ فَإِنْ كَانَتْ يَأُوهُ خَامِسَةً فَصَاعِدًا حُذِفَتْ كَمَا تَقْدَمُ، ^(٩) وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً ^(١١) فَالْأَجُودُ حَذْفُهَا أَيْضًا، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى «قَاضٍ»: قَاضِيٌّ. وَقَدْ ثَقُلَ وَأَوَّأَ بَعْدَ فَتْحِ مَا قَبْلُهَا فَيَقَالُ: قَاضِيٌّ. وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا: ^(١٢)

- (١) في النسخ: كَأُمِّيٍّ وَأُمِّيٍّ.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: في كونه جعله نظيرًا لأُمِّيٍّ». وقيل: إن التنظير به هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات، لا في تشابه الحكمين.
- (٣) ت س: «قال وسألت». ح: «قال أبو بكر بن مبرمان سألت». وانظر الارتشاف ١: ٢٨١.
- (٤) زاد في ح: المبرد.
- (٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مضعفًا كما أن فعله مضعف. يعني عينه مضعفة.
- (٦) حذفت الياء الثالثة من «مُحَيِّي» قبل النسب لالتقاء الساكنين، فلا تحذف الثانية أيضًا للنسب وتقلب الأولى وأَوَّأَ لثلاث يكون حذفان. وهنا ينتهي خرم الأصل.
- (٧) يريد المنسوب إلى «مُهِمِّيٍّ». فحذف الياء الثالثة يجعله مثل «حُمَيْرٍ»، والنسب إليه يقتضي حذف الياء المتحركة أيضًا فيكون «مُهِمِّيٌّ»، وإبقاء الثالثة يتبعه بقاء الثانية فيكون: «مُهِمِّيٌّ». أما «مُهِمِّيٌّ» فيحتمل وجهين: أحدهما أنه مصغر «مُهِمٌّ» أو «مُهِمِّيٌّ»، حرك أول المثلين بالكسر لالتقاء الساكنين وأدغمت فيه ياء التصغير، والياء الثالثة هي الثانية من «مُهِمِّيٍّ» أو مقبولة عن الواو الثانية من «مُهِمٌّ»، أو عوض منهما بعد الحذف لصياغة المنسوب لثلاث ياءات بالنسب إلى غير المصغر. والآخر أنه مصغر «مُهِمِّيٍّ» وهو أظهر وأولى لقلة الإجراءات. انظر الكتاب ٢: ٨٦ - ٨٧ والهمع ٢: ١٩٤ وشرح الشافية ٢: ٣٣ - ٣٥ وحاشية يس ٢: ٣٣٠. وفي حاشية ت عن التواتي أنه لم يُقَلَّ «مُهِمِّيٌّ»، كما في شرح البيت ٨٦٥.
- (٨) الحذف: مبتدأ تتعلق به: في. والخبر أحق، تتعلق به: من. وحذفت النون الثانية من يَعْنِ للوقف. وأحق: أرجح وأجود. وحتم: واجب. ويعن: يعرض ويوجد. ورابعًا: حال من الياء، وحذفت همزته للتخفيف. وحتم: خبر مقدم. وجملة يعن: صفة ثالث، وفيها ضميره. وسقط الشطر الثاني من ت. وأراد ب «ثالث» ما كان ألفًا أو ياء نحو: شذا وعُيِّي. وكان عليه أن يقيد بتلو متحرك، لأن ما ولي ساكنًا جاز ثبوته نحو: طليبي ورعيي وقريبي. فإن كان الساكن ألفًا جاز أيضًا إبدال الياء همزة أو وأَوَّأَ نحو: زائي وغاثي وزاوي وغاوي. الهمع ٢: ١٩٦ - ١٩٧ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٣٧ - ٢٣٨.

- (٩) ط: يعني إذا.
- (١٠) في شرح عجز البيت ٨٥٩.
- (١١) قد تكون في غير المنقوص فيجب قلبها نحو: تربية وتربوي، وتصفية ونصفوي. تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٣٧.
- (١٢) للرزق. الكتاب ٢: ٧١ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٤٣ والعيني ٤: ٥٣٨ والأشمونى ٤: ١٨٠. والحانية: الحانة. وهي بيت الخمار. وكيف: اسم استفهام للنفي، في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: التكمل. وبه يتعلق: لنا وبالشرب. والنقد: المال الحاضر. وانظر ديوان ابن مقبل في ذيله وديوان ذي الرمة ص ٧٤٨.

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَائِوِيِّ، وَلَا نَقْدُ؟
جعل اسم الموضوع حانية، ونسب إليه. وقال^(١) السيرافي: والمعروف في الموضوع الذي تُباع فيه الخمر حانة، بلا ياء.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَطْرُدُ هَذَا الْوَجْهَ؟ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصْتَفِ اطْرَادَهُ. وَذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّ الْقَلْبَ عِنْدَ سَبُوبِهِ^(٢) مِنْ شَوَادٍ تَغْيِيرِ النَّسَبِ. قِيلَ: وَلَمْ يَسْمَعْ إِلَّا فِي هَذَا الْبَيْتِ.^(٣)
وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةُ قُلْبَتِ^(٤) وَأَوَّاءَ مُطْلَقًا،^(٥) فَتَقُولُ فِي^(٦) «عَصَا» وَ«فَتَى»: «عَصَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ». وَإِنَّمَا قُلْبَتِ وَأَوَّاءَ فِي «فَتَى»، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْيَاءُ، لَثَلًا تَجْتَمِعُ الْكُسْرَةُ وَالْيَاءُ.
وقوله:^(٧)

٨٦١ - وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا،

يعني: أَنَّ يَاءَ الْمَنْقُوصِ إِذَا قُلْبَتِ^(٨) وَأَوَّاءُ فُتِحَ مَا قَبْلَهَا، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ.
وَاعْلَمْ أَنَّ فَتْحَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ سَابِقٌ عَلَى قَلْبِهَا. وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أُريدَ النَّسَبُ إِلَى «شَج» وَنَحْوِهِ فُتِحَتْ عَيْنُهُ كَمَا تُفْتَحُ عَيْنُ «نَمِر». وَسَيَأْتِي. ^(٩) فَإِذَا فُتِحَتْ انْقَلَبَتْ^(١٠) الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَيَصِيرُ «شَجَى» مِثْلَ «فَتَى». ثُمَّ تُقْلَبُ أَلْفُهُ وَأَوَّاءُ كَمَا قُلْبَتِ أَلْفُ: فَتَى. فَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ الْيَاءَ لَمْ يُبْدَلْ وَأَوَّاءُ إِلَّا بِوَسْطَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ^(١١) فَتَحِ الْعَيْنِ فِي «قَاضٍ» عِنْدَ مَنْ قَالَ: قَاضَوِيٌّ، وَنَظِيرُهُ مِنْ الصَّحِيحِ لَا تُفْتَحُ عَيْنُهُ؟ قُلْتُ: هُوَ نَظِيرُ فَتَحِ لَامِ «تَغْلِبُ» عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ. قَالَ ذَلِكَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ.

(١) سقطت الواو مما عدا الأصل.

(٢) الكتاب ٧١: ٢ والارتشاف ٢٨١: ١.

(٣) وسمع أيضًا: عالية وعلوي، وبادية وبدوي.

(٤) سياق كلامه يعني المنقوص، خلافاً لما مثل به بعد. ولذا أفحم هنا في الأصل «الياء»، والصواب أنه يعني المقصور، فكان عليه أن يفصح.

(٥) أي: سواء كان أصل الألف وأَوَّاءَ أو ياء.

(٦) زاد في س: عم وشج عموي وشجوي و.

(٧) أول: أنبع. فعل يتعدى إلى مفعولين، أولهما ذا بمعنى صاحب. وقيل: ذا: اسم إشارة، والقلب بالنصب: بدل. وهو أظهر لأن الشارح سيذكر أن القلب يحصل بعد الفتح. انظر حاشية الخصري ١٧٠: ٢ - ١٧١. فالقلب مراد به الحرف المقلوب. فذا: مفعول به ثان مقدم.

(٨) أي: أريد قلبها. وهذا مقتضى كلام المرادي بعد. الصبان ١٨١: ٤.

(٩) في شرح بقية البيت. قلت: هذا يصح في الثلاثي الأحرف. أما غيره فالفتح غير لازم فيه.

(١٠) ط: فإذا انفتحت قلبت.

(١١) في النسخ: فما وجه.

[فتح المكسور قبل الطرف]

وقوله: (١)

و«فَعِلْ» و«فَعِلْ» عَيْنُهُمَا افْتَحَ، و«فَعِلْ»

يعني: أَنَّ المنسوب إليه إن كان (٢) ثلاثيًا مكسور العين فُتَحَتْ عينه في النسب، سواء كان مفتوح الأول كَنَمِر، أو مكسور الأول كإِبِل، أو مضموم الأول كذُئِل. (٣) فتقول في النسب إليها: نَمَرِي وإِبِلِي وذُؤَلِي.

فإن قلت: هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز، أو على سبيل الوجوب؟ (٤) قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نصَّ على ذلك في «شرح الكافية». (٥) وأما قوله في «التسهيل»: (٦) «وتُفْتَحُ غالبًا عينُ الثلاثي المكسورة» فإنما أشار بقوله «غالبًا» إلى شذوذ كقولهم (٧) في بني الضَّعِق: (٨) «صِغِقِي»، بكسر الفاء والعين. وذلك لأنهم (٩) كسروا الفاء (١٠) إتباعًا للعين، ثم استصحبوا ذلك (١١) بعد النسب شذوذًا. قال الشيخ أبو حيان: (١٢) فتح العين في ذلك واجب، لا نعلم في ذلك (١٣) خلافًا إلا ما ذكره طاهر القزويني، (١٤) في «مقدمة» له، من أنَّ ذلك على سبيل الجواز.

فرعان: (١٥)

الأول: لو سَمِيَتْ بـ «يَعْدُ» فالقياس في النسب: «يَعْدِي»، بفتح العين. (١٦)

- (١) فَعِلْ: مبتدأ والخبر سدت مسده جملة افتح. جعله طلبيًا وهو جائز. وعين: مفعول مقدم. وفَعِلْ: مبتدأ حذف خبره. والتقدير: كذلك. وفي ح وحاشية ت: «عينًا منهما». فلعل الصواب: «عيناهما». وهو مبتدأ ومضاف إليه، وجملة «افتح» خبره، والجملة الكبرى خبر قول وما عطف عليه. وانظر المكودي ص ٢١٤.
- (٢) فيما عدا الأصل: إذا كان.
- (٣) دئل: اسم إنسان. وهو أحد أجداد أبي الأسود.
- (٤) ط: على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز.
- (٥) ص ١٩٤٧.
- (٦) الكاف: مضاف إليه ومضاف أيضًا. وفيما عدا الأصل: شذوذ قولهم.
- (٨) الصَّغِق: لقب خويلد بن ثعلبة الكلابي. وقالوا في النسب أيضًا: صِغِقِي.
- (٩) فيما عدا الأصل: أنهم.
- (١٠) يعني فاء الاسم قبل النسب.
- (١١) أي: كسر الفاء والعين.
- (١٢) الارتشاف ١: ٢٨٤. وزاد في ت: إن.
- (١٣) س ح ط: فيه.
- (١٤) بهاء الدين طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجار، نحوي صرفي مشارك في العلوم. توفي سنة ٧٥٦. الواني بالرفيات ١٤: ٩١.
- (١٥) ط: «تنبيهات». وانظر الارتشاف ١: ٢٨٥.
- (١٦) ح: «يُعمد فالقياس يعدي بفتح العين في النسب». ط: «يُعمد فالقياس في النسب إليه بعدي بفتح العين».

الثاني: لو سُمِّيَتْ بـ «يَزْرُ» مُخَفَّف «يَزْرُ» بالنقل^(١) ففيه وجهان.

تنبيه^(٢): فُهِم من اقتصاره على الثلاثي أَنْ ما زاد على الثلاثة، ممَّا قبل آخره كسرة، لا يُغَيَّر. فاندرج في ذلك ثلاث صور: الأولى: ما كان على خمسة أحرف كجَحْمَرِش^(٣). والثانية: ما كان على أربعة^(٤) مُتَحَرِّكات نحو: جُنْدِل^(٥) والثالثة: ما كان على^(٦) أربعة وثانية ساكن نحو: تَغْلِبُ. فالأولان لا يُغَيَّران. وأمَّا الثالث ففيه وجهان، أعرَفُهُما أَنَّهُ لا يُغَيَّر، والآخر أَنَّهُ يُفْتَح. وقد سُمِعَ الفتح مع الكسرة^(٧) في: تَغْلِي وَيَحْصِي وَيَثْرِي^(٨). وفي القياس عليه^(٩) خلاف: ذهب المُبَرِّد وابن السَّراج والرماني ومن وافقهم إلى أَنَّهُ جائز مَطْرَد. وهو عند الخليل وسيبويه شاذ^(١٠). وفي «شرح» الصَّقَّار ما ملخصه أَنَّ الجُمهور قالوا بجواز الوجهين^(١١)، وَأَنَّ أبا عمرو قال: الفتح شاذ.

وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدَّم. وقد ظهر بهذا أَنَّ قول الشارح: «وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد لشموله الصور الثلاثة^(١٢). وإنما الوجهان في نحو: ^(١٤)تغلب.

[الياء المشددة طرفاً]

٨٦٢ - وقيل، في «المزمي»: مَزْمَوِيٌّ واختير، في استعمالهم: مَزْمِيٌّ^(١٥) قد تقدَّم عند قوله^(١٦) «ومثله، ممَّا حوَّاه، احذف» أَنَّهُ لا فرق عند أكثر العرب بين ما ياءاه

- (١) يعني: بحذف الهزمة ونقل حركتها إلى الزاي. والوجهان كسر الزاي وفتحها. ولا تردُّ الهزمة المحذوفة كما في شرح البيت ٨٧٧، لأن الرد خاص بالمعتل اللام.
- (٢) ط: «الثالث». وانظر الارتشاف ١: ٢٨٥.
- (٣) الجمرش: العجوز المسنة. وفيما عدا الأصل: نحو جحمرش.
- (٤) ح: «ما كان على أربع». ط: ما كان أربعة.
- (٥) الجندل: الموضع تجتمع فيه الحجارة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٣٣.
- (٦) سقطت من ط.
- (٧) في النسخ: مع الكسر.
- (٨) يحصب: حي من اليمن. ويثرب: المدينة المنورة. ح: «ويثربي». ويثرب بفتح التاء قبل النسب، فلا حاجة إلى إيراده هنا.
- (٩) أي: على الفتح.
- (١٠) الكتاب ٢: ١٧٢.
- (١١) ط: يجوز الوجهان.
- (١٢) ص ٧٩٧.
- (١٣) جاز تأنيث العدد لأنه لم يضاف إلى المعدود. ط: الثلاث.
- (١٤) سقطت من ط.
- (١٥) في المزمي أي: في النسب إليه. وفي: تتعلق بالفعل. واختير: فضل على غيره. واستعمالهم أي: استعمال العرب للنسب. ومزموي ومزمي: نائباً فاعلين. وسقط الشطر الثاني من ت.
- (١٦) في البيت ٨٥٦.

زائدتان وبين ما إحدى ياءيه أصلية. ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين، فيوافق في الأول على الحذف،^(١) فيقول في النسب إلى «شافعي»: شافعي. وأمّا النوع الثاني فلا يحذف ياءيه،^(٢) بل تحذف الزائدة منهما وتقلب الأصلية واواً، فتقول^(٣) في النسب إلى «مزمي»: مَزْمُوِي.

فإن قلت: فهل يُقاس على «مرمي» ما أشبهه؟^(٤) قلت: صرح الشارح^(٥) بأنه لغة، قال: وهذه لغة^(٦) قليلة، والمُختار خلافهما. وهو ظاهر كلامه^(٧) في «شرح الكافية». وفي^(٨) «الارتشاف»: «وَشَذَّ في «مرمي» مَزْمُوِي».

فإن قلت: هذا البيت مُتَعَلِّقٌ^(٩) بقوله «ومثله، مِمَّا حَوَاهُ، احذف». فهلاً قدّمه إليه، كما فعل في «الكافية». ^(١١) قلت: لعل سبب تأخيره هنا^(١٢) ارتباط الأبيات السابقة. فكلّ منها آخذ بحُجْزة^(١٣) تاليه، فلم يَلِقْ به^(١٤) غير التأخير، وليس كذلك في «الكافية».

٨٦٣ - وَنَحْوُ «حَيٍّ» فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَازْدُدْهُ وَاَوَّاءَ، إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ^(١٥)
إذا نسبت إلى ما آخره ياء مُشَدَّدة فإمّا أن تكون مسبوقه بحرف، أو بحرفين،^(١٦) أو بثلاثة فصاعداً.

فإن كانت مسبوقه بحرف لم يُحذف من الاسم في النسب شيء،^(١٧) ولكن يُفتح ثانيه

(١) أي: حذف الياءين.

(٢) ت س: «ثانيه». وفي حاشية س عن نسخة كما أثبتنا.

(٣) ط: بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واواً فيقول.

(٤) يعني: ما كان في آخره ياءان بعد ثلاثة، أولاهما منقلبة عن واو زائدة والثانية أصل. والقياس هنا مراد به حذف الزائدة وتقلب الأصلية واواً. وفي النسخ: «مرموي ما أشبهه». ط: مرمي وما أشبهه.

(٥) ص ٧٩٨.

(٦) في النسخ: اللغة.

(٧) أي: كلام الناظم.

(٨) ص ١٩٤٢.

(٩) في ١: ٢٨٢.

(١٠) ت: في هذا البيت تعلق.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٩٢٨.

(١٢) ط هذا.

(١٣) في حاشيتي ت و ح: «الحجزة: موضع العقدة من الإزار». ط: أخذ يحجزه.

(١٤) في النسخ: بحجزة أخيه فلم يبق له.

(١٥) نحو حي أي: مثل المنسوب إلي حي. ونحو: مبتدأ، وفتح: مبتدأ ثان خبره جملة يجب. والجملة الاسمية الثانية خبر نحو. واردة: أعد، فعل يتعدى إلى مفعولين. وعنه أي: عن الواو. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، مع أن فعل الشرط مضارع، ضرورة. واسم يكن: يعود على ثانيه. وخبرها جملة قلب. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٦) س ح: أو حرفين.

(١٧) في النسخ: «في النسب إليه شيء». ط: شيء عند النسب.

ويعامل مُعاملة المقصور الثلاثي. فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم يُزد^(١) على ذلك، كقولك في «حَيَّ»: حَيَّوِي. فتحت ثانيه وقلبت^(٢) الياء الأخيرة^(٣) ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوًا لأجل ياء النسب. وإن كان ثانيه في الأصل واوًا رددته إلى أصله، كقولك^(٤) في «طَيَّ»: طَوَوِي، لأنه من: طَوَيْت.

وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها،^(٥) وإن كانت مسبوقة بثلاثة أحرف^(٦) فأكثر فقد تقدم حكمها.^(٧)

[علامات التثنية والجمع]

٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّثْنِيَةَ احْدَفَ، لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا، فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ، وَجَبَ^(٨) يُحذف من المنسوب^(٩) أيضًا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح،^(١٠) كقولك فيمن اسمه مُسْلِمَانٍ أو مُسْلِمُونَ أو مُسْلِمَاتٌ: ^(١١) مُسْلِمِي. و«اثنان» و«عشرون» ونحوهما من الشبهة^(١٢) بِالْمُثْنَى والمجموع^(١٣) كذلك. فتقول فيهما: اثنِيَّ أو ثَنَوِيَّ،^(١٤) وَعِشْرِيَّ. وتقول في «أولات»: ^(١٥) أُولَيَّ.^(١٦)

تنبيه: هذا الحذف إنما هو على لغة من يُعرب المُثْنَى، والجمع^(١٧) الذي^(١٨) على حذّه،

- (١) ط: لم تزد.
- (٢) ح: الآخرة.
- (٣) في شرح البيت ٨٦٧. وانظر الإتحاف ٢: ٣٣٣ - ٣٣٤.
- (٤) سقطت من النسخ ثم أقيمت في ت.
- (٥) في حاشية ت عن ابن غازي: «يعني: عند قوله: ومثله مما حواه احذف». يريد البيت ٨٥٦. قلت: والبيت ٨٦٢ أيضًا.
- (٦) العلم: العلامة، مفعول به مقدم. وللنسب: متعلقان باحذف، أي: لأجل النسب إلى مفرد المثنى. والإشارة بـ «ذا» إلى المصدر من فعل احذف، أي: الحذف للعلامة. وسقط الشطر الثاني من ت. ومثل: مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة خبره جملة وجب. وفي: تتعلق بالفعل وجب.
- (٧) زاد في ح: إليه.
- (٨) م: علامة التثنية وجمع التصحيح.
- (٩) ت: «أو مسلمون أو مسلمين». ح: أو مسلمين أو مسلمات.
- (١٠) في النسخ: «المشبه». والمراد أنه ملحق بالمثنى والمجموع.
- (١١) س ح: أو المجموع.
- (١٢) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: إذا رددت اثنان إلى أصله، وهو ثنيان، لأن ألف الوصل بدل من لام الكلمة. فانظره وانظر المرادي في باب العدد». ط: وثنوي.
- (١٣) أولات: ذوات.
- (١٤) الواو في الأصلي والمنسوب إليه زائدة رسمًا. فالمنسوب إليه ثنائي، كما ترى، يجوز أيضًا تضعيف لامة: أولي. انظر الهمع ٢: ١٩٦. وقيل: يجوز «أولوي». وهو مردود. الصبان ٤: ١٨٤ - ١٨٥. وفي حاشية ت عن التواتي أنه حذف في النسب علامة الجمع.
- (١٥) فيما عدا الأصل: والمجموع.
- (١٦) سقطت من ح. وزاد في ت و س: هو.

بالحرفين. ^(١) وأما من أجرى المثنى مجرى «حَمْدَان»، والجمع مجرى «غَسْلِينَ»، ^(٢) فإنه لا يحذف. فتقول ^(٣) فيمن اسمه «زیدان» على الأول: زِيدِي، وعلى الثاني: زِيدَانِي، وفي «نَصِيبِينَ» ^(٤) على الأول: نَصِيبِي، وعلى الثاني: نَصِيبِينِي. ^(٥)

[ياء فيعل]

٨٦٥ - وثالث، مِنْ نَحْوِ «طَيْبٍ»، حُذِفَ وَشَذَّ «طَائِيٌّ»، مَقُولًا بِالْأَلِفِ ^(٦) إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياءً مسكورةً، مدغمٌ فيها أخرى، حُذِفَتِ المكسورة كقولك في «طَيْبٍ»: طَيْبِي، وفي «مَيْثٌ»: مَيْثِي. فإن ^(٧) كانت الياء مفردة، نحو «مُغِيلٍ»، ^(٨) أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو «هَبَيْخٍ»، ^(٩) أو فُصِّلَ بينها وبين المكسورة نحو «مُهَيْمٍ» تصغير مهيام «مِفْعَالٍ» من: هَامَ، لم تُحذف بل يقال في النسب إلى هذه: مُغِيلِي وهَبَيْخِي ومُهَيْمِي، لنقص الثقل ^(١٠) بعدم ^(١١) الإدغام، وبالفتح، وبالفصل. وقوله «وَشَذَّ طَائِيٌّ» يعني: أَنَّ قِيَّاسَهُ «طَيْثِيٌّ» كطَيْبِي. ولكن تركوا فيه القياس، فقالوا: طَائِيٌّ، بإبدال الياء أَلِفًا. تنبيهات:

الأول: ذكروا أَنَّ المحذوف من «طَائِيٍّ» الياء الثانية، وَأَنَّ ^(١٢) الأولى قُلِبَتِ أَلِفًا.

- (١) بالحرفين: متعلقان يعرب.
- (٢) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار.
- (٣) في الأصل: «فيقول». ومن المثنى أيضًا: مُسْلِمَانِي وَبَحْرَانِي وَحَصَانِي.
- (٤) نصيبين: اسم بلدة في الجزيرة الفراتية. ومن الجمع أيضًا: مُسْلِمُونِي وَمَاطِرُونِي، وَيَزُونِي وَسَيَحُونِي وَجَبَحُونِي.
- (٥) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٤. وقد أغفل التفصيل في جمع المؤنث السالم، فما حركت عينه في الجمع دون المفرد، نحو: جَمَرَاتٍ وَنُزْهَاتٍ وَطِفْلَاتٍ، إن لم يكن اسمًا علمًا حذفت منه الحركة مع الألف والتاء: جَمَرَتِي وَنُزْهَتِي وَطِفْلَتِي. فإن كان اسمًا علمًا، ممنوعًا من الصرف أو محكيًا إعرابه كما هو قبل التسمية، بقيت الفتحة والضممة وقلبت الكسرة فتحة: جَمَرَتِي وَنُزْهَتِي وَطِفْلَتِي. وما لم تحرك عينه في الجمع نحو: عَبَلَاتٍ وَقُبَلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ، وألفه رابعة يجوز فيه حذف الألف وقلبها واو أو زيادة ألف قبل الواو: عَبَلَتِي وَعَبَلَوَتِي وَعَبَلَاوَتِي، وَقُبَلَتِي وَقُبَلَوَتِي وَقُبَلَاوَتِي، وَهِنْدَتِي وَهِنْدَاوَتِي. وما كانت ألفه فوق الرابعة حذفت نحو: جامعات وجامعتي، وإصلاحات وإصلاحتي، واتحادات واتحادتي. ولذا كان لحنًا قول العامة: ساعاتي عَرَافَتِي وإِمَارَاتِي.
- (٦) حذف أي: في النسب. والجملة خبر: ثالث. وشذ أي: خالف حكم النسب إلى نحو: طيب. وثالث: مبتدأ، جاز الابتداء به وهو نكرة لأنه صفة لمحذوف أي: حرف ثالث. ومن نحو: متعلقان بحذف. ومقولاً: حال من طائي. والباء: للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة عن ضمير نائب الفاعل في «مقولاً». وسقط الشطر الثاني من ت.
- (٧) ح: «وإن». وانظر الارتشاف ١: ٢٨٢.
- (٨) في حاشية ت عن التواتي: صفة للمرأة الحامل المرضع. (٩) الهيبخ: الغلام الممتلئ شحمًا.
- (١٠) ط: النقل.
- (١١) في النسخ: «بعد». ثم أقحمت الميم في ت. ط: يعدم.
- (١٢) ط: «فإن». وانظر شرح الشافية ٢: ٣٢ - ٣٣.

فقال^(١) بعض المتأخرين: فيه نظر، لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب. ومقتضى^(٢) هذا الباب حذف الياء^(٣) الثانية، وقد حُذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حُذفت الياء الأولى الساكنة وقُلبت الثانية المتحركة ألفاً. و«طائي» شاذٌّ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية. واعتُرض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب فيه شاذّاً، وقد ذُكر^(٤) شذوذه في الإعلال.^(٥) فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولاً، ولكن لما كان هذا القلب مُختصّاً بحال النسب ذُكر^(٤) شذوذه فيه.

الثاني^(٦): قال أبو سعيد^(٧) في كتابه «المستوفى»: وتقول في «أيم»: «أَيِّي»، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدلّ عليها. قيل: وليس^(٩) بتعليل واضح. ولو علّل بالإلباس بالنسب إلى «أيم»^(١٠) لكان حسناً، وإطلاق سيبويه^(١١) والثّحاة يدلّ على أنّه لا فرق بين: سيّد وأيم.^(١٢)

الثالث: لا فرق بين «سيّد» ونحوه، وبين «غُزَيْل» تصغير غزال ونحوه، في الحذف. فتقول: «غُزَيْليّ». نص على ذلك غير واحد،^(١٤) وإن كان سيبويه لم يُمثّل إلّا بغير المُصغَر.^(١٥)

[فَعِيلَة وفَعِيلَة ومذكرهما]

٨٦٦ - «فَعَلِيّ»، في «فَعِيلَة»، التَّزَمَ و«فَعَلِيّ»، في «فَعِيلَة»، حُتِمَ^(١٦)

(٢) في النسخ: ويقتضي.

(١) في النسخ: «قال». ط: وقال.

(٣) سقطت من س.

(٤) ت: ذُكِر.

(٥) كذا. ولم يرد شيء مما ذكر بعد. فلعل المراد ما في الكتب الأخرى. س ح: «لاعتلال». وأتحم قبلها في ت: باب.

(٦) الارتشاف ١: ٢٨٣.

(٧) علي بن مسعود الفَرَّخَان توفي سنة ٥٤٨. وكتابه في النحو.

(٨) في حاشية ت: أيم: اسم للمرأة التي لا زوج لها، وللرجل الذي لا زوجة له.

(٩) سقطت الواو من ح.

(١٠) في النسخ: «بالالتباس إلى أيم». ط: «بالالتباس بالنسب إلى أيم». وفي حاشية ت أن الأيم: اسم للحية، وأن عبارة الأشموني: «بالالتباس إلى النسب إلى أيم». كذا، وانظر ٨١٥: ٤ منه. قلت: لو صح هذا التعليل لورد في نحو: بين وبين، وريش وريش، وميت وميت.

(١١) الكتاب ٢: ٨٥ - ٨٦.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: في جواز الحذف». وذكر الجواز سهو لأن هذا الحذف واجب.

(١٣) ت ح: «تقول». ط: فتقول.

(١٤) غير واحد: أكثر من واحد.

(١٥) كذا. وقد ذكر سيبويه في هذه المسألة النسب إلى أُسَيْدٍ وحُمَيْرٍ ولُيَيْدٍ، انظر الكتاب ٢: ٨٥ - ٨٦.

(١٦) فعلي: مبتدأ خبره الجملة الفعلية. وجاز الابتداء بنكرة لإرادة لفظه. وفي فعيلة أي: في النسب إليها. والتعلق بالفعل بعد. والتزم وحتم بمعنى: قضي ووجب. وفَعِيلَة وفَعِيلَة: ممنوعان من الصرف لعلمية الوزن والتأنيث. وسقط الشطر الثاني من ت.

مثال «فَعِيلَة»: حَنِيفَةٌ. ^(١) فإذا نُسب إليها حُذِفَتْ تاءُها وِياؤُها ^(٢) وُفْتُحَتْ عَيْنُها، فيقال: ^(٣) حَنْفِيٌّ. ومثال «فُعَيْلَة»: جُهَيْنَةٌ. ^(٤) فإذا نُسب إليها حُذِفَتْ تاءُها وِياؤُها ^(٥) أَيْضًا، فيقال: ^(٦) جُهَيْنِيٌّ.

تنبيهات:

الأول: قوله «التَّزَمَ» و«حُتِمَ» يعني: فيما لم يشذ. وشذ من ^(٧) «فَعِيلَة»: سَلِيقِيٌّ في سَلِيقَةٍ، وسَلِيمِيٌّ في سَلِيمَةِ الْأَزْدِ، ^(٨) وَعَمِيرِيٌّ في عَمِيرَةِ كَلْبٍ. والسَلِيقِيٌّ: الذي يتكلم بأصل طبيعته مُعَرَّبًا. قال الشاعر: ^(٩)

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ، يَلُوكُ لِسَانَهُ، وَلَكِنْ سَلِيقِيٍّ، أَقُولُ فَأَعْرَبُ
وأشدُّ من ذلك قولهم: عُبْدِيٌّ وَجُدَمِيٌّ في بني عُبَيْدَة وَجُدَيْمَة، لأنَّ ما تقدَّم ^(١٠) رجوع إلى أصل مرفوض. وأمَّا الضَّم فلا وجه له. وشذ من «فُعَيْلَة»: رُدَيْنِيٌّ في رُدَيْنَة، ^(١١) وَخُرَيْبِيٌّ في خُرَيْبَة. ^(١٢) وهو ^(١٣) من أسماء البصرة.

الثاني: لو سُمِّيَ باسم، شذَّت العرب في النسب إليه، لم يُنسب إليه. إلا على ما يقتضيه القياس. ^(١٤)

الثالث: ما ذكر ^(١٥) من أنه يُقال في «فَعِيلَة»: فَعَلِيٌّ، وفي «فُعَيْلَة»: فُعَلِيٌّ، له شرطان:

- (١) حنيفة: اسم قبيلة.
- (٢) فيما عدا الأصل: نسبت إليها حذفت ياءها وتاءها.
- (٣) س ح ط: فتقول.
- (٤) جهينة: اسم قبيلة.
- (٥) ت: «نسبت إليها حذفت ياءها وتاءها». وزاد فيها وفي س: وفتحت عينها.
- (٦) فيما عدا الأصل: فتقول.
- (٧) انظر من قضايا الأدب واللغة ص ٣ - ٤٢. وزاد في س: ذلك.
- (٨) ح: الأزدي.
- (٩) العيني: ٥٤٣ وشرح شواهد الشافعية ص ١١٢ والأشموني ١٨٦: ٤. ويلوك لسان أي: يديره في فمه. والمراد: يتشدد في الكلام ويتكلفه. وأعرب: أفصح وأبين. ح: وأعرب.
- (١٠) هو سليقي وسليمي وعميري. وانظر الارتشاف ٢٨٣: ١ والصبان ١٨٦: ٤.
- (١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦. وزاد في ح: وهو اسم امرأة.
- (١٢) ت ط: «وخزيني في خزينة». وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢: ٣٦٣ خزينة ثم خطأ وصحح ما أثبتنا. وانظر الارتشاف ٢٨٣: ١ وشرح الشافعية ٢: ٢٩ والتاج (خرب) والشرح الكبير ٣١٨: ٢.
- (١٣) س ح: «وهي». وقيل: هو اسم قبيلة، قصد في النسب الفرق بينه وبين اسم البصرة.
- (١٤) في حاشية ت أنه لو سمي بخزينة لنسب إليها: خُرَيْبِيٌّ، على أصل النسب إلى فُعَيْلَة. وفي الارتشاف ١: ٢٨٣ أن العرب نسبوا إلى بني زُبَيْنَة زُبَيْنِيٌّ. ولو سميت رجلاً زُبَيْنَة قلت في النسب على القياس: زُبَيْنِيٌّ.
- (١٥) ح: ما ذكره.

الأول: عدم التضعيف. والثاني: ألا تعتل العين^(١) واللام صحيحة. وسيأتي^(٢) التنبيه على هذين الشرطين.

٨٦٧ - وألحقوا مُعَلَّ لَامٍ، عَرِيَا، مِنْ الْمِثَالَيْنِ، بِمَا التَّأْ أُولَيَا^(٣)
يعني بالمثالين «فَعِيلَة» و«فُعَيْلَة». فإذا عريا من التاء وصارا على «فَعِيل» و«فُعَيْل»، وفُصِدَ
النسب إليهما، فإما أن يكونا مُعْتَلَي اللام أو صحيحَي اللام. فإن كانا مُعْتَلَي اللام ألحقا بـ
«فَعِيلَة» و«فُعَيْلَة»، في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا. فيقال في «عَدِيَّ»
و«قُصِيَّ»: ^(٤)عَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ، كما يقال في «غَنِيَّة»^(٥) و«أُمِيَّة»: ^(٦)غَنَوِيٌّ و«أُمَوِيٌّ»^(٧).

فإن قلت: هل إلحاق نحو^(٨) «عَدِيَّ» و«قُصِيَّ» بما خُتِمَ بالتاء واجب أم جائز؟ قلت: صرح
في «الكافية»^(٩) بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح^(١٠) أيضا. وقد ذكر بعضهم فيهما وجهين:
الحذف والإثبات، ولم يذكر سبويه^(١١) في «عَدِيَّ» إلّا الحذف، وذكر فيه الفارسي^(١٢) وجهي
«قُصِيَّ»، ^(١٣)وَقُلَّ عَنْ يُونُسَ ^(١٤)الإثبات في «عَدِيَّ»، فتقول: عَدِيَّيٌّ.

تنبيه: استثنى بعضهم من «فَعِيل» ما كان نحو «كُسَيَّ» تصغير كساء. فإن النسب إليه:
كُسَيَّيٌّ، بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ. قال: ولا يجوز غيره. وأجاز بعض النحويين: كُسَوِيَّيٌّ.

(١) اشتراط صحة العين واجب في «فَعِيلَة» لئلا تقلب ألفا بتحريكها وانفتاح ما قبلها، وليس واردا في «فُعَيْلَة» لأن تحرك حرف
العلة بعد ضم لا يقتضي قلبه، فلا يلزم المحذور. التصريح ٣٣١: ٢. وفي حاشية ت عن التواتي أن الواو للحال،
والجملة الحالية من تمام الشرط.

(٢) في شرح البيت ٨٦٨.

(٣) الحقوه بهما أي: أتبعه العرب إياهما في الحكم فجعلوه مثلهما في الحذف والفتح. والمعل هنا: المعتل أي: ما كان
حرف علة، وإن لم يكن فيه إعلال. وعري أي: تجرد وخلا من التاء. وأولي: أتبع أي: ختم. وجملة عري: صفة
لمعل. ومن المثالين: متعلقان بحال من معل. ويما: متعلقان بالحق. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف، وهو مفعول به
ثان مقدم. والمفعول الأول صار نائب فاعل مضمرا في أولي. والجملة: صلة ما. ويجوز أن تكون التا مبتدأ خبره جملة
أولي. حذف ضمير النصب العائد على المبتدأ أي: أوليها. والجملة الاسمية صلة الموصول.

(٤) قصي: ابن كلاب أحد أجداد النبي عليه السلام.

(٥) في النسخ: «عمية». وفي حاشية ت عن التواتي أن العمية: الجميلة.

(٦) أمية: قبيلة من قریش.

(٧) في النسخ: «عموي». وفي مثل هذا من النسب قلبت الياء الثانية واوا، بعد حذف الأولى والتاء، وفتح العين المكسورة.

(٨) سقت من ط.

(٩) شرح الكافية الشافية ص ١٩٣٠ و ١٩٤٥.

(١٠) ص ٨٠٠.

(١١) الكتاب ١: ٧٣.

(١٢) الإيضاح ٢: ٥٨.

(١٣) يريد بالوجهين: الحذف والإثبات. ط: «وجهي عدي». ت س: وجهين.

(١٤) الارتشاف ١: ٢٨٤.

وإن كانا صحيحَي اللام فالْمُطْرَدُ فيهما عدم الحذف، كقولهم ^(١) في «عَقِيل» و«عُقِيل»: ^(٢) عَقِيلِيَّ وعُقِيلِيَّ. هذا مذهب سيبويه، ^(٣) وهو مفهوم قوله ^(٤) «مُعَلَّل لام»، ^(٥) وذهب المُبْرَد ^(٦) إلى جواز الحذف فيهما. فالوجهان فيهما ^(٧) عنده مُطْرَدَانِ قِيَاسًا عَلَى مَا سُمِعَ مِنْ ذَلِكَ. وهو قولهم: فُرْشِيَّ وَهَذَلِيَّ، وَصَبْرِيَّ فِي بَنِي صَبِيرٍ، وَفُقَمِيَّ فِي ^(٨) فُقَمٍ كَنَانَةَ - وَأَمَّا فُقَمٍ دَارِمَ فَلَمْ يَشِدُّوا فِيهِ - وَمُلَحِيَّ فِي مُلَحٍ خُرَاعَةً - وَأَمَّا مُلَحِيَّ سَعْدٍ فَلَمْ يَشِدُّوا فِيهِ - وَفُرَمِيَّ فِي فُرَمٍ ^(٩) وَسَلَمِيَّ فِي سُلَيْمٍ، وَقَالُوا فِي «ثَقِيف»: ثَقَفِيَّ.

ووافق السيرافيُّ المُبْرَدَ، وَقَالَ: الْحَذْفُ فِي هَذَا خَارِجٌ عَنِ الشَّدُوذِ، وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ. قِيلَ: ^(١٠) وَتَسْوِيَةُ الْمُبْرَدِ ^(١١) بَيْنَ «فَعِيلٍ» وَ«فُعِيلٍ» لَيْسَتْ بِجَيِّدَةٍ، إِذْ سُمِعَ الْحَذْفُ مِنْ «فُعِيلٍ» كَثِيرًا، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ «فَعِيلٍ» إِلَّا فِي: ثَقِيفٍ. فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا لَكَانَ أَسَدًا ^(١٢) بِالنَّظَرِ.

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ ^(١٥)
يعني: أَنْ مَا كَانَ مِنْ «فَعِيلَةٍ» وَ«فُعِيلَةٍ» مَعْتَلَّ الْعَيْنِ ^(١٦) صَحِيحُ اللَّامِ نَحْوُ: طَوِيلَةٍ وَنَوِيرَةٍ، ^(١٧) أَوْ مُضَاعَفًا نَحْوُ: جَلِيلَةٍ وَقَدِيدَةٍ، فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ مُتَمَّمًا. فيقال: ^(١٨)

(١) فيما عدا الأصل: فتقول.

(٢) هو بصيغة المكبر اسم ابن أبي طالب وآخرين، وبصيغة المصغر اسم قبيلة.

(٣) الكتاب ٢: ٦٩ - ٧٠.

(٤) زاد في التسخ: عريا.

(٥) المقتضب ٣: ١٣٣. وانظر الارتشاف ١: ٢٨٤.

(٦) سقطت مما عدا الأصل.

(٧) زاد في س و ط: بني.

(٨) في التسخ: وقدمي في قديم.

(٩) الارتشاف ١: ٢٨٤.

(١٠) في التسخ: وتسوية سيبويه والمبرد.

(١١) فيما عدا الأصل: في.

(١٢) ت س ط: في.

(١٣) أي: أوفق وأنجح.

(١٤) تمموا أي: لم يحذف العرب الياء. وما الأولى: مفعول به، والثانية: مبتدأ مؤخر. وجملة كان: صلة. وذكر الطويلة والجليلة يشعر بما كان على «فُعيلة» أيضًا من المعتل العين الصحيح اللام والمضعف، وبما كان مجردًا من الناء بدليل البيت ٨٦٧ والكاف من كذا: خير مقدم مضاف إلى اسم الإشارة. وهي بعد «كان» في الشطرين: خير لها. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٥) ت ح: معتلي العين.

(١٦) طويلة: اسم روضة. ونويرة: اسم لناحية بمصر. ومن هذا أيضًا نحو: عُيْنَةُ وَشَيْمَةُ.

(١٧) قديدة: مصغر قِدَّة. هي القطعة من الشيء المقدود. ولو مثل بامية وأحيحة وهريرة كان أولى.

(١٨) ط: فتقول.

طَوِيلِيَّ وَتَوِيرِيَّ وَجَلِيلِيَّ وَقُدَيْدِيَّ، فرارًا من تحريك حرف العلة^(١) في المُعْتَلِّ العين، ومن اجتماع المثلين في المُضَاعَف.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت^(٢) يُؤخذ الشرطان المُشار إليهما فيما مضى.^(٣)

الثاني: الشرطان مُعتبران في «فَعِيلَة» و«فُعَيْلَة» كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح^(٤) في «فُعَيْلَة» بضمّ الفاء إلّا شرطًا واحدًا، وهو عدم التضعيف. وقال في «فَعِيلَة» بالفتح: «إن لم يكن مُعْتَلِّ العين ولا مُضَاعَفًا». فأخَلَ في «فُعَيْلَة» بشرط، وأطلق في قوله «إن لم يكن مُعْتَلِّ العين»، وكان ينبغي أن يقول «صحيح اللام»، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز^(٥) بذلك من نحو: طَوِيَّةٌ وَحَيَّةٌ.^(٦) فإنه يقال فيهما: طَوَوِيٌّ وَحَيَوِيٌّ.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا «فَعُولَة»، نحو: شَنُوءَةٌ.^(٧) والنسب إليها «فَعْلِيٌّ»، كالنسب إلى خَيْفَةٍ. فيقال: شَنِيٌّ، بالشرطين المذكورين. هذا مذهب سيبويه.^(٨) وذهب المُبْرَد والأخفش إلى أن النسب إلى ذلك^(٩) على لفظه، فيقال في «حَمُولَة»: «حَمُولِيٌّ». وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو، وتترك ما قبلها مضمومًا، فتقول: حَمْلِيٌّ. والصحيح مذهب سيبويه لورود السماع به، في: شَنُوءَةٌ. وفي «الغُرَّة»^(١٠) نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش. وهو وَهْمٌ.^(١٢)

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسًا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟ قلت: لأنه لم يرد ما يُخالفها. وهذا معنى قول بعضهم: لأنها جميع ما سَمِعَ.

(١) في حاشية ت عن التواتي: فيه نظر لأنه محرك بالكسرة. والأحسن أن يقال: فرارًا من الفتح المؤدي إلى قلب الياء ألفًا من «فُعَيْلَة»، وحمل عليه «فُعَيْلَة». قلت: الصواب «قلب الواو ألفًا» لأن الياء في غير التمام محذوفة. انظر الأشموني ٤: ١٨٨.

(٢) سقطت من النسخ.

(٣) في شرح البيت ٨٦٦.

(٤) ص ٨٠٠.

(٥) س ح: ليحترز.

(٦) الطوية: الضمير والنية. وحية: والدة عمرو بن شعيب. ت: طَوِيَّةٌ وَحِيَّةٌ.

(٧) شَنُوءَةٌ: اسم قبيلة.

(٨) الكتاب ٢: ٧٠. وانظر الممتع ص ٣٤٦ والارتشاف ١: ٢٨٣ وابن عصفور والتصريف ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٩) في النسخ: في ذلك.

(١٠) الحمولة: ما يحمل عليه من بعير وحمار ونحوه.

(١١) لابن الدهان ٢: ٢٣١.

(١٢) أي: خطأ. وفي حاشية ت: «الذي ثبت في نسخة الشيخ: هو وهم، بلا واو. كذا وجدته». وسقطت الواو أيضًا من س

و ح. والمذهب المذكور هو قول ابن الطراوة. وانظر الإتحاف ٢: ٢٣٦.

فإن اعتلت عين «فَعُولَة» نحو: قَوُولَة، أو كان مُضَاعَفًا نحو: ضَرُورَة،^(١) لم تُحذف منه الواو. و«فَعُولَة» الْمُعْتَلَّ اللَّام نحو «عَدُوَّة» كَشُوءَة، في حذف الواو. فتقول: عَدُوِّي، خلافًا للمبَرَّد. فإنه يقول: عَدُوِّي، على لفظه. وتقدّم أن مذهبه في «شُوءَة» كذلك. وأمّا «فَعُول» بغير تاء فينسب إليه على لفظه باتفاق. فتقول في «سَلُول»^(٢) و«عَدُو» : سَلُولِي وَعَدُوِّي.

[الممدود الآخر]

٨٦٩ - وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ، فِي النَّسَبِ، مَا كَانَ، فِي ثَنِيَّةٍ، لَهُ وَجَبٌ^(٣)
حُكِمَ الهمزة الممدودة في النسب كحُكْمِهَا فِي الثَّنِيَّةِ. فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّانِيَةِ قُلْبٌ وَآوَا، كَقَوْلِكَ فِي «حَمْرَاء» حَمْرَاوِيَّ.^(٤) وَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً سَلِمَتْ، كَقَوْلِكَ فِي «قُرَاء» :^(٥) قُرَاءَانِ، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ^(٦) قُرَائِيَّ. وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ أَوْ لِلإِلْحَاقِ^(٧) فَوَجْهَانِ، كَقَوْلِكَ فِي «كِسَاء» وَ«عِلْبَاء» :^(٨) كِسَاءَانِ وَعِلْبَاءَانِ، وَإِنْ شَتَّتْ قُلْتُ : كِسَاوَانِ وَعِلْبَاوَانِ. فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِمَا : كِسَائِيَّ وَكِسَاوِيَّ وَعِلْبَائِيَّ^(٩) وَعِلْبَاوِيَّ.

تنبيهان:

الأول: مُقْتَضَى كَلَامِهِ هُنَا أَنَّ الْأَصْلِيَّةَ يَتَعَيَّنُ^(١٠) سَلَامَتُهَا. وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ،^(١١) فَقَالَ: «وَإِنْ كَانَتْ أَصْلًا غَيْرَ بَدَلٍ وَجِبَ أَنْ تَسْلَمَ». وَذَكَرَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١٢) فِيهَا الْوَجْهَيْنِ، وَقَالَ: أَجُودُهُمَا التَّصْحِيحُ.

- (١) فِي النَّسَبِ: حُرُورَة.
- (٢) سَلُول: بَنُو مَرَّةَ بْنِ صَعْصَعَة. نَسَبُوا إِلَى أَهْمِهِمْ سَلُول.
- (٣) ذُو مَدٍّ أَي: الْأَسْمُ الْمَمْدُود. وَيُنَالُ: يُعْطَى مِنَ الْحُكْمِ، فَعَلَ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ صَارَ نَائِبَ فَاعِلٍ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى هَمْزٍ، وَالثَّانِي هُوَ مَا اسْمُ مَوْصُولٍ صَلَتْ جُمْلَتُهُ: كَانَ وَجِبَ. وَخَيْرُ هَمْزٍ جُمْلَةُ يُنَالُ. وَذِي: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْيَاءِ وَمُضَافٌ إِلَى مَدٍّ. وَفِي: تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ: يُنَالُ. وَفِي الثَّانِيَةِ: بِحَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ. وَلَهُ: بِوَجِبَ. وَضَبُّ «يُنَالُ» فِي تِ بَفَتْحِ الْيَاءِ أَيْضًا مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ، فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى هَمْزٍ. وَفِيمَا عَدَا الْأَصْلَ: «أَلِهَ انْتَسَبَ». وَهِيَ أَوَّلَى لَتَفَادِي الْإِيطَاءِ مَعَ الْبَيْتَيْنِ ٨٦٤ وَ ٨٧١. وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ تِ ثُمَّ أَلْحَقَ بِالْحَاشِيَةِ.
- (٤) شَذَّ نَحْرُ: بِهَرَائِي وَصَنْعَانِي وَأَرْيَحِي وَدَسْتَاوِي فِي النَّسَبِ إِلَى مَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ لِلتَّانِيَةِ. وَيَمْتَنَعُ إِبْدَالُ هَمْزَةِ التَّانِيَةِ وَآوَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْأَلْفِ وَآو. نَحْوُ: عَشَوَائِي وَشَعَوَائِي وَحَوَائِي. تَصْرِيفُ الْأَسْمَاءِ ص ٢٣٩ وَ ٢٤٢. وَرَوَى أَبُو حَاتِمٍ: حَمْرَائِي وَصَفْرَائِي. الْهَمْعُ ٢: ١٩٤.
- (٥) الْقُرَاءُ: الْمَتَشَكَّ.
- (٦) سَقَطَ «قُرَاءَانِ» فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ مِنْ النَّسَخِ.
- (٧) الْبَدَلُ مِنْ أَصْلٍ هِيَ بَدَلُ مِنْ أَلْفٍ مُتَقَلِّبَةً عَنْ وَآوَ أَوْ يَاءٍ. وَالتِّي لِلإِلْحَاقِ هِيَ بَدَلُ مِنْ أَلْفٍ مُتَقَلِّبَةً عَنْ يَاءٍ.
- (٨) الْعِلْبَاءُ: عَصَبٌ فِي عُنُقِ الْبَعِيرِ.
- (٩) ط: «عِلْبَائِي وَكِسَاوِي». وَفِي النَّسَخِ: «وَعِلْبَاءُ وَكِسَائِي وَعِلْبَائِي وَإِنْ شَتَّتْ قُلْتُ كِسَاوِي». وَنَحْوُ كِسَاوِي مُمْتَنِعٌ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْأَلْفِ وَآو. نَحْوُ: هَوَائِي وَلَوَائِي وَدَوَائِي وَاسْتَوَائِي وَانْطَوَائِي. تَصْرِيفُ الْأَسْمَاءِ ص ٢٣٨.
- (١٠) فِيمَا عَدَا الْأَصْلَ: تَتَعَيَّنُ.
- (١١) ص ٨٠١.
- (١٢) ص ٢٦١.

الثاني: قال في «شرح الكافية»: ^(١) وما شذ في الثنية، نحو: «كِسَائِينَ»، فلا يُقاس عليه في النسب.

[أنواع المركب]

٨٧٠ - وانسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ، وَصَدْرِمَا رُكِّبَ مَرْجًا، ^(٢)

المركب أربعة أقسام: ^(٣) إسنادي، وشبيه به، ومزجي، وإضافي.

أما الإسنادي والشبيه به فينسب إلى صدره. مثال الإسنادي: تَأَبَّطَ شَرًّا. فيقال فيه تَأَبَّطِي. ومثال الشبيه به: ^(٤) لولا، وحيثما، مُسَمَّى بهما. فتقول فيهما: لَوِيٌّ، بالتخفيف، ^(٥) وَحَيْثِيٌّ. وقياس النسب إلى «كُنْتُ» كَوْنِيٌّ، برذ الواو لزوال سبب حذفها. ^(٦) وقالوا: كُنْتِيَّ وَكُنْتِيَّ ^(٧) بزيادة نون. ^(٨) وكلاهما بتاء ^(٩) شاذ. وأجاز الجرمي: النسب إلى الثاني فتقول: شَرِّي وَحَيْيٌّ، ^(١٠) في تَأَبَّطَ شَرًّا وَذَرَّى حَبًّا. ^(١١)

(١) ص ١٩٥١. وسقطت الواو من ط.

(٢) لصدر: اللام: بمعنى إلى. وصدر الجملة هو المبتدأ من الجملة الاسمية، والفعل وحده من الجملة الفعلية. والمراد به هنا الفعل أو الفعل والاسم المضمر فيه. وليس للجملة الاسمية مثال مع أنه قد يسمى بها فيقال: الورد جميل، وعلمك نافع، والسماء صافية، في الأسماء الأعلام. وقد يسمى بمعامل ومعمول نحو: حاضر أبوه، أو تابع ومتبوع نحو: رجل عاقل، أو عاطف ومعطوف نحو: ثم زيد. والنسب إلى مثل هذا يكون للصدر، كما في الجملة الفعلية. الصبان ٤: ١٨٩. وما: اسم موصول مضاف إليه. وجملة ركب: صلته. وأراد بالجملة: الجملة المسمى بها. ومزجًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر ركب، أي: تركيب مزج. وسقط «ركب مزجًا» من ت، وزاد في ح: ولثان تمامًا. (٣) انظر الارتشاف ١: ٢٧٩.

(٤) أراد بالشبيه بالإسنادي ما ركب من الأدوات الاسمية والحرفية، نحو: أينما وكيفما وحيثما وإذما وإذن وهلاً ولوما وإثماً، وما ركب من حرف واسم أو فعل نحو: يا زيد، وقد قام. انظر شرح البيت ٧٨.

(٥) أي بتخفيف الواو. ولا ينافي هذا ما في البيت ٨٧٦ من وجوب تضعيف حرف اللين من الثاني وضماً في النسب، لأن المسمى به هنا رباعي وضماً لا ثنائي، وصيرورته ثنائياً عارضة عند النسب. الإتحاف ٢: ٣٣٨ والصبان ١: ١٩٠. ت: «لوي وحيثي بالتخفيف» ومثلها في ح مع زيادة: في الواو.

(٦) إنما حذف الواو من «كنت» لالتقاء الساكنين الواو والنون المسكنة لاتصال الفعل بالتاء. ولما حذفت التاء زال موجب الحذف. ولكن حركة الكاف لم ترجع إلى الفتح كما كانت في «كان»، وبقيت على الضم تنبيهاً على المنسوب إليه. شرح الكافية ٢: ٧٧. وانظر الكتاب ٢: ٨٨.

(٧) الكتي والكتني: الشيخ الكبير يقول: كنت في شبابي كذا وكذا. وزعم بعض النحاة أن النسب هذا إلى الجملة. بل هو إلى الفعل مع الضمير. الارتشاف ١: ٢٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٥٣ والهمع ٢: ١٩٣ والإتحاف ٢: ٣٣٨. ولما قصد لفظ المركب قبل النسب صار علماً من المركب المسمى به. الصبان ٤: ١٨٩.

(٨) إنما زيدت ليسلم لفظ «كنت» بضم تائه.

(٩) أي: بتاء الضمير. وسقطت مما عدا الأصل.

(١٠) سقطت من ط مع جملتها بعد.

(١١) انظر الجمل للزجاجي ص ٣٣٩. وذرى: نثر. وفي حاشية ت عن التواتي: «معناه: زرع أرضاً. قاله في بضع الطرر. وعندي: زرع زرعاً في أرض».

تنبيه: قوله «وانسب لصدر جملة» أجود^(١) من قول «التسهيل»: ^(٢) «ويُحذف لها»^(٣) عجز المركب، لأنه لا يقتصر^(٤) على العجز بل يُحذف ما زاد على الصدر. فلو سميت بـ «خَرَجَ اليومَ زيدًا» قلت: خَرَجِي.

وأما المزجي ففي النسب إليه خمسة أوجه:
الأول: مقيس باتفاق.^(٥) وهو النسب إلى صدره فتقول في «بَعْلَبَكْ»: بَعْلِي. وكذا حكم «خمسَ عشر»، فتقول: خَمْسِي.

الثاني: أن يُنسب إلى عجزه فتقول: بَكِّي. وهذا الوجه أجازه الجرمي، ولا يُجيزه^(٧) غيره، ولم يُسمع النسب إلى العجز مُقتصرًا عليه.

الثالث: أن يُنسب إليهما معًا مزايا تركيبهما فتقول: بَعْلِي بَكِّي. وهذا أجازه قوم، منهم أبو حاتم، قياسًا على قول الشاعر:^(٨)

* تَزَوَّجْتُهَا، رَامِيَةً هُزْمُزِيَةً *

وظاهر كلام أبي الحسن في «الأوسط» موافقته.

الرابع: أن يُنسب إلى مجموع المركب. قالوا:^(٩) بَعْلَبَكِّي.

الخامس: أن يُبنى من جزأي المركب اسم على «فَعْلَل» ويُنسب إليه. قالوا في «خَضِرَمَوْت»: خَضِرَمِي.

وهذان الوجهان شاذان،^(١٠) يقتصر فيهما على ما سُمع، لا نعلم في ذلك خلافاً.

(١) في النسخ: أنسب.

(٢) ص ٢٦١. خ ط: «من قوله في التسهيل». وسقطت الواو من ت و س.

(٣) زاد في ط: يعني ياء النسب.

(٤) زاد في ط: في الحذف.

(٥) فيما عدا الأصل: اتفاقاً.

(٦) يعني إذا كان مسمًى به. الإتحاف ٢: ٣٣٦. ومفهوم كلامه أن نحو «خمسَ عشر» مركب مزجي. وهو خلاف ما ذكره في شرح البيت ٧٣٤ من أنه تركيب لتضمن معنى العاطف المحذوف. وانظر الصبان ٤: ١٩٠. أما أبو حيان فجعل هذه الأعداد مما يشبه تركيب المزج. الارتشاف ١: ٢٧٩.

(٧) ح: ولم يعجزه.

(٨) صدر بيت عجزه:

بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرَ، مِنْ الرِّزْقِ

شرح شواهد الشافعية ص ١١٥ والأشْمُونِي ٤: ١٩٠ ومثل هذا المنسوب يعرب إعراب: حلو حامض. الإتحاف ٢: ٣٣٩. وضيم الغائبة لامرأة الشاعر. وفي حاشية ت عن التواتي: أصل اللفظ رَامُهُرْمَز، بضم الهاء: اسم قرية.

(٩) ط: فقالوا.

(١٠) سقطت من ت و ح.

وأما الإضافي فقد نبّه عليه بقوله: ^(١)

ولثانٍ، تَمَّما

٨٧١ - إضافة، مبدوءة بـ «ابن» أو «أب» أو ما له التعريف، بالثاني، وَجَبَ ^(٢)

وحاصله: أن المركب تركيب إضافة يُنسب إلى عجزه في أربعة مواضع:

الأول: ما كان مبدوءاً بـ «ابن»، نحو: ابنُ الزبير. فتقول: زُبَيْرِيّ.

والثاني: ما كان كنية، وإليه الإشارة بالمبدوء بـ «أب». ^(٣) فتقول في «أبي بكر». بَكْرِيّ.

والثالث: ما تعرّف صدره بعجزه. ومثّل الشارح ^(٤) بـ «غلام زيد». فتقول: زَيْدِيّ.

والرابع: ما يُخاف اللبس من حذف عجزه، كعبدِ الأشهل، وعبدِ مناف. فتقول فيهما: أَشْهَلِيّ، وَمَنَافِيّ.

وما سوى هذه المواضع يُنسب فيه إلى الصدر. ^(٥) كقولك، في «امرئ القيس»: امْرِئِيّ وَمَرْئِيّ.

تنبيهان:

الأول: ظاهر كلامه في «الكافية» وشرحها ^(٦) أن المبدوء بـ «ابن» من قِبَل ما تعرف فيه ^(٧) الأول بالثاني. قال في شرحها: وإذا كان الذي يُنسب إليه مُضَافاً، وكان مُعَرِّفاً صدره بعجزه،

(١) لثان: معطوفان على «الصدر». فالمعنى: وانسب لثان. وتمم: أكمل. وجملة تتم: صفة لثان. والألف: للإطلاق. واللام بمعنى: إلى.

(٢) إضافة: مفعول به للفعل تتم. ويابن: متعلقان بمبدوءة. واب: معطوف على ابن. وما: معطوف على اب. وحذفت همزة «أب» ونقلت حركتها إلى الواو قبلها. وما: اسم موصول معطوف على ابن. والضمير في «له» يعود على «ما». والتعريف: مبتدأ خبره جملة وجب. والثاني: متعلقان بالتعريف. وله: متعلقان بالفعل وجب. وجملة التعريف وجب: صلة ما. والمعنى: والنسب إلى اسم ثان تميم إضافة، والمضاف هو كلمة «ابن» أو «أب» أو اسم وجب له التعريف بالاسم الثاني المضاف إليه. وسقط البيت من ت، وزاد بعده في س وط:

٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا، انْسَبْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ لِبَسٍّ، كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

والإشارة إلى ما مضى في البيتين ٨٧٠ و٨٧١. والأول: صدر الاسم المركب. واللبس: اختلاط الأمر وضياح المراد. وفيما: متعلقان بالفعل انسب. وسوى: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة الاسمية صلة «ما» الأولى. والثانية: مصدرية زمنية، والمصدر المؤول متعلق بالفعل انسب. واسم الإشارة: مضاف إليه. والمراد: وانسب إلى الاسم المضاف في غير ما مضى في البيتين المتقدمين، ما دام النسب واضحاً لا لبس فيه. وإلا فالتنسب إلى العجز في مثل: عبد الأشهل. والمعروف أن مراعاة اللبس هادمة للقواعد أو مقتضية لترجيح أحد المتساويين. والكاف: خبر لمحذوف.

(٣) ط: الإشارة بقوله أواب.

(٤) ص ٨٠١. س: «مثله الشارح». ط: «ومثله الشارح». وسقطت الواو من ت وح.

(٥) ط: للصدر.

(٦) ص ١٩٥٣.

(٧) ح ط: به.

أو كان كنية، حُذِفَ صدره ونُسب إلى عجزه. كقولك في «ابن الزبير» زُبَيْرِي، وفي «أبي بكر» بَكْرِي. انتهى.

وكذا قال الشارح، ^(١) إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِي الْمُثَلِّ «غلام زيد». وعلى هذا، ^(٢) فقول الناظم «أو ماله التعريف بالثاني» من عطف العام على الخاص، ^(٣) لاندرج المصدر بـ «ابن» فيه.

وفي تمثيل الشارح بـ «غلام زيد» نظر، لأنهم يعنون بالمضاف ^(٤) هنا ما كان علمًا أو غالبًا، ^(٥) لَا مِثْلَ «غلام زيد». فإنه ليس لمجموعه معنى مُفْرَدٌ يُنسب إليه. بل يجوز أن يُنسب إلى «غلام» وإلى «زيد»، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف. وإن أراد «غلام زيد» مجعولًا ^(٦) علمًا فليس من قبيل ما تعرّف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما يُنسب إلى صدره ^(٧) ما لم يُخف لبس. والله أعلم.

الثاني: شَذَّ بِنَاء «فَعَلَل» من جزأي المضاف ^(٨) منسوبًا إليه، كما شَذَّ ذلك في المركب. ^(٩) والمحفوظ من ذلك: تَيْمَلِيَّ وَغَبْدَرِيَّ وَمَرْقَسِيَّ وَغَبَقَسِيَّ ^(١٠) وَغَبَشَمِيَّ، في تيم الآلات وعبد الدار وامرئ القيس بن حُجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس.

[الثلاثي المحذوف اللام]

٨٧٣ - واجْبِرْ، بِرَدْ اللَّامِ، مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا، إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلْفَ ^(١١)

(١) ص ٨٠١. (٢) أي: على قول الشارح بزيادة المثل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: فيكون ككلام الشارح، فيتأتى الاعتراض المتقدم عليه. والأحسن أن لو قال: من عطف المرادف». قلت: لو أن الناظم قال:

أَوْ مَا بِهِ التَّعْرِيفُ، لِلْمُصَدِّرِ، وَجِبَ

لكان عطف «ما» على «ثان»، كما ذهب المكودي ص ٢١٧ في إعراب كلام الناظم. فلا إشكال بين كلامه وكلام ابنه، ولا حاجة إلى اعتراض المرادي وتعليق التواتي.

(٤) المضاف أي: المركب الإضافي الذي ينسب إلى عجزه. وانظر الإتحاف ٣٣٩:٢.

(٥) العلم: الكنية. والغالب: العلم بالغلبة كابن عمر لعبد الله دون إخوته، وابن رالان للشاعر المعروف. فالمراد بقوله «مبدوءة بابن» وماله التعريف بالثاني وجب واحد كما ذهب المرادي في التوجيه. انظر شرح التسهيل ١٩٤:١ والصبان ١٩١:٤. قال الصبان: والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لمغايرة المعطوف. أعني المبدوءة بما تعرّف بالثاني المراد منها العلم الغلبي المبدوء بابن. والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع، وعلمية العلم الغالب بالغلبة، فتدبر.

(٦) أي: مما تعرف فيه المجموع بالعلمية. وقيل: إن المراد به تعرف الأول بالثاني قبل العلمية، أو خصوص العلم بالغلبة

(٨) كذا. ويريد: منحوتًا من الكلمتين.

(٩) زاد في ط: المرجعي.

(١٠) في حاشية ت: «وهو عبد القيس». وسقط من ت بعد.

(١١) أجبر أي: أصلح وأزل النقص. وألف: استعمل بشيعة وكثرة. وما: اسم موصول مفعول أجبر، لا مفعول «رد» كما وهم المكودي. والضمير في «منه» يعود على «ما»، والتعلق بفعل: حذف. والضمير في «حذف» للام. =

٨٧٤ - في جَمْعِي التَّصْحِيحِ، أو في التَّثْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ، بِهَذَا، تَوْفِيَةِ^(١) إذا نسب إلى الثلاثي المحذوف لم يخل من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام: فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي^(٢). وإن كان محذوف اللام فإما أن يُجبر في التثنية كأب وأخ، أو في الجمع بالألف والتاء كعِضَّة^(٣) وستة، أو لا.

فإن جُبر فيهما وجب ردّه في النسب، تقول: أبوي وأخوي وعصوي وسنوي، أو عضيّ وسنهيّ، على الخلاف في المحذوف. فهذا ونحوه يجب جبره، لأنه جُبر^(٤) في التثنية والجمع بالألف والتاء، كقولك: أبوان وأخوان وعصوات وسنوات، أو عِصْهَات وسَنْهَات، على الوجهين.

وإن لم يُجبر^(٥) في التثنية ولا في الجمع بالألف والتاء لم يجب جبره في النسب، بل يجوز فيه الأمران، نحو: جرّ وعَدّ وشَفّة وثبّة^(٦). فيجوز في النسب إليها: جريّ وعديّ وشفيّ وثبيّ بالحذف، وجرجيّ وعَدويّ وشَفهيّ وثبويّ بالردّ. والمحذوف من «حر» الحاء، ومن «غد» الواو، ومن «شفة» الهاء، ومن «ثبة» الياء.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته واضح فهمه^(٨) من كلام المُصَنِّف. ^(٩) إلا أن ذكره لجمعي التصحيح^(١٠)

وجوازاً: مفعول مطلق نائب عن مصدر أجبر، أي: جبر جوازاً. وحذفت همزة «إن» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها، وحذف جواب الشرط جوازاً لأن فعل الشرط معناه الماضي بنفيه بـ «لم»، خلافاً لزعم الأزهرى بأنه ضرورة. وجملة حذف: صلة ما، وهي جارية على غيره. وجملة ألف: خبر يك. وحذفت النون جوازاً لتحرك ما بعدها. بهذا أي: برد اللام. والتعلق باسم المفعول مجبور. وفيما عدا الأصل: «بهذي»، أي: في جمعي التصحيح والتثنية. وهو مناسب لما ورد في شرح الكافية الشافية ص ١٩٣٤. والتوفية: الجبر وجوباً في النسب، لما ردت إليه اللام في التثنية والجمعين. انظر الأشموني ٤: ١٩٣. وفي جمعي: متعلقان بالفعل: ألف. وفي التثنية: معطوفان لا يعلقان. وحق: مبتدأ، خبره توفيه. والجملة اعتراضية. ولا حاجة إلى ذكر جمع المذكر السالم مع التثنية، لأن ما يرد فيها يرد فيه بلا عكس. قال في الكافية:

في جَمْعِهِ مُصَحَّحًا، أو تَثْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ، بِذَيْنِ، التَّوْفِيَةِ

وانظر التسهيل ص ٢٦٣ وحاشية الخصري ٢: ١٧٣ والإتحاف ٢: ٣٣٩. وسقط البيت من ح ومعه عجز البيت ٨٧٣ من ت.

(٢) في شرح البيت ٧٨٧. ح: العين والفاء فسيأتي.

(٣) العضة: القطعة من الشيء.

(٤) فيما عدا الأصل: جبره.

(٥) ح: «لم يجيء». وكذلك كان في ت.

(٦) الحر: فرج المرأة. والثبة: الجماعة أو وسط الحوض.

(٧) س: فتقول في النسب إليه.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٩. ت س ط: «الناظم». وسقطت من ح.

(١٠) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٩. ت س: «لجمع التصحيح». ح: الجمع في التصحيح.

فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح^(١) المُذَكَّر، وقد اقتصر في «التسهيل»^(٢) على الجمع بالألف والتاء.

الثاني: أطلق في قوله «جوازًا ان لم يك رُدُّه أَلِفٌ»، وهو مُقَيَّد بآلا تكون العين مُعْتَلَّة - فإن كانت عينه مُعْتَلَّة وجب جبره، كما ذكر في «الكافية»^(٣) و«التسهيل»^(٢). وإن لم يُجبر في الشبهة وجمع التصحيح - احترازًا^(٤) من نحو: «شاة»^(٥) و«ذِي» بمعنى صاحب، فتقول في «شاة»: شاهي^(٦) - قيل: وعلى أصل الأخفش: «شُوْهِيَّ». وقد حُكي أنه رجع عنه. وسيأتي بيانه - وفي ذِي: دَوَوِيَّ، اتفاقًا لأن وزنه عند الأخفش «فَعْلٌ»^(٨) كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نُسب إلى «يد» و«دم» جاز الوجهان عند من يقول: يَدَانِ ودمَانِ، ووجب الرُدُّ عند من يقول: يَدَيَانِ ودمَيَانِ.

الرابع: إذا نُسب^(٩) إلى ما حُذفت لامه وعَوَض عنها^(١٠) همزة الوصل جاز أن يُجبر وتُحذف الهمزة وألا يُجبر وتُستصحَب،^(١١) فتقول في «ابن» و«اسم»: بَنَوِيَّ وَسِمَوِيَّ على الأول، وابنيَّ واسميَّ على الثاني.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين على^(١٢) أن المجبور تُفْتَح عينه، وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون. فتقول في يد ودم وغد وجر على مذهب الجمهور: يَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ وَغَدَوِيَّ وَجِرَجِيَّ بالفتح، وعلى مذهب الأخفش: يَذِيَّيَّ وَدَمِيَّيَّ وَغَدَوِيَّيَّ وَجِرَجِيَّيَّ، بالسكون لأنه^(١٣) أصل العين في هذه الكلمات. والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع. قالوا في «غد»: غَدَوِيَّ. وحُكي^(١٤) عن أبي الحسن أنه رجع في «الأوسط» إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا عن العرب.

(١) فيما عدا الأصل: التصحيح.

(٢) ص ٢٦٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٩٥٤.

(٤) احترازًا: مفعول لأجله. وعامله «مقيد».

(٥) سقطت من ح.

(٦) ردت الهاء في «شاهي» وحذفت تاء «شاة» والأصل: شوهة. وسقط «قيل» من ط.

(٧) هو تسكين ما أصله السكون. وأصله شاة هو: شُوْهة.

(٨) كذا. وهو وزن الكلمة قبل الحذف. وهي «ذوي». ولو أراد وزنها بعد الحذف لكان الوزن ذو: فو، وذا: فا، وذِي: في، لأن ما بقي من الأصل هو الذال فقط. وفوقه في ت عن التواتي: بفتح الفاء والعين. وانظر الكتاب ٨٣: ٢.

(٩) ت ح: نسبت.

(١٠) ط: منها.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٠ للتبيين الثالث والرابع. وتستصحَب أي: تستصحَب الهمزة. ح: ويستصحَب.

(١٢) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الكتاب ٧٩: ٢ - ٨٢.

(١٣) أي: لأن السكون.

(١٤) الارشاف ١: ٢٨٦.

٨٧٥ - وبأخ أختًا، وبابن بنتًا، ألحق، ويونسُ أبى حذَفَ التَّاء^(١) اختلف في النسب إلى: أخت وبنت، فقال الخليل وسيبويه:^(٢) كالنَّسب إلى أخ وابن، يحذف التاء ويرد^(٣) المحذوف. فتقول:^(٤) أَخَوِي وَبَنَوِي، كما تقول في المذكر. وقال يونس: يُنسب إليهما على لفظهما ولا تُحذف التاء. فتقول: أَخِيَّتِي وَبَنِيَّتِي، لأنَّ التاء فيهما للإلحاق.^(٥) ولزَّمة الخليل أن ينسب إلى «هَنْتٍ» و«مَنْتٍ»^(٦) بإثبات التاء، وهو^(٧) لا يقول به. وله أن يفرق بأنَّ التاء فيهما لا تلزم بخلاف: بنت وأخت، لأنَّ التاء في «هَنْتٍ» في الوصل خاصَّة، وفي «مَنْتٍ» في الوقف خاصَّة.

تنبيهات:

الأول: حُكِمَ نظائر «أخت» و«بنت» كحكمهما. وهي: بُنْتَانٌ وَكِلْتَا وَذَيْتٌ وَكَيْتٌ.^(٨) فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مُذكراتها،^(٩) فتقول: تَنَوِيٌّ وَكَلَوِيٌّ وَذَبَوِيٌّ وَكَبَوِيٌّ، وعلى مذهب يونس تقول:^(١٠) تَنْبِيٌّ وَكَلْبِيٌّ أَوْ كَلْتَوِيٌّ، وَذَبِيَّتِي وَكَيْتِي.^(١١) وذكر بعضهم في النسب إلى «كِلتا»، على مذهب يونس: كَلْبِيَّتِي وَكَلْتَوِيَّتِي وَكَلْتَاوِيَّتِي، كالنسب إلى «حُبَلَى»، بالأوجه الثلاثة.^(١٢)

(١) الواو: حرف عطف لجملة «ألحق» على «أجبر» في البيت ٨٧٣. وألحقه به: أحمله عليه في الحكم واجعله مثله. وبأخ: متعلقان بالحق. وأختًا: مفعوله. وبابن: معطوفان على: بأخ. وبنتًا: معطوف على «أختًا». وهو من عطف معمولين على معمولين لعامل واحد. وفيه الفصل بين حرف العطف و«بنتًا» بالجاء والمجرور. وأبى: منع. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. ويونس مبتدأ ممنوع من الصرف - انظر الخصري ١٧٤: ٢ - خبره جملة أبى. والمعنى: واجعل حكم أخت في النسب مثل حكم أخ، وحكم بنت فيه مثل حكم ابن. وأما يونس فقد منع حذف التاء منهما. والمراد ثبوت الجبر برد المحذوف دون النظر إلى الوجوب والجواز. فلا اعتراض بأن جبر بنت واجب، وجبر أخت جائز. وسقط الشطر الثاني من ت. زاد في س و ح: «ينسب إليهما». وانظر الكتاب ٨١: ٢ - ٨٢.

(٢) في النسخ: ورد.

(٣) أي: لجعلهما مثل: قُفْلٌ وَجِذْعٌ، بتعميض التاء من الواو، وتغيير الصيغة. شرح التصريف الملوكي ص ٤٠١ - ٤٠٢.

والبيت ٩٤١.

(٤) الهنت: كتابة عن العمل القبيح. وأصلها «هَنُو» حذفت منه الواو وعوض منها التاء. وهي تكون كذلك في الوصل خاصة، وتبدل هاء في الوقف. ومنت: لحكاية الاستهزام عن أنثى عاقلة. فإذا قيل لك: جاءت امرأة. تقول: مَنْت؟ أو تقول: مَنْة؟ أو تقول: ومن هي؟ فأصلها «من» ألحق بها التاء في الوقف خاصة، وتسقط في الوصل. فالتاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت، وإلزام يونس هنا مبني على قياس مع الفارق. وانظر الإتحاف ٣٤١: ٢.

(٥) سقطت من النسخ. ويونس ينسب إلى هنت: هَنَوِيٌّ، وإلى منت: مَنِيٌّ وَمَنِيَّتِي.

(٦) يقال: كان من الأمر كَيْتٌ وَكَيْتٌ، أو ذَيْتٌ وَذَيْتٌ. فيكنى عن الحديث بإحداهما مكررة بالبناء على الفتح أو الكسر أو الضم. وهما مخففتان من كَيْة وَذَيْة. ويقال أيضًا: كان من الأمر كَيْةً وَكَيْةً أو ذَيْةً وَذَيْةً، بالبناء على الفتح. والبناء في كل للنيابة عن مفرد في محل رفع هنا. و«قلت: كيت وكيت أو ذيت وذيت» تكون النيابة فيه عن جملة مقول القول.

(٧) أي: أصولها قبل لحاق التاء وحذف الياء، لأنها في التقدير من «نبي» و«كلو» و«كي» و«ذبي».

(٨) سقطت من ح. وانظر الكتاب ٨٢: ٢ والارتشاف ٢٨٨: ١. (٩) سقط «وعلى مذهب... وكيتي» من ت و س.

(١٠) ت س: «بالوجه الثلاثة». ح: «بالوجه الثلاث».

الثاني: ذهب^(١) الأخفش في «أخت» و«بنت» ونظائرهما إلى مذهب ثالث. وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه،^(٢) وما قبل الساكن على حركته. فتقول: أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ وَكَلَوِيَّ وَثَنَوِيَّ.^(٣) وقياس مذهبه في «كِتَ» و«ذَيْتَ»، إذا رُذِّ المحذوف، إن يُنسب إليهما كما يُنسب إلى «حَيَّ» فتقول: كَيَوِيَّ وَذَيَوِيَّ.

الثالث: (٤) قد اتضح ممّا^(٥) سبق أَنَّ أختًا وبنتًا^(٦) حُذفت لاهمهما، لأنَّ النحويين ذكروهما فيما حُذفت لاه. فالتاء إذا فيها^(٧) عوض من اللام المحذوفة. وإنما حُذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن لم تكن مُتمخضة للتأنيث.^(٨) وظاهر مذهب سيبويه أَنَّ تاء «كِلْتَا» كُتبت: أخت وبنت،^(٩) وَأَنَّ الألف للتأنيث. وعلى هذا ينبغي^(١٠) ما سبق. وذهب الجرمي إلى أَنَّ التاء زائدة والألف لام الكلمة، ووزنه^(١١) «فِعْلَلٌ». وهو ضعيف، لأنَّ التاء لا تزداد وسطًا. فإذا نسبت إليه على مذهبه^(١٢) قُلْتُ: كِلْتَوِيَّ. وقيل: إِنَّ التاء بدل من الواو والأصل «كِلَوِيَّ». فإذا نسبت إليه على هذا القول قُلْتُ: كِلْتَيَّ.^(١٣)

قُلْتُ: (١٤) هكذا ذكر بعضهم. والمشهور في النقل عن جمهور البصريين أَنَّ التاء في «كِلْتَا» بدل من الواو التي هي لام الكلمة، ووزنها «فِعْلَى». وصرح ابن الحاجب^(١٥) في «شرح المفصل»، (١٦) بأنَّ أصل «كِلْتَا» عند سيبويه «كِلَوِيَّ» ووزنه^(١٨) «فِعْلَى»، أبدلت الواو تاء

(١) في النسخ: «وذهب». وسقط منها «الثاني».

(٢) هذا إذا لم تقتض القواعد تحريكه. كما في النسب إلى كيت وذيت.

(٣) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٢. ح: وثني.

(٤) في النسخ: الثاني.

(٥) س: بما.

(٦) في النسخ: بنتًا وأختًا.

(٧) في النسخ: فيهما إذن.

(٨) ت س: «مختصة بالتأنيث». ح: محضة التأنيث.

(٩) ت ط: «بنت وأخت». وانظر الكتاب ٣: ٨٢.

(١٠) في النسخ: يني.

(١١) س: وبأن وزنه.

(١٢) ح: على هذا القول.

(١٣) ت: «كلوي». ح: كلتوي.

(١٤) سقطت من ط.

(١٥) ح: وصرح أبو عمر ابن الحاجب رحمه الله.

(١٦) انظر منه ٢: ٤٠٧.

(١٧) سقطت من النسخ.

(١٨) في النسخ: ووزنها.

إشعارًا بالتأنيث. ^(١) وإذا كان هذا مذهب سيويه والجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه: كِلَيْي، كما تقدّم عن بعضهم. وأيضًا فلا ينبغي على هذا القول أن يُعدّ فيما ^(٢) حُذفت لامه، لأنّ ما أبدلت لامه لا يقال فيه: محذوف اللام، في الاصطلاح. وإلّا لزم أن يقال في نحو «ماء»: محذوف اللام.

والذي يظهر، من مذهب سيويه ومن وافقه، أنّ لام «كِلتا» محذوفة كلام: أُخْتُ وبنت، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدّمته أولًا. ولا يمتنع أن يقال: هي بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويّين في تاء «بنت» و«أخت»: إنّهما بدل من لام الكلمة. فأما إن أُريدَ البديل الاصطلاحيّ فلا، ^(٣) لأنّ بين الإبدال والتعويض فرقًا، يُذكر في موضعه. ^(٤)

الرابع: ^(٥) النسب إلى «ابنة»: ابْنِي وَبَنَوِي، كالنسب إلى «ابن» اتِّفَاقًا، ^(٦) إذ التاء فيها ليست عوضًا كتاء «بنت».

[الثنائي وضعًا]

٨٧٦ - وضاعِفُ الثَّانِي، مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ، كَلَا وَلَايِي ^(٧)
إذا نُسبَ إلى الثَّانِي وَضْعًا فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ حَرْفًا صَحِيحًا جاز ^(٨) فيه التضعيف وعدمه، فتقول في «كم»: كَمِيَّ وَكَمِيَّ. فإن ^(٩) كان ثَانِيهِ حرف لين ضَعْفُ بمثله ^(١٠) إن كان ياء أو واوًا، ^(١١) فنقول في «كَي» و«لَو»: كَيَوِيَّ وَلَوِيَّ، ^(١٢) لأن «كَي» لَمَّا ضَعْف صار مثل «حَي»، و«لَو» لَمَّا

(١) ط: أبدلت الواو إشعارًا بالتأنيث تاء.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: فيه نظر لأن البديل هنا في موضع المبدل منه، وهذا هو بدل الاصطلاح. والعوض يكون في غير موضع المعوض منه، كهمزة اسم عوض من لام الكلمة. وتاء استعاذة وإقامة عوض من عين الكلمة. قلت: يرد عليه نحو: شفة وستة. فالعوض وقع في موضع المعوض منه. (٤) قبل البيت ٩٤٣.

(٥) في النسخ: الثالث.

(٦) في النسخ: كالنسب إلى مذكوره.

(٧) العطف على «اجبر». وجملة يونس أبي: اعتراض. ومن: تتعلق بحال من الثاني. وثانيه: مبتدأ ومضاف إليه، خبره ذو. والجملة صفة ثنائي. والكاف: خبر مبتدأ محذوف، مضاف إلى «لا» على الحكاية. أي: هو مثل «لا». ولاي: منسوب إلى «لا». وقد حذف الياء الثانية من «ثنائي» و«لاي» للوقف. س: «وضعف». وسقط الشطر الثاني من ت.

(٨) كذا. والتضعيف واجب إذا جعل هذا اسمًا علمًا على الحرف وقصد إعرابه، وعدم التضعيف واجب إذا جعل اسمًا علمًا لغير الحرف وقصد إعرابه. والنسب يكون بحسب التسمية. الصبان ٤: ١٩٦ - ١٩٧.

(٩) س ط: وإن.

(١٠) كذا. والتضعيف وعدمه والنسب يكون فيها ما ذكرنا في التعليق على الصحيح الثاني.

(١١) في النسخ: وإوًا أو ياء.

(١٢) ت ح ط: «لوري». فلعل مقصد أصحابها بيان الأصل قبل الإدغام. وهو علز غير ناهض. الصبان ٤: ١٩٧ وانظر

صُعِفَ صار مثل الدَوِّ. ^(١) وإن كان أَلَفًا ضُوعِفَتْ وأُبدِلَ ضِعْفُهَا هَمْزَةً، فتَقُولُ فيمن اسْمُهُ «لَا»: لاِئِي. وإن شئتَ أبدلتَ الهمزة واوًا فقلت: لاوِيَّ. ^(٢)

فرع: ^(٣) إذا نسبْتَ إلى «اللاتِ» اسمَ الصنمِ قلتَ: لاِئِي ولاوِيَّ، كما يُنسَبُ إلى «لا»، لأنَّ تاءَهُ تُحذفُ ولا يُدرى ما لامُهُ؟ ^(٤) فَعُومِلَ معاملةً «لا». هذا مذهبُ سيبويه. ^(٥) ومن زعم أنَّ لامَهُ هاءٌ وأنَّ أصلَهُ «لَيْه» قال: لاِهِيَّ، كما تقول: شاهِيَّ.

[المحذوف الفاء أو العين]

٨٧٧ - وإن يَكُنْ كَشِيَّةً ما الفاء عَدِمَ فَجَبَرُهُ، وَفَتَحَ عَيْنَهُ، التَّزِمُ ^(٦) تقدِّمُ الكلامَ على محذوف اللام، ^(٧) وذكر في هذا البيت محذوف الفاء. ولا يخلو محذوف الفاء ^(٨) من أن تكون لامه صحيحةً كَعِدَّةٍ، ^(٩) أو مُعْتَلَّةً كَشِيَّةٍ.

فإن كانت صحيحة لم يُجبر، فتقول في النسب إلى «عِدَّة»: عِدِيَّ. وإن ^(١٠) كان مُعْتَلً اللام جُبرَ بَرَدَ فائِهِ، فتقول في «شِيَّةٍ»: وَشَوِيَّ، على مذهب سيبويه ^(١١) لأنَّه لا يَرَدُّ العينَ إلى أصلِها من السكون، بل يفتح العينَ مُطْلَقًا ويُعامله ^(١٢) مُعاملةً المقصور. وتقول على مذهب أبي الحسن: وَشِيَّ، بَرَدَهُ إلى أصلِهِ. ^(١٣) وجزَمَ هنا بمذهب سيبويه. فإن قلت: من أين يُؤخذ من كلامه اشتراطُ اعتلال اللام؟ قلتُ: من قوله «كَشِيَّة».

(١) ت ح: «دو». س: «ذو». وفي حاشية ت عن التصريح ٣٣٦: ٢ بالذال المهملة. وهي الياضية.

(٢) جاز الهمز والإبدال لأن الهمزة مبدلة من أصل هو الألف. وهو مثل النسبة إلى ماء. انظر الإتحاف ٣٤٧: ٢.

(٣) ح: «فرعان». ط: تنبيه.

(٤) ت س: «ولا تدرى لامه». ح: «ولا يدرى لامه». وقيل: لامه ياء فالنسب إليه: لَوَوِيَّ. وقيل: التاء أصل فالنسب إليه: لاِئِي. وقيل: هو اللات بالتشديد.

(٥) الكتاب ٨٤: ٢.

(٦) الشية: اللون يخالف معظم لون الشيء. وهو الوشي. وعدم: فقد أي: حذفت منه. وجبره: رد ما حذف منه. والتزم: وجب. وما: اسم موصول اسم يكن، والخبر هو الكاف. والفاء: مفعول به مقدم لعدم. وجملة عدم: صلة ما. وكان عليه أن يقول: التزما، لأن الضمير يعود على الجبر والفتح. ولو قال:

فَجَبَرُهُ، وَفَتَحَ عَيْنَهُ، التَّزِمَ

لكان أولى، ولبقي لزوم الفاء للجواب، لأن جملة طلبية ولتقدم المفعول على الفعل. وتقدير البيت: إن كان ما فقد الفاء من الأسماء مثل «شيه» وجب رد فائه وفتح عينه في النسب. وقد حذف همزة «الفاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) في شرح البيت ٨٧٣.

(٨) سقط «محذوف الفاء» من النسخ.

(٩) العدة: الرعد.

(١٠) س: فإن.

(١١) الكتاب ٨٥: ٢.

(١٢) في النسخ: بل تفتح العين مطلقًا وتعامله.

(١٣) ط: برد أصله.

تنبيه: بقي من المحذوف قسم ثالث لم يُبين حكمه، وهو محذوف العين، فنقول: ^(١) المحذوف العين إن ^(٢) كان لامه صحيحة لم يُجبر كقولك في «سَه» ^(٣) و«مُذ» مُسَمَّى بهما: سَهِيٌّ ومُذِيٌّ. كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، بل هو ^(٤) مُقْتَد بآلا يكون من المضاعف، نحو: «رُب» المُخَفَّفة بحذف الباء الأولى، إذا سُمِّي بها ونُسب إليها فإنه يقال: رُبِّي، برَد المحذوف. نص عليه سيبويه، ^(٥) ولا يُعرف فيه خلاف. وإن كانت لامه مُعْتَلَّة نحو «المَرِي» و«يَزِي» ^(٦) مُسَمَّى بهما ^(٧) فتقول فيهما: المَرِيُّ واليَزِيُّ، ^(٨) برَد المحذوف.

[جمع التفسير]

٨٧٨ - والواحد اذْكَرُ، ناسِبًا لِلْجَمْعِ إن لم يُشَابِهْ واحِدًا، بِالْوَضْعِ ^(٩)
الجمع ثلاثة أقسام: ^(١٠) قسم أهمل واحده كعبَّاديد. ^(١١) وقسم له واحد شاذَّ كَمَلايح، ^(١٢)
فإن واحده لَمَحَة. وقسم له واحد قياسيٌّ.
فالأوَّل: يُنسب إليه بلفظه، فتقول: عَبَّادِيْدِيٌّ.
والثاني: فيه خلاف. ذهب أبو زيد إلى أنه كالأوَّل فيُنسب إلى لفظه ^(١٣) فتقول:
مَلايِجِيٌّ. ^(١٤) وحكى أنَّ العرب قالت في المَحاسن: ^(١٥) مَحاسِنِيٌّ. وغيره يَنسب إلى واحده،

(١) ت ح: «فتقول». وأتحم بعده في ت: في.

(٢) الس: الدبر. وأصله: سته.

(٣) ط: وهو.

(٤) الكتاب ٢: ٨٠.

(٥) المري: اسم فاعل من مصدر: أرى يُرى. ويَرى: مضارع رأى.

(٦) زاد في ط: جبر.

(٨) اعترضه الدماميني بأن قياس المري يكون على الشجي، ويرى على فتى - فالنسب إليهما: مُرَوِّي وَيَرَوِّي - والزعم بالقياس على شية فيه فارق، لأنها بقيت على حرفين بدون التاء، وهما على ثلاثة. وفي النسخ: ويرئي.

(٩) الواحد: المفرد. واذكر: استحضر وجيء، أي: ردَّ الجمع إلى مفرده. وكذلك حكم المثنى. واللام بمعنى: إلى. والضمير في يشابه يعود على الجمع. وبالوضع أي: في الوضع اللغوي الذي سمع عن العرب، والتعلق بحال من فاعل يشابه. يعني: إن كان الجمع على إحدى صيغ الجموع، وله مفرد من لفظه قياسي. وناسبًا: حال من فاعل اذكر. وللجمع: يتعلقان بها. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وهو قياسي لأن فعل الشرط ماضٍ في المعنى بالنفي: «لم»، خلافًا لزعم الأزهري أنه ضرورة. وسقط الشرط الثاني من ت.

(١٠) انظر الارتشاف ١: ٢٨٩.

(١١) العباديد: الفرق المتفرقة في كل وجه. وفي حاشية ت عن التواتي: عباديد معناه جماعة.

(١٢) الملامح: ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه. وقيل: هو جمع ملمحة لكنه لم يستعمل. ت: «كملايح». وانظر المسألة الثالثة في شرح البيت ٨٣٢.

(١٣) ح: ذهب أبو زيد إلى لفظه كالأول.

(١٤) ت: كملايحي.

(١٥) المحاسن: جمع حُسن. وقياس مفرده. محسن.

وإن كان شاذًا. فتقول^(١) في النسب إلى ملامح: ^(٢) لَمَجِي.

والثالث: إن غَلَبَ^(٣) نُسب إلى لفظه. فتقول في الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارِي وأبنائي. وإن لم يَغْلِبْ نُسب إلى واحده. فتقول في فرائض وكُتُب وقلانس: ^(٤) فَرَضِي وِكِتَابِي وُقْلَنَسِي. وقول الناس: فرائِضِي وِكُتُبِي وُقْلَانَسِي، خطأ. وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا في «قُمَرِي» إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طُيُورٌ قُمَر. ^(٥) وكذا^(٦) «دُبْسِي» منسوب عندهم إلى طُيُورٍ دُبْس. ^(٧) وهو عند غيرهم ^(٨) منسوب إلى القُمرة - وهي البياض - وإلى الدُبسة. ^(٩) ويحتمل أن يكونا مما بُني على ياء مُشَدَّدة نحو: كُرْسِي.

هذا التقسيم^(١٠) في الجمع الباقي على جمعيته. فإن سُمِّي به نُسب إلى لفظه، لأنه صار واحدًا، كقولك في كِلَاب وأنمار ومَدائن ومعاقر: ^(١١) كِلَابِي وَأَنمارِي وَمَدائِنِي وَمَعَاقِرِي. وقد يُرَدُّ الجمع المُسمَّى به إلى الواحد، ^(١٢) إن أُمِنَ اللبس. ومثال ذلك: القَراهِيدُ، ^(١٣) عِلْمٌ على بطن في الأزد، ^(١٤) وإليه يُنسب الخليل بن أحمد. ^(١٥) فقالوا: القَراهِيدِي، ^(١٦) على اللفظ، و«القُرهُودِي»^(١٧) نَسَبًا إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تُسمَّى بالقُرهُود.

فإن قلت: إنَّ كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل. قلتُ: قوله «إن لم يُشَابِهْ واحدًا» يُمكن أن يُجعل شاملًا لثلاثة أنواع: أولها نحو: أنمار، ممَّا جُعِلَ عَلَمًا. والثاني: نحو: أنصار، ممَّا غلب فصار كالعلم. والثالث نحو: عَبادِيد، ممَّا أهمل واحده، لأنه بسبب إهمال واحده شابه

(١) ط: فيقول.

(٢) ت: ملامح.

(٣) أي: صار علمًا بالغلبة. وانظر الإتحاف ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٤) الفرائض: جمع فريضة. والكتب: جمع كتاب، والقلانس: جمع قلنسة.

(٥) القمر: مفردة قمرِي. وهو ضرب من الحمام مطوق حسن الصوت. فالقمرِي ليس منسوبًا، وإنما هو مفرد لاسم جمع نحو: عرب وعربي. وياء الأفراد غير ياء النسب، وإن تشابهتا، خلأًا للدمامي. إنها كناء الوحدة في: ثمرة وشجرة، خلاف تاء التأنيث.

(٦) س ح: وكذلك.

(٧) الدبس: مفردة دبسي. وهو ضرب من الحمام. مفرد اسم جمع لا منسوب.

(٨) قال أبو حيان: وهو عندنا.

(٩) الدبسة: حمرة مشربة سوادًا.

(١٠) في النسخ: «هذا الحكم». وفي الجمع: متلعقان بخير ذا.

(١١) كلاب وأنمار ومعاقر: أسماء قبائل. والمدائن: اسم بلد في العراق.

(١٢) في النسخ: إلى واحد.

(١٣) أصل القراهِيد أنه جمع قُرهُود. وهو ولد الأسد، سمي به أبو بطن من قبيلة الأزد في اليمن. ح: القراهِيد.

(١٤) الأزد: ابن القوث. وفي النسخ: «الأسد». وكلاهما صحيح. وقيل: بالسين أفصح. ط: أسد.

(١٥) يسقط «وإليه... أحمد» من ط.

(١٦) ح: القراهِيدي.

(١٧) ت: والقُرهُودِي.

نحو: قوم ورهط، ممّا لا واحد له. ^(١) وإذا كان كلامه شاملاً لهذه الثلاثة فهو وافٍ بالمطلوب، لأنّ حاصله حينئذ أنّ الجمع لا يُنسب إلى لفظه، بل إلى واحده، ^(٢) إلّا في ثلاثة مواضع. وهو صحيح.

تنبيه: إذا نُسب إلى نحو: ثَمَرَات ^(٣) وَأَرْضِينَ وَسِينِينَ، باقيةً على جمعيتها ^(٤) قيل: تَمَرِي وَأَرْضِي وَسِينِي أو سَتَوِي، على الخلاف ^(٥) في لاهه. وإذا نُسب إليها أعلاماً التزم فتح العين في الأولين، وكسر الفاء في الثالث.

[النسب بدون ياءين]

٨٧٩ - وَمَعَ فَاعِلٍ وَقَعَالٍ، فَعِلَنَ فِي نَسَبٍ، أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ، فَقُبِلَ ^(٦) يُسْتغْنَى عَنْ يَاءِ النِّسْبِ غَالِبًا بِصَوْغِ «فَاعِلٍ»، إِنْ قُصِدَ صَاحِبُ الشَّيْءِ، كَقَوْلِهِمْ: لَا بَيْنَ وَتَامِرٍ أَيْ: صَاحِبِ لَبَنٍ وَتَمَرٍ، وَبِ«فَعَالٍ» إِنْ قُصِدَ الْاحْتِرَافُ كَقَوْلِهِمْ: بَزَارٌ ^(٧) وَعَطَّارٌ. وَقَدْ يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ. فَمِنْ قِيَامِ «فَاعِلٍ» مَقَامِ «فَعَالٍ» قَوْلُهُمْ: حَاطَكُ، فِي مَعْنَى: حَوَاكُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْجَرْفِ. ^(٨) وَمِنْ عَكْسِهِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: ^(٩)

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ، فَيَطْعُنُنِي وَبِهِ، وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَالٍ أَيْ: وَلَيْسَ ^(١٠) بِذِي نَبَلٍ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: ^(١١) وَعَلَى هَذَا حَمَلَ الْمُحَقِّقُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَيْكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ^(١٢)

(١) كذا. والقوم: اسم جمع مفردة قائم، نحو: راكب وركب، وشارب وشرب. ويحتمل رهط أن يكون كذلك مفردة راطط.

(٢) ت: واحد.

(٣) ج: «ثمرات» بالثاء هنا وفيما بعد.

(٤) في النسخ: «جمعها». وي بعدها في ت: قلت.

(٥) في النسخ: «اختلاف».

(٦) مع: تتعلق بحال من قول. وأغنى عن الياء أي: ناب عن الياء. وحذفت همزتها للتخفيف. وقيل: رضي عند النحاة وأجازوه على غير قياس. وفعل: مبتدأ جاز الابتداء به لأنه معرفة بالصيغة. وخبره جملة أغنى. وفي وعن: متعلقان بأغنى. والمعنى: بناء فاعل مع فاعل وفعل ناب في النسب عن زيادة يائه، فقبل عند النحاة. وقد جعل الناظم «فعل» أصلاً في هذه النجاة، مع أنه أقل استعمالاً، فكان أولى به جعله تابعاً لفعال وفاعل. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) البزار: بائع البز. وهو نوع من الثياب. س: بزار.

(٨) الحرف: جمع حرفة. وهي المهنة.

(٩) ديوانه ص ٣٣ والكتاب ٩١: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٦٢ والعيني ٥٤٠: ٤ والأشعموني ٢٠٠: ٤. يهجوّه بأنه ليس بفارس ولا بحارب. وقد عطف «ليس بذِي سيف» بالواو على جملة «ليس» الأولى، بعد العطف بفاء السببية على مصدر متزّع من الكلام.

(١٠) زاد في ت وح: بذِي رمح وليس.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٩٦٣. والقول حتى «عامل في النهار» بتصرف وتقديم وتأخير.

(١٢) الآية ٤٦ من سورة فصلت. وفي حاشية ت عن الحريري أن بعض اللغويين سئل عن هذه الآية، لأن المنفي فيها هو المبالغة، ونفي الأخص لا يعني نفي الأعم. فأجاب بأن زلة العالم كبيرة، وأدق الظلم بالنسبة إلى الله - تعالى - كبير، وإن كان بالنسبة إلى غيره صغيراً، فنفي بناء المبالغة هنا لأن كل ظلم لديه كبير، فعم النفي. وأنشد أحياناً على ذلك. وعندني أن نفي المبالغة هو مبالغة في النفي. فتأمل.

أي: بذى ظلم. وقد يُؤتى بياء النسب^(١) في بعض ذلك. قالوا لبياع العطر ولبائع البُتوت - وهي الأكسية - عَطَّارٌ وَعِطْرِيٌّ وَبَتَاتٌ وَيَتَّى. وقد يُستغنى عن بياء النسب بـ «فَعِلَ» بمعنى: صاحب كذا، كقولهم: رجلٌ طَعِمَ وَلَبَسَ وَعَمِلَ بمعنى: ذي طعامٍ وذي لباسٍ وذي عملٍ. أنشد سيبويه: (٢)

* لَسْتُ بِلَيْلِي، وَلَكِنِّي نَهَزُ *

أي: ولكنني نهاري، (٣) أي: عامل في النهار. تنبيهان: (٤)

الأول: قد يُستغنى أيضًا عن بياء النسب^(٥) بـ «مِفْعَالٍ» كقولهم: امرأةٌ مِعْطَارٌ، أي: ذات عِطْرٍ، و«مِفْعِيلٍ» كقولهم: ناقةٌ مِحْضِيرٌ، أي: ذات حُضِرٍ. وهو الجري. الثاني: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرًا. هذا مذهب سيبويه. قال: (٦) «لا تقول (٧) لصاحب الدقيق: دَقَّاقٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاءٌ، ولا لصاحب البر: بَرَّازٌ، ولا لصاحب الشعير: شَعَّارٌ». والمُبرَّد يقيس هذا.

[شواذ النسب]

٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ، مُقَرَّرًا، عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ، مِنْهُ، اقْتَصِرَا^(٩)

(١) ت ح: بياءي النسب.

(٢) تنمته في حاشية ح:

لا أَدُلِّجُ اللَّيْلَ، وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

الكتاب ٩١: ٢ والنوادر ص ٢٤٩ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٦٣ والعيني ٥٤١: ٤ والأشموني ٢٠١: ٤. والليلي: العامل في الليل. وفي حاشية الأصل عن نسخة أن الرواية: «لَسْتُ مِنَ اللَّيْلِ». وأدلج: أسير أول الليل. وأبتكر: أخرج باكراً أول النهار.

(٣) سقط «أي ولكنني نهاري» مما عدا الأصل.

(٤) الارتشاف ٢٩١: ١ - ٢٩٢.

(٥) وقد يستغنى عنها بفعل. نحو: رجلٌ مِدْعَسٌ أي: ذو دعس. الشرح الكبير ٣١٠: ٢. ت ح: عن بياءي النسب.

(٦) الكتاب ٩٠: ٢. وفي النقل تصرف مصدره الارتشاف. (٧) فيما عدا الأصل: لا يقال.

(٨) البر: حب القمح.

(٩) أسلفته أي: قدمته في الأبيات ٨٥٥ - ٨٧٩. والمقرر: الموضح المبين. وينقل: يروى. واقتصر على الشيء: اكتفى به ولم يجاوز إلى القياس عليه. وغير: مبتدأ خبره جملة اقتصر. وما: اسم موصول مضاف إليه. ومقرراً: حال من ضمير المفعول قبله. واقتصر: ماض مبني للمجهول، والألف: للإطلاق. وعلى الذي: في محل رفع نائب فاعله. ومنه: متعلقان بحال من نائب فاعل ينقل، وليس نائب فاعل كما ذهب الأزهري. ونائب فاعله ضمير يعود على الذي. وهذا الضمير عائد الذي، وليس العائد الضمير المتصل في «منه» كما زعم المكودي. وتقديم «على الذي» وهو نائب فاعل على فعله حائز. انظر تعليقنا على البيتين ٤٩٧ و ٨٣٥ وحاشية الصبان ٢٠١: ٤. وقيل: نائب الفاعل تقديره: القول، أو ضمير مصدر الفعل نفسه أي: الاقتصار. وقيل: الفعل مبني للمعلوم بصيغة الأمر، والألف بدل من نون التوكيد. فغير خبره جملة طلبية، أو منصوب بفعل محذوف يفسره اقتصر. الصبان ٢٠١: ٤ - ٢٠٢. وسقط الشطر الثاني من ت.

يعني: أن ما جاء من النسب مُخَالَفًا لِلْأَقْيَسَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا فَهُوَ شَادٌّ، يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَبَعْضُهُ أَشَدُّ^(١) مِنْ بَعْضٍ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي النِّسْبِ إِلَى الْبَصْرَةِ: بِصَرِّيْ بِكْسَرِ الْبَاءِ،^(٢) وَإِلَى الدَّهْرِ: دَهْرِيْ بِضَمِّ الدَّالِ،^(٣) وَإِلَى مَرْو: مَرْوَزِيْ،^(٤) وَإِلَى الرَّيِّ: رَازِيْ.^(٥) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: عَمِيرِيْ، فِي عَمِيرَةَ كَلْبٍ.^(٦) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَمْثَلُهُ مِنْهُ^(٧) أَثْنَاءَ الْبَابِ.



- (١) الأشد: ما كان التغيير فيه أبعد عن القياس نحو: مروزي وركباني وفوقاني. وقد تكون زيادة الألف والنون للمبالغة، نحو: نفساني وروحاني وعلماني.
- (٢) كذا. والبصرة مثلثة الباء، والفتح أشهر ثم الكسر ثم الضم. فالشدوذ في النسب إلى ما هو أدنى شهرة. وهو صحيح لكنه خلاف الأولى. ولم ينسب إلى الضم لثلاثي يلبس بالنسب إلى بصرى الشام. وقد سمع أيضًا: بصري. على أن شهرة الفتح لا تمنع صحة الكسر، وعدم اللبس لا يلزم في النسب دائمًا. انظر قراءة موجهة ص ١١٢ والصبان ٤: ٢٠٢.
- (٣) الدهري: الشيخ الهرم. وضم الدال للفرق بينه وبين الدهري. وهو الملحد.
- (٤) في حاشية ت عن التواتي أن «مرو» اسم موضع، وأصله للحجارة الصغار، وأن زيادة الزاي للفرق بينه وبين النسب إلى المروة. والنسب إليها: مروني.
- (٥) الري: اسم موضع. وقياس النسب إليه: رَوَوِيْ. وقد عدل إلى الرازي تخفيفًا لكثرة الاستعمال. وهم غالبًا ما يخفون ما كثر دورانه في الكلام.
- (٦) انظر شرح البيت ٨٦٦ ح: «في عمرة كلب». وفي حاشية ت: قياسه: عَمَرِيْ، بغير ياء.
- (٧) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٥. ت ح: «منها». وقد يعوض من ياء النسب الثانية ألف ثالثة نحو: اليماني والنَّهَامِي والسَّامِي، بياء واحدة. فهو نسب إلى اليمن والتهم والشَّام.

الوقف

الوقف: ^(١) قطع التُّطْق عند آخر الكلمة. والمُرَاد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثنائاً أو إنكاراً أو تُذْكَاراً ^(٢) أو تَرْتَمَاً ^(٣) وغالبه يلزمه تغييرات، ^(٤) وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والرُّوم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل. وهذه الأوجه ^(٥) مُختلفة في الحُسن والمحلّ، وسيأتي تفصيله، ^(٦) إن شاء الله تعالى.

[الوقف على التنوين]

٨٨١ - تَنْوِينًا، اِثْرَ فَتْحٍ، اجْعَلْ أَلِفًا وَقْفًا، وَتَلَوْ غَيْرَ فَتْحٍ، احْذِفْ ^(٧) في الوقف على المُنُونِ ثلاث لغات: الأولى وهي الفصحى: أن يُوقف عليه بإبدال تنوينه أَلِفًا إن كان بعد فتحة، ويحذفه ^(٨) إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك رأيتُ زيدًا، وهذا زيدُ،

(١) ط: «هو». وسقطت من النسخ. وانظر الارتشاف ١: ٢٩٢. والوقف في اللغة هو السكون بعد الحركة، أي: قطع الحركة.

(٢) فيما عدا الأصل: «تذكرًا». وانظر الجنى الداني ص ١٧٥ والإتحاف ٢: ٣٤٦.

(٣) في حاشية ت عن بعض من حشى الجاربردي زيادة أنه يكون للاستراحة أو لتمام المقصود. والترنمي كالوقف على نحو: أنفي اللوم، عاذل، والعاين. والاستثنائي كما تقول: المني؟ لمن قال لك: «جاء زيد» ووصفه بالنسب. فتسأله أي: الهاشمي أم العلوي...؟ والتذكري لتذكر باقي اللفظ، فتأتي بمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو: قالا وتقولو وفي الداري. والإنكاري لإنكار الخبر أو إنكار أن الأمر على خلاف ما ذكر. فالمنون يتبعه بالياء ثم هاء السكت: أزيديني وأزيديني وأزيديني! وغير المنون تتبعه مدة تناسب حركة حرفه الأخير: أزيده وأعثماناه وأخذيهم! وانظر الصبان ٤: ٢٠٣ ويس ٢: ٣٣٨. قلت: والاضطراري يكون لانقطاع النفس عند آخر الكلمة أو وسطها. وثمة وقف اختياري، يُختبر فيه الشخص هل يحسن الوقف على نحو: عم وأما، مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو مركب من كلمتين، ويجب الوقف على أُولاهما. ومن الاستراحة أيضًا الوقف لتمام النظم في الشعر وتمام السجع في الشر وتمام الآية غالباً في القرآن الكريم. الخصري ٢: ١٧٥ والتصريح ٢: ٣٣٨.

(٤) ما لا يلزمه تغييرات في بعض اللهجات نحو: الفتى وحبلى والقاضي. ولهذا قال: وغالبه يلزمه تغييرات.

(٥) ح: الوجوه. (٦) في النسخ: «وسياًتي مفصلاً». ط: وستأتي مفصلة.

(٧) إثر: بعد، ظرف متعلق بصفة محذوفة لـ «تنوينًا»، لا بأحد الفعلين كما زعم المكودي والشاطبي. وقد حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والفتح أي: فتحة الإعراب والبناء. واجعل: صير، فعل ينصب مفعولين أولهما: تنوينًا، والثاني: أَلِفًا. ووقفًا: مفعول لأجله. والتلو: التالي. مفعول به مقدم لاحذف. وهو صفة لمحذوف تقديره: وتنوينًا تلو. ويجوز أن يكون المحذوف ضميرًا يعود على «تنوينًا»، من باب التنازع على مذهب بعض المغاربة والفارسي والمرادي، وتلو: حالاً منه. والألف في احذف: بدل من نون التوكيد للوقف. والمراد: اجعل تنوينًا كائناً بعد فتحة أَلِفًا لأجل الوقف، واحذف تنوينًا تاليًا غير الفتحة أيضًا. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٨) أغفل هنا حذف الحركة قبل التنوين. وانظر فيما يلي ١: ٣٩٢ - ٣٩٣ من الارتشاف.

ومررت بزيذ. والثانية: أن يُوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مُطلقاً، ذكر ذلك أبو الحسن وفُطِرَبْ وأبو عبيد والكوفيتون، ونسبها المصنف إلى ربيعة. ^(١) وقال في «الإيضاح»: ^(٢) والجماعة يرون أن هذا ممّا جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام. والثالثة: أن يُوقف عليه بقلب ^(٣) التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة. ونسبها المصنف ^(٤) إلى الأزد، وقيده غيره بأزد السّراة، وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فُصحاء. ^(٥) واقتصر هنا على الفصحى.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله «إِثْرَ فتح» فتحة الإعراب نحو: رأيتُ زيداً، وفتحة البناء نحو: إِيها، وويها. ^(٦) فكلما النوعين يُبدل تنوينه ألفاً على اللغة المشهورة. ^(٧)

الثاني: يُستثنى من المُنَوَّن المنصوب ما كان مُؤنثاً ^(٨) بالتاء نحو: رأيتُ ^(٩) قائمة. فإنّ تنوينه لا يُبدل بل يُحذف. هذا على لغة من يقف بالهاء. وهي الشهيرة. ^(١٠) وأمّا من وقف ^(١١) بالتاء فبعضهم يُجريها مُجرى سائر ^(١٢) الحروف، فيُبدل التنوين ألفاً، فيقول: رأيتُ قائمتاً. وأكثر أهل هذه اللغة يُسكنها، ^(١٣) لا غير.

الثالث: المقصور المُنَوَّن يُوقف عليه بالألف نحو: رأيتُ قَتَى. وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدّل من التنوين في الأحوال الثلاث، ^(١٤) واستُصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً. وهو مذهب أبي الحسن والفرّاء والمازني، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنّه تنوين بعد فتحة.

(١) التسهيل ص ٣٢٨. وسقطت الواو مما عدا الأصل.

(٢) س ح ط: «الإيضاح». وفي حاشية ح عن نسخة: الإيضاح.

(٣) فيما عدت الأصل: بإبدال.

(٤) التسهيل ص ٣٢٨. وانظر الكتاب ٢: ٢١٨. وما بعد الفتحة والكسرة نحو: هذا سالمو، ومررت بسالمي.

(٥) س ح: بفصحاء.

(٦) في النسخ: «ويها وإيها». وفي حاشية ت عن التواتي أن ويها: اسم فعل بمعنى: أعجب، وإيها: اسم فعل بمعنى:

انكف. ط: أيها وويها.

(٧) فيما عدا الأصل: على المشهور.

(٨) في النسخ: تنوينه.

(٩) سقطت مما عدا الأصل.

(١٠) وكذلك يكون الوقف على المرفوع والمجرور مما هو مؤنث بالتاء. وسقط «وهي الشهيرة» من س.

(١١) في النسخ: يقف.

(١٢) سقطت من ت و س. وانظر الفقرة الثانية من شرح البيت ٨٨٦.

(١٣) في النسخ: «يسكن». وفي حاشية ت: فيقول: رأيت قائمت، وأكلت فاكهت.

(١٤) في النسخ: الثلاثة.

والثاني: أنها الألف المُتقلبة في الأحوال الثلاث،^(١) وأن التنوين حُذف.^(٢) فلما حُذف عادت الألف المُتقلبة.^(٣) هو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المُصنّف في «الكافية». قال في «شرحها»: ^(٤) وَيُقَوَّى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفًا، والاعتدادُ بها رويًا، وبدلُ التنوين غيرُ صالح لذلك.^(٥) انتهى. ومثال الاعتداد بها^(٦) قول الراجز:^(٧)

* إِنَّكَ، يابْنَ جَعْفَرٍ، نَعَمَ الْفَتَى *

إلى قوله:^(٨)

وَرُبَّ ضَيْفٍ، طَرَقَ الْحَيَّ، سُرَى *

والثالث: اعتباره بالصحيح.^(٩) فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجَرّ بدل من لام الكلمة. وهذا مذهب سيبويه، فيما نقل^(١٠) أكثرهم. قيل:^(١١) وهو مذهب مُعظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي، في غير «التذكرة»، وذهب في «التذكرة» إلى موافقة المازني.^(١٢)

[الضمير المتصل وإذن]

٨٨٢ - واحذف، لَوْقٍ في سَوَى اضْطِرَارٍ، صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ، في الإِضْمَارِ^(١٣)
إذا وَقَفَ على هاء الضمير الموصولة^(١٤) حُذِفَتْ صلتها، إن كانت مضمومة أو مكسورة،

(١) في النسخ: الثلاثة.

(٢) زاد في س: قبلها.

(٣) سقطت مما عدا الأصل.

(٤) سقطت مما عدا الأصل.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن الألف بدل من التنوين، والتنوين لا يصح فيه ذلك.

(٦) زاد في ت و ح و ط: رويًا.

(٧) الشماخ. ديوانه ص ٤٦٤ - ٤٦٦ وشرح الحماسة ص ١٧٥٠ والعيني ٥٤٦: ٤ والأشموني ٢٠٥: ٤. وابن جعفر هو عبدالله

ابن جعفر بن محمد الصادق. وفيما عدا الأصل: قول الشاعر.

(٨) طرق: أتى. والحي: القوم. والسرى: السير ليلاً.

(٩) أي: قياس المقصور على الصحيح الآخر في الوقف.

(١٠) ط: نقله.

(١١) الارتشاف ٣٩٣: ١.

(١٢) انظر الإيضاح ٢٤: ٢. وزاد في النسخ: قوله.

(١٣) لوقف: لأجل الوقف. والتعلق بأحذف. والاضطرار هنا: ضرورة القافية أو الوزن. والصلة: حرف المد مع الحركة في

ضميري الغائب والغائبة للنصب والجَر. والإِضْمَار: المضمَر وهو الضمير. وفي س: متعلقان بالمصدر وقف.

وصلة: مفعول أحذف. وفي بمعنى: من، متعلقة بحال من صلة. وسقط أكثر البيت من ت ثم ألحق بالحاشية.

(١٤) الموصولة التي فيها مد. وإذا كان قبلها ساكن ثابت أو محذوف جاز المد وعدمه. نحو: منه ومنهو، وعليه وعليه، وعصاه، وعصاهو، ولم يدعه ولم يدعهو، ولا ترمه ولا ترمهي.

نحو: لَهْ وَبِهْ. تُحذف^(١) الياء والواو،^(٢) وتقف على الهاء ساكنة. وإن كانت مفتوحة نحو «رأيتها» وقف على الألف ولم تُحذف.^(٣)

واحترز بقوله «في سوى اضطرار» من وقوع ذلك في الشعر. وإنما يكون ذلك آخر الأبيات.^(٤) وذكر في «التسهيل»^(٥) أنه قد تُحذف^(٦) ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحها إلى ما قبلها اختياراً،^(٧) كقول بعض طيئ: «والكرامة ذات أكرمكم الله به» يريد: بها. واستشكل قوله «اختياراً». فإنه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل.

٨٨٣ - وأشبهت «إذن» منوناً، نُصِبَ فألفاً، في الوقف، ثوئها قُلب^(٨) اختلف في الوقف على «إذن»، فذهب الجمهور إلى أنه يُوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعض النحويين^(٩) إلى أنه يُوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة «أن»، ونُقل عن المازني والمبرد.

واختلف النحويون أيضاً في رسمها، على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها تُكتب بالألف لأنها يُوقف عليها بالألف. قيل: وهو الأكثر، وكذلك رُسمت في المصحف. ونُسب هذا القول إلى المازني. وهو مخالف لما نُقل عنه أولاً. والثاني: أنها تُكتب بالنون. قيل: وإليه ذهب المبرد.

(١) ط: يحذف.

(٢) فيما عدا الأصل: «الواو والياء». وسمع نادراً هذا الحذف في حشو البيت، كالذي أنشده ابن جني في الخصائص ٣٧١: ١، وفي بعض القراءات.

(٣) ت ح ط: ولم يحذف.

(٤) كذا. وهو قليل نحو قول رؤية:

وَمِنْهُمْ مُنْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ

وقول الآخر.

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا، رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ، أَعَثُّو إِلَى ضَرِّ نَارِهِ

وفي هذا البيت ثبتت الياء في آخر الشطر الأول أيضاً. وهو أكثر مما يرد في القافية، فالتص على أولى. وفي حاشية ت عن التواتي أن آخر الشطر الأول حكمه كالقافية، وعن حواشي ابن هشام والتصريح ٢٠٦: ٢ بيتاً رؤية وأنه لم يحذف الواو في الشطرين، وأنها تثبت لفظاً لا خطأً، وكذلك صلة ضمير الغائب بعد كسر تثبت ياءها لفظاً فقط. وانظر الإنحاف ٣٤٦: ٢ - ٣٤٧.

(٥) ص ٣٢٨.

(٦) ح ط: يحذف.

(٧) أي: في الشرط. ط: فتحه إلى ما قبله اختياراً.

(٨) زاد في ح: «بالفضل ذو فضلكم الله به». وذو بمعنى: الذي. وذات بمعنى: التي. وهما هنا مبنيان. وقد يعربان. انظر شرح البيت ٩٣ والأشعوني ١: ١٥٧ - ١٥٩.

(٩) إذن: في محل رفع فاعل على الحكاية. ومنوناً: مفعول به. وجملة نصب: صفة لـ «منوناً» أي: منوناً منصوباً. وألفاً: مفعول ثانٍ مقدم لقلب. والمفعول الأول صار ضمير نائب الفاعل يعود على نون. والجملة: خبر نون. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي: تتعلق بقلب. وجاز تقديم معمولي الخبر الفعلي على المبتدأ.

(١٠) ط: وذهب بعضهم.

والأكثرون. وعن المُبرّد: أَشْتَهِي أَنْ أَكُوِيَ يَدَ مَنْ يَكْتُبُ «إِذْنَ» بِالْأَلْفِ، لِأَنَّهَا مِثْلُ: أَنْ وَلَنْ، وَلَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ فِي الْحُرُوفِ. وَالثَّالِثُ: ^(٢) التَّفْصِيلُ فَإِنَّ أَلْغَيْتَ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ لُضْعْفِهَا، وَإِنْ أَعْمَلْتَ كُتِبَتْ بِالنُّونِ لِقَوَّتِهَا. قَالَ الْفَرَّاءُ.

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: وَالصَّحِيحُ كِتَابُهَا بِالنُّونِ. لِأَنَّهُ ^(٣) يُوقِفُ عَلَيْهَا عِنْدَهُ بِالنُّونِ، وَلِلْفَرْقِ ^(٤) بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِذَا» الظَّرْفِيَّةِ. وَلَا إِشْكَالَ أَنَّ مِنْ يَقِفُ ^(٥) عَلَيْهَا بِالنُّونِ يَكْتُبُهَا بِالنُّونِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ السَّابِقَ مُفَرَّغًا عَلَى قَوْلِ: ^(٦) مِنْ يَقِفُ بِالْأَلْفِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا قُرِعَتْ عَلَى الْوَقْفِ ^(٧) بِالْأَلْفِ فَالْقِيَاسُ أَنْ تُكْتُبَ بِالْأَلْفِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتُبَ بِصُورَةٍ لَفْظُهَا، بِتَقْدِيرِ ^(٨) الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا. فَلَا وَجْهَ لِمَنْ ^(٩) يَكْتُبُهَا بِالنُّونِ وَيَقِفُ ^(١٠) بِالْأَلْفِ. قُلْتُ: بَلْ لَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ، وَهُوَ التَّفَرُّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِذَا» الظَّرْفِيَّةِ. أَلَا تَرَى أَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ تُبَدَّلُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ أَلْفًا، بَغَيْرِ خِلَافٍ، وَقَدْ فَضَّلُوا فِي رِسْمِهَا فَقَالُوا: تُكْتُبُ بِالْأَلْفِ إِنْ لَمْ تُلَيْسْ، نَحْوُ: ^(١١) «لَنْسَفَعًا»، وَبِالنُّونِ إِنْ أَلْبَسْتَ ^(١٢) نَحْوُ: اضْرِبْ، وَلَا تُضْرِبْ، إِذْ لَوْ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ فِي مِثْلِ هَذَا لَا لَتَبَسْتَ بِالْفِ الْاِثْنَيْنِ؟

[المنقوص والمقصور]

٨٨٤ - وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ، مَا لَمْ يُنْصَبْ، أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ، فَاعْلَمَا ^(١٣) إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُنْقُوصِ الْمُتَوْنِ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أُبْدِلَ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلْفٌ ^(١٤) نَحْوُ: رَأَيْتُ قَاضِيًا. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْصُوبٍ فَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ بَرْدَ الْيَاءِ. وَبِهِ قَرَأَ

(٢) الإتحاف ٢: ٣٤٨. ح: الحرف والثالث.

(١) سقطت من ت وح ثم أقحمت في ت.

(٣) ط: لأنها.

(٤) في النسخ: «كتبها بالنون للفرق». وانظر الممتع ص ٤٠٩.

(٥) ط: من وقف.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) في النسخ: على القول بالوقف.

(٨) في النسخ: لتقدير.

(٩) فيما عدا الأصل: لقول من.

(١٠) زاد في ح و ط: عليها.

(١١) الآية ١٥ من سورة العلق.

(١٢) ط: التبت.

(١٣) أراد بالحذف هنا عدم الرد، لأن الياء محذوفة قبل الوقف. وذو التنوين أي: المتنون. وأولى: أحق. وبإضافة إليه، حذفت همزتها للتخفيف. وهي مضافة إلى المنقوص. وذو: صفة للمتنقوص. وينصب: مجزوم نقلت إليه حركة الهمزة المحذوفة. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالمصدر «حذف» المبتدأ. وأولى: خبره، حذفت همزته ونقلت حركتها إلى الباء الساكنة قبلها. والألف في «اعلما» بدل من نون التوكيد في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(١٤) س ح: ألفا.

ابن كثير في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾.^(١) وكلّ هذا ظاهر من البيت. وأما غير المُنُون فسيأتي.

تنبيهات:

الأول: في هذا البيت إطلاق، يُقَيِّده تاليه.^(٢)

الثاني: فهم من قوله «ما لم يُنصب» أنّ المنصوب المُنُون لا حذف فيه، لأنّ ياءه تحضنت^(٣) بآلف التنوين. وحكى الأبدّي أنّ من العرب من يقف عليه^(٤) بحذف التنوين. وعلى ذلك بنى المُتَنَبِّي قوله:^(٥)

* ألا أذن، فما أذكرت ناسي *

الثالث: لم يختلفوا في^(٦) أنّ الحذف من المُنُون غير المنصوب أكثر، ولكن اختلفوا^(٧) في الأقيس، فقال الفارسي: الحذف، لأنّ فيه عدم الاعتداد بالعارض.^(٨) وقال بعضهم: الإثبات، قياساً على إثبات آلف المقصور.

٨٨٥ - وَغَيْرِ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ «مُرٍ»، لَزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي^(٩)
يعني: أنّ المنقوص غير المُنُون يجوز فيه الوجهان، ولكن المُخْتَار فيه الإثبات، بعكس المُنُون. فالأجود أن يقال: هذا القاضي، ومررت بالقاضي. وقد يقال: هذا القاض، ومررت

(١) الآية ٧ من سورة الرعد. وفي النسخ: «هاد». وفي حاشية ت عن التواتي أن العلماء اتفقوا على حذف الياء في الخط، واختلفوا في اللفظ. فابن كثير يرد الياء وغيره يحذفها.

(٢) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٨. وفي النسخ: «قيد في الثاني». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: قول الإمام:

لَزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

(٣) في النسخ: المنون المنصوب لا حذف فيه لأن ياءه محصنة.

(٤) ط: عليها.

(٥) عجزه في حاشية ح:

وَلَا لَيْسَتْ قَلْبًا، وَهُوَ قَسَائِي

ديوانه ١: ٣٥٢. المعيني ٤: ٤٥٨. يخاطب المؤذن، وقد نادى للصلاة وسيف الدولة يشرب، فوضع القدح من يده. وأذكرت: ذكرت. وسقط «ألا أذن» من ت وح.

(٦) سقطت من ت.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن الخلاف في اللفظ. أما الخط فيتبع الرسم.

(٨) العارض هنا: الوقف. والأصل في الكلام هو الوصل. وانظر الإتحاف ٢: ٣٤٨.

(٩) غير ذي التنوين أي: غير المنون ما لم يكن منصوباً. وهذا القيد من البيت السابق. فاعتراض المرادي بعدُ بعدم استثناء المنصوب مردود. والعكس أي: عكس الحكم المتقدم. وهو حذف الياء. وبالعكس: متعلقان بخبر المبتدأ: غير. واللزوم: الوجوب، مبتدأ خبره جملة اقتضي، أي: اتبع. وفي نحو: متعلقان بالفعل. وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. وقدم الجار والمجرور جوازاً على المبتدأ، وهما متعلقان بفعل جملة الخبر. وسقط الشطر الثاني من ت.

بالقاض. هذا مفهوم كلامه، وهو غير مُحَرَّر. وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المُنَوَّن أربعة أنواع: ^(١)

الأول: ما سقط تنوينه لدخول «أل». فهذا إن كان منصوبًا فهو كالصحيح نحو: «رأيت القاضي». فيوقف عليه بإثبات الياء، وجهاً واحداً. ^(٢) وينبغي لمن قدر فتحة الياء في النصب ^(٣) أن يقف بالوجهين. وإن كان مرفوعاً نحو «هذا القاضي»، أو مجروراً نحو «مررت بالقاضي»، ففيه الوجهان، والمُختار الإثبات كما ذكره. ^(٤) وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم.

والثاني: ما سقط تنوينه للنداء نحو: يا قاضي. فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه ^(٥) مذهب يونس لأنَّ النداء محلّ حذف، ^(٦) ورجح غيره مذهب الخليل لأنَّ الحذف مُجاز، ^(٧) ولم يكثر فيرجح بالكثر.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو «رأيت جوارِي» نصباً، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدّم في المنصوب. ^(٨)

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو: قاضي مكة. فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنَوَّن، قالوا: لأنّه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها - وهو التنوين - فجاز فيه ما جاز في المُنَوَّن. وبنوا على ذلك فرعاً. وهو أن ما سقط نونه للإضافة، ^(٩) إذا وقف عليه، رُدَّت نونه. نحو: هؤلاء قاضو زيد. فإذا وقفت قلت: «قاضون»، لزوال سبب حذفها. فأما وقف القراء على قوله تعالى: ^(١٠) «غَيْرِ مُجَلِّي الصَّيْدِ» بحذف النون فاتّباع للرسم. قلت: وفي هذا ^(١١) نظر.

(١) الارتشاف ١: ٣٩٥.

(٢) أي: لا يجوز غير إثبات الياء. ط: قولاً واحداً.

(٣) أي: من قال في غير الوقف: «رأيت القاضي». ط: «بالنصب». وبعض العرب يحذف الياء في الوقف رفعاً وجرّاً، ويردها في الوصل. فكانه في الوقف حذف ثم أدخل أل.

(٤) أي: في صدر البيت. ت ح ط: «كما ذكر». س: كما ذكرنا.

(٥) الكتاب ٢: ٢٨٩.

(٦) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٨. ح: الحذف.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن الحذف في اللفظ مجاز، لكونه خرج عن أصله. والأصل أن ينطق بالكلمة على ما كانت عليه في الرسم. لأن الرسم في «يا قاضي» بالياء. وقال الصبان: مجاز بضم الميم أي: أجازته النحاة على خلاف الأصل.

(٨) في شرح البيت ٨٨٤.

(٩) ت: بالإضافة.

(١٠) الآية ١ من سورة المائدة. ط: الصيد.

(١١) في حاشية ت أن الإشارة إلى ما سقط نونه للإضافة. ووجه النظر أن الوقف عارض، والعارض لا يعتد به، فكان المضاف إليه في نية الوجود.

وقد عُلم بما تقرّر أنّ كلام الناظم مُعْتَرَض من وهين: أحدهما: أنّ عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحداً. والآخر: أنّه لم يستثنِ المنصوب، وهو مُتَعَيِّن الإثبات كما ذكر في «الكافية»^(١).

وقوله:

وفي نحو «مُرٍ»، لُزُومُ رَدِّ اليا اقتُفِي
يُشير به إلى أنّ ما كان من المنقوص محذوف العين، نحو «مُرٍ»^(٢) اسم فاعل من: أَرَى يُرِي،^(٣) أصله «مُرَني». ^(٤) فأَعْلَ إعلال «قاض»،^(٥) وحُذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها. فإذا وَقَف عليه لزم ردّ الياء،^(٦) لأنّها لو حُذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد. وذلك إحجاف بالكلمة.^(٧)

فإن قلت: هذا لازم^(٨) في حال^(٩) الوصل أيضاً. قلت: لا يُمكن إثباتها^(١٠) وصلًا لما يلزم من الجمع بين ساكنين، بخلاف الوقف، مع أنّ في بقاء التنوين وصلًا جبرًا للكلمة.^(١١)

تنبيه: الموقوف عليه إمّا ساكن، وإمّا مُتَحَرِّك. فالساكن إن لم تكن له صورة في الخط^(١٢) حُذِف كصلة الضمير، إلّا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة في الخط تُرِكَ على حاله ولم يُغَيَّر، إلّا نون «إذن» وباء المنقوص. وقد تقدّم حكمهما.^(١٣) وأمّا نون التوكيد الخفيفة فتقدّمت في بابها.^(١٤)

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٩٨٥ - ١٩٨٧. وانظر تعليقنا على البيت المتقدم والإتحاف ٢: ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٢) ت: مري.

(٣) ط: أَرَى يَرِي.

(٤) كذا. وفي اللفظ تسمح لأن الأصل «مُرَني» حذفت الهمزة الأولى حملاً على حذفها من المضارع.

(٥) أي: حذفت ياؤه لالتقاءها ساكنة بالتنوين، بعد حذف الضمة للثقل.

(٦) الواجب عندي ردّ الياء في القافية المطلقة أيضاً، إذا كانت في اسم منقوص غير محلّى بـ «أل». وزاد في س وح و ط: جبراً للكلمة.

(٧) في النسخ: للكلمة.

(٨) سقط «وذلك... لازم» من ط.

(٩) فيما عدا الأصل: حالة.

(١٠) زاد في ح وحاشية ت: مع بقاء التنوين.

(١١) في النسخ: «مع أن إبقاء التنوين وصلًا جبر للكلمة». وفي حاشية ت عن التواتي: «فلا يحتاج إلى رد الياء». وانظر الصبان ٤: ٢٠٨.

(١٢) يعني بالصورة الخطية الأحرف التي ترسم في الكتابة دون رموز التشكيل. فالتنوين ليس له حظ فيها. وإلا فهو يصور بأجزاء من حروف المد وغيرها.

(١٣) في شرح البيتين ٨٨٣ و ٨٨٤.

(١٤) في شرح البيت ٦٤٦. وفي النسخ: فقد تقدمت في بابها.

وقد فهم من هذا أن المقصور غير المُنون إذا وَقَف عليه لم تُحذف ألفه ولم يُغَيَّر. وشذَّ حذفها للضرورة في قوله: ^(١)

* رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ، وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

يريد: المُعَلِّي.

وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف ^(٢) عليها ياء، فيقولون: هذه أفعي وعصي. وهذه لغة فزارة وناس من قيس. وبعضهم يقلبها ^(٣) واوا فيقول: ^(٤) هذه أفعو وعصو. وهي لغة بعض طيء، وبعضهم يقلبها همزة فيقول: ^(٥) هذه أفعأ وعصأ. ^(٦) وليس من لغة هؤلاء التخفيف. قال سيبويه: ^(٧) وكذلك كل ألف في آخر الاسم. وزعم الخليل أن بعضهم قال: «رأيت رجلاً» فيهمز. وكذلك هو يضرِبُها. ^(٨) وقد تُوصل ألف «هنا» و«أولاً» ^(٩)، وكل مبنّي آخره ألف، بهاء السكت. وأما قلب الألف هاء في قوله: ^(١٠)

* مِنْ هُنَا، وَمِنْ هُنَا *

فشاذ. ^(١١)

(١) عجز بيت للبيد صدره:

وَقَبِيلٌ، مِنْ لَكِيْزٍ، شَامِدٌ

ديران ص ١٩٩ والكتاب ٢: ٢٩١ والارتشاف ١: ٣٩٤ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٨٤ والعيني ٤: ٤٥٨ وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧ والأشُموني ٤: ٢٠٥. والقَبِيل: الجماعة. ولكيز: ابن أفضى بن عبد القيس. والشاهد: الحاضر. ومرجوم وابن المعلّى: سيدان من سادة لكيز. وفي النسخ: «قول الشاعر». وسقط «رهط ابن مرجوم» من ح.

(٢) وبنو طيء يقلبون الألف ياء في الوصل والوقف.

(٣) ت: «يقلبوها». وإطلاق المرادي هنا يوهم أن القلب خاص بالوقف. والصواب أنه عام للوصل أيضاً.

(٤) فيما عدا الأصل: «فيقولون». ويعدّها في ط: هذا.

(٥) من ح ط: فيقولون.

(٦) ط: هذا أفعاء وعصاء.

(٧) الكتاب ٢: ٢٨٥ - ٢٨٧. وفي النقل تقديم وتأخير، مصدرهما الارتشاف ١: ٣٩٣ - ٢٩٤.

(٨) سقط «وزعم... يضرِبُها» من النسخ. وهنا ينتهي كلام الخليل وسيبويه.

(٩) أي: اسم الإشارة المقصور من «أولاء». ح: «أولاء». ط: «أولى». وانظر الكتاب ٢: ٢٨٠ والارتشاف ١: ٣٩٤ والبيت ٨٩٨.

(١٠) قبله في ح:

قَدْ وَزَدَتْ مِنْ أَمَكِنَّةٍ

المنصف ٢: ١٥٦ والارتشاف ١: ٣٤ والممتع ص ٤٠١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ والأشُموني ٤: ٣٣٤.

(١١) في النسخ: فإنه شاذ.

[الإسكان والروم والإشمام والتضعيف]

ولما ذكر الناظم حُكم الوقف، على ما ينبغي ذكره من الساكن، أخذ يذكر المتحرك، فقال: ^(١)

٨٨٦ - وَغَيْرُ «ها» التَّائِيثِ، مِنْ مُحَرِّكٍ، سَكَّنُهُ، أَوْ قَفَ، رَائِمَ الشَّحَرِكِ

في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. ولكل منها علامة. فعلامة السكون خاء ^(٢) فوق الحرف. هكذا جعلها ^(٣) سيبويه «خ»، ^(٤) والمراد: خَفَ أو خَفِيف. وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد. وجعلها بعضهم دالاً، وكأنهم لما رأوها بغير تعريق ^(٥) ظنوها دالاً. ^(٦) وعلامة الروم خط بين يدي الحرف، ^(٧) وهذه صورته «ـ». ^(٨) وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف، وهذه صورته «ـ». وعلامة التضعيف شين فوق الحرف، ^(٩) وهذه صورته «ـ». ^(١٠) وهذه صورته «ش». ^(١١)

فإن كان المُتَحَرِّكُ هاءً ^(١٢) التائيث لم يُوقَفْ عليه إلّا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره. ^(١٣) وإن كان غيرَها جاز أن يُوقَفْ عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مُطلقاً - أعني في الحركات الثلاث، ويحتاج في الفتح إلى رياضة ^(١٤) لخفة الفتحة. ولذلك لم يُجزه أكثر

(١) المحرك: المتحرك بحركة أصلية ليست عارضة. وسكنه أي: قف عليه بالسكون. وقف أي: عليه. ورائم التحرك أي: أتيا في التحرك بالروم. وغير بالرفع: مبتدأ خبره جملة سكنه. وهي جملة إنشائية. وبالنصب: مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل «سكن». وها أي: هاء، مضاف إليه حذف همزته للتخفيف. وأراد به التاء المتحركة. ومن محرك: متعلقان بحال محذوفة عن غير. ورائم: حال من فاعل: قف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) ط: خ.

(٣) ح: جعله.

(٤) سقطت من الأصل وط والنسخ. وانظر الأشموني والصبان ٢٠٩:٢ والتصريح ٣٤٠:٢ والكتاب ٢٨٢:٢ - ٢٨٣ والهمع ٢٠٧:٢ حيث جعلت «خ». وزعم ابن هشام أنها رأس جيم أو رأس ميم، وذهب الأزهرى إلى أنها رأس حاء. والصواب ما أثبتنا. قال سيبويه: «فللأشمام نقطة، وللذي أجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين». فهو ذكر الاسم وأراد مسماه. ولولا ذلك لكان للإشمام كلمة «نقطة» وللروم كلمة «خط». فتأمل. وانظر شرح الشافية ٢٧٥:٢.

(٥) تعريق الخاء: إلحاق نصف دائرة بآخرها إذا كانت مفردة أو متطرفة. ومثلها الجيم والحاء: ج ح ح. انظر كتاب الكتاب ص ١١٦.

(٦) سقط «وكانهم... دالاً» من ط.

(٨) رسم في ط خطأ مانلاً، وجُمِلَ في الكتاب سهواً فوق الحرف.

(٩) في النسخ: صورتها.

(١٠) في النسخ: «بين يدي الحرف». وانظر التوضيح ٣٤١:٢.

(١١) رسمت في الكتاب «ش». وهو وهم. وانظر الإتحاف ٣٤٩:٢.

(١٢) ح: التحرك بهاء.

(١٣) كذا. وذكر في شرح البيت ٨٨١ إبدال التنوين ألفاً.

(١٤) أي: تدريب على النطق مع مؤدة وتأن. وبعض العرب يقف على نحو «قال» بزيادة ألف: قالوا. المنصف ١٠:١.

الْقَرَاءُ^(١)، ووافقهم أبو حاتم. قال^(٢) في «شرح الكافية»: ^(٣) وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة - ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية:
وقد أشار إلي الإشمام بقوله: ^(٤)

٨٨٧ - أو أَشْمِمُ الضَّمَّةَ،

الإشمام: هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة، دون صوت. ولا يكون إلا في الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تشويه^(٥) لهيئة الشفة. وقد روي الإشمام عن بعض القراء، في الجرّ، وهو محمول على الروم، لأنّ بعض الكوفيين يُسمي الروم إشمامًا. ولا مُشَاخَةً^(٦) في الاصطلاح. ثم أشار إلى التضعيف بقوله: ^(٧)

أو قِفْ مُضْعِفًا ما لَيْسَ هَمَزًا، أو عَلِيلًا، إن قَفَا
٨٨٨ - مَحَرَّكًا،

التضعيف: تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرجٌ، بالتشديد. وذكر^(٨) له شروطًا ثلاثة: أولها: ألا يكون همزة، احترازًا من نحو: نبأ.^(٩) فلا يجوز تضعيفه، لأنّ العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينًا. وثانيها: ألا يكون عليلًا نحو: سَرَوْ وَيَقِي. فلا يجوز تضعيفه. وثالثها: أن يكون بعد مُتَحَرِّك،^(١٠) احترازًا من نحو: بَكَر. فلا يجوز تضعيفه.

(١) زاد فيما عدا الأصل: «في المفتوح». وهو واضح في العبارة وزيادته إقحام. وسقط «أكثر» من النسخ.

(٢) ت ح: ثم قال.

(٣) ص ١٩٨٩.

(٤) أي: أشمم الحرف صورة لفظ الضمة، أي: اجعله شامًا لها، بأن تهين العضو للنطق بها على الحرف دون صوتها. وأراد بالضمة ما كانت في الإعراب أو البناء.

(٥) «تسوية». ونسب إلى الكوفيين إجازة إشمام الكسرة، لأنها تكسر الشفتين. قال الرضي: عزي إليهم هذا. وهو وهم.

(٦) المشاحة: المنازعة. وزعم قطرب أن الإشمام وضعه النحاة ولم يسمع من العرب. الإتحاف ٢: ٣٤٩.

(٧) المضعف. المضاعف. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «معنى الإضعاف: أن تقف على الحرف الأخير مشددًا، فنقول: جاء جعفرٌ، بتشديد الراء». والعليل: حرف العلة. وقفا: ولي وتبع. ومضعفًا: حال من فاعل قف. وما: اسم موصول مفعول به لاسم الفاعل «مضعفًا». واسم «ليس» وفاعل «قفا» يعود على ما. ومفعول قفا: محرّكًا. وسقط «إن قفا محرّكًا» من ت، و«محرّكًا» من ح. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٨) أي: ابن مالك في الألفية. وانظر التسهيل ص ٣٢٩ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٨٧ - ١٩٨٩.

(٩) ط: بناء.

(١٠) أجاز الجرجاني التضعيف فيما قبله حرف مد. لجواز التقاء الساكنين في مثله. نحو: سعيد وثمود ومال. قلت: يلتقي في مثل هذا ثلاثة سواكن. وهو جائز في المضعف أصلًا. أما فيما زعمه الجرجاني فخلاف للسمع والقياس.

وزيد شرط رابع. ^(١) وهو ألا يكون منصوباً مُنَوَّناً، في أشهر اللغات. وأما قوله: ^(٢)

* لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا *

فضرورة. قلت: وقد لا يُحتاج إلى هذا الشرط لأنَّ المنصوب المُنَوَّن إذا أبدل تنوينه ألفاً لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفاً عليه حينئذ، بل الموقوف عليه إنما هو الألف، والكلام في أحكام الموقوف عليه.

تنبيه: لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء، إلا عن عاصم. فعنه أنه وقف على قوله: ^(٣) «مُسْتَطَرَّ» في «القمر» بالتشديد. ^(٤) والله أعلم.

[نقل الحركة]

ثم أشار إلى النقل، بقوله: ^(٥)

أَوْ حَرَكَاتٍ انْقُلَا لِسَاكِنٍ، تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

النقل: تحويل حركة الحرف ^(٦) إلى الساكن قبلها. وذكر له ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازاً من أن يكون ألفاً نحو: دار. فإنَّ الألف لا تقبل ^(٧) الحركة. واعتُرض بأن ذلك يقتضي جواز ^(٨) نقل الحركة إلى الواو والياء، ^(٩) وليس كذلك. بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفي لين، لاستثقال الحركة عليهما. فالأولى أن يقال: شرطه ألا يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه لأنَّ قوله «لَنْ يُحْظَلَا» لا يختص بالمتعذر، ^(١٠) بل المراد ^(١١) لساكِن

(١) الارتشاف ١: ٣٩٧. وشرط خامس هو ألا يكون تاء تأنيث للاسم. كما ورد في البيت ٨٨٥.

(٢) رؤية. وبعده في ح:

فِي عَامِنَا ذَا، بَعْدَمَا أَخْضَبَا

ديوانه ص ١٦٩ والكتاب ٢: ٢٨٢ والارتشاف ١: ٣٩٨ والعيني ٤: ٥٤٩ وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٤ والأشموني ٤: ٢١٩. والجذب: القحط.

(٣) الآية ٥٣ من سورة القمر. وزاد في ح وط: تعالى.

(٤) وعكس التشديد عرف في كلام العرب. فالمدغم الآخر نحو: رَدَّ واستمرَّ وأَقَلَّ ويَحِبُّ ويَهْتُمُّ وَهَمْ وظَلَّ والجَارُ والمستعْدُّ، يوقف عليه بالسكون المجرد. ويجوز حذف الحرف المدغم فيه أيضاً في الثر، ويجب ذلك في قوافي الشعر.

(٥) يحظّل: يمنع، أي: تمنعه الأصول اللغوية للتعذر أو للتعسر. ولساكن أي: إلى ساكن. وأو: حرف عطف. والمعطوف جملة انقل. والألف: بدل من نون التوكيد. وحركات: مفعول به مقدم. وجملة تحريكه لن يحظّل: صفة لساكِن. والألف: زائدة للإطلاق. وزاد في ح أَوَّلُه: «محركاً». ط: وحركات.

(٦) في الأصل: «تحريك الهمزة». وفي الحاشية: «صوابه: تحويل حركة». والوجه من ط عن نسختي أ وج. ت س: «تحويل حركة الهمزة». وزاد في ح: الموقوف عليه.

(٧) س: «لا تنقل إليه». وكذلك صوب في حاشية ت.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) ح: الياء والواو.

(١٠) ت س: بالتعذر.

(١١) س: فالمراد.

لن يمتنع^(١) تحريكه إمّا لتعذّره كالألف، وإمّا لغير^(٢) ذلك، فيشمل الواو والياء، ويشمل^(٣) الحرف المُدغم، نحو: الجَدّ. فإنّه يمتنع تحريكه، لأنّ^(٤) تحريكه يلزم منه فكّه، وهو ممتنع في غير الضرورة.

والثاني: ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة^(٥) عند البصريين. وإلى هذا أشار بقوله: ^(٦)
 ٨٨٩ - وَنَقُلُ فَتْحَ، مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ، لَا يَرَاهُ بِصَرِيٍّ، وَكُوفٍ نَقْلًا
 لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة^(٧). فلا يقال: رَأَيْتُ الْبَكَرَ - لأنّ المفتوح
 إن كان مُنَوَّنًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحُمِلَ عليه غير المُنَوَّن. وقيل: لأنهم لو
 نقلوا^(٨) في الوقف، وسكّنوا^(٩) في الوصل، لكان ذلك كأنّه إسكان «فَعَلَ» المفتوح.^(١٠) وهو
 لا يجوز. وليس بظاهر. وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمزة، فيقولون: رَأَيْتُ الْبَكَرَ.
 ونُقل عن الجرمي أنّه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنّه أجاز ذلك في المُنَوَّن على لغة من
 قال: ^(١١) رَأَيْتُ عَمَرَ.^(١٢)

وأشار بقوله «مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ» إلى أنّ المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة،
 فتقول: رَأَيْتُ الْخَبَأَ وَالرَّدَأَ وَالْبُطَأَ، في: رَأَيْتُ الْخَبْءَ وَالرَّدْءَ وَالْبُطْءَ.^(١٣) وإنما اغتفر ذلك في
 الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.
 والثالث: ^(١٤) أَلَا يُوجِبُ^(١٥) عدمَ النظير في غير المهموز. وإلى هذا أشار بقوله: ^(١٦)

(٢) ط: أو لغير.

(٤) في النسخ: فأن.

(١) في النسخ: لم يمتنع.

(٣) في النسخ: فشمل الواو والياء وشمل.

(٥) ت س: الهمزة.

(٦) نقل: مبتدأ تتعلق به: من. وسوى: مجرور بمن. ویراء: من الرأي بمعنى المذهب، ينصب مفعولاً واحداً. والجملة خبر: نقل. وكوف أي: كوفي. حذف الياء الثانية للتخفيف، فالتقت الأولى ساكنة بالتنوين فحذفت. وهو مبتدأ خبره جملة نقل، أي: أجاز نقل هذا الفتح في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) فيما عدا الأصل: الهمزة.

(٨) في النسخ: لو أنهم نقلوا.

(٩) انظر الإتحاف ٢: ٣٥٠. وفي حاشية ت: أي: تركوه على سكونه.

(١٠) س: المقفوح العين.

(١١) يريد لغة من يحذف تنوين النصب في الوقف. وهم بنو ربيعة.

(١٢) ت: «عَمَرَ». والصواب ما أثبتنا لأنه مثال للوقف قبل النقل، يحمل عليه جواز النقل بعد.

(١٣) الخبء: ما خبي في غيره. والردء: المعين. والبطء: الإبطاء.

(١٤) س: والشطر الثالث.

(١٥) الفاعل ضمير يعود على النقل.

(١٦) يعدم: يفقد. والنظير: المماثل في الوزن الصرفي. وذلك أي: النقل مع عدم النظير. وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه. وهو ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. والنقل: مبتدأ خبره ممتنع. ونظير: نائب فاعل. وذا: مبتدأ خبره جملة: ليس يمتنع. وجعل «ليس» هنا حرف نفي أولى. وفي المهموز: متعلقان بحال من اسم الإشارة، وقيل: بالفعل يمتنع. وجاز تقديمهما على «ليس» لأن العرب تنسج في شبه الجملة ما لا تنسج في غيرها. وفوق «يعدم» في ت: «بالباء للفاعل والمفعول». وسقط منها الشطر الثاني.

٨٩٠ - والنقل، إن يُعَدَمَ نَظِيرٌ، مُمْتَنِعٌ وذاك، في المَهْمُوزِ، لَيْسَ يَمْتَنِعُ فَنَلَمَ بذلك أنه لا يجوز^(١) نقل ضَمَّةٍ مسبوقه بكسرة، ولا كسرة مسبوقه بضمة. فلا يجوز النقل في: هذا بِشَرْ، لما يلزم من بناء «فُعَلٌ» - وهو مفقود - ولا في نحو: انتَفَعْتُ بِسَيْرٍ،^(٢) لما يلزم^(٣) من بناء «فُعِلٌ». وهو مُهْمَلٌ في الأسماء أو نادر. هذا^(٤) في غير المهموز. وأما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير، لما تقدّم^(٥) التنبيه عليه من استثقال الهمة. فتقول: هذا رَدُّوْ، ومررتُ بالكُفَى.^(٦)

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً. فلا يُنقل من نحو: غَزَوْ وَظَنِي.^(٧)

الثاني: إذا نُقلت حركة الهمة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه^(٨) مُسْتَبَدًّا بها،^(٩) فيقولون:^(١٠) هذا الحَبُّ، بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك^(١١) بشروطه. وأما غير الحجازيين فلا يحذفها،^(١٢) بل منهم من يُثبتها ساكنةً نحو: هذا البُطُوْ، ورأيتُ البُطَاْ ومررتُ بالبُطَى. ومنهم من يُبدلها بمجانس الحركة المنقولة

(١) كذا مطلقاً. والصواب أن هذا المنع لغة لبعض العرب، وبعض يجيز النقل، وإن كان فيه خروج عن النظر، لأنه خروج عارض.

(٢) في النسخ: «يسر». ط: بقفل.

(٣) زاد في س: عليه.

(٤) في النسخ: وهذا.

(٥) النقل في لغة الحجازيين يكون بحذف الهمة، فلا يبقى بناء مهمل أو نادر. انظر الإتحاف ٢: ٣٥٠-٣٥١. وزاد في ح: في.

(٦) الكف: القوي القادر على تصريف العمل.

(٧) سقطت من ت و ط. والتقاء الساكنين في الوقف على نحو هذين يصحبه حركة خفيفة للأول تناسب ما قبلها أو ما بعدها. نحو: حُلُوْ، صِينُو، غُرِي، نَهِي.

(٨) س: عليها.

(٩) نوقه في ت: «يعني: مستبدًّا بالحركة». والمراد أنهم يحذفون الهمة فيكون الوقف على الحرف الذي نقلت الحركة إليه افتراضاً، وكأنه صاحبها مستقلاً بها أصالة. والواقع أن هذا الحرف عند الحجازيين لم يحمل الحركة فعلاً، لأن الوقف عليه حال دون تحركه. ومستبدًّا: حال من الضمير المتصل في «عليه». انظر الارتشاف ١: ٤٠١ والصبان ٤: ٢١٢.

(١٠) ح: فتقول.

(١١) يريد بقوله «غير ذلك»: التضعيف. أما النقل فلا يرد هنا لأنه إلى المتحرك خاص بلغة لخم. الصبان ٤: ٢١٣. وفي الارتشاف: «والإبدال حيث يكون في التضعيف». وذكر الحذف عن الحجازيين مع الإبدال والتضعيف هنا إحالة، لأن حذف الهمة ينافي بالإبدال، والتضعيف لا يكون بعد إبدال الهمة حرف علة. وانظر شرح الشافية ٢: ٣١٣-٣١٤ والتصريح ٢: ٣٤٢. وصواب العبارة في الهمع ٢: ٢٠٩: «والإبدال حيث يكون، والتضعيف». أما الشروط فهي عامة لكل من الروم والإشمام والتضعيف.

(١٢) س ح: «فلا يحذفونها» لورود ضمير الجماعة بعد. وكذلك صوبت في ت بعد ما كانت كما أثبتنا.

فيقول: هذا البُطْوَ ورأيتُ البُطَا، ومررتُ بالبُطَي. ^(١)

وبعض بني تميم يفرّ، ^(٢) من هذا النقل الموقع في عدم التنظير، إلى الإتياع فيقول: ^(٣) هذا رِدِي، مع كُفُو. ^(٤) وبعضهم يُتبع ويُبدل الهمزة بعد الإتياع فيقول: ^(٥) هذا رِدِي، مع كُفُو. وقد يُبدل ^(٦) الهمزة بمجانس ^(٧) حركتها بعد سكون باق نحو: ^(٨) هذا البُطْوَ، ومررتُ بالبُطَي. وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها. وقد يُبدلونها كذلك ^(٩) بعد حركة فيقولون: هذا الكَلُو، ^(١٠) ومررتُ بالكَلَي. وأهل الحجاز يقولون: الكَلَا، في الأحوال كلها. ^(١١)

الثالث: الذي يظهر، في حركة النقل، أنها الحركة التي في الحرف الأخير نُقلت إلى الساكن. ونص على ذلك قوم من النحويين، ^(١٢) وقال أبو البقاء العُكْبَرِي: ^(١٣) لا يُريدون أنها حركة الإعراب صُيرت على ما قبل الحرف، ^(١٤) إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف. إنما ^(١٥) يُريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل في «الكافية» وغيرها ^(١٦) أن الوقف بالنقل إلى مُتَحَرِّك لغة لخميّة، وأنشد: ^(١٧)
مَنْ يَأْتِمِرْ، لِلْخَيْرِ، فِيمَا قَصَدُهُ تَحَمَدُ مَسَاعِيهِ، وَيُعَلِّمُ رَشْدُهُ

- (١) سقط «ومنهم من... بالبطي» من النسخ.
- (٢) ط: «يفرون». وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٩٩٤.
- (٣) ط: «فيقولون». وأراد بالإتياع إتياع العين حركة الفاء.
- (٤) أغفل إتياع الفتح لأنه غير وارد في مسألة عدم التنظير. وزاد في شرح الكافية الشافية: وبعضهم يبدل الهمزة، بعد نقل حركتها، بما يجانسها فيقول: هذا رِدُو، مع كُفَي.
- (٥) ط: «فيقولون». وعبرة المرادي تشعر أن الإبدال والإتياع خاصان بما يقع في عدم التنظير. والصواب أن ذلك قد يكون في غيره أيضاً، نحو: أحسنت البُطُو واليولي.
- (٦) فيما عدا الأصل: وقد تبدل.
- (٧) س: «مع مجانس». وكذلك صححت في ت ثم صوتت كما أثبتنا.
- (٨) ضبطت الواو والياء بالإعراب في ت و س والأشمونى. وهو وهم. والمراد بالسكون الباقي هو سكون العين. ط: فتقول.
- (٩) انظر الإتحاف ٢: ٣٥١. وفوقها في ت عن التواتي: يعني: بمجانس حركتها.
- (١٠) أصله الكَلَا. وهو الحشيش.
- (١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأنهم يعتبرون حركة ما قبلها، وحركة ما قبلها فتحة في جميع الأحوال.
- (١٢) ت: «بعض النحويين». وانظر الصبان ٤: ٢١١.
- (١٣) الارشاف ١: ٣٩٩.
- (١٤) أي: الحرف الأخير.
- (١٥) ح: «فإنما». وفي حاشية ت عن التواتي: تظهر فائدة الخلاف في أن من قال: حركة الإعراب، يقول: علامة إعرابه ظاهرة، ويمتنع من جعلها على حرفها العارض. وهو الوقف. ومن قال: ليست حركة إعراب، يقدر الإعراب.
- (١٦) شرح الكافية الشافية ص ١٩٩٠ - ١٩٩١ والتسهيل ص ٣٣٠ والإتحاف ٢: ٣٥١.
- (١٧) العيني ٤: ٥٥٢ الهمع ٢: ٢٠٨ والدرر ٢: ٢٣٥ والأشمونى ٤: ٢١١. ويأتمر للخير: يباشره ويخضع له. وقصد: طلب. والمساعي: جمع مسعى. وهو السعي. والرشد: التهدي إلى طريق الصواب. والنقل هنا بين كلمتين لا واحدة.

فنقل^(١) حركة الهاء إلى الدال وهي مُتَحَرِّكة. قيل: ويحتمل أن يكون أصله: قصْدُوهُ، بواو الجمع حملاً على معنى «مَنْ»، ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله:^(٢)
* فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَسُولِي *

فإن كان مُسْتَنَدَهُ^(٣) في إثبات^(٤) هذه اللغة^(٥) هذا البيت فلا حُجَّة فيه.
الخامس: لم يُؤثر الوقف^(٦) بالنقل عن أحد من القراء، إلا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف على قوله:^(٧) «وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ»، بكسر الباء.

[تاء التأنيث]

٨٩١ - في الوقف، تاء تأنيث الاسم هَا جُعِلَ إن لم يكن بِسَاكِنٍ، صَحَّ، وَصِلَ^(٨)
احترز بالتأنيث من تاء لغيره^(٩) فَإِنَّهَا لَا تُغَيَّرُ - وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراء -
وبالاسم من تاء الفعل^(١٠) نحو «قامت» فَإِنَّهَا لَا تُغَيَّرُ، ويعدم^(١١) الاتصال بساكن صحيح
من تاء «بنت» وأخت^(١٢) ونحوهما فَإِنَّهَا لَا تُغَيَّرُ. وشمل كلامه ما قبله مُتَحَرِّكٌ نحو:
رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا أَلْفَا نحو: الحياة. فالأعراف^(١٣) في

(١) أي. في البيت الأول. وفي النسخ: نقل.

(٢) صدر بيت عجزه:

وَكَاَنَّ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

مجالس ثعلب ص ٨٨ وشرح الكافية الشافية ص ١٥٧٢ والارتشاف ٣: ٣٠٩ والخزانة ٢: ٣٨٥ والعيني ٤: ٥٥١. والأطباء:

جمع طبيب، حذفت همزته للتخفيف. والأساء: جمع الأمي. وهو الجراح. ت: كقولك.

(٣) يرد الاحتجاج بالبيت لاحتمال حذف واو الجماعة، أو لأن النقل فيه ليس في كلمة واحدة. ح: مستند.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) ت: «في الوقف». وانظر الصبان ٤: ٢١١ والارتشاف ١: ٣٩٩.

(٦) الآية ٣ من سورة العصر.

(٨) تاء مبتدأ حذفت همزته للتخفيف، وخبره جملة جعل. وها: مفعول ثانٍ مقدم لجعل حذفت همزته أيضاً للتخفيف، فصار مقصوراً منصوباً بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً. انظر البيت ٦٤٢. والمفعول الأول صار نائب فاعل وهو الضمير العائد على تاء. وفي الوقف: متعلقان بجعل. قدما على المبتدأ جوازاً مع أن الخبر جملة فعلية. وبساكن: متعلقان بالفعل وصل. وجملة صح: صفة لساكن. وجملة وصل: خبر يكن. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وهو حذف جائز لأن فعل الشرط ماضٍ في المعنى، لا ضرورة كما زعم الأزهري. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٩) ت ح: لغير تأنيث.

(١٠) وكذلك تاء الحرف نحو: رُئِيتَ ورُئِيتَ ولعلت.

(١١) ت: «وتقديره». م ح: و«بتقيد». وفي حاشية ت أن الاحتراز بالاتصال من تاء بنت وأخت لأن التاء فيهما منفصلة عن الساكن تقديراً.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: على مذهب الخليل وسيبويه. وأما على مذهب يونس فإن التاء فيهما ليست للتأنيث بل للإلحاق. وتقدم هذا عند البيت ٨٧٥. وانظر الإتحاف ٢: ٣٥٣.

(١٣) ط: والأعراف.

هذين إبدالُ التاء هاء في الوقف. وإنما جعل حكم الألف كحكم^(١) المُتَحَرِّك لآنها مُنْقَلَبَةٌ عن حرف مُتَحَرِّك.

٨٩٢ - وَقَلَّ ذَا، فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ، وَمَا ضَاهِي، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى^(٢) أي: وَقَلَّ جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو: الهندات، وما ضاهاه مما حُمل عليه، نحو: البنات^(٣) والأخوات وأولات. فالأعراف في ذلك سلامة التاء. وقد سُمع إبدالها في قول بعضهم: ^(٤) «دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَةِ»، وكيف الإخوة^(٥) والأخوات؟ قال في «شرح الكافية»: ^(٦) «أشرت بقولي «وما ضاهي»^(٧) إلى: هيهات وأولات. ^(٨) فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيراً وبالهاء قليلاً. ^(٩) انتهى.

تنبيهان:

الأول: نقل بعضهم أنَّ الوقف على جمع التصحيح والمُلحق به بالهاء لغة طيئ. وقال في «الإفصاح»: ^(١٠) «شاذ لا يُقاس عليه».

- (١) ط: حكم.
- (٢) قل أي: ورد قليلاً في كلام العرب. والإشارة إلى إبدال التاء هاء. والعكس: عكس هذا الإبدال. وهو يقتضي إبدال الهاء تاء. إلا أنه هنا بمعنى: عدم الإبدال. وضاهي: أشبه. والمراد ما ألحق بجمع المؤنث السالم. وانتمى: انتسب، أي: روي عن بعض العرب. وسقط الشطر الثاني من ت. وذا: فاعل. وفي: متعلق بقل. وما: اسم موصول معطوف على جمع. وغير: مبتدأ مضاف خبره جملة انتمى. وبالعكس: متعلقان بحال من فاعل انتمى.
- (٣) ط: «كالبنات». وفي حاشية ت أن لام بنات وأخوات هي الواو، والتاء عوض منها. قلت: لعل المراد هو بنت وأخت. والتاء فيها بدل من الواو لا عوض. انظر الإيضاح ص ١٤٨ و ١٩٦ والأغفال ص ٢٠١ وسر الصناعة ص ١٤٩ - ١٥٠ و ٦٧٥ - ٦٧٦ والخصائص ص ٢٠٠ - ٢٠٢ والممتع ص ٣٨٥ وشرح الملوكي ص ٢٩٩ و ٤٠١ - ٤٠٢.
- (٤) شرح الكافية الشافية ص ١٩٩٥ وشرح ابن الناظم ص ٨٨١ والارتشاف ١: ٤٠٤ وأوضح المسالك ٣: ٢٩١ والأشمنوني ٤: ٢١٤ والمكودي ص ٢٢٠ والهمع ٢: ٢٠٩. وروي على لسان النبي - عليه السلام - بالتاء وبرواية «موت» بدلاً من «دفن»، لما عزي بابنته رقية. وقيل: إنه موضوع. المعجم الكبير ٣: ١٤٤ والأوسط ١: ٧٦ وحاشية يس ٢: ٣٤٣ والصبان ٤: ٢١٤ والفوائد المنتخبة ٣: ٢٦ وتاريخ الخطيب ٥: ٧٥ ومسند الشهاب ١٥ وابن عساكر ١: ٢١٦ و ٥٠٣: ٨ والكامل ٣٠٠ والذائق ٢: ٤٣٨ والموضوعات ٣: ١٣٥ وتنزيه الشريعة ٢: ٣٧٢ وكشف الخفاء ١: ٤٠٧ وكنز العمال ١٦: ٤٤٩ وتمييز الطيب ص ٧٩ وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٢٢٠. وقيل: إنما قاله تعزية لنفسه، لا كما يقوله الجاهليون.
- (٥) ط: «بالإخوة». وحكى قطرب الجملة عن طيئ ووصفها بالشدوذ. سر الصناعة ص ٥٦٣ والارتشاف ١: ٤٠٤ والممتع ص ٤٠٢ ومجموعة الشافية ١: ١٧٥ و ١٢٥: ٢ وحاشية الأزهرى على المكودي ص ٢٢٠ والتصريح ٢: ٣٤٣ والأشمنوني ٤: ٢١٤ والهمع ٢: ٢٠٩.
- (٦) ص ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- (٧) في النسخ: وما ضاهاه.
- (٨) ح: واللوات.
- (٩) سقطت من ت.
- (١٠) ت: الإيضاح.

الثاني: إذا سُمِّي بـ «هيهات»، على لغة من أبدل فيه كطلحة، تُمنع الصرف للتأنيث والعلمية،^(١) وإذا سُمِّي بها على لغة من لم يُبدل فهي كعَرَفات، تجري^(٢) فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سُمِّي به.

وقوله «وغيرُ ذَيْنِ بالعكس» الإشارة^(٣) إلى جمع التصحيح ومُضاهيه. يعني: أن غيرهما نُقِلَ فيه سلامة التاء بعكسهما، سواء كان مُفْرَدًا كعُرْفَتِ،^(٤) أم جمع تكسير^(٥) كغَلَمَتْ. ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ. فقال مُجِيبٌ: ^(٦) ما أحفظُ منها ولا آيَتْ. وأكثر مَنْ وقف بالتاء يُسَكِّنُها، ولو كانت مُنَوَّنة منصوبة. وتقدّم هذا أوّل الباب.^(٨) وعلى هذه اللغة رُسِمَت مواضع من القرآن،^(٩) وقرئ بها.^(١٠) وهي معروفة.

[زيادة هاء السكت]

٨٩٣ - وقف، بها السكّت، على الفعلِ المُعَلِّ بِحَذْفِ آخِرٍ، كأعطِ مَنْ سأل^(١١) من خواص^(١٢) الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تُزاد بعد شيئين: أحدهما: الفعل المُعَلِّ^(١٣) المحذوف الآخر^(١٤) جزماً نحو: لم يُعْطِ، أو وقفاً نحو: أعطِ.^(١٥) والثاني: «ما»

(١) ط: تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٢) فيما عدا الأصل: «يجري». وفي حاشية ت عن التواتي أن الوجوه: عدم الصرف، وقيل: الإعراب كقبل التسمية، وقيل: كقبل التسمية مع عدم التنوين.

(٣) فيما عدا الأصل: «إشارة». وزاد قبلها في س: انتمى.

(٤) هذا تفسير باللازم لقول الناظم «انتمى». ت ح ط: يقل.

(٥) ط: كسلمة.

(٦) فيما عدا الأصل: أو جمع تكسير.

(٧) ح: مجيئاً.

(٨) في شرح البيت ٨٨١.

(٩) في حاشية ت أبيات من الرجز تتضمن الكلمات الواردة كذلك. وهي: رحمت وسنت وشجرت وغيابت وثمرت وأبت وهيهات ونعمت وامرات ولعنت ومعصيت وكلمت وبقيت وقُزّت وفطرت ووجئت. ولكل منها عدد محدود حررته كتب القراءات والتجويد ورسم المصاحف وعلوم القرآن.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الوقف لا في غيره. وسقط «وقرئ بها» من ط.

(١١) بها: متعلقان بحال من «الفعل». والباء: للمصاحبة. وعلى: تتعلق بالفعل قف. وبحذف: متعلقان بالمعل. وأراد ما أعل بحذف لانه فقط، أو مع فائه أو مع عينه. وقد مثل بأعط والوقف عليه: أعطِ. وحذف همزة «هاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والكاف: خير لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. ولو قال «كأعطِ، من سأل» بهاء السكت لكان أظهر. وحذفت اللام الثانية من المعل للوقف.

(١٢) في النسخ: من عوارض.

(١٣) ح: الأخير.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن «أعطه» فعل أمر مبني على حذف الآخر. ومعنى «وقفاً» على هذا أي: بناء، مقابلاً بـ «جزماً».

الاستفهامية إذا جُرَتْ بحرف نحو: عَلَامَةٌ؟ أو باسم نحو: اقْتِضَاءٌ مَهْ؟^(١) ولحاقها لكل^(٢) من هذين النوعين واجب وجائز.

أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبّه عليه بقوله:^(٣)

٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتَمًا فِي سَوَى مَا كَعِ، أَوْ كَسَعِ، مَجْزُومًا، فِرَاعٍ مَا رَعَا
يعني: أَنَّ الوقف بهاء السكت، على الفعل المُعْتَلَّ^(٤) بحذف الآخر، ليس واجبًا في غير ما بقي
على حرف واحد، أو حرفين أحدهما زائد. فالأوّل نحو: عَهْ، أمر من: وَعَى يَعِي، ونحو:
رَهْ، أمر من: رَأَى يَرَى. والثاني نحو: لَمْ يَعْهْ وَلَمْ يَرَهْ، لأنّ حرف المضارعة زائد. فزيادة هاء
السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد.^(٥)

فإن قلت: مُقْتَضَى تمثيله أنّ ذلك إنّما يجب في المحذوف الفاء نحو: عِ وَيَعِ. قلت:
محذوف العين كمحذوف الفاء في ذلك، لأنّ العلة واحدة. وإنّما أراد بالتمثيل التنبيه على ما
بقي^(٦) على حرف واحد، أو حرفين أحدهما زائد كما سبق.

فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء في قولهم: تَقَى يَتَّقِي، في معنى: اتَّقَى يَتَّقِي، لأنّ «تَقَى»
محذوف الفاء، لأنّ أصله: اَوْتَقَى يَوْتَقِي؟ قلت: ظاهر «التسهيل»^(٧) الوجوب، لأنّه جَعَلَ
الضابط أن تُحذف فاؤه أو عينه، و«تَقَى»^(٨) محذوف الفاء. وظاهر قوله في «شرح الكافية»:^(٩)

(١) أصل الجملة: اقْتِضَاءٌ اقْتَضَى؟ فلما حذف الفعل وقف على «مه» بهاء السكت. والاستفهام عن صفة الاقتضاء أي: أيّ
اقتضاء اقتضى؟ وهو استفهام لمن قال مثلاً: اقتضى حضورك الإكرام اقتضاء اللزوم. انظر التوضيح ٣٤٥:٢ وحاشية
الأزهري على المكودي ص ٢٢١.

(٢) في النسخ: ولحاقها بكل.

(٣) حَتَمًا أي: واجبًا، خبر ليس. وراع أي: لاحظ والزم. ورعوا أي: لاحظ العرب والتزموا. واسم «ليس» يعود على
الوقوف بالهاء. وما: اسم موصول مضاف إليه. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. الجملة صلة ما. وع: نعل
أمر من وعى، في محل جر على الحكاية. ومجزومًا: حال من يع. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: معطوفة على
الكاف في محل رفع، ومضافة إلى «يع» على الحكاية. وراع: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. وما: اسم
موصول مفعول به. ولو قال:

نَحْوُ كَعِ أَوْ كَسَعِ، جَزَاءً، فَرَعِي مَوْفِعِ

لكان أظهر.

(٤) ت ح ط: المجل.

(٥) ردّ الوجوب ابن هشام بإجماع المسلمين على وجوب الوقوف بترك الهاء على نحو «ولم أك»، «ومن تنى» - أوضح
المسالك ٢٩٢:٣ - وأقرّ الوجوب في شرح القطر. انظر التصريح ٣٤٤:٢ والصبان ٢١٥:٤ وقول أبي حيان بعد.

(٦) ت س: ما يبقى.

(٧) ص ٣٣٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٥٣.

(٨) ط: وَيَتَّقِي.

(٩) ص ١٩٩٩.

ويجب إلحاق هذه الهاء في الوقف، على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد» أن^(١) زيادة الهاء لا تجب في نحو: لا يَتَّقِي،^(٢) لأنه على ثلاثة أحرف. ولكن الأمر^(٣) يندرج في كلامه لأنه على حرفين أحدهما زائد.

قال الشيخ أبو حيان: ^(٤) لم نجد لأحد من النحويين^(٥) نصًا على الوقف على هذه الكلمة. والذي يقتضيه النظر عندي أن يكون الوقف بالهاء اختياريًا لا وجوبيًا، لأنه وإن حُذفت فاؤه فإنّ ناء «الافتعال» لازمة للفعل، وهذا الحذف عارض شاذّ ليس بمُطَرَّد. فلا يُلْتَفَت إليه.

٨٩٥ - «ما»، في الاستفهام، إن جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا، وأولها الهاء، إن تَقِفَ^(٦) احترز بالاستفهامية من^(٧) الموصولة والشرطية نحو: مررتُ بما مررتُ به، وبما تفرخ أفرخ. فإنّهما لا يُحذف^(٨) أَلْفُهما. وزعم المُبرِّد أنّ حذف ألف «ما» الموصولة بـ «شئت»^(٩) لغة، ونقله أبو زيد أيضًا. قال أبو الحسن في «الأوسط»: وزعم أبو زيد أنّ كثيرًا من العرب يقولون: سلّ عَمَّ شئت. كأنّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه.^(١٠) وشمل قوله: «إن جُرَتْ» أن تجرّ بالحرف نحو: ^(١١) «عَمَّ يَسْأَلُونَ»؟ أو بالاسم^(١٢) نحو: قراءةٌ مَ تقرأ؟

وقوله «حُذِفَ * أَلْفُهَا» يعني: وجوبًا.^(١٣) وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية.^(١٤) وكانت أولى بالحذف لاستقلالها، بخلاف الشرطية فإنّها مُتعلّقة بما بعدها،

(٢) ت ح: لا يَتَّقِي.

(١) ط: لأن.

(٢) فوقها في ت: نحو: تَقِي.

(٤) الارتشاف ١: ٤٠٥.

(٥) سقط «لأحد من النحويين» من النسخ. وقد ذكر السيرافي أن من العرب من لا يلحق الهاء بمثل هذا. الكتاب ٢: ٢٧٨.

(٦) أولها: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة أي: أتبعها. يتعدى إلى مفعولين، أولهما هو «ها» والثاني هو «الهاء»، وحذفت همزة للتخفيف. وما: مبتدأ على الحكاية. وفي الاستفهام: متعلقان بحال من ما، لا بفعل «أعني» كما زعم المكودي، ولا بصفة كما زعم الأزهري. وخبر «ما» هو الجملة الشرطية الأولى. وألف: نائب فاعل «حذف» المبني على الفتح، وسكن للقفافية. وحذف جواب «إن» الثانية لدلالة ما قبله عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. وسقط الشطر الثاني من ت و ط.

(٧) ط: «عن». وأغفل المصدرية لأنها من الموصولة.

(٨) فيما عدا الأصل: لا تحذف.

(٩) منه قول سراقه بن مالك للنخعي، عليه السلام: «مُرَني بَمَ شئت». شواهد التوضيح ص ١٩١ ت ح: «ثبت». ط: «ليست». وانظر الأشموني ٤: ٢١٧ والصريح ٢: ٣٤٥.

(١٠) أي: التركيب المذكور.

(١١) الآية ١ من سورة النبا.

(١٢) ت: باسم.

(١٣) قيل: إن حذف الألف من المجرورة بالاسم جائز لا واجب. وقيل: إذا دخل عليها الجار تحذف ألفها كثيرًا، وتذكر قليلاً. شرح قواعد الإعراب ص ٤٧٢ - ٤٧٣ والصبان ٤: ٢١٦ والتوضيح ٢: ٣٤٥ والارتشاف ١: ٥٤٤.

(١٤) هذا هو المشهور. والمعروف أن حذف الألف كان عند العرب قبل تدوين اللغة، أي: عندما كانت ملفوظة لا مكتوبة. =

بخلاف الموصولة فإنها والصلة^(١) اسم واحد.

وقوله «وأولها الهاء، إن تَقَفْ» بمعنى: جوازًا إن جُرَتْ بحرف نحو: عَمَّة؟ ووجوبًا إن جُرَتْ باسم نحو: اقتضاء مَه؟^(٢) ولهذا قال: ^(٣)

٨٩٦ - وليسَ حَتَمًا، في سِوَى ما انخَفَضا باسم، كَقَوْلِكَ: اقْتِضاء مَ اقْتَضَى؟
أي: وليس إيلأوها الهاء واجبًا في سوى المجرورة بالاسم. وقد مثله. وعلة ذلك أن الجاز الحرفي كالجُزء لا اتصاله بها لفظًا وخطًا،^(٤) بخلاف الاسم. فوجب إلحاق الهاء المجرورة^(٥) بالاسم، لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصالها بالمجرورة بالحرف ليس هو^(٦) بواجب. فهل هو راجح أو مرجوح؟ قلت: نقل النحويون أنه راجح. قالوا: هو^(٧) الأوضح والأكثر. وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعًا للرسم.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «إن جُرَتْ» أن المرفوعة والمنصوبة لا تُحذف^(٨) ألفهما، في غير ضرورة، كقوله: ^(٩)

= والنبر في لفظ الاستفهام كاف للترقة. وعندي أن هذا النبر هو سبب الحذف، لكثرة الاستعمال وإرادة التخفيف من طول الكلام. انظر شرح قواعد الإعراب ص ٤٧١. ولهذا روي عن بعض كنانة أنهم يقولون: مَعْنَدُكَ؟ وَمَصْنَعْتُ؟ وروي عن العرب أنهم يقولون: مَهْ يا زيد؟ أي: ما الخبر يا زيد؟ شرح شواهد التوضيح ص ٢١٥ و ٢٤٥ والارتشاف ١: ٥٤٤ والاقتصد اللغوي في صياغة المفرد ص ٥٩ - ٧٤. وزعم ابن السِّيد أن سبب الحذف في الجر هو إرادة مشكلة اللفظ للمعنى. فلما جعلوها مستقلة بدون صلة حذفوا الألف. نتائج الفكر ص ١٩٦ - ١٩٧.

- (١) س ح: فإنها مع الصلة.
- (٢) زاد في النسخ: «اقتضى». وفي الغرة ٣: ٢٧٨ تقول: مثل ما أنت؟ وأجاز الأخفش: عندما أنت؟ ولم يجز: فوق ما أنت؟ لأن «عند» لا يقوم بنفسه. الارتشاف ١: ٥٤٤.
- (٣) سقط «ولهذا قال» من س. واسم «ليس» ضمير يعود على مصدر «أولها»، أي: إيلأوها الهاء. وفي: تتعلق بالمصدر «حتما» الذي بمعنى اسم الفاعل. وما: اسم موصول مضاف إليه. والباء: تتعلق بانخفاض، والكاف: بخر لمحذوف. وقوله «اقتضاء مَ» يوقف عليه بالهاء: اقتضاء مَه؟ وانظر تعليقنا عليه في شرح البيت ٨٩٣. وسقط أكثر الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
- (٤) زعم الصبان أن هذا غالب فلا يرد نحو: حتام وإلام وعلام؟ قلت: بل هو عام، وهذه الأمثلة وصلت خطأ أيضًا. ولولا ذلك لرسم الألفات كالياء. وفي حاشية ت عن التواتي: لأن الحرف لا يكتب وحده ولا يلفظ به دون غيره، لأن مدلوله في غيره، بخلاف الاسم. تقول: اقتضيت اقتضاء، بحذف «ما» الاستفهامية، لأن الاسم يستقل بالمفهومية.
- (٥) ت ح ط: للمجرورة.
- (٦) سقطت مما عدا الأصل.
- (٧) الكتاب ٢: ٢٨٠. وفي النسخ: وهذا.
- (٨) س: لا يحذف.
- (٩) ح: «كقولك». الارتشاف ١: ٥٤٤ والعيني ٤: ٥٥٤ والهمع ٢: ٢١٧ والدرر ٢: ٢٣٩ والأشموني ٤: ٢١٦. والناعي: من يأتي بخبر الميت. والتدب: تعداد المحاسن والمكارم للميت. والندی: الفضل والسخاء. وفيما عدا الأصل: =

أَلَا مَ يَقُولُ التَّاعِيَانُ، أَلَا مَهْ؟ أَلَا فَاذْبُهَا أَهْلَ التَّدَى، وَالْكَرَامَةِ
 الثاني: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أَلَا تُرَكَّبُ مع «ذا». فَإِنْ رُكِّبَتْ معه^(١) لم
 تحذف الألف نحو: على ماذا تلومني؟^(٢) وقد أشار إليه في «التسهيل».
 الثالث: قد ثبتت^(٣) ألف «ما» الاستفهامية المجرورة غير المركبة، في الضرورة، كقول
 الشاعر:^(٤)

عَلَى مَا، قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ، تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ؟
 وحكاية الزمخشري في «كشافه»^(٥) لغة. وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ
 قَوْمِي يَعْلَمُونَ: بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾. قالوا: معناه: بأي شيء غفر لي ربي؟ قال ابن هشام:^(٦)
 وهذا قول مرغوب عنه، لأنَّ النحويين على خلافه.^(٨)

الرابع: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف، كقوله:^(٩)

يَا أَسَدِيَا، لِمَ أَكَلَتْهُ، لِمَهْ *

٨٩٨ - وَوَصَلْهَا، بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ، شَذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا^(١٠)

«تقول الناعبات». وم يقول أي: أي كلام يقولان؟ وجعل الحذف ضرورة أي: مما يجوز في الشعر، وإن كان الشاعر
 هنا له إثبات الألف في الأولى. أما الثانية فمذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف.

- (١) ح: «مع ماذا». س: معها.
- (٢) ت: «تلوموني». ط: تلوموني.
- (٣) س: ثبت.
- (٤) حسان بن ثابت. ديوانه ص ٧٩ ومعاني القرآن ٢: ٢٩٢ والضرائر ص ٨٠ والارتشاف ٣: ٢٩٢ وشرح شواهد الشافية
 ص ٢٤٤ والخزانة ٢: ٥٣٧ والعيني ٤: ٥٥٤ والأشموني ٤: ٢١٦. ويروى: «في دمان» و«في رمال» و«في تراب».
 والدمان: الرماد.
- (٥) الكشاف ٣: ٣٢٠.
- (٦) الأيتان ٢٦ و ٢٧ من سورة يس. وقرأ بعضهم: «عَمَّا يَسْأَلُونَ؟ الصبان ٤: ٢١٦».
- (٧) وقد سبقه الكسائي إلى مثل هذا. شرح قواعد الإعراب ص ٤٧٢ والمغني ص ٣٣١.
- (٨) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٥٤ عن المغني ص ٣٣١: «ولا يجوز حمل... وإن غفرت». وتحتها طرة مضمونها:
 لا يبعد أن تكون «ما» موصولة ويكون المراد: الموجب للغفران، أي: الذي أوجب الغفران. يؤيده ما ورد قبله في
 الآيات ٢٠ - ٢٥. ويجوز كونها مصدرية أي: يا ليت قومي يعلمون بالغفران.
- (٩) سالم بن دارة يخاطب قعسًا أكل كلبًا. وبعده:

لَوْ خَافَكَ، اللَّهُ، عَلَيْهِ خَرَّمَهُ

الحيوان ١: ٢٦٧ و ٢: ١٥٩ و ٤: ٤١ وشرح الشافية الكافية ص ١٩٩٩ والعيني ٤: ٥٥٥ والأشموني ٤: ٢١٧. وكاف
 الخطاب للفظ الجلالة. وحذف حرف النداء قبل لفظ الجلالة. وجاز كون الفاعل ومعمول الفعل ضميرين للغائب لتقدم
 الجار والمجرور أي: حرمه على نفسه. انظر المفصل في تفسير القرآن العظيم ص ٨٦٦ و ١٢٢٨.

(١٠) ورد في ط بدلًا منه: ٨٩٧ - وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجَزَ، بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَبْحِيرِيكَ بِنَاءً، لَرِمَا =

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها. فلذلك لا تلحق اسم «لا»، ولا المُنَادَى المضموم، ولا ما بُني لقطعه عن الإضافة كقبْلُ وبعْدُ، ولا العدْدُ المركَّب نحو: خمسة عشر، لأنَّ حركة^(١) هذه الأشياء مُشابهة لحركة^(٢) الإعراب في أنَّها عارضة. ألا ترى أنَّها حدثت^(٣) لوجود أسباب،^(٤) وأنها تنتفي عند عدمها؟ فبذلك^(٥) شابهت حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركة هذه الأشياء، وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال: الأول: المنع مُطلقاً، وهو مذهب سيبويه^(٦) والجُمهور، واختيار المُصنِّف. والثاني: الجواز مُطلقاً لأنَّها لازمة. والثالث: أنَّها تلحقه إذا لم يُخف لَبَسٌ نحو: قعدَه، لا إذا خيف لَبَسٌ^(٧) نحو: ضربة. والصحيح الأول، لأنَّ حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، لأنَّ الماضي إنما بُني على حركة لشبهه بالمضارع المُعَرَّب في وجوه مذكورة في موضعها.^(٨) وشذَّ اتَّصال الهاء بـ «علٌ» في قوله:^(٩)

يَا رَبَّ يَوْمٍ، لِي، لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ، مِنْ تَحْتُ، وَأُضْحَى مِنْ عُلَّة

= وهو من أبيات الألفية مقدماً والكافية الشافية ص ١٩٩٧. انظر شرح ابن الناظم ص ٨١٢ وحاشية الخضري ١٧٨: ٢ والصبان ٢١٧: ٤ والمكودي ص ٢٢١ وإعراب الألفية ص ١٣٨. وذو: اسم إشارة. ولزم: ثبت ولم يتغير. والضمير في «وصلها» هو لهاء السكت. وبنا: بناء، حذف هَمْزَتَهُ للتخفيف. وأديم: أبقى ولم يتغير. والمدام: اسم مفعول من مصدره. وهو المَثْبُت لا يتغير. واستحسن: عدَّ حسناً. ووصل: مفعول به مقدم للمفعول «أجز»، مضاف إلى اسم الإشارة. وبكل: متعلقان بوصل لا بأجز كما وهم الأزهري. وما: نكرة موصوفة مضاف إليه. وجملة حرك: صفة لها. وتحريك: مفعول مطلق. وجملة لزم: صفة لبناء. ووصلها: مبتدأ خبره جملة شذ. وبغير: متعلقان بوصل. وجملة أديم: صفة بنا. وجملة استحسن: خبر ثان لوصل. وزعم الشاطبي أنَّها معطوفة على جملة شذ، بحرف عطف محذوف. وفي المدام: متعلقان بحال من نائب فاعل استحسن. والبيت الثاني تفصيل لإجمال الأول. والمراد: يجوز وصل هاء السكت بكل مبني بناء لازماً. فوصلها شاذ بالمبني بناء غير لازم، مستحسن بالمبني بناء لازماً. وكان المرادي لا يرى البيت الأول من الألفية، بدليل ما يرد في ختام شرح البيت الثاني.

- (١) ح ط: حركات.
- (٢) ت ح: «بحركات». س: لحركات.
- (٣) في النسخ: وجدت.
- (٤) ط: الأسباب.
- (٥) ت ح: فلذلك.
- (٦) الكتاب ٢٨: ٢.
- (٧) سقطت من ت و س.
- (٨) في شرح البيت ١٩.
- (٩) لأبي ثروان. شرح العمدة ص ١٩٣ والعيني ٥٤٥: ٤ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٠ والأشموني ٢٧١: ٢ و٢١٨: ٤. وأظله: ينالني فيه ظل. حذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الضمير. وأرمض: تحرقني الرمضاء. ومن تحت أي: من تحتي. وأضحى: أعرض لحر الشمس. ومن عل أي: مما علا من جسمي القدم. يريد: من أعلاي. وقيل: أصله «علو» والهاء بدل من الواو، أو عل: مضاف مبني على الضم، والهاء: ضمير متصل.

ووجه شدوذه أن حركة «عل»^(١) حركة بناء عارضة، لقطعه عن الإضافة. فهي كقبل وبعد.
إلى هذا أشار بقوله:

وَوَصَّلُهَا، بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أَدِيمٍ، شَدَّ

فحركة «عل» غير حركة بناء مُدام، بل حركة بناء غير مُدام. وقوله «في المُدام استُحسِنَا» يعني:
أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدام، أي: المُلتزم، جائز مُستحسن، كفتحة: هُوَ وَهِيَ.
فيقال في الوقف عليهما: (٢) هَوَ، وَهِيَ. وقد قرئ بذلك.

فإن قلت: هذا البيت (٣) مُعْتَرِضٌ من وجهين: أحدهما: أن قوله «ووصلها بغير تحريك بنا
* أديم»^(٤) يقتضي أن وصلها بحركة الإعراب قد شَدَّ أيضًا، لأنَّ قوله «غير تحريك بنا أديم»
يشمل نوعين: (٥) أحدهما تحريك البناء غير المُدام. والثاني تحريك إعراب. والوجه الآخر:
أنَّ قوله «في المُدام استُحسِنَا» يقتضي موافقة من أجاز اتّصالها بحركة الماضي، لأنها من
التحريك المُدام. قلت: أما الأوّل فليس بلازم. (٦) وأما الثاني (٧) فظاهر اللزوم، وقد استثناء في
«الكافية» فقال: (٨)

وَوَصَّلَ ذِي الْهَاءِ اجْزَ بِكُلِّ مَا
مَا لَمْ يَكِ الْمَبْنِيُّ فِعْلًا مَاضِيًا^(٩)

[إعطاء الوصل حكم الوقف]

٨٩٩ - وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا، وَقَشًا مُنْتَظِمًا^(١٠)

(٢) ط: عليها.

(٤) سقطت من س.

(١) فيما عدا الأصل: حركته.

(٣) أي البيت ٨٩٨.

(٥) في النسخ: لأن الإعراب غير تحريك بناء مدام فشمّل نوعين.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: ويحتمل أن يكون أراد، لأن ذلك ورد في قولهم: أعطني أَيْضَةً. الصبان ٤: ٢١٨.

(٧) أي: الوجه الآخر.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ١٩٩٧ - ١٩٩٨. فالمبني على السكون يوقف عليه كما هو. نحو: هل وكم ومن. ويجوز حذف
الألف مع زيادة الهاء في نحو: هَذِهِ هُنَّ وَأَنَّهُ. والمحرك بناء لازماً تجوز فيه الهاء، نحو: أَنَّهُ وَهْنُهُ وَهِيَهُ وَهَوَهُ، وكتابه
ورأيتك، وَثَمَّةٌ وَزَيْتُهُ وَلَيْتُهُ، ولا تجهله ومعلمانه ومعلمونه. وقد يضاف بعد الضمير المتصل للمخاطب والمخاطبة حرف
مد، نحو: رأيتك رأيتك. وقد تقلب ياء المتكلم ألفاً في الاستغاثة والتدبة، أو يزداد بعدها هاء السكت: يَا رَبَّنَا وَيَا رَبَّنَا،
والدا والدا.

(٩) ط: ما لم يكن ذلك فعلاً ماضياً.

(١٠) ربما: للتقليل. وأعطي أي: أنزل. ولفظ الوصل أي: اللفظ في الوصل. وما للوقف أي: اللفظ في الوقف. والنشر:
المنثور. وقشا: كثر. وشاع. والمنتظم: المنظوم وهو الشعر. وما: مفعول ثانٍ لأعطي. ومفعوله الأول صار نائب
فاعله: لفظ. وللوقف: متعلقان بفعل صلة «ما» المحذوف. ونشراً: منصوب بنزع الخافض لا حال. وفاعل قشا: ضمير
يعود على مصدر أعطي، أي: الإعطاء. ومنتظماً: منصوب بنزع الخافض: في منتظم، أي: في نظم. وليس حالاً كما
ذهب بعض المعربين. وجملة قشا: استثنائية، لا معطوفة كما زعم المعربون، لئلا ينسحب التقليل بـ «ربما» إليها.
والمراد بحكم الوقف هنا السكون والقلب والإبدال والروم والإشمام والتضعيف والنقل وهاء السكت.

مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نشرًا قراءة غير حمزة والكسائي: ^(١) «لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ»،
«فِيْهْدَاهُمْ قُلْ». ^(٢) ومنه قول بعض طيئ: ^(٣) هذه حُبْلُو يا فتى. لأنه يُبدل ^(٤) هذه الألف
واوًا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه. ومثال ذلك في النظم قول الراجز: ^(٥)

* مِثْلَ الْحَرِيْقِي، وَافَقَ الْقَصَبَا *

فشدد اللام، ^(٦) مع وصلها بحرف الإطلاق. ومثله في الشعر كثير، ومنه قوله: ^(٧)

* أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَثُونٌ أَنْتُمْ *

وقد ^(٨) تقدّم في «الحكاية».



(١) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. ولم يتسنّ أي: لم يتغير. والفعل مجزوم بحذف حرف العلة. وسقط «وانظر» من النسخ ثم
الحق بحاشية ت. وإثباته ضروري لتحقيق الوصل.

(٢) الآية ٩٠ من سورة الأنعام. واقتد: فعل أمر مبني على حذف الياء. وفي النسخ: «ويهداهم». وسقط منها «قل». وإثباته
لازم لتحقيق الوصل. وزاد في ط: لا أسألکم.

(٣) الإنحاف ٢: ٣٥٥. وقد تلحق ربيعة ومضر سينًا أو شينًا الضمير المتصل للمخاطبة. رأيْتُكُن ورأيْتُكُن. وهما الكسكة
والكشكشة. وبعض العرب يفعل ذلك في الوصل.

(٤) في النسخ: وإنما تبدل.

(٥) روبة. ديوانه ص ١٦٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٠١ والعيني ٤: ٥٤٩ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٩ والأشموني
٢١٩: ٤. يصف قحطًا. ووافق: صادف. والقصب: نبات ساقه أنابيب وكعوب.

(٦) ط: الباء.

(٧) مضى في شرح البيت ٧٥٦. وسقط «قوله» من ط.

(٨) سقطت من س و ط. وفي حاشية ت إشارة إلى البيت ٧٥٦.

الإمالة

إمالة^(١) الألف: أن يُنْحَى بها نحو الياء. ومن لازم ذلك أن يُنْحَى بالفتحة قبلها نحو الكسرة. والنظر في فائدتها وحكمها ومحلّها وأصحابها وأسبابها:^(٢)
 أمّا فائدتها فاعلم أنّ الغرض الأصليّ من الإمالة هو التناسب.^(٣) وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره،^(٤) كما^(٥) سيأتي ذكره. وأمّا حكمها فإنّها وجهٌ جائز ولغةٌ لبعض العرب. وسببها مُجَوِّزٌ لها لا مُوجِبٌ. فلذلك يجوز^(٦) فتح كلّ مُعال. وأمّا محلّها فالأسماء المُتمكّنة والأفعال.^(٧) هذا هو الغالب، ويأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك. وأمّا أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد. وأمّا الحجازيون فلغتهم الفتح، إلّا في مواضع قليلة.

[أسباب الإمالة]

وأمّا أسبابها فقسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ. فاللفظي: الياء والكسرة. والمعنوي: الدلالة على ياء أو كسرة.^(٨) وجُملة أسباب إمالة الألف، على ما ذكر^(٩) المُصنّف، ستّة أسباب: الأوّل: انقلابها

(١) الإمالة في اللغة: إزالة الشيء عن جهته وتقريبه من ضده. وهي في الاصطلاح تكون في اللفظ دون الرسم، ويقال لها: الترخيم. وزعم بعض النحاة أنها تسمى الإضجاع والبطح والكسر. والحق أن هذه درجات لها أضعفها الأول ثم الثاني ثم الثالث. وتسمى هذه الدرجات أيضًا: التخفيف والتلطيف وبين بين. وقد تخصص فتكون باسم الترفيق في الألف والفتحة قبلها، وباسم بين بين في الفتحة قبل الهاء أو الراء. وقد بالَغَتِ العامية في الإمالة، فجعلت الألف ياء، نحو: أتَي مع الكُتَيْب، أي: أنا مع الكتابة. ونحن رمزنا للإمالة بكسرة تحت الحرف المفتوح، أو ما يسبق الألف، فيما يلي من الأمثلة والشواهد. والفراء يرى أن الإمالة تكون للفتحة فتبعتها الألف إن وجدت بعدها. رسالة الملائكة ص ١٩٠.

(٢) في النسخ: وأسبابها وأصحابها.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن التناسب يكون بين الفتحة والألف وبين الكسرة في جميع ما سيذكره. قلت: أغفل الياء وهي بعض ما يكون في التناسب. والمراد بالتناسب صيرورة الألفاظ من نمط واحد.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الأصل كآلف فتى قلبت عن ياء، وغيره كآلف التأنيث قلبت ياء في التنبيه.

(٥) في النسخ: مما.

(٦) هذا الجواز نظري. أما في الواقع فقد يجب إجراء الإمالة، ولا سيما في فواصل الآيات وقوافي الشعر والسجع، إذا أميل ما قبل أو بعد من مناظر لها.

(٧) قيل: أصل الإمالة في الفعل لكثرة تصرفه، ثم حمل عليه الاسم. رسالة الملائكة ص ١٨٧ - ١٨٨.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: فالأول كالفتى. والثاني كـ «خاف»، لأن أصله «خَوَف» بكسر الواو، ثم حذفت الكسرة وقلبت الواو ألفًا. فإذا أميل أشعر بالكسرة.

(٩) س ط: «على ما ذكره». والنظام لم يذكر هنا الياء بعد ألف، وهو الشطر الثاني من السبب الرابع.

عن الياء. والثاني: مآلها^(١) إلى الياء. والثالث: كونها بدلَ عين^(٢) ما يقال فيه: «فِلْتُ». (٣)
والرابع: ياء قبلها، أو بعدها. والخامس: كسرة قبلها، أو بعدها. والسادس: التناسب. (٤)

تنبيه: هذه الأسباب كلّها راجعة إلى الياء والكسرة. واختلف في أيّهما أقوى، فذهب
الأكثر إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى للإمالة. وهو ظاهر كلام سيبويه، لأنّه^(٥) قال في
الياء: (٦) «لأنّها بمنزلة الكسرة»، فجعل الكسرة أصلاً. وذهب ابن السّراج إلى أن الياء أقوى من
الكسرة. والأوّل أظهر^(٧) لوجهين: أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء. والثاني
أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يُميلون الألف للكسرة،^(٨) وذكر في الياء^(٩) أن أهل الحجاز
وكثيراً من العرب لا يُميلون. (١٠) فدلّ هذا من جهة^(١١) النقل على أن الكسرة أقوى.
واعلم أن عبارات المُصنّفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس في ذلك بينهم^(١٢) كبير
اختلاف. والغرض هنا شرح كلام الناظم.

٩٠٠ - الألف المُبدَل من ياء، في طَرَفٍ أَمِلَ،^(١٣)

هذا هو السبب الأوّل. وهو أن تكون^(١٤) الألف بدلاً من ياء، وهي طرف كلمة. وسواء في
ذلك الاسم نحو: مَرَمَى، والفعل نحو: رَمَى. وشمل قوله «من ياء» المُبدَل من ياء أصلية
كالمثالين، والمُبدَل من ياء مُنقلبة عن الواو نحو: مَلَهَى وأُعْطِيَ. (١٥) واحترز بقوله «في طَرَفٍ»
من الكائنة عينا وسيأتي حكمها.

- (١) المآل: الصيرورة، أي: الانقلاب.
- (٢) نحو: نِمْتُ وَهَيْتُ. فألف نام وهاب مقلوبة عن عين الفعل. وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كسرت فازه.
- (٣) وسبب سابع، هو تشبيه الألف بما أصله ياء. نحو إمالة ألف: غزا والوكا. رسالة الملائكة ص ١٨٩. ولعله راجع إلى الثاني. الارتشاف ١: ٢٤٣.
- (٤) ط: «فإنه». وانظر الارتشاف ١: ٢٤١ - ٢٤٢.
- (٥) أيا كان الأظهر فالإمالة تقوى إذا قربت الألف من الكسرة أو الياء، أو إذا كثرت الكسرات مع الياء. والمتقدم من الكسرة أو الياء أدعى للإمالة من المتأخر. فهي فوية في نحو: إيلان وديباجي وكتابي وبيّاع. والياء الساكنة أقوى أثراً من المتحركة. نحو: شيبان وحيّوان. انظر شرح البيت ٩٠٣ والارتشاف ١: ٢٣٨.
- (٦) أي: لأجل الكسرة. وسقط «الألف» من س وح. وقد ذكر سيبويه ذلك في نحو: خاف وهاب. الكتاب ٢: ٢٦١.
- (٧) س: يميلون الكسرة وذكر.
- (٨) زاد فيما عدا الأصل: «الياء». وهو إقحام. وذكر سيبويه هذا في نحو: كئال يّاع. الكتاب ٢: ٢٦١.
- (٩) انظر الإتحاف ٢: ٣٥٦. في النسخ: من وجه.
- (١٠) فيما عدا الأصل: وليس بينهم في ذلك.
- (١١) حذف همزة «ياء» للتخفيف، فصارت كالاسم المقصور مجرورة بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً. انظر البيت ٦٤٢ والطرف: آخر الكلمة. والألف: مفعول به مقدم للفعل أمل. ومن ياء: متعلقان بالمبدل. وفي طرف: متعلقان بصفة ليا.
- (١٢) ط: أن يكون.
- (١٣) في حاشية ت أن ملهى من اللهو نقلته الزيادة إلى بنات الياء فكان «ملهى» ثم: ملهى، وأن «أعطى» كذلك نقل من الواو إلى الياء «أعطى» ثم: أعطى.

كَذَا الْوَاقِعُ، مِنْهُ، الْيَا خَلْفُ^(١)

٩٠١ - دُونَ مَزِيدٍ، أَوْ شُدُوزِ^(٢)

هذا هو السبب الثاني. وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء، دون زيادة ولا شذوذ. وذلك نحو: مِعْزَى وَحُبْلَى، وكل ما آخره ألف تأنيث^(٣) مقصورة. فإنها تُمال لأنتها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع،^(٤) فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء. واحترز بقوله «دُونَ شُدُوزِ»^(٥) من قلب الألف ياء، في الإضافة إلى ياء المتكلم، في لغة هذيل - فإنهم يقولون في نحو «عَصَا» و«قَفَا»: عَصَيَّ وَقَفَيَّ - ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيئ نحو: عَصَيَّ. ^(٦) فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك. واحترز بقوله «ومزيد»^(٧) من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم في التصغير: قَفَيَّ، وفي التكسير: قَفِيَّ.^(٨) فلا يُمال^(٩) «قَفَا» لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثاني هو أيضًا في الألف الواقع طرفًا كالأول.^(١٢)

الثاني: قد علم مما ذكر أنَّ نحو «قَفَا» و«عَصَا» من الاسم الثلاثي لا يُمال، لأنَّ ألفه عن واو ولا تؤول^(١٣) إلى الياء إلَّا في شذوذ أو بزيادة. وقد سُمعت إمالة «العِشَا» مصدر الأعشى، وهو

(١) كذا أي: مثل ذلك الحكم وهو الإمالة. والواقع أي: الصائر، اسم فاعل من الفعل ناقص. وهو صفة لمحذوف، مبتدأ مؤخر خبره الكاف. ومنه: متعلقان بخلف، فصل بينهما بأجنبي هو الياء، وحذفت همزته للتخفيف. وهو اسم الواقع وخلف: خبره منصوب وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. والضمير في «منه» للموصوف المحذوف، أي: الألف الواقع الياء خلفًا منه حكمه كذلك.

(٢) دون: ظرف متعلق بحال من الضمير الستر في خلف. والمزيد: الزيادة. وليس منها الزيادة على تقدير الانفصال كعلامه التثنية. وسيرد في الشرح ما يخالف هذه الرواية.

(٣) في النسخ: ألف التأنيث.

(٤) ح: وفي الجمع.

(٥) كذا. وهو يعني أن الرواية: «دون شذوذ أو مزيد». وهذا خلاف ما مضى. وقد تنبه الأشموني إلى هذا الخلاف، فقدم بعض الشرح وآخر بعضًا حتى وفق بين النظم وشرحه. وطلن ابن غازي أن عبارة المرادي تعني قلب بني هذيل ألف «عصا» في الوقف، بلا إضافة. الإتحاف ٢: ٣٥٦ - ٣٥٧. وتعقب الشاطبي جعل لغة هذيل شاذة عند المرادي والناظم، لأنها لغة مشهورة. شرح الكافية الشافية ص ١٩٧١ وحاشية الصبان ٤: ٢٢٢. ط: وشذوذ.

(٦) زاد في ط: وقفى.

(٧) كذا أيضًا. وهو خلاف ما روي في البيت. وسقطت الواو من ت، و«ومزيد» من س. ط: دون مزيد.

(٨) ط: في تصغير قفا.

(٩) في حاشية ت عن التراتي أن أصل المصغر «قَفَيَّو» قلت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى، وأن أصل الجمع «قَفُوزُ» قلبت المتطرفة ياء وكسر ما قبل الأولى فقلب ياء وأدغمت في الياء الثانية، كما في البيتين ٩٦٦ و ٩٦٧. وانظر الصبان ٤: ٢٢٢.

(١٠) س: ح: «فلا تُمال». والمثيل بقفا فيه نظر لأن القاف تمنع من الإمالة.

(١١) أي: السبب الأول وهو وارد في البيت ٩٠٠.

(١٢) ط: ولا يؤول.

الذي لا يُبصر ليلاً ويُبصر نهاراً، و«المِكا» بالفتح، وهو جُحر الثعلب والأرنب،^(١) و«الكِبا» بالكسر. وهي^(٢) الكُناسة.، وهذه من ذوات الواو لقولهم: امرأة^(٣) عشاء، ولقولهم في معنى «المِكا»: مَكُو، قال: ^(٤)

* كَم بِهَا، مِنْ مَكُو وَحَشِيَّة *

ولقولهم من «الكِبا»: كَبَوْتُ البيت. ^(٥) وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة. فإن قلت: فلعل^(٦) إمالة «الكِبا» لأجل الكسرة فلا تكون شاذة. قلت: الكسرة لا تؤثر في المُتقلبة عن الواو. الثالث: تجوز^(٧) إمالة الألف^(٨) في نحو: دَعَا وَغَزَا، من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو، لأنها تؤول إلى الياء في: دُعِيَ وَغُزِيَ، من المبني للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي^(٩) والفعل الثلاثي، إذا كانت ألفهما عن واو. ^(١٠) وما ذكرته^(١١) نص عليه الفارسي^(١٢) وغيره من النحويين. وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء،^(١٣) فيجيز الإمالة في ذوات الواو في الأسماء^(١٤) والأفعال. والمشهور ما تقدّم. وقوله: ^(١٥)

وَلَمَّا يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا هَا عَدِمَا

(١) الإنحاف ٣٥٧: ٢. وفي النسخ: الأرنب والثعلب.

(٢) سقطت من ت و ح و ط.

(٣) ط: ناقة.

(٤) ط: «وقولهم المكو المكوة بمعنى المكا». وسقط منها «قال» مع الشاهد، وهو صدر بيت للطرماع عجزه:

قِيضَ، فِي مُنْءَ غَلٍّ، أَوْ شِيَامٍ!

ديوانه ص ٩٦ ومجالس ثعلب ص ٤٦٨ والعيني ٥٦٢: ٤. وقيض: قَدَّر. والمتثل: ما يكثر من التراب. والشيام: التراب.

(٥) ط: وقولهم كبوت البيت إذا كنسته.

(٦) في النسخ: لعل.

(٧) ط: يجوز.

(٨) انظر الإنحاف ٣٥٧: ٢. ح: إمالة الألف تجوز.

(٩) سقطت من س.

(١٠) س: من واو.

(١١) ت ط: «وما ذكره». ح: وما ذكر.

(١٢) الإيضاح ٢٢٣: ٢.

(١٣) ت ح: «بنات الياء وبنات الواو». وانظر الكتاب ٢٦٠: ٢ والارتشاف ٢٤٢: ١.

(١٤) في النسخ: من الأسماء.

(١٥) يعرض للألف أيضاً إذا كانت في الطرف تقديراً لاتصالها ببناء التائث. يليه: يكون بعده. وحذف همزة «هاء» و«الهاء»

للتخفيف. وعدم: فقد، أي: لم يتصل بالهاء. ولما: متعلقان بخبر محذوف لـ «ما» الثانية. وها: فاعل يلي. والها:

مفعول مقدم. وجملة يلي: صلة «ما» الأولى، وعدم: صلة الثانية التي هي مبتدأ بتقدير مضاف محذوف. والمراد:

حكم ما لم يتصل بالهاء ثابت لما اتصل بها. وفيما عدا الأصل: «تليه». ت س: «ما التا». وسقط «وقوله» من س.

يعني: أَنَّ الألف^(١) التي قبل هاء التأنيث، في نحو: رُمَاءٌ وَفَتَاءٌ، لها^(٢) من الإمالة لكونها منقلبةً عن الياء^(٣) ما للألف المُتطرفة، لأنَّ هاء التأنيث غير مُعتدَّ بها. فالألف قبلها مُتطرفة تقديرًا.

٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ، إِنَّ يَوُلُ إِلَى «فِلْتُ»، كَمَا ضِي: خَفٌ، وَدِنْ^(٤)

هذا هو السبب الثالث. وهو أن تكون الألف بدلًا من عين فعلٍ تُكسر فاؤه، حين يُسند إلى تاء الضمير، وأوياً كان كَخَافٍ، أو يائياً كِدَانَ. فَإِنَّكَ تقول فيهما: خِفْتُ وَدِنْتُ، بحذف عين الكلمة، فيصيران في اللفظ على وزن «فِلْتُ». والأصل: فَعِلْتُ. فحُذفت العين، وحُرِكت الفاء بحركتها.

فإن قلت: أَمَا «خَافَ» فعينه مكسورة لأنَّ أصله «خَوَفَ». وَأَمَا «دَانَ» و«طَابَ» ونحوهما فأصل عينهما^(٥) الفتح. فكيف يقال: حُرِكت الفاء بحركتها؟ قلت: يُقَدَّر تحويلها^(٦) إلى «فَعِلَ» بكسر العين، ثُمَّ تَنْتَقِلُ^(٧) الحركة. هذا مذهب كثير من النحويين، وبعضهم يقول: لَمَّا حُذِفَت العين حُرِكت الفاء بكسرة مُجْتَلِبَةً، للدلالة على أَنَّ العين ياء. وليبان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله «إِنَّ يَوُلُ إِلَى فِلْتُ» من نحو: طَالَ وَقَالَ^(٨). فَإِنَّهُ لَا يَوُلُ إِلَى «فِلْتُ» بالكسر، وَلَكِنْ^(٩) يَوُلُ إِلَى «فِلْتُ» بالضم، كقولك: ^(١٠) طُلْتُ وَقُلْتُ^(١١).

والحاصل أَنَّ الألف التي هي عين الفعل تُمال إن كانت عن ياء نحو: دَانَ، أو عن واو مكسورة نحو: خَافَ. فَإِنْ كانت عن واو مضمومة نحو: طَالَ، أو مفتوحة نحو: قَالَ، ^(١٢) لَمْ تُمَلْ^(١٣).

(١) ط: للألف.

(٢) سقطت من ط.

(٣) وكذلك الأيلة إلى الياء نحو: لهاء وشذاة.

(٤) هكذا أي: مثل هذا الحكم. وهو إمالة الألف. والبدل: المبدل أي: حكم الحرف المنقلب عن عين الفعل. ويؤول:

يصير. ودِنْ: فعل أمر من دان، أي: أطاع. وبدل: مبتدأ مؤخر خبره الكاف الأولى. وفاعل يؤول ضمير يعود على

الفعل. وحذف جواب الشرط للدلالة ما قبله عليه. وهو ضرورة لكون فعل الشرط مضارعًا. والكاف: خبر لمحذوف،

مضاف إلى «ماضي». وهذا مضاف إلى «خَفَ» على الحكاية. وسقط الشطر الثاني من ت وح ثم ألحق بحاشية ت.

(٥) كذا، والضمير يعود على أكثر من اثنين.

(٦) كذا أيضًا بضمير المفردة. ط: تقدر تحويلهما.

(٧) في النسخ: ثُمَّ تَنْتَقِلُ.

(٨) ت س: قَالَ وَطَالَ.

(٩) ط: وَإِنَّمَا.

(١٠) ط: فِي قَوْلِكَ.

(١١) في النسخ: «قُلْتُ وَطُلْتُ». وأصل طَالَ «طَوُلَ» قلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح، وأصل قَالَ «قَوَلَ» قلبت الواو ألفًا،

وحُرِكت الفاء بالضم في الفعلين مع الضمير، للدلالة على الواو.

(١٢) ط: قَامَ.

(١٣) الإمالة في نحو: خَافَ وَنَامَ، من الأسباب المعنوية كما ذكر المرادي قبل شرح البيت ٩٠٠. وهي الإشعار بكسرة عين الفعل بعد أن زالت بالإعلال. وعندني أن من هذه الأسباب المعنوية كسر حرف المضارعة لدى غير الحجازيين، في نحو: =

تنبيهات:

الأول: اختلف في سبب إمالة نحو: طَابَ وَخِافَ. فقال^(١) السيرافي وغيره: إنها للكسرة^(٢) العارضة في فاء الكلمة. ولذلك جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال. وهذا ظاهر كلام الفارسي^(٣). قال: وأمالوا «خِافَ» و«طَابَ» مع المستعلي^(٤)، طلبًا للكسرة في «خِفْتُ». ^(٥) وقال ابن هشام الخضراوي^(٦)، الأولى أن الإمالة في «طَابَ» لأن الألف فيه متقلبة عن ياء، وفي «خِافَ» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نُقل عن بعض أهل الحجاز^(٧) إمالة نحو «خِافَ» و«طَابَ»، وفقًا لبني تميم. وعانتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يُميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قوله «وَهَكَذَا بَدَلُ»^(٨) عَيْنِ الْفِعْلِ أن بدل عين الاسم لا تُمال لكونها منقلبة عن الياء. وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينًا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا عَابٌ وَنَابٌ، بالإمالة. وهو ظاهر كلام سيويه. وقال صاحب «المفصل»: ^(٩) والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه «فِلْتُ»، ^(١٠) كطَابَ وَخِافَ، أميلت ولم يُنظر إلى ما انقلبت عنه،

= تعلم وإخالٌ ونشقى وتعملُ ويؤدُّ، من مضارع ما كان ماضيه على «فَعِلَ». فقلبت الفتحة كسرة - وهو أقصى درجات إمالتها - هنا مَنبَهَةً على كسر عين الماضي. ولذلك استغنوا بياء المضارعة عن الكسر إشعارًا بالمراد، فالزموها الفتح إلا بعض بني كلب كسروها أيضًا. أما نحو: يَجِلُّ، عند الآخرين فلقلب الواو ياء، حملًا على ذلك في سائر حروف المضارعة.

ومن المنبهة على كسر همزة الوصل في الماضي قلب فتحة حرف المضارعة كسرة في نحو: تَنْسَحِبُ وَتَشْتَرِي وَاسْتَفْهَمَ وَنَظَمْتُ وَتَحَرَّجْتُ. وقُلْ من يكسر الياء. أما كسر نحو: تَنْكَلُمُ وَتَتَجَادَلُ وَتُدَحْرَجُ، مما أول ماضيه تاء زائدة، فقل: هو تشبيه لهذه الأفعال بباب «انفعل» لدالاتها على المطاوعة. والظاهر أن ذلك لسبب معنوي من الإمالة، وهو تعريض من الكسرة المقفودة في المضارع، مع لزومها لسائر المضارعات. فالمنبهة على غياب كسرة همزة الوصل هناك بناظرها المنبهة على غياب كسر العين هنا مطلقًا. انظر الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٧ وشرح الكافية ١: ١٤١ والمخصص ١٤: ٢١٥ - ٢٢٠ وشرح التسهيل لأبي حيان ٧: ٣٤٣ والأمالى الشجرية ١: ١٤١ وابن عصفور والتصريف ص ٢١١.

(١) ط: «قال». وانظر الارتشاف ١: ٢٤٣.

(٢) س: إنه الكسرة.

(٣) الإيضاح ٢: ٢٢٦. ت: «السيرافي». وفي الحاشية عن نسخة: الفارسي.

(٤) أي: مع وجود حرف الاستعلاء. وهو الخاء في: خَافَ، والطاء في: طَابَ.

(٥) زاد في س: وطبت.

(٦) في حاشية ت: «ما أحسن قول ابن هشام في هذا التحصيل البديع». وتحت إشارة إلى البيت ٩٠٦.

(٧) ط: «عن بعض الحجازيين». وانظر الارتشاف ١: ٢٤٣.

(٨) ت: أبدلت.

(٩) ص ١٥٨.

(١٠) ت ط: قُولت.

وإن كانت في اسم^(١) نُظِرَ إلى ذلك فقليل: نَابٌ وَغَابٌ،^(٢) ولم يُقَل: يَابٌ.^(٣) وهذا يقتضي أنَّ إمالة نحو «نَاب» فيما^(٤) عينه ياء جائزة. إلَّا أنَّه ذكر بعد ذلك فيما شدَّ عن القياس إمالة «غَاب»،^(٥) وألفه عن ياء. قال ابن يعيش:^(٦) «عَابٌ بمعنى الغيب». ويقع في بعض النسخ «غَابٌ» بالمُعْجَمَةِ. وألفه أيضًا عن ياء.

٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ، أَوْ مَعَ هَا، كَجَيْبِهَا أُدِرَ^(٧) هذا هو السبب الرابع. وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها. فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون مُتَّصِلَةً بها كقولك:^(٨) سَيَالٌ - وهو شجر له شوك - أو مُتَفَصِّلَةً بحرف نحو: شِيَانٌ، أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك: أُدِرَ جَيْبُهَا.^(٩) فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنَّما اغْتَفِرَ الفصل بالهاء لخفائها.

الثاني: قال في «التسهيل»: ^(١٠) أو حرفين ^(١١) ثانيهما هاء. وقال هنا «أَوْ مَعَ هَا». فلم يقيد ^(١٢) بكون الهاء ثانية. وكذلك ^(١٣) فعل في «الكافية». ^(١٤)

- (١) في حاشية ت أنه إذا كانت متقلة عن ياء أميلت، وإن كانت عن واو لم تمل.
- (٢) سقطت من ت و ط والمفصل وشرحه. س ح: وعاب.
- (٣) في النسخ: بالإمالة ولم يمل باب.
- (٤) في النسخ: مما.
- (٥) ليس في المطبوع من المفصل.
- (٦) ليس هذا أيضًا في المطبوع من شرح المفصل.
- (٧) كذلك أي: مثل ذاك الحكم في الإمالة. وتالي الياء: الألف يقع قبلها أو بعدها. واغتفر: أجاز ولم يمنع. وجيب القميص: الفتحة يدخل منها الرأس عند لبسه. وتالي: مبتدأ مؤخر خبره الكاف الأولى. وبحرف: متعلقان بالفصل. وهو مصدر مبتدأ خبره جملة اغتفر. واو: حرف عطف حذف همزته ونقل حركتها إلى التنوين قبلها. والمعطوف محذوف والتقدير: بحرف واحد أو حرف مع هاء. ومع: متعلق بصفة للمعطوف المحذوف. وهاء: مضاف إليه حذف همزته للتخفيف، فصار اسمًا مقصورًا مجرورًا بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. والكاف: خبر لمحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٨) زاد في ح: نحو.

(٩) ط: جيبها أدر.

(١٠) ص ٣٢٥.

(١١) س: أو بحرفين.

(١٢) س: ولم يقيد.

(١٣) في النسخ: وكذا.

(١٤) شرح الكافية الشافية ص ١٩٦٨.

الثالث: أطلق^(١) في قوله «أَوْ مَعَ هَا»، وقيدته غيره بآلا يكون^(٢) قبل الهاء ضمة نحو: هذا جيبها. فإنه لا تجوز فيه^(٣) الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المُشدَّدة في نحو «بَيَّاعٌ» أقوى منها في نحو: سَيَّالٌ. والإمالة للياء الساكنة في نحو «شَيَّانٌ» أقوى منها في نحو: حَيَّوانٌ.

الخامس: قد سبق أنَّ من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف، أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في «الكافية»^(٤) و«التسهيل»^(٥) وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون مُتَّصلة، نحو: بَيَّاعٌ. ولم يذكر^(٦) سببويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان^(٧) وغيره.

- ٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ، أَوْ سُكُونٌ قَدْ وَلِي^(٨)
 ٩٠٥ - كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ ف «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ^(٩)
 هذا هو السبب الخامس. وهو وقوع كسرة بعد الألف أو قبلها. فإن كانت بعدها^(١٠)
 فشرطها أن تليها نحو: مَسَاجِدُ. وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون^(١١) مُنفصلة بحرف نحو:
 عِمَادٌ، أو بحرفين أولهما ساكن نحو: شِمْلَالٌ،^(١٢) أو بحرفين مُتَحَرِّكين أحدهما هاء^(١٣) نحو:

(١) سقطت من ط.

(٢) سواء كانت الضمة للياء أو لما بعدها. س: بآلا تكون.

(٣) سقطت من س. ط: لا يجوز فيه.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٩٦٧.

(٥) ص ٣٢٥.

(٦) الارتشاف ١: ٢٤٢.

(٧) انظر الفرة ٢: ٣٠٤.

(٨) كذلك أي: مثل ذاك الحكم في الإمالة. وما يليه كسر أي: الألف يكون بعده كسر. ويلي تالي كسر أي: يكون بينه وبين الكسر قبله حرف واحد. وما: مبتدأ مؤخر خبره الكاف. والمتصل في «يليه» والمستتر في «يلي» يعودان على ما. والضمير في ولي: لسكون. والجملة صفة له. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٩) يعد: يجعل ويعتبر. ويصد: يمنع ويرد. وكسرًا: مفعول ولي. وفصل: مبتدأ خبره جملة يعد. والها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. حذفت همزتها للتخفيف فصار كالمقصور مجرورًا بالكسرة المقدرة على الألف. ولا: نافية وقعت بين المضاف والمضاف إليه. والكاف: مفعول به ثان للمفعول يعد. ومفعوله الأول صار ضمير نائب الفاعل عائداً على المبتدأ. ودرهماك: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره الجملة الشرطية. وتأويل البيت: نفس الحكم الماضي للإمالة يكون للألف قبل كسر أو بعده بحرف، أو بعد حرفين أولهما ساكن. ووقوع الهاء بعد الحرفين كعدمها لا أثر له. فالإمالة في نحو «درهماك» غير ممنوعة. وقد سقط البيت من ت وح، ثم ألحق بالحاشية ت.

(١٠) سقط «فإن كانت بعدها» من النسخ، ثم ألحق بالحاشية ت.

(١١) في حاشية ت: ليس الشرط مصروقاً إلى مجرد الانفصال. بل هو مصروف إلى الحرفية المنفردة أو المتعددة.

(١٢) الشمال: الناقعة الخفيفة.

(١٣) هذا يعني أن الهاء قد تكون بعد الكسر مباشرة نحو: يريد أن يُسَفِّهَنَا. وقد غفل عنه الشارح.

يريدُ أن يَضْرِبَهَا، أو بحرف ساكن بعده مُتَحَرِّكَان أحدهما هاء نحو: دِرْهِمًاكَ. ^(١) فكلّ هذا تجوز إمالته. ولو ^(٢) فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.
فإن قلت: من أين تُؤخذ إمالة نحو: أن يَضْرِبَهَا؟ ^(٣) قلت: من قوله «فصلُ الها كلا فصل». بل إمالته ^(٤) أولى من إمالة: دِرْهِمًاكَ.
تنبيهات:

الأول: قوله «أو سكون» معطوف على قوله «كسر»، والمعنى: أو يلي تالي سكون قد ولي كسرًا نحو: شِمْلًا.
الثاني: لم يذكر في «الكافية» ^(٥) إمالة نحو: دِرْهِمًاكَ، وذكر إمالة نحو: أن يَضْرِبَهَا. وذكر سيبويه ^(٦) إمالة نحو: أن يَضْرِبَهَا، عن أناس كثير ^(٧) من العرب. وقال صاحب «المُفَصَّل»: ^(٨) وأما قولهم: «يريدُ أن يَنْزِعَهَا وَيَضْرِبَهَا» ^(٩) فشاذ، والذي سَوَّغَهُ أَنَّ الهاء خفية فلم يُعْتَدَ بها.
الثالث: أطلق في قوله «وفصلُ الها كلا فصل»، وقيدته ^(١٠) غيره بآلا ينضم ما قبلها، احترازًا من نحو: هو يَضْرِبُهَا. فإنه لا يُمال. وتقدم ^(١١) مثل ^(١٢) هذا في الياء. ^(١٣)

[موانع الإمالة]

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها، فقال: ^(١٤)
٩٠٦ - وَحَرَفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ، أَوْ يَاءٍ، وَكَذَا تَكْفُ رَا

- (١) هذا مثال تقدم الهاء. ويجوز كونها ثانية نحو: مِفْهَان. وتمتنع الإمالة، كما سيلي بعد، إذا كان قبل الهاء المتصلة بالآلف ضم. نحو: يجلبها.
(٢) فيما عدا الأصل: فلور.
(٣) س: كلا فصل يعد بل إمالته.
(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٩٧٢ - ١٩٧٣.
(٥) الكتاب ٢: ٢٢٦٢.
(٦) ص ١٥.
(٧) س: أو يضربها وهو عندها وله درهمان.
(٨) س: وقد تقدم.
(٩) س: «نحو». ح: مثال.
(١٠) في شرح البيت ٩٠٣.
(١١) يكف: يمنع. والجملة خبر حرف. والمظهر: الظاهر، أي: يمنع تأثير سبب ظاهر من أسباب الإمالة. ومن كسر: متعلقان بصفة لـ «مظهر». والكاف: مفعول مطلق للفعل تكف. ورا: فاعله مرفوع بضمّة مقدرة على الآلف. أي: والراء تمنع مثل ذلك المنع. وقد حذف هزة «ياء» للتخفيف. فصار كالاسم المقصور مجرورًا بكسرة مقدرة على الآلف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. وحذفت هزة الاستعلاء وراء للتخفيف، وحذفت هزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

موانع^(١) الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تُسمى أحرف الاستعلاء،^(٢) ويجمعها «قَطْ خُصْ ضَغْطٌ». والثامن الراء غير المكسورة.^(٣) فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها، إذا^(٤) كان كسرة ظاهرة، على تفصيل يأتي. وعلة ذلك أَنَّ السبعة الأول^(٥) تستعلي إلى الحنك، فلم تَمَلِ الألف معها طلباً للمجانسة، وأما الراء فشُبِّهت بالمُستعلية لأنها مُكرّرة.^(٦) فإن قلت: أطلق في قوله «وكذا تكف راء» ولم يُقَيّد بـ «غير المكسورة». قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:^(٧)

وَكَفْ مُسْتَعَلٍ وِراءَ يَنْكَفُ بِكَسْرِ راءٍ

فإن قلت ما إعراب قوله «مُظْهراً»؟ قلت: هو مفعول «يكف» أي: وحرف الاستعلاء يكف السبب المُظْهَر من الكسرة والياء لا المَنَوِي، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو: «هذا ماضٍ»^(٨) في الوقف، ولا «هذا ماضٍ»^(٩) أصله^(١٠) «ما ضَضٌ»، ولا إمالة باب: «خاف وخِاف»^(١١) وطَبَّ^(١٢) وطَغَى، لأن ما أميل للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه: قوله «أو ياء» تصريح بأن أحرف^(١٣) الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع^(١٤) الإمالة، إذا كان سببها ياء ظاهرة. وقد صرح بذلك^(١٥) في «الكافية»^(١٦) و«التسهيل»^(١٧)، ولم يُمثله. وقول الزمخشري: «إن حرف الاستعلاء في غير باب: خاف وطاب»^(١٨)

(١) ط: مواقع.

(٢) في النسخ: سبعة منها تسمى حروف الاستعلاء.

(٣) الراء غير المكسورة مانعة للإمالة عند جمهور العرب، وبعضهم يعيل ولا يلتفت إليها. الهمع ٢: ٢٠٢.

(٤) ت: «إذا». ح: إن.

(٥) ت ح ط: الأولى.

(٦) في حاشية ت عن الدبّاغ: كما أشار إليه ابن بري بقوله:

والراء، في السطّ، بها تكريزٌ وفسوّ، إذا شُدَّتْها، كُشِيرُ في البيت ٩٠٩.

(٨) ط: «قاض». وماض حذف ياءه لالتقاء الساكنين، وهو الماضي.

(٩) ط: «ماضٍ» بالصاد هنا وفيما بعد. س ح: «ولا إمالة ماضٍ». وسقط من ت. وفي حاشيتها عن التواتي: يعني: يمال في الوقف خاصة، للدلالة على الكسرة المقدرة، خلاف الدرج. فإن حرف الاستعلاء يمنع فيه. والماض: القاسي.

(١٠) ت س: «وأصله». ط: «لأن أصله». وانظر الارتشاف ١: ٢٣٩.

(١١) ح: بابي.

(١٢) سقطت من النسخ.

(١٣) س ح ط: «حرف». وسقط من ت.

(١٤) س: يمنع.

(١٥) زاد في س: أيضاً.

(١٦) شرح الكافية الشافية ص ١٩٦٨.

(١٧) ص ٣٢٥. وتمثله في الإنحاف ٢: ٣٥٨: بياض وشيطان.

(١٨) هذا القول ليس في المطبوع من المفصل أيضاً.

وطَعِيَ، مانعٌ^(١) من الإمالة^(٢) ظاهر في موافقته. وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد ذلك في الباء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط.^(٣)

٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ^(٤)
اعلم أنَّ المانع المُشار إليه - أعني حرف الاستعلاء والراء - يمنع مُتَّخِرًا عن الألف، ومُتَقَدِّمًا عليها.^(٥) فَإِنْ تَأَخَّرَ فَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا نَحْوُ: فَاقِدْ وَبَاخِلْ وَعَاطِرٌ،^(٦) أَوْ مُنْفَصِلًا بِحَرْفٍ نَحْوُ: مُنَافِقٌ وَنَافِخٌ وَنَاشِطٌ،^(٧) أَوْ بِحَرْفَيْنِ نَحْوُ: مَوَائِقُ وَمَنَافِخُ وَمَوَاعِيظُ. فهذه ثلاثة أنواع، تَمْتَنِعُ^(٨) إمالتها. أما المُتَّصِلُ والمُنْفَصِلُ^(٩) بحرف فقال سيبويه: «لا يُمِيلُهَا أَحَدٌ، إِلَّا مِنْ لَا يُؤْخِذُ بِلَغْتِهِ». وأما المُتَّصِلُ بِحَرْفَيْنِ فَنَقُلُ سيبويه إمالتها عن قوم من العرب، لتراخي المانع.^(١١) قال سيبويه: «وهي قليلة». وجزم المُبَرَّدُ^(١٣) بالمنع في ذلك. وهو محجوج بنقل سيبويه. وقد فهم مما سبق أنَّ حرف الاستعلاء لو^(١٤) فُصِّلَ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ لَمْ يَمْنَعْ^(١٥) الإمالة. وفي بعض نسخ «التسهيل» الموثوق بها: «رَبَّمَا غَلَبَ الْمُتَّخِرُ رَابِعًا». ومثال ذلك: يريدُ أَنْ يَضْرِبَهَا^(١٦) بسوط. فبعض العرب يُغَلِّبُ في ذلك حرف الاستعلاء، وإن بعد.

(١) ت ح: في باب خاف وطفى وغيره غير مانع.

(٢) س: يمنع الإمالة إلا في باب رمى وطفى.

(٣) هذا يرجح أن الباء أقوى من الكسرة في الإمالة، خلافًا لما رجح المرادي قبل شرح البيت ٩٠٠.

(٤) ما: اسم موصول اسم كان، وصلته الجملة بعده. ويعد: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة. وما يكف: ما يمنع. وهو حرف الاستعلاء أو الراء. ويعد أي: بعد الألف الممالة. ومتصل أي: متصلًا بها. وفصل أي: فصل عنها وهو بعدها أيضًا. وجواب الشرط محذوف لدلالة البيت المتقدم عليه. وفاعل يكف يعود على ما. ويعد: متعلق بالخبر الأول المحذوف للفعل كان. ومتصل: خبر ثان منصوب سكن على لغة ربيعة للوقف. ويعد: معطوف على «بعد» لا يتعلق. وجملة فصل: معطوفة على متصل في محل نصب. وبحرفين: متعلقان بفصل. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٥) سقط من ت خمس ورقات، فخرم النص من هنا حتى «علم التصريف» في باب التصريف.

(٦) ح: «وعاط». ط: «وناصح». وأغفل مثال الراء نحو: احم ذمارك، وبعدت ديارنا. أما «عاطر» فمثال للمستعلي المتصل وهو الطاء.

(٧) س ح: «وباسط». ومثال الراء: ناصر ومهاجر.

(٨) س ح ط: «تمنع». ومثال الراء بعد حرفين: مشاهير ومعاذير. والظاهر أنها هنا لا تمنع لأنها أضعف من المستعلي، حتى إن المنفصلة بحرف واحد لا تمنع الإمالة عند أكثر العرب.

(٩) س: «أما المتصل مع المنفصل». ط: «وأما المتصل والمنفصل». وانظر الارتشاف ١: ٢٣٨ - ٢٣٩.

(١٠) الكتاب ٢: ٢٦٤.

(١١) ح: لبعد المانع.

(١٢) الكتاب ٢: ٢٦٥.

(١٣) المفتض ٣: ٤٧.

(١٤) س: «إن». وزاد قبله في ط: أو الراء.

(١٥) س ح: لم تمنع.

(١٦) المانع من الإمالة هنا هو الطاء بعد. س: أريد أن أضربها.

وإن تقدّم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله: ^(١)

٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ، مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ، اِثْرَ الْكَسْرِ، كَالْمِطْوَاغِ مِنْ
يعني: أنّ حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة ^(٢) إذا تقدّما على الألف منعاً للإمالة، بشرط
أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة. ^(٣) فلا تجوز الإمالة في نحو: طَالِبٌ وَصَالِحٌ
وَعَالِبٌ، ^(٤) بخلاف نحو: طَالِبٌ وَعَالِبٌ، ^(٥) ونحو: اصْطِلَاحٌ ^(٦) وَمِطْوَاغٌ. فَإِنَّ ذَلِكَ تَجُوزُ
إِمَالَتُهُ، لِأَنَّ حَرْفَ اسْتِعْلَاءٍ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا، أَوْ سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ، لَا يَمْنَعُ الْإِمَالََةَ.
تنبيهان:

الأول: مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَالَةِ مَنْ يَمْنَعُ الْإِمَالََةَ فِي نَحْوِ «مِطْوَاغٍ» لِأَجْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ، ذَكَرَهُ
سَيَبُويه، ^(٧) وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَكْسُورَةِ ^(٨) خِلَافًا.

الثاني: ظَاهِرُ قَوْلِهِ «إِذَا قُدِّمَ» ^(٩) أَنَّهُ يَمْنَعُ، وَلَوْ فَصَّلَ ^(١٠) عَنِ الْأَلْفِ. وَالَّذِي ذَكَرَهُ سَيَبُويه ^(١١)
وغيره أَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ تَلِيهِ نَحْوُ: قَاعِدٌ وَصَاعِدٌ. ^(١٢)

٩٠٩ - وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا، كَغَارِمًا لَا أَجْفُو ^(١٣)

- (١) الضمير في قدم وينكسر ويسكن: يعود على المانع. وهو حرف الاستعلاء أو الراء. واثر: بعد. حذفته همزته ونقلته حركتها إلى السكان قبلها. والمطواغ: الكثير الطاعة، مفعول به مقدم. ومر: أعط، فعل أمر. والكاف: مفعول مطلق لفعل محذوف. والتقدير: يَمْنَعُ مَا يَكْفُ إِذَا قُدِّمَ مَتًّا مِثْلَ هَذَا. وإذا: متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول بدل من «إذا» لا يعلق. وجملة لم ينكسر: صلة ما. وجملة قدم: في محل جر مضاف إليه. والفعل يسكن: معطوف على ينكسر، حرك بكسر الهمزة بعده. واثر: ظرف له. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.
- (٢) قوله «غير المكسورة» شرط غير لازم هنا، لأنه قال بعد «بشرط أن يكون المانع غير مكسور». فإسقاطه أولى.
- (٣) ط: أو ساكنًا بعد كسر.
- (٤) أغفل مثال الراء نحو: راكب وراجل.
- (٥) ومثال الراء: رجال ورماح.
- (٦) هذا فيه حرفا استعلاء هما الصاد الساكنة والطاء. وهو غير مناسب للسكان بعد كسره لأن الطاء المكسورة وحدها تجيز الإمالة. والصواب ما جاء في ط. وهو: «إصلاح». ومثال الراء: إرسال ويرياع.
- (٧) الكتاب ٢: ٢٦٠.
- (٨) أي: حروف الاستعلاء والراء. ط: المكسور.
- (٩) ط: كذا إذا قدم.
- (١٠) نحو: غوالب وصوالج. س: وإن فصل.
- (١١) الكتاب ٢: ٢٦٤.
- (١٢) ط: «وصالح». وزاد في س: وقوله.
- (١٣) الكف هنا: منع الإمالة. وينكف: يمتنع. والغارم: من وجب عليه دية أو دين، مفعول به مقدم، أي: لا إطالب الغارم مطالبة جفاء، بل مطالبة لين ويسر. وكف: مبتدأ. وهو مصدر مضاف إلى فاعله في المعنى، لا إلى مفعوله كما وهم المكوذي والأزمري. والخبر جملة ينكف. وحذفت همزة «راء» للتخفيف فصار اسمًا مقصورًا في الشطرين، مجرورًا بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كَفَتْ مانع الإمالة، سواءً كان حرف استعلاء، نحو: «أَبْصَارِهِمْ»^(١)، أو راء غير مكسورة، نحو: «دَارُ الْقَرَارِ»^(٢). فهذا^(٣) ونحوه تجوز إمالته، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء، ولا للراء^(٤) غير المكسورة، لأنَّ الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق له أثر.

تنبيه: من هنا عُلِمَ أنَّ شرط كون الراء مانعةً من الإمالة أن تكون غير مكسورة. فيؤخذ منه إمالة نحو: «جِمَارِكَ»^(٥) بطريق الأولى، لأنَّه إذا أميل نحو «أَبْصَارِهِمْ»^(٦) وَغَارِمَ وَ«دَارُ الْقَرَارِ»، مع وجود الْمُقْتَضِي لِمَنع الإمالة، فإمالة نحو «جِمَارِكَ»^(٧) ممَّا لَا مُقْتَضِي فِيهِ لِلْمَنعِ أُولَى.^(٨)

[أثر المنفصل]

٩١٠ - وَلَا تُجِلْ لِسَبَبٍ، لَمْ يَتَّصِلْ^(٩)

يعني: أنَّ سبب الإمالة لَا يُؤَثِّرُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ. يعني: إِذَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى. فَلَا تُمَالُ أَلْف «سَابُور»^(١٠) لِلْيَاءِ قَبْلُهَا فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ^(١١) يَدِي سَابُورَ، لِأَنَّهَا مُتَفَصِّلَةٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: «سَابُور»^(١٢)

* هـَا إِنِّ ذِي عِزٍّ ذُرَّةٌ *

لَمْ تُمَلَّ أَلْف «هَآ» لِكَسْرَةِ «إِنِّ»، لِأَنَّهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى. وَالحَاصِلُ أَنَّ شَرَطَ تَأْثِيرِ سَبَبِ الإمالة أَنْ تَكُونَ فِي الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا الْأَلْفُ. تنبيهان:

الأول: يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ أَلْف «هَآ» الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ فِي نَحْوِ: لَمْ يَضْرِبْنَهَا، وَأَذَرَ جِيهَهَا. فَإِنَّهَا قَدْ أُمِيلَتْ لِسَبَبٍ^(١٤) مُتَفَصِّلٍ. أَعْنِي: فِي كَلِمَةٍ^(١٥) أُخْرَى.

(١) الآية ٧ من سورة البقرة. ط: على أبصارهم.

(٢) الآية ٣٩ من سورة غافر. والشاهد أن الراء الأولى من «القرار» لم تمنع الإمالة لوجود الراء المكسورة بعد.

(٣) ط: هذا. (٤) ح: والراء.

(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. س: ط: إلى حمارك. (٦) س: بأبصارهم.

(٧) س: ط: إلى حمارك. (٨) زاد في س: وقوله.

(٩) لا تمل أي: لا تجوز الإمالة. ولسبب: متعلقان بفعل تمل. وجملة لم يتصل: صفة سبب.

(١٠) سابور: اسم إنسان. وهو أجمعي معرب.

(١١) سقطت من ح و س.

(١٢) قسم بيت للناطقة تمته في س:

إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَقَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُقَارِفُ الشُّكْدِ

ديوانه ص ٢٧ والهمع ٧٠: ٢ والدرر ٨٦: ٢. وذو أي: هذه. والمئذرة: المعذرة. والمقارِف: المقترِف المخالط.

والنكد: الشوم. ط: ها إن تا.

(١٣) سقطت من س.

(١٤) ط: وسببها.

(١٥) ذكر ابن غازي أن ما في هذا التنبيه لا يُحتاج إلى ذكره، لأنه عند النحاة من المتصل. الإتحاف ٣٥٩: ٢. س: من كلمة.

الثاني: ذكر غير المُصْتَفِ أَنَّ الكسرة إذا كانت مُنفصلة عن الألف^(١) فإنها قد تُمال الألف لها،^(٢) وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة. قال سيبويه: ^(٣) وسمعناهم يقولون: ليزيد مَال. فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة. فليس كلام المُصْتَفِ على عُمومه.^(٤)

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ^(٥)

يعني: أن سبب المنع قد يؤثر، وهو مُنفصل. أي: ولو كان من كلمة أخرى نحو: أريد أن يَضْرِبَهَا قَبْلُ.^(٦) فلا تُمال الألف لأن القاف بعدها، وهي مانعة من الإمالة، ولو انفصلت. فإن قلت: لم أثر المانع مُنفصلاً،^(٧) ولم يؤثر سبب الإمالة مُنفصلاً؟ قلت: لأن الفتح - أعني ترك الإمالة - أصل فيُصار إليه بأدنى سبب، ولا يُخرج عنه إلا بسبب مُحَقِّق.^(٨) تنبيهان:

الأول: فهم من قوله «قَدْ يُوجِبُهُ» أن ذلك ليس عند كل العرب. فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء، إذا ولي الألف من كلمة أخرى فيُميل. إلا أن الإمالة في المُنفصل نحو: بِمَالٍ مَلِيٍّ،^(٩) أقوى منها في المُتصل نحو: بِمَالٍ قَاسِمٍ.^(١٠)

الثاني: قال في «شرح الكافية»: ^(١١) إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا مُتصلاً، وإن سبب المنع قد

(١) الإمالة إذا كانت الكلمتان غير مستقلتين أحسن منها في الكلمتين المستقلتين. فهي في نحو: بِنَا وَمِنَّا، أحسن منها في نحو: للوْنِ العَصَا. وما حسن ههنا يكون أولى في الوقف.

(٢) س: «لأجلها». وسقط من ح.

(٣) الكتاب ٢: ٢٦٢. وفي النقل تصرف أخل بمراد سيبويه. فهو رواها عن بعض الذين يقولون في السكت: بِمَالٍ. فقيدناها لعم، والمرادي جعلها عامة. والمعروف أن «مَالٍ» يميلها من يوتق بعريتهم مجردة من سبب الإمالة. الكتاب ٢: ٢٦٤.

(٤) زاد الأشموني: فكان اللاتق أن يقول:

وَعَبِيرٌ «ها»، لِيَا انفصَالٍ، لَا تُجِلَّ

يعني: لا تمل غير كلمة «ها» لأجل ياء منفصلة. وكان عليه أن يذلل بهذا التنبيه الأول لا الثاني. وزاد في س: وقوله.

(٥) الكف: المنع، مبتدأ خبره الجملة بعده. وما: فاعله صلته جملة ينفصل. وقد: للتقليل.

(٦) س ط: «يريد أن يضربها قبل». وانظر الارتشاف ١: ٢٣٩.

(٧) ح: المنفصل.

(٨) س: «السبب قوي». ط: لسبب مُحَقِّق.

(٩) الملقن: من يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. ط: «مررت بمال ملق». وسقطت الباء من س وح. والمراد بالمتصل هنا ما كان بينه وبين الألف فاصل. وهو هنا ثلاثة أحرف. فالمستعلي رابع بعد الألف، وقد ذكر المرادي في شرح البيت ٩٠٧ أن مثل هذا يمنع الإمالة عند بعض العرب.

(١٠) كذا. والمثال ليس من المتصل بعد الألف، سواء أكان في كلمة واحدة أو في كلمتين. فقد فصل بين الألف والقاف حرف هو اللام. وقد أسقط الأشموني كلمة «المتصل» لينجو من الأضطراب والظن. ولو قال: «مِثْلًا قَاسِمٍ» لكان الاتصال حقاً. وسقطت الباء من ح. ولا يصح جعل «مال» فعلاً هنا وفيما قبل، لأن ألفه تكون منقلبة عن ياء إن كان ماضي: يميل، وعن واو مكسورة إن كان ماضي: يمال أي: كثر ماله. وفي كلتا الحالين تكون إمالتها للدلالة على شيء، فلا يمنعها حرف الاستعلاء، ولا يصح التمثيل بها في مثل هذا.

(١١) ص ١٩٧٤.

يؤثر منفصلاً، فيقال: ^(١) أتى أحمدٌ، بالإمالة، وأتى قاسمٌ، ^(٢) بترك الإمالة. وتبعه الشارح ^(٣) في هذه العبارة. وفي التمثيل بـ «أتى قاسم» نظر. ^(٤) فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّ حَرْفَ الِاسْتِعْلَاءِ يَمْنَعُ إِمَالَةَ الألفِ المتقلبة عن ياء. وليس كذلك. ^(٥)

[الإمالة للتناسب]

٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا، لِتَنَاسُبِ، بِلا دَاعٍ سِوَاهُ، كَعِمَادَا، وَتَلَا ^(٦)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب: وعبر عنه بعضهم بقوله: الإمالة للإمالة. وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمُجاورة المُمال. وإنما آخره لضعفه، بالنسبة إلى الأسباب المُتقدِّمة. ثُمَّ إِنَّ إمالة الألف للتناسب لها صورتان:

إحدهما: أن تُمالَ لمُجاورة الألف ممالةً، ^(٧) كإمالة ثاني الألفين في نحو: رَأَيْتُ عِمَادَا. والأُخرى: أن تُمالَ لكونها آخرَ مُجاوِرٍ ما أُميلَ آخرُه، ^(٨) كإمالة ألف «تَلَا» من قوله تعالى: ^(٩) «وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا». فأُمِلت ألف «تَلَاهَا» لِشَاكْلِ اللَّفْظِ بِهَا اللَّفْظُ بما بعدها. ^(١٠) وإلى هذا أشار بقوله «وتَلَا». ومثل هذا في «شرح الكافية» ^(١١) بِإمالة ألفي: «وَالضُّحَى، وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى»، ^(١٢) لِشَاكْلِ التَّلَفُّظِ بِهَما التَّلَفُّظُ ^(١٣) بما بعدهما.

(٢) من ح: وعلى الثاني أتى قاسم.

(١) زاد في س وح: على الأول.

(٢) ص ٨١٧.

(٤) النظر: التوقف وعدم التسليم. واقترح الأشموني أن يكون المثال مصحفاً عن: أيا قاسم. واعترضه الصبان بأن «أيا» ليست من الحروف التي تمال، وقياسها على «يا» مدفوع لأن الشاذ لا يقاس عليه. وقد اعترض على المثال «أتى أحمد» بأن سبب الإمالة فيه هو الألف المتقلبة عن ياء، فليس متصلاً ولا منفصلاً.

(٥) زاد في س وح: وقوله.

(٦) أمالوا أي: أمال العرب. والتناسب: مناسبة ألف لألف ممالة قبلها أو بعدها. والداعي: السبب للإمالة مما ذكر قبل. وسواه: غيره. والكاف: مفعول به بالفعل أمال، مضاف إلى «عمادا» على الحكاية. وتلا: معطوف على «عمادا» على الحكاية أيضاً. وعمادا: موقوف عليه بإبدال تنوين النصب ألفاً. ولا: نافية فصلت بين الجار والمجرور. ووصف داع بسوى ليصح نفي الداعي المغاير للتناسب، إذ التناسب نفسه داع فلا يصح النفي على الإطلاق. ولتناسب: متعلقان بالفعل أمال. واللام: للسمية. والباء: للسمية أيضاً. وبلا داع: بدل من للتناسب، لا متعلقان بالفعل خلافاً لما ذهب إليه المكودي والأزهري. وإنما جازت هذه البدلية لوصل داع بسواه. فكأنه قال: أمالوا بلا داع سوى التناسب.

(٧) يعني: في كلمة واحدة أو كلمتين متصلتين نحو: مِعْرَانَا.

(٨) سقطت من س. والمراد: آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره، أو آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره. وقد تبعد المجاورة نحو إمالة «والضُّحَى» لإمالة «ما قَلَى». ويشترط كون ذلك في فواصل أو سجع أو قواف.

(٩) الآية ٢ من سورة الشمس. وألف «تَلَا» متقلبة عن واو فلا مجيز فيها للإمالة عند القراءة. وانظر التنبيه بعد.

(١٠) أي في الآيات التالية لها. وكذلك يقال في «وَضُجَاهَا».

(١١) ص ١٩٧٥. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٠.

(١٢) ح: ألف.

(١٣) الآيتان ١ و ٢ من سورة الضحى. وزاد في س: وقال.

(١٤) س ح: اللفظ بهما اللفظ.

فإن قلت: في تمثيله بـ «تلا» و«سجا»^(١) نظر. فإن ألفهما يجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تؤول إلى الياء إذا بُني الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه. وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب. قلت: ^(٢) السبب المُقتضي لإمالة نحو «دعا»، ممّا ألفه عن واو، لم تعتبره ^(٣) القراء. ولذلك لم يُميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور المُمال. فلما أمالوا «تلاها» ونحوه، وليس من عاداتهم إمالة ذلك، عُلِمَ أنَّ الداعي إلى إمالاته ^(٤) عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه: استفيد من تمثيله فائدتين: ^(٥) إحداهما: التنبيه على صورتَي الإمالة للتناسب، كما سبق. والأخرى: أنَّ الألف قد تُمال لمُناسبة ألف قبلها نحو: «عِمَادًا»^(٦) - فإنَّ ألفه الثانية أُميلت لمُناسبة الأولى - وقد تُمال لمُناسبة ألف بعدها، كما إمالة ألف «تلاها» لمُناسبة ما بعده ممّا ألفه عن ياء. أعني: ^(٧) «جَلَّاهَا» و«يَغْشَاهَا».

فإن قلت: فهلاَّ ^(٨) جُعِلت إمالة ألف «تلاها» لمُناسبة ما قبله، أعني «ضَحَّاهَا». قلت: ألف «ضَحَّاهَا» عن واو، وإنما أُميل لمُناسبة ما بعده أيضًا.

فإن قلت: هل يُقاس على إمالة الألف الثانية في نحو «عِمَادًا» لمُناسبة الأولى؟ قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه. فإنه قال: ^(٩) وقالوا «مِعْزَانًا»^(١٠) في قول من قال «عِمَادًا»، فأمالهما ^(١١) جميعًا. وذا قياس. انتهى. ^(١٢)

[الإمالة السماعية للمبني]

٩١٢ - ولا تُمِلْ ما لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا، دُونَ شُدُودٍ، غَيْرَ «هَا»، وَغَيْرَ «نَا»^(١٣)
الإمالة من خواصِّ الأفعال والأسماء المُتمكِّنة، فلذلك لا تطرد إمالة غير المُتمكِّن، نحو:

(١) ط: ضحى. (٢) في حاشية س طرة عن التصريح ٣٤٩: ٢.

(٣) س ح: لم يعتبره. (٤) س: لإمالاته.

(٥) كذا في الأصل. جعل الجار والمجرور نائبين عن الفاعل، وفائدتين مفعولاً مطلقاً. س ح ط: فائدتان.

(٦) الألف المبدلة من التنوين هنا أُميلت للمُناسبة. وأجاز بعض النحاة إمالتها وإن لم يكن سبب، لأنها تشبه الألف فوق الثالثة. نحو: شهدت عهدًا، وخذ بليلًا.

(٧) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الشمس. وألف «جَلَّى» قلبت عن ياء منقلبة عن واو لأنها فوق الثالثة. انظر تعليقنا بقول للتواتي على شرح البيت ٩٠٠. ح: يعني.

(٨) الكتاب ٢: ٢٦٣.

(٩) ط: مغزانا.

(١٠) يعني الألفين الأولى والثانية. والجملة معطوفة على «قال» التي قبلها مباشرة. وانظر الارتشاف ١: ٢٤٥.

(١١) زاد في س: وقوله.

(١٢) ينال: يحظى. والتمكَّن: الإعراب. وما لم ينل تمكُّنًا أي: المبني بناءً لازماً لا عارضاً. والمراد: من الأسماء بدليل

إذا وما، إلّا «ها» و«نا» نحو: مَرَّ بِهَا ونَظَرَ إِلَيْهَا، وَمَرَّ بِنَا ونَظَرَ إِلَيْنَا. فهذان تطرد إمالتهما^(١) لكثرة استعمالهما. وأشار بقوله «دُونَ شَذُوذٍ»^(٢) إلى ما سُمعت إمالته من الاسم غير المُتمكّن. وهو «إِذَا» الإشاريّة، ومِتَى وأَتَى. وقد أميل من الحروف بِلَى و«يَا» في النداء، و«لَا» في قولهم: إِمَا لَا. لأنّ هذه الأحرف نائبة عن الجُمْل، فصار لها بذلك مزّة على غيرها.

وحكى فُطرب إمالة «لَا» في الجواب لكونها مُستقلّة، ومنع سببويه^(٣) ومَن وافقه إمالة «حَتَّى»، وحكى ابن مقسم^(٤) الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحُكِيت إمالتهما عن حمزة والكسائي.

تنبيهان:

الأول: لا تُمنع الإمالة فيما عَرَضَ بناؤه، نحو: يَا فَيْى وَيَا حُبَلَى، لأنّ الأصل في ذلك الإعراب.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي، وإن^(٥) كان مبنياً. قال المُبرّد: «وإمالة عَيْسى» جيّدة.

فإن قلت: قد يُورد^(٧) على كلام الناظم الفعلُ الماضي، فإنّه ينطلق^(٨) عليه: غيرُ مُتمكّن، كما قيل. قلت: إن سَلِمَ أنّه يُطلق عليه «غير مُتمكّن» فلوضوحه لم يذكره. وأيضاً فقد تقدّم

البيتين ٩٠٢ و ٩١١. والشذوذ: الشاذ. مصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو المخالف للقياسي. وها: ضمير الغائبة. ونا: ضمير المتكلمين. وما: مفعول لا تمل، اسم موصول صلته الجملة بعده. ودون: متعلق بحال من «ما». وغير: بدل من «ما»، مضاف إلى «ها» على الحكاية. وغير: معطوف ومضاف مثل المعطوف عليه. والتقدير: لا تمل المبنى مقيماً غير «ها» و«نا». فالمراد أن إمالة هذين الضميرين قياسية دون سائر المبنيات. فإن ما يمال منها شاذ. وذكر المكودي أن غير مستثنى، فاستشكله الأزهرى. وهو وارد، كما فسرنا لا إشكال فيه. وذهب إلى الحال. أي: لا تمل المبنى مغايراً ها ونا، بلا شذوذ. س ح ط: «دون سماع». وهي رواية في الأصل عن إحدى النسخ، وعلق الصبان عليها بأن معناها نفى سماع إمالة ها ونا خلافاً للواقع، وأنه كان أولى بالناظم القول:

إِلَّا الَّذِي سَمِعَ، نَحْوُ: «ها» و«نا»

قلت: إمالتهما مطردة إذا وجد داع للإمالة، والمطرّد غير المسموع، فتعلق الصبان مردود.

(١) استشكل الصبان اطراد إمالتهما، وذهب إلى أن المراد به الكثرة.

(٢) س ط: دون سماع.

(٣) الكتاب ٢: ٢٦٧. وانظر الارتشاف ١: ٢٤٦.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ العطار، من أحفظ الناس لقول الكوفيين. توفي سنة ٣٥٤. تاريخ بغداد

٢: ٢٠٦ - ٢٠٨ والإتحاف ٢: ٣٦٠.

(٥) سقطت الواو من س.

(٦) المقتضب ٣: ٥٣.

(٧) س ح: قد يرد.

(٨) س ط: يطلق.

أَوَّلُ الْبَابِ ^(١) ذَكَرُ الْإِمَالَةِ فِيهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : قَوْلُ صَاحِبِ ^(٢) « الْمَفْضَل » : الْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ يُمَالُ مِنْهَا الْمُسْتَقْلِلُ بِنَفْسِهِ نَحْوُ : ذَا وَمَتَى وَأَتَى ، وَلَا يُمَالُ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقْلِلٍ نَحْوُ « مَا » الْاسْتِفْهَامِيَّةُ وَالشَّرْطِيَّةُ وَالْمَوْصُولَةُ وَنَحْوُ « إِذَا » ، يَقْتَضِي أَنَّ إِمَالَةَ : ذَا ^(٣) وَمَتَى وَأَتَى ، غَيْرُ شَاذَةٍ . ^(٤) قُلْتُ : لَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ الْإِمَالَةَ فِي ذَلِكَ شَاذَةٌ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ أَصْلٌ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ ، وَلَا سَبَبَ لِإِمَالَتِهَا . وَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْمَعْنَى ، الَّذِي لَحِظَهُ مِنْ أَمَالِهَا مِنَ الْعَرَبِ - وَهُوَ الْاسْتِقْلَالُ - وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُجْعَلُ سَبَبًا يُقَاسُ عَلَيْهِ . ^(٥)

[إمالة الفتحة قبل الراء والتاء]

٩١٣ - وَالْفَتْحُ ، قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ ، فِي طَرَفٍ أَمِلَ ، كَلِيلًا يَسِيرُ مِنْ ، تُكْفَى الْكُلْفُ ^(٦) اعْلَمْ أَنَّ الْفَتْحَ قَدْ ثُمَالُ كَمَا ثُمَالُ الْأَلْفِ ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِمَالَةِ مُشَاكَلَةُ الْأَصْوَاتِ ، وَتَقْرِيبُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ . وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْحَرَكَةِ ، كَمَا أَنَّ مَوْجُودَ فِي الْحَرْفِ . وَالْإِمَالَةُ الْفَتْحَةُ سَبَبَانِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ قَبْلَ رَاءٍ مَكْسُورَةٍ ، ^(٧) نَحْوُ قَوْلِهِ ^(٨) تَعَالَى : « تَرْمِي بِشَرِّرٍ » ، ^(٩) وَغَيْرُ أَوَّلِي الضَّرِيرِ ، ^(١٠) وَمِنْ لِلْأَيْسَرِ . فِيمَالَةَ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ مُطَّرَدَةٌ . ^(١١)

(١) فِي شَرْحِ الْبَيْتِ ٩٠٢ .

(٢) ص ٣٣٧ - ٣٣٨ . وَقَوْلُ : مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةٌ يَقْتَضِي .

(٣) مِنْ : إِذَا .

(٤) ط : غَيْرُ شَاذٍ .

(٥) زَادَ فِي س : وَقَوْلُهُ .

(٦) كَسَرَ رَاءَ أَي : رَاءٌ مَكْسُورَةٌ . أَضَافَ الصِّفَةَ إِلَى الْمَوْصُوفِ . وَالطَّرْفُ آخِرُ الْكَلِمَةِ . وَالْأَيْسَرُ : الْأَمْرُ الْأَكْثَرُ يَسْرًا . وَمِنْ : تَوَجَّهَ وَانْحَزَ . فَالْإِمَالَةُ بِمَعْنَى : إِلَى . وَتَكْفَى : تَسْتَفْنِي . وَالْكَلْفُ : جَمْعُ كَلْفَةٍ . وَهِيَ الْمَشَقَّةُ . أَي : تَسْتَفْنِي بِهَذِهِ الْإِمَالَةِ عَنِ الْجَهْدِ اللَّفْظِيِّ ، كَمَا تَسْتَفْنِي بِالْأَمْرِ الْأَيْسَرِ عَنِ الْمَشَقَّةِ . وَالْفَتْحُ : مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ أَمَلٌ . وَقِيلَ : مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مِنَ الْفَتْحِ . وَفِي طَرَفٍ : مُتَعَلِّقَانِ بِصِفَةِ لِرَاءٍ . وَتَكْفَى : جَوَابُ شَرْطٍ جَائِزٍ مَحْذُوفٍ مَعَ فِعْلِهِ . وَالتَّقْدِيرُ إِنْ تَمَلَّ إِلَى الْأَيْسَرِ تَكْفَى الْكَلْفُ . وَالْكَلْفُ : مَفْعُولٌ ثَانٍ . وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلِيُّ هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ صَارَ نَائِبًا فَاعِلًا . وَالْجُمْلَةُ تَتِمُّ لِصِحَّةِ الْاسْتِفْتَاءِ .

(٧) كَذَلِكَ حُكِمَ الضَّمَّةُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ ، تَمَالُ نَحْوَ الْكُسْرَةِ بِالشَّرْطِ نَفْسَهَا . وَهَذَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ رُومٌ وَعِنْدَ آخَرِينَ إِشْمَامٌ . نَحْوُ : مِنَ السَّيْرِ وَالْغَيْرِ وَمَذْغُورٍ ، وَقَلَمٌ رِيَاضٍ ، وَيَسْمَعُ فَرِيدٍ . وَرَبَّمَا أَمْلَيْتِ الْوَارِ أَيْضًا مَعَ الضَّمَّةِ نَحْوَ الْبَاءِ ، فِي مِثْلِ : مَذْغُورٍ . الْإِرتشَافُ ١ : ٢٤٧ - ٢٤٨ . وَانْظُرْ تَعْلِيقَنَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ شَرْحِ الْبَيْتِ ٩٤٢ . وَمِنْ الْإِمَالَةِ مَا يَكُونُ مِنْ إِشْمَامِ الضَّمَّةِ كُسْرَةً فِي الْمَجْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ . انْظُرْ ص ٤٩٩ .

(٨) ح : كَقَوْلِهِ .

(٩) الْآيَةُ ٣٢ مِنْ سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ ، فِي وَصْفِ نَارِ جَهَنَّمَ . وَالشَّرُّ : اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِي وَاحِدَتُهُ شَرٌّ . وَهُوَ مَا يَتَطَايَرُ مِنَ النَّارِ ، وَزَادَ فِي س وَح : « كَالْقَصْرِ » . وَهُوَ الْبِنَاءُ الْعَظِيمُ .

(١٠) الْآيَةُ ٩٥ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(١١) ط : مَطَّرَدَةٌ .

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «والفتح» أنَّ المُمال في ذلك الفتح لا المفتوح. وقول سيبويه: ^(١) «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء، ^(٢) نحو: «مِنَ البَقَرِ» ^(٣) أو في راء نحو «بَشَرٍ»، أو في غيرهما نحو: «مِنَ الكَبِيرِ». ^(٤)

الثالث: فهم من قوله: «قَبْلَ كَسْرِ راءٍ» أنَّ الفتحة لا تُمال لكسرة راء قبلها نحو: رِمَمَ. وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء. وظاهره أنَّ مراده أن تكون مُتصلة كما مَثَل. فعلى هذا لو فُصل بينهما لم تُمل. وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل. وهو أنَّ الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير راء فهو مُغتفر، ^(٥) وإن كان غير ذلك منع ^(٦) الإمالة. فتمال الفتحة في نحو: أَشِيرَ، ^(٧) وفي نحو: عَمِرُوا، لا في نحو: بَخِيرَ. ^(٨) نص على ذلك سيبويه، ^(٩) وتَبَّه ^(١٠) المُصنّف على ذلك في بعض نُسخ «التسهيل». ^(١١)

الخامس: شرط أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نُسخ التسهيل أن تكون لا مَّا. ^(١٢) وليس اشتراط ذلك بصحيح. فإنَّ سيبويه ^(١٣) قد ذكر إمالة فتحة ^(١٤) الطاء في قولهم: رأيتُ خَبَطَ رِيَّاحٍ. ^(١٥) وذكر غيره أنه تجوز إمالة فتحة الغين في نحو: الغَرْد. ^(١٦) والراء في ذلك ليست بلام. ولعلّه إنَّما خصَّ «الطرف» لكثرة ذلك فيه.

(١) الكتاب ٢: ٢٧٠.

(٢) س: حرف الاستعلاء.

(٣) الأيتان ١٤٤ و ١٤٦ من سورة الأنعام. وسقطت «من» من ح.

(٤) الآية ٨ من سورة مريم.

(٥) المغتفر: المتجاوز عنه كأنه معدوم.

(٦) ط: يمنع.

(٧) الأشر: البطر المتكبر.

(٨) س: «لا في نحو بَسُرَ ونحو غَيْرَ». ح: «لا تمال في غيره». ط: لا في نحو بَجِيرَ.

(٩) الكتاب ٢: ٢٧١.

(١٠) س: ونص.

(١١) ص ٣٢٧. والنص مضطرب هناك.

(١٢) س: «وشرط هنا أن تكون لا مَّا لقوله في طرف. وكذلك في الكافية». انظر الكافية الشافية ص ١٩٧. ح: «وشرط أن تكون لا مَّا».

(١٣) وسقط «الخامس» منهما. وانظر التسهيل ص ٣٢٧ والإنحاف ٢: ٣٦١.

(١٤) الكتاب ٢: ٢٧١. ط: لأن سيبويه.

(١٥) سقطت من س.

(١٦) هذا يعني أنه لا يشترط أيضاً كون الفتحة والراء في كلمة واحدة. وخبط الرياح: أوراق الشجر تنفضه الرياح.

(١٧) الفرد: المتغني بصوته. ط: فتحة العين في نحو العرد.

السادس: ^(١) أطلق في قوله «أَمِلْ» فَعَلِمَ أَنَّ الإمالة في ذلك جائزة وصلًا ووقفًا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي. ^(٢) فإنها خاصة بالوقف.

السابع: ^(٣) أهمل، من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء، شرطين غير ما ذكر: أحدهما: ألا تكون على ياء. فلا تُمال فتحة الياء في نحو: من الغَيْرِ. ^(٤) نص على ذلك سيبويه، ^(٥) وذكره في بعض نسخ «التسهيل». ^(٦) والآخر: ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو: من الشَّرْقِ. ^(٧) فإنه مانع من الإمالة. نص عليه سيبويه. ^(٨)

فإن قلت: فهل يُشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟ قلت: لا لأن الراء المكسورة تغلب المُستعلي إذا وقع قبلها، فيمال نحو: من الضَّرِّر.

الثامن: ^(٩) قد ظهر مما ذكرناه ^(١٠) أَنَّ كلام الناظم، في إمالة الفتحة لكسرة الراء، غير مُحَرَّر. وتحريره ^(١١) أن يقال: تُمال كل فتحة في غير ياء، قبل راء مكسورة، مُتَّصِلَةٌ بها، أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: ^(١٢) منع سيبويه ^(١٣) إمالة الألف في نحو: من المُحَادِّرِ، ^(١٤) إذا أميلت فتحة الذال. قال: «ولا تقوى على إمالة الألف» أي: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها. وزعم ^(١٥) ابن خروف أَنَّ من أمال ألف «عِمَادًا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المُحَادِّرِ لأجل إمالة فتحة الذال. ^(١٦) وضَعَفَ ما ذهب إليه ابن خروف بأنَّ ^(١٧) الإمالة للإمالة ^(١٨)

(٢) في البيت ٩١٤.

(١) س ح: الخامس.

(٣) س ح: السادس.

(٤) الغير: غير الدهر وأحداثه المتقلبة.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧١. وفي المثال هناك تصحيف.

(٦) ص ٣٢٧.

(٧) المراد هو عدم إمالة فتحة الشين. والشرق: المكان أشرقت عليه الشمس. وقد تعقب ابن غازي هذا المثال لأن الراء فيه ليست في طرف الكلمة، وغفل عما في التنبيه الخامس. انظر الإتحاف ٢: ٣٦١.

(٨) الكتاب ٢: ٢٧١.

(٩) س ح: السابع.

(١٠) س ح ط: بما ذكرناه.

(١١) تحرير القول: تعيين المراد به وتجريده من الشوائب والنقائص. وانظر التصريح ٢: ٣٥٢.

(١٢) س ح: الثامن.

(١٣) الكتاب ٢: ٢٧٠.

(١٤) المحاذر: الحذار. مصدر ميمي للفعل حاذر.

(١٥) الارتشاف ١: ٢٤٧.

(١٦) أي: الألف الثانية المبدلة من التوين في الوقف. ح: الألف في.

(١٧) قال الصبان ٤: ٢٣٤: ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة، وحيث لا ينهض التضعيف الآتي.

(١٨) ح: من أن.

من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألا ينقاس^(١) شيء منها إلا في المسموع. وهو إمالة الألف لأجل إمالة ألف قبلها أو بعدها.^(٢)

٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ، فِي وَقَفٍ، إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ^(٣) هذا هو السبب الثاني^(٤) من سببي إمالة الفتحة. فثُمَّال كُلِّ فَتْحَةٍ تَلِيهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ، إِلَّا أَنْ إِهَالَتَهَا مَخْصُوصَةٌ بِالْوَقْفِ. وبذلك قرأ الكسائي، في إحدى الروايتين عنه. والرواية الأخرى أَنَّهُ أَهَالٌ، إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ أَحَدُ خَمْسَةِ عَشَرَ حَرْفًا يَجْمَعُهَا: ^(٥) «فَجِثْتُ زَيْنَبَ لَدُودَ شَمْسٍ»، وَفَضْلٌ فِي أَرْبَعَةٍ يَجْمَعُهَا «أَكْهَرُ» فَأَمَالُ فَتَحَهَا، إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ.

تنبيهات:

الأول: قوله «كَذَا الَّذِي تَلِيهِ^(٦) هَا التَّأْنِيثُ» يعني به أَنَّ فَتْحَةَ الَّذِي تَلِيهِ هَاءُ^(٧) التَّأْنِيثِ ثُمَالٌ، لَا الْحَرْفَ الَّذِي تَلِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ. وقد تجوَّزَ من عبَّرَ عن ذلك بِإِمَالَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ. الثاني: إِنَّمَا قَالَ «هَا التَّأْنِيثُ» وَلَمْ يَقُلْ «هَا التَّأْنِيثُ» لِيُخْرَجَ^(٨) التَّاءُ، إِذَا لَمْ تَقْلُبْ هَاءً. فَإِنَّ الْفَتْحَةَ لَا ثُمَالَ قَبْلَهَا.

الثالث: لا فرق في هَاءِ التَّأْنِيثِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِمَعْنَى التَّأْنِيثِ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ، كَالْمَبَالِغَةِ نَحْوُ: عَلَامَةٍ. فَإِنَّ الْإِمَالََةَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، لِأَنَّ هَاءَ الْمَبَالِغَةِ هِيَ لِلتَّأْنِيثِ.

الرابع: خرج بقوله «هَا التَّأْنِيثُ» هَاءُ السَّكْتِ نَحْوُ: «كِتَابِيَّةٌ»^(٩)، فَلَا ثُمَالُ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا.

(١) س: ألا يقاس.

(٢) زاد في س: «قوله». وقد رويت إمالة الفتحة لكسرة بعدها بدون واء. نحو: فَإِنَّهُمْ، أميلت فتحة الفاء لكسرة الهمزة. ونحو: وَإِنَّا، أميلت أيضًا فتحة الواو. ونسبت هذه اللغة إلى بعض بني أسد. الارتشاف ١: ٢٤٧.

(٣) كذا أي: مثل هذا الحكم في الإمالة. والذي أي: حكم فتح الحرف الذي. وتليه: تقع بعده، وحذف همزة «هاء» للتخفيف. وكان: فعل تام بمعنى حصل. والذي: مبتدأ مؤخر خبره الكاف. وها: فاعل تلي. وفي وإذا: متعلقان بالفعل تلي. وما: زائدة لتوكيد الإضافة. وفاعل كان: ضمير يعدو على الذي. وغير: حال منه: أي: إذا حصل الحرف قبل الهاء مغايرًا للألف. وقيل: إن «الذي» هو الفتح، فلا حاجة لاستثناء الألف لأنها ليس منه. ولو قال:

وَقَبِلَ هَا التَّأْنِيثُ أَيْضًا، إِنْ تَقِفَ وَلَا تُسْمِلْ، لِهَذِهِ الْهَاءِ، الْأَلِفُ

لكان أحسن. وأجيب بأن الضمير في كان يعود على ما قبل الهاء فيصح الاستثناء منه. ح: «كذلك ما يليه». انظر ما بعد التنبيه الخامس.

(٤) والأول في مستهل شرح البيت ٩١٣.

(٥) زاد في س و ط: قولك.

(٦) ح: كذلك ما يليه.

(٧) ح: تاء.

(٨) س ط: لتخرج.

(٩) الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

هذا هو الصحيح. وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني^(١) في قراءة الكسائي.

الخامس: استثنى المصنف مما^(٢) قبل هاء التأنيث الألف. فإنها لا تصح إمالتها نحو: الصلاة، والحياة.^(٣)

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كلامه في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف، فلم تندرج الألف في قوله «كذلك ما تليها»^(٤) ها التأنيث، لأن مراده الفتحة، فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح. قلت: هو كذلك. ولكن^(٥) نبه على منع إمالة الألف، لئلا يتوهم أن هاء التأنيث تُسَوِّغ إمالة الألف، كما سَوَّغَتْ إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث؟ قلت: ذكر سيويوه^(٦) أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأميل ما قبلها كما يُمال^(٧) ما قبل الألف. ولم يُبين سيويوه: بأي ألف شُبِّهَتْ والظاهر أنها شُبِّهَتْ بألف التأنيث.^(٨)

خاتمة لباب الإمالة:

[سبيان لإمالة الألف]

ذكر بعضهم لإمالة الألف سبين غير ما سبق:^(٩)

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف. وذلك في «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيويوه: ^(١٠) وقالوا: يا، وتا^(١١) - يعني: بالإمالة - لأنها أسماء ما يُلفظ به. فليست كإلى وما ولا، وغيرها من الحروف المبنية على السكون.^(١٢) وحروف^(١٣) التهجي التي في أوائل السور

(١) الارتشاف ١: ٢٤٤. وأبو مزاحم هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان البغدادي، مقرر مجرّد محدث ثقة، كان إماماً في قراءة الكسائي. توفي سنة ٣٢٥. غاية النهاية ٢: ٣٢٠ - ٣٢١.

(٢) زاد في ط: كان. (٣) س ح: الحياة والصلاة.

(٤) هذا خلاف ما روى به البيت. س ط: كذا الذي تليه. (٥) سقطت الواو من ح.

(٦) الكتاب ٢: ٢٧٠. (٧) س: كما أميل.

(٨) إنما شُبِّهَتْ بألف التأنيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج ومعنى التأنيث، وفي الزيادة طرْقاً، والاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة. الصبان ٤: ٢٣٥ والتصريح ٢: ٣٥٢. وعندني أن من ذلك التشبيه المبالغة في الإمالة، حتى قلبت الفتحة كسرة، في نحو: يعلم وتُسحب وتُشترى وإستفهم وتطمئن ونحرنجم، منهية على كسر عين الماضي أو همزة وصله. انظر تعليقنا ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٩) س ح: غير ما ذكر.

(١٠) الكتاب ٢: ٢٦٧. وفي النقل تصرف مصدره الارتشاف ١: ٢٤٤.

(١١) س ط: «يا وتا». ويعد في الكتاب: في حروف المعجم.

(١٢) زاد في الارتشاف: إنما جاءت كسائر الأسماء.

(١٣) جعل البعض «حروف» معطوفاً على «غير» بالجر، قليل: هو فاسد أو فيه تعسف. الصبان ٤: ٢٣٥.

إن كان^(١) في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يُميل، وإن كان في وسطها ألف نحو: كاف وصاد،^(٢) فلا خلاف في الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال،^(٣) وذلك إمالتهم «الحَجَّاج» علماً في الرفع والنصب، وكذلك «العَجَّاج» في الرفع والنصب.^(٤) ذكره^(٥) بعض النحويين. وإمالة «النَّاس» في الرفع والنصب. قال^(٦) ابن برهان في آخر «شرح اللمع»: ^(٧) روى عبد الله بن داود^(٨) عن أبي عمرو بن العلاء إمالة «النَّاس» في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

واعلم أنَّ الإمالة لهذين السببين شاذة^(٩) لا يُقاس عليها، بل يُقتصر في ذلك على ما سُمع. والله أعلم.^(١٠)



-
- (١) ح: كانت.
- (٢) امتناع الإمالة في «صاد» سببه الصاد حرف الاستعلاء، لا وجود الألف.
- (٣) الارشاد ١: ٢٤٤ - ٢٤٥.
- (٤) زاد في س: أيضاً.
- (٥) ط: وذكره.
- (٦) شرح الكافية الشافية ص ١٩٧٧.
- (٧) ص ٧٤٥.
- (٨) الهمذاني الخريبي، ثقة حجة توفي سنة ٢١٣. غاية النهاية ١: ٤١٨. س ح: عبد الله بن أبي داود.
- (٩) أي: هي خلاف القياس فيما مضى، ولكنها لا تنافي قراءة بعض السبعة بها. وشذت إمالة «باب» و«مال». الشرح الكبير ٦١٦: ٢. قال المعري: لكونهم يميلون في الاسم دون الصفة. رسالة الملائكة ص ١٨٩.
- (١٠) ح: والله - تعالى - أعلم بالصواب.

التصريف

اعلم أنَّ علم النحو مُشتمل على نوعين: أحدهما علم الإعراب، والآخر علم التصريف.^(١) وذلك أنَّ علم النحو مُشتمل على أحكام الكلم العربية،^(٢) وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية. فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب. ولذلك يقال في حدِّ النحو: علم تُعرف به^(٣) أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا.

فإن قلت: الأحكام التركيبية^(٤) نوعان، إعرابيٌّ وغير إعرابيٍّ، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟ قلتُ: أطلق على النوعين علم الإعراب تغلييًا.

[قسما التصريف وتعريفه]

ثم إنَّ المُستقى بعلم التصريف - وهي الأحكام الإفرادية - ينقسم^(٥) قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مُختلفة لضروب من المعاني، كالتصغير والتكسير^(٦) واسم الفاعل واسم المفعول. وهذا القسم جرت عادة كثير من المُصنِّفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير^(٧) الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، ولكن لغرض آخر.^(٨) وينحصر^(٩) في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل^(١٠) والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف. وقد عرّف التصريف^(١١) في

(١) هنا ينتهي خرم ت الذي بدأ بقوله: «ومتقدمًا عليها» في شرح البيت ٩٠٧. والتصريف في اللغة: تغيير الشيء وتحويله.

وهو في الاصطلاح يضم أحكامًا كثيرة جدًا، ما ذكره الناظم تحت عنوانه جزء يسير منها.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أنه احترز بأحكام الكلم من ذات الكلم ومن الفقه والفرائض، واحترز بالعربية من المعجمة.

(٣) ط: في حد علم النحو علم يعرف به.

(٤) انظر الإنحاف ٢: ٣٦٢. والحق أن للإعراب الاصطلاحي بضعة معان. مشكلة العامل النحوي ص ٢٠ - ٥٠. س: أحكام الكلم العربية.

(٥) ح: «تنقسم». ط: تنقسم إلى.

(٦) س: كالتكسير والتصغير.

(٧) ح: تغيير.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: لغرض لفظي. وهو التخفيف أو التكثير.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «أي: التغيير». قلت: ومن هذا التغيير: الإمالة والابتداء والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والمقصود والممدود ومسائل التمرين.

(١٠) سقطت من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.

(١١) ت ح: «وقد عرف المصنف التصريف». س: وقد عرفه المصنف.

«الكافية»^(١) بقوله: (٢)

* تَغْيِيرُ بِنْيَةٍ، لِمَعْنَى، قَصْدًا *

فإن قلت: هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف، وإنما شمل الأول، أعني تغيير الكلمة لمعنى. قلت: المراد بقوله «المعنى» ما ذكره في «شرحها»^(٣) إذ قال: «التصريف: تحويل كلمة من بنيتها»^(٤) إلى غيرها، لغرض لفظي أو معنوي. فهو إذاً شامل للنوعين. وقد حذّاه في «التسهيل»^(٥) بقوله: التصريف: (٦) علم يتعلّق ببنية الكلمة، (٧) وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. (٨)

وقال الشارح: (٩) تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها، بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول. ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال. ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلّق بها يُسمى علم التصريف. فالتصريف إذاً هو العلم بأحكام بنية الكلمة، ممّا لحروفها (١٠) من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

[المفردات التي يدرسها التصريف]

٩١٥ - حَرَفٌ وَشِبْهُهُ، مِنَ الصَّرْفِ، بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا، بِتَصْرِيفٍ، حَرِيٌّ^(١١)
لا حظّ في التصرف للحروف، ولا للأسماء غير المتمكّنة، ولا للأفعال الجامدة. أعني: ليس وعسى ونحوهما. وإنما يكون التصريف^(١٢) في الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفّة.

(١) شرح الكافية الشافية ص ٢٠١٢.

(٢) زاد في س عجزه:

تَصْرِيفُهَا، كَجَعَلَ جُودًا أَجُودًا

(٣) ص ٢٠١٢. ح: الشرح لها.

(٤) س: «من بنية». وبنية الكلمة هي صيغتها التي وضعت عليها قبل التركيب في جمل.

(٥) ص ٢٩٠. وفي حاشية ت عن التواتي: هو للقسم الذي لغرض لفظي خاصة.

(٦) س: بقوله وهو.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: لمعرفة وزنها بالتضليل في كونها ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: من التثنية والإدغام والحذف.

(٩) ص ٨٢٠. (١٠) ط: بما لحروفها.

(١١) الصرف: التصريف. والبري: البريء أبدلت همزته ياء وأدغمت فيها الياء الأولى، ثم حذفت الثانية في الوقف. فاصله على «فعل»، وهو قد يخبر به عن أكثر من واحد. والحري على وزن الفعل. وحرف: مبتدأ، نكرة جاز الابتداء بها لعطف «شبه» عليها. ومن الصرف: متعلقان بالخبر بري. وما: مبتدأ اسم موصول. وسرى: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة صلة الموصول. وحري: خبر ما. وثبتت ياءه وياء «بري» في حالة الرفع لعدم التنوين في الوقف. والباء تتعلّق به، وليس هو مخفّفًا من حري كما ذكر الأزهري.

(١٢) في النسخ: ولا للأفعال غير المتصرفّة وإنما يدخل.

وهو ^(١) المراد بقوله: «وما سواهما، بتصريف، حري» أي: حقيق.

فإن قلت: مقتضى قوله «وما سواهما» أن التصريف يدخل الأفعال مطلقاً، إذ لم يستثن الجمادة. قلت: قد يمكن إدراجها في شبه الحرف. فإن «ليس» و«عسى» ونحوهما شابه الحرف بالجمود. ^(٢)

فإن قلت: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تُشبه الحرف ^(٣) نحو: ذا والذي. فإنهما قد صغرا. وقد جاء الحذف في: سوف وإن، وجاء الحذف والإبدال في: لعل. قلت: هذا كله شاذٌ يُوقف عند ما سُمع منه.

فإن قلت: قد اتضح أن الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة. فأيهما له الأصالة فيه؟ قلت: الأفعال لكثرة تغييرها، ولظهور الاشتقاق فيها. ^(٤)

٩١٦ - وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ، سِوَى مَا غُبِرَ ^(٥)
يعني: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل، وقد غُيِّرَ بالحذف. فإن ذلك لا يُخرجه عن قبول ^(٦) التصريف. وقد فهم من ذلك أمران:

أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف، لأنهما يقبلان التصريف، وما قَبِلَ ^(٧) التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين. ^(٨)

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة، بالحذف. أما الاسم فإنه قد يرد على

(١) في النسخ: وهما.

(٢) ت: «تشبه الحروف بالجمود». س: «شابهت الحروف بالجمود». ط: شابهها الحروف في الجمود.

(٣) س: الحروف.

(٤) في حاشية ح بيان بعض ما يكون في التصريف، عن إحدى النسخ:

مَا قَبِلَ وَإِو، ثُمَّ يَاءٍ، فُتِحَا فَقُلْ: تَحَرَّكَتْ، تَرَاهُ، وَانْجَحَا
وَوَقِلْتُ قُلْ، إِنْ مُسَّكُنًا، وَقُلْ أَسْتَحَقِلْتُ، إِنْ ضُمَّ أَوْ كُسِرَ، تَكُنْ

(٥) الأدنى: الأقل عدد أحرف، يتعلق به: من ثلاثي. والثلاثي: ما كانت أحرف أصوله ثلاثة. وقابل التصريف: ما يقبل تغيير البنية. وغير: جرى فيه تغيير بحذف. وأدنى: اسم ليس. وجملة يرى: خبرها. والضمير في يرى: نائب فاعل يعود على أدنى. وهو في الأصل مفعوله الأول، وقابل: مفعوله الثاني. وسوى: بدل من أدنى ومضاف. وما: نكرة موصوفة في محل جر مضاف إليه. وجملة غير: صفة ما. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٦) س: عن قوله.

(٧) ط: وما يقبل.

(٨) في النسخ: أو حرفين.

حرفين، بحذف لامه نحو: يَدْ، أو عينه نحو: سَهْ، ^(١) أو فائه نحو: عِدَّةٌ، ^(٢) وقد يرد على حرف واحد نحو: مُ اللهُ، عند من يجعله محذوفاً من «أَيْمُن»، ^(٣) وكقول بعض العرب: شربتُ ماءً. ^(٤) وذلك قليل. ^(٥) وأما الفعل فإنه قد يرد ^(٦) على حرفين نحو: قُلْ ويغ وسلْ، وقد يرد على حرف واحد نحو: عِ كلامي، وقِي نفسَكَ. وذلك فيما اعتلت ^(٧) فاؤه ولامه، ^(٨) فيُحذفان في الأمر. ^(٩)

[الاسم المجرد والمزيد]

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمِ خَمْسٍ، إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا ^(١٠)
الاسم ينقسم إلى مُجَرَّد من الزوائد وإلى مزيد فيه. ^(١١) فالمُجَرَّد ثلاثة أنواع: ثَلَاثِي وَرُبَاعِي وَخُمَاسِي. فلا يَنْقُص عن الثلاثة لِأَنَّ الثَلَاثِي ^(١٢) أَعْدَلُ الْأَبْنِيَةِ لِتَوْسُطِهِ ^(١٣) بَيْنَ الْخَفَةِ وَالثَقْلِ، ^(١٤) وَلَا نَقْصَامَهُ عَلَى الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ: ^(١٥) الْمُبْتَدَأُ وَالْمُنْتَهَى وَالْوَسْطُ بِالسُّوِيَةِ، ^(١٦) وَلِأَنَّ الْمُبْدُوءَ بِهِ ^(١٧) لَا يَكُون إِلَّا مُتَحَرِّكًا وَالْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ سَاكِنًا، فَلَا بُدَّ مِنْ حَرْفٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا لِتَنَافِيهِمَا فِي الصِّفَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: ذَلِكَ الْفَاصِلُ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا نَافِي الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا نَافِي الْمُبْدُوءَ

(١) السه: الدبر. أصله من سته، حذفت منه التاء. (٢) العدة: الوعد.

(٣) ح ط: «من أيمن الله». وفي حاشية ت عن التواتي: وأما من يجعله حرف جر فلا شاهد فيه.

(٤) وكذلك: فوك. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «يعني ماء». وفي حاشية ت عن التواتي: هذا أيضًا من الأسماء الباقية على حرف واحد مع تنوين يليه في اللفظ. ولا ينظر إلى الخط.

(٥) ط: وهذا قليل. (٦) س: فقد يرد.

(٧) ط: أعلت.

(٨) زاد في س: وكذلك فيما اعتلت عينه ولامه نحو «ز» من رأى. قلت: ومثله ما كان ذلك من الأمر: ت. والهمزة ليست من أحرف العلة على التحقيق.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) المنتهى: النهاية. يريد: نهاية أصول الاسم. وحذفت همزة «إن» الأولى ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وتجرد: خلا من الزوائد. وعدا: جاوز في عدد الأحرف. وحذف جواب الشرط الأول لدلالة ما قبله عليه. وفيه: في محل رفع نائب فاعل. وسبعا: مفعول به مقدم. س ح: «إن يجردها». وسقط الشطر الثاني من ت.

(١١) ح: إلى مزيد فيه وإلى مجرد من الزيادة. (١٢) في النسخ: لأن الثلاثة.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «الضمير يعود إلى أعدل». وهذا تخريج لعبارة النسخ: «لأن الثلاثة أعدل الأبنية». وإلا فالضمير للثلاثي.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالخفة ما بقي على اثنين كيد ودم، وبالثقل الرباعي كدروهم.

(١٥) ت ح: الثلاثة.

(١٦) في حاشية ت عن التواتي أن «بالسوية» متعلقان بالمصدر انقسام. قلت: هذا على أن الباء للسبية. والأولى أن الباء للمصاحبة، والسوية: الاعتدال والعدل. والتعلق بحال محذوفه مما أضيف إليه انقسام.

(١٧) ح: المبدأ به.

به . قلتُ : قد أُجيب عن ذلك بأنّه لما جاز عليه الأمران^(١) لم يتحقّق التنافي .

ولا يزيد^(٢) على الخمسة لأمرين : أحدهما : أنّهم^(٣) جعلوا زيادته على قدر نقصانه .^(٤)
والآخر : أنّه لو وُضع على ستّة لثوّهم أنّه كلمتان .

فإن قلتُ : قد تقدّم أنّ الثلاثي^(٥) أعدل الأبنية . فلم عدلوا عنه^(٦) إلى الرباعي والخماسي ؟
قلتُ : للتوسّع بتكثير الأبنية .^(٧)

وأما المزيد^(٨) فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، ولا يتجاوزها^(٩) إلّا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية
أو التصحيح^(١٠) أو النسب .

فإن قلتُ : كيف^(١١) قال «فما سبعا عدا» ، ولم يستثن^(١٢) هاء التأنيث وما ذكر معها؟ قلتُ :
هذه زوائد ، قد علم^(١٣) أنّها غير مُعتدّ بها ، لكونها مُقدّرة الانفصال .

تنبيهات :

الأول : إنّما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف ، إذا كان ثلاثي الأصول نحو : اشهباب مصدر
اشهاب^(١٤) ، أو رباعي الأصول نحو : احرنجام مصدر : احرنجمت الإبل ، أي :^(١٥) اجتمعت .
وأما الخماسي الأصول فإنّه لا يُزاد فيه^(١٦) غير حرف مدّ ، قبل الآخر أو بعده ، مُجرّداً أو مشفوعاً

(١) أي : التحرك والسكون . يعني أنّه يجوز فيه أن يكون متحرّكاً وأن يكون ساكناً ، ولا يلزم حالة واحدة كالمدوء به
والموقوف عليه . وانظر الخصائص ١ : ٥٥ - ٥٦ .

(٢) سمع : جَحَلَنْجَع . وقيل هو اسم سداسي أو خماسي مزيد . المزهر ٢ : ٤٢ وتصريف الأسماء ص ٨٥ . وفي حاشية ت عن
التواتي : يعني : ولا يزيد الثلاثي الأصول ، كما تقدم . والصواب أن فاعل «يزيد» يعود على الاسم المجرد ، لا على
الثلاثي الأصول .

(٣) ح : أنه . (٤) أي : ما نقص منه في نحو «م» من الثلاثي أيمن .

(٥) ت ح : الثلاثة .

(٦) سقطت من س .

(٧) ت ح ط : بكثرة الأبنية .

(٨) زاد في س : فيه .

(٩) كذا . وقد ورد قولهم : أفعلاؤه وكُذِّبَان . وفي كل منهما خمسة زوائد ، وهو على ثمانية أحرف . ومنه نحو : حُزْرَوَانَة ،
لأن الياءين فيه من بنية الكلمة وليستا للنسب . وفي النسخ : لا يجاوزها .

(١٠) أي : جمع التصحيح . وهو السالم . س : أو زيادتي التثنية والتصحيح .

(١١) فيما عدا الأصل : فكيف .

(١٢) ت ح : فلم يستثن .

(١٣) ط : وقد علم .

(١٤) اشهاب الزرع : اصفر وبقي في بعضه شيء أخضر .

(١٥) س : «إذا» . وقيل : قريسياء وبريطياء هما من الثلاثي المزيد فيه خمسة أحرف . والصواب أنهما من الرباعي المزيد فيه
أربعة . وانظر الهمع ٢ : ١٦ والارتشاف ١ : ٥٧ .

(١٦) س : فلا يزداد عليه .

بهاء التأنيث، نحو: عَصْرَفُوطٌ^(١) - وهو ذكر العظاية^(٢) - وَقَبَعَثَرَى - وهو البعير^(٣) ومثال المشفوع بهاء التأنيث: قَبَعَثَرَاءُ. ونذر: قَرَعْبَلَانَةٌ، لآته زيد فيه حرفان وأحدهما^(٤) نون. وقيل: إنه^(٥) لم يُسمع إلا من كتاب «العين»، فلا يُلْتَفَت إليه. والقرعبلانة: دُوَيْبَةُ عريضة عظيمة البطن^(٦).

الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفاً مَدًّا، قبل الآخر نحو: مِغْنَطِيسٌ^(٧). قيل: فإن صح وكان عربياً كان ناقضاً^(٨) لقولهم: إنه لا يُزاد فيه إلا حرف مَدٍّ، قبل الآخر. قلت: إن صح وكان عربياً جعل نادراً، كما نذر زيادة حرفين بعد الآخر في قَرَعْبَلَانَةٍ. وقد^(٩) حكاه ابن القطاع. أعني: مِغْنَطِيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تُذَكَّر وتؤنَّث. فباعتبار تذكيرها تثبت التاء^(١٠) في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط^(١١) التاء من عددها. فلذلك^(١٢) قال «فما سَبَعَا عَدَا».

[أبنية الاسم الثلاثي]

٩١٨ - وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ، وَضَمَّ وَاكْسِرَ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ، تَعْمُ^(١٣) قد^(١٤) تقدّم أن المُجَرَّد ثَلَاثِي وَرُبَاعِي وَخُمَاسِي. فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناءً، لأن أوله يقبل الفتح والكسر والضم^(١٥)، ولا يقبل السكون إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضاً. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر^(١٦).

(١) في حاشية ت عن الزبيدي أن العصفوف دويبة بيضاء ناعمة. (٢) س: «العظاية». ط: العطاءة.

(٣) كذا. والصواب: البعير العظيم الخلق.

(٤) ومثله: مَرْزَنْجُوش. وهو ضرب من البنات. وسقطت الواو من س وضرب عليها في ت.

(٥) سقطت من النسخ. وانظر الخصائص ٢٠٨:٣ والممتع ص ١٦٥ والمزهر ٣٤:٢ والإنحاف ٣٦٢:٢.

(٦) س: عظيمة عريضة البطن.

(٧) في حاشية ت: «هو حجر المس». ومثله في الزيادتين إبراهيم وجبرائيل وإسرافيل وعزرائيل وإسماعيل. انظر الهمع ١٩٢:٢. وقد تكون الزيادة أكثر في نحو: قسطنطينية.

(٨) ط: ناقضاً.

(٩) سقطت من س.

(١٠) ت ح: الهاء.

(١١) في النسخ: (١١) في النسخ: تنقص.

(١٢) في النسخ: «ولذلك». وعليه يحمل قول الناظم أيضاً: خمس.

(١٣) غير آخره أي: فاؤه وعينه. وحذف الياء الثانية من «الثلاثي» للضرورة. وتعم أي: تستوف. وغير: مفعول مقدم لافتح، تنازع فيه هو والفعالان: ضم واکسر. وجملة زد: معطوفة على: افتح. وتعم: فعل مضارع مجزوم يحرك بالفتح أو الكسر أو الضم للإدغام العارض. ومثله في الحركات والسكون «ضم». إلا أنه مبني لا مجزوم. وهو جواب شروط جازم محذوف مع فعله. وحذفت الميم الثانية مرتين للوقف في القافية. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٤) سقطت من ط.

(١٥) ط: يقبل الحركات الثلاث.

(١٦) زاد في النسخ: بناء.

وأما الآخر فلا عبرة به، في وزن الكلمة، لأنه حرف الإعراب. فلذلك^(١) قال «وغير آخر الثلاثي»، فعزا إلى غير آخره - وهو أوله وثانيه - الحركات الثلاث،^(٢) بلا تقييد، فعلم أن ذلك يكون فيهما، بتوافق وتخالف.^(٣) فلتوافق ثلاثة أوزان، وللتخالف ستة أوزان.

ثم قال «وزد تسكين ثانيه تعم»^(٤) أي: وزد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، تعم القسمة الممكنة في الثلاثي. وهي اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر. وقد أشار إليهما بقوله:^(٥)

٩١٩ - «فِعْلٌ أَهْمِلُ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ «فُعِلْ» أَهْمِلُ مِنْ أُنْبِيَةِ الثَّلَاثِي «فِعْلٌ» بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، لاسْتِثْقَالِهِمُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ كَسْرِ^(٦) إِلَى ضَمٍّ. فَأَمَّا^(٧) قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ:^(٨) «وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحَبْكِ»، بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ، فَوُجِّهَتْ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتْهَا بَوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في حرفي الكلمة،^(٩) لأنه يقال: حُبْكُ، بضم الحاء والباء، وحبْكُ، بكسر الحاء والباء. فركب هذا القارئ^(١٠) منهما هذه القراءة. قال ابن جني: «أراد^(١١) أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فيغدّ نُطْقُهُ بِالْحَاءِ مَكْسُورَةً مَالٍ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ، فَنُطِقَ بِالْبَاءِ مَضْمُومَةً». قال في «شرح الكافية»^(١٢) وهذا التوجيه^(١٣) لو اعترف به من عزيت

(١) ح: ولذلك.

(٢) ح: الثلاثة.

(٣) أي: في الحركات.

(٤) سقطت من ح.

(٥) أهمل: لم يستعمل. والعكس أي: عكس فُعِل. قال: نائية عن ضمير القائب. والقصد: التوجه عمداً، مصدر أضيف إلى فاعله معنى. وهو ضمير العرب. والتخصيص: مفعول به للمصدر قصد. وهو أيضاً مصدر مضاف إلى مفعوله معنى. وبفعل متعلقان بتخصيص. وقد أدخلت الباء على المخصص. ولقصد: متعلقان بالفعل يقل. واللام: للسياقة. وحذفت اللام الثانية من الفعل للوقف في القافية، وسقط الشطر الثاني من ت.

(٦) ت: كسرة.

(٧) ط: وأما.

(٨) الآية ٧ من سورة الذاريات. ونسبت القراءة إلى حسن البصري وأبي مالك الغفاري وأبي السمال. المحتسب ٢: ٢٨٦ والصبان ٤: ٢٣٨. وفي حاشية س عن الجاربردي ص ٣٠: الحبك: تكسر كل شيء كالرمل والماء، إذا مرت بهما الريح.

(٩) في حاشية س عن الجاربردي ص ٣٠: «إنما قال في حرفي الكلمة... من الأخرى». ط: في جزأي الكلمة.

(١٠) ط: وحبك بكسرهما فركب القارئ.

(١١) انظر المحتسب ٢: ٢٨٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٢١. س: لما أراد.

(١٢) ص ٢٠٢١ - ٢٠٢٢.

(١٣) في النسخ: الوجه.

القراءة إليه لدل^(١) على عدم الضبط ورداءة التلاوة. ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يُسمع^(٢) منه، لإمكان عروض ذلك له.

والآخر: أن يكون كسرُ الحاء إبتاعاً^(٣) لكسرة^(٤) تاء «ذاتٍ». ^(٥) ولم يعتد: باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين. قيل: وهو أحسن.

وقوله «والعكس»^(٦) يعني به بناء «فُعِل»، بضم الفاء وكسر العين. وهذا الوزن فيه خلاف: ذهب قوم إلى أنه مُهمَل لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر، وإن كان أخف من عكسه. وذهب قوم إلى أنه مُستعمل لكثته قليل. وهو الظاهر. وقد جاء منه: الدُّثْل - وهو اسم دُويَّة^(٧) سُميت بها^(٨) قبيلة من كنانة. وأنشد الأخفش لكعب بن مالك: ^(٩)

جاؤوا بِجَيْشٍ، لو قيسَ مُعرِسُهُ ما كانَ إلّا كُعرَسِ الدُّثْلِ
والرُّثْم: اسم جنس للامت، ^(١٠) والوُعِل: لغة في الوَعِل. ^(١١) حكاه الخليل. فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمَل.

وقوله «لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ» يعني أن بناء «فُعِل» إنما قل في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يُسم فاعله. ولو أهمل لثقله لم يُستعمل في الأفعال.

وقال أبو الفتح نصر بن ^(١٢) أبي الفُنون: أما دُثْل ورُثْم فقد عده قوم من النحويين قِسْماً حادي عشرَ لأوزان الثلاثي. وإنما هي ^(١٣) عند المُحققين ^(١٤) عشرة. انتهى. وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن، عن الدُّثْل والرُّثْم، بجوابين:

أحدهما: أنَّهما من الشاذَّ، ^(١٥) فلا يثبت بهما وزن. قلت: وفيه نظر، لأن سيبويه ^(١٦) أثبت بناء «فُعِل» بلفظ واحد - وهو إِبْل - وسيأتي ذكره.

(١) ت: «من عزيت إليه لدل». س: من عزيت إليه هذه القراءة لدل.

(٢) فيما عدا الأصل: ما سمع.

(٣) بل ما جاء في القراءة هو لغة صحيحة، من نادر الكلام الفصيح. وانظر قراءة «الرُّثْم» في المحتسب ١: ١٤٢. ت: «إبتاع». وفي الحاشية عن نسخة: إبتاعاً.

(٤) (٤) ط: لكسر.

(٥) في حاشية ت: وهو: ذات الحيك.

(٦) زاد في النسخ: يقل.

(٧) في حاشية س عن الجاربردي ص ٢٩ أن الدثْل اسم لدوية شبيهة بابن عرس.

(٨) ت ح: «به». س: بذلك.

(٩) ديوانه ص ٢٥١ والمنصف ١: ١٢٠ والعيني ٤: ٥٦٢ وشرح شواهد الشافية ص ١٢ والأشموني ٤: ٢٣٩. وفي حاشية س

عن الجاربردي ص ٣٠: «يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة». والمعرس: موضع نزول القوم في السفر من آخر الليل للاستراحة. وقيس: قنر.

(١٠) سقط «لغة في الوعل» من س و ح. والوعل: تيس الجبل.

(١١) نصر بن محمد الموصلي البغدادي النحوي. توفي سنة ٦٣٠. انظر الارتشاف ١: ٢٠.

(١٢) أي: أوزان الثلاثي.

(١٣) (١٤) ط: النحويين.

(١٥) س: الشواذ.

(١٦) الكتاب ٢: ٣١٥.

والآخر: أنَّهما منقولان من الفعل. واعتُرض بأن ذلك مُمكن في الدُّنل لآته عَلمَ قبيلة، بخلاف الرُّنم. فإِنَّه اسم جنس، والنقل لا يكون إلَّا في الأعلام. قلتُ: وذهب السيرافي إلى أنَّ النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء^(١) في الأعلام. قال: ومنه «تُنُوْطٌ»^(٢) اسمٌ لطائر يُعلَقُ عُشُّه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعًا، فسُمي بالفعل. انتهى. ولا وجه للتفرقة بين الدُّنل والرُّنم، لأنَّ الدُّنل في الأصل اسم جنس لدُونِيَّة، ثم نُقل إلى القبيلة.

تنبيه: قد فهم من هذا البيت أنَّ ما عدا هذين الوزنين مُستعمل، ليس بمهمَل^(٣) ولا نادر. وهي عشرة أوزان:^(٤)

أولها: فَعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: فَلَسٌ، وصفةً نحو: سَهْلٌ.

وثانيها: فَعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: فَرَسٌ، وصفةً نحو: بَظَلٌ.

وثالثها: فَعِلٌ. ويكون اسمًا نحو: نحو: كَبِدٌ،^(٥) وصفةً نحو: حَزِرٌ.

ورابعها: فَعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: عَضُدٌ، وصفةً نحو: يَقْظٌ.^(٦)

وخامسها: فِعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: جَبِرٌ،^(٧) وصفةً نحو: نَكْسٌ.^(٨)

وسادسها: فِعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: عَنَبٌ. قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفةً إلَّا في حرف مُعْتَلٌ يُوصَفُ به الجمع. وهو قولهم: عِدَى.^(٩) وقال غيره: لم يأت من الصفات على «فِعْلٍ» إلَّا زَيْمٌ بمعنى: مُتَفَرِّقٌ، وعِدَى اسم جمع. وقال السيرافي: استدرك على سيبويه «قِيَمًا» في قراءة من قرأ: «دِيْنًا قِيَمًا». ولعله يقول: إِنَّه مصدر في معنى^(١١) القيام. انتهى. واستدرك

(١) سقطت من س و ط.

(٢) في حاشية س: «قال الأصمعي: إنما سمي تنوطًا لأنه يدلي خيوطًا من الشجرة ثم يفرخ فيها. وتُبَشِّرُ لطائر أيضًا. الجاربردي» ص ٣١. وانظر الكتاب ٣٢٧: ٢ والممتع ص ٩٧ والمزهر ٢: ٢١٩.

(٣) س: غير مهمَل.

(٤) في حاشية س عن ابن الحاجب: «وللاسم الثلاثي عشرة... من مقدمته في التصريف». انظر شرح الشافية ١: ٣٥-٣٩.

(٥) مثل هذا الاسم يجوز فيه تسكين العين وكسر الفاء مع تسكين العين مطلقاً، وكسرها إذا كانت العين حرفاً حلقياً. تصريف الأسماء ص ٦٣. س: كُتِفَ.

(٦) في حاشية ت أن اليقظ هو المتيقظ. وفي حاشية س: وطَمَعٌ من طَمَعٍ طَمَعًا فهو طَوَعٌ وطَمَعٌ. انظر الجاربردي ص ٣١.

(٧) ط: عِدَل. (٨) النكس: الرجل الضعيف.

(٩) الكتاب ٣١٥: ٢. وفي حاشية س: جمع عدو. وهو اسم جنس وصف به الجمع، نحو: قوم عدى، كالسفر والركب. وليس يتكسر لأنه لا نظير له في المجموع المكسرة.

(١٠) الآية ١٦١ من سورة الأنعام. وهذه قراءة ابن عامر والكوفيين.

(١١) يعني أنه مخفف بحذف الألف. وفي النسخ: بمعنى.

بعض النحاة على سيبويه ألفاظًا أخرى. وهي: سَوَى من قوله: ^(١) «مَكَائًا سَوَى»، ورجُل رَضَى، ^(٢) وماء رَوَى، ^(٣) وماء صَرَى، ^(٤) وَسَبَى طَيِّئَةً. ^(٥) ومنهم من تأولها. ^(٦)

وسابعتها: فِعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: إِبِلٌ، وصفةً نحو: أَتَانٌ يَلِزُ. وهي السمينة. ولم يذكر سيبويه ^(٧) من هذا الوزن غير إِبِل. وأما يَلِزُ فحكاه الأخفش مُحَقِّقَ الزاي، وحكاه سيبويه ^(٨) مُشَدَّدَ الزاي. ^(٩) قيل: ^(١٠) فيحتمل أن يكون ما حكاه الأخفش مُحَقِّقًا من المُشَدَّد، فلا يكون بناءً أصليًا. قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين. ^(١١)

قلت: وزاد بعضهم: ^(١٢) حَبِرَةٌ، ولا أفعلُ ذلك أبدَ الإبدِ، وعِبِلٌ اسمٌ بلد، وِبِلِصٌ، ^(١٣) وَوَيْدٌ وإِطْلٌ ^(١٤) وَمِشِطٌ وِدْبَسٌ وإِئْدٌ، ^(١٥) لغةً في الوَيْدِ والإِطْلِ والمِشِطِ والدَّبْسِ والإِئْدِ. ^(١٦) وزاد غيره: حَبِكٌ لغةً في الحَبِكِ. وقد تقدّم.

وجاء ^(١٧) من الصفات أيضًا: أَتَانٌ إِيْدٌ وأمةٌ إِيْدٌ أي: وَلَوْدٌ. قال ^(١٨) ثعلب: ولم يأت من الصفات على «فِعْلٍ» إلّا حرفان: امرأةٌ إِيْدٌ أي وَلَوْدٌ، وأَتَانٌ يَلِزُ أي ضَخْمَةٌ. وأما قوله: ^(١٩)

عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بَثُو عَجَلٍ شُرْبَ النَّبِيذِ، واصْطَفَا بِالرَّجْلِ

(٢) الرضى: المرضى.

(٤) الصرى: الذي طال استنقاؤه فتغير.

(١) الآية ٥٨ من سورة طه. والسوى: الوسط.

(٣) الروى: الكثير المروى للوارد.

(٥) الطيبة: الحلال بلا نقض عهد ولا غدر.

(٦) انظر الممتع ص ٦٢ - ٦٥.

(٧) الكتاب ٢: ٣١٥.

(٨) الكتاب ٢: ٣٣٠.

(٩) ح: الزاء.

(١٠) س: فقل.

(١١) شرح الشافية ١: ٣٩.

(١٢) انظر ص ١٣ من كلام العرب والارتشاف ١: ١٩ والمزهر ٢: ٦. وفي حاشية ت أن الحبرة هي الصفرة التي على الأسنان.

(١٣) سقطت من ط.

(١٤) الإطل: الخاصة.

(١٥) في ط والارتشاف والمزهر: وإثر.

(١٦) كذا. ولعله من الإئاد. وهو جبل تضبط به رجل البقرة عند الحلب. فالراجع أن أصله «وَيْدٌ»، كسرت الواو وسكنت التاء نحو «كَيْفٌ»، ثم أبدلت الواو همزة. وفي ط والارتشاف والمزهر: والإثر.

(١٧) س: وقد جاء.

(١٨) س: وقال.

(١٩) الجمل للخليل ص ٢٠٦ والثوادر ص ٣٠ والارتشاف ١: ٤٠٠ والعيني ٤: ٥٦٧ والأشمونى ٤: ٢٤٠. وعجل بسكون الجيم حركت بالكسر: قبيلة من بني لجيم بن صعب. والاصطفاق: الرقص.

ونحوه فهو من النقل، للوقف أو من الإتياع،^(١) فليس بأصل. وقد قيل في إطل: إنه من الإتياع.

وثانها: فُعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: فُعَلٌ، وصفةً نحو: حُلُوٌ.

وتاسعها: فُعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: صُرْدٌ،^(٢) وصفةً نحو: حُطَمٌ.^(٣)

وعاشرها: فُعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: عُتُقٌ، وصفةً. وهو قليل والمحمفوظ منه: جُنُبٌ^(٤) وسُلُلٌ،^(٥) وناقاة سُرْحٌ أي: سريعة.^(٦)

[أبنية الفعل الثلاثي المجرد]

٩٢٠ - وافتَحَ وضمَّ، واكسِرَ الثاني مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: ضَمِنَ^(٧)

الفعل ينقسم إلى مُجَرَّد ومزِيد. فالْمُجَرَّد ثَلَاثِيٌّ وَرُبَاعِيٌّ، وَلَا يَكُونُ خُمَاسِيًّا.^(٨) فَلِلثَلَاثِيِّ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ، وَثَانِيَهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا وَمَكْسُورًا^(٩) وَمُضْمُومًا، وَلَا يَكُونُ سَاكِنًا،^(١٠) لِثَلَا يَلْزَمُ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ^(١١) عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ.

الأَوَّلُ: فَعَلَ. وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا نَحْوَ: ضَرَبَ، وَلَا زَمًا نَحْوَ: ذَهَبَ. وَيَرِدُ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ وَيَخْتَصُّ بِيَابِ الْمُغَالَبَةِ.^(١٢) وَقَدْ يَجِيءُ «فَعَلَ» مُطَاوَعًا^(١٣) لـ «فَعَلَّ» بِالْفَتْحِ فِيهِمَا.^(١٤) قَالَ: (١٥)

(١) أي: إتياع الجيم حركة ما قبلها. وفي النسخ: أو للإتياع.

(٢) الصرد: ضرب من الغريان.

(٣) الحطم: العسوف العنيف. وفي حاشية س: ولكع أي لثيم.

(٤) الجنب: البعيد.

(٥) الشلل: الخفيف في الحاجة والسريع فيها. وفي حاشية ت: ونُكِرَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِلَى شَيْءٍ نُكِرَ».

(٦) زاد في س: وقوله.

(٧) الثاني أي: الحرف الثاني. وضمن: كفل. وهو هنا مثال المبني للمجهول. والثاني: مفعول به لا كسر، تنازع فيه ثلاثة أفعال. ومن فعل: متعلقان بحال من الثاني. ونحو: مفعول به للفعل زد. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٨) سمع من أبي الهميسع فعل خماسي: جَحَلَنْجَع. فهو مزيد فيه حرف واحد. وقيل: هو سداسي مجرد. وقيل: إنه اسم القاموس واللسان والتاج وتهذيب اللغة (جحلجج) والمزهر ٢: ٤٢. فإذا كان فعلاً فمضارعه: يُجَحَلَنْجَع. والأمر: جَحَلَنْجَع. تصريف الأسماء والأفعال ص ٨٥.

(٩) ت ح: مكسوراً ومفتوحاً.

(١٠) ط: ولا يكون إلا ساكناً.

(١١) س: ساكنين.

(١٢) تقول: كارمته فكرمته أي: غلبته في الكرم. وعالمته فقلّمته أي: غلبته في العلم.

(١٣) المطاوع من الأفعال: ما يشعر بتأثير فاعله بفعل آخر مشارك له في الاشتقاق.

(١٤) فيهما أي: في الفاء والعين.

(١٥) س ح: «قال العجاج». ويعد البيت في ح:

وَعَسَوَ الرَّحْمَنُ، إِنْ شَاءَ الْعَوَزُ

ديوانه ص ١٥ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢١ والأشمونى ٤: ٢٤١. وقوله فجبر أي: فانجبر.

* قَدْ جَبَرَ الدَّيْنَ الْإِلَهَ، فَجَبَرَ *

والثاني: فَعِلَ. ويكون مُتَعَدِّيًا نحو: شَرِبَ، ولازماً نحو: فَرِحَ. ولزومه أكثر من تعديهِ. ولذا غلبَ في النعوت اللازمة والأعراض. ^(١) وقد يُطَاوَع «فَعَلٌ» بالفتح نحو: حَدَّعَهُ فَخَلِيعَ. والثالث: فَعُلَ ^(٢) نحو: ظَرَفَ. ولا يكون مُتَعَدِّيًا إِلَّا بتضمين، أو تحويل. فالتضمين نحو: رَحَّبْتُكُم الدَّارَ، وقولُ عليّ: ^(٣) إِنْ بَشَرًا قَدْ طَلَعَ الْيَمَنُ، بتضمين ^(٤) الأوّل معنى: وَسِعَ، والثاني معنى: بَلَغَ. وقيل: الأصل رَحَّبْتُ بِكُمْ، فحُذِفَ الخافض توسّعاً. والتحويل نحو: سُدَّتُهُ. ^(٥) فَإِنْ أصله «سَوَدَّتُهُ» بفتح العين، ثم حُوِّلَ إلى «فَعُلَ» بضمّ العين، ونُقِلَتِ الضمّة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة ^(٦) التحويل؟ قلت: فائدته الإعلام بأنّه واوِيّ العين، إذ لو لم يُحوَّل إلى «فَعُلَ» وحُذِفَ عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لالتبس الواوِيّ باليائيّ. هذا مذهب قوم منهم الكسائيّ، وإليه ذهب في «التسهيل». ^(٧) وقال ابن الحاجب: ^(٨) وأما باب «سُدَّتُهُ» فالصحيح أنّ الضمّ لبيان بنات الواو لا للنقل. ^(٩) ولا يرد «فَعُلَ» إلّا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو: كَرَّمَ وَلَوْثُمْ، أو كمطبوع ^(١٠) نحو: فَقَّةٌ وَخَطْبٌ، أو شَبِهَهُ نحو: جَنْبٌ، ^(١١) شَبِهَ بِهِ «نَجَسٌ». ^(١٢) ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله «وَرِثَ نَحْوَ: ضَمِنَ» يعني: أنّ بناء ما لم يُسَمَّ فاعله بناءً أصليّ من أبنية المُجَرَّد. فحقه أن يُذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثيّ المُجَرَّد أربعة. وإلى كون صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله أصلاً ذهب المُبَرِّد وابن الطراوة والكوفيتون، ونقله في «شرح الكافية» ^(١٣) عن سيبويه والمازنيّ.

(١) النعوت اللازمة: الصفات الثابتة في الذات. والأعراض: جمع عَرَضَ. وهو ما يعرض من الصفات ويزول. وانظر الصفحة التالية.

(٢) يجوز تسكين عينه، وضم الفاء مع التسكين: ظَرَفَ كَرَّمَ، حُسْنُ قُضَحَ. تصريف الأسماء والأفعال ص ٨٦.

(٣) زاد في س: رضي الله عنه.

(٤) س ح: «فَضَمِنَ». وذكر الفارسي أن بني هذيل يعدّون «فَعُلَ» دون تضمين، إذا قبل معناه ذلك. اللسان والتاج (رحب).

(٥) س دته: صرّ سیده.

(٦) في النسخ: «ما فائدة». ومن التحويل أيضاً الصياغة للتعجب أو الصيرورة كالغريزة نحو: قَضَوْا عِلْمَ قُرْؤُ! إذا تعجبت من أسندت إليه هذه الأفعال، أو أصبحت مصادرها كالسجدة والغريزة فيه. تصريف الأسماء والأفعال ص ٨٦.

(٧) ص ٢٩٠.

(٨) شرح الشافية ١: ٧٤. ح: وقال أبو عمر ابن الحاجب. (٩) ح: ولا للنقل.

(١٠) أي: طرأ بالاكساب فصار مثل المطبوع في عدم المفارقة. ط: أو المطبوع.

(١١) ت ط: «خبث». وشيو: معطوف على الكاف من قوله «كمطبوع». يعني: أو ما يشبه مثل المطبوع، لأنه طرأ كمثل المطبوع.

(١٢) المراد هنا النجاسة المعنوية تلزم بعد اكتسابها كالملكة.

(١٣) ص ٢٠١٤. وانظر الكتاب ١: ٢ و ١٩.

وذهب أكثر البصريين إلى أنها فرع مُغيّرة عن صيغة الفاعل. ونقله غير المُصنّف عن سيبويه. وهو أظهر القولين. وقد ذهب إليه المُصنّف في باب الفاعل من «الكافية وشرحها».^(١)

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرّض لبيان حركة فاء الفعل فهم^(٢) أنها غير مُختلفة وأنها فتحة أخفّ من الكسر والضّم.^(٣) فاعتباره أقرب.

الثاني: ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس^(٤) بأصل، بل هو مُغيّر عن الأصل^(٥) نحو: شَهَدَ وشِهَدَ وشَهْدَ.^(٦)

الثالث: قال في «شرح الكافية»:^(٧) جرت عادة النحويين ألا يذكروا في أبنية الفعل المُجرّد فعل الأمر ولا فعل ما لم يُسمّ فاعله، مع أنّ [مذهب البصريين أنّ]^(٨) فعل الأمر أصل في نفسه اشتقّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازني أنّ فعل ما لم يُسمّ فاعله أصل أيضًا. فكان ينبغي على هذا، إذا عُدت صيغة الفعل المُجرّد من الزيادة، أن يُذكر للرباعي ثلاث^(٩) صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدَحْرَجَ، وصيغة له مصوغة^(١٠) للمفعول كدَحْرَجَ، وصيغة للأمر نحو: دَحْرَجْ. ^(١١) إلّا أنّهم استغنوا بالماضي^(١٢) المصوغ للفاعل عن الآخرَين لجريانهما على سَنَنِ مُطرَد. ^(١٣) ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلتهما كما لم يلزم، ^(١٤) من الاستدلال على المصادر المُطرَدة بأفعالها، انتفاء أصلاتها.

قلت: أمّا صيغة المفعول فتقدّم ذكر الخلاف فيها. وأمّا صيغة^(١٥) فعل الأمر فمذهب

(٢) س: علم.

(١) ص ٥٧٦ - ٦٠١.

(٣) ط: من الضم والكسر.

(٤) في النسخ: الثاني ما غير بناؤه فليس.

(٥) س: عن أصل.

(٦) ما كان على «فعل» جاز تسكين عينه نحو: عَلَّمَ وشَرَبَ. فإذا كانت عينه حرفًا حلقيًا جاز فيه أيضًا كسر الفاء، وكسرها مع تسكين العين نحو: شِهَدَ ولَغَبَ. وهي لغة وائل وتميم. تصريف الأسماء والأفعال ص ٨٦. وانظر تعليقنا على «فعل» ص ٤٥٣.

(٧) ص ٢٠١٤ - ٢٠١٥.

(٨) تمة من شرح الكافية الشافية.

(٩) س ح: «ثلاثة». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٣.

(١٠) س: «موضوعة». ط: مصوغًا.

(١١) ط: كدحرج.

(١٢) زاد في ط: الرباعي.

(١٣) ح: مطردة.

(١٤) في النسخ: كما لا يلزم.

(١٥) سقطت من النسخ.

البصريين أنها^(١) أصل وأنَّ قسمة الفعل ثلاثية، ومذهب الكوفيين أنَّ الأمر مُقتطع من المضارع، فتكون^(٢) القسمة عندهم ثنائية^(٣).

[أبنية الفعل الرباعي]

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ، إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا^(٤)
لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ أَكْثَرَ تَصَرُّفًا مِنَ الْأَسْمِ لَمْ يَحْتَمَلْ مِنْ عِدَّةِ الْحُرُوفِ مَا احْتَمَلَهُ الْأَسْمُ. فَلِهَذَا لَمْ يُجَاوِزِ الْمُجَرَّدُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، وَلَا الْمَزِيدُ^(٥) سِتَّةَ أَحْرَفٍ. وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: فَعْلَلٌ. وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا نَحْوُ: دَحْرَجَ، وَلاَزِمًا نَحْوُ: دَرَجَ^(٦) بِمَعْنَى ذَلَّ. وَقَالَ الشَّارِحُ^(٧) لَهُ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ:

وَاحِدٌ لِلْمَاضِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ نَحْوُ: دَحْرَجَ.

ووَاحِدٌ لِلْمَاضِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: دُحِرَجَ.

ووَاحِدٌ لِلأَمْرِ نَحْوُ: دَحْرِجْ.

قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَادَةَ النُّحَوِيِّينَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى بِنَاءِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَاضِي الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ، كَمَا^(٨) سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا الْمَزِيدُ فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِي الْأَصُولِ فَإِنَّهُ يَبْلُغُ بِالزِّيَادَةِ أَرْبَعَةً نَحْوُ: أَكْرَمَ، وَخَمْسَةً نَحْوُ: اقْتَرَرَ، وَسِتَّةً نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ. وَإِنْ كَانَ رُبَاعِي الْأَصُولِ فَإِنَّهُ يَبْلُغُ بِالزِّيَادَةِ خَمْسَةً نَحْوُ: تَدَحْرَجَ، وَسِتَّةً نَحْوُ: احْرَنْجَمَ^(٩).

تنبيهان:

الأول: قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١٠) وَإِنْ كَانَ فِعْلًا لَمْ يَتَجَاوِزْ سِتَّةَ إِلَّا بِحَرْفِ التَّنْفِيسِ، أَوْ تَاءِ الثَّانِيَةِ، أَوْ نُونِ التَّوَكِيدِ. وَلَوْ اسْتَغْنَى عَنْ هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ كَمَا فَعَلَ هُنَا لَكَانَ أَجُودٌ.

(١) فِي النُّسخِ: «أَنَّهُ». ط: فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ أَنَّهَا.

(٢) زَادَ فِي س: وَقَوْلُهُ.

(٤) مَتْنَاهُ أَي: أَقْصَى عِدَدِ حُرُوفِ الْفِعْلِ. وَجَرَّدَ: أَخْلَى مِنَ الزِّيَادَةِ. وَنَائِبُ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفِعْلِ. وَالْأَلْفُ: حَرْفُ إِطْلَاقٍ. وَفِيهِ أَي: فِي الْفِعْلِ. وَالسَّتْ أَي: الْأَحْرَفُ السَّتْ. وَأَسْقَطَ التَّاءَ مِنَ الْعِدَدِ بِاعْتِبَارِ ثَانِيَةِ الْحَرْفِ. وَعَدَا: جَاوَزَ. وَحَذَفَ جَوَابَ «إِنَّ» الْأَوَّلَى لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهِ، وَفِيهِ: فِي مَحَلِّ رَفْعِ نَائِبِ فَاعِلٍ لَا يَمْلِكَانِ. وَسِتًّا: مَفْعُولٌ بِهِ مَقْدَمٌ. وَسَقَطَ الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ ت.

(٥) ح: لَمْ يَجَاوِزِ بِالْمَجْرَدِ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ وَلَا بِالْمَزِيدِ.

(٦) فِيمَا عَدَا الْأَصْلَ: «دَرَجَ». وَهُوَ بِالْجِيمِ وَبِالْحَاءِ وَبِالْخَاءِ فِي مَعْنَى: ذَلَّ وَطَاوَعَ.

(٧) ص ٨٢٣. وَسَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ح وَ ط.

(٨) الْكَافُ بِمَعْنَى لَامِ التَّعْلِيلِ. ط: «لَمَّا». وَانْظُرْ شَرْحَ الْبَيْتِ ٩٢٠.

(٩) احْرَنْجَمَ: اجْتَمَعَ.

(١٠) ص ٢٩٠.

الثاني: لم يتعرض الناظم إلى ذكر^(١) أوزان المزيد،^(٢) من الأسماء والأفعال لكثرتها، ولأنه سيذكر ما به يُعرف الزائد.^(٣) أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة، في قول سيبويه، ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية. وزاد الزبيدي عليه^(٤) نيفاً على الثمانين.^(٥) إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح. وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيتها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية أخرى^(٦) غير مشهورة، وفي بعضها خلاف، وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية:

تَفَعَّلَ نحو: تَدَحَّرَجَ.

وافْعَلَّلَ نحو: اَحْرَنْجَمَ.^(٧)

وافْعَلَّلَ^(٨) نحو: اقْشَعَرَ.

وهي لازمة. واختلف في هذا الثالث، فقليل: هو بناء مُقْتَضِب. ^(٩) وقيل: هو مُلْحَق بـ «اَحْرَنْجَمَ»^(١٠) زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير.^(١١) فوزنه الآن «افْعَلَّلَ». ويدل على إلحاقه بـ «اَحْرَنْجَمَ» مجيء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناء رابعاً، وهو ما جاء على «افْعَلَّلَ» نحو: اَجْرَمَزَ. قال في «الارتشاف»:^(١٢) ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي^(١٣) غير المُلْحَقِ [وغير] المُماثل.^(١٤)

(٢) س: المزيد من الأوزان.

(١) ح ط: للذكر.

(٣) ت س: «سذكر ما به تعرف الزوائد». ح: «سذكر بعد هذا ما تعرف به الزوائد». وانظر شرح البيت ٩٢٥ وما بعده.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) كان ابن السراج قد زاد بعض الأبنية، وكذلك نقل الجرمي قبله، ثم زاد ابن خالويه أبنية يسيرة، واستدرك ابن القطاع ما جعل مجموع الأبنية يتوف على مائتين وألف. المزهري ٤: ٢ وكشف الظنون ١: ٤٦ وابن عصفور والتصريف ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٦) س: أخرى. (٧) اَحْرَنْجَمَ: اجتماع. س: مثل.

(٨) ت: «افْعَلَّلَ». وهذا أصله قبل إدغام الراء الأولى في الثانية، إذ كان الفعل: اقْشَعَرَ. ولكن بعد الإدغام يكون وزنه كما أثبتنا، لأنه إذا كان في الإدغام حرف زائد ظهر أثره في الوزن الصرفي، وزعم الأزهري أن نحو: اطْمَأَنَّ واشْمَأَزَ، همزة زائدة مبدلة من ألف. فهو ثلاثي مزيد. انظر تهذيب اللغة ١٥: ٦٨٢ واللسان ١: ١٠. والمنصف ١: ٩٠. وتصريف الأسماء والأفعال ص ٩٦ وحاشية يس ٣٥٧: ٢ ومجموعة الشافية ٢: ٣٢.

(٩) المقتضب: المرتجل ابتداء ولم ينقل من غيره أو يلحق به. انظر الإتحاف ٢: ٣٦٣.

(١٠) كذا. ولو كان ملحقاً باحرنجم لكان فيه زيادة النون مثله، ولما جاز فيه الإدغام لئلا تختل صورة الإلحاق. ثم إن الرباعي لا يلحق بالرباعي، وإنما الأقل أصولاً يلحق بالأكثر. فقولهم «ابْيَضَضَ» ملحق بـ «اقْشَعَرَ» مثلاً.

(١١) أي: أدغموا الراء في الراء.

(١٢) سقطت من س و ح. واجرمز: انقبض ونكص.

(١٣) في ١: ٨٨.

(١٤) يعني أن أصله «جزز» فالهمزة والميمان زوائد، ووزنه: افْعَلَّلَ. ولكن لو صح هذا لما جاء عن العرب: جَرَمَزَ وتَجَرَمَزَ وجَرْمُوزَ وجَرَانِيزَ... فالميم أصل، ولعله كان على «افْعَلَّلَ» أي: اَجْرَمَزَ، ثم أدغمت النون في الميم. فهو رباعي مثل اَحْرَنْجَمَ. ومثله: اِدْرَمَجَ واخْرَمَسَ. وقد قالوا: اَحْرَنْمَسَ اَحْرَنْمَسًا. القاموس والتاج (خرمس). وقيل أصل وزنه: افْعَلَّلَ

(١٥) أي: وغير المماثل لوزن الرباعي. فهو مرتجل أيضاً. وما بين معقوفين من الارتشاف. وزاد في س: وقوله.

[أبنية الاسم الرباعي المجرد]

٩٢٢ - لاسم، مُجَرَّدُ رُبَاعٍ، «فَعْلَلٌ» وَفَعْلِلٌ، وَفَعْلَلٌ^(١)

٩٢٣ - وَمَعَ «فَعَلٌ» فَعْلَلٌ^(٢)

ذكر^(٣) للاسم المُجَرَّد سِتَّةَ أبنية: ^(٤)

الأول: فَعْلَلٌ، بفتح الأول والثالث. ويكون اسمًا نحو: جَعْفَرٌ - وهو النهر الصغير - وصفةً ومثله ^(٥) بَسْلَهَبٌ وَشَجَعَمٌ. والسَّلَهَبُ: الطويل. والشَّجَعَمُ: الجريء. وقد قيل: ^(٦) إِنَّ الهاء في «سلهب» والميم في «شجعم» زائدتان. ^(٧) وجاء بالتاء: عَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ - والشَّهْرَبَةُ: الكبيرة ^(٨) - وَبَهَكْنَةُ للضخمة الحسنة.

الثاني: فَعْلِلٌ، بكسر الأول والثالث. ويكون اسمًا نحو: زَبَرْجٌ - وهو السحاب الرقيق، وقيل: ^(٩) السحاب الأحمر. وهو من أسماء الذهب أيضًا - وصفةً نحو: خِرْمِلٌ. قال الجوهري: ^(١٠) الخِرْمِلُ بالكسر: المرأة الحمقاء مثل الخِذَعِلِ.

الثالث: فَعْلَلٌ، بكسر الأول وفتح الثالث. ويكون اسمًا نحو: دِرْهَمٌ، وصفةً نحو: هِبْلَعٌ للأكول. ^(١١)

الرابع: فَعْلَلٌ، بضم الأول والثالث. ويكون اسمًا نحو: بُرْتَنٌ - وهو واحد برائن السباع، وهو كالمخلب من الطير - وصفةً نحو: جُرْشُعٌ للعظيم من الجمال، ويقال: للطويل.

الخامس: فَعَلٌ، بكسر الأول وفتح الثاني. ويكون اسمًا نحو: قِمَطَرٌ وهو وعاء الكتب، وَفِطْخُلٌ - قيل: وهو اسم لزم ^(١٢) خروج نوح، عليه السلام، من السفينة. قال

(١) رباع: رباعي. حذفت الياء الثانية للتخفيف، فحذفت الأولى لالتقاءها ساكنة بالتوين. وفعلل: مبتدأ مؤخر حذف خبره ودل عليه الجار والمجرور: لاسم. ومجرد ورباع: صفتان لاسم. ح: «رباعي».

(٢) الواو: حرف عطف. والمعطوف هو فعلل. ومع: متعلق بحال منه مقدمة محذوفة. وسقط كله من ح و ط.

(٣) ط: ذكروا.

(٤) في حاشية س عن الجاربردي ص ٣٣: القياس يقتضي أن يكون للرباعي المجرد... لم يأت إلا ما ذكره.

(٥) ط: نحو.

(٦) س: وقد يقال.

(٧) ورد «فَعْلَلٌ» فيما لا زيادة فيه نحو: شرمج وسمرد وبلقع وسلطع.

(٨) فيما عدا الأصل: وشهيرة للكبيسة.

(٩) ح: وقد قيل.

(١٠) الصجاح (خرمل). ط: الجرمي.

(١١) قيل: الهاء في هبلع زائدة. الممتع ص ٢١٧ - ٢١٩. س: هبلع وهو اللثيم. والهبلع أيضًا الأكول. ويقال: الهبلع من أسماء الكلاب السلوقية.

(١٢) في النسخ: لزمان.

الجوهري: ^(١) الْفِطْحُلُ عَلَى وَزْنِ الْهَزَبِ: ^(٢) زَمَنْ ^(٣) لَمْ يُخْلَقْ بَعْدُ. ^(٤) قَالَ الْجَرْمِي: ^(٥) سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ عَنْهُ، فَقَالَ: الْأَعْرَابُ تَقُولُ: زَمَنْ ^(٦) كَانَتْ الْحَجَارَةُ فِيهِ رَطْبَةً. وَأَنْشَدَ لِلْعَجَّاجِ: ^(٧)

وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنْ الْفِطْحُلِ، وَالصَّخْرُ مُبْتَلًى، كَطَيْنِ الْوَحْلِ
- وصفة نحو: سَبَطَرٌ لِلطَّوِيلِ.

السادس: فَعَلَّلَ، بَضَمَ الْأَوَّلَ وَفَتَحَ الثَّالِثَ. وَيَكُونُ اسْمًا نَحْوُ: جُخَذَبَ لَذَكَرِ الْجِرَادِ، وَصَفَةٌ نَحْوُ: جُرْشَعٌ بِمَعْنَى جُرْشَعٌ ^(٨) بِالضَّمِّ.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أَنَّ هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على ^(٩) «فَعَلَّلَ» بِالضَّمِّ فَتَحَ تَخْفِيفًا، لِأَنَّ جَمِيعَ مَا سَمِعَ فِيهِ الْفَتْحَ سَمِعَ فِيهِ الضَّمَّ نَحْوُ: جُخَذَبَ وَطَحْلَبَ وَبُرُشَعٌ ^(١٠) فِي الْأَسْمَاءِ، وَجُرْشَعٌ فِي الصِّفَاتِ. وَقَالُوا ^(١١) لِلْمِخْلَبِ: بُرْشَنٌ، وَلِشَجَرٍ فِي الْبَادِيَةِ: ^(١٢) عُرْقُطٌ، وَلِكَسَاءٍ مُخْطَطٌ: بُرْجُدٌ. وَلَمْ يُسَمَعْ فِيهَا «فَعَلَّلَ» بِالْفَتْحِ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ بِنَاءٌ أَصْلِي، وَاسْتَدِلَّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِوَجْهَيْنِ: ^(١٣)

أحدهما: أَنَّ الْأَخْفَشَ قَالَ: ^(١٤) جُودَرًا. وَلَمْ يَحِكْ فِيهِ ضَمٌّ الذَّالِ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُخَفَّفٍ. وَهَذَا مُرَدُّودٌ. فَإِنَّ ^(١٥) الضَّمَّ مَنْقُولٌ فِي «جُودَرٍ» أَيْضًا. ^(١٦) وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْفَتْحَ فِي

(١) الصحاح (فطحل).

(٢) فِي حَاشِيَةِ ت: وَهُوَ وَصِفَ مِنْ أَوْصَافِ الْأَسَدِ.

(٣) فِي النِّسْخِ: زَمَانٌ.

(٤) بَعْدَ أَيٍّ: حَتَّى الْآنَ. وَضُرِبَ عَلَى «يَخْلُقُ» فِي ت وَكُتِبَ تَحْتَهُ: «يَخْلُقُ النَّاسَ فِيهِ». وَهَذِهِ عِبَارَةُ الْجَوْهَرِيِّ.

(٥) ت: «الزَّمْخَشَرِيُّ». وَهُوَ وَهْمٌ. وَفِي الْحَاشِيَةِ: الْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ السَّائِلَ هُوَ الْجَرْمِيُّ لَا الزَّمْخَشَرِيُّ، بِخِلَافِ مَا فِي الْأَصْلِ. فَتَمَلَّه.

(٦) فِي النِّسْخِ: «زَمَانٌ». ط: هُوَ زَمَنْ.

(٧) كَذَا. وَهُوَ لِرُؤْيَةٍ. دِيَوَانُهُ ص ١٢٨ وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (فطحل) وَالْأَشْمُونِيُّ ٤: ٢٤٦.

(٨) سَقَطَ «بِمَعْنَى جُرْشَعٌ» مِنْ ح.

(٩) ح: «عَنْ». وَسَقَطَ مِنْ س.

(١٠) الطَّحْلَبُ: مَا يَعْلُو الْمَاءَ مِنَ الْخَضِرَةِ إِذَا طَالَ مَكْتَهُ. وَالْبَرْقُ: تَقَابُ الْمَرَاةِ.

(١١) ط: وَيُقَالُ.

(١٢) س: بِالْبَادِيَةِ.

(١٣) ط: وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ.

(١٤) فِي النِّسْخِ: «حَكَى». وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي أَنَّ الْجُودَرَ هُوَ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ.

(١٥) س: بَانَ.

(١٦) سَقَطَتْ مِنَ النِّسْخِ.

«جؤذر» أكثر. وقال الزبيدي: إن^(١) الضم في جميع ما ورد منه أفصح. والآخر: أنهم قد ألحقوا به،^(٢) فقالوا: عُنَدَ. يقال: ما لي من^(٣) ذلك عُنَدَ، أي: بُدِّ. وقالوا: عَاطَتِ الناقةُ عَوَظًا، إذا اشتَهتِ الفحل. وقالوا: سَوَدَّ. فجاؤوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق،^(٤) فوجب أن يكون للإلحاق. وأجاب الشارح^(٥) بأننا لا نُسَلِّمُ بأنَّ فك الإدغام للإلحاق^(٦) بنحو «جُخْدَب». وإنما هو^(٧) لأنَّ «فُعَلَلًا» من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه^(٨) الفك كما في نحو: جُدَّد وظُلِّل.^(٩) وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نُسَلِّمُ أنه لا يلحق إلا بالأصول. فإنه قد ألحق بالمزيد فقالوا: اقْعَنْسَسْ،^(١٠) فالحقوه بـ«احْرَنْجَم». فكما ألحق بالمفْرَع^(١١) بالزيادة فكذا يلحق بالمفْرَع^(١٢) بالتخفيف.

الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين، على إثبات^(١٣) «فُعَلَل». وقال في «التسهيل»: ^(١٤) وتفرع «فُعَلَل» على «فُعَلَل» أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم: في ثبوت^(١٥) «فُعَلَل» بكسر الأول وفتح الثالث بحث، لأن «درهما» مُعْرَب،^(١٦) و«هبلع» يحتمل زيادة الهاء.^(١٧) قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن^(١٨) لهذا الوزن

(١) ت: «فإن». س: إلا أن.

(٢) في حاشية س: أي: بفُعَلَل.

(٣) س: «ومالي من». ط: مالي عن.

(٤) في حاشية س عن الجاربردي ص ٣٤: وأيضًا ذكر المصنف في إعلال العين أنه صحَّ «عَلَّيب» لمحافظة الإلحاق. وهذا يدل على ثبوته.

(٥) ص ٨٢٥.

(٦) في النسخ: فك المثلين لغير الإلحاق. قلت لا نسلم أن هذه المثل إنما فكت للإلحاق.

(٧) س: وإنما فكت.

(٨) ح: فقياسها.

(٩) الظلل: جمع ظلة. وهي ما أظلك من شجر وغيره. ت: «وكلل». وفي حاشيتها عن التواتي أن الجدد جمع جدة. وهي بالضم: الطريقة، وبالفتح: الأرض الصلبة.

(١٠) اقْعَنْسَسْ: تأخر.

(١١) ت: «يلحق بالفرع». س ط: «بالفرع»، ح: «بالفروع». وفي حاشية ت عن التواتي أن الباء التي في «بالزيادة» و«التخفيف» هي للسببية.

(١٢) التخفيف: التجريد من الزيادة. وفيما عدا الأصل: بالفرع.

(١٣) زاد في ط والأشموني: أصالة.

(١٤) ص ٢٩١.

(١٥) س: إثبات.

(١٦) في حاشية ت عن التواتي: بتشديد الراء مع الفتح.

(١٧) في حاشية س عن الجاربردي ص ٣٤: وهو مذهب أبي الحسن.

(١٨) ت: إن لم يكن.

مثال^(١) يثبت به، غير هذين المثالين. وليس كذلك بل قد ذكروا له أمثلة غيرهما،^(٢) منها هَجَرَ^(٣) - ويحتمل أيضًا زيادة الهاء - وَزَبَرَ^(٤) وَقَلَعَمَ لجبل بعينه. وقال الجرمي: ^(٥) هو من أسماء الرجال. وقال الزبيدي: الْقَلَعَم: الشيخ المُسَن. ويقال: الْقَلَعَم: الطويل. فجعله صفة. وذكر الجوهري «قِلَحَم»^(٦) بالقاف والحاء المهملة، وقال: الْقِلَحَم: المُسَن. قال: وقد ذكرناه في باب الحاء^(٧) لأن الميم زائدة.

فإن قلت: قال^(٨) الأصمعي: ليس في الكلام «فِعْلَلٌ» إِلَّا دِرْهَمٌ وَهَجَرَ. فحصر. قلت: قد زاد غيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلى^(٩) تقدير ثبوت هذا الوزن، فتمثله بـ «درهم» ليس بجيد، إذ الوزن لا يثبت بالمُعَرَّب. قلت: ذكر بعضهم أَنَّ الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: ^(١٠) قسم غيَّرتَه العرب وألحقته بكلامها، فحُكِّمَ أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكْمُ أبنية الأسماء العربية الوضع، كدرهم. ^(١١) وقسم غيَّرتَه ولم تلحقه بأبنية كلامها، ^(١٢) فلا يُعتبر فيه ما يُعتبر ^(١٣) فيما قبله ^(١٤) نحو: آجَرُ. وقسم تركوه غير مُغيَّر. فما ألحقوه بأبنية كلامهم عُدَّ منها نحو: خُرَّم، ^(١٥) ألحقوه بسَلَم، ^(١٦) وما لم يلحقوه بأبنية كلامهم ^(١٧) لم يُعَدَّ منها نحو: خُرَّاسَان. لا يثبت فيه ^(١٨) «فُعَلَان».

- (١) م: بناء.
- (٢) ت ح: غير هذا.
- (٣) الهجرع: الأحمق.
- (٤) الزبئر: ما يعلو الثوب الجديد من الوبر.
- (٥) م و ح وحاشية ت عن نسخة: الجوهري.
- (٦) كذا بيم واحدة. وهو في الصحاح «قِلَحَم» على وزن جردخل. وهذا يعني أنه من الرباعي المزيد بتضعيف الميم، مثل: هَرَشَفَ وعَرَبَدَ. فليس يصح به التمثيل للمجرد. انظر الصحاح (قلىح) و(قلىحم). ت: قلىحًا.
- (٧) زيادة الميم تعني أنه من الثلاثي المزيد لا الرباعي. ح: «ذكرته في باب الحاء». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: وذكرناه في باب الميم لأن الميم زائدة.
- (٨) ط: قد قال.
- (٩) في النسخ: فعلى.
- (١٠) الارتشاف ١: ٧٢.
- (١١) زاد في حاشية ح: ودينار وديباج.
- (١٢) م: ولم تلحقه بكلامها.
- (١٣) ط: فلا تعتبر فيه ما اعتبر.
- (١٤) أي: القسم الأول. وفي النسخ: في الذي قبله.
- (١٥) الخرم: الناعم من العيش. وانظر المغرب ص ١٧٩. وفي حاشية ط أنه اقتطع واستأصل.
- (١٦) سقط «نحو خرم ألحقوه بسلم» من م و ح.
- (١٧) سقط «عد منها... كلامهم» من ت. م: «وما لم يلحقوه». ح: وما لم يلحق.
- (١٨) ت: «لا يثبت به». م: فلا يثبت به.

الرابع: زاد قوم من النحويين^(١) في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان. وهي: فَعْلَلْ، بكسر الأول وضَمّ الثالث. حكى ابن جني^(٢) أنه يقال لَجُوز القُطن الفاسد: جِرْفَع. ويقال أيضًا لَزَبَر^(٣) الثوب: زَبَر، ولِلضَّبِيل وهو من أسماء الداهية: ضَبِيل. وفَعَلْ، بضَمّ الأول وفتح الثاني نحو: جَبَعْتُ وَدُلْمَزَ.^(٤) وفَعْلَلْ، بفتح الأول وكسر الثالث نحو: طَخِرْبَةُ.^(٥) ولم يُثبت الجُمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ. وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في «الكافية» فقال: (٦)

* وَرُبَمَا اسْتُعْمِلَ، أَيْضًا، فَعْلَلْ *

والمشهور في الزَّيْبَر والضَّبِيل كسر الأول والثالث. قال في «الصحيح»: (٧) وَرُبَمَا جاء بضَمّ الباء فيهما. قال ثعلب: لا نعلم في الكلام «فَعْلَلًا». (٨) فَإِنْ كان هذان الحرفان مسموعين بضَمّ الباء فيهما^(٩) من النوادر. وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهدَ للهمزة بأنها زائدة، وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء الأصول.

الخامس: قد عُلِمَ بالاستقراء أَنَّ الرباعي لا بُدَّ من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا تتوالى أربع حركات في كلمة. فمن ثَمَّ لم يثبت «فَعْلَلْ» بقولم: عَرَنْتُ - وهو نبت يُصبغ به - بل جُعِلَ فرعًا على^(١٠) «فَعَنْتَلْ»، لقولهم فيه: عَرَنْتُ، فحُذِفَت نونه وتُرِكَ على حاله، ولا «فَعْلَلْ» بقولهم: عَلِبْتُ،^(١١) بل جُعِلَ فرعًا على^(١٢) «فُعَالِلْ»، لأنَّ ما جاء على «فَعْلَلْ» يجوز فيه «فُعَالِلْ»، ولا «فَعْلَلْ» بقولهم: جَنْدَلْ،^(١٣) بل جعله البصريون فرعًا على «فُعَالِلْ»، وأصله: جَنْادِلْ، وجعله الفراء وأبو علي فرعًا على «فَعْلَلِ» وأصله: جَنْدِيلْ. واختاره المُصَنِّف لأنَّ جندلاً مفرد فتفريعه

(١) ط: زاد بعضهم.

(٢) الخصائص ١: ٦٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٢٣. ط: وحكى ابن جني.

(٣) في حاشية ت أن الصواب: لوبر.

(٤) الخبث: الشديد العظيم الخلق. والدلمز: الصلب الشديد. ت: دلّو.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن الطحيرة هي قطعة خرقه.

(٦) صدر بيت عجزه:

كَذَا فَعْلَلْ، وَقِيلَ فَعْلَلْ

شرح الكافية الشافية ص ٢٠٢٢.

(٧) ص ١٧٤٧. وآخر الفقرة نهاية القول. وقيل أيضًا: ضَبِيلٌ وَيَنْدَلُ. اللسان والتاج (ضابل).

(٨) ت ح ط: فعلل.

(٩) في الأصل: «فهو». وفي الصحيح: فيهما فهو.

(١٠) في س: «عن» هنا وفيما بعد.

(١١) العلبط: الضخم من الرجال.

(١٢) سقط «فَعْلَلْ»... على من س.

(١٣) الجندل: الموضع فيه الحجارة.

على المفرد أولى. وقد أورد بعضهم^(١) هذه الأوزان، على أنها من أبنية الأصول وليست محذوفة. وليس بصحيح لما سبق.

[أبنية الاسم الخماسي المجرد]

وقوله: (٢)

وإنَ عَلَا فَمَعِ «فَعَلَّلَ»، حَوَى «فَعَلَّلَا»
٩٢٤ - كَذَا «فَعَلَّلَ»، و«فَعَلَّلَ»^(٣)

يعني: أن الاسم الخماسي المجرد^(٤) - وهو المراد بقوله «إنَ عَلَا»، أي: جاوز الأربعة^(٥) - له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلَ، بفتح الأول والثاني والرابع. ويكون اسمًا نحو: سَفَرَجَلْ، وصفة نحو: شَمَرَدَلْ للطويل.

والثاني: فَعَلَّلِلْ، بفتح الأول والثالث وكسر الرابع. قالوا: ولم يجئ إلا صفة نحو: جَحْمَرَشْ للعظيمة من الأفاعي - وقال السيرافي: هي العجوز المُستة - وقَهْبَلِسْ للمرأة العظيمة. وقيل: (٦) لَحَشَفَة الذكر، (٧) فيكون اسمًا.

والثالث: فَعَلَّلْ، بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع. ويكون اسمًا نحو: حُبَعَيْنْ للأسد، وخَزْعِيلْ للباطل والأحاديث المستطرفة، (٨) وصفة نحو: قُدْعِمِلْ للبعير الضخم.

والرابع: فِعْلَلْ، بكسر الأول وفتح الثالث. ويكون اسمًا نحو: قِرْطَغَبْ - وهو الشيء الحقيق - وصفة نحو: جِرْذَخْلْ. وهو الضخم من الإبل.

تنبيه: زاد ابن السراج^(٩) في أوزان الخماسي «فَعَلَّلِلْ» لقولهم: (١٠) هُنْدَلِغْ - وهو (١١) اسم

(١) أوردوا أيضًا أوزانًا أخرى. انظر شرح الشافية ١: ٤٧ - ٤٨ والمزهر ٢: ٢٨ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٦٥.

(٢) سقط «وقوله» من ط. وعلا أي: زاد على أربعة أحرف. والفاعل يعود على الاسم المجرد، لا على الرباعي كما ذهب المكودي والأزهري. والفاء: رابطة لجواب الشرط. وقد وجبت لتقدم معمول الفعل عليه في الجواب، لا لتقدير «قد» كما زعم الأزهري. انظر إعراب الجمل ص ٢٣٤ - ٢٣٦. ومع: سكنت عينه قبل متحرك على لغة لبعض العرب. وهو ظرف. يتعلق بحال محذوفه من «فعلللا». وفاعل حوى: ضمير تقديره: الاسم المجرد العالي على أربعة، لا الرباعي كما زعم الأزهري، ولا الاسم الخماسي الأصول كما زعم الصبان، وكما تقتضي عبارة المرادي في الشرح. ت س: فإن علا.

(٣) كذا أي: مثل فعللل. والكاف: خبر مقدم مضاف. وفعللل: مبتدأ مؤخر.

(٤) في حاشية س عن الجاربردي ص ٣٥: القسمة تقتضي مائة واثنين وتسعين. سقط البواقي للاستقلال.

(٥) الخماسي هو مجاوز للأربعة، فلا يصح اشتراط ذلك فيه. وسقط الاعتراض من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.

(٦) أي: وقيل هو. ت ح: «وقد قيل». وسقط «قيل» من س. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٣.

(٧) حشفة الذكر: ما يظهر من عضو الذكر بعد الختان. (٨) في حاشية ت: أي: المستحسنة.

(٩) الأصول ٣: ٢٢٥ والخصائص ٣: ٢٠٣. (١٠) ط: نحو.

(١١) سقطت من ط.

بقلة - ولم يُثبتته سيبويه . والصحيح أنّ نونه زائدة لأوجه : أحدها : أنّه يلزم من تقدير أصلتها عدمُ النظر . الثاني : أنّ كُرَاعًا ^(١) حكى في الهندلج كسر الهاء . فلو كانت أصلية لزم كون الخماسي على ستة أمثلة ، فكان يفوت تفضيلُ الرباعي ^(٢) عليه ، وهو ^(٣) مطلوب . الثالث : أنّه يلزم على قوله أصلًا نون «كَنْهَيْل» ^(٤) ، لأن زيادتها لم تثبت إلّا لأن ^(٥) الحكم بأصلتها موقع في وزن لا نظير له ، مع أنّ نون «هَنْدَلج» ساكنة ثانية فأشبهت نون : عَنْبَس ^(٦) وَحَنْظَل ^(٧) ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير «كَنْهَيْل» في زيادة نون ثانية مُتَحَرِّكة . ^(٨) فالحكم على نون «هَنْدَلج» بالزيادة أولى .

وزاد غيره للخماسي أوزانا آخر ^(٩) ، لم يُثبتها الأكثرون لثدورها ، واحتمال بعضها الزيادة . فلا نُطَوِّل هنا بذكرها . ^(١٠)

وقوله : ^(١١)

وما غَايَرُ ، لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ ، انْتَمَى

يعني : أنّ ما جاء من الأسماء المُتَمَكِّنة ، على غير الأمثلة المذكورة ، فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو : خَزْعَيْل ^(١٢) ، وجميع أبنية المزيد ، أو إلى النقص منه وهو ضربان : ضرب نقص منه أصل نحو : يَدٌ وَدَمٌ . وضرب نقص منه زائد نحو : جَنْدِلٌ وَعَلْبَطٌ . أصلهما جَنْادِلٌ وَعَلَابَطٌ . وقد سبق بيان ذلك . ^(١٣)

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي . نحوي لغوي كوفي أخذ عن البصريين وعرف بكراع النمل . توفي سنة ٣٠٩ .

(٢) يفوت : يذهب ويضيع . وفي حاشية ت عن التواتي : يعني : لأنه خفيف .

(٣) هو أي : تفضيل الرباعي على الخماسي .

(٤) الكنهيل : ضرب من شجر العضاء عظيم .

(٥) في النسخ : «إلا أن» . قلت : نعم الحكم بزيادة النون أيضًا يوقع في وزن لا نظير له . إلا أنه يحمل على الزيادة فيكون في الباب الأوسع ، وهو أن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد . فالحمل عليها أولى . الممتع ص ٧١ - ٧٢ . وانظر آخر شرح البيت ٩٢٥ .

(٦) العنيس : من صفات الأسد . وهو العيوس . ط : عنبر .

(٧) الحنظل : نبات ثمره مر .

(٨) س : متحركة ثانية .

(٩) انظر المزهر ٣٢ : ٢٨ - ٣٠ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٦٧ . س : أخرى .

(١٠) سقط «هنا بذكرها» من ط ، و«هنا» فقط من النسخ .

(١١) غاير : خالف الأبنية المذكورة للمجرد في الأبيات ٩١٨ - ٩٢٤ . والزيد : الزيادة . واللام بمعنى : إلى ، متعلقة بالفعل انتمى ، ومعناه : انتسب . وما : اسم موصول مبتدأ خبره جملة : انتمى . وجملة غاير : صلة الموصول .

(١٢) الخزعيل : الباطل .

(١٣) في شرح البيت ٩٢٢ .

تنبيهه: كان ينبغي أن يقول «وما غايرَ فَلِلزَّيْدِ»^(١) أو النَّقْصِ أو الثَّدُورِ^(٢)، لأنَّ مثل «طَحْرِيَّة»^(٣) مُغاير للأوزان المذكورة، وإن لم ينتم^(٤) إلى الزيادة المذكورة^(٥) ولا النقص، ولكنه^(٦) نادر. قال في «التسهيل»: «وما خرج عن هذه المثل فشاذ، أو مزيد فيه»^(٨) أو محذوف منه، أو شبه الحرف،^(٩) أو مُركَّب، أو أعجمي.^(١٠)

[الحرف الأصلي والزائد]

٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا: احْتَذِي^(١١) لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ أَبْنِيَةَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ضَرْبَانِ: مُجَرَّدٌ وَمَزِيدٌ،^(١٢) أَشَارَ هُنَا إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْأَصْلِيُّ عَنِ الزَّائِدِ،^(١٣) فَذَكَرَ أَنَّ عَلَامَةَ الْأَصْلِيِّ^(١٤) أَنْ يَلْزَمَ تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ وَلَا يُحذفُ مِنْ^(١٥) شَيْءٍ مِنْهَا، وَأَنَّ^(١٦) عَلَامَةَ الزَّائِدِ أَلَّا يَلْزَمَ تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ بَلْ يُحذفُ مِنْ بَعْضِ التَّصَارِيفِ. وَمِثْلُ الزَّائِدِ بَتَاءُ «احْتَذِي» لِأَنَّهَا تُحذفُ مِنْ بَعْضِ التَّصَارِيفِ وَلَا تَلْزَمُ. تَقُولُ: حَذَا حَذَوُهُ.^(١٧) فَيُعْلَمُ بِسُقُوطِ التَّاءِ مِنْ «حَذَا» أَنَّ التَّاءَ فِي «احْتَذِي» زَائِدَةٌ. يَقَالُ: ^(١٨)احْتَذَى بِهِ، أَي: اقْتَدَى بِهِ. وَيَقَالُ أَيْضًا: احْتَذَى، أَي: انْتَعَلَ. قَالَ: ^(١٩)

* كُلُّ الْجِذَاءِ يَحْتَذِي الْحَافِي الْوَقِيعَ *

والحذاء: الثعل.

- | | |
|---|------------------------------|
| (١) ط: للزيد. | (٢) زاد في س: انتمى. |
| (٣) الطحرية: قطعة خرقه. | (٤) فيما عدا الأصل: ولم يتم. |
| (٥) سقطت مما عدا الأصل. | |
| (٦) س: ولا إلى النقص لكنه. | |
| (٧) ص ٢٩١. | |
| (٨) ط: أو مزيدة فيه. | |
| (٩) في حاشية ت عن التواتي: «نحو ذا وما». ح: أو أشبه الحرف. | |
| (١٠) زاد في نسح: وقوله. | |
| (١١) يلزم: يثبت في الكلمة ويرافقها في جميع التصاريف غالبًا. انظر الصفحة التالية. والحرف: مبتدأ خبره الجملة الشرطية. وأصل: خبر لمبتدأ محذوف أي: هو. والذي: مبتدأ خبره الزائد. ومثل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. وتا: مضاف إليه ومضاف إلى ما بعده على الحكاية. | |
| (١٢) زاد في ت و ط: فيه. | |
| (١٣) ح: «من الزوائد». ت: «عن الزوائد». وفي الحاشية: المزيد. | |
| (١٤) ط: الأصل. | |
| (١٥) سقطت من ط. | (١٦) ح: وذكر أن. |
| (١٧) ح: حذوة. | |
| (١٨) س: «فيقال». ط: ويقال. | |
| (١٩) أبو المقدام. الحيوان ٦: ٢٤٤ والخزانة ٤: ١٤٧ والأشمونى ٤: ٢٥٠. والوقع: من يشتكي لحم قدمه من الحجارة والشوك. | |

فإن قلت: تعريف الأصلي بأنه «ما يلزم تصاريف الكلمة» غير جامع، لخروج ما يسقط من^(١) بعض التصاريف وهو أصل كواو «يَعُدُّ»، وغير مانع لدخول ما يلزم وهو زائد، فلا يصح حذاً^(٢) ولا يصح علامة أيضاً،^(٣) لأن شرط العلامة الاطراد. وبذلك يُعرف أيضاً أن تعريف الزائد بما لا يلزم لا يصح. قلت: الأصل إذا سقط لعلّة فهو مُقدّر الوجود،^(٤) بخلاف الزائد. والزائد إذا لزم فهو مُقدّر السقوط.^(٥) ولذلك يقال: الزائد. ما هو ساقط في أصل الوضع، تحقيقاً أو تقديرًا.

[الحرف الزائد وفائدته وموقعه]

وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث^(٦) مسائل:

الأولى: في ذكر حروف الزيادة. اعلم أن الزائد نوعان: أحدهما: أن يكون تكرير أصل للإحاق^(٧) أو غيره، فلا يختص بأحرف الزيادة. وهو إما تكرير عين نحو: قَطَعَ، أو لام نحو: جَلَبَبَ، أو فاء وعين مع مُباينة اللام نحو: مَرَمَرِسْ^(٨) - وهو قليل - أو عين ولام مع مُباينة الفاء نحو: صَمَخَمَخْ.^(٩) والآخر: ألا يكون^(١٠) تكرير أصل. فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في «أمان وتسهيل». وقد جُمعت في تراكيب آخر لا فائدة في التطويل بذكرها.^(١١) ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه^(١٢) لا يُزاد لغير تكرير إلا منها. وليس المُراد أنها تكون زائدة أبداً، لأنها قد تكون أصولاً. وذلك واضح. وأسقط المُبرّد^(١٣) من حروف الزيادة الهاء، وسيأتي الردّ عليه.^(١٤)

(٢) ط: حذا.

(١) س: في.

(٢) سقطت من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحد والرسم يشترط فيهما الاطراد والانعكاس، والعلامة يشترط فيها الاطراد فقط. فهي أعم.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: مثل كوكب. فإن الواو زائدة لكنها لازمة. وحملت زيادتها على واو كوكب من الكثرة.

(٦) ح: ثلاثة.

(٧) الإلحاق: زيادة حرف أو حرفين على كلمة لتوازن أخرى أكثر منها حروفاً أصولاً. وفي النسخ: للإلحاق.

(٨) في حاشية ت أن المرمريس: الداهية. وزاد عن التوضيح: مرمريت وهو الفقير. والدليل على زيادة ذلك الاشتقاق من المرس والمرت. فوزنه ففعفعل. ولا يحفظ مما تكررت فيه الفاء والعين غير هذين الاسمين. قلت: في التوضيح ٣٥٩:٢: «ومرمريت للتفر. ولا ثالث لهما». فليحزّر. وقد تكون الفاء مكررة في نحو: بربيطياء وقرقيسياء وفشفارج وشفلشلق وصهصلق وسلسيل وصفصلّى...

(٩) الصمصحح: الشديد الغليظ.

(١٠) س: أن يكون لغير.

(١١) في الإتحاف ٣٦٤:٢ - ٣٦٥ عدة نماذج من التعبير لجمع حروف الزيادة.

(١٢) س: أنها.

(١٣) هذا هو المشهور في سر الصناعة ص ٦٢ و ٥٦٣ والارتشاف ١٠٦:١ وشرح المفصل ١٤٣:٩ والممتع ص ٢٠٤ و ٢١٧ وشرح الشافية ٣٨٢:٢ وشرح شواهد ص ٣٠١ والتصريح ٣٦٢:٢... وفي المقتضب للمبرد ٥٤٦:١ و ٦٠ - ٦٣ و ١٦٩:٣ واللسان والتاج (أمم) ما ينقض ذلك. انظر ابن عصفور التصريف ص ٢٤٧.

(١٤) في شرح البيت ٩٣٦.

الثانية: في ذكر فوائد الزيادة، وهي سبعة: ^(١) أولها: الإلحاق نحو: شَمَلَّ. ^(٢) وثانيها: بيان معنى، كحروف المضارعة. وثالثها: المدّ نحو: كِتَاب. ^(٣) ورابعها: الإمكان ^(٤) نحو همزة الوصل. وخامسها: التعويض كثناء: زنادقة. ^(٥) فإنها عَوْضٌ من الياء في: زناديق. ^(٦) وسادسها: التكرير نحو ألف: قَبَعْرَى. ^(٧) وسابعها: بيان ^(٨) الحركة كهاء السكت. ^(٩) الثالثة: في ذكر أدلة الزيادة، وهي تسعة: ^(١٠)

أولها: سُقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف «ضارب» في أصله. أعني المصدر. وهذا الدليل هو الذي يُسميه أهل التصريف الاشتقاق. والاشتقاق ضربان: أكبر وأصغر. فالأكبر هو: عقد تراكيب الكلمة، كيفما قَلَبْتَهَا، على معنى واحد. كعقد تراكيب «ق و ل» على معنى الخفة والسرعة، وعقد تراكيب «ك ل م» على معنى الشدة والقوة. ^(١١) ولم يقل به إلا أبو الفتح، ^(١٢) وكان أبو علي يأنس به، في بعض المواضع. والأصغر هو: إنشاء مُركَّبٍ من مادة، يدل ^(١٣) عليها وعلى معناه، ^(١٤) كأحمر والحُمرة. ^(١٥) وهذا هو المُعتبر في التصريف، ولا يُقبل قول من أنكره.

وثانيا: سُقوطه من فرع، كسقوط ألف «كِتَاب» في جمعه على: كُتِب. وهذا يُسمى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق. والفرق أن الاشتقاق استدلال بالأصل، ^(١٦) والتصريف استدلال بالفرع. ^(١٧)

- (١) ط: «سته». وكذلك صححت في ت.
- (٢) شمل: أسرع. وفي حاشية ت عن التواتي: «فهو ملحق بجعفر». والصواب أنه ملحق بالفعل دحرج. س ح: شمل.
- (٣) كذا. وكتاب أصله من فِعال مصدر: كَتَبَ، بمعنى مفعول نحو: بساط وقطار وآله. تصريف الأسماء والأفعال ص ١٥٩.
- (٤) الإمكان: التمكن من الابتداء بما أوله ساكن.
- (٥) ت ح: «قالها». س ط: لأنها.
- (٦) س: زنديق.
- (٧) القبعري: الجمل العظيم الضخم.
- (٨) ح: لبيان.
- (٩) سقط السابع من ت و ط.
- (١٠) الممتنع ص ٣٩ - ٥٩ والارتشاف ١: ١٣ - ١٦.
- (١١) في حاشية ت عن التواتي أن الكلم الجرح يؤثر في الجسد، والكلام يؤثر في النفس، فاجتمعا.
- (١٢) الخصائص ١: ٥ - ١٣ و ٢: ١٣٤ - ١٤٥. بل إن الخليل هو السابق لابن جني، وقد أشار إلى الاشتقاق الأكبر مراراً في تقاليد التركيب من كتاب: العين. انظر ص ٩١ - ٩٤ من كتاب: ولا يزالون يقاتلونكم.
- (١٣) ط: تدل.
- (١٤) أي: معنى المركب نفسه. وفي النسخ: «معناها». وفي حاشية ت عن ابن غازي: صوابه «معناه» كما عبر به أبو حيان بأحمر مأخوذ من الحمرة. وهو يدل عليها وعلى معناه... انظر الارتشاف ١: ١٣ والإتحاف ٢: ٣٦٥.
- (١٥) فوقها في ت عن التواتي: لأن أحمر يدل على معنيين الحمرة وذات الشيء.
- (١٦) ت ط: «بالفرع». وقد صوب في ت كما أثبتنا.
- (١٧) ت ط: «بالأصل». وقد صوب في ت كما أثبتنا.

وثالثها: سقوطه من نظيره، كسقوط ياء «أَيْطَلُ» في: إْطَل. والأَيْطَل: الحاضرة. وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير،^(١) على زيادته، أن يكون^(٢) سقوطه لغير علة. فإن كان سقوطه لعلّة، كسقوط^(٣) واو «وَعِدَ» في: يَعِدُ، وفي: عِدّة،^(٤) لم يكن دليلًا على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف، مع عدم الاشتقاق،^(٥) في موضع تلزم^(٦) فيه زيادته مع الاشتقاق. وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مُدغمة وبعدها حرفان نحو: عَبَنَفَسْ، بالفاء.^(٧) فإن النون فيه محكوم بزيادتها، مع أنه لا يُعرف له اشتقاق، لأنَّ^(٨) نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلّا زائدة نحو: جَحَنَفَلْ، من الجَحْفلة. وهي^(٩) لذي الحافر كالشفة للإنسان.^(١٠) والجَحَنَفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه، مع عدم الاشتقاق، في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهزمة إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف. فإنّها يُحكم عليها بالزيادة، وإن لم يُعلم الاشتقاق، لأنّها قد^(١١) كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما عُلِمَ اشتقاقه. وذلك نحو: أَفْكَلْ،^(١٢) يُحكم بزيادة همزته حملًا على ما عُرف^(١٣) اشتقاقه نحو: أَحْمَرُ. والأفكل: الرّعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلّا حرف من حروف الزيادة،^(١٤) كالنون في «كِنْتَاوُ»^(١٥) ونحوه. فإنّها زائدة إذ لا يقع موقعها ما لا يصلح للزيادة، فلا يوجد^(١٦)

(١) أراد بالنظير نحو: عدة من الوعد. فالعدة نظير الوعد، خلافًا لما زعم الصبان ٤: ٢٥١.

(٢) سقط «أن يكون» من ت و س، ثم ألحق بحاشية ت.

(٣) س: لغير علة فسقوط.

(٤) ط: أو في عدة.

(٥) أي: إذا لم يعلم للكلمة اشتقاق أو مصدر.

(٦) ط: يلزم.

(٧) العبنفس: السيئ الخلق. وهو العبنفس والعفنفس والفلنفس أيضًا. س: «عفنفس بالقاف». ح: «عفنفس بالفاء». ط: عصنصر.

(٨) ت: إلّا أن.

(٩) أي: الجحفلة.

(١٠) في النسخ: كشفة الإنسان.

(١١) سقطت من ت.

(١٢) ط: إنكّل.

(١٣) س: ما علم.

(١٤) ت: لا يقع فيه حرف إلّا من حروف الزيادة.

(١٥) الكنتاؤ: الزافر اللحية. أما «كنتاؤ» فله اشتقاق من الكشاء. يقال: كئأ النبات، إذا طلع وكشف وغلظ وطال. وانظر الصبان ٤: ٢٥٢.

(١٦) سقط «فلا يوجد» من النسخ.

مثل: سيردأو.^(١)

وسابعها: لزوم^(٢) عدم النظير، بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو: تَنْفُل، بفتح التاء وضَمّ الفاء. وهو ولد الثعلب. فَإِنَّ تاءه زائدة، لَأَنّْها لو جُعِلَتْ^(٣) أصلاً لكان وزنه «فَعْلَلٌ». وهو مفقود.

وثامنها: لزوم عدم النظير، بتقدير الأصالة في نظير^(٤) الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تَنْفُل، على لغة من ضَمّ التاء والفاء. فَإِنَّ تاءه أيضاً زائدة، على هذه اللغة، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير. فَإِنَّها لو جُعِلَتْ أصلاً لكان^(٥) وزنه «فَعْلَلٌ» نحو: بُرْثُن، وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها. أعني لغة الفتح. فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حُكِمَ بزيادتها في لغة الضَمّ أيضاً، إذ الأصل اتّحاد المادّة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى، كحروف المضارعة، وألف اسم الفاعل، ونحو ذلك. وزاد بعضهم^(٦) في الدلائل عاشراً: وهو الدخول في أوسع البابين نحو: كَنْهَبِلْ، بضمّ الباء. فَإِنَّ وزنه على تقدير أصالة نونه «فَعْلَلٌ» وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها «فَنْعَلَلٌ»^(٨) وهو مفقود أيضاً. ولكن حُكِمَ بزيادتها دخولاً في أوسع البابين، لأنّ باب المزيد أوسع. قلت: وهذا مُندرج في السابع، لأنّه إذا عُدّ عدم النظير على تقدير الأصالة حُكِمَ بالزيادة، سواء وُجِدَ النظير على تقدير الزيادة أم لم يوجد.^(٩)

[الميزان الصرفي واستخدامه]

٩٢٦ - بِضِمْنِ «فَعْلٍ»، قَابِلِ الْأُصُولِ، فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيَ^(١٠)

(١) يعني: ما ثانيه حرف من غير حروف الزيادة كالراء. وفوقها في ت: «سندأو». وهو وهم.

(٢) س: ما لزوم.

(٣) ح: «زائدة ولو جعلت». س: «زائدة إذ لو جعلت». وسقط «لأنها» من ت ثم الحق بالحاشية. وانظر الاحتراز الرابع في شرح البيت ٩٣٤.

(٤) ح: «عدم». ومثله في ت مصوباً كما أثبتنا.

(٥) ت ط: كان.

(٦) الممتع ص ٧١ - ٧٢.

(٧) الكنهيل: نوع من الشجر ضخّم.

(٨) في ط و حاشية ت: فعنل.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) الضمن: المضمون، فعل بمعنى مفعول. ويضمن فعل: بمضمّته، أي: بما تضمنته هذا اللفظ من الأحرف، لا بصيغة ولا بمعنى لغوي. وهو مادة: ف ع ل. وقابل: فعل أمر. والأصول: جمع أصل. وهي الحروف الأصلية. أي: ضع مقابل الأحرف الأصول من الكلمة الموزونة أحرف فعل. والوزن: مصدر وزن يزن. يريد: في وقت الوزن للكلمة. واكتفي به أي: اقتصر عليه واستغني به عن غيره. وهو فعل خبري معناه الأمر هنا. ويضمن: متعلقان بالفعل قابل.

اصطلح أهل التصريف على أن يزونا بالفاء والعين واللام، فيُقَابِلَ أَوَّلُ الأصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام، فيقال في وزن «فَرَسٌ»: ^(١) فَعَلَّ، وفي ^(٢) «ضَرَبَ»: فَعَلَ. ويُسَوَّى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون.

وأما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن «أَحْمَرُ»: ^(٣) أَفْعَل. فيُعبر عن الهمزة بلفظها لأنها زائدة. ويستثنى من الزوائد ^(٤) نوعان، لا يُعبر عنهما بلفظهما: أحدهما: المُبدل من تاء الافتعال. فإنه يُعبر عنه بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن «اصْطَبَرَ» افْتَعَلَ. وذلك لأنَّ المُقتضي للإبدال ^(٥) في الموزون غير موجود في الوزن، فُرجع إلى أصله. وما قيل من أنَّ ذلك لرفع ^(٦) الثقل ليس بشيء. ^(٧) والآخر: المكرر للإلحاق ^(٨) أو لغيره فإنه يُقَابِل بما يُقَابِل به الأصل. وسيأتي بيانه. ^(٩)

٩٢٧ - وضاعِفِ اللَّامَ، إذا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءٍ «جَعْفَرٍ»، وقافٍ «فُسْتُقٍ» ^(١٠)
إذا كان الموزون رُبَاعِيًّا أو خُمَاسِيًّا قُوبِلَ الرَّابِعُ بلام ثانية، والخامسُ بلام ثالثة. كقولك في

وكذلك: في الوزن. وزائد: مبتدأ خبره جملة اكتفي. وجاز الابتداء به وهو نكرة لأنه صفة لمحذوف أي: حرف زائد. ويلفظ: في محل رفع نائب فاعل اكتفي، لا مصدره أي: اكتفاء. وجاز أن ينوبا عن الفاعل مع تقدمهما على الفعل. انظر البيت ٤٩٧. والواو: حرف عطف. والمعطوف هو الجملة الاسمية، على الجملة الطلبية، ليصح عطف ما في الأبيات ٩٢٧ - ٩٢٩. ولو قال: «وزائداً بلفظه اكتفٍ»، بالأمر ونصب «زائداً» على الاشتغال أي: اللفظ، لكان أولى وأوفق للسباق. وفي حاشية ت عن التواتي أنه قال «يضمن فعل» ليشمل ما تتحمله الحروف من الحركات، وأنهم خصوا هذه الأحرف لأنها تجمع مخارج الحروف كلها - فالفاء من الشفتين واللام من اللسان والعين من الحلق - ولأن مضمونها يطابق الموزون دائماً. فوزن «قعد» بـ «فعل» يعني أن الفاعل قام بفعل هو القعود. وكذلك سائر الكلمات. وقيل: إنما خصوا هذه الأحرف لأن الفعل يتناول جميع الأفعال التي للجوارح والقلوب، ثم حمل عليها سائر الكلمات. قلت: ولأن مادة «فعل» يتأني منها صياغة جميع الأوزان للمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال. ط: فعل.

- (١) ط: فلس.
- (٢) س: وفي وزن.
- (٣) س: أحمد.
- (٤) سقط «من الزوائد» من س.
- (٥) يريد: ما يوجب إبدال التاء طاء. وهو وقوع التاء بعد حرف من حروف الإطباق.
- (٦) ت ح: «لأجل». س: «من أجل». ط: لدفع.
- (٧) في النسخ: «فليس بشيء». ومثل تاء الافتعال في هذا الحكم همزة نحو إراقة وما اشتق منه، إذا إبدلت هاء: هراق يُهْرِيقُ مُهْرِيقٌ مُهْرَاقٌ هِرَاقَةٌ، وهنَّازٌ وهَرَّاجٌ وهَرَادٌ... فالوزن: أَفْعَلٌ يُؤَفِّعِلُ مُؤَفِّعِلٌ... ت ط: لإلحاق.
- (٨) في البيت ٩٢٨. وزاد في س: وقوله.
- (٩) اللام أي: لام «فعل» من الوزن. والأصل: الحرف الأصلي. وبقي: فضل بعد استفاد الفاء والعين واللام. وإذا: ظرف متعلق بالفعل ضاعف. وأصل: فاعل لفعل محذوف يفسره بقي. والكاف: خبر لمحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

وزن «جَعْفَرٌ»: فَعْلَلٌ، وفي وزن «فُسْتُقٌ»: فُعْلَلٌ، وكقولك في وزن «سَفَرَجَلٌ»: فَعْلَلٌ، وفي وزن «قُدْعِمِلٌ»: ^(١)فُعْلَلٌ. ^(٢)

٩٢٨ - وإن يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ، فِي الْوِزْنِ، مَا لِلْأَصْلِ ^(٣)
إذا كان الزائد ضعف أصل قُوبِلَ بما يُقَابِلُ به ذلك الأصل. فإن كان ضعف الفاء قُوبِلَ
بالفاء، وإن كان ضعف العين قُوبِلَ بالعين، وإن كان ضعف اللام قُوبِلَ باللام. فتقول في وزن
«اغْدُودَنٌ»: افْعَوَعَلْ، وفي وزن «جَلَبَبٌ»: ^(٤)فَعْلَلٌ. وهذا يُقَيِّدُ قوله ^(٥) «وزائدٌ بلفظه اكتفي». وحاصل ما ذُكِرَ في الوزن أنه يُعبر عن أول الأُصول بالفاء، وعن ثانيها بالعين، وعن ثالثها
ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا المُبدل من تاء «الافتعال» فإنه ^(٦)بأصله، وإلا
المكرر فإنه يُقَابِلُ بمثل ما يُقَابِلُ به الأصل.

ثم اعلم أنَّ الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا إشكال، كالباء من
جَلَبَب. وإن كان منها فقد يكون تكريراً، وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة
المُكرَّر، ولكن ^(٧)دَلَّ دليل على أنه لم يُقصد به تكرير، ^(٨)فَيُقَابِلُ ^(٩)في الوزن بلفظه، نحو:
سَمْنَانُ. ^(١٠) وهو ماء لبني ربيعة فوزنه «فَعْلَانُ» لا «فَعْلَلُ»، لأنَّ «فَعْلَالاً» بناء نادر.
تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلي والزائد باختصار. ^(١١)ألا ترى أنك
إذا سئلت عن وزن «أحمر»، فقلت: «أفعل»، علم من ذلك زيادة الهمزة وأصالة ما عداها؟

(٢) زاد في س: وقوله.

(١) الفذعمل: الضخم من الإبل.

(٣) الزائد: الحرف المزيد في الكلمة الموزونة. وضعف أصلي أي: مضاعفاً من حرف أصلي. وقد حذف نون «يكن»
لضرورة، لأن ما بعدها ساكن وهو الزاي الأولى. وحذفت الياء الثانية من «أصلي» للوقف. وهو مضاف إليه مجرور
بالكسرة المقدرة على الياء الباقية. وثبتت لعدم التنوين بالوقف. وله: متعلقان بالمفعول الثاني المحذوف للفعل اجعل.
وما: مفعول به أول مؤخر، وهو اسم موصول حذفته صلته. وللأصل: متعلقان بفعل الصلة المحذوفة. وليس في
«أصلي» و«الأصل» إعطاء لاختلافهما في التكرير والتعريف. وفيما عدا الأصل: «ضعف أصل». وسقط الشطر الثاني من
ت ثم ألحق بالحاشية.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن اغدودن الشعر إذا طال، وجليه إذا ألبسه الجلباب.

(٥) في الليث ٩٢٦. س: «تقييد لقوله». ح: «معنى قوله». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٦) زاد في ح: «يقابل». ومن ذلك نحو: يَخْضُمُ وَيَهْدِي. وقد استدركتنا قبل عليه همزة «أفعل» المبدلة هاء. وكذلك تله
التفعل، نحو: يَصْدُقُ وَيَذْكُرُ.

(٧) انظر الأشموني ٤: ٢٥٤. ت: «ولكن إذا». س ح: ولكن إن.

(٨) في النسخ: التكرير.

(٩) س: قوبل.

(١٠) ت: «سمنان» بالضم هنا وفي الوزن بعد.

(١١) س: بالاختصار.

الثاني: المُعتبر في الوزن ما استحقّه الموزون من الشكل قبل التغيير.^(١) فلذلك يقال في وزن «رَدَّ». و«مَرَدَّ»: فَعَلَ وَمَفْعَلٌ. لأنَّ أصلهما: رَدَدَ وَمَرَدَدَ.

الثالث: لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد وعلى ترتيبها قُلبت الزنة، إذا وقع في الموزون قلب. كقولك في وزن «أَدَّرَ»: (٣) أَعْفَلٌ. لأنَّ أصله أَدُورٌ،^(٤) ثم قُلبت العين على الفاء.^(٥) وكذلك^(٦) لو كان في الموزون حذف وَزَن باعتبار ما صار إليه، بعد الحذف. كقولك^(٧) في «قاضٍ»: فاع، وفي «عِدَّةٍ»: عِلَّةٌ. إلّا إذا أُريد بيان الأصل، في المقلوب والمحذوف،^(٨) فيقال: أصله كذا ثم أعلّ.

الرابع: حكى بعضهم في تمثيل المُبدل في نحو «كِساء» قولين، قال: منهم من يُقابله بلفظه،^(٩) ومنهم من يُقابله بأصله. فمثال «كِساء»: فِعَاءٌ أو فِعَالٌ.

الخامس: ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين، وهو المعتمد.^(١٠) وللكوفيين في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره، من أنَّ الزائد إذا كان تكريرًا يُقابل بما يُقابل به الأصل، هو الصحيح وبه قال الأكثرون. وذهب بعضهم إلى أنَّ الزائد يُقابل بلفظه مُطلقًا، ولو كان تكريرًا، فتقول^(١١) في وزن «جَلَبَبَ». فَعَلَبَ.^(١٢)

(١) يستثنى من هذا ما كان في الحرف المزيد من قلب، أو إدغام دون إبدال. فالألف في نحو: بايَع تبادَل استلْقَى خاتَم غزال، تعتبر بما تزول إليه في: بُويَع تُبَوَّل يستلْقَى خواتم غَزِيل. وكذلك الواو في نحو: اخشوشَن عصفور جدول حَوْقَل، حين تقلب في: اخشيشان عصافير جُدَيْل حَيْقَال. ما عدا نحو: عُصَي وَدُنُو، يكون على «فُعُول». والإدغام في نحو: عِلْم تقَرَّب احمرَّ اطمأنَّ اشهابَ ابيضَّ اطمَرَّ اناقلَ، وما تصرف منه أيضًا، يعتبر بما صار إليه من تغيير الشكل، ولا يوزن بما استحق قبل التغيير. وإذا لم يكن الإدغام عُبِّر عن ذلك أيضًا، نحو: احمرار اطمئنان اطمأننت ارعوى يغمأ اجأوى. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٦ - ٢٣. وكذلك أعمايا وزنه: افعالَل، مثل احوأوى. وفي القاموس والتاج (عمي) خطأ بالإدغام، صوابه في التكملة (عمي) مع وهم من الناشر.

(٢) سقطت الواو من النسخ. ثم أقيمت في ت.

(٣) الأدر: جمع دار. والمراد بالقلب: التقديم والتأخير.

(٤) بل الأصل هو «أدور» كما جاء في ط. والهمزة بدل من الواو. الإتحاف ٢: ٣٦٥.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: «أصله أدور». فقلبت الواو همزة ثم قدمت وقلبت ألفًا، لقول الإمام البيت ٩٤٩. وفي حاشية س عن الجاربردي ص ٢١: «أصله... أعفل».

(٦) ط: ولذلك. (٧) سقطت من ط.

(٨) في النسخ: «والموزون». وقد صوب في ت كما أثبتناه. وكذلك يقال في المبدل.

(٩) وكذلك ما أبدل من تاء الافتعال والتفعل وكل حرف زائد، وما قلب من حروف العلة، وما أدغم. شرح الشافية ١: ١٨ -

٢٢ والجاربردي ص ١٦ - ١٧ والمتنصف ١: ١٦ - ١٨ و٢٠٧: ٢ وسفر السعادة ص ١٠ - ١١ والأشياء والنظائر ٣: ٨٦ -

٨٨ والإتحاف ٢: ٣٦٥.

(١٠) زاد في النسخ: عليه.

(١١) زاد في س: وقوله.

(١٢) ط: مكرَّرًا فيقال.

٩٢٩ - واحْكُم، بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ «سِمِسِم» وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَلِمِمْ^(١) إِذَا تَكَرَّرَ حَرْفَانِ، وَلَا أَصْلَ لِلْكَلِمَةِ غَيْرَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يُفْهَمْ الْمَعْنَى بِسُقُوطِ الثَّالِثِ عَمَّتْهَا^(٢) الْأَصَالَةُ، نَحْوُ: سِمِسِم. فَوَزْنُهُ «فَعْلِلٌ» لِأَنَّ أَصَالَه اثْنَيْنِ مُتَعَيِّنَتَيْنِ،^(٣) وَلَا بَدْءَ مِنْ ثَالِثٍ مُكْمَلٍ لِلْأَصُولِ،^(٤) وَلَيْسَ أَحَدُ الْبَاقِيَيْنِ بِأَوَّلَى^(٥) مِنَ الْآخَرِ، فَحُكِمَ بِأَصَالَتِهِمَا. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ لَا خِلَافَ فِيهِ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يُؤْهِمُهُ. وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ وَعَنْ بَعْضِ^(٦) الْكُوفِيِّينَ أَنَّ وَزْنَ «فَعْلِلٌ» تَكَرَّرَتْ فَاؤُهُ. وَهُوَ بَعِيدٌ.

وإِنْ فُهِمَ الْمَعْنَى بِسُقُوطِ ثَالِثِهِ نَحْوُ «لَمِلِمٌ» - وَهُوَ أَمْرٌ مِنْ «لَمَلِمْتُ»^(٧) بِمَعْنَى: لَمَمْتُ -^(٨) فَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ: مَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الزَّجَاجَ أَنَّ حُرُوفَهُ كُلَّهَا مُحْكُومَةٌ بِأَصَالَتِهَا، كَالنَّوْعِ الْأَوَّلِ. فَوَزْنُ «لَمِلِمٌ»: فَعْلِلٌ. وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ مَا يُفْهَمْ الْمَعْنَى عِنْدَ سُقُوطِ ثَالِثِهِ وَمَا لَا يُفْهَمْ. وَالثَّانِي: مَذَهَبُ الزَّجَاجِ أَنَّ الصَّالِحَ لِلْسُقُوطِ زَائِدٌ، فَتَكُونُ اللَّامُ الثَّانِيَّةُ مِنْ «لَمِلِمٌ» زَائِدَةً.^(٩) وَالثَّالِثُ: مَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الصَّالِحَ لِلْسُقُوطِ بَدَلٌ^(١٠) مِنْ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ. فَأَصْلُ «لَمِلِمٌ» عَلَى قَوْلِهِمْ: لَمَمَ. فَاسْتَقْلَلُوا^(١١) ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ، فَأَبْدَلُ مِنْ أَحَدِهَا حَرْفَ يُمَاطِلِ الْفَاءِ. وَزَدَ مَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا^(١٢) فِي مَصْدَرِهِ: فَعْلَلَةٌ. وَلَوْ كَانَ مُضَاعَفًا فِي الْأَصْلِ لَجَاءَ عَلَى «التَّفْعِيلِ». وَاخْتَارَ الشَّارِحُ^(١٣) مَذَهَبَ الْكُوفِيِّينَ.

فَإِنْ تَكَرَّرَ حَرْفَانِ، وَلِلْكَلِمَةِ أَصْلٌ غَيْرُهُمَا، حُكِمَ^(١٤) بِزِيَادَةِ^(١٥) الضَّعْفَيْنِ نَحْوُ: صَمَخَمَخَ

(١) يتحدث عن مضعف الرباعي. واحكم: اقطع. وتأصيل الشيء: جعله أصلياً. وفي حاشية ت عن التواتي: أن «سسم» بكسر السينين هو الجلجلان، ويفتحهما هو الثعلب واسم موضع أيضاً. والخلف: الخلاف أي اختلاف العلماء. وللملم فعل أمر معناه: اجمع. ونحو: معطوف على سسم. والكاف: في محل جر بالحرف: في. وهو مضاف إلى «الملم» على الحكاية. والجار والمجرور «في ك»: متعلقان بخبر الخلف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) فيما عدا الأصل: عمتها.

(٣) ط: متيقنة.

(٤) ط: لأصوله.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٣٥. ط: أولى.

(٦) سقطت من ت.

(٧) ت: للملم.

(٨) فوقها في ت: بمعنى جمعت.

(٩) في حاشية ت: أي: «مقدرة السقوط». فوزن للملم: فعلل. وهو كالأول إلا أن اللام: الأولى هناك أصلية، وهي هنا زائدة. ووزن ككفف: فعكل. وفي مثله تظهر ثمرة الخلاف.

(١٠) ط: أبدل.

(١١) س: فاستقل ثلاثة أمثال متواليات.

(١٢) أي: العرب. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٦.

(١٣) ص ٨٢٨.

(١٤) زاد في ت وح و ط: فيه.

(١٥) زاد في ح: أحد.

وَمَرْمَرِيْسٌ. ^(١) وفي تعيين الزائد في نحو ذلك خلاف. وذكر في «التسهيل» ^(٢) أنه يُحكم بزيادة ثاني المُتماثلات وثالثها في نحو: صَمَحَمَحْ - يعني الحاء الأولى والميم الثانية - وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو: مَرْمَرِيْسٌ. يعني الميم الثانية ^(٣) والراء التي تليها. واستدلّ بعضهم على زيادة الحاء الأولى في «صَمَحَمَحْ»، والميم الثانية في «مَرْمَرِيْسٌ»، بحذفهما في التصغير حيث قالوا: ^(٥) صَمِيْمَحْ وَمُرْمَرِيْسٌ. ونُقل عن الكوفيين في «صَمَحَمَحْ» أنّ وزنه «فَعْلَلٌ»، وأصله «صَمَحَحْ»، أبدلوا الوُسْطى ميمًا. ^(٦)

[زيادة الألف]

٩٣٠ - فَأَلِفٌ، أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٍ، زَائِدٌ، بِغَيْرِ مَبْنٍ ^(٧)
 شرع الناظم في بيان ما تَطَرَّدَ زيادته من الحروف العشرة، فذكر أنّ الألف إذا صحب أكثر من أصلين ^(٨) فهو زائد، كَأَلِفٌ: كِتَابٌ وَسِرْدَاخٌ. ^(٩) وعلة ذلك أنّ أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دلّ الاشتقاق على زيادته، فحُمِلَ عليه ما سواه. وقد فهم من قوله «أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ» أنّه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائداً، بل إن كان في فعل أو اسم مُتَمَكِّنٌ فهو بدل من أصل، إمّا ياء نحو: ^(١٠) رَحَى، أو واو ^(١١) نحو: عَصَا. ولا تكون الألف أصلاً إلّا في حرف أو شبهه. ^(١٢)
 ونزيد هذا الموضوع بياناً، فنقول: للألف ثلاثة أحوال: أولها: ^(١٣) أن تكون مُصاحبة لأصلين فقط فيتعيّن الحكم بعدم زيادتها، كما ذكر. وثانيها: أن تكون مُصاحبة لأكثر من أصلين فيتعيّن الحكم بزيادتها، كما ^(١٤) تقدّم، إلّا في نحو: عَاعَى وضَوْضَى، ^(١٥) من مُضاعف

(١) الصمحمح: الشديد الغليظ. والمرمريس: الداهية. (٢) ص ٢٩٧.

(٣) ت ح: «الثالثة». وسقطت من ط.

(٤) يعني أبدلوا الحاء الوسطى ميمًا. وزاد في النسخ: نحو.

(٥) ط: قال. (٦) زاد في س: وقوله.

(٧) الأصلان: الحرفان الأصليان. وصاحب أي: رافق في الكلمة الواحدة. والمبن: الكذب والباطل. وألف: مبتدأ خبره: زائد. وجاز الابتداء بنكرة لوصفها بجملة صاحب. وأكثر: مفعول به مقدم. وبغير: متعلقان بحال من الضمير المستتر في زائد. وبغير مبن أي: حقاً لا شك فيه. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٨) ت ح: حرفين.

(٩) في حاشية ت عن الزبيدي أن السرداخ الطويل، وجماعة الطلح، والسرداخ: الأماكن اللينة. انظر التاج (سردح).

(١٠) أغفل مثال الفعل نحو: رمى وقضى وهدى وسال وباع.

(١١) في النسخ: «وإما واو». ومثال الفعل: دعا وسما وعاد وقام.

(١٢) شبه الحرف هو الأسماء الموغلة في البناء نحو: ما وذا ومتى ومهما. والحرف نحو: لا وها وإلى وحتى.

(١٣) ح: «الأول». وانظر الممتع ص ٢٧٩ - ٢٨٥ والارتشاف ١: ٩٨.

(١٤) ح ط: لما.

(١٥) في حاشية ت عن الزبيدي: «عاعيت عاعة. وهو زجر للضئين. والضوة: الصوت والجلية. والضوضاء مثله. وقد وضوضى الناس»، وعن التواتي عن شيخه أن عاعى أصله «يعي»، وألف وضوضى بدل من ياء هي بدل من واو.

الرباعي، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة. وثالثها: أن تكون مُصاحبة لأصلين، والثالث يحتمل الأصالة والزيادة. فإن قَدَرْتَ أصلته فالألف زائدة، وإن قَدَرْتَ زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟ قلت: إن كان ذلك المُحتمِل همزة مُصدّرة أو ميمًا مُصدّرة، أو نونًا ثالثة ساكنة في خماسي، حكم عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو: أفعى وموسى، وعَقَنْقَى^(١) إن وُجد في كلامهم، ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف، نحو: أرطى،^(٢) فيمن قال: ^(٣) أديم مأروط. ^(٤) وإن كان المُحتمِل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصلته وزيادة الألف. كذا ذكروا. ^(٥) وقال في «التسهيل»: ^(٦) وترجح زيادة ما صُدِر، من ياء أو همزة أو ميم، على زيادة ما بعده من حرف لين. ^(٧) فسوى بين الياء والهمزة والميم في ذلك.

ثم اعلم أن الألف لا تُزاد أولًا، لامتناع الابتداء بها، وتُزاد في الاسم ثانية نحو: ضارب، وثالثة نحو: كِتَاب، ورابعة نحو: حُبلى، وخامسة نحو: انطلاق، وسادسة نحو: قَبْعَرَى. ^(٨) وسابعة نحو: أربعاوى. ^(٩) وتُزاد في الفعل ثانية نحو: قَاتَلَ، وثالثة نحو: تَغَافَلَ، ورابعة نحو: سَلَقَى، ^(١٠) وخامسة نحو: اجَاوَى، وسادسة نحو: اغرندى. ^(١١)

[زيادة الياء والواو]

٩٣١ - واليا كذا والواو، إن لم يَقْعَا كما هُما في: يُؤَيُّوْ وَوَعَوَعَا^(١٢)

- (١) الموسى: آلة الحلاقة. وعقنقى لفظ مصنوع لا معنى له. وفي حاشية ت عن التواتي: قوله: «إن وجد في كلامهم» راجع إلى عقنقى.
- (٢) الأرطى: شجر يذيق به.
- (٣) أي: في لغة من قال.
- (٤) في حاشية ت عن التواتي: أي: جلد مدبوغ. فالألف زائدة والهمزة ليست بزايدة. ومن قال «أديم مَرطِي» فالعكس.
- (٥) في النسخ: «كذا قالوا». ط: كما ذكروا.
- (٦) ص ٢٩٧ - ٢٩٨.
- (٧) زاد في س: أو تضعيف.
- (٨) القبعري: الجمل الضخم.
- (٩) الأربعاوى: قعدة المترج. وفي حاشية ت عن التواتي أنها عمود الخباء.
- (١٠) سلقاه: صرعه على قفاه.
- (١١) في حاشية ت عن التواتي أن اجاوى من الجؤوة. وهي لون للخليل بين الحمرة والسواد. واغرندى أي: علا وغلب. وزاد هنا في س: وقوله.
- (١٢) حذف همزة «الياء» للتخفيف. وكذا أي: مثل حكم الألف. واليا: مبتدأ خبره الكاف. والواو: معطوف على الياء. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وليس ضرورة كما زعم الأزهرى، لأن فعل الشرط ماض في المعنى. والكاف الثانية: حال من فاعل يقع. والألف في يقعا: ضمير متصل في محل رفع فاعل. وما: حرف مصدري. وهما: مبتدأ خبره متعلّق. في. والجملة الاسمية صلة «ما» المصدرية، والمصدر المؤول مضاف إليه. والتقدير: مثل كونهما في يؤيؤ ووعوع. ووقوع صلة ما المصدرية جملة اسمية صحيح ونادر. انظر إعراب الجمل وأشياء الجمل ص ١٢٤ - ١٢٥. وقد اضطرب الأزهرى وغيره في توجيه الإعراب، مع أن النحاة لهم توجيه له مشهور، هو جعل «ما» كافة للكاف وهو مردود لأنه يقطع الكلام بين الجملتين أحيانًا. ووعوع: معطوف على يؤيؤ على الحكاية.

يعني: أَنَّ الياء والواو مثل الألف، في أَنَّ كلاً منهما إذا صحب^(١) أكثر من أصلين حُكم بزيادته، إِلَّا الشنائي المكرّر نحو: يُؤَيُّوْ لَطَائِرُ ذِي مِخْلَبٍ - قال الجوهري: ^(٢) «شبه الباشق. والجمع اليأيى» - وَوَعَوْغٌ: إذا صَوَّت. فهذا النوع يُحكم فيه بأصالة حروفه كلّها كما حُكم بأصالة حُرُوف: سَمِيسِم^(٣).

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضاً، فنقول: الواو والياء^(٤) لهما ثلاثة أحوال: ^(٥) فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان. وإن صحبا ثلاثة فصاعداً مقطوع^(٦) بأصالتها^(٧) فهما زائدان، إِلَّا في الشنائي المكرّر كما تقدّم. وإن صحبا أصلين وثالثاً مُحتمِلاً فإن كان همزةً أو ميماً مُصدرين حُكم بزيادتهما، وأصالة الياء والواو نحو: أَيْدَعُ وَالْأَوْتُكَي، ^(٨) إِلَّا أن يدلّ دليل على زيادة^(٩) الياء والواو. ^(١٠) وإن كان غيرهما^(١١) حُكم بأصالته وزيادة الياء والواو، ما لم يدلّ دليل على خلاف ذلك. ^(١٢)

ثمَّ إِنَّ الياء تُزاد في الاسم أَوَّلًا^(١٣) نحو: يَرْمَعُ، ^(١٤) وثانيةً نحو: ضَيَّعَمَ، ^(١٥) وثالثةً نحو: قَضِيْبٌ، ورابعةً نحو: جَذْرِيَّةٌ، ^(١٦) وخامسةً نحو: سُلْخَفِيَّةٌ، ^(١٧) وسادسةً نحو: الْهَائِيَّةُ، ^(١٨) وسابعةً في نحو: خُنْزَوَانِيَّةٌ. وتُزاد في الفعل أَوَّلًا نحو: يَضْرِبُ، وثانيةً

(١) ت: صاحب.

(٢) الصحاح ص ٨٥.

(٣) في البيت ٩٢٩.

(٤) فيما عدا الأصل: الياء والواو.

(٥) الممتع ص ٢٨٦ - ٢٩٤ والارتشاف ١: ١٠٣ و ١٠٧.

(٦) كذا على تقدير مبتدأ أي: هي. س: «محكوماً». ط: مقطوعاً.

(٧) الضمير للثلاثة. ت ح: بأصالتهما.

(٨) ط: «ويرزود». والمزود: وعاء الزاد. وهو وهم عن الصبان، وصوابه «يرزود». الكتاب ٢: ١٣١. وفي حاشية ت عن

التواتي أن الأيدع الزعفران، وعن الأشموني أن الأوتكى نوع من الثمر.

(٩) فما عدا س: أصالة.

(١٠) نحو: «أولق» في لغة من قال: ألق، و«أطل» لورود إطل عن العرب. ح: «الياء». ط: الميم والهمزة.

(١١) فوقها في ت عن التواتي: يعني: من حروف الزيادة.

(١٢) ت ح: «ما لم يدل دليل على أصالة الياء والواو». وسقط من س.

(١٣) ط: أولى.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي أنه حجارة بيض تلمع.

(١٥) الضيغم: الأسد.

(١٦) فوقها في ت عن التواتي: قطعة من الأرض.

(١٧) السلفية هي السلفاة. وزاد في س: قبل.

(١٨) الألهانية: عظمة الله - تعالى - وجلاله. وفيها ياءان زائدتان: سادسة وسابعة. ط: قبل وسادسة نحو مغناطيس.

(١٩) في حاشية ت أن الخنزوانية التكبير. والياء مشددة خلافاً للصبان ففيها ياءان زائدتان: سابعة وثامنة. س ط: وسابعة نحو.

نحو: ^(١) بَيَّطَرَ، وثالثة عند من أثبت «فَعِيلَ» في أبنية الأفعال نحو: رَهِيأ. ^(٢) ورابعة في نحو: ^(٣) قَلَسَيْتُ، وخامسة في نحو: ^(٤) تَقَلَسَيْتُ، وسادسة في نحو: ^(٥) اسَلَنْقَيْتُ.

والواو تُزاد في الاسم ثانية نحو: كَوَثَرُ، ^(٦) وثالثة نحو: عَجُوزُ، ورابعة نحو: عَرْقُوءُ، ^(٧) وخامسة نحو: قَلَنْسُوءُ، ^(٨) وسادسة نحو: أَرْبَعَاوَى. ^(٩) وتُزاد ^(١٠) في الفعل ثانية نحو: حَوَقَلَ، ^(١١) وثالثة نحو: جَهَوَرَ، ^(١٢) ورابعة نحو: اَعْدَوَدَنَّ. ^(١٣)

ومذهب الجمهور أَنَّ الواو لا تُزاد أولًا، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة أطردها همزها أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز ^(١٤) المكسورة أقل، أو مفتوحة فتتطرق إليها الهمزة، ^(١٥) لأنَّ الاسم يُضَمُّ أوله في التصغير، والفعل يُضَمُّ أوله عند بنائه للمفعول. فلمَّا كان زيادتها أولًا يُؤدِّي ^(١٦) إلى قلبها همزة رفضوه، ^(١٧) لأنَّ قلبه همزة قد يُوقِع في اللَّبْس. ^(١٨)

وزعم قوم أَنَّ واو ^(١٩) «وَرَنْتَلْ» - وهو الشر ^(٢٠) - زائدة على سبيل التُّدْوِير. وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنَّه يُؤدِّي إلى بناء «وَفَنَعَلْ» وهو مفقود. والصحيح أَنَّ الواو ^(٢١) أصلية. واختلف في لامه فقال الفارسي: زائدة. وإليه ذهب المُصَنِّف. وقال غيره: أصلية. ووزنه على

- (١) في حاشية ت عن التواتي: تقول: يبطرت الشيء، إذا شققته.
- (٢) في حاشية ت عن التواتي: رهيأ الرجل إذا لم يحكم الرأي وشنَّ عليه.
- (٣) قلستيه: ألبست القلنسوة. ت ح ط: «ورابعة نحو» س: ورابعة.
- (٤) تقلستيت: لبست القلنسوة. وفيما عدا الأصل: وخامسة نحو:
- (٥) اسلنقيت: نمت على ظهري. وفيما عدا الأصل: وسادسة نحو.
- (٦) الكوثر: الخير العظيم.
- (٧) العرقوة: الخشية المعروضة على فم الدلو.
- (٨) القنسوة: ما يلبسه الرأس.
- (٩) الأربعاوى: قعدة المتبرع.
- (١٠) في حاشية الأصل: يعني الواو.
- (١١) حوقل: كبر وعجز عن الجماع.
- (١٢) جهور: رفع صوته.
- (١٣) اعدودن النبات: طال وكثر.
- (١٤) ت: همزة.
- (١٥) س ط: فيتطرق إليها الهمزة.
- (١٦) س ط: كانت زيادتها أولًا تؤدِّي.
- (١٧) س: رفضوها.
- (١٨) في حاشية ت عن التواتي: لأنه يتوهم أنها أصلية وليست منقلبة عن شيء. واللبس راجع إلى جميع الصور.
- (١٩) في النسخ: الواو في.
- (٢٠) سقط التفسير من س.
- (٢١) زاد في س: «فيه». وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢٠٣٨.

هذين القولين «فَعَنْلَلْ». إِلَّا أَنَّ اللام الأخيرة على^(١) الأول منهما^(٢) زائدة، وعلى الثاني أصلية. تنبيهان:

الأول: قد اتضح أَنَّ الواو والياء^(٣) بينهما فرق. وهو أَنَّ الواو لا تُزاد أولًا بخلاف الياء. الثاني: إذا تصدّرت الياء، وبعدها ثلاثة أصول. فهي زائدة كما سبق نحو: يَرْمَعُ.^(٤) وإذا تصدّرت وبعدها أربعة أصول، فهي أصل كالياء في: يَسْتَعُورُ. وهو شجر يُتَسَوَّكُ بعيده، ووزنه «فَعَلَّلُولٌ» كَعَضْرُقُوط. ^(٥) هذا هو الصحيح. ^(٦) لأن الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة في مثله، إِلَّا في المضارع نحو: يَدْحِرْجُ. فَإِنَّ زيادتها فيه معلومة.^(٧)

[زيادة الهمزة والميم]

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ، سَبَقَا ثَلَاثَةً، تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا^(٨) الهمزة والميم مُتساويان^(٩) في أَنَّ كلاً منهما إذا تصدّر، وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فهو زائد نحو: أحمدُ^(١٠) وأفكَلُ^(١١) ومُكرَمٌ، لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة. فحُمل عليه ما سواه.

فإن قلت: فقد حكم سيبويه^(١٢) وأكثر النحويين على ميم «مِرْجَلٍ»^(١٣) بأنّها^(١٤) أصل، مع أَنَّ بعدها ثلاثة أصول، وكذلك ميم «مُغْفُورٍ» بالفاء والثاء.^(١٥) وهو ضرب من الكمأة. وقد

(١) زاد في النسخ: القول.

(٢) ح: الياء والواو.

(٣) العضر فوط: ذكر المعطاء.

(٤) زعم ابن دريد في الجمهرة ٤٠٤:٣ أَنَّ الياء زائدة والوزن: يقتول. انظر الخصائص ٣:٣٤٠.

(٥) زاد في س: وقوله.

(٦) التأسيس: الحكم بالأصالة. وتحقق: ثبت وصح. وروي بالبناء للمجهول أي: عرف حقيقة. وها: حرف زائد للتنبيه وتوكيد الإشارة، حذفت ألفه في الرسم اصطلاحاً. والكاف: خبر مقدم. وجملة سبقا: صفة لهمز وميم. والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وثلاثة: مفعول به. وتأصيلها أي: تأسيس الثلاثة، مبتدأ خبره جملة تحقق. والألف: حرف زائد للإطلاق. والجملة الاسمية صفة لثلاثة. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٧) ح ط: «متساويان». وانظر الممتع ص ٢٢٧ - ٢٦٥ والارتشاف ١: ٩٤ - ٩٨.

(٨) في النسخ: أحمر.

(٩) الأفكل: الرعدة. ط: إفكل.

(١٠) الكتاب ٢: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(١١) الميرجل: قدر من الحجارة أو النحاس.

(١٢) في النسخ: أنها.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «أي: مغثور. وأبدل من الثاء المثلثة فاء». وفي حاشية س: «ويقال: مغثور». وسقط «بالفاء والثاء» من ط. وتفسير المغفور بالكمأة وهم. فالمغفور: صمغ شبيه بالناطف والعمل ينضجها الثمام والعشر والرمث.

ذهب كثير إلى أن ميم «مِرْعَزَى»^(١١) أصل، فلم يطرّد هذا القانون.^(١٢) قلت: هو^(١٣) مُطَرَّد، ما لم يُعارضه دليل على الأصالة، من اشتقاق أو نحوه،^(١٤) فَيُحْكَمُ بِمُقْتَضَى الدليل، كما عارض في «مِرْجَل» ثُبُوت ميمه في التصريف كقولهم: مِرْجَلُ الحائك الثوب، إذا نَسَجَهُ مَوْشِيًا^(١٥) بوشي يقال له: المَرَاجِلُ. قال ابن خروف: المُمَرَّجَلُ:^(١٦) ثوب يُعْمَلُ بدارات، كالمَرَاجِل. وهي قُدُور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعرّزى^(١٧) إلى زيادة ميم «مِرْجَل» اعتمادًا على ذلك الأصل،^(١٨) وجعل ثبوتها في التصريف كشوت ميم «تَمَسْكَن» من المَسْكَنَة، و«تَمَنْدَل» من المَنْدِيل، «وَتَمْدَرَع» إذا لبس المِدرَعَة، والميم فيها زائدة. ولا حُجّة له في ذلك، لأن^(١٩) الأكثر في هذه: تَسْكَنَ وَتَنْدَلُ وَتَدْرَعُ. قال أبو عثمان:^(٢٠) هو أكثر كلام العرب.^(٢١)

وأما «مُغْفُور» فعن سيبويه فيه قولان:^(٢٢) أحدهما: أن الميم زائدة. والآخر: أنها أصل، لقولهم: ذَهَبُوا يَتَمَغْفَرُونَ، أي: يَجْمَعُونَ الْمُغْفُورَ، ضرب من الكَمَاءِ.^(٢٣)

وأما «مِرْعَزَى»^(٢٤) فمذهب سيبويه^(٢٥) أن ميمه زائدة. وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم: كِسَاءٌ مُمَرَّعَزٌ،^(٢٦) دون «مُرْعَزٌ». ^(٢٧) وألزم المُصَنَّفُ سيبويه أن يُوافق على الأصالة في «مِرْعَزَى» أو يُخالف في الجميع.

تنبيهات:

الأول: فُهِمَ من قوله «سَبَقَا» أنَّهُمَا لَا يُحْكَمُ بِزِيَادَتِهِمَا مُتَوَسِّطِينَ، وَلَا مُتَأَخِّرِينَ،^(٢٨) إِلَّا

- (١) المرعزى: الزغب تحت شعر العنز. انظر المعرب ص ٣٥٥. وفي حاشية ت عن التواتي: المرعزى: ثوب مزخرف. وهو المعروف بالمرنزي. وهو عجمي معرب. س: مرعز.
- (٢) أي: الحكم بزيادة الميم أولاً إذا كان بعدها ثلاثة أصول.
- (٣) ح: وهو.
- (٤) س: أو غيره.
- (٥) ح ط: موشى.
- (٦) فيما عدا ت: المِرْجَل.
- (٧) أحمد بن سليمان بن عبدالله التتوخي، شاعر لغوي نحوي أعمى توفي سنة ٤٤٩.
- (٨) هو ما ورد في البيت ٩٢٦. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: ما صاحبها أكثر من أصلين.
- (٩) يعني أن القياس مع الفارق، لأن الميم في هذه الأفعال ليست لازمة لزومها في مِرْجَل.
- (١٠) المنصف ١: ١٣٠ والممتع ص ٢٤٢ والارتشاف ١: ٩٧.
- (١١) فيما عدا الأصل: كلام أكثر العرب.
- (١٢) الكتاب ٢: ٣٢٨ - ٣٢٩.
- (١٣) كذا. وانظر تعليقا عليه قبل سطور.
- (١٤) س: مرعز.
- (١٥) الكتاب ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥ و ٣٤٤ ط: فذهب سيبويه إلى.
- (١٦) المرعز: في نسجه ما لان من الصوف.
- (١٧) زعم الصبان ٤: ٢٦١ أن المرعز والمرعز بتشديد الزاي فيهما. وهو وهم.
- (١٨) س: متوسطين ولا متأخرتين.

بدليل، ويُستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف،^(١) وقبلها أكثر من أصلين. فإنها تطرد زيادتها. وسيأتي.^(٢)

ومثال ما حُكم فيه بزيادة الهمزة، وهي غير مُصدّرة: شَمَالٌ واحْبَنْطَأ.^(٣) ومثال ما حُكم فيه بزيادة الميم، وهي غير مُصدّرة: دُلَامِصٌ^(٤) وزُرْقَم.

أما «شَمَالٌ» فالدليل على زيادة همزتها سُقوطها في بعض لغاتها. وفيها عشر لغات: شَمَالٌ، وشَمَلٌ بتقديم الهمزة على الميم، وشَمَالٌ على وزن «قَذال»،^(٥) وشَمُولٌ بفتح الشين، وشَمَلٌ بفتح الشين والميم،^(٦) وشَمَلٌ بإسكان الميم، وشَمِلٌ على وزن «فَيْصَل»،^(٧) وشَمَالٌ على وزن «كِتَاب»، وشَمِيلٌ^(٨) بفتح الشين وكسر الميم، وشَمَالٌ بتشديد اللام.^(٩) واستدل ابن عُصفور^(١٠) وغيره على زيادة همزة شَمَالٌ، بقولهم: شَمَلَتِ الرِّيحُ، إذا هبَّتْ شَمَالاً. واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله: شَمَالَتْ. فنُقِلَ،^(١١) فلا يصح الاستدلال به.

وأما «احْبَنْطَأ» فالدليل على زيادة همزته سُقوطها في الحَبِط.^(١٢) والظاهر أنَّ وزن احْبَنْطَأ: «افْعَنْطَأ». وزعم بعضهم أنَّ وزنه «افْعَنْطَى»^(١٣) كاسرندي،^(١٤) والهمزة فيه بدل من الألف. قال: لأنَّ «افْعَنْطَأ» بناء مفقود.

وأما «دُلَامِصٌ» فالدليل على زيادة ميمها^(١٥) سُقوطها في قولهم: دِرْعٌ دِلَاصٌ. يقال: ^(١٦) دُلَامِصٌ ودُمَالِصٌ ودُلَمِصٌ ودُمَلِصٌ ودِلِصٌ ودِلَاصٌ. وهو الشيء البراق. وذهب أبو عُثمان^(١٧)

(١) ط: الألف.

(٢) في البيت ٩٣٣.

(٣) الشمال: ربح الشمال. واحبنتأ: انتفخ بطنه.

(٤) الدلامص: البراق.

(٥) القذال: مؤخر الرأس.

(٦) في النسخ: بفتح الميم.

(٧) ت س ط: فيعل.

(٨) في النسخ: وشمل.

(٩) زاد في القاموس حادية عشر. وهي: شَوَمَلٌ على وزن جوهر.

(١٠) المتن ص ٢٢٧.

(١١) أي: نقل الفتح إلى الميم وحذفت الهمزة.

(١٢) الحبط: انتفاخ البطن عن كثرة الأكل.

(١٣) انظر الكتاب ٢: ١٦٣ والمنصف ٣: ١٠ وصر الصناعة ص ٦٦٥ ح: افعنل.

(١٤) اسرندي: اعتلى وغلب.

(١٥) ح: ميمه.

(١٦) في النسخ: ويقال.

(١٧) المنصف ١: ١٥١ - ١٥٢ والإتحاف ٢: ٣٦٦.

إلى أَنَّ الميم في «دَلَامَص» وأخواته أصل، وإن وافقت دِلَاصًا في المعنى. فهي ^(١) عنده من باب: سَبَطَ وَسَبَطَر. ^(٢)

وأما «زُرُقُم» فالدليل على زيادة ميمه ^(٣) واضح، لأنّه من الزُرقة. والزُرُقُم هو الأزرق.

الثاني: فهم من قوله «ثَلَاثَة» أنّهما إذا سبقا أصلين فقط، نحو: أَمَرَ وَمَنَعَ، أو أربعة أصولًا نحو: إسْطَبَلُ ^(٤) وَمَرْزُجُوشُ، ^(٥) فلا يُحْكَم بزيادتهما، بل يُحْكَم بأصالتهما. أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلًا ^(٦) لأقلّ الأبنية. وأما إذا سبقا أربعة لأنّ ^(٧) الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة، في نحو ذلك إلّا في فعل، أو محمول عليه، نحو: أَدْحَرَجُ وَمُدْحَرَجُ. فوزن إسْطَبَلُ: ^(٨) فَعْلَلُ، ووزن مَرْزُجُوشُ: فَعْلَلُولُ. وقياس: إبراهيم وإسماعيل، أن تكون همزتهما أصلية، ^(٩) لو كانا عربيّين. ولذلك ردّ أبو العباس على سيبويه قوله في تصغيرهما: بُرَيْهيمَ وَسُمَيْعِيلَ. وتقدّم ذلك في باب «التصغير». ^(١٠)

الثالث: فهم من قوله «تأصيلها» ^(١١) تحقّقًا أنّهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقّق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها ^(١٢) احتمال، لا يُقدّم على الحكم بزيادتهما إلّا بدليل. وهذا فيه نظر، لأنّ الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها مُحْتَمَل للأصالة ^(١٣) والزيادة حُكْم بزيادة الهمزة والميم، وبأصالة ذلك المُحْتَمَل إلّا بدليل. ولذلك حُكْم بزيادة همزة: أُنْفَعَى وَلِأَيْنِ ^(١٤) وإِجَاصُ، ^(١٥) وميم: مُوسَى ^(١٦) ومِرْزُودُ ^(١٧) ومِجَنُ. ^(١٨) وفي مِجَنٍ عن سيبويه

(١) ح: فهو.

(٢) أي: من المترادفات المتفقة في معظم الحروف. والسبط والسيطر: الطويل.

(٣) ح: الميم. (٤) فيما عدا الأصل: إصطبل.

(٥) المرزجوش: ضرب من النيات.

(٦) تكميلًا: مفعول لأجله عامله وعامل «إذا» أيضًا الفعل «يُؤَصِّلَان» المقدر، دل عليه ما قبله. وهو: يحكم بأصالتهما. ت: فتكميل.

(٧) الجار والمجرور متعلقان بالفعل المقدر كالذي قدر قبل مع فاء الجواب. ط: فإن.

(٨) في النسخ: إصطبل.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: لأن الهمزة صاحبت أكثر من ثلاثة أصول، فيحكم لها بالأصالة، فيحذف من الأخير في التصغير على هذا.

(١٠) في شرح البيت ٨٥٠. (١١) ت ح: تأصيلها.

(١٢) ح: جميعهما بل كان في أحدهما.

(١٣) ط: لا يحتمل الأصالة.

(١٤) زاد في س: «اسم رجل». وهو من جمير. انظر الكتاب ٣١٦: ٢ والمتع ص ٢٣٢. ط: وأبين.

(١٥) كذا. والإجاص همزته أصل بلا خلاف. وهو الكثرى. ولعل الصواب: «إمخاض» كما في الكتاب ٣١٦: ٢.

(١٦) موسى: آلة الحلاقة.

(١٧) المروء: محور البكرة. ت: «مروء». ط: «مِرْزود». وانظر الكتاب ٣١١: ٢.

(١٨) في حاشية ت: مِجَن: اسم للترس. ولِأَيْن: اسم رجل.

قولان،^(١) والأصح أن ميمه زائدة.

فإن^(٢) دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المُحْتَمِل، حُكِمَ بِمُقْتَضَاهُ كما حُكِمَ بِأَصَالَةِ هَمْزَةِ «أَرَطَى» فيمن قال: (٣) أَدِيمَ مَأُورِطَ، (٤) وهَمْزَةُ «أُولُقْ» - وهو الْجُنُون - فيمن قال: (٥) أُلُقْ فهو مَأُورِقٌ، وبأصالة ميم «مَهْدُدُ» (٦) وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه زائدة لكان «مَفْعَلًا»، فكان يجب إدغامه. وكذلك ميم «مَاجِجٌ» (٧) أصل لما ذكره وأجاز السيرافي في: مَاجِجٌ وَمَهْدُدٌ، أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذًا. وما ذكره الشارح، (٨) من أن في قوله «تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا» تنبيهًا على أصالة همزة «أُولُقْ» وميم «مَهْدُدُ»، بنى على ذلك المفهوم.

الرابع: تزداد الهمزة في الاسم أولًا (٩) كأحمر، وثانية كشامل، وثالثة كشمال، (١٠) ورابعة كخطاط، وهو الصغير (١١) - وخامسة كحمرء، وسادسة كحُرُوراء، (١٢) وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبريطياء. (١٣)

والميم تزداد أولًا كَمَرْحَبٍ، (١٤) وثانية كدملص، وثالثة: كدلمص، (١٥) ورابعة كزُرْقَم، (١٦) وخامسة كضبارم، لأنه من الضُّبْرِ. وهو شِدَّةُ الْخَلْقِ. (١٧) وذهب ابن عُصْفُور (١٨) إلى أنها في «ضبارم» أصلية. قال في «الصحاح»: (١٩) الضُّبَارِمُ بِالضَّم: الشديد الْخَلْقِ من الأسد.

(١) كذا. والمعروف وجه واحد هو أصالة الميم. الكتاب ٢: ٣٣٠. وانظر ٢: ٣٤٩ والارتشاف ١: ٩٦.

(٢) ط: فإذا.

(٣) أي: في لغة من قال.

(٤) الأديم: الجلد. والمأورط: المدبوغ بالأرطى.

(٥) س: في قول من قال.

(٦) مهدد: اسم امرأة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٧.

(٧) ماجج: اسم موضع.

(٨) ص ٨٣٠.

(٩) ط: أولى.

(١٠) الشامل والشمال: ربح الشمال.

(١١) سقط التفسير من النسخ.

(١٢) حروراء: اسم موضع في العراق.

(١٣) البريطياء: الثياب.

(١٤) مرحب: اسم رجل. س: كمرجبا.

(١٥) الدملص والدلمص: البراق.

(١٦) الزرقم: الأزرق.

(١٧) ح: «شدة من الخلق». ط: شدة في الخلق.

(١٨) الممتنع ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

(١٩) ص ١٩٧٠.

٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ، بَعْدَ أَلِفٍ، أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، لَفْظُهَا رَدِفٌ^(١)
 أي: كذلك يحكم بآطراد زيادة الهمزة، إذا وقعت آخرًا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من
 حرفين نحو: حَمْرَاءٌ وَعِلْبَاءٌ وَقُرُفُصَاءٌ.^(٢) فلو كان قبل الألف^(٣) حرفان فقط نحو: كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ،
 أو حرف واحد نحو: ماءٌ وداءٌ، فالهمزة بدلٌ أصل^(٤) أو أصلٌ لا زائدة. ولو وقعت الهمزة آخرًا،
 وليست بعد ألف، حُكِمَ بأصالتها، إلّا بدليل كما تقدّم في: ^(٥) احْبَنْطًا. والله أعلم.^(٦)

تنبيه: مُقتضى قوله «أكثر من حرفين» أن الهمزة يُحكم بزيادتها في ذلك، سواء قُطِعَ بأصالة
 الحُرُوفِ التي قبل الألف كلّها، أم قُطِعَ بأصالة حرفين واحتمل الثالث. وليس كذلك، لأنّ ما
 آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو: سُلَاءٌ^(٧) وَحَوَاءٌ، أو حرفان أحدهما لين
 نحو: زِيْرَاءٌ وَقُوبَاءٌ،^(٨) فَإِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لأصالة^(٩) الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللّين،
 والعكس.^(١٠) فَإِنْ جُعِلَتِ الهمزة أصليّةً كان سُلَاءٌ: فَعْلَاءً، وَحَوَاءٌ: فَعْلَاءً مِنَ الْحَوَايَةِ،^(١١) وَإِنْ
 جُعِلَتِ^(١٢) زائدةً كان سُلَاءٌ: فَعْلَاءً، وَحَوَاءٌ: فَعْلَاءً مِنَ الْحَوَةِ. فَإِنْ تَأَيَّدَ أَحَدُ الاحتمالين بدليل
 حكم به، وألغى الآخر. فلذلك^(١٣) حُكِمَ عَلَى «حَوَاءٍ» بِأَنْ هَمْزَتَهُ زَائِدَةٌ، إِذَا لَمْ يُصْرَفْ، وَبِأَنَّهَا

(١) كَذَاكَ أَي: قُلْ: ذَاكَ الْحُكْمُ فِي الزِّيَادَةِ. وَهَمْزُ أَي: حُكْمُ الهمزة. وَالْآخِرُ: الْوَاقِعُ طَرَفًا. وَلَفْظُهَا: لَفْظُ الْأَلِفِ. وَرَدِفُ:
 تَبِعَهُ أَي: جَاءَ بَعْدَهُ. وَهَمْزٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ خَيْرُ الْكَافِ. وَبَعْدُ: مُتَعَلِّقٌ بِصِفَةِ ثَانِيَةِ لَهْمَزٍ. وَأَكْثَرُ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِلْفِعْلِ رَدِفُ.
 وَلَفْظٌ: مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ جُمْلَةٌ رَدِفُ. وَجُمْلَةٌ لَفْظُهَا رَدِفُ: صِفَةٌ لِأَلِفٍ. قَدَمٌ جَوَازًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ مَفْعُولٌ فِعْلٌ جُمْلَةٌ الْخَبَرِ.
 وَسَقَطَ الشُّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت ثُمَّ الْحَقُّ بِالْحَاشِيَةِ.

(٢) الْعِلْبَاءُ: عَصَبٌ عَنُقُ الْبَعِيرِ. وَالْقُرُفُصَاءُ: جِلْسَةُ الْأَعْرَابِ. وَانْظُرِ الْارْتِشَافَ ٩٦: ١.

(٣) ت ح: قَبْلَ الْآخِرِ.

(٤) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي أَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُرَادٌ بِهَا مَاءٌ دَاءٌ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنْ وَאוْ لِقَوْلِهِمْ: أَمَوَاءٌ وَأَدَوَاءٌ. قُلْتُ: بَلِ
 الْمُرَادُ بِالْجُمْلَةِ كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ، لِأَنَّ الهمزة فِيهِمَا مَبْدَلَةٌ مِنْ أَلِفٍ مُنْقَلِبَةٍ عَنْ أَصْلٍ، وَهَذَا الْأَصْلُ وَاوْ فِي كِسَاءٍ، وَبَاءٌ فِي
 رِدَاءٍ، وَمُرَادٌ بِهَا أَيْضًا مَاءٌ لِأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلٌ مِنْ هَاءٍ. أَمَّا دَاءٌ فَهَمْزَتُهُ أَصْلٌ، وَقَدْ عَنِيَ بِهِ قَوْلُهُ: أَوْ أَصْلٌ. وَأَمَّا وَاوْ أَمَوَاءٌ
 وَأَدَوَاءٌ فَقُلْتُ فِي الْمَفْرُودِ أَلَّا.

(٥) احْبَنْطًا: انْتَفَخَ بَطْنُهُ. وَانْظُرِ شَرْحَ الْبَيْتِ ٩٣٢.

(٦) هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي الْأَصْلِ وَحْدَةٌ.

(٧) السُّلَاءُ: شَوْكُ النَّخْلِ. قِيلَ: التَّمَثِيلُ بِهِ عَلَى اِحْتِمَالِ زِيَادَةِ الهمزة لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ أَبَا زَيْدٍ حَكَمَ: سَلَاتُ النَّخْلِ أَي نَزَعَتْ
 شَوْكُهُ. فَالْهَمْزَةُ مَقْطُوعٌ بِأَصْلَتِهَا. وَالصَّوَابُ أَنَّ السُّلَاءَ حَكَمَهُ الرِّمَانُ كَمَا جَاءَ فِي الْقَامُوسِ وَالتَّاجِ (سَلِلَ). انْظُرِ
 الصَّبَانَ ٤: ٢٦٤.

(٨) الزِّيْرَاءُ: الْأَرْضُ الْغُلِيظَةُ. وَالْقُوبَاءُ: دَاءٌ يَعْرِفُ بِالْحَزَازِ.

(٩) ح: يَحْتَمِلُ أَصْلًا.

(١٠) ت س: «أَوْ الْعَكْسُ». ط: وَلِلْعَكْسِ.

(١١) الْحَوَايَةُ: جَمْعُ الْحَيَاتِ وَرَقِيهَا بِالْعُوزِ لَتَلْزُلُ وَتَطَاوَعُ. وَقَدْ ذَكَرَ الصَّبَانُ ٤: ٢٦٤ عَنْ بَعْضِ فَتْحِ الْحَاءِ، ثُمَّ ضَعْفُهُ وَرَجْعُ
 كِسْرِهَا. وَانْظُرِ الْقَامُوسَ وَالتَّاجَ (حَوِي) وَ(حَمِي).

(١٢) زَادَ فِي س: الهمزة.

(١٣) ط: وَلِذَلِكَ.

أصل^(١) إذا صُرف. نحو: حَوَاءٌ، للذي يُعاني الحَيَات. والأولى في «سُلاء» أن تكون همزته أصلاً، لأنَّ «فُعَالاً» في النبات أكثر من «فُعَلَاء». ولو قال الناظم: «أكثر من أصليين» لكان أجود.^(٢)

[زيادة النون]

٩٣٤ - والثَّوْنُ في الآخرِ كالهَمَزِ، وفي نَحْوِ «عَضَنْفَرٍ»، أصالةٌ كُفِي^(٣) اعلم أنَّ النون يُحكم بزيادتها في خمسة مواضع:
الأول: أن تقع آخرًا، بعد ألف زائدة قبلها^(٤) أكثر من أصليين، كما تقدّم في الهمزة - فلذلك شبهها بالهمزة - نحو: نَدْمَانُ وزَعْفَرَانُ.^(٥) فإن كان قبلها^(٤) حرفان فقط،^(٦) نحو: زَمَانٌ ومَكَانٌ، فهي أصليّة.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون في الآخر كالهَمزة، وتقدّم أنَّ كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه بل يُستثنى منه نحو: سُلاءٌ وقُوباءٌ. فإنّ فيه احتمالاً. فهل يجري ذلك في النون؟ قلت:
أنا على قول^(٧) أكثر النحويّين فلا، لأنّهم يحكمون بزيادة النون في أمثال: حَسَانٌ وعِقيانٌ،^(٨) إلّا أن يدلّ دليل على أصلتها، لدلالة^(٩) منع صرف «حَسَان» على زيادة نونه، في قول الشاعر:^(١٠)

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَانَ عَنِّي مُقَلِّعَةً، تَدِبُّ إِلَى عُكَاطٍ؟

(١) س: أصليّة.

(٢) زاد في س: «وقوله». وزعم البعض أن ما اقترحه المرادي لا يتضمن أن يكون الثالث محقق الأصلّة. ودفع الصبان هذا الزعم بأن المراد: أصولاً أكثر من أصليين، بقرينة: من أصليين.

(٣) كالهَمَز أي: مثل الهمزة في حكم الزيادة بالشروط المتقدمة. والغضنفر: الأسد. وكفي: صرف ومنع، أي: حكم عليه بالزيادة. والثَّوْن: مبتدأ خبره الكاف. وفي الآخر: متعلقان بحال من النون، لا حال من فاعل الظرف كما زعم الأزهري. وفي نحو: معطوفان على في الآخر لا يعلقان. وأصالة: مفعول به ثان لكفي. ونائب الفاعل يعود على النون، وهو في الأصل مفعول أول. وجملّة كفي: معطوفة على الكاف في محل رفع. فالواو عطفت شبه جملة وجملّة. والواو الأولى: حرف اعتراض، والبيت كله معترض بين متعاطفين هما: همز والتاء. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٤) قبلها أي: قبل الألف. وانظر الممتع ص ٢٥٨ - ٢٧١ والارتشاف ١: ١٠٢.

(٥) الندمان: من يأسف لما فعل. والزعفران: نبات يصيغ به.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في النسخ: على مذهب.

(٨) المقيان: الذئب الخالص مما يشوبه.

(٩) متعلقان بقوله «يحكمون». وفي النسخ: «كدلالة». ط: «بدلالة». واللام والكاف والباء هنا للسببية.

(١٠) أمية بن خلف. العيني ٤: ٥٦٣ والأشموني ٤: ٢٦٥. وحسان: ابن ثابت. والمغلغلة: القصيدة تحمل من بلد إلى آخر. وتندب: تسير. وعكاط: سوق من أسواق الجاهلية. ومنع «حسان» من الصرف يعني أنه على وزن «فعلان». فالنون زائدة، وهو من الحسن لا من الحسن.

وأما على^(١) ما ذهب إليه المُصتَف^(٢) في «التسهيل»^(٣) و«الكافية»^(٤) من أَنَّ النون في ذلك كالهزمة في تساوي الاحتمالين فلا يُلغى أحدهما إلّا بدليل، فينبغي أن يُقَيّد إطلاقه هنا بذلك. وهذا مذهب لبعض المُتقدِّمين. وذهب الجمهور إلى أَنَّ النون لا يُشترط في الحكم بزيادتها في ذلك إلّا شرطان: أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين. والآخر: ^(٥) ألا يكون من باب: جَنْجَانٌ.^(٦)

فإن قلت: قد أخلّ الناظم، بهذا الشرط الثاني. قلت: قد ذكر، قبل هذا، ما يُرشد إليه. وهو قوله: ^(٧)

* واحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمِيسِمِ *

وزاد بعضهم^(٨) لزيادة النون شرطاً آخر. وهو ألا تكون في اسم مضموم الأول مُضَعَّف الثاني، اسماً لنبات^(٩) نحو: رُمَانٌ. فإنّها في ذلك أصل، لأنَّ «فُعَالاً» في أسماء النبات أكثر من «فُعْلَان». وإليه ذهب في «الكافية»^(١٠) حيث قال: ^(١١)

فَمِلْ عَنِ الْفُعْلَانِ وَالْفُعْلَاءِ فِي الثَّبَتِ، لِلْفُعَالِ، كَالسُّلَاءِ

ورَدَّ^(١٢) بأنَّ زيادة الألف والنون أخيراً^(١٣) أكثر من مجيء النبات على «فُعَال».

ومذهب سيويوه والخليل أَنَّ نون «رُمَان» زائدة. قال سيويوه: ^(١٤) وسألته - يعني الخليل - عن

(١) سقطت من النسخ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) ص ٢٩٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٤٤.

(٥) س: والثاني.

(٦) في حاشية ت: «جَنْجَان: واحد الجنانجن طرف الأضلاع». وفي حاشية ط والصبان ٤: ٢٦٥ أنه بكسر الجيم الأولى أصله جنجن وهو واحد عظام الصدر. قلت: وعندني أنه لفظ مصنوع لا معنى له. كالخززن والغنددن. انظر الكتاب ١١: ٢ والمنصف ١: ١٣٣ - ١٣٧ والممتع ص ٢٥٨. ولعل قول المعاصرين «زَنْزَانة» و«فَنْجَان» أدل على هذا المراد، وإن كان الثاني من غير المضعف. وروي: البَيَان أي: العمل أو الرديء من المنطق. ورجل ذو طنطان أي: ذو صخب. ودندن: تكلم بصوت خفي. ويجوز أن يكون مصدره: دندناً كالزلزال. ومثله: تنتن أي: ترك أصدقاءه، وخنخن وخنخن وطنطن وعنعن وففن وككنن.

(٧) في البيت ٩٢٩.

(٨) المنصف ١: ١٣٤.

(٩) في النسخ: من أسماء النبات.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٤٦.

(١١) ط: فعل عن.

(١٢) المتع ص ٢٥٩ - ٢٦٠ والارتشاف ١: ١٠٣.

(١٣) س ط: آخرًا.

(١٤) الكتاب ١١: ٢. وفي النقل تصرف.

الرُّمَانِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَقَالَ: لَا أَصْرِفُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَأَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ،^(١) إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يُعْرَفُ بِهِ.^(٢) وَقَالَ الْأَخْفَشُ: نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ: ^(٣) قُرَاصُ ^(٤) وَحَمَاضُ، وَ«فُعَالٌ»^(٥) أَكْثَرُ مِنْ «فُعْلَانٍ». يَعْنِي: فِي ^(٦) النَّبَاتِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ لَا لَكُونِهَا^(٧) اسْمَ نَبَاتٍ، بَلْ لثُبُوتِهَا فِي الْإِشْتِقَاقِ، قَالُوا: ^(٨) مَرْمَةٌ، ^(٩) لِلْبُقْعَةِ الْكَثِيرَةِ الرَّمَانِ. وَلَوْ كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً لَقَالُوا: مَرْمَةٌ.^(١٠)

الموضع الثاني: ^(١١) أَنْ تَقَعَ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ غَيْرُ مُدْغَمَةٍ، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ نَحْوُ: غَضَنْفَرٌ. وَهُوَ الْأَسَدُ. فَالنُّونُ^(١٢) فِي هَذَا وَنَحْوِهِ تَطَرَّدُ^(١٣) زِيَادَتُهَا لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ كُلَّ مَا عُرِفَ لَهُ إِشْتِقَاقٌ أَوْ تَصْرِيفٌ وَجَدَتْ فِيهِ زَائِدَةٌ، فَحُمِلَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ.^(١٤) وَثَانِيهَا: أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعٌ مَا تُيَقِّنُ زِيَادَتَهُ، كِيَاءَ: سَمِيدَعٌ،^(١٥) وَوَاوٍ: قَدَوَكْسٌ.^(١٦) وَثَالِثُهَا: أَنَّهَا تُعَاقِبُ^(١٧) حَرْفَ اللَّيْنِ غَالِبًا، كَقَوْلِهِمْ لِلْغُلَيْظِ الْكَفَّيْنِ: شَرَنْبَتْ وَشُرَابِثٌ، وَلِلضَّخْمِ: جَرَنْفَشٌ وَجُرَافِشٌ،^(١٨) وَلِضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ: ^(١٩) عَرَنْقَصَانٌ وَعَرَيْقَصَانٌ.

وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الضَّابِطُ عَلَى قِيُودِ نَبْتِهَا:
فَقَوْلُنَا «ثَالِثَةٌ» احْتِرَازًا^(٢٠) مِنْ أَنْ^(٢١) تَقَعَ ثَانِيَةٌ. فَإِنَّهُ^(٢٢) لَا يَحْكُمُ بِزِيَادَتِهَا، مُتَحَرِّكَةً كَانَتْ أَوْ

(١) فِي حَاشِيَةِ ت: قَوْلُهُ «الْأَكْثَرُ» يَعْنِي الزِّيَادَةَ.

(٢) فَوْقَهُ فِي ت: يَعْنِي: مِنْ إِشْتِقَاقٍ وَغَيْرِهِ. وَانْظُرِ الصَّبَانَ ٤: ٢٦٦.

(٣) ت ح: نَحْوِ.

(٤) الْقِرَاصُ: عَشْبٌ رِبْعِيٌّ. ت س: «مَرَضٌ». وَالْحَمَاضُ: نَبَاتٌ مِنَ الْحَمْضِيَّاتِ.

(٥) ط: لِأَنَّ فُعَالًا.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ ط.

(٧) الضَّمِيرُ لِلْكَلِمَةِ رَمَانٍ. ط: لَا لَكُونِهِ.

(٨) زَادَ فِي النُّسخِ: أَرْضِ.

(٩) ت: «مَرْمَةٌ». وَانْظُرِ الصَّبَانَ ٤: ٢٦٦.

(١٠) ت: «مَرْمَةٌ». وَانْظُرِ الصَّبَانَ أَيْضًا.

(١١) الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فِي مُسْتَهْلٍ شَرَحَ الْبَيْتَ ٩٣٤ ص ٤٨٣. ط: وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي.

(١٢) ح: فَإِنَّ النُّونَ.

(١٣) ط: مَطْرَدٌ.

(١٤) ت: «عَلَيْهِ غَيْرُهُ». س: عَلَيْهِ.

(١٥) فِي حَاشِيَةِ ت: وَهُوَ السَّيِّدُ الْكَرِيمُ.

(١٦) الْفَدَوَكْسُ: الْأَسَدُ. وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي أَنِ الْيَاءَ وَالْوَاوَ هُنَا زَائِدَتَانِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَحَبَ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ،

وَيَسْقُطُ فِي الْجَمْعِ: سَمَادَعٌ وَقَدَاسُ.

(١٧) يُقَالُ: الْحَرْفَانِ يَتَعَاقَبَانِ، إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا يَحِلُّ مَحَلَّ الْآخَرِ أَيْ يَتَعَاقَبُ وَيَنَاقِبُ.

(١٨) ح: جَرَنْفَسٌ وَجُرَافَسٌ.

(١٩) فِي النُّسخِ: النَّبَاتِ.

(٢٠) احْتِرَازًا: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ هُوَ خَيْرٌ قَوْلُنَا. وَكَذَلِكَ مَا تَرَاهُ ص ٤٨٦.

(٢١) زَادَ فِي ت وَح: «تَكُونُ». وَضَرْبٌ عَلَيْهِ فِي ت.

(٢٢) الْهَاءُ: ضَمِيرُ الثَّانِ. وَفِي النُّسخِ: فَإِنَّهَا.

ساكنة، في غير ما سيأتي^(١) إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون «كَتَهَبُلْ»^(٢) للزوم عدم النظير، وبزيادة نون «حَنْظَلْ» لقولهم: ^(٣) حَظَلَّتِ الإبلُ.

وقولنا «ساكنة» احترازًا من المُتحرّكة. فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل. وقد زيدت ثلاثة مُتحرّكة في ألفاظ قليلة منها: غُرَيْقٌ وَقَعَنْبٌ وَخُرُوبٌ،^(٤) على احتمال في بعضها.^(٥)

وقولنا «غير مُدغمة» احترازًا من نحو: عَجَسَسَ.^(٦) تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف^(٧) لأنه أكثر،^(٨) وجعل وزنه «فَعْلَلْ» كَعَدَبَسَ.^(٩) قال الشيخ أبو حيان: ^(١٠) والذي أذهب إليه أنّ النونين زائدتان^(١١) ووزنه «فَعْلَلْ». والدليل على ذلك أنّنا وجدنا النونين مزيدتين^(١٢) فيما عُرف له اشتقاق نحو: ضَفَفْتُ^(١٣) وَزَوْتُكَ.^(١٤) ألا ترى أنّه من الضَّفَاطة والزَّوْكُ؟^(١٥) فيحمل ما لا يُعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا «وبعدها حرفان» احترازًا من أن يكون بعدها حرف واحد، أو أكثر من حرفين، فلا يُحكم عليها بالزيادة إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون «عُرُنْدُ»^(١٦) للزوم عدم النظير.^(١٧)

وزاد ابن جني^(١٨) مع هذه الشروط شرطًا آخر - وهو أن يكون ممّا لا يُمكن فيه التضعيف - احترازًا من نحو: حَزَنْزَنْ.^(١٩) فإنّ نونه عنده مُحتملة، فلا يُقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني الانفعال وفروعه كالانطلاق.

(٢) الكتهيل: ضرب من الشجر ضخّم. وانظر آخر شرح البيت ٩٢٥.

(٣) ح ط: «كقولهم». والحنظل: نبات ثمره مرّ. وحظلت: أكثرت من أكل الحنظل فمرضت.

(٤) الغريق: السيد الرفيع. والقعنّب: الشديد الصلب. والخروب: الخروب. وهو شجر ثمره قرون تؤكل وتعلف.

(٥) انظر الارتشاف ١: ١٠٠ - ١٠١ والأشموني ٤: ٢٦٧.

(٦) في حاشية ت: وهو الجمل الضخم.

(٧) في حاشية ت: «يعني: فحكم بأصالتها». كذا. فهو يريد أن النون مكررة من حرف أصلي. وإلا فهي زائدة حتمًا.

(٨) ط: الأكثر.

(٩) العدبس: الشديد الشرس من الإبل وغيرها.

(١٠) الارتشاف ١: ١٠١.

(١١) ت ح: النون زائدة.

(١٢) س: زائدتين.

(١٣) س ح: «سفتط» بالسین هنا وفيما يلي.

(١٤) في حاشية ت: الضفط: القليل العقل والرأي. والزونك: الذميم القصر.

(١٥) الضفافة: الجهل وضعف الرأي. والزوك: الدمامة والقصر.

(١٦) ومثله: ترنج لضرب من النبات. والعرنّد: الصلب الشديد. س ح: «غرند». ط: عَزُنْد.

(١٧) لم يرد «عرنّد» فيما ذكره المرادي من لزوم عدم النظير في شرح البيت ٩٢٥. فلعله يعني: عند النحاة أو كتابًا له آخر.

(١٨) المنصف ١: ١٣٧ والمتع ٢٦٤ والارتشاف ١: ١٠١.

(١٩) حزنزن: كلمة مصنوعة لا معنى له كما قال ابن جني في المنصف. ح: «حزنزن». ط: «احترازًا من أن يكون بعدها

حرف واحد نحو: حزنزق». وفي حاشية ت عن التواتي أن «حزنزن» تحتل أن تكون مثل صمصح.

إلا بدليل. ^(١) ورده ابن عُصفور وقال: ^(٢) «الصحيح أنها في ذلك» ^(٣) زائدة. ولبسط ^(٤) الكلام على ذلك ^(٥) موضع غير هذا.

الموضع الثالث: «الانفعال» وفروعه، كالانطلاق.

الموضع الرابع: «الافعال» وفروعه، كالأحرنجام. ^(٦)

الموضع الخامس: المضارع، نحو: نَضْرِبُ.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا، مع أن زيادة النون فيها مُطَرِّدة، لوضوح أمرها.

الثاني: اعلم أن النون تُزاد على وجهين: أحدهما: أن تُزاد في بنية الكلمة، بحيث لو حُذفت اختل معناها، كما تقدّم. ^(٧) والآخر: أن تُزاد بعد تمام الكلمة، كالتنوين، ونون التثنية والجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة، ^(٨) ونون الوقاية، ونون التوكيد. والذي ينبغي أن يُذكر، في حروف الزيادة، هو النوع الأول. وقد يُذكر الثاني تنبيهًا على أن النون تُزاد على الوجهين.

الثالث: اعلم أن النون تُزاد أولًا ^(٩) نحو: نَضْرِبُ، وثانيةً نحو: حَنْظَلُ، وثالثةً نحو: غَضَنْفَرُ، ورابعةً نحو: رَعَشُنْ، ^(١٠) وخامسةً نحو: سِرْحَانُ، ^(١١) وسادسةً نحو: رَعْفَرَانُ، ^(١٢) وسابعةً نحو: عَبَوَثَرَانُ. ^(١٣)

(١) سقط «إلا بدليل» من س.

(٢) الممتع ص ٣٦٤. وفي النقل تصرف.

(٣) س: فقال الصحيح في ذلك أنها.

(٤) س ح: وأبسط.

(٥) زاد في النسخ: في.

(٦) الأحرنجام: «الجمع». قلت: وكذلك ما ألحق بالأحرنجام من الثلاثي نحو: الاقنساس والاسلنقاء والاحونصال... وفروعها. تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٣. والمراد بالفروع هو المشتقات منه كالأفعال والأسماء المشتقة.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في «غضنفر» ونحوه، لأن الكلمة بنيت عليه بخلاف التثنية والجمع. فإنها تحذف، ولا يختل المعنى.

(٨) أي: الأفعال الخمسة: تفعلان ويفعلان، وتفعلون ويفعلون، وتفعلين.

(٩) ط: «أولى». وانظر الارتشاف ١: ٩٩.

(١٠) الرعشن: الجبان الذي يرتعش.

(١١) السرحان: الذئب. ط: عثمان.

(١٢) الزعفران: نبات يصيغ به.

(١٣) قلت: وثامنه نحو: كَذِبْدَبَان. وهو المفرق في الكذب. وفي حاشية ت أن العبوثران اسم لنبت طيب الرائحة. وزاد في س: وقوله.

[زيادة التاء]

٩٣٥ - والتاء في التأنيث، والمضارعة ونحو «الاستفعال»، والمطأوعة^(١) ذكر أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث^(٢) نحو: قائمة - وكذا في الفعل^(٣) نحو: قامت - وفي المضارعة نحو: تقوم، وفي «الاستفعال» وفروعه نحو: الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفي المطأوعة ثلاثي^(٤) نحو: تعلم تعلمًا، أو لرباعي^(٥) نحو: تدرج تدرجًا. فإن قلت: قد^(٦) اطردت زيادة التاء أيضًا في «التفاعل» نحو: التغافل، وفي «الافتعال»^(٧) نحو: الاقتدار، وفروعهما، وفي «التفعيل» و«التفعال» نحو: التريد والترداد دون فروعهما، لأن فروعهما لا تاء فيها. ولم يذكر الناظم هذه الأربعة. قلت: قد يمكن إدراجها في قوله «ونحو الاستفعال»، أي: ونحوه من المصادر التي زيدت^(٨) فيها، ولا تختص^(٩) بهذا الوزن. وزيدت التاء أيضًا في «أنت» وفروعه، على المشهور. ولا يقضى بزيادتها، في غير ما ذكر، إلا بدليل.

واعلم أن التاء تُزاد أولًا وحشواً وآخرًا. فأما زيادتها أولًا فمنه مُطَرَّد - وقد تقدم - ومنه مقصور على السماع كزيادتها في: تنضب وتنقل^(١٠) وأما زيادتها آخرًا فكذلك منه مُطَرَّد - وقد تقدم - ومنه مقصور على السماع كالتاء في: رغبوت ورخموت وملكوت وعنكبوت. ومذهب سيبويه^(١١) أن نون عنكبوت أصل،^(١٢) وهو رباعي. وذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثي، ونونه زائدة. وأما زيادتها حشواً فلا تطرد إلا في «الاستفعال» و«الافتعال»^(١٣)

(١) اضطرب المعربون في توجيه أول البيت، وهو يسير. فالتاء: معطوف على «همز» في البيت ٩٣٣، والتقدير: وكذلك حكم التاء. والبيت ٩٣٤ اعترض كما ذكرنا قبل. وفي التأنيث: متعلقان بحال محذوفة عن التاء. ونحو: معطوف على التأنيث أيضًا. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) سقط «ذكر... التأنيث» من ت وح، ثم ألحق بحاشية ت. وانظر الممتع ص ٢٧٧ - ٢٧٨ والارتشاف ١: ١٠٣ - ١٠٦.

(٣) يريد دخول التاء على الفعل للدلالة على أن المسند إليه مؤنث، ولا يريد تأنيث الفعل. ولذا قال: «وكذا في الفعل». وكان عليه أن يذكر التأنيث في الحرف، نحو: رُبَّتْ وَثُتْ ولات.

(٤) س: «الثلاثي». ولعل المراد: للثلاثي أي الثلاثي الأصول. فالفعل «تعلم» مطاوع: علم. انظر الإتحاف ٢: ٣٦٩.

(٥) س: «الرباعي». ط: «الرباعي». قلت: وكذلك ما ألحق بالرباعي نحو: تجلبب وتجورب وتحيز وترهيز وتدهور وتمسكن وتعفرت وتقلنس وتسلي، وفروعهما من الأفعال والمشتقات. تصريف الأسماء والأفعال ص ٥٦ - ٥٧.

(٦) س: س فقد.

(٧) زاد في س: التاء.

(٨) ت س ط: ولا يختص.

(٩) التنضب: شجر حجازي له شوك. والتفل: ولد الثعلب.

(١٠) الرغبوت: الرغبة. والرخموت: الرحمة والملكوت: الملك.

(١١) الكتاب ٢: ٣٤٨.

(١٢) في حاشية ت عن الأشموني ٤: ٢٦٨: لقولهم في معناه: العنكب.

وُفِرُوهُمَا. وقد زِيدَتْ حَشَوًا فِي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ. وَلَقَلَّةُ زِيَادَتِهَا حَشَوًا ذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَصَالَتِهَا فِي: يَسْتَعُورُ، ^(١) وَإِلَى كَوْنِهَا بَدَلًا مِنَ الْوَائِي فِي: كَلْنَا. ^(٢)

[زيادة الهاء واللام]

٩٣٦ - والهاء، وَفَقًا، كـ «لِمَة»؟ وَلَمْ تَرَهُ ^(٣)

لَمْ تَطْرُدْ زِيَادَةَ الْهَاءِ إِلَّا فِي الْوَقْفِ عَلَى «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ مَجْرُورَةً، نَحْوُ: لِمَةً؟ وَعَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ اللَّامَ جَزْمًا أَوْ وَقَفًا، ^(٤) وَعَلَى كُلِّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ لَازِمَةٍ، إِلَّا مَا تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاؤُهُ فِي بَابِ «الْوَقْفِ». ^(٥) وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي بَعْضِ ذَلِكَ، وَجَائِزَةٌ فِي بَعْضِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ. ^(٦)
تَنْبِيْهَانِ: ^(٧)

الأول: أَنْكَرَ الْمُبَرِّدُ ^(٨) زِيَادَةَ الْهَاءِ وَلَمْ يَعْدهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَأَوْرَدَ عَلَيْهِ زِيَادَتِهَا فِي الْوَقْفِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا حَرْفٌ مَعْنَى كَالْتَنْوِينِ وَبَاءِ الْجَزْرِ، ^(٩) فَلَا وَجْهَ لَعْدِهَا فِي حُرُوفِ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَلْحَقُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَلَوْ عُدَّتْ لَزِمَ عَدُّ الشَّيْنِ الَّتِي تَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ الضَّمِيرِ ^(١٠) عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ نَحْوُ: أَكْرَمْتُكَش. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ كَانَتْ زِيَادَتِهَا قَلِيلَةً. وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أُمَهَاتٌ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: أُمَهَةٌ. قَالَ الرَّاجِزُ: ^(١١)

* أُمَهَاتِي خِنْدِفٌ، وَالْيَاسُ أَيْسِي *

فَالْهَاءُ فِي «أُمَهَاتٍ» وَ«أُمَهَةٌ» زَائِدَةٌ، لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ: أُمٌ يَبْنُو الْأُمُومَةَ.

(٢) زَادَ فِي س: وَقَوْلُهُ.

(١) الْيَسْتَعُورُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ.

(٣) زَادَ فِي ح وَ ط:

وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَشْهَرَةِ

وَسِيرِدَ بَعْدَ. وَالْهَاءُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «هَمْزٍ» فِي الْبَيْتِ ٩٣٣. وَوَقَفًا: مَنْصُوبٌ بِتَنْزِعِ الْخَافِضِ. وَالْكَافُ: خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ. وَهُوَ مَضَافٌ. وَلَمْ: فِي مَحَلِّ جَرِّ مَضَافٍ إِلَيْهِ عَلَى الْحِكَايَةِ. وَعُطِفَ عَلَيْهِ: لَمْ تَرَهُ. فَهُوَ فِي مَحَلِّ جَرِّ عَلَى الْحِكَايَةِ بِالْعُطْفِ. وَانْظُرِ الْمَمْتَعُ ص ٢١٧ - ٢٢١ وَالْإِشَارَةُ ١٠٦: ١ - ١٠٧.

(٤) الْوَقْفُ هُنَا هُوَ الْبِنَاءُ الْمَقَابِلُ لِلْإِعْرَابِ، وَيَكُونُ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ لِلْمَخَاطَبِ الْمَفْرُودِ.

(٥) فِي شَرْحِ الْآيَاتِ ٨٩٣ - ٨٩٨. وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي إِشَارَةٌ إِلَى الْبَيْتِ ٨٩٨.

(٦) فِيمَا عَدَا الْأَصْلَ: لِإِعَادَتِهِ.

(٧) فِي النَّسْخِ: «تَنْبِيْهٍ». وَسَقَطَ «الْأَوَّلُ» مِنْهَا.

(٨) كَذَا. وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٥٦: ١ وَ ٦٠ - ٦٣ وَ ١٩٤ وَ ١٩٨ - ٢٠١ وَ ١٦٩: ٣ وَاللِّسَانُ التَّاجِ (أُمَمٌ) وَتَعْلِيْقُنَا عَلَى شَرْحِ الْبَيْتِ ٩٢٥.

(٩) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَهِيَ مُفَصَّلَةٌ عَمَّا تَلْحَقُ بِهِ. انْظُرِ الْإِتْحَافَ ٣٦٩: ٢.

(١٠) فِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتِي: لِبَيَانِ حَرَكَةِ الضَّمِيرِ فِي الْمُؤَنَّثِ خَاصَّةً.

(١١) فَصِي بَنِ كَلَابٍ. السَّمَطُ ص ٩٥٠ وَ الْمَمْتَعُ ص ٢١٧ وَ الْعَيْنِيُّ ٥٦٥: ٤ وَ شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٣٠١ وَ خَنْدَفٌ: زَوْجَةُ الْيَاسِ بْنِ مَضَرٍ.

وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أمته «فُعْلَة» نحو: أبْهَة^(١) - وقد أجاز ذلك ابن السراج. وتقويه^(٢) حكاية صاحب «العين»: تأمَّهْتُ أُمًّا، بمعنى: اتخذْتُ أُمًّا - ثم^(٣) حُذِفَت الهاء فبقي «أُم» ووزنه^(٤) «فُعْ»، أو تكون أمته وأُم من باب: سَبَطَ وَسَبَطَرُ^(٥). وَضَعَفَ هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأن حكاية صاحب «العين»: تأمَّهْتُ، لا يُحْتَجُّ بها لأنَّ في كتاب «العين» اضطرابًا لا يخفى، وكان الفارسي يُعرض عنه.

ویرد^(٦) على المبرّد أيضًا قولهم: أهرَاقَ^(٧) فالهاء فيه زائدة لسقوطها في: أَرَاقَ إِرَاقَةً. قالوا: ولا جواب له عنه إلّا دعوى الغلط ممّن قاله، لأنّه لمّا أبدل الهمزة في «هَرَاقَ» توهّم أنّها فاء، فأدخلت^(٨) الهمزة عليها وسُكِنَتْ^(٩).

وقال الخليل: هي زائدة في: هِرْكَوْلَة. وهي الضخمة،^(١٠) لأنّها تَرَكَلُ في مِشِيَتِهَا. وقال أبو الحسن: إنّها زائدة في: هِبْلَجَ - وهو الأكل - وهَجْرَجَ. وهو الطويل. لأنّ الأوّل من البلع، والثاني من الجَرَج. وهو المكان السهل. وما قاله في «هبلع» أقرب. وزعم^(١١) بعضهم أنّها زائدة في: سَلَهَبَ^(١٢). وذكروا ألفاظًا آخر لا تُطَوّل بها لعدم شهرتها.

الثاني^(١٣): قد تبين ممّا تقدّم أنّ ذكر هاء السكت في حروف الزيادة، كما فعل المُصنّف، ليس بجيد^(١٤).

واللّام، في الإشارة المُشْتَهَرَة^(١٥)

(١) في حاشية ت: الأبهة: العظمة والافتخار.

(٢) أي: تقوي قول ابن السراج بأصالة الهاء. انظر الأصول ٣: ٣٣٦. وفي النسخ: ويقويه.

(٣) العطف على «يكون». وقد اضطرب أرباب الحواشي فيه. الصبان ٤: ٢٦٩.

(٤) ح: ووزنها.

(٥) السبط والسبطر: الطويل. فهما بمعنى واحد، وإن كانت الأصول مختلفة. وكذلك أم وأمه.

(٦) ح: ورد.

(٧) وأهراج وأهراذ وأهتار وأهتار، في معنى: أراح وأراد وأثار وأثار. وكذلك مصادرها وما اشتق منها.

(٨) س: أنه فاء فأدخل.

(٩) يريد تسكين الهاء. وذكر الصبان ٤: ٢٧٠ عن زكرياء شارح الشافية أن الهاء تفتح أيضًا هنا: أهرَاقَ إهرَاقَة. انظر المنامع.

الكافية في شرح الشافية ص ٤٠٦ - ٤٠٧. ط: فأسكنت.

(١٠) ط: العظيمة الوركين.

(١١) ط: وذهب.

(١٢) السلهب: الطويل.

(١٣) في النسخ: تنبيه ثان.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: لأنه يذكر في الزيادة ما بنيت الكلمة عليه. أما ما انفصل، كاللام في الإشارة وهاء السكت، فلا يحسن عده من مواضع الزيادة. وزاد هنا في س: وقوله.

(١٥) المشتهرة: المشهورة في اللغة. اللام: معطوف على «همز» في البيت ٩٣٣، خلافاً لما اضطرب فيه المعربون. وفي الإشارة: متعلقان بحال من اللام. والمشتهرة: صفة للإشارة.

لم تطرد زيادة اللام^(١) إلا في أسماء الإشارة نحو: ذلك وتلك. وزيادة هذه اللام قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد.

تنبيه: زيادة اللام على ضريين:

أحدهما: تزداد في الكلمة^(٢) مبنية عليها، كزيادتها في: فَيْشَلَةٌ - وهي رأس الذكر - وفَخْجَلٌ وهو المُتَبَاعِدُ الفَخْذَيْنِ، وَهَيْقَلٌ - وهو ذكر النعام - وَعَبْدَلٌ بمعنى عَبْد، لسقوطها في قولهم: فَيْشَةُ وَأَفْحَجٌ وَهَيْقٌ وَعَبْدٌ. وأجاز ابن جني^(٣) في: فَيْشَلَةٌ وَهَيْقَلٌ، أصالة اللام، وتكون من مادتين. ونقل عن أبي الحسن أن لام «عبدل» أصل، وهو مُرَكَّبٌ من «عبد الله» كما قالوا عَبْشَمِيَّ^(٤). وقال في «الأوسط»: واللام تزداد في «عبدل» وحده، وجمعه عبادلة. قيل: فيكون للأخفش قولان. والثاني: أن تزداد لمعنى، ولم^(٥) تُبْنَ الكلمة عليها. وهي^(٦) لام الإشارة. وهذا لا ينبغي أن يذكر هنا، كما^(٧) تقدّم في هاء السكت.

[زيادة السين]

تنبيه: ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة، ولم يذكر السين. وهي تزداد^(٨) باطراد مع التاء، في «الاستفعال» وفروعه، قيل: وبعد كاف المؤنثة، نحو: أَكْرَمْتُكِسْ. وهي^(٩) الكسكسة. وليس بجيد، لأنها لم تزد في بنية الكلمة. ويلزم من عدّ سين الكسكسة أن يعدّ شين الكشكشة. ولا تطرد زيادتها^(١٠) فيما سوى^(١١) ذلك، بل تُحفظ كسين: قُدُمُوسٌ، بمعنى قديم، وسين: أَسْطَاعٌ، بقطع الهمزة وضّم أول المضارع. فإن أصله: أَطَاعَ يُطِيعُ، والسين زائدة. هذا مذهب البصريين.

والعذر للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد، وقد مثل به في زيادة التاء إذ قال^(١٢) «وَنَحْوِ الاستفعال». فكأنه اكتفى بذلك.

(١) انظر الممتع ص ٢٢١٣ - ٢١٦ والارتشاف ١: ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) في النسخ: أن تزداد والكلمة.

(٣) سر الصناعة ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) سقطت الراو من ط.

(٥) ت: وهو.

(٦) الكاف: حرف جر للسينية، وفي النسخ: ههنا لما.

(٨) الممتع ص ٢٢٢ - ٢٢٦ والارتشاف ١: ١٠٦.

(٩) يعني: في الوقف لبيان حركة الكاف. وفي حاشية ت عن التواتي أن الكسكسة ليكر وهي زيادة سين بعد الكاف.

والكشكشة لتيميم. وهي زيادة شين بعد الكاف أيضًا.

(١٠) الضمير للسين.

(١١) في النسخ: في سوى.

(١٢) في البيت ٩٣٥.

(٤) عبشمي: منسوب إلى عبد شمس.

٩٣٧ - وامْنَعْ زِيَادَةً، بِلا قَيْدٍ ثَبِتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً، كَحَظَلَتْ^(١)
يعني: أَنَّهُ مَتَى^(٢) وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ، خَالِيًا عَمَّا قَيَّدَتْ بِهِ زِيَادَتُهُ، فَهُوَ أَصْلٌ
وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى زِيَادَتِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. كَسَقُوطِ نَوْنِ «حَنْظَلٍ»، فِي قَوْلِهِمْ: حَظَلَّتِ الْإِبِلُ، إِذَا تَأَذَّتْ
مِنْ أَكْلِ الْحَنْظَلِ. فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا، مَعَ أَنَّهَا قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَيْدِ الزِّيَادَةِ. أَعْنِي كَوْنِهَا
ثَالِثَةً^(٣). وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ، مِمَّا حُكِمَ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ لِدَلِيلٍ^(٤)، مَعَ خُلُوهُ مِنْ قَيْدِ الزِّيَادَةِ،
فَلْيُرَاجَعْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) القيد: الضبط، أي: الحكم المقيّد، وأصله التسجيل، اسم مصدر قيد يقيد. وثبت أي: استقر فيما سجلته من الآيات ٩٣٠ - ٩٣٦. وتبين: تبين، أي: تظهر وتحقق. حذفت التاء الثانية للتخفيف. والحجة: الدليل. ولا: فصلت بين حرف الجر والمجرور. وهما متعلقان بصفة محذوفة لزيادة. وجملة ثبت: صفة لقيد. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر تبين. وحذف جواب الشرط جوازًا للدلالة ما قبله عليه.

(٢) س: «يعني متى». ط: أي متى.

(٣) ط: كونها زائدة ثالثة.

(٤) انظر الإنحاف ٢: ٣٦٩.

فصل في زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله أنه من تتمّة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مُشتمل على مقصدين: الأول: تعريف همزة الوصل، لتمييزها عن همزة القطع. والثاني: بيان أحكامها.

[تعريف همزة الوصل]

أما تعريفها فله طريقتان: أحدهما بالرسم،^(١) والآخر بالحصر.^(٢) وقد أشار إلى رسمها بقوله:^(٣)

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ، كَاسْتَشْبِئُوا
وحاصله أن همزة الوصل هي كلّ همزة تسقط وصلّاً وتثبت ابتداءً، وهمزة القطع هي كلّ همزة تثبت وصلّاً وابتداءً. وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وُضعت أولاً همزةً، لقوله «لِلْوَصْلِ هَمْزٌ». وهذا^(٤) هو الصحيح. وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف. ألا ترى^(٥) بُوتها أَلَفًا في نحو: أَلَرَجُلُ؟ في الاستفهام، لَمَّا لَمْ يُضْطَرَّ^(٦) إلى الحركة؟

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنّه إنّما جيء بها وُصلةً إلى الابتداء بالساكن،

(١) الرسم نوعان: رسم تام. وهو تعريف الشيء بما يتركب من أجزاء ولوازم. ورسم ناقص. وهو تعريفه بلوازمه فقط. مفتاح العلوم ص ٤٣٦. فتعريف الناظم هنا لهمزة الوصل رسم ناقص، لأنه باللوازم وليس للهمزة أجزاء.

(٢) يريد: حصر مواضع وقوع همزة الوصل من الكلمة. انظر آخر شرح البيت ٩٣٨.

(٣) الوصل: وصل الكلمة بما قبلها. يريد درج الكلام. يعني أنها تسقط في ذلك. فسميت بهذا مجازاً، لملاقة الضدية، وحققا أن تسمى همزة ابتداء. الخصري ١٨٨: ٢. والسابق: المتقدم، أي: الواقع في أول الكلمة. وثبت: يستقر ويبقى. وابتدي: ابتدئ. وهي لغة في ذلك. وللوصل متعلقان بخبر همز. وجملة لا يثبت: صفة ثانية. واستنبتوا: أمر للجماعة بالاستنبات. وهو تحقق الشيء. والـ: حرف حصر. وإذا: ظرف للفعل يثبت. وبه: في محل رفع نائب فاعل لا يعلقان. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. ح: «همز زائد». ومثله في حاشية ت.

(٤) سقطت الواو من ط. (٥) زاد في ت وح: «أن» وفي س و ط: إلى.

(٦) لم يضطر أي: لم يكن اضطرار. ونائب الفاعل هو الجار والمجرور.

إذ الابتداء به مُتَعَدِّرٌ. ^(١)

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز، إلا في ضرورة شعر كقوله: ^(٢)

* إِذَا جَا وَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فِائِئُهُ *

وكثر ذلك في أوائل أنصاف الآيات كقوله: ^(٣)

لَا نَسْبَ الْيَوْمَ، وَلَا خُلَّةً إِنْسَعَ الْخَرْقُ، عَلَى الرَّاغِبِ

تنبيه: اختلف في تسميتها همزة الوصل، مع أنها تسقط في الوصل، فقليل: ^(٤) أُضِيفَتْ إِلَى الوصل اتِّسَاعًا. وقيل: لأنها ^(٥) تسقط في الدرج فيصل ما بعدها إلى ما قبلها، ^(٦) بخلاف همزة القطع. وقيل: لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن.

[مواقع همزة الوصل]

ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهي ستة أنواع:

الأول: الفعل الخماسي والسداسي. ^(٧) واليهما الإشارة ^(٨) بقوله: ^(٩)

٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ، اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ: اِنْجَلَى
فكَلَّ همزة افْتَتَحَ ^(١٠) بها فعل ماضٍ، زائد على أربعة أحرف، فهي همزة وصل نحو: اِنْجَلَى
وانطلق واستخرج. ^(١١)

- (١) هذا يعني أن الوصل هو التوصل، اسم مصدر للمبالغة. ويجوز أن يراد به الوصل. وقد سمي الخليل هذه الهمزة: سلم اللسان. الخصري ١٨٨: ٢. وقيل: التعذر يكون في الابتداء بالألف. أما الابتداء بساكن غير الألف فهو ممكن مستثقل. الصبان ٢٧٣: ٤ والهمع ٢١١: ٢. والظاهر أن غير الألف أيضًا متعذر الابتداء به ساكنًا إلا بالاعتماد على حرف، قرب من لفظ الهمزة مكسور كسرة خفية. انظر شرح الشافية ٢: ٢٥١.
- (٢) صدر بيت لقيس بن الخطيم، عجزه في س وحاشية ت:

بِئْسَتْ، وَإِنْشَاءُ الْحَدِيثِ، قَوْمِيْنُ

- ديوانه ص ١٠٥ والعيني ٥٦٦: ٤ وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣. والنث: النشر والإشاعة. والقمين: الجدير والحقيق.
- (٣) أنس بن العباس. الكتاب ٣٤٩: ١ والسمط ص ٣٧٣ والعيني ٣٥١: ٢ و٥٦٧: ٤ والأشموني ٩: ٢ والارتشاف ١٧٢: ٢ والخلة: الصداقة. والخرق: الخلاف والشقاق. والراقع: المصلح.
- (٤) زاد في حاشية ت: إنها.
- (٥) ت س: إنها.
- (٦) المراد هو وصل ما بعدها بما قبلها، لا وصوله إليه. انظر الصبان ٢: ٢٧٣. ح: فيتصل ما قبلها إلى ما بعده.
- (٧) أراد بالخماسي ما كان على خمسة أحرف من الثلاثي المزيد، وبالسداسي ما كان على ستة أحرف من الثلاثي والرباعي المزيدين.
- (٨) س ط: وإليها أشار.
- (٩) هو أي: الهمز. واحتوى: تضمن. والأربعة: أربعة أحرف. وانجلى: انكشف واتضح. وللفعل: متعلقان بخبر هو. وجملة احتوى: صفة ثانية. وعلى: تتعلق باحتوى، ومن: بأكثر. ونحو: خبر لمحدوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. وسقط الشطر الثاني من ت.
- (١٠) ح: فتح.

(١١) وكذلك ما كان على «تفعل» أو «تفاعل» وأدغمت تاءه في الفاء. نحو: اَصْدَقَ وَاطْيَرُ وَأَثَقَلَ وَأَظَاهَرَ. ويحمل عليه فعل الأمر والمصدر أيضًا: اَصْدَقَ وَاطْيَرُ وَأَثَقَلَ وَأَظَاهَرَ. انظر رسالة الملايكة ص ٩١ - ٩٣.

الثاني: فعل الأمر من كل فعل زائد على الأربعة،^(١) نحو: انجِلْ^(٢) وانطلقْ واستخرجْ. وإليه الإشارة بقوله:^(٣)

٩٤٠ - والأمر

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف^(٤) نحو: الانطلاق والاستخراج. وإليه الإشارة بقوله:^(٥)

والمصدر، منه،

وقوله «منه» قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظًا. وإليه الإشارة بقوله:^(٦)

وَكَذَا أمرُ الثلاثي، كاخشَ وامضَ وأنفذَ

فإن تحرك ثاني مضارعه لفظًا لم يحتج إلى همزة الوصل، ولو سكن تقديرًا، كقولك في الأمر من «يقوم»: قُمْ، ومن «يَعِدُّ»: عِدْ، ومن «يَرُدُّ»: رُدْ. ويُستثنى من ذلك: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ. فإنها يسكن ثاني مضارعه لفظًا، والأكثر في الأمر منها^(٧) حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق في قوله «أمرُ الثلاثي». قلت: كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما يسكن ثاني مضارعه. وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليُمثل بمفتوح^(٨) العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير مصادر. وقد ذكرها في قوله:^(٩)

(١) ت: «الثلاثة». س: «أربعة». ط: الثلاث.

(٢) الأمر: معطوف على: فعل. وجملة هو نحو: اعتراضية.

(٣) ت: «ثلاثة أحرف». وفي الحاشية: «أربعة». ح: الأربعة الأحرف.

(٤) المصدر: معطوف على: فعل. ومنه: متعلقان بحال من الأمر والمصدر. ومن: بمعنى اللام. وسقط «منه» مما عدا س.

(٥) كذا أي: مثل هذا الحكم في زيادة همزة الوصل. وحذفت الياء الثانية من «الثلاثي» للتخفيف. والألف في «أنفذ» بدل من

نون التوكيد الخفيفة في الوقف. والكاف: خبر مقدم لأمر. والثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٦) في النسخ: «والأكثر فيها». والحكم عليها بالأكثرية تعميم فيه تفصيل. فالفعلان «خذ وكل» واجب الحذف فيهما، إلا ما

روي من شذوذ: أوكل، والفعل «مر» إذا كان في أول الكلام كثر حذف همزته، وإذا وصل بغيره كان إثبات الهمزة

أنصح. وقد سمع حذف الهمزة من أمر «يأتي» فقالوا: يت. والقياس: إيت. أما نحو «ودَّ» فقد سمع الكسائي فيه الإدغام

مع همزة وصل من بني عبد القيس: أَرَدَ وإِفَرَّ وأعْصَ. الممتع ص ٦٥٧.

(٨) ح: «ليشمل مفتوح». وكذلك صوبت في ت.

(٩) الاست: الدبر. والابنم: الابن. وسمع أي: همز الوصل عن العرب. وتأنيت أي: مؤنث ابن واثنين وامرئ. جعل

المصدر بمعنى اسم المفعول. وتبع أي: لحق التأنيت التذكير في زيادة الهمزة. وفي اسم: متعلقان بالفعل سمع. وما

جر فهو معطوف على اسم بالواو وبدونها. وجملة تبع: صفة لتأنيت. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن

التواتي أن قوله «ابنم» بكسر النون إتياعًا للإعراب، وزاد في س:

٩٤٢ - «وَأَيْمُنْ»،

وهو معطوف على اسم في محل جر على الحكاية. ولم ينون لأنه مضاف أبدًا

٩٤١ - وفي اسم است، ابن ابنم، سَمِعَ واثنين وامري، وتأنيث تبغ فهذه تسعة لأن قوله «وتأنيث تبغ»^(١) يعني به: ابنة واثنتين وامرأة. والعاشر «أيمن» المذكور أول البيت الآتي.

ونبه بقوله «سمع» على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع. وذلك أن الفعل لأصلاته في التصريف استأثر بأمور، منها بناء أوائل^(٢) بعض أمثلته على السكون، فإذا اتفق^(٣) الابتداء بها زادوا همزة الوصل، للإمكان، ثم حُمِلت مصادر تلك الأفعال على أفعالها، في إسكان أولها،^(٤) واجتلاب الهمزة. وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال، فكان مقتضى القياس أن تُبنى أوائلها على الحركة، ويُستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها، حتى احتيج إلى همزة الوصل؟ قلت: قال بعض النحويين: لأنها أسماء مُعْتَلَة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها،^(٥) فسُكِّنَ^(٦) أوائلها لتكون همزة الوصل عوضاً مما^(٧) سقط منها. انتهى.

وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء:

أما «اسم» فأصله «سَمُو» كَقَنُو.^(٨) هكذا قال سيبويه. وقيل: أصله «سُمُو» كَقُفُل، فحُذفت لامه تخفيفاً وسُكِّنَ أوله لما مر. وقيل: نُقِل سكون الميم إلى السين. وهو عند البصريين مُشْتَقٌّ^(٩) من السَمُو، وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قُلِب فأُخِرَت فاؤه فجُعِلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك. والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطوّل به.

وأما «است» فأصله «سَتَه» بفتح الفاء والعين، ودليل^(١٠) تحريك العين جمعه على «أفعال»، ودليل فتحها أن المفتوح العين^(١١) أكثر فلا يُعَدل عنه لغير دليل،^(١٢) ودليل فتح فائه قولهم: سَه، بفتح الفاء حين حذفوا العين. وفيه ثلاث لغات: استّ وسَه وسَتّ.

(١) سقطت من ت و ح و ط.

(٢) سقطت من ت و ط.

(٣) في حاشية ت: تعذر.

(٤) ح: أوائلها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن كثرة الاستعمال تستدعي الحذف، ولا تقتضي الزيادة.

(٦) س ح: فسكنت.

(٧) ح: عما.

(٨) القنو: عذق النخل بما فيه من الرطب. وانظر المسألة الأولى من الإنصاف وشرح التصريف الملوكي ص ٤٠٣ - ٤٠٦ وشرح المفصل ١: ٢٣ - ٢٤ والكتاب ٢: ١٢٤. والراجح أن المراد بما في الكتاب ٢: ٨١، من النسب إلى «اسم» هو برده إلى أصله «سَمُو». وقد ضبط في المطبوعات بفتح السين سهواً. أما فتح الميم فمذهب سيبويه في النسب إلى ما سكن ثانيه من مثل هذا.

(٩) الاشتقاق هنا اشتقاق لغوي لا صرفي، يراد به الأخذ، لأن الاسم ليس من المشتقات الصرفية، إلا إذا قيل: أصله بمعنى اسم المفعول للمبالغة. ثم نقل للتعبير عن اسم الجنس. وهذا يعني أنه من مصدر: سَوِيَ. فهو ما يُسَوَّى به. يقال: ساء الشيء، إذا تعيّن شخصه وطلبه.

(١٠) ت: فدلّل.

(١١) ح: بغير دليل.

(١٢) في النسخ: مقترح العين.

وأما «ابن» فأصله «بَنُو». ودليل فتح فائه قولهم في جمعه: بَنُونَ، وفي النسب: بَنَوِيٌّ، ففتحها. ودليل فتح عينه جمعه على «أفعال».

فإن قلت: ما الدليل على أن لامة واو؟ قلت: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه: أحدها: أن الغالب على ما حذفت لامة الواو، دون الياء. والثاني: أنهم قالوا: البُنُوَّةُ. واعترض^(١) بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا: الفُتُوَّةُ، ولام «فتى»^(٢) ياء. والثالث: أنهم قالوا في مؤنثة: بِنْتُ، فأبدلوا التاء من لامها، وأبدلوا التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء. وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء واشتقته^(٣) من: بَنَى يَبْنِي.

وأما «ابنم» فهو «ابن» زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زُرْقم. ^(٤) قال الشاعر: ^(٥)

وهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرُهَا، إِنْ ذَكَرْتُهَا؟ أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

وأما «اثنان» فأصله «ثِنْيَان» لأنه من: ثَنَيْت. فحذفت لامة وسُكِّن أوله وجيء بهمزة الوصل.

وأما «امرؤ» فهو اسم تام لم يحذف منه شيء. إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته، بنقل حركتها^(٦) إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو: المَرُ، ^(٧) أعلَّوه لذلك ولكثرة^(٨) استعماله.

وأما تأنيث: ^(٩) ابن واثنين وامرئ، ^(١٠) فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها. والتاء في «ابنة»^(١١) و«اثنين» للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في «بنت» «ثنتين». ^(١٢) فالتاء فيهما يدل من لام الكلمة، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها. ويؤيد ذلك قول سيوييه: ^(١٣) لو سَمِيتَ بهما رجلاً لصرفتهما. يعني بِنْتًا وَأَخْتًا.

(١) سر الصناعة ص ١٥٠ - ١٥١.

(٢) س: الفتى.

(٣) الاشتقاق هنا معناه الأخذ لا الاشتقاق الصرفي، إلا إذا قلت: أصل الاسم «بَنَى» على وزن «فَعَلَ» بمعنى «مفعول»، كالعدد والسلب.

(٤) الزرقم: الأزرق.

(٥) المتلمس. ديوانه ص ٣٠ والأصمعيات ص ٢٤٥ وسر الصناعة ص ١١٥ والعيني ٥٦٨: ٤ والأشموني ٢٧٦: ٤. ح: إن تركتها.

(٦) ت ح: حركته.

(٧) س ط: المرء.

(٨) سقطت الواو من س.

(٩) التأنيث: المؤنث. والمراد مؤنثات الكلمات الثلاث. ولذلك رد إليها الضمير «ها» في قوله: عليها.

(١٠) في النسخ: وأما ابنة واثنين وامرأة.

(١١) زاد في ت و ح: للتأنيث.

(١٢) ح: وأخت.

(١٣) الكتاب ١٣: ٢. وفي النقل تصرف مصدره شرح المفصل. وزاد في النسخ: إذ.

فإن قيل: ^(١) فأتى نفهم ^(٢) من الكلمة التأنيث؟ قلت: أجاب ابن يعيش في «شرح المفصل» ^(٣) بأن التأنيث مُستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى بناء آخر. وذلك أن أصل بنت «بَنَوُ»، فنقلوه إلى «فَعَلَ»، ألحقوه ^(٤) بجذع بالتاء كما ألحقوا أختًا بالتاء بقُفْل، فصارت الصيغة علمًا للتأنيث، إذ ^(٥) كان هذا عملاً اختصّ بالموثث.

وأما «أَيْمَنُ» فهو اسم مُشتق ^(٦) من اليُمن، ^(٧) وهو مخصوص بالقسم، وهمزته همزة وصل. هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيتون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين. ورَدَ مذهبهم بثلاثة أوجه: أحدها: أنه لو كان جمعًا لم يصح كسر همزته، ^(٨) وقد سُمع كسرها. والثاني: أنه قد سُمع حذف همزته نثرًا، في قول عُروة بن الزبير: ^(٩) «لَيْمُنُكَ لَنْ أَبْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ». والثالث: أنه لو كان جمعًا لم يُتصَرَّف فيه بحذف بعضه، لأن ذلك في الجُموع غير معروف. وفيه اثنا عشر ^(١٠) لغة، جمعها ابن مالك - رحمه الله - في بيتين. وهما: ^(١١)

هَمَزَ أَيْمُ وَيُيْمُنُ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ أَوْ إِمُ قُلْ أَوْ قُلْ: مُ أَوْ مُنْ، بِالتَّثْلِيثِ قَدْ شُكِّلَا
وَيُيْمَنُ اخْتِمْ بِهِ، وَاللَّهُ كُلًّا أَضِفْ إِلَيْهِ، فِي قَسَمٍ، تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا ^(١٢)

(١) س ح: فإن قلت.

(٢) س: «من أين يفهم». ح: «فمن أين يفهم». ط: فإذا نفهم.

(٣) في ٥: ٦: وشرح التصريف الملوكي ص ٤٠١ - ٤٠٢. وأصل القول لابن جني في سر الصناعة ص ١٤٩ - ١٥٠ والخصائص ١: ٢٠٠ - ٢٠٢.

(٤) س ح: والحقوه.

(٥) س: إذا.

(٦) أي: مأخوذ. وانظر الجني الداني ص ٥٣٨ - ٥٤١.

(٧) اليمن: البركة. وزعم الزجاج والرماني أن «أَيْمَن» حرف جر. الجني الداني ص ٥٣٨.

(٨) ط: لم تصح كسرة همزته.

(٩) قال هذا حين أصيب بداء في رجله، وقطعت فلم يتحرك. الجني الداني ص ٥٤٠ وحاشية الدماميني ١: ٢١٢ والهمع ٤٠: ٢ والفتاوى ١٢٩: ٤ واللسان والتاج (يمن).

(١٠) كذا على تأويل «لغة» بالمذكر لفظ. انظر الارتشاف ١: ٣٦٣ - ٣٧٢. ت: «اثنا عشرة». ط: «اثنا عشرة». وفي الجني الداني عشرون لغة. وانظر الهمع ٢: ٣٩ - ٤٠ والصبيان ٤: ٢٧٧.

(١١) انظر شرح الكافية الشافية ص ٢٠٧٤. والبيتان من البحر البسيط وليسا من منظومة الكافية الشافية. وهمز: مفعول به مقدم للفعل افتتح. والفاء: زائدة لتعليق المفعول بفعله. ولزم رفع الأسماء على الحكاية لأنها لا ترد إلا مرفوعة مضافة. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها. وقوله «افتح واكسر» يعني: مع ضم الميم فيهما. وبالتثنية: متعلقان بالفعل شكل. والألف: نائب فاعل. يريد أن «م» و«ميم» من «تد بالحركات الثلاث».

(١٢) إيمان: في محل نصب بفعل على الاشتغال، ليتسنى العطف على الأمر في البيت الأول. ولفظ الجلالة منصوب أيضًا على الاشتغال، أو ينزع الخافض: إلى، وإليه: توكيد لفظي. وكلاً: مفعول به مقدم. وتستوف: جواب شرط جازم محذوف مع فعله. والتقدير: إن تفعل ذلك.

السادس: همزة حرف التعريف. وهي المُشار إليها بقوله: ^(١)

هَمْزُ «أَل» كَذَا،

وشمل قوله «همز أَل» حرف التعريف والموصولة والزائدة. ومذهب الخليل ^(٢) أن همزة «أَل» همزة قطع وُصلت لكثرة الاستعمال. وهو اختيار المُصنّف ^(٣) في غير هذا الموضع. وهمزة «أَم» التي هي بدل من «أَل»، في لغة أهل اليمن، همزة وصل أيضًا. فهذا تمام المقصد الأول.

[حركة همزة الوصل]

وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف في همزة الوصل: هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقليل اجتلبت ساكنة ثم حُرّكت بالكسر الذي يجب ^(٤) لالتقاء الساكنين. وإليه ذهب الفارسي، واختاره الشلّوبين. وقليل: اجتلبت مُتحرّكة. وهو قول سيوييه، ^(٥) وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تُفتح في موضعين، في حرف التعريف، «وَأَيْمَن»، وقد ورد كسرهما في «أَيْمَن»، وتُضمّ في غيرهما قبل ^(٦) ضَمّةٍ أصليّةٍ موجودة أو مُقدّرة. فالموجودة ^(٧) نحو: أَسْكُن. والمُقدّرة نحو: أَعْزِي يَا هِنْدُ. فَإِنْ أَصْلُهُ «أَعْزُوي». وذكر الشارح ^(٨) في نحو «أَعْزِي»، ممّا عَرَضَ إبدال ضمة ثالثة كسرةً، وجهين: الضمّ والكسر. قال: «والضمّ هو المُختار». وحكى ابن جني ^(٩) كسر الهمزة في نحو «أَخْرُج»، ممّا ضَمَّتْه لازمة. وهي لغة رديئة. ويُشَمّ ^(١٠) الضمّ قبل الضمّة المُشَمّة، في نحو: إخْتِيَرُ وَأَنْقِيَدَ، على لغة الإشمام. وتُكسر فيما سوى ذلك. ^(١١)

(١) الكاف: خبر همز المضاف إلى «أَل» على الحكاية، أي: حكم همز «أَل» مثل حكم ما قبله، مسموع في هذا الحرف، لا يقاس عليه. وقطعت همزته هنا لأنه أصبح اسمًا للحرف.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) ح: بالكسرة التي تجب.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧١.

(٦) ت س ط: قيل.

(٧) ط: بالموجودة.

(٨) ص ٨٣٤.

(٩) سر الصناعة ص ١١٦ عن قطرب. قال: على طريق الشذوذ، جاء به على الأصل.

(١٠) الإشمام هنا: أن يُنحى بالضمّة نحو الكسرة. ويسمى عند القراء رومًا. وهو في الحقيقة ضرب من الإمالة التي عرفت في الضمة والفتحة قبل الراء المكسورة. ولذلك جمعنا للحرف الواحد بين الحركتين اللتين يكون التصويت من مزيجهما. س ح: وتشم.

(١١) يعني: تكسر همزة الوصل في غير ما ذكر من حالتها الفتح والضم، ويكون في الأسماء التسعة والمصادر وما تبقى من الأفعال.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فُتحت في بعض المواضع تخفيفاً، وضُمّت إتياعاً. وذهب الكوفيون إلى أنها كُسرت في نحو «إضرب» تبعاً لثالث الفعل، وضُمّت في نحو «أُسكن» تبعاً لثالثه^(١) أيضاً. فأورد عليهم أنه كان ينبغي أن تُفتح في نحو: «إعلم». وأجيب بأنها لو فُتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها ليتوصل^(٢) إلى الابتداء بالساكن. فإذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو «استتر» إذا قصد إدغام تاء «الافتعال» فيما بعدها نُقلت حركتها إلى الفاء ف قيل: سَتَر. (٣) إلا أن^(٤) لام التعريف إذا نُقلت حركة الهمزة^(٥) إليها في نحو «الأحمر» فالأرجح إثبات الهمزة،^(٦) فتقول: آلَحْمَرُ. (٧) فإن قلت: فما الفرق^(٨) بينه وبين «سَتَر»؟ قلت: النقل للإدغام أكد^(٩) من النقل لغير إدغام.^(١٠)

[اجتماع همزتي الاستفهام والوصل]

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، إن كانت مكسورة أو مضمومة. فالمكسورة نحو: (١١) «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَيْنِ»؟ أصله: «إِصْطَفَى» بهمزة وصل مكسورة. فلما دخلت همزة الاستفهام حُذفت همزة الوصل. والمضمومة نحو قولك: أَضْطَرَّ الرجلُ؟ أصله «أُضْطَرَّ» بهمزة وصل^(١٢) مضمومة. فلما دخلت همزة الاستفهام حُذفت^(١٣) أيضاً. وإن^(١٤) كانت مفتوحة لم تُحذف، بل تُبدل ألفاً أو تُسهّل بين الهمزة والألف. وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن، نحو: (١٥) «الذَّكْرَيْنِ»؟ ومن

(١) ط: تبعاً لثالث الفعل. (٢) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٠. ط: للتوصل.

(٣) هذا فعل لازم مصدره: سَتَرَ. أما «سَتَر» المتعدي فمصدره: سَتِير. ووزن الأول: فَتَعَلَ. والثاني: فَعَّلَ.

(٤) ت: «لأن». س: «إلى أن». ح وحاشية ت: بخلاف. (٥) يعني همزة: أحمر.

(٦) أي: همزة الوصل. وفي حاشية ت عن التواتي أن الهمزة تثبت لفظاً لا رسماً، وأن المازني روى عن بعض العرب: هذا لَحْمَرٌ جاء. اعتدوا بحركة اللام واستغنوا عن الهمزة. وكذلك من أدغم «عَادَا لَوْلَى» وقولهم: سَلْ زيداً. فقد أدغم التنوين في لام التعريف، واعتدوا بحركة السين المنقولة من همزة «إِسَال»، فسقطت همزة الوصل لفظاً ورسماً. انظر الحجة للفراسي ٦: ٢٣٧ - ٢٣٩ وحجة القراءات لأبي زوعة ص ٦٨٧. والصواب خلاف ما زعم التواتي من حذف الهمزة رسماً فيما روى المرادي. ثم ما روى عن المازني هو رواية الأخفش نقلها المازني.

(٧) في النسخ: الأحمر.

(٨) يريد الفرق بين الذي أثبت همزة «الْحَمَر» وحذف همزة «سَتَر».

(٩) الأكّد: الأثبت والأحكم. ط: أكثر.

(١٠) فيما عدا الأصل: لغير الإدغام.

(١١) الآية ١٥٣ من سورة الصافات. وزاد في ح: قوله تعالى.

(١٢) سقطت مما عدا ح.

(١٣) المراد بالحذف هو الحذف لفظاً ورسماً. وزاد في ح: همزة الوصل.

(١٤) في النسخ: فإن. (١٥) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

التسهيل قول الشاعر: ^(١)

أَلْحَقْتُ، أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ، أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ، أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ؟
والإبدال هو أرجح الوجهين. ^(٢)

فإن قلت: لَمْ أَبْدَلْتُ أَوْ سَهَّلْتُ، وكان القياس أن تُحذف كما حُذِفَتِ المضمومة
والمكسورة؟ قلت: إنما تُرك مُقتضى القياس في المفتوحة، لأنَّ حذفها يُوقع في التباس
الاستفهام بالخبر، لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام. وإلى ذلك أشار بقوله: ^(٣)

وَيُبْدَلُ مَدًّا، فِي الاسْتِفْهَامِ، أَوْ يُسَهَّلُ
فإن قلت: فهل يُجرى ^(٤) الوجهان في همزة «أيمن»، كقولك: أَيْمَنُ ^(٥) اللهُ يَمِينُكَ؟ قلت:
نعم لأنَّ العلة واحدة، وقد نصوا على ذلك. إلَّا أَنْ قَوْلُهُ «وَيُبْدَلُ» ^(٦) يُوهِمُ اخْتِصَاصَهُ بِهَمْزَةِ
«أَلْ»، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «يُبْدَلُ» ^(٦) يَعُودُ عَلَيْهِ. وكذلك يُوهِمُهُ كَلَامُ «الْكَافِيَةِ». ^(٧) بل
هو كالتصريح بذلك.

واعلم أن الكلام ^(٨) على هذه المسائل يستدعي بسطًا، ولكن ^(٩) أضريت عنه، خشية
الإطالة. ^(١٠)



(١) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ١٠١ والكتاب ٤٦٨: ١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٥ والعيني ٤: ٥٦٩ والأشمونى ٤: ٢٧٨. وانبت: انقطع. والحبل: صلة المودة. والحق: خبر مقدم للمصدر المؤول من أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ. وَأَنْ: مخففة من «أَنْ» واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية. والمصدر المؤول منها ومما بعدها في محل نصب مفعول لأجله، عامله اسم الفاعل: طائر. وجملة انبت حبل: معطوفة على الخبر في محل رفع بالمطف. ط: أَلْحَقْتُ إِنْ. سقطت الجملة من س.

(٢) يبدل مدًا أي: يجعل همز الوصل المفتوح حرف مد. فتائب الفاعل ضمير الهمز. وأصله مفعول به أول. ومدًا: مفعول به ثان. وفي: بمعنى «مع» للمصاحبة متعلقة بحال من نائب الفاعل. وأو: للتخيير لأن فعلِي المضارع فيهما معنى الأمر. ت ح: وتبدل... أو تسهل.

(٣) فيما عدا س: تجري.

(٤) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٠. وإنما يجوز إجراء الوجهين في هذا على أن الهمزة حركتها الفتح. أما إذا كانت بالكسر، كما ذكر في ص ٤٩٨، فالحذف واجب. س ط: أَيْمَنُ.

(٥) ت ح: وتبدل.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥.

(٧) ت ح: أن هذا الكلام.

(٨) ت ط: ولكني.

(٩) زاد في ط: والله أعلم.

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحُرُوف التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً^(١) لغير إدغام. فإن الإبدال للإدغام لا يُنظر فيه في هذا الباب. ويُحتاج هنا إلى ثلاث مسائل: ^(٢)

[البدل والتعويض والإعلال]

الأولى: في الفرق بين الإبدال والتعويض. والفرق بينهما: أن البدل لا يكون إلا في موضع المُبدَل منه كهاء: هَرَقْتُ، ونحوه، والعوض يكون في غير موضع المُعوَّض منه كطاء «عِدَّة» وهمزة «ابن» وياء «سُفِيرِج». ^(٣) ولا يقال في هذا: بدل، ^(٤) إلا تجوزاً مع قلته. ^(٥)

والثانية: ^(٦) في الفرق بين الإبدال والقلب. والفرق بينهما: أن القلب يختص بحُرُوف العلة، والإبدال يكون فيها وفي الحُرُوف الصحيحة. فالإبدال أعم والقلب أخص. قال بعضهم: البدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام ^(٧) حرف غيره نحو تاء: تُخَمَّةٌ وتُكَأَّةٌ. ^(٨) وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته ^(٩) إليه. وهذا إنما يكون في حُرُوف العلة، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها ^(١٠) إياها وكثرة تغييرها. ^(١١) وذلك نحو: قام، أصله «قَوَمٌ» - فالألف واد في الأصل - و«مُوسِرٌ» أصله الياء، ^(١٢) و«راسٌ» أصل الألف همزة. ^(١٣) وإنما لُيِّنَتْ لنبرتها ^(١٤) فاستحالت ألفاً. فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلباً.

(١) أي: الشائع في كلام العرب. أما الإبدال اللغوي فهو غير شائع وله كتب مشهورة.

(٢) ح: ثلاثة مسائل.

(٣) الياء الثانية عوض من اللام المحذوفة في التصغير. ط: «سفيرج». وتاء عدة عوض من واو وعد، وهمزة ابن عوض من واو النبوة وهي لام. وقد يكون عوض في موضع المعوض. نحو «فريزق» مصغر فرزدق بحذف الدال والتعويض، وسنة وكرة.

(٤) ت ح: إبدال.

(٥) س: بتجوز مع قلة.

(٦) سقطت الواو من النسخ.

(٧) أي: في مقام. ت: «مقام». وفي ح بالضم والفتح.

(٨) التخمة: ما يصيب الإنسان من أكل الطعام الوخيم. والتكأة: ما يتوكل عليه من عصا ونحوها. فالتاء بدل من الواو.

(٩) الإحالة: التحويل.

(١٠) ط: لمقاربتها.

(١١) فيما عدا الأصل: تغييرها.

(١٢) في النسخ: أصله الهمزة.

(١٣) النبوة: شدة إخراج الصوت من أقصى الحلق. وهي تشبه التهويع أي التقيؤ. وفي النسخ: «لشدتها». وانظر الصبا

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال^(١) والقلب أن البَدَلَ وضع شيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول. ولذلك جعلَ مثل «قَالَ» و«بَاعَ» قلبًا، لأنَّ حروف العلة يُقَارَب بعضها بعضًا،^(٢) إذ هي من جنس واحد، فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعلَ مثل «اتَّعَدَ» ونحوه إبدالًا، لتباين حُرُوف الصَّحَّة من حُرُوف العلة.

فتقول على هذا في «اتَّعَدَ» وأمثاله: (٣) إنه كان في الأصل «اتَّوَعَدَ»، فحُذِفَت الواو وأُبدِلَ منها التاء، لا إنَّ الواو^(٤) انقلبت تاء. وأما «قَامَ» وأمثاله فتُقَدَّر^(٥) أنه كان في الأصل «قَوَمَ»، ثم استحالت الواو ألفًا، لا أنها^(٦) حُذِفَت وجُعِلَ مكانها الألف. قلت: وعلى هذا، فليس^(٧) بينهما غُموم ولا خُصوص.^(٨)

[حُرُوف البَدَل القِيَاسِي]

والثالثة: (٩) في حصر حُرُوف البَدَل. اعلم أنَّ الإبدال للإدغام يكون في جميع حُرُوف المُعْجَم إلَّا الألف. وأما الإبدال لغير إدغام^(١٠) فيكون في اثنين وعشرين حرفًا. وقد جمعها في «التسهيل»، (١١) قال: «يَجْمَع»^(١٢) حُرُوفُ البَدَل الشائع، لغير إدغام، قولك: (١٣) لِيَجِدُ صُرْفَ شَيْءٍ آيْنٌ طَيٌّ ثَوْبٌ عَزَّتِهِ. وباقي حُرُوف المُعْجَم لا تُبدَل. وهي: الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف.

إلَّا أنَّ قوله: «الشائع» يُفْهَم أنَّ البَدَل قد^(١٤) يكون في غيرها، على سبيل الشذوذ. ومن

(٢) س: بعضها من بعض.

(٤) ط: إلا أن الواو.

(١) س: البَدَل.

(٣) ح: ونحوه.

(٥) فيما عدا الأصل: فيقدر.

(٦) ت: إلا أنها.

(٧) ح: ليس.

(٨) سقط «ولا خصوص» من س وح.

(٩) سقطت الواو من النسخ.

(١٠) ط: لغير الإدغام.

(١١) ص: ٣٠٠.

(١٢) س: ويجمع.

(١٣) سقطت من النسخ. ثم أُنْحِمْت في ت. وضبط القول في التسهيل على خلاف ما هنا. وفي حاشية ت عن القوطي أن الشكس: الصعب الخلق، نائب فاعل صرف، وآمن: صفة له، وطى: مفعول آمن. ولجد: متعلقان بصرف. والجد: السعد. وهذا كله كناية عن صعب خلقه. أي: من كان على هذه الحالة فإنه مأمون من أن يطوى ثوب عزته، أي: مأمون من الذل لأجل جده، أي: لأجل سعده. وانظر حاشية يس ٣٦٧: ٢ الصبان ٢٨٢: ٤ وشرح البيت ٩٨٧.

(١٤) سقطت من ح.

ذلك قراءة الأعمش: ﴿فَشَرُّذٌ^(١١)﴾ بالذال المُعجمة. وخَرَجَها^(١٢) ابن جَنِّي^(١٣) على أن تكون الذال بدلًا من الدال، كما قالوا: لَحْمٌ خَرَاذِلٌ^(١٤) وخَرَاذِلٌ. والمعنى الجامع لهما^(١٥) أنهم مجهوران ومُتقاريان.

وخَرَجَها الزمخشري^(١٦) على القلب بتقديم اللام على العين، كقولهم: شَذَرَ مَذَرَ^(١٧). وقد عدَّ كثير من أهل التصريف حُرُوف الإبدال اثني عشر حرفًا، وجمعوها في تراكيب كثيرة، منها: طَالَ يَوْمٌ أُنجِدْتُهُ. وأسقط بعضهم اللام وعدَّها أحد عشر حرفًا،^(١٨) وجمعها في قوله: أُجِدَّ طَوِيْتُ منها. ^(١٩) وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدَّها أربعة عشر،^(٢٠) وجمعها في قوله: أَنْصَتَ، يَوْمَ زَلُّ طَاهٍ، جَدُّ^(٢١). وعدَّها الزمخشري ثلاثة عشر، وجمعها في قوله: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ.

وقال ابن الحاجب: ^(٢٢) هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاي، وهما من حُرُوف الإبدال لقولهم: زِرَاطٌ وَزَقَرٌ، في صِرَاطٍ وَصَقَرٍ. وزاد السين وليست من حُرُوف الإبدال. ولو ^(٢٣) أورد «اسْمَعْ»^(٢٤) وَرَدَ: ^(٢٥) اذْكُرْ وَاظْلَمْ،^(٢٦) لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المُجَرَّد. وقال ابن الخباز: وتتبعتهما في كُتُبهم فلم تُجَاوِزْ ^(٢٧) خَمْسَةَ عَشَرَ^(٢٨). وجمعها في قوله: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ صَالَ زُطُّ.

(١) الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وزاد في س: بِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ.

(٢) سقطت الواو من ت و ح.

(٣) المحتسب ٢٨٠: ١.

(٤) الخراذل: جمع خردلة. وهي القطعة. والخراذل لغة في الخراذل. وفي حاشية ت: يقال: خرذلت اللحم، إذا قطعتَه قطعًا.

(٥) س: بينهما.

(٦) الكشف ١٦٥: ٢.

(٧) يعني أن «شَرُّذ» أصله «شَذَر»، فقدمت الراء مشددة، وأخرت الذال مخففة. ت: «لقولهم». س ح: من قولهم.

(٨) يقال: تفرقوا شذر مذر أي: مختلفين أو في كل وجه. وفوقه في ت: معناه: تفرقوا في غير وجه.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) س: «منهلا». والأجد: الناقة القوية. وطويت: هزلت وأضمرت. وزعم الصبان أن أجد هو فعل أمر من الإجادة.

(١١) زاد في ت و س: حرفًا.

(١٢) أنصت: استمع. وفاعله جد. وزل: من الزلل. وفي حاشية ت: يقال: طهوت اللحم أطهوه طهوا إذا طبخته. وانظر

الجاريدي ص ٣١٦.

(١٣) شرح الشافية ٣: ١٩٨ - ١٩٩. وانظر المفصل ص ٣٥٧. ح: «أبو عمر بن الحاجب». وزاد في ط وار قبل «هو». وفي

النقل تصرف.

(١٤) في النسخ: «وإذا». ط: فإن.

(١٥) أصله: استمع. أبدلت التاء سينًا وأدغمت فيها السين الأولى.

(١٦) في النسخ: أورد.

(١٧) أصلهما: اذكُر وَاظْلَمْ. أبدلت التاء للإدغام.

(١٨) س: قلم تتجاوز.

(١٩) زاد في ت: حرفًا.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء. وقد تقدّم أنها اثنان وعشرون حرفاً. وإنما يُذكر^(١) في هذا الباب ما هو ضروري. قال في «التسهيل»: ^(٢) والضروري في التصريف هجاء ^(٣) «طَوِيَتْ دائماً». ^(٤) وهي ثمانية أحرف. ^(٥) وقال هنا: ^(٦)

٩٤٣ - أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ: هَدَأَتْ مُوْطِيَا

فزاد الهاء كما في «الكافية». ^(٧) وهَدَأَتْ بمعنى: سَكَنَتْ. ومُوطِيَا: اسم فاعل من أوطأت الرجل، ^(٨) إذا جعلته وطياً. إلا أنه خَفَّفَ همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها. وإنما اقتصر على هذه ^(٩) التسعة لأنها التي لا يُستغنى عن ذكرها في التصريف.

وما عدا هذه التسعة فإبداله إما شاذّ كقولهم في «أَصِيلَان»: ^(١٠) أَصِيلَان، وإما لغة قليلة كببدال الجيم من الياء المُشَدَّدة في الوقف. ^(١١) قال في «شرح الكافية»: ^(١٢) وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يُذكر في كتب اللغة، لا في كتب التصريف. وإنما ينبغي أن يُعدّ في الإبدال التصريفي ما لو لم يُبدل أوقع ^(١٣) في الخطأ أو مخالفة الأكثر. ^(١٤) فالموقع في الخطأ كقولك في «مال»: مَوْل. والموقع في مخالفة الأكثر ^(١٥) كقولك في «سَقَاءة»: سَقَايَة. ^(١٦)

[كيفية معرفة الإبدال]

تنبيه: يُعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المُبدل منه، لزوماً أو غلبةً. فالأول

١

(١) في النسخ: تذكر.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: أحرف الهجاء من لفظ طويت دائماً.

(٣) ضبط «دائماً» بالتثنية في التسهيل و ت و ح. فتكون تسعة أحرف لا ثمانية. والصواب ما أثبت.

(٤) ط: ثمانية أحرف.

(٥) يريد: أحرف الإبدال أحرف قولك: هدأت موطيا. فخبر أحرف هو «هدأت موطيا» على الحكاية. وحذفت همزة «الإبدال» ونقلت حركتها إلى اللام قبلها. وموطيا: مفعول به. وفي حاشية ت عن التواتي أن الناظم لم يذكر هنا ما تبدل منه الهاء انكالا على ما ذكره في البيت ٨٩١ وأنه لا يطرد إلا في الوقف.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٧٧.

(٧) س ح ط: الرجل.

(٨) أصيلان: تصغير أصلان. وهو ما بين العصر والمغرب.

(٩) يقولون في تميم: تميمج. وقد يبدلون الياء الواحدة جيماً كقولهم في حجتني: حجتج. وربما كان ذلك في غير الوقف، ولا سيما إذا كان قبل الياء عين. وهي عجيعة قضاة. وفي حاشية ت عن التواتي الرجز الذي أنشده الأصمعي عن خلف عن بدوي. الممتع ص ٣٥٣ - ٣٥٥ والتصريح ٣٦٧: ٢.

(١٠) ص ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠. وفي النقل تصرف.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن الخطأ نحو: قَوْمٌ وَيَتِّجٌ وَقَاوِمٌ وَيَابِغٌ، والمخالفة للأكثر نحو: سَقَايَة. قلت: إيراد الفعلين هنا غير صحيح، وكذلك «مَوْل»، لأنه يكون في الإعلال لا في الإبدال. وسَقَايَة لفظ صحيح فصيح لا خلاف فيه. انظر ص ٥٠٨.

(١٢) سقط «الموقع»... الأكثر من النسخ.

(١٣) السقاة والسقاية: من تحمل الماء إلى المنازل والأسواق.

نحو: جَدَف. فَإِنَّ فاءه بدل من ثاء «جَدَث»، ^(١) لَأْتَهُمْ ^(٢) قالوا في الجمع: أجدات، بالثاء فقط. والثاني نحو: أَفْلَطَ، ^(٣) أي: أَفَلَّتْ. فَإِنَّ طاءه بدل من التاء، لأنَّ التاء أغلب في الاستعمال. فَإِنَّ لم يثبت ذلك، في ذي استعمالين، فهو ^(٤) من أصليين نحو: أَرَّخَ وَوَرَّخَ. لا تقول: إِنَّ الهمزة بدل من الواو، لأنَّ جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين.

وقال ابن الحاجب: ^(٥) يُعرف البديل بأمثلة اشتقاقه ^(٦) كثرات - فَإِنَّ أمثلة اشتقاقه: وَرَثَ وَوَارِثَ وَمُورِثٌ - وبقلة استعماله ^(٧) كقولهم: «الثعالي» في الثعالب، و«الأراني» في الأرناب - أنشد سيبويه: ^(٨)

لَهَا أَشَارِيرُ، مِنْ لَحْمٍ، تُتَمَّرُهُ مِنْ الثَّعَالِي، وَوَحَزٌ مِنْ أَرَانِيهَا
قال ابن جني: ^(٩) ويحتمل أن تكون الثعالي جمع ثعالة، ثم قلب، ^(١٠) فيكون كقولهم «شواعي» في شوائع. ^(١١) قال: والذي قال ^(١٢) سيبويه أولى، ليكون كأرانيها. وأيضاً فَإِنَّ ثعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف. يعني بقوله «اسم جنس» علم جنس - ويكونه ^(١٣) فرعاً والحرف زائد كضَوِيرِبِ تصغير ضارب، لأنَّه لما علم الأصل علم أنَّ هذه الواو مُبدلة من الألف، ويكونه فرعاً وهو أصل ^(١٤) كَمُويَةٍ ^(١٥) تصغير ماء - فلما صَغُرَ على «مُويَةٍ» علم أنَّ

(١) الجدث: القبر.

(٢) في النسخ: فإنهم.

(٣) زعم الدماميني والصبان ٢٨٣: ٤ أن التمثيل به للغلبة غير صحيح. لأنه لا ترد الطاء في غير هذا اللفظ. وزعمها مدفع انظر القاموس والتاج (قلط).

(٤) أي: إن لم يثبت الرجوع لزوماً أو غلبة في لفظ ذي استعمالين فهذا اللفظ.

(٥) شرح الشافعية ١٩٧: ٣. وفي النقل تصرف. ح: وقال أبو عمر بن الحاجب.

(٦) أي: الأمثلة التي اشتقت مما اشتقت منه الكلمة التي فيها البديل. ط: «بكثرة اشتقاقه». وراث: فُعال بمعنى مفعول، مثل: ثُارَ وَخُطامٌ وَفُتات.

(٧) أي: بقله استعمال اللفظ فيه البديل.

(٨) للنمر بن تولب. الكتاب ١: ٣٤٤ وسر الصناعة ص ٧٤٢ والارتشاف ٣: ٣٢٢ والعيني ٤٣: ٥٨٣ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٤٣. يصف فرخة عقاب. والأشارير: جمع إشراة. وهي القطعة المجففة. وتتمر: تجفف. والوخز: الشيء القليل.

(٩) سر الصناعة ص ٧٤٣. وفي النقل تصرف.

(١٠) أي: كان الجمع ثعائل، بإبدال الألف همزة، فقدم اللام على الهمزة وأبدل الهمزة ياء.

(١١) الشوائع: جمع شاعية. وهي المتفرقة. قدمت العين على الهمزة وأبدلت الهمزة ياء. وفي حاشية ت أن الشواعي جمع شوعة. وهي شجرة البان. وهذا وهم.

(١٢) ط: شراعي في شرائع والذي قاله.

(١٣) العطف على «بأمثلة» من كلام ابن الحاجب. وفي حاشية ت عن التواتي أن الضمير يعود على ما بعده وهو ضويرب. والصواب أنه يعود على «البديل» من كلام ابن الحاجب، أي: اللفظ الذي فيه بدل.

(١٤) في النسخ: «الأصل». وفي حاشية ت عن التواتي أن الواو للمحال والضمير يعود على الحرف أي: ويكون المثال فرعاً والحالة أن الحرف أصل.

(١٥) زاد في س و ح و ط: فإنه.

الهمزة مُبدلة من هاء - ويلزوم بناء مجهول^(١) نحو: هَرَأَق. يُحْكَمُ بِأَنَّ أَصْلَهُ «أَرَأَق»،^(٢) لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ «هَفْعَلٌ». وَهُوَ بِنَاءٌ مَجْهُولٌ.

[إبدال الهمزة]

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ حُرُوفَ الْبَدَلِ هِيَ الَّتِي تُبَدَّلُ مِنْ غَيْرِهَا. فَمَا الْحُرُوفُ الَّتِي تُبَدَّلُ هَذِهِ مِنْهَا؟ قُلْتُ: سَتُعَرَفُ بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي يَذْكُرُهُ^(٣) النَّاطِقُ. فَقُولِهِ:^(٤)

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ، مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤ - آخِرًا، أَثَرُ أَلِفٍ زَيْدٍ،^(٥)

شُرِعَ^(٦) فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلِ. فَالْهَمْزَةُ تَبْدُلُ كَثِيرًا مِنَ الْوَائِ وَالْيَاءِ وَالْأَلِفِ، وَقَلِيلًا مِنَ الْهَاءِ وَالْعَيْنِ. وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا فِي هَذَا النِّظْمِ لِقَلَّتْهُمَا. فَمِثَالُ إِبْدَالِهَا مِنَ الْهَاءِ: مَاءٌ.^(٧) أَصْلُهُ «مَاءَةٌ»^(٨) لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: أَمْوَاءٌ، وَفِي التَّصْغِيرِ: مَوِيَّةٌ. وَمِثَالُ إِبْدَالِهَا^(٩) مِنَ الْعَيْنِ قَوْلُهُمْ: «أَبَابُ بَحْرٍ»، فِي عُيَابِ بَحْرِ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي هَذَا أَصْلٌ مِنْ «أَبْ» بِمَعْنَى: تَهَيَّأَ، لِأَنَّ الْبَحْرَ يَهْتَأُ لِمَا يَزْخُرُ^(١٠) بِهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ جَنِّي.^(١١)

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ فَمَنْهُ وَاجِبٌ، وَمَنْهُ جَائِزٌ، وَمَنْهُ شَادٌّ:

فَمَنْ الْوَاجِبُ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنْ كُلِّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ تَطَرَّفَتْ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ: كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ. أَصْلُهُمَا «كِسَاءٌ» وَ«رِدَائِيٌّ»، فَأَبْدَلْتُ الْوَائِ فِي الْأَوَّلِ^(١٢) وَالْيَاءَ فِي الثَّانِي^(١٣) لِمَا ذَكَرَ. وَقَدْ فَهُمَ

(١) أي: بأن يلزم اللفظ الذي فيه البديل بناء ليس في كلام العرب.

(٢) وهذا فرع أصله «أَرَزَقَ» نقلت الفتحة إلى الراء، وقلبت الياء ألفًا.

(٣) س: ذكره.

(٤) س ط: «بقوله». وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. وأبدل: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. ومن: تتعلق به.

(٥) آخرًا أي: آخر الكلمة في الطرف. وحذفت همزة «إثر» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وإثر: عقب. وزيد أي: مزيد لا أصلي. وآخرًا: ظرف متعلق بصفة للواو والياء. والواو بينهما بمعنى أو للتخيير. وإثر: ظرف متعلق بصفة ثانية للواو والياء مقيدتين بالصفة الأولى مع الظرف المتعلق بهما، أو بالصفة الأولى نفسها. وجاز ذلك لأن الظرفين مختلفان. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٢. وهذا أولى مما اضطرب فيه المعربون. وجملة زيد: صفة لألف.

(٦) ت: شرع.

(٧) ومثله: شَاءَ، اسم جمع واحد شاة، إذا لم تذهب إلى أنه من المعتل العين واللام. فأصله «شَوَّةٌ» قلبت الواو ألفًا، وأبدلت الهاء همزة للتخفيف. فالحاء بعد الألف ثقيلة في الوقف. المصنف ٢: ١٤٤ و ١٤٦.

(٨) كذا. وهو فرع أصله «مَوَّةٌ» قلبت الواو ألفًا. (٩) ت: إبدال الهمزة.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن معناه: يعلو به ويُملأ به، وأن عياب البحر هو معظم مائه أي: موجه.

(١١) سر الصناعة ص ١١٦. (١٢) ح: الأولى.

(١٣) ح: «الثانية». وشبهت الألف غير الزائدة بالزائدة، فأبدلت الياء همزة بعدها في: غَائِيٌّ وَطَائِيٌّ وَرَائِيٌّ وَآئِيٌّ وَثَائِيٌّ وَزَائِيٌّ، نسبًا إلى: غاية وطيأة وراية وآية وثاية وزاي.

من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يُبدلان همزة نحو: تَعَاوُنٌ وَتَبَائِنٌ، ومن اشتراط زيادة الألف أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة^(١) لم يُبدلا، لثلا يتوالى إعلانا نحو: زَائِيٌّ وَأَيٌّ^(٢).
تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال مُستصحب^(٣) مع هاء التأنيث العارضة^(٤) نحو: بِنَاءٌ وَبِنَاءَةٌ. فلو كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: هِدَايَةٌ وَسِقَايَةٌ وَعِلَاوَةٌ وَعِدَاوَةٌ، لأن الكلمة بُنيت على التاء. والمعنى^(٥) أنها لم تُبن على مُذكر. قال في «التسهيل»: ^(٦) «وَرَبَّمَا صَحَّ^(٧) مع العارضة، وأُبدل مع اللازمة. فالأول كقولهم في المثل: ^(٨) «اسْقِ رَقَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ»، لأنه^(٩) لما كان مثلاً، والأمثال لا تُغَيَّر، أشبه ما بُني على هاء التأنيث. ومنهم من يقول: فَإِنَّهَا سَقَاءَةٌ، بالهمز كحاله في غير المثل. والثاني كقولهم «صَلَاءَةٌ» في صلاة^(١٠).

الثاني: حكم علامتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال،^(١١) ما لم تُبن الكلمة على التثنية. وذلك قولهم: عَقَلْتُهُ بَيْنَتَيْنِ^(١٢). وهما طرفا العقال.

الثالث: قد اعترض ضابط^(١٣) الإبدال المذكور بأنه يَرُدُّ عليه مثل «غَاوِيٌّ» في النسب،^(١٤)

- (١) ذكر الجوهري والفيروزآبادي أن آية يجمع على آي. فالياء الثانية متطرفة بعد ألف زائدة لأن الوزن هو أفعال. ولعل الصواب هو آياء، كما قال ابن بري. القاموس والصاحح واللسان والتاج (أي).
- (٢) س: «زاي وراو». ط: «واو وآي». وكذلك: راي واحدته راية، وطاي واحدته طاية، وثاي واحدته ثاية. وهي مأوى الإبل. أما داي ويأي وشاي ونأي وماو فأعجمية. وذكر الزبيدي: رجل دياي: به داء. التاج (ديي). وفيه نظر. وذهب الفارسي إلى أن «شاء» عين واو ولامه ياء، فأصله «شَوِي» فلبت الواو ألفاً، وأبدلت الياء همزة بعد ألف غير زائدة. انظر الكتاب ١٢٦: ٢ والتعليق ٣: ٣١١ والمسائل الشيرازيات ١٤٧-١٤٨ والمسائل الحلييات ص ٤١ والإيضاح ص ١٩٣. ومذهب ابن جني في حروف المعجم: باء وتاء وحاء وخاء وراء وزاء وطاء وظاء وفاء وهاء، قريب منه. المتصف ٧: ١٤٠.
- (٣) المستصحب: المصاحب الملازم.
- (٤) العارضة هي التي تلحق الكلمة للتأنيث بعد استعمالها للمذكر.
- (٥) ط: أي.
- (٦) ص: ٣٠٠.
- (٧) س: صحح.
- (٨) مثل يضرب في الإحسان إلى المحسن. وفي حاشية ت عن التواتي أنه يقال: سقاة وسقاية، والمعنى: أحسن إليه لإحسانه. وانظر ص ٥٠٥.
- (٩) ح: فإنه.
- (١٠) الصلاة: الجهة.
- (١١) س: البذل.
- (١٢) في حاشية ت عن التواتي: لبناء الكلمة على التثنية من أصل الكلمة.
- (١٣) زاد في س: هذا.
- (١٤) النسب ليس شرطاً لازماً. وإنما يشترط أن يكون اسماً علماً، وسواء كان في النسب أو في غيره نحو «غَاوِيٌّ». الصبان ٢٨٦: ٤.

إذا رخمته على لغة من لا ينوي فإنك تقول: يا غاؤ، بضم الواو من غير إبدال، مع اندراجها في الضابط المذكور. وإنما لم يبدل لوجهين: ^(١) أحدهما: أنه قد أُعلّ بحذف لامه، فلم يُجمع فيه بين إعلايين. والثاني: أنه لما رُخِم على هذه اللغة شابة ما لا يُعلّ نحو: واؤ. فإصلاح ^(٢) الضابط أن يقال: من واو أو ياء هي لام أو ملحق بها. ^(٣)

الرابع: اختلف في كيفية هذا ^(٤) الإبدال، فقليل: أبدلت الواو والياء همزة. وهو ^(٥) ظاهر كلام المصنف. وقال خذّاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف، ثم أبدلت الألف همزة. وذلك لأنّه ^(٦) لما قيل: كساؤ وِرْدائِي، تحرّكت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضمّ إلى ذلك أنّهما في محلّ التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا حملاً على باب: عصا ورحى، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنّها من مخرج الألف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصاً بالواو والياء. فإنّ الألف تشركهما ^(٧) فيه. فإذا نظرت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو «صحراء» ممّا ألفه للتأنيث. فإنّ الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلية للتأنيث كاجتلال ألف: سكرى. لكن ألف «سكرى» غير مسبوقة بألف فسلمت، وألف «صحراء» مسبوقة بألف فحرّكت فراراً من التقاء الساكنين فانقلبت همزة، لأنّها من مخرجها. فقوله في «الكافية»: ^(٨)

مِنْ حَرْفٍ لَيْسَ آخِرٍ، بَعْدَ أَلْفٍ مَزِيدٍ، أَبْدِلْ هَمْزَةً، وَذَا أَلْفٌ
أَعْمَ لَشُمُولِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ.
وقوله: ^(٩)

وفي فاعِلٍ ما أَعْلَ عَيْنًا، ذا اقْتُفِي

(١) ثمة وجه ثالث ذكره الصبان، هو أن الواو هنا ليست طرفاً، بل هي حشر والحذف عارض.

(٢) ط: وإصلاح.

(٣) أي: حرف ملحق باللام.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣.

(٦) س ح ط: أنه.

(٧) فيما عدا الأصل: تشاركهما.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٨٠. ومن حرف: متعلقان بالفعل أبدل. وحذفت همزة «أبدل» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومزيد: صفة ألف.

(٩) الفاعل: اسم الفاعل. وأعل أي: جرى فيه إعلال بقلب العين في الماضي ألفاً. وفي فاعل: متعلقان باقتفي. وجملة اقتفي: خبر ذا. قدم متعلق الفعل مع أن جملة خبر، على المبتدأ. وهو جائز. وعيناً: تمييز منقول عن نائب فاعل. والمعنى: هذا الإبدال أتبع في اسم فاعل الفعل الذي أعلت عنه.

ذا: إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة. واقتفي أي: اتبع. هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الواو والياء همزة. ^(١) وهو كلّ واو أو ياء وقعت عيناً لاسم فاعل أُعْلَت في فعله نحو: قاتل وبائع. أصلهما «قاول» و«بايع»، ولكنهم أعلوه حملاً على فعله. قال في «شرح الكافية»: ^(٢) فأبدلت الهمزة من الياء والواو ^(٣) في اسم الفاعل، كما أبدلت الألف منهما في الفعل حيث قالوا: قال وباع. ^(٤) واحتترز بقوله «أعلّ عيناً» من نحو: عورَ وصيد. ^(٥) فاسم الفاعل منهما: عاورَ وصايدَ، بالواو والياء، ولا يُبدلان همزة لصحتهما في الفعل، جَرِياً ^(٦) في الصحة مجرى واحداً ^(٧) كما جرى في الإعلال مجرى واحداً. ^(٨)

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال جارٍ فيما كان على «فَاعِل» أو «فَاعِلَةٌ»، وإن ^(٩) لم يكن اسم فاعل كقولهم: جائز. وهو ^(١٠) البُستان. قال: ^(١١)

صَعْدَةٌ، نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْتَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ
وكقولهم: جائزة. وهي خشبة ^(١٢) تُجعل في وسط السقف. وكلام الناظم هنا وفي

(١) ط: «الياء والواو همزة». وسقط «واقتفي... همزة» من النسخ.

(٢) ص ٢٠٨٣. وفي النقل تصرف.

(٣) ت س ط: من الواو والياء.

(٤) هنا ينتهي قول ابن مالك.

(٥) عور: أصابه العور. وصيد: أصابه الصيد. وهو داء في العنق لا يستطيع معه الالتفات. وقول العامة: «طاولة» خطأ لا يجوز استعماله، لأن الفعل «طال» مغلّ، وليس ثمة: طَوَّلَ يَطْوُلُ.

(٦) أي: الفعل واسم الفاعل.

(٧) من ذلك اسم فاعل: بايَعَ وقاولَ وتبايَعَ وتقاوَلَ...

(٨) يستثنى من هذا ما كان مهموز الفاء نحو: آبَ وآذَ وآلَ وآنَ. فيجوز همز عين اسم فاعله أو جعلها ياء: آتَبَ وآيَتَ، آتَدَ وآيَدَ، آتَلَّ وآيَلَّ، آتَنَ وآيَنَ. وذلك لثقل الهمزتين بينهما الألف وهو حاجز غير حصين، خلافاً لمن أوجب الهمز. ومنه في الحديث: «أَيُّونَ تَأْتِيُونَ». رياض الصالحين ص ١٣٤٥ والرقم ١٣٤٥ من صحيح مسلم.

(٩) سقط من ح و ط.

(١٠) ت: «حائر وهو». س: «جائر وهو». ح: «حائط في». وفي حاشية ت: «حائر بالحاء والراء المهملتين. وما في التصريح قيل: إنه تصحيف». قلت: وفي التصريح ٣٦٩: ٢ «جائر بالجيم والزاي وهو البستان». وهو صواب. فالجائر والحائر بمعنى، كما جاء في القاموس والتاج (حير) و(جوز). ومثل هذا وإن لم يكن له فعل مستعمل مصوغ من المصدر في الأصل على معنى اسم الفاعل، ثم انتقل إلى الدلالة على اسم الذات. ولا مانع أن يكون له فعل أهمل بعد. وانظر الصبان ٤: ٢٨٧ والتصريح: ٣٦٩.

(١١) كعب بن جعيل. الكتاب ١: ٤٥٨ والارتشاف ٣: ٣١٦ والعيني ٤: ٤٢٤ و٥٧١ والخزانة ١: ٥٧ والأشمونى ٤: ١٠٨ و٢٨٨. والصدقة: القناة تنبت مستوية. ح: «قال الشاعر... حائر». س: جائر.

(١٢) س: الخشبة.

«الكافية»^(١) لا يشمل ذلك. وقد نبّه عليه في «التسهيل»^(٢).

الثاني: اختلف في هذا الإبدال أيضًا، فقليل: أبدلت الياء والواو^(٣) همزة، كما قال المصنف. وقيل: بل قلبت^(٤) ألفًا ثم أبدلت الألف همزة، كما تقدّم في نحو: كِسَاءٌ ورداء، وكُسرت همزة على أصل التقاء الساكنين. وبهذا قال أكثرهم. وقال الميرد: «أدخلت ألف فاعِل» قبل الألف المنقلبة في «قَالَ» و«بَاعَ» وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحرّكت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحرّكت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: قاتل وبائع، بالياء على حكم التخفيف، لأنّ قياس تخفيف الهمزة في ذلك أن تُسهّل بين الهمزة والياء. فلذلك كتبت ياء. وأما: إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة^(٦) فنصوا على أنّه لحن، وكذا تصحيح الياء في: بائع. ولو جاز تصحيح الياء في «بائع» لجاز تصحيح الواو في: قاتل. قال ابن الخباز: وقد أولعت بذلك العامة واللّخان من القراء. وكذلك^(٧) قالوا في همزة الجمع نحو: رسائلٌ وكتائبٌ وحلائبٌ، جمع رسالة وكتيبة وحلوبة.^(٨) إلّا أن في «الترشيح»^(٩) ما نصه: عجائزٌ وقبائلٌ [ورسائلٌ] بالهمز،^(١٠) ولا تُحرّك الياء لأنها لا أصل لها في الحركة.^(١١) وقد يجوز تخفيف الهمز^(١٢) في هذا كلّه وقلبها ياء.^(١٣) أجازهُ أبو إسحاق الزجاج. وتخفيف الهمز^(١٤) قياس ماض في هذا وشبهه. انتهى.

فإن قلت: فقد^(١٥) نُقل عن حمزة أنّه يقف في مثل ذلك بالياء. قلت: لأنّ حمزة يأخذ

(١) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٨٣. وفي حاشية ت عن التواتي أن عدم الشمول في نصه على اسم الفاعل واسم الذات ليس كذلك.

(٢) ص ٣٠٠.

(٣) كذا بضمير المفرد. ط: قلبتا.

(٤) المقتضب ١: ٩٩.

(٥) أي: باللفظ الخالص من الهمز وما هو بينُ بين. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني في اللفظ لا في الرسم.

(٦) س ح: وكذا.

(٧) الحلوبة: الأنثى ذات اللبن.

(٨) الترشيح: كتاب في النحو لأبي بكر خطّاب بن يوسف الماردي، لا لابن الطراوة، عارض بن كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي. وفي النسخ والإتحاف ٢: ٣٧١: «إلّا أن في أكثر النسخ». وانظر الارتشاف ١: ١٢٨. والزيادة منه.

(٩) س ط: بالهمزة.

(١٠) يعني: في الجمع. وفي حاشية ت عن التواتي: ومفهومه أن «قاتل» و«بائع» يجوز تحريكها، لأن أصل عينهما محرّكة. الإتحاف ٢: ٣٧١.

(١١) ت س ط: الهمزة.

(١٢) سقطت من النسخ. والمراد: إبدال الهمزة ياء. وأجاز الجرمي هذا الإبدال قبل الزجاج. رسالة الملائكة ص ١٧٧. وزاد في الارتشاف: وفي رواية: «شعائر» بالياء.

(١٣) أي: جعله بينُ بين. وفيما عدا الأصل: الهمزة.

(١٤) ط: إنه.

بأنباع رسم المُصحف الكريم، في تخفيف الهمز. ^(١) على أَنَّ المُختار ^(٢) أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بينَ بينَ. فإنَّ الرسم لا يُخالفه.

فإن قلت: فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في: قائل وبائع؟ قلت: لا وجه لنقطها، لأنَّ صورة الهمزة لا تُنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، ^(٣) كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو: مِثْر. ^(٤) فإنَّها إذا كُتبت على نية الإبدال ^(٥) نُقطت. وقال المُطرزي: ^(٦) نقط الياء في «بائع وقائل» ^(٧) عامي. قال: ومَرَّ بي في بعض تصانيف ^(٨) أبي الفتح بن جني أنَّ أبا علي الفارسي دخل على واحد من المُتسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» منقوطة ^(٩) بنقطتين من تحت. فقال أبو علي لذلك الشيخ: هذا خطٌ مَنْ؟ ^(١٠) فقال: خطي. فالتفت إلى صاحبه وقال: قد أضعنا خُطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته. ^(١١)

٩٤٥ - والمد، زيد ثالثًا في الواحد، همزًا يُرى، في مثل كالفلائد ^(١٢) هذا موضع ثالث، يجب إبدال حرف المد فيه ^(١٣) همزة. وهو كل مدّة ثالثة زائدة فإنَّها تُبدل همزة، إذا جمع ما هي فيه على مثال «مفاعل» ^(١٤) نحو: فَلَائِدُ وصَحَائِفُ وعَجَائِزُ. فالهمزة فيهنَّ بدل من ألف: قِلادة، وياء: صحيفة، وواو: عجوز. وشمل قوله «المد» الألف والواو

(١) ت س: الهمزة.

(٢) زاد في النسخ: هو.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: بإبدالها ياء». والظاهر أن ما ذهب إليه الجرمي والزجاج يجيز نقط نحو: قائل وبائع وعجائز.

(٤) المثر: جمع مثرة. وهي العداوة. ط: مثير.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: إبدال الهمزة ياء كقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ قِتَّةً﴾ في قراءة الآية ٤٥ من سورة الأنفال.

(٦) أبو الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي، نحوي فقيه توفي سنة ٦١٠.

(٧) فيما عدا الأصل: «قائل وبائع». وزاد قبله في س: نحو.

(٨) في النسخ: تصارييف.

(٩) سقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت. ط: قائل منقوط.

(١٠) قيل: كان عليه أن يقول: «خط من هذا؟» لوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه. الصبان ٤: ٣٢٨٨. وذكر الدماميني أن بعض النحاة لا يوجب التصدير في مثل هذا. حاشية الدسوقي ١: ١٩٥.

(١١) زاد في س: وقوله.

(١٢) المد: حرف المد. والواحد: المفرد. ويرى: يعلم. والفلائد: جمع قِلادة. وهي الحلبي يجعل في العنق. والمد: مبتدأ خبره جملة يرى. وزيد: مبني للمجهول فيه نائب فاعل يعود على المد. وثالثًا حال من نائب الفاعل. وجملة زيد: حال من المد. وهمزًا: مفعول به ثان للفعل يرى. ونائب الفاعل يعود على المد، وهو في الأصل مفعول أول. وفي مثل: متعلقان بصفة لهمز. والكاف: حرف زائد لتوكيد مثل. والتقدير: حرف المد في حالة كونه مزيدًا ثالثًا في المفرد يرى همزًا كائنًا في مثل القلائد. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٣) سقطت من ط، وقدمت في النسخ.

(١٤) أي: على هيئتها في الحركات والمد وعدد الحروف. وما ذكر قبل في التنبيه الثالث وما بعده وترد هنا أيضًا.

والياء. واحترز به عن نحو: قَسَوْرُ^(١) وقَسَاوِرُ. فَإِنَّ^(٢) الواو فيه ليست حرف مدّ. واحترز بقوله «زَيْد» من أن تكون المدة غير زائدة. فَإِنَّ الإبدال لا يجوز نحو: ^(٣) مَفَاذَةٌ وَمَقَاوِرُ، وَمَسِيرَةٌ وَمَسَايِرُ، وَمَثُوبَةٌ وَمَثَاوِبُ.

فَإِنَّ سَمِعَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ الْإِبْدَالُ^(٤) لَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ، كَمَصَائِبَ وَمَنَائِرٍ.^(٥) والأصل فيهما: مَصَابُوبٌ وَمَنَاوِرُ. وَقَدْ نُطِقَ بِهَذَا الْأَصْلَ فِيهِمَا. وَشَذَّ الهمز أيضًا في «مَعَائِش»، وَرُوي عَنْ نَافِعٍ،^(٦) وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ الْيَاءُ.

وقوله «فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ» أَي: فِي كُلِّ جَمْعٍ عَلَى مِثَالِ «قَلَائِدِ»، فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ^(٧) وَعَدَدِ الْحُرُوفِ.^(٨)

٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنِينَ، اكَتَنَفَا مَدَّ «مَفَاعِلٍ»، كَجَمْعِ نَيْفَا^(٩)
هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الواو والياء^(١٠) همزة. إِذَا وَقَعَتْ أَلْفُ التَّكْسِيرِ بَيْنَ
حَرْفِي عِلَّةٍ وَجِبِّ قَلْبٍ^(١١) ثَانِيهِمَا هَمْزَةٌ، بِشَرَطِ أَلَّا يُفْصَلَ مِنَ الطَّرْفِ. فَانْدَرَجَ فِي هَذَا
الضَّبَاطِ ثَلَاثُ صُورٍ: أَحَدُهُمَا^(١٢) أَنْ يَكُونَ وَائِينَ نَحْوُ: أَوَّلُ. فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ: أَوَائِلُ،
يُإْبَدَلُ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً. وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ يَاءِينَ نَحْوُ: نَيْفٌ. فَتَقُولُ فِي
جَمْعِهِ: نَيَائِفُ، بِالْهَمْزِ.^(١٣) وَالثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يَاءً وَالْآخَرُ وَائِيًا نَحْوُ: سَيِّدٌ

(١) القسور: الأسد. ط: من نحو قسورة.

(٢) المفازة: الصحراء. والمثوبة: الثواب.

(٣) س: سمع الإبدال في شيء من ذلك.

(٤) المصائب: جمع مصيبة. والياء منقلبة عن واو. والمنائر: جمع منارة. وألف منارة منقلبة عن واو. وفي حاشية ت أن الإبدال في مصابوب ومناور على غير قياس، وهما من الصوب والنور. قلت: ومن ذلك: مزائد وأقائم وأقائيم، جمع مزادة وقوم.

(٥) في قراءة الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٦) كذا. وليس في الكلمة غير سكون واحد.

(٧) زاد في س: وقوله.

(٨) الإشارة بـ «ذَا» إِلَى إِبْدَالِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةً. وَاللَّيْنُ: الْوَاوُ وَالْيَاءُ غَيْرِ الْمَدِينِ. وَاكْتَنَفَا: أَحَاطَ. وَالْمَرَادُ بِمَفَاعِلٍ مَا كَانَ عَلَى صَوَرَتِهَا فِي عَدَدِ الْأَحْرَفِ وَهِيَائِهَا بِالتَّحْرُكِ دُونَ خُصُوصِيَةِ الْحَرَكَاتِ. انْظُرْ ص ٥١٥. وَالنَيْفُ: مَا زَادَ عَلَى الْعَقْدِ فِي الْعَدَدِ. وَالْكَافُ: خَبِيرٌ مُقَدِّمٌ لـ «ثَانِي». وَجُمْلَةُ اكْتَنَفَا: صِفَةُ لَيِّنِينَ. وَنَيْفًا: مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ جَمْعٌ. وَقَدْ حُذِفَ الْفَاعِلُ أَي: كَجَمْعِ الْعَرَبِ نَيْفًا. وَانْظُرِ الْبَيْتَ ٩٦٠. وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت ثُمَّ الْحَقُّ بِالْحَاشِيَةِ. ط: «مَفَاعِلُ». وَالصَّوَابُ التَّنْوِينُ لِيُوَافِقَ مَا سَبَقَ فِي التَّنْيَةِ الثَّلَاثِ. فَهُوَ لَيْسَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

(٩) مع مراعاة ما جاء في شرح البيت ٩٤٤. ط: الياء والواو.

(١٠) ت ح ط: «وَجِبَّ إِبْدَالُ». س: فَإِنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ.

(١١) كذا بالتذكير. س: «إِحْدَاهَا». وَكَانَتْ فِي تِ بِالْتَّذْكِيرِ ثُمَّ جَعَلَتْ بِالتَّأْنِيثِ. وَقِيلَ: أَنَّ الْحَاوِيَةَ وَالْحَاوِيَاءَ تَجْمَعَانِ عَلَى: الْحَوَارِي. فَلَمْ تَبْدَلِ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةَ اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (حَوِي).

(١٢) الإِنْخَافُ ٣٧١: ٢. وَفِي النِّسْخِ: بِالْهَمْزَةِ.

وصائده^(١) فتقول في معهما: سَيَائِدُ وَصَوَائِدُ، بالهمز. والأصل «سَيَاوِدُ» و«صَوَايِدُ». هذا مذهب سيبويه^(٢) والخليل ومن وافقهما. وذهب الأخفش إلى أَنَّ الهمز في الواوين فقط، ولا يُهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء، فتقول: ^(٣) تَيَائِفُ وَسَيَاوِدُ وَصَوَايِدُ، على الأصل. وشبهته أَنَّ الإبدال في الواوين^(٤) إِنَّمَا كَانَ لثقلهما،^(٥) وَلَئِنْ لَدَلْكَ نَظِيرًا. وهو اجتماع الواوين أَوَّلَ الكلمة. وَأَمَّا إِذَا اجْتَمَعَتِ الْيَاءَانِ أَوْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فَلَا إِبْدَالَ، لِأَنَّهُ إِذَا التَقَتِ الْيَاءَانِ أَوْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ أَوَّلَ كَلِمَةٍ فَلَا هَمْزٌ^(٦) نَحْوُ: يَيِّنُ،^(٧) اسْمُ مَوْضِعٍ، وَنَحْوُ: يَوْمٌ.^(٨) وَاحْتِجَّ أَيْضًا بِقَوْلِ الْعَرَبِ فِي جَمْعِ «ضَيَّوْنٍ» وَهُوَ ذَكَرُ السَّنَانِيرِ: ضَيَاوُنٌ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع: أَمَّا الْقِيَاسُ فَلَأَنَّ الْإِبْدَالَ فِي نَحْوِ «أَوَائِلٍ» إِنَّمَا هُوَ^(٩) بِالْحَمَلِ عَلَى: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، لَشَبْهِهِ بِهِ مِنْ جِهَةِ قُرْبِهِ مِنَ الطَّرْفِ، وَفِي نَحْوِ: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ. فَكَذَلِكَ هُنَا. وَأَمَّا السَّمَاعُ فَحَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي «سَيِّقَةٍ»^(١٠) سَيَائِثُ، بِالْهَمْزِ.^(١١) وَهُوَ «فَيْعَلَةٌ» مِنْ: سَاقٍ يَسُوقُ. وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ فِي «تَاجِ اللُّغَةِ»^(١٢) جَيِّدٌ وَجَيَائِدُ. وَحَكَى أَبُو عُثْمَانَ^(١٣) عَنْ الْأَصْمَعِيِّ فِي جَمْعِ «عَيْلٍ»: «عَيَائِلُ»، بِالْهَمْزِ. وَأَمَّا «ضَيَاوُنٌ» فَشَادَ، مَعَ أَنَّهُ لَمَّا صَحَّ فِي وَاحِدِهِ^(١٤) صَحَّ فِي الْجَمْعِ، فَقَالُوا: ضَيَاوُنٌ، كَمَا قَالُوا: ضَيَّوْنٌ. وَكَانَ قِيَاسُهُ: ضَيَّيْنُ.^(١٥)

- (١) ط: «وصائد». وفي النسخ: «أَوَا وَالْآخِرَاءُ نَحْوُ صَائِدٍ وَسَيْدٍ». والتقديم والتأخير هنا وفيما بعد. وانظر الارتشاف ١: ١٢٧.
- (٢) الكتاب ٢: ٣٧٤.
- (٣) ط: فيقول.
- (٤) سقط فقط لا يهمز... الواوين من النسخ، ثم ألحق بحاشية س عن نسخة.
- (٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأن الواو من الضمة وهي ثقيلة، وكذلك ما تولد منها.
- (٦) في الأصل وط: فلا همزة.
- (٧) كذا في ح، وأهمل ضبطه في الأصل و ت و س. وقد ضبطه ابن القطاع كما أثبتنا. ط: «يَيْن». وهو ما نص عليه في القاموس والتاج والصبان.
- (٨) كذا في ح أيضاً، وأهمل في الأصل و ت و س. ط: «يَوْمٌ اسم موضع». وفسر بأنه صفة بمعنى: شديد.
- (٩) سقط «إنما هو» من س.
- (١٠) السيقية: ما استأقعه العدو من الدواب. وسمع ما يصحح مذهب الأخفش. فقد جمعوا الأيتم والأيتل والزيادة على: أيايم وأياييل وزيايد. التاج (أيم) و(أيل) و(زيد).
- (١١) س: بالهمزة.
- (١٢) الصحاح واللسان (جود)، وفيهما أن هذا الجمع هو على غير قياس. وكذلك في التاج (جود). وانظر فيه جمع سيد.
- (١٣) المنصف ٢: ٤٥ - ٤٦.
- (١٤) العيل: واحد العيال. وهي الأولاد يعال بهم.
- (١٥) أي: صحت الواو في المفرد، ولم تقلب ياء وتدغم فيها الياء الأولى. وهذا شذوذ. وشذوذ آخر هو كونه على وزن «فَيْعَلٌ» خلافاً لما ورد من معتل العين نحو سَيْدٌ وَهَيْنٌ.
- (١٦) ت ط: «ضَيَّيْن». والإدغام يقتضي فتح يائه، لأن الواو في المفرد حركتها الفتح.

فإن قلت: فهل يقاس على «صَيَاوِن» ما يُشابهه^(١) في صَحة واحده، إذا وُجد؟ قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس. والصحيح أنه لا يقاس عليه.^(٢)

تنبيهات:

الأول: شمل قوله «لِثْنَيْنِ» الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق لسيبويه.
الثاني: فهم من قوله «مَدَّ مَفَاعِلَ» اشتراط اتصال المُبدل^(٣) بالطرف. فلو فصل بمدة ظاهرة نحو: طَوَاوِيْسُ،^(٤) أو مُقَدَّرَةٌ كقول الراجز:^(٥)

* وَكَحَلَّ الْعَيْثَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

يزيد: «بالعواوير»^(٦) لأنه جمع عَوَارٍ وهو الرمد، فحذف الياء^(٧) ضرورة. فهذا مفصول عن الطرف تقديرًا. فلو^(٨) اضطرَّ شاعر ففصل بمدة زائدة في مثال «مَفَاعِلَ» لم يُعتمد بها ووجب الهمز كقوله:^(٩)

فِيهَا عَيَائِلُ: أَسْوَدٌ وَثُمَزْ *

وهو^(١٠) عكس «عواوير».

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع، بل لو^(١١) بنيت من القول مثل عَوَارِضِ^(١٢) قلت: قَوَائِلُ، بالهمز. هذا مذهب سيبويه^(١٣) والجمهور. وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد، لخفته بخلاف الجمع. فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبّه على هذا. قلت: قوله «مَدَّ مَفَاعِلَ» شامل له. فإنه لم يُقَيِّده بالجمعية.^(١٤)

(١) فيما عدا الأصل: ما شابهه.

(٢) الارتشاف ١: ١٢٧.

(٣) ط: المد.

(٤) سمع جمع أقوام على أقاليم. أبدلت الواو همزة وهي مفردة ومفصولة عن الطرف بمدة.

(٥) جندل بن مثنى. الكتاب ٢: ٣٦٤ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٨٥ والعيني ٤: ٥٧١ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ والأشموني ٤: ٢٩٠ والضمير في «كحل» يعود على الدهر.

(٦) ت ح ط: العواوير.

(٧) في حاشية ت: المبدلة من الألف التي في المفرد كمفتاح ومصباح. وعَوَارٍ أصله «عَوَاوِر» وجمعه عواوير.

(٨) ط: ولو.

(٩) مضى في شرح البيت ٨٠٠. والعيايل: جمع عَيْل. فالياء بعد الهمزة زائدة لإشباع الكسرة.

(١٠) في النسخ: وهذا.

(١١) ط: فلو.

(١٢) عوارض: اسم جيل. وهو مفرد لا جمع.

(١٣) الكتاب ٢: ٣٧٤. وضبط هناك بفتح الفاء سهواً.

(١٤) هذا يقتضي تنوين «مفاعِلٍ» كما ذكرنا في التعليق على البيت ٩٤٦، خلافاً لما أجمع عليه الشراح وتوجه إليه المعربون.

الرابع: زاد في «التسهيل»^(١) لإبدال ثاني اللتين في ذلك شرطاً آخر - وهو ألا يكون بدلاً من همزة - احترازاً من مثل: (٢) زَوَايا. وذلك أَنَّ ثاني اللتين فيه كان همزة ثم أُبدل ياء. وقد بينَ ذلك بقوله: (٣)

٩٤٧ - وافتَحْ، وَرَدَّ الهمزَ ياءً، فيما أُعِلَّ لآماً، وفي مثلِ «هراوة» جُعِلَ
٩٤٨ - واوًا، (٤)

الألف واللام في «الهمز» للعهد. والمراد الهمز المُبدل ممّا بعد ألف الجمع المُشاكل «مَفَاعِل» في النوعين. (٥) أعني: استحقَّ الهمزَ لكونه مدّاً مزيداً (٦) في الواحد، وما استحقَّ الهمزَ لكونه ثاني ليتين اكتفا مدَّ «مَفَاعِل». فيجب في هذين النوعين، إذا اعتلَّت لامهما، أن يُخَفَّفَا بجعل (٧) كسرة الهمزة (٨) فتحةً ثمَّ يابدلها (٩) ياءً، فيما لآمه ياءً، أو واوٌ ولم تسلم (١٠) في الواحد، أو همزة. مثال ما لا مه ياء نحو: (١١) هَدِيَّةٌ وهَدَايا. ومثال ما لآمه واو لم تسلم في الواحد نحو: (١٢) مَطِيَّةٌ ومَطَايا. ومثال ما لآمه همزة: (١٣) خَطِيئَةٌ وخَطَايا. الأصل في جميع ذلك أن يُجمع على «فَعائل» بالهمز (١٤) نحو: صحيفةٌ وصحائفٌ.

(١) ص ٣٠١.

(٢) ت ح: من نحو.

(٣) افتح: حرك بالفتح. ورد الهمز: أبدله. والهمز يراد به ما في البيت ٩٤٥. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف فأصبح كالاسم المقصور. انظر البيت ٦٤٢. وحذفت اللام الثانية من «أعلَّ» للوقف. والهراوة: العصا الضخمة. وجعل: أبدل. ورد: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح للإدغام. وهو يتعدى إلى مفعولين. والهمز: تنازع فيه الفعلان، وهو مفعول أول لرد. ويا: مفعوله الثاني. وفيما: متعلقان بحال من الهمز. وآماً: تمييز متقول عن نائب الفاعل. أي: فيما أعلَّ لآمه. وفي مثل: متعلقان بحال من الضمير المستتر في جعل، وهو يعود على الهمز، أصله مفعول أول. والفعل الماضي هنا بمعنى الأمر، ليتنى العطف في الآيات ٩٤٧-٩٤٩. أي: واجعل الهمز في جمع مثل هراوة واوًا، وسقط الشطر الثاني مع «واو» من ت و س، ثم ألحق بحاشية ت.

(٤) واوًا: مفعول ثانٍ للفعل جعل. وسقطت من ط.

(٥) يريد ما ورد في البيتين ٩٤٥ و٩٤٦.

(٦) س: زائداً.

(٧) ط: يابدل.

(٨) زاد في ح: فيهما.

(٩) يريد: إبدال الهمزة.

(١٠) الواو: للحال والجملة حال من «واو» فقط. وزعم الصبان أن الحال من النكرة هنا لا مسوغ لها. والمعروف أن الواو مسوغه. وسقطت الواو من ح وكشطت في ت. ط: أو واو أو همزة لم تسلم.

(١١) سقطت من س.

(١٢) المطية: ما يمتطى من الدواب. وهي من: مطا يملط. فاللام واو قلبت ياء وأدغمت فيها ياء فعلية.

(١٣) زاد في ط: نحو.

(١٤) سقطت من النسخ، ثم ألحقت بحاشية ت.

فالأصل^(١) في هدايا «هَدَائِي»^(٢) بإبدال مَدَّة الواحد همزة مكسورة. فاستثقل ذلك فَخُفَّفَ بإبدال الكسرة فتحةً، فصار «هَدَائِي»، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار «هَدَائِي»، فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين، وهي من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالي ثلاث^(٣) ألفات، فأبدلت الهمزة ياء، فصار: هَدَايا. والعمل في «مَطَايا» كالعمل^(٤) في: هَدَايا.

وأما «خَطَايا» ونحوه مما لاهم همزة فأصله «خَطَائِي» بهمزتين: الأولى مُبدلة من مَدَّة الواحد^(٥) والثانية لام الكلمة، فوجب إبدال الثانية ياء لاجتماع همزتين، ثم فُتحت الأولى فُلبت الثانية ألفاً، ثم أبدلت^(٦) الأولى ياء كما سبق في «هَدَايا». هذا مذهب سيبويه^(٧) وجُمهور البصريين.

وذهب الخليل إلى أنَّ مَدَّة الواحد لا تُبدل في هذا همزةً لثلاً يلزم اجتماع همزتين، بل يُقلب^(٨) بتقديم الهمزة على الياء فيصير «خَطَائِي»، ثم فُعِلَ^(٩) كما تقدَّم. واعتُرض بأنَّ القياس قلب الياء همزة، وإذا اجتمع همزتان عَمِلَ فيهما على ما تقتضيه الأصول. ويدلُّ على صحة مذهب سيبويه قول بعض العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَائِي»^(١٠) بهمزتين على الأصل. وهو شاذٌّ. وهذه الأمثلة من النوع الأوَّل. أعني باب «قَلَانِد». ومثال ذلك من باب «نَيْف»: زاوية وزوايا. أصله «زَوَائِي» بإبدال الواو همزة، لكونها ثانيَ لَتَيْنِ اكتفنا مَدَّةً «مَفَاعِل»، ثم خُفِّفَ بالفتح^(١١) فصار «زَوَائِي»، ثم قُلبت الياء ألفاً فصار «زَوَائِي»، ثم قُلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدَّم في «هَدَايا»^(١٢).

(١) ط: والأصل.

(٢) ط: «هَدَائِي». وفي حاشية ت أن أصل المفرد «هَدْيِي» فأبدلت الياء الأولى في الجمع همزة فصار هَدَائِي.

(٣) ح: ذلك توالي ثلاثة.

(٤) بل ثمة عمل آخر في «مَطَايا»، هو أن لام مَطِيَّة التي هي واو تقع في الجمع بعد كسر «مَطَانُو» فتقلب ياء «مَطَانِي» قبل أن تبدل الكسرة فتحة.

(٥) ومكسورة أيضاً للتخلص من التقاء الساكنين.

(٦) فيما عدا الأصل: «ثم قلبت». وقوله «الثانية» يعني ما صارت إليه. وهو الياء. انظر الأشموني ٢٩١: ٤.

(٧) الكتاب ٣: ٣٧٨.

(٨) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٢. ط: يقلب.

(٩) نائب الفاعل هو الكاف. ت ح: «يعمل». س: «يعمل فيه». ط: «يعمل». وانظر التصريح ٢: ٣٧١.

(١٠) زاد في الارتشاف ١: ١٣١: «ودرائتي». وانظر المنصف ٧: ٥٧. وجاء في جمع جريرة: جرائن.

(١١) قد يعترض هذا التخفيف بقول العرب: المنائي والسماطي والمعاني والصحاري والعداري، في جمع منية وسماء ورمعي وصحراء وعدراء. ويردُّ بقولهم: المنايا والمعايا والصحاري والعداري، وأن «سمائيا» ورد في الشعر فقط، وأن ما اعترض به قليل، والأكثر ما جاء من مهموز اللام ومعتلها على هيئة «فعالي» نحو: رزايا ودنايا وبرايا وربايا ودرايا وجرايا ونشايا وبلايا وروايا وحكايا وتحايا وعظايا وشوايا وأشواي وعلاوي... .

(١٢) في حاشية ت: فصار زوايا.

فإن قلت: لم يشمل كلام الناظم نحو «خَطِيئَةُ» مِمَّا لَامَهُ هَمْزَةً. فَإِنَّهُ خَصَّ ذَلِكَ بِمَا أُعْلِيَ. قلت: قال الشارح: ^(١) «حُرُوفُ الْعِلَّةِ: الواو والياء والألف والهمزة». ^(٢) فأدرجها في كلامه. ^(٣) وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة أقوال: أحدها: أنها حرف صحة. ^(٤) والثاني: أنها حرف علة. وإليه ذهب الفارسي. والثالث: أنها شبيهة بحرف العلة.

وقوله «وفي نحو: ^(٥) هِرَاوَةٌ، جُعِلَ واوًا» يعني: أَنَّ المجموع على مثال «مَفَاعِلٍ» إذا كانت لَامُهُ واوًا، ولم تُعْلَ ^(٦) في الواحد بل سلمت فيه كواو هِرَاوَةٍ، جُعِلَ موضعُ ^(٧) الهمزة المذكورة في جمعه واوًا، ^(٨) فيقال: هِرَاوَى. والأصل «هَرَاوُ» بقلب ألف «هَرَاوَةٍ» همزة، ثُمَّ خُفِّفَتْ بالفتح فصار «هَرَاوُ»، ثُمَّ قُلِبَتْ ^(٩) الواو أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «هَرَاءَى». فكرهوا أَلْفَيْنِ بينهما همزة كما ^(١٠) سبق، فأبدلوا الهمزة واوًا طلبًا للتشاكل، ^(١١) لَأَنَّ الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف، ^(١٢) فقصد مُشَاكَلَةَ الجمع لواحد.

تنبيهات:

الأول: شَدَّ إقرار الهمزة فيما لَامَهُ ياء، إَجْرَاءً لِلْمَعْتَلِّ مُجْرَى الصَّحِيحِ، في قوله: ^(١٣) فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا، ثَلَاثَتِنَا، حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا وَشَدَّ إقرارها فيما لَامَهُ هَمْزَةً. وقد تقدّم.

الثاني: شَدَّ إبدال الهمزة واوًا في قولهم «هَدَاوَى» ^(١٤) لَأَنَّ لَامَهُ ياء، وفي «مَطَاوَى» لَأَنَّ

(١) ص ٨٤٠.

(٢) إدراج ابن الناظم الهمزة في أحرف العلة هو خلاف ما جرى عليه الناظم في التسهيل ص ٣٠١، إذ فصل بين أحرف العلة والهمزة. وانظر الأشموني والصبان ٤: ٢٩٢.

(٣) ح: «بكلامه». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٤) ط: صحيح.

(٥) كذا. وانظر البيت ٩٤٧. وسقطت واو العطف من ط.

(٦) سقطت الواو من س و ط.

(٧) موضع: نائب فاعل. ولذلك نصب «واوًا» مفعولاً ثانياً بعد. ح: جعل في موضع.

(٨) ط: «واو». وانظر الأشموني ٤: ٢٩٢.

(٩) في النسخ: فقلبت.

(١٠) الكاف: حرف بمعنى لام السببية. وفيما عدا الأصل: لما.

(١١) ومثل ذلك، مع الفارق، ما جاء في جمع قُتِيَا على فتاوى. فقد ردت الواو بعد الألف لأن أصل الياء في المفرد واو قلبت في اسم على فُعْلَى. وانظر الصبان ٤: ٢٩٣. والدليل على أصالة الواو قولهم: فتوته أي: غلبته في الفتوى.

(١٢) زاد في النسخ: زائدة.

(١٣) عبيدة بن الحارث. شرح الكافية الشافية ص ١٢٨٢ و ٢٠٨٨ والعيني ٤: ١٨٨ و ٥٢ والأشموني ٣: ١٢٩ و ٤: ٢٩٢. وما برحت أي: بقيت وثبتت. والمقام: مكان القيام. والثلاثة هم علي وحزمة والشاعر. رضي الله عنهم. وأزبروا: من الزيارة والضمير للمشركين الثلاثة الذين قتلوا. والمناتي: جمع منية. ت س: «أرينا». ح: أذيقوا.

(١٤) هداوى: جمع هدية. ت «هداوي» بالياء، وكذلك وردت في اللسان (هدي). ومن الشاذ أيضاً جمع أشياء: أشاوى.

لامه واو أُعْلَت في الواحد. وأجاز الأخفش القياس على «هَدَاوَى»^(١) وهو ضعيف، إذ لم يُقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيّين أنّ هذه الجموع كلّها^(٢) على وزن «فَعَالَى»، صحت^(٣) في «هَدَاوَى»^(٤) لَمَّا صَحَّت^(٥) في المُفْرَد، وأُعْلَت في «مَطَايَا»^(٦) لَمَّا أُعْلَت^(٧) في المُفْرَد، و«هَدَايَا» على الأصل.^(٨) وأمّا «خَطَايَا» فجاء على «خَطِيئَة» بالإبدال والإدغام.^(٩) وإنّما ذهب البصريّون إلى أنّها «فَعَائِل» حملًا للمعتلّ على الصحيح.^(١٠) ويدلّ على صحّة مذهب البصريّين قوله: «حَتَّى أُزِيرُوا»^(١١) المَنَائِيَا. ونقل بعضهم عن الخليل أنّ وزنها «فَعَالَى» كقول الكوفيّين. قلت: وليس مُوافقًا لهم من كلّ وجه، لأنّ الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل عن المدة^(١٢) المؤخّرة.^(١٣) وتقدّم بيان مذهبه.

وقوله: ^(١٤)

وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُذْ فِي بَدءٍ غَيْرِ شَبِهٍ: وَوُفِي الْأَشْدِّ

يعني: أنّ كلّ كلمة اجتمع في أولها واوان فإنّ أولهما يجب إبدالها همزة، بشرطين: الأول: ألا تكون الثانية بدلًا من ألف «فاعل» نحو: وَوُفِي، وَوُورِي. والثاني: ألا تكون

(١) يرى الصبان أن القياس على «مطاوى» أولى، لأن الإتيان بالواو رجوع إلى الأصل، بخلاف هداوى.

(٢) يشكل عليهم ما جاء كذلك وليس مفردة على «فعيلة» نحو: حوايا وشوايا ونوايا وغوايا وعظايا وزوايا وروايا وتحايا ومعايا وحكايا وأشاوى ومرايا.

(٣) س ط: وصحت.

(٤) ت ط: كما صحت.

(٥) في النسخ: المطايا.

(٦) ط: كما أعلت.

(٧) ط: على وزن الأصل.

(٨) يعني أن همزة «خطيئة» أبدلت ياء في المفرد فلزم الإبدال في الجمع.

(٩) المراد أن «فعيلة» من الصحيح تجمع على «فعائل» نحو: حديقة وحدائق. وكذلك المعتل اللام ومهموزها. فيقع حرف المد الزائد قبل اللام في الجمع ثم يعل، ولا يحذف ويعوض منه ألف في الطرف.

(١٠) ت س: «أرينا». ح: أذيقوا.

(١١) س ط: من المدة.

(١٢) يعني أن الياء الزائدة تؤخر بعد اللام، فتقلب ألفًا بعد فتح اللام تخفيفًا. وهذا كثير في جمع التكسير نحو: قتلى وأسارى وأيامى وقمصان وعظماء وأعزاء وأشقياء، في جمع: قتل وأسير وأيّم وقميص وعظيم وعزيز وشقي.

(١٣) سقط «وقوله» من ط وزاد فيها: «واوًا». ورد: اجعل، يتعدى إلى مفعولين. ط: «ود». والبده: أول الكلمة. والغير: المغاير. والشبه: المشابه. ووفى: أدرك. والأشد: عتفوان الشباب. أي: أبدل أول الواوين همزًا، إذا كانت في أول كلمة ليست من نحو قولك: ووفى الأشد. وهمزًا مفعول به ثان مقدم. وأول: مفعول به أول. وفي بدء: متعلقان بحال من أول. ووفى الأشد: في محل جر بالإضافة على الحكاية. وقد جمع في الشطر الثاني أربعة متضايفات متوالية. وسقط من ت ثم الحق بالحاشية.

بدلاً من همزة كالوؤلى مُحَقَّف الوؤلى أنثى الأول، أي: الألباء. ^(١) فمثال ما يجب إبداله ^(٢) لوجود الشرطين قولك في جمع «واصلة»: أوأصيل. والأصل «وواصل» بواوين: أولاهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف «واصلة»، لأنها كالألف «ضاربة». ^(٣) فلا بُدَّ من إبدالها، فاجتمع واوان في الأول، ^(٤) فأبدلت الأولى همزة. وكذلك «أوَيْصِل» تصغير: واصل، وأصله «وَوَيْصِل»، و«الأوَل» جمع: الأولى، ^(٥) أصله «وَوَل». ولو بنيت من الوعد مثل ^(٦) «كَوَكَب» قلت: أوَعَد. فإن كانت الثانية بدلاً من ألف «فاعل» أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنه جازز.

تنبيهان:

الأول: لم يذكر هنا الشرط الثاني، وذكرهما في «الكافية»، ^(٧) إلا أن عبارته في الشرط الأول غير وافية بالمُرَاد، لأنه شرط ألا تكون الثانية بدلاً من ألف «فاعل». وذلك يُوهم أنها لو كانت مدة زائدة، وليست بدلاً من ألف «فاعل»، ^(٨) وجب الإبدال. ^(٩) وليس كذلك. فتحريز العبارة ^(١٠) أن يقال: ألا تكون الثانية مدة غير أصلية، كما في «التسهيل»، ^(١١) ليندرج في ذلك ثلاث صور: الأولى: مسألة: ^(١٢) وُورِي. فإنها مُبدلة ^(١٣) من زائد. والثانية: أن تبني من الوعد مثل «فَوَعَل» ثم ترده إلى ما لم يُسم فاعله. ^(١٤) والثالثة: أن تبني من الوعد مثل «طُومار» ^(١٥)

(١) الألباء: الأكثر لجوءاً، من مصدر: لبأ يلجأ. وفي النسخ: «كؤولى مخفف وؤلى أنثى الأول من الإلجاء». ط: «أي الإلجاء». وفي حاشية ت: قال الله العظيم: ﴿لَنْ يَجْعُدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْثِقًا﴾ أي: ملجأ، مع نقل عن الأشموني ٢٩٤: ٤.

(٢) ط: إبدالها.

(٣) ط: «ضاربة». وفوقها في ت: تجتمع على ضوارب.

(٤) أي: في أول الكلمة.

(٥) ت س: أولى.

(٦) ط: على مثال.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ٢٠٨٨.

(٨) يريد ما يلي في الحالتين الثانية والثالثة.

(٩) في النسخ: الإعلال.

(١٠) يعني: في الشرط الأول.

(١١) ص ٣٠٠. وانظر الارتشاف ١: ١٢٦. وأراد بالمدة غير الأصلية: الواو التي عرض مدّها لصياغة طارئة، أو هي حرف زائد ومد.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) س: بدل.

(١٤) يعني: فيصير «وُوعِدَ». والواو الثانية مدة عراضة لأنها في المبني للمعلوم غير مدة. والعارضه ليست أصلية. وفي حاشية ت عن التواتي أن الإبدال في هذا جائز، بخلاف ما كان مثل كوكب.

(١٥) الطومار: الصحيفة. وانظر الارتشاف ١: ١٢٦.

نقول: ^(١) وُوعَاذُ. فهذه الصور الثلاث ^(٢) لا يجب فيها الإبدال، بل يجوز.

وخالف ^(٣) قوم في الثالثة فأوجبوا الإبدال، لاجتماع الواوين وكون الثانية غير مُبدلة من زائد. فإن الضمة التي قبلها غير عارضة. وإلى هذا ذهب ابن عصفور. ^(٤) واختار المُصنّف ^(٥) القول بجواز الوجهين ^(٦) لأن الثانية ^(٧)، وإن كان مدّها غير مُتجدّد لكنّها مدّة زائدة، فلم تخلُ عن الشّبه بالألف المُتقلّبة. ^(٨)

الثاني: زاد في «التسهيل» ^(٩) لوجوب الإبدال شرطاً آخر. وهو ألا يكون ^(١٠) اتّصال الواوين عارضاً بحذف همزة فاصلة. مثال ذلك أن تبنى «افعوعل» من «وأي»، ^(١١) فتقول: إيئوأي. وأصله «أوؤوأي»، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى ^(١٢) إلى الياء الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها - وهو الواو - لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة إلى: ^(١٣) وؤوأي. فقد اجتمع واوان أوّل الكلمة ^(١٤) ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان. وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فقلت: ^(١٥) «وؤي» جاز الوجهان، وفاقاً للفراسي. قيل: ^(١٦) وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك، سواء نُقلت الثانية أم لم تُنقل. ^(١٧)

٩٤٩ - ومداً أبْدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ، مِنْ كَلِمَةٍ، إِنْ يَسْكُنْ، كَأَيُّزْ وَأَوْثَمِنْ ^(١٨)

(١) ط: فيقال.

(٢) ت ح: الثلاثة.

(٣) في النسخ: وخالفه.

(٤) الممتنع ص ٧٥٩.

(٥) زاد في ط: «رحمه الله». وقد اختاره قبله ابن هشام الخضراوي.

(٦) س: «القول الأول بجواز الوجهين». ت ح: «القول الأول لوجهين». ولذلك جاء في حاشية ت أن المرادي ذكر الوجه الأول ولم يذكر الثاني.

(٧) العبارة مضطربة، وخبر «أن» مفقود. والظاهر أنه جملة «لم تخل» والفاء زائدة. ومثل هذا كثير في كلام المتأخرين.

(٨) في العبارة قلب تعبير. وفي حاشية ت: صوابه: فلم تخل عن الشبه بالمتقلبة عن ألف فاعل.

(٩) ص ٣٠٠.

(١٠) ط: أن يكون.

(١١) ط: الواي.

(١٢) أي: همزة القطع الأولى.

(١٣) سقطت من النسخ.

(١٤) ت ح: «كلمة». وفي حاشية ت تصويب كما أثبتنا.

(١٥) ط: فصارت.

(١٦) الارتشاف ١: ٢١٦. وانظر الممتنع ص ٧٦٦ - ٧٦٧ والنصف ٢: ٢٤٦ - ٢٤٩.

(١٧) س: سواء انقلبت الثانية أم لم تنقلب. وقوله.

(١٨) آخر: فعل أمر من الإيثار. وأوْثَمِنْ: فعل ماض مبني للمجهول. وحذفت همزة «أبدل» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. =

الهمزة حرف مُستقل، فالنطق بها عَسِرٌ. ^(١) فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النطق بها أعسر، فيجب إذ ذاك التخفيف في غير نُدور. وإذا ^(٢) اجتمع الهمزتان في كلمة فلهما ^(٣) ثلاثة أحوال: الأول: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية. والثاني: عكسه. والثالث: أن يتحركَا ^(٤) معًا. وأما الرابع - وهو أن يسكنا معًا - فمُتَعَذِّر.

فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب، في غير نُدور، إبدال الثانية حرف مد يجانس ^(٥) حركة ما قبلها. فتُبدل بعد الفتحة ألفًا نحو: أَيْز، وواوًا بعد الضمة نحو: أُوْثِرُ، وياء بعد الكسرة نحو: إِيْثَارُ. وأما قراءة من قرأ: ^(٦) «أَوْثِمَنَ» و ^(٧) «إِنْلَافِهِم» بتحقيق الهمزتين ابتداءً فنادر. ^(٨) وأما نحو أَوْثِمَنَ ^(٩) زيد؟ فلا يجب فيه الإبدال، لأنَّ الأولى ^(١٠) للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

فإذا ^(١١) سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء، إن كانت ^(١٢) موضع اللام، وصحّت ^(١٣) إن كانت ^(١٤) موضع العين. فالأول: كبناء «قِمَطَر» من «قرأ». فإِنَّكَ تقول: قِرْأِي. والأصل «قِرَاءٌ» فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء لكونها ^(١٥) موضع اللام. والثاني: نحو سَأَلَ ولَأَالَ. ^(١٦) صحّت الهمزة لأنها ^(١٧) موضع العين، وأدغمت الأولى. ولا إبدال ^(١٨) في

= وكذلك همزة «إن». ومدًا: مفعول ثانٍ مقدم. وثاني: مفعول أول. ومن كلمة: متعلقان بحال من الهمزين، لا بـ «أبدل» خلافاً للمكودي. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذف ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. وفاعل يسكن: يعود على ثاني. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وسقط الشطر الثاني من ت. ط: واثنون. ت س ط: «في النطق بها عسر». ح: فالنطق بها عسير.

(٢) ط: فإذا.

(٤) ط: تتحركان.

(٥) ح: مجانس.

(٦) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة. وسقطت من ط. وانظر الارتشاف ١: ١٣٠.

(٧) الآية ٢ من سورة قريش.

(٨) في النسخ: «فشادة». وأراد بالابتداء أن يوقف على ما قبل الهمزة الأولى ويبتدأ بها.

(٩) سقطت همزة الوصل لفظاً ورسماً لأنها في الأصل مضمومة. وجعل الفعل في الأشموني مبنياً للمعلوم. ت س: «أَوْثِمَنَ». ط: أَلْتَمَنَ.

(١٠) زاد في النسخ: هي.

(١١) ط: وإذا.

(١٢) زاد في النسخ: في.

(١٣) ط: وصححت.

(١٤) ط: «لأنها». وانظر المنع ص ٧٦٥ - ٧٦٦.

(١٥) اللأل: بائع اللؤلؤ.

(١٦) ت س ط: «لأنها في». ح: لكونها في.

(١٧) ط: فلا إبدال.

مثل هذا^(١) البتة، لأنَّ الهمزتين في موضع العين المضاعفة.^(٢)

فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم. قلت: أما نحو «سأل» ممَّا الهمزتان منه في موضع العين فترك ذكره لأنَّه لا إبدال فيه.^(٣) وأما نحو «قَمَطَر» ممَّا همزته في موضع لامي^(٤) الكلمة فقد يؤخذ^(٥) من قوله «ما لم يكن لفظًا آتَمٌ * فذاك ياءٌ مُطْلَقًا^(٦)» وسيأتي. وقد أشار الشارح^(٧) إلى ذلك.

فإن قلت: فإن وقعت الهمزتان في موضع لامي^(٨) الكلمة، ولم تكن الثانية طرفًا، أَتَصَحُّ ثانيتهما^(٩) أم تُبدل ياء؟ قلت: بل تُبدل ياء لأنها لو صَحَّت^(٩) لزم الإدغام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام^(١٠) الهمزتين في كلمة إلَّا^(١١) إذا كانتا عيين نحو: سأل. فإذا بنيت من «قرأ» مثل «سَفَرَجَل» قلت: قَرَأًا. وأصله «قَرَأًا» بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء لأنها^(١٢) موضع اللام، وصَحَّت الأولى والثالثة.^(١٣)

وإن كانت الهمزتان متحركتين فإما أن يكون ثانيهما^(١٤) موضع اللام أو لا. فهذان ضربان. فأما الأول منهما فسيأتي بيانه.^(١٥) وأما الثاني فله تسعة أنواع لأنَّ الثانية إما أن تفتح أو تكسر أو تُضَمَّ.^(١٦) وعلى كل^(١٧) من هذه الأحوال الثلاث، فالأولى^(١٨) إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. فهذه تسعة، منها أربعة تُبدل ياء وهي المفتوحة بعد كسرة، والمكسورة بعد فتحة أو

(١) ت ح: هذه.

(٢) ت: «المضعف». ط: المضاعف.

(٣) سقط «لأنَّ الهمزتين...» فيه من النسخ، ثم الحق بحاشية ت.

(٤) س ح ط: لام.

(٥) في النسخ: فيؤخذ.

(٦) في البيتين ٩٥١ و ٩٥٢. وزاد في س: جا.

(٧) ص ٨٤٣ - ٨٤٤. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: أشار إلى الأخذ مما يأتي.

(٨) س ح: «أصحح ثانيهما» بالياء في الفعل هنا وفيما بعد. وجواب الشرط هنا يقتضي الفاء، إلا إذا قدر الاستفهام قبل الشرط.

(٩) ط: «صححت». وفي حاشية ت: يعني: ولا يصح الإدغام إلا في عين الكلمة.

(١٠) صوبت في ت: إبدال. وهو خطأ. انظر الإنحاف ٢: ٣٧٢ - ٣٧٣.

(١١) سقطت من ت و ح و ط.

(١٢) زاد في س: في.

(١٣) ط: والثانية.

(١٤) س ط: «تكون ثانيتهما». وزاد في س: في.

(١٥) في البيتين ٩٥١ و ٩٥٢.

(١٦) في النسخ: إما أن تكسر وإما أن تفتح أو تضم.

(١٧) زاد في ت: حال.

(١٨) سقط «إما أن...» فالأولى من ط.

كسرة أو ضمة، وخمسة تُبدل واوًا وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة. وسيُعرف^(١) ذلك بالتفصيل ويتضح بالتمثيل.

وقد بين حكم المفتوحة بقوله: (٢)

٩٥٠ - إِنْ يُفْتَحِ، اِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ، قُلِبَ واوًا، وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ
فُعْلَمَ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ حُكْمُ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

الأول: المفتوحة بعد ضم نحو «أَوَيْدِمُ» تصغير آدم. (٣) أصله «أَوَيْدِمُ» بهمزتين. فأبدلت الثانية واوًا لانضمام ما قبلها. فَإِنْ قُلْتُ: فلعل الواو في «أَوَيْدِمُ» بدل من الألف في: آدم، لا من الهمزة، فتكون كالواو في «خَوَيْتِمُ» تصغير خاتم، فلا يصح التمثيل به. قلت: هذا وجه وقع في كلام بعضهم. قال صاحب «اللباب»: (٤) «إِذَا صَغُرَتْ «آدَمُ» أَوْ جُمِعَتْ أَبْدَلْتُ الْأَلْفَ واوًا، فَقُلْتُ: أَوَيْدِمُ وَأَوَايِمُ، كَمَا تَقُولُ فِي «ضَارِبٍ»: ضَوِيرِبٍ وَضَوَارِبٍ. انْتَهَى. وَالرَّاجِحُ مَا تَقَدَّمَ، مِنْ أَنَّ الْوَائِ بِدَلِّ مِنَ الْهَمْزَةِ، لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِإِبْدَالِهَا أَلْفًا فِي «آدَمَ» زَالًا، فِي التَّصْغِيرِ وَفِي الْجَمْعِ.

والثاني: المفتوحة بعد فتح (٥) نحو «أَوَايِمُ» جمع آدم. أصله (٦) «آآيِمُ» بهمزتين، فأبدلت الثانية واوًا لكونها مفتوحة بعد فتح. (٧) فَإِنْ قُلْتُ: وَلَمْ كَانَتْ الْوَائِ أَوَّلَى بِهَا مِنَ الْيَاءِ؟ قُلْتُ: لِمَسَاوَاتِهَا لَهَا فِي عَدَمِ الْخَفَةِ (٨) وَالْخَفَاءِ، بِخِلَافِ الْيَاءِ.

(١) فيما عدا الأصل: وستعرف.

(٢) حذفت همزة «إِثْرَ» و«أَوْ» في الشطر الأول، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وإِثْرَ: بعد. والضمير في يفتح وقلب: يعود على ثاني الهمزين. وواوًا: مفعول ثانٍ للفاعل قلب. وياء: مفعول به مقدم لينقلب. والفاعل يعود على ثاني الهمزين. وتعدي «ينقلب» من نادر الكلام. ولا حاجة إلى تقييده بالفتح كما زعم الخصري لأن فعل «ينقلب» مجزوم بالمطف على محل قلب. فهو من جواب الشرط، وقد الفتح منسحب عليه. وقد جاء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، وهو قليل: وسقط الشطر الثاني من ت. والحكم في البيتين ٩٥٠ و ٩٥١ مقيد بالظرف والحال في البيتين ٩٥١ و ٩٥٢.

(٣) اختلف بعض النحاة في تصغير آدم لأنه أعجمي. ولا داعي لهذا الخلاف لأنه إذا أريد به الاسم العلم فهو اسم نبي، وأسماء الأنبياء لا تصغر. والصواب أنه هنا اسم إنسان آخر أو صفة. انظر التوضيح ٣٧٥: ٢ والصبيان ٢٩٩: ٤. وقد أغفل الناظم والمرادي ما يلي: إذا كانت الهمزة الأولى لمضارعة، والثانية زائدة، حذفت الثانية وحملت سائر المضارعات عليها. نحو: أَكْرِمُ تُكْرِمُ تُكْرِمُ يَكْرِمُ. وهو مبني على أن المفرد اسم لا صفة. سر الصناعة ص ٥٧٩ وشرح الشافية ٣: ٥٣.

(٤) اللباب في علل النحو لأبي البقاء العكبري ٣٠٧: ٢ - ٣٠٨. وسمي خطأ: «اللباب في علل البناء والإعراب». وفي النسخ: «الكشاف». وفي حاشية س: «صوابه: اللباب». والمعروف أن هذا القول للمازني وأقره صاحب المذهب المنصف ٣١٦: ٢ - ٣١٧ والمتع ص ٣٦٦ والارتشاف ١: ١٣١.

(٥) في النسخ: بعد فتحة.

(٦) ح و ط: وأصله.

(٧) سقط «بعد فتح» من ت.

(٨) في النسخ: «لمساواتها في عدم الخفة». ط: «لمساواتها في الخفة». والظاهر أن الواو كانت أولى حملًا للجمع على التصغير، كما كان ذلك في نحو: خويتم وخواتم. وفي الإتحاف ٣٧٣: ٢ أن الخفة معدومة فيهما، والخفاء موجود.

تنبيه: ذهب المازني إلى ^(١) إبدال الهمزة في هذا النوع ياء، فيقول ^(٢) في «أفعل» التفضيل من «أن»: زيدٌ أَيْنُ ^(٣) من عمرو، وعلى مذهب الجمهور تقول: هو أَوْنُ ^(٤) من عمرو. فإن قلت: فكيف يصنع بـ «أوادم» جمع آدم؟ قلت: جعل الواو فيه بدلاً من الألف المُبدلة من الهمزة في «آدم»، لأنه صار بمنزلة: خاتم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو: إِيَمَ. وهو مثال «إِضْبَحَ» بكسر الهمزة وفتح الياء من «أَمَ». أصله «إِيَمَمَ» فنقلت فتحة ^(٥) الميم إلى الهمزة توصلًا إلى الإدغام فصار «إِيَمَ»، ^(٦) فأبدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها. ثم بين حكم المكسورة بقوله: ^(٧)

٩٥١ - دُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا،

يعني: أن المكسورة تُبدل ياء مُطلقًا، فشمِل ثلاثة أنواع:

الأول: المكسورة بعد فتح نحو «أِيَمَة»: ^(٨) جمع إمام. أصله ^(٩) «أُيَمَة» على وزن «أَفْعَلَة»، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلًا إلى الإدغام، فصار «أِيَمَة»، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها. ^(١٠)

والثاني: المكسورة بعد كسر نحو «إِيَمَ». وهو مثال «إِيَمَدَ» ^(١١) من «أَمَ». أصله «إِيَمَمَ»، فنقلت وأدغم فصار «إِيَمَ»، فأبدلت ^(١٢) الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

(١) المنصف ٣١٦: ٢ - ٣١٧. وفي النسخ: إلى أن.

(٢) فيما عدا الأصل: فتقول.

(٣) يؤيد المازني جمع إيدامة - وأصلها إندامة - على: أياديم. إلا إذا قلت: استصحب ياء المفرد في الجمع. ط: «أَيْنَ». وفي النسخ: من أم زيد أيمَ.

(٤) ت ح: «أوَمَ». س: «زيد أوَمَ». ويؤيد مذهب الجمهور قول العرب: أوامر وأواخر وأوإن، وأوارجة جمع أراجة.

(٥) س ح: حركة.

(٦) ح: «إيماء». ط: أم.

(٧) ذو الكسر أي: الهمز المكسور. ومطلقاً أي: دون قيد. والإشارة إلى وجوب الإبدال ياء. وذو: مبتدأ خبره الكاف. ومطلقاً: حال من «ذو»، خلافاً لما اضطرب فيه العربون. وسقط «كذا» من ط.

(٨) ح ط: «أئمة». وكان عليه، كما فعل الناظم، أن يقيّد قبل هذا بالأولى للمضاربة نحو: أئنٌ وأينٌ، من الأين. فيجوز فيه التحقيق أيضاً.

(٩) ح: وأصله.

(١٠) س: «لانكسار ما قبلها». ح: «لانفتاح ما قبلها». ولعل المراد: لانكسارها وانفتاح ما قبلها. وعندني أن همزة الوصل في الأفعال المزيدة حكمها حكم همزة «أكرم» إذا وقعت بعد همزة المضاربة، تحذف وتحمل على ذلك سائر المضارعات والمشتقات: انتقلَ أطمئنَ يتقلَ يطمئنَ ومتقلَ ومطمئنٌ...

(١١) الإنمَد: ما يكتحل به.

(١٢) زاد في س: الهمزة.

والثالث: المكسورة بعد ضمّ نحو «أَيْنُ»^(١) مُضَارَع: آتَتْهُ، أي: ^(٢) جعلته يَتَنُّ. أصله «أُونُ»، ^(٣) فُنُقلت كسرة النون إلى الهمزة وأدغم، ثم أبدلت الثانية ياء لأنها تُجانس حركتها. ثم بَيّن حكم المضمومة بقوله: ^(٤)

وما يُضَمُّ واوًا أصِرَ، ^(٥)

يعني: أن المضمومة تُبدل واوًا مُطلقًا، فشمّل ثلاثة أنواع أيضًا:

الأول: المضمومة بعد فتح ^(٦) نحو «أُوبٌ» جمع أب. وهو المرعى. أصله «أُأَبٌ» على وزن «أفْعُل»، فُنُقلت حركة عينه إلى فائه توضحًا إلى الإدغام، فصار «أُوبٌ»، ثم خُفّف ^(٧) بإبدال الثانية واوًا لأنها تُجانس حركتها.

والثاني: المضمومة بعد كسر نحو «إُومٌ». وهو مثال «إصْبِعْ» بكسر الهمزة وضمّ الباء من «أُمٌ». أصله «إِئْمَمٌ»، فُنُقلت ضمة الميم إلى الهمزة وأدغم، ثم أبدلت الثانية ^(٨) واوًا لانضمامها. والثالث: المضمومة بعد ضمّ نحو «أُومٌ». وهو مثال «أصْبَحْ» بضمّ الهمزة والباء، من «أُمٌ». أصله «أُؤُمَمٌ»، فُنُقلت ضمة الميم وأدغم، كما تقدّم، ثم أبدلت الثانية واوًا لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تنبيه: خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة: أحدهما: المكسورة بعد ضمّ، فأبدلها واوًا. والآخر: المضمومة بعد كسر، ^(٩) فأبدلها ياء. فيقول ^(١٠) في مضارع «آتَتْهُ»: «أُونُ»، وفي مثال «إصْبِعْ» من «أُمٌ»: «إِئْمَمٌ». فيدبّر ^(١٢) الهمزة في هذين النوعين

(١) كذا، ومثله يجوز فيه الإبدال وتحقيق الهمزة الثانية: «أُنُ». وذلك لأن الأولى للمضاربة. انظر حاشية الأزهرى على المكودي ص ٢٣٥ والتصريح ٣٧٥: ٢ وحاشية ابن جماعة على الجاريري ص ٢٦٢ وشرح البيت ٩٥٢. ولذا أسقط الأشموني هذا المثال، ووضع مكانه مثال «أصْبَحْ» من «أُمٌ»، وقيد الناظم حكمه بما ذكرنا قبل.

(٢) ط: آتَتْهُ إِذَا.

(٣) كذا، وقبله ما هو أصل منه: «أُونُ»، حذف الهمزة الثانية كما حذف من: أُكْرِمُ. ط: آتَنُ.

(٤) أصر أي: اجعل، مفعوله الأول «ما» الموصولة، والثاني هو «واوًا». وحذفت الحال من نائب فاعل يضم، وهي: مطلقًا، لدلالة ما في البيت قبلها عليها.

(٥) زاد قبله في ط: «كذا»، ويعد في ح: ما لم يكن.

(٦) كان عليه أيضاً أن يقيد مثل هذا بالأ تكون الأولى للمضاربة نحو: أُوْمٌ وَأُؤْمٌ، من الأم. فيجوز فيه التحقيق أيضاً. وذلك لاعتداد همزة المضاربة كهمزة الاستفهام، فيكون المثال كأنه كلمتان لا كلمة واحدة. انظر شرح البيت ٩٥٢.

(٧) ح: خففت.

(٨) أسقطت من النسخ، ثم ألحقت بحاشية ت.

(٩) ط: كسرة.

(١٠) ت س ط: فتقول.

(١١) ط: آتته.

(١٢) ط: فيدير.

بحركة ما قبلها. ^(١) وغيره يُدَبِّرُها بحركتها، ^(٢) وهو الصحيح.

وأما الضرب الأول من ضربَي اجتماع الهمزتين المُتَحَرِّكَتَيْنِ - وهو أن يكون ثانيهما ^(٣) موضع اللام - فقد أشار إليه المُصَنِّف، ^(٤) بقوله: ^(٥)

مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ

٩٥٢ - فذاك ياء مُطْلَقًا جا، ^(٦)

يعني: أن ثاني الهمزتين إذا كان مُتَطَرِّفًا ^(٧) وجب إبداله ياء، سواء كان قبله فتح أم كسر أم ^(٨) ضم، ولا يجوز إبداله واوًا لأنَّ الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء، ثالثة فصاعداً، وكذلك ^(٩) ثُقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحة. فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما نحن بصده لأبدلت بعد ذلك ياء. فتعيَّنتِ الياء. وقوله: ^(١٠)

وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ، فِي ثَانِيهِ، أُمٌ

يُشير به إلى أنَّه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أوَّل همزتيه للمضارعة نحو: «أَوْمٌ» مضارع: أُمٌ، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق. ^(١١) فإن شئت قلت «أَوْمٌ» بالإبدال، ^(١٢) وإن

(١) ت ح ط: ما قبلهما.

(٢) ط: يديرهما بحركتهما.

(٣) زاد في س: في.

(٤) سقطت من النسخ. ط: فقد أشار المصنف إليه.

(٥) اللفظ: الكلمة. وأتم: أكمل، أي: جاء في طرف الكلمة. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول تنازع فيه الأفعال: قلب وينقلب وأصر والكاف من «كذا»، لأنه قيد لها في الحكم. وهو متعلق بالآخر وهو أصر. واسم يكن: يعود على ثاني الهمزين. ولفظًا: مفعول به مقدم. وجملة أتم: خبر يكن.

(٦) الإشارة إلى ما أتم اللفظ من ثاني الهمزتين. ومطلقًا: بدون قيد. وجا: أتى عن العرب. وهو لغة في «جاء» حكاهما سيبويه. الكتاب ١٧١: ٢ والتاج (جيا). انظر البيت ٢٦. وذا: مبتدأ خبر جملة: جا. وياء: حال مقدمة من فاعل جا. وجازت فيها الحالية مع أنها اسم ذات لكونها فرعًا من الهمزة. ومطلقًا: حال من ذا. وسقط هذا الرجز من ت.

(٧) في حاشية ت: نحو أن تبني من «قرأ» مثل جعفر أو زبرج أو برثن أو قمبر.

(٨) س ح ط: أو كسر أو.

(٩) ط: «وكذا». وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩.

(١٠) الواو: للحال. وأوم: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. والواو الثانية بمعنى: أو. ووجهين: مفعول به مقدم. وفي: متعلقة بالفعل أُم. وهو فعل أمر من أُم بمعنى: قصد، طلب مراد به الخير لأن جملته سدت مسد خبر المبتدأ. والجملة الاسمية الكبرى: في محل نصب حال، تنازعت العمل فيها المتنازعات في المصدر المؤول من «ما» في البيت السابق، لأنها قيد لها كلها معًا. أي: يجب إبدال ثاني الهمزتين المتحركتين، كما تقدم، مفتوحًا ومكسورًا ومضمومًا مدة عدم كونه طرفًا، وفي غير «أوم» ونحوه مما يجوز فيه التحقيق أيضًا.

(١١) ح: والتخفيف.

(١٢) سقطت من ط.

شئت قلت «أَوْم» بالتحقيق. وكذلك تقول في مضارع^(١) «أَنْ»: أَيْنُ، بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئت قلت: أَيْنُ، بالتحقيق لكون الأولى للمضارعة. وعلة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتهما^(٢) النون والتاء والياء.

تنبيه: قد فهم من هذا أنَّ الإبدال فيما أول همزتيه لغير المضارعة واجب، في غير ندور،^(٣) كما سبق. قال في «الكافية»: (٤)

وما أتى، على خلاف ما مَضَى، فاحفظ، وكُنْ عَنِ الْقِيَّاسِ مُعْرِضًا
قال في «شرحها»: (٥) أشار بقوله «وما أتى على خلاف ما مَضَى» إلى: (٦) «أئمة» بالتحقيق - وهي قراءة ابن عامر والكوفيين - وإلى قول بعض العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ» بهمزتين مُحَقَّقَتَيْنِ،^(٧) ونحو ذلك. وقال في «التسهيل»: (٨) وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة. وهو مُخَالَفٌ لِمَا فِي «الكافية». وقال في «إيجاز التعريف»: (٩) ما لم يشذ التحقيق. وظاهره موافقة «الكافية».

[قلب الألف]

وقوله: (١٠)

٩٥٣ - وِاءٌ اقْلِبْ أَلْفًا، كَسْرًا تَلَا، أو ياءً تُصَغِّرُ،

يعني: أنَّ الألف يجب قلبها ياء في موضعين:

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقولك في تكسير^(١١) مصباح: مَصَابِيحُ، في تصغيره:

(١) ومثله مضارع نحو: أَلَفَ. تقول فيه: أَوَّلَفَ وَأَوَّلَفَ.

(٢) أي: لحلولها محل. فكما يجوز مع نون المضارعة وتائها وإيائها إبدال الهمزة بعدها وتحقيقها، كذلك يجوز هذان مع همزة المضارعة. فهي ليست لازمة قبل الهمزة كما أن همزة الاستفهام لا تلزم ذلك.

(٣) س: لغير ندور.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢١٠٠.

(٥) ص ٢١٠٠ - ٢١٠١. س: وقال في شرحها.

(٦) الآيات: ١٢ من سورة التوبة و٧٣ من سورة الأنبياء و٥ و٤١ من سورة القصص و٢٤ من سورة السجدة.

(٧) ح: مخففتين.

(٨) ص ٣٠٢.

(٩) إيجاز التعريف في علم التصريف: كتيب لابن مالك شرحه ابن إياز التحوي. ومنهما نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٣٧ صرف، وكان أحد طلابي الكرام في مدينة فاس قد شرع في تحقيق الشرح، لنيل درجة علمية.

(١٠) تلاه: جاء بعده. وِاءٌ: مفعول ثانٍ مقدم. وَأَلْفًا: مفعول أول. وكسرًا: مفعول مقدم للفعل تلا. والجملة صفة لألف. وِاءٌ: معطوف على «كسرًا». والمراد: يجب قلب الألف ياء، إذا كان بعد كسر أو ياء تصغير. وسقط ما في الشطر الثاني من ت.

(١١) ط: جمع.

مُصْبِيحٌ. لَأَنَّهُ لَمَّا كُسِرَ ما قبلها^(١) للجمع والتصغير لم يُمكن^(٢) سلامتهما، لتعذر النطق بالألف بعد غير فتحة، فَرُدَّتْ إلى حرف يُجانس حركة ما قبلها، فصارت ياء.
والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في تصغير «غزال» غَزِيلٌ. لَأَنَّ ياء التصغير لا تكون إلَّا ساكنة، فلم يُمكن النطق بالألف بعدها، فقلبت ياء مكسورة، ثم أدغمت ياء التصغير فيها.

[قلب الواو]

وقوله: ^(٣)

بواوٍ ذا افَعَلًا

٩٥٤ - في آخر،

يعني: أَنَّهُ يُفَعَّلُ بالواو الواقعة آخرًا ما يُفَعَّلُ بالألف، من إبدالها ياء لكسر^(٤) ما قبلها، أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأول: نحو: رَضِيَ وَغَزِيَ. أصلهما «رَضِيَوْ» و«غَزَوْ»، لأنهما من الرضوان والغزو.^(٥) فقلبت الواو ياء لكسر^(٦) ما قبلها ولكونها آخره،^(٧) لأنها بالتأخر^(٨) تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتهما.^(٩) فعُومِلَتْ بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً، توصلاً إلى الخفة وتناسب اللفظ.^(١٠) ومن ثمَّ^(١١) لم تتأثر الواو بالكسر وهي غير مُتَطَرِّفة، كعروض حَوْجٍ، إلَّا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها،^(١٢) كحِيَاضٍ وسيَاطٍ.^(١٣)

والثاني: كقولك في تصغير «جزو»: جَرِيٌّ. أصله^(١٤) «جَرَيَوْ». فاجتمعت الياء والواو

(١) سقط «كقولك... ما قبلها» من النسخ. وفي حاشية ت: مثال قلب الألف ياء لانكسار ما قبلها: مفاتيح ومصاييح.

(٢) في النسخ: فلم يمكن.

(٣) الإشارة إلى القلب ياء بعد كسر أو ياء التصغير. والآخر: آخر الكلمة. وذا: مفعول به لـ «افعل». وهو فعل أمر، اتصل بنون التوكيد فأبدلت ألفاً في الوقف. وفي آخر: متعلقان بصفة لواو، فصل بينهما بالجملة. وسقط «في آخر» من ط.

(٤) في النسخ: لانكسار.

(٥) ح: الغزو والرضوان.

(٦) ط: «آخرًا». وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢١١.

(٧) ح ط: بالتأخير.

(٨) سلامتها: بقاء لفظها. وفي حاشية ت عن التواتي: فلا تقول «رَضِيَوْ» بالوقف مع بقاء الواو. وكذلك كل ما شابهه.

(٩) اللفظ: الملفوظ. يريد تناسب الكسرة والياء.

(١٠) من ثم أي: لهذا.

(١١) يعضدها: يقويها. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى بيان ذلك في البيت ٩٥٦. وانظر الإتحاف ٢: ٣٧٣.

(١٢) الحياض: جمع حوض. والسياط: جمع سوط.

(١٣) الجرو: الصغير من ولد الكلب والسياب.

(١٤) ط: وأصله.

وسبق أحدهما^(١) بالسكون، وفُقد المانع من الإعلال،^(٢) فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء،^(٣) فصار: جُرِّي. قال الشارح:^(٤) وليس هذا النوع بمقصود له من قوله «بواوِ ذا افعلًا» في آخر. إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول، لأن قلب الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما^(٥) بالسكون لا يختص بالواو المُتطرِّفة، ولا بما سبقها ياء التصغير، على ما سيأتي ذكره،^(٦) إن شاء الله تعالى. قلت: هذا صحيح. ولذلك قال في «التسهيل»:^(٧) تُبدل الألف ياءً لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير. وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة مُتطرِّفة. انتهى. فاقصر في الواو على ذكر الكسرة. وقوله:^(٨)

أو قَبَلَ تا التَّائِثِ،

مثل «شَجِيَّة». ^(٩) أصله «شَجَوَّة» لأنه من الشَّجَو. ففعل بالواو قبل تاء التَّائِثِ ما فُعل بها مُتطرِّفةً، لأن تاء التَّائِثِ في حكم الانفصال. وقوله:^(١٠)

أو زِيَادَتِي «فَعْلَان» ،

مثاله «شَجِيَان»^(١١) وهو مثال «ظَرِيَان»^(١٢) من الشَّجَو. أصله «شَجَوَان» فقلبت الواو ياءً لأن الألف والنون في حكم الانفصال أيضًا، مثل تاء التَّائِثِ. وقوله:^(١٣)

- (١) ط: وسبقت إحداهما.
- (٢) المانع أن يكونا من كلمتين نحو: القاضي وعد، وأن الأول ساكن من حروف الزيادة، وأنهما متحركان حركتين مختلفتين أولاهما غير مجانسة لحرف العلة.
- (٣) كذا. والصاب: وأدغمت فيها الياء الأولى.
- (٤) ص ٨٤٧.
- (٥) ح ط: أحدهما.
- (٦) في البيتين ٩٦٦ و ٩٦٧. وزاد في ط: في موضعه.
- (٧) ص ٣٠٤. ومثله في شرح الكافية الشافية ص ٢١١ - ٢١٢. إلا أن سياق نص الألفية ونص الكافية لا يجيز ما ذهب إليه ابن الناظم وصححه المرادي. فاسم الإشارة في البيت ٩٥٣ إما أن يضمن الشرطين: الكسر وياء التصغير، وإما أن يجرى منهما معًا. وليس في المنظومتين ما يخص الأول دون الثاني، ولا تخصيص بلا دليل أو قرينة.
- (٨) قبل: معطوف على محل «في آخر» منصوب بالمعطف. وحذف همزة «تاء» للتخفيف.
- (٩) الشجية: الحزينة.
- (١٠) زيادتي: معطوف على «تاء». وفعلان: مضاف إليه ممتنع من الصرف لعلمية الصيغة والزيادة. وذكره هنا لا يراد به خصوص «فَعْلَان»، بل هو تمثيل لموضع الزيادتين في غير الثنية، مع كسر العين. وإنما سكنها هنا للضرورة.
- (١١) شجيان: مثال لا معنى له صنع ليان حكم قلب الواو.
- (١٢) الظريان: ذكر السنور.
- (١٣) الإشارة إلى قلب الواو ياءً بعد كسر. ورأوا أي: اعتقد العرب. وذا: مفعول به مقدم. وأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: رأى. ولا حاجة إلى تقدير جملة اعتراضية، خلافاً لما عليه المعربون.

ذا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا،^(١)

يعني: أَنَّ الإِعْلَالَ^(٢) المذكور يجب للواو الواقعة عينًا، لمصدر فعل معتل العين، بشرط أن يكون بعدها أَلِفٌ، نحو: صَامٌ صِيَامًا. أصله «صَوَامٌ»، لكنّه لَمَّا أُعْلِتْ^(٣) عينه في الفعل اسْتَقْلَلَ بَقَاؤُهَا فِي الْمَصْدَرِ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَقَبْلَ حَرْفٍ يُشَبِّهُ الْيَاءَ،^(٤) فَأُعْلِتْ بِقَلْبِهَا يَاءً، حَمَلًا لِلْمَصْدَرِ عَلَى فَعْلِهِ.

واحترز^(٥) بِالْمُعْتَلِّ عَيْنًا مِنَ الْمُصَحَّحِ نَحْوُ: «لَاوَذَ لَوَاذًا. فَإِنَّ مَصْدَرَهُ لَا يُعْلَلُ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ «فِي مَصْدَرِ الْمُعْلَلِّ عَيْنًا»، لِأَنَّ نَحْوَ «لَاوَذَ» يُطْلَقُ عَلَيْهِ: مُعْتَلٌّ. إِذْ كُلُّ مَا عَيْنُهُ^(٦) حَرْفٌ عِلَّةٌ فَهُوَ مُعْتَلٌّ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَلْ.

فَإِنْ قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ^(٨) يُؤْخَذُ اشْتِرَاطُ الْأَلْفِ؟ قُلْتُ: مِنْ قَوْلِهِ: «^(٩)

وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ، غَالِبًا، نَحْوُ: الْحَوْلُ

يعني: أَنَّ مَا جَاءَ^(١٠) عَلَى «فِعْلٍ» مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ^(١١) فَالْغَالِبُ فِيهِ التَّصْحِيحُ نَحْوُ: حَالَ حَوْلًا، وَعَادَ الْمَرِيضَ عَوْدًا. قَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: «^(١٢) وَنَبَهُ بِتَّصْحِيحِ مَا وَزَنَهُ «فِعْلٌ»^(١٣) عَلَى أَنَّ إِعْلَالَ^(١٤) الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورَ مَشْرُوطٌ بِوُجُودِ الْأَلْفِ فِيهِ، حَتَّى يَكُونَ عَلَى «فِعَالٍ». قُلْتُ: وَفِي^(١٥) تَخْصِيصِهِ بِ«فِعَالٍ» نَظَرُ. فَإِنَّ إِعْلَالَ الْمَذْكُورَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ. وَقَدْ

(١) فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ أَي: فِي مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ. وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ: مُتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ رَأَى. وَعَيْنًا: تَمَيِّزُ مَحُولٍ عَنِ الْفَاعِلِ.

(٢) هَذَا الْإِعْلَالُ وَاجِبٌ أَيْضًا فِيمَا بَنِيَ مَعَ التَّاءِ نَحْوُ: سَيَادَةٌ وَصِيَاطَةٌ وَقِيَادَةٌ وَقِيَامَةٌ وَرِيَادَةٌ. وَسَمِعَ فِي اسْمِ الذَّاتِ: زِيَادَةٌ. وَهُوَ حَبْلٌ لَتَقْيِيدِ الْأَسِيرِ - وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَرَبِيٌّ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، ثُمَّ نُقِلَ لِلتَّبْعِيَّةِ عَنْ اسْمِ الذَّاتِ - وَفِي الصِّفَاتِ: نِيَابَةٌ. وَهُوَ الطَّوِيلُ فِي ارْتِفَاعِ. ت ح: الْإِعْلَالُ.

(٣) فِي النِّسْخِ: اُعْتَلَّتْ. (٤) فِي حَاشِيَةِ ت: وَهُوَ الْأَلْفُ.

(٥) سَقَطَتْ صَفْحَةٌ مِنْ ت فَخَرَّمَ النَّصَّ حَتَّى «عَيْنٍ وَاحِدَةٍ نَحْوَهُ».

(٦) لَاوَذَ: رَاوَعٌ وَحَادٌ. وَانْظُرِ الْإِتِّحَافَ ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٧) ح: إِذْ عَيْنُهُ.

(٨) ط: فَمِنْ أَيْنَ.

(٩) الْحَوْلُ: التَّحْوِيلُ وَالتَّغْيِيرُ. وَالْفِعْلُ: مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ صَحِيحٌ. وَمِنْهُ أَي: مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُعْلَلِ عَيْنًا، مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ مِنَ الْفِعْلِ. وَغَالِبًا: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي صَحِيحٍ. وَنَحْوُ: خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ، مِثْلُ «إِلَى الْحَوْلِ».

(١٠) س ح: مَا كَانَ. (١١) س: عَيْنًا.

(١٢) س ٢١١٣.

(١٣) أَسْقَطَ الْمَرَادِي سَطْرَيْنِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِيهِمَا أَمثلة.

(١٤) سَقَطَتْ مِنْ س وَح. وَعَنْدِي أَنَّ إِعْلَالَ نَحْوِ «صِيَامٍ» هُوَ لِقُلَّةِ الزِّيَادَةِ، خِلَافًا لِنَحْوِ: صَوْمٌ، لَا لِحَمَلِهِ عَلَى فَعْلِهِ الْمَعْلُومِ كَمَا ذَكَرَ الْكُوفِيُّونَ. انْظُرْ حُكْمَ «قِلَّةٍ» فِي ص ٥٣٣.

(١٥) سَقَطَتْ الْوَاوُ مِنْ س وَح.

مثل الشارح^(١) بانقاذ انقيادًا. والأصل «انقيادًا». فأعلّ لما سبق ذكره.
تنبيهان:

الأول: ندر التصحيح في «إفعال» مصدرًا. قالوا: نازَ نوازًا أي: نفر. وكان حقّه الإعلال. قال في «شرح الكافية»: ^(٢) ولا نظير له. ^(٣)

الثاني: قال في «التسهيل»: ^(٤) وقد يُصحح ما حقّه الإعلال من «فعل» مصدرًا أو جمعًا، و«إفعال» مصدرًا. فسوّى بين «فعل» و«إفعال» في أنّ حقّهما الإعلال، وهو يُخالف ما تقدّم^(٥) من أنّ الغالب في «فعل» التصحيح.^(٦)

٩٥٦ - وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ، أَعِلَّ أَوْ سَكَّنْ فاحكُم بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ، حَيْثُ عَنْ^(٧)
إذا وقعت الواو مكسورًا ما قبلها، وهي عين جمع أعلّت في واحده أو سكنت، وجب قلبها ياء، بشرط وقوع الألف بعد الواو.

فالأول: نحو: ديارٌ. أصله «ديوارٌ». لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد مُعَلَّةً^(٨) بقلبها أَلَفًا، ضعفت فتسلّطت^(٩) الكسرة عليها، وقوّى تسلّطها^(١٠) وجودُ الألف.

والثاني: نحو: ثيابٌ. أصله «ثيوبٌ». ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد ساكنة،^(١١) ضعفت أيضًا فتسلّطت الكسرة عليها، وقوّى تسلّطها^(١٢) وجودُ الألف.

(١) ص ٨٤٨. واقتياد مثل انقياد. فكان المقطع الأول ملحق بالكلمة في المصدرين بعد الإعلال. المنع ص ٤٧٣ و ٤٩١.

(٢) ص ٢١١٦.

(٤) ص ٣٠٤.

(٥) أي: ما تقدم في البيت ٩٥٥. وفي الإنحاف ٣٧٤: ٢ تعقب لدعوى المخالفة فيه نظر. س: «مخالف لما تقدم». ح: مخالف ما تقدم.

(٦) زاد في س: وقوله.

(٧) ذو: صاحب. أي: ما كان ثلاثيًا من الأسماء عينه واو مَعْلَة أو ساكنة. والإشارة إلى ما مضى من القلب ياء. وعن: ظهر وعرض. وجمع: مبتدأ مدت مسد خبره جملة: احكم. والفاء: زائدة جوارًا لأن المضاف إليه «عين» وصف بجملة أعل. والياء وفي وحيث: متعلقات بالفعل احكم. وجملة أعل: صفة عين. وحذفت النون الثانية من «عن» للوقف. وقد اختلف المعربون في «جمع» وخبره. وعندي أن يروى: «وجمع» عطفًا على «مصدر»، ليتنى عطف جملة «صحوا» في البيت التالي على «أروا»، ويكون «الفعل... الحول». و«احكم... عن» اعتراضًا.

(٨) ح: معتلّة.

(٩) ح ط: فسَلطت.

(١٠) ح: «تسلطها». والألف تشبه الياء في مثل هذا. الصبان ٤: ٣٠٢.

(١١) انظر الإنحاف ٣٧٤: ٢. س ح: وكانت قبل اللام ألف وهي في المفرد ساكنة.

(١٢) س: «تسلطها». ومن ذلك أيضًا: مياه وشياه. وقد أروهم كلام المرادي أن إعلال العين خاص بالألف. وليس كذلك. فقد يكون بالياء نحو: ربح ورياح. وقد يكون بالهمز نحو: نائم ونيام. وربما كان بالإدغام والاسم مزيد نحو: عيل وعيال وجيد وحياد. شرح اختيارات المفضل ص ١٠٧٥ وحاشية يس ٣٧٩.

فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟ قلت: من قوله: ^(١)

٩٥٧ - وَصَحَّحُوا «فِعْلَةً»، وفي «فِعْلًا» وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى، كَالْحَيْلِ
بيان ذلك أَنَّ كُلَّ وَاوٍ مَكْسُورٍ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ ^(٢) عَيْنٌ لَجَمْعٍ أَعْلَتْ فِي وَاحِدِهِ أَوْ سَكَنْتِ، لَا
تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ ^(٣) بَعْدَهَا أَلْفٌ أَوْ لَا. ^(٤) فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَهَا أَلْفٌ لَمْ يَقَعْ ^(٥) إِلَّا فِي وَزْنَيْنِ:
أَحَدُهُمَا «فِعْلَةً» وَالْآخَرُ «فِعْلًا». وَقَدْ بَيَّنَّ حَكْمَهُمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَعَلِمَ أَنَّ وَجُوبَ الْإِعْلَالِ إِنَّمَا
هُوَ فِي غَيْرِهِمَا، وَهُوَ «فِعَالًا» ^(٦).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: قَسَمَ يَجِبُ إِعْلَالُهُ. وَهُوَ «فِعَالًا» نَحْوُ: دِيَارٌ وَثِيَابٌ.
وَقَسَمَ يَتَعَيَّنُ تَصْحِيحُهُ. وَهُوَ «فِعْلَةً» نَحْوُ: عَوْدٌ ^(٧) وَعَوْدَةٌ، وَكُوزٌ وَكُوزَةٌ. وَقَسَمَ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ
وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى. ^(٨) وَهُوَ «فِعْلًا» نَحْوُ: حَاجَةٌ وَجَوْجٌ، وَجِيلَةٌ وَجَوْلٌ. ^(٩) وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّصْحِيحُ فِي
«فِعْلَةً» لِأَنَّهَا لَمَّا عَدِمَتِ الْأَلْفَ قَلَّ عَمَلُ اللِّسَانِ فَخَفَّ النَّطْقُ بِالْوَاوِ بَعْدَ الْكَسْرِ، وَصَحَّتْ وَلَمْ يَجْزِ
إِعْلَالُهَا لِأَنَّهُ انْضَمَّ إِلَى عَدَمِ الْأَلْفِ تَحْصُنُ الْوَاوِ، يَبْعُدُهَا ^(١٠) عَنِ الطَّرْفِ بِسَبَبِ هَاءِ التَّأْنِيثِ.
وَأَمَّا «فِعْلًا» فَجَازَ فِيهِ التَّصْحِيحُ نَظَرًا إِلَى عَدَمِ الْأَلْفِ، وَالْإِعْلَالُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا بِقَرْبِهَا ^(١١) مِنَ
الطَّرْفِ قَدْ ضَعُفَتْ، وَثَقُلَ فِيهَا التَّصْحِيحُ فَأَعْلَتْ.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ» ^(١٢) أَنَّ الْمُفْرَدَ لَا يُعْلَى نَحْوُ «خِيَانٍ» ^(١٣) إِلَّا الْمَصْدَرُ
فَقَدْ ^(١٤) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي «الصُّوَانِ» وَ«الصُّوَارِ»: ^(١٥) صِيَانٌ وَصِيَارٌ.

- (١) صححوا أي: لم يُعْلَ الْعَرَبُ الْعَيْنَ. وفعلته: ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة والتأنيث. والإعلال: قلب الواو ياء.
- والأولى: الأجدر والأفضل. وفي: تتعلق بخير «وجهان». وأولى: خير الإعلال. والكاف: خبر لمحدوف، مضاف إلى الحيل. والحيل: جمع حيلة. والجملة الاسمية الأولى معطوفة، والثانية اعتراضية هي والثالثة لأن البيت ٩٥٨ فيه عطف.
- (٢) سقطت الواو من ح و ط.
- (٣) ط: يكون.
- (٤) ط: فإن لم يكن بعدها ألف لم يقع.
- (٥) زاد في س: نحو ديار وثياب.
- (٦) العود: المسن من الإبل والشاء.
- (٧) بل الإعلال في ذلك واجب، وما جاء مصححاً قليل جداً يحكم عليه بالشذوذ. انظر التنبيه الرابع بعد. س ح: والإعلال فيه أولى.
- (٨) س ح ط: وحيل.
- (٩) ح: لبعدها.
- (١٠) س ح ط: لقربها.
- (١١) زاد في س: أعل.
- (١٢) الخوان: ما يؤكل عليه الطعام.
- (١٣) ح: إلا أن المصدر قد.
- (١٤) الصوان: ما يسان فيه الثوب. والصوار: قطع البقر الوحشي.

الثاني: احترز بقوله «أعلّ أو سَكَن» من نحو: طَوِيلٌ وطَوَالٌ. فَإِنَّ الواو لم تُعَلّ فيه ولم تسكن. ونذر قوله: ^(١)

* وَأَنَّ إِعْزَاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهَا *

وأما: جَوَادٌ وجِيَادٌ، ^(٢) فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جَيِّد. ^(٣)

الثالث: زاد في «التسهيل» ^(٤) لوجوب الإعلال شرطاً آخر، وهو صحّة اللام، احترازاً من نحو «جَوَاء» في جمع جَوٍّ، ^(٥) و«رَوَاء» في جمع رِيَانٍ. ^(٦) فَإِنَّهُ يُصَحَّح لثَلَا يَجْمَعُ إِعْلَالَان: إبدال العين ياءً واللام همزةً.

الرابع: جعل في «التسهيل» ^(٤) اشتراط الألف في وجوب الإعلال، مخصوصاً بما سكنت الواو في واحده، فقال ما نصّه: أو عَيْنُ جَعٍ لَوَاحِدٍ مُعْتَلٍّ الْعَيْنِ مُطْلَقًا، أو ساكنها إن وليها في الجمع أَلْفٌ وَصَحَّتِ اللّام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب في «فَعَلَةٌ» و«فَعَلٌ»، إذا أَعْلَت عَيْنٌ واحدهما نحو: ^(٧) تَارَةٌ وَتَيَّرٌ، وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ. ويكون قوله «وَصَحَّحُوا فَعَلَةً»، وفي فَعَلٌ * وَجِهَانٍ * مخصوصاً بما سكنت عَيْنٌ واحده نحو: ^(٨) زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ، ويكون نحو: حَاجَةٌ ^(٩) وَجَوْجٌ، نادراً. ويدل: على ذلك أيضاً ^(١٠) كَلَهُ قَوْلُهُ فِيهِ: ^(١١) وَقَدْ يُصَحَّحُ مَا حَقَّهُ الْإِعْلَالُ مِنْ «فَعَلٌ»، مصدرًا أو جمعًا.

الخامس: شذّ إعلال «فَعَلَةٌ» من قولهم: ثَوَّرَ وَثِيرَةً. والقياس: ثَوْرَةٌ. كما قالوا: عَوْدٌ

(١) عجز بيت لأنيف بن زيان، صدره في س:

تَسْبِيحٌ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ

المنصف ١: ٢٤٢ والحامسة البصرية ١: ٣٥ والمتنص ٤٩٦ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ والميني ٤: ٥٨٨ والأشموني ٤: ٣٠٤. والقمءاء: صغر الجسم. والطيلال: جمع طويل في لغة بني ضبة. وقيل: جمع طائل من مصدر: طاله، إذا فاقه في الطول. فهو جمع ما أعلت عينه.

(٢) ذهب ابن جني إلى أن «جواد»، حركة واوه الفتح، والفتح أخو السكون، فالواو كالساكن وإعلال الجمع مقبول. الخصائص ١: ٦٠.

(٣) يعني أنهم لم يجمعوا «جواد»، واكتفوا بجمع جيد على جواد. انظر شرح الكافية الشافية ص ٢١١٥.

(٤) ص ٣٠٤.

(٥) الجو: ما بين الأرض والسماء.

(٦) الريان: الممتلئ ماء. وهو من مصدر: روي يروي. وذهب ابن جني إلى أن إدغام العين في المفرد يمنع الإعلال في الجمع. المتنص ص ٤٩٦. ويرد عليه نحو: عَيْلٌ وَجَيْدٌ، وعِيَالٌ وجِيَادٌ.

(٧) التارة: المرة والحين.

(٨) ينتهي هنا خرم ت الذي بدأ بقوله «واحترز بالمعتل عينا».

(٩) ت «حاج». وفوقها تصويب كما أثبتنا. وسقط «نحو» من س.

(١٠) سقطت من النسخ.

(١١) أي: في التسهيل ص ٣٠٤. وانظر شرح البيت ٩٥٥.

وعودة. وعن المُبرّد: ^(١١) قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور: ^(١٢) قطعة من الأقط، فقالوا في ذلك: ^(١٣) ثيرة، وفي هذا: ^(١٤) ثورة. وقيل: ^(١٥) جمعه على «فِغلة» بسكون العين، فقلبت الواو ياء لسكونها، ثم حرّكت وقيت الياء. وقيل: قالت العرب: ثيرة ^(١٦) وثيران، فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجزئاً واحداً.

وزهب ابن السراج والمُبرّد، فيما حكى عنه ^(٧) المُصنّف، أنّ «ثيرة» مقصور ^(٨) من «فِغالة»، وأصله ثيار ^(٩) نحو: حجارة، ^(١٠) فقلبت الواو ياء لأجل الألف. فلما قصره بقيت الياء، منبهة على الأصل.

٩٥٨ - والواو لآماً، بعد فتح، يا انقلب كالمُعطيّان يُرضيان، ^(١١)

يجب إبدال الواو ياء إذا تطرّفت بعد فتحة رابعة فصاعداً، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيراً، يستحق الإعلال. وسواء كانت في اسم كقولك: المُعطيّان - فإن أصله «المُعطوان» فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل ^(١٢) - أم فعل كقولك: يُرضيان. أصله «يُرضوان» لأنه من الرضوان، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل. ^(١٣) وكذلك حملوا الماضي على المضارع، فقالوا: أعطيت - وأصله ^(١٤) «أعطوث»، حملاً على: يُعطي.

(١) سر الصناعة ص ٧٣٣ والمنصف ٣٤٦: ١ والمتع ص ٤٧٢ والارتشاف ١: ١٣٦. وسمع عن العرب في جمع زير - وهو الذي يكثر زيارة النساء ويحب محادثتهن - أنهم قالوا: زيرة. فهو من الشاذ أيضاً. أو لعل ثيرة هو جمع ثير بمعنى ثور، وإن لم يرد في كتب اللغة.

(٢) ح: وبين ثور.

(٣) ذلك أي الحيوان. والمشهور أن الثور الحيوان جمع أيضاً على ثورة.

(٤) هذا أي: القطعة من الأقط. (٥) نسب ابن جني هذا أيضاً إلى المبرد.

(٦) في الأصل وط: «ثورة». وفي النسخ: «ثور». والتصويب من الممتع والارتشاف.

(٧) ط: «عنهما». وانظر الأصول ٤٣٢: ٢ و٢٦٤: ٣ و٣١٠.

(٨) ط: مقصورة. (٩) س: ثوارة.

(١٠) ط: كحجارة.

(١١) حذف همزة «ياء» للتخفيف. وانقلب: فعل مطاوع قلب المتعدي إلى مفعولين. والعطف على جملة «صحوا» في البيت المتقدم. والواو: مبتدأ خبر جملة انقلب. ولآماً: حال من الواو. ويعد: متعلق بحال ثانية من الواو. رياً: مفعول به للفعل انقلب. وفي ضمير يعود على الواو فاعل أصله مفعول به أول في متعدية المجرى: قلب. وهذا من غريب التركيب. ومثله ما يكون في نحو: انجمل وارثاً واتعد، إذا كان المجرى منه متعلّقاً إلى مفعولين. فتأمل. والكاف: حال من الفاعل، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وزاد في ح: «ووجب»، وسقط ما في الشطر الثاني من ت.

(١٢) الصواب أن «مُعطيّان» أصله «مُعطّوان»، حذفته منه الهمزة حملاً على المضارع، ثم كان القلب. وفي حاشية ت عن التواتي: أن النظير هو المعطيّان. ومثله في الصبان ٣٠٥: ٤. ط: لاسم المفعول على اسم الفاعل.

(١٣) أي: يُرضي. وسقط «أم فعل... الفاعل» من النسخ.

(١٤) س: «ولم يقولوا». وكلام النحاة في مثل: المعطيّان ورضيان وأعطيت، فيه اختصار وتسميح. فكل منها أصله الواو قلبت ياء قبل اتصالها بما بعدها، لكونها متطرفة فوق الثالثة ومتحركة أصلاً بعد فتح، حملاً على ما ذكر المرادي. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح - انظر تعليقنا بقول التواتي على شرح البيهقي ٩٠٠ و٩٣٠ - ولما اتصلت بما بعدها ردت إلى الياء.

تنبيه: هذا الإعلال مُستصحب مع هاء^(١) التأنيث، نحو: المُعطاة. وقوله: ^(٢) «والواو لا ما» يشملها.

[قلب الألف والياء واوا]

وقوله: ^(٣)

وَوَجَبَ

٩٥٩ - إبدال واو، بَعَدَ ضَمٍّ، مِنْ أَلِفٍ

يعني: أنه يجب إبدال الألف واوا إذا انضم ما قبلها. مثاله «ضَوِيرِبٌ» تصغير ضارب، و«بُوَيْعٌ» في: بايَع، ^(٤) مَبْنِيًّا للمفعول. ^(٥) وقوله: ^(٦)

وَيَا كَمُوقِنٍ، بِذَا لَهَا، اعْتُرِفَ

يعني: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة، في غير جمع، واوا إذا انضم ما قبلها نحو: مُوقِنٌ. أصله «مُوقِنٌ» لأنه من: أَيْقَنَ. ^(٧) فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها. واحترز بالساكنة من المتحركة نحو: هَيَامٌ. ^(٨) فإنها تحصنت بحركتها فلا تُقلب ^(٩) إلا فيما سيأتي بيانه. ^(١٠) واحترز بالمفردة من المدغمة نحو: حَيْضٌ. ^(١١) فإنها لا تُقلب لتحصنها ^(١٢) بالإدغام. واحترز بغير جمع ^(١٣) من أن تكون في جمع، فإنها لا تُقلب واوا بل تُقلب ^(١٤) الضمة قبلها كسرة فتصح الياء. وإلى هذا أشار بقوله: ^(١٥)

(١) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٥. س: مستصحب لهاء. (٢) س: فإن قوله.

(٣) العطف على جملة: صححوا. وإبدال: فاعل وجب. وبعد: متعلق بصفة لواو. ومن ألف: متعلقان بالمصدر إبدال. وسقط «وقوله» من ح. (٤) ط: ويوجب تصغير بائع.

(٥) ت: «مبنيًا للفاعل». ح: «مبني للمفعول». وسقط منها «وقوله».

(٦) حذفت همزة «ياء» للتخفيف. والإشارة إلى القلب واوا بعد ضم. واعترف: أقر والتزم. ويا: مبتدأ مضاف إلى الكاف. خبره جملة: اعترف. وبذا: في محل رفع نائب فاعل مقدم ولا يعلقان. انظر البيت ٤٩٧. واللام: تتعلق باعترف.

(٧) أصل «مُوقِنٌ» هو «مُؤَيِّقٌ»، فحذفت الهمزة أيضاً. س: اليقين.

(٨) الهيام: اختلال العقل من العشق. وهو أيضاً أشد العطش.

(٩) في النسخ: ولا تُقلب.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن هذا في البيت ٩٦١.

(١١) الحيض: جمع حائض. (١٢) س: لأنها تحصنت.

(١٣) ط: بغير الجمع.

(١٤) فيما عدا الأصل: تبدل.

(١٥) العطف على جملة «صححوا» في البيت ٩٥٧. والمضموم: الحرف المضموم قبل الياء الساكنة. والجمع الأول بمعنى المجموع. والأهيم: البعير فيه داء يجعله يهيم في الأرض ولا يرمى. وفي جمع: متعلقان بحال من المضموم.

[كسر فاء فُعل]

٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ، فِي جَمْعٍ، كَمَا يُقَالُ: هَيْمٌ، عِنْدَ جَمْعِ أَهِيْمَا
أصل هَيْم «هَيْمٌ» بضم الهاء، لآته جمع: أَهِيْمٌ. فهو نظير «خُمِرٌ». جمع: أَحْمَرٌ. فُخِّفَ
بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء. وإتاما لم تُبدل يآؤه واوا كما فُعل في المُفْرَد، لأنَّ الجمع
أثقل من المُفْرَد، فكان أحقَّ بمزيد التخفيف، فُعْدِلَ عن إبدال عينه واوا لأنها أثقل من الياء.

تنبيهات:

الأول: سُمِعَ فِي جَمْعِ عَائِطٍ^(١) «عَيْطٌ» عَلَى الْقِيَاسِ، وَ«عُوطٌ» بِقَلْبِ^(٢) الْيَاءِ وَآوَا وَهُوَ شاذٌّ.
حكاه أبو عبيدة.

الثاني: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى أَيْضًا «فُعْلَى» صفةً نحو: كَيْسَى،^(٣) أَثْنَى الْأَكْيَسِ. فَإِنَّهَا ذَاتُ
وَجْهِينَ عِنْدَهُ وَقَدْ ذَكَرَهَا آخِرَ الْفَصْلِ.^(٤)

الثالث: حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ الْمُفْرَدَةَ إِذَا انْضَمَّتْ مَا قَبْلَهَا فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ^(٥)
فِي جَمْعٍ، أَوْ فِي «فُعْلَى» صفةً، أَوْ فِي مُفْرَدٍ غَيْرِ «فُعْلَى» الصفة. فَإِنْ كَانَتْ فِي جَمْعٍ أُبْدِلَتْ
الضمة كسرة وصَحَّتْ الْيَاءُ. وَإِنْ كَانَتْ فِي «فُعْلَى» جاز الوجهان وسيأتي الكلام عليهما.^(٦)
وإن كانت في مُفْرَدٍ غَيْرِ «فُعْلَى» الصفة قُلِبَتْ الْيَاءُ وَآوَا، وَهَذَا يَشْمَلُ نَوْعَيْنِ:

أحدهما: مَا الْيَاءُ فِيهِ فَاءُ الْكَلِمَةِ نَحْوُ: مُوقِنٌ. فَلَا إِشْكَالَ فِي إِبْدَالِ يَاءِهِ وَآوَا.

والآخر: مَا الْيَاءُ فِيهِ عَيْنُ الْكَلِمَةِ. وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ: مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ^(٧) وَالْخَلِيلِ إِبْدَالِ الضمة
فِيهِ كسرة، كَمَا فُعِلَ فِي الْجَمْعِ. وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ إِقْرَارِ الضمة وَقَلْبِ الْيَاءِ وَآوَا، وَكَلَامُ
الْمُصَنِّفِ يُوَافِقُهُ.

فَإِذَا بَنَيْتَ مِنَ الْبَيَاضِ نَحْوَ «بُرْذٌ» قُلْتَ عَلَى مَذْهَبِهِمَا: بِيَضٌ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ:

والكاف: مفعول مطلق لا يكسر نائب عن المصدر، مضاف إلى المصدر المؤول من «ما» وما بعدها، على تقدير: كسرًا
مثل كسر القول. وهيم: نائب فاعل. وعند: متعلق بالفعل قيل، وهو بمعنى: في، ومضاف إلى المصدر جمع. وهو
مصدر للفعل المبني للمجهول، مضاف إلى أهيم المجزور بالفتحة عوضًا من الكسرة، من إضافة المصدر إلى نائب
فاعله. نحو: جُرَّ زَيْدٌ جَنْوَ الْعِشَائِ. انظر الخصري ١: ١٦٨ والبيت ٩٤٦. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١) العائط: الناقة التي لا تحمل.

(٢) س: «إقرار الضمة قبلها وقلب». وكذلك صويت في ت بعد أن كان فيها مثل ما أثبتنا. وانظر الارتشاف ١: ١٣٧ - ١٣٨.

(٣) ط: الكوسى.

(٤) في البيت ٩٦٣.

(٥) في النسخ: يكون.

(٦) س ط: «عليها». وفي حاشية ت عن التواتر إشارة إلى البيت ٩٦٣.

(٧) الكتاب ٢: ٣٧١.

بَوْضَ . ولذلك كان «ديك» عندهما^(١) مُحْتَمَلًا أن يكون^(٢) «فُعَلًا» وأن يكون «فُعَلًا»، ويتعين عنده^(٣) أن يكون «فُعَلًا» بالكسر. وإذا بنيت «مَفْعَلَةٌ» من العيش قلت على مذهبهما: مَعِيشَةٌ، وعلى مذهبه: مَعُوشَةٌ. ولذلك كانت «مَعِيشَةٌ» عندهما تحتل^(٤) أن تكون «مَفْعَلَةٌ» و«مَفْعِلَةٌ»، وعنده يتعين^(٥) أن تكون «مَفْعِلَةٌ».

واستدل لسببويه بأوجه: أحدها: قول العرب: أَعِيسُ بَيْنُ الْعَيْسَةِ.^(٦) والعَيْسَةُ^(٧) مصدر كالحُمْرة. والثاني: قولهم: مَبِيعٌ. أصله «مَبِيعٌ»، فنقلت^(٨) الضمة إلى الباء، ثم كُسرت لتصح الباء. وسأني بيان ذلك.^(٩) والثالث: أن العين حُكِمَ لها بحكم اللام، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام.^(١٠)

واستدل الأخفش بأوجه: أحدها: قول العرب «مَضُوفَةٌ» لما يُحذَر منه. وهي من: ضاف يَضِيفُ، إذا أَشْفَقَ^(١١) وحذِرَ. قال الشاعر:^(١٢)

وَكُنْتُ، إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ، أَشْمَرُ، حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِثْرَ رِي
والثاني: أن المفرد لا يُقاس على الجمع، لأننا وجدنا الجمع يُقلب فيه ما لا يُقلب في المفرد. ألا ترى أن الواوين المتطرفين^(١٣) يقلبان ياءين في الجمع، نحو: جُيِّي جمع جاثٍ،^(١٤) ولا يُقلبان في المفرد، نحو: عَتُو مصدر: عَتَا؟ والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد، فهو ادعى إلى التخفيف.

(١) في حاشية ت: أي: الخليل وسيبويه.

(٢) س: محتملاً عندهما أن يكون.

(٣) فوقه في ت: الضمير للأخفش.

(٤) ط: «عندهما محتملة». وفي حاشية ت: أي: الخليل وسيبويه.

(٥) ط: «ويتعين عنده». وفوقه في ت: الضمير للأخفش.

(٦) ت س: «من العيسة». وفي حاشية ت عن التواتي: «يعني: ولم يقولوا: أعوس». كذا. والصواب ما جاء فيها عن الأشموني ٤: ٣٠٧: «ولم يقولوا: العوسة». والعيسة: يياض يخالطه شقرة.

(٧) ط: فالعيسة.

(٨) ت: قلبت.

(٩) في البيت ٩٨٢.

(١٠) في حاشية ت: «وذلك كتوان. الأصل فيه: تواتي. فأبدلت الضمة كسرة فصار: تواتيًا، حسب ما يأتي للمرادي، وعن التواتي. يعني: قلبت الضمة كسرة لأجل العين كما قلبت كسرة لأجل اللام».

(١١) ط: سبق.

(١٢) أبر جندب. ديوان الهذليين ٩٢: ٢ والعيني ٤: ٥٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٣ والأشموني ٤: ٣٠٨. س: حتى ينصف.

(١٣) ط: المتطرفتين.

(١٤) في النسخ: عتي جمع عات.

وصحح أكثرهم مذهب سيويه، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين - أحدهما: أن مَضُوفَةً شاذ، فلا تُبنى عليه^(١) القواعد. والآخر: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في «مختصر العين» من ذوات الواو،^(٢) وذكر «أضاف إذا أشفق» رباعياً.^(٣) ومن روى «ضاف يضيف» فهو قليل - وعن الثاني والثالث بأنهما قياس مُعارض للنص،^(٤) فلا يلتفت إليه.^(٥)

[قلب الياء واوا]

٩٦١ - وَاوَا اِثْرَ الضَّمِّ رُدُّ الياء، مَتَى أَلْفِي لَامَ فَعَلٍ، أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا^(٦)
 ٩٦٢ - كَتَاءٍ بَانَ، مِنْ «رَمَى»، كَمَقْدُرَةٍ كَذَا، إِذَا كَسَبُوعَانَ صَيَّرَهُ^(٧)
 يُبدل الياء المُتحرّكة بعد الضمة واوا، إن^(٨) كانت لام فعل - نحو: قَضَوْ الرجل، وَرَمَوْ^(٩)
 وهذا مختص بفعل التعجب،^(١٠) ولم يجرى مثل ذلك في فعل مُتصرفٍ إلّا ما ندر من قولهم: نَهَوَ
 الرجلُ فهو نَهْيٌ، أي: كاملُ النّهيّة. وهو^(١١) العقل - أو كانت لام اسم مبنّي على التانيث بالتاء
 كَمَرْمُوه، مثال^(١٢) «مَقْدُرَةٍ» من: رَمَى. فلو كانت التاء عارضة، بأن يُقدّر بناء الكلمة على التذكير
 ثمّ يعرض لحاق التاء، وجب إبدال الضمة كسرة وتصحيح الياء، كما يجب ذلك مع التجريد.

(١) ح: «شاذة فلا تبنى عليها». والقياس: مَضُوفَةٌ. وهو مسموع.

(٢) أي: فالمضوفة من مصدر: ضاف يضيف. والواو أصل فلا دليل فيها.

(٣) أراد ثلاثياً مزيداً فيه حرف. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: بعكس النقل، لكون الأخفش جعله من الثلاثي المجرد.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن النص ما روي من العيبة. وأضاف الصبان ٤: ٣٠٨: قول العرب: مبيع.

(٥) زاد في س: وقوله.

(٦) حذفتم همزة «إثر» و«أو» ونقلتم حركتها إلى التنوين قبلها. وحذفت همزة «الياء» و«تاء» للتخفيف. وردّ: صَيَّرَ. فعل

ماض. والف: وجد. وكلاهما يتعديان إلى مفعولين. وأراد بالتاء تاء التانيث. وواوًا: مفعول ثانٍ مقدم. والياء: نائب

فاعل أصله مفعول أول. وإثر: متعلق بحال من الياء. ومتى: اسم شرط جازم متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة

الكلام عليه. ولام: مفعول ثانٍ، وضمير الياء في الفاعل نائب فاعل أصله مفعول أول. ومن قبل: معطوفان على «لام» في

محل نصب ولا يعلّقان. وقيل: متعلقان بمعطوف على «لام» تقديره: كائنًا. وجملة رد: معطوفة على «صحوا» في

البيت ٩٥٧. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) الباني: من يصوغ الكلمة. والمقدرة: القدرة. والإشارة إلى قلب الياء واوا بعد ضم. وصيره: جعله أي: جعل ما

يصوغه من الرمي. والكاف الأولى صفة «تاء»، ومضاف إلى تاء. وبان: مضاف إليه. والمراد: كتاء كلمة بان. ومن:

متعلقة ببيان. ورمي: في محل جر على الحكاية. والكاف الثانية: مفعول به لبان. والثالثة: مفعول مطلق لفعل محذوف

تقديره: يرد. وإذا: متعلق بالفعل المحذوف، مضاف إلى جملة «صير» محذوفة. وهي في محل جر بالإضافة. والأخيرة

تفسيرية لها. والكاف الرابعة: مفعول ثانٍ للفعل المحذوف. وسبعان: مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

ولو قال «السبعان» لأراح المعربين من الاضطراب. وسقط البيت من ت، وشطره الثاني من ح.

(٨) ط: إذا.

(٩) أي: ما أنقضاء وما أرماء! انظر الإتحاف ٢: ٣٧٥ - ٣٧٦.

(١٠) فيما عدا الأصل: «بفعل في التعجب». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: لكونه لا يتصرف.

(١١) س: وهي.

(١٢) س: مثل.

وذلك^(١) نحو: تَوَانٍ. ^(٢) الأصل فيه «تَوَانِي» فأبدلت الضمة كسرة فصار تَوَانِيَا، ولكنه^(٣) حُقِفَ بإبدال ضمته كسرة، لأنه ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة. فإذا ألحقته^(٤) التاء قلت: «تَوَانِيَّةٌ»، لأنها عارضة فلا اعتداد بها.^(٥) فإن قلت: من أين يعلم أن مراده غيرُ العارضة؟ قلت: من تقييده بنحو «مَقْدَرَة».

وقوله «كَذَا إِذَا كَسْبُعَانٌ صَيَّرَ» يعني: أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واوًا، قبل زيادتي «فُعْلَان»، كبناء مثل «سَبُعَان» من الرمي. وهو اسم موضع. فتقول فيه: رَمُوانٌ وأصله «رَمِيَان» فقلبت الياء واوًا، وسلمت الضمة لأنَّ الألف والنون لا تكون^(٦) أضعف حالًا من التاء اللازمة، في التحصن من الطرف.^(٧)

٩٦٣ - وإن تَكُنْ عَيْنًا، لِ «فُعْلَى» وَصَفًا، فذاك بِالْوَجْهِينِ، عَنْهُمْ، يُلْفَى^(٨) أي: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينًا لِ «فُعْلَى» وَصَفًا جاز فيهما وجهان: أحدهما إبدال الضمة كسرة فتصح الياء. والآخر: إبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا، فتقول في أنثى الأكيس والأضيقي: الكَيْسَى والضِّيْقَى على الأول، والكُوسَى والضُّوقَى على الثاني. قال الشارح:^(٩) ترديدًا بين حملة على مُذَكَّرَه تارة، وبين رعاية الزَّنة أخرى.^(١٠)

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله «وصفًا» أنَّ «فُعْلَى» إذا كانت اسمًا ثقلب ياؤها واوًا نحو: طُوبَى. وهو

(١) سقطت من النسخ.

(٢) التواني: إلتواء والتقصير.

(٣) س: وإنما.

(٤) ط: لحقته.

(٥) في النسخ: «ولا اعتداد بها». وفي حاشية ت عن التواني: «بخلاف مقدرة. فإنه لم يكن له مذكر حتى تكون التاء عارضة كما كانت في تَوَانٍ. ولذا تخالفا في الحكم». وفيها أيضًا: فلو كانت التاء غير عارضة لقلت: تَوَانُوءٌ.

(٦) كذا، على اعتداد الألف والنون كلمة واحدة. وفي ط والأشمونى: لا يكونان.

(٧) زاد في س: وقوله.

(٨) الوصف: المشتق. وقد يكون صفة أو خبرًا أو حالًا. وذاك أي: فُعْلَى الذي فيه الياء عين. وعنهم أي: عن العرب. ويلقى: يرى. ولفعلى: متعلقان بصفة «عينًا». ووصفًا: حال من فعلى، مصدر مؤول باسم المفعول، معناه: مشفقًا. والباء وعن: متعلقان بمفعول ثانٍ ليلقى. وضيمير نائب الفاعل أصله مفعول أول. والجملة خبر اسم الإشارة ذا. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) ص ٨٥١.

(١٠) يريد: ترديدًا لفعلى بين الحكمين. والحمل والرعاية سواء. وفي حاشية ت عن التواني أن الحمل على المذكر يعني صحة الياء كما صحت في المذكر وهو «أكيس»، والرعاية للزَّنة تعني قلب الياء واوًا فتصير: كوسى.

اسم مصدر من الطَّيِّب. ^(١) وقد قُرئ: ^(٢) «طَيِّبِي لَهُمْ». وهو قليل.

الثاني: كلام الناظم هنا مُخالف لكلام سيبويه ^(٣) ومن تبعه من أهل التصريف، من وجهين:

أحدهما: أنه أجاز في «فُعْلَى» وصفًا وجهين، وهم جزموا بأحدهما فقالوا: تُقَلِّب ياء «فُعْلَى» اسمًا وَاوًا كالتَّطَوُّبَى والكُوسَى - وهما من الطَّيِّب والكَيْس ^(٤) - ولا تُقَلِّب في الصفة، ولكن يُكسر ما قبلها فتسلم الياء، نحو: مِشِيَّةٌ حِيَكِي - يقال: حَاكٌ في مِشِيَّتِهِ يَحِيكُ حِيَاكًا، ^(٥) إذا حرَّكَ منكبيه - وقِسْمَةٌ ضِيَزَى أي: جائرةٌ، من قولهم: ضَاوَهُ حَقُّهُ يَضِيْزُهُ، إذا بخسه وجار عليه فيه. الأصل: ^(٦) حِيَكِي وَضِيَزَى، بالضم لآثِهِ ^(٧) ليس في الصفات «فُعْلَى» بالكسر، وفيه ^(٨) «فُعْلَى» بالضم. فأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، على حد فعلهم في «بِيض»، فرقًا بين الاسم والصفة. قال بعضهم: ولم يأت من الصفات غير هذين. ^(٩) يعني: حِيَكِي وَضِيَزَى.

والآخر: أنهم ذكروا أنني الأفعَل في باب الأسماء، ^(١٠) فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمة وقلب الياء وَاوًا. فظاهر ^(١١) كلام سيبويه أنه لا يجوز فيهما غير ذلك. وذكرها المُصَنِّف في باب الصفات ^(١٢)، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين في ذلك مسموعان من العرب. وقال السَّلَوِيُّ: ^(١٣) لم يَجِئ من هذا ^(١٤) مقلوبًا إِلَّا فُعْلَى أَفْعَل، ^(١٥) ولم يَجِئ اسمًا ولا صفة دونها. وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير «فُعْلَى» وهو عكسه. انتهى. وكأنه لم يعتد بطَوُّبَى، أو رآه تأنيث الأطيب.

(١) فالطوبى بمعنى: الطيب والخير. وقيل هي شجرة في الجنة. ت: الطيب.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الرعد. فالطبي والطوبى سواء.

(٣) الكتاب ٢: ٣٧١.

(٤) الكيس: الكياسة. وهي العقل والنفطة. ت: الكيس.

(٥) ط: حيكًا.

(٦) ت س ط: «والأصل». ومقط «فيه» من النسخ.

(٧) في النسخ: فآته.

(٨) كذا برد ضمير المذكر على الصفات. س: «وفيه». وروي في الصفات: رجل عزهى لا يطرب للهو، وامرأة سعلَى.

الجاربردري ص ٢٩١.

(٩) وجاء أيضًا: ضِيَقِي وَطَيِّبِي وَضِيْفِي. تهذيب إصلاح المنطق ص ٣٤١. وكان المرادي يعني ببعضهم شيخه أبا حيان. انظر

حاشية ابن جماعة ص ٢٩٠ - ٢٩١ والارتشاف ١: ١٣٨.

(١٠) ح: الاسم.

(١١) الكتاب ٢: ٣٧١. ط: وظاهر.

(١٢) في البيت ٩٦٣.

(١٣) الارتشاف ١: ١٣٨.

(١٤) ت: مثل هذا.

(١٥) في النسخ: «فعلى أنثى الأفعل» ط: «فعلى أنثى أفعل». وانظر التصريح ٢: ٣٨٦.

فصل

[قلب لام فَعْلَى وفُعْلَى]

٩٦٤ - مِنْ لَامٍ «فَعْلَى» اسْمًا، أَتَى الْوَاوُ بَدَلَ يَاءٍ، كَتَقَوَى، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ^(١) إِذَا اعْتَلَّتْ لَامٌ «فَعْلَى» بَفَتْحِ الْفَاءِ فَتَارَةً تَكُونُ لَامَهَا وَآوًا، وَتَارَةً تَكُونُ يَاءً. فَإِنْ كَانَتْ وَآوًا سَلِمَتْ فِي الْاسْمِ كَالدَّعَوَى، وَفِي الصِّفَةِ نَحْوُ: نَشَوَى.^(٢) فَلَمْ يَفْرَقُوا، فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ، بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ.

وإن كانت ياء سلمت في الصفة، نحو: ^(٣) خَزَيَا وَصَدَيَا، وَقُلِبَتْ وَآوًا فِي الْاسْمِ، كَالْتَقَوَى وَالبَقَوَى وَالتَّشَوَى وَالفَقَوَى،^(٤) فَرَقًا بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ.

وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف^(٥) فكان أحمل.^(٦) وأكثر النحويين يجعلون هذا مُطَرَّدًا. وقال بعضهم: شَذَّ مِنْ ذَلِكَ لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: طَغْيَا لَوْلَدِ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ،^(٧) فَجَاءَتْ بِالْيَاءِ وَكَانَ الْقِيَاسُ «طَغْوَى» بِالْوَاوِ. وَزَادَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٨) لَفْظَتَيْنِ، قَالَ فِيهِ: ^(٩) وَإِنَّمَا قَالَ «غَالِبًا» احْتِرَازًا مِنْ ^(١٠) الرِّيَا بِمَعْنَى الرَّائِحَةِ، وَالطَّغْيَا وَهُوَ وَلَدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَسَمَّيَا اسْمَ مَوْضِعٍ. انْتَهَى. وَالَّذِي ذَكَرَهُ سَبِيحِيَّةُ^(١١) وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الرِّيَا صِفَةٌ - فَلَيْسَ^(١٢) بِشَاذٍ - وَالْأَصْلُ: رَائِحَةُ رِيَا، أَيُّ: مَمْلُوءَةٌ طَيِّبًا.

(١) اسْمًا أَيُّ: جَامِدًا. وَأَتَى: رَوَى عَنِ الْعَرَبِ. وَالبَدَلُ: الْمَبْدَلُ. وَغَالِبًا أَيُّ: يَغْلِبُ فِي الْكَثْرَةِ مَا يَخَالِفُهُ. وَجَا: جَاءَ. وَحَذَفَ الْهَمْزَةَ لُغَةً حَكَاهَا سَبِيحِيَّةُ. انْظُرِ الْبَيْتَ ٩٥٢. وَمِنْ لَامٍ: مُتَعَلِّقَانِ بَيْدَلٍ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى «فِي». وَإِلَّا فَبِحَالٍ مِنْ «يَاءٍ» الْمُضَافِ إِلَيْهَا «بَدَلُ». وَهُوَ بِمَعْنَى بَدِيلٍ أَيُّ: مُبَدِّلًا مِنْ يَاءٍ. وَقَعْلَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ. وَاسْمًا: حَالٌ مِنْ فَعْلَى. وَجَازَتْ بِهِ الْحَالِيَّةُ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ صَاحِبِ الْحَالِ. وَيَدَلُّ: حَالٌ مِنَ الْوَاوِ، مُضَافَةٌ إِلَى يَاءٍ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ كَمَا قَدَرْنَا. وَالْكَافُ: خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ، مُضَافٌ إِلَى تَقَوَى. وَالْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَةٍ «أَتَى الْوَاوُ» وَجُمْلَةٍ «جَاءَ ذَا» الَّتِي هِيَ بَدَلٌ. وَغَالِبًا: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ: ذَا. وَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ إِطْيَاءٌ لِأَنَّ الْبَدَلَ الثَّانِيَّ بِمَعْنَى الْإِبْدَالِ، اسْمٌ مُصَدَّرٌ، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ نَكْرَةً وَالثَّانِيَّ مَعْرِفَةً. وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت.

(٢) النَشَوَى: السَّكْرَى. وَفِي حَاشِيَةِ ط أَنْ نَشَوَى بِلَدٍ بِأَذْرِيحَانَ.

(٣) الْخَزْيَا: مِنْ هِيَ فِي افْتِضَاحٍ وَشَرٍّ. وَالصَّدْيَا: الْعَطَشَى.

(٤) الْبَقَوَى: الْإِبْقَاءُ. وَالتَّشَوَى: مَا يَسْتَشْنَى مِنَ الْجُزُورِ كَالرَّأْسِ وَالْقَوَائِمِ. وَالتَّقَوَى: مَا يَجِبُ بِهِ الْمَفْتَى. وَهَذِهِ أَصْلُهَا بِالْوَاوِ لَا بِالْيَاءِ، وَقَدْ تَضَمَّ فَاؤُهَا. وَسَقَطَ «التَّشَوَى» مِنْ ط. وَانْظُرِ الْإِتْحَافَ ٣٧٧: ٢.

(٥) الْاسْمُ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ، وَالصِّفَةُ تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مَوْصُوفَةٍ بِشَيْءٍ. فَالْاسْمُ أَخْفُ مِنْهَا لِبَسَاطَةِ مَعْنَاهُ وَتَرَكُّبِ مَعْنَاهُ.

(٦) أَيُّ: أَقْدَرُ عَلَى حَمْلِ ثِقَلِ الْوَاوِ مِنَ الصِّفَةِ. ت: أَجْمَلُ.

(٧) سَقَطَتْ مِمَّا عَدَا الْأَصْلَ. ط: «لَوْلَدُ الْبَقْرِ». وَالطَّغْيَا: مِنَ الطَّغْيَانِ لَا مِنَ الطَّغْوَانِ. وَالطَّغْوَى: اسْمٌ مُصَدَّرٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ يَائِيًا وَالْوَاوُ بَدَلٌ، أَوْ وَآوِيًا فَلَا بَدَلَ.

(٨) ص ٢١٢١.

(٩) سَقَطَتْ مِنْ ت وَج.

(١٠) زَادَ فِي ح: «نَحْوُ». وَأَصْلُ رِيَا: رَزَيَا. وَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتْ فِي الثَّانِيَةِ. وَلَوْ قُلِبَتْ الثَّانِيَةُ وَآوًا لَصَارَتْ: رَوَى.

(١١) الْكِتَابُ ٢: ٣٨٤.

(١٢) ط: وَلَيْسَ.

تنبيه :

ما ذكره الناظم^(١) هنا وفي «شرح الكافية» موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين . أعني في كونه إبدال الياء واوًا في «فَعَلَى» الاسم^(٢) مُطَرَّدًا، وإقارًا الياء فيها شاذًّا.^(٣) وعكس في «التسهيل» في قوله:^(٤) وشذَّ إبدال الواو من الياء لَامًا لِ «فَعَلَى» اسمًا .

وقال أيضًا في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في «فَعَلَى» اسمًا، كالنَوَى^(٥) والفَتَوَى^(٦) والتَّقَوَى . والأصل فيهن الياء .^(٧) ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مُطَرَّدًا، فالحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرَوَى والطَّغَوَى، والعَوَى والرَّعَوَى،^(٨) زاعمين أنَّ أصلها الياء . والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو، سدًّا لباب التكثير من الشذوذ . ثم قال: ومما يُبين أنَّ إبدال يائها^(٩) واوًا شاذَّ تصحيحُ الرِّبَا وهي الرائحة، والطَّغْيَا:^(١٠) ولد البقرة الوحشية تُفتح طاؤه وتُضم، وسُغْيَا اسم: موضع.^(١١) فهذه الثلاثة^(١٢) الجائية على الأصل، والتجنب للشذوذ، أولى بالقياس عليها . انتهى .

وتُعقَّب احتجاجه بهذه الثلاثة: أمَّا «رَبَا» فقد جعلها سيبويه صفة، قال:^(١٣) ولو كانت اسمًا لقلب رَوَى . وأمَّا «طَغْيَا» فلا دليل فيه، لأنَّه قد نُقل فيه ضمُّ الطاء . فمن فتح أقرَّ الياء، استصحابًا للغة الضم . وأمَّا «سُغْيَا» فهو علم، ويحتمل أن يكون منقولًا من صفة، كخُزْيَا وصُدْيَا.^(١٤)

- (١) س: «ما ذكر». ونقل ابن جماعة ص ٣٠٨ هذا التنبيه بنصه ثم قال: ذكر ذلك ابن هشام وغيره . وانظر التصريح ٣٨٥: ٢.
- (٢) س: اسمًا.
- (٣) كذا على أن الجملة الاسمية حالية . وزعم الصبان أنها استتافية . ٣١١: ٤ . س: شاذًا.
- (٤) ص ٣٠٩ . س: ط: «فقال» . وسقط «في قوله» منها ومن ت، ثم أُنجم في ت: فقال .
- (٥) الثنوى من: ثبت . ت: «كالغشوى» . ح: «كالعشوى» . ط: «كالنشوى» . ونشوى، بدون «أل»: موضع بأذربيجان . وانظر حاشية ابن جماعة ص ٣٠٨.
- (٦) ط: والعنوى .
- (٧) في حاشية ت عن الدباج: «لأنها من: غشيت وتقيت وقيت وفيت» . والصواب أن الفتوى أصلها الواو لقولهم: فتوته أي: غلبته فيها . وانظر حاشية ابن جماعة .
- (٨) الشروى: المثل . والطغوى: الطغيان . والعوى: اسم نجم . والرعى: الرجوع عن الجهل . ط: «واللقوى والدعوى» . وسقط «العوى» من ت . وفي حاشيتها: الشروى: أرض من ناحية الشام . قلت: الراجع أن الرعى لامها واو ومنها الارعواء وارعى . انظر التكملة ص ١٢٢ والقاموس والتاج (رعو) .
- (٩) أي: الثنوى . والثلاث التي بعدها .
- (١٠) زاد في ط: وهي .
- (١١) سقطت من ت وح .
- (١٢) ح: الثلاث .
- (١٣) الكتاب ٣٨٤: ٢ . وانظر الارتشاف ١٤٤: ١ .
- (١٤) زاد في س: وقوله .

٩٦٥ - بالعكس، جاء لامٌ «فَعَلَى» وُضفاً وَكُونُ «قُضَوَى» نَادِرًا لَا يَخْفَى^(١) إذا اعتَلَّتْ لامٌ «فَعَلَى» بضمّ الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوًا. فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو: الْفُتْيَا،^(٢) وفي الصفة نحو: الْقُضْيَا^(٣) تأنيث الأقصى. فلم يُفَرَّقُوا في «فَعَلَى» من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يُفَرَّقُوا في «فَعَلَى» بالفتح من^(٤) ذوات الواو كما سبق.^(٥) وإن كانت واوًا سلمت في الاسم نحو: حَزَوَى اسم موضع، وقُلِبَتْ ياء في الصفة نحو: الدُّنْيَا والعُلْيَا. فهذا معنى قوله «بالعكس». وشذَّ من ذلك «الْقُضَوَى»^(٦) في لغة غير تميم. وأما تميم فيقولون: الْقُضْيَا، على القياس. وشذَّ أيضًا «الحُلْوَى» عند الجميع.

تنبيه: ما ذكره الْمُصَنَّفُ، من أَنَّ لامَ «فَعَلَى» إذا كانت واوًا تُبدَلْ ياء في الصفة^(٧) وتسلم في الاسم، مُخَالَفٌ لقول أهل التصريف.^(٨) فَإِنَّهُمْ يقولون: إِنَّ «فَعَلَى» إذا كانت لامها واوًا تُقَلَّبْ في الاسم دون الصفة، ويجعلون «حَزَوَى» شاذًا.

وقال الْمُصَنَّفُ، في بعض كتبه: النَحْوِيُّونَ يقولون:^(٩) هذا الإعلال مخصص بالاسم. ثم لَا يُمَثِّلُونَ إِلَّا بصفة محضة، أو بالدنيا والاسميَّة فيها عارضة، ويزعمون أَنَّ تصحيح «حَزَوَى» شاذٌّ كتصحيح، حَيَوَةٌ.^(١٠) وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مُؤَيَّدٌ بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة. حكى الأزهري^(١١) عن الفراء وابن^(١٢) السكيت أنَّهما قالا:^(١٣) ما كان من النعوت

(١) العكس هنا: عكس لام «فَعَلَى». والوصف: المشتق. وقد يكون صفة أو خبرًا أو حالًا. والقصوى: الأكثر بعدًا. والنادر: القليل في كلام العرب. وبالعكس: متعلقان بحال من لام فعلى. والمعنى: معكوسًا أي: معاكسًا لَامَ فَعَلَى. ووصفًا: حال من فعلى. وقصوى: مضاف إليه «كون» إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه. ونادرًا: خبر ذلك المصدر. وجملة لا يخفى: في محل رفع خبر للمبتدأ كون. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) كذا. والفتيا أصلها بالواو، قلبت ياء قياسًا على ما سيذكر في التنبيه عن أهل التصريف.

(٣) القضيّا هذه أصلها بالياء. فلا إبدال فيها. أما القصوى فأصلها بالواو وهي صفة. الصبان ٤: ٣١٢.

(٤) ت ح: بين.

(٥) في مستهل شرح البيت ٩٦٤.

(٦) ط: كالقصوى.

(٧) سقط: «في الصفة» من ت وح.

(٨) يريد: أكثر أهل التصريف. الارتشاف ١: ١٤٣.

(٩) انظر حاشية ابن جماعة ص ٣٠٨.

(١٠) حيوة: اسم علم. وهو والد المحدث رجاء بن حيوة. وفي حاشية ت عن التصريح ٢: ٣٨٢ عن الصحاح (حيي): «وإنما لم يدغم لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث»: وقبلها أيضًا: وقياسه: حية.

(١١) أبو منصور محمد بن أحمد اللغوي المشهور صاحب «تهذيب اللغة». توفي سنة ٣٧٠.

(١٢) س: وعن ابن.

(١٣) تهذيب اللغة ٩: ٢١٩. والقول لابن السكيت وحده برواية الحراني. وفي النقل تصرف. فلعل صواب العبارة: حكى الأزهري عن الحراني عن ابن السكيت.

مثل: الدنيا والعُلَيَا، ^(١) فإنه بالياء. فإنهم ^(٢) يستثقلون الواو مع ضمة ^(٣) أوله. وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في «القُصَوَى»، وبنو تميم قالوا القُصَيَا. انتهى.
وأما قول ابن الحاجب: ^(٤) «بخلاف الصفة كالغُزَي»، ^(٥) تأنيث الأغزى، فقال ^(٦) ابن المُصَنَّف: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغُزَيَا، كما يقال: العُلَيَا. ^(٧)

فصل

[إدغام الواو والياء]

٩٦٦ - إن يَسْكُنِ السَّابِقُ، مِن وَاوٍ وَيَا، وَاتَّصَلَا، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا ^(٨)
٩٦٧ - فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِيْنٌ، مُدْغِمَا وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمَا ^(٩)
حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا، ^(١٠) وسكن سابقهما، وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام. وذلك مشروط بشروط: الأول: أن يتصلا. أعني ^(١١) أن يكونا في كلمة واحدة. فلو كانا في كلمتين نحو: فُو يُوسَفَ، وهكذا ^(١٢) فُو يَزِيدَ، لم يجز الإبدال والإدغام. الثاني: أن يكون سكون السابق أصليا. فلو كان عارضا، نحو «قَوِي» مُخَفَّف «قَوِي»، ^(١٣) لم تُبدل ولم

- (١) العليا هنا من مصدر: عَلِيَّ يَعْلَى، بدليل قولهم: العليا. التاج (علي). فإذا كان اسما فهو من مصدر: علا يعلو. وهذا قياس قول أهل التصريف.
- (٢) أي: العرب. سن: لأنهم.
- (٣) في النسخ: ضم.
- (٤) شرح الشافعية ١٧٧: ٣ والارتشاف ١٤٣: ١ وحاشية ابن جماعة. ح: أبي عمر بن الحاجب.
- (٥) زاد في ط: يعني.
- (٦) ح ط: «قال». والقول في الارتشاف غير منسوب، فكانه لأبي حيان.
- (٧) قلت: استدلال ابن الناظم وغيره بالعليا فيه نظر. فقد جاء عن العرب: عَلَى السَّطْحِ يَعْلِيهِ عَلِيًّا، إذا صعد. وكذلك ما ذكرناه في التعليقة (١). ولا مانع أن تكون العليا من هذا أو ذاك بلا قلب أو تغيير. ومنه قولهم أيضًا: القلياء.
- (٨) السابق: المتقدم. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. واتصلا أي: الواو والياء فكانا في كلمة واحدة لم يفصل بينهما حرف. والعروض: مصدر عرض، أي: حدث ولم يكن في الأصل، لأسباب صرفية. نحو: إِيو، أمرًا من أوى، وتُوِيه، مبنيا للمجهول من «فعل» المصوغ من تاء، وتُوِيح وتُوِيَر. وعري: خلا. ومن واو: متعلقان بحال من السابق. وجملة اتصلا: حال من الواو والياء. وجازت حاليتها من النكرة لتصدرها بالواو. ومن عروض: متعلقان بالفعل عري. والضمير فيه للسابق. والألف للإطلاق. وجملته حال من السابق. وسقط الشطر الثاني من ت.
- (٩) المعطى: اللفظ الذي يعطى من الحكم. ورسم: قرر وسجل في البيت الأول وصدر الثاني. وياء: مفعول به ثان مقدم. والواو: مفعول به أول. ومدغما: حال من ضمير المخاطب في اقلب. وهي حال مقدرة. ومعطى: فاعل شذ. وفيه ضمير هو نائب فاعله وأصله مفعول به أول. وغير: مفعوله الثاني. والفاء في أول البيت رابطة لجواب الشرط. وقد وجبت للسببين: كون الجواب جملة طلبية، وتقدم المعمول على الفعل. وسقط البيت من ت، وعجزه من ح.
- (١٠) ح: «اجتمعنا». وانظر الارتشاف ١٤٢: ١.
- (١١) في النسخ: يعني.
- (١٢) انظر الإتحاف ٣٧٨: ٢ ط: وهذا.
- (١٣) في حاشية ت عن التواتي أنه بكسر العين ويجوز تخفيفه.

تُدغم. ^(١) الثالث: ألا يكون السابق ^(٢) بدلًا غير لازم، نحو «رُؤيا» مُخَفَّف «رُؤيا»، ^(٣) فلا يُبدل لعروضه. وحكى الكسائي الإدغام في «رُؤيا» إذا خَفَف، ^(٤) وسَمِع من يقرأ: ^(٥) «إِنْ كُشِمَ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ». فَإِنْ كَانَ بَدَلًا لَازِمًا نَحْو «أَيْتَم» ^(٦) - وهو مثال «أَبْلَم» ^(٧) من الأئمة. ^(٨) أصله «أَوَيْتَم»، فأبدلت الهمزة الثانية واوًا لانضمام التي قبلها، فصار «أَوَيْتَم». وهذا بدل لازم - فقلبت الواو ياء ^(٩) وأدغمت في الياء، فصار: أَيْتَم.

وهذان الشرطان ^(١٠) مأخوذان من قوله «وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا» أي: ومن عُرُوضِ ذاتٍ ^(١١) أو من عُرُوضِ سكونٍ. فمثال ما اجتمعت فيه الشروط: سَيِّدٌ، أصله ^(١٢) «سَيِّوَدٌ» لآثته «فَيَعِلُّ» من: سَادَ يَسُودُ، ومَرَمِيَّ أصله «مَرْمُؤِيَّ» لآثته «مَفْعُولٌ» من: رَمَى يَرْمِي. فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى ^(١٣) اليائين في الأخرى.

تنبيهه ^(١٤): لوجوب الإبدال في هذا النوع شرط رابع، لم يُنبه عليه هنا. وهو ألا يكون الثاني واوًا تحركت لفظًا في إفراد وتكسير، ^(١٥) غير لام ^(١٦) بعد ياء التصغير ^(١٧) نحو: جذوُلٌ. فلك في تصغيره وجهان: أحدهما: جُدَيْلٌ، بالإبدال والإدغام على القياس. وهو الأرجح. والآخر: جُدَيْوُلٌ، بالتصحيح.

(١) س: لم يبدل ولم يدغم.

(٢) س ح ط: «الساكن». وفي حاشية س عن نسخة: السابق.

(٣) الرؤيا: ما يرى في المنام. ط: روية مخفف رؤية.

(٤) يعني أنه بدل غير لازم. ط: خفت.

(٥) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٦) فوه في ت: بضم الهمزة والياء.

(٧) الأبلم: خوص الدوم. ح: مثل أبلم.

(٨) الأئمة: فقد الزوج. وفيما عدا الأصل: الأيم.

(٩) هذه الجملة هي جواب «إن». يعني: فقد قلبت الواو ياء. وزاد في ت وح: لانضمام ما قبلها.

(١٠) يريد الثاني والثالث.

(١١) الذات: حقيقة الشيء. والمراد هنا ذات الحرف السابق، بأن يكون لفظه أصليًا لا عارضًا يبدل أو تخفيف أو قلب. ت: «عروض الحرف». س ح: عروض حرف.

(١٢) ط: وأصله.

(١٣) في النسخ: أول.

(١٤) ط: تنبيهات الأول.

(١٥) في حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من نحو أدل جمع دلو. فالواو تحركت في المفرد لفظًا ولم تتحرك في التكسير لفظًا لكن تقديرًا. وإذا صغر المفرد وجب الإدغام خلًا لنحو: جدول.

(١٦) ط: «غير لازم». انظر الإنحاف ٢: ٣٧٨. وفي حاشية ت عن التواتي أن «غير» صفة لـ «واو» احترازًا من نحو كروان لأن الواو فيه لام متحركة في المفرد والتكسير، وتقلب في التصغير وتدغم.

(١٧) في حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من نحو ميت. فإنه يجب فيه القلب والإدغام، لأن الواو كانت فيه غير لام ولكنها ليست بعد ياء التصغير.

وقوله «وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا» يشمل ثلاثة أضرب:

أحدها: ما أبدل وأدغم ولم يستوفِ الشروط، كقولهم في «الرُّؤْيَا»: رُيَا. وقد قرأ بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ». وحكى الفراء في «رُؤْيَا» مُخَفَّف «رُؤْيَا»: (١) رِيَّة، بالإدغام. قال في «شرح الكافية»: (٢) وحكى بعضهم أطراده على لغة. (٣) وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال في «قَوِيَّ» مُخَفَّف «قَوِيَّ»: قَيَّ، بالإدغام، وهو ضعيف.

الثاني: ما صُحِّح مع استيفاء الشروط كقولهم للسُّنُور: (٤) صَيُونٌ، وَعَوَى الكلبُ عَوًى، وَيَوْمَ أَيُّومٍ. (٥)

والثالث: ما أبدل فيه الياء بالواو وأدغمت الواو في الواو كقولهم: عَوَى الكلبُ عَوًى، وهو نهو (٦) عن المنكر. (٧)

[قلب الواو والياء أَلْفًا]

٩٦٨ - مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ، بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ، أَلْفًا أَبْدِلْ، بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ (٨)
يجب إبدال كلِّ واوٍ أو ياءٍ، تحرَّكت بعد فتح، بشروط: الأول: أن يكون التحريك أصليًا، احترازًا من أن يكون عارضًا، نحو: جَبِيلٌ وَتَوَمٌ، مُخَفَّفِي: جَبِيلٌ وَتَوَمٌ. (٩) الثاني: أن يكون

(١) س: الرؤية.

(٢) ص: ٢١٢٤.

(٣) هنا ينتهي كلام ابن مالك.

(٤) ت: في السنور.

(٥) سقط «ويوم أيوم» من النسخ. والأيويم: الكثير الشدة.

(٦) النهو: الكثير النهي. وزعم الأزهري ٣٨٢: ٢ أنه بضم النون. انظر الصبان ٣١٤: ٤. وفي حاشية ت عن التواتي: أصله «نهوي» ثم قلبت الياء واوًا وأدغمت فيها الواو الأولى.

(٧) زاد في النسخ: وقوله.

(٨) التحريك: الحركة. وأصل: كان أصليًا في الواو أو الياء. والمتصل: الذي يتصل بالواو أو الياء. وحذفت همزة «أو» وأبدل ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومن واو: متعلقان بأبدل. وبتحريك: متعلقان بصفة لواو أو ياء. وجملة أصل: صفة لتحريك. وألفًا: مفعول به مقدم لأبدل. والجملة استئنافية. وبعد: متعلق بصفة ثانية لواو أو ياء. ومتصل: صفة لفتح. والفعل أصل: مبني للمجهول من: أَصْلٌ. وهو نادر وجائز. انظر الارتشاف ١٨٤: ٢ - ١٨٥ وحاشية الخضري ١: ١٦٨. و٢٠١: ٢ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٢٤٩. ونائب الفاعل ضمير المصدر: أصله، أي: أَقَرَّ أصله كما هو ولم يكن فيه تغيير. وقد استشكله الصبان ٣١٤: ٤ واقترح أن يكون «أصل» بمعنى تأصل، وإن كان فيه ما يسمى سناد التوجيه في القافية، لضم ما قبل الروي خلافًا لما في الشطر الثاني. ثم وقف عليه كذلك بخط ابن النحاس تلميذ الناظم. واقترح الخضري أن يكون أَصْلٌ، بحذف الياء من أصيل، للتخلص من السناد. وعندي احتمال ما اقترح الخضري، ولكن على أنه كان بسكون الصاد مصدرًا وصف به، ثم نقلت حركة الإعراب إلى الصاد في الوقف. والله أعلم. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) الجبيل: الضبع. والتوَم: المولود مع غيره في بطن واحد.

الفتح مُتَّصِلًا، احترازًا من أن يكون مُنفصلًا بحرف نحو: زايّ وواو - فإنّ الألف فاصلة - أو يكون من كلمة أخرى نحو: إنّ يزيدَ وميّ^(١) فإنه لا يؤثر. الثالث: أن يكون اتصاله أصلًا، احترازًا من نحو بناء مثل «عَلِيط»،^(٢) من الرمي أو الغزو، فتقول فيه: رُمِيَ وَغُزِيَ، منقوصًا ولا تقلب الياء والواو^(٣) ألفًا، لأنّ اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل «رُمَيَّيٌّ» و«غُزَاوِيَّيٌّ»،^(٤) لأنّ عَلِيطًا أصله عَلَايِطٌ.

فإن قلت: لا يؤخذ^(٥) هذا الشرط من النظم. قلت: بل^(٦) من قوله «مُتَّصِلٌ». فإنّ هذا منفصل تقديرًا واتصاله عارض، فيكون المعنى: بعد فتح مُتَّصِل لفظًا أو تقديرًا.^(٧)

فهذه الشروط لا بُدّ من اعتبارها في الإعلال المذكور، ولا يُشترط معها في إعلال اللام إلّا شرط واحد. وهو ألا يتصل بها ألف ولا ياء مُشدّدة.^(٨) وأمّا العين فيشترط في إعلالها، مع هذه الشروط الثلاثة، شروط آخر: أولها: ألا يسكن ما بعدها. وثانيها: ألا يكون ما هي فيه فعلاً على «فَعَلَ» ذا «أَفْعَلٍ»، أو مُتَصَرِّفًا^(٩) منه. وثالثها: ألا يكون ما هي فيه فعلاً واوياً على «افْتَعَلَ» بمعنى «تَفَاعَلَ»، أو مصروفًا^(١٠) منه. ورابعها: ألا يُعْلَ ما وليها. وخامسها: ألا يكون ما هي فيه اسمًا مختومًا بزيادة، تختصّ الأسماء.^(١١) وسادسها: ألا تكون هي بدلاً من حرف لا يُعْلَ.^(١٢) وسيأتي الكلام على هذه الشروط مُفَصَّلًا، إن شاء الله تعالى.

فمثال ما يُعْلَ لاستيفائه الشروط، وهي^(١٣) لَامٌ: رَمَى وَدَعَا. أصلهما «رَمَيَّيٌّ» و«دَعَاوُ»، فقلبت الياء والواو ألفًا لما تقدّم. ومثال ذلك، وهي^(١٣) عَيْنٌ: باعَ وَقَالَ. أصلهما «بَاعَ» و«قَوْلٌ»، فقلبت الياء والواو كذلك.^(١٤)

(١) الومق: المحب.

(٢) العليط: الضخم. س: احترازًا من بناء عليط.

(٣) س ح: الواو والياء.

(٤) بل قبل هذا أصل أول، هو «غُزَاوِيٌّ» قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسر.

(٥) س: «من أين يؤخذ». وكذلك صوب ما في ت.

(٦) سقطت من ت و س.

(٧) س ط: وتقديرًا.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن مثال الأول: رَمَيًا وَغُزَاوًا، والثاني: عَلَوِيَّ. انظر شرح البيت ٩٧٠.

(٩) انظر شرح البيت ٩٧١. وفي النسخ: مصرّفًا.

(١٠) في النسخ: مصرّفًا.

(١١) ط: تختص بالأسماء.

(١٢) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٨ وشرح الآيات ٩٦٩ - ٩٧٤.

(١٣) أي: الواو أو الياء. ت: وهو.

(١٤) ط: ألفًا لذلك.

وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله: ^(١)

٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ،

يعني: أَنَّ إِعْلَالَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِالْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ، إِذَا كَانَا غَيْرَ لَامٍ، ^(٢) مشروط بأن يتحرك تاليهما ^(٣) كما مثلنا به. فَإِنْ سَكَنَ تَالِيَهُمَا ^(٤) منع الإِعْلَالُ وَكَفَّ مُطْلَقًا ^(٥)، نحو: بَيَّانٌ وَغَيْرُ وَطَوِيلٌ وَخَوَزَنَقٌ. ^(٥)

وأما اللام فقد بين حكمها بقوله: ^(٦)

وَهِيَ لَا يُكْفُ

٩٧٠ - إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ، غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ، التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ ^(٧)

لَمَّا كَانَتِ اللَّامُ مَحَلَّ التَّغْيِيرِ لَمْ يَكْفُ إِعْلَالُهَا السَّاكِنُ، كَمَا كَفَّ إِعْلَالُ الْعَيْنِ، مَا لَمْ يَكُنْ ^(٨) أَلْفًا أَوْ يَاءً مُشَدَّدَةً. فَإِنَّهُمَا يَكْفَانِ إِعْلَالُهَا دُونَ غَيْرِهِمَا مِنَ السَّاكِنِ. فَالْأَلْفُ نَحْوُ: رَمِيَا وَغَزَوَا. وَالْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ نَحْوُ: عَلَوِيٌّ. لَا تَهْمُ لَوْ أَعْلَوْا ^(٩) قَبْلَ الْأَلْفِ لِاجْتِمَاعِ سَاكِنَانِ فَحُذِفَ أَحَدُهُمَا، فَيَصِيرُ اللَّفْظُ: رَمَى وَغَزَا. فَلَا يُدْرَى: لِلْمُثَنَّى هُوَ أَمْ لِلْمَفْرُودِ؟ ^(١٠) وَأَمَّا «رَحِيَانٍ وَعَصَوَانٍ» ^(١١) فَمَحْمُولٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِهِ. ^(١٢) وَأَمَّا نَحْوُ «عَلَوِيٍّ» فَلَا تُبْدَلُ ^(١٣) وَأَوَهُ أَلْفًا، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ ^(١٤) تُبْدَلُ فِيهِ الْأَلْفُ وَأَوَا.

(١) التالى: الحرف الذي بعد الواو أو الياء. وكف: منع. وغير اللام أي: العين أو الحرف الزائد. أما الفاء فلا ترد ههنا. والشرط الأول جوابه محذوف لدلالة ما في البيت السابق عليه. والمراد: أبدل ألفًا من ياء أو واو متحركة بتحريك أصلي بعد فتح متصل بها. والضمير في سكن وكف للتالى. وغير: مفعول به للفعل: كف. وفي النسخ: «الثاني». وسقط ما في الشطر الثاني من ت و ح.

(٢) سقطت من ط. (٣) ت «تاليهما». س ح: تانيهما.

(٤) في حاشية ت: أي: سواء كان الساكن ألفًا أو غيره.

(٥) الخورنق: قصر للنعمان الأكبر.

(٦) هي أي: اللام. ويكف: يمنع. ونائب فاعله في البيت التالى: إعلالها. وسكنت هاء «هي» تخفيفًا لدخول الواو عليها.

(٧) التشديد: التضعيف. وألف: أنس به وثبت. وغير: صفة لساكن مضافة إلى ألف. وياء: معطوف على ألف. وفيها أي: في الياء، متعلقان بألف. والجملة الاسمية صفة لها. وسقط البيت من ت و ح.

(٨) ط: ما لم تكن.

(٩) أي: الواو أو الياء.

(١٠) س: أو للمفرد.

(١١) الرحيان: مثنى رحي. والعصوان: مثنى عصا.

(١٢) عليه أي: على نحو: رميا وغزوا. ومن بابيه لأن بعد الياء والواو فيهما ألفًا.

(١٣) في النسخ: فلم تبدل.

(١٤) ت س ط: «لأنه في موضع». وفي حاشية ت إشارة إلى ما ورد في باب النسب، من أن الألف تقلب واوًا قبل ياءيه. فلو جرى ذلك لكان تسلسل لا ينتهي.

فإن ولي اللام غير الألف والياء المُشدَّدة من السواكن أعلت، نحو: يَخْشَوْنَ. أصله «يَخْشَيَوْنَ»، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وكذلك تقول في جمع «عَصَا» مُسَمًّى^(١) به: قامَ^(٢) عَصَوْنَ. والأصل «عَصَوُونَ» ففعل به ما ذكر في^(٣) «يَخْشَوْنَ». وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل «عنكبوت» قلت: رَمَيْتُ. والأصل «رَمَيْتُوت» ثم قلب وحذف^(٤) لملاقاة الساكن. وسهل ذلك أمن اللبس، إذ ليس في الكلام^(٥) «فَعَلُوت». وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا^(٦) لكون ما هي^(٧) فيه واحدًا. ثم أشار إلى ثانيها بقوله: ^(٩)

٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ»، و«فَعِلًا» ذا «أَفْعَلٍ»، كأغْيَدٍ، وأحولاً ما كان من الأفعال على «فَعِلٍ» وعينه ياء أو واو،^(١٠) وأسم فاعله على «أَفْعَلٍ»، لزم تصحيحه حملاً على «أَفْعَلٍ»^(١١) لموافقته له في المعنى، لأنَّ «فَعِلٍ»^(١٢) من هذا النوع مختص بالألوان والخيال، نحو: غَيَّدَ فهو أغْيَدُ، وَحَوَّلَ فهو أَحْوَلُ. ومصدر «فَعِلٍ»^(١٣) هذا محمول عليه في التصحيح أيضاً نحو: غَيَّدَ غَيِّدًا وَحَوَّلَ حَوَّلًا. واحترز بقوله «ذا أَفْعَلٍ» من نحو: خاف، ونحوه.^(١٤) فإن وزنه «فَعِلٍ» ولكن فاعله^(١٥) مَثَرَنَ «فَاعِلٍ». ثم أشار إلى ثالثها بقوله: ^(١٦)

- (١) المراد أن يكون المسمى مذكراً عاقلاً، ليصح الجمع بالوار والنون. انظر الارتشاف ١: ١٤٥.
- (٢) سقطت من س.
- (٣) زاد في ت و ح: نحو.
- (٤) أي: قلب الياء ألفًا وحذف الألف. وفي النسخ: قلبت وحذفت.
- (٥) من: لالتقاء الساكنين.
- (٦) ت س: أمن اللبس في الكلام.
- (٧) أي: حرف العلة فيما بني على عنكبوت.
- (٨) هي أي: الياء لا تأم بعدها واو ساكنة.
- (٩) فَعَلُ أي: مصدر على وزن فَعَل. وقِيلَ أي: فعل على هذا الوزن. ولذلك لم يجر. والألف للإطلاق. وذا: حال منه. والأغيد: الناعم البدن. والكاف: خبر لمحدوف، مضاف إلى أغيد. وقد نون للضرورة، ولم ينون «أحوال». وهما ممنوعان من الصرف. وسقط الشطر الثاني من ت.
- (١٠) اسم الفاعل هنا هو الصفة المشبهة. س: واو أو ياء.
- (١١) نحو: أغَيَّدَ وأحوَّلَ. فإنه لا يدل.
- (١٢) س: أفعل.
- (١٣) ت: «فَعِلٍ». وفي الحاشية عن نسخة: فَعَل.
- (١٤) يريد: ما كان مختلاً بالياء نحو: هاب وعاف. وفي النسخ: وغيره.
- (١٥) س و ح وحاشية ت: اسم فاعله.
- (١٦) ت ح: «فقال». وبين: يظهر ويتضح من افتعل معنى التفاعل، أي: يكن افتعل للمشاركة. وتفاعل: فاعل بين. ومن: تتعلق بين وافتعل: في محل جر على الحكاية. وجملة العين واو: حال من تفاعل. أي: وعينه. فالواو للحال، وآل: نائية عن ضمير تفاعل. وسلمت: جواب الشرط. وفاعل سلمت ونائب فاعل تعل: يعود على العين. وجملة لم تعل: حال من فاعل سلمت، مؤكدة لعاملها. وقيل: معطوفة للتتبع وفيها معنى التوكيد. وحذفت اللام الثانية من «تعل» للوقف. وسقط الشطر الثاني من ت.

٩٧٢ - وإن يَبِنُ «تَفَاعُلٌ» مِنْ «افْتَعَلَ»، وَالْعَيْنُ وَآوُ، سَلِمَتْ، وَلَمْ تُعَلَّ
 إِذَا كَانَ «افْتَعَلَ» وَآوِيَّ الْعَيْنِ بِمَعْنَى «تَفَاعَلَ» صَحَّ، حَمَلًا عَلَى «تَفَاعَلَ» لَكُونِهِ بِمَعْنَاهُ، نَحْوُ:
 اجْتَوَرُوا وَازْدَوَجُوا، بِمَعْنَى: تَجَاوَرُوا وَتَزَاوَجُوا. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «وإن يَبِنُ تَفَاعُلٌ»^(١) مِنْ أَنْ
 يَكُونَ «افْتَعَلَ»^(٢) لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفَاعُلِ - وَهُوَ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ^(٣) - فَإِنَّهُ يَجِبُ
 إِعْلَالُهُ مُطْلَقًا^(٤) نَحْوُ: اخْتَنَانٌ بِمَعْنَى: خَانٌ، وَاجْتَاَزَ بِمَعْنَى: جَازَ. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «وَالْعَيْنُ وَآوُ»
 مِنْ أَنْ تَكُونَ عَيْنُهُ يَاءً. فَإِنَّهُ يَجِبُ إِعْلَالُهُ، وَلَوْ كَانَ دَالًّا عَلَى التَّفَاعُلِ، نَحْوُ: امْتَارُوا وَابْتَاعُوا،
 وَاسْتَاقُوا^(٥) إِذَا تَضَارَبُوا بِالسِّيُوفِ، لِأَنَّ الْيَاءَ أَشْبَهَ بِالْأَلْفِ مِنَ الْوَائِ، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِالْإِعْلَالِ
 مِنْهَا.^(٦)

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى رَابِعِهَا، بِقَوْلِهِ:^(٧)

٩٧٣ - وإن لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ، اسْتَحَقَّ، صُحِّحَ أَوَّلُ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ
 إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْكَلِمَةِ حَرْفَا عِلَّةٍ، وَآوَانٌ أَوْ يَاءَانٌ أَوْ وَآوٌ وَيَاءٌ، وَكُلُّهُمَا مُسْتَحِقٌّ لِأَنْ
 يُقْلَبَ^(٨) أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَصْحِيحِ أَحَدِهِمَا لئَلَّا يَجْتَمِعَ إِعْلَالَانِ، وَالْآخَرُ
 أَحَقُّ بِالْإِعْلَالِ. فَاجْتِمَاعُ الْوَائِينَ كَالْحَوَا مَصْدَرٌ: حَوِيٌّ، إِذَا اسْوَدَّ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَلْفَ الْحَوَا
 مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَآوٍ قَوْلُهُمْ فِي مَعْنَاهُ: حَوَّةٌ،^(٩) وَفِي جَمْعِ أَحَوَى: حَوٌّ، وَفِي مُؤَنَّثَةٍ: حَوَاءٌ.
 فَأَصْلُ الْحَوَا «حَوَوٌ»، فَكُلٌّ وَاحِدَةٌ^(١٠) مِنَ الْوَائِينَ تَسْتَحِقُّ الْإِنْقِلَابَ.^(١١) فَلَوْ قَلْبُنَاهُمَا لَالْتَقَى

(١) زاد فيما عدا الأصل: من افتعل.

(٢) سقطت من النسخ. والمراد أن كلاً من الفاعلين كان مفعولاً في المعنى أيضاً، لأنه مجاور ومجاور مثلاً.

(٣) مطلقاً أي: سواء كان واوياً أو يائياً.

(٤) كذا. فهو يوجب الإعلال، تبعاً لابن جني في الخصائص ١: ١٢٤. وقد قيل: استيقوا، بالتصحيح. القاموس والتاج (سيف).

(٥) أي: من الواو.

(٦) حذفت همزة القطع من «الإعلال» ونقلتها حركتها إلى لام التعريف، فكان عليه أن يحقق لفظ ألف «ذا» لزوال التقاء الساكنين بتحريك اللام. ولكنه حذفها على اعتبار ما كان قبل الحركة. وهو غريب. وانظر البيت ٩٨٧. وذا الإعلال أي: القلب أَلْفًا. واستحق: طلب وجوباً أي: استوجبه كل من الحرفين. وأول أي: أولهما. وعكس أي: عكس هذا الحكم. وقد: للتقليل خلافاً للشاطبي. ويحق: يجب. وجوبه شاذ. وذا: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره استحق. ولحرفين: متعلقان بالفعل المحذوف. وجملة استحق: تفسيرية. وأول: نائب فاعل. وهو على وزن «فَوَعَلَ» ولذلك نون. وصح أول: جواب الشرط. وعكس: مبتدأ جاز الابتداء به لأنه على تقدير الإضافة، خبره جملة يحق. والجملة الاسمية استثنائية. وحذفت جملة معطوفة على الجواب أي: وأعل الثاني. وحذفت القاف الثانية مرتين للقاءية. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٨) في النسخ: يستحق لأن يقلب.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في معنى.

(١٠) س: واحد.

(١١) ت: مستحقة للإقلاب. ح: مستحق للإقلاب.

ألفان، فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين، فيبقى اسم مُتمكّن على حرف واحد. وذلك مُمتنع. وما أفضى إلى المُمتنع مُمتنع. فلما امتنع إعلالهما معاً وجب إعلال أحدهما، وكان الثاني أحقّ بذلك، لأنّ الطرف محلّ التغيير، والعين مُتَحَصّنة بوقوعها^(١) حشواً.

واجتماع الياءين^(٢) كالحيا للغيث. وأصله «حَيّ»، فأعلت الياء الثانية كما^(٣) تقدّم. واجتماع الواو والياء^(٤) كالهوى، أصله «هَوَيّ» فأعلت الياء على ما ذكر في الحوا.^(٥)

وهكذا يُفعل^(٦) في كلّ ما جاء من هذا النوع، إلّا ما شذّ من نحو: غاية. وأصلها^(٧) «غَيَّيَّة»، فأعلت الياء الأولى وصُحّحت الثانية. وسهّل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً. ومثل «غاية» في ذلك «ثاية» - وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيتّوي عندها - و«طاية». وهي السطح والدُّكّان أيضاً. وكذلك «آية» عند الخليل أصلها «أَيَّيَّة» فأعلت العين شذوذاً. وفي «آية» خمسة مذاهب^(٨) غير مذهب الخليل، ذكرتها في غير هذا الموضع. وإلى «غاية» وأخواتها^(٩) أشار بقوله «وعكس قد يَحَقُّ».

ثم أشار إلى خامسها، بقوله: ^(١٠)

٩٧٤ - وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا
لَمَّا كَانَ الْإِعْلَالُ فَرَعًا، وَالْفِعْلُ فَرَعٌ، ^(١١) كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْاسْمِ. ولهذا إذا كان آخر
الاسم ^(١٢) زيادة تختصّ بالأسماء وجبت سلامة عينه، إذا كانت أوّاء وياء ^(١٣) تحرّكتا ^(١٤) وانفتح

(١) في النسخ: محصنة لوقوعها.

(٢) الكاف: للتعليل بمعنى اللام. وفيما عدا الأصل: لما.

(٣) س: الياء والواو.

(٤) س: الياء والواو.

(٥) في النسخ: تفعل.

(٦) ت ط: «وأصله». وكذلك كانت في ح ثم جعلت كما أثبتنا.

(٧) الارتشاف ١: ١٤٧ والممتع ص ٥٨٣ والإتحاف ٢: ٣٧٩. وزاد المعري في رسالة الملائكة ص ١٠٧ - ١٠٨ أن أصلها «آيَّة» ثم حذفت الهزة كما حذفت من «شاك»، فقالوا: شاك.

(٨) ت ح ط: وأخواتها.

(٩) عين: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول ما. وما آخره قد زيد: الاسم الذي زيد في آخره. ويسلم: يصح ولا يدل. وآخر: ظرف مكان متعلق بالفعل زيد. وما الثانية: نائب فاعله، اسم موصول صلته جملة: يخص. وجملة زيد ما: صلة «ما» الأولى. وواجب: خير المبتدأ عين. والمصدر المؤول فاعل واجب. وفاعل يسلم: يعود على عين. وقد ذكر العين على معنى الحرف. والمراد أن عين ما في آخره زيادة خاصة بالأسماء واجب سلامته. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحقّ بحاشيتها.

(١٠) في النسخ: كان في آخر الاسم.

(١١) فيما عدا الأصل: «أو ياء». والفعل بعد يرجح ما أثبتنا.

(١٢) ت ح: تحرّكتا.

ما قبلهما، لأنه بتلك الزيادة بُعد شبيهه^(١) بما هو الأصل في الإعلال. ^(٢) وذلك: جَوْلَانٌ^(٣) وسَيْلَانٌ. فإنهما قد خُتِما بزيادة تختص بالأسماء - وهي^(٤) الألف والنون - فصحت عينهما لذلك. وما جاء من هذا النوع مُعَلًّا عُدَّ شاذًّا نحو: دارَانٌ وماهاُنٌ. ^(٥) وقياسهما: دَوْرَانٌ ومَوْهاُنٌ. وخالف المُبْرَد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء: دارَانٌ وماهاُنٌ. والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه. ^(٦)
تنبيهات: ^(٧)

الأول: زيادة تاء التانيث غير مُعتبرة في التصحيح، لأنها لا تُخرجه ^(٨) عن صورة فعل، لأن^(٩) تاء التانيث تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مُباينة^(١٠) في نحو: قالَ وباعةً. ^(١١) وأما «الحَوَكة» فتصحيحه ^(١٢) شاذٌّ باتفاق.

الثاني: اختلف في ألف التانيث المقصورة في نحو: صَوْرَى - وهو اسم ماء - فذهب المازني^(١٣) إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لم تُخرجه ^(١٤) عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة ألف «فَعَلًا». ^(١٥) فتصحيح «صَوْرَى» عند المازني مقيس، وعند الأخفش شاذٌّ لا يُقاس عليه. فلو بُني مثلها من القول لقليل على رأي المازني: قَوَلَى، وعلى رأي الأخفش: قَالَى. وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في «التسهيل»^(١٦) مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وجزم به^(١٧)

(١) في النسخ: «بعد عن شبهه». وفوقه في ت أن الباء تتعلق بشبه.

(٢) زاد في الأشموني: وهو الفعل.

(٣) س: «كالجولان». ط: نحو جولان.

(٤) ح: وهو.

(٥) داران وماهان: اسمان علمان من: دار يدور، وماء يموه. وقيل: هما أعجميان فلا اعتداد بهما.

(٦) الكتاب ٢: ٣٧١.

(٧) الارتشاف ١: ١٤٦ - ١٤٧.

(٨) أي: لا تخرج التاء الاسم.

(٩) س: ولان.

(١٠) يريد: فلا يكون بلحاق التاء الاسم مباينة بين الاسم والفعل.

(١١) القالة: القول الفاسي بين الناس، أو جمع قائل. والباعة: جمع بائع.

(١٢) س: «فتصحيحها». والحوكة: جمع حائك.

(١٣) المنصف ٢: ٦ - ٨.

(١٤) ط: لا تخرجه.

(١٥) المراد: ألف «فَعَلًا» التي تدل على اثنين، وتكون ضميرًا لهما، أو حرفًا في لغة أكلوني البراغيث. الإتحاف ٢: ٣٨٠.

(١٦) ص: ٣١٠.

(١٧) انظر الإتحاف ٢: ٣٨٠. ط: وبه جزم.

الشارح. ^(١) واعلم أنّ ما ذهب إليه المازنيّ هو مذهب سيّويه. ^(٢)

الثالث: لم يُنبّه الناظم هنا على الشرط السادس. وهو ألا تكون العين بدلاً من حرف، لا يُعلّ. وقد ذكره في «التسهيل»، ^(٣) واحترز به من قولهم في «شجرة»: شَيْرةٌ، فلم يُعلّوا ^(٤) لأنّ الياء بدل من الجيم. قال الشاعر: ^(٥)

إذا لم يكن فيكُنْ ظِلٌّ، ولا جُنَى، فابعدكُنْ الله، من شيرات
الرابع: قال في «الكافية»: ^(٦)

وقد يكفّ سبب الإعلال أن يُناب عن حرف، يتصحّح فمن
فهذا شامل لنوعين: أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يُعلّ نحو «شيرة» في شجرة. وقد
تقدّم. والثاني: ما هو حالّ محلّ حرف لا يُعلّ، وإن لم يكن بدلاً، نحو «أيس» بمعنى:
يُتس. فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويُصتَحون الياء وإن تحرّكت
وانفتح ما قبلها لأنّها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تُبدل. فعُوملت
الياء مُعاملتها لوقوعها موقعها. هكذا قال في «شرح الكافية».

وهذا النوع الثاني لم يخرج ^(٧) بشيء من ^(٨) الشروط الستة المُتقدمة، فيكون هذا ^(٩) شرطاً
سابعاً. وذكر بعضهم أنّ «أيس» إنّما لم يُعلّ لعروض اتصال الفتحة به، لأنّ الياء فاء الكلمة
فهي في نيّة التقديم، والهمزة قبلها في نيّة التأخير. وعلى هذا فيُستغنى عن هذا الشرط بما
سبق، من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الخامس: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر. وهو ألا يخرج منبهةً على الأصل، ^(١٠)

(١) ص ٨٥٨. وزاد في النسخ: هنا.

(٢) الكتاب ٢: ٣٧١.

(٣) ص ٣١٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٠.

(٤) في حاشية ت: أي فلا يقال: شارة، بالإعلال.

(٥) جعيثنة البكائي. الأمالي ٢: ٢١٤. والسمط ص ٨٣٤ والعيني ٤: ٢٨٩ والأشموني ٤: ٣١٨. والخطاب للأشجار ليس لها
ظل ولا ثمر. والجنى: الثمر. وأبعدكن: أهلككن.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ٢١٣. ويكف: يمنع. والمصدر المؤول فاعل. والقمن: الحقيق الجدير. وعن حرف: في
محل رفع نائب فاعل يناب. وقمن: صفة حرف.

(٧) س: لم يخرج.

(٨) زاد في النسخ: هذه.

(٩) سقطت من النسخ.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: أي: لا يخرج الكلام أو اللفظ عن القياس منبهة أي: منبهاً على الأصل في الصياغة.

قال: احترازاً^(١) من مثل: (٢) الخَوْنَةُ والحَوَكَةُ والقَوْمَةُ. (٣) انتهى وهو غير مُحْتَاج إليه، لأنَّ هذا ممَّا شذَّ مع استيفائه الشروط. ونحو (٤) ذلك في الشذوذ قولهم: رَوَّحَ وَعَيَّبَ جمع (٥) رائع وغائب، وعِفْوَةٌ (٦) جمع عِفْو. وهو الجحش. قال الشارح: (٧) لأنَّ تاء التأنيث غير مُخْتَصَّة بالأسماء. (٨) يعني: في عِفْوَةٍ. (٩)

[إبدال الباء ميمًا]

٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا، اِقْلِبْ مِيمًا الثَّوْنَ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا، كَمَنْ بَتَّ ائْبِذَا^(١٠)
في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عُسْر، لاختلاف مخرجيهما مع مُبَايَنَةِ لِينِ النونِ وَغُتْثَتَا لِسِذَةِ الباء. فلذلك وجب إبدالها قبل الباء ميمًا، لأنَّها من مخرج الباء ومثل النون في العُتَّة. ولا فرق في ذلك بين المُتَفَصِّلَةِ والمُتَصِّلَةِ. وقد جمعهما في قوله: كَمَنْ بَتَّ ائْبِذَا، (١١) أي: من قطعك فألقه عن بالك وأطرَّحه. وألف «ائْبِذَا» ابدال من نون التوكيد الخفيفة.
تنبيهات:

الأول: عبّر بعضهم عن إبدال النون ميمًا بالقلب، (١٢) كما فعل الناظم. والأولى أن يُعبَّر بالإبدال، لأنَّ القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالبًا. وتقدّم بيان (١٣) ذلك.

(١) ط: وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض واحترز.

(٢) س: من نحو.

(٣) سقطت من ط. وزاد في النسخ: «والقَوْد». والخونة: جمع خائن. والحوكة: جمع حائك. والقومة: جمع قائم. والقود: القصاص.

(٤) ط: ومثل.

(٥) أراد بالجمع هنا المصطلح اللغوي، لأن بناء «فَعَل» هو اسم جمع عند النحاة كالخدم والعسس، وليس جمعًا.

(٦) ت: «عِفْوَةٌ». وانظر التاج (عفو). وقوله «جمع» هو أيضًا مصطلح لغوي.

(٧) ص: ٨٥٨.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: قياسي، على هذا، الإعلال. لكن شذ التصحيح في ذلك.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) هذا البيت في حكم بدل حرف صحيح من مثله. فهو أولى أن يكون مع البيت ٩٨٧. وحذفت همزة «باء» للتخفيف. ولم تنون لجعلها مبنية حرفًا من الحروف. وهذا جائز لا واجب. انظر الصيان ٣٢٩: ٤ والبيت ٦٤٢. فبا: اسم مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وبت: قطع أي: قطع جبل المودة. واتبذ: ألتي من يدك أي: أعرض عنه وتول. وقبل: متعلق بحال من النون. وميمًا: مفعول ثانٍ مقدم. والنون: مفعول أول. وإذا: متعلق أيضًا بالحال من النون. واسم كان: يعود على النون. ومن بت ائبذا: في محل جر بإضافة الكاف على الحكاية. والمعنى: أعرض عمن أعرض عنك. فمن: اسم موصول مفعول به مقدم للفعل ائبذ، خلافاً للآزهرري وشرح المرادي. وتقديم الاسم الموصول على عامله جائز. وهذا أولى من جعله شرطًا حذفت الفاء من جوابه ضرورة. انظر الارتشاف ١: ٥٣١. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن الشيخ يس أن الشاطبي روى «بت» والمراد: بت أسرارك، وأن رواية «بت» خلاف مكارم الأخلاق، وعلى الإنسان أن يصل من قطعه. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٠.

(١١) في قوله «ائْبِذَا» اتصلت النون بالباء في كلمة. وفي «من بت» كان كل منهما في كلمة، فهما منفصلتان.

(١٢) وهذا من اصطلاح القراء.

(١٣) فيما قبل البيت ٩٤٣. ت: «وقد تقدم بيان». س: وتقدم تبين.

الثاني: نقل أبو علي^(١) بن أبي الأحوص أحد تلاميذ السلوين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء. ولا ينبغي أن يُحمل على ظاهره. فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب. وإنما يُحمل على أنه تجوز، فسمي الإبدال^(٢) إخفاء.

الثالث: قد تُبدل النون ميمًا ساكنة ومُتحركة، دون باء. وذلك شاذ. فالساكنة كقولهم: حَمَظْلٌ، في «حَمَظْلٍ»،^(٣) وأَمْعَرَتِ الشاةُ، في «أَمْعَرَتِ». ^(٤) والمُتَحَرِّكة كقولهم: ^(٥) بَنَامٌ، في بَنَانٍ. ^(٦) قال رؤية: ^(٧)

يا هالَ، ذاتُ المَنَطِقِ التَّمَامِ وَكَفْكَ، المُخَضَّبِ البَنَامِ

فصل

[النقل والقلب والحذف والإدغام]

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ، انْقَلَبَ التَّحْرِيكُ، مِنْ ذِي لِسَنِ أَيْ عَيْنٍ فَعَلٍ، كَأِسْنٍ^(٨) إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياء، وقبلها ساكن صحيح، وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة نحو: يَقُومُ وَيَبِينُ. والأصل «يَقُومُ» بضم الواو، و«يَبِينُ» بكسر الياء، فنُقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما - أعني القاف في يقوم والباء في يبين - فسكنت الواو والياء.

ثم أعلم أنه إذا نُقلت حركة العين، إلى الساكن قبلها، فتارة تكون العين مُجانسة للحركة المنقولة، وتارة تكون غير مُجانسة. فإن كانت مُجانسة لها لم يُعَيَّرْ^(٩) بأكثر من تسكينها، بعد

(١) الحسين بن عبدالعزيز القرشي الغرناطي الفقيه الحافظ النحوي، عرف بابن الناظر وكان قارئًا راويًا أدبيًا. توفي سنة ٦٧٩. بغية الوعاة: ١: ٥٣٥.

(٢) زاد في ح: هنا.

(٣) الحنظل: نبات ثمره مر. ط: في حنظل حمظل.

(٤) أنعرت: أحمر لبتها أو نزل معه دم. ت: «وانعرت الشاة في أمعرت». وسقط «في» من ط. وانظر الارتشاف ١: ١٥٧.

(٥) سقطت من النسخ.

(٦) البنان: واحدته بنانة. وهو أطراف الأصابع. س: «كنام في بنان». ط: في بنان بنام.

(٧) ديوانه ص ١٤٤ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٥ والمعني ٤: ٥٨٠ والأشعوني ٤: ٣١٩. وفي حاشية ت عن الدياغ: «أراد: ياله فرخه بحذف التاء لأنه علم امرأة». والمنطق: النطق. والتتام: الذي فيه تمتة. وذات: صفة هال على لفظ البناء. وكفك: معطوف على المنطق. وجاز عطفه على ما أضيف إليه «ذات»، مع اتصاله بضمير المخاطبة مما لا يجوز له وقوعه موقع المعطوف عليه، لأنه ثان. والعرب ينتفرون في الثاني ما لا ينتفرون في الأوائل. المغني ص ٧٧٢. و«ال» في البنام: عوض من ضمير الغائب. والتقدير: المخضب بنامه. فكان الكاف أيضًا: عوض من آل، والتقدير: والكف.

(٨) صح أي: كان حرفًا صحيحًا. والتحريك هنا: الحركة. وجملة صح: صفة ساكن. واللام ومن: تتعلقان بانقل. وأراد بذى اللين حرف العلة المتحرك. وحذفت همزة «آت» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والآتي: الكائن الحاصل، صفة لذي. وعين: حال من الضمير في آت. وجازت الحالية فيه وهو اسم ذات لأنه نوع من صاحب الحال. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «أبن» على الحكاية. وأبن: فعل أمر معناه: أظهر. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) س: لم تغير.

النقل. وذلك بأن تكون الحركة ضمة والعين واوًا، أو كسرة والعين ياء. وتقدّم تمثيلهما^(١) بـ «يقوم» و«يبين».

وإن كانت غير مُجانسة لها أبدلت حرفًا يُجانس الحركة. فإذا كانت الحركة فتحة والعين واوًا أو ياء أبدلت العين ألفًا نحو: أقامَ وأبانَ. أصلهما «أَقَوْمَ» و«أَبَيَّنَ». فلما نُقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مُجانسة^(٢) لها، فقلّبت ألفًا. وإذا كانت الحركة كسرة والعين واوًا نُقلت^(٣) الكسرة، ثمّ قلبت الواو ياء لتُجانس الكسرة، نحو: يُقِيمُ. أصله «يُقُومُ»، ففعل به ما دُكر. ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحًا. فإن كان حرف علة لم يُنقل إليه، نحو: قَاوَلٌ وَيَابِيعٌ وَعَوَّقَ وَيَبَيَّنَ. وكذا الهمزة لا يُنقل إليها، نحو «يَأْيُسُ» مُضَارِعٌ «أَيْسٌ»، لأنها مُعرّضة للإعلال بقلبها ألفًا.^(٤) نص على ذلك في «التسهيل».^(٥)

فإن قلّت: لم يستثن الهمزة هنا. قلّت: الهمزة قد عدّها المُصنّف من حُرُوف العلة.^(٦) فقد خرجت بقوله «صَحَّ».

الثاني: ألا يكون الفعل فعل تعجّب نحو: ما أَيْبَنَ الشَّيْءُ وَأَقْوَمَهُ! وأَبَيَّنَ به وَأَقْرِمَ!^(٧) حملوه على نظيره من الأسماء، في الوزن^(٨) والدلالة على المزية،^(٩) وهو «أَفْعَلُ» التفضيل.^(١٠)

الثالث: ألا يكون من المضاعف اللام، نحو: ابيضّ واسودّ. وإنّما لم يُعلّوا هذا النوع، لثلاث يلتبس مثال بمثال. وذلك أن «ابيضّ» لو اعتلّت عينه، بالإعلال المذكور، لقليل فيه: باضّ.

(١) ط: تمثيلها.

(٢) ت س: بقيت غير مجانسة. ح: ألفيت غير مجانسة.

(٣) ت: «انقلبت». وفي الحاشية عن نسخة تصويب كما أثبتنا.

(٤) كذا. وفي حاشية ت عن التواتي أن الهمزة تصير حرف علة فلا يُنقل إليها. قلّت: لو صح هذا لوجب مثله في نحو: يؤول ويؤود ويثيم ويثين ويؤوب ويؤوف. والحق أن المضارع يعمل حملًا على الماضي في مثل هذه الحال. وبما أن الماضي «أيس» صحح لأنه مقلوب «يتس» جاء المضارع مصححًا. وكذلك اسم الفاعل آيس.

(٥) ص ٣١١.

(٦) كذا أيضًا. والذي فعل ذلك هو ابن الناطم في شرحه ص ٨٤٠. أما الناطم فقد فصل في التسهيل ص ٣٠١ بين حروف العلة والهمزة. الصبان ٢٩٢: ٤. وميز المرادي الهمزة من حروف العلة في مستهل باب «الإبدال».

(٧) سقطت من ت.

(٨) الموازن لأفعل التفضيل هو ما أفعله! وقد حمل «أفعل به» عليه لأنه في معناه. وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز الإعلال في «أفعل به» فتقول: أبُنْ به وأَقِمْ! وهو ضعيف. الصبان ٣٢٠: ٤.

(٩) المزية: الفضل والزيادة. وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد بالمزية خاصة.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: لأن أفعل التفضيل لا يعمل نحو: زيد أبيع من عمرو وأخوف منه.

فكان^(١١) يُظَنُّ أَنَّهُ «فَاعِلٌ» من البضاضة - وهي نُعومة البَشرة،^(١٢) وذلك خلاف المُراد - فوجب صون اللفظ ممَّا يُؤدِّي إليه.

الرابع: ألا يكون من المُعتَلِّ اللام نحو: أهوى. فلا يدخله النقل لثلاثا يتوالى إعلالان.

والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:^(١٣)

٩٧٧ - إِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَابِيضٌ، أَوْ أَهْوَى، بِلَامٍ غُلًّا
وزاد في «التسهيل»^(١٤) شرطاً آخر. وهو ألا يكون مُوَافِقاً لَفْعِلٍ الذي بمعنى: افْعَلْ^(١٥) نحو:
يَغْوَرُ وَيَضِيدُ،^(١٦) مضارع:^(١٧) عَوَرَ وَصِيدَ. وكذا^(١٨) ما تصرف منه نحو: أعوزه الله. فكأنه
استغنى عن ذكره^(١٩) هنا بذكره في الفصل السابق في قوله:^(٢٠)

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ، وَقَعِلَا ذَا أَفْعَلٍ،
فَإِنَّ: الْعِلَّةَ وَاحِدَةً.^(٢١)

٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ، فِي ذَا الإِعْلَالِ، اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا، وَفِيهِ وَسْمٌ^(٢٢)
يعني: أَنَّ الاسمَ المُضاهي للمُضارع - وهو المُوافق له في عدد الحروف والحركات - يُشارك

(١) ت ط: وكان.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن نُعومة البَشرة بخلاف البياض، وهو لون.

(٣) المراد بالشروط هو الأخيرة. وفيما عدا الأصل: «ما لم يكن». وهي الرواية. وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٣٨. وعلل: أعل، أي: كان معتل اللام. والواو: حرف عطف بمعنى أو. ولا: زائدة لتوكيد النفي. والكاف: معطوف على فعل. ويدخل في هذا التشبيه نحو: ابْيَضَّ واسودَّ، وابيضَّ واسودَّ. وابيض: في محل جر مضاف إليه على الحكاية، عطف عليه أهوى. والباء: تتعلق بعِلل. وجملة علل: صفة لـ «أهوى»، أريد بها شمول غير «أفْعَل» ما هو في حكمه. انظر الإتحاف ٣٨٢: ٢. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٤) ص ٣١٠. وانظر الإتحاف ٣٨٢: ٢.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: مثال الأول: حَوَّل. والثاني: احوَّل.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: بفتح حرفي العلة، فلا ينقل إلى الساكن.

(٧) س: «مضارعي». ط: مضارعا.

(٨) س ح: وكذلك.

(٩) س: عن ذلك.

(١٠) في البيت ٩٧١.

(١١) زاد في س: وقوله.

(١٢) الإشارة إلى نقل الحركة من العين إلى الساكن الصحيح قبلها. وضاهى: شابه ومائل. ومضارع أي: فعل مضارع. والوسم: العلامة المميزة. وحذفت همزة «الإعلال» ونقلت حركتها إلى لام التعريف. وانظر تعليقنا على البيت ٩٧٣. ومثل: خبر مقدم للمبتدأ اسم. وفي ذا: متعلقان بمثل لأنه بمعنى الصفة المشبهة: شبيه. وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر. والاعلال: بدل منه مجرور. وجملة ضاهى: صفة اسم. وجملة: فيه وسم: معطوفة عليها عطف الاسمية على الفعلية. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

الفعل في وجوب الإلعال بالنقل المذكور، بشرط^(١) أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل. فاندرج في ذلك نوعان: (٢)

أحدهما: ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام. (٣) فإنه موافق للفعل في وزنه، (٤) وفيه زيادة تُنبئ أنه (٥) ليس من قبيل الأفعال - وهي الميم - فأعل. وكذلك نحو: مُقِيمٌ ومُبِينٌ. ولو بنيت من البيع «مَفْعَلَةٌ» بالفتح قلت: مَبَاعَةٌ، أو «مَفْعِلَةٌ» بالكسر قلت: مَبِينَةٌ، أو «مَفْعَلَةٌ» بالضمة فعلى مذهب سيويه تقول: (٦) مَبِينَةٌ أيضًا، وعلى مذهب الأخفش تقول: (٨) مَبُوعَةٌ. وسبق ذكر مذهبيهما. (٩)

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كبناء مثل «تَحْلِيٌّ» (١٠) من البيع. فإنك تقول فيه: (١١) «تَبْيِيعٌ»، بالإلعال المذكور، لكونه موافقًا للفعل في عدد حروفه وحركاته وزيادته، لا في وزنه، (١٢) لأن «تَفْعِلًا» بكسر التاء ليس من [أبنية الأفعال، بل هو من] (١٣) الأبنية المخصوصة بالأسماء. وإذا بنيت من البيع مثل «تُرْتَبٌ» (١٤) قلت: تُبْيِيعٌ، على مذهب سيويه، (١٥) وتَبُوعٌ، على مذهب الأخفش، لأن «تَفْعِلًا» بضم التاء ليس من أوزان الأفعال، بل هو من الأوزان المخصوصة بالأسماء، كَيْفَعِلٌ بكسر التاء.

وأما ما يُشابه (١٦) المضارع في وزنه وزيادته معًا فيجب تصحيحه نحو: أبيضٌ وأسودٌ، وأطولٌ منه وأبينٌ. ولو بنيت من البيع مثل «تَضْرِبٌ» أو «تَقْتُلٌ» قلت: تَبْيِيعٌ أو تَبْيِيعٌ، (١٧) بالتصحيح لموافقته للفعل في الأمرين معًا.

(١) ط: وبشرط.

(٢) الممتع ص ٤٨٦ - ٤٨٦ والارتشاف ١: ١٤٩.

(٣) أي: الوزن الظاهري لا الصرفي.

(٤) ت: نحو.

(٥) الكتاب ٢: ٣٦٦. وفي النسخ: قلت على مذهب سيويه. (٨) في النسخ: قلت.

(٩) في البيت ٩٦٠. ط: مذهبيهما.

(١٠) التحلي: شعر وجه الأديم. وفي حاشية ت عن التواتي أنه الغبار الذي يكون في الرأس.

(١١) ح: «فيهما». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(١٢) ط: إلا في وزنه.

(١٣) تنمة يقتضيهما السياق. وسقط «ليس» من النسخ. انظر ما يلي في مسألة ترتب. وزعم اختصاص هذا البناء بالأسماء متفق عليه عند النحاة، وهو قول مبي على وهم. فالحق أن «تَفْعِلٌ» قليل جدًا في الأسماء - انظر الممتع ص ٩٠ والارتشاف ٢٦: ١ - ويرد على القياس في مضارع: فَعِلٌ يَقُولُ، نحو: تَعِيمٌ وَتَحْسِبُ وَتَبْرُثُ وَتَبْيِيعٌ. وقالوا: يجب. انظر ص ٥٦١ والاقتصاد اللغوي ص ١٧٣ و ٢٨٦ والكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٨ والممتع ١٢١ وشرح الشافية ١: ١٤١ والبحر ٧: ٣٤٣.

(١٤) الترتب: الشيء المقيم الثابت.

(١٥) الكتاب ٢: ٣٦٦.

(١٦) ط: ما شابه.

(١٧) سقطت من ط.

والحاصل أنّه لا يُعلّ^(١) الاسم المُشابه للفعل حركةً وسكوّتا، إلّا إذا خالفه بحركة^(٢) نحو «تَبَيّع» مثال^(٣) «تَحَلَّى» من البيع، أو زيادة^(٤) في أوله نحو: مَقَامٌ.

فإن قلت: ولم كان كذلك؟ قلت: لأنّه إذا شابه الفعل من كل وجه وأعلّ ثُوهم^(٥) كونه فعلاً، فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل.

فإن قلت: ينتقض^(٦) هذا بنحو: يَزِيدُ وتَزِيدُ، عَمِينَ. فإنهما أعلّا مع مُوافقة^(٧) الفعل في الأمرين. قلت: هذان ونحوهما ممّا نُقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنّه^(٨) أعلّ بعد تقديره اسماً. ومن ذلك «أَبَانُ» عند من لم يصرفه. فإنّ وزنه «أَفْعَلٌ»،^(٩) أعلّ في حال الفعلية ثم سُمّي به. وأمّا من صرفه فهو عنده^(١٠) «فَعَالٌ» وليس من هذا الباب. وبهذا تعلم^(١١) أنّ استدلال بعضهم على أنّه «فَعَالٌ»، بأنّه^(١٢) لو كان «أَفْعَلٌ» لم يُعلّ لأنّه من قبيل الأسماء، ليس بشيء،^(١٣) لأنّه كيزيد ونحوه ممّا نُقل بعد الإعلال.

تنبيه: ما تقدّم من الإعلال في^(١٤) «تَبَيّع» مثال «تَحَلَّى»، لكونه خالف المضارع بكسر أوله، هو مذهب النحويين كافةً إلّا المُبرّد. فإنه يُصحّح ذلك ونحوه لأنّه ليس مبنياً على فعل. فتقول: تَبَيّع، بالتصحيح. وتقول في مثل «ثُرْتُبٌ» من القول: تُقُولُ، بالتصحيح أيضاً. وكذلك يشترط في إعلال نحو «مَقَامٌ» مُناسبة الفعل، ويقول:^(١٥) إنّ مَقَامًا ومَبَاعًا ونحوهما، ممّا خالف الفعل بزيادة، إنّما^(١٦) اعتلّت^(١٧) لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنها على وزن

(١) ت: لا يعتلّ.

(٢) زاد في ت وح: في.

(٣) س: في مثل.

(٤) ت ح: «أو في زيادة». س: أو بزيادة.

(٥) في النسخ: يوهم.

(٦) ت ح: يلتبس.

(٧) ح: موافقهما.

(٨) ت ح: لأنّه.

(٩) يعني أنّه منقول من الفعل الماضي: أَبَانٌ. فوزنه «أَفْعَلٌ» من البين. انظر التاج (أبن). وفي حاشية ت عن التواتي: لأن الألف متقلبة عن ياء، والياء متحركة. ولم يصرف لكونه منقولاً من الفعل.

(١٠) ح: «فهو وراء». ولعل المراد: فهو وزاته. وفي حاشية ت عن التواتي: فيكون اسماً جامداً مرتجلاً لم ينقل من شيء.

(١١) س ح: يعلم.

(١٢) سقطت من ت وح.

(١٣) سقط «ليس بشيء» من ت وح. وفي ط بدلاً منه: ضعيف.

(١٤) ت ح: «الإعلال مثال». ط: إعلال.

(١٥) المقتضب ١: ١٠٧ والممتع ص ٤٨٨.

(١٦) ت: «بزيادته إنّما». ط: بزيادة وإنما.

(١٧) كذا. والصواب «أعلت» كما في س.

الفعل. وَمَذَيْنٌ وَمَرْيَمٌ وَمَكُورَةٌ^(١) عنده واردة^(٢) على القياس، إذ لا فعل لها فتُحمل عليه، وهي^(٣) عند غيره مما شذ من الأعلام.^(٤)

والصحيح^(٥) مذهب الجمهور. ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال عين: مَعِيشَةٌ ومُثَبَّةٌ، وليسا بمصدرين، ولا اسمي مكان. وإنما هما اسمان لما يُعَاش به، ويُثَاب به^(٦) من خير أو شر.^(٧)

٩٧٩ - و«مِفْعَلٌ» صُحِّحَ، كالمِفْعَالِ^(٨)

كان حق «مِفْعَلٌ» أن يعلّ لأنه على وزن «تَعْلَمُ»،^(٩) وزيادته خاصة بالأسماء - أعني الميم - فكان فيه موافقة الفعل من وجه، ومخالفته من وجه. وذلك يقتضي إعلاله. لكنّه صُحِّحَ لشبهه لفظاً ومعنى بما يستحقّ التصحيح^(١٠) - وهو «مِفْعَالٌ» - لأنه غير مُوازن للفعل، لأجل الألف التي قبل لامه.

أما شبهه به لفظاً فواضح. وأما شبهه به معنى فلا أن كلا منهما يكون آلة كِمِخْيَطٍ ومِكْيَالٍ، وصفة^(١١) مقصوداً بها المُبالغة كِمِهْمَزٍ^(١٢) ومِحْضَارٍ. فسوّي بينهما في التصحيح. وإلى سبب تصحيح «مِفْعَلٌ» أشار بقوله «كالمِفْعَالِ». فعلة تصحيحه عنده شبهه بمِفْعَالٍ. وقد صرح بذلك في غير هذا النظم.^(١٣) وذكر^(١٤) كثير من أهل التصريف أنّ علة تصحيحه كونه مقصوراً من «مِفْعَالٍ». فهو هو، غير أنّه قُصِر.^(١٥)

(١) مدين: اسم بلد. ومريم ومكورة: اسمان علمان.

(٢) ط: وارد.

(٣) سقطت من ح. وانظر الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٤) ط: «الإعلال». وكذلك جعلت في ت. وفي حاشيتها: أي: مما شذ عن إعلال وكان قياسه: مدان ومرام ومكازة.

(٥) زاد في ح: عندي.

(٦) سقط «ويثاب به» من ط. ت: لما يعاش فيه.

(٧) زاد في س: وقوله.

(٨) أراد بمِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ: ما كان على وزنيهما من محل العين. وصحح: لم يعلّ إعلال فعله. ومِفْعَلٍ: مبتدأ. وهو معرفة بالصيغة. والخبر جملة: صحح. والكاف: مفعول مطلق نائب عن المصدر. والتقدير: مثل تصحيح مِفْعَالٍ.

(٩) ت: «يعلم». وفي الحاشية: لعله تصحيح وأنه هو «تعلم» بكسر التاء على لغة كناية. قلت: يعني أن ما كان ماضيه على «فَعِلَ» إنما سمع كسر حرف مضارعة عدا الياء. على أن كسر الياء سمع أيضاً فيما كان مثلاً واوياً أو مهموز الفاء. وكسر حذف المضارعة منسوب إلى غير أهل الحجاز لا إلى كناية، وهو نوع من الإمالة. الكتاب ٢٥٦ - ٢٥٧ وشرح الشافية ١: ١٤١ والأماشي الشجرية ١: ١١٣ وشرح اللامية ص ٤٢ الهمع ٢: ١٦٤ وتصريف الأسماء والأفعال ص ٨٨.

(١٠) إنما وجب تصحيح «مِفْعَالٍ» نحو: يقول ومِهْيَام، لأنه لو قلبت العين ألفاً لالتقت ألفان وحذفت إحداهما، فالتبس بمِفْعَلٍ. الممتع ص ٤٩٤. وفي النسخ: استحق.

(١١) في النسخ: «أو صفة». وانظر الكتاب ٢: ٣٦٧ والممتع ص ٤٩٤.

(١٢) س ح: «كمظن». وكذلك صوب في حاشية ت.

(١٣) شرح الكافية الشافية ص ٢١٤١.

(١٤) ط: وقد ذكر.

(١٥) ط: «قصد». وزاد في س: وقوله.

وَأَلِفَ «الإفعال»، و«استفعال»^(١)

٩٨٠ - أزل لهذا الإعلال، والتا الزم عوض، وحذفها، بالنقل، رُبما عَرَضُ^(٢)

إذا كان المصدر على «إفعال» أو «استفعال»، ممّا أعلت،^(٣) عينه حُمِلَ على فعله في الإعلال، فتُنْقَل حركة عينه إلى فائه، ثم تُقَلب أَلِفًا^(٤) لتُجَانِس الفتحة، فتلتقي^(٥) أَلِفان، فتُحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تُعَوِّض عنها تاء التانيث. وذلك نحو: إقامة واستقامة، أصلهما «إقوام» و«استقوام»، فنُقلَت فتحة الواو إلى القاف، ثم قُلبَت الواو أَلِف لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى أَلِفان: الأولى بدل العين، والثانية أَلِف «إفعال» و«استفعال»، فوجب حذف إحداهما.

واختلف النحويون: أيهما^(٦) المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه^(٧) إلى أنّ المحذوفة أَلِف «إفعال» و«استفعال»،^(٨) لأنها الزائدة ولقربها من الطرف، ولأنّ الاستثقال^(٩) بها حصل، وإليه^(١٠) ذهب الناظم. فلذلك قال: «وَأَلِفُ الإفعالِ واستفعالِ أزل». وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأوّل أظهر. ولما حُذِفَت الألف عوض عنها تاء التانيث، فقليل: إقامة واستقامة.

وأشار بقوله «وحذفها، بالنقل، رُبما عَرَضُ» إلى أن هذه التاء التي جُعِلَت عوضًا قد حُذِفَت، فيقتصر^(١٢) في ذلك على ما سُمِعَ ولا يُقَاس عليه. كقولهم: أَرَى إِرَاءً،^(١٣) واستفاه

(١) أَلِف: مفعول به مقدم للفعل أزل. وإفعال: مصدر أفعل. واستفعال: مصدر استفعّل.

(٢) أزل: أحذف. والإشارة إلى الإعلال بالنقل والقلب. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. والزم التاء أي: أثبتتها. والنقل: السماع عن العرب. وعرض: ورد. وعوض: حال من التاء، سكنت في الوقف على لغة ربيعة. والضمير في حذفها: للتاء. وبالنقل: متعلقان بحال من فاعل عرض. وسقط البيت من ت.

(٣) في النسخ: اعتلت.

(٤) في حاشية ت عن الدبّاح اشتكال هذا القلب لأن شرطه تحرك ما بعد الياء والواو، وهو هنا ساكن، وإجابة بأن هذا الساكن يحذف دائمًا فهو كالمعلوم، وما بعدهما إذا متحرك. وانظر الصبان ٤: ٣٢٣.

(٥) ط: «فيلتقي». ت: «فتبقى». وفي الحاشية: فتلتقي.

(٦) س: «في أيهما». ط: أيتهما.

(٧) الكتاب ٢: ٣٦٦.

(٨) سقطت مما عدا ط والأشموني. وانظر الارتشاف ١: ١٥١.

(٩) قيل: إن الاستثقال غير وارد لأنه لا يجمع بين ألفين في اللفظ. ورده الإسقاطي بصريح كلام النحاة والفرّاء، عند المد بقدر أربع حركات. الصبان ٤: ٣٢٣. والصواب أن هذا المد لا يعني لفظ ألفين معًا. بل هو أَلِف مشبعة بالمد المبالغ فيه.

(١٠) ط: وإلى هذا.

(١١) ط: ولذلك قال.

(١٢) ح: ويقتصر.

(١٣) ذكر سيبويه هذا في الكتاب ٢: ٢٤٥ مثلاً لما حذف منه ولم يعوض، دون أن يجعله من المعتل العين. وهو الصواب.

استيفاءها. ^(١) قال الشارح: ^(٢) ويكثر ذلك مع الإضافة، كقوله تعالى: ^(٣) «وَإِقَامَ الصَّلَاةِ». فهذا على حدّ قوله: ^(٤)

* وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

وقال في «شرح الكافية»: ^(٥) وامتنع حذفها إلا بسماع كقوله تعالى: «وَإِقَامَ الصَّلَاةِ». قلت: وتقدّم مذهب الفراء في باب «الإضافة». ^(٦) قيل: وحسن حذف التاء في الآية مُقَارِنَتُهُ ^(٧) لقوله بعد: «وَإِتَاءِ الزُّكَاةِ».

تنبيه ^(٨): وقد ورد تصحيح «إفعال» و«استفعال» وفروعهما في ألفاظ منها: ^(٩) أَعُولَ إِعْوَالًا، وَأَغَيِمَتِ السَّمَاءَ إِغْيَامًا، وَاسْتَحْوَذَ اسْتَحْوَاذًا، وَاسْتَغْيَلَ الصَّبِيَّ اسْتِغْيَالًا. وهذا عند جمهور النحويين ^(١٠) شاذٌّ، يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وذهب أبو زيد إلى أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ ^(١١) عَنْهُ أَنَّهُ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ ^(١٢) تَصْحِيحَ «أَفْعَلٍ» وَ«اسْتَفْعَلٍ» ^(١٣) تَصْحِيحًا

لأن العين هنا همزة، وحذفها قياسي في الفعل والمصدر وأكثر المشتقات. وقد قيل: أَرَأَى يُرْئِي إِرَاءً، إِذَا صَارَ ذَا رَأْيٍ. فإيراد المرادي وغيره هذا الحذف في إعلال الواو والياء من الأجوف وهم، والصواب إيراد: أَجَابَ إِجَابًا. انظر تصريف الأسماء والأنعال ص ١٣٦ والصيان ٤: ٣٢٣ والتصريح وحاشيته ٢: ٣٩٥. ح ط: أَرَاهُ إِرَاءً. استفاء: اشتد أكله أو شربه بعد قلة. ح ط: واستقام استقامًا.

(١) ص ٨٦١.

(٢) الأيتان ٧٣ من سورة الأنبياء و٣٧ من سورة النور.

(٣) عجز بيت للفضل بن العباس، صدره في س وحاشية ح:

إِنَّ الْخَلِيلَ أَجْدُوا الْبَيْنَ، فَانَجَرْدُوا

شرح ابن النازم ص ٨٦١ والارتشاف ١: ١١٨ وشرح الكافية الشافية ص ٩٠١ والعيني ٤: ٥٧٣ وشرح شواهد الشافية ص ٦٤ والأشموني ٢: ٢٣٧ و٤: ٣٤١. والخليط: المخالط من القوم. وأجد: أحدث. والبين: الفراق. وانجرد: أسرع. والعد: الوعد. أصله «وعد» ثم صار «عدة» ثم حذفت التاء. ص ٢١٤٢.

(٥) في شرح البيت ٣٨٥.

(٦) س: مقارنتها.

(٨) الارتشاف ١: ١٥١.

(٩) أعول: رفع صوته بالبكاء. وأغيمت: صارت ذات غيم. واستحوذ: غلب. واستغفل: شرب لبن أمه وهي حامل. وقيل: ما ورد مصححًا جاء عن العرب معللاً أيضًا، عدا: استحوذ واستروح واستغفل. وزعم أبو حيان أن هذه الألفاظ بعضها عشر فعلاً. والظاهر أنها كثيرة جدًا، منها أيضًا: أطيب وأخيل وأجود وأعوق وأدوا وأفوق وأفين وأحول وأعوض وأحوج وأعوز وأنوك وأمين، وأبيض وأسود وأربع، وأروح وأغيلث... وما يمكن أن يرد منها مزيدًا على «استفعل». انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص ٢٢٠ - ٢٢٢.

(١٠) في النسخ: البصريين.

(١١) الصحاح ص ٥٦٣. والنص فيه على «استفعل» وحده.

(١٢) ح: عن بعض العرب.

(١٣) ظاهر العبارة تصحيح المصدرين والمشتقات أيضًا.

مُطَرَّدًا، في الباب كله. وقال الجوهري في مواضع آخر: ^(١) «تصحیح هذه الأشياء لغة فصیحة صحیحة». وذهب في «التسهيل» ^(٢) إلى مذهب ثالث. وهو أن التصحیح مُطَرَّد فيما أهمل ثلاثیه، كاستنوق ^(٣) استنواقًا، لا فيما له ثلاثي نحو: استقام. ^(٤)

٩٨١ - وما لإفعال، من الحذف، ومن نَقِل، ف «مَفْعُول» بِهِ أَيْضًا قَمِنْ ^(٥)

٩٨٢ - نَحَوُ: مَبِيع وَمَصُون، وَنَدَرُ تَصَحِیحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اسْتَهَزَ ^(٦)

إذا بُني «مَفْعُولٌ» من ثلاثي معتلّ العين فُعل به ما فُعل بـ «إفعال» و«استفعال»، من نقل حركة عينه وحذف مدته. فإذا بُني «مَفْعُولٌ» من «قَالَ» و«بَاعَ» قيل: ^(٧) مَقُولٌ وَمَبِيعٌ. والأصل «مَقُولٌ» و«مَبِيعٌ»، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان: الأول عين الكلمة والثاني واو «مَفْعُول» الزائدة، فوجب حذف أحدهما. ^(٨) واختُلف في أيّهما حُذف، ^(٩) فذهب الخليل وسيبويه ^(١٠) إلى أن المحذوف واو «مَفْعُول»، لزيادتها ولقربها من الطرق، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة، لأنّ واو «مَفْعُول» لمعنى، ولأنّ الساكنين إذا التقيا في كلمة حُذف الأول.

فأما ذوات الواو نحو «مَقُولٌ» فليس فيها عمل غير ذلك، لأنّه لمّا حُذف منه إحدى الواوين

(١) هذا مذهب أبي زيد. قال: «وهو قياس مطرد عندهم». الصحاح واللسان والتاج (حوز) والارتشاف ١: ١٥١. ت: في موضع آخر.

(٢) ص ٣١٢ والإتحاف ٢: ٣٨٢. وهذا المذهب ليس ابن مالك صاحبه، بل هو مبني على قول لابن جني في الخصائص ١: ١١٨. وقد نقل المرادي هذه النسبة عن أبي حيان على غير تحقيق.

(٣) استنوق: صار ناقة. (٤) زاد في س: وقوله.

(٥) إفعال: مصدر أفعَلَ. والحذف: حذف المدة. والنقل: نقل الحركة من العين إلى الساكن قبلها. ومفعول: اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعمل العين. والقمن: الحقيق الجدير. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: مفعول قمن به. والفاء: زائدة. وإفعال: متعلقان بفعل صلة الموصول: استقر. ومن الحذف: متعلقان بحال من ما. ومفعول: مبتدأ خبره قمن. وجاز الابتداء به لأنه معرفة بالصيغة. وبه: متعلقان بقمن. وأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: قمن، يفيد البيان والتوكيد. وهذا أيسر وأولى من قول المعريين: إنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة اعتراضية. وفي النسخ: «من النقل ومن * حذف». وهي أقرب إلى الصواب.

(٦) نحو: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: ذلك. ومبيع: اسم مفعول من مصدر باع. ومصون: اسم مفعول من مصدر صان. ونذر: قل جدًا. وذو الواو: اسم المفعول من المعمل عينًا بالواو. ومثله ذو اليا. وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. واشتهر: كثر وشاع. وتصحيح: فاعل نذر. وعليه يعود فاعل اشتهر، معرقًا مجردًا من إضافته. وذو: مضاف إليه مجرور بالياء. وجملة اشتهر: معطوفة على نذر تصحيح. وسقط البيت من ت و ح.

(٧) ط: فقليل.

(٨) ط: إحداهما.

(٩) الممتنع ص ٤٥٤ - ٤٦٠ والارتشاف ١: ١٥٠ - ١٥١. وأي: اسم موصول مضاف صلتها جملة: حذف.

(١٠) الكتاب ٢: ٣٦٣.

بقي «مَقُولٌ»، على لفظه. وأما ذوات الياء نحو «مَبِيعٌ» [فإنه لما حُذفت واوه،^(١) على رأي سيبويه، بقي «مَبِيعٌ» بياء ساكنة بعد ضمة، فجُعِلَت الضمة المنقولة كسرة، لتصحّ الياء. وأما على رأي الأخفش] فإنه^(٢) لما حُذفت ياؤه^(٣) كُسرت الفاء وقُلِبَت الواو ياء، فرقًا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيل:^(٤) وقد خالف الأخفش أصله في هذا. فإن أصله أن الفاء إذا ضُمّت وجاء^(٥) بعدها ياء أصلية فإنه يقلبها^(٦) واوًا لانضمام ما قبلها، إلّا في الجمع نحو: يَبْضُ، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مُراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودةٌ أجدرُ.

فإن قلت: هل يظهر لخلاف الشيخين في المحذوف ثمرة لفظية؟ قلت: نعم. قال أبو الفتح:^(٧) سألتني أبو عليّ عن تخفيف «مَسُوءٍ» فقلت: أما على قول^(٨) أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُوًا، كما تقول في «مَقْرُوءٍ»: مَقْرُوٌّ،^(٩) لأنها عنده واو «مَفْعُولٍ». وأما على مذهب سيبويه فأقول: رأيتُ^(١٠) مَسُوًا، كما تقول في «حَبءٍ»^(١١): حَبٌّ، فتحرّك الواو لأنها في مذهبه العين. فقال لي أبو عليّ: كذلك هو.^(١٢)

وقوله «وَنَدَزْ» تصحيحُ ذي الواوِ أشار به إلى قول بعض العرب: ثوبٌ مَصْوُونٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ.^(١٣) وفي القياس على ذلك خلاف، منعه الجُمهور وأجازه^(١٤) المُبرّد في أحد قوليه،

(١) كذا بإعادة ضمير المذكر على ذوات. فكانه لاحظ «نحو» وغفل عما قبله. أما الضمير المتصل في «إنه» فهو ضمير الشأن.

(٢) في الأصل: «فإنها». وسقط منه ما بين معقوفين.

(٣) كذا أيضًا.

(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠٩. ودفع الصبان هذه المخالفة بأن الأخفش يقلب ههنا الضمة كسرة والواو ياء للفرق بين اليائي والواوي، لا لمراعاة العين المحذوفة.

(٥) سقطت مما عدا الأصل.

(٦) فيما عدا الأصل: «باقية قلبها». وقد صححت «باقية» في ت فجعلت: «ساكنة». انظر الجاريري ص ٢٩٦.

(٧) الممتع ص ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٨) س: على رأي.

(٩) في النسخ: مقروًا.

(١٠) سقطت من س.

(١١) الخبء: ما يخباو ويدخر.

(١٢) أصل مسوء: «مَسُوءٌ». وتخفيف الهمز في «مسوء»، إذا كانت واوه هي المزيدة كما يرى الأخفش، يكون بإبدال الهمزة واوًا وإدغام الواو الزائدة فيها، وإذا كانت واوه هي العين كما يرى سيبويه يكون بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الواو. وفي حاشية ت عن التواتر يسط هذا واختتامه بأنه كله مشكل. فتأمل.

(١٣) المصون: المصون من التبذل. والمدووف: المسحوق.

(١٤) كذا مطلقًا. وإنما أجازه المبرد في الضرورة. ومصدر هذا الإطلاق وهم وقع فيه أبو علي الفارسي حين نسب إلى المبرد، فنقل عنه. انظر المقتضب ١: ٩٩ - ١٠٢ والمنصف ٢٧٨١ و ٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص ٨ وشرح التصريف الملوكي ص ٣٥٥ وشرح المفصل ١٠: ٨٠ والممتع ص ٤٦١ وشرح الشافية ١٤٩: ٣ - ١٥٠.

وذكر الجوهري^(١) أَنَّ بعض النحويين يقيس^(٢) الإتمام في الواو، وأنها^(٣) لغة لبعض العرب. وقال الأستاذ أبو علي: حكى^(٤) ذلك الكسائي^(٥) وقاس عليه.

وقوله «وفي ذي اليا اشتَهَر» يعني: أَنَّ التصحيح في ذوات الياء كثير مُشتهر، بخلاف الواو. وذلك لِثقل الواو وخَفَّة الياء. ومثال ذلك في الياء قولهم: خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نَفْسٌ.^(٦) وقال الشاعر:^(٧)

* وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ، مَطْيُوبَةٌ *

وتصحيح ذوات الياء لغة تميمية، حكاها المازني^(٨) وغيره. وقال علقمة، وهو تميمي:^(٩)

* يَوْمُ رَذَاذٍ، عَلَيْهِ الدَّجْنُ، مَغْيُومٌ *

وقال سيوبه:^(١٠) «وبعض العرب يُخرجه على الأصل فيقول: مَخْيُوطٌ وَمَبْيُوعٌ... ولا نعلمهم أَتَمُوا في الواو لِأَنَّهَا أَثْقَلُ». وخالف أبو العباس في تصريفه فقال:^(١١) «إنَّما أَجازوا ردَّ مَبْيَعٍ إلى أصله في الضرورة». ولم يجعله لغة.^(١٢)

٩٨٣ - وَصَحِّحَ «الْمَفْعُولُ»، مِنْ نَحْوِ: عَدَا وَأَعْلَلِ، إِنْ لَمْ تَتَّحَرَّ الْأَجُودَا^(١٣)
إِذَا بُنِيَ «الْمَفْعُولُ» مِنْ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ اللَّامُ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَامُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا. فَإِنْ كَانَتْ يَاءً

(١) الصحاح ص ١١٢٦.

(٢) ح: «يقيسون». وسقطت من س.

(٣) ط: وأنه.

(٤) في النسخ: وحكى.

(٥) الارتشاف ١٥١: ١ وشرح الشافعية ١٤٩: ٣ - ١٥٠. وعمم بعضهم فنسب القياس إلى الكوفيين. مشكل إعراب القرآن ص ٧٦٨. وانظر إصلاح المنطق ص ٢٢٢ وتهذيبه ص ٥١٤. ط: ذلك عن الكتاب.

(٦) مطبوبة: مَطْيُوبَةٌ، مِنْ طَابَهُ أَي: طَيَّبَهُ. ونفس: نائب فاعل لها. انظر الصبان ٣٢٤: ٤ - ٣٢٥. وفيما عدا الأصل: خذها مطبوبة بها نفساً.

(٧) يصف الخمرة. المنصف ٢٨٦: ١ و٤٧: ٣ والعيني ٥٧٤: ٤ والأشْمُونِي ٣٢٤: ٤.

(٨) المنصف ٢٨٦: ١.

(٩) عجز بيت صدره في س وح:

حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ، وَهَيْبَةً

ديوانه ص ٥٦ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦١ والمنصف ٢٨٦: ١ والعيني ٥٧٦: ٤ والأشْمُونِي ٣٢٥: ٤. يصف ظليماً. والرذاذ: المطر الخفيف. والدجن: إلباس الغيم السماء. ط: يوم الرذاذ.

(١٠) الكتاب ٣٦٣: ٢.

(١١) زاد في س: وقوله.

(١٢) صححه أي: صفه على صورته دون حذف. وهو عكس: أعلل. والمفعول: اسم المفعول. وتتحرى: تقصد. والأجود: الأنصح. وحذفت همزة «إن» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. ومن: تتعلق بحال من المفعول. ونحو: مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وتححر: مجزوم بحذف حرف العلة وفي محل جزم بـ «إن». وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وسقط الشطر الثاني من ت.

وجب إعلاله ^(١) بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو: مَرْمِيٌّ. والأصل ^(٢) «مَرْمُؤِيٌّ» فقلبت الواو ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء. وإن كانت واوًا فهو ^(٣) على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يُختار إعلاله، وقسم يُختار تصحيحه.

فالذي يجب إعلاله هو ما عينه واو. فإذا بنيت اسم المفعول من نحو: «قَوِيٌّ» قلت: مَقْوِيٌّ. والأصل فيه ^(٤) «مَقْوَوَوٌ»، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت ^(٥) الأخيرة ياء، ثم قلبت المتوسطة ياء لأنه قد اجتمع ياء وواو ^(٦) وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء، فقل: مَقْوِيٌّ.

والذي يُختار إعلاله هو ما كان فعله على «فَعِلَ» بكسر العين كَمَرَضِيٌّ. فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له. ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح. قال تعالى: «ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً»، ^(٧) ولم يقل: «مَرْضُوءَةٌ»، مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: مَرْضُوءَةٌ. وهو قليل.

هذا ما ذكره المصنف. ^(٨) أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو «مَرْضِيٌّ». وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، ^(٩) وصرح بعض المغاربة بعدم أطراد الإعلال فيه. وظاهر كلام سيبويه أطراده. قال: ^(١٠) والوجه في هذا النحو ^(١١) الواو، والأخرى عريضة كثيرة. ^(١٢)

والذي يُختار تصحيحه هو ما كان من فعل ليست عينه واوًا، ولا هو على «فَعِلَ» بكسر

(١) ح: إعلالها. (٢) زاد في ح: فيه.

(٣) ح ط: فهي.

(٤) سقطت من ط. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٣.

(٥) المنصف ٢: ٢٧٧ والممتع ص ٧٦١. وقيل: قلبت الواو الأخيرة ياء حملاً على إعلالها في الفعل. فلما رجع ذلك في «مرضِيٌّ» الذي اجتمع فيه واوان كان في «مقويٌّ» واجباً لاجتماع ثلاثة. وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٤٦ - ٢١٤٧.

(٦) س: وار وياء.

(٧) الآية ٢٨ من سورة الفجر. وذكر ابن هشام شذوذ قراءة بعضهم «مَرْضُوءَةٌ». أوضح المسالك ٣: ٣٣١ والتصريح ٢: ٣٨٢ والأشموني ٤: ٣٢٦.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ٢١٤٤ - ٢١٤٥.

(٩) س: نادر.

(١٠) الكتاب ٢: ٣٨١.

(١١) أراد سيبويه نحو: عُتِيٍّ وَمَقْوِيٍّ. وهو غير ما أراد المرادي، لأنه يعني هنا اسم المفعول مما كان فعله على «فَعِلَ». وما نقله هنا عن سيبويه يصلح لما يختار تصحيحه في الفقرة التالية.

(١٢) سقط «وظاهر... كثيرة» من النسخ والأشموني.

العين، كالمفعول من نحو «عَدَا». فيجوز فيه التصحيح حملاً على فعل الفاعل فتقول: ^(١) مَعْدُوٌّ. فَتُصَحِّحُهُ كَمَا صَحَّحَ ^(٢) فعل الفاعل. ^(٣) ويجوز فيه الإعلال حملاً على فعل المفعول، فتقول: مَعْدِيٌّ. فَتُعْلَهُ كَمَا أَعْلَ فعل المفعول. ^(٤) والتصحيح أولى لأنَّ الحمل على فعل الفاعل أولى. ^(٥) وَيُرَوَّى بِالْوَجْهِينِ قول الشاعر: ^(٦)

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرِيسِي مُلَيْكَةً أَتْنِي أَنَا الْبَيْتُ، مَعْدُوًّا عَلَيَّ، وَعَادِيَا
أَنْشُدُهُ الْمَازِنِي ^(٧) «مَعْدُوًّا» بِالتَّصْحِيحِ، وَأَنْشُدُهُ غَيْرَهُ بِالْإِعْلَالِ.

تنبيهات:

الأول: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلا هذا القسم الأخير - أعني ما يترجَّح فيه التصحيح - وأحال على المثال، فخرج بقوله «مِنْ نَحْوِ: عَدَا» ما عينه واو ^(٨) نحو: قَوِيٌّ - فَإِنَّ المفعول منه يجب إعلاله - وما هو على «فَعْلٍ» نحو: رَضِي. فَإِنَّ المفعول منه يترجَّح إعلاله عند المُصَنِّف. ^(٩) فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تَرَ هُنَا ذَكَرَ المفعول مِمَّا لَامَهُ ياء نحو: رَمَى؟ ^(١٠) قُلْتَ: لِأَنَّ حُكْمَهُ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. ^(١١)

الثاني: ظاهر كلامه أَنَّ الإعلال مُطْرَدٌ فِي نَحْوِ «مَعْدِيٌّ»، وَإِنْ كَانَ التَّصْحِيحُ أَجُودَ. وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّ ^(١٢) الإعلال فِيهِ شَاذٌ لَا يَطْرُدُ.

الثالث: اختلف في تعليل إعلال الواو في هذا النوع، فقليل: إِنَّهُ أَعْلَ حملاً على فعل المفعول. ^(١٣) وَهُوَ قول الفراء وتبعه المُصَنِّف. وَقِيلَ: أَعْلَ ^(١٤) تشبيهاً بباب «أَذَلَّ». ^(١٥) وَذَلِكَ

(١) الإتحاف ٢: ٣٨٤. وزاد في ت وح: «فيه»، وفي س: زيد.

(٢) س: كما تصحح.

(٣) في حاشية ت: يعني المضارع نحو: عدا يعدر.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: لأنه هو الذي أعل بالياء نحو: عُدِيَّ.

(٥) ت: وهو أولى.

(٦) عبد يغوث الحارثي. شرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ والكتاب ٢: ٣٨٢ والعيني ٤: ٢٨٩ والأشموني ٤: ٣٢٦ وشرح شواهد

الشافعية ص ٤٠٠. والعرس: الزوجة. والمعدو عليه: المعتدى عليه. ت ح: «لقد... عليه». س: «لقد». ط: معدياً.

(٧) المنصف ١: ١١٨ و ٢: ١٢٢.

(٨) ح: ما كان عينه واواً.

(٩) شرح الكافية الشافية ص ٢١٤٤ - ٢١٤٥.

(١٠) س ح: مرمي.

(١١) في البيت ٩٦٦. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى هذا البيت، وأن «مرموي» فيه اجتماع واو وياء والأولى ساكنة.

(١٢) في النسخ: وذكر بعض النحويين أن.

(١٣) فوقع في ت: وهو عُدِيَّ.

(١٤) س: إنما أعل.

(١٥) الأدلي: جمع دلر. وفي حاشية ت عن التواتي: وهو ما كان في آخره واو قبلها ضمة. لأن أصله «أَذَلُّ». وقد تقدم حكمه.

لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة^(١) بالإدغام، فلم يُعتد بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حدّ قلبها في: أذل. قال الزمخشري: (٢) كما فعلوا في الكساء^(٣) نحو فعلهم في العصا. واعترض تعليل الفراء بوجود القلب في المصدر نحو: عَتَا عَتِيًّا. والمصدر ليس مبيّنًا على فعل المفعول.^(٤)

٩٨٤ - كَذَاكَ، ذَا وَجْهَيْنِ، جَا «الْفُعُولُ» مِنْ ذِي الْوَاوِ، لَمْ جَمْعٍ أَوْ قَرْدٍ، يَعْنِ^(٥) إِذَا كَانَ «الْفُعُولُ» مِمَّا لَامَهُ وَاوٍ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا أَوْ مُفْرَدًا: فَإِنْ كَانَ جَمْعًا فَقَدْ جَاءَ فِيهِ الْإِعْلَالُ وَالتَّصْحِيحُ. إِلَّا أَنَّ الْإِعْلَالَ أَكْثَرَ نَحْو: عُصِيٍّ وَذُلِيٍّ، جَمْعُ عَصَا وَدُلُو. أَصْلُهُمَا^(٦) «عُصُوٌّ» وَ«ذُلُوٌّ»، فَأَبْدَلَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءَ حَمَلًا عَلَى بَابِ «أَذَلِ»، وَأَعْطِيَتِ الْوَاوُ الَّتِي قَبْلَهَا مَا اسْتَقَرَّ لِمَثَلِهَا مِنْ إِبْدَالٍ وَإِدْغَامٍ. وَقَدْ وَرَدَ^(٧) بِالتَّصْحِيحِ أَلْفَاظُ. وَهُوَ: (٨) أَبُو جَمْعِ أَبٍ، وَأَخُو جَمْعِ أَخٍ، وَنَحْوُ جَمْعِ نَحْوِ^(٩) - حُكِي عَنْ بَعْضِهِمْ: إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نَحْوٍ كَثِيرَةٍ - وَنُجُو جَمْعِ نَجْوٍ - وَهُوَ السَّحَابُ الَّذِي هَرَّاقُ مَاءِهِ. (١٠) قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ: (١١) وَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الْإِعْلَالُ - وَبُهِو جَمْعُ بَهْوٍ. (١٢) وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ: بُنُو جَمْعِ ابْنٍ، وَفُتُو^(١٣) جَمْعُ فُتَى (١٤) عَلَى خِلَافٍ فِي لَامِهِمَا، وَمَذْهَبُ سَيِّبِيهِ^(١٥) أَنَّهَا يَاءٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ: «شَذَّ»^(١٦) مِنْ هَذَا الْجَمْعِ

(١) س: «خفية». وانظر الجاربردي ص ٣٠٥.

(٢) انظر المفصل ص ٣٨٩.

(٣) فِي حَاشِيَةِ أَنْ أَصْلَهُ «كَسَاوُ»، فَعَلُوا فِيهِ كَمَا فَعَلُوا فِي «العَصَا»، مِنْ وَجُودِ الْحَاجِزِ الْخَفِيفِ، وَكَذَلِكَ «أَذَلِ». وَفِيهَا أَيْضًا عَنْ التَّوَاتُي أَنَّ الْوَاوَ قَلِبَتْ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَا يَضُرُّ الْأَلْفُ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ. فَهُوَ سَوَى بَيْنِ الْكَسَاءِ وَالْعَصَا.

(٤) زَادَ فِي س: «وَقَوْلُهُ». وَفِي حَاشِيَةِ ت عَنْ التَّوَاتُي: لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ، أَيْ: عَلَى الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ.

(٥) كَذَلِكَ أَيْ: مِثْلَ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ: عَدَا. وَجَا: مَخْفَفٌ مِنْ «جَاءَ» لَفَةً حَكَاهَا سَيِّبِيهِ، وَلَيْسَ ضَرُورَةٌ كَمَا زَعَمَ الْأَزْهَرِيُّ. انْظُرِ الْبَيْتَ ٢٦. وَيَعْنِي: يَعْزُضُ وَيَحْصِلُ. وَالْكَافُ: حَالُ ثَانِيَةٍ مِنَ الْفُعُولِ، مُضَافٌ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ. وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ: حَرْفُ خُطَابٍ وَتَوَكِيدٍ لِلْبَعْدِ. وَذَا: بَدَلَ مِنَ الْكَافِ. وَمِنْ ذِي: مُتَعَلِّقَانِ بِالْحَالِ الْأُولَى الْمُحْذَوَّةُ عَنِ الْفُعُولِ. وَلَامُ: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَعْنِي»، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْوَاوِ. وَحَذَفَتْ هَمْزَةُ «أَوْ» وَنَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إِلَى التَّنْوِينِ قَبْلَهَا. وَجُمْلَةُ يَعْنِي: حَالٌ مِنَ الْوَاوِ. وَحَذَفَتْ التَّوْنُ الثَّانِيَةَ مِنَ «يَعْنِي» لِلْوَقْفِ. وَسَقَطَ الشَّطْرُ الثَّانِي مِنْ ت وَج.

(٦) ط: وَأَصْلُهُمَا.

(٧) الْإِرْتِشَافُ ١: ١٣٩. وَفِي النُّسخِ: وَقَدْ وَرَدَتْ.

(٨) ت ح ط: وَهِيَ.

(٩) النَّحْوُ: الْجِهَةُ.

(١٠) س: هَرِيقُ مَاءِهِ.

(١١) الْمَخْصَصُ ٩: ١٠١.

(١٢) الْبَهْوُ: الْبَيْتُ الْمُتَقَدِّمُ أَمَامَ الْبَيُوتِ. ط: وَنَهْوُ جَمْعِ نَهْوٍ.

(١٣) ح: بَنُوا جَمْعَ ابْنٍ وَفُتُوا.

(١٤) ط: وَقَتُوا جَمْعُ قَتَا.

(١٥) الْكِتَابُ ٢: ٩٣ وَ ٣١.

(١٦) الْمَمْنَعُ ص ٥٥١. وَفِي النُّسخِ: وَشَذَّ.

لفظان، وهما نُحَوُّ في جمع نحو، وفُتُو في جمع فتى^(١) يُوهَم أنه لم يشدَّ غيرهما. وليس كذلك. وإن^(٢) كان مُفْرَدًا فقد جاء فيه أيضًا الإعلال، والتصحيح. إلَّا أنَّ التصحيح أكثر. نحو: عَلَا عَلُوا، ونَمَا نُمُوا. وقد جاء بالإعلال^(٣) قولهم: عَنَا الشَّيْخُ عُتِيًّا إِذَا^(٤) كَبِرَ، وَقَسَا قُسِيًّا، أَي: قَسَوًا.

فإن قلت: ظاهر كلام الناظم التسوية بين «فُعُول» المُفْرَد و«فُعُول» الجمع في الوجهين، وليس بسواء لأنَّ الإعلال في الجمع أكثر والتصحيح في المُفْرَد أكثر. قلت: سوى بينهما في مجيء الوجهين في كلٍّ منهما، ولم يُسَوَّ بين الوجهين في الكثرة. وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب. قال في «الكافية»: ^(٥)

وَرَجَّحَ الإِعْلَالَ، فِي الْجَمْعِ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوَّلَى مَا قُنِيَ
فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ كَانَ الإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ أَرْجَحَ، وَالتَّصْحِيحُ فِي الْمُفْرَدِ أَرْجَحُ؟ قُلْتَ: لثَقُلُ
الْجَمْعِ وَخَفَّةُ الْمُفْرَدِ.
تنبيهان:

الأول: لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع، والتصحيح في المُفْرَد. وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يُقَاس عليه. وإلى هذا ذهب في «التسهيل»،^(٦) قال: ولا يُقَاس عليه خلافاً للفراء. انتهى. وضَعَفَ مذهب الفراء بقلَّة^(٧) ما ورد من ذلك. وأما إعلال المُفْرَد فظاهر «التسهيل» اطراده، والذي ذكره غيره أنه شاذ لا يطرد.

الثاني: ما تقدَّم في «فُعُول» من التصحيح مشروط بأن لا يكون من باب «قَوِي». فلو بُني من القُوَّة «فُعُول» لزم أن يُفْعَلَ به ما فُعِلَ بـ «مَفْعُول» من القُوَّة، وقد تقدَّم.^(٨)

٩٨٥ - وَشَاعَ نَحَوُ «نُسَيْمٍ»، فِي نَوْمٍ وَنَحَوُ «نُسَيْمٍ» شَذُوذُهُ نُسَيْمِي^(٩)

(١) ط: نجو في جمع نجوو فتو في جمع قنا.

(٢) ط: فإن.

(٣) ت ط: «بالتصحيح». وفي حاشية ت: بالإعلال.

(٤) في النسخ: أي.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ٢١٤٥.

(٦) ص ٣٠٩.

(٧) في النسخ: مذهبه لقلَّة.

(٨) في شرح البيت ٩٨٣. وزاد في س: «وقوله». وفي حاشية ت عن التواتر أن الأصل «قُوُوُو» فقلبت الواو الأخيرة ياء، وقلبت الثانية ياء أيضًا وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة فصار: قُوِي.

(٩) شاع: كثر. ونمي: نسب إلى علماء العربية. ونحو: فاعل. وفي: للمصاحبة تتعلق بصفة لنيم، لا بحال كما ذكر الأزهرى. ونحو: مبتدأ خبره جملة شذوذه نمي.

يعني: أنه قد كثر في «فَعَّل» جمع «فَاعِل» الذي عينه واو الإعلال، فيقال في «نَوْم» جمع نائم: نَيْمٌ، وفي «صَوْم» جمع صائم: صَيْمٌ، وفي «جَوْع» جمع جائع: جُيْعٌ. قَالَ: ^(١)
 * عَجَلْتُ طَبَخْتَهُ، لِرَهْطِ جُيْعٍ *

ووجه ذلك أَنَّ العين شُبِّهت بِاللَّامِ، لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرَفِ، فَأَعْلَتْ كَمَا تُعَلِّ اللّامُ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً، ^(٢) وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ. وَالتَّصْحِيحُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ.

وَأَمَّا «فُعَالٌ» بِالْمَدِّ نَحْوُ: صَوَامٌ وَقَوَامٌ، فَالتَّصْحِيحُ فِيهِ مُتَعَيْنٌ، لِبُعْدِ عَيْنِهِ مِنَ الطَّرَفِ بِسَبَبِ زِيَادَةِ الْأَلْفِ. وَقَدْ شَدَّ الْإِعْلَالُ فِي لَفْظِ ^(٣) وَاحِدٍ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ «نَيْتَامٌ» جَمْعُ نَائِمٍ. قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٤)

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً بَنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا
 تنبيهان:

الأول: قوله «شَاعٌ» ^(٥) يُفِيدُ الْكَثْرَةَ، وَلَيْسَ بِنَصٍّ عَلَى أَطْرَادِهِ. وَقَدْ نَصَّ غَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ مُطَرَّدٌ. وَلَا طَرَادَهُ شَرْطٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ مُعْتَلٌّ اللَّامِ نَحْوُ: شَاوٍ ^(٦) وَشَوَى. فَهَذَا لَا يَجُوزُ إِعْلَالُهُ كَرَاهَةً لَتَوَالِي الْإِعْلَالِ.

الثاني: يجوز في فاء «فَعَّل» الْمُعْلَلِ الْعَيْنُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ، وَالضَّمُّ هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلَى. ^(٧)

فصل

[إبدال الفاء والتاء من الافتعال]

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَاتًا، فِي «افْتِعَالٍ»، أَبْدَلَا وَشَدَّ، فِي ذِي الْهَمْزِ، نَحْوُ: ائْتَكَلَا ^(٨)

(١) عجز بيت للحادرة، صدره:

وَمُعْرِضٍ، تَغْلِي الْمَرَا جِلُّ تَحْتَهُ

ديوانه ص ٥ - ٨ وشرح اختيارات المفضل ص ٢٢٨ والنصف ٣: ٢ والممتع ص ٤٩٧ والأشموني ٤: ٣٢٨. والمغرض: اللحم الطري. والرهط: الجماعة. وفيما عدا الأصل: لقوم.

(٢) سقط «ثم قلبت... ياء» من النسخ.

(٣) وآخر هو ضَيَابَةٌ. أصله صَوَابَةٌ من: صَابَ يَصُوبُ. الممتع ص ٤٩٨.

(٤) ذو الرمة. ديوانه ص ٣٨ والممتع ص ٤٩٨ والعيني ٤: ٥٧٨ والأشموني ٤: ٣٢٨ وشرح شواهد الشافعية ص ٣٨١ وطرقت: جاءت ليلاً. يريد خيالها.

(٥) ط: وشاع.

(٦) الشاوي: اسم فاعل من شوى يشوي.

(٧) في حاشية ت: لدلالته على أن عين الكلمة واو في الأصل. وأما الكسر فلمناسبة الياء.

(٨) حذفت همزة «فاء» و«تاء» للتخفيف، فكانا كالمقصور. والتونين فيهما أولى، وعدمه جائز. فكان الاختيار تنوين ما في الثاني دون الأول، لثلاث تنوالات ثلاث نونات. انظر الصبان ٤: ٣٢٩ والإتحاف ٢: ٣٨٥ والخضري ٢: ٢٠٧. وذو اللين فا أي: ما كانت فاؤه حرف لين. وافتعال: مصدر افتعل. وذو الهمز: ما كانت فاؤه همزة. وائتكل: أكل بعضه بعضاً. =

إذا كان فاء «الافتعال» حرف لين - أعني واواً أو ياء - وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في «الافتعال» وفروعه. أعني: الفعل واسم الفاعل والمفعول. ^(١) مثال ذلك في الواو: اتَّعَدَّ يَتَعَدُّ اتَّعَادًا فهو مُتَعَدِّ. ومثاله في الياء: اتَّسَرَ يَتَسَرُّ اتَّسَارًا فهو مُتَسَرِّ. ^(٢)

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاءً، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً. فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها ^(٣) لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جليداً لا يتغير لما قبله - وهو التاء - وهو أقرب الزوائد من الفم ^(٤) إلى الواو، ليوافق ^(٥) ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات: ^(٦)

الأول: قال بعض النحويين: البديل في ^(٧) «اتَّعَدَّ» إنما هو من الياء، لأن الواو لا تثبت مع الكسرة، في «اتَّعَاد» وفي «اتَّعَدَّ»، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله «ذو اللين» يشمل الواو والياء، كما تقدّم. ^(٨) وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاماً.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتَّعَدَّ يا تَعَدُّ ^(٩) فهو مُوتَعَدِّ، وايتَّسَرَ ياتَّسَرُّ فهو مُوتَسَرِّ.

= وخبر «ذو»: جملة أبدل. وفا: تمييز «ذو»، لا حال كما ذهب المعربون. إلا إذا روي: «ذو اللين» بفتح اللام مخففاً من لين. وتاء: مفعول ثانٍ مقدم للفعل أبدل. ومفعوله الأول ضمير نائب الفاعل تقديره: لينة. وفي افتعال: متعلقان بحال من الضمير في أبدل، خلافاً لما اضطرب فيه المعربون. وفاعل شذ: نحو، لا ضمير يعود على مصدر أبدل، خلافاً للمعربين أيضاً وظاهر شرح المرادي. والتقدير: شذ نحو قولهم في «اتَّكل»: اتَّكل. الأشموني ٤: ٣٣٠. وانظر التنبيه الثاني في آخر شرح البيت. وإنما يجوز ما قدره هؤلاء إذا كانت الرواية: «نحو: اتَّكلا»، على ما نظن من شرح ابن هشام والأزهري. أوضح المسالك ٣: ٣٣٩ والتصريح ١: ٣٩١.

- (١) وكذلك اسما الزمان والمكان والصفة المشبهة.
- (٢) اتسر القوم: لعبوا بالميسر. وفي حاشية ت عن التواتي أن من ذلك: اتقى يتقي اتقاء، مع بيان ما كان عليه المجرد من اتعد واتسر واتقى، وما حصل فيه من الإبدال والإدغام لما صار على افتعل.
- (٣) فيما عدا الأصل: تغييرها.
- (٤) في حاشية ت عن التواتي: احترز من الهاء والهمزة، فإنهما من الحلق.
- (٥) ط: وليوافق.
- (٦) الارتشاف ١: ١٥٢.
- (٧) المراد بالكسرة فيما يلي هو ما في همزة الوصل. وزاد في س: نحو.
- (٨) سقط «كما تقدم» من ت. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٥.
- (٩) الواو الساكنة بعد فتح لا تقلب ألفاً. وإنما قلبت هنا حملاً على الماضي واسم الفاعل، لتكون على غرارهما من جنس الحركة قبلها.

الرابع: حكى الجرمي أن من العرب من يقول: اتَّسَرَ واتَّعَدَ، بالهمز. وهو غريب.^(١)

وقوله «وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ^(٢)» أي: وشَدَّ^(٣) إبدال فاء «الافتعال» ياءً فيما أصله الهمز، والقياس فيه ألا يُبدل. وذلك نحو: اِتَّكَلَّ يَتَّكَلُّ اِتَّكَالًا، لَأَنَّهُ «اِفْتَعَلَ» من الأكل، ففاء الكلمة^(٤) همزة. ولكنها خُفِّفَتْ بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها، فأقَرَّت على ما يقتضيه التصريف ولم تُبدل،^(٥) لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة والهمزة لا تُدغم،^(٦) فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضًا فلأنَّ^(٧) إبدالها، وهي بدل من الفاء، يُؤدِّي إلى توالي الإعلالين.^(٨) وقد شَدَّ إبدال الياء والواو^(٩) في هذا تاء، كقول بعضهم: اتَّزَرَ، أي: لبسَ الإزار. فالتاء في هذا بدل^(١٠) من الياء المُبدلة من الهمزة. وقال بعضهم في «اوْتَمَنَ»: اتَّمَنَ.^(١١) فالتاء في هذا بدل من الواو المُبدلة من الهمزة.^(١٢) واللغة الفصيحة^(١٣) في ذلك عدم الإبدال.

تنبيهان:^(١٤)

الأول: قوله «وَشَدَّ» يقتضي أن الإبدال في ذي الهمز ليس بلغة، فلا يصح القياس عليه. وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز،^(١٥) وحكوا من ذلك ألفاظًا. وهي اتَّزَرَ واتَّمَنَ من الإزار^(١٦) والأمانة، واتَّهَلَ^(١٧) من الأهل. ومنه عندهم: اتَّخَذَ من الأخذ. وقال بعضهم: هي لغة رديّة،^(١٨) مُتَنَازِعٌ في صحّة نقلها.

- (١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيما إذا اجتمعت همزتان لقول الإمام في البيت ٩٤٩. ويتسر ومتسر ويتعد ومتعد يجوز همزه. فتنبه.
- (٢) زاد في س: نحو اِتَّكَلَا.
- (٣) هذا تفسير معنى لا تقدير إعراب. انظر تعليقنا على البيت.
- (٤) في النسخ: الفعل.
- (٥) أي: لم تبدل تاء. وفي الحاشية إشارة إلى البيت ٩٤٩.
- (٦) س: لا تبدل.
- (٧) العطف على «لأنها ليست». س ح: فإن.
- (٨) توالي الإعلالين في الحرف الواحد كثير. وإنما المحذور ما كان في حرفين متجاورين. وهو قليل. وسقط «قد» من ط.
- (٩) أغفل إبدال الألف في المضارع، ومنه في الحديث الشريف ما يذكره بعد. س: الواو والياء.
- (١٠) في النسخ: أبدلت.
- (١١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة. والإدغام قراءة شاذة. ط: «اوْتَمَنَ». وانظر البحر ٢: ٣٥٦ وشواهد التوضيح ص ١٨٣.
- (١٢) سقط «وقال بعضهم... الهمزة» من النسخ.
- (١٣) س: الفصحى.
- (١٤) ط: «تنبيهات» وانظر الارتشاف ١: ١٥٢.
- (١٥) ط: ذي الهمزة.
- (١٦) س: الإزار.
- (١٧) اتَّهَلَ: تزوج.
- (١٨) يعني إبدال الإدغام، في الثلاثة المذكورة عن البغداديين. ط: رديّة.

قال أبو علي: هذا خطأ في الرواية. فَإِنْ صَحَّتْ فَلِإِنَّمَا سُمِعَتْ مِنْ قَوْمٍ، غير فصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم. ولم يحك هذا سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون، بالصنعة^(١) وتحري النقل.^(٢) قُلْتُ: وفي الحديث: «وإن كان قصيرا فليترز به». كذا لجميع رواية^(٣) «الموطأ» بالإبدال والإدغام. وفي حديث عائشة: «كان رسول الله - ﷺ - يأمرني إذا حضت أن أترز»،^(٤) بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو علي بقولهم «اتخذ»، وهو من الأخذ؟ قلت: خرجه^(٥) على أن تاءه الأولى أصلية، لأن العرب قالت: تَخَذْ، بمعنى اتَّخَذَ. قال الله تعالى: ﴿لَتُخَذَتِ^(٦) عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. وأنشد:^(٧)

وَقَدْ تَخَذْتُ رِجْلِي، إِلَى حَيْثُ غَزَزْهَا، نَسِيفًا، كَأَفْحُوصِ الْقِطَاةِ، الْمُطَوَّقِ
ونازع الزجاجي^(٨) في وجود مادة «تخذ»، وزعم أن أصله «اتَّخَذَ» وحذف.^(٩) وضُحِحَ ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه^(١٠) أبو زيد، من قولهم: تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا. وذهب بعض المتأخرين إلى أن «اتَّخَذَ»^(١١) مما أبدلت فاءه تاء، على اللغة الفصحى، لأن فيه لغة وهي «وَحَذَ» بالواو. وهذه اللغة،^(١٢) وإن كانت قليلة، إلا أن بناء عليها أحسن، لأنهم نصوا على أن «اتَّخَذَ» لغة رديئة.^(١٣)

الثاني: ظاهر تمثيله بـ «اتَّكَلَّ»^(١٤) أنه مما سُمِعَ فيه الإبدال شذوذًا. ويحتمل أن يريد

(١) أي: صنعة العربية. ط: الصيغة.

(٢) تحري النقل: الاجتهاد في طلبه وتدقيق ما فيه. س ح: «تحريير النقل». وكذلك صوبت في ت، وكانت كما أثبتنا.

(٣) انظر الموطأ ص ١٠٠ وشرح الموطأ للزرقاني ١: ٤٢٩ - ٤٣٠ ومسند أحمد ١: ١٦ و ١٤٨: ٢. وفي الأصل: «الجميع رواية». ت ح: «الجميع رواية». س: «جميع رواية». ط: «الجميع رواه». وانظر الجاريري ص ٢٧٢ والتصريح ٢: ٣٩١ وحاشية الخضري ٢: ٢٠٧.

(٤) المسند ٦: ٥٥ و ١٣٤ و ١٤٣ وصحيح البخاري ص ١١٥ وصحيح مسلم ص ٢٤٢ وسنن الترمذي ١: ١٦٠ وشواهد التوضيح ص ١٨٢. وزاد في س و ح و ط: رضي الله عنها.

(٥) ح: أن تترزي.

(٦) يريد أن أصله «استخذ»، فحذفت التاء الثانية للتخفيف. الكتاب ٢: ٤٢٩ وسر الصناعة ص ١٩٧.

(٧) الآية ٧٧ من سورة الكهف. ط: لتُخَذت.

(٨) للمزمق العبدى. العيني: ٤: ٥٩٠. والفرز: ركاب الرجل من جلد. والنسيف: أثر ركض الرجل بجانب البعير. والأفحوص: بيت القطة. والمطروق: المسوى المعدل. ت: «إلى جنب». ح: «لدى حيث». ط: «لدى جنب». ت: المطروق.

(٩) انظر التاج (تخذ). ح: الزجاج.

(١٠) أي: حذف منه التاء الساكنة فسقطت همزة الوصل. وهذا مشكل لأن الخاء كانت مفتوحة في الماضي ومكسورة في المضارع، فصارت بعد الحذف بالعكس. وانظر الصبان ٤: ٣٣١.

(١١) س: بما حكى.

(١٢) ت: تخذ.

(١٣) خبر المبتدأ في مثل هذه العبارة مشكل. فتأمل.

(١٤) س: باتكلا.

إن الإبدال سُمع فيما هو من جنسه، وإن كان لم يُسمع فيه. ونصّ الشارح^(١) على هذا فقال: ولا يُريد أنّه يقال في «افتعل» من الأكل: اتكل. قلت: وفي كلام بعضهم ما يدلّ على أنّه مسموع.

٩٨٧ - طًا تا «افتعال» رُدّ، إثر مُطَبّق^(٢)

يعني: أنّه إذ بُني «الافتعال» وقُروعه ممّا فاؤه أحد الحروف المُطبّقة - وهي الطاء والظاء والصاد والضاد - وجب إبدال تائه طاء، كقولك في بناء «افتعل» من طعن وظلم وصبر وضرم: ^(٣) اطعنوا وظلموا ^(٤) واضطربوا واضطرم. ^(٥) والأصل في ذلك: اطعنوا وظلموا واضطربوا واضطرم. ^(٦) ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المُطبق، لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة، إذ التاء مهموسة مُستقلة^(٧) والمُطبق مجهور مُستعل، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها. وهو الطاء.

تنبيه: إذا أبدلت التاء طاء^(٨) بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثليين، ^(٩) وإذا أبدلت بعد الظاء في نحو «اظلم» ^(١٠) ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: البيان فيقال: اظلم. والثاني: إدغام الظاء في الطاء فتقول: اظلم، بطاء^(١١) مُشدّدة. والثالث: أن يُجعل موضع الطاء ظاء مُعجمة، ثم تُدغم فيقال: اظلم. ويُشدد بالأوجه الثلاثة قول زهير: ^(١٢)

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا، فَيُظْلِمُ

(١) ص ٨٦٥. وانظر الخصري ٢: ٢٠٧.

(٢) حذف هزة «طاء» و«تاء» للتخفيف. والافتعال: مصدر افتعل. ورد: جُعل وصُير. وإثر أي: بعد. والمطبق: الحرف الذي يطبق بلفظه اللسان بأعلى الحنك. وتا: مبتدأ خبره جملة رد. وفي ردّ ضمير نائب الفاعل يعود على تا، وهو في الأصل مفعول أول. وطًا: مفعول ثان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. وهو مقدم على الجملة الاسمية والفعل العامل فيه. وإثر: متعلق بحال من تا. وزاد في ح الشطر الثاني.

(٣) ضم: اشتعل واتقد. وفي الارتشاف ١: ١٥٢: «اضتقت النوى» بعدم الإبدال. والضاد بدل من اللام. وقيل أيضاً: اضغطت. وانظر التاج (ضغط). ط: وضرب.

(٤) كذا على الإدغام. والصواب هنا «اظلموا» بالإبدال فقط.

(٥) س ح: «واضطرموا». ط: واضطرب.

(٦) س ح: «واضطرموا». ط: واضطرب.

(٧) ط: مهموسة مستقلة.

(٨) ح: «الطاء تاء» ط: الياء طاء.

(٩) زاد في س: نحو طعن.

(١٠) الصواب: اظلم.

(١١) (١١) زاد في س: مهملة.

(١٢) ديوانه ص ١٠٠ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٣ والعيني ٤: ٥٨٢ والأسموني ٤: ٣٣١. والنائل: العطاء. ويظلم: يجار عليه في الطلب. ويظلم: يحتمل الظلم بالعطاء الوافر. ط: فيظلم.

وإذا أُبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان، فيقال: اضْطَبَّرَ^(١) والإدغام بقلب الثاني إلى الأول، فيقال: اضْطَبَّرَ^(٢) بصاد مُشدَّدة. قال سيبويه: ^(٣) وحدثنا هارون أنَّ بعضهم قرأ: ﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾^(٤). يريد: أَنْ يَصْطَلِحَا.

وإذا أُبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه: البيان، والإدغام بوجهين، فيقال: اضْطَجَعَ واضْجَعَ واطْجَعَ^(٥). وهذا الثالث قال ابن هشام الخضراوي: ^(٦) وهو نادر شاذ. وقد استشكل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لأمَّا فقال: الطَّجَعَ. وبالأوجه الأربعة ينشد قوله: ^(٧)

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ، فَاضْطَجَعَ *

في: اذَّانَ، وازدَدَ واذْكُرْ، دالًّا بَقِي^(٨)
يعني: أَنَّهُ إِذَا بُنِيَ «الافْتِعَالُ» مِمَّا فَاوَهُ دالٌّ نحو: دَانَ، أو زَايٍ نحو: زَادَ، أو ذالٍّ نحو: ذَكَرَ، وجب إبدال تائه دالًّا فيقال: اذَّانَ وازدادَ واذْكُرْ^(٩). والأصل: اذْتَانٌ وازْتَادَ واذْكُرْ. فاستشكل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالًّا.
تنبيهان: ^(١٠)

الأول: إذا أُبدلت تاء «الافْتِعَالِ» دالًّا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثليين. فليس في «اذَّانَ» إلَّا وجه واحد. وإذا أُبدلت دالًّا بعد الزاي ^(١١) فوجهان: الإظهار، والإدغام بقلب الثاني

(١) ط: اضطبروا.

(٢) ط: اصبروا.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢١.

(٤) الآية ١٢٨ من سورة النساء. وهذه قراءة عاصم الجحدري. ونسبها القرطبي في تفسيره إلى عثمان البتي أيضًا. انظر الجامع ٤: ٥٠٤. وعثمان هذا هو بن مسلم فقيه البصرة زمن أبي حنيفة، وكان أفصح الناس حتى سمي من فصاحته العربي. المشتبه ١: ٤٥٠ وتبصير المشتبه ١: ١٢٢ والأنساب ٢: ٧٧ واللباب ١: ١٢٠ وتهذيب التهذيب ١: ٩٦ والوافي بالوفيات ٢: ٣٠٣ وخلاصة تهذيب الكمال ص ٢٢٣ وإنباه الرواة ٣: ٣٤٣ - ٣٤٤. ت: «يصالحا». وفي الحاشية: «يُصْلِحَا». ط: يُصْلِحَا.

(٥) في النسخ: واطجع واضجع.

(٦) الارتشاف ١: ١٥٢. وحذف المرادي بعض القول، فجاء على ما فيه من القلق.

(٧) منظور بن حبة يصف ذئبًا. والأرطاة: من شجر الرمال. والحقف: ما اعوج من الرمل. المنصف ٢: ٣٢٩ والمنع ص ٤٠٣ والعيني ٤: ٥٨٤ وشرح شواهد الشافعية ص ٢٧٤ والأشموني ص ٤: ٢٨٠ و ٣٣٢. ط: فالطجع.

(٨) اذان: اقترض. وقد ضمن «بقي» معنى: صار. واسمه ضمير يعود على تاء الافتعال. ودالًّا: خبره. واذان: في محل جر على الحكاية. وعطف عليه ازدد واذكر. والجار والمجرور: متعلقان بحال من الضمير في: بقي.

(٩) كذا بالإدغام. والصواب هنا: «اذذكر» بالإبدال فقط. ت: واذكر.

(١٠) ط: تنبيهات.

(١١) ح: الزاء.

إلى الأول، فيقال: اَرْجَر. ^(١) ولا يجوز العكس لأن الزَّاي لا تُدغم فيما ليس من مخرجها. وإذا أُبدلت دالًّا بعد الذال فتلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه، فيقال: اذْذَكَّرَ واذْكَرَّ ^(٢) واذْكَرَّ، بذال مُعجمة.

الثاني: مُقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء «الافتعال» طاءً بعد الأحرف الأربعة، ودالًّا بعد الثلاثة، أنها تُقرَّب بعد سائر الحروف ولا تُبدل. وقد ذكر في «التسهيل» ^(٣) أنها تُبدل ثاءً بعد الثاء فيقال: اَثَرَدَ. ^(٤) بثناء مُثلثة - وهو «افتعل» من «ثَرَدَ» - ^(٥) أو تُدغم فيها الثاء فيقال: اَثَرَدَ، بثناء مُثناة. وقال سيويه: «والبيان عربي» ^(٦) جيّد يعني الإظهار، فيقال: اَثَرَدَ.

ولم يذكر المُصنّف هذا الوجه، وذكر في «التسهيل» ^(٧) أيضًا أنها قد تُبدل دالًّا بعد الجيم، كقولهم في «اجتمعوا»: اجدّمُوا، وفي «اجتزأ»: اجدزْ. قال الشاعر: ^(٨)

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْبِسْنَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ، وَاجْدَزْ شَيْحَا

وهذا لا يُقاس عليه، وظاهر كلام المُصنّف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب. فإن صحَّ أنه لغة جاز القياس عليه. وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال، وما يتعلّق به من أوجه الإعلال. ^(٩)

وقد علّم ممّا ذكره ^(١٠) أن الهمزة تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء، [والياء تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والواو]، ^(١١) والواو تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والياء، والألف تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء، ^(١٢) والميم تُبدل من النون، والتاء تُبدل من حرفين وهما الواو والياء، والطاء تُبدل من التاء، والدال تُبدل من التاء، ^(١٣) على ما سبق ذكره من التفصيل.

(١) كذا. والمثال هو من الزيادة لا من الزجر. فاللّازم: اَرَّان. وأغفل مثال الإظهار: ازداذ.

(٢) زاد في النسخ: يبدال مهيمة.

(٣) ص ٣١٣.

(٤) اثرذ الخيز: فته ثم بله بمرق.

(٥) اثرذ الخيز: فته ثم بله بمرق.

(٦) الكتاب ٢: ٤٢٢. وفيما عدا الأصل: عندي.

(٧) ص ٣١٢.

(٨) مفرس بن ربيعي. سر الصناعة ص ١٨٧ والممتع ص ٣٥٧ والعيني ٤: ٥٩١ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٨١ والأشمونى

٤: ٣٣٢. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٥. وتحبس: تمنع. وأصوله: أصول الكلا. واجدز: اقطع واقطع. والشيح: ضرب من

النبات. ت ح: لا تحبسانا.

(٩) في النسخ: وما تعلق به من وجوه الإعلال.

(١٠) س: بما ذكره.

(١١) من ط والأشمونى ٤: ٣٣١. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٦.

(١٢) سقط «والألف تبدل... والياء» من النسخ.

(١٣) ط: الباء.

[إبدال الحروف]

وقد تُبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنما قصد هنا ذكر الضروري. ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء، مع أنه ذكرها في حروف البدل، لأن ذكر الهاء ليس بضروري. ولهذا قال في «التسهيل»: ^(١) والضروري في التصريف ^(٢) هجاء «طَوَيْتُ دائماً»، ^(٣) فأسقط ^(٤) الهاء. وقد تقدّم ^(٥) أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً، وهي المجموعة في قوله: «لِجَدِّ صُرِفَ شَكِسَ آمِنٌ» ^(٦) طَيَّ ثَوْبٍ عَزَّيْهِ، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضاً، ولكنه ليس بشائع.

وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف، على سبيل الإيجاز، ^(٧) مُرتباً للحروف على ترتيبها في المخارج. فأقول، وبالله التوفيق: الهمزة أبدلت من سبعة أحرف، وهي الألف والياء والواو، والهاء والعين والخاء والغين: ^(٨)

أما إبدالها من أحرف اللين فمنه مُطَرَّد، كإبدال الهمزة من الألف في: حمراء، ومن الواو في: كساء، ومن الياء في: رداء. وقد تقدّم بيانه مُستوفى. ^(٩) ومنه غير مُطَرَّد كإبدال الهمزة من الألف في: الخاتم والعالم، ^(١٠) ومن الواو في: إشاح وأحد، ^(١١) خلافاً للمازني في «إشاح». فإن ^(١٢) إبدال الهمزة من الواو فيه مُطَرَّد عنده، ومن الياء في قولهم: قَطَعَ الله أذنيه، وفي أسنانه أَلَل، أي: يَلَل. وهو قصر الأسنان العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصود على السماع. فمثال إبدالها من الهاء قولهم: ماء، وأصله ماء، ^(١٣) ومن العين قولهم: أباب بحر، والأصل: عُباب بحر، ومن الخاء قولهم: صرأ

(١) ص ٣٠٠ وانظر ما قبل البيت ٩٤٣.

(٢) سقط «في التصريف» من ح.

(٣) ت والتسهيل: دائماً.

(٤) ط: واسقط.

(٥) قبل البيت ٩٤٣. وزاد في النسخ: في.

(٦) ط: صرف شكس آمِن.

(٧) انظر الارتشاف ١: ١٥٢ - ١٦٠ وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي.

(٨) وأبدلت الهمزة أيضاً من كاف الخطاب. قالوا: هاك وهاكم، وهاء وهاؤم... سر الصناعة ص ٣١٨ والحليات ص ٢١١

(٩) والإيضاح ص ٨ - ١٤ وتهذيب المنطق ص ٦٢٨. ط: والعين والغين والخاء.

(١٠) في الأبيات ٩٤٣ - ٩٤٦.

(١١) ت ط: «الخاتم والعالم». س: كالخاتم والعالم.

(١٢) أحد هو المستعمل في العدد مع عقد العشرات. وفي حاشية ت أن الإشاح هو الوشاح.

(١٣) ح: في أن.

(١٣) كذا. والصواب: مَوْء. وقيل: إن الشاء أبدلت فيه الهمزة من الهاء.

بمعنى ^(١١) صَرَخَ - حكاه الأَخْفَش عن الخليل - ومن الغين قولهم: رَأَتْهُ بمعنى رَغَتْهُ. ^(٢) حكاه النضر ^(٣) بن شُمَيْل عن الخليل. وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدًا.

الألف ^(٤) أُبدلت من أربعة أحرف، وهي الياء نحو: باعَ، والواو نحو: قالَ، والهمزة نحو: كاس في «كأس»، والنون الخفيفة نحو: ^(٥) «لَتَسْعَا».

الهاء ^(٦) أُبدلت من خمسة أحرف. وهي الهمزة نحو: هَيَّاكَ في «إِيَّاكَ» وهو كثير، والألف كقوله: ^(٧)

* مِنْ هُنَا، وَمِنْ هُنَا *

أي: من هنا، والواو في حرفين مُحْتَمَلَيْن، أحدهما: هُنَيْهَةٌ ^(٨) تصغير «هَنَة» ^(٩) أصله «هُنْيُوهٌ» - ويحتمل أن تكون الهاء مُبدلة من الياء المُبدلة من الواو - والآخر قولهم: يَاهَنَاهُ، ^(١٠) عند أبي الفتح ^(١١) وفيه أقوال مشهورة، والياء في: هذه وَهُنَيْهَةٌ، ^(١٢) على أحد الوجهين، والتاء في نحو: طلحة، في الوقف على مذهب البصريين. وإبدال الهاء في جميع ذلك غير مُطَرَّد، إلَّا في نحو: طلحة.

العين ^(١٣) أُبدلت من حرفين: الحاء في قولهم: ضَبَعَ بمعنى: ضَبَحَ، ^(١٤) والهمزة في نحو: عَنَ ^(١٥) زَيْدًا قائمٌ، بمعنى: إِنَّ ^(١٦) زَيْدًا قائمٌ. وهي عَنَعَةٌ تميم.

(١) ط: أي.

(٢) رَغَنَ أي: لَعَلَّه. وهي لغة في «لعل». وقد وهم الصبيان في تفسيرها. ت: «زانه بمعنى زَعَنَ». س ح: «وأنه بمعنى رَغَنَ». ط: «رَأَتْهُ بمعنى رَغَتْهُ». وانظر التاج (وأن) ورغن) وسر الصناعة ص ٢٤٣.

(٣) لغوي بصري أخذ عن العرب في البادية أربعين عامًا. توفي سنة ٢٠٤.

(٤) س: والألف.

(٥) الآية ١٥ من سورة العلق. وتبدل النون أَلْفًا في الوقف.

(٦) ط: والهاء.

(٧) المنصف ١٥٦: ٢ والممتع ص ٤٠٠ وسر الصناعة ص ١٦٣ والارتشاف ٣٩٤: ١ والأشمونى ٣٣٤: ٤ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٩. وجعل في ط من الشر.

(٨) زاد في س: في.

(٩) الهنة: مؤنث الهن. وهو الشيء يستقبح ذكره.

(١٠) يا هناه أي: يا فلان.

(١١) سر الصناعة ص ٦٦ و ٥٦٠ - ٥٦١ والممتع ص ٤٠١ - ٤٠٢.

(١٢) ت ط: «وهنية». ح: وفي هنية.

(١٣) س: والعين.

(١٤) ضبح الفرس: صوت صوتًا ليس بصهيل ولا همهمة. ت: صبح في قولهم صبح.

(١٥) ط: عَنَ.

(١٦) ط: اَنَّ.

الغين^(١) أبدلت من حرفين: الخاء كقولهم: غَطَرَ يديه يَغْطِرُ بمعنى: حَطَرَ^(٢) يَحْطِرُ - حكاه ابن جني^(٣) - والعين كقولهم: لَعَنَ، في «لَعَنَ»^(٤).
 الحاء^(٥) أبدلت من العين، قالوا: رَيْحٌ في «رَيْح»^(٦). وذلك^(٧) قليل.

الحاء أبدلت من حرف واحد - وهو الغين - في قولهم: الْأَخْنُ، يريدون: الْأَعْنُ^(٨). فقد وقع التكافؤ^(٩) بينهما. وذلك في غاية القلة.

القاف أبدلت من حرف واحد - وهو الكاف - كقولهم: «وُقْنَةُ» في «وُكْنَةُ» الطائر. وهو مأواه من الجبال^(١١). حكاه الخليل.

الكاف^(١٢) أبدلت من حرفين: القاف في قولهم: عربيُّ كُحٌّ، أي: قُحٌّ - وفسر الأصمعي^(١٣) القُحَّ فقال: هو الخالص من اللؤم. وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه - والتاء في قول الراجز^(١٤):

* يا بنَ الزُّبَيْرِ، طالَما عَصَيْكَ *

أي: عَصَيْتَ. ^(١٥) أنشده أبو علي^(١٦).

- (١) م: والغين.
- (٢) خطر: تبخر، أي: رفع يديه ووضعهما في مشيه.
- (٣) سر الصناعة ص ٢٤٣.
- (٤) لعن أي: لعل. سر الصناعة ص ٢٤٣.
- (٥) م: والحاء.
- (٦) الريح: الغلة والفضل. ط: «ريح في ريع». وفسره الصبان بمعنى: وقف وانتظر.
- (٧) ت ح: وهو.
- (٨) الأغن: الذي يخرج صوته من خيشومه.
- (٩) التكافؤ: إبدال كل من الآخر.
- (١٠) في النسخ: في قولهم.
- (١١) فميا عدا الأصل: «من الجبل». والنسبة إلى الخليل فيها نظر. فلم أقف على الوقفة في كتاب العين، وهي منسوبة إلى غيره في التاج (وكن).
- (١٢) م: والكاف.
- (١٣) القلب والإبدال ص ٣٧.
- (١٤) رجل من حمير. النوادر ص ١٠٥ و ٢٥٧ والعيني ٤: ٥٩١ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥ والخزانة ٢: ٢٥٧ والأشعرني ٤: ٢٦٧ و ٢٨٣. وفي حاشية ح البيت الذي بعده وهو:

وطالَما عَصَيْتُنَا إِلَيْكَ

- (١٥) ح: عصيتا.
- (١٦) المسائل العسكرية ص ٢٥.

الجيم^(١) أبدلت من الياء مُخَفَّفَةً ومُشَدَّدة. والأكثر كون الياء المُبْدَلَةِ^(٢) منها الجيم مُشَدَّدة^(٣) أو مسبوقة بعين. وهي عَجَجَةٌ قُضَاعَةٌ.

السين^(٤) أبدلت من ثلاثة أحرف: كاف المؤنث نحو: أكرمْتُكِ، قالوا: أكرمْتُشِ، والجيم قالوا: مُدْمَشْ، في «مُدْمَج»،^(٥) قال: (٦)

* إِذْ ذَاكَ، إِذْ حَبِلَ الْوَصَالِ مُدْمَشْ *

أي: مُدْمَج، والسين قالوا: جُعْشُوشٌ في «جُعْسُوس». وهو القميء الذليل. ويُجمع بالمهملة دون المُعْجَمَةِ. وبذلك عُلِمَ الإبدال.

الياء^(٧) وهي^(٨) أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً. وهي الألف في نحو: دُنِّيئِرٌ في تصغير دينار، والواو نحو: أَغْزَيْتُ^(٩) وما تصرّف منه،^(١٠) والهمزة نحو: بِيْرٌ في «بئر»، والهاء نحو: دَهْدَيْتُ في «دَهْدَهْتُ»،^(١١) والسين في: سَادِي وخَامِي و«دَسَاهَا»،^(١٢) وأصله: (١٣) سَادِسٌ وخَامِسٌ ودَسَسَهَا، والباء في: الأَرَانِي والثَعَالِي، والأصل: (١٤) الأَرَانِب والثَعَالِب، والراء في: قِيرَاط، وشِيرَاز^(١٥) عند بعضهم، والنون في: أَنَاسِي^(١٦) وظَرَابِي، جمع إنسان وظَرِبَان،^(١٧) وفي: تَظَنِّيْتُ، وهو

(٢) ت س ط: المبدل.

(١) س: والجيم.

(٣) زاد في ح: موقوفاً عليها.

(٤) س: والسين.

(٥) المدمج: الشديد الإحكام.

(٦) سر الصناعة ص ٢٠٥ والمتع ص ٤١٢ والارتشاف ٣: ٢٤٢ والأشعوني ٤: ٣٣٥. والوصال: المواصله والمودة.

(٧) س: والياء.

(٨) انظر الإتحاف ٢: ٣٨٦. ت: وهو.

(٩) كذا، وهو ظاهر قول النحاة. والأصل: أَغْزَوَ. وقعت الواو فيه متطرفة فوق الثالثة بعد فتح قلبت ياء حملاً على المضارع، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح: أَغْزَى. ولما اتصل بالياء قلبت الألف ياء. فالياء هنا من الألف لا من الواو. إلا إذا كان مضطراً إلى هذه الصيغة لإظهار لفظ الياء في الماضي، أو أردت أن الألف ردت إلى الياء المنقلبة. وكذلك الحال لو ذهبت إلى أن الواو الأصلية قلبت ألفاً ثم قلبت الألف ياء مع الضمير. فالفعل يبنى مع الضمير مما كان مجرداً منه. انظر حاشية ابن جماعة ص ٣٠٢ وتعليقنا على شرح البيت ٩٥٨. ولو أورد نحو: المُغْزِي والعادي ويُغْزِي وُعْصِيفِي، لكان أولى. انظر شرح البيتين ٩٠٠ و ٩٣٠ وتعليق التواتي عليه.

(١٠) أي: يغزي وتغزي وتغزي...

(١١) دهدهت: دحرجت.

(١٢) الآية ١٠ من سورة الشمس. والمراد أن السين الثالثة أبدلت ياء ثم قلبت الياء ألفاً. انظر الممتع ص ٢٤٤.

(١٣) س ط: وأصلها.

(١٤) س: وأصله.

(١٥) الشيراز: اللبن الرائب يستخرج ماؤه. قيل: أصل الياء راء. وقيل: أصلها واو. ويجمع على شراريز وشواريز.

(١٦) ت: آياسي.

(١٧) الظربان: ذكر السُّور.

من الظن، والصاد في: قَصِيْتُ أَظْفَارِي، والضاد في قوله: ^(١)

* تَقْضِي الْبَازِي، إذا الْبَازِي كَسَرَ *

واللام في: أَمَلَيْتُ، وأصله «أَمَلْتُ»، والميم في: ائْتَمَيْتُ أَي ^(٢) ائْتَمَمْتُ، والعين في: ضَفَادِي أَي: ^(٣) ضَفَادِع، والذال في: تَصَدِيَّةٌ، ^(٤) والتاء في: ائْتَصَلْتُ، والتاء في: الثَّالِي أَي: الثالث، ^(٥) والجيم في: دِيَاغِي ^(٦) وَشِيرَةٌ، في شجرة، والكاف في: مَكَاكِي. ^(٧)

الضاد أبدلت من اللام في قولهم: رَجُلٌ جَضْدٌ، أَي: جَلَدٌ. ^(٨)

اللام ^(٩) أبدلت من حرفين. وهما النون في: أَصِيلَالٌ، ^(١٠) والضاد في: الطَّجَعُ بمعنى: اضطجع.

الراء ^(١١) أبدلت من اللام في قولهم: نَثْرَةٌ، بمعنى ثَلَّةٌ، ^(١٢) وَرَعَلٌ بمعنى: لَعَلٌ.

النون ^(١٣) أبدلت من ثلاثة أحرف. وهي اللام كقولهم: لَعَنَ فِي لَعَلٍ، ونا بَنَ فَعَلْتُ كذا في: لا بَل فَعَلْتُ كذا، والميم كقولهم للحَيَّة: أَيْمٌ وَأَيْنٌ، بالميم والنون - حكاة الأصمعي - وقالوا: أَسَوْدَ قَاتَمٌ وَقَاتَنٌ، والهمزة كقولهم في النسب إلى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ: ^(١٤) صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي. وحكى الفراء: جِئَانٌ، في جِئَاء. وهو الذي يُخَضَّبُ به.

الطاء ^(١٥) أبدلت من حرفين: التاء في «الافتعال» بعد حروف الإطباق وقد تقدّم ^(١٦) ذكره،

(١) العجاج. ديوانه ١٧ وسر الصناعة ص ٧٥٩ والأشموني ٤: ٣٣٦. والتقصي: الانقضا. وكسر: هم بالوقوع. ط: قولهم.

(٢) س: «وأصلها». ط: وأصله.

(٣) س: أصله.

(٤) التصدية: التصفيق. أصلها: تصددة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٦ لاستشكال إبدال التاء بعد.

(٥) ط: في الثالث وفي الثاني.

(٦) أصل الدياجي دياجيح. حذفت الياء الثانية وأبدلت الجيم الثانية ياء. والمفرد ديجوج. وهو الليلة المظلمة.

(٧) المكاي: جمع مكوك. وهو مكيال.

(٨) سقط الضاد... جلد من النسخ، وجعل في ط من إبدال الصاد تبعا للأشموني. وانظر الصبان ٤: ٣٣٧، مع العلم أن ترتيب مخارج الحروف يقتضي هنا الضاد، وستراد الصاد بعد.

(٩) س: «واللام». وزاد في الارتشاف إبدال الضاد من اللام: اضطقت النوى. وفيه عدم إبدال تاء الافتعال طاء بعد الضاد.

(١٠) الأصيلال: الأصيلان. وهو مصغر الأصيل: ما بين العصر والغروب. ت ط: أصيلان.

(١١) س: والراء.

(١٢) الثلة: الدرع الواسعة، والقرة بين الشاربين. وحرار الصبان في تفسيرها. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٦ - ٣٨٧.

(١٣) س: «والنون». وفي كتاب «التصريف» للمعري أن من العرب من يبدل أول المدغم نونا فيقول في «خط» حنط. الارتشاف ١: ١٥٤.

(١٤) صنعاء: اسم مدينة. وبهراء: اسم قبيلة.

(١٥) س: والطاء.

(١٦) في البيت ٩٨٧.

والدال حكى يعقوب عن الأصمعي: مَطَّ الحرف ومَدَّه، ^(١) والإبعاط في الإبعاد.

الدال ^(٢) أبدلت من أربعة أحرف. وهي التاء في «الافعال» بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو: اجْدَمَعُوا، ^(٣) والطاء كقولهم: المَرْدَى، في المَرَطَى - وهو حيث تمرط ^(٤) الشعر حول الشرة - والذال في قولهم: دَكَّرَ ^(٥)، في ^(٦) جمع ذكرة.

التاء ^(٧) أبدلت من ستة أحرف. وهي الطاء في: فُسَاطُ، والأصل فُسَاطُط، ^(٨) لقولهم ^(٩) في الجمع: فَسَاطِيطُ، دُونَ فَسَاطِيط، والدال كقولهم: نَاقَةٌ تَرَبُّوتُ، ^(١٠) والأصل دَرَبُّوتُ، ^(١١) أي: مُدْزَلَّةٌ لأنه من الدربة، والواو في: ثَرَاتٌ وَتُجَاهٌ ونحوهما، والياء في: ^(١٢) تُنْتِنِينَ وَكَيْتٌ وَذَيْتٌ، ^(١٣) والصاد في: لِصَّتْ، ^(١٤) والسين في: سَيْتٌ. قال في «التسهيل»: ^(١٥) وربما أبدلت من هاء. ^(١٦) ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله: ^(١٧)

* العاطِفُونَةُ، حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ *

أنه أراد «العاطفونة» بهاء السكت، ^(١٨) ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة. ^(١٩) ومثله بعضهم بنحو: «جَنَّتْ» و«نَعَمَتْ»، ^(٢٠) لآته جعل الهاء أصلاً.

(١) القلب والإبدال ص ٤٧. وفي النسخ: «مط الحروف ومدّها». ط: قُطَّ الحرف ومدّه.

(٢) س: والدال.

(٣) أي: اجتمعوا.

(٤) تمرط: تساقط وتحات. ط: يمرط.

(٥) ط: ذكر.

(٦) زاد في النسخ: ذكر.

(٧) س: «والتاء». وأبدلت من الباء في «ذعالت». والمفرد ذعلوب. وهو البالي من الثياب. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٧.

(٨) الفسطاط: بيت من الشعر عظيم.

(٩) ط: كقولهم.

(١٠) ط: تربوط.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٨٧. ط: دريوط.

(١٢) زاد في س: نحو.

(١٣) كيت وكيت: كناية عن الحديث والأمر. وكذلك ذيت وذيت. والأصل: كية وذية.

(١٤) أي: لص. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٧.

(١٥) ص ٣١٦.

(١٦) ط: هاء السكت.

(١٧) صدر بيت لأبي وجزة، عجزه في ح:

والمُنْعِمُونَ، زمان: أين المُنْعِمُ؟

سر الصناعة ص ١٦٣ والممتع ص ٢٧٣ والخزانة ٢: ١٤٧ والأشموني ٤: ٣٩٩. وفي حاشية ط عجز آخر.

(١٨) في النسخ: بهاء الوقف.

(١٩) كذا. ويصح الوزن بلا تحريكها. فلا ضرورة.

(٢٠) وردت بعض القراءات كذلك. ت س: «جنة ونعمة». ط: جَنَّتْ ونعمت.

الصاد^(١) أُبدلت من السين في نحو: صِرَاطٌ.
 الزاي^(٢) أُبدلت من حرفين: السين^(٣) نحو: يَزِدُّ في يَسْدِلُ،^(٤) والصاد نحو: يَزْدُقُّ في يَصْدُقُّ.^(٥)
 السين^(٦) أُبدلت من ثلاثة أحرف: التاء في: اسْتَحْذَ، على أحد الوجهين،^(٧) وأصله: اتَّخَذَ، والشين في نحو: مَشْدُودٌ، قالوا: مَسْدُودٌ،^(٨) واللام في: اسْتَقَطَهُ أي: اسْتَقَطَهُ.
 وهو^(٩) في غاية الشذوذ.

الظاء^(١٠) لم أجد في إبدالها شيئاً.^(١١)
 الذال^(١٢) أُبدلت من الدال في قراءة من قرأ: **﴿فَشَرَّذْ بِهِمْ﴾** بالمُعجمة^(١٣) - وفيه احتمال^(١٤) - ومن التاء في قولهم: تَلَعَمَ الرجلُ، أي: ^(١٥) تَلَعَمَ، إذا ^(١٦) أبطأ في الجواب.
 التاء^(١٧) أُبدلت من الفاء في: مُعْثُورٌ،^(١٨) وأصله مُعْثُورٌ، ومن الذال كقولهم في الجذوة^(١٩) من النار: جُثْوَةٌ.
 الفاء^(٢٠) أُبدلت من التاء في قولهم: قامَ زيدٌ فَمَ عمرو، أي: ثَمَ عمرو - حكاها^(٢١) يعقوب -

-
- (١) س: الصاد.
 (٢) س: والزاي.
 (٣) س: من السين.
 (٤) يسدل: يرخي ويرسل. ح: في نحو يسدل.
 (٥) ت ح: في نحو يصدق.
 (٦) س: والسين.
 (٧) الوجه الثاني أن أصله «استَحْذَ» حذفت التاء الثانية للتخفيف. سر الصناعة ص ١٩٨ والممنوع ص ٢٢٣. وقد اضطرب الصبان في توجيهه.
 (٨) سقطت من ت و ح.
 (٩) كذا. والمشهور: مشدود ومسدود، بالهاء. والمصدر: الشدة والسدة. وهو الشدخ. سر الصناعة ص ١٩٩ والممنوع ص ٤١٠ والإبدال ٢: ١٥٤ - ١٧٢.
 (١٠) أي: إبدال اللام شيئاً.
 (١١) س: والظاء.
 (١٢) كذا. وقد ذكر في مستهل شرح البيت ٩٨٧ إبدالها من الطاء في «الافتعال» وفروعه مما فاؤه ظاء نحو: أَظْلَمَ. ولا يرد بأن هذا إبدال للإدغام. إذ قد ورد مثله في «سِت» منذ قليل. وانظر الممنوع ص ٧١٥ - ٧١٦. وفي الإبدال لأبي الطيب ٢٣٥: ١ و ٢٩٣: ٢ - ٢٩٤... نماذج من الإبدال للظاء.
 (١٣) س: والذال.
 (١٤) الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وانظر مستهل باب الإبدال.
 (١٥) ح: بالذال المعجمة.
 (١٦) هو القلب المكاني بتقديم الذال على الراء. والأصل: شَذَرَ.
 (١٧) في النسخ: إذا.
 (١٨) في النسخ: أي إذا.
 (١٩) س: والتاء.
 (٢٠) المغفور: ما ينضحه شجر الثمام كالناطف. وهو الصمغ.
 (٢١) الجذوة: الجمرة الملتبته.
 (٢٢) س: والفاء.
 (٢٣) في القلب والإبدال ص ٣٦. ح: وحكاها.

وقولهم: قَوْمٌ بمعنى: ثَوْمٌ، ومن الباء في قولهم: خُذْهُ بِإِقَانِهِ، أي: بِإِبَاتَانِهِ. ^(١)
 الباء ^(٢) أبدلت من الميم في قولهم: بِأَسْمُكَ؟ يريدون: مَا اسْمُكَ؟ وهي لغة بني مازن،
 ومن الفاء في ^(٣) قولهم: الْبُسْكُلُ بمعنى: الْفُسْكُلُ. ^(٤)
 الميم ^(٥) أبدلت من أربعة أحرف. وهي الواو في: قَمٌ، عند أكثرهم، ^(٦) والنون في نحو:
 [عَنْبَرٌ، أي: عَنْبَرٌ] ^(٧) وَالْبَنَامُ فِي الْبَنَانِ، ^(٨) والباء ^(٩) في قولهم: مَا زَالَ رَاتِمًا عَلَى كَذَا
 رَاتِبًا، ^(١٠) أي: مُقِيمًا - ويدل على البدل أنهم قالوا: رَتَبٌ، ولم يقولوا: رَتَمٌ - واللام التي
 للتعريف في لغة جَمَيْرٍ. ^(١١)
 الواو ^(١٢) أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف في نحو: ضَوِيرِبٌ تصغير ضَارِبٍ، والياء في ^(١٣)
 نحو: مُوقِنٌ، والهمزة نحو: مُومِنٌ. والله أعلم. ^(١٤)

فصل ^(١٤)

[الحذف القياسي والسماعي]

٩٨٨ - فَا أَمِرٍ، أَوْ مُضَارِعٍ، مِنْ كَوَعَدَ إِحْدَفَ، وَفِي كَعِدَةٍ، ذَاكَ أَطْرَدَ ^(١٥)

- (١) إبانه أي: في وقته.
- (٢) سقطت من ط.
- (٣) الفسكل: الفرس يأتي آخر الخيل في الحلبة. ط: «في الفسكل». وفي النسخ: البشكل بمعنى الفشكل.
- (٤) س: والميم.
- (٥) يريد أن أصله «قَوْهٌ»، فحذت الهاء وأبدلت الواو ميًا. وقيل: أصل القم «قَمٌ» لقولهم في الجمع: أقمام. وقيل: أصله واوي اللام لقولهم في الثنية: قومان. التاج (قوه) وسر الصناعة ص ٤١٣ - ٤١٨.
- (٦) العنبر: ضرب من الطيب. وما بين معقوفين تنمة يقتضيها السياق. س: ط: عبر.
- (٧) البنان: رؤوس الأصابع. س: في عنبر والبنان.
- (٨) ح: ط: ومن الباء.
- (٩) ط: ما زلت راتِمًا على هذا أي راتِبًا.
- (١٠) روي على لغتهم الحديث الشريف: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِيرِيٍّ فِي أَسْمَرٍ».
- (١١) س: «والواو». وقيل: إن الواو التي للمقسم هي بدل من الهاء. الممتع ص ٣٥٠. قلت: وعليه يكون قول المعاصرين «واحة» أصله. باحة. وكلاهما بمعنى.
- (١٢) ت: س: «والله سبحانه أعلم». ح: والله تعالى سبحانه أعلم.
- (١٣) زاد في ط: «في الإعلال بالحذف». وانظر الارتشاف ١: ١١٧ - ١٢٤.
- (١٤) حذفت همزة «فاء» للتخفيف. وهمزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. واعد: فعل ماضي. والمراد: أمر أو مضارع مشتق من مثل مصدر الفعل وعد. والعدة: الوعد. والإشارة إلى مصدر الفعل «احذف» أي: حذف الفاء. واطرد: تتابع وثبت. وفا: مفعول به مقدم للفعل احذف. والكاف: اسم في محل جر بمن، مضاف إلى وعد على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بصفة لأمر أو مضارع، لا بحال خلافاً للأزهري. وفي: تتعلق بالفعل اطرء. وذا: مبتدأ خبره جملة اطرء. قدم الجار والمجرور على المبتدأ وهما متعلقان بفعل جملة الخبر. وهو جائر خلافاً للأزهري. وسقط الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

اعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس وشاذ. فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو، استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك في مضارع «وَعَدَ»: يَعِدُ. والأصل «يُوعِدُ» فحذفت^(١) الواو لما ذكر، وحمل على ذي الياء^(٢) أخواته نحو: أَعِدْ وتَعِدْ وتَعِدْ، والأمر نحو: عِدْ، والمصدر الكائن على «فِعل» بكسر الفاء وسكون العين نحو: عِدَّة. فإن أصله «وَعَدَ» على وزن «فِعل»، فحذفت فاؤه حملاً على المضارع، وحُرِّكت عينه بحركة الفاء - وهي الكسرة - ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوضوا منها تاء التأنيت. ولذلك لا يجتمعان. وجاء العوض هنا في الآخر والمحذوف من أول، بعكس: اسم وابن.^(٣) وتعويض الهاء^(٤) هنا لازم. وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستنداً بقول الشاعر:^(٥)

* واخْلُفوكَ عِدَّ الأمرِ الَّذي وَعَدُوا *

يعني: عِدَّة الأمر. وهو مذهب الفراء. وخزجه بعضهم على أن «عِدًا» جمع عُذوة، أي: ناحية، أي: وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «مِنْ كَوَعَدَ» أن حذف الواو المذكورة مشروط بشروط: أولها: أن تكون الياء مفتوحة، فلا تُحذف من «يُوعِدُ»^(٦) مضارع: أُوْعِدْ، ولا من «يُوعِدُ» مبنياً للمفعول، إلا ما شذ من قولهم: يُدْعُ وَيُدْرُ،^(٧) في لغة.

وثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة. فلو كانت مفتوحة نحو: يُوَجِّلُ، أو مضمومة نحو: يُوَضُّوْ،^(٨) لم تُحذف الواو إلا ما شذ من قول بعضهم: يَجْدُ.^(٩) قال الشاعر:^(١٠)

(١) ط: وحذفت.

(٢) أي: يعد.

(٣) سقط «وجاء... وابن» من ط.

(٤) أي: التاء. كما جاء في ط.

(٥) مضى في شرح عجز البيت ٩٧٩. وزعم الجمع يعني الرواية: عِدَا الأمر.

(٦) في حاشية ت عن أبي إسحاق أنهم عللوا عدم الحذف بفصل الهمزة المقدرة بين الياء والواو لأن الأصل «يُوعِدُ»، وهو يرى أن العلة تقادي توالي اعتلالين: حذف الهمزة وحذف الواو.

(٧) هما مضارعان مبنيان للمفعول، القياس فيهما: يُودَعُ وَيُودَرُ. وهما بمعنى: يترك.

(٨) يوضو: يحسن ويجمع. ماضيه: وضو.

(٩) يجد: ماضيه: وجد.

(١٠) جرير. ديوانه ص ٥٣، والمنصف ١: ١٨٧، والممتع ص ١٧٧ و ٤٢٧، والعيني ٤: ٥٩١، وشرح شواهد الشافعية ص ٥٣، والأشعراني ٤: ٣٤١. وتنع: روي. وتدع: تجعل. والصوادي: جمع صادية. وهي العطش. ويجد: يصيب. والغليل: العطش.

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَازُ، بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ عَلِيًّا
وهي لغة عامرية.

فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة، كيَقْعُ وَيَسْعُ. قلتُ: أما «يَقْعُ» فإن ماضيه: وَقَعَ، بالفتح. فقياس مُضَارَعِهِ «يَفْعِلُ» بالكسر، فعُدل به عن القياس فَفُتِحَتْ عينه لأجل حرف الحلق. ^(١) فالكسرة فيه مُقَدَّرَةٌ، ^(٢) فحُذِفَت الواو منه لذلك. وأما «يَسْعُ» فإن ماضيه: ^(٣) وَسِعَ، بالكسر. فقياس مُضَارَعِهِ الفتح فيقال: يَوْسَعُ، لكنه لما حُذِفَت الواو منه دلَّ ذلك على أنه كان مما يجيء على «يَفْعِلُ» ^(٤) بالكسر، نحو: وَمِيقُ ^(٥) يَمِيقُ، ونحوه. ^(٦) وإلى هذا أشار في «التسهيل» ^(٧) بقوله: ^(٨) بين ياءٍ مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِدُ، أو مُقَدَّرَةٌ كيَقْعُ وَيَسْعُ. ^(٩) إلا أن في جعلها مُقَدَّرَةً ^(١٠) تجوزًا.

وثالثها: أن يكون ذلك في فعل. فلو كان في اسم لم تُحذف الواو، لأن الحذف في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقل، ^(١١) بخلاف الاسم. فعلى هذا تقول في مثال «يَقْطِيبُن» ^(١٢) من «وعد»: يَوْعِيدُ.

الثاني: ^(١٣) فهم من قوله «كِعْدَةٍ» أن حذف هذه الواو، من «فِعْلَةٍ» ^(١٤) المُشار إليها، مشروط بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدرًا كِعْدَةٍ، فلو كانت غير مصدر لم تُحذف واوها إلا ما شذَّ. وذلك قولهم: رِقَّةٌ لِلْفِضَّةِ، وَجِشَّةٌ لِلْأَرْضِ الْمُوحِشَةِ، وَلِدَّةٌ فِيهَا احْتِمَالٌ. وهو أن تكون مصدرًا

(١) وهو العين في آخره.

(٢) في النسخ: «فكان الكسرة فيه مقدرة». ط: فكان الكسر فيه مقدراً.

(٣) فيما عدا الأصل: فماضيه.

(٤) في النسخ: قِيلَ يَقْعِلُ.

(٥) ومق: أحب.

(٦) سقطت من ط.

(٧) ص ٣١٢ - ٣١٣.

(٨) سقطت من ت. ح: «بقوله في التسهيل». وزاد في س: لوقوعها في فعل.

(٩) في النسخ: كيسع ويقع.

(١٠) يعني: في «يسع» لأن الكسرة ليست فيه مقدرة كيَقْع. وقد ذهب بعض العلماء أن أصل مضارعه «يَوْسِعُ». فحذفت الواو ثم فتحت عينه لأجل حرف الحلق. وكذلك: يَطَأُ ويضع ويلع ويهب ويزع ويدع. ويذر محمول على يدع لأنه بمعناه.

المنتع ص ١٧٦ - ١٧٧ والمصباح المنير (وسع) والصبان ٤: ٣٤١ - ٣٤٢ وشرح الكافية الشافية ص ٢١٦٣.

(١١) يعني: لأن الفعل ثقل بما يتضمنه من معنى مركب: الحدث والزمان. وفي النسخ: في يفعل.

(١٢) البقطين: القرع.

(١٣) هذا ثاني الأنواع الثلاثة. انظر مستهل ص ٥٨٦.

(١٤) كذا. وقد جمع في الوزن بين المعوض والمحذوف. والصواب «فعل» أو «علة».

وُصف به. ^(١) ذكره الشلّوبين. وقوله في «التسهيل»: ^(٢) «وَرَبَّمَا أَعْلَ بَذَا الإِعْلَالِ أَسْمَاءُ كِرْفَةٍ، وَصِفَاتٌ كِلْدَةٍ» فيه نظر، لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ وجود أَقْلَ الجمع ^(٣) من النوعين. أمّا الأسماء فقد وُجد: رِفَةٌ وَجِشَةٌ، وَجِهَةٌ عند من يجعلها ^(٤) اسْمًا. وأمّا الصفات فلا يُحفظ ^(٥) غير لِدَةٍ. وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين. ^(٦)

وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو: الوَعْدَةُ والوَقْفَةُ، المقصود بهما الهيئة. فإنهما لا يُحذف منهما. وقد احترز عن هذا في «الكافية» ^(٧) بقوله:

و«فِعْلَةٌ»، مَصْدَرٌ مَحْدُوفٌ الْفَا كَعِدَةٍ، مُسْتَوْجِبٌ ذَا الْحَذْفِ ^(٨)

الثالث: قد ورد إتمام «فِعْلَةٍ» المصدر المذكور - وهو شاذٌ - قالوا: وَتَرَةٌ ^(٩) وَثَرًا وَوِثْرَةٌ، بكسر الواو. حكاه أبو علي في «أمالیه»، وقال الجرمي: ومن العرب مَنْ يُخرجه ^(١٠) على الأصل فيقول: وَغْدَةٌ وَوِثْبَةٌ وَوِجْهَةٌ.

قلت: أمّا «وِجْهَةٌ» فذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أنه اسم للمكان المُتَوَجَّه إليه. فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه، لأنه ليس بمصدر. وذهب قوم إلى أنه مصدر. وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، ^(١١) ونُسب إلى المازني أيضًا. ^(١٢) وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذٌ.

قال بعضهم: والمسحوق لإثباتها فيه دون غيره ^(١٣) من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله، إذ لا يُحفظ: وَجَّةٌ ^(١٤) يَجَّةٌ. فلما فُقد مضارعه لم يُحذف منه، إذ لا مُوجب لحذفها منه

(١) في حاشية ت: لأنك تقول: مررت برجل لذك، إذا كان قد ولد معك في زمان واحد.

(٢) ص ٣١٣.

(٣) أقل الجمع أي: ثلاثة. ومن النوعين أي: من كل منهما على حدة.

(٤) ط: جعلها.

(٥) زاد في ط: فيها.

(٦) الكتاب ٢: ٣٥٨. وفي حاشية ت: «يعني: لم يحفظها». ح: «مجيء الصفة على حرفين». والمراد بالحرفين أن يكونا أصليين. وإن كان معهما زائد كالتاء.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ٢١٦٣.

(٨) هذا البيت هو ما ورد في س والكافية. وفي الأصل جاء منه: «والفعل للأصل احذف». وفي ت و ح و ط: «والفعل الأصل احذف». وقد أسقطه الأشموني. فلعل عجز البيت كان يروى:

كَعِدَةٍ، وَالْفِعْلَةُ الْأَصْلُ احْذِفَا

(٩) وتره: نقصه. وفي النسخ: وتر.

(١٠) أي: المصدر فِعْلَةٌ.

(١١) الكتاب ٢: ٣٥٨.

(١٢) المنصف ١: ٢٠٠ - ٢٠١.

(١٣) كذا، بإغفال ما ورد من نحو: وتره ووثبة ووعدة.

(١٤) كذا أيضًا. وهو محفوظ لكنه بمعنى آخر غير التوجه. انظر القاموس واللسان والتاج (وجه). س: وَجْه.

إلا حملة على مضارعه، ولا مضارع، والفعل المُستعمل منه: تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ، والمصدر الجاري عليه التَّوَجُّهُ والاتِّجَاهُ، ^(١) فحُذِفَتْ زوائده، ^(٢) وقيل: وَجْهَةٌ. ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر، قال: لَأَنَّ «وَجْهَةً» و«جَهَةً» بمعنى واحد، ^(٣) ولا يُمكن أن يقال في «جَهَةٍ»: إنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف ^(٤) وجه.

الزابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أَنْ ما فاؤه ياء لاحظْ له في هذا الحذف، إلا ما شذَّ من قول بعضهم: يَيْسُ. وهو ^(٥) مُضارع: يَيْسَ. وأصله «يَيْسُ» فحُذِفَتْ الياء. وشذَّ أيضًا: يَيْسُ، مُضارع: يَيْسَ. ^(٦)

ثم انتقل إلى النوع الثاني ^(٧) فقال: ^(٨)

٩٨٩ - وَحَذَفَ هَمْزَ «أَفْعَلٍ» اسْتَمَرَّ، فِي مُضَارِعٍ، وَبِنِيتِي مُتَّصِفٍ
مِمَّا اطْرَدَ حَذْفُهُ هَمْزَةً ^(٩) «أَفْعَلٍ» مِنْ مُضَارِعِهِ وَاسْمِي فَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ. ^(١٠) وَإِلَيْهَا الْإِشَارَةُ
بِقَوْلِهِ «وَبِنِيتِي مُتَّصِفٍ». فَتَقُولُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فَهُوَ مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ. وَكَانَ حَقٌّ «أَفْعَلٍ» أَنْ يَجِيءَ
مُضَارِعُهُ عَلَى «يُؤْفَعِلُ»، بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى أَوَّلِ الْمَاضِي كَمَا فُعِلَ بِغَيْرِهِ ^(١١) مِنَ الْأَمْثَلَةِ
نَحْوُ: ضَارَبَ يُضَارِبُ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ. إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ هَمْزَةُ الْمُتَكَلَّمِ
حُذِفَتْ هَمْزَةُ «أَفْعَلٍ» مَعَهَا، لِثَلَا يَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَحُمِلَ عَلَى ذِي الْهَمْزَةِ
أَخَوَاتُهُ ^(١٢) وَاسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

(١) سقطت من ت و ط. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٨.

(٢) ت: زيادة.

(٣) في حاشية ت: يعني أنهما مصدران.

(٤) في النسخ: اسم مكان إذ لا يبقى للمحذوف.

(٥) سقطت من النسخ.

(٦) ومنه: يَسَرَّ يَسِرُّ، إذا لعب بالقمار. ط: يس مضارع يس.

(٧) انظر مستهل شرح البيت ٩٨٨.

(٨) أفعَل: فعل ماضٍ ثلاثي مزيد فيه الهمزة. وهو مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن. واستمر: ثبت واطرَد. ومضارع أي: مضارع أفعَل، حذف المضاف إليه. والبنية: الصيغة. والمتصف: الموصوف. يعني: صيغتي الذات المتصف بمصدر أفعَل. وجملة استمر: خبر حذف. وفي: تتعلق باستمرار. وييتي: معطوف على مضارع. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) في النسخ: همز.

(١٠) أغفل اسمي الزمان والمكان والصفة المشبهة والمصدر الميمي، وهي محمولة على اسمي الفاعل والمفعول لأنها تشبههما في الصيغة. وعندي أن همزة الوصل في الأفعال الماضية حكمها كذلك، في المضارع والمشتقات.

(١١) فيما عدا الأصل: في غيره.

(١٢) يعني: المضارع الذي دخلت عليه النون أو الياء أو التاء، حمل على الذي أوله همزة المضارعة.

تنبيهان:

الأول: لا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل، إلا في ضرورة أو كلمة مُستندرة. فمن إثباتها في الضرورة قوله: ^(١)

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ، لَأَن يُؤَكِّرَمَا *

وأنشد سيبويه: ^(٢)

* وَصَالِيَاتٍ، كَكَمَا يُؤَثِّفَيْن *

قال: ^(٣) «وإنما هي [من] ^(٤) أَثْفَيْتُ». وزن «أَثْفَيْتُ» على هذا: أَفَعَلْتُ. والهمزة زائدة. قال السيرافي: ^(٥) لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة. فيكون «أَثْفَيْتُ»: فَعَلَيْتُ، كَسَلَقَيْتُ. ^(٦) وقد أجاز سيبويه. ^(٧) في همزة «أَثْفِيَّة» ^(٨) الأصالة والزيادة. والكلمة المُستندرة قولهم: أَرْضٌ مُؤَزَّبَةٌ، بكسر النون، أي: كثيرة الأرناب، وقولهم: كِسَاءٌ مُؤَزَّبٌ، إذ خُلط صوفه بوبر الأرناب. هذا ^(٩) على القول بزيادة همزة «أرنب»، وهو الأظهر.

الثاني: لو أبدلت همزة «أَفَعَلْ» هاء كقولهم في «أَرَأَقُ»: هَرَأَقُ، أو عَيْنًا كقولهم في «أَيْهَلُ» ^(١٠) الإبل: عَيْهَلٌ، ^(١١) لم تُحذف لعدم مقتضى الحذف. فتقول: هَرَأَقُ يَهْرِيقُ فهو مَهْرِيقٌ ومَهَرَأَقُ، وعَيْهَلُ الإبلُ يُعْيِلُهَا فهي مُعْيِلَةٌ، ^(١٢) أي: مُهملة. ثم انتقل إلى النوع الثالث ^(١٣) فقال: ^(١٤)

- (١) البيت لأبي حيان الفقعسي. المنصف ١: ٣٧ و ٢: ١٨٤ وشرح التصريف الملوكي ص ٣٣٨ و ٣٤٢ و ٣٤٣ والارتشاف ١١٨: ١ والعيني ٤: ٥٧٨ وشرح شواهد الشافعية ص ٥٨ والأشموني ٤: ٣٤٣. وأهل أي: مستحق وذو أهلية.
- (٢) لخطام المجاشعي. الكتاب ١: ٢٠٣ و ٢: ٣٣١ والمنصف ١: ١٩٢ و ٢: ١٨٤ و ٣: ٧٢ والارتشاف ١١٨: ١ وشرح التصريف الملوكي ص ٣٣٩ و ٣٤٣ والعيني ٤: ٥٩٢ وشرح شواهد الشافعية ص ٥٩ والخزاعة ١: ٣٦٧. والصاليات: أنافي القدر لأنها صليت النار، أي: وليتها وياشرتها. وكما يؤثفين أي: كمثل حالها إذا كانت أنافي تستعمل الآن. وفي حاشية ت عن التواتي: يقال: أثفيت القدر، إذا جعلت لها المناصب. والأنافي: المناصب.
- (٣) الكتاب ٢: ٣٣١.
- (٤) تنمة من الكتاب. ت س: وإنما هو.
- (٥) س ط: وقال السيرافي.
- (٦) سلقته: ألقته على قفاه.
- (٧) الكتاب ٢: ٣٨٧. والقول للخليل لا لسيبويه.
- (٨) س ح ط: «أثفيت». وكذلك كانت في ت ثم صوب كما أثبتنا.
- (٩) أي: الاستندار.
- (١٠) أيهل: أهمل. ط: «أنهل» بالنون هنا وفيما يلي تبعا لوهم الأشموني.
- (١١) زاد في النسخ: الإبل.
- (١٢) ح: فهو معيهل وهي معيهلة.
- (١٣) انظر مستهل شرح البيت ٩٨٨.
- (١٤) ظلت: بقيت. واستعمل: استخدم في اللغة. وقرن: أقمن. ونقل: روى عن العرب. وظلت: مبتدأ على الحكاية.

٩٩٠ - ظَلْتُ وَظَلْتُ، فِي «ظَلَلْتُ»، اسْتَعْمِلَا وَقَرْنَ فِي «اَقْرَرْنَ»، وَقَرْنَ نَقْلًا
قال في «شرح الكافية»: ^(١) كل فعل مضاعف على وزن «فَعِلَ» فَإِنْ إسناده إلى تاء الضمير
ونونه ^(٢) يستعمل على ثلاثة أوجه: تامًا نحو: ظَلَلْتُ، ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو:
ظَلْتُ، ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو: ظَلْتُ. انتهى. وقد فهم منه فوائد:
الأولى: أَنَّ هذا الحذف مُطَرَّد في كل فعل مضاعف على «فَعِلَ». وإلى هذا ذهب
الشلوبين، وصرح سيويه ^(٣) بأنه شاذ وأنه لم يرد إلّا في لفظين ^(٤) من الثلاثي، وهما: ظَلْتُ
ومَسْتُ في «ظَلَلْتُ» و«مَسَسْتُ»، وفي لفظ ثالث من الزائد ^(٥) على الثلاثة ^(٦) وهي: أَحَسْتُ في
«أَحَسَسْتُ». وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور. ^(٧) وحكى في «التسهيل» ^(٨) أنه لغة بني
سليم. وبذلك يُردّ على ابن عصفور. ^(٩)

الثانية: مقتضى قوله «على فَعِلَ» اختصاص هذا الحذف بمكسور العين، وقد عمّم في
«التسهيل» فشمّل ^(١٠) المفتوح والمكسور. وقد حكى ابن الأنباري الحذف في لفظ من المفتوح
وهو: هَمْتُ في «هَمَمْتُ».

الثالثة: مقتضى قوله «على فَعِلَ» أيضًا اختصاص ذلك بالثلاثي، وكلامه في «التسهيل» يشمل
الزائد على الثلاثة. ^(١١) وتقدّم تمثيله بـ «أَحَسْتُ».

الرابعة: صرح بأن المحذوف ^(١٢) في «ظَلْتُ» و«ظَلْتُ» لام الكلمة، وصرّح في «التسهيل»

= عطف عليه ما بعده. والخبر جملة استعمال. والألف: نائب فاعل. وفي: متعلق باستعمل. وما بعده في محل جر على
الحكاية. وقرن: مبتدأ على الحكاية أيضًا، خبره محذوف دل عليه ما قبله أي: مستعمل. وفي: متعلق بالخبر. وما بعده
كالأول أيضًا. وقرن: مبتدأ على الحكاية خبره جملة نقل. وما ذكره الأزهرى من الإعراب ورجحه هو مخالف لمضمون
كلام الناظم. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(١) ص ٢١٧٠.

(٢) يريد نون النسوة «ونا» جماعة الذكور. انظر شرح البيت ٩٩٦. س: أو نونه.

(٣) الكتاب ٤٢٩: ٢. وليس فيه الحصر الذي زعمه المرادي. قال: «ومن الشاذ قولهم: أحست ومست وظلت». وفي
الارتشاف عنه أنه شاذ لا يطرد. والحق أن سيويه أراد الشذوذ عن القياس، لا عن الاستعمال. البحر ٢٧٦: ٦.

(٤) ح: لفظتين. (٥) ت ح: «زائد». ط: الزوائد.

(٦) س: زائد الثلاثي. (٧) الممتع ص ٦٦١.

(٨) ص ٣١٤.

(٩) قال الصبان ٣٤٤: ٤ «وعلى سيويه أيضًا». وهذا مبني على أن سيويه قصره على الأفعال الثلاثة، وهو خلاف كلامه.
وكونه لغة لبني سليم لا يخرج من الشذوذ الاستعمالي إلى الاطراد. غير أن ما سيذكر من لغتي تميم وأهل الحجاز يعني
كثرة الاستعمال.

(١٠) ح: وقد عم في التسهيل شمل.

(١١) ط: على ثلاثة.

(١٢) ت: الحذف.

بأن المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيويه.^(١)

فإن قلت: ما وجه فتح الفاء وكسرها؟ قلت: وجه فتحها إبقاء حركتها لأنها مفتوحة في الأصل، ووجه كسرها نقل حركة العين إليها. وذكر أبو الفتح أن كسر الظاء من «ظَلْتُ» لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم.

وقوله «وَقِرْنَ فِي اقْرِرنَ»^(٢) يعني: أن هذا الحذف قد جاء في الأمر أيضًا بشرط أن تكون عينه مكسورة. وقرأ أكثر القراء: «وَقِرْنَ فِي يُؤَيِّنَنَّ»^(٣). وهو من: قَرَرْتُ بالمكان أَقِرُّ به، بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل. فلما أمر منه^(٤) اجتمع مثان وأولهما^(٥) مكسور فحُسِّن الحذف، كما فُعل في الماضي.^(٦)

فإن قلت: فهل يطرد هذا^(٨) في الأمر؟ قلت: قال في «الكافية»:^(٩)

* وَقِرْنَ فِي «اقْرِرنَ»، وَقِسْ مُعْتَصِدًا *

وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر «التسهيل».^(١٠) فإنه قال: «وَرِيئًا فُعل ذلك بالأمر والمُضارع»، وزاد^(١١) فيه المُضارع. ومثاله: يَقِرْنَ، في «يَقْرِرنَ». وذكر ذلك في «شرح الكافية»، قال:^(١٢) وكذلك يُستعمل في^(١٣) نحو: يَقِرْنَ واقْرِرنَ، فيقال فيهما: يَقِرْنَ وَقِرْنَ. لكن فتح الفاء من^(١٤) هذين وشبههما غير جائز. انتهى.

وقال الشارح:^(١٥) الضابط في هذا النحو^(١٦) أن المُضارع على «يَفْعِلُ» إذا كان مُضاعفًا

(١) الكتاب ٢: ٤٢٩.

(٢) لما حذفت الراء ونقلت حركتها إلى القاف سقطت همزة الوصل.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٤) سقطت من النسخ. وفي حاشية س: أي: جعل أمرًا.

(٥) في النسخ: «أحدهما». وسقطت الواو قبلها منها ومن ط.

(٦) س: حسن.

(٧) ط: بالماضي.

(٨) سقطت من ط.

(٩) شرح الكافية الشافية ص ٢١٦٩. وزاد بعده في س:

ظَلْتُ وظَلْتُ، في «ظَلِلْتُ»، الحسردا

(١٠) ص ٣١٤.

(١١) ح: في الأمر والمضارع فزاد.

(١٢) ص ٢١٧٠. س: فقال.

(١٣) سقطت من المطبوعة.

(١٤) ط: في.

(١٥) ص ٨٦٩. وفي المطبوعة خلاف.

(١٦) س: الترفع.

يسكن الآخر^(١) لاتصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء. وكذلك الأمر منه. تقول في «يَقْرَرْنَ»: يَقَرْنَ، وفي «اَقْرَرْنَ»: قَرْنَ. وقوله «وَقَرْنَ نُقْلاً» يعني: بفتح القاف، وهي قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من: قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ به، بكسر الماضي وفتح المضارع. وهي لغة فصيحة ثابتة لا يُقبل قول من أنكرها. فلما أمر منه^(٢) اجتمع مثلاًن وأولهما^(٣) مفتوح، ففعل به من حذف عينه^(٤) ما فعل بـ «أَحَسْتُ». وهذا^(٥) نادر لا يُقاس عليه، لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور.

تنبيهان:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن «قَرْنَ» على قراءة الكسر^(٦) من الوقار. يقال: وَقَرَ يَقْرُ، فيكون «قَرْنَ» محذوف الفاء مثل: عَدَنَ. ورجح الأول لتوافق القراءتين.^(٧) وذهب بعضهم إلى أن «قَرْنَ» على قراءة الفتح أمر من: قَارَ يَقَارُ.^(٨)

الثاني: أجاز في الكافية «وشرحها»^(٩) إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز في «اغْضُضْنَ» أن يقال: غُضْنَ. واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فُر منه إلى الحذف في «قَرْنَ» المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز. قال: ولم أره منقولاً.



(١) ت «يسكن الآخر». ط: سكن الآخرو.

(٢) س: أمر به.

(٣) سقطت الواو من ح و س و ط.

(٤) ت: «من فتح فاته». وزاد في س ح و ح: ونقل حركتها.

(٥) ط: وهو.

(٦) زاد في ت و ط: أمر.

(٧) ط: لتوافق القراءتان.

(٨) قار: اجتمع. وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٧١.

(٩) ص ٢١٧٠ - ٢١٧١.

الإدغام^(١)

يعني الإدغام اللائق بالتصريف،^(٢) كما قيده في «الكافية».^(٣) والإدغام لغة: الإدخال. والادْغام بالتشديد «افتعال» منه، وهي^(٤) عبارة سيويه.^(٥) قال ابن يعيش:^(٦) «الادْغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين». وحده اصطلاحاً: أن تأتي بحرفين ساكن ومُتحرك^(٧) من مخرج واحد بلا فصل. يكون^(٨) في المثلين وفي المُتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين. وهو باب مُتسع، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المُتحرّكين في كلمة. ولا بد من تميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين فأقول: إذا التقى المثلان فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

[أشكال التقاء المثلين]

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتحرك آخرهما،^(٩) نحو: اضرب بُكراً. فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط:^(١٠) أولها: ألا يكون أول المثلين هاء سكت. فإنه لا يُدغم، لأن الوقف على الهاء منوي. وقد روي عن ورش إدغام: «مَالِيَه هَلْكَ».^(١١) وهو ضعيف من جهة القياس. ثانيها: ألا يكون همزة مُنفصلة عن الفاء نحو: اكلاً أحمد.^(١٢) فإن الإدغام^(١٣) في ذلك رديء.^(١٤) بل يلزم تخفيف إحداهما.^(١٥) فلو كانت الهمزة مُتصلة بالفاء وجب الإدغام

-
- (١) ط: فصل في الإدغام.
 (٢) شرح الكافية الشافية ص ٢١٧٥.
 (٣) انظر الكتاب ٢: ٢٥٤ و ٤٠٤.
 (٤) س: فمتحرك.
 (٥) ط: ويكون.
 (٦) ط: ثانيهما.
 (٧) انظر التصريح ٢: ٣٩٨ والصبيان ٤: ٣٤٥.
 (٨) الآيتان ٢٨ و ٢٩ من سورة الحاقة.
 (٩) همزة «اكلاً» هي لام الفعل. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: احفظ أحمد.
 (١٠) ت ح: فالإدغام.
 (١١) وقد سمع عن بعض العرب.
 (١٢) إما أن تبدل الأولى هنا ألفاً، وإما أن تحذف الثانية وتنقل حركتها إلى التي قبلها.
- (٢) في حاشية ت أن المراد إدغام المثلين لا المتقاربين.
 (٤) س ح: وهو.
 (٦) شرح المفصل ١٠: ١٢٠ - ١٢١.

نحو: سَأَلُ. وثالثها: ألا يكون مدّة في آخر، أو مُبدلة^(١) من غيرها دون لزوم. فإن كان مدّة في آخر لم يُدغم^(٢) نحو: يُعطي يأسر، ويغزو واقد، لثلاً يذهب المدّة^(٣) بالإدغام. فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو: مَغْزَوْ. أصله «مَغْزَوْو»^(٤) على وزن «مفعول». واغتنر ذهاب المدّة في هذا، لقوة^(٥) الإدغام فيه.

وإن كانت^(٦) مُبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يُلبس نحو: «أثاثاً وريّاً»^(٧) في وقف حمزة، ويمتنع^(٨) إن ألبس نحو: قُورِل، بناء ما لم يُسم فاعله من «قاوِل»، لأنّه لو أدغم لالتبس بـ «فُعِلَ». فإن كانت المدّة مُبدلة من غيرها إيدالاً لازماً وجب الإدغام نحو: أُوب. وهو مثال «أبلم»^(٩) من الأوب. أصله «أُؤوب» فقلبت ثانية الهمزتين^(١٠) وأوا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم لزوماً لوجوب الإبدال^(١١).

والضرب الثاني: أن يتحرّك أولهما ويسكن ثانيهما. فهذا لا يجوز^(١٢) فيه إدغام، لأنّ من^(١٣) شرط الإدغام تحرّك المُدغم فيه. ومثال ذلك في كلمة: ظَلِلْتُ، وفي كلمتين: رسولُ الحَسَنِ.

والضرب الثالث: أن يتحرّكا. فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام^(١٤) بشرطين: أحدهما: ألا

(١) مبدلة: معطوف على متعلق «في آخر». وفي ت: «مدّة في غيرها ومبدلة». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا. وسبب الوهم نقل المرادي من الارتشاف ١: ١٦٣ على غير تحقيق.

(٢) ط: لم تدغم.

(٣) أراد المد اللغوي فإنه يذهب بالإدغام. والمعروف أن حرف العلة الساكن غير المدي فيه بعض مد أيضاً. حاشية يس ٣٩٨: ٢.

(٤) ح: مقرو أصله مقروء.

(٥) ط: هذه القوة.

(٦) زاد في س: مدّة.

(٧) الآية ٧٤ من سورة مريم. والأثاث: المال. والري: المنظر تراه العين. أصله: رثي. أبدلت الهمزة بـاء، أي: حرف مد، وأدغمت في الثانية.

(٨) في النسخ: «ومنح». ط: وممتنع.

(٩) الألبم: خوص المقل.

(١٠) في النسخ: أفعل من أوب.

(١١) ط: «قلبت ثاني الهمزتين». والقلب هنا واجب لا للضم قبل فقط، بل لأن الهمزة مضمومة قبل.

(١٢) ط: أدغم وجوباً.

(١٣) كذا. وفيه تفصيل: فما كان ثانيه لا يحرك في فصيح الكلام لا يدغمه أكثر العرب نحو: ظللت ورددن ورددنا. وسمع من بكر وائل وآخرين إدغامه دون زيادة: ظَلَّتْ وِرْدَنْ وِرْدَنَا، أو بزيادة ألف: ظَلَّاتْ وِرْدَانْ وِرْدَانَا، أو زيادة نون قبل نون النسوة: ظَلَّنَّ وِرْدَنْ. وما يحرك إذا لقيه ساكن فالحجازيون لا يدغمونه، وغيرهم يدغم: اشدُّ وشدُّ، أثِلُّ وأثِلُّ. وانظر البيهقي ٩٩٦ و ٩٩٧.

(١٤) سقطت من النسخ.

(١٥) زاد في ح: «فيه». وفي التصريح ٣٩٨: ٢ - ٣٩٩ شروط أخرى. سيرد بعضها بعد.

يكونا همزتين نحو: قَرَأَ آيَةً. فَإِنَّ الإدغام في الهمزتين رديء. ^(١) والآخر: ألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنًا غير لين، نحو: ^(٢) «شَهْرُ رَمَضَانَ». فَإِنَّ هذا لا يجوز إدغامه ^(٣) عند جمهور البصريين، وقد رُوِيَ عن أبي عمرو ^(٤) إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، ^(٥) وأجاز الفراء إدغامه.

[إدغام المثلين من كلمة]

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذي تعرّض الناظم لبيان، ^(٦) في قوله: ^(٧)

٩٩١ - أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مَحَرَّكَيْنِ، فِي كَلِمَةٍ، أَدْغَمَ،

فأمر بإدغام أول المثلين المُحَرَّكَيْنِ في كلمة، فشمّل ذلك الأفعال نحو: رَدَّ وَضَنَ ^(٨) وَلَبَّ ^(٩) - أصلها: ^(١٠) رَدَدَ وَضَنَ ^(١١) وَلَبَّبَ - والأسماء نحو: ^(١٢) طَبَّ وَصَبَّ. أصلهما «فَعِلَّ» بالكسر. والإدغام في ذلك واجب بسببته شروط:

الأول: ألا يتصدرا نحو: دَدَدَ. ^(١٣) فَإِنَّ ذلك لا يجوز إدغامه لتعذر الابتداء بالساكن. قال المُصَنِّفُ في بعض كتبه: إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُمَا تَاءٌ ^(١٤) الْمُضَارَعَةُ، فَقَدْ يُدْغَمُ ^(١٥) بعد مدّة أو حركة، نحو: ^(١٦) «وَلَا تُيَمَّمُوا» و ^(١٧) «تَكَادُ تَمَيُّزٌ». انتهى. ويجوز أيضًا الإدغام ^(١٨) في الفعل الماضي، إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية، نحو: تَتَابَعَ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال:

(١) وقد روي عن بعض العرب.

(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) زاد في ت و ح: «وإن كانا من كلمة واحدة». وفي حاشية ت أن هذا مقحم لما سيرد في البيت ٩٩١. وانظر الفقرة التالية.

(٤) ط: أبي عمرو.

(٥) أي: حركة الراء. وهذا قول النحاة لئلا يلتقي ساكنان على غير قياسهم. والقراء يجيزونه ويقرؤون به. الصبان ٤: ٣٤٦ والجاربردي ص ٣٣٣ - ٣٣٤. ولعل للهاء في هذه القراءة حركة خفية تيسر الوصل بالراء الساكنة بعد.

(٦) ح: له الناظم.

(٧) المثلاث: حرفان من لفظ واحد. وحذفت همزة «أدغم» ونقلت حركتها إلى التوئين قبلها. وأول: مفعول به مقدم. وفي كلمة: متعلقان بصفة ثانية لمثلين. وزاد في آخره في ح: لا كمثل صلف.

(٨) ت ح: المتحركين.

(٩) ضن: يخل. وفي النسخ وط: «ظن». والصواب ما أثبتنا. ولب: كان ذا عقل راجح.

(١٠) في النسخ: وأصلها. (١١) ت ح ط: «وظنن». س: وظننت.

(١٢) الطب: الحاذق والماهر. والصب: الذي نالته الصبابة. وهي رقة الشوق.

(١٣) الددن: اللعب واللهو. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٩.

(١٤) في النسخ: حرف. (١٥) ط: تدغم.

(١٦) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة. وسقطت الواو من ت و ح و ط.

(١٧) الآية ٨ من سورة الملك. وسقطت الواو من ط.

(١٨) س: الإدغام أيضًا.

اتَّابِعْ. ولم يذكر هنا هذا الشرط، وقد ذكره في «الكافية»^(١) وغيرها.

الثاني: ألا يكون ما هما فيه اسمًا على «فَعَلَّ» نحو: صَفَّفَ،^(٢) أو «فَعَّلَ» نحو: دُلِّلَ جمع دُلُول،^(٣) أو «فِعَّلَ» نحو: كَلَّلَ جمع كَلَّة،^(٤) أو «فَعَّلَ» نحو: لَبَّبَ.^(٥) وكل^(٦) ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله:^(٧)

لا كَمِثْلٍ: صَفَّفِ

٩٩٢ - وَدُلِّلِ، وَكَلَّلِ، وَلَبَّبِ

فإن قلت: ما علة منع إدغام هذه الأمثلة؟ قلت: أما الثلاثة^(٨) الأول فلأنها^(٩) مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع على الإظهار،^(١٠) فخصَّ بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يُوازنه. وأما الرابع فإنه مُوازن للفعل، لكنّه لم يُدغم لخفته وليكون منبهة^(١١) على فرعية الإدغام في الأسماء، حيث أدغم مُوازنه^(١٢) في الأفعال^(١٣) نحو: رَدَّ، فيُعلم بذلك^(١٤) ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.^(١٥)

واعلم أنه يمتنع الإدغام أيضًا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدده لا بجملته^(١٦) نحو: خُشَّاء^(١٧) لعظم خلف الأذن، فإنه مُوازن بصدده لـ «فَعَّلَ» نحو «صَفَّفَ»، ونحو: رُدْدَان^(١٨)

(١) شرح الكافية الشافية ص ٢١٨٥.

(٢) الصف: جمع صفة. وهي السقيفة.

(٣) الدلول: المذلّل المطواع. وسقط «جمع دلول» من س.

(٤) الكلة: الستر الرقيق يبقى به البعوض.

(٥) اللبب: موضع القلادة من الصدر.

(٦) س ط: فكل.

(٧) لا: نافية. والكاف: حرف جر زائد. ومثل: صفة لكلمة. وقد فصلت «لا» بين الصفة والموصوف، خلافا لما اضطرب

فيه المعربون، نحو الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٨) ت: الثلاث.

(٩) س: فإنها.

(١٠) ط: في الإظهار.

(١١) الهمزة: لاجتماعها على الانتباه. ط: منبهة.

(١١)	الهمزة: لاجتماعها على الانتباه. ط: منبهة.
(١٢)	موازن: موازن على الإظهار.
(١٣)	ت: موازن من الإظهار.
(١٤)	س: موازن من الإظهار.
(١٥)	ط: موازن من الإظهار.
(١٦)	ب: موازن من الإظهار.
(١٧)	خ: موازن من الإظهار.
(١٨)	ر: موازن من الإظهار.
(١٩)	د: موازن من الإظهار.
(٢٠)	ذ: موازن من الإظهار.
(٢١)	ز: موازن من الإظهار.
(٢٢)	س: موازن من الإظهار.
(٢٣)	ص: موازن من الإظهار.
(٢٤)	ض: موازن من الإظهار.
(٢٥)	ط: موازن من الإظهار.
(٢٦)	ظ: موازن من الإظهار.
(٢٧)	ع: موازن من الإظهار.
(٢٨)	ف: موازن من الإظهار.
(٢٩)	ق: موازن من الإظهار.
(٣٠)	ك: موازن من الإظهار.
(٣١)	خ: موازن من الإظهار.
(٣٢)	د: موازن من الإظهار.
(٣٣)	ذ: موازن من الإظهار.
(٣٤)	ز: موازن من الإظهار.
(٣٥)	س: موازن من الإظهار.
(٣٦)	ص: موازن من الإظهار.
(٣٧)	ض: موازن من الإظهار.
(٣٨)	ط: موازن من الإظهار.
(٣٩)	ظ: موازن من الإظهار.
(٤٠)	ع: موازن من الإظهار.
(٤١)	ف: موازن من الإظهار.
(٤٢)	ق: موازن من الإظهار.
(٤٣)	ك: موازن من الإظهار.
(٤٤)	خ: موازن من الإظهار.
(٤٥)	د: موازن من الإظهار.
(٤٦)	ذ: موازن من الإظهار.
(٤٧)	ز: موازن من الإظهار.
(٤٨)	س: موازن من الإظهار.
(٤٩)	ص: موازن من الإظهار.
(٥٠)	ض: موازن من الإظهار.
(٥١)	ط: موازن من الإظهار.
(٥٢)	ظ: موازن من الإظهار.
(٥٣)	ع: موازن من الإظهار.
(٥٤)	ف: موازن من الإظهار.
(٥٥)	ق: موازن من الإظهار.
(٥٦)	ك: موازن من الإظهار.
(٥٧)	خ: موازن من الإظهار.
(٥٨)	د: موازن من الإظهار.
(٥٩)	ذ: موازن من الإظهار.
(٦٠)	ز: موازن من الإظهار.
(٦١)	س: موازن من الإظهار.
(٦٢)	ص: موازن من الإظهار.
(٦٣)	ض: موازن من الإظهار.
(٦٤)	ط: موازن من الإظهار.
(٦٥)	ظ: موازن من الإظهار.
(٦٦)	ع: موازن من الإظهار.
(٦٧)	ف: موازن من الإظهار.
(٦٨)	ق: موازن من الإظهار.
(٦٩)	ك: موازن من الإظهار.
(٧٠)	خ: موازن من الإظهار.
(٧١)	د: موازن من الإظهار.
(٧٢)	ذ: موازن من الإظهار.
(٧٣)	ز: موازن من الإظهار.
(٧٤)	س: موازن من الإظهار.
(٧٥)	ص: موازن من الإظهار.
(٧٦)	ض: موازن من الإظهار.
(٧٧)	ط: موازن من الإظهار.
(٧٨)	ظ: موازن من الإظهار.
(٧٩)	ع: موازن من الإظهار.
(٨٠)	ف: موازن من الإظهار.
(٨١)	ق: موازن من الإظهار.
(٨٢)	ك: موازن من الإظهار.
(٨٣)	خ: موازن من الإظهار.
(٨٤)	د: موازن من الإظهار.
(٨٥)	ذ: موازن من الإظهار.
(٨٦)	ز: موازن من الإظهار.
(٨٧)	س: موازن من الإظهار.
(٨٨)	ص: موازن من الإظهار.
(٨٩)	ض: موازن من الإظهار.
(٩٠)	ط: موازن من الإظهار.
(٩١)	ظ: موازن من الإظهار.
(٩٢)	ع: موازن من الإظهار.
(٩٣)	ف: موازن من الإظهار.
(٩٤)	ق: موازن من الإظهار.
(٩٥)	ك: موازن من الإظهار.
(٩٦)	خ: موازن من الإظهار.
(٩٧)	د: موازن من الإظهار.
(٩٨)	ذ: موازن من الإظهار.
(٩٩)	ز: موازن من الإظهار.
(١٠٠)	س: موازن من الإظهار.

وهو مثال «سُلْطَان» من الرّد، فإنّه مُوازن بصدّره لـ «فُعِلَ» نحو «دُلِّلَ»، ونحو: حَبَبَةٌ جمع حَبٍّ، ^(١) فإنّه مُوازن بصدّره لـ «فُعِلَ» نحو «كَلِّلَ»، ونحو: الدَّجَجَانُ ^(٢) مصدر: دَجَّ بمعنى: دَبَّ، فإنّه مُوازن بصدّره لـ «فُعِلَ» نحو «لَبَّبَ». ولو بنيت من الرّد نحو «غَطَفَان» ^(٣) قلت: رَدَدَانْ، بالفك. هذا مذهب الخليل وسيبويه. ^(٤)

وخالف الأخفش فقال: رَدَدَانْ، بالإدغام. ووجهه أنّ الألف والنون بزيادتهما تحرّك ^(٥) الدال التي تليهما، فثقل توالي الفتحيتين فأدغم تخفيفاً، فصار ^(٦) في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو: رَدَّ. بل هو أولى بالإدغام من الفعل، لأنّ حركة الدال الأخيرة في الفعل لست بلازمة. والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، لأنّه هو الذي ورد به السماع أنشد أبو عليّ القالي: ^(٧)
* يَدْعُو، بِذَاكَ، الدَّجَجَانِ الدَّارِجَا *

فإن قلت: كان ينبغي أن يستثني مثلاً خامساً يمتنع فيه الإدغام، وهو «فُعِلَ» نحو «إِبِلٌ»، لكونه مُخالفًا لأوزان الأفعال. فلو بنيت من الرّد مثل ^(٨) «إِبِلٌ» قلت: رِدِّدْ، بالفك. قلت: العُذر له في عدم استثنائه أنّه بناء لم يكثر في كلام، ولم يُسمع في المُصاعف. وقد استثناه في بعض نُسخ «التسهيل». ^(٩)

واعلم أنّ أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين مُتحرّكين ^(١٠) لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد ^(١١) مُهمّل، فلا كلام فيه - وهو «فُعِلَ» بكسر الفاء وضَمّ العين - وثلاثة مُستعملة، وهي «فُعِلَ» نحو: كَتِفٌ، و«فُعِلَ» نحو: عَضُدٌ، و«فُعِلَ» نحو: دُلِّلَ. ^(١٢) فإذا بنيت من الرّد نحو «عَضُدٌ» و«كَتِفٌ» ^(١٣) قلت: رَدَّ بالإدغام، لأنّهما مُوافقان

(١) الحب: وعاء لماء كالجرة. ت س: جية جمع جية.

(٢) الدججان: الديب في السير.

(٣) غطفان: اسم قبيلة.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠٢.

(٥) أي: تتحرّك. ت: «زيادتهما تحرّك». ط: زيادتهما التزم تحرّك.

(٦) انظر الإنحاف ٢: ٣٨٩ - ٣٩٠. ط: وصار.

(٧) لهما بن قحافة. الأمالي ٣: ٣١٣ والسمط ص ٩٦٠ والممتع ص ٦٤٧ واللسان والتاج (دجج) و(رجج) و: (سمجج). وسقط «أنشد أبو عليّ القالي» مع الشاهد من ط.

(٨) فيما عدا الأصل: نحو.

(٩) ص ٣٢١.

(١٠) ح: المثلين المتحرّكين.

(١١) س: وبقي أربعة واحد منها.

(١٢) الدنل: ابن آوى.

(١٣) ط: مثل كتف أو عضد.

لوزن الفعل، وليس في خفة «فَعَلَ»^(١) نحو: لَبَّبَ. هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: رَدَّدَ وَرَدَّدَ، بالفك. وإذا بنيت من الرد نحو^(٢) «دُئِلَ» قَلَّتْ: رُدِّدَ، بالفك. ومن رأى أن «فُعِلَ» أصل في الفعل ينبغي أن يُدْغَمَ.^(٣) وقياس مذهب ابن كيسان الإظهار.^(٤) بل هو في هذا أولى.^(٥)

الثالث: ^(٦) أَلَا يَتَّصِلُ بِأَوَّلِ الْمُثْلَيْنِ ^(٧) مُدْغَمٌ فِيهِ، وإليه أشار بقوله: ^(٨)

وَلَا كَجُسَّسٍ،

وهو جمع جاس. ^(٩) فَإِنَّ فِيهِ مَثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ، ولم يُدْغَمِ أَوَّلُهُمَا فِي الثَّانِي، لِأَنَّ [مَا] ^(١٠) قَبْلَهُمَا مِثْلُ آخِرِ مُدْغَمٍ فِي أَوَّلِ الْمُتَحَرِّكَيْنِ. فلو أَدْغَمِ المُدْغَمُ فِيهِ التَّقَى سَاكِنًا، ^(١١) وبطل الإدغام السابق.

الرابع: ^(١٢) أَلَا يَعْزِضُ تَحْرِيكَ ثَانِيَهُمَا. وإليه أشار بقوله: ^(١٣)

وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي

فهذا فيه مثلان مُتَحَرِّكَانِ، ولم يُدْغَمِ لِأَنَّ حَرَكَةَ الثَّانِي عَارِضَةٌ، وَهِيَ ^(١٤) حَرَكَةُ النُّقْلِ. وَالْأَصْلُ: اخْصَصْ، بِالإِسْكَانِ فَتَقَلَّتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ، فَلَمْ يُعْتَدَ بِهَا لِعُرُوضِهَا.

- (١) سقطت من النسخ.
- (٢) زاد في الأصل: «أولهما في الثاني لأن قبلهما» وفي ت وس: «أولهما»، وفي ح: «أولها». والراجح أنه إتمام دخل على الشئاخ من الفقرة التالية. وانظر الارتشاف ١: ١٦٤ والأشمونى ٤: ٣٤٧.
- (٣) ط: الفك.
- (٤) يعني أن الإظهار في «فُعِلَ» أولى من «فَعَلَ» و«فُعِلَ» عند ابن كيسان، لأن مذهب الفك فيما على الوزن المتفق على أصالته في الفعل. فمن باب الأولى أن يفك في غير المتفق عليه في الأسماء.
- (٥) انظر مستهل شرح البيت ٩٩١. ط: والثالث.
- (٦) ح: بأحد المثلين.
- (٧) العطف على «مثل» في عجز البيت ٩٩١: ولا: زائدة لتوكيد النفي بـ «لا» هناك. ولهذا التكرار جاز فصل تلك بين الموصوف والصفة. والكاف: معطوفة على مثل، مضافة إلى جسس.
- (٨) الجاس: الجاسوس.
- (٩) سقطت مما عدا ح. س: «مثلاً آخر مدغماً». ط: «مثل آخر مدغماً». وقوله مثل أي: حرف مماثل للحرفين المتحركين.
- (١٠) يريد أن إدغام الثاني في الثالث يقتضي تسكين الثاني فيلتقي ساكنان. ط: الساكنان.
- (١١) في النسخ: والرابع.
- (١٢) العطف على «مثل»، ولا: زائدة لتوكيد النفي. واخصص: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وهو فعل أمر من الخصوصية مبني على السكون. وهي الإيثار. وحذفت همزة «أب» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها.
- (١٣) ط: إذ هي.

الخامس: ^(١) ألا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره. ^(٢) وإليه أشار بقوله: ^(٣)

٩٩٣ - ولا كَهَيْلَلْ،

وذلك نوعان: ^(٤) أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد، قبل المثلين نحو: هَيْلَلْ، إذا قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فإن ^(٥) لامي «هَيْلَلْ» مُتَحَرِّكٌ في كلمة، ولا سبيل إلى إدغام أولهما في الثاني، لأن قبلهما مزيداً للإلحاق بـ «دَحْرَجَ» - ^(٦) وهو الياء - فامتنع الإدغام لثلاً تفوت المُقَابِلَةُ. ^(٧) والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو: جَلَبَبْ. ^(٨) فإن ^(٩) إحدى بائيه مزيدة للإلحاق بـ «دَحْرَجَ»، ^(١٠) فامتنع الإدغام لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

السادس: ^(١١) ألا يكون مما شذت العرب في فكّه اختيَارًا، وهي ألفاظ محفوظة لا يُقَاس عليها. وإلى هذا أشار بقوله: ^(١٢)

وَشَذَّ، فِي «أَلِلْ» وَنَحْوِهِ، فَكُّ بِثَقَلٍ، فَقُبِلْ

وهذه الألفاظ: ^(١٣) أَلِلْ السَّقَاءُ إذا تغيّرت رائحته، والأَسْنَانُ إذا فسدت، والأُذُنُ إذا رَقَّتْ، ^(١٤) وَدَبَبَ ^(١٥) الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، وَصَيَّكَ الفرس إذا اصطك

- (١) س ط: والخامس.
- (٢) الملحق: ما كان فيه حرف زائد أو أكثر ليوازن بناء في هيئته أي عدد حروفه ونسق حركاته. تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦.
- (٣) ط: «الإشارة بقوله». والمطف على «مثل» أيضًا، ولا: زائدة. والكاف: مضافة إلى هيلل على الحكاية. وهيلل: فعل ماض بمعنى: هلل، مصدره هيلة. وهي منحوتة من عبارة التوحيد للدلالة على التلطف بها.
- (٤) ثمة نوع ثالث يكون فيه الإلحاق بأحد المثلين مع غيره أيضًا نحو: اقْتَعَسَسَ. فهو ملحق بإحرنجم. بوساطة الهمزة النون والسين الأولى.
- (٥) ط: لأن.
- (٦) ط: مزيد للإلحاق بدحرجة.
- (٧) فيما عدا الأصل: «المماثلة». وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٨٧.
- (٨) جليه: ألبسه الجلباب.
- (٩) ط: لأن.
- (١٠) ط: بدحرجة.
- (١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٩٠. ط: والسادس.
- (١٢) شذ: خالف القياس. والنقل: الرواية عن العرب. وقبل: كان مقبولا صحيحا. والواو الأولى: للاستئناف. وفي: تعلق بالفعل شذ. وألل: في محل جر على الحكاية. ونحو: معطوف عليه. وفك: فاعل شذ. وينقل: متعلقان بصفة لفك. والباء: للمصاحبة. وجملة قبل: معطوفة على جملة: شذ فك.
- (١٣) زاد في النسخ: «منها». وانظر نماذج أخرى في الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص ٢٢٣. وخبر اسم الإشارة هو جملة شذوذ كشذوذ.
- (١٤) ت: «ارتقت». س: والأذنان إذا رقتا.
- (١٥) هذا ما تداوله علماء الصرف. والراجح أن المراد: دَبَبَ، كما هو في ح. يقال: ذببت شفته ذبوبا، إذا جفت لعطش أو غيره. التاج (ذبب). وانظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٨١ والمكودي ص ٢٤٦. وقد أهمل إجماع الفعل في الأصل. ت ط: دَبَبَ.

عَرُقُوْبَاهُ، ^(١) وَضَبِيَتْ الْأَرْضُ إِذَا كَثُرَتْ ^(٢) ضَبَابُهَا، وَقَطِطَ الشَّعْرُ إِذَا اشْتَدَّتْ جُعُودَتُهُ، وَنَحِجَتْ الْعَيْنُ وَنَحِجَتْ ^(٣) إِذَا التَّصَقَّتْ، ^(٤) وَمَشِشَتْ الدَّابَّةُ إِذَا شَخَصَ فِي وَظِيفِهَا ^(٥) حَجَمَ دُونَ صَلَابَةِ الْعَظْمِ، وَعَزَزَتْ النَّاقَةُ إِذَا ضَاقَ إِحْلِيلُهَا. وَهُوَ مَجْرَى لِبْنِهَا. فَشُدُوذُ تَرْكِ الْإِدْغَامِ فِي هَذِهِ ^(٦) كَشُدُوذُ تَرْكِ الْإِعْلَالِ فِي الْقَوْدِ ^(٧) وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ شَذَّ الْإِظْهَارُ أَيْضًا ^(٨) فِي كَلِمَاتٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: ^(٩) رَجُلٌ صَفِيفُ الْحَالِ، ^(١٠) وَمَخْبَبٌ. ^(١١) وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ: طَعَامٌ قَضِضٌ، إِذَا كَانَ فِيهِ يُبْسٌ. وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَفْكُوكَاتِ. وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ عُدَّ مِنَ الضَّرُورَاتِ، كَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ: ^(١٢)
* الْحَمْدُ لِلَّهِ، الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

[ما يجوز فيه الفك والإدغام]

٩٩٤ - «حَيِّي» افْكُكْ وَاَدْغِمْ، دُونَ حَدَزْ كَذَلِكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرْ ^(١٣)
يعني: أَنَّ الْفَكَ وَالْإِدْغَامَ جَائِزَانِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ:

الأول: مَا عَيْنُهُ وَلَا مَهْ يَاءُ انْ مُتَحَرِّكًا، ^(١٤) نَحْوُ: حَيِّي وَعَيِّي. ^(١٥) فَمَنْ أَدْغَمَ نَظَرَ إِلَى أَنَّهُمَا مِثْلَانِ فِي كَلِمَةٍ وَحَرَكَةٍ ثَانِيهِمَا لَازِمَةٌ، وَحَقٌّ ذَلِكَ الْإِدْغَامُ لِأَنْدَرَاغِهِ فِي الضَّابِطِ الْمُتَقَدِّمِ. ^(١٦) وَمَنْ أَظْهَرَ نَظَرَ إِلَى اجْتِمَاعِ الْمُثْلِينَ فِي بَابِ «حَيِّي» كَالْعَارِضِ، لَكُونِهِ

(١) عرقوب الفرس: بمنزلة الركبة من الإنسان. ط: اصطكت عرقوباه.

(٢) فيما عدا الأصل: كثر. (٣) سقطت من النسخ.

(٤) زاد في ط: «بالرمص». وهو الوسخ الأبيض الجامد يجتمع في العين.

(٥) الوظيفة: مستدق الساق والذراع. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحجم هو التواء.

(٦) سمع الإدغام أيضًا في بعضها. (٧) القود: القصاص.

(٨) سقطت من ح.

(٩) سقطت من س. ط: منها قولهم.

(١٠) الضفف الحال: الضيقها الشديد الحاجة.

(١١) محبب: اسم رجل. وزعم الصبان أنه على وزن اسم المفعول.

(١٢) مجلة المجمع العلمي بدمشق ٤٧٢: ٨ والطرائف الأدبية ص ٦٧ والنوادر ص ٤٤ والكتاب ١٦١: ٣ وشرح الكافية ص ٢١٨٢ والعيني ٥٩٥: ٤ والخزانة ٤٠١: ١ وشرح شواهد الشافية ص ٩١ والأشموني ٢٤٩: ٤ والأجلل: الأجل. وزاد بعده في س: وقوله.

(١٣) حيي أي: نحو حيي. وافكك: أظهر لفظ المثلين. وادغم: أدغم الأول من المثلين في الثاني. ودون أي: غير. والإشارة إلى الفك والإدغام مصدرى الفعلين قبل. وتتجلى: تظهر. واستتر: اختفى. وحيي: في محل نصب على الحكاية للمفعول افكك، تنازع فيه الفعلان. ودون: متعلق بحال من المخاطب تنازع فيها الفعلان أيضًا. والكاف: خبر مقدم للمبتدأ نحو. وتتجلى: في محل جر على الحكاية، عطف عليه: استتر.

(١٤) سقطت من ت. ط: «لازم تحريكهما». واللازم هو تحريك الثاني. أما الأول فيسكن بالإدغام.

(١٥) عبي: عجز.

(١٦) في البيت ٩٩١.

مُختَصًّا بالماضي دون المضارع والأمر،^(١) والعارض لا يُعتدُّ به غالبًا.

فإن قلت: أيُّ الوجهين أكثر في كلامهم؟ قلت: الفك. نصّ على ذلك النحويون.^(٢) وكلاهما فصيح،^(٣) وقرئ^(٤) بهما في المتواتر. ولعل الناظم قدّم الفك لكثرته.

تنبيه^(٥): لو كانت^(٦) حركة الياء الثانية عارضة نحو: لن يُحيي، ورأيت مُحِيًّا،^(٧) لم يجز الإدغام. وأمّا قوله:^(٨)

وكأنّها، بَيْنَ النِّسَاءِ، سَبِيكَةٌ تَمْشِي، بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا، فَتُعِي
فشاذ لا يُقاس عليه. وأجازه القراء.

الثاني: نحو: تَتَجَلَّى، قال الشارح:^(٩) كلّ ما^(١٠) فيه تاءان مثل تاءي «تتجلّى» فهذا قياسه^(١١) الفك لتصدّر المثليين. ومنهم من يُدغم فيُسكّن أوله ويدخل عليه همزة الوصل فيقول: اتَّجَلَّى. وقال في «شرح الكافية»: ^(١٢) إذا أدغمت^(١٣) فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل، تتوصّل^(١٤) بها إلى النطق بالتاء المُسكّنة للإدغام، فقلت في «تتجلّى»: اتَّجَلَّى. انتهى.

وفي هذا نظر، لأن «تتجلّى» فعل مُضارع، واجتلابُ همزة الوصل لا يكون في

(١) هذا تعميم فيه نظر. وهو منقول من شرح ابن الناظم ص ٨٧١. فالياءان تجتمعان في: تحيان ويحيان، وتحين وحين، واحيا واحين. فكأنه يريد: مع أن حركة الثاني كالعارضة لاختصاصها بالماضي. انظر الأشموني.

(٢) ت ح: «النحويون على ذلك». م: بعض النحويين.

(٣) ت ح: صحيح.

(٤) ط: قرأ.

(٥) في النسخ: قلت.

(٦) ط: فلو كانت.

(٧) إنما تعرض الحركة فيهما بالنصب.

(٨) الحطيطنة. التاج (عبي) والمنصف ٢٠٦:٢ ومعاني القرآن ١٢:١ والممتع ص ٥٨٥ و ٥٨٧ والأشموني ٣٤٩:٤. والسيكة: القطعة الطويلة من الفضة. والسدة: الفناء. وتعبي: تعب. ت: «فتعي». قال الدماميني: هو خطأ لأن الكلام في المثليين العارض تحريك ثانيهما، وفتح التاء يعني أن آخر الفعل ألف لا تتحرك. وقيل: إن تحريك الثاني مع ضم التاء هو عارض لأجل الروي، على لغة من يقول في الشعر: «كأبي الأزد» الإتحاف ٣٩١:٢ - ٣٩٢. والظاهر أن عارض للإدغام، إذ الفعل مرفوع في التقدير، والياء المشددة تظهر على آخرها الضمة ضمة الإعراب.

(٩) ص ٨٧١.

(١٠) زاد في م وحاشية ت: كان.

(١١) م: فقياسه.

(١٢) ص ٢١٨٥.

(١٣) ت: أدغمت.

(١٤) في النسخ: همزة الوصل ليتوصل.

المضارع. ^(١) والذي ذكره غيره من النحويين أنَّ الفعل المُفتتح بتاءين إن كان مضارعاً نحو: تَتَبَّعَ وتَتَابَعَ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، ^(٢) فيقال: ^(٣) اتَّبَعَ واتَّابَعَ. وإن كان مُضارعاً نحو «تَتَذَكَّرُ» لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتلاب الهمزة، وهي لا تكون في المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي. ^(٤) وإن وُصل بما قبله جاز إدغامه بعد مُتحرِّك أو لَين، نحو: «تَكَادُ تَمَيِّزُ» ^(٥)، «وَلَا تُيَمِّمُوا» ^(٦)، لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل. والله أعلم.

الثالث: نحو: اسْتَرَّ. وهو كل فعل على «افْتَعَلَ» اجتمع فيه تاءان. فهو ^(٧) أيضاً يجوز فيه الفك - وهو قياسه - لبناء ^(٨) ما قبل المثلين على السكون. ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول: سَتَرٌ يَسْتَرُ سِتَارًا.

تنبيهات:

الأول: اعلم أنَّ الإدغام في «اسْتَرَّ» ونحوه يُوجب طرح همزة الوصل من أوله، لتحريك الساكن بحركة النقل. فلذلك قيل فيه: سَتَرٌ.

الثاني: إذا أُوثر الإدغام في «اسْتَرَّ» صار اللفظ به كاللفظ بـ «سَتَرٌ» ^(٩) الذي وزنه «فَعْلٌ» بتضعيف العين. ولكن يتمايزان بالمضارع والمصدر، لأنك تقول في مُضارع الذي أصله ^(١٠) «افْتَعَلَ»: يَسْتَرُ، بفتح أوله - وأصله «يَسْتَرُ» فَنَقَلَ وأدغم - وتقول في مُضارع الذي وزنه «فَعْلٌ»: يُسْتَرُ، بضمة أوله، وتقول في مصدر الذي أصله ^(١١) «افْتَعَلَ»: سِتَارًا - وأصله «اسْتِتَارًا». فلما أريد الإدغام نُقلت الحركة وطُرحت ^(١٢) الهمزة - وتقول في مصدر الذي وزنه «فَعْلٌ»: تَسْتِيرًا، على وزن «تَفْعِيل».

(١) س: في الفعل المضارع.

(٢) سقط «همزة الوصل» من ت، و«جاز فيه... الوصل» من س وح.

(٣) س ح: قلت.

(٤) في شرح البيت ٩٩٥.

(٥) الآية ٨ من سورة الملك. وزاد في س: مِنْ الْعَيْطِ.

(٦) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٧) انظر الكتاب ٤١٠:٢ والمنصف ٢٢٢:٢ - ٢٢٦ والمنع ص ٤٠٧ وشرح المفصل ١٠:١٢٢ وشرح الشافية ٢: ٢٨٣.

(٨) وفي النسخ: فهذا.

(٩) ح ط: كللف ستر.

(١٠) س: وزنه.

(١١) ح: وزنه.

(١٢) ط: فطرحت.

(٨) في النسخ: لبقاء.

الثالث: يجوز في «استتر» ونحوه، إذا أدغم، وجه آخر. وهو أن يقال: سِتْرٌ، بكسر فائه على أصل التقاء الساكنين^(١). وذلك أنَّ الفاء ساكنة، وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين. ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إبتاعاً لفاء الكلمة فتقول: قَتَلَ^(٢). والمُضَارِع واسم الفاعل واسم المفعول مَبْنِيَّة^(٣) على ذلك. إلا أنَّ اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم^(٤) المفعول على لغة من كسر الفاء إبتاعاً، فيصير مُشْتَرَكاً كالمُخْتَار^(٥) ويتوقف على قرينة.

الزابع: ما ذكر في هذا البيت كالمُسْتَتْنِي من الضابط المُتَقَدِّم^(٦). فَإِنَّ «حَبِي» مُنْدَرَج^(٧) فيه، فكان حقه الإدغام على سبيل اللزوم، فاستثناه ليعلم أنه ذو وجهين. وكذلك^(٨) «استتر». وأما نحو «تَجَلَّى» فلم يندرج^(٩) في الضابط المُتَقَدِّم لتصدر المثليين فيه. والله أعلم^(١٠).

[حذف التاء الثانية]

٩٩٥ - وما بِتَاءَيْنِ ابْتِدِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَاءٍ، كَتَبَيْنُ الْعِبْرَ^(١١)
إذا اجتمع في أول الفعل المُضَارِع تاءان جاز حذف أحدهما^(١٢) نحو: تَبَيَّنُ الْعِبْرُ.
وأصله^(١٣) «تَبَيَّنُ»، الأولى تاء المُضَارِعَة، والثانية تاء «تَفَعَّلَ». وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم

- (١) سقطت من ط.
- (٢) كذا. وهومن «اقتل»، دخل عليه مما ورد في الممتع والارتشاف وشرح الكافية الشافية، والوارد قبل «استتر». وكلاهما في الحكم سواء. ط: «ستر وقتل». وسقط من الأشموني.
- (٣) ت «منه». ح: «منه». س: منه مبني.
- (٤) سقطت من ح.
- (٥) المختار: مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول. س ط: كمختار.
- (٦) في البيت ٩٩١.
- (٧) في النسخ وحاشية الأصل عن نسخة: منضبط.
- (٨) ت: «وذلك». س: فذلك.
- (٩) في الأصل: فلم ينضبط.
- (١٠) ح: «والله تعالى أعلم». وزاد في س: وقوله.
- (١١) ابتدي: ابتدئ. أبدلت الهمزة ياء على لغة الأنصار. انظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٨٥. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف فصار كالاسم المقصور مجزواً بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً. انظر البيت ٦٤٢. ويقتصر على الشيء: يكتفى به. وتبين: تبين أي: تظهر. والعبر: جمع عبرة. وهي العظة. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة يقتصر. وصلته جملة ابتدئ. ويتعين: متعلقان بالفعل ابتدي. وقد: للتقليل النسبي لأن الحذف هذا كثر في القرآن الكريم. إلا أنه قليل بالنسبة إلى عدم الحذف في الكلام. وعلى تاء: في محل نائب فاعل لا يعلقان. والتقدير: على تاء منه. والضمير المتصل هو الرابط بين المبتدأ والخبر. وقد اضطررب المعربون جداً فيه. والكاف: مفعول مطلق للفعل يقتصر، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. والتقدير: مثل الاختصار على تاء قولك تبين.
- (١٢) س ح: إحداهما.
- (١٣) سقطت الواو من س.

اجتماع المثليين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام، لما يؤدي إليه من اجتلال همزة الوصل - وهي لا تكون في المضارع - عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التائين.

تنبيهات:

الأول: هذا الحذف كثير جداً، وهو في القرآن كثير، ^(١) نحو: ^(٢) ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ و ^(٣) ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ﴾.

الثاني: أبهم في قوله «إحداهما» ^(٤) ومذهب سيويه ^(٥) والبصريين أن المحذوف هو ^(٦) التاء الثانية، ^(٧) لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة. وقد صرح بذلك في «التسهيل» ^(٨) في نسخة مقروءة عليه، ^(٩) فقال: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى، خلافاً لهشام. يعني: أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى. ^(١٠) ونقله غيره عن الكوفيين.

الثالث: أطلق في قوله «وما يتاءين ابتدي». وهذا إنما هو في المضارع، لأنه ^(١١) الذي يتعذر فيه الإدغام. وأما الماضي نحو «تَتَابَع» فلا يتعذر فيه الإدغام. ^(١٢)

الرابع: ما ذكرته ^(١٣) من تعذر الإدغام في المضارع إنما هو في الابتداء، لا في الوصل، كما سبق ^(١٤) بيانه في الكلام على نحو: تَتَجَلَّى.

الخامس: قوله في «شرح الكافية»: ^(١٥) «قد يقال في» ^(١٦) «تَتَعَلَّم»: تَعَلَّم، استثقالاً لتوالي

(٢) الآية ١٠٥ من سورة هود.

(١) ط: ومنه في القرآن مواضع كثيرة.

(٣) الآية ٤ من سورة القدر. وسقطت الواو من ط.

(٤) كذا، وهو من الشافعية.

فِيهِ عَلَى إِحْدَاهُمَا، وَذَا اشْتَهَرَ

وفي الألفية: «على تا» كما في س وح هنا.

(٥) الكتاب ٢: ٤٢٥. ط: فمذهب سيويه.

(٦) ط: هي.

(٧) في النسخ: أن التاء الثانية هي المحذوفة.

(٨) ص ٣٢٤.

(٩) سقط «في نسخة مقروءة عليه» من ط.

(١٠) قلت: وقد يُحذف حرف المضارعة، كما جاء في شرح اختيارات المفضل ص ٧٤٤ و ١٥٩٤ وشرح أدب الكاتب ص ٣٨٤.

(١١) انظر الإنحاف ٢: ٣٩٢ - ٣٩٣. وزاد في ح: هو.

(١٢) في النسخ: إدغام.

(١٣) ط: ما ذكره.

(١٤) في شرح البيت ٩٩٤. س: كما تقدم.

(١٥) ص ٢١٨٧.

(١٦) زاد في ط: نحو.

المثلين مُتَحَرِّكَيْنِ^(١) وللإدغام المُخَوِّج إلى زيادة همزة الوصل. قد يُوهَم أَنَّ الإدغام في ذلك جائز وإن كان مستثقلاً، كما يجوز إبقاء المثلين مُتَحَرِّكَيْنِ في ذلك. وكذلك^(٢) قول الشارح: ^(٣) «هَرَبًا إِمَّا مِنْ تَوَالِي مِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ، وَإِمَّا مِنْ إِدْغَامِ مُخَوِّجٍ إِلَى زِيَادَةِ أَلْفِ الْوَصْلِ.»^(٤) وقد صرَّح في «التسهيل»^(٥) بما يدفع هذا التوهم، فقال: وقد يُحذف تخفيفاً المُتَعَذِّرُ إدغامه^(٦) لسكون الثاني كاستخَذَ في الأظهر،^(٧) أو لاستثقاله بتصدّر الأول^(٨) كَتَنَزَّلَ.

السادس: قد يُفعل هذا التخفيف بالحذف، فيما تصدر فيه نونان. ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح^(٩) من قراءة بعضهم: ^(١٠) «وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا». قال في «شرح الكافية»: ^(١١) وفي هذه القراءة دليل على أَنَّ المحذوفة من تاء «تَنَزَّلَ» حين قال «تَنَزَّلَ»^(١٢) إنما هي الثانية، لأنَّ المحذوفة من نوني «نُزِّلَ» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.^(١٣) قال الشارح: ^(١٤) ومنه على الأظهر قوله تعالى في قراءة ابن عامر وعاصم: «نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ». أصله «نُتَجِّي».^(١٥) ولذلك سَكَنَ آخره.^(١٦)

[الإظهار وجوباً وجوازاً]

٩٩٦ - وَفُكَّ، حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ، لِكُونِهِ، بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ، اقْتَرَنُ^(١٨)

(١) س ح: المتحركين.

(٢) ت ح: وذلك.

(٣) ص ٨٧٢.

(٤) ح ط: همزة الوصل.

(٥) ص ٣٢٤. وفي الإتحاف ٢: ٣٩٣ أن نص التسهيل لا يزيل الإيهام.

(٦) ت: «لتعذر إدغامه». وفي الحاشية عن التواتي أن ما بعد ضبطه: «لسكون الثاني»، والثاني: نائب فاعل يحذف أي: وقد يحذف الثاني تخفيفاً. قلت: إنما يصح هذا في النسخ غير التي قرئنا على ابن مالك. أما التي قرئت عليه وزاد فيها ما في التنبيه الثاني بالإضافة إلى قوله «لاستثقاله» فلا. والحمد لله رب العالمين.

(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٩٣ أن الأصل «استخَذَ» على «استفعل» من تخذ. وفاء الكلمة تاء.

(٨) أي: كونه أول الكلمة. ط: «المدغم». ومثله في التسهيل. والمراد: الحرف الذي يدغم لولا تعذر الإدغام.

(٩) المحتسب ٢: ١٢٠.

(١٠) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(١١) ص ٢١٨٧. وسقطت الواو من ط. وانظر الإتحاف ٢: ٢٩٣.

(١٢) سقط «حين قال تنزل» من النسخ.

(١٣) سقط أيضاً «لأن المحذوفة». الثانية من النسخ.

(١٤) ص ٨٧٢.

(١٥) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء. ط: قوله تعالى وكذلك نجى المؤمنين في قراءة ابن عامر وعاصم.

(١٦) كذا. وأصل منه: «نُتَجِّجُو»، أدغمت الجيم الأولى في الثانية، وقلبت الواو ياء لأنها لام بعد كسر. ح: نجي المؤمنين.

(١٧) زاد في س: «وقوله». وفي حاشية ت عن التواتي أن الشارح يرد على من قال: إن «نجي» ماض مبني للمجهول. فجعله ماضياً ضعيفاً. انظر المغني ص ٦١٣.

(١٨) المدغم هنا: الحرف الذي كان يدغم فيه، لولا التعذر. ومضمر الرفع. ضمير الرفع المتحرك. واقترون: اتصل. وفك: فعل ماض مبني للمجهول نائب فاعله «نحو» في البيت ٩٩٧، لا ما اضطرب فيه المعريون. وحيث: للسببية تتعلق بالفعل فك.

إذا سكن آخر الفعل المُدغم فيه، لانتصاليه بضمير^(١) الرفع، وجب الفك لأن ثاني المثلين قد سكن فتعذر الإدغام. والمُرَاد بضمير الرفع: تاء الضمير ونون الإناث و«نا» الضمير^(٢) في نحو: رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدَنْ. وقد مثل ذلك^(٣) بقوله: ^(٤)

٩٩٧ - نَحَوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ،

تنبيه^(٥): فك الإدغام في ذلك واجب عند جمهور العرب. قال في «التسهيل»: ^(٦) والإدغام قبل الضمير لُغِيَّة. قال سيبويه: ^(٧) «وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَدَنْ ومَرَرَنْ^(٨) ورَدَدْتُ». وهي لغة ضعيفة. كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول^(٩) النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله. ^(١٠)

وحكى بعض الكوفيين في «رَدَدَنْ»: رَدَدَنْ. ^(١١) تزيد نوناً ساكنة قبل نون الإناث وتُدغمها^(١٢) فيها، لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكناً. وحكى بعضهم في «رَدَدْتُ»: رَدَاْتُ. وهي في غاية الشذوذ. ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكناً، وحافظ على بقاء الإدغام، فزاد الألف قبلها.

وقوله: ^(١٣)

= ويجوز أن تكون في محل نائب فاعل وهي بمعنى مكان، والبيت التالي استئناف. ومدغم: مبدأ نائب فاعله «فيه». ولذلك جاز الابتداء به وهو نكرة، أو لأنه صفة لمحذوف أي: حرف مدغم فيه. والجملة الاسمية: مضاف إليها حيث في محل جر. ولكون: متعلقان بالفعل سكن، وبضمير: بالفعل اقترن. وجملة اقترن: في محل نصب خبر المصدر كون المضاف إلى اسمه في المعنى. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١) س: بضمير.

(٢) سقطت مما عدا الأصل، مع تقديم وتأخير في العبارة.

(٣) سقطت من ط.

(٤) نحو: نائب فاعل فك، مضاف إلى «حللت ما حللته» على الحكاية. وما: مفعول به اسم موصول صلت جملة حللته.

س: «ما حللناه»: وزاد في ح: وفي.

(٥) سقطت من النسخ.

(٦) ص: ٣٢١.

(٧) الكتاب ١٦٠: ٢ وانظر منه ٢٥٥: ٢.

(٨) ط: رَدَدْنَا ومَرَرْنَا.

(٩) سقطت من النسخ. وأغفل «نا» الفاعلين نحو: رَدَدْنَا ومَرَرْنَا.

(١٠) أي: بالإدغام بعد دخولهما.

(١١) ط: «ردن» بدون ضبط.

(١٢) س: ط: يزيد نوناً ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها.

(١٣) سقطت من ط. والجزم للمضارع. وشبه الجزم: بناء فعل الأمر على السكون. والتخيير: جواز الإدغام والإظهار. وقفي:

اتبع، أي: استعمل تبعاً لما ورد عن العرب. وفي جزم: متعلقان بالمبتدأ تخيير. ولأنه أعمل فيهما جاز الابتداء به منكرًا. =

وفي جَزَمَ، وشَبِهَ الجَزَمَ، تَخَيَّرَ قُفِي
يعني: أن المُدغم فيه إذا سكن جزماً أو وقفاً^(١) - وهو المُراد بشبه الجزم - جاز فيه الفك والإدغام نحو: لم يَحْلُلْ ولم يَحُلْ، واحْلُلْ وحُلْ. والفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم،^(٢) وقيل: لغة غير أهل الحجاز. وإنما أدغم بنو تميم اعتداداً بتحريك الساكن^(٣) في بعض الأحوال، نحو: اردد القوم، ولم يردد القوم.
تنبيهات:

الأول: إنما جعل سكون الأمر في نحو «احْلُلْ» شبه^(٤) الجزم، لأن الأمر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم.

الثاني: يعني بالتخيير استواء الوجهين في الجواز. فالمُتكلَّم مُتخيِّر^(٥) في اتباع أيهما شاء. وليس المُراد استواءهما^(٦) في الفصاحة، لأن الفك لغة أهل الحجاز،^(٧) وبها جاء القرآن غالباً كقوله تعالى: «إِنْ تَمَسَّسْكُمْ حَسَنَةٌ»^(٨)، «وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غُصْبِي»^(٩)، «وَلَا تَمْنُنْ»^(١٠)، «وَإِغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ»^(١١) وجاء على لغة بني تميم قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيتين: «وَمَنْ يَرْتَدَّ» في «المائدة»^(١٢) وقراءة السبعة: «وَمَنْ يُشَاقُّ اللَّهَ» في «الحشر»^(١٤).

= وذكر «الجزم» من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير للبيان. والمراد: في جزم وشبهه. وجملة قفي: خبر تخيير. وفي حاشية ت عن التواتر أن التخيير هنا معارض بما ورد: «أخصص أبي» في البيت ٩٩٢، إلا إذا قيل: إن الحركة هنا واجبة بخلاف ما هناك فهي فيه جائزة.

- (١) الوقف: البناء.
- (٢) ط: لغة بني تميم.
- (٣) المراد أن تحرك الساكن بالتقاء الساكنين يجعل اللفظ ثقیلاً شبيهاً بنحو: اردد وندد، فيخفف بالإدغام. ويحمل عليه ما لا يلتقي بساكن. ت: «إذا تحرك الساكن». س: «إذ قد يتحرك الساكن». ح: «إذ يتحرك الساكن». ط: «اعتداداً بتحريك الساكن». وانظر التصريح ٤٠١:٢ والجاردي ص ٣٣٢.
- (٤) ط: يشبه.
- (٥) ت س: مخير.
- (٦) ط: استواءهما.
- (٧) انظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٩١.
- (٨) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران. وزاد في ت: تَسَوَّهْم.
- (٩) الآية ٨١ من سورة طه.
- (١٠) الآية ٦ من سورة المدثر.
- (١١) الآية ١٩ من سورة لقمان.
- (١٢) سقطت من ط.
- (١٣) الآية ٥٤.
- (١٤) الآية ٤.

الثالث: ^(١) إذا أدغم في الأمر على لغة بني تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها. وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس: **أُرْدُ وَاغْضُ وَإِفِرْ**، ^(٢) بهمزة الوصل. ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الرابع: ^(٣) إذا اتصل بالمُدغم فيه واو جمع نحو: **رُدُّوا**، أو ياء مخاطبة نحو: **رُدِّي**، أو نون توكيد ^(٤) نحو: **رُدَّنْ**، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب. كذا قالوه، ^(٥) وعللوه بأن الفعل حيثئذ مبني ^(٦) على هذه العلامات، فليس تحريكه بعارض.

الخامس: ^(٧) التزم المُدغمون فتح المُدغم فيه قبل «ها» غائبة، ^(٨) نحو: **رُدَّها** ولم يَرُدَّها، والتزموا ضمَّه ^(٩) قبل هاء غائب، نحو: **رُدَّه** ولم يَرُدَّه. قالوا: ^(١٠) لأنَّ الهاء خفية فلم يعتدَّ ^(١١) بوجودها، فكأنَّ الدال قد ولي ^(١٢) الألف والواو، نحو: **رُدَّا ورُدُّوا**. وحكى الكوفيون: **رُدُّها** بالضم والكسر، و**رُدَّه** بالفتح والكسر. وذلك في المضموم الفاء. ^(١٣) وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط في تجويزه الفتح. ^(١٤) وأما الكسر فالصحيح أنه لغة، ^(١٥) سمع الأخفش من ناس من بني عُقيل: **مُدَّه وِعَضَّه**، بالكسر.

والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: **رُدَّ القومَ**، بالكسر لأنها حركة التقاء الساكنين في

(٢) ط: وأمر.

(١) انظر التصريح ٤٠١:٢.

(٣) انظر التصريح ٤٠١:٢.

(٤) ط: تأكيد.

(٥) أي: العرب. وفي النسخ: «قالوا». فضمير الجماعة للنحاة كما في: عللوه. وانظر التصريح ٤٠١:٢ وحاشية يس عليه والاشموني ٢٥٢:٤.

(٦) ط: «أن الفعل حيثئذ مبني». وتخصيصه البناء فيه نظر، لأن المضارع كذلك يكون وهو غير مبني مع الضمائر. ثم إن البناء في الأمر هنا ليس على هذه الحركة مطلقاً. بل على حذف النون مع وجود الضمائر. وكان عليه أن يذكر ألف الاثنين أيضاً.

(٧) انظر التصريح ٤٠١:٢.

(٨) فيما عدا الأصل: هاء غائبة.

(٩) س: «ضمها». ط: ضمة.

(١٠) أي: النحاة.

(١١) س: فلم يعتدوا.

(١٢) ط: وليها.

(١٣) كذا. والمراد: المضموم العين. وضمة الفاء منقولة من العين للإدغام. وحكاية الكوفيين الكسر مع ضمير الغائب يجب أن تقيد بلغة غير الحجازيين، وإن كان أصلاً لالتقاء الساكنين، لأن أهل الحجاز يلتزمون ضم هذا الضمير على كل حال، ويثقل الانتقال من كسر إلى ضم، خلافاً لغيرهم الذين يحركونه بالكسر إذا ولي كسرة أو ياء ساكنة.

(١٤) كذا. وقد روى الكوفيون الفتح كما ذكر قبل. فلا وجه لتغليظه. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

(١٥) ط: لغية.

الأصل. ومنهم من فتح - وهم بنو أسد - قال: ^(١)

فَغَضَّ الطَّرْفَ، إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَّغْتَ، ولا كِلَابًا
وأما الضم فقال في «التسهيل»: ^(٢) ولا يُضَمُّ قبل ساكن بل يُكسر، وقد يفتح. انتهى. وحكى
ابن جني الضم ^(٣) أيضًا. وهو قليل.

فإن لم يتصل بالفعل «ها» الغائبة، أو هاء الغائب أو الساكن، ففيه ثلاث لغات: الفتح
مطلقًا نحو: رُدُّ وفِرَّ وعَضَّ - وهي لغة أسد وناس غيرهم - ^(٤) والكسر مطلقًا نحو: رُدُّ
وفِرَّ وعَضَّ - وهي لغة كعب ونُمير - والإنباع بحركة الفاء ^(٥) نحو: رُدُّ وفِرَّ وعَضَّ. وهذا
أكثر كلامهم. ^(٦)

٩٩٨ - وفك «أفعل»، في التعجب، التزم والتزم الإدغام، أيضًا، في: هَلُمَّ ^(٧)
لما ذكر جواز الفك والإدغام في المجزوم ونحوه - وهو الأمر - ^(٨) استدرك بيان حكم «أفعل»
في التعجب، وأنه ^(٩) قد التزم الجميع فكّه. قال في «شرح الكافية»: ^(١٠) مفكوك ^(١١) بإجماع.
قلت: كأنه يعنى إجماع العرب. فإن إدغامه غير مسموع في كلامهم، وإنما المسموع ^(١٢) الفك
في قوله: ^(١٣)

وقال نبيُّ المُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا وأحبب إلينا أن نكون المُقَدَّمَا

(١) جرير. ديوانه ص ٧٥ الكتاب ٢: ١٦٠ والارتشاف ١: ١٦٦ والعيني ٤: ٩٤ والأشموني ٤: ٢٥٢. يخاطب الراعي
النميري. ونمير: قبيلة من قيس عيلان. وكعب وكلاب من جدود جرير.

(٢) ص ٢٦٠.

(٣) هذا الضم مقيد بما كان فعله مضموم العين أصلاً. وإلا لم يجوز. ذلك لأن الضم هنا إنباع لحركة العين المنقولة إلى الفاء.

(٤) سقط «مطلقاً... غيرهم» من النسخ.

(٥) أي: المنقولة إليها من العين للإدغام. س ح ط: لحركة الفاء.

(٦) ط: «أكثر في كلامهم». وزاد في س: «وقوله»، وفي الأصل وط «ولما ذكر جواز... التعجب فقال». وسيكرر بعد
البيت حيث سقط من ط.

(٧) الفك: إظهار الحرفين المتماثلين. وأفعل أي ما يرد في: أفعل به! والتزم: وجب واطرد. وفك: مبتدأ خبره
جملة التزم، مضاف إلى أفعل على الحكاية. وفي التعجب: متعلقان بحال من أفعل. وعطف الجملة الفعلية
الثانية على الجملة الاسمية. وأيضاً: مفعول مطلق نائب عن مصدر: التزم، لا لفعل محذوف وجملة اعتراضية.
وفي: تتعلق بفعل «التزم» الثاني. وهلم: في محل جر على الحكاية. وحذفت الميم الثانية في الوقف. وسقط
الشطر الثاني من ت ثم الحق بالحاشية.

(٨) سقط الاعتراض من ط. (٩) ط: فإنه.

(١٠) ص ٢١٩٢.

(١١) ت: «لا يجوز». س ح: لا يفكون.

(١٢) س: سمع.

(١٣) في النسخ: «كقوله». والبيت للعباس بن مرداس، وقد مضى في شرح البيتين ٤٧٥ و ٤٨٣. وفي النسخ: «يكون». ط:
تكون.

وإن أراد جميع النحويين فليس كذلك، لأن بعض النحويين حكى عن الكسائي إجازة إدغامه. وأما «هَلَمْ» فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهات:

الأول: اختلف العرب في «هَلَمْ». فهي عند الحجازيين اسمُ فعلٍ بمعنى: أحضِرْ أو أَقْبِلْ. وهي عند بني تميم فعلٌ أمرٌ، لا يتصرف يلزم^(١) إدغامه. وإنما ذكرها هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعاً مَنْ قِيلَ له: هَلَمْ، فقال: لا أَهْلِمُ.^(٢)

الثاني: التزموا أيضاً فتح «هَلَمْ»، وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم. وإذا اتصل بها هاء غائب نحو «هَلْمُهُ»^(٣) لم تُضَمَّ بل تُفْتَح. وكذلك تُفْتَح^(٤) أيضاً، إذا اتصل بها ساكن نحو: هَلَمْ الرجل.

الثالث: تكون^(٥) «هَلَمْ» عند بني تميم فعلاً، إذا اتصلت^(٦) بها الضمائر المرفوعة البارزة وأُكِّدَت بنون التوكيد، فيقال: هَلَمْنا وهَلُمُوا وهَلُمِّي، بضم الميم^(٧) قبل الواو ويكسرهما^(٨) قبل الياء. وإذا اتصلت^(٩) بها نون الإناث فالقياس: هَلُمُنَّ. وزعم الفراء أن الصواب: هَلُمْنِ، بفتح الميم^(١٠) وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم،^(١١) ثم تُدْغَم النون الساكنة في نون الضمير. وحكى عن أبي عمرو^(١٢) أنه سمع من العرب: هَلُمْنِ يا نسوة، بكسر الميم مُشَدَّدةً وزيادة ياء ساكنة بعدها قبل نون الإناث. وحكى عن بعضهم: هَلُمْنِ بضم الميم. وهو شاذ. وعلى لغة بني تميم بنى أبو الطيب قوله:^(١٣)

قَصَدْنَا لَهُ، قَصَدَ الْحَبِيبِ لِقَاؤَهُ إِلَيْنَا، وَقُلْنَا لِلْسُّيُوفِ: هَلْمْنَا
فأكَّدها بالنون الشديدة.

- (١) س ح: «فلزم». ط: ملتزم.
- (٢) هذا ما يقال جواباً لما كان بمعنى: أقبل. ت: «لا أهلم». وهو جواب لما كان بمعنى: أعط. تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٢٧. وفي الارتشاف ٣: ٢١١ خلافه. وانظر الصحاح واللسان والقاموس والتاج (هلم).
- (٣) س ط: «فتح ميم». وانظر في «هلم» الارتشاف ٣: ٢١٠.
- (٤) سقطت من س.
- (٥) هلمه أي: هاته.
- (٦) ط: لم يضم بل يفتح وكذلك يفتح.
- (٧) (٧) في النسخ: لكون.
- (٨) فيما عدا الأصل: «فعلاً اتصل». وانظر حاشية يس ٢: ٤٠٢.
- (٩) س: «بفتح الميم قبل الألف ويضمها». وأغفل أمثلة نون التوكيد. وهي: هَلُمْنِ هَلْمَانَّ وهَلُمْنِ وهَلُمْنَانَّ.
- (١٠) ط: وتكسر.
- (١١) (١٢) سقطت من ت.
- (١٢) في النسخ: «وإذا اتصل». ط: فإذا اتصل.
- (١٣) في النسخ: بعدها يفتح الميم.
- (١٤) (١٤) في النسخ: وحكى أبو عمرو.
- (١٥) ح: «وحكى بعضهم». س: وحكى عن بعض العرب.
- (١٦) ديوانه ٤: ١٦٦ والارتشاف ٣: ٣١٠. وله أي: للموت. ولقاء: نائب فاعل الحبيب أي من حُب لِقَاؤِهِ إِلَيْنَا. هلمن أي: تعالي. والالف: للإطلاق.

الرابع: ^(١) ذهب بعض النحويين إلى أن «هَلَمْ» في لغة بني ^(٢) تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية، واستدلّ بالتزامهم فتح ميمها والإدغام. ولو كانت فعلاً لجرت مجرى «زُدَ» في جواز الضم والكسر والإظهار. ^(٣) وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يُخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين في كلامهم كثير.

الخامس: نقل بعضهم ^(٤) الإجماع على أن «هَلَمْ» مركبة. قلت: ^(٥) وفي «البيسطة»: ومنهم من يقول: «ليست مركبة». وفي كيفية التركيب خلاف: ^(٦) قال البصريون: مركبة من «ها» التنبيه ومن «لَمْ» التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ الله شَعْنَهُ، أي: جمعه. كأنه قيل: ^(٧) اجمع نفسك إلينا. فحذفت ألفها تخفيفاً، ونظرًا إلى أن أصل ^(٨) لام «لَمْ» السكون. ^(٩) وقال الخليل: ^(١٠) رُكِّبًا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج، ^(١١) إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الفراء: مركبة من «هل» ^(١٢) التي للزجر و«أَمْ» بمعنى: اقصِدْ. فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على ^(١٣) الساكن قبلها، فصار: هَلَمْ. ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين. وقول البصريين أقرب للصواب. ^(١٤) والله - سبحانه ^(١٥) - أعلم.



- (١) انظر التصريح ٤٠٢:٢.
- (٢) سقطت من ط.
- (٣) يعني: هَلَمْ. س: «والإتياع». وزعم ابن غازي أنه أصوب، لأن الإظهار لا يتصور. انظر الإنحاف ٣٩٤:٢ ح:
- (٤) ت: «بعض». ط: «بعض النحويين». وانظر الهمع ١٠٦:٢.
- (٥) سقطت من النسخ. وانظر الارتشاف ٢٠٩:٣.
- (٦) انظر التصريح ٤٠٢:٢.
- (٧) ح: «جمعه قيل». س: جمعه كأنه قيل تنبه.
- (٨) ت ح: الأصل في.
- (٩) يعني: قبل الإدغام كان الفعل: لَمْ.
- (١٠) الكتاب ١٥٨:٢.
- (١١) أي: حذفت همزة «الم» لوصل «ها» بها. والظاهر أنها حذفت لتحرك اللام مع الإدغام للميم الأولى في الثانية. فنقل حركة الميم كان قبل الحذف لا بعده، وقبل الدرج أيضًا.
- (١٢) كذا. والمشهور «هلا» للزجر عن البطء. انظر التاج (هل) وشرح البيت ٧٣٢. وهذا يقتضي حذف الألف كما حذفت لدى الخليل من «ها»، إلا إذا كان المراد هو اللغة غير المشهورة «هل».
- (١٣) ط: إلى.
- (١٤) ط: «إلى الصواب». وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٠.
- (١٥) ليست في ح. وزاد في ت و س: وتعالى.

[خاتمة الألفية]

ولما انتهى الكلام على ما قصد ذكره في فصل الإدغام - وهو آخر ما يُذكر في فصل التصريف - قال على سبيل التعريف: (٢)

٩٩٩ - وما بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا، عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ، اشْتَمَلْ فَأَخْبِر بَأَنَّ (٣) ما قصد جمعة في هذا النظم، واشتماله على أعظم المُهِمَّاتِ من هذا العلم، قد كَمَلْ. (٤) يقال: غُنِيَ بِكَذَا أَي: اهْتَمَّ بِهِ. والأفصح (٥) بناؤه للمفعول، وبناؤه للفاعل لغة (٦) حكاها في «اليواقيت» (٧) وأنشد عليها: (٨)

* عَانِ بِأَخْرَاهَا، طَوِيلُ الشُّغْلِ *

ثم ختم الكلام (٩) بحمد الله - تعالى - (١٠) والصلاة على نبيه (١١) - صلى الله عليه وسلم (١٢) - فقال: (١٣)

١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ، مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ، خَيْرِ نَبِيِّ، أَرْسَلَا

(١) سقطت من ط. ولعله يريد «باب» لأن التصريف فيه فصول هو بابها.

(٢) ح: «التقريب». وكمل: تم. والنظم: المنظوم. وجل المهمات: معظم ما هو مهم من مقاصد النحو وأحكامه. وما: مبتدأ اسم موصول خبره جملة كمل. وصلته جملة غنيت بجمعه. ونظمًا: حال من الهاء فصل بينهما بالخبر. وعلى: تتعلق بالفعل بعد. وجملة اشتمل: حال من فاعلي كمل. وزاد بعده في ط:

١٠٠٠ - أَحْصَى، مِنْ «الْكَافِيَةِ»، الْخِلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى، بِلا خِصَاصَةٍ

وأحصى: جمع. والكافية: منظومة الكافية الشافية. يريد: من ألفاظها ومعانيها. فقد ضمن كثيرًا من أبياتها في الألفية. والخلاصة: ما خلص وصفًا من الزوائد. واقتضى: أخذ. والخصاصة: الفقر والحاجة. وجملة أحصى حال ثانية من فاعل كمل. والكاف: مفعول مطلق لأحصى نائب عن مصدره. والتقدير: أحصى الخلاصة إحصاء مثل أخذه الغنى. انظر حاشية الخضري ٢: ٢١٤. والباء للمصاحبة تتعلق بصفة لغنى. ولا: نافية وقعت بين الجار والمجرور.

(٣) فيما عدا الأصل: بانتهاء.

(٤) سقط «قد كمل» مما عدا الأصل.

(٥) س: والأصح.

(٦) ط: لفية.

(٧) ح: «حكاها صاحب اليواقيت». وهو أبو عمر المطرزي صاحب ثعلب محمد بن عبد الواحد، المتوفى سنة ٣٤٥. انظر كشف الظنون ص ٢٠٥٣.

(٨) الأشموني ٤: ٣٥٥. والعاني: المعنني. وفي حاشية ت عن التراتي أن «عان» اسم فاعل من المبني للمعلوم غنِيَ، ولو كان من مجهول لقال: معنني، مثل مرمي، وأن حاشيته قد تمت بحمد الله والصلاة على محمد وآله.

(٩) في النسخ: الكتاب.

(١٠) ليست في ط.

(١١) زاد في س وح: محمد.

(١٢) زاد في ت: وشرف وكرم.

(١٣) ح: «وأحمد». ت س: نبيه.

١٠٠٢ - وآلِهِ الْعُرُّ الْكِرَامِ، الْبَرَّةُ وَصَحْبِهِ، الْمُنتَخِبِينَ، الْخَيْرَةُ



وقد نجز الكتاب المبارك، بحمد الله وعونه، على يد مالكة الفقير الراجي عفو ربه الغفار
عبدالله بن حسن الفخار. لطف الله به ووفقه. آمين. (١)



(١) ت: «كمل الكتاب، والحمد لله لوهب المعونة والهداية. والحمد لله بلا نهاية، والصلاة التامة على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه تسليمًا. نسخه العبد الفقير إلى الله، الراجي عفوهِ ورحمائه، محمد بن العباس بن عبدالله بن صالح الزواوي اليحياري - غفر الله له ولوالديه - لثلاثة وعشرين خلت من شهر صفر سنة ست وثمانين وسبعمائة. عرفنا الله خيرهُ وفضلهُ. والصلاة على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعلى آله وصحبه، وسلم».

س: «نجز بحمد الله - تعالى - وحسن عونه وتوفيقه الجميل، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله النبي الأصيل، يوم الأربعاء السابع عشر من ذي القعدة الحرام عام تسعة بعد مائة وألف، على يد كاتبه العبد الفقير إلى مولاه، الملتزم منه رضا، عبدالسلام بن محمد بن محمد بن قاسم بن عبدالله بن الهرثي الزرهوني، عامله الله بلطفه الخفي. وكتبه لنفسه، ثم لمن شاء الله من بعده، من نسخة يقال: إنها بخط الإمام الزياتي. عامل الله الجميع برحمته. اللهم اغفر لكاتبه وناظره وقارئه ومستمعهُ، ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين».

ح: «وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا. تم السفر الثاني، بعود الله تعالى وتوفيقه الجميل، من كتاب الشيخ الإمام العالم الصالح الزاهد أبي علي الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المالكي. رحمه الله - تعالى - ورضي عنه ونفعنا ببركاته آمين. وكان الفراغ منه زوال يوم الثلاثاء الوافي ستة عشر يومًا من جمادى الثانية عام المئتم للقرن العاشر. وكاتبه العبد المذنب الراجي عفو ربه وغفران ذنوبه أحمد بن إبراهيم بن يحيى بن سعيد التمجني. كان الله له ولوالديه ولجميع المسلمين. وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا. اللهم ارحم كاتبه وكاسبه وقارئه وناظره ومن دعا لهم بالرحمة. آمين يا رب العالمين».

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

١٢٠

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة لكل من أراد أن يتعلم
الدين والعلوم والآداب
والفنون والعلوم الدنيوية
والعلوم الدينية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في الماء والشمس والحرارة
التي هي في الجو والحرارة
التي هي في الجو والحرارة

منه ومنه من اسما الفز فبا وفسيد

[illegible][illegible][illegible]

وَقَدْ رَفَعْنَا فِي ذَٰلِكَ آيَاتٍ لِّكَ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُ

[illegible]

الملك والوزير
والنائبين من
السلطان

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا

وَقَدْ نَزَّلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَتِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ

فقله صرنا به كذا في كذا

وہی ہے جو ان کے لئے ہے۔

والله اعلم بالصواب

الفرقة من جماعة كبريت الحبيب التي اصبحت الفرقة الاولى

[illegible]

من بين هذه المراجع للمعروف بالادوية من الأدوية

[illegible]

فانتم اسلم الاله وانتم في نير فليفت
ازعكم ليغفلها مكسور والوحد ما وانه ان

والله اعلم بالصواب

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ وَأَتَيْنَاهُم بِطَارِيقٍ فَالْمُنَافِقِينَ أَتَيْنَاهُم بِبُحْرَانٍ فَاذْكُرُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ

والله اعلم بالصواب

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله

عن النضر بن وهب عن ابن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من ثمره

3

1

3.

الفهارس الفنية

١ - فهرس الآيات

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٤٥٦	٢٥١	١٧٧ : ٢ ، ١٤٢	٩٦	الفاتحة	٤
٤٦٣	٢٥١	٦٠٩	١٠٠		
١٤٢	٢٥٨	٤٠٣ ، ٢٤٩	١٠٢		
٤٣١ ، ٤١٨ : ٢ ، ٣٦٣	٢٥٩	٥٦٥	١٢٣		
٢٠٦ : ٢ ، ٣٥٩	٢٦٠	٦٠٩	١٣٥		
٥٩٦ : ٢	٢٦٧	٢٣٠	١٤٣	١٧٣	٧
٥٣٥ ، ٥٢٢ ، ٥٣٢	٢٧١	٥٩	١٥٠	٤٢٤	٧
١٧٠ : ٢		١٥٩	١٧١	البقرة	٦
٣٩٦ ، ٢٠١	٢٨٠	١٩٨	١٧٧		
٥٤٨	٢٨٢	١٧٧ ، ٦٢٤	١٨٤		
٥٧٣ ، ٥٢٢ : ٢	٢٨٣	٥٩٦ : ٢	١٨٥		
١٧٠ ، ١٦٤ : ٢	٢٨٤	٨٩	١٨٦		
١٥٠ : ٢	٢٨٦	١٥٢	١٩٧		
آل عمران		٤٠٥	١٩٨		
		١٥١	٢٠٥		
		١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ : ٢	٢١٤		
٤٢٧	٣٠	١٥٦	٢١٩		
١٥٠	٣٥	٢٧٦ ، ٢٠٧ : ٢	٢٢٨		
٣١٥	٤١	١٢٤ : ٢ ، ٦٢٢	٢٣٣		
٢٢٦	٦٢	٢٠٤ : ٢	٢٣٤		
١٨٩ : ٢	١٠٦	٩٣	٢٣٧		
٦٠٨ : ٢	١٢٠	١٢٣ : ٢	٢٤٦		
٢٣٠ : ٢	١٤٦				

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٥٨	٥٩ : ٢	١٥٩	٥٧٥	٥٨	٣٢٢ : ٢
١٧٩	١٢٩ : ٢	١٦٠	٤٠١	٧١	١٣١ : ٢
٨٠	٢٥٣	١٦٠	٤٠٠	٩٠	٤١٨ : ٢
٩١	٣٨٣	١٦٤	٣١٣	٩١	٦٢٠
٩٧	٥٩٢، ٦٣٣	١٧٠	٤٠٢	٩٥	٦٢٩
١٣٥	٣٣٥	١٧١	٢٢٦	١٣٧	٤٤٨
١٥٩	٤١١			١٤٣	٥٠٠ : ٢
	النساء	المائدة		١٤٤ - ١٤٦	٤٣٧ : ٢
١	٦٢٣	١	٤٠٠ : ٢	١٤٨	٦٢٠
٣	٨١ : ٢، ١٥٠	١٢	٢٢٠	١٥٤	١٦٣
٩	١٨١ : ٢	٥٤	٦٠٨ : ٢	١٦١	٤٥٠ : ٢
٢٦	١٣١ : ٢	٦٩	٢٢٩، ٤٤٧		الأعراف
٢٨	٣٥٥	٧١	١٢١ : ٢	٤	٣٧٦
٤٠	٢٠٥	٨٩	٩٣	٢٦	١٩٧ : ٢، ١٨١
٦٦	٣٣٥	١٠٥	٥٠ : ٢	٣٠	٢٦٩
٧١	٣٥٥	١٠٧	٥٦١	٣٩	٨٢ : ٢
٧٣	١٣٨ : ٢	١١٣	٢٣٢	٥٣	١٣٨ : ٢
٧٨	١٦٥ : ٢	١١٤	٦٣٨	٥٦	٣٥٩
٧٩	٣٧٢	١١٥	٣١٥	٥٧	٣٩٦، ٤٠٠
٩٥	٤٣٦ : ٢	١١٩	١١٢، ١١٠	٥٩	٣٩٥
١٠٠	١٧٠ : ٢	٤٣٦، ١١٦		٧٤	٣٧٢
١٠٥	٣٩٩	الأنعام		٩٥	١٣٥ : ٢
١٢٧	٢٩٩	١	٣٤٥	١٠٢	٢٣٠
١٢٨	٥٧٦ : ٢	١٦	٢٠٥ : ٢	١٢٤	٥٥٦
١٢٩	٣١٥	٢٥	١٤٩، ١٥٧	١٣٢	١٥٩ : ٢
١٣٧	١٢٩ : ٢	٣٨	١٣٥	١٥١	٦٤٧
١٥٧	٣٣٤	٥٤	٢٢٣	١٦٠	٢١٤ : ٢

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٧٥	٣٣ : ٢	يونس		١٣٥ : ٢	٣٥
١٨٥	١٧٧	١٦	٢٤٤	٢٥٢	٣٦
١٨٦	١٥١	٣٧	١٣٠ : ٢	٥٤٦ ، ٢٠٨ : ٢ ، ٣٩٩	٤٣
١٩٤	٢١٠	٤٢	١٥٧	٥٤٧	
٢٦٠	٢١٠ : ٢	٥٨	١٥١ : ٢	٢٧٨	٦٥
		٦٢	٢١٩	٣٩١	٨٥
	الأنفال	٧١	٣٣٢	٩٣	٩٠
٩	٦ : ٢	٨٨	١٣٨ : ٢	٦٨	٩٠
٢٥	٦٢ : ٢	٨٩	٦٨ : ٢ ، ٣٧٦	١٢٠ : ٢	٩٦
٢٩	١٤٤ : ٢			٢٣٠ : ٢	١٠٥
٣٣	١٣٢ : ٢				
٤٣	٢٥٩ ، ١٠٦	١	٢١٥ : ٢	الرعد	
٤٠	٥٢٣	٤	٣٦٥	٣٩٩ : ٢	٧
٥٧	٥٨٤ ، ٥٠٤ : ٢	١١	٢٢٩	٦٠٧	١٦
٥٨	٥٨ : ٢ ، ٦١٤	٤٣	٣٣٦	٦٢٠	٢٣
٦٣	٤٤٦	٨٥	٣٧٢	٥٤١ : ٢	٢٩
٦٨	٤٠١	٩٨	٦٢٨	٣٧٦	٤١
		١٠٥	٦٠٥ : ٢		
		١١١	١٥٥ : ٢	إبراهيم	
٣	٢٢٨			٦٣٦ ، ٦٣٢	٢ ، ١
٦	١٧٢ : ٢	٤	يوسف	٥٩١ : ٢	١٦
٣١	١٧٢	١٨	٢١٠ : ٢	١٥٣ : ٢	٣١
٣٦	٢١٠ : ٢	٢٠	٤٥٤	٣٧١	٣٣
٣٨	٣٩٨	٢٦	١٥٧	١٣٠ : ٢	٤٦
٤٠	١٥٠ : ٢	٢٩	١٦٧ ، ١٦٦ : ٢	٤٤٩ ، ٤٧٣	٤٧
٤٦	٤١٨	٣٥ - ٣١	٦٤٧		
٦٩	١٤١	٣٢	٣٥٣	الحجر	
١١٤	٣٦٣	٣٣	٤١	٤١٢	٢
			٦٦٨	٣٦٢	٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٧٢	٣٠	٥٧٤ : ٢	٧٧	٣٧٧	١١
٢٥٤	٦٠	٣٠٣	٩٦	٣٥٦	٤٧
٥٦٣ : ٢	٧٣	مريم	٢	النحل	١٧
٦٠٦ : ٢	٨٨				
٢٤٩	١٠٩				
٦٦٨	١١٢	٤٦٣	٥	٤٢٨، ٥٢٣، ٣٠٢	٣٠
الحج		١٥٤ : ٢	٤	١٥٠، ١٥٢	٤٩
		٣٥٧	١٧	٦٢٠	٦٦
		١٦٠ : ٢	٢٦	٣٩٩	٧٢
٢٩٠ : ٢	٢	٥٠٩، ٥٠٨	٣٨	٢٥٠	٧٨
٣٩٤	٣٠	١٦١	٦٩	٦٢٤	٨١
٢٩٨	٤٠	٥٩٥ : ٢	٧٤	٢٢٥٢	١٢٤
المؤمنون		طه		الإسراء	
٦٠٠	١٤	١٥٢	١٧	٣٩٥	١
٤١١	٤٠	٤٥٤	١٨	٣١٣	٣٦
٤٩ : ٢	٣٦	٤٥١ : ٢	٥٨	٢٤٩	٥٢
١٢١ : ٢	٣٧	١٤٤، ١٣٨ : ٢	٦١	٣٥٦	٦١
٦١٨	٦٣ و ٦٢	٧٥	٦٣	٢٣٠	٧٣
٦١٨	٧٠	٢٤٩	٧١	١٢٦ : ٢	٧٥
٦٤٠	٨٢ و ٨١	١٤٢ : ٢	٧٧	١٢٦ : ٢	٧٦
النور		١٦٧	٨٢	١٨٢ : ٢	١٠٠
		٦٠٨ : ٢	٨١	الكهف	
		١٣٥ : ٢	٩١		
٢٣١	٩	الأنبياء		٥٣٩	٥
٤١٨	٢٧			٤٦٦	١٨
٥٦٣ : ٢	٣٧			٢٠٩	٢٥
١٤٩	٤١	٦١٩	٥	٣٦٩	٤٤
٢٥٨ : ٢	٤٣	٦٤١	٣	١١٤	٧٦
١٥٠	٤٥	٢٦٩	١٥		
٢٧٢ : ٢	٥٨				

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفرقان		٨٢	٤٩ : ٢	فاطر	
١٠	٦٢٨	العنكبوت	١	٨١ : ٢	
١٨	٣٥٥	٢	١٢١ : ٢ ، ٢١٥	٣	٣٩٥
٢٠	٢٢٠	١٢	١٥١ : ٢	٩	٣٩٦
٢٥ ، ٤٠ ، ٢ : ٦٠		٣٦	٣٧٢	٢٨	٤٦٨
٣٦	٦٨ : ٢	الروم	٣٦	١٣٨ : ٢	
٤١	١٦٥	٤	٤٤٤ ، ٤٤٣	٣٧	٤٢٤
٥٩	٤٠٣	٩	٦٢٧	يس	
٦٨ و ٦٩	٦٤٠	٢٤	١٤٩ : ٢ ، ٣٢١	٢١ و ٢٠	٦٤٠
الشعراء		٤٨	١٦٩ : ٢	٢٦ و ٢٧	٤١٥ : ٢
٢٢٢ ، ٦٠ ، ٥٠	٢٤١	لقمان		٣٧	٥٦٠
٦٣ ، ٦٢٤ ، ٢٢٧		١٩	٦٠٨ : ٢	٧٨	٢٤٦ : ٢
١٠٢	١٧٨ - ١٧٧ : ٢	٢٧	١٨٥ ، ١٨٤ : ٢	الصافات	
١٣٢ و ١٣٣	٦٤٠	الأحزاب		٦٩	١٥٠
١٤٩	٣٥٦	١١	١٣٨	١٤٧	٦٠٩
١٨٣	٣٧٢	٣٣	٥٩٢ : ٢	١٥٣	٥٠٠ : ٢
النمل		٣٥	٢٧٥ : ٢	ص	
١٨	٢٤٤ : ٢	سبا		٣	٢١٠
٤٨	٢٠٦ : ٢	٧	٢٥٧	٢٣	٦٨
٨٤	٦٠٧	١٠	٦٦٢	٤٤	٥٣٧
٩٠	١٦٧ : ٢	١١	٥٧٤	٥٢	٥٧٤
القصص		١٤	٢٣٢	٨٢	٥٨١
٨	١٣١ : ٢	٢٤	٦١٣ ، ٦٠٩	الزمر	
١٧	١١٨ : ٢	٢٨	٣٦٤	١٧	٦٧٠
٢٢	١٤٥	٣٣	٤١٩	٣٦	٢٠٨
٧٦	٢١٩				

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٥٦	٦٧٤	الدخان	٧	٤٤٨ : ٢	
٦٤	١٤٩ ، ١٤٨ : ٢	٣٠ ، ١	٢١٩	النجم	
٦٧	٣٧٠	٥ ، ٤	٣٦٢	١٠٩	١٠
	غافر		٣٢	٥٥١	٣٢
١٦	٤٣٤	١٤	٢٨١	٢٣١	٣٩
٣٧ - ٣٦	١٤٦ : ٢	٣٢	٣٣٧	القمر	
٣٩	٤٣١ : ٢		الأحقاف	٨٩	٦
٨٢	٦٢٧	٥	١٤٩	٣٨٥	١٢
١٤٨	٥٧٨	١٢	٣٧٣	٢٩١	٤٩
	فصلت	٢٥	٢٦٦	٤٠٥ : ٢	٥٣
١٠	٣٦٢	٣١	٨٩	الواقعة	
٢٩	١٤٤	محمد		٥٠٦	٨
٤٦	٣٩١ : ٢ ، ٢٠٨	٤	٣١٨ ، ٥٠	٦٢٠	٤٨ ، ٤٧
٤٨	٢٤٩	٣٧ و ٣٦	١٧٦ : ٢	١٨٦ : ٢	٧٠
٤٩	٤٦٣		الفتح	٤٢٩	٩٥
	الشورى	١	٢١٩	الحديد	
١١	٤٠٥		الحجرات	٤٠٣	١٢
٢٠	١٦٤ : ٢	٥	١٨٣ : ٢	٦٢٨	١٨
٥١	١٤٧ : ٢		ق	١٢٨ : ٢	٢٩
٥٣ ، ٥٢	٦٣٦			المجادلة	
	الزخرف	٩	٤٢٩	١٠٥	٦
١٩	٢٤٤	١٦	٤٢٩	الحشر	
٦٠	٣٩٨	٢٣	١٥٢	٦٠٨ : ٢	٤
٧٧	١٥٠ : ٢		الذاريات		
٨٤	١٦٣	١	٣١٣		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المرسلات	٥٩٤ : ٢	٢٩ - ٢٨		الممتحنة	
٤٣٦ : ٢	٣٢	المعارج		١٠٥	١
٤٣٥	٣٥	٢٤٢	٧ ، ٦	٢٦٨	١٢
النبا		نوح		الصف	
٤١٣ : ٢	١	١٤٤ : ٢	١٢	٣٧٥	٥
٦٣٧ ، ٦٣٦	٣٢ ، ٣١	٣١٤	١٧	١٤٥ : ٢	١٢ - ١١
التكوير		١١٤ : ٢	٢٣	١٣١ : ٢	٨
٢٥١	٢٤	٤١١	٢٥	المنافقون	
البروج		الجن		٢٢١	١
٦٣٣	٥ ، ٤	٦١٠ ، ٥٧٥	١١	الطلاق	
الانشقاق		١٦٦ : ٢	١٣	٤٧٣	٣
٤٠٤	١٩	المزمل		١٥١ ، ١٥٠ : ٢	٧
البروج		١٢١ : ٢ ، ٢٣٢	٢٠	الملك	
٣٩٩	١٦	المدثر		٧١	٦
الأعلى		٦٠٨ : ٢	٦	٦٠٣ ، ٥٩٦ : ٢	٨
٥٤٧	١٧	الإنسان		٦٢٨	١٩
الفجر		١٥٤ : ٢	١	القلم	
٥٦٧ : ٢	٢٨	١١٤ : ٢	٤	٢٣١	٥١
البلد		٤٠٢	٦	الحاقة	
٤٥٧	١٤	٦١١	٢٤	١٨٢	٢ ، ١
الشمس		القيامة		٢٠٣ : ٢	٧
٤٣٣ : ٢	٢	٥٨ : ٢	١	٥٧٣	١٣
١٥٠	٣	٣٢٢ : ٢	١٥	٣٠٣	١٩
				٤٣٩ : ٢	٢٥

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٤ و ٣	٤٣٣ : ٢	العلق		٢	١٧٢
١٠	٥٨١ : ٢	١٥	٥٧٩ ، ٣٩٨ : ٢ ، ٦٣٦	٣	٤٠٩ : ٢
١٣	٤٤ : ٢	١٦	٦٣٦	قريش	
				٢	٥٢٢
		القدر			
١ و ٢	٤٣٣ : ٢	٤	٦٠٥ : ٢		
٥	٥٩ : ٢	٥	٣٩٦		
		العصر			
١	١٥٧ : ٢	٢ ، ١	٢١٩		



٢ - فهرس الحديث والآثر

الحديث	الصفحة
اتقى الله امرؤ فعل خيراً ثيب عليه	٢ : ١٤٥
إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيا الشواب	٢ : ٤٣
إذا ذكر الصالحون فحيّهل بعمر	٤٤
أسامة أحب الناس إليّ ، ما حاشى فاطمة	٣٥٢
اسق رقاش فإنها سقاية	٢ : ٥٠٨
اسكن حراء ، فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد	٦١٠
ألا أخبركم بأحبكم إليّ ، وأقربكم مني مجالس...	٥٥٠
اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف	٧٩
اللهم اغفر لي خطائتي	٢ : ٥٢٨ - ٥١٧
أما بعد ما بال أقوام	٢ : ١٨٩
إن أبا بكر رجُلٌ أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس	٢ : ١٦١
إن أبا بكر رجُلٌ أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس	٢ : ١٦١
أنح هذا النحو يا أبا الأسود	٢٤
إن الرجل ليُصلي وما كُتِبَ له نصفها وثلاثها...	٦٣٥
إن الله ملككم إياهم	١٠٩
بعين ما أرى نك ، وبجهد ما تبلغن	٢ : ٦٠
بينكما البعير فخذاه	٥١ : ٢
ثم أتبعه بست من شوال	٢ : ٢٠٤
خمس ذور	٢ : ٢٠٦
دفن البناء من المكرومة	٢ : ٤١٠
شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه	٢ : ١٣٥
صلاة الليل مثني مثني	٢ : ٨١

الصفحة	الحديث
٢٠٣ : ٢	ضَمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا
٤٤٧	غَزَوْنَا مَعَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِي
١١٧	غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ
١٦٨ : ٢	فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا
٥٢٨	فِيهَا، وَنَعِمْتَ
١٤٤ : ٢	فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذَنُ بِرِيحِ الثَّوَمِ
١١٥	قَطُّ قَطُّ، بَعَزَتِكَ
١٥١ : ٢	قَوْمُوا فَلَا تُصَلُّ لَكُمْ
٥٧٤ : ٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَأْمُرُنِي إِذَا حِضْتُ أَنْ أَتَزَرَّ
٣٧ : ٢	كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عَمْرُ
١٤٤ : ٢	لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَارٌ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ
١٤٤ : ٢	لَا تَشْرَفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ
١٨٣	لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ : كَثُرَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ
١٥١ : ٢	لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ
٦٨	لَخُلُوفُ قَمِ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ
١٨٢ : ٢	لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطُمْتَنِي
١٨٢ : ٢	لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ
١٩٤	لَوْلَا أَنَّ قَوْمُكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِجَاهِلِيَّةِ
١٩٤	لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ ...
١٩٤	لَوْلَا حَدَثَانُ قَوْمِكَ ...
١٩٣	لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكَفَرٍ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ
١٩٣	لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِالْجَاهِلِيَّةِ
٤٩٨ : ٢	لَيْمَنُكَ لَثْنُ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ
٦٥	مَنْ تَعَزَّى بِعِزِّ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا
١٦٣ : ٢	مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مِنْ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ
٣٦ : ٢	نَحْنُ - مُعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ - لَا نُورِثُ
١٧٩ : ٢	نِعَمَ الْمَرْءُ ضَهَبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعِصِهِ
٥٢٥	نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ

الصفحة	الحديث
٤٤٨	هل أنتم تاركو، لي، صاحبي؟
٥٧٤ : ٢	وإن كان قصيراً فليتنز به
٤٦٣	وَحَجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً
٦٠ : ٢	ومن عِصَةٍ ما ينبتن سَكِرُها
٦٤٩	يا عظيمًا يُرَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ
٢٦٣	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار



٣ - فهرس القوافي

القافية	القائل	الصفحة	القافية	القائل	الصفحة
بنة	هند بنت أبي سفيان	١٢٣	ع		
الأشنب		٤٩:٢	قضاءها	قيس بن الخطيم	٣٧٧
شَنَب	ذو الرمة	٦٣٥	دواء	مسلم بن معبد	٥٨٧
نصيب		١٥٤:٢	سواء	أبو حزام العكلي	٢٢٥
مُعْتَب	الغطمش الضبي	١٨٢:٢	الفتاء	الربيع بن ضبع	٢٠٩:٢
الضباب	رؤية	٣٧:٢	فناء	مجنون ليلي	١٢:٢
الشيْب	أبو قيس بن رفاعه	٧٧	الذلفاء		٥٨٢
جالِب	الفضل بن عبد الرحمن	٤٢:٢	الدلاء		٣٥٣
تحسب	الكميت	٢٥٢	نجلاء	عدي بن الرعلاء	٤١٢
الأدب		٢٤٨	السَّعْلَاء	أبو المقدام	٢٥٧:٢
أطيب	الفرزدق	٥٥٤	اتَّلاَئِها		٢٠٤
غريب	أبو أبي الحدرجان	٦٧٥	ب		
قريب	هدبة بن الخشرم	٢١٢	اضطرب	أبو داود الإيادي	٦٠١
تكذيب	جنوب	١٢٠	أقربا	العجاج	٣٩٣
خطيب	صالح بن عبد القدوس	٤١١	القصبا	رؤية	٤١٨:٢
فأعرب		٣٧٤:٢	جذباً	رؤية	٤٠٥:٢
وغاربة	أبو الفخر الكلابي	٤٢٣	كلابا	جرير	٦١٠:٢
شبابها		٥٢٤	مجتنباً		٥٢:٢
طلابها	أبو ذؤيب	٦٢٥	صحبا		١٢٠
عَجِب		٦٢٣	أصبى	المتنبي	٧:٢
العواقب		٨٤	مُتَقَبَا	الحطيفة	٣٨٦
واهب		١٥٥:٢			

القافية	القائل	الصفحة	القافية	القائل	الصفحة
المواكب	الحارث بن خالد	١٨٢ ، ١٨: ٢	الأساءة		٤٠٩: ٢
الكواكب	النابعة	٢٠: ٢	عامدات		٢٣
الْقُلُبُ	عمارة بن عقيل	٢٢٥: ٢	الغفلات		٢٤٠
قارب	سواد بن قارب	٢٠٨	شَيرات	جعيشة البكائي	٥٥٤: ٢
طالب	معاوية بن أبي سفيان	٤٥١	فَشَلَّتْ	كثير عزة	٦٣٧
راكب	ذو الرمة	٤٥٩	أَجَنَّتْ	شبيب بن جعل	١٣٩
الذهب	أبو ثواب	٥٥٢	شِقْوَتُهُ	نقيع بن طارم	٢١٦: ٢
الذوائب	القطامي	٤٤١	رَفَرَاتِهَا		٢٧٢: ٢
حيب	هشام بن معاوية	٥٧٩		ج	
تَرْكِبُ		١٤٧: ٢	تَأَجَّجَا	عبد الله بن حر	٦٤٠
الثعالب	الأحوص	٣١٧	فَاعِجُ		٥١٤
كلب	واشق	١١٩	الإرتاج	ابن ميادة	٨٩: ٢
للأريب		٥: ٢	دارج	عمرو بن جندب	٦٢٩
للشبيب	سلامة بن جندل	٢٣٦		ح	
للعجب	أبو الأسود الدؤلي	٨: ٢	شيحا	مضر بن ربيعي	٥٧٧: ٢
وشبيب	حسان	٥٦٨	صباحا		٢٤٠: ٢
هَبِّي		٢١: ٢	أَلَا حَةَ		٤١٥: ٢
رايبي	الفرزدق	٧١	قَرْحُ	شقيق بن سليك	٢٠٠: ٢
عَطْفُهُ		٣٩٢	مَبْرَحُ		٤٢٣
أودى بها	الأعشى	٢٦٧	تَصَوَّحُ	جران العود	١٥٨
	ت		فارح	أشجع السلمي	٤٩٦
شمالات	جذيمة الأبرش	٦١: ٢	صفائح	توبة بن الحمير	١٨٢: ٢
ودعيت	السموئل	٦٤: ٢	السلأح		٤٤: ٢
طَوْنُتُ	سنان بن فحل	١٥٤	سبوح		٢٧٢: ٢
فاشترت	رؤية	٢٧٧	تسريح	أوس بن حجر	١٩: ٢
تبيت	عمرو بن قعاس	٤١٤	فاستراحوا	سعد بن مالك	٤١٩

الصفحة	القائل	القافية	الصفحة	القائل	القافية
٦٠١	أبو نواس	جُدَّة	٢٦٧	زياد الأعجم	الواضح
٨:٢		ازدياد	٩:٢		التفاح
٨٩	جرير	الأزئد	١٨٥، ١٨٤:٢	ليد بن ربيعة	الفلاح
٤٤٦	الفرزدق	الأسد	٤٤:٢		سلاح مسكين الدارمي
١٤٧	الأشهب بن رميلة	أم خالد	٥٦٥	جرير	بمُسْتَبَاح
١١٠:٢	عوف بن عطية	بداد	١٤٥:٢	عمرو بن الإطنابة	تستريح
٢٢٦:٢	ذو الرمة	الجلد	د		
٤١٥:٢	حسان بن ثابت	رَمَاد			أُدْ
٩٢	قيس بن زهير	زياد	١٢١		أسد
٢٥:٢	شريح بن الأحوص	سَعْد	٦١٤		الشهودا
٦٧٢	أبو زيد الطائي	شديد	٤١		أَحْدَا
١١٢		ماجد	١٢٤:٢		تمعددا
١٦٠		مَعْد	١٢٢:٢	العجاج	الجوادا
١٣٦	طرفة بن العبد	الممدد	٦٥٤	جرير	سجودا
٥٢٧	زهير بن أبي سلمى	الموقد	١٨٥:٢		الشهودا
٤٣١:٢	النابعة الذبياني	التكد	٥٧:٢	رؤية	عَوْدَا
٣٦٣:٢	طرفة	المتشدد	٢٠٢	الفرزدق	فَتَّهْدَا
٢٣٠	عاتكة بنت زيد	المتعمد	١٧٨، ١٣٩:٢		مُرْدَا
٢٩٢:٢	القطامي	صُدَاد	٧٩	الصمة القشيري	مسَهْدَا
١٠٩		والد	٣١٦	الأعشى	زادا
٣٠٩		للود	٥٣٠	جرير	واحدَه
٣٤	النابعة الذبياني	قَدِن	٧٣		مزيد
١٠٥	أبو ذؤيب الهذلي	بعدي	١٧٦	عبد الله بن عنمة	فديد
١١٥	حميد الأرقط	قَدِي	٤٧٢	زيد الخيل	نَقْد
ر			٣٦٧:٢	الفرزدق	الجهْد
٥٢٥		وَجَز	٢٣٢:٢		وَعَدُوا
٢٨٣:٢	حكيم بن معية	وَنُمَز	٥٦٣:٢	الفضل بن العباس	قَصْدُه
			٤٠٨:٢		

القافية	القائل	الصفحة	القافية	القائل	الصفحة
نَهْزُ		٣٩٢:٢	عُمُرُ	جرير	٦٦٦
كَسَرُ	العجاج	٥٨٢:٢	عاقِرُ	أبو طالب	٤٧١
الشجرُ	طرفة بن العبد	٦٢٦	عامِرُ		١٧٤:٢
فَجَبَرُ	العجاج	٤٥٣	مُكَفِّهَرُ		٤٩٨
الذَّارُ	هند بنت عتبة	٤٣	اليهَارُ	أبو دواد الإيادي	٣٩١
اعتذرُ	ليبد	٤٢٣	طائرُ	عمر بن أبي ربيعة	٥٠١:٢
الحَصَرُ	امرؤ القيس	٣٤:٢	ذَيَّارُ		٩٨
أَخِرُ	الحارث بن المنذر	١٥٧:٢	تنظُرُ	جميل بثينة	١٢٠:٢
أَقْتَرَا	الكميت	٥٧٥	تَذَكَّرُ	زهير	٢٤:٢
سَقَرَا	بجير بن زهير	٤٥١	تَصَفَّرُ	تأبط شرّ	٢١٢
بارا	عدي بن زيد	٢٢٥:٢	آسِرُ		٣٩٣
البَدْرَا	ابن قيس الرقيات	٤٧١	الكبَارُ	الأعشى	٦٥٧
الحجورا	رجل من سليم	١٤٩	الأُرْزُ	الفرزدق	٥٠١
دارا	عدي بن زيد	٤٩٧	جارُها	منصور بن مرثد	١٥٤:٢
شَرَا		٦٥٥	عصيرُها	مضر بن ربيعي	٤٦٨
شطيرا	رؤية	١٤٥:٢	مقاديرُها	الأعور الشني	٤٠٧
عقيرا	أمية بن أبي الصلت	١١٤:٢	غارُها	زهير بن أبي سلمى	٢٢٧:٢
عُمَرَا	جرير	١٢:٢	مَسَوْرُ		٤٣١
فِيْجَبَرَا		٤١٥	الغَدِرُ		١٤٢
نارا	أبو دواد الإيادي	٤٤٥	العُسْرُ		٤٣٨
وتأزرا	الفرزدق	٢٣٨	عامِرُ		٦٠٦
الكفارَا		٤٥١	القطرُ	ذو الرمة	١٩٧
جَارَة	الأعشى	٣٦٨	وبارِ	الأعشى	١٠٩:٢
العشيرةُ	أبو دهل	٥٣٧	نارِ	سعد بن قرط	٦١٣
غيرُهُ		٣٤٥	مين عارِ	سالم بن دارة	٣٧٢
ضَرَرُ		١٦٥	كَلَدِرُ		١٦٦
ناصرُ		٩٨	فأجديرِ	عروة بن الورد	٥٠٩
المَازِرُ	عمر بن أبي ربيعة	٥٠١	الصَّبِرُ	يحيى بن طالب	١٠٧

الصفحة	القائل	القافية	الصفحة	القائل	القافية
	ز		٦١٤	دريد بن الصمة	صَبْر
٦٦٥	رؤية	التنزي	١٧٨:٢	المهلهل	زير
	س		١٢٨	النابعة الذبياني	فجار
٦٤٥	المتنبى	نسيسا	١٧٤		الأوبر
٥٠١		أسبى	١٥١:٢	النابعة الذبياني	دَوَار
١٣:٢		فقعس	٥٤٨		خَمَر
٤٥١	أبو زيد الطائي	عبوس	٣٧٠	النابعة	حُذَار
٥٣٧	يزيد بن الطثرية	الممارس	١٤٧:٢	أنس بن مدركة	البَقَر
١١٩	لاحق	فرس	٥٧٩	كثير	بالقمر
٧١:٢	طرفة	الفرس	١٥٦:٢		بالجار
١٢٢	شمّر	فرس	٤٧٢	أبو يحيى اللاحقي	الأقدار
٥٨٥، ٣٠٤		اجبسي	٥١٥:٢	جندل بن مثنى	بالعواور
٣٩٩:٢	المتنبى	قاسي	٢٣٩	حسان بن ثابت	التناير
١١١	رؤية	ليسي	٤٠٩	الفرزدق	الأشبار
	ش		٢٥٨:٢	الأقشر	الأشقر
			١٣٧	العرجي	الشمر
٥٨١:٢		مُدْمَشْ	٦١٠	جرير	قَدَر
	ص		٤٤١		كالنسر
٢٥:٢	عدي بن زيد	للقينص	٥٤٩	الأعشى	للكاير
	ط		١٧٤	رائد بن شهاب	عمرو
٥٦٦	العجاج	قَطْ	١٠٤	الفرزدق	الدّهاري
٦٢:٢		قَطْ	٥٠١		الدّهري
٤١٣	المتنخل	الرياط	١٨٤:٢	عدي بن زيد	اعتصاري
	ظ		١٩:٢	العجاج	عذيري
٤٨٣:٢	أمية بن خلف	عكاظ	٢٢٤:٢	الفرزدق	عشاري
			٥٣٨:٢	أبو جندب	منزري
			٩٤	أبو النجم	أسيرها

القافية	القائل	الصفحة	القافية	القائل	الصفحة
فاضطجع	ع	٥٧٦:٢	شفيعها	قيس بن الملوح	١٩٢:٢
تَقَطَّعَا	منظور بن حبة	٢١٤	أَمْنَعُ	عباس بن مروان	٥٧٤
تمنعا	أبو زيد الأسلمي	٦٤:٢	تَدَعُ	أبو عمرو بن العلاء	٩٢
الجزعا	عوف بن خزع	٦٥:٢	بَلَقَعَ	العباس بن مرداس	١١٩:٢
الفنعا	محمد بن يسير	٤٦٠	مَجَمَعَ	وقاع	٢٩٩:٢
مِسْمَعَا	الأعشى	٣٠٣	الراقع	أنس بن العباس	٤٩٤:٢
الرداعا	مالك بن زغبة	٢٢:٢	لكاع	الحطيئة	٦٨١
طالعا	القطامي	٤٣٣	واهجعي	أبو النجج	٦٧٣
مطيعا		١٠٥	ف		
مُضَاعَا	عدي بن زيد	٦٣٨	السوفا	رؤبة	٤١
رَفَعَا	الأضبط بن قريع	٦٩:٢	العواطفُ		٤٤٧
وَضَعَا	أنس بن زنيم	٢٢٦:٢	مَطْنِفُ	الشنفرى	٥٦٥
سَعَا		١٦٠	أَعْرَفُ	الفرزدق	١٤٠:٢
الأصابعُ	الفرزدق	٢٩٨	الرصِفُ	جرير	٤٥٠
أَطْمَعُ	مجنون ليلي	١٥٨	السَّدَفُ	سعد القرقر	٥٤٩
تُصْرَعُ	جرير البجلي	١٦٥:٢	تُعْرِفُ	الحطيئة	٧١:٢
تَنْفَعُ	المثلث المري	١١٤:٢	شغوف	ميسون بنت بحدل	١٤٧:٢
مُسْتَبَعُ	أبو ذؤيب	٢٤٨	لِمُسْتَعْطِفٍ		٨٩:٢
ناقعُ	النابعة	٥٦١	شافي	بنت مرة الحارثية	٦٤:٢
النقيعُ	نقيع بن جرموز	٦٧٠	ق		
وارعُ	النابعة	٤٣٦	اتَّقُ		١٥٠
جُبِعَ	الحادرة	٥٧١:٢	المخترقنُ	رؤبة	٥٣
مصارعُ	البعيث	٤١٥	أولقا		٨٥
المفرعُ	الأفوه الأودي	١٣٨	تسرقُ	أنس بن أبي إياس	٢٢:٢
قطعُ		٤٠٦	منطيقُ	جرير	٥٣١
الأصابعُ		٤١٦	صديقُ		٢٣١
شعاعهُ	عاتكة بنت عبد المطلب	٣٠٧			

الصفحة	القائل	القافية	الصفحة	القائل	القافية
٦٢١	عمر بن أبي ربيعة	رَمَلا	٥٧٤:٢	الممزق العبدى	المطوَّق
١٠٥		فَشَلا	٢٢٨	بشر بن أبي خازم	شِفاقِ
٥٨٧:٢	جرير	غَلِلا	٥٣:٢	كعب بن مالك	تُخَلِّقِ
٣٥٢	الأخطل	فَعالا	٩٢	رؤية	تَمَلِّقِ
٢١٠		فِيخَذَلا	٣٨٠:٢		الرَزَقِ
١٩٣	المعري	لَسالا	٣٤٧:٢	عياض بن أم درة	الميثاقِ
٣٠٣		موثلا	١٢٠:٢		العتيقِ
	الأعشى	نَجَلا	٤٠٦	امرؤ القيس	وترتقي
		٤٥٠		ك	
٤٢٦		نوالا	٦٧٥	رؤية	عَساكَا
٣٢٩		سربالا	٥٨٠:٢	رجل من حمير	عَصِيكَا
٦٣٨		ضَلِلا	٢٤٥	عبد الله بن همام	هالكا
٤٢٢		عَذولا	٣٣٥:٢	رؤية	رُمَكَا
١٩٠		الأخوالا		ل	
٤٧١	القلاح بن حزن	أَغفلا			عِجْلُ
١٤٤	الفرزدق	الأغللا	٤٥١:٢		بَجْلُ
٣٩٤	رؤية	حَاطِلا	١١٦	طرفة بن العبد	بَذالُ
٥١٩	أوس بن حجر	أَنحَوَلا	١٧١	غيلان بن حريث	وَصِلُ
٤١٣	جميل بثينة	جَلِلة	١٣٨		جَمْلُ
١٤٦	كثير عزة	صِقَالِها	١١٩	شدقم	السربالُ
٥٨٦	الكميت	المطوَّلُ	٢٥٧:٢	العجاج	الحَبْلُ
١٣٥:٢	جرير	أَشَكْلُ	٢٥٨:٢	طرفة بن العبد	تَمِلُ
٢٠٨	الشنفرى	أَعَجْلُ	٥١٠:٢	كعب بن جعيل	المَعْلُ
١٦٢	غسان بن ولة	أَفْضَلُ	٤٠٢:٢	ليبد بن ربيعة	إيقالِها
٣٢٩:٢	ليبد	الأناملُ	٢٦٧	عامر بن جؤين	الأملا
١٠٥	ليبد	الأوانلُ	٣٦٣	رجل من طيء	تَبالا
٤٣٧		قَلِيلُ	١٥٣:٢	أبو طالب	دُلا
٣٠٩		مُهْمِلُ	٤٦٧		

الصفحة	القائل	القافية	الصفحة	القائل	القافية
٤٤٩:٢	كعب بن مالك	الدُّبْلِي	٨٩	جرير	تَعَوُّلُ
٣٦١	ليبد	الدَّخَالِ	٣٩٤	الشنفرى	تَفْعُلُ
٤٠٧	امرؤ القيس	الرواحِلِ	٩٣	حندج بن حندج	صُولُ
٤٥٨:٢	العجاج	الفُطْحَلِ	٤٣٦	مربال بن جهم	قَلِيلُ
١٤٦	أبو ذؤيب	القُبْلِي	٢٤٤:٢	نصيب	الكمالُ
٣٠٤	امرؤ القيس	المالِ	٦٧٠	أوس بن غلفاء	مالُ
٣٧٨	امرؤ القيس	المتفضِّلِ	٥٢٤	أبو طالب	حمائلُ
٣٥:٢	عبيد بن الأبرص	بخالِ	١٣٦:٢	المقنع الكندي	قَلِيلُ
٤٠٧	مزاحم العقيلي	مَجْهَلِ	٤٠٦	القطامي	قَبْلُ
٣٧١	امرؤ القيس	مرَحَلِ	١٩٨	السموئل	جَهُولُ
٣٩٣	بشار بن برد	نَزَالِ	٦٣:٢	النمر بن تولب	مُحوَّلُ
١٤٢:٢	امرؤ القيس	فحومِلِ	١٩٠	الكميت بن زيد	المعوَّلُ
١٧٤:٢	الأعشى	نَتَقِلُ	٣٢٣:٢	زهير	النَّبَلُ
٢٨١:٢	أبو سعيد المخزومي	النُّجَلِ	٢٠٣	أم عقيل	نبيلُ
٦١٣:٢		الشُّغْلِ	١١٩:٢	حاتم الطائي	داخلُهُ
٦٣٤	امرؤ القيس	حنظَلِ	٤١٦	أبو ثروان	أُظْلَلُهُ
١٥١	أمية بن أبي الصلت	العِقالِ	١٤٩:٢	عامر بن جوين	أَنَعَلُهُ
٢٣٩	مجنون ليلى	أمثالي	٨٥	ابن ميادة	كاهلُهُ
١١٢	زيد الخيل	مالي	٢٩٥	الأخطل	نوافلُهُ
٢٠٥:٢	الحطيئة	عِيالي	٣٣٨		عملُهُ
١٠٤	الفرزدق	مثلي	٦١٤	الفرزدق	خيالُها
١٩٠:٢	أبو ذؤيب	شُعْلِي	٥٢٣:٢	أنيف بن زبان	طِيالُها
٤١٣، ٢٩٨	امرؤ القيس	لييتلي	٣٩١:٢	امرؤ القيس	بِنْبَالِ
١٩:٢	امرؤ القيس	فأجملي	٩:٢	امرؤ القيس	يَبْذِلُ
	م		١٥٥:٢	ذو الرمة	تَوْهَّلُ
			٢٣٢		سُؤْلُ
٥٦	رؤبة	ظَلَمَ	٦٨٠	أبو النجم	عَنْ قُلْ
١٢١:٢، ٢٣٣	علاء بن الأرقم	السَّلَمَ	١٧١	عبيد بن الأبرص	حلالِ

الصفحة	القائل	القافية	الصفحة	القائل	القافية
٥٢٥	تأبط شرًا	نَيْمٌ	٤٢٢:٢	الطرماح	شِبَامٌ
١٦٤:٢	زهير	حَرِمٌ	٥٠٨	علي بن أبي طالب	أَكْرَمَا
٤١٢	زياد الأعجم	الحليمُ	٦٠٢	مروان بن سعيد	أَلْقَاهَا
١٨٦:٢	مجنون ليلي	الحمائِمُ	٣٥:٢	جرير	أُمَامَا
١٤٤	الأخطل	صمِيمٌ	٤٩٧:٢	المتلمس	ابنَمَا
٦٤٥	ذو الرمة	غَرَامٌ	١٧٥:٢	حسان بن ثابت	دَمَا
١٦٨:٢		ظَالِمٌ	٢١٢	رؤبة	صائِمَا
٥٧٥:٢	زهير	فيظَلِمُ	٢٤٠:٢		ظَلَامَا
٤٧١	الكميت	قُرْمٌ	١٣٣:٢	الحصين بن حمام	عَلَقَمَا
١٧٦:٢		كَرْمٌ	٥٦٩	العجاج	الْقَدَمَا
٥٦٦:٢	علقمة	مغيومٌ	٤٥٠	درني بنت ععبدة	فدعاهُمَا
٣٥	الأحوص	السلامُ	٣٧٨	امرؤ القيس	مَتَيَمَا
٢٢٠	الفرزدق	مُسْتَسْلِمٌ	١٠٨:٢	العجاج	مُذَامَا
٥٨٣:٢	أبو وجزة	المنعِمُ	٦٠:٢	حاتم	مَغْنَمَا
٤١٢	عمرو بن براقة	وجارِمٌ	٥١٩، ٥٠٨	العباس بن مرداس	المَقْدَمَا
٥٢٧	يزيد بن قنانة	حَاتِمٌ	٦١١:٢		
٣٥:٢	أوس بن حبناء	عَلِمُوا	١٨٥:٢	جرير	وَأَزْنَمَا
٦٨	رؤبة	قَمَةٌ	٤٩٤		حُرْمَا
٤١٣	رؤبة	قَتَمَةٌ	١٨٦:٢		عَدِيمَا
٥٣٢	الكروس بن حصن	بريْمُهَا	٥٨٧		ضِيْمَا
٢٤٩	لييد	سَهَامُهَا	٥٨٨		مُسْتَعَصِمَا
٥٧١:٢	ذو الرمة	كَلَامُهَا	٦٤٠		مَسْلِمَا
٣٠٦		غَرِيْمُهَا	٦٧٣		الْهَمَا
١٢٣	الفرزدق	نَادِمٌ	٤١٥:٢	سالم بن دارة	لِمَةً
٦٣٨	عدي بن الفرخ	الأْدَاهِمُ	٥٥٢	الفرزدق	الْأَنْثَمُ
٢١٥:٢	عنترة	الْأَسْحَمُ	٤١٨:٢	رؤبة	أَنْثَمُ
٦٦٧	الشتمري	الْأَسْلَمُ	١٢٠:٢	رؤبة	تُشْتَمُ
٤٩:٢	عنترة	أَقْدَمُ	١١٨:٢		تَضْطَرِمُ

القافية	القائل	الصفحة	القافية	القائل	الصفحة
الأهاتم	الفرزدق	٢٠٨: ٢	وإنَّ	رؤبة	٣٥
التمتام	رؤبة	٥٥٦: ٢	إلينا	عبيد بن الأبرص	١٥٧
المُكْرَم	عترة	٢٥٣	اهتدينا	عامر بن الأكوع	١٧٤: ٢
حليم		٤٣٦	إيانا	حسان بن ثابت	١٥١
الدم	الأعشى	٤٢٧	دينا		١٠
ذراهم		٩٣	دينا	أبو طالب	٥٣٠
بحمام	قطري بن الفجاءة	٣٦٣	ظيانا	رؤبة	٨١
صمام	الأسود بن يعفر	٥٨٥	عقانا	كثير بن عبد الله	٥٢٤
ضغيم	الخنجر بن صخر	٢٠٥	عينها	ذو الرمة	٣٣٢
العدم	النعمان بن بشير	٢٤٤	فاسقينا	بشامة بن حزن	٤٢٣
كالدرهم	عترة	٤٢٧	مأمونا		١٠٨
كرام	الفرزدق	٢٠٣	متجاهلينا	الكميت	٢٥٤
عَدَم		٢٢٧: ٢	مُجرانا	أمية بن أبي الصلت	١٣٩: ٢
اللهازم		٢٢١	نيرانا		٤٤٨
النواسم	ذو الرمة	٤٢٧	رُكيانا	قريط بن أنيف	٣٩٨
ميسم	حكيم بن معية	٥٧٥	هَلُمَّنَا	المتنبي	٦١٢: ٢
الحميم	يزيد بن الصعق	٤٤٣	عينا	جرير	٥٠: ٢
العزم		٤٥٠	علينا	عامر بن أكوع	٥٨: ٢
الهَرَم		١٩٨	هِنَّة		٥٧٩، ٤٠٢: ٢
وإن لم	إبراهيم بن هرمة	١٥٥: ٢	قمين	قيس بن الخطيم	٤٩٤: ٢
تَظْلِم	الوليد بن عقبة	١٥٢: ٢	ميين		١٩٧
تَهامي	بجير بن عبد الله	٥٣٣، ٣٨٥	غضبان		١٩٥
الحوي	العجاج	٣٥: ٢	المستعين		١٠٥
	ن		الأربعين	سحيم بن وثيل	٨٠
أنهجن	العجاج	٣٤	أزمان	امرو القيس	٤٠٩
كان	الأغلب العجلي	٥٨٨	أمين	عبد الله بن همام	١٥١
وإن		١٧٢: ٢	الأناسين		٣١٣: ٢
			سَفَوَانِ	وداك بن ثميل	٥٢: ٢

القافية	القائل	الصفحة	القافية	القائل	الصفحة
عُدْوَانٍ		١٠:٢	سُرى	الشماخ	٣٩٦:٢
مَثَلَانِ	عبد الرحمن حسان	١٦٧:٢	غَايَتَاهَا	أبو النجم	٦٦
المَعَادِنِ	الطرماح	٢٣٠	الْفَتَى	الشماخ	٣٩٦:٢
المَجَانِينِ		٢١٠	ي		
الْحَزَنِ	أبو نواس	١٧٩	أَرَانِيهَا	النمر بن تولب	٥٠٦:٢
تَعْرِفُونِي	سحيم بن وثيل	١٠١:٢	تَلَايَا	عبد يغوث بن وقاص	٦٥٠
سَمِينِي		٦١٣	سَمَائِيَا	أمية بن الصلت	٣٠٨:٢
مِنِي		١١٤	كَفَانِيَا	منظور بن سحيم	١٥٥
فَتَحْزُونِي	ذو الإصبع	٤٠٥	مَتْرَاخِيَا	النابعة الذبياني	٢٠٩
فَلَيْتَنِي	عمرو بن معديكرب	١١١	الْمَنَائِيَا	عبدة بن الحارث	٥١٨:٢
لَقَضَانِي	عروة بن حزام	٢٩٩	وَأَقِيَا		٢٠٩
تَخَوَّفَنِي	أبو حية النمري	٤٢٤	وَعَادِيَا	عبد يغوث الحارثي	٥٦٨:٢
	هـ		خَالِيَا		٥٥٨
اللَّهُ	المأمون	٥٨٦	صَيِّيَا		٤٨٥
	و		يُعَلِيَا	الفرزدق	١١٣:٢
وَعُدُّوَا		٥٨٦:٢	وَارْزَيْتِيَّةُ	ابن قيس الرقيات	١٢:٢
	ا		فَتُعَيِّيُ	الحطيئة	٦٠٢:٢
رَضَاهَا	القحيف العقيلي	٤٠٤	الْعِصْيِيُ	أبو ذؤيب	١٢٢
أَبِي	حنظلة الطائي	٦٣:٢	لِلْمَطِيِّ		٢٣٤
تُقَضَّى	رؤبة	٣٥١	الْعِلْيِيُ	رؤبة	٤

٤ - فهرس الأعلام

٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٤١ ،	الأنبذي ٦٢٠ ، ١٥٢ : ٢ ، ١٧١ ، ٣٥١ ، ٣٩٩
٥٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٨٧ ، ٣٣٤ ، ٣٩٥ ، ٤٢٢ ،	إبراهيم (عليه السلام) ١٩٣ ، ٢٥٤
٤٢٤ ، ٦٤٨ ، ٦٥ : ٢ ، ١١٨ ، ١٥٨ ، ١٩٤ ،	ابن أبي إسحاق ١١٣ : ٢
٢٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٦٩ ، ٤٢٠ ، ٤٦٢ ، ٤٩٠ ،	ابن أبي الربيع ١٣١ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٨٣ ،
٥٣٥	٤٩٤ ، ٥٢٨ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٦١٥ ، ١٠٧ : ٢ ،
ابن السكيت ٤٥١ ، ٦٤٣ ، ٥٠ : ٢ ، ٨٣ ، ٢٢١ ،	٢٣١
٥٤٤	٣٦٨
ابن السيد ٢١٧ ، ٦٣٥ ، ٦٦٣ ، ٦٧٨ ، ١٠٦ : ٢ ،	ابن أبي العالية ٣٦٨
٢٤٠	ابن أصبغ ٣٦٦ ، ٣٤ : ٢
٣٢٤ ، ١٦١ : ٢	ابن الأعرابي ٤٢ ، ٢٤٥ ، ٥١٤ ، ١١٤ : ٢ ، ٢٤٨ ،
١٧٧ ، ٢٥ : ٢ ، ٤١٩	ابن الأنباري ٩٨ ، ٢٧١ ، ٣٦٤ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ،
٤٢٨ ، ٤٢٢ ، ٣٦١ ، ١٦٢ ، ١٠٧ ،	٥١٠ ، ٥٥١ ، ٦٢١ ، ٦٤٩ ، ٦٦٠ ، ٩٤ : ٢ ،
٤٥٣ ، ٣٧٧ ، ١٠٧ : ٢ ، ٦٣٣ ، ٥٨٢ ، ٥٦١	١١٢ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٦٥ ، ٣٥٥ ، ٤٤٠ ،
٢٣١ : ٢	٥٩١
٦٨٢	ابن الباذش ٥٣٦ ، ٦٦٤ ، ٣٢٤ : ٢ ، ٣٩٦
٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٤٤٧ ، ٢٥٠ : ٢ ، ٥١٢	ابن الجَمَاز ٤٤٦
٢٥٢ : ٢	ابن الحاج ٢٧٠ ، ١٨١ : ٢
١٨٠ : ٢ ، ٢٨٣	ابن الحاجب ١٣٠ ، ١٤٠ ، ٢٤٠ ، ٣٣٩ : ٢ ،
١٩٨ ، ٣١	٣٦٥ ، ٣٨٦ ، ٤٥٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦
٣٣٢ ، ٢٧٥ : ٢ ، ٥٧٨ ، ٢٨٠ ، ٦٨	ابن الخباز ٦٠٣ ، ٢٦٨ : ٢ ، ٣١٥ ، ٥٠٤ ، ٥١١
١٢٥ ، ١١١ ، ١١٠ ، ٥١ : ٢ ،	ابن الخشاب ٦٤٣ ، ٢٤ : ٢ ، ٣٢٤
٢٢٤	ابن الدقّان ٤٤١ ، ٢٣٢ : ٢ ، ٢٧٥
ابن برهان ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٤٢٢ ، ٦٠٩ ، ٩٨ : ٢ ،	ابن الزبير (عبد الله) ١٧٦
٤٤١ ، ١١١	ابن السراج ١٤٢ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨١ ،
	٢٠٠ ، ٢٢٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩٠ ، ٤٥٧ ، ٥١٢ ،

٣٧١ ، ٣٨١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ،
 ٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، ٤٨٠ -
 ٤٨٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥١٢ ، ٥١٥ - ٥١٦ ،
 ٥٢١ - ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥ ،
 ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ - ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٩ ،
 ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٨ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ ،
 ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ ، ٦٣٦ ، ٦١٩ ، ٦٤٣ ،
 ٦٦٤ ، ٦٧٠ ، ٦٧٧ ، ٦٧٧ ، ٧:٢ - ٨ ، ٩ ،
 ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ،
 ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٧ - ١١٨ ، ١٢٠ ،
 ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ،
 ١٧١ - ١٧٣ - ١٧٥ ، ١٨١ - ١٨٢ ، ١٩٧ ،
 ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ - ٢٣١ ،
 ٢٣٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٣١٣ ، ٤٧٩ ،
 ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٥١٢ ، ٥٦٩ ، ٥٩١

١٧٦ ابن عمر (عبد الله)

١٧٦ ابن عمرو (عبد الله)

٩٨ ، ٢٣١:٢ ابن قتيبة

٦٠٨ ، ٥٨ ، ٢٣٣:٢ ، ١٤٥ - ١٤٤ ابن كثير

٢٠٧ ، ١٩٩ ، ١٦٠ ، ٩٥ ، ٦٧ ابن كيسان

٥٠٧ ، ٤٣٤ ، ٤١٩ ، ٣٦٤ ، ٢٩٣ ، ٢٦٧

٥٨٢ - ٥٨١ ، ٥٤٤ - ٥٤٣ ، ٥٣٦ ، ٥١٩

٦٥٣ ، ٦٣١ ، ٦١٢ - ٦١١ ، ٦٠٦ ، ٥٩٨

٢٨ ، ٢١٠ ، ١٤٠:٢ ، ٦٦٦ ، ٦٦٥ ، ٦٦٤

٥٩٩ ، ٢٣٣ ، ٢٢١ ، ٢١٢ ، ١٢٩ ، ٤٦١

٢٢ ، ٢٢ - ٢١ ابن مالك = المصنف

١٠٤:٢ ، ٦٧٤ ، ٦٦٤ ، ٣٤٨ ، ١٢٣ ، ١٢٨

٤٩٨ ، ٣٤

٢٣٣:٢ ، ٤٤٧ ، ٦٠٤ ابن مَحِيصِن

٤٤١ ، ٣٣٠ ، ٢١٠ ، ٨٣ ، ٤١ ، ٣٧ ابن جني
 ٦٠٩ ، ٦٠٧ ، ٥٩١ ، ٤٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٥٢
 ١٤٥ ، ٨٠ ، ٦٨ ، ٦٢ ، ٤٩:٢ ، ٦٧٥ ، ٦٤١
 ٤٩٩ ، ٤٩١ ، ٤٦٠ ، ٤٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٦١
 ٦١٠ ، ٥٨٠ ، ٥١٢ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦

١٢٣ ابن خالويه

٢٥٣ ، ٢٢٢ ، ١٥٩ ، ١٥١ - ١٥٠ ابن خروف

٣٧٣ ، ٣٦٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣١٥ ، ٢٥٤

٥٤١ ، ٥٣٣ ، ٥١٩ ، ٥٠٧ ، ٤٦٦ ، ٤٠٧

١٠٢ ، ٩٨ - ٩٦ ، ٤٠ ، ٢٥ ، ٧:٢ ، ٦٣٣

٢٧٥ ، ٢٥٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٢٤ ، ١٤٢

٤٧٨ ، ٤٣٨ ، ٣٣٦

٥٠٦ ، ٣٩٥ ، ١٥٠ ، ٥٥ ، ٤٢ ابن درستويه

٢١٢:٢ ، ٦١٩

٢٥١:٢ ابن دريد

٦٨:٢ ، ٣٧٦ ابن ذكوان

٦٥٦ ، ٦١٦ ، ٥٦٩ ابن سعدان

٣٢٧ ، ٢٧٥:٢ ، ٤٨٥ ، ٤٦٠ ، ٤٣٠ ابن سيده

٥٦٩

٦١٠ ، ٦٠٨ ابن سيرين

١٤٦ ، ١٢٣ ، ٤٠:٢ ، ٤٦٦ ، ٤٠٧ ابن طاهر

٢٥٣ ، ٢٢٩

٤٥٧ ، ٣٥٨ ، ٥٥ ابن طلحة الأموي الإشبيلي

٥٠٧

٦٠٦:٢ ، ٦٧٣ ، ٦٣٢ ، ٤٦٣ ، ٤٤٨ ابن عامر

١٧٠:٢ ، ٣٧٠ ، ١٧٦ ابن عباس (عبد الله)

١٥٥ ، ١١٨ ، ٩٢ - ٩١ ، ٥٣ ، ٤٦ ابن عصفور

٣١٠ ، ٣٠٤ ، ٢٧٠ ، ٢٣٦ ، ٢٠٤ ، ١٦٧

٣٦٨ ، ٣٥١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣١٠

٦٠١:٢	أبو النجم	٦٢:٢، ٣٥٣	ابن مسعود
٢١٦:٢	أبو الهيثم العقيلي	٤٦٦	ابن مضاء
٤٤٧	أبو برزة الأسلمي	٢٣٢:٢، ٢٥٩-٢٥٨	ابن معطي
٣٩٧	أبو بكر = ابن السراج	٤٣٥:٢	ابن مقسم
٥٣٩:٢، ٢٣	أبو بكر الزبيدي	١١٤:٢	ابن مهران
٣٨٤، ٣٧٧، ١١٩، ٧١	أبو بكر الصديق	٢٨٣، ٣٦٠، ٦٣٣، ٢٤:٢، ٩٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٧٧، ١٨٣	ابن هشام الخضراري
٣٨٥		٤١٥، ٤٢٤، ٥٧٦	
١٦١:٢			
٧٠	أبو بكر بن الأنباري	٣١٨، ٢٥٨:٢	ابن ولاد
٣٤٦	أبو ثروان	٤١٢	ابن يسعون
٢٨١	أبو جعفر (يزيد بن القعقاع)	١٢٢، ٤٢٥:٢، ٤٩٨، ٥٩٤	ابن يعيش
٤٦٨، ٤٤٢	أبو جعفر النحاس	٦٧٣	أبو إسحاق
٢١٠:٢ ٦٧٥، ٦٧٤،		٢٤	أبو الأسود الدؤلي
٤٠٣، ٨٩، ٨٣:٢	أبو حاتم	١٤٢،	أبو البقاء العكبري = عبد الله بن الحسين
١٨٩	أبو حنيفة	٤٢، ٤٠٨، ٢٤:٢	
٥٣١، ٢٨١، ٤٦٢	أبو حيان (محمد بن يوسف)	٢٠٣:٢	أبو الجراح
٣٢:٢، ٦٧٩، ٦٧٧، ٦٢٦، ٦٢٢، ٥٥٤		٥٣:٢	أبو الحسن الهيثم
٢٢، ٢٩، ٦٩، ٨٣، ١٠٤، ١٣٢، ١٤١		٦١٨	أبو الحسن عبد الوارث
١٦٦-١٦٩، ٢١٢، ٣٦٨، ٤٢٩، ٤٨٦		٤٢٩، ٤١٥، ٢٣	أبو الحسن = الأخفش
١٩٦:٢، ٣٠٧	أبو ذر الخشني	١٣٨:٢، ١٤٩، ٣٢٨، ٣٨٨، ٣٩٥، ٤١٣	
٢٦٦	أبو رجاء	٤٩٠-٤٩١، ٣٨٠-٣٨٤	
٦٧٠، ٦٠٥، ٣٥٢، ٦٦	أبو زيد الأنصاري	٦٧٧	أبو الخطاب
١٦٢، ١٣٢، ١١٣، ٥٣، ٩٥:٢، ٦٧٧		٥٧٣، ٣٧٤	أبو الدرداء
٢٦٤، ٢٧٥، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٨٩، ٤١٣		٦٠٩، ٣٥٣	أبو السَّمال
٦٠١، ٥٧٤، ٥٦٣، ٥١٤		٦١٢:٢، ٦٤٥	أبو الطيب المتنبي
٣٧٣:٢	أبو سعيد = علي بن مسعود القرخاني	١٢٢:٢، ٣٦٦، ٥٦٦	أبو العباس = المبرد
١٥٨، ١٤٠	أبو سعيد الخدري	٤٧٨:٢	أبو العلاء المعري
١٤٤:٢	أبو طلحة	٣٥٨، ٢٧٢، ٢٦٦، ٢٣	أبو الفتح (ابن جني)
٦٣٨	أبو عبد الله	٥٢٧، ٨٧، ٢٨٥، ٥٦٥، ٥٧٩، ٥٩٢، ٦٠٦	

أبي (قصي بن كلاب) ٤٨٩:٢
 أجدل (صقر) ٨٠:٢
 أحمد (النبي صلى الله عليه وسلم) ١٩١
 أحمد بن فارس ٣٢٤:٢
 أحمد بن يحيى = ثعلب ١١٥:٢، ٥١٤، ١٦٠
 الأخفش الأوسط = أبو الحسن ٤٩، ٤٠، ٣٣
 ٥٥، ١٤٢، ١٥٢ - ١٥٣، ١٦٢، ١٦٦
 ١٧٩، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٥
 ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٥٨ - ٢٥٩، ٢٧٢، ٢٧٩
 ٢٨١، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٠
 ٣٦٩، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠٣
 ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٣٣، ٤٣٨
 ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٧ - ٤٧٨، ٤٨٢
 ٤٩٣، ٥٠٦، ٥١٢ - ٥١٣، ٥١٩، ٥٢٦
 ٥٢١ - ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩
 ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٦٠ - ٥٦١، ٥٦١، ٥٦٥
 ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦١٠
 ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٤
 ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٨
 ٢٤:٢، ٢٦، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٦، ٤٧
 ٥١، ٥٣، ٧٨، ٨٨ - ٨٩، ٩٠، ٩٣ - ٩٥
 ١٠٤، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٩
 ١٢٢، ١٢٢، ١٣١، ١٣٨، ١٥٦، ١٥٩
 ١٦٣، ٢٠١، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣
 ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣١٥، ٣١٧
 ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٦
 ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨٥، ٤٩٠، ٥١٤
 ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٦، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٥٣
 ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٩، ٦٠٩، ٥٦٤، ٥٦٥

أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٢٦٤، ٣٩٥:٢، ٢٥
 أبو عبيدة ١٥٠، ٥٥١، ٦٢٥، ٦٧١، ١٢٣:٢
 ١٢٦، ١٨٢، ٢٦٤، ٤٥٨
 أبو عثمان ٤٧٩-٤٧٨، ٥١٤، ٣٩٥، ٢٠٧:٢
 أبو علي الفارسي ١٣٣، ١٣٢، ١٠٣، ٧٣
 ١٤٠، ١٥١، ١٩٨، ٥٢٣، ٥٢٨، ٦١٢
 ٣٧٨، ٤٩٦، ٦٠٩، ٦٢١، ٤٥:٢، ٤٨
 ٤٩، ٥٣، ٧٨، ٨٦، ٩٥، ١١١، ١٤٠
 ١٧٧، ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٧٠، ٣٩٦، ٤٦١
 ٥٦٦، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٨، ٥١٢:٢
 أبو علي القالي ٥٩٨، ٢٦٤:٢
 أبو علي بن أبي الأحوص ٥٥٦:٢
 أبو عمر الجرمي (الجرمي) ٥٢٥، ٤٦٤
 أبو عمرو الشيباني ٨٣:٢
 أبو عمرو بن العلاء ١٧٣، ١٥٦، ١٤٨، ١٤٥
 ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٧٠، ١١٣:٢، ٢٣٣، ٢٦٤
 ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٩٦، ٤٠٩
 ٤٤١، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦١١
 أبو عمر = ابن الحاجب ١٨٤:٢
 أبو فقعه الأسدي ٢١٦:٢
 أبو القاسم ١٠٨، ١٠٧:٢
 أبو قحافة = أبو بكر الصديق ١٢٥
 أبو قدامة ٤٦٠
 أبو مزاحم الخاقاني ٤٤٠:٢
 أبو موسى = الجزولي ٣٦، ١٦٠، ١٨١
 ٣٣٩، ١٤٦:٢
 أبو نواس ١٥٤
 أبو علي القالي ٥١٤
 أبي بن كعب ١٥١:٢، ٢٣٠، ١٦٨:٢، ٦١٣

١٤:٢	بثر زمزم	١١٨ ، ٦٢:٢ ، ٣٩٥	الأخفش الصغير
١٨٩ ، ١٦٨:٢ ، ٤٤٧	البخاري	٢٣:٢	أرطاة بن سهية
٥٧٢	البيسط	٣٩٥:٢	الأزد
٣٩٣ ، ٣٧٤:٢ ، ٦٤٥ ، ٤٦٤ ، ٤٠٠ ، ١٢٣	البصرة	٨٦ ، ٢٦٤	أزد شنوءة
٣٦ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢ -	البصريون	٥٤٤:٢	الأزهري
٧٣ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٠ ،		٥٠١	أُسبَى
١٣٠ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٨٦ -		٤١٩:٢ ، ٦١٤	أسد
١٨٧ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٢٠٩ ،		٢٣٣:٢	الأشهب العقيلي
٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ -		٩٣:٢	أصبهان
٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، ٣٣٥ ،		٣٥٨ ، ٤٠٢ ، ٤٧:٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ،	الأصمعي
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٦٤ ،		٣٥٣ ، ٤٦٠ ، ٥١٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ - ٥٨٣	
٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ،		٦٦٢	الأعرج (قارئ)
٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ،		١٧٤ ، ١٠٩:٢ ، ٥٤٩ ، ١٧٦	الأعشى
٤٣٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ -		٦٦٧ ، ٤٥	الأعلم الشتمري
٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ - ٥٠٦ ، ٥٠٧ ،		٥٠٤ ، ٢١٠:٢	الأعمش
٥١٠ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١ - ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ،		٢٠٢	أم عقيل
٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٩ ، ٥٨٣ ، ٥٨٩ ،		٣١ ، ٣٥ ، ١٢٤ ، ٣٠٤ ، ٦٣٤ ،	امرؤ القيس
٥٩١ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠٥ ، ٦١٥ ، ٦٢١ -		٢٠٢ ، ٣٨١ - ٣٨٢	
٦٢٢ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٨ ، ٦٤٥ ،		٦٢٧	أمية الهذلي
٦٤٩ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ،		١٥١:٢	أنس
٦٧٧ ، ٦٨٠ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ١١٤ ، ١١٥ ،		٦٤٥	أهل البصرة
١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،		١٣٢ ، ٢٠٦ ، ٦١٤ ، ٣٧٦:٢ ،	أهل الحجاز
١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ،		٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٢ ، ٥٩٢ ، ٦٠٨	
٢٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٨٥ ، ٣٢٣ ، ٢٣٣ ،		٥٩٩ ، ٦٣٦	أهل الكوفة
٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،		٤٢٧	أهل اليمامة
٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ ،		٨٥ ، ٣٩٥:٢ ، ٤٣٥ ، ٤٩٩	أهل اليمن
٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٧٩ ، ٥٩٤ ،		٢٠٥:٢	أهل بغداد
٥٩٦ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٣		٤٣٥ ، ٤١٩:٢	أهل نجد
		١١٩	أويس القرني

٢٧٥ ، ١٧٧:٢ ، ١٤٢	التبريزي = يحيى بن علي	٢١٥ ، ٩١ ، ٢٨:٢ ، ١٢٤ ، ٧٠ ، ٥٥	بعلبك
٣٦٩ ، ٣٦٧:٢	تغلب	٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٨٠	
٥٣١	التغليون	٢٠٥:٢ ، ٤٢٣ ، ٦٣٦	بغداد
١٤٤ ، ١٣٤ ، ١٠٣ ، ٣٤	تميم = بنو تميم	٥٣:٢ ، ٦٥٦ ، ٤٦٢ ، ٣٥٨ ، ٧٢	البغداديون
٦٠٨ ، ٥٧٩ ، ٤١٩:٢ ، ٦١٤ ، ٢٤١		٥٧٣	
٤٢٧	التواني	٥٣١	بكر
٣٨٢:٢	تيم اللات	٦٠٧:٢	بكر بن وائل
٦٦٦	تيم بن عدي	١٠٥:٢	بُلَع
١٠٥:٢	تُعَل	١٣٢:٢	بُلَعْنَبَر
٥٩٩ ، ٣٦١ ، ١٦٦	ثعلب = أحمد بن يحيى	٦١٠:٢ ، ٦٦٢	بنو أسد
١٣١ ، ١١٦ ، ٩٦ ، ٤٨:٢ ، ٦٦٩ ، ٦٥٢		١٤٤ ، ٧٤	بنو الحارث بن كعب
٤٦١ ، ٤٥١ ، ٤٤٠ ، ٣٥٢ ، ٢١٨ ، ٢١٧		٢١٤:٢	بنو إسرائيل
٦٠٩		٣٣٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ١٣٦ ، ١٣٢	بنو تميم
٣٧٦:٢	ثقيف	٦١٢ ، ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٥٩٢ ، ١٠٨ ، ١٠٧:٢	
٣١ ، ٢٧:٢	ثمود	٤٧٠:٢	بنو ربيعة
٢٠٤	الجبَلُ	٥٩١ ، ١٥٢:٢ ، ١١٦	بنو سليم
٢٦٦	الجحدري	٥٢:٢	بنو شيان
٢٤١:٢	جذع بن سنان الغساني	١٢٣:٢	بنو صباح
٩٨:٢ ، ٥٩٢ ، ٣٣٩ ، ٢٠٠	الجرجاني	٦٠٩:٢	بنو عقيل
٣٥٢ ، ٣٤٩ ، ٣٢٣ ، ١٤٠ ، ٧٣	الجرمي	٥٩	بنو فقحس
٦١٠ ، ٥٢٥ ، ٥١٩ - ٥١٨ ، ٤٧٠ ، ٣٨٧		٤٠٤	بنو قشير
١١:٢ ، ٦٦٥ ، ٦٦٢ ، ٦٥٥ ، ٦٢٥ ، ٦٢٣		١٤٤	بنو كليب
٣٨٦ ، ٣٧٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٩٥ ، ٢٧ ، ٢٦		٥٨٥:٢	بنو مازن
٥٨٨ ، ٥٧٣ ، ٤٥٨ ، ٤٠٦		٦٦٢	بنو مالك
٢٥٢:٢	جُرهم	٥٥١	بنو مروان
١٢:٢ ، ١٩٠ ، ٨٩	جرير	٦٢	بنو نمر
١٩٧ ، ٤١:٢ ، ٦١٩ ، ٣٢٢	الجزولي	١٢٣	بنو هاشم
١٠٥:٢	جُشَم	١٧٦	البيت = الكعبة
١٠٥:٢	جُمَح	٣٧٧ ، ٢٤٠ ، ٢٩:٢ ، ٥٢٢	تأبط شراً

- الجوهري ٢١٥، ٢١٩:٢، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٧٥، ٥١٤، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦
 حاتم الطائي ١٠٢، ١٦٩، ١٨٢:٢
 حارث بن بدر ٢٣:٢
 حبيب بن أوس (أبو تمام) ١٥٤
 الحجاج بن يوسف الثقفي ١٥٨
 الحجاز ١٣٢، ٢٠٦، ٥٤٥:٢، ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٠٨
 الحجازيون ١٣٤-١٣٦، ٢٤١، ٣٣٥، ٤٩:٢، ١٠٨، ٢١٠، ٢٤١، ٤٠٧، ٤١٩، ٦١١، ٦٠٩
 الحريري ٢٥٨-٢٥٩
 حسان بن ثابت ٢٧٥:٢، ٥٦٨
 الحسن البصري ٤٥٤، ٦٠٨، ٦١٠، ١٤٨:٢
 الحسن بن هانئ (أبو نواس) ٥٥٢
 حضرموت ٣٨٠، ٩١:٢
 حَضُورَى (اسم مكان) ٢٥٢:٢
 الحطيئة ٣٨٦
 حفص بن سليمان (قارئ) ٢١٠، ١٤٦:٢
 حُقَّان ٢٣٣
 حمزة ٢٠٩:٢، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٣٥، ٥٩٥، ٥١١، ٥١٢
 حمزة بن حبيب ٦٢٣
 حِمَيْر ٥٨٥:٢
 الحوفي ٢١٥:٢
 خالد بن الوليد ٥٢٥
 خراسان ٤٦٠:٢
 حُرَيْبَة (بلد) ٣٧٤:٢
 خَزَازَى (اسم جبل) ٢٥٢:٢
 خطاب الماردي ٢٢٥، ٦٦١
 الخليل بن أحمد الفراهيدي ٣٧، ٦٧، ٧٣
 ١٠٣، ١٦١، ١٦٢، ١٧٠ - ١٧١، ٢٤٠، ٣٤٥، ٣٦١، ٤٨٢، ٥٧٨، ٦٢١، ٥٦٠
 ٦٥٤، ٦٥٧، ٦٦٢، ٦٧٥، ٤٩:٢، ٥٧، ٧٢، ٩٣، ١٠٨، ١١٣، ١١٨، ١٢٦، ١٤٢
 ١٥٩، ١٦٣، ٢٢٤، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٥٢، ٣٦٩، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢
 ٤٤٩، ٤٧٢، ٤٨٤، ٤٩٠، ٥١٤، ٥١٧، ٥٣٧، ٥٥٢، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٧٩، ٥٨٠، ٦١٢، ٥٩٨
 الداودي ٤٨:٢
 دَقَوْقَى ٢٥٢:٢
 دَلْف ١٠٥:٢
 دمشق ٤٢٣، ٢٥
 ذو الرمة ٦٣٥، ٢٧٨
 الرُّوَاسِي ١٢٣:٢
 رُؤْيَة بن العجاج ٣٤، ٤١٣، ٣٧:٢، ٥٥٦
 رامهرمز ٩١:٢
 الربيعي (علي بن عيسى) ٣٣، ٣٤٩، ٥٩٩، ١٠٨:٢
 الربيع بن ضبع الفزاري ٢٠٩:٢
 ربيعة ٤٤٢، ٣٤٠، ٩٠
 رسول الله ٣٧٠-٣٨٥
 الرماني ١٠٧، ١٩٣، ٣٤٦، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٥٩، ٦١٢، ٢٦٩:٢
 الرزي ٣٩٣:٢
 الرياشي ١٣:٢، ٦٤٩، ٣٢٣
 الزبيدي ٢٤٩:٢، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٠

- سواد بن قارب ٢٠٨
سيويه ٣٦، ٣٧، ٢٢، ٢٨، ٣٣، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥٥، ٦٢، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٨٣، ٩٩، ١٠٣، ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١١٤ - ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٨ - ١٣٤، ١٤٢، ١٥١، ١٥٢، ١٦١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩ - ١٨٠، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٤ - ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٧ - ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٧، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٥، ٦٧٥، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٨: ٢، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠
- الزجاج ٣٣، ٧٥، ١٣٣، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٧٠، ٣٥٢، ٣٨٩، ٥١٩، ٥٣٢، ٥٦٨، ٦٥٧، ٦٦٤، ٦٧٥، ٢: ٢، ٤٣، ٤٩، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٥، ١٢٦، ١٥٩، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٧٢، ٣٤٥، ٣٤٩، ٤٧٢، ٥١١، ٥١٥، ٥٧٤
- الزجاجي ٦٣، ٧٥، ٣٤٥، ٦١٦، ٦٧١، ٢: ١٥١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤٣
- زُحَل ١٠٥: ٢
- زُفَر ١٠٥: ٢
- الزمخشري ١٢٢، ١٤٢، ٢٠٨، ٢٢٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٢٩، ٥٠٧، ٥٣٣، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٧٨، ٥٨٧ - ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٣، ٦٢٠، ٦٢٧، ٦٤١، ١١٧: ٢، ١٢١، ١٥٨، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٤، ٤١٥، ٤٢٨، ٥٠٤، ٥٦٩
- زهير بن أبي أمية ٥٢٤
- زهير بن أبي سلمى ١٦٤: ٢، ٥٧٥
- الزيادي ٦٣، ٧٥، ٥٦٨، ٦٢٣
- زيد الخيل ٤٧٢
- سالم بن دارة ٣٧٢
- سعيد بن جبير ٢١٠
- سُلَيْم ٢: ١٦٠، ٣٧٦
- سليمان عليه السلام ٢: ٤٠٣، ٢٤٤
- سليمة الأزدي ٢: ٣٧٤
- سهل بن حنيف ٥٢٥
- السهيلي ٥٥، ١٣١، ٢٥٥، ٢٦٣، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٣٧، ٤٩٩، ٥٦٤، ٥٩٩، ٦٣٤، ١٠٧: ٢، ١٥٢، ٣٥٨

٩٨ ، ١٠٤ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ،
 ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٧٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ،
 ٣٥٨ ، ٣٧٦ ، ٤٢٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ،
 ٤٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٨١ ، ٥٩٠

٢٥ الشافعي

٢٩٩ ، ٤٢٣ الشام

١٩٣ الشجري

٣٤٩ الشعر

٢٥ شفير الخندق

١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ الشلوين

٢٣٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٣٢٥ - ٣٢٦ ، ٣٤٣ ،

٣٨٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٦٦ ، ٤٩٩ ، ٥١٩ ،

٥٦١ ، ٥٩١ ، ٦٢٢ ، ٦٦٨ ، ٦٧٧ ، ٣٠:٢ ،

٩٧ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ، ٣٣٩ ،

٤٩٩ ، ٥٤١ ، ٥٥٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩١

١٩٧ ، ١٠٧:٢ الشلوين الصغير

٣٩٣ الشنقرى

٨١ ، ٣٥٢ ، ٣٢٥:٢ الشيباني (أبو عمرو)

٢٤٠:٢ شمر الغساني

٤٩:٢ الصاغاني

١٠٧:٢ صدر الأفاضل ، ناصر المطرزي

٢٥:٢ صعصعة بن سعد

٣٧:٢ ، ٢٠٩ الصقار

١٧٩:٢ صهيب

٥١٩ الصيمري

٢٤ ، ٤٢٣ الطائون

٣٦٨:٢ طاهر القزويني

١١٦ ، ١٣٦ ، ٢٥٧:٢ ، ٣٦٣ طرفة بن العبد

١٦٠:٢ ، ١٦٥ طلحة بن سليمان

٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ،

٥٤ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ،

٧٠ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ،

٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٣ ،

١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ،

١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ،

١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ،

٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ،

٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٣٠٥ ،

٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ،

٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ،

٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ،

٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ،

٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ ،

٤٠٣ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،

٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ،

٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ،

٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٧٧ ،

٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ،

٤٩٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٣٧ ،

٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ،

٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ،

٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦ ، ٥٧٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ،

٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧

السيرافي ٢٢ ، ٣٣ ، ٨٣ ، ١٣١ ، ٢٠٠ ، ٢٤٣ ،

٣٥١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ، ٥٩٩ ، ٦١١ ، ٦٤٧ ،

٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٣٠:٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ،

٤٠٤، ٤٠٢	القنبي	٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤ - ٣٧٦
٥٠٣، ٤٥٤	قريش	٣٧٨، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤١٨
٣٧٦: ٢	قُريم	٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٦٨، ٤٨٢ - ٤٨٣
١٠٥: ٢	قَرْح	٥٠٦ - ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٩، ٥٢١ -
٥٨١، ١٠٥: ٢	قضاة	٥٢٢، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٦١ - ٥٦٢
قطرب (محمد بن المستنير) ٤٧، ٦٣، ٧٥،		٥٦٩، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠١
١٠٣، ١٣٣، ٥٩٩، ٦٣٨، ٥٣: ٢، ١٦١،		٦٠٩، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٣٣، ٦٤٩، ٦٥٣
١٦٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢٧١، ٣٩٥، ٤٣٥،		٦٥٧، ٦٦٠، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٥
٢٥٢: ٢	قَطُورَى	٦٧٧، ٧: ٢، ١٥، ١٧، ٢٤، ٢٦، ٢٧
٤١٩، ٤٠٢: ٢، ٦١٤، ٣٤	قيس	٢٨، ٣٠، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٦٢، ٦٣، ٦٨
٣٤٦	الكافية	٨٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١١٢، ١١٦
٥٧٩، ١٤٦	كثير عزة	١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٣١، ١٣٤
الكسائي ٨١، ٢٣، ١٠٩، ١٥١، ١٥٩، ١٦٦،		١٤٦، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٤
١٨٣، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٦٢، ٢٧١،		٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٢
٣٠٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤٣٣،		٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٨
٤٤٩، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٥،		٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣١٦
٥١٠، ٥٢١ - ٥٢٢، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٣،		٣٣٦، ٣٩٥، ٤٥٨، ٤٦١، ٥٤٤، ٥٤٧
٥٣٤، ٥٦٥، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦١٤، ٦٣٢،		٥٥٦، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٢، ٥٨٦
٦٣٨، ٦٤٩، ٦٦٠، ٦٧١، ٦٤: ٢، ٤٩،		٥٩٦، ٦١٢
٥١، ٥٤، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،		
١٢٥، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦،		
١٥٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣،		
٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣،		
٢٣٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩٠، ٣٩٦، ٤١٨،		
٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٣، ٤٥٦، ٥٦٦،		
٦١١، ٦٠٨		
٦١٠: ٢	كعب	٥٢٥ الفرخ
٤٤٩: ٢	كعب بن مالك	٨٩، ١٢٣، ١٤٤، ٢٠٣، ٦١٤، ٨٩
١٢٤ - ١٢٣	الكعبة	٩٨: ٢ الفرس
		١٣١، ٢٧: ٢ فرعون
		٢٦٤، ٤٠٢: ٢ فزارة
		١٣: ٢ فقَّعس
		٣٧٦: ٢ فُقِّيم كنانة
		٤٨: ٢ القاضي عياض
		٢٥ القاهرة
		١٠٥: ٢ قُتَم

٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،
 ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ،
 ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ،
 ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩٦ ،
 ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥١٩ ، ٥٩٤ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،
 ٦٠٩ ، ٦١٣

اللات (صنم) ١٧٢ - ١٧٣ ، ٨:٢

ليبد بن ربيعة ٣٢٩:٢

اللحياني ١٥٧ ، ١٢٣:٢

لخم (قوم) ٤٠٨:٢

ليلى الأخيلية ١٨٠:٢

المازني ٤٠ ، ٦٠ ، ١٠٨ ، ١٥٢ - ١٥٣ ، ٢٤٠ ،

٣١٤ - ٣١٥ ، ٣٥٢ ، ٣٧٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ،

٤٧٠ ، ٥١٢ ، ٥١٩ ، ٦٢٥ ، ٦٥٢ ، ٦٦١ -

٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٣٤:٢ ، ٣٨ ،

٤٦ ، ١٠٢ ، ١٦٢ ، ١٩٩ ، ٣٥٠ ، ٣٩٥ ،

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٢٥ ، ٥٥٣ ،

٥٥٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٨ ، ٥٨٨

مالك بن أنس ٢٦٣

مالك بن دينار ٢٦٦

المبرد ٧٤ ، ٩٨ ، ١٠٩ ، ١٣٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ،

٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٣٠٤ ،

٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ -

٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ،

٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤٢٦ ، ٤٧٠ ،

٥١٢ ، ٥١٩ ، ٥٢٥ ، ٥٣٤ ، ٥٤١ ، ٥٥١ ،

٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٨ ، ٥٨٠ ، ٦١٧ ، ٦٢٥ ،

٦٣٥ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ - ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٧٩ ،

٤١٦ ، ١٧٨:٢

٢٥٢

٧٥:٢

١٥:٢ ، ٦٣٦ ، ٥٩٩

الكوفيون ٣٦ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٠ - ٧٥ ،

٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٠ ،

١٣١ ، ١٤٤ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ،

١٨٥ - ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٩ - ٢٠٢ ، ٢٠٦ ،

٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ - ٢٢٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٨ ،

٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٣ ،

٣٣٥ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ،

٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ،

٣٩٥ - ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ، ٤٢٨ ،

٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ،

٤٦٢ ، ٤٦٧ - ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ - ٥٠٥ ، ٥٠٦ ،

٥١٠ - ٥١١ - ٥١٨ ، ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٤ ،

٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٨ ،

٥٨١ - ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٩ - ٥٩١ ، ٥٩٧ ،

٥٩٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦٢١ ،

٦٢٢ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ ، ٦٣٦ - ٦٣٧ ، ٦٣٨ ،

٦٤٢ - ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦ -

٦٥٧ ، ٦٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٧ ،

٧:٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٥٠ ،

٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٨ ،

٨٣ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،

١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ،

١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ،

٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،

٣٦٢:٢	مكة	١٧:٢، ٣٤، ٣٥، ٤٧، ٤٩، ٥٩، ٦٢
٣٧٦:٢	مُلَيْح خزاعة	٦٥، ٧٧، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٥، ١٠٢
٢٧٩:٢	المهابادي	١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨
٣١٢:٢	مهرة (قبيلة)	١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٨، ١٨٣، ١٩٥
١٣٥	موسى عليه السلام	٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٧٢
٥٦١، ٣٧٠، ٢٠٩، ١٢٨، ٣٤	الناطقة الذبياني	٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٣
١٤٧، ١٣٧، ١٣٦:٢، ٦٣٢	نافع (قارئ)	٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٥٩
٥١٩، ٤٦٣، ٤٤٨، ٤٤٧، ١١٧، ١١٦	النبي	٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٧، ٣٩٨
٥٢٥، ٥٢٨، ٥٥٠، ٥٨٦، ٦١٠، ٦٣٥		٤١٣، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٨٩
١٨٩، ١٦٨، ١٦٣، ١٤٤، ٣٦:٢، ٦٤٩		٤٩٠، ٥١١، ٥٣٥، ٥٦٠، ٥٦٥، ٥٨٨
١٣٧، ٣٦:٢، ٥٧٤، ٢٠٦، ٢٠٤		
٢٦٤:٢، ٢٤٩، ٢٣	النحاس	٣٦٦:٢ ميرمان
٤٤٩:٢	نصر بن أبي الفنون	٣٩٩:٢ المتنبي
٣٧٢:٢	نصيبين	١١٤:٢ المثلث بن رياح المَرِّي
٥٧٩:٢	النضر بن شميل	١٥٣:٢، ٦٨٢، ٥٣٠، ٢٣ محمد (المصطفى)
١٦٢	النقيب = الشريف المرتضى	٦٢٧، ٥٨٢ محمد بن مسعود الغزنوي
٦١٠:٢	نمير	٢١ محمد رسول الله
٤٥٧:٢	نوح عليه السلام	١٧٦ المدينة المنورة
١٠٥:٢	هَبَل	٤٥١، ٢١ المرادي
٢١٠:٢	هيرة = أبو عمرو الأبرش	٣٩٣:٢ مرو
٤٥٤، ٣٨٩، ١٤٩، ١٤٧، ١٢٠	هَذِيل	٦٥٣، ٦٥٢ مريم بنت عمران
٤٢٠، ٢٧٢، ٢٦٨:٢		٤٣١ مسور (رجل)
١٥٥	الهروي	٢٥ مصر
٣٥٠، ١٦٦، ٦٣	هشام بن معاوية (الضرير)	١٠٥:٢ مُضَر
٦٠٥، ٥٥٨، ٥١٨، ٤٧٣، ٤٦٦، ٣٩٦		٥١٢:٢ المطرزي
٦٠٥، ١٢٥:٢، ٦٣٢		١٩٣ المعري
٥٩٤:٢، ١٧١	ورش	١٤٧، ١٥٩، ١٦٦، ٢١٣، ٢٤٩ المغاربة
٥٨٥، ٥٨٣، ٧٨:٢	يعقوب	٣٦٦، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٦، ٥٢٩
٤٢٣	يعماني	٦٠٧، ٦١٥، ٦٨٠، ١٣:٢، ١٤٠، ١٤٩
		٢٣٣، ٥٦٧

يونس ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٣٣، ٣٣٦، ٣٥٨، ٣٦١،	اليمن ٨٥، ٣٠٠، ٢: ٣١٢، ٤٩٩
٤١٦، ٤٣١، ٥٧٣، ٥٩٨، ٦١٢، ٦٢٢،	يوسف (عليه السلام) ٥٥١
٦٥٥، ٦٦٨، ٢: ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٨٦، ٩٥،	يوسف بن معزوز (أبو الحجاج) ٣٦
١١٣، ٢٢٦، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٥،	يونس (بن حبيب) ١٦١، ١٦٢
٣٨٥، ٤٠٠	



٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن

٣١٣:٢	التذيل والتكميل	الارتشاف ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤١٤،
٥١١:٢	الترشيح	٤١٩، ٤٣٢، ٤٥٥، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٨٠،
	التسهيل ٢٧، ٤٥، ٦٣، ٤٦، ٦٦، ٧٣، ٧٦،	٥٨١، ٥٨٥، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٤٤،
	٧٧، ٨٣، ٨٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٥،	٦٥٧، ٦٧١، ٦٧٩، ٣٨:٢، ٨١، ٨٤،
	١٠٧، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤،	١٤٧، ١٥٢، ١٥٥ - ١٦١، ١٦٩، ١٧١،
	١٣٠، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١،	١٧٢، ٢٢٨، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٧٠،
	١٤٤، ١٤٥، ١٧٠، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥،	٤٥٦
	١٨٧، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٣،	الإفصاح بفوائد الإيضاح ٤٩، ٣٩٧، ٤١٠:٢
	٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٦٨،	الألفية ١٩٠:٢
	٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦،	ألفية ابن المعطي ٣١
	٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤،	ألفية ابن مالك ٢٤، ٢١
	٣١٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٠،	الأمالي ١٦٢
	٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٩،	الأنموذج كتاب للزمخشري ١١٧:٢
	٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٩، ٣٩٠،	الأوسط (كتاب) (لأبي الحسن) ٣٤٩، ١١٢:٢،
	٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢،	٣٨٠ - ٣٨٤، ٤١٣:٢، ٤٩١
	٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٢،	إيجاز التعريف في علم التصريف ٥٢٨:٢
	٤٢٦، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦،	الإيضاح ٣٩٥:٢، ٤٩٦
	٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧،	البدیع ٦٦٥، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٥، ٥٨٢، ٥٩٧،
	٤٦٩، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٩٢، ٤٩٦، ٤٩٧،	البسيط ٣٧٤، ٣٤٨، ٣٤٥، ١٤٦، ٣٤٣،
	٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥١٥، ٥١٦، ٥٣٤،	٤٣٥، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٥٩، ٥٢٣، ٥٢٤،
	٥٣٤، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٥،	٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٩، ٦٧٧، ٦٨٠، ٤٧:٢،
	٥٥١، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥،	٩٤ - ٩٦، ١٣٦، ١٩٥، ٢٣٢، ٦١٢
	٥٦٨، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٧،	تاج اللغة ٥١٤:٢
	٥٩٦، ٦٢٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٥٨١، ٦٦٤،	التذكرة ٣٩٦:٢، ٥٥٤، ٤٠٢، ٣٤٢، ١٤٠

٢٠١، ٢٠٠	الحليات	٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠
٤٥٩	الخصائص	٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩
٣٠	رؤوس المسائل	٦١٠، ٦١١، ٦١٩، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٣٩
١٨١	شرح الألفية	٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٥
	الشرح = شرح التسهيل	٦٧٩، ٥:٢، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٣٠، ٣٣
		٣٤، ٣٥، ٤٢، ٤٤، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٨٠
		٨٢، ٨٣، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٢٢
		١٢٣، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠
		١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥
		١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٩
		١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٠
		١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧
		٢١٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٤١
		٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥
		٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥
		٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥
		٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢
		٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥
		٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٤
		٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١
		٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٨
		٣٧٧، ٣٩٧، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٢٦
		٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٥٣
		٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٨٠
		٤٨٤، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٠
		٥٢١، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٤٣
		٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٧٠
		٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩١
		٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠٥، ٦١٠، ٦٠٦، ٦٠٧
	الجزولية	٦٧
١٣١	شرح الإيضاح	
٢٧٥	شرح الجمل	
٣٤٣	الشرح الصغير	

٣٣٠ ، ٦٥	الغرة	٥٧٨	شرح الفصول
الكافية الشافية ٢٧ ، ٣٩ ، ١٣٨ ، ١٥٠ ، ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٣٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٩٦ ، ٥٣٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٨٨ ، ٦٠٢ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٦٧ ، ٦٧٢ ، ٦٧٩ ، ٥ : ٢ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٩٠ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٨٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٨ ، ٥٥٤ ، ٥٧٠ ، ٥٨٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧		شرح الكافية الشافية ٢٧ ، ٤٠ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٨٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٥ ، ٥٦٣ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٩٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٤٥ ، ٦٦٤ ، ٦٧٠ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٢ : ٢٧ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٥١٠ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٤٢ ، ٥٤٧ ، ٥٥٤ ، ٥٦٣ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٦٠٢ ، ٦١٠ ، ٦٠٦ ، ٦٠٥	
١٥٩ ، ٣٧ : ٢ ، ٦٢١	الكتاب	٤٤١	شرح اللمع
٣٧ : ٢	كتاب الصفار	٤٩٨ ، ٣٨٦	شرح المفصل
٢١٨	كتاب الغرة	٤٨١ ، ٤٦١ ، ٣١٥ ، ١٢٣ ، ٦٥ ، ٢٥ ، ٢٨١	الصحيح البخاري
٤١٥ : ٢ ، ٦٢٠ ، ٣٧٦ ، ٢٥٤	الكشاف	٤٤٧	العين
٦٦٩	مجالس ثعلب	٤٩٠	
٤٤٢	المحكم		
٥٣٩ : ٢	مختصر العين		
٢٨٧ ، ٢٦١ : ٢	المخصص		
٥٨٤ ، ٤١٥	المسائل (لأبي الحسن)		
٣٧٣ : ٢	المستوفى		
٢٦٨ : ٢	المصباح		
٦١٦	معاني الحروف		

٥٧٤:٢ ، ٢٦٣	الموطأ	٢٧٠	معاني الزجاج
٦٥٨ ، ٦١٧ ، ٥٣١ ، ٤٢٨	النهاية في النحو	٤٤٣	معاني الفراء
٢٤ ، ٨ ، ٧:٢ ، ٦٦٩		٤٢٧ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، ١٨٤:٢	المفصل
٥١٤	نوادر أبي علي القالي	٢٤	المقرب
٦١٣:٢	اليواقيت (كتاب)	٣٠٠	منهج السالك



٦ - فهرس مسائل العربية

٥٠٢:٢	الإبدال والعوض والقلب	٣٠	الآحاد
١٨٥	إبراز الضمير	آخر بمعنى: مغاير ، ولا يكون إلا مع ما هو من	
٤٥٦:٢ ١٢٠٠	أبنية المفردات أكثر من	٨١:٢	جنسه
٦٢ ، ٥٨	الإتباع	١٠٣	آن: لغة في أنا بالقلب
١٢٠	الإتباع بدلاً و عطفاً عطف بيان	٦٦	أب: فيه أربع لغات
٥٢٧	إتباع فاعل نعم بتوكيد معنوي	٣٩٥	ابتداء الغاية الزمانية
٥٧١	الإتباع والقطع	١٧٧	الابتداء
٦٢٩	اتحاد الجنس بالتأويل	١٨٧	الابتداء بالنكرة
٢٩	الناطق في التركيب	٦٠٩ ، ٢٧٩ ، ٩٠ ، ٣٢	الابتداء بنكرة
٤٥١:٢	الإتد والإتاد	٤٦٩ ، ٣٧٢:٢	بنكرة صفة لمحذوف
٥١:٢	اتصال اسم الفعل بنون الوقاية	٦٠٧ ، ٦٠٧:٢	بنكرة عاملة
٢٦٧	الفاعل والمفعول	٣٧٣:٢	بنكرة لإرادة لفظها
١٣٥	التعبير عن مضمون الكلام	٤٧٣:٢	بنكرة موصوفة بجملة
٥٠٩	الاتيان بمضارع: ما أفعل	٢٤٨	الابتداء مصطلح نحوي
٥٨٣:٢	إثبات تاء التانيث في الوقف	٥٨٢:٢	إبدال أول المدغم نوناً
٣٩٧:٢	المد في آخر صدر البيت	٦٤٠	الجملة من الجملة
١١٢	نون الوقاية مع لعل	٦٤١	الجملة من المفرد
١١٣	نون الوقاية وحذفها مع إن ...	٥٠٤:٢	الدال ذالاً
٢٧٩	ياء المنقوص في الوقف	٥٠٧:٢	غائي وطائي ورائي وآئي و
٤٠٤:٢	إجازة التضعيف فيما قبله حرف مد	٦٣٨	الظاهر من الظاهر أو المضمّر
٣٦٦	الحال من المضاف إليه	٥٨٥:٢	لام التعريف ميمًا
٣٥٥	اجتماع اللزوم والجمود	٥٠٢:٢	لغوي وصرفي
١١١	نون الرفع ونون الوقاية	٥٧٨:٢ ، ٣٨٨	الهمزة من كاف الخطاب
١٧٦:٢	شرطين يغني أن الجواب للأول	٥٠١:٢	همزة الوصل وحذفها

- الإجمال غير اللبس ٢٧٠
 إحالة على شرح التسهيل ليست فيه ٥٤:٢
 على شرح المفصل ليست فيه ٤٢٥:٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨
 على غير ما ذكر ٧٧:٢ ، ٣٧٣ ، ٤٢١ ، ٤٢١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٦ ، ٦٠٥
 الاحتراز في الإشارة والضمير ٨٧
 الاحتراز من ياء الجمع وياء الشنية ٨٨
 احتمال اللبس في الفاعل ٢٦٥
 اسم الفاعل والمفعول : مضار ٣٠:٢
 مذهبين في قول الناظم ٣٠:٢
 أحوال اسم لا وتابعه ٢٣٥
 الاسم المقدم ٢٨٦
 الاسم عندما يكثر نعوته ٥٧١
 المخصوص بعد نعم ويُس : ٥٣٥
 مذ ومنذ ٤٠٨
 المصدر المضاف ٤٦٣
 المضاف إلى ياء المتكلم ٤٥٢
 تقديم الحال ٣٦٤
 منع تعدد الحال ٣٧١
 الإخبار بالجملة ١٨٣
 بالمفرد ١٨٣
 بمفرد عن مثني ٣١١
 اختص الاسم بالنداء لأنه مفعول ٣٦
 الجر بالاسم ٦٠
 الجزم بالفعل ٦٠
 الأفعال القلبية بالإلغاء ٢٤٦
 الميزان الصرفي بـ فعل لأن الفعل يشمل جميع الأفعال ، ومادته تستجيب لجميع الصيغ ٤٦٩:٢
- واو الحال بالابتداء ٢٨٨
 اختلاف العمل والنسبة ٥٦٩
 في تصغير آدم ٥٢٤:٢
 اختيار الانفصال في باب خلتنيه ١٠٧
 الضمير في التركيب ١٠٤
 الإخلال بصدارة الاستفهام ٥٥٤ - ٥٥٣
 إدراج في الحديث الشريف ٣٥٢
 إدراج الصفة المشبهة في اسم الفاعل ٤٨٨ - ٤٨٩
 إدراج الهمزة في حروف العلة ٥١٨:٢
 أدوات التخصيص ٢٨٧
 أدوات الشرط المختصة بالأفعال ٢٩٣
 إذا: في محل جر بحتى ١٢٠:٢
 الفجائية ٢٢١ ، ٢٨٧ ، ٤٣٧
 انتصب العائد بحرف لا يجوز حذفه ١٦٥
 بني أفعال : التفضيل مما يتعدى ٥٤٨
 تكررت ألفاظ التوكيد ٥٨١
 حذف العائد المنصوب ١٦٦
 حذف الفعل انفصل الضمير ٣٩:٢
 قُصِد نعت معمولين ٥٦٨
 وُصِل كلا بمضمر ٧٢
 وقع أفعال : التفضيل خبراً ٥٤٨
 ولي البدل اسم الشرط ٦٣٩
 إذن : قد تكون لجوابين ١٢٧:٢
 أرى : البصرية ٢٥٨
 أرى إراءً واستفاهة استفاهاً ٥٦٣.٥٦٢:٢
 أربعة متضايقات متوالية ٥١٩:٢
 الارتباط بين اسم الاشتغال والعامل ٢٩٤
 الارتفاع لا يكون للضمير لأنه مبني ١٠٢
 الأرجح في مصحوب أل : جرّه بالحرف ٣٢٣

- أرضون وسنون ٧٨
أسباب بناء المضممر ٩٩
التغليب ٧٠
تقديم المفعول ٢٧٢
رفع المضارع تنقض بعضها ١١٦:٢
الضمة ٥٧
الفتحة ٥٧
استتار واجب في خلا وليس وما أكرمه ١٠١
استثقال الضم على الواو ٦٢
الاستثناء ٣٣٤
بحاشا ٣٥٢
بغير وسوى ٣٤١
بليس وخلا ٣٤٧
المفرغ ٣٣٤، ٢٦٢
المنقطع ٣٣٤
استحسان خلو الصفة مع أل عن الموصوف ١٥٣
استخدام اللهم وأحوال إعرابها ٦٥٧
استدعاء التعجب من المخاطب بضميره ٥٠٧
التعجب من المخاطب ٥٠٧
استدلال بما فيه احتمال آخر ١٥١، ١٤٤:٢
استطراد واستدراك على الغير ٢٧٩:٢
استعمال الباء بمعنى عن: ٢٨٥
فاعلة في التوكيد ٥٨٠
الكاف مع اللام ١٣٤
ما وكم وأين في الحكاية ٢٤٢:٢
نعم: من غير تحويل ٥٤٠
يا: للندبة ٦٤٣
استغاث: يتعدى بالباء ويدونها ٦:٢
الاستغناء باختلاف الصيغة ١٠٠
- يبعض الصيغ عن غيرها ٢٧٩، ٨٢:٢
يجمع الكثرة عن القلة والعكس ٢٧٦:٢
بقليل الاستعمال عن كثيره ٣٣٦:٢
بالمهمل عن المستعمل ٣٣٥:٢
الاستفهام والمقصود به ٣٦٧
الاستمرار التجديدي والدائم ٤٦٦
إسقاط الخافض توسعاً ٣٢٤
اسم الجمع ٣٢٨، ٣٢٤:٢
الجنس ٦٤٤، ١٢٧
الجنس الإفرادي ٣٢٨:٢
الجنس الجمعي ٣٢٨، ٣٢٤:٢، ٥٦٧
الصوت لا محل له من الإعراب ، وإذا أخرج
عن معناه يصير له محل ٥٦:٢
جنس صريح ومؤول ٢٦٠
الجنس للحقيقة الذهنية ١٢٧
الجنس المبني للنداء ٦٤٦
الجنس النكرة ١١٨
الجنس يراد به الكثرة ٢٣٩:٢
الزمان يخبر به عن المعنى ١٨٦
الفاعل الواقع صلة لآل ٢٩٣
الفاعل يعمل مثنى ومجموعاً ٤٧٢
مسند إليه غير الفعل ٢٦٠
مسند إليه فعل ٢٦٠
المصدر ٤٨٦، ٤٨١، ٤٦٠
المصدر يعمل عمل فعله ٤٦٠
المعنى: مصدر واسم مصدر ٤٦١
مفرد مع اللقب المركب ١٢١
المفعول يلحق بالصفة المشبهة ٤٧٦
المكان يخبر به عن الجثة ١٨٦

- ٥٢٥ نعم وبش إلى الذي
٢٩ الإسناد
٣٩ الإسناد اللفظي للفعل والحرف والجملة
٣٨ الإسناد المعنوي خاص بالأسماء
٢٧ الإسناد المفيد
١٣٧ الإشارة إلى المكان القريب
٢٢ إلى ما سيكون بعد
١٣٧ إلى المكان في البعد
٦٧٨ بذا: إلى الاختصاص بالنداء
١٣٣ بمنزلة الإيحاء باليد
٥١٦ اشتراط أسلوب التعجب على فَعَلَ
٣٥٨ تنكير الحال
٦٥٣ علمية المتادى والمضاف إليه
٦١٤ اشتراك إمّا: العاطفة وإمّا الشرطية
٣٦٣ المعرفة مع النكرة في الحال
٨٨ في الاعتلال
٢٩٣ اشتغال الوصف العامل
٤٩١ اشتقاق اسم المفعول
٤٩٦: ٢ لغوي وصرفي
٢٧٦ الإشمام
٤٩٩: ٢ الإشمام والروم
٤٣٦: ٢ وإشمام الضمة كسرة نوع من الإمالة
٤٩٩ أشهر اللغات
٢٨١: ٢ أصل آية
٥٥٢: ٢ الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً
٤٨ اسم واست وابن وامرئ واثنين ايمن ٤٩٦: ٢
أَصْلُ: من المعلوم: أَصْلُ، واضطراب الشراح فيه
٥٤٧: ٢ . فلعله: أَصْلُ.
- ٤٢٩ ملازم للإضافة لفظاً ومعنى
٤٢٩ ملازم للإضافة معنى لا لفظاً
موصول يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع
١٤٠ وتوهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم
٢٣ لا: ثلاثة أقسام
٣٣٩ يُشغل به العامل المفرغ
٥٤٢: ٢ الاسم أخف من الصفة
٤٩٦: ٢ من مصدر: سُجِّيَ
٣٣١، ٣٣٠: ٢ النكرة على وزن مخصوص معرفة
٥٢ والفعل شريكاً في قبول المعاني
١١٩ والكنية واللقب
٧١ يستغنى عن تشبيهه بثنية غيره
١٤٣ اسما الفاعل والمفعول المنقوصان
١١٦ ، ٤٩ أسماء الأفعال
٤٩ الأفعال لا تتأثر بالعوامل
٣٢٥ الزمان قابلة للظرفية
١٨٤ الزمان والمكان والآلة لا يوصف بها
٣٢٦ المكان المبهمة تقبل الظرفية
١٠٣ - ١٠٢: ٢ ملحقة
٤٤٧ ناقصة الدلالة
٥٦٤ النسب
٦٦ الأسماء الستة ثلاثة أقسام
٤٦ قبل التركيب موقوفة
٢٣٨ المغرقة في الإبهام لا تتعرف
٦٧٧ الملازمة للنداء
٥١١ اسمية أسلوب التعجب ما أفعله
٥٢١ اسمية وفعلية: نعم وبش
٢٦٥ إسناد الفعل الماضي إلى مؤنث
١٨٩ الفعل إلى الضمير

- الإعراب أن يكون بالحركات والسكون ٦١
 الإعراب بالحركات ٦٣
 تترى ٢٤٨:٢
 حذاء ٢٥٦:٢
 ضميرى ٢٤٩:٢
 الحرف على حرف أو حرفي هجاء ٤٨
 الخبر الأفراد ١٨٦
 الخبر أن يكون نكرة ١٨١
 الكلام غير تقدير الإعراب ٤٣:٢
 النعت للتوضيح والتخصيص ٥٥٩
 صمت : منقول من الأمر ١٢٢
 صوته : بناء التأنيث ١٢٢
 ضافة آل إلى الضمير ٢٣
 الاسم إلى مرادفه ٤٢٨
 أسماء الزمان إلى الجمل للتعريف ٤٣٥
 اسم الفاعل المجرد إلى المضممر ٤٧٣
 اسم الفاعل إلى مفعوله ٤٦٥
 اسم الفاعل والمفعول إلى المنصوب ٤٢٠
 اسم المفعول إلى مرفوعه ٤٧٥
 إلى آل : على الحكاية ٣٢٣
 إلى الطرف على التوسع ٤١٩
 ألف المقصور إلى ياء المتكلم ٤٥٤
 أي إلى النكرة ٩٠
 أي : إلى النكرة و المعرفة ٤٣٩ ، ٤٨
 أي الموصولة ٤٤٠
 بمعنى : عند ٤١٩
 الدال إلى المدلول ١١٠
 ذو إلى الجملة وغيرها ٦٩
 شبه هي لفظية ٥٩٠
- شبيهة بالمحضة ٤٢٢
 الشيء إلى ما بمعناه ٤٢٨
 الصفة إلى الموصوف ٤٣٦ ، ٧٩:٢
 الصفة المشبهة إلى فاعلها ٤٧٥
 الكاف إلى ضمير ٨٢:٢
 كلا و أي و لدن ٤٣٨
 ليك إلى الضمير الغائب ٤٣٢
 لفظية ومجازية وغير حقيقية ٤٢٠ ، ٢٣٥
 ٢٩٦:٢
 لفظية والضمير المتصل في محل رفع نائب فاعل ٣٠٧:٢
 محضة وغير محضة ٤٢٢ ، ٤٢٠
 المصدر إلى نائب فاعله ٤٤٩ ، ٢٨٩ ، ٢٢٦
 ٥٣٧ ، ٣٣١:٢ ، ٦٠٦
 المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه ٤٢٢
 مع وغير ٣٠١:٢ ، ٤٤٢
 المعتبر إلى المُلغى ٤٢٣
 المقصور والمنقوص إلى ياء المتكلم ٤٥٣
 النفس والعين إلى ضمير المؤكد ٥٧٧
 بمعنى اللام ٤١٩
 على الحكاية ٣١١
 ما لا ينصرف ٨٥
 مصدر القول واسمي الفاعل والمفعول وما
 يشبهها إلى الجمل على الحكاية ٤٣٤
 الإضافة وإثبات الصدر ١٦١
 أضرب حروف الجر ٣٨٨
 اضطراب في الإعراب والتوجيه ٢٥٣ ، ١٦٣
 ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٦٦٢ ، ١٠٢:٢ ، ١٦٢ ، ٣٣٩
 ٣٣٩ ، ٤٧٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٠ ، ٥٠٧
 ٥٢٥ ، ٥٣٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦

- ١٦٢ إعراب أيًا: مطلقاً
 ٤٥٤ أبيّ وفيّ وأخيّ وحميّ وهيّ
 ١١٤ أيضًا: حال أو بدل أو مفعول لمذكور
 ١٤٥، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٧٦: ٢، ٢٩٤، ٥٣٠،
 ٥٦٤، ٦١٠
 ١٦٣، ٣٥٣ لاسيما وما بعدها
 ٣٢ بيت يحتمل ١٤٠ وجهًا
 ٢٣٧ عبارة يحتمل ١٣١ وجهًا
 ٧٤ اثنين واثنين
 ٣٥٧ فاه إلى فيّ
 ٢٦: ٢، ٦٢٥، ٣٧٩، ٣٧٨ فصاعدًا فتازلاً
 ١٧٠ فقط: قط: حال
 ٣٣٥ ما زاد إلّا ما نقص
 المصدر المؤول بعد الشرط والجزاء ٢: ١٦٩،
 ١٧٠
 ٤٤٣ من عل
 ٤١٦: ٢ من عله
 ٤١٤ المنصوب بعد حذف الجار
 ٢٩٥ نحو
 ٤٧ الإعراب أصل في كل المفردات
 ٤٥ هو لفظي ومعنوي معاً
 ٥٢ أصل في الأفعال أو الأسماء
 ٦٦، ٧٢ بالأحرف
 ٤٥ في اللغة والاصطلاح
 ٧٢ لكلا وكلتا إعراب المقصور
 ٦٩ للمثنى
 ٧٥ للمثنى والمجموع بالحروف
 ٥٤٤ للمخصوص بعد حبذا
 ٤٧ يفرّق بين الوصل والوقف
 ٤٠٣: ٢ اضطراب في فهم عبارة سيبويه
 ١٧٣ الاضطراب: ضرورة الشعر
 ٦٢٦ إضمار العامل
 ٣٧٢ صاحب الحال
 ٢٦٩ الفاعل لا يمنع تقديم المفعول
 ٣٠٧ المرفوع وجوباً
 ٣١١ ممتنع في المخالفة
 ٩٣ إظهار رفع الواو والياء للضرورة
 ٨٤: ٢ الإظهار في هبائيّ يقتضي: هبايا
 ٥٨٧ إعادة اللفظ المتصل بالمؤكد
 ٥٤٠، ٤٢٣، ٣٨٨: ٢ ضمير المفرد على اثنين
 ٤٢٣: ٢ ضمير المثنى على جمع
 ٥٦٥، ٥٤١: ٢ ضمير المذكر على مؤنثات
 ٥٦٥
 ٤٨٣ اعتبار الهمزة من حروف العلة
 ٢٩٦: ٢، ٤٦٣ المصدر المحذوف مذكراً
 ٣٦٥
 ٣٤٥: ٢ الاعتداد بالأصل الأول لا ما بعده
 ١٠٣: ٢ اعتراض بجملّة من بضعة أبيات
 ٢١٠: ٢ بجمل وأبيات
 ٣٨٢: ٢ على الناظم يعترض عليه
 ٤٣٨: ٢ على التضعيف
 ٤٨٣، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٥، ٣٩٩: ٢ مردود
 ٦٠٢، ٥٦٢، ٥١٦، ٥١٢، ٥١١
 ٤٦٨ اعتماد اسم الفاعل مسوّغ لعمله
 ٣٨ الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف
 ٣٨
 الأعجمي: ما سوى لغة العدنانيين ومن خالطهم
 ٩٨: ٢

٣٣١:٢	سبب في الإدغام	٣٢٧:٢	الأعراب: جمع عَرَب
٤٢٠:٢	سبب في الإمالة	١٢٩	إعطاء حكم المعارف والنكرات
٥٧١:٢	شدوذ: ضَيَّابة	٩٦:٢	الإعلال لا يؤثر في الميزان
٤٠٤:٢	شرط في تضعيف الوقف	٥٣١:٢	إعلال صيام وقيام
٤٧٣:٢	الفعل في الإعلال	٥١٨، ٥١٦:٢	مطايا وهدايا وخطايا وهرأوى
٥٣٥:٢	القلب قبل الإبدال	٥٣١:٢	نحو: سيادة وزياذ ونياف
٥٢٦، ٥٢٥، ٣٦٦، ٣٦١:٢	قيد في الحكم	٣٢٦	أعلام الأيام
٦١٠		١٢١	الأعلام كلها مرتجلة أو منقولة
٥٢٤:٢	ما فيه همزتان للمضاربة وزائدة	٢٥٨	أَعْلَمَ: القلبية
٤٠٨:٢	نقل الفتح وإبدال الهمزة	٢٥٦	أَعْلَمَ وأرى
٥٨٨:٢	وترة ووثبة ووعدة	٢٥٥	إعمال القول عمل الظن
٥٠٨:٢	وجه في الإبدال	١٥٣	اسم الفاعل مع أَلْ بمعنى المضي
٢٦٠:٢	وجه في قلب الألف	٣٠٧	العامل المهمل في محل الضمير
٤١٩:٢	الباء في تناسب الإمالة	٤٥٦، ٣٢٠	المصدر عمل فعله
٥٨٩:٢	يَسْرَ يَسِرُ	٥٨٩:٢	إغفال أسمي الزمان والمكان و
٢٧٣	الإغناء عن الخبر	٥٣٥، ٥٢٦، ٥٠٧، ٥٠٧:٢	الأصل الأول
٤٤	أَفْ: لا تقبل لم	٦٠٦، ٥٧٨، ٥٣٦	
٢٨	الإفادة	٣٠٤:٢	الإعجام يحتمل صورتين
١٧١	افتتاح الحرف بهمزة وصل	٥١٧:٢	إعلال في مطايا
٤٧:٢	الافتراق في شتان مقيد بالمعاني والأحوال	٦١١:٢	أمثلة نون التوكيد
٢٣	الافتعال وإضافته إلى الضمير	٤١٦:٢	بيت من الألفية
٢٣	قد يكون متعدياً	٤٨٨:٢	التأنيث في الحرف
٥٠	افتقار الموصول إلى جملة	٤٨٢	تفعلة وصيغ أخرى
٥٠	افتقار النكرة الموصوفة إلى صفتها	٣٦٦:٢	حالة للياء في النسب
٤٣٣	إفراد إذ	٤٠١:٢	حذف الهمزة
٥٤٤	حَبَّ في المدح		حذف همزة الوصل في المضارع والمشتقات
٦٩	الإفراد	٥٨٩، ٥٢٥:٢	
٢٤٢	أفعال التصيير	٣٩٤:٢	حذف الحركة
٢٩٦	السجاياء	٤٢٩:٢	الراء في الإمالة

٥٥٦:٢	عوض من الضمير	٣٢٠	العلاج
٥٢٦	في فاعل نعم	٢٤٢	الأفعال القلبية
٣٦	للتعريف من خواص الاسم	٢٥٩	المتعدية إلى ثلاثة
٩٤	المؤثرة	٤٠٠	المنسوبة إلى الله لها خصوصية
	الموصولة بالمضارع يجوز فيها الإدغام وعدمه	١٤٠	الناقصة لا حصر لها
١٦٠ ، ١٥٣		٢٠١	الناقصة تدل على الحدث
٣٦	الموصولة تدخل على الفعل	٦٣٩	اقتران بدل اسم الشرط بإن
	ناتبة عن الضمير والاسم بدل من نائب الفاعل	٢٩:٢ ، ١٣٨ ، ٩٠	جواب الشرط بالفاء
	لثلاثاً تخلوا الصلة من ضمير عائد ٢:٢٠١ - ٢٠٢	١٨٦	جواب لو بالفاء وإذاً ورب وقد
١٥٣	يجوز إدغام لامها ويجوز إظهارها	٢٥٥ ، ١٩٣ ، ١١٢:٢	خبر الموصول بالفاء
١٥٢	يشارك فيها العاقل وغيره	٦٣٩	المبدل من الاستفهام بالهمزة
٢٤٠	ألا: الاستفتاحية		المعطوف على الجواب بالفاء ٢:١٢٨ ، ١٤٥ ،
٢٣٩	الاستفهامية	٢٢٠	
٢٤٠	التحقيقية	٢٧٥	إحكام جموع كثرة في جموع القلة
٢٤٠	للتمني	٢٨٢:٢	جموع القلة في الكثرة
٢٣٩	للتوبيخ والإنكار	١٨١	أقسام الخبر مفرد وجملة
٣٣٦	إلا: حرف حصر	٩٩	الضمير المتصل
٢٦٩	الالتباس في الفاعل	٤٩٩	معمول الصفة المشبهة
٢٧	الالتزام	٦٠٦	الاكتفاء بذكر لا عن ذكر المعادل
٤٧٥ ، ١٤١	إلحاق اسم الفاعل بالصفة المشبهة	٢٨٧	أكثر التمييز موصوف في الأصل
٢٥٩	أعطى: بالمتعدي إلى ثلاثة	١١٤	الأكثر في لدن: إلحاق النون
٢٤٧	إلغاء المتقدم	١٧٢	أل: الجنسية
٩٠	ألف آخر المضارع	١٧٢	الزائدة اللازمة
٧٣	لدى وعلى	١٧٢	الزائدة غير اللازمة
٢٢	مالك	١٧٢	الزائدة
٢٥٦	الإطلاق	٦٦:٢ ، ١٧٢ ، ٣٥	العهدية
١٠٣ ، ١٠٢	أنا: زائدة	١٧٢	العهدية ثلاثة أنواع
٦٦٠ ، ٤٨٢	مبدلة من نون التوكيد في الوقف	٣٠٠	العهدية الذكرية
٥٨٠	التقاء الساكنين في القافية	٥٢٧	العهدية والجنسية

٢٢١	أن: بعد أفعال القلوب تفتح	١٥٠: ٢	الالتماس: طلب امرئ من نظيره
٥٩	الشرطية	٦٠٠، ٤٦٥: ٢	الإلحاق في الأبنية
١٢٠: ٢	أن: رابطة لجواب القسم	٢٢: ٢	ألف الإطلاق بدل من هاء السكت
١٠٥	يفصل الضمير متبوع	٣٩٣: ٢	الألف عوض من إحدى يائي النسب
١٠٥	يلي الضمير إمّا	٢٥٧، ٢٤٧: ٢	الألف المقصورة أصل للممدودة
١٠٥	يلي الضمير اللام الفارقة	٩٠	الألف ينوى فيها غير الجزم
١٠٥	يلي الضمير واو المصاحبة	٥٨٢	ألفاظ التوكيد معارف
١٠٥	ينصب الضمير عامل في مضمّر	٥٩٦	أم و أو
٥٤٠	انجرار فاعل فَعَلَ: بالباء	١٨٥	أم المعادلة
١٢٥	انحصار المركب في الأنواع الثلاثة	٦٠٤	المنقطعة
٤٠	انفردت تاء التانيث بلحاقها: نعم و بش	٦٠٧	المتصلة
٤٠	انفردت تاء الفاعل بلحاقها: تبارك	٤٣٦: ٢	إمالة الضمة والواو قبل راء مكسورة
٦٠٤	الانقطاع	٤١٩: ٢	عامية تجعل الألف ياء
٩٤	أنكر النكرات وأعرف المعارف	٤٣٩: ٢	الفتحة لضمة بعدها
٢٢٩	إن المخففة وإن النافية	الإمالة في الكلمتين المتصلتين أحسن من	
٣٥	إن تسمية ما يلحق الروي تنويناً مجاز	المنفصلتين	
٥٠٠	أنواع الإضافة	٤٣٢: ٢	امتناع اقتران أفعال التفضيل بجر
٤٤٢: ٢	التغيير الصرفي	٥٤٩	تقديم المخصوص في حبذا:
٣٢٦	المبهمات	٥٤٢	تقديم خبر ما النافية عليها
٣١٢	المصدر في الإعراب	١٩٩	تقديم غير الأخص
٥٠٠	المضاف	١٠٨	الحذف
٤٣٠	الملازم للإضافة	٢٧٣	حلول المضاف إليه محل المضاف
٢٥٧: ٢	موجب القصر	٤٤٤	العطف
٢٤٤: ٢	المؤنثات	٣٣٢، ٣٣٠	عطف الموصول قبل تمام الصلة
٣٨٤	النكرة الواقعة بعد أفعال: التفضيل	٦٢٨	الأمر الذي لا يقبل نون التوكيد هو اسم
٣٩٤: ٢	الوقف	٤٣	معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة
٧٨	أهلون	٥٤	من أمسى أمس
١٦١، ١٦٠: ٢	إهمال إن ومتى	٥٩	أمس: بناؤها على الكسر
٦٠٨	أو: ومعانيها	١٧٣	الآن: اسم للزمان الحاضر

٦١٣، ٦٠٠، ٣٧٢، ٣٥٢:٢، ٤٠٢	المصاحبة	٦١١، ٣٥١:٢، ٨٤	بمعنى الواو
٤٤٥:٢	المصاحبة أو السببية	٥٠١:٢	للتخيير
٢٨٢	باب اختار	٦٠١	للمهلة في المنزلة
٢٧٢	البدل ونغم	٤٨٨	أوزان الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد
٧٨	سنين: على ثلاثة أنواع	١٣٣	أولاء بالتنوين
٧٩	سنين: قد يستعمل مثل حين	١٣٣	أولاً بالقصر والتشديد
٢٣٩	البدل الصالح لعمل لا	٢٩	أول من قسم الكلام نحوياً
٦٣٦	بدل التفصيل	٥٥١:٢، ٤٧٩، ٣٠٩، ١٧٨	أول وزنه: فوعل
٦٤٠	الفعل والجملة	٨٢	أولو: يختص بمن يعقل
٦٣٤	الكل من البعض	١٣٢	أولي: للمذكر والمؤنث
٦٣٢	بدل مباين مطلقاً	٩٠	أي الشرطية
٦٣٢	بدل المطابق	٥٦٤:٢، ١٦٠	الموصولة
٥٩٣	البدل في نية تكرار العامل	١٦١	تضاف إلى معرفة ونكرة
٩٣:٢	يعطى حكم المبدل منه	١٦٢	لا تبني إلا إذا أضيفت ...
٢٢	بقية الألفية كلها مفعول به لقال	٤٨	موصولة وشرطية واستفهامية
٦١٧	بل: كلكن بعد مصحوبها	٩٣	إيراد الجمع بدل الفعل المضارع
٦١٨	تعطف بعد النفي أو ما شابهه	٤٦٨، ٢٦٦	الآية في غير موطن الاستشهاد
٦١٨	للإبطال	٥٧٥-٥٧٤، ٥٧٣	
٦١٨	للتنبيه على انتهاء الغرض	٥١٤:٢	أيام وأيايل وزيايد
٩٢:٢	بناء بين بين وإعرابه	٤٠٠، ٢٩٦، ١٨٠، ٦٩	باء الاستعانة
٢٨٣:٢	تنكبته العرب	٢٩٦، ١٨٠، ٦٩	الاستعانة
٦٧٩	فَعَالٍ للأمر مطرّد	٣٠٩:٢	الاستعلاء المعنوي
٦٧٨	مَفْعَلَان: في النداء	٤٠٢	الإلصاق
٥١٥	الوصف على أفعل وفعلاء	٤٠٢	التبعية
٦٧١	على الضم المقدر للقطع	٢٧:٢	التعدية
٥٣:٢	بهل: قلب ل به	٤٠٠	التعليل
٥٧٩	التاء: تلزم عامة كما تلزم: نافلة	٢٨٠	حالية
٤٢، ٤٠	تاء فعلت وتاء أتت	٥٠:٢	زائدة للتقوية
٢٦٤	التأنيث	٤٠١	العوض

٤٧٢	الثنية والجمع يبعدان المشتق عن العمل	٣٩١	مختصة باسم الله : تعالى
٢٢٩	تخفيف إنَّ	٢٦٦	المضارعة
٢٣٢	كأنَّ مع عدم إلغائها	٢٧٥	المطاوعة
٦٦٩	المضاف إلى الياء في النداء	٤٠	فعلت
٩٥:٢	نحو: فخذ وعنق وشهد وكرم	٢٩٤	التابع النحوي للمشغول به
٢٥٧:٢	الهمزة	٤٧٤	التابع وأنواعه
٥٦٥:٢	همزة مسوء	٢٦٩	تأخر الفعل وتوسطه
٧٤	تخلف الياء الألف جرأً ونصباً	١٠٥	تأخير عامل الضمير
٢٧	ترادف اللفظ والقول	٢٦	التأليف
٥٠٤	تركيب للتعجب	٢٠١	التام من الأفعال
٢٩١ ، ٢٨٩	ترجيح النصب على الرفع	٤٩٧:٢	تأنيث ابن واثنين وامرئ
١٨:٢	ترخيم الجمع	٩٦:٢	حرب وتذكيرها
٢٤:٢	صاح فيه شذوذ لا شذوذان	٦٧٥	العدد بالتاء لفقد المعدود
٢٤:٢	صاح لأنه كالعلم	٤٢٦	المضاف لتأنيث المضاف إليه
٦٧٨	فلان وفلانة في النداء	٢٢٢	تأويل أنَّ ومعمولها بمصدر
١٢٦ - ١٢٤:٢	تركيب إذن	٤٠٣	على التضمين
١٢٤ ، ٢٨ ، ٢٦	الإسناد	١٢٣:٢	المعنى غير تقدير الإعراب
١٢٥	الحروف مشبه بتركيب الإسناد	٤٩١	تبادل الصيغ معانيها
٢٣٨	الصفة و الموصوف	٢٧٠	التباس اسم زال بخبره
١٢٤	المزج	١١٠	أمر المذكر بأمر المؤنثة
٥٠٢	وصفي يحتمل ١٤٤٠٠ صورة	٢٦٩	المفعول بالفاعل
٣٤	الترنم بمدة تجانس الحركة	١١٠	ياء المتكلم بياء المخاطبة
٦٤	تزداد الميم بين الهاء والألف في: فيهما	٣٩٤	التبويض
٦٦	التزام الألف مطلقاً في أب	٥١٥	التيبين للمفعول
٥٩١	التعريف في عطف البيان	١٥٥	ثنية ذو و ذات وجمعهما
٦١	التسكين حذف الحركة	٧٠	الأعلام المضافة
٥٧:٢ ، ٢٩٨	للضرورة	٧٠	المركب تركيب مزج
٥٠:٢	تسكين عين مع	٢٦٢:٢	نحو عشواء ولأواء
٢١٠:٢	عين عشر خاص بالمذكر	١٣٢	الثنية تستلزم تقديم التنكير

٦٠	كم الاستفامية معنى الهمزة	١٠٢، ٢٥	هاء هو
٦٠	كم الخبرية معنى رُبْ	٨٣	التسمية بالمشنى والجمع المذكر السالم
٦٤٨	معنى الخطاب	٣٥	تسمية ما يلحق الروي تنويناً مجاز
٢٦٩	تظافر: لغة في تضافر	٤٩٣: ٢	مجازية لعلاقة ضدية
١٠: ٢	تعاقب لام المستغاث به والألف	٦: ٢	التنصيص على الاستغاثة
٦٤٢	التعبير بالإنشاء عن الخبر للمبالغة	٢٧	التسهيل
١٠٧	ب غير يوهم التعميم	٥٠٧: ٢	تشبيه الألف غير الزائدة بالزائدة
٣٤٨	عن الإضمار بالحذف	٤٧: ٢	بما لم يذكر قبل
٥٦٧	تعدد المنعوت والتعت	٥٨	المنادى يقبل وبعد
٣٧٠	الحال مع إماء، ومع لا العاطفة	٦٢: ٢	المنفي بالموجب للتوكيد بالنون
٣٧٠	الحال	١٣٥	تشديد النون دليل على البعد
١٩٥	الخبر	١٤٤	النون في تشنية الذي و التي
٣٩٩	التعدية اللغوية والنحوية		تصحیح ياء المضارع واسم الفاعل لصحة
٣٢٧	تعدية اجتمع: بجمع	٥٥٧: ٢	الماضي: أيس
١٠٠	اعرف بالباء	١١٧: ٢	تصحيف التأکید من قول الزمخشري
٢٥	بالهمزة	٣٠٤: ٢	اللفظ
٢٥١	رأى الحلمية إلى جملة: كأن	٣٧٥	تصدير الجملة الحالية بمضارع مثبت
	الفعل إلى ضمير فاعله المتصل ٣١٩، ٤٠٧،	٢٧	الحد
	٥٠٧، ٧: ٢، ٩، ٣٩، ٤١٥	١٧١	زيادة في الحرف
٢٩٨	اللازم وحذف حرف الجر	٤٣٢: ٢	التصرف في عبارة سيبويه مخلّ
٤٧٧	اللازم قياساً لغة هذيل	١٥٤: ٢	في اللفظ أحسن من التصرف في المعنى
	ينفعل ١٦٦: ٢، ٥٢٤، ٥٣٥	٣٣١، ٥٢: ٢	تصغير الترخيم
	تعذر الابتداء بالساكن إلا مع حركة خفية ٤٩٣: ٢	٣١٦: ٢	جمع القلة وجمع الكثرة
٣٢١	اتحاد الفاعلين في المفعول له	٣٤٩: ٢	هار وشاك ولاث
١٣٢: ٢	إنكار زيادة لام الجحود	٧٧	التصغير كالوصف
١٦١	تعري أيّ بشروط	١٣٠	يرد الأشياء إلى أصولها
٣٥٧	تعريف الحال لفظاً	٢٨٢، ٢٨٠: ٢	التضعيف والمضعف
	التعريف والتذكير في اسم الفعل هو للمصدر	١٤٢: ٢	تضمن الطلب معنى الشرط
٥٤: ٢		١٠٧: ٢	الكلمة معنى آخر

٢٦٩	المفعول على الفاعل	٤٠٣: ٢	تعريق الجيم والحاء والحاء
٣٧٤	تقدير الحال	١٨٤	تعسف في تشييت الضمائر
٩٠	الإعراب فيما هو معرب	٢٤٩	التعليق لازم بخلاف الإلغاء
٢٠٤: ٢	حذف مضافين	٢٤٥	التعليق والإلغاء
١٧٩	على الألف المحذوفة لفظاً	١٦٣	التعليق بفعال معناه اسم مفعول
١١٩	الفعل بعد أداة الشرط	٤٠٨	بالإسناد أي: النسبة في الجملة
٢٨٣	فعل لبعض المنصوبات بعد المجهول	٤٥٩	بالضمير المنفصل
١٢٦: ٢	لو: قبل: إذًا	٥٠٧: ٢	بما هو مقيد بشبه جملة
١٦٦: ٢	مبتدأ يقتضي الفاء أيضًا	٣٤٠،	تعلق أكثر من شبه جملة بعامل واحد
٦٢٧	المحذوف بين العاطف والهمزة	٥٠٧: ٢	
١٨٧	المضاف	٨٢: ٢	شبه الحملة بالضمير في الكاف
٣٧٢، ٢٩٠، ٢٦٠، ١٧٣	ما لا حاجة إليه	٢٧٧: ٢	شبه الحملة بالكاف
٦٢٤	المعنى وتوجيه الإعراب	٢٧٣	التعليل والتصحيح
٩٣	نصب الياء والواو		تعليل القراءة بالإتباع واللفظ أصل صحيح، لا
٥٨٦، ٥٧٢: ٢	يقتضي رواية خاصة	٤٤٩: ٢	يحتاج إلى إتباع
٣٦٦	تقديم الحال	٤٩٥: ٢	تعميم يحتاج إلى تفصيل
٤٠٦: ٢	شبه الجملة على ليس	٦٧٤	تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم
١٩٨، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧	الخبر	٦٤٦	الميم عن حرف النداء
٥٥٨، ٢٣٧	الصفة على الموصوف	٢٧٣: ٢	التغيير الصوري
٣٨٧	العامل على التمييز	٤٧٤	التفاضل: الفرق بزيادة أو نقص
٥٥٧	المتبوع على التابع	١١٦	تفسير المتعدي باللازم
١٠٨	المتكلم على المخاطب والمخاطب	٥٦	التقاء الساكنين
١٩١	مسيوغ للابتداء	٥٧٥: ٢	تقدم المفعول الثاني جملةً والعامل
١١٤، ٤٠	معمول الخبر الفعلي على المبتدأ	٥٥٣	من: على أفعال التفضيل
٤٨٢، ٧٩، ٦٧: ٢، ٦٥٤، ٥٥٤، ٣٣٦		٢٣٧، ٢١١	الصفة على الموصوف للبيان
١١٩: ٢	معمول معمول كي	٣٦٤	الحال المفرد على صاحبه
١٥: ٢	معمول صلة الموصول وهي لغيره	٢٤٧	الفعل على المفعولين
٥٥٤	من: على اسم التفضيل	٣٠٦	المعدود على العدد
٢٩٤	نفس على صاحبها	٢٢٤	المعمول على اللام المزحلقة

٣٠٤	فعلّي التعجب	٦٧٩	تغيير الرواية ليكون البيت مصرعاً
٣٠٣، ٢٧٢	التنازع	٣٠	التقسيم إلى أجزاء أو إلى جزئيات
٣٠٥، ٣٠٤	تنازع أكثر من ثلاثة في معمول واحد	٧٧	تقييد التاء بالمغايرة
٣٠٦	في الجملة الحالية	٣٥	التقييد
أفعال والكاف في المصدر المؤول والجملة		٣٣٨	تكرار إلا: لتأسيس معنى استثناء
الحالية		٣٣٩	تكرار إلا: مع اتحاد المستثنى منه
٥٢٧: ٢		٣٣٧	تكرار إلا
١١٤، ١١٣: ٢	التناسب والمشكلة اللفظية	٦١٩	تكرار بل في الجمل
٣١٩	تناقض في إعمال صوت عمل المصدر	٥٨٥	تكرار التوكيد اللفظي أكثره ثلاث
٣٣٥: ٢	في الحكم على المصغر	٤٦٥: ٢	الفاء أو الفاء والعين
٤١٢: ٢	في حكم ترك الهاء	١٨١	تكرار لفظ المبتدأ
٤٣٢: ٢	في حكم الإمالة	٦٦٦	تكرار لفظ المنادى مضافاً
٣٥٣	التنصيص على الأولوية	٢٤٨،	تكرار مع الخلاف ليس إيطاء
٤٢٩	تنكير كل ونصبها على الحال	٥٤٢، ٤٧٠، ٥٤: ٢	تكسر لام المستغاث له إذا حذف المستغاث به، وكذلك لام المتعجب منه
٩٤	ذو	١١، ٨: ٢	التكسير في الجمع
٣٦١	صاحب الحال	٢٧٣: ٢	تكسير الصفات من المزيد
٤٢٠	غير محض	١١٥	تكون قد: بمعنى حسب
٨٢	تنوين أذرعات وعرفات	٥٧	تكون الكلمة كالواو في نظيرتها
٣٣	الترنم	١١٦	تلزم نون الوقاية مع اسم الفعل
٨٦: ٢	الترنم عوض من مدة الإطلاق	١٤٠	تم: فعل ناقص
٣٣	التمكين	٢٧	تمثيل الكلام الاصطلاحي بعد تمام حده
٣٣	التنكير	٣٨١	تمييز الجملة هو تمييز النسبة
٣٥٣	الحال	٢٠٦: ٢	لغوي لا نحوي
١١٤: ٢	دُنيا لغة لبعض العرب	٣٠٤	تنازع الحرفين في معمول واحد
٣٣	العوض	٤٦٠	الفعل والمصدر في معمول
٦٥٤	المبني للضرورة	١٧٨	المبتدأ والفاعل
٨٣، ٣٣	المقابلة	٣٠٥	المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة
٢٥٧٣	توالي الإعلالين كثير لا يحتج به		
١٧٦: ٢	شرطين يعني أن الثاني جواب الأول		
٣٧٠	التوسط بين حالتين		

٥٠٢	الجائر والقيبح والمتوسط	توقيف التعليم	
٤٥٢:٢، ٤٨٤	جحلنجع: فعل ومصدره	توكيدان بكى وما	٣٨، ١١٩:٢
٤٤٦:٢	اسم خماسي أو سداسي	توكيد الضمير المتصل بالمنفصل	٥٨٦
٣٥٢	جر بحاشا	بأجمعين	٥٨١
٨٩	بكسرة منوية	الضمير المنفصل بالمنفصل	٥٨٩
٨٥	بنزع الخافض	فعل التعجب بالنون	٤٣
٣٨٥	التمييز بمن	لفظي لامحل له من الإعراب	٢٣٩،
٣٨٢	التمييز بإضافة المميز إليه		٤٢، ٤١:٢، ٥٨٩
٣٥٤	الحال بالباء الزائدة	المصدر المضمن في العامل	٣١٣
٢٠٨	الخبر بالباء الزائدة	تناقض بين الدور وشيء كثير	٢٧٨:٢
٣٤٥	سوى بمن وفي	توهم وقوع الأحرف موقع الحركات	٧٤
١٦٨	العائد على الموصول	ثأر: يتعدى بالباء ويدونها	١١٨:٢
٩٨	على الحكاية	ثبوت أحرف العلة في الضرورة	٩٢
٤٧٤	على اللفظ و المحل ومنع اتباع المحل	اسم الفاعل	٤٩٣
٤٩٣	فاعل الصفة المشبهة باسم الفاعل	تنوين عرفات	٣٤
٣٤٩	المستثنى	الثبة محذوفة العين	٧٨
٩٢	الجزم بأداة الشرط المحذوفة	ثلاث درجات للإمالة	٤١٩:٢
٣١٠	بتأخير الخبر	ثلاثة أوجه في: ورق الحمي	٣٥:٢
٣١٠	بحذف الجازم	ثلاثة شذوذات في المثال	٢٤٠، ٤٣:٢
١١٨:٢	ب لن لغة لبعض العرب	الثلاثي المضاف المدغم	٢٧٨
١٦١:٢	بلو	ثم: للتراخي وبمعنى الواو	٣١
١٦٢:٢	بمهمن	الشماني منسوب إلى الثمن	٨٧:٢
	جزم خبر من الموصولة، وجعلها شرطية أولى	الجار والمجرور شبه جملة	١٥٨
١٦١:٢، ١٩٠		معطوفان ثم بدل ولا تعليق	٤١٦
١٦١:٢	خبر كل	نائب فاعل ١٥٨، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦٩، ٤٩٣،	
٥٢	على إرادة لا والرفع على القطع		٦٠٧، ٤٩٣
٦٠	الجزم ليس بإعراب	الجاري مجرى الفعل من المفردات	٢٦٠
٢٤١:٢	جعل أحد الحرفين زائداً وهما زائدان	الجامد والمستق	١٨٣
١٠٦:٢	أل النابتة عن الضمير عهدية	جاوزت حد الأربعين	٨٠

- ٦١ الفعل المعتل الآخر كالصحيح
 ٤٨ الإعراب المحلي معنوياً
 ٣٧٣ الحال المقارنة محكية للماضي
 ٥٢٢: ٢، ٤٣ حذف جواب الشرط ضرورة
 ٦٢ الحركة العارضة كالأصلية
 ٥١٨: ٢ الظرف نائب فاعل
 ٦٦١، ٢٩٠ العطف استثناءً
 ٦٤ فا: كالاسم المقصور
 ٣٩١: ٢ الفرع أصلاً
 ٢٥٧: ٢ قصر الممدود ضرورة
 ٤٢١: ٢ اللغة المشهورة شاذة
 ٤٩٤ مبالغة اسم الفاعل صفة مشبهة
 ٢٣٦: ٢ النون الخفيفة ثقيلة مخففة
 ٣٨٣ النصب بعد المضاف المذكور واجباً
 ٦٠٤ همزة التسوية حرفاً مصدريةً
 ٦٠٤ همزة التسوية خاصة بالجمل
 ١٠٣: ٢ الهمزة الممدودة مبدلة من ياء
 ٣٢ همزة الوصل للقطع
 ١٤١: ٢ الواو للجواب تجوز
 الواو للمعية أو للعطف مع تقدير فعل مناسب في التحذير
 ٤٣، ٤٢: ٢ ياء الأفراد كياء النسب
 ٣٩٠: ٢ جلا: فعل لازم ومتعد
 ٢١ محكي من فعل أو جملة
 ١٠١: ٢ جُمعُ: اسم علم جنسي ومعدول
 ١٠٤: ٢ الجمع بلفظ المفرد: اسم جمع
 ٥٥٥، ٢٧٤: ٢ جمع الترخيم
 ٣٢٣: ٢ الجمع
 ٣٢٤: ٢ جمع جمع جمع الجمع
 ٣٢٤: ٢
- ٢٠١: ٢ آل الحرفية الموصولة اسماً موصولاً
 ٤٨: ٢ الألف الممالأة ياء
 ١٢٣ - ١٢٢: ٢ أن: الناصبة زائدة
 ١٢٤: ٢ أن المخففة ناصبة مهملة
 ١٧٢: ٢ إن الوصلية شرطية
 ٤٠١ باء الاستعانة للتعدية
 ٦٥٥ الاستثناء بدل الحصر
 ٦٢٧ الاستثناء عطفًا
 ٦٣٧ بدل التفصيل بدل كل
 ٥٦١ البديل صفة
 ٥٩٤ تكرار العامل خاصاً بالبدل
 ٥٠٣ الجامد كالمشتق
 ٤٩: ٢ الجماعة مفرداً
 ١٣٨، ١٣٤: ٢ حتى الاستثنائية ابتدائية
 ٢٣٩: ٢ حركة التقاء الساكنين ضرورة
 ٢٩٠: ٢ سادة شاذاً، وهو جمع سائد
 ٤٧: ٢ شتان مثني شت
 ٥٧٩ الصفة توكيداً
 العدد خمسة عشر مركب مزج ومركب عطف
 ٣٨٠، ٢١٢: ٢
- ١١٩: ٢ العلة السببية غائية
 ٥٥٧: ٢ قول ابن الناظم للناظم
 ٢٣١: ٢ قول أبي حيان لابن العليج
 ٢٤: ٢ كرا مرخماً، وهو ذكر الكروان
 ٧٥: ٢ كيفما للشرط في غير موقعه
 ١٨٥: ٢ لو الوصلية شرطية
 ٨٣ المثنى كعمران
 ٦٣٧ المشتق بدلاً
 ١٢: ٢، ٥٧٩ المعرفة نكرة

٦٢:٢،٢١	المحكية	١٧٦	عبد الله: العبادة
٢٢	المعترضة بين القول ومحكيه	٣٠٦:٢	فاعل على فواعل
٤٣٥	معرفة أو نكرة	٢٤٧:٢	مثالين في واحد
٢٤٩	المقترنة باللام جواب القسم	٦٨	هنو: أهناء ووزنه فَعْلٌ بالتحريك
٥٦٥	المنعوت بها فيها ضمير للمنعوت	١٠٤	لا مفرد له
٥٦٤	المؤولة بمفرد نكرة	٦٢٧	الجمع بين بل والواو
٣٥١	جملتنا عدا وخلا ومحلها من الإعراب	٧٢، ٧٠:٢	بين الألفين صورياً بمد مطول
٣٦٨	الجنس المقصود به الكمال	٦٥٥	بين حرف النداء وأل التعريف
جواز إبدال الهمزة ياء وبين بين ونقط الياء في		٢٨	الجميل المفيدة
نحو: قائل وبائع وعجائز ٥١٢، ٥١١:٢		١٥٤	لا تتأثر بالعوامل
٣٢	الابتداء بالنكرة للدلالة على التنوع	٢٩١	الجملة الاسمية الكبرى
١٧٩	الابتداء بالوصف مجرداً	٢٤٥	الاعتراضية
٩٤	الابتداء بنكرة لأنه صفة لمحذوف	الإنشائية تسد مسد الخبر ١٥٩، ١٧٠، ٢: ١٩٣،	
٥١٠:٢	الإبدال والهمز في نحو: آئب	٥٣١، ٥٢٧:٢، ٤٠٢، ٣٦٨، ٣٣٣	
٤٦٤	الإتباع على المحل في التوابع	١٦٩	بعد ذو: في محل جر بالإضافة
١١٠	الاتصال مع اتحاد الضميرين	٢٤٩	بعد المعلق في موضع نصب
١٠٧	الاتصال والانفصال	٢٤٥	التفسيرية
٦:٢	الاستغناء بدون اللام	٣٧٢	التي جزأها معرفتان جامدان
٥٩٣	إضافة ما فيه أل إلى المعارف	٣٧٦	الحالية المصدرة بالمضارع المنفي
١٢٠	الإضافة مقيد بعدم المانع	٣٧٧	الحالية المصدرة بالماضي المثبت
٣٠	إطلاق اسم المقسوم على الأقسام	١٨٥	حال إذا حذفت همزة التسوية
٥٧٢	إظهار عامل نعت التخصيص	٣٧٤	الشرطية
٤٦٠	إعمال المجموع	١٥٨	الشرطية خبر
٥١:٢	إغراء الإنسان نفسه	٣٧٤، ١٦٣	الشرطية حال
١٦٧:٢	اقتران جواب إذا بيان	٢٩١	الفعلية الصغرى
١٦٧:٢	اقتران الجواب بالفاء مع لا	٢٣١	الفعلية المصدرة بفعل دعاء
٣٨٤	انتصاب التمييز بعد تعجب	٢٣١	الفعلية المصدرة بفعل غير متصرف
٥٨٨	التأكيد بإعادة اللفظ	٤٠	في محل جر على الحكاية
٤٤:٢	التحذير للمتكلم والمخاطب	١٨٣	المحكية هي في الأصل مضاف إليه

- ٥٢٦: ٢ حذف الحال بقرينة ما قبلها
 ٦٤٧ حذف حرف النداء مع العلم
 ٣٧٨ حذف عامل الحال
 ١٨٦ ذكر الكون العام المحذوف
 ١٩٣ ذكر الخبر بعد لولا
 ١٣٧: ٢ الرفع بعد حتى
 ٥١٢: ٢ عدم تصدر اسم الاستفهام
 ٦٥١ العطف على الضمير المستتر
 ٣٠٧: ٢ العطف على الضمير في الشعر والنثر
 ٤٧٨ القياس مع ورود السماع بغيره
 ٦٦١ النصب في يا زيد وعمراً
 ١٧١ الوقف على أل
 ٤٠٧: ٢ حركة خفيفة للأول في التقاء الساكنين
 ٤٣١: ٢ زعم أن الحكم غير لازم
 ٤٠٤: ٢ أن النحاة وضعوا الإشمام
 ١٥١ زيادة مَنْ
 ٢٠٣ زيادة أضحي وكل فعل لازم
 ٦٥١، ٣٣٠ العطف والنصب على المعية
 ٥٥٦ عمل اسم التفضيل في المقعول به
 ٦٥٣ فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعاً
 ٦٥١ فتح المنادى المضموم بشروط
 ٦٥٤ فتح المنعوت بغير ابن
 ٥٧٤ قطع نعت التخصيص
 ٦٤٤ نداء المضممر
 ٤١٩: ٢ نظري يثير واجباً أحياناً
 ٥٦١ نعت المعرفة بالنكرة
 ٣٥٣ حاشا: للتنزيه
 ٥٠ تشبه الحرف لفظياً
 ٣٦٧ الحال الجامد المضمّن معنى المشتق
- ١٤٥ التشديد في ذين وتين
 ٥٠٥ التعجب من مختص نكرة
 ٣٨٠ تعريف التمييز
 تقدم شبه الجملة النائية عن الفاعل ٥٤٦، ٢٧٣،
 ٣٩٢، ٣٣٣: ٢
 ٥٦٠ تعريف النعت والمنعوت
 ٥٥٥: ٢ تقدم الاسم الموصول على عامله
 ٣٢٣ تقدم المفعول له على الفاعل
 تقديم معمول الخبر على المبتدأ ٢٠٣، ١١٤
 ٣٠١، ٢٩٥، ١٣٢، ٤٣، ٢٧: ٢، ٦٥٤، ٢٠٤،
 ... ٣٩٩، ٣٩٧، ٣٦٥،
 ١٢٢: ٢ تقديم معمول معمول أن
 ١٩٧ تقديم المفعول المطلق على قد
 ٥٦٢ تكسير الوصف مسنداً إلى السببي
 ١٩٨ توسط خبر ليس
 ٥٨٣ تأكيد النكرة إذا كانت مؤقتة
 ٤٢٥ الجبر والنصب
 ٣٤٨ جر المستثنى بعداً، خلا:
 ٧٧ جمع طلحة بالواو والنون
 ١٦٨: ٢ الجمع بين الفاء وإذا في الجواب
 ٤٥٤ الحال من المبتدأ
 ٣٦٥ الحال من المضاف إليه
 ٥٥١: ٢ حذف الألف على اعتبار ما كان
 حذف أن بعد لام الجحود خلافاً للبصريين ومع
 وافقهم ١٣٠ - ١٢٨: ٢
 حذف التاء من العدد إذا لم يذكر المعدود
 ٢٠٤ - ٢٠٣: ٢
 ١٨٩: ٢ حذف الفاء في جواب أما
 ٦٢٧ حذف المعطوف عليه استغناء

٢٢	ألف مما زاد على الثلاثة	٢١٣: ٢	في العبارة لا صاحب لها
٢١٢	أن بعد عسى ضرورة	٣٧١	المؤكدَة لعاملها
٦٢٥	أو مع المعطوف وبدونه	٣٧١	المؤكدَة لمضمون الجملة
٥٠٨	الباء في التعجب	٣٥٦	المؤكدَة
٤٨٣	التاء من المصدر	٣٥٦	المؤولة بالمشتق
٢٦٨	تاء التانيث	٣٧٣، ٣٥٦	المبيّنة
٣٤٠	تنوين النصب	٣٧٣	المستصحبة
١٤٥	التعويض لا يجوز	٣٧٣	المنتقلة وشبه المنتقلة
١٤٧: ٢	تنوين النصب في الوقف	٣٧٣	الموطئة
	الجار يقتضي رفع ما بعده نائب فاعل	٣٧٦	جملة اسمية
٥٣٨، ٢٨٠، ٢٧٣		٣٧٤	جملة خبرية
١٧٧، ٩٨	الجار يجعل الضمير مستترًا نائب فاعل	٥٥١: ٢	جملة معطوفة مع حرف العطف
١٨٣	وفاعلاً	٣٦٢	خبر في المعنى
	جواب الشرط ضرورة	٣٨٣	حالات تمييز المضاف إليه
٤٢٣، ٤١٣: ٢، ١٤٢، ١٦: ٢		٦٦٥	حالتها اسم الإشارة في النداء
٢٨٧	جواب الشرط اختصاراً	٦٠٢	حتى ومعانيها
	جواب الشرط	١٣٦: ٢	حتى: زائدة للتوكيد
٣٧٠: ٢، ٣٣١، ١٧٩، ١٧٦، ١٦٥، ١٣٦، ٦٤		٦٠٣	لا تعطف جملة على جملة
٢٩٩	حرف الجر اعتماداً على القرينة	١٣٦: ٢	للاستثناء والاستدراك
٣٠٠	حرف الجر لقصد الإبهام	١٣٦: ٢، ٥٧٤	للمحصر
٢٩٩	حرف الجر ونصب المجرور	١٣٧: ٢	يكون ما بعدها مسبباً أو سبباً
٤١٣، ١٧٧	حرف الجر	٣٩	حد الاسم
٦٤٤	حرف النداء	٢٦	حديث النفس
٧٦	الحال	٥٦٥	الحذف بتدريج
١٩٦، ٧٦	حرف العطف	٤٠٠: ٢	مجاز لأنه خروج على الأصل
٦٤٧	حرف النداء قبل أسماء الله تعالى	٩١	هو عدم والعدم لا يكون أثراً
١٩٢	الخبر بعد لولا	١٧٦	حذف أل وذی
٢٤١	خبر لا: النافية للجنس	٦٤٣	الأداة قياساً مبالغة في التوكيد
٣٦٢: ٢	الخبر منبهة على حسن الحذف	٥٠٨	الاسم بعد ما أفعلٌ وأفعلٌ

١٩٢	ما يُعلم	٤١٣	رَبّ
٢١٠	مرفوع لات	٧٠:٢	رسمًا وحذفان لفظًا معًا
٤٣	مضاف أيّ		شبه الجملة وهي نائبة عن الفاعل لورود ما يدل
٢٥٦	مفعول علم: اختصاراً	٢٦٨، ٩٠:٢	عليها قبل
٢٥٦	مفعولي علم: اقتصاراً	١٦١	صدر الصلة
١٥٢:٢	المجزوم بـ لا	١٦١	صلة الموصول
	المدغم فيه للوقف، وهو واجب في الشعر	٣٠٨	ضمير المفعول معمولاً للثاني
...٤٠٤:٢، ١٦٧، ١٢٦			العائد المجرور بشروط
٢١	المستثنى منه	٣١٨، ٢١٣: ٥٦٥٢، ١٦٩	
١٩٢	المبتدأ والخبر	٢٦٨:٢	العائد المجرور خلاف الشروط
١٨١	المبتدأ	٥٦٥، ١٦٥، ١٦٣	العائد
٤٣٠	المضاف مع إرادته	٣١٧	عامل المصدر المختص
٤٤٤	المضاف للعلم به	٣١٧	عامل غير المؤكد
١٨٣	المضاف قبل الجملة	٦٢٥	العامل استغناء بمعموله
١٠٦	مضاف ومعطوف	٣١٧	العامل
٦١٧	المعطوف عليه بلا	٢٧٣، ٢٦٢	الفاعل
٦٢٧	المعطوف مع الواو	٩٠:٢	الفعل نائب فاعله شبه جملة
٢٥٢	المفعول اختصاراً	٣٠٢	الفعل الناصب بشرط أن يُعلم
٢٥٢	المفعول اقتصاراً	٤٥٦	فاعل المصدر
٣٢١	المفعول بعد الأمر	٢٦٤	فعل الفاعل
٣٠١	المفعول والفعل	٢٦٨	في نعم و بشس
٦٧٤	المنعوت والنعته	٤٤٤	في الإضافة
٥٤٨	مين والمفضول	٦٢٤	في العطف
٢١٤:٢	الموصوف	٦٨١	في قوله: قعيدته
٦٤٣	النداء وأحواله	٢٠٣	كان مع اسمها
١١١، ٨٦	نون الإعراب بلا سبب	١٣٠:٢	لام الجحود
١١٥	النون بعد قد وقط في الضرورة	٨٨	لام المنقوص عند التنوين
٤٢٥	نون: من	٢٥٢	لدليل
٢٠٥، ٤٣	نون: يكن	٨٨	للتخفيف

٥٦٧	وتفسير بالاشتغال	٤٧٠: ٢	نون يكن للضرورة
١٩٧	ياء الماضي للتخفيف	٢٣٠	نون يكن: للتخفيف
٣٦٧	حرف التنبيه	١٤١	نون المشى للضرورة
٤٢	الحرف ثلاثة أنواع	١١١	نون الوقاية في التعجب
٥٦	جيء به ليدل على معنى واحد	١١١	نون الوقاية
٢٩٠	قبل أما: للاستئناف	٢٦	هذا
٤٨٥: ٢	الحرفان المتعاقبان	١٧٤، ٩٩، ٩٠	الهمزة للتخفيف
٣٥٢	حرفية عدا و خلا		همزة جاء لغة
٥٨	حركة الإتياع	٥٦٩، ٥٤٢، ٥٢٧: ٢، ٢٧٦، ٢٦٩، ٦٢	
٦٢	الحركات المقدرة في الحروف	٥٠٠: ٢	همزة الوصل لفظاً ورسماً
٥٨، ٥٧	حركة الأصل	٩٨	الواو للضرورة
٦١: ٢	الحروف بمعنى الأفعال	٦٢٤	الواو مع ما عطف
٥٠٥، ٥٠٣: ٢	حروف البدل القياسي	٧: ٢... ٤٥٢	الياء استغناء بالكسرة
٣٩٠	حروف الجر التي تجر الظاهر فقط	١٧٩، ٦٧	الياء تخفيفاً
٣٩٠	حروف الجر التي تجر الظاهر والمضمّر	٢١٦: ٢	ياء ثمان
٩٨: ٢	حروف الذلاقة	٦٨: ٢	ياء نحو: اخشِينَّ، لغة لطبي
٥٩٦	حروف العطف	٢٤٢	همزة ابتداء: للتخفيف
٣٨٨	الحروف المشتركة في جر الاسم	١٢٠	همزة آخر
٦٣	الحروف مفيدة ما تفيده الحركات	٦٨	همزة الياء واعتلاء وهمزة جاء
٢٧٠	الحصر يالا وإنما	١٨٥، ١٧٥	همزة أو
١٠٤	بإنما	٤٠	همزة تاء وياء
١٠٤	يالا	١٨٠	همزة الابتداء
١٣٧	لاينفي ورود الغير	٤٢	همزة التاء
٩٧	الحضور يشمل التكلم والخطاب	٩٩، ٥٥	همزة البناء
١٠٧	حق الخبر الانفصال	١٤٧	همزة القطع في الأعلام
٢٧٦: ٢	الحقيقة اللغوية في الوضع والاستعمال	١٢٦	همزة القطع من الأجناس
٢٤٢: ٢	حكاية بدون أدوات	١٤٢	الهمزة ونقل حركتها إلى اللام
٤٦٦	جكاية الحال الماضية	١٤٣	همزة الياء
٢٣٥: ٢	جكاية اللفظ بإعرابه	٩٠	همزة أو

٨٩:٢	منع ثمانى من الصرف	٥٠٨،٥٠٧:٢	الشاة والشاء
٣٩٣:٢	النسب إلى ما هو أقل شهرة	٥٠٨:٢	شاي وداي وناي وماو أعجميات
١٦٠	وصل آل بالمبتدأ والخبر	٤٤١	شبه لَدُنْ باسم الفاعل
٥١٤:٢	شذوذان في: ضَيَّوْنَ	٥٠	الشبه الإجمالي
٦٣٦	شرط إبدال النكرة من المعرفة	٥٠	الشبه الإهمالي
٦٣٦	إبدال النكرة من النكرة	٣٧٢	الشبيه باللام
٦٣٧	اتحاد اللفظين في البدل	١٠٠	شبه الحرف افتقاراً
١٥٥	استعمال ذا بمعنى الذي	١٠٠	الحرف جموداً
٦٦٤	اسم الإشارة المنعوت به أي	٤٧	الحرف يقتضي بناء الاسم
٢٥٤	أن ينصب المبتدأ والخبر مفعولين	٤٣٥	الظرف بحرف الشرط
٥٣٠	تأخر فاعل نعم	٢٥٤	الظرف هو المجرور
٣٦٧	تقديم الحال على العامل	٢٩٢	العاطف
٥٥٨	تقديم المعطوف	٥٨	المبني
١٣: ٢، ١٦٨، ١٦٧	حذف العائد المجرور	٥٧	المحل بما في كنف هاء التأنيث
١٦٤	حذف العائد	٥٦٤	المشتق
٤٤٥	جر المضاف إليه بعد حذف المضاف	٥٠	الشبه الوضعي
١١٠	جواز اتصال الغائبين	٧٣:٢	الشبه المتبادل بين الاسم والفعل
٥٠٩	حذف المتعجب منه	٢٦١	الشبه بالمبتدأ أو الفاعلية
٣٩٥	زيادة من	٥٧	الشبه بالمعرب
٥٤٦	صيغة أفعَل التفضيل	٣٨١	شبه الجملة مجازياً
٥١١	صيغة فعلي التعجب	٤٣٣:٢	شبه الجملة بدل من مثلها
٢٣٤	عمل لا عمل إنَّ	٤٤:٢	تتعلق بالكاف
٤٦٦	عَمَل اسم الفاعل	٥١، ٤٤:٢	في تركيب للإغراء
٤٥٧	عمل المصدر	٤٤:٢	في محل نائب فاعل اسم المفعول
٦١٧	العطف بلا	٢٥٢	يحذف متعلقها بلا دليل
٦٢٨	عطف الفعل على الفعل	٥٧٥:٢	شذوذ اضطقطت واضتقطت
٥٧٣	قطع نعت النكرة	٤٤١:٢	إمالة باب ومال
٥٠٥	المجرور والمنصوب بعد أفْعَلْ	٩٨	إلآك
٤١٠	المرفوع والمجرور بعد مذ ومنذ	٥١٣	بعض الألفاظ

٦٥٤	الضم تشبيهاً بالمرفوع	٥٣٨	المخصوص
٦٧٠	في غير النداء	٣٤٢	الموصوف بعد إلّا
٦٤	من الأسماء فيه عشر لغات	٥٢٩	مفسّر المضمّر بعد نعم
٨١	لنون المثنى	٣٧٠	صاحب الحال مفرداً
٥٧	الضمة أصل الواو	١٠٠	الصالح من الضمائر للجور وللنصب
٩٢	المنوية	٢٤١: ٢، ٢٩	صدور الكلام من ناطقين
٥٧	في نحن: نظيرة الواو	٧٤: ٢	الصرف هو الجر والتثوين معاً
٦٦٨	ضمّ المضاف بنية الإضافة	٤٤٣	صرف الكلام لما يصلح له
٩٠	ضمير الشأن المقدر	١١٥: ٢	صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغةً
١٠١	الضمير المتصل للحاضر كالكاف	٢٩١	الصفة المخصّصة
١٠١	المتصل للغائب كالهاء	٤٧٥،	الصفة المشبهة باسم المفعول
٩٧	المتصل هو الأصل	٤٨٨	
٥٨٤	المتصل يشمل المستتر	٤٩٠	المشبهة من غير الثلاثي المجرد
٣٩٢	المجرور برَبّ:	٥٦٣	الموطة تكون اسم ذات
٣٦٢	للتكرة مختلف فيه	٦٢٢	صلاحية المعطوف لمباشرة العامل
٩٩	هو الموضوع لتعيين مسماه	١٥٧	صلة الموصول
٢٨١	ضمير نائب الفاعل يعود على اثنين	١٧٤	الصلة ليست لغير ما هي له
٥١٠: ٢	طاولة: عامية لاتجوز	١٤١	الصلة جملة شرطية مصدرة بلو
١٣٨: ٢	الطلب المحض يكون بأدوات خاصة	٢٠: ٢	صلعمة بن قلعة: كناية عن مجهول
٣٢٦	الظرف الصناعي	٢٦	الصوت المعتمد على مقطع
٣٢٨	المتصرف	٤٠١: ٢	الصورة الخطية في رسم الكتابة
٣٢٨	غير المتصرف	٣٢٠ - ٣١٩: ٢	الصورة الوفاقية والخلافية
٣٢٤	لا يختص بعامل دون عامل	٢٢٢: ٢	صياغة اسم الفاعل للعقود
٢٤٤	ظنّ المعدة بالباء	٤٩٥	الصفة المشبهة
١٥٤	ظهور عامل الموصول في آخر الصلة	٤٥٣: ٢	التعجب والصيرورة في الفعل
١٦٤	العائد غير المبتدأ لا يجوز حذفه	٢٧٤	المبني للمجهول
١٦٧	العائد المجرور	٥١٠	صيرورة الفاعل موصوفاً بمصدر التعجب
١٦٤	العائد المرفوع	٥٠٦	صيفتان: ثالثة ورابعة للتعجب
٥١٧	العاود	٦٧٥	ضم تاء يا أبْتُ ويا أمْتُ

- عارض شبه أي للحرف : لزومها الإضافة وكونها
بمعنى كل ، مع النكرة ، ومعنى بعض مع
المعرفة ٤٨
- العامة يفتحون عين الماضي ويضمون عين
المضارع ٤٢
- عامل التمييز هو المميز أو النسبة ٣٨١ ، ٣٨٠
- التمييز ٣٨٦
- الكلام ٢٨
- العامل المبني للمجهول ٣٢١
- في التابع ٥٥٨
- في الحال هو النسبة ٣٧٣
- في الحال بعد أمّا ٣٦٨
- المشغول بضمير الاسم ٢٩٢
- المعنوي ٣٢٩
- يتخطى ألّ ١٥٣
- الظن : تردد مع رجحان وجه ١٢٢:٢
- عبارة مضطربة ٥٢١:٢
- عجعة قضاة ٥٠٥:٢
- عدا وخلا فعلاّن متعديان ٣٥٠
- العدل على وزن : فُعلاّن ٨١:٢
- اللفظي والمعنوي ٨١:٢
- عدم اشتراط حذف العائد في أي ١٦٣
- اعتبار العلم الجنسي ٩٤
- التفريط في القرآن لأحكام الشرع ١٣٥
- جزم المضارع إذا كان الشرط ماضيًا ١٦٤:٢
- جواز حذف الياء في اسم الفاعل ٦٦٩
- مخالفة المعدود في الجنس لفقده ١٦٢ ، ٦١
- العرب لم تضع اسم إشارة لجمع المؤنث ١٣٢
- عطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ٦٢٩ ،
٩٩:٢
- الاسمية على الفعلية والعكس ٦٣٠
- ب لا على محذوف ١٢١:٢
- ب أو بعد بين ٧١:٢
- بالواو بعد فاء السببية ٣٩١:٢
- بلا على اسم لعل وإنّ ٦١٦
- بلا على منادى لايجوز ٦١٦
- بلكن ٦١٥
- بلكن بعد أمّا ٦١١
- البيان في الجامد بمنزلة النعت ٥٩٢
- البيان ٥٩٠ ، ٢٩٤ ، ٢٣٧
- البيان هو البدل ٥٩٤
- الجار والمجرور على اسم منصوب ٥٣٩:٢
- الجملة التي فيها ضمير بالفاء ١٨٢
- الجملة والفعل ٦٢٨
- الجملة على الجار والمجرور ٤١٠
- الخبر على الإنشاء وعكسه ٦٣٠
- الظرف على الجار والمجرور ٥٣٠:٢
- الظرفين على الجار والمجرور ٦٩:٢
- على الضمير المجرور ٣٣١
- على الضمير المستتر بلا فاصل ٦٥١
- على الضمير دون إعادة الخافض ٦٢٢
- على معمولي عامل أو معمولاته ٦٣٠
- لمعمولين على آخرين ٣٨٥:٢ ، ٦١٦ ، ٤٤٥
- ما لا يقع موقع المعطوف عليه ٥٥٦:٢
- المضاف إلى مثل المحذوف ٤٤٦
- المنصوب كالحال على الظرف ١٦:٢
- على : بمعنى فوق ٤٠٨

٢٥٠	غلبة اللفظ للمعنى	٤٠٣:٢	علامة الروم والإشمام والتضعيف
٢٥٠	غلبة المعنى للفظ	٤٠٣:٢	علامة الوقف بالسكون
٦٠٠، ١٨٢	فاء السببية	٦١	علّة تخصيص الفعل بالجزم
٦٢٤	فاء العطف لا تنوب فاء الجزاء	٣٢١	العلّة الغائبة
٦٠١	الفاء تعطف ما لا يصلح كونه صلة	٢٥٧	علم العرفانية
٤٩٨:٢	زائدة لتعليق المفعول بالفعل	١١٨	العلم اسم يعين المسمى
	زائدة لوصف ما أضيف إليه المبتدأ بجملة	١٢٥	العلم الإضافي كنية وغير كنية
٥٣٢:٢		١٢٨	علم الجنس عيني ومعنوي
٥٩١	الفصيحة	٣٦١، ١٢٦، ١٢٧، ١١٨	علم الجنس
٦٠٠	في موقع ثم	١١٩	العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم
٦١٦	فائدة العطف بلا قصر الحكم	١١٨	شخصي وجنسي
٣٩٦	زيادة من	١٢٩	المؤنث المبني على الكسر
٣٥٠	فاعل حاشا: يعود على المستثنى منه	١٢٤	المركب ثلاثة أنواع
٥٢٣	نعم وبش	١٢١	منقول ومرتبج
٢٦٥	مجازي التأنيث	٣٨٢:٢	العلمية بالوضع والعلمية بالغلبة
١٧٨	يسد مسد الخبر	٥٤٥:٢	العلياء من مصدر: عَلِيَ يَعْلَى
٨١	فتح نون المثني	١٣٦	العماد معناه التوكيد
٥٦٣	ابن فتحة إعراب	٤٣٧	العمل في ظرفين متضادين
٢١٨	همزة إن وكسرها	٤٧٤	عمل اسم الفاعل صلة لأل
١٠٤	الغرض في وضع المضممر	٤٧٥	اسم المفعول
٥٤٤، ٥٤٢، ٥١٨، ٣١٠، ٢٨٦:٢	الفتيا لامة واو ٢: ٢٨٦، ٣١٠، ٥١٨، ٥٤٢، ٥٤٤	٤٩٢	الاسم المنسوب عمل اسم المفعول
٣١٣	الفرع فيه معنى الأصل وزيادة	٤٩٩	الصفة المشبهة مقرونة بأل ومجردة
٤٩٠	الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول	٥٠١	الصفة في السببي مع أل ودونها
٥٧	بين الأداتين	٤٦٩	مبالغة اسم الفاعل
١٤٣:٢	بين التضمين والإضمار	٣٢	عم: فعل أو اسم تفضيل أو اسم فاعل
٢٢٩:٢	بين كم الاستفهامية والخبرية	٤٠٨	عن: بمعنى جانب
٤٩٥	بين الحدّث والحدوث	٥٣٧:٢	عند: بمعنى: في
١٢٦	بين العلم الجنسي واسم الجنس	٣٤	الغالي هو اللاحق للروّي المقيّد
٥٩٤	بين البدل وعطف البيان	٣٨٨	غربة الجر بكبي ولعلّ ومتى

٥١٠	فعليّة صيغتي التعجب	٢٥	بين الدرجات والدرك
٧٠	فلان وفلانة لا يقبلان التنكير	٣٧: ٢	فساد في عبارة من الكتاب
٢٩	في: للسببية	٥٢٠، ٥١٩	الفصل بكان الزائدة وغيرها
٥٠١: ٢	للمصاحبة	٦٢٠	بلا بين العاطف والمعطوف
١٤٧	في الذين: أربع لغات	٥٥، ١٧: ٢	بين الصلة والموصول بكلام
٦١٤	إما كسر همزتها وفتحها	٢٦٥، ٧٠	
١٠٣	أنا لغات	٦٢٠	بين العاطف والمعطوف
٦٠: ٢	بمعنى: على	٥١٨	بين المتعجب منه وفعل التعجب
٣٩٦: ٢	بمعنى: من	٤٤٨	بين المضاف والمضاف إليه
٦٠١	ثم أربع لغات	٥٠٦: ٢	فُعال بمعنى: مفعول
٣٧٨	الحال اشترط قد مع الماضي		فَعِلْ: يجوز فيه تسكين العين، وكسر الفاء معها،
٣٧	حرف التعريف ثلاثة مذاهب		وكسرها إذا كانت العين حرفاً حلقياً ٤٥٠: ٢
٢٢٣	العبارة أربعة متضائفات		فَعِلْ: يجوز فيه تسكين العين، وكسر العين معها
٢٣٣: ٢	كأين خمس لغات		إذا كانت العين حرفاً حلقياً ٤٥٤: ٢
٧٢	كلا وكلتا ثلاث لغات		فَعُلْ: يجوز فيه تسكين العين، وضم الفاء معها،
٣١	الكلم ثلاث لغات		وتعدية هذا الفعل في لغة هذيل ٤٥٣: ٢
٧٤	المثنى لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً	٣٥٩	فعل الشرط المحذوف ونصبه للحال
٥٢٢	نعم أربع لغات	٢١	فعلٌ واوي العين مفتوحها
١٣٣	همزة أولاء ثلاثة مذاهب	٥٣	الفعل أحق بالإعراب من الاسم
٤٩، ٤٨: ٢	هيهات ٤٢ لغة	١٦٣: ٢	أصل في العمل
٢١	قال: ينصب مفعولاً وجملة محكية	٣١٣	الفعل التام غير الجامد
١١٦	قد: اسم فعل بمعنى أكتفي	٥١٦: ٢	الماضي بمعنى الأمر
١١٥	تكون حرفاً واسماً	٢٧٢	الملتبس
٤٩٠، ٢٦٥	للتقليل	٢٣٠	الناسخ للابتداء
٦٠٤: ٢	للتقليل النسبي	٤٧٨	الواسطة: الناسخ
١١٥	وقط مثل لدن	٩٠: ٢	الفعل المتعدي يرد لازماً
٣٤٢	تحمل إلّا: على غير في الوصف	٢٤٣: ٢	الفعل والحرف لا يكون فيهما تأنيث
٢٢٥	تقرّب الماضي من الحال	٣٨	الفعل يشرك الاسم في الإسناد
١١٦	تلحق نون الوقاية مع بَجَل	٧٧: ٢	فَعْلانة لغة بني أسد

- ٤٧١:٢ مكاني في: آذر
 ٥٨٤، ٥٠٤:٢ مكاني في: شُرْدُ
 ٥٠٦:٢ مكاني في: الشواعي
 ٢٦١ قَلَمًا: للنفي وما: حرف مصدري
 ٢٥٣ القول بمعنى الظن
 ٣٢ لا يطلق على كلام الله
 ٣٢٨، ٣٢٥:٢ قوم: اسم جمع واحده قائم
 ٤٧٨، ٣٨٩، ٣٥٢:٢ قياس مع الفارق
 ٩٠ كان: الشأنية
 ٤٠٦ الكاف اسم مخصوص
 ٥٩٧، ٥١٢، ٣٨:٢ حرف زائد للتوكيد
 ٥١٨، ٤٨٣:٢ حرف جر للسبية
 ٤٥٥:٢ حرف جر للتعليل
 ١٣٥ في ذلك
 ٨٢ في محل نصب حال
 ٣٩٢ قد تجر ضمير الغائب
 ٦٨ مضافة إلى الجملة على الحكاية
 ٥٥٦:٢ كاف الخطاب عوض من أل
 ٢٦١ كان الزائدة: حرف للزمان والتوكيد
 ٢٣٠:٢ كَأَيْنَ: للاستفهام
 ٤٩:٢ كتابة تاء: هيهات
 الكسر لحرف المضارعة إمالة معنوية
 ٥٦١، ٤٤٠، ٤٢٤، ٤٣٢:٢
 ٨١ لالتقاء الساكنين
 ٦٧٣ نائب عن الياء
 ٨٠ لنون الجمع وما ألحق به
 ٨٠ لنون الجمع بسبب النسبة إليه
 ٢٢٠ لهزمة إنْ لوقوع اللام في خبرها
 ٤٩١، ٤١٨:٢ الكسكسة والكشكشة
 ١١٧ تلحق النون اسم الفاعل والتفضيل
 ٦١ يجرى الفعل المعتل الآخر كالصحيح
 ١١٨:٢ يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبل
 ٦٠٥:٢ يحذف حرف المضارعة
 ٤٤٦ يحذف المضاف إليه وينوى لفظه
 ١٣٩ يراد بهنَّ الزمان
 ٣١٢ يكون المصدر غير مفعول مطلق
 ٣١٢ يكون المصدر مؤولاً أو مقدراً
 القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام
 ١٣٢ والكاف معاً
 قِرقِسياء وبريطياء: من الثلاثي أو الرباعي أو
 ٤٤٦:٢ الخماسي
 ١٩٤ القسم في: لعمرك
 ٦٦ قصر الحم
 ١٣٢ القصر والمد
 ٦٦ قصر الأب
 ٥٤٤:٢ القصيا لامها ياء
 ١١٦ قط: اسم بمعنى حسب
 ١١٦ اسم فعل
 ١١٦ الظرفية
 ١٢٠ القطع بالنصب وبالرفع
 ٩٩:٢، ٦٥٥ قطع همزة الوصل فيما سمي به
 ٩٤، ٧٩:٢ قطع همزة الوصل في الضرورة
 ٤٩٤، ٢٨٧، ٢١١
 ٤٥٥ قلب ألف المثني في لغة من التزمها
 ٧٣ أُلِفَ كلا وكلتا
 ٥٥٥:٢ الحرف في اصطلاح القراء
 ٥٢١:٢، ٢٧٦، ٩٥ في التعبير
 ٢٢١:٢ مكاني في: الحادي

- كل : لا يؤكد بها إلا ذو أجزاء ٥٧٨
- ما حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه ١٦٩
- كلا وكلتا : يستغنى بكليهما عن كليهما ٥٧٩
- مفردا اللفظ مثنيا المعنى ٧٢
- كلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمشي ٧١
- كل وبعض معرفتان بنية الإضافة ٤٢٩
- الكلام أخص : لا يتناول غير المفيد ٣٠
- الكلام أعم : يتناول المفيد وغير المفيد ٣٠
- الكلام من اثنين فلا استئناف ٢٤١:٢
- كلتا كالمثنى في لغة كنانة ٧٥:٢
- الكلم مخصوص بما تركب ٣٠
- الكلمة يراد بها جنس الأسماء ٣٠
- يراد بها جنس الأفعال ٣٠
- يراد بها جنس الحروف ٣٠
- في غير الإسناد هي كالحرف ٢٩
- لها أصل التمكن ٥٧
- المجازية والحقيقية في النحو ٣١
- الواحدة تكون كلاماً ٢٨
- كم : مثال لما بني على السكون ٦٠
- الكناية عن الحديث ٥٨٣:٢
- الكناية والمكنى ٩٧
- كون بل ناقلة حكم النفي والنهي ٦١٧
- حبذا خبراً مقدماً ٥٤١
- اسم الفاعل غير مصغّر ٤٦٨
- اسم الفاعل غير موصوف ٤٦٨
- الاسم مفتقراً إلى جملة ٥٠
- التوكيد من ألفاظ الإحاطة ٥٨٣
- الحال جامداً لا يسوغ به الوصف ٣٦٣
- الحال جملة مقرونة بالواو ٣٦٣
- الحال متقلة ٣٥٥
- الحال مشتقاً ٣٥٥
- حرف العلة بدلاً من الهمزة ٩١
- الخبر مسنداً لمبتدأ لازم ٤٠
- عامل الضمير حرف نفي ١٠٥
- الكلمة على حرف واحد ٥٦
- اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب ١٢٠
- المصدر مضمراً لا يعمل ٤٥٨
- كيفية تمييز لو الامتناعية من غير الامتناعية ١٨١:٢
- معرفة الإبدال ٥٠٥:٢
- لا : بمعنى : لم ٢٦١
- لا اعتداد بحركة النقل والتقاء الساكنين ٤٠
- لا بد من تكرار إمّا ٦١٣
- لا تثني أسماء ما لا ثاني له في الوجود ٧٠
- لا تثني الكنايات عن الأعلام ٧٠
- لا تجوز تثنية في المشترك ولا الحقيقة والمجاز ٧٠
- لا تدخل ها على هنالك ١٣٨
- لا : حرف زائد للتوكيد ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٩:٢
- لا حول ولا قوة : فيها خمسة أوجه ٢٣٧
- لات : تختص بأسماء الأحيان ٢١٠
- وإن قد ترفعان الاسم ٢٠٩
- لا فرق بين المفعولين في الحذف والتأخير ٣١٠
- لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام ٢٩
- لا واسطة بين المنقول والمرتل ١٢١
- لا يتقدم على قفل الشرط معموله ٩٠:٢
- لا يثنى المركب تركيب إسناد ٧٠

- لا يجمع للكلمة إعرابان فيما عدا: امرئ ٦٩
لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ١٥٧
جر المعطوف على المستثنى بإلا ٣٤٣
تقديم معمول معمول الخبر الفعلي ٥٩٣
الجمع بين العوض والمعووض ٥٨٧، ٢٢٥: ٢
ما لا يناسب في المعنى ١٤٤: ٢
لا يحذف العائد إذا كان بعد: لولا ١٦٤
لا يعطف ببل بعد الاستفهام ٦١٩
لا يفصل بين إن والفعل معمول مقدم ٦٤
لا يفعل: لنفي الحال وغيره ٨٤
لا يكون التفرغ إلا بعد نفي أو شبهه ٣٣٧
لا ينصب أفعال التفضيل مفعولاً به ٥٥٦
لأسماء الإشارة مرتبتان ١٣٣
لإعراب أي أربع صور ١٦١
لام الابتداء والإعراب أصلان في الأسماء ٥١
لام الابتداء ٢٢٤، ٥١
لام التقوية بعد فعل التعجب ٥١٠
لام الحقيقة للماهية بقيد حضورها ١٢٨
لام العاقبة والصيرورة والمآل ١٣١: ٢
اللام بمعنى: إلى ٤٣٦: ٢
لاتدخل على المضارع إلا إذا كان خبر إنَّ ٥٨: ٢
اللام الزائدة للتقوية ٦٢٦، ٨٦، ٢٤
الفارقة ٢٢٩
للتبيين ٢٥: ٢، ٥٨٤
المزحلقة ٢٢٤
الموطئة لجواب القسم ٢٤٩
بمعنى إلى ٣٤٤: ٢، ٣٤١، ٢٥١، ١٣٢
في ذلك فيها ثلاثة أحوال ١٣٦
- لجام عربي لا أعجمي ٩٧: ٢
لحاق نون الوقاية لليت ١١٢
لحذف الموصوف مواطن ١٥٣
لذن: مبني على السكون ٤٥٥
اللذان واللتان وتامهما ١٤١
لزوم إضافة حيث وإذ إلى الجملة ٤٣٢
الباء بعد أفعل ٥٠٨
عود ضمير المثنى على مفرد ٣١١
وصف أي بثلاثة أشياء ٦٦٣
لعل الجارة في لغة عقيل ٣٨٩
لعل: لا تخفف ٢٣٣
للترجي ٢١٧
لغة أكلوني البراغيث ١٨٠
لغة من نوى أو يتنظر ومن لم ينو ٢١: ٢
اللغو والملغى يقال له الناقص، وهو الظرف ٢٢٦: ٢
المتعلق بظاهر، عكس المستقر ٥٤٣
لفظ ذا: لا يغير ٣٩
زيد: الدال على الشخص ٥٩٧، ٤٨٦، ٤٨٤، ٤٧٤: ٢
مصنوع لا معنى له ١٠٠
نا: صالح للرفع والنصب والجر ١٣٦
ها ودخولها على المجرد ٢٧٠
اللفظ المحتمل ٢٣٣
لكنّ المخففة غير عاملة ٢١٧
لكنّ للاستدراك ١٣٤
للتحويين في أسماء الإشارة مذهبان ٣٥
لم يعتبر الترثم والغالي لقلتتهما ١٧٥: ٢، ٢٠٤
لو: زائدة لازمة للتعميم والغايات ١٧٨: ٢
زائدة لتوكيد أن ١٨٠، ١٧٩: ٢
شرطية جوابها غير ممتنع

٧٨	أُلْحِقَ بالجمع المذكر وأعرب إعرابه	٤١٥	للتقليل
٨٢	أُلْحِقَ بجمع المؤنث السالم	١٩١: ٢	للعرض والتمني
١٤٢	المصدرية اسم	٢٨٨	ليتما: لا يليها فعل ولا معمول فعل
٩٧	الموصولة	٣٤٧	ليس ولا يكون: المستثنى بهما خبرهما
٧٧	جُعِلَ علماً من المعوض من فائه تاء	٢٠١	ليس وزال وفتى: تلزم النقص
٧٧	جُعِلَ علماً من الثلاثي المعوض من لامه	٤١	ليست نون التوكيد من خواص الفعل
ماذا: لها أربع استعمالات، ويجوز عمل ما قبلها		٣١٨	المؤكد لغيره
١٥٦	فيها	٣١٨	المؤكد لنفسه
٣٢٢، ٣١٦: ٢	ما شابه فعالل	٣١٦	ما: الاستفهامية
٣٢٢، ٣١٩: ٢	ما شابه فعاليل	٨٤	الحرف المصدرية
١٨٠	ما عُذِلَ إلى فُعَل: في سبب الذكور	١٥٢	الحرفية نافية وزائدة ومصدرية
١٢٥	عري من إضافة وإسناد ومزج مفرد	٣٤٩	الزائدة اللامصدرية
٣٢٥	كان جواباً لكم: فهو معدود	٥٦٣: ٢	شد من تصحيح الأجوف
١٨٦	كان من حروف الجر للزمان	٣١٦	الشرطية
٤٢٤	لا يقبل التعريف كغيره ومثل	١٩٧	الظرفية في: ما دام
٨٥	لم يصحب الألف واللام أو بدلها	٢٢٦	الكافة
٤٢٤	وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف	٢٢٦	الملغاة
١٠٨	يبیح جواز الاتصال والانفصال	٥٣٤	المميز
٢٧٩	يحل محل نائب الفاعل	١٩٩	الموصول الحرفي
٤٩٥: ٢	يضاف أبداً لا ينون	١٥١	النكرة الموصوفة بعد ربّ
٣٢٨	ينوب عن الظرف	٣٥١	الوقتية
٢٧٣	ينوب عن الفاعل ليخبر كان	١٥٢	لها سبعة أقسام
٣١٤	ينوب عن المصدر	٤٧	أحسن زيد!
٤٧١: ٢	يؤثر في الوزن وما لا يؤثر فيه	١٩٥	أخبر عنه بمخصوص نعم
٤٦: ٢	المبالغة في معنى أسماء الأفعال	١٩٥	أخبر عنه بمصدر بدلاً من الفعل
١٨٣، ١٤٦: ٢	المبتدأ لا خبر له ولا يجب تقديره	١٩٥	أخبر عنه بنعت مقطوع
١٩٤	المضاف إلى المصدر	٣٢٧	اشتق من اسم الحدث
١٠٠	المضاف للاسم الموصول وخبره	٢٧٨	اعتلت عيئه في افتعل
٩٠	خبره جملة الشرط والجواب	٧١	أعرب إعراب المثني وهو مخالف لمعناه

- ١٧٧ ذو خبر ومُسند إلى مرفوع
 ٦٥٠ المبني قبل النداء يقدّر بناؤه على الضم
 ٨٨ المبنيات والأعجميات
 ٣٨٩ متى الجارة في لغة هذيل
 ٩٥:٢ المتضادان قد يتساقطان فيبقى ما دونهما
 ٣٢٠:٢ مثل : مماثل
 ٨٣ المشنى فيه لعتان
 ٤٧٢ المشنى والمجموع كالمفرد في العمل
 ٤٠٠:٢ مجاز أو مُجاز
 ٣٩٧ المجرور بالى
 ٣٩٧ بحثى وأحواله
 ٣٥٠ لفظاً والمنصوب على الاستثناء
 ٨٣ المجموع فيه أربعة أوجه
 ٥٥٣ محيى أفعال التفضيل بمعنى بعض
 ١٦٦ الحال في العائد إذا كانت مؤخرة
 ٣٥٨ الحال معرفة فيها معنى الشرط
 ٢٩:٢ قولين متضادين عن العالم
 ٤٣٤:٢، ٤٨٨ مصدر بمعنى اسم الفاعل
 المحذور توالي إعلالين في حرفين متجاورين
 ٥٧٣:٢ المحذوف من إتي هو نون الوقاية
 ١١٣ المحفوظ أو المسموع
 ٢٨١:٢ المحكي
 ٢٢ محل جملي ليس ولا يكون من الإعراب
 ٣٤٨ المخالف في الرتبة
 ١٠٩ مخالفة المنسوب للنداء بإضافته إلى ضمير
 ١٣:٢ المخاطب
 ٣١٤ المختص معدود وغير معدود
 ٦٨١ المختص كناية عن اسم جنس
- ٢٨٠ المخصوص بقسم واستثناء
 ٥٢٠:٢ المدة غير الأصلية
 ٥٦٢:٢ المد المشيع ليس ألفين
 ٣٩٠ مذ ومنذ لا يجزان إلا الزمان
 ٤٨ المراد بالشبه المعنوي
 ٣١٤ المرادف
 مراعاة اللبس هادمة للقواعد أو مقتضية لترجيح
 ٢٨١:٢ أحد المتساويين
 ٥٢٣ المرفوع بعد صيغتي التعجب
 ٧٧ المركب تركيب إسناد أو مزج
 ٢٦ المركب تركيب تقييد
 ٣٧٠ مزية أفعال التفضيل
 ٣١٩:٢، ٢٤ المزية اللفظية والمعنوية
 ١٠١ المستتر واجب وجائز
 ٣٣٦ المستثنى المقدر بعد نفي
 ٦:٢ المستغاث يه كالمضاف
 ٣٨ المسند إليه هو المحكوم عليه
 ٣٧ مصدر ميمي واسم مكان أو زمان
 ٣٧ صالح ليكون مصدراً واسم زمان
 ٣٨ في خواص الأسماء
 ٣٧ لفظ صالح لأن يكون مفعولاً به
 ٤٠٤:٢ المشاحة في الاصطلاح
 ٤٣٧ المشاكلة
 ٢٧٣ المشبه بالمفعول
 مشتق العدد يخالف ما يضاف إليه في الجنس
 ٢١٧:٢ المشتق الموصوف به
 ٥٦٣ مشتق يوصف به المذكر والمؤنث
 ١٤١ المُشْتَمِل في بدل الاشتمال
 ٦٣٣

٦٥٨	إلى جملة على الحكاية	٤٧٧	مصادر الثلاثي المجرد
٤٢٦	إلى ضمير المقرون بأن	٤٨١	غير الثلاثي المجرد
٥٠٠	إلى ضمير معمول صفة أخرى	٥١٣:٢	مصائب ومناثر ومزائد وأقائم زأقائيم
٩٦	إلى مضمّر	٤٨٢	مصدر أفعَل
٤٦	إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني		بمعنى جمع اسم المفعول رد إليه ضمير المؤنثة
٥٢٨	المضمّر بعد: نعم وبش	٤٩٧:٢	
١٠٠	في حاجة إلى ضميمة	٤٨٤	تفعّل
٣٧٣	مضمون الجملة المؤكدة هو ثبوت النسبة	٤٨٥	فَعَلَّ
٥٤٩	مطابقة أفعال التفضيل للمنوعات	٤٨٤	فَعَلَّلَ
٣٠٧	الضمير للظاهر	٤٨٣	أرى يُرى
٢٥٠	اللفظ للمعنى	٣١٢	المصدر أصل الاشتقاق
٥٥٩	المنوعات	٤٥٦	أصل في العمل النحوي، لا الفعل
٢٨٩، ٢٧٨:٢	المطرود من الصياغة والتركيب	٣٨٠	بمعنى اسم الفاعل
٣٠٦	مطلوب المتنازعين يتأخر عنهما	٣٨:٢، ٢٤	بمعنى اسم المفعول
١٠٩	مع اتحاد الرتبة يلزم الانفصال	٣٣٧، ٣١٤	المؤكد
١٠٨	الاتصال وجوب تقديم الأخص	٨٤	المؤول
٦٣٠	العطف على معمولي عاملين بلا جر	٣٦٠	المحذوف لدلالة الكلام عليه
٤٩٦	معاملة اسم الفاعل معاملة الصفة المشبهة	٣١٩	المشبه به
١١٣	معاني الأحرف المشبهة بالفعل	٣١٩	المُشعر بالحدوث
٤٠٤	الأحرف بين البصريين والكوفيين	٢٩٣	النائب عن فعله
٤٤٢:٢	الإعراب	٣٦٠، ٣٥٨	الواقع موقع الحال
٣٩٩	معاني اللام	٣١٤	مبهم و مختص
٣٩٧	إلى	٣٢٧	يعمل عمل فعله
٦١١	إِذَا	٤٨٥	مصدرا فاعَلْ
٣٧٢	الحال المؤكدة	٥٠١:٢	المصدر المؤول مفعول لأجله
٥٠٦	ما في أسلوب ما أفعَل	٥٣	المضارعة مقلوبة من المراضعة
٤٨٠	فَعَلَّ اللّازم	٥٣	المضارعة هي المشابهة
٣٢٥	المعاني تعمل في المبتدأ والإضافة والتبعية	١٢٥	المضاف أكثر أقسام المركّب
٣٢٥	المعدود من قبيل المختص	٤٤٨	المشابه للفعل

٣٣٦، ٢٦٥	المفعول به لاسم الفاعل	٩٨: ٢	معرفة اللفظ الأعجمي
٣٢٤	المفعول فيه	٥٦٤: ٢	المعرفة بالصيغة
٣٢١	المفعول له أصح من المفعول لأجله	٢٤٩	المعلقات ستة
٨٩	المفعول المطلق لمحذوف	٢٤٦	المعلّق عامل في المحل بخلاف الملقى
٢٨٧	المفعول المطلق لمفعول محذوف	٣٦١	معمول الحال المحذوفة
٣١٢	المفعول المطلق	٢٠٢	معمول الخبر وضمير الشأن
٣١٣	توكيد للمصدر المضمن قبل	٥٠٣، ٤٩٧	معمول الصفة المشبهة
٤٠١	المفعول المعنوي	٣٦١	الفعل المقدر
٣٢٩	المفعول معه	٤٩	معنى الاستفهام
٣٦	المفعولية لا تليق بغير الاسم	٢٩٣: ٢	الاعتلال والإعلال
٤٥٦: ٢	المقتضب من المفردات	١١: ٢	التعجب في النداء
١٠٣، ٩٦: ٢	المقدر حكمه حكم المذكور	٢٧	التكليم
٢٤	المقرب	٣٩١	ربّ
٤١٦	المقرون بأنّ: بعد ما تضمّنه	٢٨٩: ٢	شاع وشائع
٤١٦	بقاء الجزاء: بعد ما تضمّنه	٤٩	الشرط
٤١٥	بهاء: بعد ما تضمّنه	٣٠٥: ٢	شدّ
١٣٧	بالكاف في التثنية والجمع	٢٧٩: ٢	غالبًا
٤١٥	بالهمزة بعد ما تضمّنه	٢٩٥: ٢	اللزوم
٣١٤	الملاقي في الاشتقاق	٢٨٧: ٢	اللفظ التام
٧٦	الملحق بالثنى والجمع هو من الشواذ	٤٧٧	المصدر
٣١٤: ٢	الملحق والشبيه به وغير الشبيه	٣٠٤، ٢٩١: ٢	المعلّ
١٥٥	الملغى هو المركب مع غيره في اللفظ	٥٤٧	من مع التفضيل
٣٧: ٢	مناداة الإنسان نفسه	٢٤	النحو
٨٩	المفعول المطلق لمحذوف	٤٣٣، ٢٩٥: ٢	النظر
٢٨٧	المفعول المطلق لمفعول محذوف		المعهود هو الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة
٣١٢	المفعول المطلق	١٧١	المنقولة إلى ساكن
٣١٣	توكيد للمصدر المضمن قبل	١٧٥: ٢	المغاربة لا يسمون لو ولولا شرطيتين
١٥١	مَنْ: لها أربعة أقسام	٢٧٢	المفعول الملتبس
١٥١	مَنْ: استفهامية	٢٥٧	المفعول الثالث

٨٣	المثنى من الصرف	١٥١	شرطية
٨٣	من الصرف للتأنيث والعلمية	١٥١	موصولة
١٢٣	المنقول من صوت	١٠١	من: التبعية
٣٦٠	المنكر والمعرف كلاهما بعد أما	٣٨٦	الداخلية على التمييز
٢٧	المهمل	٣٢٨	لا ابتداء الغاية
٩٠	المهموز المخفف	٥٤٨	لا ابتداء غاية التفضيل
٩٨	ورود المتصل بعد إلّا: اختياراً		للبدل والسببية والقسم والاستعانة والمجازة
١٠٦	مواضع الاتصال والانفصال	٣٩٦	والبعدية وابتداء الغاية والاستعلاء
٤١٤	الجر بسوى ورب محذوفاً	٩٥	من وما: في الشرط والاستفهام
٦١	النيابة عن علامات الإعراب	٢٣٤: ٢	من أسماء الكناية
٧٥	نيابة الحرف	١٤٤	حذف نون التثنية تقصير الصلة
٦٠٩	موافقة أو: بل في الإضراب	٥٠٩	الضمائر ما لا يقبل الاستتار
١٦٨	الموصوف والصفة كالشيء الواحد	٥٠٧	المصادر ما لا يكون إلا مؤنثاً
١٤٣	الموصول المفرد المؤنث فيه ست لغات	٥٠٧	المصادر ما لا يكون إلا مؤنثاً
١٤٣	الموصول المفرد فيه ست لغات	١٥٩	شروط الصلة ألا تستدعي كلاماً قبلها
١٥٩	الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه الصلة	٢٥	المناجزة
٩٠	الموصول لا يضاف إلى نكرة	٦٦٧	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٢٨٨	الموصول والموصوف	٣٦	المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى
	الناصب للمفعول معه هو النسبة في الجملة بدون	٣٦٠: ٢	المنسوب كاسم المفعول في العمل
٣٣٠	تقدير فعل	٦٦١	المنسوق كالمستقل غير المقرون بأل
١٢٣	النبر كاللمز	٥٨: ٢	منع اجتماع ضدين ومخلصي استقبال
٤١٤: ٢	النبر سبب حذف المد	٤٣٥	إضافة الظرف المتوسع فيه إلى الجملة
٥٠٢: ٢	النبرة والهمزة	٤٧: ٢	الأصمعي: شتان ما بين زيد و
٢٣	نحو: مصدر أو ظرف أو بمعنى مثل	٥٢٢	تصرف نعم ويشّ
٦٦٢	النداء بأي وتلزمها ها: التنبيه	١٩٨	تقديم الخبر على دام
٦٧٦	نداء بيا هنا وأحكامه	٥١٨	تقديم المتعجب منه
٦٧٣	نداء الأب والأم: مضافين إلى الياء	٦٦٩	حذف الألف في النداء اكتفاء
٦٤٣	الله للمخلوقات أكثره للقرب	٤١٥	العطف على معمولين لمختلفين
٦٤٩	المثنى والمجموع بالياء	١٨٨: ٢	الفصل بين أما والفاء يجملة

٣١٨:٢	الناقص بفتحة مقدرة	٦٧٦	المجهول والمجهولة
٣٤٩	النصب بخلا:	٦٧١	المضاف إلى المضاف إلى الياء
١٩٨	على الحكاية	٢٧١:٢	النادر والشاذ والضرورة من التعبير
٢٩١	مراعاة للعجز	٥٤٤، ٣٥٤	
	بنزع الخافض هو على المفعولية عند البصريين	١١٢	ندرة إسقاط النون مع ليت
٢٩٩		٣٣٥، ٣٢٨:٢	نساء: جمع نسوة، خلافاً للنحاة
٣٢٣	نصب مصحوب أل	١٠٧:٢	نسبة قول إلى الزجاجي
٣٣٤	النصب والاتباع	٥١١:٢	قول الجرمي إلى الزجاج
٢٢٨	نصب المعطوف بعد خبر إن	١٠٧:٢	قول إلى السهيلي اختار عليه غيره
٢٣٧	نعت اسم لا المبني	٤١٥:٢	قول الكسائي إلى ابن هشام
٥٣:٢	نعت المحذوف يكون خاصاً به	٣٦٠:٢	النسبة إلى: أسلموا، أسلمي
٥٧٥	المضاف أو المضاف إليه	٣٧٨:٢	إلى بهراء وصنعاء وأريحاء
١٩٥	النعت المقطوع	٣٧٢:٢	إلى جمع المؤنث السالم
٥٦٣	بالمشتق	٣٦٢:٢	إلى الذات والصفات واللات
٥٦٧، ٥٦٦	بالمصدر	٣٧٩:٢	إلى مركبات إسنادية
٢٨	نعم ولا	٣٧٨:٢	إلى هواء ولواء ودواء واستواء وانطواء
٢٤٧، ٢٤٦:٢	نعت لا تؤنث	٣٦٠:٢	النسبة للمبالغة في الصفات
٢٣٤	نفي الجنس	٤٩٦	نسبية الثبوت في الصفة المشبهة
٥٨١	اتحاد الوقت في أجمعين	٥٩٥	النسق في اللغة
٥١٦	قول: ودَّعته	٣٢٨:٢	نسوة: اسم جمع امرأة
٣٩١:٢	المبالغة يشمل كل ما دونه	٤٣٠	نصب وحد: وجزه
٣٩١:٢	المبالغة مبالغة في النفي	٦٥٠	النصب والرفع إتباعاً
	المقيد بوصف يصدق بنفيهما معاً أو بنفي المقيد		بشبه المفعولية وجعل الجار والمجرور في محل
٣١٢:٢	وحده	٢٨١، ٢٤٠، ٩٣، ١٠٩،	رفع نائب فاعل
٢٨٢:٢	النقل اللغوي	٤٣٤، ١٦٨	
٨٩:٢	النقل التحقيقي والتقديري	٤٩٨	نصب الصفة المشبهة لفاعلها في المعنى
٥٩١	النكرة أشد حاجة للبيان من المعارف	٥١٠	فعل التعجب ثلاثة مفاعيل
٩٥	غير المحضة	٣٢٤	المختص من المكان
٩٤	قسمان	٩١	المعتل بالواو والياء

٦٧	هَتَّةٌ وهنوت	٥٥٠	نوعاً أفعل التفضيل المضاف
٦٠٠:٢	هيلل : فعل منحوت	٣٣	النون الساكنة تسقط خطأً
٤٤	هيهات : لا تقبل تاء التانيث	١١٠	نون الوقاية من حروف المعاني
٣٢٩	واو التنصيص على المعية	١٠٩	بعد ميم الجماعة
٩٦	واو المعية	١١٤	النون في لدتي للوقاية
٣٠٧:٢، ٦٥٣، ٦٥٢	الواو بمعنى أو	١٤٥	في ثنية اسم الإشارة
٥٥٨، ٥٠٧		٤٩٢	نيابة فاعل عن مفعول
٥٩٩	للجمع المطلق	٤٩١	مفعول عن مُفَعَّل
١٠١	وجوب الاستتار في سبعة مواضع	٣٢٨	المصدر عن الظرف
٣٧٣	تأخير الحال	٢٨٢	المفعول الأول
٢٩٩	تقدير الجار وتعلقه في مواقع	٢٨٢	المنصوب لسقوط الجار
٦٢٥	حذف الجملة بعد ثم	٦٢	النيابة
٦٢٥	حذف الجملة بعد الفاء	٢٤٨	نية ضمير الشأن
٣٧٨	حذف عامل الحال	٢٤٨	نية لام الابتداء المعلّقة
٣١٩	حذف عامل المصدر	٣٨٩	ها والهمزة عوض من حرف القسم
٣٦:٢	حذف عامل الاحتصاص	٦٤٣	هاء هيا بدل من همزة أيا
	رد الياء في القافية المطلقة بالكسر	٤١٦:٢	الهاء بدل من الواو
٤٧٠، ٤٠١:٢		٢٨٩	هل : من أدوات الصدر
٤٩٧	السببية في التشبيه بالمفعول	٦٥	هذا هُنْكَ
٥٦٦، ٥٥٥، ٢٥٧	فاء الجواب لتقدم المعمول	١٣٣	هلاء بإبدال الهمزة هاء
٥٤٥، ٤٦٢، ٢١٨، ١٧٣، ١٦٦، ١٢٨:٢		٦٥٥	همزة الاثنين همزة وصل
٢٦٢	المغايرة في الخبر والجواب	١٧١	همزة ايمن في القسم
٥٩١	موافقة عطف البيان متبوعه	١٤١	همزة التسوية في الأحرف المصدرية
٦:٢، ٦٤٣	يا في نداء لفظ الجلالة و . .	٢٦٢:٢	كساء ورداء بدل من مقلوب
٤٤٥:٢	ورود أسماء على حرف واحد	٩٧	الهمزة المبدلة ألفاً للوقف
٥١٥	أفعل عارياً عن التفضيل	٢٥٨	همزة النقل
٥٣٢	ما بعد نعمو بش	٥٠٧	الهمزة للصيرورة
٦٢٦	الإضمار أكثر من التضمين	٦٥	هُنْ : أنكر الفراء إعرابه بالأحرف
٣٧٠	الحال من المبتدأ	٦٨	هنة : لا يكون مسكن العين

- ٢٨٩ اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب
 ٣٧٤ الأمر حالاً
 ٩٨ المتصل بعد إلّا: ضرورة
 ٩٨ المتصل بعد إلّا: مطلقاً
 ١٠٨، ١٠٧: ٢ وهم الزجاجي فيما نقل عن سيويه
 ٥٣٠ وهم في إجازة اشتُهرَ مبنياً للمجهول
 في الاستدلال
 ٥٤٥، ٣٥٣، ٣٣٩، ٢٧٠، ٢٤٤: ٢، ٦٧٥
 ٣٨٥: ٢ في الاعتراض
 في الإعراب والتوجيه ٢٠٧ و ٢٠٧ و ٢٠٨،
 ٢٩١، ٣١٣، ٣٢٤، ٤١٥، ٤٦٠، ٥١٧،
 ٥٦٧، ٥٧٨ - ٥٧٩، ٦٥٥، ٢٦: ٢، ٣٦،
 ٤٠، ٧٥، ٩٠، ١٢٦، ١٣٦، ١٥٧، ١٦٢،
 ١٦٢، ١٦٤، ١٦٤ - ١٦٥، ٣٤٦، ٣٨٢،
 ٣٩٢، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٦،
 ٤١٧، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٦٩،
 ٤٧٤، ٥٠٦، ٥٢٢، ٥٨٥، ٥٩١
 ٣١٨: ٢ في الإلحاق
 ٥٠٦، ٣٥٥، ٢٩٦، ٢٤٠: ٢ في تخطئة الرواية
 ٢٧٥: ٢ في تخطئة الشاعر
 ٣٤٨، ٣٤٠، ٢٦: ٢ في تخطئة الناظم
 ٣٧٣: ٢ في التعليل
 ٥١٣، ٥١١ في تعيين أصل فعل التعجب
 ٥١٧، ٥١٥
 ٢٨٧: ٢ في تعيين الأصل
 ٢٥٨: ٢ في تعيين بحر العروض
 ٣٠٧، ٣٠١، ٢٧٦: ٢ في تعيين الجمع
 ٦٦٢ في تعيين القارئ
 ٦٧٧ في تعيين مذهب أبي زيد
- ٤٧٥ الصفة المشبهة كالفاعل والمفعول
 ٦٢١ العطف على الضمير بغير توكيد ولا فصل
 ٧٣ وزن: كلا وكلتا
 ٣٨٤: ٢ الكلمة قبل الحذف
 ٦٧ أب وأخ وحم وهنّ
 ٤٢٥ الوصف المشابه للمضارع
 ٦٨١ المنصرف غير المعدول
 ٥٦٥ بالجملة الفعلية والجملة الاسمية
 ١٧٩ بعد ليس
 ٢٥ لجمع القلة بمفرد
 ٢٩٠: ٢ اللغوي غي النحوي
 ٣١٣ ما كان مشتقاً
 ٦٥٥ وصل الهمزة وقطعها لنداء لفظ الجلالة
 ١٠٦ وصل أو فصل هاء: سألته
 ٢٢٦ الوصل بما الكافة
 ٤٩٣: ٢ الوصل: اسم مصدر، سلم اللسان
 ١٧١ وضع كلمة للتصدير على حرف واحد
 ٤٨، الوضعي والوضع ما وضع أصلاً في اللغة
 ٢٩٠: ٢
 ٢٧٦: ٢ وضعي حقيقة ووضعي استعمال
 ٤٠٠: ٢ الوقف عارض لا يعتد به
 ٤١١: ٢ الوقف بالتاء على تاء التأنيث
 ٤١٧: ٢ الوقف على الساكن بناء
 ٥٨٣ وقوع أجمعين حالاً
 ٢١٩ إنّ في جواب القسم
 ٣٥١ عدا وخلا صلة لما: المصدرية
 ٥٠٢: ٢ العوض مكان المعوض
 ١٥٠ ما: على أحاد من يعقل
 ٦٠٤ هل موقع الهمزة

- ٦٧٣ في نسبة قول إلى الزجاج
٤٦٥:٢ إلى المبرد
في النسبة إلى: خليفة ودواة وحياة ويمامة
٣٦٢:٢
٣٧٣:٢ في نفي قول لسيبويه
في النقل ٥٧٨، ٢: ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٠٩، ٤٦٠،
٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٥، ٥٣٨، ٥٦٤، ٥٦٥،
٥٦٧، ٥٧٦، ٥٩١، ٦٠٢
٦٧٧ ياء فُل ويا فُلّة في النداء
٤٠ ياء افعلي
٩٣ ياء أهاليكم في اسم لا
١٠٩ يجوز في الانفصال تقديم الأخص
في المعطوف على المستثنى بغير: اعتبار اللفظ
٣٤٣
الوجهان قياساً في مضارع المضموم العين
والمكسورها ١٢٢
الياء والكسرة والألف مع التاء علامة للتأنيث
٢٤٣:٢
٣٨ يحتمل أن يراد بالإسناد المصدر
٣٤٦ يحذف المستثنى بغير إذا فهم المعنى
٧٠:٢ يرّد المحذوف لزوال سبب الحذف
١٣٨ يشار إلى المكان البعيد بئَمْ وهنّا وهنّا
يشترط في الجملة الاسمية الصلة أن يكون في
١٤١ خبرها حدث
٤٥٦ يفارق المصدر الفعل في أمرين
٤٢٧ يكتسب المضاف الوظيفة النحوية
١٦٥ يكون العائد المنصوب متصلاً ومنفصلاً
١٠:٢ المستغاث به والمستغاث له واحداً
١٤٦ يلزم التشديد في الإشارة إلى البعيد
- ٣٤٥، ١٢:٢ في تعيين موطن الشاهد
في التفسير ٢: ٤٢، ١٠٠، ١٣٧، ٢٧٧، ٢٩١،
٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٤،
٣٤٥، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٨٢، ٤٣٢، ٤٤٣،
٥٢٤، ٥٣٠، ٥٥٧، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٩٥، ٦١٢
في جعل زكم لازماً مطلقاً ٤٧٩
في جعل مشاركة فاعل كمشاركة: تفاعل .
٢٦٨:٢ في الجمع
في الحكم ٢: ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٥،
٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦،
٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٧،
٤٠٧، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٤، ٤٢٦،
٤٥٦، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٢، ٤٦٦،
٤٦٦، ٤٦٧، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٢،
٤٩٥، ٥٠٥، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٣،
٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥١،
٥٥٩، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٥،
٦٠٨، ٦٠٩، ٦١
في ذكر الشرط أو القيد ٢: ٤٣٠، ٥٠٨، ٥١١،
٥٢٤، ٦٠٩، ٦٠٩
٦٦٤ قراءة
في ذكر الشاهد ٢: ٦٥، ١٦٠، ١٨٥، ١٨٦،
١٩٠، ٢٥٦، ٣١١، ٤٠٨، ٤٣٠
في الرواية ٢: ١٤٧، ٢٧٣، ٥٤٤
في ضبط من كتاب سيبويه ٢: ٤٩٦
في المثال ٢: ٣٦٧، ٤١٠، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٧٥،
٤٧٨، ٤٨٠، ٥٠٥، ٥٢٢، ٥٤٧، ٥٦٣، ٥٧٥،
٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨١، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦١١
في نسبة قول إلى سيبويه ٥٤١، ٥٣٥

محتوى الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٤	بناء المؤكد وإعرابه	٥	الاستغاثة:
٦٩	حذف النون وإبدالها	١٠	التعجب كالاستغاثة
٧٣	ما لا ينصرف:	١٢	النديبة:
٧٣	الصرف والمنصرف	١٤	ما يلحق آخر المندوب
٧٥	ما فيه ألف التانيث	١٨	الترخيم:
٧٦	الوصف وزيادة ألف ونون	١٨	شروط الترخيم
٧٨	الوصف على وزن فعلا ن	٢٥	ما يحذف مع الأخير
٨١	الوصف المعدول	٢٨	ترخيم المركب
٨٣	جمع منتهى الجموع	٢٩	لغتا الترخيم
٩٠	العلم المركب مزجياً	٣٤	ترخيم غير المنادى
٩٢	العلم مزيداً بألف ونون	٣٦	الاختصاص
٩٤	العلم مؤنثاً بالتاء وبدونها	٣٩	التحذير والإغراء:
٩٧	العلم الأعجمي الزائد على الثلاثة	٣٩	أنواع التحذير وإعرابه
٩٩	العلم بوزن الفعل	٤٤	الإغراء وإعرابه
١٠٢	العلم مزيداً بألف الإلحاق	٤٥	أسماء الأفعال والأصوات:
١٠٣	العلم المعدول	٤٦	القياسي والسماعي
١١٠	ما ينصرف لتكثيره	٤٨	أنواع اسم الفعل
١١٢	إعراب الممنوع منقوصاً	٥٠	المنقول من ظرف أو مصدر
١١٣	الصرف والمنع ضرورة	٥٤	عمل اسم الفعل وتكثيره
١١٦	إعراب الفعل:	٥٧	نونا التوكيد:
١١٦	الرافع للمضارع	٥٧	شروط التوكيد

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٣	الإخبار بالذي والألف واللام:		النواصب:
١٩٣	كيفية الإخبار	١١٧	أن ولن وكي
١٩٥	المطابقة بين الموصول وخبره	١٢٤	النصب بإذن
١٩٦	شروط المخبر عنه	١٢٧	إضمار أن بعد اللام
٢٠٣	العدد:	١٣٢	إضمار أن بعد أو
٢٠٣	الثلاثة والعشرة وما بينهما	١٣٤	إضمار أن بعد حتى
٢٠٩	المائة والألف	١٣٨	إضمار أن بعد الفاء والواو
٢١٠	ما بين عشرة وعشرين	١٤٦	النصب في الرجاء والعطف على الاسم
٢١٢	من عشرين إلى تسع وتسعين	١٥٠	عوامل الجزم:
٢١٥	إضافة المركب مزجاً	١٥٠	ما يجزم فعلاً واحداً
٢١٦	صياغة اسم الفاعل وإضافته	١٥٧	ما يجزم فعلين
٢٢٣	كم وكاين وكذا:	١٦٢	حال فعلي الشرط
٢٢٣	كم الاستفهامية وتمييزها	١٦٦	اقتران الجزاء بالفاء
٢٢٤	كم الخبرية وتمييزها	١٦٨	نيابة إذا عن الفاء
٢٢٧	ما بين الاستفهامية والخبرية	١٦٩	اقتران ما بعد الشرط أو الجواب بالواو والفاء
٢٣٠	كاين وكذا للتكثير	١٧٠	حذف الشرط أو الجواب
٢٣٥	الحكاية:	١٧٢	اجتماع الشرط والقسم
٢٣٥	الحكاية بأي	١٧٧	فصل: لو:
٢٣٦	الحكاية بمن	١٧٧	أنواع لو
٢٣٧	أقسام المحكي بمن	١٧٩	لو الشرطية الامتناعية
٢٤١	حكاية العلم بمن	١٨١	لو الشرطية للمستقبل
٢٤٣	التأنيث:	١٨٢	اختصاص لو بالفعل
٢٤٣	علامة التأنيث	١٨٧	أما ولولا ولوما:
٢٤٣	أقسام التأنيث	١٨٧	وظيفة أما في التركيب
٢٤٥	صفات لاتؤنث بالتاء	١٨٩	حذف فاء الجواب
٢٤٧	ألف التأنيث وأبنيثها	١٩٠	لولا ولوما للشرط والتحضيض

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٤٨	قلب الألف الثانية	٢٥٤	المقصور والممدود:
٣٤٨	حكم المحذوف الأصلي	٢٥٤	ضابط المقصور والممدود
٣٥١	تصغير الترخيم	٢٥٧	قصر الممدود ومد المقصور
٣٥٣	تصغير المؤنث بلا تاء	٢٥٩	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما
٣٥٦	تصغير الموصول والإشارة	٢٥٩	تثنية المقصور
٣٦٠	النسب:	٢٦٢	تثنية الممدود
٣٦١	حكم الياء والألف والتاء طرفاً	٢٦٣	شواذ المقصور والممدود
٣٦٨	فتح المكسور قبل الطرف	٢٦٥	الجمع السالم للمقصور
٣٦٩	الياء المشددة طرفاً	٢٦٧	التغيير في جمع المؤنث
٣٧١	علامات التثنية والجمع	٢٧٣	جمع التكسير:
٣٧٢	ياء فيعل	٢٧٣	صور التغيير في التكسير
٣٧٣	فَعِيلَة وفُعَيْلة ومذكرهما	٢٧٥	أبنية جمع القلة
٣٧٨	الممدود الآخر	٢٨٠	أبنية جمع الكثرة
٣٧٩	أنواع المركب	٣٠٤	أبنية منتهى الجموع
٣٨٢	الثلاثي المحذوف اللام	٣١٤	تكسير الثلاثي فصاعداً
٣٨٧	الثنائي وضعاً	٣١٧	ما يحذف في جمع التكسير
٣٨٨	المحذوف الفاء أو العين	٣٢٢	الحذف والزيادة
٣٨٩	جمع التثنية	٣٢٣	جمع الجمع واسمه
٣٩١	النسب بدون ياءين	٣٢٤	الجمع واسمه واسم الجمع
٣٩٢	شواذ النسب	٣٢٩	التصغير:
٣٩٤	الوقف:	٣٢٩	معانيه وعلامته وشروطه
٣٩٤	الوقف على التنوين	٣٣٠	أمثلة التصغير
٣٩٦	الضمير المتصل وإذن	٣٣٣	تصغير ما زاد على أربعة
٣٩٨	المنقوص والمقصور	٣٣٤	شواذ التصغير والتكسير
٤٠٢	الإسكان والروم والإشمام والتضعيف	٣٣٦	فتح ما بعد ياء التصغير
٤٠٥	نقل الحركة	٣٤٠	ما لا يعتد به في التصغير
٤٠٩	تاء التأنيث	٣٤٣	ألف التأنيث فوق الرابعة
٤١١	زيادة هاء السكت	٣٤٤	رد المعل إلى أصله

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٩٣	فصل في زيادة همزة الوصل:	٤١٧	إعطاء الوصل حكم الوقف
٤٩٣	تعريف همزة الوصل	٤١٩	الإمالة:
٤٩٤	مواقع همزة الوصل	٤١٩	أسباب الإمالة
٤٩٩	حركة همزة الوصل	٤٢٧	موانع الإمالة
٥٠٠	اجتماع همزتي الاستفهام والوصل ...	٤٣١	أثر المنفصل
٥٠٢	الإبدال:	٤٣٣	الإمالة للتناسب
٥٠٢	البدل والتعويض والإعلال	٤٣٤	الإمالة السماعية للمبني
٥٠٣	حروف البدل القياسي	٤٣٦	إمالة الفتحة قبل الراء والتاء
٥٠٥	كيفية معرفة الإبدال	٤٤٠	خاتمة لباب الإمالة : بيان لإمالة الألف ..
٥٠٧	إبدال الهمزة	٤٤٢	التصريف:
٥٢٨	قلب الألف	٤٤٢	قسما التصريف وتعريفه
٥٢٩	قلب الواو	٤٤٣	المفردات التي يدرسها التصريف
٥٣٦	قلب الألف والياء وأوا	٤٤٥	الاسم المجرد والمزيد
٥٣٧	كسرفاء فُعل	٤٤٧	أبنية الاسم الثلاثي
٥٣٩	قلب الياء وأوا	٤٥٢	أبنية الفعل الثلاثي
٥٤٢	فصل : قلب لام فعلى وفُعلى	٤٥٥	أبنية الفعل الرباعي
٥٤٥	فصل : إدغام الواو والياء	٤٥٧	أبنية الاسم الرباعي المجرد
٥٤٧	قلب الواو والياء ألفاً	٤٦٢	أبنية الاسم الخماسي المجرد
٥٥٥	إبدال الباء ميماً	٤٦٤	الحرف الأصلي والزائد
٥٥٦	فصل : النقل والقلب والحذف والإدغام ..	٤٦٥	الحرف الزائد وفائدته وموقعه
٥٧١	فصل : إبدال الفاء والتاء من الافتعال .	٤٦٨	الميزان الصرفي واستخدامه
٥٧٨	إبدال الحروف	٤٧٣	زيادة الألف
٥٨٥	فصل : الحذف القياسي والسماعي ..	٤٧٤	زيادة الياء والواو
٥٩٤	الإدغام:	٤٧٧	زيادة الهمزة والميم
٥٩٤	أشكال التقاء المثلين	٤٨٣	زيادة النون
٥٩٦	إدغام المثلين من كلمة	٤٨٨	زيادة التاء
٦٠١	ما يجوز فيه الفك والإدغام	٤٨٩	زيادة الهاء واللام
٦٠٤	حذف التاء الثانية	٤٩١	زيادة السين

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٣٢	٣- فهرس القوافي	٦٠٦	الإظهار وجوبًا وجوازًا
٦٤٣	٤- فهرس الأعلام	٦١٣	خاتمة الألفية
٦٥٧	٥- فهرس الكتب الواردة في المتن ...	٦١٥	صور عن المخطوطات
٦٦١	٦- فهرس مسائل العربية	٦١٩	الفهارس الفنية:
٧٠٣	٧- محتوى الجزء الثاني	٦٢١	١- فهرس الآيات
		٦٢٩	٢- فهرس الحديث والأثر



